



باب الكسب وطلب الحلال

وقولِ الله ﷺ: ﴿كُلُواْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَأَعْمَلُواْ صَلِيحًا ﴾ [المؤمنون: ٥١].

٣٦٥٧ عَنِ المِقدامِ بنِ مَعدِي كَرِب ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ما أَكَلَ أَحَدُّ طَعامًا قَطُّ خَيرًا مِن أَن يأكُلُ مِن عَمَلِ يَدِهِ»، رواه البخاريُّ(٢).

٣٦٥٨ وعَن رافِع بنِ خَدِيجٍ ، قالَ: قِيلَ: يا رَسُولَ اللهِ، أيُّ الكَسبِ أطيَبُ؟ قالَ: «عَمَلُ الرَّجُل بِيَدِهِ، وَكُلُّ بَيع مَبرُورٍ»، رواه أحمدُ(٣).

٣٦٥٩ ـ وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ؟ أَنَّهُ سُئِلَ عَن أُجرَةِ كِتابَةِ المُصحَفِ (١) فَقالَ: لا بأسَ، إِنَّما هُم

⁽١) قولُه: «مِن عَمَلِ يديه»: وأفضلُ أسبابِ الكسبِ الجهادُ، ثم الزِّراعةُ، ثم الصَّناعةُ، كذا في «الاختيار شرح المختار». وأفضلُ من الزِّراعةِ عندَ البعض والأكثرِ، على أنَّ الزِّراعةَ أفضلُ، كذا في «الوجيز» للكرديِّ.

قال في «العالمگيرية»: (وقال النَّوويُّ: وحديثُ البخاريِّ صريحٌ في ترجيحِ الزِّراعة والصَّنعة؛ لكونها عملَ يده، لكنَّ الزِّراعة أفضلُهما؛ لعموم النَّفع بها للآدميِّ وغيرِه عمومَ الحاجةِ إليها، كما صرَّح به في «عمدة القاري»). م

⁽٢) البخاريُّ، ك: البيوع، ب: كسب الرَّجُل وعمله بيده، ح: (٢٠٧٢).

⁽٣) أحمدُ في «المسند»، ح: (١٧٢٦٥). والحديثُ حسنٌ لغيره. انظر: «المسند» (٢٨/ ٥٠٢)، ط: الرِّسالة.

⁽٤) قوله: «سئل عن أجرة كتابة المصحف»: والأصل أن كل طاعة يختص بها المسلم لا يجوز الاستئجار عليه عندنا. وعند الشافعي رحمه الله يصح في كل ما لا يتعين على الأجير؛ لأنه استئجار على عمل معلوم غير متعين عليه فيجوز. ولنا قوله عليه الصلاة والسلام: «اقرءوا القرآن ولا تأكلوا به» وفي آخر ما عهد رسول الله عليه إلى عثمان بن أبي العاص: «وإن=

مُصَوِّرُونَ، وإنَّهُم إِنَّما يأكُلُونَ مِن عَمَل أيدِيهِم، رواه رزينٌ (١٠).

٣٦٦٠ وَعَنَ أَبِي بَكِرِ بِنِ أَبِي مَرِيَمَ قَالَ: كَانَت لِمِقدامِ بِنِ مَعدِي كَرِبَ ﴿ جَارِيَةٌ تَبِيعُ اللَّبَنَ، وَيَقبِضُ الشَّمَنَ؟ فَقَالَ: نَعَم، وَمَا بِأُسٌ بِذَلِكَ، وَيَقبِضُ الشَّمَنَ؟ فَقَالَ: نَعَم، وَمَا بِأُسٌ بِذَلِكَ، سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لا يَنفَعُ فِيهِ إِلَّا الدِّينَارُ والدِّرهَمُ»، رواه أحمدُ (٢٠).

٣٦٦١ وَعَن نافِعٍ قَالَ: كُنتُ أُجَهِّزُ إِلَى الشّامِ وإلَى مِصرَ، فَجَهَّزتُ إِلَى العِراقِ، فأتيتُ عائِشَةَ أُمَّ المُؤمِنِينَ ﷺ، فَقُلتُ لَهَا: يا أُمَّ المُؤمِنِينَ، كُنتُ أُجَهِّزُ إِلَى الشّامِ، فَجَهَّزتُ إِلَى العِراقِ، فَقَالَت: لا تَفْعَل، ما لَكَ وَلِمَتجَرِكَ؟ فإنِّي سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: "إِذَا سَبَّبَ اللهُ لأَحَدِكُم رِزقًا مِن وَجِهٍ، فَلا يَدَعهُ حَتَّى يَتَغَيَّرَ لَهُ، أو يَتَنكَّرَ لَهُ»، رواه ابن ماجه(٣).

٣٦٦٢ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ، هَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللهَ طَيِّبُ لا يَقبَلُ إِلَّا

ا تخذت مؤذنا فلا تأخذ على الأذان أجرا" ولأن القربة متى حصلت وقعت عن العامل ولهذا تعتبر أهليته فلا يجوز له أخذ الأجر من غيره كما في الصوم والصلاة، ولأن التعليم مما لا يقدر المعلم عليه إلا بمعنى من قبل المتعلم فيكون ملتزما ما لا يقدر على تسليمه فلا يصح. وبعض مشايخنا استحسنوا الاستئجار على تعليم القرآن اليوم؛ لأنه ظهر التواني في الأمور الدينية. ففي الامتناع تضييع حفظ القرآن وعليه الفتوى"، قاله في «الهداية»، ولذلك قال في «العالمكيرية»: ولو استأجر رجلًا ليكتب له مصحفا أو شعرا وبين الخط جاز وذكر الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده أنه لا يكره ذلك. كذا في فتاوى قاضي خان. مؤلف

⁽١) أَخْرَجَ نحوَهُ ابنُ أبي داود في «المصاحف» (ص: ٣٩٩).

⁽٢) أحمدُ في «المسند»، ح: (١(١٧٢). قال الحافظُ ابنُ حجرِ العسقلانيُّ في أطراف «المسند» (٥/ ٣٩٢): (هو منقطعٌ). ووصلَهُ الطَّبرانيُّ في «الأوسط»، ح: (٢٢٦٩)، وفي الصَّغير، ح: (٧). قال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٤/ ٦٥): (فيه أبو بكر بنُ أبي مريم، وقد اختلَطَ).

⁽٣) ابنُ ماجه، أبواب التّجارات، بابٌ: إذا قُسم للرجل رزقٌ من وجهِ فليَلزمْه، ح: (٢١٤٨). قال البوصيريُّ في «مصباح الزُّجاجة» (٣/ ٩): (هذا إسنادٌ فيه مَقالٌ، والدُّ أبي عاصمِ اسمُه مخلدُ بنُ الضَّحّاك، مختلَفٌ فيه، قال العُقيليُّ والسّاجيُّ: لا يُتابَعُ على حديثه، وذكره ابنُ حبّانَ في الثّقات، والزُّبيرُ بن عبيدِ قال الذهبيُّ: مجهولٌ. وذكره ابنُ حبّانَ في الثّقات). وفي «المرقاة» (٥/ ١٩٠٥): («حتى يتغير له»؛ أي: بعدم الرّبح «أو يتنكّر له»: بخسرانِ رأس المال).

طَيِّبًا، وإنَّ اللهُ أَمَرَ المُؤمِنِينَ بِما أَمَرَ بِهِ المُرسَلِينَ، فَقالَ: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِبَنِ وَأَعْمَلُواْ صَلِحًا إِنِي لِمَاتَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ [المؤمنون: ٥١] وقالَ: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَنَتِ مَارَزَقَنَكُمُ ﴾ [البقرة: ١٧٢]»، ثُمَّ ذَكَر: «الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَعْبَرَ يَمُدُّ يَلَيهِ إِلَى السَّماءِ: يا رَبِّ، يا رَبِّ، وَمَطعَمُهُ حَرامٌ، وَمَشرَبُهُ حَرامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرامٌ، وَعُلْنِي بِالحَرامِ، فأنَّى يُستَجابُ لِذَلِك؟»، رواه مسلمٌ (١٠).

٣٦٦٣ ـ وَعَن عَبِدِاللهِ بِنِ مَسعُودٍ ﷺ عن رَسُولِ اللهِ ﷺ قالَ: «لا يَكسِبُ عَبدٌ مالًا مِن حَرامٍ، فَيُنفِقَ مِنهُ فَيُبارَكَ لَهُ فِيهِ، وَلا يَتَصَدَّقُ بِهِ فَيُقبَلَ مِنهُ، وَلا يَترُكُ خَلفَ ظَهرِهِ إِلّا كَانَ زَادَهُ إِلَى النّارِ، إِنَّ اللهَ ﷺ لا مِحُو السَّيِّعُ بِالسَّبِعِ، وَلَكِن يَمحُو السَّيِّعُ بِالحَسَنِ، إِنَّ الخَبِيثَ لا يَمحُو الخَبِيثَ»، رواه أحمدُ، وكذا في «شرح السُّنَة» (٢).

٣٦٦٤ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قالَ: «مَنِ اشتَرَى ثَوبًا بِعَشَرَةِ دَراهِمَ، وَفِيهِ دِرهَمٌ حَرامٌ، لَم يَقبَلِ اللهُ لَهُ صَلاةً (٣) مادامَ عَلَيهِ»، قالَ: ثُمَّ أدخَلَ أُصبُعَيهِ فِي أُذُنيهِ، ثُمَّ قالَ: صُمَّتا إِن لَم يَكُنِ النَّبِيُ ﷺ سَمِعتُهُ يَقُولُهُ، رواه أحمدُ والبيهقيُّ في «شعب الإيمان»، وقال: (إسنادُهُ ضعيفٌ)(٤).

٣٦٦٥ وَعَن جابِرٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لا يَدخُلُ الجَنَّةَ لَحمٌ نَبَتَ مِنَ السُّحتِ، وكُل لَحمٍ نَبَتَ مِنَ السُّحتِ، وكُل لَحمٍ نَبَتَ مِنَ السُّحتِ كانَتِ النَّارُ أُولَى بِهِ »، رواه أحمدُ والدَّارميُّ والبيهقيُّ في «شعب الإيمان» (٥٠).

⁽١) مسلمٌ، ك: الزَّكاة، باب: قبول الصَّدقة من الكسب الطبِّب، ح: (٢٣٤٦).

⁽٢) أحمدُ في «المسند»، واللَّفظُ له، ح: (٣٦٧٢)، وصحَّحه الحاكمُ ووافقه الذهبيُّ (٧٣٠١).

⁽٣) قولُه: «لم يَقبل الله له صلاة»: (المعنى: لم يَكتُب الله له صلاةً مقبولةً مع كونها مُجزِئةً مُسقِطةً للقضاءِ كالصَّلاة في الدّار المغصوبة، وهو الأظهرُ؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللّهُ مِنَ ٱلْمُنَقِينَ ﴾ [المائدة: ٢٧] والثّوابُ إنما يترتّبُ على القبولِ، كما أنَّ الصَّحَّة الطّاعة عند أهل السُّنَة والجماعة)، كذا في «المرقاة». م

⁽٤) أحمدُ في «المسند»، واللَّفظُ له، ح: (٥٧٣٢)، والبيهقيُّ في «الشُّعب»، ح: (٥٧٠٧). قال الهيثميُّ في «مجمع الزّوائد» (١٠/ ٢٩٢): (رواه أحمدُ من طريق هاشم عن ابن عمرَ، وهاشمٌ لم أعرفه، وبقيَّةُ رجاله وُثَقُوا، على أنَّ بقيَّةَ مُدلِّسٌ).

⁽٥) أحمدُ في «المسند»، ح: (١٤٤١)، والدّارِميُّ، ك: الرِّقاق، ب: في السُّحت، ح: (٢٨١٨)، والبيهقيُّ في «الشُّعب»=

٣٦٦٦ وَعَن أَبِي بَكرِ الصِّدِّيقِ ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا يَدخُلُ الجَنَّةَ جَسَدٌ غُذِّي مِنَ الحَرام»، رواه البيهقيُّ في «شعب الإيمان»(١).

٣٦٦٧ ـ وَعَن عَبدِاللهِ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «طَلَبُ كَسبِ الحَلالِ فَرِيضَةٌ بَعدَ الفَريضَةِ»، رواه البيهقيُّ في «شعب الإيمان»(٢).

٣٦٦٨ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قالَ: «يأتِي عَلَى النَّاسِ زَمانٌ لا يُبالِي المَرءُ ما أخَذَ مِنهُ أُمِنَ الحَلالِ أم مِنَ الحَرامِ»، رواه البخاريُّ (٣).

٣٦٦٩ ـ وَعَنِ النُّعمانِ بنِ بَشِيرٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ إِنَّ الحَلالَ بَيِّنٌ، وإِنَّ الحَرامَ بَيِّنٌ، وَإِنَّ الحَرامَ بَيِّنٌ، وَإِنَّ الحَرامَ بَيِّنٌ، وَقَعَ وَمَن وَقَعَ وَبَينَهُما مُشْتَبِهاتٌ (١٠)، لا يَعلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهاتِ: استَبرأ لِدِينِهِ، وَعِرضِهِ، وَمَن وَقَعَ

 ⁼ كلُّهم مختصرًا، ح: (٥٣٧٧). واللَّفظُ للبغويِّ في «المصابيح» رقم: (٢٠٢٧)، قال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد»
 (٥/ ٢٤٧): (رواه أحمدُ والبزّار، ورجالُهما رجالُ الصَّحيح).

وفي «كشف المناهج» (٢/ ٤٦٢): («والسُّحتُ»: الحرامُ الذي لا يحلُّ كسبُه؛ لأنَّه يَسحَتُ البركةَ؛ أي: يُذهِبُها).

⁽١) الطَّبرانيُّ في «الأوسط» واللَّفظُ له، ح: (٥٩٦١)، والبيهقيُّ في «الشُّعب»، ح: (٥٣٧٥). قال المنذريُّ في «التَّرغيب» (٢/ ٣٤٩): (رواه أبو يعلى والبزّارُ والطَّبرانيُّ في «الأوسط» والبيهقيُّ، وبعضُ أسانيدهم حسنٌّ).

⁽٢) البيهقيُّ في «الشَّعب»، ح: (٨٣٦٧)، والطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١٠/ ٩٠)، ح: (٩٩٩٣). وضعَفَ المناويُّ إسنادَهُ في «النَّيسير» (١٢/ ١١)، وله شاهدٌ من حديث أنس مرفوعًا، أخرجه الطَّبرانيُّ في «الأوسط»، ح: (٨٦١٠) بلفظ: «طلبُ الحلال واجبٌ على كلِّ مسلمٍ». قال الهيثميُّ في «مجمع الزّوائد» (١٠/ ٢٩١): (رواه الطَّبرانيُّ في «الأوسط»، وإسنادُه حسنٌ).

⁽٣) البخاريُّ، ك: البيوع، ب: مَن لم يُبالِ من حيث كسبُ المال، ح: (٢٠٥٩).

⁽٤) قولُه: «وبينَهما مشتبهات»: اعلمُ: أنَّ هذا الحكمَ بناءً على الأخذ بالتَّقوى والأحوطِ، وإلاّ فقد عُلم بالأدلَّةِ الشَّرعيَّةِ النَّرعيَّةِ أَنَّ الأصلَ في الأشياء الإباحةُ، وهو مذهبُ جمهور الحنفيَّة والشَّافعيَّة، كما في مسلَّمِ الثَّبوت، وقد استدلَّ عليه في «التَّوضيح»، وتمسَّكَ بها في «التَّوضيح» و«التَّلويح» في عِدَّة مواضعَ، نقلَ القسطلانيُّ عن «فتح الباري»: (واختُلف في حكم المشتبهات؛ فقيل: التَّحريمُ، وهو مردودٌ، وقيل: الوقفُ، وهو كالخلافِ فيما قبل الشَّرع)، انتهى.

فِي الشَّبُهَاتِ، وَقَعَ فِي الحَرامِ، كالرَّاعِي يَرعَى حَولَ الحِمَى، يُوشِكُ أَن يَرتَعَ فِيهِ، ألا وإنَّ لِكُلِّ مَلِكِ حِمَّى، ألا وإنَّ حِمَى اللهِ مَحارِمُهُ، ألا وإنَّ فِي الجَسَدِ مُضغَةً إذا صَلَحَت صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وإذا فَسَدَت فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ، ألا وَهِيَ القَلبُ»، مُثَّفَقٌ عليه(١).

٣٦٧٠ وَعَن الحَسَنِ بنِ عَلِي ﷺ قالَ: حَفِظتُ مِن رَسُولِ اللهِ ﷺ: «دَع ما يَرِيبُكَ إِلَى ما لا يَرِيبُكَ إِلَى ما لا يَرِيبُكَ إِلَى اللهِ عَلَيْكِ؛ فإنَّ الصِّدقَ طُمأنِينَةٌ وإنَّ الكَذِبَ رِيبَةٌ »، رواه أحمدُ والتِّرمذيُّ والنَّسَائيِّ، وروى الدَّارميُّ الجملةَ الأولى فقط (٢).

٣٦٧١ وَعَن وابِصَةَ بنِ مَعبَدِ الأسَدِيِّ ﴿ اللهِ عَلَيْهِ النَّهِ اللهِ عَلَيْهِ قَالَ لِوابِصَةَ: ﴿ جِسْتَ تَسأَلُ عَنِ اللّهِ وَالإِثْمِ؟ ﴾ قالَ: قُلتُ: نَعَم، قالَ: فَجَمَعَ أصابِعَهُ فَضَرَبَ بِها صَدرَهُ، وَقالَ: ﴿ استَفْتِ نَفسَكَ، استَفْتِ قَلْبَكَ يا وابِصَةُ ﴾ ثَلاثًا، ﴿ اللّهِ مَا اطمأنَّت إِلَيهِ النَّفسُ، واطمأنَّ إِلَيهِ القَلبُ، والإِثمُ ما حاكَ فِي النَّفسِ، وَتَرَدَّدَ فِي الصَّدرِ، وإن أفتاكَ النَّاسُ وأفتَوكَ ﴾ ، رواه أحمدُ والدّارميُ (٣).

⁼ وقد أثبتَ أصلَ الإباحة الشَّيخُ عبدُ الحقِّ وعليٌّ القاري في «شرح المشكاة»، وجمهورُ الأصوليِّين والفقهاء، وشُرّاحُ الحديث من النُّصوص القرآنيَّة والأخبار والآثار الكثيرة، وحقَّقَ الإباحة العلامةُ الشّامِيُّ في «ردّ المحتار» شرح «الدُّرِّ المختار»، كذا في «تنسيق النِّظام في مسند الإمام». م

⁽١) مسلمٌ، واللَّفظُ له، ك: المساقاة، ب: أخذ الحلال وترك الشُّبهات، ح: (٤٠٩٤)، والبخاريُّ، ك: الإيمان، ب: فضل من استبرأ لدينه، ح: (٥٢).

⁽٢) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب صفة القيامة، ب: حديث: اعقِلْها وتوكَّلْ، ح: (٢٥١٨)، والنَّسائيُّ، ك: الأشربة، ب: الحثّ على ترك الشَّبهات، ح: (٥٧١١)، وأحمدُ، ح: (١٧٢٣ ـ ١٧٢٧). والدّارميُّ، ك: البيوع، ب: دَعْ ما يَريبُك، ح: (٢٥٧٤). وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

قولُه: «دَعْ ما يَريبُك»: قال السِّنديُّ: (يُروى بفتح الياء وضمِّها، والفتحُ أشهرُ؛ أي: دَعْ ما تَشُكُّ فيه إلى ما لا تَشُكُّ).

⁽٣) الدّارميُّ واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: دع ما يريبك، ح: (٢٥٧٥)، وأحمدُ، ح: (١٨٠٠٦). وفي «فتح الغفّار» (٣/ ١١٥٠): (إسنادُه حسنٌ).

⁽قولُه: «والإثمُ ما حاكَ»؛ أي: أثَّرَ فيها ورسَخَ، «في النَّفْسِ»؛ أي: أثَّرَ فيها ولم يستقرَّ، «إنْ أفتاكَ النّاسُ عنــه وأفتَوكَ»؛=

٣٦٧٢ وَعَن عَطِيَّةَ السَّعدِيِّ ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا يَبلُغُ العَبدُ أَن يَكُونَ مِنَ المُتَّقِينَ حَتَّى يَدَعَ ما لا بأسَ بِهِ حَذَرًا لِما بِهِ البأسُ»، رواه التِّرمذيُّ وابن ماجه(١).

٣٦٧٣ ـ وَعَن عائِشَةَ ﴿ قَالَت: كَانَ لأبِي بَكْرِ ﴿ غُلامٌ يُخْرِجُ لَهُ الْخَراجَ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يأْكُلُ مِن خَراجِهِ، فَجاءَ يَومًا بِشَيءٍ، فأكَلَ مِنهُ أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ الغُلامُ: تَدرِي ما هَذا؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَما هُو؟ مِن خَراجِهِ، فَجاءَ يَومًا بِشَيءٍ، فأكَلَ مِنهُ أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ الغُلامُ: تَدري ما هَذا؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَما هُو؟ قَالَ: كُنتُ تَكَهَّنتُ لإنسانِ فِي الجاهِلِيَّةِ، وَما أُحسِنُ الكِهانَة، إلّا أنّي خَدَعتُهُ، فَلَقِينِي فأعطانِي بِذَلِك، قَالَ: كُنتُ مَنهُ، فأدخَلَ أَبُو بَكْرٍ يَدَهُ، فَقَاءَ كُلَّ شَيءٍ فِي بَطنِهِ (٢)، رواه البخاريُّ (٣).

٣٦٧٤ ـ وقد سبق حديثُ شربِ عمرَ بنِ الخطَّابِ ، اللَّهُ لبنًا في كتاب الزَّكاة.

٥٧٦٧ وَعَن جابِر هُ : أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَيْلَ نَهَى عَن ثَمَنِ السِّنَّورِ (١) والكَلبِ (٥) إِلَّا كَلبَ صَيدٍ (٦)،

: أي: وإنْ جعلوا لك فيه رخصةً وجوازًا)، «النِّهاية».

⁽١) التَّر مذيُّ واللَّفظُ له، أبواب صفة القيامة، ب: علامة التقوى، ودع ما لا بأسَ به حذرًا، ح: (٢٤٥١)، وابنُ ماجه، أبواب الزُّهد، ب: الورع والتَّقوى، ح: (٤٢١٥). وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٢) قولُه: «فقاءَ كلَّ شيءٍ في بطنه»: (وقال ابنُ الملك: أخذَ منه الشّافعيُّ رحمه الله أنَّ مَن أكلَ الحرامَ وهو عالمٌ به أو جاهلٌ، ثم علمَ لزمَهُ أنْ يتقيَّاً جميعَ ما أكلَهُ فورًا، وقد جعله عليٌّ القاري من باب الورع)، «المرقاة» ملتقطٌ منه. م

⁽٣) البخاريُّ، ك: مناقب الأنصار، ب: أيَّام الجاهليَّة، ح: (٣٨٤٢).

⁽٤) قولُه: «نَهى عن ثمن السَّنَّورِ»: النَّهيُ عن ثمنِ السِّنَّورِ تنزيهيٌّ، والجمهورُ على جوازِ بيعه. قال في «اللّمعات»: (وقال في «المرقاة»: قال ابن الملك: وكُره بعضُ بيع السِّنور الأهليِّ والوحشيِّ بظاهرِ الحديث، وحملَه الأكثرون على الوحشيِّ منها؛ للعجزِ عن تسليمه؛ فإنَّه لو رُبط لا يُنتفَعُ به؛ لأنَّ نفعَهُ صيدُ الفأرة، ولو لم يُربطُ لربما يَنفِرُ فيضيعُ المال المصروفُ في ثمنه). م

⁽٥) قولُه: «والكلبِ»: (والحديثُ يُؤيِّدُ مذهبَ أبي حنيفة وأصحابه في تجوزيهم بيعَ الكلب؛ لأنَّ المناسبةَ بين المتعاطفين في النَّهي توجبُ ذلك، فهو مكروهٌ لا حرامٌ، وإطلاقُ الحديث عليه باعتبار حصوله بأدنى المكاسب)، كذا في «المرقاة». م

⁽٦) قولُه: «إلّا كلبَ صيدِ»: (فظهر أنَّ الحديثَ بهذا الاستثناء صحيحٌ، والاستثناءُ زيادةٌ على أحاديثِ النَّهي عن ثمن =

رواه النَّسائيِّ(١)، وهذا سندٌ جيِّدٌ(٢).

٣٦٧٦ ـ وَعَنهُ هُهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَن ثَمَنِ الكَلبِ، إِلَّا الكَلبَ المُعَلَّمَ، رواه أحمدُ والنَّسائيّ (٣).

٣٦٧٧ ـ وَعَن ابن عَبَّاس عُلُّهُ قَالَ: رَخَّصَ (١) رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي ثَمَنِ كَلْبِ الصَّيدِ، رواه إمامُنا

= الكلب، فوجب قبولُها)، كذا في «الجوهر النَّقيِّ».

(واعتُرض: بأنَّ الدَّليل أخصُّ من المدَّعي، فإنَّ المدَّعي جوازُ بيع الكلابِ مطلقًا، والدَّليلُ يدلُّ على جواز بيع كلب الصَّيد والماشية لا غيرُ.

وأُجيب: بأنَّ ذكرَه لإبطال شمول العدم الذي هو مُلَّعى الخصم، وأمّا إثباتُ المدَّعى فثابتٌ بحديثِ ذكره في «الأسرار» برواية عبدالله بنِ عمرِو بنِ العاص ، أنَّه قال: فقضى رسولُ الله ﷺ في كلبِ بأربعين درهمًا من غير تخصيصه بنوع.

قال في «العناية»: ولكن في «البحر» عن «المبسوط»: أنّه لا يجوزُ بيعُ الكلب العقور الذي لا يَقبلُ التّعليمَ في الصّحيح من المذهب، كما في «ردّ المحتار».

وما رُوي من النَّهي عن ثمن الكلب في الرَّوايات الصِّحاح فهو محمولٌ على النَّسخ، كان ذلك في الابتداءِ حينَ أمر بقتل الكلاب، أو محمولٌ على التَّنزيه، أو على إرادة الكلب العقور وغير المعلَّم، أو يُخصُّ العامُّ بهذا المخصِّص)، كذا في «تنسيق النَّظام في مسند الإمام». م

- (١) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: ما استُنني بعد بيع الكلب، ح: (٤٢٩٥)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى» (١١٠١٢)، وجوَّدَ التركمانيُّ إسنادَهُ في «الجوهر النَّقيِّ» (٦/٧).
 - (٢) قولُه: (هذا سندٌ جيِّدٌ»: كذا في «الجوهر النَّقيِّ». م
- (٣) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (١٤٤١١). والنَّسائيُّ، ك: البيوع، ب: ما استثني بعد بيع الكلب، ح: (٢٦٨). والحديثُ حسنٌ لغيره. انظر: «المسند» (٢٢/ ٢٠٢)، ط: الرسالة.
 - (٤) قولُه: «رَخَّصَ... إلخ»: (فلفظُ الرُّخصة دالٌّ على الاستباحة)، كذا في «عقود الجواهر المنيفة».

وتحقيقُهُ: أنَّ الكلابَ قد كان حكمُها أنْ تُقتلَ كلُّها، ولا يحل لأحدٍ إمساكُ شيءٍ منها، فلم يكن بيعُها حينئذِ بجائزٍ، ولا ثمنُه بحلالٍ، فما كان الانتفاعُ به حرامًا وإمساكُه حرامًا فثمنُه حرامٌ، فبعدَ ذلك قد نُسخ، فأبيح الانتفاعُ بالكلاب، فلما ثَبت الإباحةُ بعدَ النَّهي، وأباحَ الله الله عنه في كتابه ما أباحَ بقوله: ﴿ وَمَا عَلَمْتُم مِنَ ٱلْجَوَارِجِ مُكَلِّبِينَ ﴾ =

أبو حنيفة ، وهذا سندٌ جيِّدٌ(١) ليس في طريقه الكنديُّ(١).

٣٦٧٨ ـ وَعَن عَمرِو بنِ شُعَيبٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ عَبدِاللهِ بنِ عَمرٍو ﷺ: أَنَّهُ قَضَى فِي كَلبِ صَيدٍ قَتَلَهُ رَجُلٌ بِأَربَعِينَ دِرهَمًا، وَقَضَى فِي كَلبِ ماشِيَةٍ بِكَبشِ، رواه الطَّحاويُّ (٣).

٣٦٧٩ ـ وَعَن عَطاءِ قالَ: لا بأسَ بِثَمَنِ الكَلبِ السَّلُوقِيِّ، رواه الطَّحاويُّ (٤).

٣٦٨٠ ـ وَعَنِ الزُّهرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا قُتِلَ الكَلَّبُ المُعَلَّمُ: فإنَّهُ يُقَوِّمُ قِيمَتَهُ، فَيَعْرَمُهُ الَّذِي قَتَلَهُ، رواه الطَّحاويُّ (٥).

٣٦٨١ ـ وَعَن إِبراهِيمَ قالَ: لا بأسَ بِثَمَنِ كَلبِ الصَّيدِ، رواه الطَّحاويُّ (١).

= [المائدة: ٤] اعتبرنا حكمَ ما يُنتفعُ به، هل يجوزُ بيعُه ويحلُّ ثمنُه أم لا؟ فرأينا الحمارَ الأهليَّ قد نُهي عن أكلِه وأُبيح كسبُه والانتفاعُ به، فكان بيعُه إذ كان هذا حكمَه حلالًا وثمنُه حلالًا)، قاله في «شرح معاني الآثار». م

- (١) قولُه: «هذا سندٌ جيِّدٌ... إلخ»: كذا في «فتح القدير» و«عقود الجواهر المنيفة». م
- (٢) «مسندُ الإمام أبي حنيفة»، ب: ذكر إسناده عن الهيثم بن حبيب الصرفيِّ، ح: (١٧)، وقال الزَّيلعيُّ في «نَصب الرّاية» (٤/٤): (وهذا سندٌ جيِّدٌ)، وانظر: «الجواهر المنيفة».
- (٣) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: البيوع، ب: ثمن الكلب، ح: (٥٧٢٧)، وصحَّحَ إسنادَهُ العينيُّ في «نخب الأفكار» (١٢/ ١٠٥)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى» (١١٠١٤).
- (٤) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: البيوع، ب: ثمن الكلب، ح: (٥٧٢٩)، وابن أبي شيبة، ك: البيوع، ب: من رخص في ثمن الكلب، ح: (٢١٣١٣).
- وفي «نخب الأفكار» (١٠٧/١٢): (قوله: «الكلب السَّلوقيّ» نسبةٌ إلى سَلُوقِ بفتح السين المهملة وضمَّ اللام وفي آخره قاف، وهي اسمَّ لمدينةِ اللَّان، تُنسب إليها الكلابُ السَّلُوقية، ذكره الجوهريُّ، وقال أيضًا: سَلُوق: قريةٌ باليمن تُنسَبُ إليها الدُّروع السَّلُوقيَّة).
 - (٥) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: البيوع، ب: ثمن الكلب، ح: (٥٧٣٠). والحديثُ حسنٌ.
- (٢) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: البيوع، ب: ثمن الكلب، ح: (٥٧٣٢)، وابن أبي شيبة، ك: البيوع، ب: من رخص في ثمن الكلب، ح: (٢١٣١٧).

٣٦٨٢ وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرِو بنِ العاصِ ، قالَ: قَضَى فِي كَلبِ الصَّيدِ أربَعُونَ دِرهَمًا، رواه البخاريُّ في «تاريخه» وسعيدُ بنُ مَنصورٍ والبيهقيُّ (١)، وفيه: إسماعيل، هو ابنُ جستاس، ذكره ابنُ حبّانَ في «الثّقات»(٢).

٣٦٨٣ - وفي رواية لهما [عَن أبِي مَسعُودِ الأنصارِيِّ ﷺ]: «أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَن ثَمَنِ الكَلبِ(٣)، وَمَهرِ البَغِيِّ، وَحُلوانِ الكاهِن (٤)»(٥).

٣٦٨٤ وفي رواية للبخاريِّ (٢) [عَن أبِي جُحَيفَةَ ﴿ إِنَّ النَّبِيَ ﷺ نَهَى عَن ثَمَنِ الدَّمِ (٧)، وَثَمَنِ الكَلبِ، وَكَسبِ البَغِيِّ، وَلَعَنَ آكِلَ الرِّبا، وَمُوكِلَهُ، والواشِمَةَ، والمُستَوشِمَةَ، والمُصوِّرَ (٨).

⁽١) البيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: البيوع، ب: النَّهي عن ثمن الكلب، (١١٠١٥)، والبخاريُّ في «التّاريخ الكبير» (١/ ٣٤٩).

⁽٢) انظر: «الثِّقات» (٤/ ١٧)، ط: دار الفكر.

⁽٣) قولُه: «نهى عن ثمنِ الكلب»: (النَّهي عنه تنزيهيٌّ، فهو مكروهٌ لا حرامٌ عندنا لدناءته)، أخذته من «المرقاة». م

⁽٤) قولُه: «ومهرِ البغيّ وحُلوانِ الكاهنِ»؛ (أي: ما خَبُثَ من المكاسبِ، فلزمَ عنه العارُ ما يأخذه كاهنٌ وواشمةٌ والمغنّيةُ على الغناء، ومهرُ البغيّ وأجرُ الحجّام بشرطٍ)، «الدُّرُّ المختار» و«ردُّ المحتار» ملتقطٌ منهما. م

⁽٥) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: ثمن الكلب، ح: (٢٢٣٧)، ومسلم، ك: المساقاة، ب: تحريم ثمن الكلب، ح: (٤٠٠٩).

⁽٦) البخاريُّ، ك: اللِّباس، ب: من لعن المصور، ح: (٩٢٦).

وفي «المرقاة» (٥/ ١٨٩٥): («والواشمة»؛ أي: المرأة التي تَشِمُ، في «النّهاية»: الوشمُ أَنْ يُغرزَ الجلدُ بإبرةٍ، ثم يُحشى بكحلٍ أو نيلٍ فيزرقَ أو يخضرَّ «والمصوِّر»: أراد به الذي يُصوِّرُ صورَ الحيوان دون مَن يُصوِّرُ صورَ الأشجار والنَّبات).

⁽٧) قولُه: «نهى عن ثمنِ الدَّم»: (في «شرح السُّنَّة»: بيعُ الدَّمِ لا يجوزُ؛ لأنَّه نجسٌ، وحمل بعضُهم نهيَه عن ثمن الدَّم على أجر الحجّام، وجعله نهى تنزيهِ)، كذا في «المرقاة». م

⁽٨) قولُه: «المصوِّر»: (أراد به الذي يُصوِّرُ صورَ الحيوان دون من يُصوِّرُ صورَ الأشجار والنَّبات؛ لأنَّ الأصنامَ التي=

٣٦٨٥ و في «شرح السُّنَّة» [عَن أبِي هُرَيرَةَ ﷺ]: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَن ثَمَنِ الكَلبِ، وَكَسبِ

٣٦٨٦ ـ وَعَن مُحَيِّصَةَ ﴿ اللَّهِ السَّاذَنَ النَّبِي ﷺ فِي إِجارَةِ الحَجَّامِ، فَنَهاهُ (٢) عَنها، فَلَم يَزَل يَسَالُهُ، وَيَستأذِنُهُ حَتَّى قالَ: «اعلِفهُ ناضِحَكَ وأطعِمهُ رَقِيقَكَ»، رواه مالكٌ والتِّرمذيُّ وأبو داودَ وابن ماجه (٣).

= كانت تُعبد كانت على صور الحيوانات)، كذا في «المرقاة». م

(۱) البغويُّ في «شرح السُّنَّة» ك: البيوع، ب: تحريم ثمن الكلب، ح: (۲۰۳۸)، والبيهقيُّ في «الكبرى» (۱۱٦۸۸)، وأخرج نحوه أبو داود، ك: البيوع، ب: في أثمان الكلاب، ح: (٣٤٨٤)، والنَّسائيّ، ك: الصَّيد، ب: النَّهي عن ثمن الكلب، ح: (٢٩٣٤)، وقال الحافظ في «فتح الباري» (٢٠٢٤): (إسنادٌ حسنٌ).

قوله: «الزَّمّارةِ»: هي الزّانيةُ.

(٢) قولُه: «فنهاه»: (هذا نهي تنزيهِ للارتفاع عن دنيء الاكتساب، وللحثِّ على مكارم الأخلاق ومعالي الأمور، ولو كان حرامًا لم يُفرِّق فيه بين الحرِّ والعبد؛ فإنَّه لا يجوزُ للسيِّد أنْ يطعمَ عبده ما لا يحلُّ)، كذا في «المرقاة».

وقال في «ردَّ المحتار»: (وحديثُ النَّهي _ وهو ما ذكره صاحبُ السُّنن بإسناده إلى رافع بن خديج: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «كسبُ الحجِّام خبيثٌ، وثمنُ الكلب خبيثٌ، ومهرُ البغيِّ خبيثٌ» _ منسوخٌ؛ أي: بما رُوي: أنَّه ﷺ قال له رجلٌ: إنَّ لي عيالًا وغلامًا حَجَّامًا، أَفَأُطعِمُ عيالي من كسبه؟ قال: «نعم»، زيلعي.

وأجابَ الإتقانيُّ بحمل حديث الخبث على الكراهة طبعًا من طريق المروءة؛ لِما فيه من الخسَّة والدَّناءة. قال: على أنَّا نقول: روايةُ رافع ليس كابن عبّاسٍ في الضَّبط والإتقان والفقه، فيُعمل بحديث ابن عبّاسٍ دونه.

وفي «الجوهرة»: وإنْ شرَطَ الحجّامُ شيئًا على الحِجامة كُره). م

(٣) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب صفة البيوع، ب: ما جاء في كسب الحجّام، ح: (١٢٧٧)، وأبو داود، ك: الإجارة، ب: في كسب الحجّام، ح: (٢١٦٦). وقال التَّرمذيُّ: في كسب الحجّام، ح: (٢١٦٦). وقال التَّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

وفي «عون المعبود» (٩/ ٢١٠): («اعلِفْه»؛ أي: أَطعِمْه، «ناضِحَك» هو الجملُ الذي يُسقى به الماءُ، «ورقيقَك»؛ أي: عبدَك؛ لأنَّ هذين ليس لهما شرفٌ يُنافيه دناءةً هذا الكسب بخلاف الحرِّ). ٣٦٨٧ ـ وَعَن أَنَسٍ ﷺ قَالَ: حَجَمَ أَبُو طَيبَةَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فأَمَرَ لَهُ بِصاعٍ (١) مِن تَمرٍ، وأَمَرَ أَهلَهُ أَن يُخَفِّفُوا مِن خَراجِه، مُتَّفقٌ عليه(٢).

٣٦٨٨ وعَن جابِر هَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ عامَ الفَتحِ - وَهُو بِمَكَّةَ -: "إِنَّ اللهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيعَ الخَمرِ، والمَيتَةِ (٣)، والخِنزِيرِ، والأصنامِ »، فَقِيلَ: يا رَسُولَ اللهِ، أَرأيتَ شُحُومَ المَيتَةِ؟ فإنَّهُ يُطلَى بِها السُّفُنُ، وَيُدهَنُ بِها الجُلُودُ، ويَستَصبِحُ بِها النّاسُ، فَقالَ: "لا، هُو حَرامٌ (٤)»، ثُمَّ قالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ عِندَ ذَلِكَ: "قاتَلَ اللهُ اليَهُودَ، إِنَّ اللهَ هَا لَمَ مَا لَمَ عَلَيهِم شُحُومَها أَجمَلُوهُ ثُمَّ باعُوهُ فأكلُوا ثُمَّ عَلَيهِم شُحُومَها أَجمَلُوهُ ثُمَّ باعُوهُ فأكلُوا ثَمَنَةٌ عليه (٥).

⁽١) قولُه: «فأمر له بصاع»: (فيه دليلٌ على جواز الحجامة وجواز أخذ الأجرة عليها)، كذا في «عمدة القاري». م

 ⁽٢) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: ذكر الحجام، ح: (٢١٠٢)، ومسلمٌ، ك: المساقاة، ب: حلُّ أجرة الحجامة،
 ح: (٤٠٤٠).

⁽٣) قولُه: «والميتة»؛ (أي: يحرمُ منها أكلُها فقط لا الانتفاعُ بجلدها بعد الدَّبغ، خلافًا لمالكِ رحمه الله في ذلك، ولا الانتفاعُ بشعرها وقرنها وعظمها وعصبها وحافرها؛ لأنَّ الآية في بيان حرمة الأكل، كما يَدُلُّ عليه سياتُها، وأنْ يُنسبَ المحرمةُ إلى الأعيان مجازًا خلافا للشّافعيِّ رحمه الله في جميع ذاك)، أخذته من «التَّفسيرات الأحمديَّة». م

⁽٤) قولُه: «هو حرامٌ»: (وقال في «عمدة القاري»: واستَدلَّ بالحديث مَن ذهب إلى نجاسة سائر أجزاء الميتة من اللَّحم والشَّعر والظُّفر والجلد والسِّنَّ، وهو قولُ الشَّافعيّ وأحمد، وذهب أبو حنيفة ومالكٌ إلى أنَّ ما لا تَحُلُّه الحياة لا يَنجُسُ بالموت، كالشَّعر والظُّفر والقرن والحافر والعظم؛ لأنَّ النَّبيّ ﷺ كان له مِشطٌ من عاجٍ، وهو عظمُ الفيل، وهو غيرُ مأكولٍ، فدلَّ على طهارة عظم هو ما أشبهه انتهى.

فالضَّميرُ في «هو حرامٌ» يعودُ إلى البيع لا الانتفاع، وآيَةٌ ﴿ إِنْمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْــتَةَ ﴾ في بيان حرمة الأكل، كما يَدُلُّ عليه سياقُها)، التقطتُه من «المرقاة» و«التَّفسيرات الأحمديَّة». م

⁽٥) مسلمٌ، واللَّفظُ له، ك: المساقاة، ب: تحريم بيع الخمر والميتة، ح: (٤٠٤٨)، والبخاريُّ، ك: البيوع، ب: بيع الميتة والأصنام، ح: (٢٢٣٦).

وفي «شرح النَّوويِّ على مسلم» (١١/ ٦): («أَجمَلُوه ثم باعوه فأكلوا ثمنه»: يقال أَجمَلَ الشَّحمَ وجمَلَه؛ أي: أذابَهُ.=

٣٦٨٩ وروى الدَّارَقطنيّ من حديثِ ابن عبّاسٍ اللهِ عَبَّالِ مَن المَيتَةِ وَلَا اللهِ عَلَيْهِ مِنَ المَيتَةِ لَحمَها، وأمّا الجِلدُ والشَّعرُ والصُّوفُ، فَلا بأسَ بِهِ (١)(٢)، وفي إسناده: عبدُ الجبّارِ بنُ مُسلِمٍ، فقد ذكره ابنُ حبّانَ في «الثّقات»(٣)، فلا ينزل الحديثُ عن [مرتبة] الحسن (٤).

٣٦٩٠ وروى الدَّارَقطنيّ أيضًا من حديث أمِّ سلمة ﴿ وَجِ النَّبِيِّ عَيْقِ تقول: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ عَيْقَ يَقُولُ: «لا بأسَ بِمَسكِ المَيتَةِ إِذَا دُبغَ، وَلا بأسَ بِصُوفِها وَشَعرِها وَقُرُونِها إِذَا غُسِلَ بِالماءِ»(٥)، وفي إسناده: يوسفُ بنُ السَّفر، وهو كان كاتبَ الأوزاعيّ.

٣٦٩١ وَعَن عُمَرَ هِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلِي قَالَ: «قاتَلَ اللهُ اليَّهُودَ حُرِّمَت عَلَيهِمُ الشُّحُومُ

وأمّا قولُه ﷺ «لا، هو حرامٌ» فمعناه: لا تبيعوها؛ فإنَّ بيعها حرامٌ، والضَّمير في «هو» يعودُ إلى البيع لا إلى الانتفاع،
 هذا هو الصَّحيحُ عند الشَّافعيّ وأصحابه: أنَّه يجوزُ الانتفاعُ بشحم الميتة في طلي السُّفن والاستصباح بها وغير ذلك مما ليس بأكلٍ ولا في بدنِ الآدميّ، وبهذا قال أيضًا عطاءُ بن أبي رباح ومحمَّدُ بن جريرِ الطَّبريُّ.

وقال الجمهورُ: لا يجوزُ الانتفاعُ به في شيءٍ أصلًا؛ لعموم النَّهي عن الانتفاع بالميتة إلّا ما خُصَّ، وهو الجلد المدبوغ).

⁽۱) قولُه: «فلا بأس به»: (وفي الصَّحيحين: قوله ﷺ في شاةِ ميمونة ﷺ: «إنما حَرُم أكلُها»، وفي روايةٍ: «لحمها»، فدلَّ على أنَّ ما عدا اللَّحمَ لا يحرمُ، فدخلت الأجزاءُ المذكورة، وفيها أحاديثُ أُخَرُ صريحةٌ في «البحر» وغيره). قاله في «ردِّ المحتار». م

⁽٢) الدّارقُطنيّ، ك: الطّهارة، ب: الدّباغ، ح: ١١٨، وفيه عبد الجبّار بن مُسلِّم، ضعّفه الدّارقُطنيّ، وأخرجه البيهقيّ، ح: (٨٢).

⁽٣) انظر: «الثِّقات» (٧/ ١٣٦)، دار الفكر.

⁽٤) انظر: «نَصب الرّاية» (١١٨/١).

⁽٥) الدّارقُطنيُّ، ك: الطَّهارة، ب: الدِّباغ، ح: ١١٦، وفيه يوسف بن السّفر، قال الدّارقُطنيُّ: (متروكٌ). وأخرجه البيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، ح: ٨٣. وأخرجه الدّارقُطنيُّ من وجهِ آخر مرفوعًا برقم: (١٢٤) بلفظ: «إنَّ دباغها يحلُّ كما يحلُّ حلُ الخمر». وفيه فرج بن فضالة، ضعَّفه الدّارقُطنيُّ.

وفي «النِّهاية» (٤/ ٣٣١): («المَسْك»: بسكون السِّين: الجلدُ).

فَجَمَلُوها فَباعُوها»، مُتَّفقٌ عليه(١).

٣٦٩٢ ـ وَعَن عائِشَةَ ﴿ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ إِنَّ أَطِيَبَ مَا أَكَلَتُم مِن كَسبِكُم، وإنَّ أولادَكُم مِن كَسبكُم (٢)»، رواه التِّرمذيُّ والنَّسائي وابن ماجه (٣).

٣٦٩٣ وفي رواية «أبي داودَ» والدَّارميِّ: «إِنَّ مِن أطيَبِ ما أَكَلَ الرَّجُلُ مِن كَسبِهِ وَوَلَدُهُ مِن كَسبِهِ»، قالَ أبو داودَ: (حَمَّادُ بنُ أبِي سُلَيمانَ زادَ فِيهِ: «إِذا احتَجتُم»)(٤).

فمثلُ هذه الزِّيادةِ (٥) الغيرِ (٦) المُنافيةِ لروايةِ مَن هو أوثقُ منه تقبل، لأنَّها في حكم الحديث المُستَقِلِّ الَّذي يتفرَّد به الثِّقةُ.

٣٦٩٤ وَعَن أنسٍ قالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي الخَمرِ عَشَرَةً: عاصِرَها، وَمُعتَصِرَها، وَشارِبَها، وَسارِبَها، وَحامِلَها (٧٠)، والمَحمُولَة إلَيهِ، وَساقِيَها، وَبائِعَها، وآكِلَ ثَمَنِها، والمُشتَرِي لَها، والمُشتَراةَ لَهُ، رواه

⁽۱) البخاريُّ، ك: البيوع، ب: لا يُذاب شحم الميتة، ح: (٢٢٢٤)، ومُسلِم، ك: المساقاة، ب: تحريم بيع الخمر والميتة، ح: (٤٠٥٢).

⁽٢) قولُه: "إنَّ أولادكم من كسبكم"؛ (أي: من جملته؛ لأنَّهم حصلوا بواسطة تزوُّجكم، فيجوزُ لكم أن تأكلوا من كسب أولادكم إذا كنتم محتاجين، وإلّا فلا، إلّا إنْ طابت به أنفسُهم، هكذا قرَّره علماؤنا)، كذا في "المرقاة"، وكذا قال في "الهداية". م

⁽٣) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبواب صفة الأحكام، ب: ما جاء أنَّ الوالد يأخذ من مال ولده، ح: (١٣٥٨)، وأبو داود، ك: الإجارة، ب: في الرَّجل يأكل من مال ولده، ح: (٣٥٣٠)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٤) أبو داود، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: الرَّجل يأكل من مال ولده، ح: (٣٥٢٩). وصحَّحه ابن حبَّانَ (٤٢٥٩).

⁽٥) قولُه: «فمثلُ هذه الزِّيادة... إلغ»: (هكذا قال الحافظ في «شرح النَّخبة»). قاله في «بذل المجهود». م

⁽٦) لعلَّ حقَّ العبارة أن تكون: «غير»؛ لأنَّ كلمةَ غير لا تُعرَّفُ، لأنَّها منكَّرةٌ دائمًا، بل يُعرَّفُ ما تضاف إليه.

⁽٧) قولُه: «وحاملَها»: (قال أبو حنيفة: إنَّ الأجرة على نقل الخمر وحمله طيَّبةٌ بخلاف صاحبيه، وأشار في «الهداية» ص (١٢٣) إلى الجواب من جانب أبي حنيفة، والحديثُ محمولٌ على المقرون بالقصد... إلخ؛ أي: قصدِ الشُّرب)، كذا في «العَرف الشَّذيُّ». م

التِّرمذيُّ وابن ماجه(١).

٣٦٩٥ ـ وَعَن ابنِ عُمَرَ يَقُولُ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَعَنَ اللهُ الخَمرَ، وَشارِبَها، وَساقِيَها، وَبائِعَها، وَمُبتاعَها، وَعاصِرَها، وَمُعتَصِرَها، وَحامِلَها، والمَحمُولَةَ إِلَيهِ»، رواه أبو داودَ وابن ماجه (٢).

٣٦٩٦ وَعَن أَبِي أُمامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا تَبِيعُوا القَيناتِ(٣)، وَلا تَشْتُرُوهُنَّ، وَلا تَبِيعُوا القَيناتِ(٣)، وَلا تَشْتُرُوهُنَّ، وَلا تَبِيعُوا القَيناتِ (٣)، وَلا تَشْتُرُوهُنَّ، وَلا خَيرَ فِي تِجارَةٍ فِيهِنَّ، وَثَمَنُهُنَّ حَرامٌ (٤)، فِي مِثْلِ هَذَا أُنزِلَت هَذِهِ الآيَةُ: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهُو ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [لقمان: ٦] إِلَى آخِرِ الآيَةِ»، رواه أحمدُ والتَّرمذيُّ وابن ماجه، وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ غريبٌ، وعليُّ بنُ يزيدَ الرّاوي يُضعِّفُ في الحديث) (٥).

وفي «تحفة الأحوذيِّ» (٤/ ٤١٩): (قوله: «لا تبيعوا القيِّنات»: القيِّنُ: الأَمَةُ مغنِّيةٌ كانت أو غيرَها).

قال التّوربشتيُّ: (وفي الحديث يرادُبها المغنّية؛ لأنها إذا لم تكن مغنّيةً فلا وجه للنَّهي عن بيعها وشرائها).

«ولا تُعلِّموهنَّ»؛ أي: الغناءَ؛ فإنَّها رقيةُ الزِّنا.

⁽۱) التِّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبواب صفة البيوع، ب: النَّهي أن يَتَخذ الخمر خلَّا، ح: (١٢٩٥)، وابن ماجه، أبواب الأشربة، ب: لعنت الخمور على عشرة أوجه، ح: (٣٣٨١). وقال الحافظ في «التَّلخيص الحبير» (٤/ ٢٠٠): (ورواتُه ثقاتٌ)، وله شواهدُ كثيرةٌ ينظر في «تلخيص الحافظ».

⁽٢) أبو داود، واللَّفظُ له، ك: الأشربة، ب: العصير للخمر، ح: (٣٦٧٤). وابن ماجه، أبواب الأشربة، ب: لعنت الخمور على عشرة أوجه، ح: (٣٣٨٠). قال الحافظ في «التَّلخيص» (٤/ ٢٠٠): (صحَّحه ابنُ السّكن).

⁽٣) قولُه: «لا تبيعوا القينات... إلخ»: (قال القاضي: النَّهيُ مقصورٌ على البيع والشِّراء لأجل التَّغني، وحرمةُ ثمنها دليلٌ على فساد بيعها، والجمهورُ صحَّحوا بيعها، والحديثُ مع ما فيه من الضَّعف للطَّعن في روايته مُؤوَّلٌ بأنَّ أخذ الثَّمن عليه على فساد بيعها، والجمهورُ صحَّحوا بيعها، والحديثُ مع ما فيه من الضَّعف للطَّعن في روايته مُؤوَّلٌ بأنَّ أخذ الثَّمن عليه على عليه على صحيحٍ). قاله في عليه ق حرامٌ، كأخذ ثمن العنب من النباذ؛ لأنَّه إعانةٌ وتوسُّلٌ إلى حصول محرَّمٍ، لا لأنَّ البيع غيرُ صحيحٍ). قاله في «المرقاة». م

⁽٤) قولُه: «ثمنُهنَّ حرامٌ»؛ (أي: ما كان منه على غنائها، فإنَّ المأخذ منه منظورٌ إليه في الحكم على المشتقَّ، ولا يحرمُ الثَّمنُ إذا باعها من غير نظر إلى وصف غنائها)، كذا في «الكوكب الدُّرِّيّ». م

⁽٥) التَّر مذيُّ، واللَّفظُ له، أبواب صفة البيوع، ب: في كراهية بيع المغنِّيات، ح: (١٢٨٣)، وابن ماجه، أبواب التِّجارات، ب: ما لا يحلُّ بيعها، ح: (٢١٦٨). وقال التَّر مذيُّ: (حديثٌ غريبٌ).

٣٦٩٧ وفي رواية ابن ماجه عنه ، قال: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَن بَيعِ المُغَنِّياتِ، [وَعَن شِرائِهِنَّ، وَعَن كَسِهِنَّ، وَعَن أكلِ أثمانِهِنَّ].





٣٦٩٨ عَن جابِرِ هَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «رَحِمَ اللهُ رَجُلًا سَمحًا إِذَا بِاعَ، وإذَا اشترَى، وإذَا اقتَضَى»، رواه البخاريُّ(١).

٣٦٩٩ وَعَن حُذَيفَة ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ رَجُلًا كَانَ فِيمَن كَانَ قَبلَكُم أَتَاهُ المَلَكُ لِيَقِبِضَ رُوحَهُ، فَقِيلَ لَهُ: هَل عَمِلتَ مِن خَيرٍ؟ قالَ: ما أعلَمُ، قِيلَ لَهُ: انظُر، قالَ: ما أعلَمُ شَيئًا غَيرَ أنِّي كُنتُ أَبايعُ النَّاسَ فِي الدُّنيا وأجازِيهِم، فأُنظِرُ المُوسِرَ، وأتَجاوَزُ عَنِ المُعسِرِ، فأدخَلَهُ اللهُ الجَنَّةَ»، مُتَّفقٌ عليه(٢).

٣٧٠٠ - وفي روايةٍ لمسلمٍ نحوه عن عقبةَ بن عامرٍ وأبي مسعودٍ الأنصاريِّ ، «فَقالَ الله: أنا أَحَقُّ بذا مِنكَ، تَجاوَزُوا عَن عَبدِي» (٣).

٣٧٠١ وَعَن أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِيَّاكُم وَكَثْرَةَ الْحَلِفِ فِي الْبَيعِ، فإنَّهُ يُنفِّقُ ثُمَّ يَمَحَقُ»، رواه مسلمٌ (٤).

(١) البخاريُّ، ك: البيوع، ب: السُّهولة والسَّماحة في الشِّراء، ح: (٢٠٧٦).

وفي «اللّامع الصَّبيح» (٧/ ١٤): («سمحًا»؛ أي: جوادًا متساهلًا موافقًا على ما يُطلَب منه، «اقتضى»؛ أي: طلبَ قضاء حقّه).

(٢) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: أحاديث الأنبياء، ب: ما ذُكر عن بني إسرائيل، ح: (٥١ ٣٤٥)، ومُسلِمٌ، ك: المساقاة، ب: فضلُ إنظار المعسر، ح: (٣٩٩٤).

وفي «المرقاة» (٥/ ١٩٠٨): («وأجازيهم»؛ أي: أحسن إليهم حين أتقاضاهم).

(٣) مُسلِمٌ، ك: المساقاة، ب: فضل إنظار المعسر، ح: (٣٩٩٧).

(٤) مُسلِمٌ، ك: المساقاة، ب: النَّهي عن الحلف في البيع، ح: (٤١٢٦).

٣٧٠٢ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ هُ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «الحَلِفُ مُنَفَّقَةٌ لِلسِّلْعَةِ، مُمحِقَةٌ لِلبِّلْعَةِ، مُمحِقَةٌ لِلبِّلْعَةِ، مُمحِقَةٌ لِلبِّلْعَةِ، مُمحِقَةٌ لِلبِّرَكَةِ»، مُتَّفَقٌ عليه (١١).

٣٧٠٣ وَعَن أَبِي ذَرِّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثلاثةٌ لا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ يَومَ القِيامَةِ، وَلا يَنظُرُ إِلَيهِم، وَلَهُم عَذَابٌ أَلِيمٌ»، قَالَ أَبُو ذَرِّ: خَابُوا وَخَسِرُوا، مَن هُم يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «المُسبِلُ(٧)، والمَنانُ، والمُنفَّقُ سِلعَتَهُ بِالحَلِفِ الكاذِبِ»، رواه مسلمٌ(٣).

٣٧٠٤ وَعَن أَبِي سَعِيدٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «التَّاجِرُ الصَّدُوقُ الأمِينُ مَعَ النَّبِيِّينَ والصَّدِيقِينَ والشَّهَداءِ»، رواه التِّرمذيُّ والدّارميُّ والدّارَقطني (٤).

٠٠٥- ورواه ابن ماجه عن ابن عمرَ ، قال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ غريبٌ)(٥).

٣٧٠٦ وَعَن قَيسِ بنِ أَبِي غَرَزَة ﷺ قالَ: كُنّا فِي عَهدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ نُسَمَّى السَّماسِرَةَ(١٠)، فَمَرَّ

⁼ وفي «المرقاة» (٩/ ١٩٠٩): («يُنفق»: يُروِّج المتاعَ، ويُكثر الرَّغبات فيه، «يَمحق»: بفتحٍ فسكونٍ ففتحٍ؛ أي: يُذهب البركة).

⁽۱) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: ﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبُواْ وَيُرْبِي الصَّكَ قَانَةِ ﴾، ح: (۲۰۸۷)، ومُسلِمٌ، ك: المساقاة، ب: فضل إنظار المعسر، ح: (٤١٢٥).

⁽٢) قولُه: «المسبلُ»: (قال الشّافعيَّةُ: مَن أسبل بدون التَّبختر، ليس له وعيدٌ، وأمَّا الأحنافُ فيَذكرون المسألةَ بلا قيد، فإِذَنْ لا يَتبدُّل الحكمُ، وإن اختاره للمصلحة)، كذا في «العرف الشَّذيّ». م

⁽٣) مُسلِمٌ، ك: الإيمان، ب: بيان غلط تحريم إسبال الإزار، ح: (٢٩٣).

⁽٤) التِّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبواب البيوع، ب: ما جاء في التُّجَّار وتسمية النَّبيِّ ﷺ إِيّاهم، ح: (١٢٠٩)، والدَّارِميُّ، ك: البيوع، ب: في التَّاجر الصَّدوق، ح: (٢٥٨١)، وقال التِّرمذيّ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٥) ابنُ ماجه، أبواب التِّجارات، ب: الحثُّ على المكاسب، ح: (١٣٩).

⁽٦) قولُه: «السَّماسرة»: (يدل الحديثُ على جواز الدَّلالة والسَّمسرة، وفي كُتُبنا: أنَّ الدَّلال يَجوز له أنْ يأخذَ الأجرة من المُشتري أو البائع أو مَن كليهما، إنْ كان العُرف كذلك، واختُلف في المفاضلة بين التِّجارة والزِّراعة، ومختارُنا أنَّ التِّجارةَ أفضلُ)، كذا في «العرف الشَّذيّ». م

بِنا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَسَمَّانا بِاسمٍ هُوَ أَحسَنُ مِنهُ، فَقالَ: «يا مَعشَرَ التُّجّارِ، إِنَّ البَيعَ يَحضُرُهُ اللَّغوُ والحَلِفُ، فَشُوبُوهُ بِالصَّدَقَةِ (١)»، رواه أبو داودَ والتَّرمذيُّ والنَّسائيُّ وابنُ ماجه (٢).

٣٧٠٧ ـ وَعَن عُبَيدِ بنِ رِفاعَةَ عَن أَبِيهِ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قالَ: «التُّجَّارُ يُبعَثُونَ يَومَ القِيامَةِ فُجّارًا إِلَّا مَنِ اتَّقَى اللهُ، وَبَرَّ، وَصَدَقَ»، رواه التِّرمذيُّ وابنُ ماجه والدَّارِميُّ.

٣٧٠٨ وروى البيهقيُّ في «شعب الإيمان» عن البراء ، وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ) (٣).

⁽۱) قولُه: "فشُوبوه بالصَّدقة": (قال الخطّابيُّ: وقد احتجَّ بهذا الحديث بعضُ أهل الظَّاهر ممَّن لا يرى الزَّكاة من أموال التَّجارة، وزعم أنَّه لو كان يَجب فيها صدقةٌ كما يجب في سائر الأموال الظَّاهرة؛ لأمرهم النَّيُّ عَلَيْهِ بها، ولم يقتصر على قوله: "فشوبوه بالصَّدقة"، قال الشَّيخ ـ رحمه الله ـ: وليس فيما ذكروه دليلٌ على ما ادَّعَوه؛ لأنَّه إنَّما أمرهم في هذا الحديث بشيءٍ من الصَّدقة غيرِ معلوم المقدار في تضاعيف الأيّام من الأوقات؛ لتكونَ كفّارةٌ عن اللَّغو والحلِف، وأمَّا الصَّدقةُ المقدارُ الَّتي هي ربعُ العشر الواجبةُ عند تمام الحول؛ فقد وقع البيانُ فيها من غير هذه الجهة، ثم هو عملُ الأمَّة وإجماعُ أهل العلم، فلا يُعدُّ قولُ هؤلاء معهم خلافًا)، كذا في "بذل المجهود". م

⁽٢) أبو داودَ، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: في التَّجارة يخالها الحلف، ح: (٣٣٢٦). والتِّرمذيُّ، أبواب البيع، ب: ما جاء في التِّجارة وتسمية النَّبيِّ ﷺ إيّاهم، ح: (١٢٠٨). وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

وفي «المرقاة» (٥/ ١٩١٠): («فشُوبوه» بضمَّ أوَّله؛ أي: اخلطوا ما ذكره من اللَّغو والحلف بالصَّدقة؛ فإنَّها تُطفئ غضبَ الرَّبِّ، وأنَّ الحسنات يُذهبن السَّيِّئات).

⁽٣) الدَّارِمِيُّ، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: في التُّجار، ح: (٢٥٨٠)، التِّرمذيُّ، أبواب البيع، ب: ما جاء في التِّجارة وتسمية النَّبي ﷺ إيّاهم، ح: (٢١٤٦)، وابنُ ماجه، أبواب التِّجارات، ب: التَّوقِّي في التِّجارة، ح: (٢١٤٦). وقال: (هذا حديثُ حسنٌ صحيحٌ)، وله شاهدٌ عن البراء في «شعب الإيمان»، ح: (٢٥٠٧).



وقولِ الله: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُوٓا (١) أَمُوَلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ يَجَكَرَةً عَن تَرَاضِ مِّنكُمْ ﴾ [النساء: ٢٩]. وقولِه: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَوْفُواْ بِٱلْمُقُودِ (١) ﴾ [المائدة: ١].

٣٧٠٩ عَن ابنِ عُمَرَ ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «المُتَبايِعانِ كُلُّ واحِدٍ مِنهُما بِالخِيارِ عَلَى صاحِبهِ (٣) ما لَم يَتَفَرَّقا(١)

⁽١) قولُه: «لا تأكلوا... إلخ»: (قال صاحبُ «المدارك»: والآيةُ تدلُّ على نفي خيار المجلس؛ لأنَّ فيها إباحةَ الأكل بالتِّجارة عن تراض من غير تقييد بالتَّفريق عن مكان العقد، والتَّقييدُ به زيادةٌ على النَّصّ)، كذا في «التَّفسير الأحمديَّة». م

 ⁽۲) قولُه: «أوفوا بالعقود»: (والبيعُ عقدٌ يُلزِم الوفاءَ بظاهر الآية، وفي إثبات خيار المجلس نفي لزوم الوفاء به)، كذا في
 «عمدة القاري». م

⁽٣) قولُه: «المُتبايعان كلُّ واحد منهما بالخِيار على صاحبه... إلخ»: (وبيانُه أنَّه إذا أوجب أحدَ المتعاقدين بالبيع فالآخرُ بالخيار، فإن شاء قَبِل، وإن لم يشأ لم يَقبَل، وللموجِبُ خيارُ الرُّجوع عما قال قبل قول صاحبه: قبلت، وهذا خِيارُ القَبول ثابتٌ). قاله في «المرقاة»، وقال في «الهداية»: (وقال الشّافعيُّ - رحمه الله - يَثبُت لكلِّ واحد منهما خيارُ المجلس لقوله ﷺ: «المتبايعان بالخيار ما لم يتفرَّقا»، ولنا: أنَّ في الفسخ إبطالُ حقِّ الآخر فلا يجوز، والحديثُ محمولٌ على خيار القبول، وفيه إشارةٌ إليه فإنَّهما متبايعان حالةَ المباشرة لا بعدها، أو يَحتمله فيُحمل عليه). م

⁽٤) قولُه: «مالم يتفرَّقا»: (اختلفوا في تأويله على أقوالٍ، الأوَّلُ: أنَّ معناه التَّفريقُ بالأقوال، وهو قولُ إبراهيمَ النَّخعيُ وسفيانَ النَّوريِّ في روايةٍ، ومالكٍ وأبي حنيفةَ ومحمَّدٌ رحمهم الله فقالوا: المرادُ به أنَّه إذا قال البائعُ: «بعت»، وقال المشتري: «اشتريت» فقد تفرَّقا بالأقوال، ولا شيءَ لهما بعد ذلك خيارٌ، ويَتمُّ البيعُ ولا يقدِر المشتري ردَّ البيع إلا بخيار الرُّوية، أو خيار العيب، أو خيار الشَّرط، الثَّاني: أنَّ المرادَ التَّفريقُ بالأبدان، فلا يتمُّ البيعُ بدونها، وبه يَلزم البيعُ، وهو قولُ الشَّافعيِّ وأحمدَ وأهلُ الظَّاهر، والقولُ الثَّالثُ: أنَّ معناه التَّفريقُ بالأبدان، لكنْ لا على =





إِلّا بَيعَ الخِيارِ(١)»، مُتَّفقٌ عليه، ورواه مُحمَّدٌ في «المُوطَّأ»(٢)، وقال: (وبهذا نأخذ(٣)، وتفسيره عندنا(٤)

ما فَهِمه أصحابُ القول الثّاني، قال عيسى بنُ أبانٍ: معناه أنَّ الرَّجلَ إذا قال لرجلِ: قد بعتك عبدي هذا بألف درهم فللمخاطب بذلك القول أنْ يقبلَ ما لم يُفارق صاحبَه، فإذا افترقا لم يكن له بعد ذلك أنْ يقبلَ، قال: ولولا أنَّ هذا الحديثَ جاء؛ ما عملنا بما يقطع للمخاطب من القبولَ، فلمَّا جاء هذا الحديثُ؛ علمنا أنَّ افتراقَ أبدانهما بعد المخاطبة بالبيع يقطع القبولَ، وهذا التَّفسيرُ مرويٌّ أيضًا عن أبي يوسفَ رحمه الله، وعيسى بنُ أبانٍ هذا من أصحاب محمَّد بن الحسن). هذا ملخص ما في «التَّعليق الممجَّد». م

- (۱) قولُه: «إلا بيع الخيار»؛ (أي: إلا بيعًا شَرط فيه الخيارَ إلى ثلاثة أيّام؛ فإنّه يَبقى فيه الخيارُ بعد تفريق الأقوال أيضًا، وكذا بعد تفريق الأبدان، وهو مشتركٌ بين القائلين بالتَّفريق قولًا، وبين القائلين بالتَّفريق بدنًا، فإنّهم متّفقون على بقاء الخيار في البيع، بشرط الخيار بعد التَّفريق). «التّعليق الممجّد» مختصرًا. م
- (٢) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: البيِّعان بالخيار ما لم يتفرَّقا، ح: (٢١١١)، ومُسلِمٌ، ك: المساقاة، ب: ثبوت خيار المجلس للمتبايعين، ح: (٣٨٥٣). ومحمَّدٌ في «الموطَّأ»، ك: البيوع، ب: ما يوجب البيعَ بين البائع والمشتري، ح: (٧٨٤).
- (٣) قولُه: «وبهذا نأخذ»: (فيه وفي قوله الآخر بعد ذكر التَّفسير ـ وهو قولُ أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ تصريحٌ بأنَّهما لم يَتركا هذا الحديثَ بالقياس، ولم يَدعا العملَ به، كما هو المشهورُ على الألسنة، بل إنَّهما حملا الحديثَ على ما حمل عليه النَّخعيُّ وأخذا به)، كذا في «التَّعليق الممجَّد». م
- (٤) قولُه: "وتفسيرُه عندنا": (لما ورد على قوله: وبهذا نأخذ، أنَّ الحديث بظاهره يُثيِت خيار المجلس، والحنفيَّةُ ليسوا بقائلين به، فكيف يَصحُّ قولُه: "وبهذا نأخذ"؟، أشار على جوابِ عنه بتفسير الحديث: بالتَّفريق القوليِّ، وقد طال الكلامُ بين أصحاب التَّفريق القوليِّ، ومثبتي خيار المجلس نقضًا ودفعًا، أمَّا أصحابُ خيار المجلس؛ فأوردوا على أصحاب التَّفريق القوليِّ بوجوه:

الأوَّلُ: أنَّه تفسيرٌ مخالفٌ للمتبادَر، والجوابُ عنه على ما في «شرح معاني الآثار» و«بفتح القدير» وغيرِهما: (أنَّ التَّفرُق كثيرًا ما استُعمل في الكتاب والسُّنَّة في التَّفريق القوليِّ كما قولُه تعالى: ﴿ وَمَا نَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتنَبِ إِلَامِنْ بَقْدِ التَّفرُق كثيرًا ما استُعمل في الكتاب والسُّنَّة في التَّفريق القوليِّ كما قولُه تعالى: ﴿ وَإِن يَنَفَرَّ القَولِيِّ كَمَا قُولُه تعالى: ﴿ وَإِن يَنَفَرَّ اللَّهُ كُلُّ مِن سَعَتِهِ * [النساء: ١٣٠]، والمرادُ به: تفرُّقُ مَا جَاءَ نُهُمُ ٱلْمِيِّنَةُ ﴾ [البيّنة: ٤]، وقولُه تعالى: ﴿ وَإِن يَنفَورُ اللّهُ عَلَى اللّهُ وسبعين وسبعين وسبعين وسبعين وسبعين فرقةً، وستفترق أمَّتي على ثلاثٍ وسبعين فرقةً»).

الثّاني: أنَّ الخبرَ ورد بلفظ المتبايعَين، وهذا اللَّفظُ لا يُطلق إلا بعد حصولُ التَّقرُّق القوليِّ وتمامِ العقد، فلا يكون خيارٌ إلا بعده، وإن هو خيارُ المجلس، فلا بدَّ أنْ يُحملَ التَّقرُّقُ على التَّقرُّق البدنيِّ، والجوابُ عنه ما في «الهداية» وشروجِها: (أنَّ هذا إغفالٌ منهم عن مقتضى اللُّغة، فإنَّ المتساومَين أيضًا قد يُسمَّى متبايعَين لمناسبة القُرب، وقد قال عَيْدُ: «لا يَبيع الرَّجلُ على بيع أخيه»، فقد سمَّى قربَ البيع بيعًا، فيُمكن أنْ يكونَ سمَّى غيرَ المتفرِّقين قولًا في هذا الحديث: بالمتبايعَين؛ لقربهما منه، وأيضًا المتبايعُ بالحقيقة إنَّما يكون مَن يُباشر العقدَ لا قبله، ولا بعده، فإنَّ كلًّ منهما بعدَ الفراغ، وقبلَ المباشرة متبايعٌ مجازًا باعتبار ما كان، أو ما يكون، وحالةُ المباشرة إنَّما هي ما إذا صدر عن أحدهما الإيجابُ، وقصد الآخرُ القَبولَ، ولم يتفرَّغ بعدُ).

النّالثُ: أنّ هذا التّفسير يُخالف ما فهمه ابنُ عمرَ وعمل على وفقه، فلا يُعتبر به، وأجاب عنه الزّيلعيُّ وغيرُه: باللّه تقرّرَ في الأصول أنّ تأويلَ الصّحابيِّ يَحتملُ التّاويلَ، واختيارُه لأحد التّاويلين ليس بحجَّة ملزمة على غيره، ولا يمنعه عن اختيار تأويلِ يُغايره، وقال الطّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»: (قد يَجوز أنْ يكونَ ابنُ عمرَ الشكلت عليه الفرقة عن اختيار تأويلِ يُغايره)، وقال الطّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»: (قد يَجوز أنْ يكونَ ابنُ عمرَ الشكلت عليه الفرقة التي سمعها من النّبي على الطّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»: (قد يَجوز أنْ يكونَ ابنُ عمرَ الله عيسى بن أبانٍ، واحتملت عنده الفرقة التي سمعها من النّبي على ما ذهبنا إليه، ولم يَحضره دليلٌ يدُلُّ أنّه بأحدِهما أولى منه بما سواه، ففارق بائعَه ببدنه احتياطًا، ويَحتمل أيضًا أنْ يكونَ فعل ذلك؛ لأنَّ بعضَ النَّاس يرى أنَّ البيعَ لا يتمُّ إلا بذلك، وهو يرى أنَّ البيعَ يَتمُّ بغيره، فأراد أنْ يَتمَّ البيعُ في قوله وقول مخالفه، ثمَّ قال الطّحاويُّ: وقد رُوي عنه ما يدُلُّ على أنَّ رأيه في الفرقة كان بخلاف ما ذهب إليه أنَّ البيعَ يَتمُّ بها، وذلك أنَّ سليمانَ بنَ شعيبِ قد حدَّثنا قال: حدَّثنا بشرُ بنُ بكر قال: حدَّثني الزُّهريُّ عن حمزة بن عبدالله عن ابن عمرَ هي أنَّه قال: ما أدركتَ الصَّفقة حيًّا؛ فهو من مال المبتاع، فهذا ابنُ عمرَ قد كان يَذهب فيما أدركت الصَّفقة حيًّا فهلك بعدَها: أنَّه من مال المشتري، فدلً الصَّفقة تتمُّ بالأقوال قبل الفرقة الَّتي تكون بعد ذلك، وأنَّ المبيعَ يَتقل بذلك من ملك ذلك على أنَّه كان يَرى أنَّ الصَّفقة تتمُّ بالأقوال قبل الفرقة الَّتي تكون بعد ذلك، وأنَّ المبيعَ يَتقل بذلك من مالك إلى المائع إلى المائع إلى المائع المنائع، فالك من ماله إذا هلك).

الرّابع: أنَّ هذا التَّفسير يُخالف ما قضى به أبو برزة، ونسبه إلى النَّبيِّ عَلَيْ كما أخرجها الطَّحاويُّ والبيهقيُّ أنَّهم اختصموا إليه في رجل باع جارية، فنام معها البائعُ، فلمَّا أصبح قال: لا أرضى، فقال أبو برزة: إنَّ النَّبيِّ عَلَيْ قال: «البيِّعان ما لم يتفرَّقا»، وكانا في خباء شَعره، وأخرجا أيضًا عن أبي الوضيء: نزلنا منزلًا، فباع صاحبٌ لنا من رجل فرسًا، فأقمنا في منزلنا يومَنا وليلَتنا، فلمَّا كان الغدُّ قام الرَّجلُ يَسرج فرسَه، فقال صاحبُه: إنَّك قد بعتني، فاختصما إلى أبي برزة،=

على ما بلغنا عن إبراهيمَ النَّخعيِّ أنَّه قال: «المتبايعان بالخيار ما لم يتفرَّقا»، قال: ما لم يتفرَّقا عن مَنطق البيع، إذا قال البائعُ: قد بِعتُكَ؛ فله أنْ يرجعَ ما لم يقل الآخر(١): قد اشتريتُ، فإذا قال المُشتري: قد

فقال: إنْ شتتما قضيتُ بينكما بقضاء رسول الله ﷺ مسمعتُه يقول: «البيّعان بالخيار ما لم يتفرّقا»، وما أُراكما تفرّقتما، وأجاب عنها الطّحاويُّ بقوله: في هذا الحديث ما يَدلُّ على أنّهما تفرّقا بأبدانهما؛ لأنَّ فيه أنَّ الرَّجلَ قام يَسرج فرسه، فقد تنحّى بذلك من موضع إلى موضع، فلم يُراع أبو برزة ذلك، وقال: ما أُراكما تفرّقتُما؛ أي: لمّا كنتما مُتشاجرَين، أحدُكما يَدَّعي البيعَ، والآخرُ يُنكره؛ لم تكونا تفرّقتما الفُرقة الّتي يَتمُّ بها البيعُ، وأمّا أصحابُ التّفرُق القوليُ فأوردوا لتأييد تفسيرهم، وإبطال ما ذهب إليه مخالفهم وجوهًا عديدةً.

منها: أنَّ إِثباتَ خيار المجلس، وحملَ التَّفرُق على التَّقرُق البدنيِّ يُخالف قولَه تعالى: ﴿ يَكَانَّهُا الَّذِينَ ءَامَثُوّا أَوَفُوا مِنهَا: أنَّ إِثباتَ خيار المجلس، وحملَ التَّغيير، وقولَه تعالى: ﴿ لاَ تَأْكُلُوا أَمُولَكُمُ بَيْنَكُم مِالْبَطِلِ إِلاَّ أَنتَكُونَ إِلَّهُ مُودُ عَن تَراضٍ مِن غير توقُف التَّخيير، فقد يَحِكَرةً عَن تَراضٍ من غير توقُف التَّخيير، فقد أباح اللهُ الأكلَ قبلَه، وقولَه تعالى: ﴿ وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعَتُم ﴾ [البقرة: ٢٨٧]؛ فإنَّه أمرٌ بالتَّوثيق بالشَّهادة كيلا يقع التَّجاحدُ للبيع، والبيعُ يَصدُق قبل الخيار بعد الإيجاب والقبول، فلو ثبت الخيارُ وعدمُ اللَّزوم بعده؛ للزم إبطالُ هذه النَّصوص، ومنها: أنَّ إثباتَ خيار المجلس يُعارضه حديثُ النَّهي عن بيع الغَرَر، فإنَّ كلَّ واحدٍ لا يَدري ما يَحصل له، هل الثَّمنُ أم المثمَّنُ؟، ومنها: أنَّه خيارٌ مجهولُ العاقبة فيَبطل، كخيار الشَّرط إذا كان كذلك.

ومنها: ما ذكره الطَّحاويّ: أنَّ حديثَ من ابتاع طعامًا، فلا يَبيعه حتّى يَقبضه، يَدُلُّ على أنَّه إذا قبضه حلَّ له بيعُه، وقد يكون قابضًا له قبل افتراق بدنه وبدن بائعه، وفي المقام كلامٌ مبسوطٌ مظانَّه الكتبُ المبسوطةُ، وفيما ذكرناه كفايةٌ لأولي الفِطنة، وقد شيَّد الطَّحاويُّ أركانَ المسألة بالنَّظر والقياس وقال: إنَّا قد رأينا الأموالَ تُملَك بعقودٍ في أبدانٍ، وفي أموالٍ ومنافعَ وأبضاع، فكان ما يُملَك من الأبضاع هو النِّكاحُ، فكان ذلك يَتمُّ بالعقد لا بفُرقة بعده، وكان ما يُملَك به المنافعُ هو الإجاراتُ، فكان ذلك أيضًا مملوكًا بالعقد، لا بالقُرقة بعد العقد، فالنَّظرُ على ذلك أنْ يكونَ كذلك الأموالُ المملوكةُ بسائر العقود من البيوع وغيرها تكون مملوكةً بالأقوال لا بالفُرقة، هذا هو قولُ أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمَّدٍ). «التَّعليق الممجَّد» مُلخَصًا. م

(۱) قولُه: «ما لم يَقُل الآخرُ... إلخ»: (قال في «الهداية»: إذا أوجب أحدُ المتعاقِدَيْن البيعَ، فالآخرُ بالخيار إنْ شاء قَبِل في المجلس وإنْ شاء ردَّه، وهذا خيارُ القَبول؛ لأنَّه لو لم يَثبت له الخيار؛ يَلزمه حكمُ العقد من غير رضاه، وإذا لم يفد الحكمُ بدون قَبول الآخر؛ فللموجِب أنْ يَرجعَ لخلوِّه عن إبطال حقِّ الغير، وإنَّما يمتدُّ إلى آخر المجلس؛ لأنَّ المجلسَ

اشتريتُ بكذا وكذا؛ فله أن يرجعَ ما لم يقل البائعُ: قد بعتُ، وهو قولُ «أبي حنيفةَ» والعامَّةِ من فقهائنا)، ويُؤيِّدُ قولَ النَّخعيِّ الأحاديثُ الآتيةُ بعدُ.

• ٣٧١- وَعَن عَمرِ و بنِ شُعَيبٍ عَن أبِيهِ عَن جَدِّهِ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «البَيِّعانِ بِالخِيارِ ما لَم يَتَفَرَّ قا(١) إِلّا أَن تَكُونَ صَفقَةَ خِيارٍ (٢)، وَلا يَحِلُّ لَهُ أَن يُفارِقَ صاحِبَهُ (٣)؛ خَشيَةَ أَن يَستَقِيلَهُ (٤)»، رواه التِّرمذيُّ : (وقد ذهب بعضُ أهلِ العلم من أهل الكوفة وغيرهم التَّرمذيُّ : (وقد ذهب بعضُ أهلِ العلم من أهل الكوفة وغيرهم إلى أنَّ الفرقة بالكلام وهو قولُ سفيانَ الثوريِّ، وهكذا روي عن مالكِ بنِ أنسٍ).

٣٧١١ وَعَن أبِي هُرَيرَةَ هُ عَنِ النَّبِيِّ عَيْ قَالَ: «لا يَفتَرِقَنَّ اثنانِ إِلَّا عَن تَراضٍ (١٠)»،

⁼ جامعٌ للمتفرِّقات، فاعتُبرت ساعاتُه ساعةً واحدةً دفعًا للعُسْر، وتحقيقًا لليُسْر)، كذا في «التَّعليق الممجَّد». م

⁽١) قولُه: «مالم يتفرَّقا»: (لعلَّ المرادَ بالتَّفرق: تفرُّقَ الأيدي؛ فإنَّه لا يكون إلا بعد تمام العقد، وبه يتقوَّى مذهبُنا). قاله في «المرقاة». م

⁽٢) قولُه: «إلّا أنْ تكونَ صفقةَ خيارِ»؛ (يعني: إذا تفرَّقا بطلَ خيارُهما، إلّا أنْ يكونَ العقدُ بيعَ خيارٍ؛ أي: بيعًا شُرط فيه الخيار)، كذا في «المرقاة». م

⁽٣) قولُه: «أنْ يُفارقَ صاحبه»؛ (أي: بالبدن، بأنْ يقومَ من المجلس يَخرِجَ)، كما في «المرقاة». م

⁽٤) قولُه: «خشيةَ أنْ يستقيلَه»؛ (أي: يَطلبَ منه الإقالةَ، وهو إبطالُ البيع، وهو دليلٌ صريحٌ لمذهبنا؛ لأنَّ الإقالةَ لا تكون إلا بعد تمام العقد، ولو كان له خيارُ المجلس؛ لما طلب من صاحبه الإقالةَ)، كذا في «المرقاة». م

⁽٥) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبواب البيوع، ب: البيِّعان بالخيار، ح: (١٢٤٧)، وأبو داودَ، ك: البيوع، ب: في خيار المتبايعَين، ح: (٣٤٥٦)، والنَّسائيُّ، ك: البيوع، ب: وجوب الخيار للمتبايعَين، ح: (٤٤٨٣). وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ). وفي «المرقاة» (٥/ ١٩١٤): («خشيةَ أنْ يستقيلَه»؛ أي: يَطلب منه الإقالة، وهو إبطالُ البيع).

⁽٦) قولُه: «إلّا عن تراضٍ»: (وبعد الإيجاب والقَبول يَصدق تجارةً عن تراضٍ غيرَ متوقّفٍ على التَّخير، فقد أباح تعالى أكلَ المشتري قبل التَّخير، فالمرادُ بالحديث: أنَّهما لا يتفارقان إلا عن تراضٍ بينَهما، فيما يَتعلَّق بإعطاء الثَّمن وقبض المبيع، وإلّا فقد يَحصل الضَّررُ والضَّرارُ، وهو منهيٌّ في الشَّرع، أو المرادُ منه: أنْ يُشاورَ مريدُ الفراق صاحبَه: ألكَ رغبةٌ في المبيع؟ فإنْ أراد الإقالة أقاله، فيُوافق الحديث الأوَّلَ معنى، وهذا نهيُ تنزيهِ للإجماع على حلِّ المفارقة من غير إذن الآخر، ولا علمه)، كذا في «المرقاة». م

رواه أبو داود^(۱).

٣٧١٢ ـ وَعَن جابِرِ ﷺ: أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ خَيَّرَ (٢) أعرابِيًّا بَعدَ البَيعِ، رواه التِّرمذيُّ، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ)(٣).

٣٧١٣ ـ وَعَن حَكِيمِ بنِ حِزامٍ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «البَيِّعانِ بِالخِيارِ مَا لَم يَتَفَرَّقا(٤)، فإن صَدَقا وَبَيَّنا، بُورِكَ لَهُما فِي بَيعِهِما، وإن كَذَبا وَكَتَما، مُحِقَت بَرَكَةُ بَيعِهِما، مُتَّفَقٌ عليه (٥٠).

(۱) أبو داود، ك: البيوع، ب: في خيار المتبايعين، ح: (٣٤٥٨)، والتَّرمذيُّ، ك: البيوع، ب: في خيار المتبايعين، ح: (١٢٤٨)، وأحمدُ، ح: (١٠٩٢١)، قال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٤/ ١٠٠): (رواه أحمدُ، وفيه أيَّوبُ بنُ عتبةً؛ ضعّفه الجمهورُ، وقد وُثِّق، والحديثُ صحيحٌ)، انظر: «سنن أبي داود» (٥/ ٣٢٧، ط: الرِّسالة)، و «أنيس السَّاري» (٩/ ٩٨).

قال القاريُّ: (والمراد بالحديث واللهُ أعلمُ : أنَّهما لا يَتفارقان إلا عن تراضِ بينهما فيما يَتعلَّق بعطاء الثَّمن وقبض المبيع، وإلّا فقد يَحصل الضَّررُ والضِّرارُ، وهو منهيٌّ في الشَّرع، أو المرادُ منه أنْ يُشاورَ مُريد الفراق صاحبَه: ألك رغبةٌ في المبيع فإن أراد الإقالةَ أقاله، وهذا نهي تنزيهِ للإجماع على حلِّ المفارقة من غير إذن الآخر ولا علمه).

- (٢) قوله: «خير... إلخ»: (قال الطّيبيُّ _ رحمه الله _: ظاهرُه يَدلُّ على مذهب أبي حنيفة َ _ رحمه الله _ لأنَّه لو كان خيارُ
 المجلس ثابتًا بالعقد؛ كان التَّخييرُ عبثًا)، كذا في «المرقاة». م
 - (٣) التّرمذيُّ، أبواب البيوع، ب: ما جاء في خيار المتبايعين، ح: (١٢٤٩)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).
- (٤) قولُه: «مالم يتفرَّقا»: وقد فرَّق بينهما بعضُ أهل اللَّغة عن ثعلبٍ أنَّه سُئل: هل يتفرَّقان ويفترقان واحدٌ أم غيران؟ فقال: أخبرنا ابنُ الأعرابيّ عن المفضَّل قال: يَفترقان بالكلام، ويتفرَّقان بالأبدان، انتهى، وقال شيخُنا زينُ الدِّين: هذا يُؤيِّد ما ذهب إليه الجمهورُ مِن أنَّ المرادَ هنا: التَّفرُّقُ بالأبدان، وقال ابنُ العربيّ: والّذي نقله المفضَّلُ أو نُقل عنه من الفَرق بين التَّفعُل والافتعال، لا يَشهد له القرآنُ، ولا يَعضده الاشتقاقُ، قال الله تعالى: ﴿وَمَا نَفَرَقَ اللِّينَ أُوتُوا الله تعالى: ﴿ وَمَا نَفرَقَ اللَّينَ أُوتُوا الله تعالى: ﴿ وَمَا نَفرَقَ اللِّينَ أُوتُوا الله وقي الله ودُ والنَّصارى على ثنتين وسبعين فرقةٌ وسبعين فرقةً وسبعين فرقة وسبعين
- (٥) مُسلِمٌ، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: الصَّدق في البيع، ح: (٣٨٥٨)، والبخاريُّ، ك: البيوع، ب: إذا بيَّن البائعان ولم يَكتما، ح: (٢٠٧٩).



٣٧١٤ ـ وَعَن ابنِ عُمَرَ ، قَالَ: قالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي أُخدَعُ فِي البُيُوعِ، فَقالَ: «إِذَا بايَعت، فَقُل: لا خِلابَةَ، فَكَانَ الرَّجُلُ يَقُولُه»، مُتَّفقٌ عليه(١).

قال مُحمَّدٌ: (نرى (٢) أنَّ هذا كان لذلك الرَّجُلِ خاصَّةً).

• ٣٧١٥ وقد روى التِّرمذيُّ (٣) من حديث أنس ﷺ: أنَّ رَجُلًا كَانَ فِي عُقدَتِهِ ضَعفٌ، وَكَانَ يُبايعُ، وأنَّ أهلَهُ أتَوُا النَّبِيِّ ﷺ، فَقالُوا: يا رَسُولَ اللهِ، احجُر عَلَيهِ (٤)، فَدَعاهُ نَبِيُّ اللهِ ﷺ، فَنهاهُ، فقالَ: يا رَسُولَ اللهِ، إحجُر عَليهِ و٤)، فَدَعاهُ نَبِيُّ اللهِ ﷺ، فَنهاهُ، فقالَ: يا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي لا أصبِرُ عَنِ البَيعِ، فَقالَ: ﴿إِذَا بِايَعتَ فَقُلُ هَاءَ وَهَاءَ وَلا خِلابَةَ »، ورواه بقيَّةُ أصحاب السُّنن (٥).

⁽۱) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: الاستقراض، ب: ما ينهى عن إضاعة المال، ح: (۲٤٠٧)، ومُسلِمٌ، ك: البيوع، ب: من يُخدَع في البيوع، ح: (٣٨٦٠)، ومحمَّدٌ في «الموطَّأ»، ك: البيوع، ب: الرَّجل يشتري الشَّيءَ أو يبيعه فيُغبَن فيه، ح: (٧٨٧)، وفي «شرح السُّنَّة» للبغويِّ (٨/ ٤٤): («الخِلابة»: الخديعةُ، وهي مصدر خَلَبت الرَّجل: إذا خدعته، أخلبه خلبًا وخِلابة، وفي المثل: إذا لم تَغلب فاخلِب، يقول: إذا أعياك الأمرُ مغالبة، فاطلبه مخادعةً).

⁽٢) قولُه: «نرى»؛ (أي: نظنُّ أنَّ هذا الحكمَ خاصٌّ به، وللنَّبِيِّ ﷺ أنْ يَخصَّ مَن شاء بما شاء، قال النَّوويُّ: اختلَف العلماءُ في هذا الحديث، فجعله بعضُهم خاصًا به: وأنَّه لا خيار بغُبنٍ، وهو الصَّحيحُ، وعليه الشّافعيُّ وأبو حنيفةَ، وقيل: للمغبون الخيارُ لهذا الحديثِ بشرط أنْ يَبلغَ الغَبنُ ثلثَ القيمة)، كذا في «التَّعليق الممجَّد». م

⁽٣) التّرمذيُّ، أبواب البيوع، ب: ما جاء في مَن يُخدع في البيع، ح: (١٢٥٠)، وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ).

⁽٤) قولُه: «احجُر عليه... إلخ»: (استدلَّ به الشّافعيُّ وأحمدُ وإسحاقُ رضي الله تعالى عنهم على حجر السّفيه الّذي لا يُحسن التَّصرف، ووجهُ ذلك أنَّه لمّا طلب أهلُه إلى النَّبيِّ عَلَيْهِ، الحجرَ عليه، دعاه، فنهاه عن البيع، وهذا هو الحجرُ، وهو: المنعُ، قلنا: هذا نهيُّ خاصٌّ به لضعف عقله، ولا يَسري هذا في الحجر على الحرِّ العاقل البالغ؛ لأنَّ في حقّه إهدارَ الآدميَّة، استدلَّ به أبو حنيفةَ إلى أنَّ ضعيفَ العقل لا يُحجر عليه؛ لأنَّه لمَّا قال له: إنَّه لا يَصبر على البيع أذن له فيه بالصَّفة التي ذكرها، فهذا دالِّ على عدم الحجر)، كذا في «عمدة القاري» ملتقطٌ منه. م

⁽٥) أبو داودَ، ك: البيوع، ب: في الرَّجل يقول عند البيع لا خِلابة، ح: (٣٥٠١)، والنَّسائيُّ، ك: البيوع، ب: الخديعة في البيع، ح: (٤٤٨٥).

٣٧١٦ وروى ابنُ ماجه (١) بسند جيِّد حَسَنٍ عَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ: قالَ: سَمِعتُ رَجُلًا مِنَ الأنصارِ يَشكُو إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّه يُغبَنُ فِي البُيُوع، فَقالَ: إذا بايَعت فَقل: «لا خلابة، ثمَّ أنتَ بِالخِيارِ فِي كُلِّ سِلعَةٍ ابتَعتَها ثلاثَ لَيالٍ (٢)»، ورواه البيهقيُّ والبخاريُّ في «تاريخه» بسندِ صحيح، وروى ابنُ أبي شيبة والدّارَقطنيّ وعبدُ الرَّزَاق نحوَه (٣).

٣٧١٧ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنِ اشْتَرَى شَيئًا لَم يَرَهُ؛ فَهُوَ بِالخِيارِ إِذَا رآهُ»، رواه الدّارَقطنيّ وأبو حنيفة، وروى ابنُ أبي شيبةَ والبيهقيُّ مُرسَلًا(٤٠).

⁽۱) ابنُ ماجه عن محمَّدِ بنِ يحيى بنِ حِبَّان مرسلًا، ك: الأحكام، ب: الحجر على من يُفسد مالَه، ح: (٢٣٥٥)، وأخرجه عن ابن عمرَ البيهقيُّ بهذا اللَّفظ في «السُّنن الكبرى»، ك: البيوع، ب: الدَّليل على أنْ لا يجوزَ شرطُ الخيار في البيع (١٠٤٥)، والبخاريُّ ومُسلِمٌ مختَصرًا كما مرَّ، ويَشهد للخيار ثلاثًا حديثُ المصرّاة عند مُسلِم (١٥٢٤)، من حديث أبي هريرة، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَن ابتاع شاةً مُصرّاةً؛ فهو فيها بالخيار ثلاثةً أيّامٍ، إنْ شاء أمسكها، وإنْ شاء ردَّها وردَّ معها صاعًا من تمر».

⁽٢) قولُه: «ثلاثَ ليالِ»: (وقال أبو حنيفةَ والشّافعيُّ وزفرُ _ رحمهم الله تعالى ــ: الخيارُ في البيع ثلاثةُ أيام، ولا يجوز الزِّيادةُ عليها، فإنْ زاد فسد البيعُ، واستدلُّوا به عليه؛ لأنَّه حكمٌ ورد على خلاف الأصل، فيُقتصر به على أقصى ما ورد فيه، ويُؤيِّده جعلُ الخيار في المصرّاة ثلاثةَ أيّام، واعتبار الثَّلاث في غير موضعٍ). انتهى كذا في «عمدة القاري» ملتقطٌ منه. م

⁽٣) البيهة في «السُّنن الكبرى»، ك: البيوع، ب: الدَّليل على أنْ لا يجوزَ شرطُ الخيار في البيع (١٠٤٥٩)، والدَّارقُطنيُّ، ك: البيوع، ح: (٣٠٠٨)، وعبد الرَّزْاق، ك: البيوع، ب: الخلابة والمؤاربة، ح: (١٥٣٣٧)، والبخاريُّ في «التَّاريخ الكبير» عن محمَّد بنِ يحيى بنِ حِبَّان، (٨/ ١٧)، وصحَّح العينيُّ سندَه في «عمدة القاري» (١١/ ٢٣٥)، وكذلك ابنُ أبي شبية، ك: الرَّدِّ على أبي حنيفة، ب: ركوب الهدي، ح: (٣٧٤٨١).

⁽٤) الدّارقُطنيُّ، ك: البيوع، ح: (٢٨٠٧)، وأبو حنيفة كما في «جامع المسانيد» للخوارزميِّ، ك: في البيوع، ب: الفصل الثّالثُ فيما يَثبت فيه الخيارُ، (٢/ ٢٥)، ورواه الدّارقُطنيُّ عن مكحولٍ مرسلًا، ك: البيوع، ح: (٢٨٠٣)، وفيه أبو بكرِ بنُ عبدالله بنُ مريم، وهو ضعيفٌ، وكذلك البيهقيُّ في «السُّنن الكبرى» (١٠٤٢٥)، ووصله البيهقيُّ بإسنادٍ ضعيفٍ بكرِ بنُ عبدالله بنُ مريم، وهو ضعيفٌ، وكذلك البيهقيُّ في «السُّنن الكبرى» (١٠٤٢٥)، وابنُ أبي شيبةَ عن إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ بنِ مقسم الأسديِّ، عن أيوبَ السِّختيانيِّ، عن الحسن، ك: البيوع=

٣٧١٨ وَعَن عَلقَمَةَ بِنِ وَقَاصِ اللَّيثِيِّ قالَ: اشترَى طَلحَةُ بِنُ عُبَيدِاللهِ هُ مِن عُثمانَ بِنِ عَفّانَ هُ مَالًا، فَقِيلَ لِعُثمانَ: إِنَّكَ قَد غُبِنتَ، وَكَانَ المالُ بِالكُوفَةِ، وَهُوَ مالُ آلِ طَلحَةَ الآنَ بِها، فَقالَ عُثمانُ: لِيَ مَالًا، فَقِيلَ لِعُثمانَ: إِنَّكَ قَد غُبِنتَ، وَكَانَ المالُ بِالكُوفَةِ، وَهُوَ مالُ آلِ طَلحَةَ الآنَ بِها، فَقالَ عُثمانُ: لِيَ الخِيارُ؛ لِأنِّي اشترَيتُ ما لَم أَرَ، فَحَكَما بَينَهُما جُبَيرَ بِنَ الخِيارُ؛ لِأنِّي اشترَيتُ ما لَم أَرَ، فَحَكَما بَينَهُما جُبَيرَ بِنَ مُطعِم، فَقَضَى (۱) أنَّ الخِيارَ لِطَلحَة، وَلا خِيارَ لِعُثمانَ (۱)، رواه الطَّحاويُّ والبيهقيُّ (۱).



⁼ والأقضية، ب: في الرَّجل يشتري الشَّيءَ ولا يَنظر إليه، ح: (٢٠٣٤١). ومراسيلُ الحسن البصريِّ ضعيفةٌ، لكنْ يَعضد مرسلَ مكحولِ.

⁽١) قولُه: «فقضى... إلخ»: (وكان حكمُ جبير بن مطعمٍ بين عثمانَ وطلحةَ ﷺ بمحضرٍ من الصَّحابة ولم يُنكره أحدٌ، فكان إجماعًا سكوتيًّا). «فتح القدير» مُلخَّصًا. م

⁽٢) قولُه: «إنَّ الخيارَ لطلحةَ ولا خيارَ لعثمانَ»؛ لذلك قال في «الهداية»: (ومَن اشترى ما لم يَره، فالبيعُ جائزٌ وله الخيار إذا رآه، إنْ شاء أخذه، وإنْ شاء ردَّه، ومَن باع مالم يَره فلا خيار له). م

⁽٣) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: تلقِّي الجلَب، ح: (٧٠٠٥)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، (١١/ ٣٨٦)، قال اللَّهبيُّ: فيه انقطاعٌ، كما في «نخب الأفكار» (١١/ ٣٨٦)، وقال الطَّحاويّ في «شرح معاني الآثار» (١٤/ ٤١): (والآثارُ في ذلك قد جاءت متواترةً؛ [أي: مستفيضة]، وإن كان أكثرُها منقطعًا؛ فإنَّه منقطعٌ لم يُضادَّه متَّصلٌ، وفي هذا أيضًا حجَّةٌ أخرى). وانظر لزامًا: «نخب الأفكار» (١١/ ٣٨٦).



وقولِ الله عَنْهُ: ﴿ اَلَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَوْا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيَطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَهُمْ قَالُوا إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوْأُ وَأَحَلَ اللهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوْأُ (الْفَسَ جَلَةُ مُومُوعِظَةٌ مِّن زَيِّهِ عَالَنَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَكَرَّمَ الرِّبُوا فَاسَانَ مَا سَلَفَ وَكَرَّمَ الرِّبُولُ اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ

٣٧١٩ عَن جابِرٍ هُ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ آكِلَ الرِّبا، وَمُوكِلَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدَيهِ، وَقَالَ: (هُم سَواءٌ»، رواه مسلمٌ(٢).

⁽١) قولُه: "وأحلَّ الله البيعَ وحرَّم الرِّبا»: (وتحقيقُ هذا المقام: أنَّ البيعَ مبادلةُ مالِ بمالٍ، والرُّبا في اللَّغة: هو الزِّيادة، فان مُجملًا ازدحمت فيه المعاني، واشتبه أنَّه أيُّ زيادة حَرُمت، فلحقه الحديثُ بيانًا له، وهو قولُه عليه السَّلامُ: "الحنطةُ بالحنطة، والشَّعيرُ بالشَّعير، والتَّمرُ بالتَّمر، والملحُ بالملح، والنَّهبُ بالذَّهب، والفضَّةُ بالفضَّة مثلًا بمثل، يدًا بيد والفضلُ ربًا»، فالرَّسولُ ﷺ نصَّ على هذه الأشياء، فوقع الاشتباهُ فيما وراءها، فتأمَّلنا في علَّة حرمة هذه الأشياء، فوجدنا أنَّه إذا كان الجنسُ متَحدًا كما يُعلم بالمقابلة؛ كان القدرُ كيلًا أو وزنًا كما يُعلم بالمماثلة، ويكون يدًا بيد ويكون الفضلُ في هذه الحالة ربًا؛ يعني: إذا بيع الحنطةُ أو الذَّهب، ويكون الفضلُ زائدًا في الكيل أو الوزن يكون ذلك ربًا حرامًا له، فو جدنا الأرزَّ وأمثالَه مثلًا متساويةٌ في هذا المعنى، فيكون الفضلُ فيها أيضًا حرامًا، وكذلك حكمنا بحرمة التَّفاضل في الجصَّ والنُّورة؛ لأجل تلك العلَّة؛ أي: القدر مع الجنس، والشّافعيُّ و رحمه الله و قال: إنَّ العلَّة في هذه الحرمة هو الطُّعمُ كما في الأربعة، والنَّمنيةُ كما في النَّمنين، فيكون التَفاضلُ في الجصِّ والنُّورة حلالاً؛ لأنَّ هذه العرَّمة فقودةٌ فيهما، ومالكُّ وحمه الله وقال الفاسد يكون حلالاً، لأنَّه المياس مما يُقتات ويُدَّخر). كما في «التَّفسيرات الأحمديَّة». م

⁽٢) مُسلِمٌ، ك: المساقاة، ب: لعن آكل الرِّبا، ح: (٤٠٩٣).

• ٣٧٢ و وَعَن عَلِيٍّ ﷺ: أَنَّه سمع رَسُولَ اللهِ ﷺ لَعَنَ آكِلَ الرِّبا، وَمُوكِلَهُ، وَكاتِبَهُ، وَمانِعَ الصَّدَقَةِ، وَكَانَ يَنهَى عَنِ النَّوحِ، رواه النَّسائيُّ(١).

٣٧٢١ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «لَيأتِينَّ عَلَى النَّاسِ زَمانٌ لا يَبقَى أَحَدُّ إِلَّا أَكُلُ الرِّبا، فإن لَم يأكُلهُ أصابَهُ مِن بُخارِهِ»، وَيُروَى: «أصابَهُ مِن غُبارِهِ»، رواه أحمدُ وأبو داودَ والنَّسائي وابنُ ماجه(٢).

٣٧٢٧ ـ وَعَن عَبدِ اللهِ بنِ حَنظَلَةَ غَسِيلِ المَلائِكَةِ ﴿ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «دِرهَمٌ رِبًا يأكُلُهُ الرَّجُلُ وَهُوَ يَعلَمُ أَشَدُّ مِن سِتَّةٍ وَثَلاثِينَ زَنيَةً »، رواه أحمدُ والدّارَقطنيّ (٣).

٣٧٢٣ وروى البيهقيُّ في «شعب الإيمان» عن ابن عبّاسٍ ، وزاد فيه: «مَن نَبَتَ لَحمُهُ مِنَ السُّحتِ؛ فالنّارُ أولَى بهِ»(١٤).

٣٧٢٤ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ، اللهِ عَلَى: قالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «الرِّبا سَبعُونَ حُوبًا، أيسَرُها أن يَنكِحَ

⁽١) النَّسَائِيُّ، واللَّفظُ له، ك: الرِّينة، ب: الموتشمات، ح: (٥١٠٣)، وأحمدُ، ح: (٨٤٤)، والحديثُ حسنٌ لغيره. انظر «المسند» (٢/ ٢٠٧)، ط: الرسالة).

وفي «المرقاة» (٥/ ١٩٢٥): («ومانعَ الصَّدقة»؛ أي: مطلقًا، أو معناه: تاركَ الصَّدقةِ الواجبة، «ينهى عن النَّوح»؛ أي: رفع الصَّوت بالبكاء).

⁽٢) أبو داودَ، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: في اجتناب الشَّبهات، ح: (٣٣٣١)، والنَّسائيُّ، ك: البيوع، ب: اجتناب الشَّبهات في الرَّبا، ح: (٢٢٧٨)، قال المناويُّ في «التَّيسير» في الكسب، ح: (٢٢٧٨)، قال المناويُّ في «التَّيسير» (٢/ ٣١٦): (إنَّ فيه انقطاعًا).

⁽٣) أحمدُ، واللَّفظُ له، ح: (٢١٩٥٧)، والدّارقُطنيُّ، ك: البيوع، ح: (٢٨٤٣)، قال المنذريُّ في «التَّرغيب» (٣/ ٥): (رجالُ أحمدَ رجالُ الصَّحيح).

⁽٤) البيهقيُّ في «شعب الإيمان»، ب: قبض اليد عن الأموال المحرَّمة، ح: (١٣٠٥)، وفيه الحسينُ بنُ قيس الرَّحبيُّ، وهو متروكٌ.

الرَّجُلُ أُمَّهُ»، رواه ابن ماجه والبيهقيُّ في «شعب الإيمان»(١).

٣٧٢٥ ـ وَعَنِ ابنِ مَسعُودٍ ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الرِّبا وإن كَثُرَ فإنَّ عاقِبَتَهُ تَصِيرُ إِلَى قُلُ»، رواه أحمدُ وابن ماجه والبيهقيُّ في «شعب الإيمان»، وروى أحمدُ الأخيرَ(٢).

٣٧٢٦ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَتَيتُ لَيلَةَ أُسرِيَ بِي عَلَى قَومٍ بُطُونُهُم كالبُيُوتِ، فِيها الحَيّاتُ تُرَى مِن خارِجِ بُطُونِهِم، فَقُلتُ: مَن هَؤُلاءِ يا جِبرائِيلُ؟ قالَ: «هَؤُلاءِ أَكَلَةُ الرِّبا»، رواه أحمدُ وابن ماجه(٣).

٣٧٢٧ ـ وَعَن عُمَرَ بنِ الخَطّابِ ﷺ قالَ: إِنَّ آخِرَ ما نَزَلَت آيَةُ الرِّبا، وإنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قُبِضَ وَلَم يُفَسِّرها لَنا، فَدَعُوا الرِّبا والرِّيبَةَ، رواه ابن ماجه والدّارميُّ (١٠).

(١) ابنُ ماجه، واللَّفظُ له، أبواب التِّجارات، ب: التَّغليظ في الرِّبا، ح: (٢٢٧٤)، وضعَّف إسناكه البوصيريُّ في «مصباح الزُّجاجة» (٣/ ٣٤)، والبيهقيُّ في «الشُّعب»، ح: (١٣٢٥)، «الحوبُ»: الذَّنبُ.

(٢) أحمدُ، واللَّفظُ له، ح: (٣٧٥٤)، وابنُ ماجه، أبواب التِّجارات، ب: التَّغليظ في الرِّبا، ح: (٢٢٧٩)، والبيهقيُّ في «الشَّعب»، ح: (٢٢٧٩)، وصحَّح الزَّينُ المناويُّ إسنادَه في «التَّيسير» (٢/ ٣٩).

(٣) ابنُ ماجه، واللَّفظُ له، أبواب التِّجارات، ب: التَّغليظ في الرِّبا، ح: (٢٢٧٩)، وأحمدُ، ح: (٨٦٤٠)، وضعَّف البوصيريُّ إسنادَه في «مصباح الزُّجاجة» (٣/ ٣٤).

(٤) ابنُ ماجه، واللَّفظُ له، أبواب التِّجارات، ب: التَّغليظ في الرِّبا، ح: (٢٢٧٦)، قال البوصيريُّ في «مصباح الزُّجاجة» (٣/ ٣٥): (هذا إسنادٌ صحيحٌ رجالُه ثقاتٌ).

وفي «المرقاة» (٥/ ١٩٢٦): («الرِّبا والرِّيبة»؛ أي: شبهة الرِّبا، أو الشَّكَّ في شيءٍ ممّا اشتملت عليه هذه الآياتُ أو الأحاديثُ؛ فإنَّ الشَّكَ في شيءٍ من ذلك ربَّما يُؤدِّي إلى الكفر). اه-

والمرادُ بآية الرَّبا في قول عمرَ: قولُه تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ اَتَّقُواْ اللَّهَ وَذَرُواْ مَا يَقِيَ مِنَ الرِّبَوَّا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٢٧٨].

وطريقُ الجمع بين خبر عمرَ هذا وبين الأخبار الأُخرى الّتي تَنصُّ على خلاف ما قال عمرُ فيما نزل آخِرًا من الآيات: أنَّ هذه الآيةَ هي ختامُ الآيات المنزلة في الرِّبا؛ إذ هي معطوفةٌ عليهنَّ، والمرادُ بالآخِرية في الرِّبا: تأخُرُ نزول= ٣٧٢٨ وَعَن عُبادَةَ بِنِ الصّامِتِ ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ الذَّهَبِ (١١)، والفِظَةُ بِالفِظّةِ، والبُرُّ بِالبُرِّ، والشَّعِيرِ، والتَّمرُ بِالتَّمرِ، والمِلحُ بِالمِلحِ مِثلًا بِمِثلِ، سَواءً بِسَواءٍ، يَدًا بِيَلِا (٢)، فإذا اختَلَفَت هَذِهِ الأصنافُ، فَبِيعُوا كَيفَ شِئتُم، إذا كانَ يَدًا بِيَلِ»، رواه مسلمٌ (٣).

٣٧٢٩ وفي رواية «الشّافعيّ» (٤) عنه هذذ أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «لا تَبِيعُوا النَّاهبَ بالنَّاهب، ولا الوَرِقَ بالوَرِقِ، ولا البُرَّ بالبُرِّ، ولا والشَّعِيرَ بالشَّعير، ولا التَّمرَ بِالتَّمرِ، ولا المِلحَ بالمِلحِ إلّا سَواءً

الآيات المتعلّقة به من سورة البقرة، وأمّا حكمُ تحريم الرّبا فنزولُه سابقٌ لذلك بمدَّةٍ طويلةٍ على ما يَدلُّ عليه قولُه تعالى في آل عمرانَ في أثناء قصَّة أحدٍ: ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ المَنْوَالَا تَأْكُلُوا ٱلرِّبَوَّا ٱضْمَنْفَا مُضَمَعْفَةً ﴾ [آل عمران: ١٣٠]،
 قاله الحافظُ في فتح الباري (٨/ ٢٠٥) عند حديث ابن عبّاسِ (٤٥٤٤).

⁽۱) قولُه: «الذّهبُ بالذّهب... إلخ»: (اعلم أنّه ﷺ ذكر الأشياء السّيّة، والحديثُ مشهورٌ يَجوز به الزّيادة على الكتاب، وظنّ بعضُ العلماء أنّه متواترٌ، وقال الجصّاصُ: هذا الحديث يقرب من التّواتر لكثرة رُواته، والنّصُّ معلولٌ بإجماع القائسين، خلافًا للظّاهريَّة، فإنّهم يقصرون الحكم على ما ورد به النّصُّ نفيًا للقياس، وهو مردودٌ ببراهين حجّة القياس، ثمّ اختلف الأثمّة في علّة حرمة الرّبا، فمذهبُ أبي حنيفة ـ رحمه اللهُـ: القدرُ والجنسُ؛ أي: كونُ العوضَين ممّا يُكال أو يُوزن، ومتماثلين في الجنس في النّوع والصّفة، فاستبدالُ قليل الجيّد بكثير الرَّديِّ ربًا، والجيّدُ والرَّديُّ سواءٌ، ومذهبُ الشّافعيِّ ـ رحمه اللهُـ: الطُّعمُ في الأربعة، والثّمينَّةُ في الحجرين، ومذهبُ مالكِ ـ رحمه اللهُـ: الاقتياتُ والادّخارُ، ومذهبُ عبد الملِك بن الماجشون ـ رحمه الله ـ: الانتفاعُ، والأرجحُ الأقيسُ الأقربُ إلى معنى النصّ بظاهره: مذهبُ أبي حنيفة ـ رحمه اللهُـ كما بسطوه في الفقه، كيف وقد ثقل عن الدّارقُطنيُ والبرّارِ أنّهما أخرجا عن عبادة وأنسِ ﷺ أنَّ النّبيً عَيْقُ قال: «كلُّ ما يُوزن مثلٌ بمثل ... إلخ»)، كذا في «تنسيق النظام». م

⁽٢) قولُه: «مِثلًا بمثلِ سواءً بسواءِ يدًا بيدِ»: (المرادُ بالأوَّل: المماثلةُ بالوزن والكيل، وبالثّاني: اتّحادُ مجلس تقابضِ العوضَين بشرط عدم افتراق الأبدان، وبالثّالث: الحُلولُ لا النَّسيئةُ)، كذا في «المرقاة». م

⁽٣) مُسلِمٌ، ك: المساقاة، ب: الصَّرف، ح: (٤٠٦٣).

⁽٤) الشّافعيُّ في «مسنده» (ترتيب السّندي)، ك: البيوع، ب: الباب الثّالث في الرِّبا، ح: (٥٤٥)، قال ابنُ الملقّن في «البدر المنير» (٦/ ٤٦٦): (هذا صحيحٌ)، وأصلُه في مُسلِم كما مرّ.

بِسَواء، عَينًا بِعَينٍ (١)، يَدًا بِيَدٍ، ولكِن بِيعُوا الذَّهَبَ بِالوَرِقِ، والوَرِقَ بالذَّهَبِ، والبُرَّ بالشَّعِيرِ، والشَّعِيرَ بالبُرِّ، والتَّمرَ بالمِلح، والمِلحَ بِالتَّمرِ يَدًا بِيَلٍ كَيفَ شِتتُم».

٣٧٣٠ وفي رواية الطَّحاويِّ (٢): عَن أَبِي الأَسْعَثِ الصَّنعانِيِّ: أَنَّهُ شَهِدَ خُطبَةَ عُبادَةَ ﷺ: أَنَّهُ مَا يَقِي رَفَا بِوَزَنِ، والفِضَّةُ بِالفِضَّةِ وَزَنَا بِوَزَنِ (٣)، والبُرُّ بِالبُّرِ كَدَّثَ عَنِ النَّبِيِّ عَيِي أَنَّهُ قَالَ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزَنْ بوَزَنْ، والفِضَّةُ بِالفِضَّةِ وَزَنَا بِوَزَنِ (٣)، والبُرُّ بِالبُّر كَيْل بِكَيلٍ، والشَّعِيرِ، وَلا بأسَ بِبَيعِ الشَّعِيرِ بِالتَّمرِ والتَّمرُ أكثرُهُما يَدًا بِيَدٍ، والتَّمرُ بِالتَّمرِ، والمِلحُ بِالمِلح، مَن زادَ أو استزادَ فَقَد أربَى »، وفي روايةٍ لـ «أبي حنيفة » نحوُه (٤).

٣٧٣١ وفي رواية الدّارَقطنيّ (٥) و «البزّار»(٦): عَن عُبادَةَ وأنسِ بنِ مالِكٍ ، عَنِ النَّبِيّ عَيْقَ قالَ:

- (٤) ذكرها الخوارزميُّ عن أبي سعيدِ الخُدريُّ في «جامع المسانيد» (٢/ ٣٣).
- (٥) قولُه: «وفي رواية الدَّارقطنيِّ والبزّارِ»: (وفي سندِهما الربيعُ بنُ صبيحِ فقد وثَّقَه أبو زرعةَ، وقال الرَّامهرمزيُّ: هو أوَّلُ من صنَّف الكتبَ بالبصرة، فهو من المرتبة الخامسة، وأحاديثُ السَّادسة مقبولةٌ لا تُترك). قال في «تنسيق النَّظام». م
- (٦) الدّارقُطنيّ، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ح: (٣٨٥٣)، والبزّارُ مختصرًا في «كشف الأستار»، ب: في الصَّرف، ح: (١٣١٩)، ضعَف الحافظُ ابنُ حجر إسنادَه في «الدّراية» (٢/ ١٤٧).

⁽۱) قولُه: «عينًا بعينٍ»: (عقدُ الصَّرف ما وقع على جنس الأثمان يُعتَبر فيه قبضُ عوضَيه في المجلس، وما سواه ممّا فيه الرِّبا يُعتبر فيه التَّعيينُ، ولا يُعتبر فيه التَّقابضُ، خلافًا للشّافعيِّ - رحمه اللهُ - في بيع الطَّعام بالطَّعام، ولنا قولُه ﷺ: «عينًا بعينٍ»، فإنْ قيل: بعينِ هذا اللَّفظ أُريد القبضُ في الصَّرف حتّى لو افترقا قبلَ القبض بطلَ الصَّرف، فكيف يَجوز أنْ يُراد به التَّعيينُ في بيع الطَّعام، قلنا: بل أُريد التَّعيينُ فيهما إلّا أنَّ التَّعيينَ في الصَّرف لا يكون إلّا بالقبض، فاشترك للتَّعيين لا لعينه، فلم يَختلف المرادُ). «الهداية» و«الكفاية» ملتقطٌ منهما. م

⁽٢) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الصَّرف، ب: الرِّبا، ح: (٥٧٥٩)، قال العينيُّ عن رجال هذا الحديث في «النَّخب» (٢١٤)؛ (هؤلاء كلُّهم ثقاتٌ)، وانظر «صحيح مُسلِم»، ح: (٢٠٦١)، وما بعده.

⁽٣) قولُه: «وزنًا بوزنِ... إلخ»: في قولِه: «وزنًا بوزنِ»، وقولِه: «كيلًا بكيل»، وقولِه: «مثلًا بمثلِ»: دلالةٌ ظاهرةٌ لتعليل أبي حنيفة ورحمه الله ولحرمة الربًا بالمماثلة مع الكيل أو الوزن، ويُعبَّر عنه بالقدر والجنس، كما حقَّق في الفقه)، كذا في "تنسيق النَّظام». م

«ما وُزِنَ^(١) مِثْلٌ بِمِثْلٍ إِذَا كَانَ نَوعًا واحِدًا، وَما كِيلَ فَمِثْلُ ذَلِكَ، فإذا اختَلَفَ النَّوعانِ فَلا بأسَ بِهِ».

٣٧٣٧ وَعَن أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، والفِضَّةُ بِالفِضَّةِ، والبُرُّ بِالبُرِّ، والشَّعِيرِ، والتَّمرُ بِالتَّمرِ، والمِلحُ بِالمِلحِ مِثلًا بِمِثلٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَمَن زادَ أو استزادَ فَقَد أُربَى، الآخِذُ والمُعطِي فِيهِ سَواءً »، رواه مسلم (١٠).

٣٧٣٣ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثلًا بِمِثلِ، وَلا تُشِفُّوا بَعضَها عَلَى بَعضٍ، وَلا تَبِيعُوا الوَرِقَ بِالوَرِقِ إِلَّا مِثلًا بِمِثلٍ، وَلا تُشِفُّوا بَعضَها عَلَى بَعضٍ، وَلا تَبِيعُوا مِنها غائِبًا بِناجِزٍ»، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

٣٧٣٤ وفي رواية (٤): «لا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ وَلا الوَرِقَ بِالوَرِقِ إِلّا وَزِنًا بِوَزِنٍ مِثلًا بِمِثلِ سَواءً بِسَواءٍ».

٣٧٣٥ وَعَن عُمَر ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رِبًا إِلَّا هاءَ وَهاءَ، والبُرُّ بِالبُرُّ رِبًا إِلَّا هاءَ وَهاءَ»، مُتَّفَقٌ عليه (٥٠).

٣٧٣٦ وَعَن أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، قَالَ: قُلتُ لِأَبِي سَعِيدٍ ﷺ: أَنتَ تَنهَى عَنِ الصَّرفِ، وابنُ

⁽١) قولُه: «ما وُزن... إلخ»: (هذا أَصرحُ وأنصُّ وأدلُّ ما علَّل به أبو حنيفةً _ رحمه اللهُ _)، كذا في «تنسيق النَّظام». م

 ⁽۲) مُسلِمٌ، ك: المساقاة، ب: الرَّبا، ح: (٤٠٦٤).
 قولُه: «فقد أربى»؛ أي: أوقع نفسَه في الرِّبا.

 ⁽٣) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: بيع الفضَّة بالفضَّة، ح: (٢١٧٧)، ومُسلِمٌ، ك: المساقاة، ب: الرِّبا، ح: (٤٠٥٤).
 وفي «شرح السُّنَّة» للبغويِّ (٨/ ٥٥): (قولُه: «لا تُشِفُّوا»؛ أي: لا تفضَّلوا).

⁽٤) مُسلِمٌ، ك: المساقاة، ب: الرِّبا، ح: (٢٠٦٧).

⁽٥) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: بيع الشَّعيرِ بالشَّعير، ح: (٢١٧٤)، ومُسلِمٌ، ك: المساقاة، ب: الصَّرف، ح: (٢٠٦٩).

عَبّاسٍ ﷺ يَأْمُرُ بِهِ، فَقَالَ: قَد لَقِيتُ ابنَ عَبّاسٍ، فَقُلتُ: مَا هَذَا الَّذِي تُفْتِي بِهِ فِي الصَّرفِ؟ أَشَيءٌ وَجَدَتَهُ فِي كِتَابِ اللهِ، أُو شَيءٌ سَمِعتَهُ مِن رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ فَقَالَ: أَنتُم أَقَدَمُ صُحبَةً لِرَسُولِ اللهِ ﷺ وَمَا أَقْرأُ مِنَ القُرآنِ إِلّا مَا تَقَرَؤُونَ، وَلَكِن أُسامَةُ بنُ زَيدٍ حَدَّثَنِي (١) أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لا رِبا إِلّا فِي الدَّينِ»، رَواه الطَّحاويُّ(١).

٣٧٣٧ وفي المُتَّفق عليه (٣): «الرِّبا فِي النَّسِيئَةِ».

٣٧٣٨ وفي رواية الطَّحاويِّ (١): قالَ أَبُو سَعِيدٍ ﷺ: وَنَزَعَ عَنها ابنُ عَبَّاسٍ ﷺ (٥).

٣٧٣٩ وَعَن أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ وأَبِي هُرَيرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ استَعمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيبَرَ، فَجَاءَهُم بِتَمرٍ جَنِيبٍ، فَقالَ: «أَكُلُّ تَمرِ خَيبَرَ هَكَذَا؟» فَقالَ: إِنّا لَنَأْخُذُ الصّاعَ مِن هَذَا بِالصّاعَينِ، وَالصّاعَينِ بِالثلاثةِ، فَقالَ: «لا تَفعَل، بع الجَمعَ (٢) بِالدَّراهِم، ثُمَّ ابتَع بِالدَّراهِمِ جَنِيبًا»، وَقالَ فِي المِيزانِ

⁽١) قولُه: «أسامةُ بنُ زيدٍ حدَّثني»: قال الخطّابيُّ: حديثُ أسامةَ محمولٌ على أنَّ أسامةَ سمع كلمةً من آخر الحديث فحفظها ولم يُدرك أوَّلَه، كأن النَّبِيُّ ﷺ نهى عن بيع الجنسين متفاضلًا، فقال: إنَّما الرِّبا في النَّسيثة؛ يعني: إذا اختلَف الأجناسُ جاز فيها التَّفاضلُ إذا كانت يدًا بيدٍ، وإنَّما يَدخلُهما الرِّبا إذا كانت نسيئةً)، كذا في «تنسيق النَّظام». م

⁽٢) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الصَّرف، ب: الرِّبا، ح: (٥٧٥٥)، قال العينيُّ في «النّخب» (١٤/ ٢٦٧): (فيه قيسُ بنُ الرَّبيع، فيه مقالٌ، وله طرقٌ أخرى صحيحةٌ)، وهو في «المسند» (٢١٧٥٠)، انظر: «نخب الأفكار» (١١/ ٢٦٧).

⁽٣) مُسلِمٌ عن أسامةَ بنِ زيدٍ ﷺ، واللَّفظُ له، ك: المساقاة، ب: بيع الطَّعام مثلًا بمثلٍ، ح: (٤٠٨٨)، والبخاريُّ، ك: البيوع، ب: بيع الدِّينار بالدِّينار نَساءً، ح: (٢١٧٨ ـ ٢١٧٩).

⁽٤) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الصَّرف، ب: الرِّبا، ح: (٥٧٥)، صحَّحه العينيُّ في «النَّخب» (٢٦٦/١٤). قولُه: «ونزع عنها ابنُ عبّاس»؛ أي: هذه الفُتيا الّتي كان يُفتي بها.

⁽٥) قولُه: «ونزع عنها ابنُ عبّاس»؛ (أي: رجع قولُه في الصَّرف: إنَّه لا ربا إلا في النَّسيئة)، كذا في هامش الطَّحاويّ. م

⁽٦) قولُه: «بع الجمع ... إلخ»: (قال النَّوويُّ ـ رحمه اللهُ ـ: احتجَّ أصحابُنا بهذا الحديث أنَّ الحيلة التي يَعملها بعضُ النَّاس توسُّلًا إلى مقصود الرِّبا ليس بحرام، وذلك أنَّ مَن أراد أنْ يُعطي صاحبَه مئة درهم بمائين، فيبيعُه ثوبًا بمائين، =

مِثلَ ذَلِكَ(١)، مُتَّفَقٌ عليه(٢).

• ٣٧٤٠ وَعَن أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﴿ قَالَ: جَاءَ بِلالٌ ﴿ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِتَمْرِ بَرَنِيِّ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُ ﷺ: «مِن أَينَ هَذَا؟» قَالَ بِلالُ: كَانَ عِندَنا تَمْرٌ رَدِيٌّ، فَبِعتُ مِنهُ صَاعَينِ بِصَاعٍ لِنُطْعِمَ النَّبِيَ ﷺ، فقالَ النَّبِيُ ﷺ عِندَ ذَلِكَ: «أَوَّه أَوَّه، عَينُ الرِّبا عَينُ الرِّبا، لا تَفْعَل، وَلَكِن إِذَا أَرَدَتَ أَن تَشْتَرِي فَبِعِ التَّمْرَ بِبَيعٍ آخَرَ^(٣) ثُمَّ اسْتَرِهِ»، مُتَّفَقٌ عليه (٤).

٣٧٤١ وَعَن جابِرٍ ﴿ قَالَ: جاءَ عَبدٌ فَبايَعَ النَّبِي ﷺ عَلَى الهِجرَةِ، وَلَم يَشعُر أَنَّهُ عَبدٌ، فَجاءَ سَيِّدُهُ يُرِيدُهُ، فَقالَ لَهُ النَّبِيُّ: «بِعنيهِ»، فاشتَراهُ بِعَبدَينِ أسوَدَينِ (٥)، ثُمَّ لَم يُبايع أحَدًا بَعدُ حَتَّى يَسألَهُ:

⁼ ثمَّ يَشتريه منه بمئةٍ؛ لأنَّه ﷺ قال: "بع هذا واشتر بثمنه من هذا»، وهو ليس بحرام عند الشّافعيّ، وقال مالكٌ وأحمدُ رحمهم اللهُ: هو حرامٌ، انتهى، والأوَّلُ هو مذهبُ الإمام الأقدم الأعظم، وتبعه من تبعه من علماء الأمم، واللهُ تعالى أعلم)، كذا في "المرقاة". م

⁽۱) قولُه: «وقال في الميزان مثلَ ذلك»: (قال النَّوويُّ ـ رحمه اللهُ ـ: وهذا الحديثُ مما يَستدلُّ به الحنفيَّةُ على مذهبهم؛ لأنَّه ذكر في هذا الحديثِ الكيلَ والوزنَ، قال الطّيبيُّ ـ رحمه اللهُ ـ: وتوجيهُ استدلالهم أنَّ علَّهَ الرِّبا في الأصناف المذكورة في حديث عبادة الكيلُ والوزنُ لا الطَّعمُ والنَّقدُ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ لمَّا بيَّن حكمَ التَّمر وهو المكيلُ، ألحق به حكمَ الميزان، ولو كانت العلَّةُ النقديَّةُ والمطعوميَّةُ لقال: وفي النَّقد مثلُ ذلك)، كذا في «المرقاة». م

⁽٢) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: إذا أراد بيعَ تمرٍ بتمرٍ منه، ح: (٢٢٠١)، ومُسلِمٌ، ك: المساقاة، ب: بيع الطَّعام مِثلًا بمثل، ح: (٤٠٨٢).

⁽٣) قولُه: «فبعِ التَّمرَ ببيعِ آخرَ... إلخ»: (وهذا الحديثُ كالَّذي قبلَه صريحٌ في جواز الحيلة في الرِّبا الَّذي قال به أبو حنيفة والشّافعيُّ - رحمهم الله)، كذا في «المرقاة». م

⁽٤) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: الوكالة، ب: إذا باع الوكيلُ شيئًا فاسدًا، ح: (٢٣١٢)، ومُسلِمٌ، ك: المساقاة، ب: بيع الطَّعام مَثلًا بمثل، ح: (٤٠٨٣).

⁽٥) قولُه: «فاشتراه بعبدين أسودين»؛ (أي: نقدًا لا نسيئة؛ لأنَّه لم يكن البيعُ ثَمَّة نسيئةٌ، بل البيعُ إنَّما تحقَّق بعد مجيء مولاه، ثم اعلم أنَّ المحرَّمَ في الرِّبا عندنا القدرُ والجنسُ، فوجودُ مجموعهما محرَّمٌ في ربا الفضل، ووجودُ أحدِهما=





«أَعَبِدٌ هُوَ؟»، رواه مسلمٌ(١).

٣٧٤٢ وقد روى التّرمذيُّ (٢) وأبو داود والنّسائي وابن ماجه....

كافي في ربا النَّسيئة، فيَجوز عندنا بيعُ العبد بالعبدينِ نقدًا، ولا يَجوز ذلك نسيئة، خلافًا للشّافعيّ ـ رحمه الله ـ وغيرِه، وبقولنا قال عطاء بنُ أبي رباحٍ، وقال التِّرمذيُّ: بابُ ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، ثمَّ روى حديث سمرة هذه وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيح)، والعملُ هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النَّبيّ عَيَّةٌ وغيرِهم في بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، وهو قولُ سفيانَ الثَّوريُّ ـ رحمه الله ـ وأهلِ الكوفة، وبه يقول أحمدُ ـ رحمه الله ـ

وقال التِّرمذيُّ: وسماعُ الحسنِ من سمرةَ _ رضى اللهُ عنه _ صحيحٌ، هكذا قال عليُّ بنُ المدينيِّ وغيرُه).

وفي «الاستذكار»: (قال التّرمذيُّ: قلت للبخاريِّ في قولهم: لم يسمع الحسنُ من سمرة إلا حديث العقيقة قال: سمع منه أحاديث كثيرة، وجعل روايته عنه سماعًا، وصحَّحها، انتهى، وقال التّرمذيُّ: وفي الباب عن ابن عبّاسٍ وجابرٍ وابنِ عمرَ عبد انتهى، وحديثُ ابن عبّاسٍ عند البزّار رواه الطّحاويُّ ورجالُه ثقاتٌ، وحديثُ ابن عمرَ عند الطّحاويِّ والطّبرانيِّ، وحديثُ ابن عمر وفيه: «فكان الطّحاويِّ والطّبرانيِّ، وحديثُ جابرٍ عند التّرمذيِّ، وما رواه أبو داودَ عن عبدالله بن عمرو بن العاص على وفيه: «فكان يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصّدقة»، وقال التُّوربشتيُّ: حديثُ عبدالله بنِ عمر على ضعيفٌ، وحديثُ سمرةَ على أثبتُ وأقوى، أو كان ذلك قبلَ النّهي عن الرّبا، فهو منسوخٌ، ثمّ فيه ضعيفٌ آخرُ من جهة المتن، وهو أنّ البيع إلى أجل مجهولٍ لا يجوز، فيكون قد رواه في الابتداء ثمّ نُسخ، على أنّ القولَ مقدّمٌ على الفعل، ويُمكن فيه الاختصاصُ بحضرة الرِّسالة). «تنسيق النّظام»، «عمدة القاري»، «الجوهر النّقيّ» ملتقطٌ منها. م

- (١) مُسلِمٌ، ك: المساقاة، ب: جواز بيع الحيوان بالحيوان، ح: (٤١١٣).
- (Y) قولُه: «وقد روى التَّرمذيّ... إلخ»: وما رواه في «شرح السُّنَة» عن سعيد بن المسيَّب: أنَّ رسولَ الله ﷺ «نهى عن بيع اللَّحم بالحيوان»، قاله في «المنهاج»: ويَحرم بيعُ اللَّحم بالحيوان من جنسه، وكذا بغير جنسيه من مأكولٍ وغيرِه، في «شرح السُّنَة»: اختلف أهلُ العلم في بيع اللَّحم بالحيوان فذهب جماعةٌ من الصَّحابة والتّابعينَ إلى تحريمه، وإليه ذهب الشَّافعيُّ، وحديثُ ابنُ المسيَّب وإنْ كان مُرسلًا، لكنَّه يتقوَّى بعمل الصَّحابة، واستحسن الشّافعيُّ مرسلَ ابنِ المسيَّب، وذهب جماعةٌ إلى إباحته، واختارها أبو حنيفة وأبو يوسفَ والميزانيُّ تلميذُ الشّافعيِّ ـ رحمه اللهُ ـ إذا لم يَبْت، الحديث، وكان فيه قولٌ متقدمٌ ممّن يكون بقوله اختلافٌ، ولأنَّ الحيوانَ ليس بمال الرِّبا؛ بدليل أنَّه يَجوز بيعُ حيوانِ بحيوانَين، فبيعُه بالحيوان بيعُ مال الرِّبا بما لا ربا فيه، فيجوز ذلك في القياس إلّا أنْ يَبْتَ الحديث، فنأخذ به وندعُ القياس.



والدّارميُّ (١): عَن سَمُرَةَ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَ ﷺ نَهَى عَن بَيعِ الحَيَوانِ بِالحَيَوانِ نَسِيئَةً، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ)، ورواه «البزّارُ»، وقال: (ليس في الباب أجلُّ إسنادًا منه)(٢).

٣٧٤٣ ـ وروى ابن ماجه (٣): عَن جابِرٍ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لا باسَ بِالحَيَوانِ واحِدًا بِاثَنِينِ، يَدًا بِيَدٍ»، وَكَرِهَهُ نَسِيئَةً، فيه الحجّاجُ بنُ أرطاة، قال ابنُ حبّانَ (١٠): (هو صدوقٌ يُكتَب حديثُه) (٠٠).

وفي «الوقاية»: (جازبيعُ اللَّحم بالحيوان)، وقال في «الموطَّأ»: (وبهذا نأخذ، مَن باع لحمًا من لحم الغنم بشاةٍ حيَّةٍ لا يَدري اللَّحمُ أكثرُ، أو ما في الشَّاة أكثرُ، فالبيعُ فاسدٌ مكروهٌ، ولا ينبغي، وهذا مثلُ المزابنة والمحاقلة، وكذا بيععُ الزَّيتون بالزَّيت ودهن السَّمسم)، وتفسيرُه على ما في «شرح الوقاية»: (إذا بيع الحيوانُ بلحم الحيوان من جنسه لا يجوز البيعُ إلّا إذا كان اللَّحمُ أكثرَ من لحم ذلك الحيوان؛ ليكونَ الزَّائدُ في مقابلة السَّقط، أقول: والأحسنُ عندي أنَّ معنى الحديث: أنْ يقولَ للقصَّاب: كم يَخرج من هذه الشَّاة؟ يقول القصَّابُ: عشرونَ رطلًا، فيقول: خُذ هذه الشَّاة بعشرينَ رطلًا من اللَّحم إن خرج أكثرُ فلكَ، أو أقلُّ فعليكَ، فهذا نوعُ القمار، ورجع الحديثُ إلى القياس)، قاله في «المسوّى»، وقال في «العالمكيريَّة»: (وإن اشترى باللَّحم شاةً حيَّة في القياس لا يجوز، إنْ كان يَعلم أنَّ اللَّحمَ أكثرُ من لحم الشَّاة، وهو قولُ محمَّد وحمه اللهُ وفي الاستحسان: يجوزُ على كلِّ حالٍ، وهو قولُهما)، كذا في «فتاوى قاضيان»، انتهى، وقال في «المرقاة»: (والمرادُ بالنَّهي في الحديث: ما إذا كان أحدُهما نسيئة؛ لأنَّ التَّاثُّرَ حينئذٍ لا يُمكن ضبطُه). م

⁽۱) أبو داودَ، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: في الحيوان بالحيوان، ح: (٣٣٥٦)، والتِّرمذيُّ، أبواب البيوع، ب: كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئةً، ح: (١٢٣٧)، والنَّسائيُّ، ك: البيوع، ب: بيع الحيوان بالحيوان نسيئةً، ح: (١٢٣٧)، والبزّارُ في مسنده، ح: (٤٥٥٦). قال التِّرمذيُّ: ماجه، أبواب التِّجارات، ب: الحيوان بالحيوان نسيئةً، ح: (٢٢٧٠)، والبزّارُ في مسنده، ح: (٤٥٥٦). قال التِّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٢) انظر: «الإلمام بأحاديث الأحكام» لابن دقيق العيد (٢/ ٩٩٧).

⁽٣) ابن ماجه، واللَّفظُ له، أبواب التَّجارات، ب: الحيوان بالحيوان نسيئة، ح: (٢٢٧١)، والتَّرمذيُّ، أبواب البيوع، ب: كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، ح: (١٢٣٧)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ). وجوَّد إسنادَه ابنُ التُّركمانيُّ في «الجوهر النَّقيّ» (٥/ ٢٨٩).

⁽٤) قولُه: «قال ابنُ حبّانَ... إلخ»: وقال الذَّهبيُّ في «الميزان»: (هو إعلامٌ على لينِ فيه، وحديثُه روى له مُسلِمٌ مقرونًا بغيره، وروى له الأربعةُ)، كذا في «عمدة القاري». م

⁽٥) انظر: «عمدة القاري» (١٢/ ٤٥).

٣٧٤٤ وروى التَّرمذيُّ (١٠): عَنه ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الحَيَوانُ اثنانِ بِواحِدٍ لا يَصلُحُ نَسِيتًا، وَلا بأسَ بِهِ يَدًا بِيَدٍ»، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ).

٣٧٤٥ وروى «الشّافعيُّ» في «مسنده» مُرسلًا: عَن عَبدِ الكَريم الجَزَرِيِّ: أَنَّ زيادَ بن أبي تَميم مَولَى عُثمانَ بن عَفّانَ هُو أَخبَرَهُ: أَنَّ النَّبيِّ عَلَيْ بَعثَ مُصَدِّقًا لَهُ، فَجاءَ بِظَهرٍ مُسِنّاتٍ، فَلَمّا رَآهُ النَّبيُّ عَلَيْ اللهُ عَثمانَ بن عَفّانَ هَا أَخبَرَهُ: أَنَّ النَّبيِّ عَلَيْ بَعثَ مُصَدِّقًا لَهُ، فَجاءَ بِظَهرٍ مُسِنّاتٍ، فَلَمّا رَآهُ النَّبيُ عَلَيْ اللهُ عَنْ اللهُ النَّبيُ عَلَيْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ

٣٧٤٦ وعند عبد الرَّزَّاق من طريق ابن المسيّب: عَن عَلِيٍّ ، الله كَرِهَ بَعِيرًا بِبَعِيرَينِ نَسِيتَةٌ (١)،

(١) التِّرمذيُّ، أبواب البيوع، ب: كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئةً، ح: (١٢٣٨). وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

(٢) قولُه: «يدًا بيد... إلخ»: (قال ابنُ الأثير في شرحه: يَدلُّ على صحَّة قول مَن منع النَّسيئة في الحيوان بالحيوان؛ لأنَّه لمَّا قال له يدًا بيدٍ أقرَّه على فعله)، كذا في «الجوهر النَّقيّ». م

(٣) الشّافعيُّ في «مسنده» (ترتيب سنجر)، ك: البيوع، ب: بيع الحيوان بالحيوان متفاضلًا، ح: (١٤٥١)، رجالُه ثقاتٌ غيرَ سعيدِ بن سالم القدَّاح، فهو صدوقٌ يهِم، وكان فقيهًا.

وفي «الشَّافي في شرح مسند الشَّافعيِّ» (١٠٨/٤): («المصَدِّقُ»: بتخفيف الصَّاد وتشديد الدَّال المكسورة: عاملُ الصَّدقة، و«الظَّهرُ»: الإبل، سُمِّيت بذلك مجازًا؛ لأنَّ الانتفاعَ منها بظهورها، و«المسِنَّات»: من الإبل خلافُ الفتيَّات، وهي الكبارُ منها، أسنَّت فهي مسنَّةً، وتُجمع على مَسانًّ أيضًا.

وقولُه: «هلكت وأهلكت»: يُريد به أنَّه لما رأى الإبلَ الّتي جاءت معه مُسنَّاتٍ، ظنَّ أنَّه قد أخذها من أربابها هكذا، فقال له: هلكت بتعدِّيك في الصَّدقة؛ حيث أخذت هذه المُسنَّاتِ من أربابها، وذلك فوقَ الواجب عليهم، وأهلكت أربابَها بأخذك نفائسَ أموالهم، وكراثمَها عليهم، والبكرُ من الإبل: الفتيُّ منها.

ومعنى قوله: «وعلمت من حاجة رسول الله على إلى الظّهر»: يُريد به ما يُعطيه أهلَ الصَّدقة في سبيل الله، ويُعطي ابنَ السَّبيل منهم وغيرَهم من أهل السَّهمان، فأعطيت البكرين والثَّلاثة من الإبل الّتي لا تُركب ولا تُحمل، وأخذت المُسنَّ الذي يَنتفع المُسلِمونَ به ركوبًا وتحميلًا).

(٤) عبد الرَّزَاق، ك: البيوع، ب: بيع الحيوان بالحيوان، ح: (١٤١٤٣)، وكذلك ابنُ أبي شيبةَ، ك: البيوع والأقضية، ب: في العبد بالعبدَين والبعيرين، ح: (٢٠٨١٧).

وكذا أخرجه ابنُ أبي شيبةَ عنه.

٣٧٤٧ وأخرج عبدُ الرَّزَاق (١٠): عَن مَعمَرٍ عَنِ ابنِ طاوُسٍ عَنِ أَبِيهِ: أَنَّهُ سأَلَ ابنَ عُمَرَ ﷺ عَن بَعِيرِ بِبَعِيرِينِ نَظِرَةً، فَقالَ: لا، وَكَرِهَهُ.

٣٧٤٨ وروى مُحمَّدٌ (٢): عَن عَلِيٍّ بنِ أَبِي طالِبٍ كَرَّمَ اللهُ وَجهَهُ: أَنَّهُ نَهَى عَن بَيعِ البَعِيرِ بِالبَعِيرَينِ إِلَى أَجَلِ، والشَّاةِ بِالشَّاتَينِ إِلَى أَجَلِ.

٣٧٤٩ وروى الطَّحاويُّ (٣): عَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرٍ و اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى أَمَرَهُ أَن يُجَهِّزَ جَيشًا، فَنَفِدَتِ الإِبِلُ، فأَمَرَهُ أَن يأخُذَ فِي قِلاصِ الصَّدَقَةِ، فَجَعَلَ يأخُذُ البَعِيرَ بِالبَعِيرَينِ إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ، ثُمَّ نُسِخَ ذَلِكَ.

• ٣٧٥٠ وَعَن جابِرٍ هُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَن بَيعِ الصُّبرَةِ (١) مِنَ التَّمرِ لا يُعلَمُ مَكِيلَتُها بِالكَيلِ المُسَمَّى مِنَ التَّمرِ، رواه مسلمُ (٥).

⁽١) عبد الرَّزاق، ك: البيوع، ب: بيع الحيوان بالحيوان، ح: (١٤١٤٠).

⁽٢) محمَّدٌ في «الموطَّأَ»، ك: البيوع، ب: بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ونقدًا، ح: (٨٠١)، رجالُه ثقاتٌ. انظر: «التَّعليق الممجَّد» (٣/ ٢٦٥ - ٢٦٦).

 ⁽٣) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: استقراض الحيوان، ح: (٥٧٣٦ ـ ٥٧٣٧)، وأبو داود،
 ك: البيوع، ب: في الرُّخصة في ذلك [في الحيوان بالحيوان نسيئة]، ح: (٣٣٥٧)، وصحَّحه الحاكمُ، ووافقه الذَّهبيُّ
 (٣٤٤٠).

قوله: «قِلاص»: هو جمع قَلوص، وهي الفتيَّةُ من الإبل.

⁽٤) قولُه: «نهى رسولُ الله على عن بيع الصَّبرة... إلخ»؛ ولذلك قال في «الهداية» وشروحِها: (إنَّه يَجوز بيعُ الذَّهب بالفَضَّة مجازفة، وكذا سائرُ الأموال الرِّبويَّة، بخلاف جنسها كالحنطة والشَّعير؛ لأنَّ المساواةَ غيرُ مشترَطة فيه لاختلاف الجنس، بخلاف بيعها بجنسها مجازفة؛ فإنَّه لا يجوز لما فيه من احتمال الرِّبا). م

⁽٥) مُسلِمٌ، ك: البيوع، ب: تحريمُ بيع صُبرة التَّمر المجهولة، ح: (٣٨٥١).

١٥٧٥ وَعَنِ الحَسَنِ: أَنَّهُ كَانَ لا يَرَى بأسًا، أَن يُباعَ السَّيفُ (١) المُفَضَّضُ بِالدَّراهِمِ بِأَكثَرَ مِمّا فِيهِ، تَكُونُ الفِضَّةُ بِالفِضَّةِ، والسَّيفُ بِالفَضل، رواه الطَّحاويُّ (٢).

٣٧٥٢ ـ وَعَن إِبراهِيمَ، أَنَّهُ قالَ فِي بَيعِ السَّيفِ المُحَلَّى: إِذَا كَانَتِ الفِضَّةُ الَّتِي فِيهِ أَقَلَّ مِنَ الثَّمَنِ، فَلا بأسَ بِذَلِكَ، رواه الطَّحاويُّ (٣).

(۱) قولُه: «لا يَرَى بأسًا أَنْ بُيَاعَ السَّيفُ... إلخ»: (أخرج مُسلِمٌ في صحيحه عن فضالة قال: اشتريت يوم خيبر قلادة فيها ذهب وخرزٌ باثني عشر دينارًا، ففصلتُها فوجدت فيها أكثرَ من اثني عشر دينارًا، فذكرت ذلك للنَّبِيِّ عَيُوه، فقال: «لا تُباع حتى تُفصلَ»، ورواه أبو داودَ، وأخرجه الطَّبرانيُّ في «معجمه الكبير» بطرق كثيرة، ويُروى: «حتى تُميزٌ»: فذهب الشَّافعيُّ وأحمدُ وإسحاقُ -رحمهم اللهُ -وآخرونَ إلى العمل بظاهره، أنّه لا يَنفُذ البيعُ حتَّى يُفصلَ، وقال أبو حنيفة والنَّوريُّ والحسنُ: يجوز بيعُه بأكثرَ مما فيه من الذَّهب، ولا يجوز بمثله، ولا بدونه، فالحنفيَّةُ دقَّقوا النَّظرَ، وبلغوا كُنهَ الحديث كما هو شأنهم في العمل بالنَّصوص أنّه منع ذلك؛ لاحتمال الرَّبا وشُبهته، فإنَّ الحزرَ والتَّخمينَ من غير علم وجزم، لا يكفي للصحَّة كما يَحرم الرِّبا بالشُّبهة في المجازفة، وهو المحملُ الصَّحيحُ، كما يَشهد به موردُ الحديث، والدَّلالة قد تفوق العبارة عند وضوح المقصود، فلا يَرِد أنَّ ظاهرَه الإطلاقُ في المنع، ثمَّ ليس فقهُ الحديث إلا ما ذكرنا). قاله مولانا محمَّدُ حسن السَّنبكُ.

وقال في «الكوكب الدُّرِيّ»: (لا تُباع؛ أي: ما فيه شُبهة الرِّبا من أمثال هذه حتَّى تُفصَلَ، وليس الفصلُ بمعنى تفريق الأجزاء وتجزيتها، وإنَّما معناه التَّميزُ التَّامُّ بحيث لا يَبقى فيه احتمالُ الرِّبا، وهؤلاء حملوا التَّفصيلَ على المعنى المنفيّ هنا، فوقعوا في ضيقِ عظيم مع أنَّ علَّة النَّهي، وهي حرمة الرِّبا أو شُبهتُه، لم تكن محوجة إلى فصلِ في أجزائها، والّذين رخصوا فيه هم الأحنافُ)، انتهى، وقال الطَّحاويُّ: (فقد اضطربَ هذا الحديثُ، فلم يُوقف على ما أُريد منه، فليس لأحدٍ أنْ يَحتج بمعنى من المعاني التي رُوي عليها، إلّا احتج مخالفُه عليه بالمعنى الآخر، وقد قدَّمنا في هذا الباب كيف وجه النَّظر في ذلك؟ وأنَّه على ما ذهب إليه الّذين جعلوا حكمَ النَّهبِ المبيعِ مع غيرِه بالنَّهب، لا على قسمِ الشَّمن على القِيم، ولكنْ على أنَّ الذَّهبَ مبيعٌ بوزنه من الذَّهب بالتَّمن، وما بقي مبيعٌ بما بقي من الثَّمن، وهذا قولُ أبي حنيفة وأبي يوسفَ ومحمَّدِ وحمهم اللهُ انتهى). والكلامُ فيه طويلُ الذَيل، من شاء الاطَّلاعَ عليه فليَرجع إلى «شرح معاني الآثار». م

- (٢) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الصَّرف، ب: القلادة تُباع بذهبٍ وفيها خرزٌ، ح: (٥٨٠٦)، وصحَّح العينيُّ إسنادَه في «نخب الأفكار» (١٤/ ٣٠٨).
- (٣) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الصَّرف، ب: القلادة تُباع بذهبِ وفيها خرزٌ، ح: (٥٨٠٧)، وصحَّح العينيُّ =

٣٧٥٣ ـ وَعَن سَعدِ بنِ أَبِي وَقَاصٍ ١١٠ أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَن بَيعِ الرُّطَبِ بِالتَّمرِ نَسِيتَهُ (١)، رواه أبو داودَ والدّارَقطنيّ والحاكِمُ والطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»(٢).

٣٧٥٤ وَعَن أنس بنِ مالِكِ ، قَالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: ﴿إِذَا أَقْرَضَ أَحَدُكُم قَرضًا، فأهدَى لَهُ (٣٠)، أو حَمَلَهُ عَلَى الدَّابَّة فَلا يَركَبْها وَلا يَقبَلْهُ، إِلَّا أَن يَكُونَ جَرَى بَينَهُ وَبَينَهُ قَبَلَ ذَلِكَ »، رواه ابن ماجه والبيهقيُّ في «شُعَب الإيمان»(٤).

وقال في «المرقاة»: (ولقد بالغ إمامُ المتورِّعين في زمنه أبو حنيفةً _ رحمه الله ـُ حيث جاء إلى دار مَدينه ليتقاضاه دينَه وكان وقتَ شدَّة الحرِّ، ولجدار تلك الدَّار ظلٌّ، فوقف في الشَّمس إلى أنْ خرج المدينُ بعد أنْ طال الإبطاءُ في الخروج إليه، وهو واقفٌ في الشَّمس صابرٌ على حرِّها غيرُ مرتفق بتلك الظِّل لئلَّا يكونَ له رفقٌ من جهة مدينه). م

(٤) ابنُ ماجه، أبواب الصَّدقات، باب: القرض، ح: (٢٤٣٢)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: البيوع، ب: كلُّ قرض جرَّ منفعة؛ فهو ربا، ح: (١٠٩٣٤)، قال عبدُ الحقِّ في «الأحكام الوسطى» (٣/ ٢٨٩): (إسنادُه صالحٌ)، وكذا =

إسنادَه في «نخب الأفكار» (١٤/ ٣٠٩).

⁽١) قولُه: «نسيئةً»: وقال الشّافعيُّ: (لا يجوز بيعُ التَّمر بالرُّطب، لا متفاضلًا ولا متماثلًا، يدًا بيدِ كان أو نسيئةً، وأما التَّمرُ بالتَّمر، والرُّطبُ بالرُّطب، فيجوز ذلك متماثلًا لا متفاضلًا، يدًا بيدٍ، وحُمِل حديثُ التِّرمذيّ وغيره على بيع النَّسينة لهذا الحديث، فيكون هذا النَّهيُّ الّذي جاء في حديث التِّرمذيِّ وغيره إنَّما لعلَّة النَّسيئة لا لغير ذلك)، أخذته من «التَّعليق الممجَّد» و «شرح معاني الآثار». م

⁽٢) أبو داودَ، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: في التَّمر بالتَّمر، ح: (٣٣٦٠)، والطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: البيوع، ب: بيع الرُّطب بالتَّمر، ح: (٥٤٩٠)، والحاكمُ وصحَّحه، ووافقه الذَّهبيُّ، ك: البيوع، ب: النَّهي عن بيع الرُّطب بالتَّمر، ح: (٢٢٦٧).

⁽٣) قولُه: «فأهدى له... إلخ»: (قال محمَّدٌ رحمه الله : لا بأس بأنْ يُجيبَ دعوةَ رجل له عليه دينٌ، قال شيخُ الإسلام: هذا جوابُ الحكم، فأمَّا الأفضلُ أنْ يَتورَّع عن الإجابة إذا علم أنَّه لأجل الدَّين، أو أشكل عليه الحلال، قال شمسُ الأئمَّة الحلوانيُّ رحمه اللهُ ـ: حالةُ الإشكال إنَّما يَتورَّع إذا كان يَدعوه قبل الإقراض في كلِّ عشرينَ يومًا، وبعد الإقراض جعل يَدعوه في كلِّ عشرة أيّام، أو زاد في الباحات، أمَّا إذا كان يدعوه بعد الإقراض في كلِّ عشرين يومّا، ولا يَزيد في الباحات، فلا يتفرَّع إلَّا إذا نصَّ عنه أنَّه أضافَهُ لأجل الدَّين)، كذا في «المحيط»، قاله في «العالمكيرية».



٣٧٥٥ وَعَنه هُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «إِذا أَقرَضَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ؛ فَلا يَأْخُذْ هَدِيَّةً»، رواه البخاريُّ في «تاريخه»(١)، هكذا في «المنتقى»(٢).

٣٧٥٦ وَعَنِ أَبِي بُردَةَ ﷺ قَالَ: أَتَيتُ المَدِينَةَ فَلَقِيتُ عَبدَاللهِ بنَ سَلامٍ ﷺ، فَقَالَ: ألا تَجِيءُ فأطعِمَكَ سَوِيقًا وَتَمرًا، وَتَدخُلَ فِي بَيتٍ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّكَ بِأرضٍ الرَّبا بِها فاشٍ، إِذَا كَانَ لَكَ عَلَى رَجُلٍ حَتَّ فأهدَى إِلَيكَ حِملَ تِبنِ، أو حِملَ شَعِيرٍ، أو حِملَ قَتِّ؛ فَلا تأخُذَهُ؛ فإنَّهُ رِبًا، رواه البخاريُّ(٣).



⁼ حسَّن إسنادَه المناويُّ في «التَّيسير» (١/ ٧٦).

⁽١) لا يُعرَف حالُ سنده، لكن يُؤيِّده حديثُ أبي بردةَ الآتي.

⁽٢) مؤلّفُه: عبدُ السَّلام بنُ عبدالله بنِ الخضر بنِ محمدٍ، ابنُ تيمية الحرَّانيُّ، أبو البركات، مجدُ الدِّين: فقية حنبليُّ، محدِّثٌ مفسِّرٌ، وُلد بحرَّانَ، وحدَّث بالحجاز والعراق والشّام، ثمَّ ببلده حرَّانَ وتُوفِّي بها، وكان فردَ زمانه في معرفة المدهب الحنبليُّ، من كتبه: «تفسير القرآن العظيم» و«المنتقى في أحاديث الاحكام ـط» وشرحه الشَّوكانيُّ بنيل الأوطار، و«المحرَّر ـخ» في الفقه.

⁽٣) البخاريُّ، ك: مناقب الأنصار، ب: مناقب عبدالله بنِ سلامٍ، ح: (٣٨١٤). قولُه: «قَتُّ»: نوعٌ من علف الدَّوابِّ.



٣٧٥٧ عَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ المُزابَنَةِ أَن يَبِيعَ ثَمَرَ حائِطِهِ (١) إِن كَانَ نَخَلًا بِتَمرٍ كَيلًا، وإن كَانَ كَرمًا أَن يَبِيعَهُ بِزَبِيبٍ كَيلًا، أو كَانَ وعند مسلمٍ -: وإن كَانَ زَرعًا أَن يَبِيعَهُ بِكَيلٍ طَعامٍ، وَنَهَى عَن ذَلِكَ كُلِّهِ، مُتَّفَقٌ عليه (٢).

٣٧٥٨ ـ وفي رواية لهما (٦): نَهَى عَنِ المُزابَنَةِ، والمُزابَنَةُ: أَن يُباعَ مَا فِي رُؤُوسِ النَّخلِ بِتَمرِ بِكَيلِ مُسَمَّى، إِن زَادَ فَلِي، وإِن نَقَصَ فَعَلَيَّ.

٣٧٥٩ ـ وَعَن جابِرٍ هُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ المُخابَرَةِ والمُحاقَلَةِ والمُزابَنَةِ، رواه مسلمٌ (١).

⁽۱) قولُه: «أنْ يبيعَ ثمرَ حائطه... إلخ»؛ (أي: بيع المزابّنة، وهو بيعُ الثَّمر على النَّخيل بتمرٍ محذوذٍ مثلَ كيله خرصًا)، قاله في «الهداية»، وقال في «عمدة القاري»: (وقال ابنُ بطّال: أجمع العلماءُ على أنَّه لا يجوز بيعُ التَّمر في رؤوس النَّخل بالتَّمر؛ لأنَّه مزابنةٌ، وقد نهى عنه، وأمَّا رطبُ ذلك مع يابسِه إذا كان مقطوعًا، وأمكن فيه المماثلةُ؛ فجمهورُ العلماء لا يُجيزون بيعَ شيءٍ من ذلك بجنسه، لا متماثلًا ولا متفاضلًا، وبه قال أبو يوسف ومحمَّدٌ، وقال أبو حنيفة: يجوز بيعُ الحنطة الرَّطبة باليابسة، والتَّمر بالرُّطب مثلًا بمثلٍ، ولا يُجيزه متفاضلًا، قال ابنُ المنذر: وأظنُ أنَّ أبا ثور وافقه). م

⁽٢) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: بيع الزَّرع بالطَّعام كيلَّا، ح: (٢٢٠٥)، ومُسلِمٌ، ك: البيوع، ب: تحريم بيع الرُّطب بالتَّمر إلَّا في العَرايا، ح: (٣٨٩٩).

⁽٣) مُسلِمٌ، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: تحريم بيع الرُّطب بالتَّمر إلّا في العرايا، ح: (٣٨٩٧)، والبخاريُّ، ك: البيوع، ب: بيع الزَّبيب بالزَّبيب، ح: (٢١٧٢).

⁽٤) مُسلِمٌ، ك: البيوع، ب: النَّهي عن المحاقلة والمزابنة، ح: (٣٩٠٨).

والمُحاقَلَةُ: أَن يَبِيعَ الرَّجُلُ الزَّرِعَ بِمِثَةِ فَرَقِ حِنطَةٍ، والمُزابَنَةُ: أَن يَبِيعَ التَّمرَ فِي رُؤُوسِ النَّخلِ بِمِثَةِ فَرَقٍ، والمُخابَرَةُ(١): كِراءُ الأرضِ بِالثَّلُثِ والرُّبُعِ(٢).

٣٧٦٠ وروى الجماعةُ إلّا النَّسائيَّ (٣): عَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ عامَلَ أَهلَ خَيبَرَ بِشَطرِ ما يَخرُجُ مِنها مِن ثَمَرٍ أَو زَرعٍ.

٣٧٦١ وَعَنهُ ﷺ قالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ المُحاقَلَةِ، والمُزابَنَةِ، والمُعاوَمَةِ (١٠)، والمُخابَرَةِ، وَالمُخابَرَةِ، وَلَوْ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهِ، وَالمُخابَرَةِ، وَالمُخابَرَةِ، وَالمُخابَرَةِ، وَالمُخابِرَةِ، وَالمُخابِرَةُ اللهِ عَلَى المُخابِرَةِ، وَالمُخابِرَةُ وَالمُخابِرَةُ اللّهِ المُخابِرَةِ، وَالمُخابِرَةِ، وَالمُخابِرَةُ وَالمُخابِرَةُ وَالمُخابِرَةُ وَالمُخابِرَةِ وَالْمُ اللّهِ الْمُخابِرِةُ وَالْمُخابِرِةُ وَالْمُخابِرَةِ وَالْمُخابِرَةِ وَالْمُخابِرِةُ وَالْمُخابِرَةُ وَالْمُخابِرِةُ وَالْمُخابِرَةِ وَالْمُخابِرِةُ وَالْمُخابِرِةُ وَالْمُخابِرِةُ وَالْمُخابِرِةُ وَالْمُخابِرِةُ وَالْمُخابِولِ وَالْمُخابِقُونَ وَالْمُخالِقُ وَالْمُخابِولُ وَالْمُعَاقِ وَالْمُخابِولِ وَالْمُخابِقُونَ

(١) قولُه: «والمخابرةُ»: (ولا تصحُّ هذه المزارعةُ عند أبي حنيفة ـ رحمه اللهُ ـ فيكونُ الحديثُ دليلًا له، وصحَّت عند صاحبَيه، وبه يُفتى؛ لاحتياج النَّاس إليها، ولما رُوي أنَّ النَّبيَّ عَلَيْهُ عاملَ أهلَ خيبرَ على نصف ما يَخرج من ثمرٍ أو زرع)، أخذته من «المرقاة» و«الهداية». م

(٢) هذا التَّفسيرُ أوردَه الشَّافعيُّ في «مسنده» (ترتيب سنجر)، ك: البيوع، ب: النَّهي عن المزابنة والمحاقلة والمخابرة، ح: (١٤١٤)، رجالُه ثقاتٌ.

(٣) مُسلِمٌ، واللَّفظُ له، ك: المساقاة، ب: المساقاة والمعاملة، ح: (٣٩١٠)، والبخاريُّ، ك: المزارعة، ب: المزارعة بالشَّطر ونحوِه، ح: (٢٣٢٨).

- (٤) قولُه: «والمعاوَمة»: وقال النَّوويُّ: وأمَّا النَّهيُ عن بيع المعاوَمة وهو بيعُ السِّنين، فمعناه: أنْ يَبيعَ ثمرَ الشَّجرة عامين أو ثلاثًا أو أكثرَ، فيُسمَّى: بيعَ المعاوَمة، وبيعَ السِّنين، وهو باطلٌ بالإجماع، نقلَ الإجماع فيه ابنُ المنذر وغيرُه لهذه الأحاديث، ولأنَّه بيعُ غرر؛ لأنَّه بيعُ معدوم ومجهولِ غيرِ مقدورِ على تسليمه وغيرِ مملوك للعاقد. م
- (٥) قولُه: «عن النَّنيا»: الثنيا: الاستثناءُ، قال العلماءُ: وإنَّ استثناءَ الأشجار من الأشجار المبيعة جائزٌ، وأمَّا استثناءُ بعض التَّمار، فإمّا أنْ يُستثنى الأرطالُ المعلومةُ أو المجهولةُ، فإنْ كانت معلومة أو استثناءَ الجزء الشَّائع مثلِ: النِّصف أو التُّمار، فإمّا أنْ يُستثنى الأرطالُ المعلومة فاختار صاحبُ الرُّبع؛ ففيه لنا روايتان، وإنْ كانت مجهولةً؛ فالبيعُ غيرُ جائزٍ، وأمَّا في استثناء الأرطال المعلومة فاختار صاحبُ «الهداية» عدم الجواز، و«در المختار» الجواز، واختاره الطَّحاويُّ؛ فإنّه يُؤيِّده الحديثُ الصَّريحُ، وقد اختاره محمَّدٌ في موطَّنه)، كذا في «العرف الشَّذيّ». م
- (٦) قولُه: «ورخَّص في العَرايا»: اختلفوا في تفسير العربَّة المرخَّص بها على أقوالٍ، جميعُ الصُّور صحيحةٌ عند الشّافعيِّ والجمهور، ومنع أبو حنيفة ومَن تبعه صورَ البيع كلِّها، وقصر العربَّةَ على الهبة، وهي أنْ يُعرِّيَ الرَّجلُ رجلًا ثمرَ =

رواه مسلمٌ^(۱).

٣٧٦٢ قال الطَّحاويُّ (٢): قالَ زَيدُ بنُ ثابِتٍ ﴿ : رَخَّصَ فِي العَرايا، فِي النَّخلَةِ والنَّخلَتينِ تُوهَبانِ لِلرَّجُلِ، فَيَبِيعُهُما بِخَرصِهِما تَمرًا؛ فَهذا زَيدُ بنُ ثابِتٍ ﴿ ، وَهُوَ أَحَدُ مَن رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ النُّخصَة فِي العَرِيَّةِ، فَقَد أَخبَرَ: أَنَّها الهِبَةُ، واللهُ أَعلَمُ.

وقال مُحمَّدٌ في «مُوطَّئِهِ» (٣): (وَذَكَرَ مَالِكُ بِنُ أَنَسٍ: أَنَّ العَرِيَّةَ إِنَّمَا تَكُونُ أَنَّ الرَّجُلَ يَكُونُ لَهُ النَّخُلَ، فيُطعِمُ الرَّجُلَ مِنها ثَمَرَةَ نَخلَةٍ أَو نَخلَتَينِ يَلقُطُها لِعِيالِهِ، ثُمَّ يَثقُلُ عَلَيهِ دُخُولُهُ حَائِطَهُ، فَيَسألُهُ أَن يَتْجَاوَزَ لَهُ عَنها عَلَى أَن يُعطِيهُ بِمَكِيلَتِها تَمرًا عِندَ صِرامِ النَّخلِ، فَهَذَا كُلُّهُ لا بأسَ بِهِ عِندَنا؛ لأنَّ التَّمرَ كُلَّهُ كَانَ لِلأَوَّلِ، وَهُو يُعطِي مِنهُ مَا شَاءَ، فإن شَاءَ سَلَّمَ لَهُ تَمرَ النَّخلِ، وإن شَاءَ أعطاها بَمَكِيلَتِها مِنَ التمر؛ لأنَّ التَّمرُ كُلَّهُ لأَنَّ مَذَا لا يُجعَلُ بَيعًا، وَلَو جُعِلَ بَيعًا ما حَلَّ تَمرٌ بِتَمرٍ إِلَى أَجَلٍ).

نخلِ من نخيله ولا يُسلّمه، ثمّ يَظهر له ارتجاعُ تلك الهبة؛ أخذًا لعموم النّهي عن المزابنة، وعن بيع التّمر بالتّمر، قال ابنُ نجيم _رحمه الله _في «البحر الرّائق»: أصحابُنا خرجوا عن الظّاهر بثلاثة أوجه، منها: إطلاقُ البيع على الهبة ... إلخ، ووقع في حديث أبي هريرة هذه عند البخاريّ: أنَّ النّبيّ يَشَيُّ رخّص في بيع العرايا فيما دونَ خمسة أوستي أو خمسة أوستي، فاعتبارُ مَن قال: بجواز العرايا بمفهوم العدد، ومنعوا ما زاد عليه، وأمّا عند أصحابنا الحنفيّة فذكرُ العدد في الحديث واقع اتّفاقًا، والكلامُ في هاتين المسألتين طويلُ الذّيل، مَن شاء الاطلّلاعَ عليه فليرجع إلى: «شرح معاني الآثار» و«التعليق الممجّد» و«العرف الشّذيّ»؛ فإنّها نفسيةٌ في بابها، وقال في «العالمگيرية»: (العربيّةُ الّتي فيها الرُّخصةُ هي العطيّةُ دون البيع، وتفسيرُ العربيّة: أنْ يَهَب الرَّجلُ تمرَ نخلةٍ من بستانه لرجل، ثم يَشقُ على المعرّي دخولَ المعرّى له في بستانه كلّ يوم؛ لكونِ أهل في البستان، ولا يَرضى من نفسه خلفَ الوعد والرَّجوعَ في الهبة، فيعطيه مكانَ ذلك تمرًا مجذوذًا به بالخرصُ؛ ليَندفعَ ضررُه عن نفسه، ولا يكونَ مخالفًا للوعد، وهي جائزةٌ عندنا)، كذا في «المبسوط». م

⁽١) مُسلِمٌ، ك: البيوع، ب: النَّهي عن المحاقلة والمزابنة، ح: (٣٩١٣).

⁽٢) الطّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: البيوع، ب: العرايا، (٤/ ٣٤).

⁽٣) محمَّدٌ في «الموطَّأ»، ك: البيوع، ب: بيع العرايا.

قولُه: «فيُطعم»؛ أي: فيَهَب رجلًا ثمرةً واحدةً فما فوقها، «يَلقُطها»: بضمَّ القاف، يأخذها الرَّجلُ الموهوبُ له لعياله.

٣٧٦٣ ـ وفي رواية التَّرمذيِّ (١) عَن جابِرٍ ﷺ: أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنِ النَّنايا إِلَّا أَن تُعلَمَ. ٣٧٦٤ ـ وفي روايةٍ لـمسلم (٢): عَنهُ ﷺ قالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَن بَيع السِّنِينَ.

٣٧٦٥ ـ وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عُمَرَ ﷺ: أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «مَن باعَ نَخلًا قَد أُبِّرَت فَثَمَرُها لِلبائِعِ، إِلّا أن يَشتَرِطَ المُبتاعُ (٣)»......

(١) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبواب البيوع، ب: ما جاء في النَّهي عن الثَّنيا، ح: (١٢٩٠)، وأبو داودَ، ك: البيوع، ب: في المخابرة، ح: (٣٤٠٥). وقال التَّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

وفي «حاشية السُّيوطيِّ على سنن النَّسائيِّ» (٧/ ٢٩٥): (وعن الثُّيا إِلّا أَنْ تُعلمَ، هي أَنْ يُستثنى في عقد البيع شيءٌ مجهولٌ فيُفسده، وقيل: هو أَنْ يُباعَ شيءٌ جُزافًا؛ فلا يجوز أَنْ يُستثنى منه شيءٌ قلَّ أو كثرُّ).

- (۲) مُسلِمٌ، ك: البيوع، ب: كراء الأرض، ح: (۳۹۳۰).
 وفي «الميسر» للتُّوربشتي (۲/ ۲۷۵) (٥/ ۱۹۳۰): («بيعِ السِّنين»: أراد بيعَ السِّنين: أنْ يَبِيعَ الرَّجلُ ثمرةَ حائطه النَّلاثَ والأربعَ، وما فوقَ ذلك؛ باع شيئًا غيرَ موجودٍ ولا مخلوقي).
- (٣) قولُه: (فثمرُها للبائع إلّا أنْ يَشترطَ المبتاعُ»: (لا خلافَ في عدم جواز بيع الثّمار قبل أنْ تظهرَ، ولا في عدم جوازه بعد الظّهور قبل بُدوِّ الصَّلاح بشرط القطع فيما يُنتفَع به، ولا في الجواز بعد بُدوِّ الصَّلاح، لكن بُدوِّ الصَّلاح عندنا: أنْ تُؤمَن العاهة والفسادَ، وعند الشّافعيِّ: هو ظهورُ النَّضج، وبُدوُّ الحلاوة، بعد بُدوِّ الحلاوة، إنّما الخلافُ في البيع قبل بُدوِّ الصَّلاح مطلقاً، من غير اشتراط قطع ولا تبقية، فعند الشّافعيِّ ومالكِ وأحمد رحمهم اللهُ من المخالف في البيع قبل بُدوِّ الصَّلاح مطلقاً، من غير اشتراط قطع ولا تبقية، فعند الشّافعيِّ ومالكِ وأحمد وحمد اللهُ من اللهُ من المنتفع به في الأكل، ولا في علف الدَّوابِّ، فيه خلافٌ بين المشايخ، قبل: لا يجوز، ونسبه قاضي خان لعامَّة مشايخنا، والصَّحيحُ أنّه يجوز؛ لأنّه مالٌ منتفع به في ثاني الحال إنْ لم يكن منتفعا به في الحال، وإنْ كان بحيث يُنتفع به ولو علفاً للدَّوابِّ، فالبيعُ جاتزٌ باتفاق أهل المذهب، إذا باع بشرط القطع أو مطلقاً، وحجَّتنا فيه: هذا الحديث، وجهُ التَّمشُك به: أنّه ﷺ جعل فيه تمر النَّخل لبايعها، إلّا أنْ يَشترط المبتاعُ، فيكون له باشتراط إياها، ويكون ذلك مبتاعاً لها، وفي هذا إباحةُ بيع الثّمار قبل أنْ يَبدو صلاحُها؛ لأنَّ كلَّ ما لا يدخل في بيع غيرِه وحدَه، ولا يَصلح لأصحاب الشّافعيُّ الاستدلالُ بأحاديث بالنَّهي، فإنَّهم تركوا ظاهرَها في إجازة البيع قبل بُدوِّ الصَّلاح بشرط القطع، ولم يُعهم ذلك منها مع أنَّ لها معارضاتٍ أخرَ.

وحديثُ التَّأبير لا معارضَ له، فتعيّن العملُ به، وعامَّةُ مشايخنا يحملون أحاديثَ النَّهي على التَّنزيه، وترك الأولى،=

مُتَّفَقٌ عليه(١).

٣٧٦٦ وفي رواية للبخاريِّ (٢): عَن زَيدِ بنِ ثابِتٍ هُ قَالَ: كَانَ النَّاسُ فِي عَهدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَيَنْهُ قَالَ المُبتاعُ: إِنَّهُ أَصَابَ الثَّمَرَ الدُّمانُ، أَصَابَهُ مُراضٌ، يَتَبايَعُونَ الثِّمارُ، فإذا جَدَّ النَّاسُ، وَحَضَرَ تَقاضِيهِم قَالَ المُبتاعُ: إِنَّهُ أَصَابَ الثَّمَرَ الدُّمانُ، أَصَابَهُ مُراضٌ، أَصَابَهُ قُراضٌ، أَصَابَهُ فَراضٌ، أَصَابَهُ قُشامٌ، عاهاتٌ يَحتَجُّونَ بِها، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَمّا كَثُرَت عِندَهُ الخُصُومَةُ فِي ذَلِكَ: «فإمّا لا فَلا

وفي «المرقاة» (٥/ ١٩٤١): («أُبِّرت»: التَّابِيرُ: تلقيحُ النَّخل، وهو أنْ يُوضع شيءٌ من طَلعِ فَحلِ النَّخل في طَلع الأُنثى إذا انشقَ؛ فتصلُح ثمرتُه بإذن الله ـ تعالى ـ «فثمرتُها للبائع إلّا أنْ يَشترطَ المبتاعُ»؛ أي: المشتري بأنْ يقولَ: اشتريت النَّخلةَ بثمرتها هذه).

(٢) البخاريُّ، ك: البيوع، ب: بيعُ الثَّمار قبل أنْ يَبدوَ صلاحُها، ح: (٢١٩٣).

قولُه: «الدُّمانُ»: قال في النَّهاية: (هو بالفتح وتخفيف الميم: فسادُ الثَّمر وعفَنُه قبل إدراكه، حتى يسوَدُّ، مِن الدَّمن، وهو السِّرقِين ـ وهو ما تُدمَل به الأرض ـ... قال: ويُقال: الدِّمالُ باللّام أيضًا بمعناه، هكذا قيَّده الجوهريُّ وغيرُه بالفتح، والنّدي جاء في غريب الخطّابيِّ بالضمِّ، وكأنَّه أشبهُ؛ لأنَّ ما كان من الأدواء والعاهات فهو بالضمِّ كالسُّعال والنُّحاز والنُّكام، وقد جاء في الحديث: القُشامُ والمُراضُ، وهما من آفات الثَّمرة، ولا خلاف في ضمَّهما، وقيل: هما لغتان، و «القُشام»: شيءٌ يُصيبه حتى لا يَرطُب، وقال الأصمعيُّ: هو أنْ يَنتقضَ ثمرُ النَّخل قبل أنْ تَصيرَ بلحًا، «جدَّ النَّاسُ»؛ أي: قطعوا الثَّمارَ).

التَّرك، وهو الظَّهرُ من البيع قبل بُدوً الصَّلاح، أو على أنَّ يبدوَ صلاحُها؛ فإنَّه باطلٌ بالاتَّفاق، أو على معنى: البيع بشرط التَّرك، وهو الظَّهرُ من البيع قبل بُدوً الصَّلاح، أو على أنَّ النَّهيَ الذي كان من رسول الله على عن بيع الثَّمار حتّى يَبدوَ صلاحُها، لم يكن منه على تحريم ذلك، ولكنَّه على المشورة عليهم بذلك؛ لكثرة ما كانوا يَختصمون إليه فيه، بدليل ما في «صحيح البخاري» عن زيد بنِ ثابتٍ قال: كان النَّاسُ في عهد رسول الله على يَبتاعون الثَّمارَ، فإذا أخذ النَّاسُ وحضر تقاضيهم قال المبتاع: إنَّه أصابَ الثَّمرَ الدُّمانُ، أصابه مُراضٌ، أصابه قُشامٌ، يَحتجُّون بها، فقال رسول الله على لم لم كثرت الخصوماتُ عنده: «لا تَبايعوا حتّى يَبدوَ صلاح الثَّمر كالمشورة»). «ردّ المحتار» و «التَّعليق الممجَّد» و «عمدة القاري» و «تنسيق النَّظام» ملتقطٌ منها. م

⁽١) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: من باع نخلًا قد أُبَّرت، ح: (٢٢٠٤)، ومُسلِمٌ، ك: البيوع، ب: من باع نخلًا عليها تمرُّ، ح: (٣٩٠١).



يَتَبايَعُوا حَتَّى يَبدُوَ صَلاحُ الثَّمَرِ»، كالمَشُورَةِ يُشِيرُ بِها لِكَثرَةِ خُصُومَتِهِم.

٣٧٦٧ وَعَن أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﷺ قالَ: أُصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي ثِمارِ البَّاعَها، فَكَثُرَ دَينُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَصَدَّقُوا عَلَيهِ(١)»، فَتَصَدَّقَ النّاسُ عَلَيهِ، فَلَم يَبلُغ ذَلِكَ وَفاءَ دَينِه، فَقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِغُرَماثِهِ: «خُذُوا ما وَجَدتُم، وَلَيسَ لَكُم إِلّا ذَلِكَ»، رواه مسلمٌ(٢).

٣٧٦٨ ـ وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ قَالَ: «مَنِ ابتاعَ طَعامًا فَلا يَبيعُهُ حَتَّى

(۱) قولُه: "تصدَّقوا عليه... إلخ": وقال النَّوويّ: (اختَلف العلماءُ في الشَّمرة إذا بيعت بعد بُدوِّ الصَّلاح، وسلَّمها البائع أو المشتري؟ إلى المشتري بالتَّخلية بينه وبينها، ثمَّ تَلِفت قبل أوان الجُذاذ بآفةٍ سماويةٍ، هل تكون من ضمان البائع أو المشتري؟ ولا يَجب وضعُ الجائحة، لكن يُستحبُّ، وقال الشّافعيُّ في القديم وطائفةٌ: هي من ضمان البائع، يَجب وضعُ الجائحة، واحتجَّ القائلون بوضعها بقوله: أمر بوضع الجوائح، وبقوله ﷺ: "فلا يجلُّ لك أنْ تأخذَ شيئًا، بم تأخذ مالَ أخيك بغير حقَّ؟ " واحتجَّ القائلون بأنْ لا يَجب وضعُها بقوله في هذه الرِّواية: في ثمارٍ ابتاعها، فكثُر دَينه فأمر النَّبيُ ﷺ بالصَّدقة عليه، ودفعه إلى غرمائه، فلو كانت توضع لم يفتقر إلى ذلك، وحملوا الأمرَ بوضع الجوائح على الاستحباب، أو فيما بيع قبل بُدوِّ الصَّلاح)، انتهى.

وقال الطَّحاويّ: (إنَّ ما في هذه الأحاديث المرويَّة عن رسول الله ﷺ الّتي ذكرها أهلُ المقالة الثَّانية، فمقولٌ صحيحٌ على ما جاء، ولسنا نَدفع من ذلك شيئًا لصحَّة مخرجه، ولكنّا نُخالف التَّاويلَ الّذي تأوَّلوها عليه، ونقول: إنَّ معنى الجوائح المذكورة فيها: هي الجوائحُ الّتي يُصاب النَّاسُ بها، ويَحتاجهم في الأرضين الخراجيَّةِ الّتي خراجها للمُسلِمين، فوضعُ ذلك الخراجِ عنهم واجبٌ لازمٌ؛ لأنَّ في ذلك صلاحًا للمُسلِمين، وقوَّة لهم في عِمارة أرضيهم، فأمّا في الأشياء المبيعات فلا، فهذا تأويلُ حديث جابر ﷺ الذي فيه: أنَّ النَّبيَّ ﷺ أمر بوضع الجوائح.

وأمّا حديثُ جابرِ الثّاني الذي فيه: أنّ رسولَ الله ﷺ قال: "إنْ بعت من أخيك ثمرًا فأصابته جائحةٌ، فلا يحلُّ لك أنْ تأخذَ منه شيئًا، بمَ تأخذُ مال أخيك بغير حقِّ؟ » فمعناه غيرُ هذا المعنى، وذلك أنّه ذكر فيه البيع، ولم يَذكر فيه القبض، فذلك عندنا على البياعات الّتي تُصاب في أيدي بائعها قبل قبض المشتري لها، فلا يحلُّ للباعة أخذُ أثمانها؛ لأنّهم يأخذونها بغير حقَّ، فأمّا ما قبضه المشترونَ وصار في أيديهم، فذلك كسائر البياعات الّتي يَقبضها المشترونَ لها، فيَحدث بها الآفات في أيديهم، فكما كان غيرُ الثمار يَذهب من أموال المشترينَ لها، لا من أموال باعتها، فكذلك الثّمار). م

(٢) مُسلِمٌ، ك: المساقاة، ب: استحباب الوضع من الدَّين، ح: (٣٩٨١).

يَستَو فِيَهُ (١) ﴾، مُتَّفتٌ عليه (٢)

(١) قولُه: «فلا يَبِيعُه حتّى يستوفيه»: (ولمّا كان الأصلُ في النَّصوص كونَها معلومة ، والظّاهرُ في تعليل النَهي احتمالُ التَّلَف قبل التَّسليم، فيكون فيه غررُ انفساخ العقد، وهذه العلَّةُ إنَّما توجدُ في المنقول المحوّل لا في العقار، خصَّ الشَّيخان هذا النَّهي بخصوص العلَّة بالمنقولات، وأجاز البيع في العقار، قلت: لعلَّ هذا بناءً على أنَّ دلالة النَّصُ قد تفوق عبارة النَّصُ عند وضوح المقصود)، ومن ثَمَّ قال أبو زيد الدّيوسيُّ في «أسراره»: (إنَّه لو اصطلح قومٌ في كلمة أفَّ على كونها للتَّمدُّ ح والتَّحسين؛ لم يَحرُ م التَّافيف في حقِّ الوالدين عندهم، وهكذا له نظائرُ كثيرةٌ في النُّصوص والمحاورات، وحققناه مختصرًا في «حصول الحواشي على أصول الشَّاشي»)، (وذهب محمَّدٌ إلى المنع الكليِّ مطلقًا في المنقول وغيرِه، واختاره الطَّحاويُّ معللًا بامتناع ربح لم يُضمن، والدُّخولُ في الضَّمان عنده بالقبض)، قاله المولويُّ محمَّدُ حسن السُّبليُّ، وقال في «تنسيق النَّظام»: (ثم اعلم أنَّ مالكا قصر الحكم على مورد النَّصُّ، وهو الطَّعامُ، وأحمدُ عدَّاه إلى كلِّ موزونِ ومكيل، والشّافعيُّ عدَّاه إلى كلِّ منتول، وأبو حنيفة عدَّاه إلى كلِّ منوول، وإنَّ القبض منقول، ويتَستُّ في العقار، وتمسُّكه بقوله ﷺ: «حتّى يستوفيه»، فإنَّ الاستيفاء إنّما يُتعلق بالمنقول، وإنَّ القبض والاستيفاء إنَّما يُشترط مخافة الهلاك قبل القبض، وهو نادرٌ، بل غيرُ مُتصوَّر في العقار، وقياسُ ابن عبّاسٍ هي ليس حبَّة علينا في الأمور الاجتهاديَّة من غير سماع، وقولُه: واحسُب كلَّ شيءِ مثلَه، يُشير إلى أنَّ المفهومُ معترًا لم يقل: واحسُب كلَّ شيء مثلَه، يُشير إلى أنَّ المفهومُ معترًا لم يقل: واحسُب كلَّ شيء مثلَه، بل نفى الحرمة عن غير الطَّعام).

وقال في «العرف الشَّذي»: (قال الحجازيُّون: لا يجوز بيعُ الطَّعام قبل القبض، والطعامُ عندهم الأشياءُ الرِّبويَّةُ، وقال الشَّيخان: لا يجوز التَّصرفُ في مبيع ما قبلَ القبض، وأمَّا القبضُ في الطبّض، وأمَّا القبضُ في الطبّع عند أبي حنيفة ـ رحمه اللهُ ـ فيكون بمحضر التَّخليَة، وأمّا تعريفُ التَّخليَة فمتعذَّر، ومحصِّلُه ما ذكره المصنِّف: أنْ يرفعَ البائعُ ملكه عن المبيع بحيثُ يَتملَّك المشتري من القبض، ولا يجب القبضُ بالبراجم، وأمّا ما في الأجناس للنّاطفيِّ من أنْ يقولَ: قد خلَّيت فغيرُ ضروريِّ، وقال الشّافعيُّ: إنَّ القبضَ بالنقل، وأمَّا الحديثُ ففيه ذكرُ الطَّعام، فنقَّح فيه الشَّيخان المناط، وقرَّر المناط أنْ يكونَ الشَّيءُ منقولًا، وقصر الحجازيُّون الحكمَ على الطَّعام، وقال محمَّدٌ وابنُ عبّاسٍ: إنَّ قيدَ الطَّعام اتَّفاقيُّ، والحكمُ حكمُ كلِّ مبيع، وأمّا ألفاظُ الأحاديث فثلاثةٌ: «حتى يستوفيَه»، «حتى ينقلَه»، «حتى ينقلَه»، «حتى ينقلَه»، والآخران يُحملان عليه، وقال الأحنافُ: إنَّ الكلَّ صورٌ، أو كنايةٌ عن القبض). م

(٢) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: الكيل على البائع والمعطي، ح: (٢١٢٦)، ومُسلِمٌ، ك: البيوع، ب: بطلان بيع المبيع قبل القبض، ح: (٣٨٤٠). وفي رواية ابنِ عبّاسِ ﷺ: «حَتَّى يَكتالَهُ(١)»(٢)، وفي روايةٍ لهما(٣): «حَتَّى يُقبِضَ».

٣٧٦٩ وروى النَّسائي في «سننه الكبرى»(٤): عَن حَكِيمِ بنِ حِزامٍ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يـا ابنَ أُخِي، لا تَبِيعَنَّ شَيئًا حَتَّى تَقبِضَهُ»، وروى الطَّحاويُّ نحوَه.

٣٧٧- وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَ ﷺ نَهَى عَن بَيعِ الكالِي ِ بِالكالِي ِ (٥)، رواه الدّارَقطني (٦).
 ٣٧٧- وَعَن أَبِي هُرَيرَة ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «لا تَلَقَّوُا الرُّكِبانَ (٧)، وَلا يَبِيعُ بَعضُكُم

- (۱) قولُه: «حتّى يكتالَه»: (ليس هذا بابُ الطَّعام الحاضرِ، ولكنَّه من باب السَّلفِ، ومعنى الحديث: أنْ يَشتريَ من إنسانٍ طعامًا بدينارِ إلى أجلٍ، ثم يَبِيعَه منه أو من غيره، قبل أنْ يَقبضه بدينارين مثلاً، فلا يجوز؛ لأنَّه في التَّقدير: بيعُ ذهبِ بذهبِ والطَّعام غائبٌ، فكأنَّه باعه دينارَه الّذي اشترى به الطَّعام بدينارين فهو ربّا، ولأنَّه بيعُ غائبٍ بناجزٍ، فلا يصحُّ). هذا حاصلُ ما في «بذل المجهود»، وقال السَّندهيُّ في هامش النَّسائيِّ: «حتّى يكتالَه»: كناية عن القبض؛ إذ القبض عادة يكون بالكيل. م
 - (٢) مُسلِمٌ، ك: المساقاة، ب: بطلان بيع المبيع قبل القبض، ح: (٣٨٣٩).
- (٣) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: بيع الطَّعام قبل أنْ يُقبض، ح: (٢١٣٥)، ومُسلِمٌ، ك: البيوع، ب: بطلان بيع المبيع قبل القبض، ح: (٣٨٣٨).
- (٤) البيهةيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: البيوع، ب: النَّهي عن بيع ما لم يقبض، ح: (١٠٦٨٥). وقال: (هذا إسنادٌ حسنٌ متَّصلٌ)، والنَّسائيُّ، ك: البيوع، ب: بيع الطَّعام قبل أنْ يُستوفى، ح: (٢٠١١).
- (٥) قولُه: "نهى عن بيع الكالئ بالكالئ»: (المرادُ: بيعُ النَّسيئة بالنَّسيئة، وفسَّروه: بأنْ يَشتريَ الرَّجلُ شيئًا إلى أجلٍ، فإذا جاء الأجلُ لم يَجد ما يَقضي به فيقول: بِعنيهِ إلى أجلٍ آخرَ، فيبيعُه منه بلا تقابض، وأصلُه النَّهيُ عن بيع مالم يُقبض؛ لأنَّه لم يَدخل في ضمانه، والغُنم إنَّما هو بالغُرم، وقيل: صورتُه أنْ يكونَ لزيدٍ على عمرو ثوبٌ موصوفٌ، ولبكرٍ على عمرو عشرةُ دراهم، فقال زيدٌ لبكرٍ: بعت منك ثوبي الذي على عمرو بدراهمك العشرة التي على عمرو، فقال بكرٌ: قبلت، فهذا البيعُ لم يَجز لهذا المعنى). قاله في "اللَّمَعات»، وقال في "رحمة الأمَّة»: (واتَّفقوا على أنَّه لا يجوز بيعُ الكالئ بالكالئ، وهو الدَّينُ بالدَّين). م
 - (٦) الدَّارقُطنيُّ، ك: البيوع، ح: (٣٠٦٠)، وصحَّحه الحاكمُ ووافقه الذَّهبيُّ (٢٣٤٢).
- (٧) قولُه: «لا تَلَقُّوا الرُّكِبانَ»؛ (أي: يُكره تلقّي الجلب للضَّرر والغرر؛ أي: إذا كان يُضرُّ بأهل البلد أو يُلبس السِّعرَ، أمّا=

عَلَى بَيع بَعض (١)، وَلا تَناجَشُوا(٢)، وَلا يَبِيعُ حاضِرٌ لِبادٍ (٣)، مُتَّفَقٌ عليه (٤).

- إذا انتفيا فلا يُكره)، قاله في «الدُّرِّ المختار»، وقال في «فتح القدير»: (وللتَّلقي صورتان: إحداهما أنْ يتلقَّاهم المشترونَ للطعام منهم في سنة حاجةِ ليبيعوه من أهل البلد بزيادة، وثانيتُهما: أنْ يَشتريَ منهم بأرخصَ من سعر البلد وهم لا يعلمون بالسِّعر، ولا خلاف عند الشّافعيَّة أنَّه إذا خرج إليهم لذلك أنَّه يَعصي، أمَّا لو لم يقصد ذلك، بل اتَّفق أنْ خرج فرآهم فاشترى، ففي معصيته قولان، أظهرُهما عندهم: يعصي، والوجهُ لا يعصي إذا لم يُلبِس، وعندنا محمل النَّهي إذا كان يُضرُّ بأهل البلد أو لبَّس، أمّا إذا لم يُضرَّ ولم يُلبِس فلا بأس). م
- (١) قولُه: «ولا يبيع بعضُكم على بيع بعضٍ»؛ (أي: يُكره السَّومُ على سوم غيره، ولو ذمِّيًا مستأمنًا، وذكرُ الأخ في الحديث ليس قيدًا، بل لزيادة التَّنفير، وهذا بعد الاتِّفاق على مبلغ الثَّمن، وإلّا لا يُكره؛ لأنَّه بيعُ من يزيد)، كذا في «الدُّرّ المختار». م
- (٢) قولُه: «ولا تناجَشوا»؛ (أي: يُكره النَّجشُ، أنْ يَزيدَ ولا يُريدَ الشِّراءَ، أو يَمدحه بما ليس فيه ليُروِّجَه، ويجري في النِّكاح وغيرِه، ثمَّ النَّهيُ محمولٌ على ما إذا كانت السِّلعةُ بلغت قيمتَها، أمّا إذا لم تبلُغ؛ لا يُكره؛ لانتفاء الخداع)، كذا في «الدُّرّ المختار». م
- (٣) قولُه: «ولا يبيعُ حاضرٌ لبادِ»؛ (أي: لبدويٌ، كما إذا جاء البدويُ بطعامٍ إلى بلدِ ليبيعَه بسعرِ يومه ويَرجعُ، فيتوكّلُ البلديُ عنه ليبيعَه بالسّعر الغالي على التّدريج، وهو حرامٌ عند الشّافعيّ ـ رحمه اللهُ ـ ومكروهٌ عند أبي حنيفة ـ رحمه اللهُ ـ وإنما نُهي عنه؛ لأنّه فيه سدَّ باب المرافق على ذوي البيعات)، قاله في «المرقاة»، وقال في «الدُّر المختار»: (كُره بيعُ الحاضر للبادي، وهذا في حالة عوزٍ، وإلّا لا؛ لانعدام الضَّرر، قيل: الحاضرُ: المالكُ، والبادي: المشتري، والأصحُّ كما في «المجتبى»: أنّها السمسارُ والبائعُ؛ لموافقته آخر الحديث: «دعوا النّاسَ يرزق بعضُهم بعضًا»، ولذا عدَى باللّام لا بدهن»)، انتهى. وقال في «عمدة القاري»: (فإنْ قلت: يُعارض هذا ما رواه سعيدُ بنُ منصورٍ من طريق ابنِ أبي نُجيحٍ عن مجاهدٍ قال: إنّما نهى رسولُ الله ﷺ أنْ يَبيعَ حاضرٌ لبادٍ؛ لأنّه أراد أنْ يُصيبَ المُسلِمون غُرَّتهم، فأمّا اليومَ فلا بأسَ، فقال عطاءٌ: لا يُصلح اليوم، قلت: أجاب بعضُهم بأنَّ الجمعَ بين الرَّوايتين: أنْ يُحملَ قولُ عطاءِ فلك كراهة التَّزيه، قلت: الأوجةُ أنْ يُحملَ ترخيصُه فيما إذا كان بلا أجرٍ، ومنعُه فيما إذا كان بأجرٍ، وقال بعضُهم: أخذ بقول مجاهدٍ أبو حنيفة، وتمسّكوا بعموم قوله ﷺ: «الدِّينُ النَّصيحةُ»، وزعموا أنَّه ناسخُ لحديث النَّهي). م
- (٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: النَّهي للبائع أنْ لا يحفل الإبلُ، ح: (٢١٥٠)، ومُسلِمٌ، ك: البيوع، ب: تحريم بيع الرَّجل على بيع أخيه، ح: (٣٨١٥).



٣٧٧٢ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنِ ابتاعَ شَاةً مُصَرَّاةً فَهُوَ فِيها بِالخِيارِ ثلاثةً أيّام: إِن شَاءَ أَمسَكَها، وإِن شَاءَ رَدَّها، وَرَدَّ مَعَها صاعًا مِن تَمرٍ»، رواه مسلمٌ (١١).

قال الطَّحاويُّ (٢): قالَ عِيسَى بنُ أَبانَ: كانَ ما رُوِيَ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنَ الحُكمِ فِي المُصَرّاةِ (٣) بِما فِي الأَنُوبِ يُؤخَذُ بِها الأموالُ.

(١) مُسلِمٌ، ك: البيوع، ب: حكم بيع المصرَّاة، ح: (٣٨٣٣).

(٢) الطّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: البيوع، ب: العرايا، (٤/ ١٩).

(٣) قولُه: «ما رُويَ عن رسول الله ﷺ من الحكم في المصرَّاة... إلخ»: (اعلم: أنَّ ثبوتَ الخيار في المصرَّاة، وردِّ صاع من تمرٍ أو طعام هو مذهبُ الشَّافعيُّ، ومالكٌ وأحمدُ وأبو يوسفَ ـرحمهم الله ـمع خلاف مذهب أحمدَ أنَّه على الفور، أو بعد ثلاثة أيّام، وأمَّا مذهبُ أبي حنيفةَ وطائفةٍ من الكوفيَّين ومالكٍ في روايةٍ أُخرى: أنَّه إنَّما يَتبت بالشَّرط لا بدونه، ولا يَجب ردُّ صاع؛ لأنَّه يُخالف القياسَ الصَّحيحَ من كل وجهٍ؛ لأنَّ الشَّيءَ إنَّما يُضمن بالمثل، أو بالقيمة، أو بالثَّمن، والتَّمرُ ليس بقيمة اللَّبن قطعًا ولا ثمنِه، فلا مماثلةَ بينهما صورةً ولا معنيَّ، فأبو حنيفةَ غيرُ منفردٍ بترك العمل بحديث المصرَّاة، بل مذهبُ الكوفيَّينَ وابن أبي ليلي ومالكٍ في روايةٍ مثلُ مذهب أبي حنيفةً؛ ولذلك قالوا: ليس للمشتري ردُّها بالعيب، ولكنَّه يَرجع إلى البائع بنقصان العيب، وممَّن قال ذلك محمَّدُ بنُ الحسن، وذهبوا إلى أنَّ ما رُويَ عن رسول الله ﷺ في المصرَّاة منسوخٌ، وفي المقام تفصيلٌ، موضعُ بسطه هو «عقود الجواهر المنيفة»، ولأنَّ حديثَ المصرَّاة خبرُ واحدٍ لا يُفيد إلَّا الظَّنَّ، وهو مخالفٌ لقياس الأصول المقطوع به، فلا يَلزمُ العملُ به، وكتب مولانا محمَّدُ يحيى المرحومُ من تقرير شيخه قولُه: (باب من اشترى شاة... إلخ)، الرواياتِ المذكورة فيه، مخصوصةٌ عندنا بمواردها في ذلك لمخالفتها النُّصوصَ الأُخرَ، والقواعدَ الكليَّة، وكلمة «مَن»: ليس نصًّا في العموم الجنسيِّ أو النَّوعيِّ، فكثيرًا ما يُستعمل في الشَّخصيَّة، فقد ثبت في موضعه أنَّ الموصولَ كثيرًا ما يُستعمل للعهد، وإنْ كان استعمالُه للعموم أيضًا، واستعمالُ ألفاظ الشَّرط في الموصولات شائعٌ، والشَّافعيُّ _رحمه الله _إنْ كان مقرًّا بأنَّه مخالف الكلِّيَّات، إلّا أنَّه ذهب إلى أنَّ العمومَ فيها نوعيٌّ، فلا يَختصُّ بما ورد فيه، بل يُعدَّى الحكمُ في مثله من الجزئيَّات الواردة بعده ﷺ، ونحن لمَّا قلنا بشخصيَّتها قصر ناها على تلك الجزئيَّات الواقعة في وقته فقط)، «اللَّمَعات»، و«عقود الجواهر المنفية»، و«بذل المجهود» ملتقطٌ منها، وقال في «رحمة الأمَّة»: (التَّصريةُ في الإبل والبقر والغنم تدليسًا للبيع على المشتري حرامٌ بالاتَّفاق، واختلفوا هل يَثبُت الخيارُ؟ قال الثَّلاثةُ: نعم، وقال أبو حنيفة: لا). م

٣٧٧٣ ـ وَعَن ابنِ عُمَرَ ، قَالَ: كُنّا نَتَلَقَّى الرُّكبانَ (١)، فَنَشتَرِي مِنهُمُ الطَّعامَ، فَنَهانا النَّبِيُّ ﷺ أَن نَبِيعَهُ حَتَّى يُبلَغَ بِهِ شُوقُ الطَّعامِ، رواه مسلمٌ والطَّحاويُ (٢).

٣٧٧٤ - وفي روايةٍ لمسلم (٣): عَن جابِرٍ ، قَالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا يَبع حاضِرٌ لِبادٍ، دَعُوا النّاسَ يَرزُقِ اللهُ بَعضَهُم مِن بَعض (٤)».

- (۱) قولُه: «كنّا نتلقّى الرُّكِانَ... إلخ»: (قال الشّافعيُّ: مَن تلقّاها فقد أساء، وصاحبُ السِّلعة بالخيار، وقال أبو حنيفة وأصحابُه: إذا كان التّلقّي في أرضٍ لا يُضرُّ بأهلها؛ فلا بأس به، وإنْ كان يُضرِّهم؛ فهو مكروهٌ، واحتجُّوا بهذا الحديث، وقال الطَّحاويُّ: في هذا الحديث: إباحةُ التَّلقِّي، وفي أحاديثَ غيرِه: النَّهيُ عنه، وأولى بنا أنْ نجعلَ ذلك على غير التَّضادُ فيكونُ ما نهى عنه من التَّلقِّي؛ لما في ذلك من الضَّرر على غير المتلقِّين المقيمين في السوق، وما أبيح من التَّلقِّي هو ما لا ضررَ فيه عليهم، وقال الطَّحاويُّ أيضًا: والحجَّةُ في إجازة الشِّراء مع التَّلقِّي المنهيِّ عنه حديثُ أبي هريرة ﷺ: «لا تلقُوا الجلبَ، فمَن تلقّاه؛ فهو بالخيار إذا أتى السُّوقَ»، فيه جعلُ الخيار مع النَّهي، وهو دالًّ على الصحّة؛ إذ لا يكون الخيارُ إلا فيها؛ إذ لو كان فاسدًا لأُجبِر باتعهُ ومشتريه على فسخه)، كذا في «عمدة القاري». م
- (٢) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: النَّهي عن تلقِّي الرُّكبان، ح: (٢١٦٦)، ومُسلِمٌ، ك: البيوع، ب: بطلان بيع المبيع قبل القبض، ح: (٣٨٤٢).
 - (٣) مُسلِمٌ، ك: البيوع، ب: تحريم بيع الحاضر للبادي، ح: (٣٨٢٦).
- (٤) قولُه: «دَعوا النَّاسَ يَرزق اللهُ بعضَهم من بعضٍ»: (قال الطَّحاويُّ: فنظرنا في العلَّة الّتي لها نُهيَ الحاضرُ أنْ يَبيعَ للبادي ما هي، فإذا جابرٌ يقول: قال رسولُ الله ﷺ: «لا يَبيعُ حاضرٌ لبادٍ، دَعوا النَّاسَ يَرزق اللهُ بعضَهم من بعضٍ»، فعلمنا بذلك أنَّ رسولَ الله ﷺ إنَّما نهى الحاضرَ أنْ يبيعَ للبادي؛ لأنَّ الحاضرَ يَعلمُ أسعارَ الأسواق فيستقصي عليه الحاضرون، فلا يكون لهم في ذلك ربحٌ، وإذا باعهم الأعرابيُّ على غَرره وجهله بأسعار الأسواق؛ ربح عليه الحاضرون، فلا يكون لهم في ذلك ربحٌ، وإذا باعهم الأعراب في البيوع، ومنع الحاضرين أنْ يَدخلوا عليهم في الحاضرون، فأمر النَّبيُّ ﷺ أنْ يُخلِّى بين الحاضرين وبين الأعراب في البيوع، ومنع الحاضرين أنْ يَدخلوا عليهم في ذلك، فإذا كان ما وصفنا كذلك، وثبت إباحةُ التَّلقِّي الذي لا ضرَر فيه بما وصفنا من الآثار الّتي ذكرنا؛ صار شراءُ المتلقي منهم شراءَ حاضرٍ من بادٍ، فهو داخلٌ في قول النَّبي ﷺ: «دَعوا النَّاس يرزق اللهُ بعضَهم من بعضٍ»، وبطل أنْ يكونَ في ذلك خيارٌ للبائع؛ لأنَّه لو كان له فيه خيارٌ، إذًا لمَّا كان للمشتري في ذلك ربحٌ، ولا أمر النَّبيُّ ﷺ حاضرًا أنْ يَعرَضَ عليه، ولا أنْ يَتولَى البيع للبادي منه؛ لأنَّه يكون بالخيار في فسخ ذلك البيع، أو يَردُّ له ثمنَه إلى الأثمان التي تكون في بياعات أهل الحضر بعضِهم من بعض). م

٣٧٧٥ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ، وَلا يَخطُب قَالَ: «لا يَبِعِ الرَّجُلُ عَلَى بَيعِ أَخِيهِ (١)، وَلا يَخطُب عَلَى خِطبَةِ أَخِيهِ إِلَّا أَن يَأْذَنَ لَهُ»، رواه مسلم (١).

٣٧٧٦ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لا يَسُمِ المُسلِمُ عَلَى سَومِ أَخِيهِ»، رواه مسلمٌ (٣).

٣٧٧٧ وَعَن أَبِي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ هُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَن لِبسَتَينِ، وَعَن بَيعَتَينِ: نَهَى عَنِ المُلامَسَةِ والمُنابَلَةِ (٤) فِي البَيعِ، والمُلامَسَةُ: لَمسُ الرَّجُلِ ثَوبَ الآخرِ بِيَدِهِ بِاللَّيلِ أَو بِالنَّهارِ، وَلا يُقلِّبُهُ إِلّا بِذَلِكَ، والمُنابَلَةُ أَن يَنبِذَ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ بِثَوبِهِ، وَيَنبِذَ الآخرُ ثُوبَهُ، وَيَكُونَ ذَلِكَ بَيعَهُما عَن غَيرِ نَظَرٍ وَلا تَراضٍ، واللَّبسَتينِ: اشتِمالُ الصَّمّاءِ، والصَّمّاءُ: أن يَجعَلَ ثَوبَهُ عَلَى أَحَدِ عاتِقَيهِ، فَيَدُو أَحَدُ شِقِيهِ لَيسَ عَلَيهِ ثُوبٌ، واللَّبسَةُ الأُحرَى احتِباؤُهُ بِثُوبِهِ وَهو جالِسٌ لَيسَ عَلَى فَرجِهِ مِنهُ شَيءٌ، مُتَّفقٌ عليه (٥).

⁽١) قولُه: «لا يَبيع الرَّجلُ على بيع أخيه»: (وقال النَّويُّ: أجمع العلماءُ على منع البيع على بيع أخيه، والشِّرى على شِراه، والسَّوم على سومه، فلو خالف وعقد؛ فهو عاصٍ، ويَنعقِد البيعُ، هذا مذهبُ الشَّافعيِّ وأبي حنيفةَ وآخرين). م

⁽٢) مُسلِمٌ، واللَّفظُ له، ك: النِّكاح، ب: تحريم الخِطبة على خِطبة أخيه حتّى يَأذنَ، ح: (٣٤٥٥)، والبخاريُّ، ك: النَّكاح، ب: لا يخطب على خِطبة أخيه، ح: (٥١٤٢).

⁽٣) مُسلِمٌ، ك: البيوع، ب: تحريم بيع الرَّجل على بيع أخيه، ح: (٣٨١٣).

⁽٤) قولُه: "نهى عن الملامسة والمنابذة": (أما الملامسةُ: فأنْ يُلمس كلَّ منهما ثوبَ صاحبه بغيرِ تأمُّل، فيَلزَم اللامسُ البيعَ من غير خيارٍ له عند الرُّوية، وهذا بأنْ يكونَ مثلًا في ظُلمةٍ أو يكونَ مطويًّا مرثيًّا، متَّفقان على أنَّه إذا لمسه فقد باعه، وفسادُه لتعليق التَّمليك على أنَّه متى لمسه؛ وجب البيعُ، وسقط خيارُ المجلس، والمنابذة: أنْ يَنبذَ كلُّ واحدٍ منهما ثوبَه إلى الآخر، ولم ينظرُ كلُّ واحدٍ منهما إلى ثوب صاحبه على جعل النَّبذ بيعًا، وهذه كانت بيوعًا يتعارفونها في الجاهلية). "فتح القدير"، م

⁽٥) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: اللِّباس، ب: اشتمال الصَّمَّاء، ح: (٥٨٢٠)، ومُسلِمٌ، ك: البيوع، ب: إبطال بيع الملامسة، ح: (٣٨٠٦).

٣٧٧٨ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَن بَيعِ الحَصاةِ (١)، وَعَن بَيعِ الغَررِ، رواه مسلمٌ (١).

٣٧٧٩ وفي رواية لـ«أبي داودَ»(٣): عَن عَلِيٍّ هُهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَن بَيعِ المُضطرِّ (٤)، وَبَيع الغَرَرِ، وَبَيع الثَّمَرَةِ قَبلَ أَن تُدرِكَ.

(١) قولُه: «بيع الحَصاة»؛ (أي: إلقاءِ الحجر، هو أن يُلقى وثمَّة أثوابٌ، فأيُّ ثوبٍ وقع عليه كان المبيعُ بلا تأمُّلٍ ورؤيةٍ، ولا خيارَ بعد ذلك، ولا بُدَّ أنْ يسبقَ تراوضَهما على الثَّمن)، كذا في «فتح القدير». م

(٢) مُسلِمٌ، ك: البيوع، ب: بطلانُ بيع الحصاة، ح: (٣٨٠٨).

وفي «شرح المصابيح لابن الملِك» (٣/ ٤٢٥): (وعن بيع الغَرَر، وهو الخطَرُ الَّذي لا يَدري أيكون أم لا؟ كبيع الطَّير في الهواء، والسَّمك في الماء، والعبدِ الآبقِ، والغائب والمجهول، من الغِرَّة ـ بالكسر ..: الغَفلةُ، وقيل: من الغُرور، فهذا كلُّه فاسدٌ للجهل بالمبيع، والعجز عن تسليمه).

- (٣) أبو داودَ، ك: البيوع، ب: في بيع المضطرِّ، ح: (٣٣٨٢)، قال النَّوويُّ في «شرح المهذَّب» (٩/ ١٦١): (هذا الإسنادُ ضعفٌ).
- (٤) قولُه: «بيع المضطرِّ»: (قال في «النَّهاية»: هذا يكون من وجهين، أحدهما: أنْ يَضطرَّ إلى العقد من طريق الإكراه عليه، وهذا بيعٌ فاسدٌ لا يَنعقد، والثَّاني: أنْ يضطرَّ إلى البيع لدَينٍ ركبه، أو مؤونةٍ تُرهقه، فيبيع ما في يديه بالوكسِ لا ضرورة، وهذا سبيلُه في حقِّ الدِّين والمروءة أنْ لا يُبايعَ على هذا الوجه، ولكن يُعار ويُقرض إلى الميسَر، أو يشتري إلى الميسَرة، أو يشتري السِّلعة بقيمتها، فإنْ عقدَ البيعَ مع الضَّرورة على هذا الوجه صحَّ مع كراهة أهل يشتري إلى الميسَرة، أو يشتري السِّلعة بقيمتها، فإنْ عقدَ البيع مع الضَّرورة على هذا الوجه صحَّ مع كراهة أهل العلم له، ومعنى البيع هاهنا: الشِّراءُ أو المبايعةُ، أو قبولُ البيع، قال ابنُ الملِك ـرحمه اللهُـ: والمراد بالمكرَه: المكرة بالباطل، وأمَّا المكرة بحقّ فلا، كمَن أكرة عليه القاضي بوفاء دَينٍ ونحوِه ببيع شيءٍ من ماله)، قاله في «المرقاة».

وقال في «الدُّرِّ المختار»: (وفي «التَّنف»: بيعُ المضطرِّ وشراؤه فاسدٌ، قال الشَّاميُّ: هو أَنْ يَضطرَّ الرَّجلُ إلى طعامٍ أو شرابٍ أو غيرِها، ولا يَبيعُه البائعُ إلا بأكثرَ من ثمنها بكثير، «وكذلك في الشِّراء منه»، كذا في «المنح»، وفيه لفٌّ ونشرٌ غيرُ مرتَّبٍ؛ لأنَّ قولَه: «وكذا في الشِّراء منه» مثالُ بيع المضطرِّ؛ أي: بأنْ اضطرَّ إلى بيع شيءٍ من ماله، ولم يرضَ المشتري إلا بشرائه بدون ثمن المثل بغبنِ فاحشٍ). م



•٣٧٨ وَعَن ابنِ عُمَرَ ﷺ قالَ: نَهَى النَّبِيُ ﷺ عَن بَيعِ حَبَلِ الحَبَلَةِ (١١)، مُتَّفَقٌ عليه (٢٠). وقالَ «أَبُو عُبَيدٍ»: (مَعناهُ: إِذَا وَلَدَت ما فِي بَطنِها وَلَدًا؛ فَقَد باعَهُ ذَلِكَ الوَلَدَ) (٣٠.

٣٧٨١ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ١٨ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ عَلَيْ عَن عَسبِ الفَحل (١)، رواه البخاريُّ (٥).

٣٧٨٢ ـ وَعَن جابِر ، فَهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ عَلَيْ عَن بَيعِ ضِرابِ الجَمَلِ وَعَن بَيعِ الماءِ والأرضِ

(۱) قولُه: «نهى رسولُ الله ﷺ عن بيع حبَل الحبَلة»: (وقد فسَّره الرَّاوي: بأنَّه كان بيعًا يَتبايعه أهلُ الجاهليَّة، كان الرَّجلُ
يَبتاع الجَزورَ إلى أَنْ تُنتَجَ النَّاقةُ، ثمَّ تُنتَجُ النِّي في بطنها، معناه: تأجيلُ الثَّمن إلى أَنْ يَحبلَ ما في بطن النَّاقة، واختاره
الشّافعيُّ ـ رحمه اللهُ ـ بناء على أنَّ ابنَ عمرَ الرَّاوي فسَّره بذلك، وقال أبو عُبيد: معناه: إذا ولدت ما في بطنها ولدًا
فقد باعه ذلك الولدَ الذي هو بيعُ ولدِ نِتاج الدَّابة فهو بيعُ معدومٍ، والأوَّلُ تأجيلٌ إلى مدَّةٍ مجهولةٍ، والبيعُ فاسدٌ
على كلا المعنيين.

ثم اعلم: أنَّ قوله: (وكان بيعًا يَتبايعه إلى آخره)، هكذا وقع في «الموطَّأ» تفسيرًا متَّصلًا بالحديث، وقال الإسماعيليُّ: هو مدرجٌ؛ يعني: أنَّ التَّفسيرَ من كلام نافع، وقال الخطيبُ: تفسيرُ حَبَل الحَبَلة ليس من كلام عبدالله ابن عمر، إنَّما هو من كلام نافع، أُدرج في الحديث)، هذا حاصل ما في «المرقاة» و«عمدة القاري». م

- (۲) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: بيع الغَرر وحبَل الحبَلَة، ح: (۲۱٤٣)، ومُسلِمٌ، ك: البيوع، ب: تحريم بيع
 حبَل الحَبَلة، ح: (۳۸۰۹).
 - (٣) انظر: «غريب الحديث» لأبي عُبيدِ القاسم بن سلام الهرويِّ (١/٢٦٣).
- (3) قولُه: «عسب الفَحل»: (قال الشّافعيُّ وأبو حنيفة وأبو ثورٍ وآخرون: استتجارُه لذلك باطلٌ وحرامٌ، ولا يُستحقُّ فيه عوضٌ، ولو أنزاه المستأجرُ لا يلزمه المسمَّى من أجرةٍ، ولا أجرةِ مِثلٍ، ولا شيءٍ من الأموال، قالوا: لأنّه غررٌ ومجهولٌ وغيرُ مقدورٍ على تسليمه)، قاله النّوويُّ، وفي «الهداية»: (لا يجوز أخذُ أُجرة عسَب النّيس، وهو أنْ يؤاجرَ فحلًا لينزو على إناثٍ؛ لقوله ﷺ: «إنَّ من السُّحت عسبُ النّيس»، والمرادُ أخذُ الأُجرة)، وفي هامشه من «الكفاية»؛ (فإنّه أخذ المالِ بمقابلة ماءٍ مهينٍ لا قيمةً له، والعقدُ عليه باطلٌ؛ لأنّه يَلتزم ما لا يَقدر على الوفاء به، وهو الإحبالُ، فإنَّ ذلك ليس في وسعه، وهو يَنبني على نشاط الفَحل أيضًا)، قال الشّوكانيُّ: (أحاديثُ الباب تدلُّ على أنّ بيعَ ماء الفحل وإجارتَه حرامٌ؛ لأنّه غيرُ متقوَّمٍ، ولا معلومٍ، ولا مقدورٍ على تسليمه، وإليه ذهب الجمهور)، انتهى، وقال في «اللّمَعات»: (وأمّا الإعارةُ فمندوبٌ إليها). م
 - (٥) البخاريُّ، ك: الإجارة، ب: عسب الفحل، ح: (٢٢٨٤).



لِتُحرَثُ(١)، رواه مسلمٌ(٢).

٣٧٨٣ ـ وَعَن أَنَسٍ هُ : أَنَّ رَجُلًا مِن كِلابٍ سأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَن عَسبِ الفَحلِ، فَنَهاهُ، فَقالَ: يا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا نُطرِقُ الفَحلَ فَنْكرَمُ، فَرَخَصَ لَهُ فِي الكَرامَةِ (٣)، رواه التِّرمذيُّ (١).

٣٧٨٤ ـ وَعَن جابِرٍ ﷺ قالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَن بَيعِ فَضلِ الماءِ (٥٠)،.....

- (١) قولُه: «عن بيع الماء والأرض لتُحرثَ»؛ (أي: لتُزرعَ، بأنْ يُعطيَ الرَّجلُ أرضَه، والماءُ لتلك الأرض أحدًا، ليكونَ منه الأرضُ والماءُ، ومن الآخر البذرُ والحراثةُ؛ ليأخذَ ربُّ الأرض بعضَ الخارج من الحبوب، وهي المخابرةُ). وقد تقدَّمت كذا في «المرقاة». م
 - (٢) مُسلِمٌ، ك: المساقاة، ب: تحريم بيع فضل الماء، ح: (٣٨٠٨). قوله: «ضراب الجمل»؛ معناه: عن أجرة ضِرابه، وهو عَسبُ الفحل.
- (٣) قولُه: «فرخَّص له في الكرامة»: (وهذا جائزٌ ما لم يكن معروفًا، وإذا صار معروفًا عند قومٍ، فالمعروف كالمشروط)، كذا في «الكوكب الدُّرِّيّ». م
- (٤) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبواب البيوع، ب: ما جاء في كراهية عسب الفحل، ح: (١٢٧٤)، والنَّسائيُّ، ك: البيوع، ب: ضِراب الجمل، ح: (٢٧٢). وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).
- (٥) قولُه: "بيع فضلِ الماء": (اختلفوا فيها بفضلِ عن حاجة الإنسان وبهائِمه وزرعه من الماء في نهرٍ أو بئرٍ، فقال مالكُ: إنْ كان البئرُ أو النَّهرُ في البريَّة؛ فمالكُها أحقُّ بمقدار حاجته منها، ويجب عليه بذلُ ما فضلَ عن ذلك، وإنْ كانت في حائطه فلا يلزمه بذلُ الفاضل، إلّا أنْ يكونَ جارُه زرع على بثرِ فانهدمت، أو عينٍ فغارت؛ فإنَّه يجب عليه بذلُ الفاضل له إلى أنْ يُصلحَ جارُه بئرَ نفسه أو عينه، فإنْ تهاون بإصلاحها؛ لم يلزمه أنْ يَبذلَ له بعد البذل شيئًا، وهل يَستحقُّ عوضَه؟ فيه روايتان، وقال أبو حنيفة وأصحابُ الشَّافعيِّ: يَلزمه بذلُه لشُرب النَّاس والدَّوابِّ من غير عوضٍ، ولا يَلزمه للمزارع، وله أخذُ العوض، والمستحبُّ تركُه، وعن أحمدَ ورحمه اللهُ وروايتان، أظهرهُما أنَّه يَلزمه بذلُه من غير عوض للماشية والسُّقيا معًا، ولا يَحلُّ له البيعُ)، قاله في "رحمة الأمَّة»، وقال محمَّدُ وحمه الله في "موظّنه»: وحمن أخذ، أيُّها رجلِ كانت له بئرٌ فليس له أنْ يَمنعَ ذلك)، انتهى، وقال في "التَّعليق الممجَّد»: (وقولُه: فله أنْ يمنعَ ذلك؛ أي: لصاحب الماء أنْ يمنعَ من ذلك، سواءٌ أضرَّ به أو لم يُضرَّ؛ لأنَّه حقٌّ خاصٌّ، ولا ضرورة في ذلك، ولو أبيح ذلك لا نقطعت منعةُ الشُّرب، وهذا بخلاف مياه البحار والأنهار الكبار، والأودية الغير المملوكة لأحدٍ، فإنَّ ع



رواه مسلم (١).

٣٧٨٥ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ هُ قَال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا يُباعُ فَضلُ الماءِ لِيُباعَ بِهِ الكَلأُ»، مُتَّفَقٌ عليه (٢).

٣٧٨٦ وَعَنهُ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَرَّ عَلَى صُبرَةِ طَعامٍ، فأدخَلَ يَدَهُ فِيها، فَنالَت أصابِعُهُ بَلَلًا، فَقالَ: «ما هَذا يا صاحِبَ الطَّعامِ؟» قالَ: أصابَتهُ السَّماءُ يا رَسُولَ اللهِ، قالَ: «أَفَلا جَعَلتَهُ فَوقَ الطَّعام كَي يَراهُ النّاسُ، مَن غَشَّ فَلَيسَ مِنِيُّ (٣)»، رواه مسلمٌ (١٠).

٣٧٨٧ ـ وَعَن عَمرِو بنِ شُعَيبٍ عَن أبيهِ عَن جَدِّهِ عَلَيْهِ أَنَّهُ قالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ عَيَا لَهُ عَن بَيعِ العُربانِ(٥٠)،

للنّاس فيها حتَّ الشُّرب، وسقي الدَّوابِّ والأشجار وغيرِ ذلك؛ لحديث: «النَّاسُ شركاءٌ في ثلاثةٍ: الماءُ والكلأُ
 والنَّارُ»، أخرجه ابنُ ماجه والطَّبرانيُّ، وأمّا إذا كان الماء محرَزًا في الأواني، وصار مملوكًا له بالإحراز، ففيه حتُّ المنع، والمسألةُ بتفاريعها مبسوطةٌ في «الهداية» وشروحها). م

⁽١) مُسلِمٌ، ك: المساقاة، ب: تحريم بيع فضل الماء، ح: (٤٠٠٤).

⁽٢) مُسلِمٌ، واللَّفظُ له، ك: المساقاة، ب: تحريم بيع فضل الماء، ح: (٤٠٠٨)، والبخاريُّ، ك: البيوع، ب: مَن قال إنَّ صاحبَ الماء أحقُّ بالماء، ح: (٢٣٥٣).

 ⁽٣) قولُه: «مَن غش فليس منّي»: (أحاديثُ الباب تدلُّ على تحريم الغشِّ، وهو مجمعٌ على ذلك).
 قولُه: «فليس منّي»: (وفي بعض الروايات: «فليس منّا»: وفيه زجرٌ بليغٌ)، كذا في «نيل الأوطار وسيل السَّلام». م

⁽٤) مُسلِمٌ، ك: الإيمان، ب: قول النَّبِيِّ عَلَيْ: من غشَّنا فليس منَّا، ح: (٤٠٠٤).

⁽٥) قولُه: «بيع العُربان»؛ (تفسيرُه: أنْ يَشتريَ الرَّجلُ العبدَ أوالوليدةَ أو يَتكارى الدَّابةَ، ثمَّ يقولَ للّذي اشترى منه، أو تكارى منه: أُعطيك دينارًا أو درهمًا، أو أكثرَ من ذلك أو أقلَ، على أتي إنْ أخذت السلعة، أو ركبت ما تكارَيت منك، فالّذي أعطيتك هو من ثمن السِّلعة، أو من كِراء الدَّابَّة، وإنْ تركت ابتياعَ السُّلعة أو كِراءَ الدَّابَّة، فما أعطيتك لك باطلٌ بغير شيءٍ، وقال الخطّابيُّ: قد اختلَف النَّاسُ في جواز هذا البيع، فأبطله مالكُّ والشّافعيُّ - رحمهما الله للخبر، ولما فيه من الشَّرط الفاسد والغرر، ويَدخل ذلك في أكل المال بالباطل، وأبطله أصحابُ الرَّأي أيضًا، وقد رُوي عن ابنِ عمرَ: أنَّه أجاز هذا البيع، وروي ذلك أيضًا عن عمرَ، ومالَ أحمدُ بنُ حنبل إلى القول بإجازته)، قاله في «بذل المجهود»، وقال في «رحمة الأمَّة»: (ويحرم بيعُ العُربان، وهو أنْ يَشتريَ السَّلعةَ ويدفعَ إليه درهمًا؛ ليكون في «بذل المجهود»، وقال في «رحمة الأمَّة»: (ويحرم بيعُ العُربان، وهو أنْ يَشتريَ السَّلعةَ ويدفعَ إليه درهمًا؛ ليكون



رواه مالكٌ وأبو داودَ وابن ماجه(١).

٣٧٨٨ ـ وَعَن حَكِيمِ بنِ حِزامٍ ﷺ قالَ: نَهانِي رَسُولُ اللهِ ﷺ أَن أَبِيعَ ما لَيسَ عِندِي (٢)، رواه التَّرمذيُّ (٣).

٣٧٨٩ وفي رواية له ولـ«أبي داودَ» والنَّسائيّ (٤): قال: قُلتُ يأتيني الرَّجُلُ يَسأَلُنِي مِنَ البَيعِ ما لَيسَ عِندَكَ».

- (٤) التّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبواب البيوع، ب: ما جاء فيما جاء في كراهية بيع ما ليس عنده، ح: (١٢٣٢)، وأبو داودَ، ك: البيوع، ب: بيع ما ليس عنده، ح: (٣٠٠٣)، والنَّسائيُّ، ك: البيوع، ب: بيع ما ليس عند البائع، ح: (٢٦٣٣).
- (٥) قولُه: «أَبتاعُ له من السُّوق»: (هذا يَحتمل أمرَين، أحدُهما: أنْ يَشتريَ له من أحدِ متاعًا، فيكون دلّالاً، وهذا يَصتُّ، والثّاني: أنْ يَبيعَ منه متاعًا لا يملكه، ثمَّ يشتريه من مالكه ويدفعه إليه، وهذا باطلٌ؛ لأنَّه باع ما ليس في ملكه وقت البيع)، كذا في «المرقاة». م

⁼ من الثَّمن إنْ رضي السَّلعة، وإلا فهو هبةٌ، وقال أحمدُ: لا بأس بذلك). م

⁽۱) أبو داود، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: في العُربان، ح: (۲، ۳۵)، وابنُ ماجه، أبواب التَّجارات، ب: بيع العُربان، ح: (۲، ۳۵)، وابنُ ماجه، أبواب التَّجارات، ب: بيع العُربان، ح: (١) (فيه انقطاعٌ)، وقد أخرجه الدَّارقُطنيُّ من طريق الهيثم بنِ اليَمان، عن عالمُو، عن عمرو بن الحارث، عن عمرو بن شعيبٍ، عن أبيه، عن جدَّه. انظر: «التَّلخيص الحبير» (٣/ ٤٤).

⁽Y) قولُه: «نهاني رسولُ الله ﷺ أَنْ أَبِيعَ ما ليس عندي»: (كعبد آبق لم يَدرِ محلَّه، وطيرٍ في الهواء، وسمكِ في الماء، وفي معنى ما ليس عنده في الفسادِ بيعُ المبيعِ قبلَ القبض، وفي معناه بيعُ مال غيره بغير إذنه؛ لأنَّه لا يَدري هل يُجيز مالكُه أم لا؟ وبه قال الشّافعيُّ - رحمه اللهُ - قال جماعةٌ: يكون العقدُ موقوفًا على إجازة المالك، وهو قولُ مالكِ وأصحابِ أبي حنيفة وأحمد - رحمهم اللهُ -)، قاله في «المرقاة»، وقال السّنديُّ: (والجمهورُ على جواز بيع مال الغير موقوفًا، وهو مقتضى حديث البارقيِّ وغيرِه، ومنعه الشّافعيُّ لظاهر هذا الحديث)، قال الخطّابيُّ: (يُريد العين دون بيع الصّفة؛ يعني: أنَّ المرادَ بيعُ العين دونَ الدَّين كما في السّلم، فإنَّ مدارَه على الصّفة، وهذا جائزٌ فيما ليس عند الإنسان بالإجماع). م

⁽٣) التّرمذيُّ، أبواب البيوع، ب: ما جاء في كراهية بيع ما ليس عنده، ح: (١٢٣٣)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ).

• ٣٧٩- وروى أبو داود والتِّرمذيُّ (١): عَن عُروة ابنِ أبي الجَعدِ ﷺ قالَ: أعطاهُ النَّبِيُّ ﷺ دِينارًا يَشْتَرِي بِهِ أُضحِيَةً أو شاةً، فاشترى شاتَينِ، فَباعَ إِحداهُما بِدِينارٍ، فأتاهُ بِشاةٍ وَدِينارٍ، فَدَعا لَهُ بِالبَرَكَةِ فِي بَيْعِهِ، فَكَانَ لُو اشترَى تُرابًا لَرَبِحَ فِيهِ.

٣٧٩١ وأخرجا عن حكيم بن حزام ﷺ نحوَه (٢).

٣٧٩٢ وَعَن أَبِي هُرَيرَة ﷺ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَن بَيعَتَينِ فِي بَيعَةٍ (٣)، رواه مالكٌ والتِّرمذيُّ وأبو داودَ والنَّسائيّ (٤).

٣٧٩٣ ـ وَعَن عَمرِو بنِ شُعَيبٍ عَن أبيه عَن جَدِّهِ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَن بَيعَتَينِ فِي

⁽۱) أبو داودَ، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: في المضارب، ح: (٣٣٨٤)، والبخاريُّ نحوَه، ك: المناقب، ب: عقب باب سؤال المشركين أنْ يُريَهم النَّبيُّ ﷺ آيةً، ح: (٣٦٤٢)، والتِّرمذيُّ، أبواب البيوع، ب: الشِّراء والبيع الموقوفين، ح: (١٢٥٨).

⁽٢) أبو داودَ، ك: البيوع، ب: في المضارب يُخالف، ح: (٣٣٨٦)، والتَّرمذيُّ، أبواب البيوع، ب: الشَّراء والبيع الموقوفين، ح: (١٢٥٨).

⁽٣) قولُه: «بَيعتَين في بيعةٍ»: (قال المظهرُ، وكذا في «شرح السُّنَة»: فسَّروا البَيعتَين في بيعةٍ على وجهين، أحدُهما: أنْ يقولَ: بعتك هذا الثَّوبَ بعشرةٍ نقدًا، أو بعشرين نسيئة إلى شهرٍ، فهو فاسدٌ عند أكثر أهل العلم؛ لأنَّه لا يَدري أيّهما جعل الثَّمنَ، وثانيهما: أنْ يقولَ: بعتك هذا العبدَ بعشرة دنانيرَ على أنْ تبيعني جاريتَك بكذا، فهذا أيضًا فاسدٌ؛ لأنَّه بيعٌ وشرطٌ، ولأنَّه يُؤدِّي إلى جهالة الثَّمن؛ لأنَّ الوفاءَ بيعُ الجارية لا يَجب، وقد جعله من الثَّمن، وليس له قيمةٌ، فهو شرطٌ لا يَلزَم، وإذا لم يَلزم ذلك بطل بعضُ الثَّمن، فيَصير ما بقي من المبيع في مقابلة الثّاني مجهولًا، أمّا إذا جمع بين شيئين في صفقةٍ واحدةٍ بأنْ باع دارًا وعبدًا بثمنٍ واحدٍ؛ فهو جائزٌ، وليس من باب البيعتَين، إنَّما هي صفقةٌ واحدةٌ جمعت شيئين)، هذا حاصل ما في «المرقاة» و«المسوّى»، (وهذا التَّفسيرُ الثّاني، ذكره التَّرمذيُّ عن الشّافعيِّ، وهو المختار، وهو تفسيرُ أبي حنيفةً ـ رحمه اللهُ _ في «كتاب الآثار»)، أخذته من «العرف الشَّذيّ». م

⁽٤) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبواب البيوع، ب: ما جاء في النَّهي عن بيعتَين في بيعة، ح: (١٢٣١)، وأبو داودَ، ك: البيوع، ب: فيمن باع بيعتَين في بيعة، ح: (٣٤٦١). وقال التَّرمذيّ: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

صَفقَةٍ واحِدَةٍ، رواه البغويُّ في «شرح السُّنَّة»(١).

٣٧٩٤ وَعَنهُ هُ اَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ قَالَ: «لا يَحِلُّ (٢) سَلَفٌ (٣) وَبَيعٌ، وَلا شَرطانِ فِي بَيعٍ (١)، وَلا رَبحُ ما لَم يُضمَن (٥)، وَلا بَيعُ ما لَيسَ عِندَكَ ، رواه التِّرمذيُّ وأبو داودَ والنَّسائيِّ (٢)، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ صحيحٌ).

⁽١) البغويُّ في «شرح السُّنَّة» واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: النَّهي عن بيعتَين في بيعةٍ، ح: (٢١١٢)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: البيوع، ب: النَّهي عن بيعتَين في بيعةٍ، ح: (١٠٨٨٠)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرواة» (٣/ ١٦٦).

⁽٢) قولُه: «لا يَحلُّ سلفٌ وبيعٌ»: قال في «الهداية»: (وكذلك يفسد لو بناع عبدًا على أنْ يَستخدمَه البنائعُ شهرًا، أو دارًا على أنْ يَسكنَها، أو على أنْ يَشرضَه المشتري درهمًا، أو على أنْ يُهديَ له هديةً؛ لأنَّه شرطٌ لا يَقتضيه العقدُ، وفيه منفعةٌ لأحد المتعاقدَين، ولأنَّه عن بيع وسلفٍ، ولأنَّه لو كنان الخدمةُ والشَّكنى يُقابلها شيءٌ من النَّمن يكون إجارةً في بيع، ولو كان لا يقابلُهما يكون إعارةً في بيع، وقد نهى النَّبيُ ﷺ عن صفقتَين في صفقةٍ). م

 ⁽٣) قولُه: «سلف»: (والمرادُ بالسَّلف: القرضُ؛ أي: لا يَحلُّ أنْ يُقرضَه قرضًا، ويبيعَ منه شيئًا بأكثرَ من قيمته؛ لأنَّ كلَّ قرضِ جرَّ نفعًا فهو حرام)، كذا في «اللَّمَعات». م

⁽٤) قولُه: «ولا شرطان في بيع»: قال في «الهداية»: (ومن باع عبدًا على أنْ يَعتِقَه المشتري أو يدبَّرَه أو يكاتِبَه، أو أمةً على أنْ يَستولدهَا، فالبيعُ فاسدٌ؛ لأنَّ هذا بيعٌ وشرطٌ، وقد نهى النَّبيُ ﷺ عن بيع وشرطٍ)، انتهى، وقال في «اللَّمَعات»: والتَّقييدُ بشرطين وقع اتَّفاقًا وعادةً، وبالشَّرط الواحد أيضًا لا يجوز؛ لأنَّه قد ورد النَّهيُ عن بيع وشرطٍ). م

⁽٥) قولُه: "ولا ربحُ ما لم يُضمَن": (معناه أنَّ الرُّبحَ في كلِّ شيءٍ إنَّما يحلُّ لو كان الخُسرانُ عليه، فإنْ لم يكن الخُسرانُ عليه كالبيع قبل القبض إذا تَلِف، فإنَّ ضمانَه على البائع، ولا يَحلُّ للمشتري أنْ يَستردَّ منافعَه الّتي انتفع بها البائعُ قبل القبض؛ لأنَّ المبيع قبل القبض)، قاله في قبل القبض؛ لأنَّ المبيع لم يَدخل بالقبض في ضمان المشتري، فلا محلَّ له ربحُ المبيع قبل القبض)، قاله في "المرقاة»، وقال السُّيوطيُّ في "زهر الرّبي»: (ذلك بأنْ يَشتريَ عبدًا فيَستغلَّه زمانًا، ثمَّ يَعثرَ منه على عيبٍ كان فيه عندَ البائع، فله ردُّ العين المبيعة وأخذ الثَّمن، ويكون للمشتري ما استغلَّه؛ لأنَّ المبيعَ لو تلف في يده لكان في ضمانه، ولم يكن له على البائع شيءٌ، وكذا قال بعضُ علمائنا في شرح التَّرمذيُّ). م

⁽٦) التِّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبواب البيوع، ب: ما جاء في كراهية بيع ما ليس عنده، ح: (١٢٣٤)، وأبو داودَ، ك: البيوع، ب: في الرَّجل يبيع ما ليس عنده، ح: (٣٥٠٤)، وقال التِّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).



٣٧٩٠ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ عِلَى قَالَ: كُنتُ أبِيعُ الإبِلَ بِالبَقِيعِ، فأبِيعُ بِالدَّنانِيرِ وآخُذُ الدَّراهِمَ(١١)، وأبِيعُ

(١) قولُه: «وآخذ الدَّراهم... إلخ»؛ لذلك قال في «الدُّرّ المختار»: (وجاز التَّصرُّفُ في الثَّمن قبل قبضه، سواءٌ تعيّن بالتّعيُّن كمكيل، أو لا كنقودٍ، فلو باع إبلاً بدراهمَ أو بكُرِّ بُرِّ جاز أخذُ بدلها شيئًا آخرَ)، وقال في «الكوكب الدُّرِّي»: لا بأس بالقيمة؛ أي: لا يَضرُّ المعاوضةُ إذا كان المبدلُ مساويًا للمبدل منه قيمةً، والعبرةُ في القيمة وقتَ الأخذ، لا وقت العقل)، انتهى، وقال في هامشه: (ظاهرُ كلام الشَّيخ أن التَّساويَ بين المبدل والمبدل منه باعتبار القيمة شرطٌ لصحَّة التَّبادل، وهو بظاهر ألفاظ الحديث؛ إذ لفظُ التّرمذيِّ: «لا بأس بالقيمة»، ولفظُ أبي داودَ: «لا بأس أنْ تأخذَها بسعر يومِها»، ونحو ذلك لفظُ النَّسائيِّ، لكنْ كلامُ عامَّة الشُّرَّاح مخالفٌ لكلام الشَّيخ، ففي البدل: قال الخطّابئ: اشتُرط أنْ لا يَفترقا وبينهما شيءٌ؛ لأنَّ اقتضاءَ الدَّراهم من الدَّنانير صرفٌ، وعقدُ الصَّرف لا يَصحُّ إلا بالتَّقابض، وقد اختلَف النَّاسُ في اقتضاء الدَّراهم من اللَّنانير، فذهب أكثرُ أهل العلم إلى جوازه، ومنعَ من ذلك أبو سلمةَ وأبو شبرمةَ، وكان ابنُ أبي ليلي يكره ذلك إلا بسعر يومِه، ولا يَعتبر غيرُه السِّعرَ، ولم يُبالوا كان ذلك بأغلى أو أرخصَ من سعر اليوم). قلت: ما قال الخطّابيُّ: (لا يَعتبر غيرَه السِّعرَ)، يُخالفه ما قال الشُّوكانُّ؛ إذ حكى عن أحمدَ التَّقيُّد بسعر اليوم، وعن أبي حنيفةَ والشَّافعيِّ عدَّمُه، وفي هامش أبي داودَ عن «فتح الودود»: أنَّ التَّقيُّدَ بسعر اليوم على طريق الاستحباب، والظّاهرُ عندي: _كما يَخطر في البال، إنْ كان صوابًا فمن الله، وإنْ كان خطأً فمنّى ومن الشَّيطان _أنَّ محملَ الحديث عند الشُّرَّاح غيرَ ما حمله عليه الشَّيخُ، فإنَّ محملَه عندهم هو عقدُ الصَّرف كما صرَّحوا به في كلامهم، وفي عقد الصَّرف لا بُدَّ من التَّقابض في المجلس، لكنْ لا يُشترط التَّساوي لاختلاف الجنس، وحينيْذِ فلا بُدَّ من القول بأنَّ التَّقييد استحبابٌ، وعلى هذا، ففي حديث ابن عمر بَيعتان، الأولى بيعُ الإبل بعشرة دراهمَ، والثَّانيةُ بيعُ الدَّراهمَ بالدَّنانير، ومحملُ الحديث عند الشَّيخ الاستبدالُ من ثمن المبيع، فإنَّهم صرَّحوا بأنَّ النُّقودَ لو استوت ماليَّةً ورَواجًا يُخيّر المشترى بين أنْ يُؤدِّي أيّها شاء).

قال ابنُ عابدين بعد البحث في ذلك: (ومنه يُعلَم حكمُ ما تُعورف في زماننا من شراء القروش، فإنَّ القرشَ في الأصل قطعةٌ مضروبةٌ من الفضّة، تُقوَّم بأربعينَ قطعةٌ من القطع المصريَّة، ثمَّ إنَّ أنواع العملة المضروبة تُقوَّم بالقروش، فمنها ما يُساوي عشرة قروش، ومنها أقلَّ، ومنها أكثرَ فإذا اشترى بمثةِ قرش، فالعادةُ أنَّه يدفعُ ما أراد، إمَّا من القرشِ أو ممّا يُساويها من بقيَّة أنواع العُملة من ريالٍ أو ذهب، ولا يَفهمُ أحدٌ أنَّ الشِّراءَ وقع بنفس القطعة المسمَّاة قرشًا، بل هي أو ما يُساويها من أنواع العملة المتساوية في الرَّواج المختلِفة في الماليَّة، فمؤدَّى الحديثِ على هذا استبدالُ نقد الثَّمن بنقدٍ آخرَ إذا كانا متساويَين في الماليَّة والرَّواج، وإلى هذا المحمل أشار القاريُّ؛ إذ حكى عن ابن الهمام أنَّه قال: الدَّراهمُ والدَّنانيرُ لا تتعيَّن حتّى لو أراد درهمًا، ثم حبسه وأعطى درهمًا آخرَ جاز إذا كانا=

بِالدَّراهِمِ وَآخُذُ الدَّنانِيرَ، آخُذُ هَذِهِ مِن هَذِهِ، وأعطِي هَذِهِ مِن هَذِهِ، فأتيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيتِ حَفْصَة، فَقُلتُ: يا رَسُولَ اللهِ ﷺ رُويَدَكَ، أَسألُكَ: إِنِّي أَبِيعُ الإِبلَ بِالبَقِيعِ، فأبِيعُ بِالدَّنانِيرِ وآخُذُ الدَّراهِمَ، وأبِيعُ بِالدَّراهِمِ وَآخُذُ الدَّنانِيرَ، آخُذُ هَذِهِ مِن هَذِهِ، وأعطي هَذِهِ مِن هَذِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا بأسَ أن تأخُذَها بِسَعرِ يَومِها ما لَم تَفتَرِقا وَبَينكُما شَيءٌ»، رواه التِّرمذيُّ وأبو داودَ والنَّسائيّ والدَّارِميُّ (۱).

٣٧٩٦ وَعَن [عَبدِ المَجِيدِ بنِ وَهبٍ قالَ: قالَ لِي العَدّاءُ بنُ خالِدِ بنِ هَوذَةَ: ألا أُقرِتُكَ كِتابًا كَتَبَهُ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ؟ قالَ: قُلتُ بَلَى]، فأُخرَجَ لِي كِتابًا: «هَذا ما اشترَى (٢) العَدّاءُ بنُ خالِدِ بنِ هَوذَة مِن مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ ﷺ: اشترَى مِنهُ عَبدًا أو أَمَةً لا داءَ، وَلا غائِلَةَ، وَلا خِبثَةَ، بَيعَ المُسلِمِ المُسلِمِ المُسلِمِ، رواه التّرمذيُّ، وقال: (هذا حديثٌ غريبٌ) (٣).

٣٧٩٧ ـ وَعَن أنس هُ: أنَّ رَسُولَ الله عَلَيْ باعَ حِلسًا وَقَدَحًا، وَقالَ: «مَن يَشتَرِي هَذا الحِلسَ

⁼ متحدَّي الماليَّة، فهذا وإن كان في متحدِّي الجنسِ، لكنْ ذكرُه هذا الكلامَ تحت حديث الباب إشارةٌ إلى ما اختاره الشَّيخُ من الاستبدال في مختلفي الجنس بشرط تسوية الماليَّة والرَّواج، فتأمَّل)، انتهى، وفي «المرقاة»: (يُشترط قبضُ ما يُستبدل في المجلس، ولو استبدل عن الدَّين شيئًا مؤجَّلًا لا يجوز؛ لأنَّه بيعُ كاليَّ بكاليَّ، وقد نُهيَ عنه). م

⁽١) أبو داودَ، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: في اقتضاء الذَّهب من الورق، ح: (٣٣٥٤)، والتِّرمذيُّ، أبواب البيوع، ب: ما جاء في الصَّرف، ح: (١٢٤٢)، وحسَّنه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (٣/ ١٦٦).

⁽٢) قولُه: (هذا ما اشترى... إلخ»: (المرادُ به كتابةُ المحاضر والسَّجلات ومثلِها، ويُسمَّى كاتبهُا شَروطًا، وأساليبُ كتابتها مذكورةٌ في الهنديَّة «عالمگيريه»، وللطَّحاويِّ في هذا كتاب أركان شروطها، ظاهرُ حديث الباب أنَّه ﷺ كان بائعًا، وظاهرُ حديث البخاريِّ أنَّ النَّبيِّ ﷺ كان مشتريًا والعدَّاءُ بائعًا، والأوفقُ بالمراد والألفاظ عندي أنَّه ﷺ كان بائعًا فإنَّ الكتابةَ تكون من البائع). قاله في «العرف الشَّذيّ». م

⁽٣) التِّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبواب البيوع، ب: ما جاء في كتابة الشَّروط، ح: (١٢١٦)، وابنُ ماجه، أبواب التِّجارات، ب: شراء الرَّقيق، ح: (٢٢٥١)، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

وفي «قوت المغتذي على جامع التَّرمذيِّ» (١/ ٣٥١): (قال ابنُ العربيِّ: الدَّاءُ: ما كان في الجسد والخِلقة، والخِبثةُ: ما كان في الخُلُق، والغائلةُ: سكوتُ البائع عمّا يعلم في المبيع من مكروهِ).

والقَدَح؟»، فَقالَ رَجُلٌ: أَخَذتُهُما بِدِرهَم، فَقالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَن يَزِيدُ عَلَى دِرهَمٍ؟(١) مَن يَزِيدُ عَلَى دِرهَمٍ؟ واللهُ عَلَى دِرهَمٍ؟»، فأعطاهُ رَجُلٌ دِرهَمَينِ، فَباعَهُما مِنهُ، رواه التِّرمذيُّ وأبو داودَ وابن ماجه(٢).

٣٧٩٨ ـ وَعَن واثِلَةَ بنِ الأسقَعِ ﷺ قالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَن باعَ عَيبًا لَم يُبَيِّنهُ لَم يَزَل فِي مَقتِ اللهِ، وَلَم تَزَل المَلائِكَةُ تَلعَنُهُ»، رواه ابن ماجه (٣).



⁽١) قولُه: «من يَزيد على درهمٍ»: قال في «الهداية»: (ولا بأس ببيع من يَزيد، وقد صحَّ أنَّ النَّبيَ ﷺ باع قدحًا وحِلسًا ببيع من يزيد). م

⁽٢) التِّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبواب البيوع، ب: ما جاء في بيع من يزيد، ح: (١٢١٨)، وأبو داودَ، ك: الزَّكاة، ب: ما تجوز فيه المسألة، ح: (١٦٤١)، وقال التَّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

 ⁽٣) ابنُ ماجه، أبواب التِّجارات، ب: من باع عيبًا فلم يبينه، ح: (٢٢٤٧)، وقال البوصيريُّ في «مصباح الزُّجاجة»:
 (٣/ ٣٠): (هذا إسنادٌ ضعيفٌ لتدليسِ بقيَّة بن الوليد، وضعَّفَه شيخُه).

قولُه: «عيبًا»؛ أي: معيبًا.



٣٧٩٩ روى مُحمَّدٌ في شفعةِ «الأصل»(١): عن رسول الله ﷺ أنَّهُ قال: «مَنِ اشترَى أرضًا فِيها نَخلٌ؛ فالثَّمَرَةُ لِلبائِعِ(٢)، إِلّا أن يَشترِطَ المُشترِي أنَّهُ لَهُ».

(واعترضَ في «البحر»، قولَه: إنَّ حملَ المطلق على المقيَّد واجبٌ... إلخ، بأنَّه ضعيفٌ؛ لما في «النَّهاية»: من أنَّ الأصحَّ أنَّه لا يجوز لا في حادثة، ولا في حادثتين، حتى جوَّز أبو حنيفة التَّيثُم بجميع أجزاء الأرض بحديث: «جُعلت لي الأرضُ مسجدًا وطهورًا»، ولم يَحمل هذا المطلقَ على المقيَّد، وهو حديث: «التُّراب طهور»)، قاله في «ردّ المحتار»، وقال في «العرف الشَّذي»: (وتصدّى العَينيُّ إلى المعارضة، أقول: إنَّ معارضة الخاصِّ بالعامِّ لا يَقبله الذَّوقُ السَّليمُ، والصَّحيحُ في الجواب من جانب أبي حنيفة _ رحمه الله _ ما ذكر الطّيبيُّ وأبو عمرَ في «التَّمهيد»: بأنَّ التَّأبيرَ كنايةٌ عن ظهور الثَّمرة، فمفهومُه أنْ يكونَ الثمرةُ قبل الظُّهور للمشتري؛ أي: في عام البيع وبعد هذا العام، فلا=

⁽۱) محمَّدٌ في الأصل «المبسوط» تعليقًا، ك: الشُّفعة، ب: الشُّفعة في الأرضين والأنهار والأرحاء، (۹/ ٢٥١)، وقد سبق له شاهدٌ من حديث ابن عمر أخرجه مُسلِم، ك: البيوع، ب: من باع نخلا عليها تمر، ح: ۷۷ ـ (١٥٤٣)، والبخاريُّ، ك: البيوع، ب: من باع نخلاً قد أُبُّرت، أو أرضًا مزروعة أو بإجارةٍ، ح: (٢٠٤٤).

⁽Y) قولُه: «فالثمرةُ للبائع إلّا أنْ يَشترطَ المشتري أنّه له»: (من غير فصلِ بين المؤبَّر وغير المؤبَّر، وقال الشّافعيّ: إنَّ الثمرةَ قبل التَّأبير للمشتري وبعده للبائع، فعمِل بالمفهوم والمنطوق، وقال أبو حنيفةً: إنَّ الثمرةَ للبائع في الحالين إلّا إذا صرّح المشتري بأنها لي، اتّباعًا لهذا الحديث الّذي استدلَّ به الإمامُ محمَّدٌ على أنّه لا فرقَ بين كون التَّمر مؤبَّرا أو لا، وأمًا حديث الكتب السّتة: «من باع نخلًا مؤبَّرا فالثمرةُ للبائع إلا أنْ يَشترطَ المبتاعُ»: فلا يُعارضه؛ لأنَّ مفهوم الصّفة غيرُ معتبر عندنا، وما قيل من أنَّ حديث محمَّد غريبٌ، ففيه أنَّ المجتهدَ إذا استدلَّ بحديثٍ كان تصحيحًا له)، كما في «التَّحرير»، وغيرِه، نعم، يَرِد ما في «الفتح»: (أنَّ حملَ المطلق على المقيَّد هنا واجبٌ؛ لأنَّه في حادثةٍ واحدةٍ في حكمٍ واحدٍ، ثم أجاب عنه: بأنَّهم قاسوا الثَّمرَ على الزَّرع، كما قال في «الهداية»: أنَّه متَّصلٌ للقطع لا للبقاء، وهو قياسٌ صحيحٌ وهم يُقدِّمون القياسَ على المفهوم إذا تعارضا).

٣٨٠٠ وروى مسلمٌ في كتاب البيوع، والبخاريُّ (١) في كتاب الشِّرب مَرفوعًا (٢): «وَمَنِ ابتاعَ عَبدًا وَلَهُ مالٌ (٣)؛ فَمالُهُ لِلَّذِي باعَهُ، إِلَّا أَن يَشْتَرِطَ المُبتاعُ (٤)».

٣٨٠١ وَعَن جابِرِ بنِ عَبدِاللهِ عَالَ: كُنتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ فِي سَفَرٍ، وَكُنتُ عَلَى جَمَلٍ، فَقالَ: «ما لَكَ فِي آخِرِ النّاسِ؟» قُلتُ: أعيا بَعِيرِي، فأخذَ بِذَنبِهِ ثُمَّ زَجَرَهُ، فإن كُنتُ إِنَّما أنا فِي أوَّلِ النّاسِ يُهِمُّنِي رأسُهُ، فَلَمّا دَنَونا مِنَ المَدِينَةِ، قالَ: «ما فَعَلَ الجَمَلُ؟ بِعنِيهِ»، قُلتُ: لا، بَل هُو لَكَ يا رَسُولَ اللهِ، فالَ: «لا، بَل بِعنِيهِ»، قُلتُ: لا، بَل هُو لَكَ يا رَسُولَ اللهِ، قالَ: «لا، بَل بِعنِيهِ»، قَد أُخذتُهُ بِوُقِيَّةٍ، اركَبُهُ (٥)، فإذا قَدِمتَ قالَ: «لا، بَل بِعنِيهِ»

⁼ يَذهب الوهمُ إلى نزاع، وهكذا مذهبُ أبي حنيفة _ رحمه الله _ فصار الحديثُ لطيفًا على مذهبنا أيضًا)، انتهى، وقال في «التَّعليق الممجَّد»: (وعندنا قيدُ التَّابِير اتَّفاقيُّ والحكمُ غيرُ مختلفٍ). م

⁽١) قولُه: «والبخاريُّ»: (في كتاب «الشُّرب»)، كذا في «أشعَّة اللَّمَعات». م

⁽٢) أخرجه عن ابن عمرَ: البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: المساقاة، ب: الرَّجل يكون له ثمرٌ، ح: (٢٣٧٩)، ومُسلِمٌ، ك: البيوع، ب: من باع نخلًا عليها تمرٌ، ح: (٣٩٠٥).

⁽٣) قولُه: «وله مالٌ»: (استدلَّ به المالكيَّةُ على أنَّ العبدَ يَملك، وقال أحمدُ والشّافعيُّ في القديم: يَملك إذا ملَّكه سيِّدُه مالًا، وقال أبو حنيفة والشّافعيُّ في الجديد: لا يَملك أصلًا، واللّامُ للاختصاص والانتفاع)، كذا في «الشَّرح المسند»، قاله في «التَّعليق الممجَّد». م

⁽٤) قولُه: «فمالُه للّذي باعه إلّا أنْ يَشترط المبتاعُ»؛ (أي: بالاتّفاق)، كذا في «رحمة الأمّة». م

ومتاعي إلى أهلي، فرضي على بهذا الشَّرط، احتجَّ أحمدُ رحمه اللهُ جهذا على جواز بيع دابَّة واستثنائه ظهرَها لنفسه مدَّة ومتاعي إلى أهلي، فرضي على بهذا الشَّرط، احتجَّ أحمدُ رحمه اللهُ جهذا على جواز بيع دابَّة واستثنائه ظهرَها لنفسه مدَّة مع لزوم الشَّرط، وقال مالكُّ: يجوز ذلك إذا كانت المسافةُ قريبة، وكذلك كان في قصَّة جابر، وقال أبو حنيفةَ والشّافعيُ مع لزوم الشَّرط، وقال مالكُّ: يجوز ذلك، سواءٌ بَعُدت المسافةُ أو قرُبت، واحتجَّوا بالحديث السَّابق في النّهي عن بيع الثّنيا، وبالحديث في النّهي عن بيع وشرط، وأجابوا عن حديث مُسلِم والبخاريُّ: أنّه خاصٌّ بجابر، ولا يَجوز لغيره، أو أنّه كان الاستثناءُ بعد وجود البيع ولم يكن الشَّرطُ في صلب العقد، فوعده على الله المدينة»، أو أنّه لم يجر بينهما حقيقةُ بيع؛ إذ لا اركبه»، وفي رواية أخرى له: «قد أخذته بكذا وكذا، وقد أعرتك ظهرَه إلى المدينة»، أو أنّه لم يجر بينهما حقيقةُ بيع؛ إذ لا قبض، ولا تسليم، وإنّما أراد على أن يَنفعه بشيء، فاتخذَّ بيعه الجمل ذريعةً إلى ذلك، بدليل قوله على عند إعطاء الوُقيَّة: «ما كنت لآخذ حملك فخذ جملك»). «المرقاة» و«اللَّمَعات» ملقطٌ منهما. م

المَدِينَةَ فائتِنا بِهِ " فَلَمّا قَدِمتُ المَدِينَةَ جِئتُهُ بِهِ، فَقالَ لِبِلالِ: "يا بِلالُ، زِن لَهُ أُوقِيَّةً وَزِدهُ قِيراطًا "، قُلتُ: هَذا شَيءٌ زادَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَلَم يُفارِقنِي، فَجَعَلتُهُ فِي كِيسٍ، فَلَم يَزَل عِندِي حَتَّى جاءَ أهلُ الشّامِ يَومَ الحَرَّةِ فَأَخَذُوا مِنّا ما أَخَذُوا، رواه النّسائي (١) وفي روايةٍ له (٢): "قَد أُخَذتُهُ بِكَذا وَكَذا، وَقَد أَعَرتُكَ ظَهرَهُ إِلَى المَدِينَةِ ".

٣٨٠٧ وَعَن عائِشَة ﷺ زَوجِ النَّبِيِّ ﷺ قالَت: جاءَت بَرِيرَةُ إِلَيَّ، فَقالَت: يا عائِشَةُ، إِنِّي قَد كاتَبتُ أهلِي عَلَى تِسعِ أواقٍ، فِي كُلِّ عامٍ أُوقِيَّةٌ، فأعِينِيني، وَلَم تكُن قَضَت مِن كِتابَتِها شَيئًا، فَقالَت لَها عائِشَةُ: ارجِعِي إِلَى أهلِكَ، فإن أحَبُّوا أن أُعطِيَهُم ذَلِكَ جَمِيعًا وَيَكُونَ وَلاؤُكَ لِي فَعَلتُ، فَذَهَبَت إِلَى أهلِك، فإن أحَبُّوا أن أُعطِيَهُم ذَلِكَ جَمِيعًا وَيَكُونَ وَلاؤُكَ لِي فَعَلتُ، فَذَهَبَت إِلَى أهلِك، فإن أحبُّوا أن أُعطِيهُم ذَلِكَ جَمِيعًا وَيَكُونَ وَلاؤُكَ لِي فَعَلتُ، فَذَهَبَت إِلَى أهلِها، فَعَرَضَت ذَلِكَ عَلَيهِم، فأبُوا، وقالُوا: إِن شاءَت أن تَحتَسِبَ عَلَيكِ فَلتَفْعَل، وَيَكُونَ وَلاؤُكِ لَنا، فَذَكَرَت ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ فقالَ: «لا يَمنعُكِ ذَلِكَ مِنها(٣)،.................................

⁽١) النَّسائيُّ، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: البيع يكون فيه الشَّرطُ فيصحُّ البيعُ، ح: (٤٦٣٩)، وأحمدُ، ح: (١٤٣٧٦). وإسنادُه صحيحٌ على شرط الشَّيخين.

⁽٢) النَّسائيُّ، ك: البيوع، ب: البيعُ يكون فيه الشَّرط فيصحُّ البيعُ، ح: (٤٦٤٠).

ابتاعي (١) وأعتِقِي، فإنَّما الوَلاءُ لِمَن أعتَقَ (٢)»، وقامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي النَّاسِ، فَحَمِدَ اللهَ، وأثنَى عَلَيهِ، ثُمَّ قَالَ: «أمّا بَعَدُ، فَما بالُ ناسٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيسَت فِي كِتابِ اللهِ ﷺ، كُلُّ شَرطٍ لَيسَ فِي كِتابِ اللهِ فَهُ وَ قَالَ: «أمّا بَعَدُ، فَما بالُ ناسٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيسَت فِي كِتابِ اللهِ ﷺ، كُلُّ شَرطٍ لَيسَ فِي كِتابِ اللهِ فَهُ وَ بَاللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الل

= الثَّواب، اشتريها فاعتقيها فإنَّما الولاءُ لمن أُعتَق فكان ذكرُ ذلك الشَّراء هاهنا ابتداءً من النَّبِيِّ ﷺ، ليس ما كان قبل ذلك بين عائشة ، وبينَ أهل بريرةَ في شيءٍ.

ثمَّ قام النَّبِيُّ عَلَيْهِ فخطبَ فقال: ما بالُ أقوام يَشترطون شروطًا ليست في كتاب الله هم، كلَّ شرطٍ ليس في كتاب الله هم فهو باطلٌ وإنْ كان مئة شرطٍ، إنكارٌ منه على عائشة به في طلبها ولاء من تولّى غيرُها كتابتها بحقّ ملكه عليها، ثمَّ نبَّهها وعلَّمها بقوله على: (فإنما البولاء لمن أعتق»؛ أي: إنَّ المكاتب إذا أُعتق بإداء الكتابة فمكاتبه هو الذي أعتقه فولاؤه له، وليس في هذا الحديث دليلٌ على اشتراط الولاء في البيع، كيف حكمُه؟ هل يَجب به فسادُ البيع أم لا؟ محصَّلُه: إنَّ الاشتراط من أهل بريرة لم يكن في البيع، بل في أداء عائشة الكتابة إليهم، فكان ذكرُ الشّراء هاهنا ابتداءً من رسول الله على، ولم يكن قبل بين عائشة وأهل بريرة). أخذته من «المرقاة» و«شرح معاني الأثار». م

- (۱) قولُه: «ابتاعي»: (ظاهرُه يَدلُّ على جواز بيع المكاتب إذا رضي بذلك ولو لم يُعجِّز نفسَه، وهو قولُ الأوزاعيِّ واللَّيث ومالكِ وابن جريرِ وابن المنذر، ومنعه أبو حنيفة والشّافعيُّ في أصحِّ القولين وبعضُ المالكيَّة، وأجابوا عن قصَّة بريرةَ: بأنَّها عجَّزت نفسها، واستعانتُها بعائشة هَ يَدلُّ على ذلك)، قاله في «التَّعليق الممجَّد»، وقال في «المرقاة»: (ظاهرُه جوازُ بيع رقبة المكاتب، وبه قال مالكُّ وأحمدُ، وجوابُه: أنَّ بريرةَ بيعت برضاها وذلك فسخُ الكتابة، ذكره ابنُ الملِك، أو أنَّها عجَّزت نفسَها عن أداء الكتابة فوقع العقدُ على الرَّقبة دون المكاتب، ويؤيِّده قولُها: فأعينيني، واختُلف أيضًا في جوازه مع نحو الكتابة، فجوَّزه مالكُّ، ومنعه أبو حنيفةَ والشّافعيُّ، ويؤيِّدُه قوله: وله: ولم تكن قضت من كتابتها شيئًا). م
- (٢) قولُه: «الوَلاء لمن أعتق»: (قال مالكٌ والأوزاعيُّ والثَّوريُّ والشّافعيُّ وأحمدُ وداودُ وجماهيرُ العلماء قالوا: وإذا لم يكن لأحدٍ من هؤلاء المذكورين وارثٌ؛ فمالُه لبيت المال، وقال ربيعةُ واللَّيثُ وأبو حنيفةَ وأصحابُه: من أسلم على يديه رجلٌ فولاؤه له، وقال إسحاقُ بنُ راهويه: يَثبت للملتقط الولاءُ على اللَّقيط، وقال أبو حنيفةَ: يَثبت الولاءُ بالحلِف ويتوارثان به، دليلُ الجمهور حديثُ: «إنما الولاء لمن أعتق»)، قاله النَّوويُّ، وقال في «المرقاة»: (واللهم للعهد لا للجنس، فاندفع ما قال الشّافعيُّ: من بطلان ولاء الموالاة بإرداة اللهم للجنس). م

المُتَّفقِ عليه نحوُه (١).

٣٨٠٣ ـ وَعَن ابنَ عُمَرَ ﷺ قال: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ (٢) عَن بَيعِ الوَلاءِ وَعَن هِبَتِهِ، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

٣٨٠٤ وَعَن مَخلَدِ بنِ خُفافٍ أنَّهُ قالَ: ابتَعتُ غُلامًا فاستَغلَلتُهُ، ثُمَّ ظَهَرتُ مِنهُ عَلَى عَيبٍ، فَخاصَمتُ فِيهِ إِلَى عُمَرَ بنِ عَبدِ الْعَزِيزِ، فَقَضَى لِي بِرَدِّهِ، وَقَضَى عَلَيَّ بِرَدِّ غَلَّتِهِ، فأتيتُ عُروةَ فأخبَرتُهُ، فَخاصَمتُ فِيهِ إِلَى عُمَرَ بنِ عَبدِ الْعَزِيزِ، فَقَضَى لِي بِرَدِّهِ، وَقَضَى عَلَيَّ بِرَدِّ غَلَّتِهِ، فأتيتُ عُروةَ فأخبَرتُنِي: أنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيُّ قَضَى فِي مِثلِ هَذَا أنَّ الخَراجَ فقالَ: أرُوحُ إِلَيهِ العَشِيَّة، فأخبَرهُ أنَّ عائِشَةَ أخبَرَتنِي: أنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيُّ قَضَى فِي مِثلِ هَذَا أنَّ الخَراجَ بالضَّمانِ، فَراحَ إلَيهِ عُروَةَ، فَقَضَى لِي أن آخُذَ الخَراجَ (٤) مِن الَّذِي قَضَى بِهِ عَلَيٍّ لَهُ، رواه البغويُّ في بالضَّمانِ، فَراحَ إلَيهِ عُروَةَ، فَقَضَى لِي أن آخُذَ الخَراجَ (٤)

⁽۱) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: البيع يُشترط فيه شرطٌ ليس منه، ح: (٥٦٥٣)، والبخاريُّ، ك: الشُّروط، ب: الشُّروط في الولاء، ح: (٢٧٢٩)، ومُسلِمٌ، ك: العتق، ب: بيانُ أنَّ الولاءَ لمن أعتق، ح: (٣٧٧٩).

⁽٢) قولُه: «نهى رسولُ الله ﷺ... إلخ»: قال محمَّدٌ: (وبهذا نأخذ، لا يجوز بيعُ الولاء، ولا هبتُه، وهو قول أبي حنيفة، والعامَّة من فقهائنا)، كذا في «موطَّئه»، وقال في «المرقاة»: (وعليه جمهور العلماء من السَّلف والخلف). م

 ⁽٣) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: العتق، ب: بيع الولاء وهبته، ح: (٢٥٣٥)، ومُسلِمٌ، ك: العتق، ب: النَّهي عن بيع الولاء،
 -: (٣٧٨٨).

⁽٤) قولُه: «فقضى لي أنَّ آخذَ الخراج... إلخ»: (اختلَف أهلُ العلم في هذا، فقال الشّافعيُّ: ما حدث في ملك المشتري من غلَّة ونتاج ماشية وولد أمّةٍ، فكلُّ ذلك سواءٌ لا يُردُّ منه شيءٌ، ويَردُّ المبيعَ إذا لم يكن ناقصًا عما أخذه، وقال الأحنافُ: حديثُ الخراج بالضَّمان محمولٌ على الزِّيادة المنفصلة غيرِ المتولِّدة؛ فإذن لا يُعارض حديثُ الباب حديث المصرَّاة، كما قال الطَّحاويُّ في المعارضة)، «بذل المجهود» و«العرف الشَّذيّ» ملتقطٌ منهما، وقال في «المرقاة»: (والمرادُ بالخَراج ما يَحصل من غلَّة العين المبتاعة عبدًا كان أو أمة أو ملكًا، وذلك أنْ يَشتريَه فيَستغلَّه زمانًا، ثمَّ يَعثر منه على عيبٍ قديم لم يُطلعه البائعُ عليه، أو لم يعرفه، فله ردُّ العين المعيبة وأخذُ الثَّمن، ويكون للمشتري ما استغلَّه؛ لأنَّ المبيعَ لو تلِف في يده لكان من ضمانه، ولم يكن له على البائع شيءٌ)، في «شرح السُّنَة»: (قال الشّافعيّ ـ رحمه اللهُ ـ: فيما يَحدث في يد المشتري من نتاج الدَّابَة، وولد الأمّة، ولبن الماشية وصوفها، وثمر الشّجرة، أنَّ الكلّ يبقى للمشتري وله ردُّ الأصل بالعيب، وذهب أصحابُ أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ: أنَّ حدوث الولد والثّمرة في يد المشتري يمنع ردَّ الأصل بالعيب، بل يَرجع بالأرش). م





«شرح السُّنَّة»(١).

٠٨٠٠ وَعَنِ ابنِ مَسعُودٍ ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إذا اختلَفَ المُتَبايِعانِ^(٢) والسِّلعَةُ قائِمَةٌ

(۱) الشّافعيُّ في «مسنده» (ترتيب سنجر)، ك: البيوع، ب: الرَّد بالعيب وأنَّ الخراجَ بالضمان، ح: (١٣٧٧)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: البيوع، ب: المشتري يَجد بما اشتراه عيبًا وقد استغلّه زمانًا، (١٠٧٤٢)، وأصلُه عند أبي داودَ، ك: البيوع، ب: فيمن اشترى عبدًا فاستعمله ثم وجد به عيبًا، ح: (٨٠٥٣)، والتَّرمذيُّ، أبواب البيوع، ب: ما جاء فيمن يشتري العبدَ ويَستغلُّه ثم يَجد به عيبًا، ح: (١٢٨٥)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

(٢) قولُه: "إذا اختلَف المتبايعان"؛ (أي: إذا اختلَف البائعُ والمشتري في قدر الثّمن، أو في شرط الخيار، أو غيرها من الشّرائط، فمذهبُ الشّافعيِّ: أنْ يَحلفَ البائعُ أنَّه ما باعه بكذا بل باعه بكذا، ثمَّ المشتري مخيَّرٌ، إنْ شاء رضي بما حلف عليه البائعُ، أو إنْ شاء حلف أنَّه ما اشتراه إلا بكذا، فإذا تحالفا، فإنْ رضي أحدُهما بقول الآخر فذاك، وإنْ لم يَرضيا فسخ القاضي العقدَ بينهما، سواءٌ كان المبيعُ باقيًا أو لا، وعندنا: إنْ كان الاختلافُ في النَّمن، وكان المبيعُ باقيًا أو لا، وعندنا: إنْ كان الاختلافُ في النَّمن، وكان المبيعُ باقيًا يتحالفان لما جاء في هذا الحديث؛ لأنَّ كلًّا منهما مدَّع ومنكرٌ، وهذا إنْ لم يكن لأحدهما بيّنةٌ، بعد أنْ يُقالَ لكلً واحدٍ: إنْ ترضى بقول صاحبك وإلا فسخنا البيع، فإن لم يتراضيا استحلف الحاكمُ كلَّ واحدٍ منهما على دعوى الآخر، فإن كان لأحدهما بيّنةٌ فذاك، وإنْ أقام كلَّ منهما بيّنةُ المشتري أولى في المبيع، نظرًا إلى زيادة الاختلافُ في النَّمن والمبيع جميعًا؛ فبيّنةُ البائع أولى في الثّمن، وبيّنةُ المشتري أولى في المبيع، نظرًا إلى زيادة الإثبات، ولا تحالف عندنا في الأجل وشرط الخيار، وقبض بعض الثّمن). قاله في «اللَّمَعات».

محصّله: (أنّه قال الشّافعيُّ: القولُ قولُ البائع وإلا فتحالفا وترادّا، وقال أبو حنيفةً: إنّ العبرةَ للتّحالف والتّرادِّ عند كون المبيع قائمًا)، كذا في «العَرف الشَّذيّ»، وقال في «الكوكب الدُّرِّيّ»: (ظاهرُ حديث التّرمذيِّ مخالفٌ لما ذهب إليه الإمامُ من أنّه يتحالفان عند اختلافهما ويترادّان، وقال الشّافعيُّ: القولُ قولُ البائع في قدر الثّمن إذا اختلفا فيه ويَحلِف، فإذا حلف خُيِّر المشتري في أخذه بذلك الثّمن الّذي ادّعاه أو فسخِه، والجوابُ: أنَّ ابنَ مسعودٍ لم يذكر في حديث التّرمذيِّ الحديث بتمامه، وفي لفظ الحديث: أنّهما يتحالفان ويترادّان، إلّا أنَّ ابنَ مسعودٍ لم يذكره لعدم الافتقار إليه، ووجهُ ذلك أنّه كان باع عبدًا من أحدٍ فاختلفا في الثّمن، فحلّف عبدُالله بنُ مسعودٍ وبيّن الرّواية، فقال المشتري: إنّي لا أشتريه، فسكت عن ذكر سائرِه، ولو أصرَّ المشتري على الشِّراء بذلك الثَّمن الّذي ادَّعاه عبدُالله لأدًى لوصلت النوبة إلى الحاكم وبيّنه ابن مسعود، وهذا هو المذهبُ عندنا: أنّ المشتري لو رضي بقول البائع لأدّى ذلك الثّمن، ولو ردّ البيعَ ردّه، أمّا إذا أصرَّ على أخذه بغير الثّمن الذي يدَّعيه البائعُ تحالفا وترادّا، وذلك لأنّ كلًا =

بِعَينِها، ولا بَيِّنَةَ لِأَحَدِهِما عَلَى الآخَرِ؛ تَحالَفا وَتَرادًا»، رواه الدّارميُّ والطَّبرانيُّ وابنُ أحمدَ في «زيادات المُسنَد»(١).

٣٨٠٦ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن أَقَالَ مُسلِمًا أَقَالَهُ اللهُ عَثرَتَهُ يَومَ القِيامَةِ»، رواه أبو داودَ وابن ماجه(٢).

٣٨٠٧ وفي «شرح السُّنَّةِ» بلفظ «المصابيح»: عن شريح الشَّاميِّ مُرسلًا (٣).

٣٨٠٨ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ نبيُّ اللهِ ﷺ: «اشتَرَى رَجُلٌ مِن رَجُلٍ عَقَارًا لَهُ، فَوَجَدَ الرَّجُلُ الَّذِي اشتَرَى العَقَارَ: خُد ذَهَبَكَ مِنِّي (٤)، الرَّجُلُ الَّذِي اشتَرَى العَقَارَ: خُد ذَهَبَكَ مِنِّي (٤)،

وزيادةُ "والسَّلعةُ قائمةٌ": لم يَروها إلّا ابنُ أبي ليلي، وهو ضعيفٌ سيِّءُ الحفظ، لينظر: "التَّلخيص الحبير" (٣/ ٨٥). "ولا بيَّنةَ لأحدهما على الآخر": ورد عند عبدالله بن أحمدَ بلفظ وليس بينهما بيَّنةٌ، لينظر: "المسند" (٤٤٥). والحديثُ حسنٌ بمجموع طرُقه. انظر: "المسند" (٧/ ٤٤٣)، ط الرسالة).

(٢) ابنُ ماجه، واللَّفظُ له، أبواب التِّجارات، ب: الإقالة، ح: (٢١٩٩)، وأبو داودَ، ك: البيوع، ب: في فضل الإقالة، ح: (٣٤٦٠)، وصحَّحه ابن حبّانَ (٥٠٣٠).

قوله: «مَن أقال مُسلِمًا»: قال في النّهاية: (أي وافقه على نقض البيع وأجابه إليه، يُقال: أقاله يقيله إقالةً، وتقايلا: إذا فسخا البيع، وعاد المبيع إلى مالكه، والثّمنُ إلى المشتري، إذا كان قد ندم أحدُهما أو كلاهما)، وفي «المرقاة» (٥/ ١٩٤٦): («أقال الله عثرته»؛ أي: غفر زلّته وخطيئته)، وقال العزُّ بن عبد السّلام في الشّجرة: (إقالةُ النّادم من الإحسان المأمور به في القرآن؛ لما له من الغرض فيما ندم عليه، سيما في بيع العقار وتمليك الجوار).

- (٣) «شرح السُّنَّة»، ح: (٢١١٧).
- (٤) قولُه: «خذ ذهبَك مني... إلخ»: الأصلُ أنَّ مسائلَ ما يَدخل في البيع تبعًا وما لا يدخل، مبنيَّةٌ على قاعدتين، =

[·] منهما منكرٌ، فالمشتري يُنكر زيادةَ النَّمن، والمدَّعي للزِّيادة يُنكر استحقاقَ المشتري بذلك النَّمن). م

⁽۱) الدارمي، ك: البيوع، ب: إذا اختلف المتبايعان، ح: (۲۰۹۱)، والطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير» (۱۰/ ۲۱۰)، ح: (۲۱۰)، وفي «الأوسط»، ح: (۳۷۲)، وعبدُالله بن أحمد في «المسند»، ح: (۲۱۰ ٤٤٤)، كلُّهم بغير لفظِ تحالفا، وهو لم يَرد في شيءٍ من كتب الحديث، لينظر: «التَّلخيص الحبير» (۳/ ۸٤).



إِنَّما اشْتَرِيتُ مِنكَ الأرضَ، وَلَم أَبتَع مِنكَ الذَّهَبَ، وَقَالَ الَّذِي لَهُ الأرضُ: إِنَّما بِعتُكَ الأرضَ وَما فِيها، فَتَحاكَما إِلَى رَجُلٍ، فَقَالَ الَّذِي تَحاكَما إِلَيهِ: أَلكُما وَلَدٌ؟ قَالَ أَحَدُهُما: لِي غُلامٌ، وَقَالَ الآخَرُ: لِي جَارِيَةٌ؟ قَالَ أَحَدُهُما: أَن عُلامٌ، وَقَالَ الآخَرُ: لِي جارِيَةٌ؟ قَالَ: أَنكِحُوا الغُلامَ الجارِيَةَ، وأَنفِقُوا عَلَى أَنفُسِهِما مِنهُ، وَتَصَدَّقًا»، مُثَّفَقٌ عليه(١٠).



إحداهما: ما أفاده بقوله: كلَّ ما كان في الدَّار من البناء؛ يعني: كلُّ ما هو متناوِلٌ اسمَ المبيع عرفًا يَدخل بلا ذكوٍ، وذكر الثَّانية بقوله: أو متَّصلًا به تبعًا لها دخل في بيعها؛ يعني: أنَّ كلَّ ما كان متَّصلًا بالمبيع اتصالَ قراوٍ وهو ما وذكر الثَّانية بقوله: أو متَّصلًا بالمبيع اتصالَ قراوٍ وهو ما وضح لا لأن يُفصِلُهُ البشرُ و دخل تبعًا، وما لا فلا، وما لم يكن من القسمين، فإنْ من حقوقه ومرافقه دخلَ بذكرها وإلا لا، فيدخلُ الحجارةُ المخلوقةُ والمثبتةُ في الأرض والدَّار لا المدفونةُ، تمثّل عليه قولُهم: لو اشترى أرضًا بحقوقها، وانهدم حائطٌ منها، فإذا فيه رصاصٌ أو ساجٌ أو خشبٌ من جملة البناء الذي يكون تحت الحائط يَدخل، وإنْ شيئًا مودعًا فيه؛ فهو للبائع، وإنْ قال البائعُ ليس لي فحكمُه حكمُ اللَّقطة، فقولهم: «شيئا موجودًا»: يدخل فيه الأحجارُ المدفونةُ، ويقع كثيرًا في بلادنا أنَّه يَشتري الأرضَ أو الدارَ، فيَرى المشتري فيها بعد حفرها أحجارَ المرمر والكذَّان والبلاط، والحكم فيه: إنْ كان مبنيًّا فللمشتري، وإنْ موضوعًا لا على وجه البناء فللبائع، وهي كثيرةُ الوقوع، فاغتنم ذلك، بقي لو ادَّعي البائعُ أنَّها كانت مدفونةٌ فلم تدخل، والمشتري أنّها مبنيَّةٌ، فقد يُقال: يتحالفان؛ لأنَّه يَرجع إلى الاختلاف في قدر المبيع، وقد يُقال: يُصدَّق البائع؛ لأنَّ اختلافَهما في تابع لم يَرِد عليه العقدُ، والتَّحالفُ على خلاف القياس فيما ورد عليه العقدُ، فلا يُقاس عليه غيرُه، والبائعُ يُنكر خروجَه عن ملكه، والأصلُ بقاهُ ملكه، فتأهُل)، كذا في «الدُّر المختار» و«ردّ المحتار». م

⁽١) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: أحاديث الأنبياء، ب: عقب باب حديث الغار، ح: (٣٤٧٢)، ومُسلِمٌ، ك: الأقضية، ب: استحباب إصلاح الحاكم بين الخصمين، ح: (٤٤٩٧).



وقولِ الله ﷺ: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ مَا مَنُوٓا إِذَا تَدَايَنَتُم بِدَيْنٍ (١) إِلَىٰ أَجَلِ مُسَمَّى ... ﴾ الآية [البقرة: ٢٨٢]. وقولِه: ﴿ وَهَانُ مَّقَبُوضَةُ (٢) ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

٣٨٠٩ وَعَنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ قالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُم يُسلِفُونَ فِي الثَّمارِ (٣) السَّنَةَ والسَّنتَينِ، فَقالَ: «مَن أسلَفَ فِي تَمرٍ فَليُسلِف فِي كَيلٍ مَعلُومٍ (٤)، وَوَزْنٍ مَعلُومٍ،.....

⁽۱) قولُه: «إذا تداينتم بدين... إلخ»: وهذه الآيةُ وإنْ كانت ظاهرةً في كل دَينٍ، سواءٌ كان مبيعًا أو ثمنًا، إلّا أنّه نُقل عن ابن عبّاسٍ ، إن عبّاسٍ ، أنَّ المرادَ به السَّلمُ، وبهذا المعنى قال في «الهداية»: (السَّلمُ عقدٌ مشروعٌ بالكتاب، وهو آيةُ المداينة، فقد قال ابنُ عبّاسٍ ، أنَّ الله تعالى أحلَّ السَّلم المضمونَ إلى أجلٍ معلومٍ في كتابه، وأنزلَ فيها أطولَ آيةٍ في كتابه، وتلا قولَه تعالى: ﴿ يَتَا يُهُ اللّهُ تعالى أَمْنُوا إِذَا تَدَايَنهُ بِدَيْنٍ إِلَى أَجِلٍ مُسَمَّى ﴾ [البقرة: ٢٨٢] الآية)، كذا في «التَّفسيرات الأحمديَّة». م

⁽٢) قولُه: "فرهانٌ مقبوضةٌ": قال في "العناية»: (وأمَّا مشروعيَّةُ الرَّهن فبقوله تعالى: ﴿ فَوِهَنُ مَقْبُونَ مُ ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، وهو جمعُ رهن، كعِبادٍ في جمع عبدٍ، وبها رُوي أنَّه ﷺ اشترى من يهوديًّ طعامًا ورهنه درعَه، وبالإجماع: فإنّ الأمّةَ اجتمعت على جوازه من غير نكير، وبالمعقول: وهو أنّه عقدُ وثيقةٍ لجانب الاستيفاء، فيُعتبر بالوثيقة في طرف الوجوب، وتقريرُه: أنَّ للدَّين طرفين، طرف الوجوب وطرف الاستيفاء؛ لأنَّه يَجب أوَّلا في الدِّمَة، ثم يَستوفي الحال بعد ذلك، ثمَّ الوثيقةُ لطرف الوجوب الذي يَختصُّ بالذِّمَة، وهو الكفالة جائزةٌ، فكذا الوثيقةُ الّتي تختصُّ بالمال، بل بطريق الأولى؛ لأنَّ الاستيفاءَ هو المقصودُ والوجوبُ وسيلةٌ إليه). م

⁽٣) قولُه: «وهم يُسلفونَ في التَّمار»؛ (أي: يُعطون الثَّمنَ في الحال ويأخذون السِّلعةَ في المال)، كذا في «المرقاة». م

⁽٤) قولُه: «في كيل معلومٍ... إلخ»: وجملةُ ما يُشترط في السَّلَم عند أبي حنيفةَ سبعُ شرائطَ: جنسٌ معلومٌ مثلُ أنْ يقولَ: حنطةٌ أو شعيرٌ، ونوعٌ معلومٌ مثلُ أنْ يقولَ: حقيدٌ أو رديءٌ، ومقدارٌ=

إِلَى أَجَلِ مَعلُومٍ (١)، مُتَّفَقٌ عليه (٢).

• ٣٨١٠ وَعَن أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن أَسلَفَ فِي شَيءٍ فَلا يَصرِفهُ إِلَى غَيرِهِ» (٣)، رواه أبو داودَ وابن ماجه (٤).

- معلومٌ مثلُ أنْ يقولَ: عشرون كيلًا أو اثنان ذراعًا، وأجلٌ معلومٌ، وفيه خلافُ الشّافعيّ، ومعرفةُ مقدار رأس المال، وتسميةُ المكان الذي يوفيه فيه، وفيها خلافُ أبي يوسفَ ومحمّدٍ، فهذه سبعُ شرائطَ مذكورةٌ في «الهداية» وغيرِها مفصّلًا، وقال في «فتح القدير»: (هذا الحديثُ نصّ على شرطَي القدر المعلوم والأجل المعلوم، وثبت باقي الخمسةِ بالدّلالة، لظهور إرادة الضّبط المنافي للمنازعة). م
- (۱) قولُه: «أجل معلوم»: (اختلف الأئمّةُ في سلم الحال، فأجازه الإمامُ الشّافعيُّ، ومنعه مالكٌ وأبو حنيفة وآخرون، وقال المجوِّزون: ليس ذكرُ الأجل في الحديث لاشتراط الأجل، بل معناه: إنْ كان أجلٌ فليكن معلومًا، وعندنا: لابُدَّ أنْ يكونَ السَّلمُ مؤجَّلا، وحجَّتُنا هذا الحديثُ، فإنَّه ﷺ أوجبَ مراعاةَ الأجل في السَّلم، كما أوجب مراعاةَ القَدْر فيه، فيدلُّ على كونه شرطًا فيه كالقَدْر، ولأنَّه عقدٌ لم يُشرع إلا رُخصةً؛ لكونه بيعُ ما ليس عند الإنسان، والرُّخصةُ في عرف الشَّرع: اسمٌ لما يُنيَّر عن الأمر الأصليِّ لعارض عذر إلى تخفيفٍ ويسرٍ، فالتَّرخيص في السَّلم هو تغيير الحكم الأصليِّ، وهو حُرمة بيع ما ليس عند الإنسان إلى الحلِّ بعارض عذر العدم ضرورةَ الإفلاس، فحالةُ الوجود والقدرة لا يَلحقها اسمُ قدرة الرُّخصة، فيبقى الحكمُ فيها على العزيمة الأصليَّة). ملخص من «البدائع». م
- (٢) مُسلِمٌ، واللَّفظُ له، ك: المساقاة، ب: السَّلم، ح: (١١٨)، والبخاريُّ، ك: السَّلم، ب: السَّلم في كيلٍ معلومٍ، ح: (٢٣٩).
- و «السَّلفُ»: هو أنْ يُعطي مالًا في سلعةِ إلى أجلٍ معلومٍ بزيادةٍ في السَّعر الموجود عند السَّلف، ويُقال له: سَلمٌ أيضًا، وهو به أشهرُ.
- (٣) قولُه: «فلا يَصرفه إلى غيره»؛ ولذلك قال في «الهداية»: (ولا يجوز التَّصرفُ في رأس مال السَّلم والمُسلَم فيه قبل القبض)، انتهى، وقال في «بذل المجهود»: (قال الخطّابيُّ: إذا كان أسلفه دينارًا في قفيزِ حنطةٍ إلى شهرٍ، فحلًا الأجلُ فأعوزه البُرُّ، فإنَّ أبا حنيفة ذهب إلى أنَّه لا يجوز له أنْ يَبيعَه عوضًا بالدِّينار، ولكن يَرجع برأس المال إليه قولًا لعموم الخبر وظاهره، وعند الشّافعيِّ: يجوز له أنْ يَشتريَ منه صاعًا بالدِّينار إذا تقايلا وقبضه قبل التّفرُّق؛ لئلًا يكونَ دَينًا بدينٍ، فأمّا قبل الإقالة فلا يجوز، وهو معنى النَّهي عن صرف السَّلف إلى غيره). م
- (٤) أبو داودَ، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: السَّلف يَحول، ح: (٣٤٦٨)، وابنُ ماجه، أبواب التَّجارات، ب: من أسلف=

٣٨١١ وَعَنِ ابنِ عَبّاسٍ هَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَيْدُ نَهَى (١) عَنِ السَّلَفِ فِي الحَيَوانِ، رواه «الحاكِمُ» والدّارَ قطني (٢)، وقال «الحاكِمُ»: (هذا حديثٌ صحيحُ الإسنادِ ولم يخرّجاه).

٣٨١٢ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ عُنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قالَ: «المِكيالُ مِكيالُ أهلِ المَدِينَةِ (٣)، والوَزنُ وَزنُ

في شيء فلا يصرفه إلى غيره، ح: (٢٢٨٣)، والتّرمذيُّ في «العلل الكبير»، ح: (٣٤٦)، وقال: (وهو حديثٌ حسنٌ)،
 وله شاهدٌ من أثر ابن عمرَ عند ابن أبي شيبةً، وجوَّد ابنُ حجرِ إسنادَه في «الدّراية» (٢/ ١٦٠).

⁽١) قولُه: «نهي... إلخ»؛ لذلك قال في «الهداية»: (ولا يجوز السَّلمُ في الحيوان، وقال الشَّافعيُّ _ رحمه الله _: يجوز). م

⁽٢) الحاكم في «المستدرك»، (٢٣٤١)، وصحَّحه ووافقه الذَّهبيُّ، والدّارقُطنيُّ، ك: البيوع، ح: (٣٠٥٩).

⁽٣) قولُه: «المكيال مكيالُ أهل المدينة... إلخ»: قال الطَّحاويُّ في «مُشكل الآثار»: (فتأمَّلنا هذا الحديث فوجدنا مكَّة لم يكن بها ثمرةٌ ولا زرعٌ حينتذٍ، وكذلك كانت قبل ذلك الزَّمان، ألا ترى إلى قول إبراهيم ﷺ: ﴿رَبُّنَا إِنِّي أَسَكَنتُ مِن ذُرِّيِّتي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ ﴾ [إبراهيم: ٣٧]، وإنَّما كانت بلدَ متجرٍ يُوافي الحاجُّ إليها بتجاراتٍ، فيبيعونها هناك بالأثمان الّتي تُباع بها التّجاراتُ، وكانت المدينةُ بخلاف ذلك، لأنَّها دارُ النخل، ومن ثمارها حياتُهم، وكانت الصَّدقاتُ تدخلها، فيكون الواجبُ فيها من صدقةِ تُؤخذ كيلًا، فجعل النَّبيُّ ﷺ الأمصارَ كلُّها لهذين المصرين أتباعًا، وكان النَّاسُ يحتاجون إلى الوزن في أثمان ما يَبتاعون، وفيما سواها ما يَتصرَّ فون فيه من العروض، ومن أداء الزَّكوات، وما سوى ذلك ما يَستعملونه فيما يُسلِمونه فيه من غيره من الأشياء الّتي يُكايلونها، وكانت السُّنَّة قد منعت من إسلام موزونٍ في موزونٍ، ومن إسلام مكيل في مكيل، وأجازت إسلامَ المكيل في الموزون، والموزون في المكيل، ومنعت من بيع الموزون بالموزون إلّا مِثلًا بمثل، ومن بيع المكيل بالمكيل إلّا مِثلًا بمثل، وكان الوزنُ في ذلك أصلُه ما كان عليه بمكَّةً، والمكيالُ مكيالُ أهل المدينة لا يَتغيَّر عن ذلك، وإنْ غيَّره النَّاسُ عن ما كان عليه إلى ما سِواه من ضدَّه، فيَرجعون بذلك إلى معرفة الأشياء المكيلات الّتي لها حكمُ المكيال، إلى ما كان عليه أهلُ المكيال فيها يومَثذِ، وفي الأشياء الموزونات إلى ما كان عليه أهلُ الميزان يومَثلْ، وإنَّ أحكامَها لا تتغيَّر عن ذلك، ولا تنقلب عنها إلى أضدادها، ومن هذا أخذ الإمامُ أبو حنيفةَ وأصحابُه: أنَّ ما لزِمه اسمُ مختومِ أو اسمُ قفيزٍ أو اسمُ مكُّوكِ أو اسمُ مُدٍّ أو اسمُ صاع؛ فهو كيليٌّ، يَجري فيه أحكامُ المكيل في جميع ما وصفنا، وما لزمه اسمُ الرَّطل والوقيَّة؛ فهو وزنيٌّ كذلك، حُدِّثنا بذلك من قول محمَّد بن العبَّاس بن الرَّبيع اللؤلؤيِّ عن عليِّ بن معبد عن محمَّدِ بن الحسن عن أبي يوسفَ عن أبي حنيفة، ولا يُحكى فيه خلافٌ بينهم). م





أهل مَكَّةَ»، رواه أبو داودَ والنَّسائيّ^(١).

٣٨١٣ ـ وَعَنِ ابنِ عَبّاسٍ ، قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لأصحابِ المِكيالِ والمِيزانِ: «إِنَّكُم قَد وُلّيتُم أمرَين هَلَكَت فِيهِ الأُمْمُ السّالِفَةُ قَبَلَكُم»، رواه التّرمذيُّ (٢).

٣٨١٤ وَعَن عائِشَةَ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشتَرَى (٣) طَعامًا مِن يَهُ ودِيٍّ (١) إِلَى أَجَلٍ، وَرَهَنَهُ دِرعًا مِن حَدِيدٍ، مُتَّفَقٌ عليه (٥).

٣٨١٥ وَعَنها ﷺ قالَت: تُوُفِّي رَسُولُ اللهِ ﷺ وَدِرعُهُ مَرهُونَةٌ عِندَ يَهُودِيٍّ بِثَلاثِينَ صاعًا مِن شَعِيرٍ، رواه البخاريُّ (١).

٣٨١٦ وَعَنِ الشَّعبِيِّ (٧) قالَ:.............

- (۱) النَّسائيُّ، واللَّه ظُ له، ك: الزَّكاة، ب: كم الصَّاعُ، ح: (۲۵۲۰)، وأبو داود، ك: البيوع، ب: في قول النَّبيِّ عَلَيْهُ: «المكيال مكيال المدينة»، ح: (۳۳٤٠)، قال المناويُّ في «التَّسير» (۲/ ٤٨٥): (إسنادُه صحيحٌ)، وصحَّحه ابنُ حِبّانَ والدَّر قُطنيُّ والنَّوويُّ وابنُ دقيق العيد والعلائيُّ فيما نقله عنهم المناويُّ في «فيض القدير» (٦/ ٣٧٤).
- (٢) التِّرمذيُّ، أبواب البيوع، ب: ما جاء في المكيال والميزان، ح: (١٢١٧)، وضعَّفه وقال: (رُوي هذا بإسناد صحيح عن ابن عبّاس موقوفًا)، وهو في «المستدرك» (٢/ ٣٢).
- (٣) قولُه: «أنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشترى... إلخ»: (في «شرح السُّنَّة»: فيه دليلٌ على جواز الشِّراء بالنَّسيئة، وعلى جواز الرَّهن بالنَّين، وعلى جواز الرَّهن في الحضر، وإنْ كان الكتاب قيَّده بالسَّفر، وعلى جواز المعاملة مع أهل الذِّمَّة، وإنْ كان مالُهم لا يخلو عن الرِّبا وثمن الخمر)، كذا في «المرقاة». م
- (٤) قولُه: «من يهوديِّ»: (فيه جوازُ معاملة الكفَّار فيما لم يَتحقَّق تحريُم عين المتعامَل فيه، وعدمُ الاعتبار بفساد معتقَدهم ومعاملاتهم فيما بينهم، وفيه جوازُ بيع السِّلاح ورهنِه وإجارته وغيرِ ذلك من الكفَّار ما لم يكن حربيًّا). قاله في «عمدة القاري». م
- (٥) مُسلِم، واللَّفظُ له، ك: المساقاة، ب: الرَّهن وجوازه في الحضر، ح: (١١٦)، والبخاريُّ، ك: البيوع، ب: شراء النَّبِيِّ عَلَيْ بالنَّسيئة، ح: (٢٠٦٨).
 - (٦) البخاريُّ، ك: الجهاد والسِّير، ب: ما قيل في درع النَّبِيّ ع القيم والقميص في الحرب، ح: (٢٩١٦).
- (٧) قولُه: «عن الشَّعبيِّ... إلخ»: (فهذا الشَّعبيُّ يقول هذا، وقد رُوي عن أبي هريرةَ ، عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «الظَّهرُ=

لا يُنتَفَعُ مِنَ الرَّهنِ بِشَيءٍ (١)،....

- = يُركب بنفقته إذا كان مرهونًا، ولبنُ الدّرِّ يُشرب بنفقته إذا كان مرهونًا»، فيَجوز عليه أنْ يكونَ أبو هريرة ، يُحدِّثه عن النَّبِي عَنِي بذلك، ثم يَقول هو بخلافه، ولم يَثبت النَّسخُ عنده، فلئِن كان ذلك كذلك، فلقد صار منها في رأيه، وإذا كان منها في رأيه؛ كان منها في روايته، وإذا ثبتت له العدالةُ في روايته؛ ثبتت له العدالةُ في ترك خلافها، وإنْ وجب سقوطُ أحدِ الأمرَين وجبَ سقوطُ الآخر، والمحتجُّ علينا بحديث أبي هريرة أنَّه هذا، بقول مَن روى حديثًا عن النَّبي عَنِي فهو أعلمُ بتأويله، فكان يَجيء على أصله، ويَلزمه في قوله أنْ يقولَ: لمّا قال الشَّعبيُّ ما ذكرنا ما يُخالف ما رُوي عن أبي هريرة هُ من عن النَّبي عَنِي ؟ كان ذلك دليلًا على نسخه). قاله في «شرح معاني الآثار». م
- (۱) قولُه: «لا يُنتفع من الرَّهن بشيءٍ»: (قال إبراهيمُ النَّخعيُّ والشّافعيُّ وجماعةُ الظَّاهريَّة: إنَّ الرَّاهن يركب المرهونَ بحقّ نفقته عليه، ويَشرب لبنه كذلك، واحتجُّوا بحديث أبي هريرةَ هُ أن النَّبي ﷺ قال: «الظَّهرُ يُركب بنفقته إذا كان مرهونًا»، وقال الثَّوريُّ وأبو حنيفةَ وأبو يوسف ومحمَّدٌ ومالكُّ كان مرهونًا، ولبنُ الدِّر يُشرب بنفقته إذا كان مرهونًا»، وقال الثَّوريُّ وأبو حنيفةَ وأبو يوسف ومحمَّدٌ ومالكُّ وأحمدُ في روايةٍ: ليس للرّاهن ذلك؛ لأنّه يُنافي حكمَ الرَّهن، وهو الحبسُ الدَّائمُ، فلا يَملكه، فإذا كان كذلك؛ فليس له أنْ يَنتفعَ بالمرهون استخدامًا وركوبًا ولبنًا وسكنى وغيرَ ذلك، وليس له أنْ يَبيعه من غير المرتهن بغير إذنه، ولو باعه وقف على إجازته، فإنْ أجازه جاز، ويكون النَّمن رهنًا، سواءٌ شرطَ المرتهن عند الإجازة أنْ يكونَ مرهونًا عنده أو لا، وعن أبي يوسفَ لا يكون رهنًا إلّا بالشَّرط، وكذا ليس للمرتهن أنْ يَنتفعَ بالمرهون حتى لو كان عبدًا لا يَستخدمه، أو دابَّةٌ لا يَركبها، أو ثوبًا لا يَلبسه، أو دارًا لا يَسكنها، أو مصحفًا ليس له أنْ يقرأً فيه، وليس له أنْ يَبيعَه إلا بإذن الرَّاهن، ولذلك قال الشَّعبيُّ: لا يُنتفع من الرَّهن بشيءٍ؛ أي: لا يَنتفع المرتهنُ وكذا الرَّاهنُ، أمَّا كونُ حكم المرتهن ذلك فمذكورٌ في عامَّة المتون).

(وأمّا كونُ حكم الرّاهن ذلك فمأخوذٌ من «المجمع»، ونسبه في «غاية البيان» إلى «الأقطع»، حيث قال: قال أصحابُنا: لا يجوز للرّاهن استيفاءً منافع الرّهن إلّا بإذن المرتهن، وكذلك التّصرفُ فيه خلافًا للشّافعيّ، إلّا في وطءِ الجارية ولبس النَّوب، وقال الطّحاويُّ في الاحتجاج لأصحابنا: أجمع العلماءُ على أنَّ نفقة الرَّهن على الرّاهن لا على المرتهن، وأنَّه ليس على المرتهن استعمالُ الرّهن، قال: وحديثُ أبي هريرة الذي احتجّ به الشّافعيُّ ومن معه مجملٌ، لم يُبينَ فيه الّذي يَركب ويَشرب، فمن أين جاز للمُخالف أنْ يَجعلَه للرَّاهن دون المرتهن؟ ولا يجوز حملُه على أحدهما إلا بدليل، قال: وقد روى هشيمٌ عن زكريًا عن الشّعبيّ عن أبي هريرة ذكر أنَّ النّبيّ عَيْقُ قال: «إذا كانت الدَّابةُ مرهونةً، فعلى المرتهن علفُها، ولبنُ الدّرِّ يُشرب، وعلى الّذي يَشرب ويَركب نفقتُها»، فدلً هذا=



رواه الطَّحاويُّ^(١).

٣٨١٧ ـ وَعَن عَطاءٍ: أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الرَّهنُّ بِما فِيهِ (٢٧)»، رواه أبو داودَ في «مراسيله»، وقال

الحديثُ أنَّ المعنى بالرُّكوب وشربِ اللَّبن في الحديث الأوَّلِ هو المرتهنُ لا الرَّاهنُ، فجُعل له، وجعلت النَّفقةُ بدلًا ممّا يَتعوَّضُ منه، وكان هذا عندنا واللهُ أعلمُ في وقت ما كان الربا مباحًا، ولم يُنهَ حينتلِ عن القرض الّذي يَجرُّ منفعة، ولا عن أخذ الشَّيء بشيء، وإنْ كانا غيرَ متساويين، ثمَّ حُرَّم الرِّبا بعد ذلك، وحَرُم كلُّ قرضِ جرَّ منفعة)، أخذته من «عمدة القاري» و«فتح الله المعين»، (وقال أبو حنيفة: إنَّ منافع المرهون وزوائدها مرهونة، وأمَّا مُنه أُجرةُ حفظه وبيته فما كان له دخلٌ في إبقاء المرهون؛ فهو على الرَّاهن، وأمَّا غيرُه من الّذي ليس بدخيلٍ في بقائه فعلى المرتهن)، قاله في «العَرف الشَّذي».

وقال في «الدُّرّ المختار»: (لا يجوز الانتفاعُ به مطلقًا لا باستخدام ولا سُكنى، سواءٌ كان من مرتهن أو راهن، إلّا بإذن كلَّ للاَخَر، وقيل: لا يَحلُّ للمرتهن؛ لأنَّه ربّا، وقيل: إنْ شرطه كان ربّا، وإلّا لا، قال ابنُ عابدين بعد حكايةٍ عن عبدالله بن محمَّد من كبار علماء سمرقندَ: إنَّه لا يَحلُّ له الانتفاعُ وإنْ أذن له الرَّاهنُ؛ لأنَّه إذنٌ في الربا، قال ابنُ عابدين: هذا مخالفٌ لعامَّة المعتبَرات من أنَّه يَحلُّ بالإذن، إلّا أنْ يُحملَ على الدِّيانة، وما في المعتبَرات على الحكم)، انتهى، ثمَّ رأيت في «الكوكب الدُّرِّيّ»: (وهذا إذا لم يكن الانتفاعُ مشروطًا في الرَّهن، ولا يكون العرفُ جاريًا بانتفاء المرتهن به؛ فإنَّ المعروف كالمشروط، ويكزم فيه الصَّفقتان في صفقةٍ، وهو منهيٌّ عنه، مع أنَّ كلَّ قرض جرَّ نفعًا حرامٌ أيضًا). م

- (١) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الرَّهن، ب: الرَّهن يهلك في يد المرتهن، ح: (٥٨٨٦)، وصحَّح العينيُّ إسنادَه في «نخب الأفكار» (١٥/ ٥٣).
- (٢) قولُه: «الرّهنُ بما فيه»: (الباءُ للمقابلة والمعاوضة)، كذا في «حاشية سعدي شلبي على العناية»؛ (أي: الرّهنُ مضمونٌ؛ يعني: إذا قبض المرتهنُ الرّهنَ دخل في ضمانه، فإذا هلك المرهونُ في يده بعد قبضه يَضمنُ الأقلَّ من قيمة الرّهن ومن الدّين، هذا عندنا، وقال الشّافعيُّ: الرّهنُ كلُّه أمانةٌ في يد المرتهن لا يَسقط من الدَّين شيءٌ لهلاكه لقوله ﷺ: «لا يَغلق الرَّهنُ من صاحبه الّذي رهنه، له غنمُه وعليه غرمُه»، هذا حديثٌ منقطعٌ، رواه الشّافعيُّ وغيرُه مرسلًا؛ فإنَّ الصّحيحَ فيه أنَّه من مراسيل سعيدِ بن المسيَّب، وعلى هذا رواه أبو داودَ في كتابه، ولم يوصله غيرُ ابنُ أبيسةَ، وقال مالكٌ: إنْ هلك بأمرٍ ظاهر؛ فهو في ضمان الرَّاهن، وإنْ هلك بأمرٍ خفيٍّ؛ فهو في ضمان المرتهن، ولنا ما رُوي أنَّ رجلًا رهن فرشًا ففتَق، فاختصما إلى النَّبِيُ ﷺ فقال: «ذهب حقَّك»، وفي رواية: «الرهنُ بما فيه»،=



«ابنُ القطّان»: (مُرسَلٌ صحيحٌ)، ورواه الدّارَقطنيّ عن أنس ، مُسندًا (١٠).

٣٨١٨ وروى أبو داود في «مراسيله» (٢): عَن عَطاءٍ: أَنَّ رَجُلًا رَهَنَ فَرَسًا فَنَفَقَ فِي يَدِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِلمُرتَهِنِ: «ذَهَبَ حَقُّكَ».



وإجماعُ الصَّحابة على أنَّ الرَّهنَ مضمونٌ)، «الهداية» و«المرقاة» ملتقطٌ منها، وقال في «التَّعليق الممجَّد»: (قولُه: «لا يَغلق الرَّهنُ» قال صاحبُ «النِّهاية»: كان هذا من قول أهل الجاهلية: إنَّ الرَّاهنَ إذا لم يَردَّ ما عليه في الوقت المعيَّن ملكه المرتهنُ، فأبطلَه الإسلامُ، واستدلَّ بهذا الحديث الشّافعيُّ وجمعٌ من العلماء على أنَّ الرَّهنَ إذا هلك في يد المرتهن لا يضيع الدَّينُ، بل يَجب على الرَّاهن أداءُ غُرمه وهو الدَّينُ، ورواه الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»: بأنَّه قال أهلُ العلم في تأويله غيرُ ما ذكرت، ثمَّ أخرج عن مغيرة عن إبراهيمَ: في رجلٍ دفع إلى أجلٍ رهنًا وأخذ منه دراهمَ، وقال: إنْ جئتك بحقَّك إلى كذا وإلّا فالرَّهنُ لك بحقًك.

وأخرج عن طاوسٍ وسعيدِ بن المسيَّب ومالكِ مثلَ ذلك، فعُلم أنَّ الغلق المذكورَ في الحديث هو الغلقُ بالبيع لا بالضَّياع)، انتهى، ولذلك قال محمَّدٌ في «موطَّنه»؛ وتفسيرُ قوله: «لا يَغلق الرَّهنُ»: أنَّ الرَّجلَ كان يرهن الرَّهنَ عند الرَّجل فيقول له: إنْ جتتك بمالِك إلى كذا وكذا وإلّا فالرَّهنُ لك بمالك، قال رسولُ الله ﷺ: «لا يَغلق الرَّهنُ، ولا يكون للمرتهن بماله»، وكذلك نقول، وهو قولُ أبي حنيفة، وكذلك فسَّره مالكُ بن أنسٍ، وكذلك قال في «الهداية»: والمرادُ بقوله ﷺ: «لا يَغلق الرَّهنُ»، على ما قالوا: الاحتباسُ الكليُّ بأنْ يَصيرَ مملوكًا له، كذا ذكر الكرخيُّ عن السَّلف)، والكلامُ في هذه المسألة طويلُ الذَّيل، مَن شاء الاطِّلاعَ عليه فليرجع إلى «شرح معاني الآثار». م

- (۱) البيهةيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: الرَّهن، ب: من قال: الرَّهنُ مضمونٌ (١١٢٢٦)، وأبو داودَ في «المراسيل»، ب: ما جاء في الرَّهن، ح: (١٩٠)، وصحَّحه ابنُ القطّان في «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٥٢٨)، ورواه الدّارقُطنيُّ عن أنسِ مسندًا، ك: البيوع، ح: (٢٩١٦)، والبيهقيُّ في «الكبرى» (١١٢٢٤).
- (٢) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الرَّهن، ب: الرَّهن يهلك في يد المرتهن، ح: (٥٨٩٤)، وأبو داودَ في «المراسيل»، ب: ما جاء في الرَّهن، ح: (١٩٠)، ورجالُه ثقاتٌ.



٣٨١٩ عَن مَعمَرِ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنِ احتَكَرَ فَهُوَ خاطِئٌ (١)»، رواه(٢)

(١) قولُه: «من احتكرَ فهو خاطئٌ»: (وفي الباب أحاديثُ يشدُّ بعضُها بعضًا، وظاهرُ أحاديثِ الباب أنَّ الاحتكار محرَّمٌ من غير فرقي بينَ قُوت الآدميِّ والدَّوابِّ.

وفي «النّهاية»: (على قوله ﷺ: «من احتكر طعامًا»؛ أي: اشتراه وحبسه؛ ليهِلّ فيغلوَ، والأحاديثُ الواردة في منع الاحتكار وردَتْ مطلقةً ومقيَّدةً بالطَّعام، وما كان من الأحاديث على هذا الأسلوب؛ فإنّه عند الجمهور لا يُقيّدُ فيه المطلقُ بالمقيَّد، وهذا يقتضي أنَّه يُعمَلُ بالمطلق مطلقًا، ولا يُقيَّدُ بالقُوْتين، لكنَّ الجمهور على أنَّ الاحتكارَ الممنوعَ في قُوتِ الناس وقُوت البهائم)، «نيل الأوطار» و«سبل السَّلام» مختصرًا.

ولذلك قال في «الدُّرّ المختار»: (وكُره احتكارُ قُوت البشر كَتِينِ وعنبِ ولوزٍ، والبهائمِ كتِبْنِ وقَتِّ في بلدٍ يضرُّ بأهله؛ لحديث: «الجالبُ مرزوقٌ والمحتكرُ ملعونٌ»، فإنْ لم يضرَّ لم يُكره).

وقال في «ردِّ المحتار»: (والتَّقيدُ بقُوتِ البشر قولُ أبي حنيفة ومحمَّدِ، وعليه الفتوى كذا في «الكافي»، وعن أبي يوسف: كلُّ ما أضرَّ بالعامَّة حبسُه؛ فهو احتكارٌ، وعن محمَّدِ: الاحتكارُ في الثِّياب). انتهى.

(فأبو يوسف اعتبرَ حقيقةَ الضَّرر؛ إذ هو المؤثِّرُ في الكراهة، وأبو حنيفة اعتبَر الضَّررَ المعهودَ المتعارف)، قاله في «الهداية».

وقال في «رحمة الأمة»: (والاحتكارُ في الأُقُواتِ حرامٌ بالاتَّفاق، وهو أنْ يبتاعَ طعامًا في الغلاءِ ويُمسِكهُ ليزدادَ ثمنُه). م

(۲) قولُه: «رواه مسلم»: وروى أبو داود نحوه، وقال: (قال محمَّد بن عمرو الراوي: فقلت لسعيد بن المسيب: «فإنَّك تحتكرُ» قال سعيدٌ لمحمد بن عمرو: ومعمرٌ _ أي: شيخي في هذا الحديث _ كان يحتكرُ. وهما كانا يحتكران النَّوى والخبط).

(حاصلُه: أنَّ الحكرة المطلقة في الحديث المراد به الخاصُّ منه، وهو حكرةُ الطَّعام، قال أبو داود: وسألت أحمد :=

مسلم (۱).

• ٣٨٢ - وَعَن عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الجالِبُ مَرزُوقٌ، والمُحتَكِرُ مَلعُونٌ»، رواه ابن ماجه والدَّارميُّ (٢).

٣٨٢١ وَعَنهُ ﷺ قالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنِ احتكرَ عَلَى المُسلِمينَ طَعامَهُم ضَرَبَهُ اللهُ بِالجُذامِ والإِفلاسِ»، رواه ابن ماجه والبيهقيُّ في «شعب الإيمان» ورزينٌ في كتابه (٣٠).

٣٨٢٢ ـ وَعَن مُعاذٍ ﷺ قالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «بِئسَ العَبدُ المُحتَكِرُ، إِن أرخَصَ اللهُ

وفي «المرقاة» (٥/ ١٩٥٠): («خاطئ» بالهمز؛ أي: عاص آثمٌ. قال النَّوويُّ: الاحتكارُ المحرم هو في الأقواتِ خاصَّةٌ بأن يشتريَ الطَّعام في وقت الغلاء ولا يبيعَه في الحال، بل يدَّخرَه ليغلوَ، فأمّا إذا جاء من قريته أو اشتراه في وقت الغلاء فليس باحتكارٍ ولا تحريم فيه، وأمّا غيرُ الأقوات فلا يحرمُ الاحتكارُ فيه بكلِّ حالٍ) اه. واستدلَّ مالكٌ بعموم الحديث على أنَّ الاحتكار حرامٌ من المطعوم وغيره.

- (٢) ابن ماجه، واللَّفظُ له، أبواب التِّجارات، ب: الحكرة والجلب، ح: (٢١٥٣)، والدَّارميُّ، ك: البيوع، ب: في النَّهي عن الاحتكار، ح: (٢٥٨٦). وحسَّنه ابن كثير لشواهده في «مسند الفاروق» (١/ ٣٤٨).
 - وفي «المرقاة» (٥/ ١٩٥١): («الجالب»؛ أي: التّاجر «مرزوق»؛ أي: يُحصِّلُ الرِّبحَ من غير إثم).
- (٣) ابنُ ماجه، واللَّفظُ له، أبواب التِّجارات، ب: الحكرة والجلب، ح: (٢١٥٥)، وأحمد، ح: ١٣٥، وحسَّن ابنُ حجرٍ إسنادَه في «فتح الباري» (٤/ ٣٤٨).

ما الحكرةُ؟ قال: ما فيه عيشُ الناس، وهو الطَّعام والقُوت. قال أبو داود: قال الأوزاعيُّ: المحتكرُ من يعترضُ السُّوقَ يريدُ أن يشتريَ الطَّعام والقُوت منه ليحبسَهُ، ويريدُ أنْ يبيعَه وقت الغلاء، فأما إذا جلب من بلدةٍ أخرى وحبسه فليس بمحتكرٍ، قال الخطّابيُّ: قولُه: «ومعمرٌ كان يحتكر» يدلُّ على أنَّ المحظور منه نوعٌ دون نوعٍ، ولا يجوزُ على سعيد بن المسيب في فضله وعلمه أنْ يرويَ عن النَّبيّ ﷺ حديثًا ثم يخالفه كفاحًا، وهو على الصحابيّ أقلُّ جوازًا وأبعدُ مكانًا)، كذا في «بذل المجهود». وقال في «الدُّرِّ المختار»: (ولا يكون محتكرًا بحبسِ غلَّة أرضه بلا خلافٍ). م

⁽١) مُسلِمٌ، ك: المساقاة، ب: تحريم الاحتكار في الأقوات، ح: (٤١٢٢).



الأسعارَ حَزِنَ، وإن أغلاها اللهُ فَرِحَ»، رواه البيهقيُّ في «شعب الإيمان» ورزينٌ في كتابه(١).

٣٨٢٣ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "مَنِ احتَكَرَ طَعامًا أَربَعِينَ لَيلَةً" [يُرِيدُ بِهِ الغَلاءَ]؛ فَقَد بَرِئَ مِنَ اللهِ تَعالَى، وَبَرِئَ اللهُ تَعالَى مِنهُ»، رواه رزينٌ وأحمدُ في "مُسنَدِه".

٣٨٢٤ ـ وَعَن أَبِي أُمامَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنِ احتَكَرَ طَعَامًا أَربَعِينَ يَومًا تَصَدَّقَ بِهِ لَم يَكُن لَهُ كَفّارَةً»، رواه رزينُ (٤٠).

٣٨٢٥ وَعَن أَنَسٍ ﷺ قَالَ: غَلا السِّعرُ عَلَى عَهدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، سَعِّر لَنا، فَقَالَ: "إِنَّ اللهَ هُوَ المُسَعِّرُ(٥)، القابِضُ الباسِطُ الرَّزَاقُ، وإنِّي لأرجُو أَن أَلقَى رَبِّي وَلَيسَ أَحَدٌّ مِنكُم

- (٤) ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (١٧/ ٣٣) عن معاذ بن جبل هذه بلفظ: «من احتكر طعامًا على أمّتي أربعين يومًا وتصدَّق به لم يُقبل». ووهي المناويُّ إسنادَه في «التَّيسير» (٢/ ٣٨٩)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٥٩، ت بشار) عن أنسٍ مرفوعًا بلفظ: «من حبس طعامًا أربعين يومًا، ثم أخرجه فطحَنَه وخبَزَه وتصدَّقَ به، لم يقبلُهُ الله منه». وضعَّف العراقيُّ إسنادَه في «تخريج الإحياء» (ص١٦٥)، ط: دار ابن حزم.
- (٥) قولُه: «إِنَّ الله هو المسعر... إلخ»؛ (أي: لا يُسعِّرُ حاكم؛ يعني: يكرهُ ذلك كما في «الملتقى» وغيره)، كذا في «ردِّ المحتار». م

⁽۱) الطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير»، واللَّفظُ له، (۲۰/ ٩٥)، ح: (١٨٦)، والبيهقيّ في «شعب الإيمان»، ح: (١٠٧٠)، وضعَّف المناويُّ إسنادهما في «التَّيسير» (١/ ٤٣٧).

⁽٢) قولُه: «مَن احتكر طعامًا أربعين ليلةً... إلخ»: (ثم المدَّة إذا قصُرت لا يكون احتكارًا لعدم الضَّرر، وإذا طالت يكون احتكارًا مكروهًا؛ لتحقُّق الضَّرر، ثم قيل: هي ممتدَّة بأربعين يومًا لهذا الحديث، وقال بعضُ مشايخنا: هي مقدَّرة بشهر، ولم يجعل التَّقدير في الحديث لازمًا؛ لأنَّ المعنى في المنع عن الاحتكار هو الضَّررُ، والضَّررُ يلحقُ في كثير المدَّة دونَ قليلها، وما دون الشَّهر قليلٌ، ويقعُ التَّفاوت في المأثم بين أنْ يتربَّصَ العزَّة وبين أنْ يتربَّصَ القحطَ، أراد: أنَّ إثم من يتربَّصُ القحطَ أعظم من إثم من يتربَّصُ عزَّة الطَّعام، وهي الغلاءُ، ثم هذا التَّقدير للمعاملة في الدنيا بنحو البيع والتَّعزير، لا للإثم؛ لحصولِه وإن قلَّت المدَّة)، «الهداية» و«غاية البيان»، و«ردّ المحتار» ملتقطٌ منها. م

⁽٣) أحمد، ح: (٤٨٨٠)، والحاكم، ك: البيوع، ب: لا يحتكرُ إلّا خاطيٌّ، ح: (٢١٦٥)، واللَّفظُ لأحمدَ إلّا ما بين المعكوفين. قال الشَّيخ أحمد شاكر في تعليقه على «مسند أحمد» ت شاكر (٤/ ٤٣٧): (إسنادُه صحيحٌ).

يَطُلُبُنِي بِمَظْلَمَةٍ فِي دَمٍ وَلا مالٍ»، رواه التِّرمذيُّ وأبو داودَ وابن ماجه والدّارميُّ (١).



⁽۱) التّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبواب البيوع، ب: التَّيسير، ح: (١٣١٤)، وأبو داود، ك: الإجارة، ب: في التَّسعير، ح: (٣٤٥١)، وأبو داود، ك: الإجارة، ب: في التَّسعير، ح: (٣٤٥١)، وابن ماجه، أبواب التَّجارات، ب: من كره أن يسعر، ح: (٢٢٠٠). وقال التَّرمذيِّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحبحٌ).



وقولِ الله ﷺ: ﴿ وَإِن كَانَ ذُوعُسَّرَةٍ فَنَظِرَةً إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

٣٨٢٦ عَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ عن النَّبِيِّ ﷺ قالَ: «أَيُّما رَجُلِ باعَ سِلعَةً، فأدرَكَ سِلعَتَهُ بِعَينِها عِندَ رَجُلِ قَد أَفلَسَ، وَلَم يَكُن قَبضَ مِن ثَمَنِها شَيئًا؛ فَهِي لَهُ، وإن كانَ قَبضَ مِن ثَمَنِها شَيئًا؛ فَهُو أُسوَةُ الغُرَماءِ(١)»،

(۱) قولُه: «أسوةُ الغرماء»: ولذلك قال في «تكملة البحر الحرائق»: (يعني: لو اشترى متاعًا فأفلس والمبتاعُ في يده، فالذي باعه المتاعَ أسوةُ الغرماء فيه، مرادُه: بعد قبض المشتري المتاعَ بإذن البائع، وإنْ كان قبلَ القبض فللبائع أنْ يحبسَ المتاعَ حتى يقبضَ الثَّمنَ، وكذا إذا قبضه بغير إذن البائع كان له أنْ يستردَّه ويحبسَه بالثَّمن) انتهى.

وقال في «عمدة القاري»: (ذهب إبراهيمُ النَّخعيّ والحسن البصريّ والشعبي في روايةٍ ووكيع بن الجراح وعبدالله ابن شبرمة _ قاضي الكوفة _ وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمَّد وزفر: إلى أنَّ بائع السِّلعة أسوةٌ للغرماء، وصحَّ عن عمرَ بن عبد العزيز: أنَّ من اقتضى من ثمن سلعته شيئًا ثم أفلس؛ فهو والغرماءُ فيه سواءٌ، وهو قول الزُّهريّ، وروي عن علىّ بن أبي طالب ، من نحو ما ذهب إليه هؤلاء.

واحتجَّ الشّافعيُّ ومالك وأحمد بما أخرجه البخاريُّ ومُسلِم عن أبي هريرة قال: «أَيُّما رجلِ أفلس فأدركَ رجلٌ مالَه بعينه؛ فهو أحقُّ به من غيره»، فإنهم ذهبوا إلى ظاهر هذا الحديث، وقالوا: إذا أفلس الرجل، وعنده متاعٌ قد اشتراه، وهو قائمٌ بعينه، فإنَّ صاحبه أحقُّ به من غيره من الغرماء.

وأجاب الطّحاويُّ عن هذا الحديث: أنَّ المذكور فيه: «فأدرك رجل ماله بعينه»، والمبيعُ ليس هو عينَ ماله، وإنما هو عينُ ماله ماله بعينه، هو عينُ مال قد كان له، وإنما ماله بعينه يقع على الغُصوب والعواري والودائع وما أشبه ذلك، فذلك ماله بعينه، فهو أحقٌ به من سائر الغرماء، وفي ذلك جاء هذا الحديثُ عن رسول الله عليه.

والذي يدلَّ عليه ما رُوي عن رسول الله ﷺ في حديث سمرة؛ فإنَّه قال: قال رسول الله ﷺ: «من سُرق له متاعٌ أو ضاع له متاعٌ له متاعٌ له متاعٌ أو ضاع له متاعٌ فوُجد عند رجل بعينه فهو أحقُّ به، ويرجع المشتري على البائع بالثَّمن». وأخرجه الطَّبرانيُّ أيضًا. فهذا يبيِّنُ أنَّ المراد من حديثُ أبي هريرة أنَّه على الودائع والعواري والغُصوب ونحوها، وأنَّ صاحبَ المتاع أحقُّ=

رواه ابن ماجه والدّارَقطنيّ (۱)، وفي إسناده: إسماعيلُ بنُ عيّاش وقد وثّقه أحمدُ، وهو مُرسَلٌ، والمُرسَلُ عندنا حجَّةٌ، وروى الطّحاويُّ نحوه، ورواه عبدُ الرَّزّاقِ مُسندًا.

٣٨٢٧ وَعَن أَبِي سَعِيدٍ ﷺ (٢) قَالَ: أُصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي ثِمارِ ابتاعَها (٣)، فَكَثُر دَينُهُ، فَقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَصَدَّقُوا عَلَيهِ»، فَتَصَدَّقَ النّاسُ عَلَيهِ، فَلَم يَبلُغ ذَلِكَ وَفاءَ دَينِهِ، فَقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِغُرَمائِهِ: «خُذُوا ما وَجَدتُم، وَلَيسَ لَكُم إِلّا ذَلِكَ (٤)»،......

وأخرجه عن أبي بكر بن عبد الرحمن مرسلًا: الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: القضاء والشهادات، ب: باب الرجل يبتاع سلعة في قبضها ثم يموتُ وثمنُها عليه دينٌ، ح: (٦١٨٠)، وأبو داود (٣٥٢٠) ومالك في «الموطَّأ»، ح: (٢٤٩٨)، وسندُهم صحيحٌ.

وأخرجه مُسلِمٌ بلفظ عن أبي هريرة، أن النَّبِي ﷺ، قال: «من أدرك ماله بعينه عند رجلٍ قد أفلس - أو إنسانٍ قد أفلس - فهو أحقُّ به من غيره»، ك: المساقاة، ب: من أدرك ما باعه عند المشتري وقد أفلس فله الرجوع فيه، ح: (٣٩٨٧).

- (٢) قولُه: «عن أبي سعيد»: هذا الحديثُ مضى عن قريبٍ في باب المنهيِّ عنها من البيوع. م
- (٣) قولُه: «في ثمارٍ ابتاعها»: هذا يدلُّ على أنَّ الثَّمارَ إذا أُصيبت مضمونةٌ على المشتري، وقد بسطتُ الكلامَ فيه في باب المنهيّ عنها من البيوع، فليرجع إليه. م
- (٤) قولُه: «وليس لكم إلّا ذلك»؛ (أي: ما وجدتم، والمعنى: ليس لكم إلّا أخذُ ما وجدتم، والإمهالُ بمطالبة الباقي إلى الميسرة، وليس معناه: أنَّه ليس لكم إلّا ما وجدتم، وبطلَ ما بقي من ديونكم؛ لقوله تعالى: ﴿ وَإِن كَاكَ ذُوعُسَّرَةٍ فَعُسَرَةٍ فَ المرقاة». م

به إذا وجده في يدِ رجلِ بعينه، وليس للغرماءِ فيه نصيبٌ؛ لأنّه باق على ملكه؛ لأنّ يدَ الغاصب يدُ التّعدّي والظُّلم، وكذلك السّارق، بخلاف ما إذا باعه وسلَّمه إلى المشتري؛ فإنّه يخرجُ عن ملكه وإن لم يقبض الثَّمن، والبائعُ هنا خرج عن كونه صاحبَ المتاع؛ لأنَّ المتاعَ خرج من ملكه، وتبدُّلُ الصَّفةِ هنا كتبدُّلِ الذّات، فصار المبيعُ غيرَ ماله، وقد كان عينَ مالِه أوّلًا). م

⁽۱) ابنُ ماجه، واللَّفظُ له، أبواب الأحكام، ب: من وجد متاعَه بعينه عند رجل قد أفلس، ح: (۲۳۰۹)، والدّارقُطنيّ، ك: البيوع، ح: (۲۹۰۲). رجالُه ثقاتٌ غيرَ إسماعيل بن عياش، وقد وثَّقَه أُحمد، وفي «الأحكام الوسطى» للإشبيليّ (۳/ ٣٤٦): (وإسماعيلُ بن عياش حديثُه عن الشّاميين صحيحٌ، ذكره يحيى بنُ معينٍ وغيره. والزّبيديُّ هو محمدُ ابن الوليد، شاميٌّ حمصيٌّ).

رواه مسلمٌ(١).

٣٨٢٨ وَعَن عَبِدِ الرَّحَمَنِ بِنِ كَعبِ بِنِ مالِكِ عَن أَبِيهِ قالَ: كَانَ مُعاذُ بِنُ جَبَلِ ﴿ مُهَا سَخِيًّا وَكَانَ لا يُمسِكُ شَيئًا، فَلَم يَزَل يُدانُ حَتَّى أَغَرَقَ مالَهُ كُلَّهُ فِي الدَّينِ، فأتَى النَّبِيَ ﷺ فَكَلَّمَهُ لِيُكلِّمَ غُرَماءَهُ، فَلَو تَرَكُوا لِأَحَدِ لَتَرَكُوا لِمُعاذِ لِأَجلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَباعَ لَهُم رَسُولُ اللهِ ﷺ مالَهُ حَتَّى قامَ مُعاذُ بِغَيرِ فَلُو تَرَكُوا لِأَحَدِ لَتَرَكُوا لِمُعاذٍ لِأَجلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَباعَ لَهُم رَسُولُ اللهِ ﷺ مالَهُ حَتَّى قامَ مُعاذُ بِغَيرِ شَيءٍ، رواه «سعيدٌ» في «سننه» مُرسلًا(٢).

٣٨٢٩ ورُوي: أنَّ مُعاذًا ﴿ مُعَاذًا ﴿ مَا لَهُ كَانَ يدّانُ، فأتَى غُرَماؤُه إلى النَّبِيِّ ﷺ فباعَ النَّبِيُ عَلَيْهُ مالَهُ كُلَّهُ (٣) في دينهِ حتَّى قامَ مُعاذٌ بغيرِ شيءٍ، مرسلٌ، هذا لفظُ «المصابيح»، ولم يوجد في الأصول إلّا في «المنتقى» [برقم: ٢٩٩٦] (٤).

(١) مُسلِمٌ، ك: المساقاة، ب: استحباب الوضع من الدَّين، ح: (٣٩٨١).

(٣) قولُه: «فباع النّبيُّ ﷺ مالَه كلّه»؛ (يعني: إذا طلبَ غرماءُ المفلس الحجرَ عليه حجَرَ عليه القاضي، وباعَ ماله إن امتنع من بيعِه، وقسَمَ مالَهُ بين الغرماء، ومنعه من تصرُّفِ يضرُّ بالغرماء، كالإقرارِ وبيعِه بأقلَّ من قيمته؛ لِما رُوي في هذا الحديث: أنَّ معاذًا ركبه دينٌ، فباع رسول الله ﷺ مالَه، وقسَم ثمنَه بين غرمائه بالحصص، ولأن في الحجر عليه نظرًا للغرماء؛ لئلا يلحقَهم الضَّررُ بالإقرار، هذا عندهما.

وقال أبو حنيفة: لا يُحجَر عليه بسببِ دينٍ وإنْ طلب غرماؤه الحجرَ عليه؛ لأنَّ في الحجرِ عليه إهدارَ أهليَّته وإلحاقه بالبهائم، وذلك ضررٌ عظيمٌ، فلا يجوزُ، ولكنْ إنْ طلب غرماءُ المديون حَبْسَه حبَسَه القاضي ليبيعَ ماله في دينه؛ لأنَّ قضاء الدَّين واجبٌ عليه، والمماطلةُ ظلمٌ، فيحبسُه الحاكمُ؛ دفعًا لظلمه، وأيضًا إيصالًا للحقَّ إلى مستحقِّه، ولا يكون ذلك إكراهًا على البيع؛ لأنَّ المقصودَ من الحبس الحملُ على قضاء الدَّين بأيِّ طريقِ كان). التقطتُه من «تكملة البحر الرَّائق». م

(٤) أبو داود في «المراسيل» مرسلًا بلفظِ متقاربٍ، ب: في المفلس، ح: (١٧٢)، وعبد الرَّزَاق في «المصنف» في حديث طويلٍ، ك: البيوع، ب: المفلس والمحجور عليه، ح: (١٥١٧). قال عبد الحق: «كونُه مرسلًا أصحُّ». انظر: «الأحكام الوسطى» (٣/ ٢٨٦).

⁽٢) الحاكمُ (١٩٢٥)، وصحَّحه ووافقه الذَّهبيُّ، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: التَّفليس، ب: الحجر على المفلس (٢) الحاكمُ (١١٢٦١).

٣٨٣٠ وفي رواية «أبي داودَ» والنَّسائيّ (١): أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «لَيُّ الواجِدِ يُحِلُّ عِرضَهُ وَعُقُوبَتَهُ (٢)»، قالَ «ابنُ المُبارَكِ»: «يُحِلُّ عِرضَهُ»: يُغَلَّظُ لَهُ، «وَعُقُوبَتَهُ»: يُحبَسُ لَهُ.

٣٨٣١ وفي رواية الدّارَقطنيّ و «ابنِ عديِّ» (٣): أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «إِنَّ لِصاحِبِ الحَقِّ اليَدَ واللِّسانَ».

٣٨٣٢ وَعَن عِمرانَ بنِ حُصَينٍ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن كَانَ لَهُ عَلَى رَجُلٍ حَقَّ فَمَن أَخُوهُ كَانَ لَهُ بِكُلِّ يَومٍ صَدَقَةً (٤)»،

وفي «كشف المناهج والتّناقيح» (٢/ ٥١٩): («ويَدّانُ»: بتشديد الدّال: يَفتعِلُ من دانَ يَدِينُ إذا استقرضَ وصار عليه
 دينٌ، فهو دائنٌ).

(١) أخرجه عن عمرو بن الشَّريد عن أبيه أبو داود، ك: القضاء، ب: في الدَّين هـل يُحبس بـه؟ ح: (٣٦٢٨)، والنَّسائيّ، ك: البيوع، ب: مطلُ الغنيِّ، ح: (٢٨٩٤). وحسَّن ابن حجرٍ إسناده في «فتح الباري» (٥/ ٦٢).

وفي «جامع الأصول» (٤/ ٥٥٥): («لَيُّ الواجدِ»: الواجدُ: القادر المليءُ، واللَّيُّ: المطلُ، «يُحِلُّ عرضَه»؛ أي: يجوزُ لصاحب الدَّين أن يعيبَه ويصفَهُ بسوءِ القضاء، والمرادُ بالعِرض: نفسُ الإنسان، و«عقوبته»: حبسه).

(٢) قولُه: «لَيُّ الواجديُجِلُّ عرضَه وعقوبته»: (استدلَّ بهذا الحديث على جوازِ حبس مَن عليه الدَّين حتى يقضيه إذا كان قادرًا على القضاء تأديبًا له وتشديدًا عليه، لا إذا لم يكن قادرًا لقوله: «الواجد»؛ فإنَّه يدلُّ على أنَّ المعسر لا يحلُّ عرضُه ولا عقوبتُه.

وإلى جوازِ الحبس للواجد ذهبت الحنفيَّة وزيد بن علي، وقال الجمهور: يبيعُ عليه الحاكمُ لما مضى من حديث معاذ.

وأمّا غيرُ الواجد فقال الجمهور: لا يُحبس، لكن قال أبو حنيفة: يُلازِمه مَن له الدَّين لقوله ﷺ: «لصاحب الحقّ اليدُ واللّسان»، أراد باليد: الملازمة، وباللّسان: التّقاضي). «نيل الأوطار» و«الهداية» ملتقطٌ منهما. م

- (٣) الدّارقُطنيُّ عن مكحولٍ مرسلًا، ك: في الأقضية والأحكام وغير ذلك، ح: (٤٥٥٣)، رجالُ إسنادِه ثقاتٌ، غيرَ أنَّ فيه إرسالًا. وله شاهدٌ من حديث البخاريِّ، ك: في الاستقراض، ب: لصاحب الحق مقالٌ، ح: (٢٤٠١): «إنَّ لصاحب الحقِّ مقالًا».
- (٤) قولُه: «كان له بكلِّ يومٍ صدقةٌ»: (وفي فضيلة القرض أحاديثُ، وعمومًا الأدلَّـةُ القرآنيَّةُ والحديثيَّـةُ القاضيةُ بفضل=

رواه أحمدُ^(١).

٣٨٣٣ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَجُلٌ يُدايِنُ النَّاسَ، فَكَانَ يَقُولُ لِفَتَاهُ: إِذَا أَتَيتَ مُعسِرًا فَتَجَاوَزَ عَنهُ، لَعَلَّ اللهَ يَتَجَاوَزُ عَنّا، فَلَقِى اللهَ فَتَجَاوَزَ عَنهُ»، مُتَّفَقٌ عليه (٢).

٣٨٣٤ ـ وَعَن أَبِي قَتَادَةً ﷺ قَالَ: قال رَسُول اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَن سَرَّهُ أَن يُنجِيهُ اللهُ مِن كُرَبِ يَومِ القِيامَةِ فَليُنَفِّسُ عَن مُعسِرِ أَو يَضَعْ عَنهُ »، رواه مسلمٌ (٣).

٣٨٣٥ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «مَن أَنظَرَ مُعسِرًا، أَو وَضَعَ لَـهُ أَنجاهُ الله مِن كُرَبِ يَومِ القِيامَةِ»، رواه مسلمٌ (٤).

٣٨٣٦ وَعَن أَبِي اليَسَرِ هُ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «مَن أَنظَرَ مُعسِرًا أَو وَضَعَ عَنهُ

المعاونة وقضاءِ حاجة المُسلِم وتفريج كربته وسدٍّ فاقته شاملةٌ له، ولا خلافَ بين المُسلِمين في مشروعيَّته)، كذا في «نيل الأوطار». م

(۱) أحمدُ، ح: (۱۹۹۷۷)، والطَّبرانيُّ في «الكبير» (۱۸/ ۲٤٠)، ح: (۲۰۳)، قال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٤/ ١٣٥): (رواه الطَّبرانُّ في «الكبير»، وفيه أبو داود الأعمى، وهو كذَّابٌ).

وله شاهدٌ عن بريدةَ صحَّحه الحاكمُ والذَّهبيُّ (٢٢٢٥)، ولفظه: «من أنظر معسرًا فله بكلِّ يومٍ صدقةٌ، قبل أن يحلَّ الدَّين، فإذا حلَّ الدَّين فأنظره بعد ذلك فله بكلِّ يوم مثلُه صدقةً»، وهو عند ابن ماجه بسنده (٢٤١٨).

قوله: «حقّ»؛ أي: دين. «فمن أخّره»؛ أي: بعدَ حلول أجله.

(٢) مُسلِمٌ، واللَّفظُ له، ك: المساقاة، ب: فضل إنظار المعسر، ح: (٣٩٩٨)، والبخاريُّ، ك: البيوع، ب: من أنظر معسرًا، ح: (٢٠٧٨).

قولُه: «يُداين الناس»؛ أي: يُعاملهم بالدَّين أو يُعطيهم دَينًا.

- (٣) مُسلِمٌ، ك: المساقاة، ب: فضلُ إنظار المعسر، ح: (٤٠٠٠).
- (٤) البغويُّ في «شرح السُّنَة»، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: ثوابُ من أنظر معسرًا، ح: (٢١٣٨)، وقال: (هذا حديثٌ صحيحٌ، أخرجه مُسلِمٌ عن خالد بن خداش، عن حماد بن زيد، عن أيوبَ». قال المناويُّ في «كشف المناهج» (٢/ ١٤٥): (وهذا الحديثُ وإن كان لفظُه ليس في مُسلِم لكنَّه أشارَ إليه) وانظرٌ قبله.

أَظَلَّهُ اللهُ فِي ظِلِّهِ»، رواه مسلمٌ(١).

٣٨٣٧ وَعَن كَعبِ بنِ مالِكٍ هَا: أَنَّهُ تَقاضَى ابنَ أبِي حَدرَدِ (٢٠ دَينًا كانَ لَهُ عَلَيهِ فِي المَسجِدِ، فارتَفَعَت أصواتُهُما حَتَّى سَمِعَها رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ وَهوَ فِي بَيتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيهِما حَتَّى كَشَفَ سِجفَ حُجرَتِهِ، فَنادَى: «يا كَعبُ»، قالَ: لَبَيكَ يا رَسُولَ اللهِ، قالَ: «ضَع مِن دَينِكَ هَذا»، فأوماً إِلَيهِ؛ أي: الشَّطرَ، قالَ: لَقَد فَعَلتُ يا رَسُولَ اللهِ، قالَ: «قُم فاقضِه»، مُتَّفقٌ عليه (٣).

٣٨٣٨ ـ وَعَن ثَوبِانَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن ماتَ وَهُوَ بَرِيءٌ مِن ثَلاثِ: الكِبرِ والغُلُولِ والنَّدِن دَخَلَ الجَنَّةَ»، رواه التَّرمذيُّ وابن ماجه والدَّارميُّ (١٠).

وفيه دليلٌ على إباحةِ رفع الصَّوت في المسجد ما لم يَتفاحش؛ لعدم الإنكار منه ﷺ، وفيه جوازُ الاعتمادِ على الإشارة، وأنّها بمنزلة الكلام إذا فُهمت؛ لدلالتها عليه، فيصح على هذا يمينُ الأخرس وشهادتُه ولِعانُه وعقودُه إذا فُهم عنه ذلك، وفيه إشارةُ الحاكم إلى الصُّلح على جهةِ الإرشاد، وهاهنا وقع الصُّلح على الإقرار المُتَفقٌ عليه؛ لأنّ نزاعهما لم يكن في الدّين وإنما كان في التّقاضي، وأما الصُّلحُ على الإنكار فأجازه أبو حنيفة ومالكٌ، وهو قولُ الحسن، وقال الشّافعيُّ: هو باطلٌ، وبه قال ابن أبي ليلى، وفيه الملازمةُ للاقتضاء، وفيه الشَّفاعةُ إلى صاحب الحقِّ والإصلاحِ بين الخصوم وحسنِ التَّوسُط بينهم، وفيه قولُ الشَّفاعة في غير معصيةٍ، وفيه إرسالُ السُّتور عند الحجرة)، كذا في «عمدة القاري». م

⁽١) مُسلِمٌ، ك: الزُّهد، ب: حديث جابر الطويل، ح: (٧٥١٢).

 ⁽٢) قولُه: «تقاضى ابنُ أبي حدرد... إلخ»: (فيه إشارةٌ إلى أنَّه لا يجتمعُ الوضعيَّةُ والمطلُ؛ لأنَّ صاحبَ الدَّين يتضرَّرُ
 كما ذكرنا. وفيه: المخاصمةُ في المسجد في الحقوق، والمطالبةُ بالدُّيون، قالَه ابنُ بطّالٍ.

 ⁽٣) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: الخصومات، ب: كلام الخصوم بعضِهم في بعضٍ، ح: (٢٤١٨)، ومُسلِمٌ، ك: المساقاة،
 ب: استحباب الوضع من الدَّين، ح: (٣٩٨٤).

وفي «المرقاة» (٥/ ١٩٥٦): («سِجْفَ حُجرتِه»؛ أي: سُترتَها).

⁽٤) التِّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبواب السِّير، ب: ما جاء في الغُلول، ح: (١٥٧٢)، وابن ماجه، أبواب الصَّدقات، ب: التَّشديد في الدَّين، ح: (٢٤١٢). وصحَّحه ابنُ حبّانَ (١٩٨).

وفي «مرقاة المفاتيح» (٥/ ١٩٦٢): («من الكبر»: قيل: هـو إبطالُ الحقُّ؛ بأن لا يقبلَه وأنْ يُحقِّرَ النّاسَ فـلا يراهم=

٣٨٣٩ وَعَن مُجاهِدٍ قَالَ: استَسلَفَ عَبدُاللهِ بنُ عُمَرَ عَن مِرَاهِمَ، ثُمَّ قَضَى خَيرًا مِنها(١)، فقالَ الرَّجُلُ: هَذِهِ خَيرٌ مِن دَراهمي الَّتِي أسلَفتُكَ، قالَ ابنُ عُمَرَ: قَد علمتُ، وَلَكِنَّ نَفسِي بِذَلِكَ طَيّبَةٌ، وقالَ الرَّجُلُ: هَذِهِ خَيرٌ مِن دَراهمي الَّتِي أسلَفتُكَ، قالَ ابنُ عُمَرَ اللهُ عُمَرَ اللهُ عُمَرَ اللهُ عُمَرَ اللهُ عَلَيهِ، وَهُو قولُ «أبي حَنِفَة» رَحِمَهُ الله)(٣).

وقال في «العَرف الشَّذيّ»: (قال أبو حنيفة: لا يجوز القرضُ إلّا في المثليّ؛ أي: المكيلِ أو الموزونِ، وقال الشّافعيُّ: يجوزُ استقراضُ الحيوان كالسّلم، ويعيّنُ كلَّ تعيينٍ كيلا يقعَ النِّزاعُ بعدُ، وللشّافعيِّ حديث أبي رافع، ولنا ما مرَّ من التَّشريع العامِّ «نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئةً»، وحديثُ أبي رافع واقعةُ حالٍ.

وإن قيل: إنَّ حديث المارِّ في البيع لا القرض.

أقول: إنَّ مَناطَهما واحدٌ، ومحملُ واقعةِ حديثِ أبي رافع عندي أنَّه اشترى البعيرَ بثمنِ مؤجَّلٍ، ثم أعطى إبلا بدلَ ذا الثَّمن، فعبَّر الرَّاوي بهذا، ومثلُ هذه المعاملة تكونُ في عصرنا كثيرةً).

- (Y) قولُه: «لا بأس بذلك»؛ (أي: بقضاء دينه، أفضلُ مما أخذه)، كذا في «التَّعليق الممجَّد». م
- (٣) محمَّدٌ في «الموطَّأَ»، ك: الصَّرف، ب: الرجل يكون عليه الدَّينُ فيقضي أفضلَ مما أخذه، ح: (٨٢٤). وصحَّحَ ابنُ حجرِ إسنادَه في «فتح الباري» (٨٦/٥).

قوله: «استسلف»؛ أي: أخذَ قرضًا. «فقال الرَّجلُ»: كأنَّه خشيَ أنْ يكون ذلك ربًا.

⁼ شيئًا، «والغلول» بضمَّ أوَّله، في «النَّهاية»: هي الخيانةُ في المغنمِ والسَّرقةُ من الغنيمة قبلَ القسمة، وسُمِّيت غُلولا لأنَّ الأيديَ منها مغلولةٌ؛ أي: ممنوعةٌ مجعولٌ فيها غِلَّ، «والدَّين» ضمُّهُ مع أقبحِ الجنايات وأشنع السَّيِّئات دليلٌ على أنَّه منهما، وهو دينٌ لَزِمَهُ باختيارِه ولم ينوِ أداءَهُ).

⁽۱) قولُه: «ثم قضى خيرًا منها»: (وفي حديث أبي رافع أيضًا دليلٌ على أنَّ مَن استقرض شيئا فردَّ أحسنَ أو أكثرَ منه من غيرِ شرطٍ كان مُحِسنًا، ويحلُّ ذلك للمُقرِض، وفيه جوازُ إقراضِ الحيوانات كلِّها، وهو مذهبُ مالكِ والشّافعيِّ. ومذهبُ أبي حنيفة: أنَّه لا يجوزُ، والدَّلائلُ لأبي حنيفة: هو ما رواه الأئمَّة عن ابن عبّاسٍ: أنَّ النّبيَ عَيُّ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، وعن جابر: أنَّ رسول الله عَيُّ لم يكن يَرى بأسًا ببيع الحيوان بالحيوان، اثنين بواحدٍ، ويكره نسيئة، وعن ابن عمر: أنَّ النّبيِّ عَيُّ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، وكذا عن سمرةَ عن النّبي عَيُ مثلُه، رواها الطَّحاويُ في «معاني الآثار». قال أبو جعفرٍ: فكان هذا ناسخًا لِما رويناه عن رسول الله عَيُّ من إجازة بيع الحيوان بالحيوان بالحيوان المجهود».

• ٣٨٤٠ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ: أَنَّ رَجُلًا تَقَاضَى رَسُولَ اللهِ ﷺ فأَعْلَظَ لَهُ، فَهَمَّ أَصحابُهُ، فَقالَ: «دَعُوهُ؛ فإنَّ لِصاحِبِ الحَقِّ مقالًا، واشتَرُوا لَهُ بَعِيرًا، فأعطُوهُ إِيّاهُ»، وَقالُوا: لا نَجِدُ إِلّا أَفضَلَ مِن سِنّهِ، قالَ: «اشتَرُوهُ فأعطُوهُ إِيّاهُ، فإنَّ خَيرَكُم أحسَنُكُم قضاءً»، مُتَّفقٌ عليه (١١).

٣٨٤١ وَعَن سُويدِ بنِ قَيسٍ ﴿ قَالَ: جَلَبتُ أَنا وَمَخرَمَةُ العَبدِيُ ﴿ بَوَّا مِن هَجَرَ، فَأَتَينا بِهِ مَكَّةَ، فَجاءَنا رَسُولُ اللهِ ﷺ يَمشي، فَساوَمَنا بِسَراوِيلَ، فَبِعناهُ (٢٠)، وَثَمَّ رَجُلٌ يَزِنُ بِالأَجْرِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (هذا حديثٌ (فِن وأرجِح»، رواه أحمدُ وأبو داودَ والتِّرمذيُّ وابن ماجه والدّارميُّ، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ) (٣).

٣٨٤٢ ـ وَعَن جابِرٍ ﷺ قالَ: كانَ لِي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ دَينٌ، فَقَضانِي وَزادَنِي، رواه أبو داودَ (١٠).

٣٨٤٣ ـ وَعَن عَبدِاللهِ بنِ أَبِي رَبِيعَةَ ١١٤ قَالَ: استَقرَضَ مِنِّي النَّبِيُّ عَلِيَّةٍ أَربَعِينَ أَلفًا، فَجاءَهُ مالٌ

⁽۱) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: الاستقراض، ب: استقراض الإبل، ح: (۲۳۹۰)، ومُسلِمٌ، ك: المساقاة، ب: جواز اقتراض العدوان، ح: (٤١١٠).

وفي النَّهاية: («تقاضى»؛ أي: طالبَهُ به، وأرادَ قضاءَ دينه، «فهم أصحابه»؛ أي: قصدوا أن يَرَجُروه ويُؤْذُوه بقولٍ أو فعل، لكن لم يفعلوا تأدُّبًا معه ﷺ).

⁽٢) قولُه: «فساوَمَنا بسراويلَ فِيعناهُ»: (اختلفوا في لُبسه ﷺ السَّراويلَ، فجزم بعضُهم بعدمه، واستأنس بأنَّ عثمان لم يَلبَسْهُ إلى يومِ قُتِلَ، لكنْ صحَّ شراؤه، وقال ابنُ القيَّم: الظَّاهرُ أنَّه لبسَه، وكانوا يلبسونه في زمانه)، كذا في «المرقاة». م

⁽٣) أبو داود، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: في الرُّجحان في الوزن، ح: (٣٣٣٦)، والتِّرمذيّ، أبواب البيوع، ب: ما جاء في الرجحان في الوزن، ح: (١٢٣٧). وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

وفي «مرقاة المفاتيح» (٩/٦٦٣): («بَزَّا»: بتشديد الزاي؛ أي: ثيابًا «من هَجَرٍ»: بفتحتين موضعٌ قريبٌ من المدينة وهو مصروفٌ. «رجل يَزِنُ»؛ أي: الأُجرِ»؛ أي: الأجرة).

⁽٤) أبو داود، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: في حسن القضاء، ح: (٣٣٤٧)، والبخاريُّ، ك: الاستقراض، ب: حسن القضاء، ح: (٢٣٩٤)، ومُسلِمٌ، ك: صلاة المسافرين، ب: استحباب تحية المسجد بركعتين، ح: (١٦٥٦).

فَدَفَعَهُ إِلَيَّ، وَقَالَ: «بارَكَ اللهُ لَكَ فِي أَهلِكَ وَمالِكَ، إِنَّما جَزاءُ السَّلَفِ الحَمدُ والأداءُ»، رواه النَّسائق (١٠).

٣٨٤٤ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَطلُ الغَنِيِّ ظُلمٌ، فإنْ أُتبِعَ أَحَدُكُم عَلَى مَلِيًّ فَليَتَبَع (٢)»، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

⁽۱) النَّسائيُّ، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: الاستقراض، ح: (٤٦٨٣)، وابن ماجه، أبواب الصَّدقات، ب: حسن القضاء، ح: (٢٤٢٤). وحسَّن العراقيُ إسنادَه في «تخريج الإحياء» (ص: ٣٩١)، ط: دار ابن حزم. قوله: «السَّلَف»: بفتحتين؛ أي: القَرْض.

⁽٢) قولُه: «فليتبع»: (قال النَّوويُّ: ومذهبُ أصحابنا والجمهور أنَّ الأمرَ للنَّدب، وقيل: للإباحة، وقيل: للوجوب). قاله في «المرقاة»، وكذا في «عمدة القاري». م

⁽٣) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: الحوالات، ب: في الحوالة وهل يرجع في الحوالة، ح: (٢٢٨٧)، ومُسلِمٌ، ك: المساقاة، ب: تحريم مُطل الغنيِّ، ح: (٤٠٠٢).

وفي «التَّوشيح شرح الجامع الصَّحيح» (٤/ ١٦١٦): («مُطل الغنيِّ»: المُطل: المدُّ والمدافعة، والمرادُ هنا تأخيرُ ما استُجِقَّ أداؤُه بغير عذرِ. «أُتبع»؛ أي: أحيل. «مَلِيءٍ»: الغنيُّ. «فليَتبَعْ»؛ أي: فليَحتَلْ).

⁽٤) قولُه: «وعليّ دَينه»: (فيه الكفالةُ من الميت، وقال ابنُ بطّالِ: اختلف العلماءُ فيمن تكفّل عن ميتِ بدينِ، فقال ابن أبي ليلى ومحمّد وأبو يوسف والشّافعيّ: الكفالةُ جائزةٌ عنه وإن لم يترك وفاءً لهذا الحديث، وقال أبو حنيفة: إن لم يترك الميتُ شيئًا فلا تجوزُ الكفالة، وإنْ ترك جازت بقدر ما ترك.

فَصَلَّى عَلَيهِ، رواه البخاريُّ^(١).

٣٨٤٦ وَعَن أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﴿ قَالَ: أُتِيَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ بِجَنازَةٍ وَلِيُصَلِّي عَلَيها، [فَتَقَدَّمَ لِيُصَلِّي، فَالَاتَفَتَ إِلَينا]، فَقالَ: (هَل عَلَى صاحِبِكُم دَينٌ؟ »، قالُوا: نَعَم، قالَ: (هَل تَرَكَ لَهُ مِن وَفاءٍ؟ »، قالُوا: لا، قالَ: (صَلُّوا عَلَى صاحِبِكُم »، قالَ عَلِيُّ بنُ أَبِي طالِبٍ: عَلَيَّ دَينُهُ يَا رَسُولَ اللهِ، فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى عَلَيهِ، [فقالَ: (جَزَاكَ اللهُ عِلَى صاحِبِكُم »، قالَ عَلِيُّ بنُ أَبِي طالِبٍ: عَلَيَّ دَينُهُ يَا رَسُولَ اللهِ، فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى عَلَيهِ، [فقالَ: (جَزَاكَ اللهُ عِلَى عَلَيهِ عَلِي عَلَيهُ مِن مُسلِم فَكَ رِهانَ أُخِيهِ إِلّا فَكَ اللهُ رِهانَهُ يَومَ القِيامَةِ»].

٣٨٤٧ وفي رواية: «فَكَّ اللهُ رِهانَكَ مِنَ النَّارِ كَما فَكَكتَ رِهانَ أَخِيكَ المُسلِم، لَيسَ مِن عَبدٍ مُسلِم يَقضِي عَن أُخِيهِ دَينَهُ إِلّا فَكَّ اللهُ رِهانَهُ يَومَ القِيامَةِ»، رواه البغويُّ في «شرح السُّنَّة»(٢).

⁼ والجوابُ عن الحديث:؛ أنّه يحتملُ الإقرارَ عن كفالةٍ سابقةٍ، فإنّ لفظ الإقرار والإنشاء في الكفالة سواءٌ، ولا عمومَ لحكاية الفعل، ويحتملُ أنّه منسوخٌ، وظهر عنده نسخُه، وحديث أبي هريرة الذي يأتي بعدُ يدلُّ على النّسخ، وهو قوله ﷺ: «أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فمن تُوفي من المؤمنين فترك كينًا فعليَّ قضاؤُه، ومن ترك مالًا فلورثته».

وفي رواية أبي حازم عن أبي هريرة أن النّبي على قال: «من ترك كلّا فإليّ، ومن ترك مالا فللوارث»، قال أبو بشر يونس بن حبيب: سمعُت أبا الوليد يقول: هذا نسخٌ لتلك الأحاديث التي جاءت في ترك الصّلاة على مَن عليه الدّين، وقال ابنُ عبّاسٍ: كان رسولُ الله على لا يصلّي على من مات وعليه دين، فمات رجلٌ من الأنصار، فقال: عليه دينٌ؟ قالوا: نعم، فقال: صلوا على صاحبكم، فنزل جبريل هم، فقال: إن الله هم يقول: «إنما الظالمُ عندي في الدُّيون التي حملت في البغي والإسراف والمعصية، فامّا المتعفّفُ ذو العيال فأنا ضامنٌ أنْ أؤدِّي عنه، فصلى عليه عليه، وقال بعد ذلك: «من ترك ضياعًا أو دينًا فإليّ أو عليّ، ومن ترك ميراثًا فلأهله»، فصلًى عليهم، ويمكن أن يقال: إنّه لم يكن ضمانًا، بل وعدٌ بأن أؤدي دَينَه، ولمّا علم رسولُ الله على صدق وعدِه صلّى لارتفاع المانع). «عمدة القاري» و«اللمعات» و«البحر الحرائق» ملتقطٌ منها.

وقال في «الدُّرِّ المختار»: (ولا تصحُّ الكفالة بِدَين عن ميتٍ مفلِسٍ. هذا عنده وصحَّحاها مطلقًا، وبه قالت الثَّلاثة، ولو تبرع به أحدٌ صحَّ إجماعًا). م

⁽١) البخاريُّ، ك: الحوالات، ب: إذا أحال دين الميت، ح: (٢٢٨٩).

⁽٢) البغوي في «شرح السُّنَّة» واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: ضمان الدين، ح: (٢١٥٥)، والبيهقيّ في «السُّنن الكبرى» عن=

٣٨٤٨ وَعَن أَبِي هُرَيرَة ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُؤتَى بِالرَّجُلِ المُتَوَفَّى عَلَيهِ الدَّينُ، فَيَسأَلُ: «هَل تَرَكَ لِدَينِهِ وَفَاءً صَلَّى، وإلّا قَالَ لِلمُسلِمينَ: «صَلُّوا عَلَى «هَل تَرَكَ لِدَينِهِ وَفَاءً صَلَّى، وإلّا قَالَ لِلمُسلِمينَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُم»، فَلَمّا فَتَحَ اللهُ عَلَيهِ الفُتُوحَ قَالَ: «أَنَا أُولَى بِالمُؤمِنِينَ مِن أَنفُسِهِم؛ فَمَن تُوفِّي مِنَ المُؤمِنِينَ، فَتَكُمُ دَينًا فَعَلَيَّ قَضَاؤُهُ(١)، وَمَن تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ»، مُتَّفقٌ عليه (٢).

٣٨٤٩ ـ وَعَنهُ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَن أَخَذَ أَمُوالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَداءَهَا أَدَّى اللهُ عَنهُ، وَمَن أَخَذَ يُرِيدُ إِتلافَهَا أَتلَفَهُ اللهُ»، رواه البخاريُّ (٣).

• ٣٨٥ - وَعَن أَبِي قَتَادَةَ ﷺ قَالَ: جاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: يا رَسُولَ اللهِ اللهِ اللهِ قَتَلَةَ اللهُ عَلَى مُدبِرٍ ؛ يُكَفِّرُ اللهُ عَنِّي خَطايايَ ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «نَعَم»، قُتِلتُ فِي سَبِيلِ اللهِ صابِرًا مُحتَسِبًا، مُقبِلًا غَيرَ مُدبِرٍ ؛ يُكَفِّرُ اللهُ عَنِّي خَطايايَ ؟ فَقالَ رَسُولُ الله ﷺ: «كَيفَ قُلتَ ؟»، فأعادَ عَلَيهِ قَولَهُ، فَلَمّا أَدبَرَ، ناداهُ رَسُولُ الله ﷺ: «كَيفَ قُلتَ ؟»، فأعادَ عَلَيهِ قَولَهُ، فقالَ النَّبِيُ ﷺ: «نَعَم إلّا الدَّينَ، كَذَلِكَ قالَ جِبريلُ»، رواه مسلمٌ (١٤).

١ ٣٨٥ ـ وَعَن مُحَمَّدِ بنِ عَبدِاللهِ بنِ جَحشٍ ١ قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا بِفِناءِ المَسجِدِ حَيثُ تُوضَعُ

⁼ علي بن أبي طالب ، ك: الضّمان، ب: وجوب الحق بالضّمان، (١١٣٩٩). إسناداهما ضعيفان، قال الإمام البيهقيُّ في «السُّنن الكبرى» (٦/ ٧٣): (عطاءُ بن عجلان ضعيفٌ، والرواياتُ في تحمل أبي قتادة دين الميت أصحُّ، والله أعلم).

⁽۱) قولُه: «فترك دينًا فعليَّ قضاؤُه»: قال في «عمدة القاري»: (قال ابنُ بطّالِ: هذا ناسخٌ لتركه الصَّلاةَ على من مات وعليه دينٌ، قلت: وذلك لأنَّه ﷺ كان لا يصلي عليه قبلَ فتح الفتوحات، فلما فتح الله منها ما فتحَ صار ﷺ يصلي عليه، فصار فعله هذا ناسخًا لفعله الأوَّل، كما قال ابنُ بطّالٍ، وأشار البخاريُّ بالترجمة إلى ذلك). م

⁽٢) البخاريُّ، وَاللَّفظُ له، ك: الكفالة، ب: الدَّين، ح: (٢٢٩٨)، ومُسلِمٌ، ك: الفرائض، ب: من ترك مالاً، ح: (٢١٥٧).

⁽٣) البخاريُّ، ك: الاستقراض، ب: من أخذ أموالَ الناس يريدُ أداءَها، ح: (٣٣٨٧).

⁽٤) مُسلِمٌ، ك: الإمارة، ب: من قُتل في سبيل الله كُفِّرت خطاياه، ح: (٤٨٨٠)، واللفظُ للبغويِّ في «شرح السُّنَّة»، ك: البيوع، ب: التَّشديد في الدَّين، ح: (٢١٤٤).

الجَنائِزُ (۱) وَرَسُولُ اللهِ عَلَيْ جَالِسٌ بَينَ ظَهرَينا، فَرَفَعَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ بَصَرَهُ قِبَلَ السَّماءِ فَنَظَرَ، ثُمَّ طأطأ بَصَرَهُ، وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى جَبهَتِهِ، ثُمَّ قالَ: «سُبحانَ اللهِ، سُبحانَ اللهِ، ماذا نَزَلَ مِنَ التَّشدِيدِ؟» قالَ: فَسكتنا يَومَنا وَلَيلَتنا، فَلَم نَرها خَيرًا حَتَّى أصبَحنا، قالَ مُحَمَّدٌ: فَسألتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ: ما التَّشدِيدُ الَّذِي نَزَلَ؟ وَمَنا وَلَيلَتنا، فَلَم نَرها خَيرًا حَتَّى أصبَحنا، قالَ مُحَمَّدٌ: فَسألتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ: ما التَّشدِيدُ الَّذِي نَزَلَ؟ قالَ: «فِي الدَّينِ، والَّذِي نَفسُ مُحَمَّدِ بِيَدِهِ؛ لَو أَنَّ رَجُلًا قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ، ثُمَّ عاشَ، ثُمَّ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ، ثُمَّ عاشَ، ثُمَّ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ، ثُمَّ عاشَ، ثُمَّ عاشَ وَعَلَيهِ دَينٌ ما دَخَلَ الجَنَّةَ حَتَّى يَقضِي دَينَهُ»، رواه أحمدُ، وفي «شرح السُّنَة» نحوُه (۱).

٣٨٥٢ وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرِ و بنِ العاصِ ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «يُغَفَّرُ لِلشَّهِيدِ كُلُّ ذَنبِ إِلّا الدَّينَ»، رواه مسلمٌ (٣٠٠.

٣٨٥٣ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَينِهِ حَتَّى يُقضَى عَنهُ"، رواه «الشّافعيُّ» وأحمدُ والتّرمذيُّ وابن ماجه والدّارميُّ (٤).

٣٨٥٤ وَعَنِ البَراءِ بنِ عازِبٍ ﴿ قَالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «صاحِبُ الدَّينِ مأسُورٌ بِدَينهِ، يَشكُو إِلَى رَبِّهِ الوِحدَةَ يَومَ القِيامَةِ»، رواه البغويُّ في «شرح السُّنَّة»(٥).

⁽١) قولُه: «حيث توضع الجنائز»: (فيه دليلٌ على أنَّهم لم يكونوا يصلُّون على الجنائز داخلَ المسجد الشّريف)، كذا في «المرقاة». م

⁽٢) أحمد، واللَّفظُ له، ح: (٢٢٤٩) ، والنَّسائيُّ، ك: البيوع، ب: التَّغليظ في الدَّين، ح: (٢٦٨٤)، وصحَّحه الحاكم (٢٢١٢)، ووافقه الذَّهبيُّ.

قولُه: «طأطأ»؛ أي: خفَضَ.

⁽٣) مُسلِمٌ، ك: الإمارة، ب: من قُتل في سبيل الله كُفِّرت خطاياه، ح: (٤٨٨٣).

⁽٤) التّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبواب الجنائز، ب: ما جاء عن النَّبيّ ﷺ أنَّه قال: «نَفْسُ المؤمن معلَّقةٌ بدينه حتى يُقضَى عنه»، ح: (١٠٧٩)، وابن ماجه، أبواب الصَّدقات، ب: التَّشديد في الدين، ح: (٢٤١٢). وقال التِّرمذيّ: (هذا حديثٌ حسنٌ).

⁽٥) البغويُّ في «شرح السُّنَّة» ك: البيوع، ب: التَّشديد في الدين، ح: (٢١٤٨). وحسَّن المناويُّ إسنادَه في «التَّيسير» =

مه مه مه وعَن سَعدِ بِنِ الأطوَلِ قالَ: ماتَ أَخِي وَتَرَكَ ثلاثمِثَةِ دينارٍ، وَتَرَكَ وَلَدًا صِغارًا، فأردتُ أَنْ فَيَ عَلَيهِم، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِنَّ أَخَاكَ مَحبُوسٌ بِدَينِهِ، فاذهَب، فاقضِ عَنهُ (١)»، قالَ: فَذَهَبتُ، فَقَضَيتُ عَنهُ، ثُمَّ جِئتُ، فَقُلتُ: يا رَسُولَ الله، قَد قَضَيتُ عَنهُ، وَلَم يَبقَ إِلّا امرأةٌ تَدَّعِي دِينارَينِ، وَلَيسَت لَها بَيِّنَةٌ، قالَ: "أعطِها؛ فإنَّها صادِقَةٌ»، رواه أحمدُ (١).

٣٨٥٦ وَعَن أَبِي مُوسَى ﴿ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: ﴿إِنَّ أَعظَمَ الذُّنُوبِ عِندَ اللهِ أَن يَلقاهُ بِهَا عَبدٌ ـ بَعدَ الكَباثِرِ الَّتِي نَهَى اللهُ عَنها ـ: أن يَمُوتَ رَجُلٌ وَعَلَيهِ دَينٌ لا يَدَعُ لَهُ قَضاءً »، رواه أحمدُ وأبو داود (٣).

٣٨٥٧ وَعَن عَمرِو بنِ عَوفِ المُزَنِيِّ هُهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «الصُّلَحُ جَائِزٌ (١٠) بَينَ

= قوله: «مأسورٌ»؛ أي: مقيَّد محبوسٌ، ومعنى «يشكو إلى ربه الوحدة» ـ كما في «المفاتيح في شرح المصابيح» (٣/ ٤٧٠): (حُبس يوم القيامة فردًا وحيدًا، لا يُؤْذن له في دخول الجنة ولا في مصاحبة الصالحين، بل يُعذَّبُ حتى يخرجَ من عهدة الدَّين؛ بأن يدفعَ من حسناته بقدر الدَّين إلى مستحق الدَّين، أو يُوضع من ذنوب مستحق الدَّين عليه بقدر الدَّين، أو يُرضى الله خصمه من فضله إن شاء).

- (١) قولُه: «مات أخي وترك ثلاثَمتَةِ دينارِ وترك وُلْدًا صغارًا فأردتُ أن أنفق عليهم، فقال لي رسول الله على إن أخاك محبوسٌ بدينه فاذهب فاقضِ عنه... إلخ»: (لذلك قال علماؤنا الحنفيَّة: إنَّ الدَّين يُقدَّمُ على الميراث)، كذا في «السِّراجيً». م
- (٢) أحمد، واللَّفظُ له، ح: (١٧٢٧٧)، وابن ماجه، أبواب الصَّدقات، ب: أداء الدين من الميت، ح: (٢٤٣٣). وصحَّح البوصيريُّ إسناده في «مصباح الزُّجاجة» (٣/ ٧١).
- قال السِّنديُّ: (قوله: «محبوسٌ»؛ أي: عن دخول الجنة. «أعطِها»: فيه القضاءُ بباطن الأمر، وكان له ﷺ ذلك، إلّا أنَّه غالبًا كان يقضى بالظّاهر).
- (٣) أبو داود، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: في التَّشديد في الدَّين، ح: (٣٣٤٢)، وأحمد، ح: (١٩٤٩)٥. وجوَّد النَّوويُّ إسنادَه في «خلاصة الأحكام» (١/ ٩٣١)، والمناوى في «التَّيسير» (١/ ٣١١).
- (٤) قولُه: «الصُّلح جاثز... إلخ»: (كتب مولانا محمَّد يحيى المرحوم من تقرير شيخه: فقال الشّافعيّ: لا يجوزُ الصُّلح بالأموال مع الإنكار، وذلك لأنَّ مَن صالحَ من ماله على شيء منه يبقى الباقي الذي أسقطه صاحبُ الحقِّ في يـد=



المُسلِمينَ إِلَّا صُلحًا حَرَّمَ حَلالًا أو أَحَلَّ حَرامًا، والمُسلِمونَ عَلَى شُرُوطِهِم إِلَّا شَرطًا حَرَّمَ حَلالًا أو أَحَلَّ حَرامًا»، رواه التِّرمذيُّ وابن ماجه وأبو داود، وانتهت روايتُه عند قوله ﷺ: «عَلَى شُرُوطِهِم»(١١).



الآخر، وهو حرامٌ عليه.

والجوابُ: أنَّه لم يبقَ حرامًا بعد إسقاط صاحبِ الحق حقَّهُ، والمرادُ بالحرام والحلال ما كانت حرمتُه أو حلَّتُه مُؤيَّدة بالشّرع، أو كان الحرامُ حرامًا ولو بعد الصُّلح، أو كان الحلالُ حلالًا بعدَه ولزم بالصُّلح تحريمُه، وهاهنا ليس كذلك؛ لأنَّ الحرمة ليست إلا لإتلافِ حقِّ أخيه، فلمّا أَذِنَهُ فيه لم تبق حرامًا.

قال الشَّوكانيُّ: ظاهرُ هذه العبارة العمومُ، فيشملُ كلَّ صلحٍ إَّلا ما استثني، ومن ادَّعي عدمَ جواز الصَّلح زائدًا على ما استثناه الشَّارع في هذا الحديث؛ فعليه الدَّليل.

وإلى العموم ذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد والجمهور، وحكى في «البحر» عن العترة والشّافعيِّ وابن أبي ليلى: أنَّه لا يصحُّ الصَّلح من الإنكار، والصَّلحُ الذي يُحرِّمُ الحلالَ كمصالحةِ الزَّوجة للزَّوج على أنْ لا يُطلِّقها أو لا يتزوَّجَ عليها أو لا يبيتَ عند ضَرَّتها، والذي يُحلِّلُ الحرامَ كأنْ يصالحَةُ على وطءِ أمته التي لا يحلِّ له وطؤها، أو أكل مالِ لا يحلُّ له أو نحو ذلك). قاله في «بذل المجهود».

وقال في «اللّمعات»: (مناسبة هذا الحديث للعنوان خفيَّةٌ، إلّا أن يكونَ باعتبار أن الصُّلح في غالب الأحوال إنما يكونُ عند الإفلاس). م

(١) التِّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبواب الأحكام، ب: ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصَّلح بين الناس، ح: (١٣٥٢)، وأبو داود، ك: القضاء، ب: في الصُّلح، ح: (٣٥٣)، وابن ماجه، أبواب الأحكام، ب: الصَّلح، ح: (٢٣٥٣). وقال التِّرمذيّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).



(١) قولُه: «باب الشّركة»: (وشرعيَّتُها:

_ بالكتاب: فقد قال الله تعالى في آية المواريث: ﴿ فَهُمْ شُرَكَا أَهُ فِي ٱلثُّلُثِ ﴾ [النساء: ١٢]، وقال الله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُنُرُامِنَ ٱلثُّلُكِ ﴾ [ص: ٧٤].

_ وبالسُّنَّة: كحديث السّائب: كان رسول الله على شريكي في الجاهلية، أخرجه ابن ماجه وأبو داود والحاكم، والأحاديث التي تذكر في هذا الباب، وبالتعامل من زمان رسول الله على وأصحابه ومجتهدي أمَّته إلى عصرنا هذا من غيرِ نكيرٍ.

والشِّركةُ ضربان:

شركةُ مِلكِ: وهي أنْ يملكَ متعدِّدٌ عينًا؛ يعني: يَرِثُونها أو يشترونها، وكلٌّ كأجنبيٍّ في مالِ صاحبه، فلا يجوزُ لأحدهما أن يتصرَّفَ في نصيب الآخر.

والضَّربُ الثَّاني: شرِكةُ عقدٍ، وركنُها - أي: ماهيَّتها - الإيجابُ والقبولُ، وشرطُها: كون المعقود عليه قابلًا للوكالة، فلا تصحُّ في مباحٍ كاحتطابٍ وعدم ما يقطعها كشرط دراهم مسمّاةٍ من الرِّبح لأحدهما؛ لأنَّه قد لا يَربحُ غيرَ المسمّى، وحكمها الشَّركة في الرِّبح.

ثم هي أربعةُ أوجهِ: مفاوضةٌ، وعنانٌ، وشركةُ الصَّنائع، وشركةُ الوُّجوه.

فأمّا شركةُ المفاوضة فهي شركةُ مُتساوِينَ مالًا وتصرُّفًا ودينًا، والمرادُ: المساواةُ في المال الذي يصحُّ فيه الشَّركة، ولا بأس بزيادة مالٍ لا يجري فيه الشَّركةُ، فلا يجوزُ بين الحُرِّ والمملوك، ولا بينَ الصبيِّ والبالغ، ولا بين المُسلِم والكافر.

وهذه الشُّركةُ جائزةٌ عندنا استحسانًا، وفي القياس: لا يجوزُ، وهو قول الشَّافعيِّ.

وجهُ الاستحسان: ما رواه ابن ماجه عن صهيب مرفوعًا: «ثلاثٌ فيهنَّ البركةُ: البيعُ إلى أُجلٍ، والمفاوضةُ، واختلاطُ البُرِّ بالشَّعير للبيت لا للبيع». وقولِ الله هَا: ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ ٱلْغُلُطَاءِ ﴾ الآية [ص: ٢٤]، وقولِهِ تعالى: ﴿ فَالْبَعَثُواْ أَحَدَكُم (١٠) بِوَرِقِكُمْ هَنذِهِ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرُ أَيُّهَا أَذَكَ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقِ مِّنْـهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَمَدُوا ﴾ الآية [الكهف: ١٩].

٣٨٥٨ عَن زُهرَةَ بنِ مَعبَدِ: أَنَّهُ كَانَ يَحرُجُ بِهِ جَدُّهُ عَبدُاللهِ بنُ هِشَامٍ إِلَى السُّوقِ فَيَشتَرِي الطَّعامَ، فَيَقُولانِ لَهُ: أُسْرِكنا؛ فإنَّ النَّبِيَ ﷺ قَد دَعا لَكَ بِالبَرَكَةِ، فَيُشرِكُهُم (٢)، فَيَلقاهُ ابنُ عُمَرَ وابنُ الزَّبيرِ ﷺ، فَيَقُولانِ لَهُ: أُسْرِكنا؛ فإنَّ النَّبِي ﷺ قَد دَعا لَكَ بِالبَرَكَةِ، فَيُشرِكُهُم (٢)، فَرُبَّما أَصابَ الرّاحِلَة كَما هِيَ فَيَبعَثُ بِها إِلَى المَنزِلِ، وَكَانَ قَد أُدرَكَ النَّبِي ﷺ، وَذَهَبَت بِهِ أُمُّهُ زَينَبُ بِنتُ حُمَيدٍ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقالَت: يا رَسُولَ اللهِ، بايعهُ، فَقالَ: «هُوَ صَغِيرٌ»، فَمَسَحَ رأسَهُ وَدَعا لَهُ، رواه البخاريُّ (٣).

٣٨٥٩ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ، فَ قَالَ: قَالَتِ الأنصارُ لِلنَّبِيِّ عَلَيْةِ: اقسِم بَينَنا وَبَينَ إِخوانِنا النَّخِيلَ،

⁼ وأمّا شِركةُ العنان: فهي شرِكةٌ في كلِّ تجارةٍ أو في نوع، ولا تتضمَّنُ الكفالةَ، وتصحُّ ببعض ماله، ومع فضلِ مالِ أحدهما وتساوي ماليَّهما لا الرِّبح؛ أي: يصحُّ بأن يشترطَ أن يكون المالُ مساويًا، ولا يكونُ الرِّبحُ متساويًا خلافا للشّافعيِّ، فإنَّ عنده يشترط التَّساوي في الرِّبح عند تساوي المال.

وأمّا شِركةُ الصَّنائع ـ وتُسمّى شركةَ التَّقبُّلِ والأعمالِ والأبدان ـ فهي: أنْ يشترك صانعان كخيّاطَين أو خيّاطٍ وصبّاغ ويتقبَّلا العملَ لأجرِ بينهما صحَّت وإنْ شرطا العملَ نصفين والأجرةَ أثلاثًا بينهما، هذا عندنا. وعند الشّافعيِّ: لا يجوزُ هذه الشِّركة، وحديثُ أبي عبيدة الذي يأتى في هذا الباب حجَّةً لنا في شركة الأبدان.

وأمّا شِركةُ الوجوه: فالرَّجلان يشتركان و لا مالَ لهما على أنْ يشتريا بوجوههما ويبيعانهما، فما حصلَ من النَّمن يدفعان منه الثَّمنَ إلى بائعهما، فإنْ فضل شيءٌ يكون مشتركًا بينهما، وهذه الشِّركةُ جائزةٌ عندنا، خلافا للشّافعيّ فإنَّها لا تجوزُ عنده). أخذته من «الهداية» و «شرح الوقاية» و «عمدة الرَّعاية». م

⁽۱) قولُه: ﴿ فَا اَبْعَثُوا اَلْمَدَكُم ... إلى ﴿ فيه أَنَّ أصحابَ الكهف وكَّلوا بشراء الطَّعام أحدًا منهم، وقد قصَّ الله تعالى ذلك من غير إنكارٍ، فدلَّ على أنَّ الوكالة ثابتةٌ مشروعةٌ، هكذا أفاده شرّاحُ «الهداية»)، كذا في «التَّفسيرات الأحمليَّة». م

⁽٢) قولُه: «فيُشرِكَهم»: (وفيه جوازُ الشَّركة في العقود). قاله في «المرقاة». م

⁽٣) البخاريُّ، ك: الشَّركة، ب: الشَّركة في الطَّعام، ح: (٢٥٠١ ـ ٢٥٠١).

قالَ: «لا»، فَقالُوا: تَكفُونا المَؤُونَة، وَنَشرَكُكُم فِي الثَّمَرَةِ، قالُوا: سَمِعنا وأطَعنا(١)، رواه البخاريُّ(٢).

٣٨٦٠ وَعَنهُ ﷺ رَفَعَهُ قالَ: ﴿إِنَّ اللهُ يَقُولُ: أَنا ثَالِثُ الشَّرِيكَينِ مَا لَم يَخُن أَحَدُهُما صَاحِبَهُ ﴿ ﴾، فإذا خانَهُ خَرَجتُ مِن بَينِهما ﴾، رواه أبو داود، وزاد رزينٌ: ﴿وَجاءَ الشَّيطانُ ﴾ (٤).

٣٨٦١ وَعَنهُ ، فَلَا تَخُن مَن خانَكَ (مُ وَلُ اللهِ ﷺ: «أَدّ الأَمانَةَ إِلَى مَنِ ائتَمَنَكَ، وَلا تَخُن مَن خانَكَ (٥٠)»،

- (٢) البخاريُّ، ك: المزارعة، ب: إذا قال: اكفِني مؤونة النَّخل، ح: (٢٣٢٥). قوله: «تكفونا المؤونة» معناه: اكفُونا تعبَ القيام بتأبير النَّخل وسقيها، وما يتوقَّف عليه صلاحُها.
- (٣) قولُه: «أنا ثالثُ الشَّريكين ما لم يَخُنْ أحدُهما صاحبَه... إلخ»: (وفي الحديث الحثُّ على التشارك مع عدم الخيانة والتحذير منه معها)، كذا في «نيل الأوطار». م
 - (٤) أبو داود، ك: البيوع، ب: في الشِّركة، ح: (٣٣٨٣)، وصحَّحه الحاكم، ووافقه الذَّهبيُّ (٢٣٢٢).
- (٥) قولُه: «ولا تَخُنْ من خانك»: (قال القاضي: أي: لا تُعامِل الخائنَ بمعاملته، ولا تُقابِلْ خيانتَهُ بالخيانة فتكونَ مثله، ولا يَدخلُ فيه أنْ يأخذَ الرَّجلُ مثلَ حقِّه من مال الجاحد؛ فإنَّه استيفاءٌ، وليس بعدوانِ الخيانة عدوانٌ)، كذا في «المرقاة». وقال في «الكوكب الدُّرِّيّ»: (ظاهرُه مفيدٌ لمن قال: «لا يأخذ حقَّه ممن عليه متى ظفرَ به»، لكنَّ النظرَ الغائرَ يُثبت مذهبَ الإمام بما لا شبهة فيه.

وبيانه: أنَّ مَن أخذ منك مئةً فأنت بأخذِ المئة غيرُ جانٍ عليه، كيف وقد قال الله تعالى: ﴿ وَيَحَرَّرُواْ سَيْئَةٍ سَنِيَّةٌ مِثَلُهَا ﴾ [الشورى: ٤٠]؟

وأجمعوا على أنَّ تسمية الجزاء سيئة اعتبارٌ للمشاكلةِ، فكان المرادُ بقوله ﷺ هذا: «أن لا تأخذ فوق حقك؛ فإنَّه يكون خيانةً»، وأما إذا أخذت مثلَ حقك؛ فهو ليس في شيءٍ من الخيانة، ويؤيِّده قوله ﷺ لامرأةِ أبي سفيان حين شَكَتْ إليه بُخلَ زوجها: «خذي ما يكفيكِ وبَنِيكِ بالمعروف»

بقي الاختلافُ في أنَّه هل يأخذُ حقَّهُ من عين جنسه أم له أن يأخذَ من غيره؟ قال الإمامُ: ليس له إلّا الأخذُ من عين جنس حقه؛ لأنَّ الأخذَ من غيره لا يُتصوَّرُ إلا بعد اقتضاء البيع؛ أي: تقديرِ البيع اقتضاء، وليس إليه ذلك لعدم ولايته، وقال صاحباه: له الأخذُ من التَّمنين؛ لأنها في الحكم كواحد، وقال الشّافعيُّ: له الأخذ من غير جنسه حتى=

⁽١) قولُه: «سمعنا وأطعنا»: (في الحديث ندبُ معاونةِ الإخوان ودفعِ المشقة عنهم، وبيانُ صحَّة الشِّركة). قاله في «المرقاة». م

رواه التّرمذيُّ وأبو داودَ والدّارميُّ (١).

٣٨٦٢ وَعَن أَبِي عُبَيدَةَ عَن عَبدِاللهِ ﷺ قالَ: اشترَكتُ (٢) أنا وَعَمّارٌ وَسَعدٌ فِيما نُصِيبُ يَومَ بَدرٍ، فَجاءَ سَعدٌ بِأُسِيرَينِ وَلَم أُجِئ أنا وَعَمّارٌ بِشَيءٍ، رواه أبو داود والنَّسائيّ وابن ماجه (٣)، وهو حجَّةٌ في شركة الأبدان.

٣٨٦٣ ـ وَعَن صُهَيبٍ ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ثَلاثٌ فِيهِنَّ البَرَكَةُ: البَيعُ إِلَى أَجَل، والمُقارَضَةُ، وإخلاطُ البُرِّ بِالشَّعِيرِ لِلبَيتِ لا لِلبَيعِ»، رواه ابن ماجه (٤٠)، وفي بعض نُسَخِه: «المُفاوَضَةُ»

وقال الحافظُ في «بلوغ المرام» ت فحل (ص: ٣٤٨): (رواه ابنُ ماجه بإسنادٍ ضعيفٍ، وعن حكيم بن حزام هيئة: أنَّ لا تجعلْ مالي في كبدِ رطبةٍ، ولا تحملُهُ في بحرٍ، ولا تنزلُ به في بطنِ مسيلٍ، فإنْ فعلتَ شيئًا من ذلك فقد ضمنتَ مالي. رواه الدَّار قُطنيُّ، ورجالُه ثقاتٌ)، وقال مالكٌ في «الموطَّأ» عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب، عن أبيه، عن جده: (إنَّه عملَ في مالٍ لعثمانَ على أن الرَّبح بينهما وهو موقوفٌ صحيحٌ).

⁼ العقارِ، واستحسن متأخّرو فقهائنا هذه الرُّوايةَ؛ لفساد القضاةُ وأخذِهم الرُّشا في الحكم). م

⁽١) أبو داود، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: في الرجل يأخذ حقَّه من تحت يده، ح: (٣٥٣٥)، والتِّرمذيّ، أبواب البيوع، ب: [أدِّ الأمانة إلى من التمنك]، ح: (١٢٦٤). وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٢) قولُه: «اشتركت»: (استدلَّ بهذا الحديث على جواز شركة الأبدان كما ذكر، وهي: أن يشتركَ العاملان فيما يعملانه فيو كُلُ كُلُّ واحدٍ منهما صاحبَه أن يتقبَّل ويعملَ عنه في قدرٍ معلومٍ مما استُؤجر عليه ويُعيِّنان الصنَّعة، وقد ذهبَ إلى صحَّتِها مالكٌّ بشرطِ اتِّحادِ الصَّنعة، وإلى صحتها ذهبت العترة وأبو حنيفة وأصحابه، وقال الشّافعيُّ: شركةُ الأبدان كلُّها باطلةٌ)، كذا في «نيل الأوطار». م

⁽٣) أبو داود، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: في الشِّركة على غير رأس مال، ح: (٣٣٨٨)، والنَّسائيّ، ك: المزارعة، ب: شركة الأبدان، ح: (٣٩٣٧). ورجالُه ثقاتٌ، لكن كما قال المنذريُّ في «مختصر السُّنن» (٢/ ٥٦٦): (هو منقطعٌ؛ فإنَّ أبا عبيدةَ لم يسمع من أبيه).

⁽٤) ابنُ ماجه، أبواب التِّجارات، ب: الشِّركة والمضاربة، ح: (٢٢٨٩)، وضعَّف البوصيريُّ إسنادَه في «مصباح الزُّجاجة» (٣٧/٣).

بدل: «المُقارَضَةُ».

٣٨٦٤ وَعَن عُروةَ بنِ أَبِي الجَعدِ البارِقِيِّ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أعطاهُ دِينارًا يَشتَرِي بِهِ شاةً (١)، فاشترَى لَهُ بِهِ شاتَينِ، فَباعَ إِحداهُما بِدِينارٍ، وَجاءَهُ بِدِينارٍ وَشاةٍ، فَدَعا لَهُ بِالبَرَكَةِ فِي بَيعِهِ، وَكَانَ لَوِ السَّرَى التُّرابَ؛ لَرَبِحَ فِيهِ، رواه البخاريُّ (٢).

٣٨٦٥ - وَعَن حَكِيمِ بِنِ حِزامٍ هَ : أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ بَعَثَ مَعَهُ بِدِينارِ يَشتَرِي لَهُ أُضحِيةً، فاشتر اها بِدِينارِ، وَجاءَ بِدِينارِ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْ، فَتَصَدَّقَ بِدِينارِ، وَجاءَ بِدِينارِ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ، فَتَصَدَّقَ وَالدَّارِمِيُّ (٣).

٣٨٦٦ وَعَن جابِر ﷺ قالَ: أَرَدتُ الخُرُوجَ إِلَى خَيبَرَ فَأَتَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَسَلَّمتُ عَلَيهِ، وَقُلتُ لَهُ: إِنِّي أَرَدتُ الخُرُوجَ إِلَى خَيبَرَ، فَقالَ: ﴿إِذَا أَتَيتَ وَكِيلِي فَخُذ مِنهُ خَمسَةَ عَشَرَ وَسَقًا، فإنِ ابتَغَى مِنكَ آيَةً فَضَع يَدَكَ عَلَى تَرقُوتِهِ»، رواه أبو داود (١٠).



⁼ قولُه: «والمقارضة»: وهي المضاربة.

⁽۱) قولُه: «يشتري به شاةً... إلخ»: (قال ابنُ الملك: فيه جوازُ التَّوكيل في المعاملاتِ وكلِّ ما تجري فيه النَّيابة، وأنَّ مَن باع مالَ غيره بلا إذنه انعقدَ البيعُ موقوفَ الصحَّةِ على إذن المالك، وبه قلنا، وقال الشَّافعيُّ في قولِ: لا يجوزُ ذلك وإنْ رضيَ مالكُه بعد ذلك). قاله في «المرقاة»، وقد مرَّ الكلامُ فيه في باب المنهيِّ عنها من البيوع. م

⁽٢) البخاريُّ، ك: المناقب، ب: سؤال المشركين، ح: (٣٦٤٢).

⁽٣) أبو داود، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: في المضارب يخالف، ح: (٣٣٨٦)، والتَّرمذيُّ، أبواب البيوع، ب: الشَّراء والبيع الموقوفين، ح: (١٢٥٧). والحديثُ حسنٌ لغيره.

⁽٤) أبو داود، ك: القضاء، ب: في الوكالة، ح: (٣٦٣٣). وحسَّن ابنُ حجرٍ إسنادَه في «التَّلخيص الحبير» (٣/ ١٢٣)، وفي «جامع الأصول» (١٢/ ٢٢٣): («ترقُوته» التَّرقُوة: العظمُ الذي بينَ ثغرة النَّحر والمنكب).



وقولِ الله ﷺ: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا (١٠) أَمَوْلَكُم بَيْنَكُم بِالْبَطِلِ ﴾ الآية، [البقرة: ١٨٨]، وقولِهِ تعالى: ﴿ فَمَنِ اعْدَىٰ ٤٠٠].

(١) قولُه: «ولا تأكلوا... إلخ»: (أكلُ المال بالباطل على وجوه:

الأول: أنْ يأكلَه بطريق التَّعدِّي والنَّهب والغصب.

الثَّاني: أنْ يأكلَه بطريق اللَّهو كالقمار وأجرة المغني وثمن الخمر والملاهي ونحو ذلك.

الثَّالث: أنْ يأكلَه بطريق الرِّشوة في الحكم وشهادة الزور.

الرّابع: الخيانة، وذلك في الوديعةِ والأمانةِ ونحو ذلك)، كذا في «الخازن». م

(٢) قولُه: «فمن اعتدى... إلخ»: (لهذه الآية يجبُ ردُّ عينِه في مكانِ غصبه أو مثله إنْ هلك وهو مِثْليٌّ وإن انصرمَ المثلُ فقيمتُه يومَ المخصومة، وما لا مثلَ له فقيمتُه يوم غصبه، وهذا بالإجماع، وهو المذروعُ والحيوان والمعدودات المتفاوتة والوزنيُّ الذي يضرُّه التبعيض؛ لأنَّه تعذَّرَ اعتبارُ المثل صورةً ومعنى، وهو الكامل، فوجب اعتبارُ المثل معنى، وهو القيمة؛ لأنها تقومُ مَقامَه، ويحصلُ بها مثله، واسمُها ينبئ عنه.

وقال الإمامُ مالكُ: يضمن مثلَه صورة؛ لِما روي عن أنس هه قال: «كنت في حجرة عائشة هه قبل أن يُضربَ الحجابُ، فأتى بقصعة من ثريد بعضُ أزواجه على فضربت عائشة القصعة بيدها فكسرتها، وجاءت بقصعة مثل تلك القصعة في يدها، فاستحسنَ رسول الله على ذلك منها» الحديثَ.

ولنا قولُه عليه الصَّلاة والسلام في عبد بين رجلين يعتق أحدُهما نصيبه، فإنْ كان موسرًا ضمنَ نصيبَ الآخر، وإنْ كان معسرًا سعى العبد في قيمة نصيبِ شريكه، وهذا نصُّ صريحٌ في اعتبار القيمة فيما لا مثلَ له، وهذه الآيةُ شاهدةٌ لنا؛ لأنَّه هو المثلُ المتعارفُ بين الناس، وفعل عائشة ، كان على طريق المروءةِ ومكارم الأخلاق، لا على طريق الواجب؛ إذ كانت القصعتان للنَّبِيِّ) عَلَيْ كذا في «البحر الرَّائق». م

٣٨٦٧ عَن سَعِيدِ بنِ زَيدٍ ١١٠ قَالَ: سَمِعتُ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ: «مَن أَخَذَ شِبرًا مِنَ الأرضِ ظُلمًا(١)؛

(١) قولُه: «مَن أخذ شبراً من الأرض ظلمًا... إلخ»: (وهو -أي: الغصبُ - إزالةُ يدِ مُحقَّةِ بِإثباتِ يدِ مبطلةِ، واعتبر الشّافعيُّ إزالةَ اليدِ المحقَّة إثباتَ اليدِ فقط والثّمرةِ في الزَّوائد، فثمرةُ بستانِ مغصوبِ لا تُضمَن عندنا خلافًا له، واعتبر محمَّدٌ إزالةَ اليدِ المحقَّة في غصبِ المنقول، وفي غيره يُقيم الاستيلاء مُقامَ الإزالة كما حقَّقه في «النّهاية»، ولذا ضمن العقارَ وإنْ لم تتحقق فيه الإزالةُ). التقطته من «الدُّرُ المختار» و«ردّ المحتار».

وقال الكرمانيُّ: (وفيه غصبُ الأرض خلافًا للحنفيَّة).

قلتُ: رمى الكرمانيُّ كلامَه جزافًا من غيرِ وقوفٍ على كيفية مذهبِ الحنفيَّة؛ فإنَّ مذهبهم فيه خلافٌ، فعند أبي حنيفة وأبي يوسف: الغصب لا يتحقَّق إلّا فيما يُنقل ويُحوَّل؛ لأنَّ إزالةَ اليد بالنقل، ولا نقلَ في العقار، فإذا غصب عقارًا فهلك في يده لا يضمنُ، وقال محمَّدٌ: يضمنُ، وهو قولُ أبي يوسف الأوَّلُ، وبه قال زفرُ والشّافعيُّ ومالكٌ وأحمدُ؛ لأنَّ الغصب عندهم يتحقَّق في العقار، والخلافُ في الغصب لا في الإتلاف.

وبعضُ مشايخنا قالوا: يتحقَّقُ الغصبُ في العقارِ أيضًا عند أبي حنيفة وأبي يوسف، لكن لا على وجه يوجبُ الضَّمان.

والأكثرون على أنَّه لا يتحقَّقُ في العقار أصلًا، والاستدلالُ بهذا الحديث على ما ذهبوا إليه غيرُ مستقيم؛ لأنَّه عَلَيْ مَا خَمِهُ اللَّهُ عَلَيْ مَا خَمِهُ اللَّهُ عَلَيْ مَا خَمُهُ الدُّنيا، فالحاجةُ جعَلَ جزاءً غصب الأرض التطوُّقَ يوم القيامة، ولو كان الضَّمانُ واجبًا لبيَّنه؛ لأنَّ الضَّمان من أحكام الدُّنيا، فالحاجةُ إليه أمسٌّ، والمذكورُ جميع جزائه، فمن زادَ عليه كان نسخًا، وذا لا يجوزُ بالقياس.

وإطلاقُ لفظ الغصب عليه لا يدلُّ على تحقِّقِ الغصب الموجب للضّمان، كما أنَّه ﷺ أطلقَ لفظ البيع على الحرِّ بقوله: «من باع حُرًا»، ولا يدلُّ ذلك على البيع الموجِب للحكم، على أنَّه جاء في هذا الحديث بلفظ «أخذ»، فقال: «من أخذ شبرًا في الأرض ظلمًا فإنَّه يُعلوَّقُه الله يوم القيامة من سبع أرضين»، فعُلم أنَّ المراد من الغصب: الأخذُ ظلمًا لا غصبًا مُوجبًا للضَّمان.

فإنْ قلت: قوله ﷺ: «على اليد ما أخذَتْ حتى تردَّ»: يدلُّ على ذلك بإطلاقه، والتَّقييدُ بالمنقول خلافُه.

قلت: هذا مجازٌ؛ لأنَّ الأخذ حقيقة لا يُتصوَّرُ في العقار؛ لأنَّ حدَّ الأخذ أنْ يصيرَ المأخوذُ تبعا ليده، فافهم)، كذا في «عمدة القارى».

وقال في «الدُّرِّ المختار»: (إنما لا يتحقَّقُ الغصبُ عندهما في العقار في حكم الضمان، أمّا فيما وراء ذلك فيتحقَّقُ. ألا ترى أنَّه يتحقَّقُ في الرَّدِّ، فكذا في استحقاق الأجرة، فليحفظ). م فَإِنَّهُ يُطَوَّقُهُ يَومَ القِيامَةِ مِن سَبِعِ أَرْضِينَ»، مُتَّفَقٌّ عليه(١).

٣٨٦٨ ـ وَعَن سالِمٍ، عَن أَبِيهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُّولُ اللهِ ﷺ: «مَن أَخَذَ مِنَ الأَرْضِ شَيئًا بِغَيرِ حَقِّهِ خُسِفَ بِهِ يَومَ القِيامَةِ إِلَى سَبِع أَرْضِينَ»، رواه البخاريُّ(٢).

٣٨٦٩ ـ وَعَن يَعلَى بِنَ مُرَّةَ ﷺ قال: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَن أَخَذَ أَرضًا بِغَيرِ حَقِّ، كُلِّفَ أَن يَحمِلَ تُرابَها إِلَى المَحشَرِ»، رواه أحمدُ (٣).

٣٨٧٠ وعنه ﷺ قالَ: سَمِعتُ النَّبِيَ ﷺ يَقُولُ: «أَيُّمَا رَجُلِ ظَلَمَ شِبرًا مِنَ الأَرْضِ كَلَّفَهُ اللهُ ﷺ أَن يَحفِرَهُ حَتَّى يَبلُغَ آخِرَ سَبِعِ أَرَضِينَ، ثُمَّ يُطَوَّقُهُ إِلَى يَومِ القِيامَةِ حَتَّى يُقضَى بَينَ النَّاسِ»، رواه أحمدُ^(١).

٣٨٧١ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا يَحلُبَنَّ أَحَدٌ ماشِيةَ امرِئٍ بِغَيرِ إِذِنهِ (٥)، أَيُحِبُّ أَحَدُكُم أَن تُؤتَى مَشرُبَتُهُ، فَتُكسَرَ خِزانتُهُ، فَيُنتَقَلَ طَعامُهُ، فإنَّما تَخزُنُ لَهُم ضُرُوعُ مَواشِيهِم أَيْحِبُ أَحَدُكُم أَن تُؤتَى مَشرُبتُهُ، فَتُكسَرَ خِزانتُهُ، فَيُنتَقَلَ طَعامُهُ، فإنَّما تَخزُنُ لَهُم ضُرُوعُ مَواشِيهِم أَطعِماتِهِم، فَلا يَحلُبنَ أَحَدٌ ماشِيةَ أَحَدٍ إِلّا بِإِذِنِهِ»، رواه مسلمٌ (١).

⁽۱) مُسلِمٌ، واللَّفظُ له، ك: المساقاة، ب: تحريم الظلم، ح: (۱۳۰)، والبخاريُّ، ك: بدء الخلق، ب: ما جاء في سبع أرضين، ح: (۳۱۹۸).

⁽٢) البخاريُّ، ك: المظالم، ب: إثم من ظلَمَ شيئًا من الأرض، ح: (٢٤٥٤).

⁽٣) أحمد، ح: (١٧٥٥٨)، والطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٢٢/ ٢٧٠)، ح: (١٩١). ورجالُ إسناده ثقاتٌ.

⁽٤) أحمد، ح: (١٧٥٧١)، وصحَّحه عند ابن حبّانَ (١٦٤٥).

⁽٥) قولُه: «لا يَحتلِبَنَّ أحدٌ ماشية امرئ بغير إذنه... إلخ»: (فيه تحريمُ أخذِ مال الإنسان بغير إذنه والأكلِ والتَّصرُّفِ فيه، وأنَّه لا فرقَ بين اللَّبَن وغيره، وسواءٌ المحتاجُ وغيره إلّا المضطرَ الذي لا يجدُ ميتةً ويجدُ طعامًا لغيره، فليأكلِ الطَّعام للضَّرورةِ، ويلزمُه بدلُه لمالكه عندنا أو عند الجمهور)، قاله «النَّوويّ». م

⁽٦) مُسلِمٌ، ك: اللقطة، ب: تحريم حلب الماشية، ح: (٥١١)، والبخاريُّ، واللَّفظُ له ك: اللَّقطة، ب: لا تُحتلَبُ ماشيةُ أحدِ بغير إذنه، ح: (٢٤٣٥).

وفي «جامع الأصول» (٧/ ٤٤٨): («ماشية» الماشيةُ: اسمٌ لجميع الإبل والبقر والغنم السّائمة، وأكثرُ ما يُستعمل في الغنم. «مَشرُبة» المَشرُبة بضمّ الرّاء وفتجها: الغرفةُ).

٣٨٧٧ وروى أبو داود والتِّرمذيُّ (١): عَن سَمُرَةَ بِنِ جُندَبٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا أَتَى اَحَدُكُم عَلَى مَاشِيَةٍ ؛ فإن كَانَ فِيها صَاحِبُها فَليَستَأْذِنهُ، فإن أَذِنَ لَهُ فَليَحتَلِبْ وَليَشرَبْ وَلا يَحمِلْ، وإن لَم يُحُدُكُم عَلَى ماشِيَةٍ ؛ فإن كَانَ فِيها صَاحِبُها فَليَستَأْذِنهُ، فإن لَم يُجِبهُ أَحَدٌ فَليَحتَلِبْ وَليَشرَبْ (١) وَلا يَحمِلْ » يَجمِلْ » :

يَكُن فِيها أَحَدٌ فَليُصَوِّتْ ثَلاثًا، فإن أَجابَهُ أَحَدٌ فَليَستَأْذِنهُ، فإن لَم يُجِبهُ أَحَدٌ فَليَحتَلِبْ وَليَشرَبْ (١) وَلا يَحمِلْ » :

٣٨٧٣ ـ وروى التَّرمذيُّ وابن ماجه (٣): عَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَن دَخَلَ حائِطًا فَليأْكُل (٤)، وَلا يَتَّخِذُ خُبنَةً»، وقال: (هذا حديثٌ غريبٌ).

(١) التّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبواب البيوع، ب: ما جاء في احتلاب المواشي بغير إذن الأرباب، ح: (١٢٩٦)، وأبو داود، ك: الجهاد، ب: في ابن السبيل يأكل من التمر، ح: (٢٦١٩). وقال التَّرمذيُّ: (حديثُ سمرة حديثُ حسنٌ غريبٌ).

(Y) قولُه: «فليحتلب وليشرب... إلخ»: (هذا مبنيٌ على عُرف الأنصار؛ فإنَّهم كانوا لا يمنعون المسافرَ ولا الجائعَ عنه، إلّا أنَّ لفظ الحديث يشيرُ إلى أنَّ استعمال ملكِ الغيرِ لا يجوز من غير إذنه، غيرَ أنَّ الأمرَ والإذن قد يكون صراحة، وقد يكون دلالة، والأوَّلُ هو الأَولَى، فعليه أنْ يجتهدَ لتحصيلِ صريحِ الإذن لأصالته، وإذا عُلم أنْ ليس هناك أحدٌ يستأذنُه يكتفي بدلالةِ إذنِ العُرف، ولا يجوزُ الإقدام عليه فيمن ليس لهم عُرفٌ في الإذن، إلّا أنَّ المضطر يشربُ منه ويضمنُ). قاله في «الكوكب الدُّرِيِّ».

وقال في «المرقاة»: (عن ابن الملك: هذا إنما يجوزُ للضّرورة، بأنْ يخافَ الموتَ من الجوع أو انقطاعَه من السبيل، ويردُّ قيمتَه لمالكه عندَ القدرة). م

(٣) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبواب البيوع، ب: ما جاء في الرُّخصة في آكل الثَّمرة، ح: (١٢٨٧)، وابنُ ماجه، أبواب التجارات، ب: من مرَّ على ماشيةِ قومٍ أو حائطٍ، ح: (٢٣٠١). وفي «فتح الباري» لابن حجرٍ (٥/ ٩٠): (أخرجه التُّرمذيُّ واستغربه، قال البيهقيُّ: لم يصحَّ، وجاء من أوجهٍ أُخرَ غيرِ قويَّةٍ. قلت: والحقُّ أنَّ مجموعَها لا يَقصُرُ عن درجةِ الصَّحيح).

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٣/ ٤٨٧): («الخبنة»: ما يُحمل بالذَّيل؛ يعني: مَن دخل بستانَ أحدِ جاز له أكلُ الثَّمار من غير أن يحملَ شيئًا).

(٤) قولُه: «فليأكل... إلخ»: (قال العلماءُ: إنَّ هذا الحديثَ وحديثَ حلبِ اللَّبنِ للمارِّ بها دائرٌ على عُرف الناس، فما كان وقيعًا وعزيزًا عند المالكِ لا يجوزُ أكلُه بلا إجازةٍ). قاله في «العَرف الشَّذيّ». م ٣٨٧٤ وروى الترمذيُّ وأبو داودَ وابن ماجه (١): عَن رافِعِ بنِ عَمرِ و الغِفارِيِّ ﷺ قالَ: كُنتُ عُلامًا أرمِي نَخلَ الأنصارِ، فأُتِي بِي النَّبُيُّ ﷺ، فَقالَ: «يا غُلامُ، لِمَ تَرمِ النَّخلَ؟». قالَ: آكُلُ، قالَ: «فَلا تَرم النَّخلَ، وَكُلْ مِمّا يَسقُطُ فِي أَسفَلِها (٢)»، ثُمَّ مَسَحَ رأسَهُ، فَقالَ: «اللَّهُمَّ أشبع بَطنَهُ».

٣٨٧٥ وَعَن سَعِيدِ بنِ زَيدٍ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «مَن أحيا أرضًا مَيتَةً فَهِيَ لَهُ (٣)، وَلَيسَ لِعِرقِ ظَالِم حَقُّ (١٠)»، رواه أحمدُ والتِّرمذيُّ وأبو داودَ (٥)، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽١) أبو داود، واللَّفظُ له، ك: الجهاد، ب: من قال إنَّه يأكلُ مما سقط، ح: (٢٦٢٢)، والتَّرمذيّ، أبواب البيوع، ب: ما جاء في الرُّخصة في آكل الثَّمرة، ح: (١٢٨٨). وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٢) قولُه: «كُلْ ممّا يسقطُ في أسفلها»؛ (أي: لأنَّ العادةَ جاريةٌ غالبًا بمسامحةِ السّاقطِ للآقطِ لا سيّما للصّغار الماثلين إلى الثّمار، وإلّا لم يَجُزْ له أنْ يأكلَ مما سقطَ أيضًا؛ لأنَّه مخالُ الغير كالرُّطَبِ على رأسِ النَّخل)، كذا في «المرقاة». م

⁽٣) قولُه: «فهي له»؛ (أي: صارت تلك الأرضُ مملوكةً له، لكن إذنُ الإمام شرطُ له عند أبي حنيفة، وخالفه صاحباه والشّافعيُّ وأحمد محتجِّين بإطلاق الحديث، وفيه أنَّ قوله ﷺ: «ليس للمرء إلّا ما طابَتْ نفسُ إمامه» يدلُّ على اشتراط الإذن، فيُحمل المطلق عليه؛ لأنهما في حادثةٍ واحدةٍ)، قاله في «المرقاة».

وقال في «ردّ المحتار»: (وقولُ الإمام هو المختارُ، ولذا قدَّمه في «الخانة» و «الملتقى»، كعادتهما، وبه أخذ الطَّحاويُّ، وعليه المتون). انتهى.

وقال فيه «الدُّرِّ المختار»: هذا لو مُسلِمًا، فلو ذمِّيًّا شُرِطَ الإذنُ اتِّفاقًا، ولو مُستأمنًا لم يَملِكُها أصلًا اتَّفاقًا). م

⁽٤) قولُه: «وليس لعرق ظالم حتٌّ»: (معناه: مَن غرسَ أو زرعَ في أرضِ غيرِه بلا إذنه فليس لغرسه وزرعه حتُّ إبقاء، بل لمالكِها قلعُها بلا ضمانٍ)، كذا في «المرقاة».

وقال في «الهداية»: (ومن غصبَ أرضًا فغرَسَ فيها أو بنى قيل: اقلَع البناءَ والغرسَ ورُدَّها؛ لقوله ﷺ: «ليس لعرقِ ظالم حقٌّ»، فإنْ كانت الأرضُ تَنقُصُ بقلعِ ذلك فللمالكِ أنْ يضمَنَ له قيمةَ البناءِ وقيمةَ الغرسِ مقلوعًا، ويكونان له؛ لأنَّ فيه نظرا لها ودفعَ الضَّرر عنها). م

⁽٥) أبو داود، واللَّفظُ له، ك: الخراج، ب: في إحياء الموات، ح: (٣٠٧٣)، والتَّرمذيّ، أبواب الأحكام، ب: ما ذكر في إحياء أرض الموات، ح: (١٣٧٨). وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

٣٨٧٦ ورواه مالكٌ عن عروةٌ(١).

٣٨٧٧ ـ وروى الطَّبرانيُّ في «معجمه الكبير» و «الأوسط» (٢): عَن مُعاذٍ هَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قالَ: «إِنَّما لِلمَرءِ ما طابَت بهِ نَفسُ إِمامِهِ».

٣٨٧٨ - وَعَن أَبِي حَرَّةَ الرَّقاشِيِّ عَن عَمِّهِ ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ألا لا تَظلِمُوا، ألا لا تَظلِمُوا، ألا لا تَظلِمُوا، إنَّهُ لا يَحِلُّ (٣) مالُ امرِئٍ إِلّا بِطِيبِ نَفسٍ مِنهُ»، رواه البيهقيُّ في «شعب الإيمان» والدَّارَقطنيّ في «المجتبى» (٤).

٣٨٧٩ ـ وَعَن أَنَسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ عِندَ بَعضِ نِسائِهِ، فأرسَلَت إِحدَى أُمَّهاتِ المُؤمِنِينَ بِصَحفَةٍ فِيها طَعامٌ، فَضَرَبَتِ النَّبِيُ النَّبِيُ ﷺ فِي بَيتِها يَدَ الخادِم (٥)، فَسَقَطَتِ الصَّحفَةُ فانفَلَقَت، فَجَمَعَ

⁽١) مالك في «الموطَّأَ»، ك: الأقضية، ب: القضاء في عمارة الموات، ح: (٢٧٥٠)، وأبو داود، ك: الخراج، ب: في إحياء الموات، ح: (٣٠٧٤)، والحديثُ صحيحٌ لغيره.

⁽٢) الطَّبرانيُّ في «الكبير» (٢٤/٤)، ح: (٣٥٣٣)، وفي «الأوسط»، ح: (٦٧٣٩). وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٥/ ٣٣١): (رواه الطَّبرانيُّ في «الكبير» و«الأوسط»، وفيه عمرُو بن واقدٍ، وهو متروكٌ).

⁽٣) قولُه: «لا يحلُّ... إلخ»: (إذا تغيَّرت العينُ المغصوبة بفعلِ الغاصبِ حتى زالَ اسمُها وأعظمُ منافعها زال ملكُ المغصوب منه عنها، وملكَها الغاصبُ وضَمِنَها، ولا يحلُّ له الانتفاعُ بها حتى يُؤدِّي بدلَها، كمن غصبَ شاةً وذبحها وشَواها أو طبَخَها، أو حنطةً فطحَنَها، أو حديدًا فاتَّخذه سيفًا، أو صُفرًا فعَمِلَهُ آنيةً، وهذا كلّ عندنا، وقال الشّافعيُّ: لا ينقطعُ حقُّ المالك، وعمومُ هذا الحديث حجَّةٌ له، ولكن حجَّةٌ هذا الحديث ظاهرةٌ في الدلالة لمذهب أبي حنيفة؛ لأنَّ الغاصبَ أحدَثَ صنعة مُتقوِّمةً، فصير حقَّ المالك هالكًا من وجه، ألا ترى أنَّه تبدَّلَ الاسمُ وفات معظمُ المقاصد؟ وحقَّه في الصَّنعة قائمٌ من كلِّ وجهٍ، فيترجَّحُ على الأصل الذي هو فائتٌ من وجهٍ، ولا نجعلُه سببًا للملك من حيث إنَّه محظورٌ، بل من حيث إنَّه إحداثُ الصنعة، فما هو متعلَّق هذا الحديث لم نثبته، وما أثبتناه لم يتعلَّق به هذا الحديثُ). التقطتُه من «نيل الأوطار» و«الهداية». م

⁽٤) أحمد، واللَّفظُ له، ح: (٢٠٦٩٥)، والبيهقيُّ في «شعب الإيمان» ح: (١٠٥)، وله شاهدٌ عن أبي حميدِ السّاعدي، عند أحمد، ح: (٢٣٦٠٥)، وصحَّحه ابنُ حبّانَ (٩٧٨٥).

⁽٥) قولُه: «فضربت التي النَّبِي عَلَيْهُ في بيتها يد الخادم... إلخ»: (قال التُّوربشتيُّ: هذا الحديثُ لا تعلُّق له بالغصب =

النَّبِيُّ عَلَيْ فِلَقَ الصَّحفَةِ، ثُمَّ جَعَلَ يَجمَعُ فِيها الطَّعامَ الَّذِي كَانَ فِي الصَّحفَةِ، وَيَقُولُ: «غارَت أُمُّكُم»، ثُمَّ حَبَسَ الخادِمَ حَتَّى أُتِي بِصَحفَةٍ مِن عِندِ الَّتِي هُوَ فِي بَيتِها، فَدَفَعَ الصَّحفَةَ الصَّحِبحَةُ (١) إِلَى الَّتِي كُسِرَت صَحفَتُها، وأمسَكَ المَكسُورَةَ فِي بَيتِ الَّتِي كَسَرَت، رواه البخاريُّ (٢).

فإن قيل: الصَّحفةُ مضمونةٌ بالقيمةِ، وليستْ من ذوات الأمثال، فما وجهُ دفعِه علي صحفةٌ مكانها؟

أجيب: بأنَّه فعل ذلك على سبيل المروءةِ لا على طريقِ الضَّمان؛ لأنَّ الصَّحفتين كانتا لرسول الله ﷺ، وقيل: فعلَ ذلك بتراضيهما، فلم يبقَ يدَّعي القيمةَ، وقيل: كانت الصَّحفاتُ متقاربةً في ذلك الوقت، وكانت كالعدديّاتِ المتقاربة، فجاز أنْ يدفعَ إحداهما بدلَ الأخرى)، كذا في «المرقاة» مع زيادة.

ولذلك قال الطَّحاويُّ في «المشكل»: (إنَّ الإناءَ من ذوات القِيَمِ لا من المِثْليَّات، فكيف يكونُ الإناءُ بإناءِ؟ أقولُ: إنَّ بعض الأواني يكونُ مِثْليًّا، بل في زماننا أكثرُ الأواني مثليَّةٌ، وكذلك بعضُ الثياب كما نقل في «الهداية» عن العتّابيِّ: أنَّ الكرباسَ مِثليٌّ، ويمكن أن يقال: إنَّه ليس بفصلِ الأمر على الضَّوابط، بل هو صلحٌ لا قضاءٌ)، كذا في «العَرف الشَّذيِّ».

وقال في هامش «الكوكب الدُّرِّيّ»: (مسلكُ الحنفيَّة في ذلك ما في الفروع من «الهداية» وغيره: مَن غصَبَ شيئًا لـه مِثلٌ كالمكيل والموزون، فهلَكَ في يده فعليه مِثلُه، وما لا مِثلَ له فعليه قيمتُه يومَ غَصْبِه، معناه العدديّاتُ المتفاوتة، أمّا العدديُّ المتقارب كالجوز والبيض فهو كالمكيل، حتى يجبُ مثلُه.

ثم بعد ذلك اختلفوا في الحديث، فعامّتهم على أنّه يخالفُ الحنفيّة؛ لأنّ الإناءَ عندهم ليس بمثليّ، ولذا أوّلوا الحديث بأنّ الظّمان كان صُوريًا والإناءان كانا في ملكه ﷺ، وقال بعضُهم: إنّ الحديث حُجَّةٌ للحنفية كما قاله ابن التّين وغيرُه، وإليه مَيْلُ الشّيخ، وهو الأوجهُ، والمدارُ على كون الإناء مثليًّا أو قيميًّا، وكلاهما يحتملان، فإنّ الأواني قد يتماثلُ بعضها بحيث لا تتمايزُ فيما بينهما، وقد تتفاوتُ، وعليه مدارُ الاختلاف). م

(٢) البخاريُّ، ك: النَّكاح، ب: حبُّ الرَّجل بعضَ نسائه، ح: (٥٢٢٥).

⁼ ولا بالعارية، وإنما كان حقَّه أنْ يُورَدَ في بابِ ضمان المتلَفات، قال القاضي: وجهُ إيرادِ هذا الحديثِ في هذا الباب أنَّه عَيِّ غرَّمَ الضاربة ببدلِ الصَّحفة؛ لأنها انكسرَتْ بسببِ ضربها يدَ الخادم عدوانًا، ومن أنواعِ الغصب إتلافُ مالِ الغيرِ مباشرة أو بسببِ على وجه العُدوان)، كذا في «المرقاة». م

⁽١) قولُه: «فدفع الصَّحفةَ الصَّحيحة... إلخ»: (مذهبُ أبي حنيفة: أنَّ كلَّ ما كان مِثْليًّا إذا استهلكهُ شخصٌ يجبُ عليه مثلُه، وإنْ كان من ذوات القِيَم يجبُ عليه قيمتُه.

٣٨٨٠ وَعَـن عَبـدِاللهِ بـنَ يَزِيـدَ ﷺ؛ أَنَّـهُ نَهَـى عَـنِ النَّهِبَـةِ (١) والمُثلَـةِ، رواه البخاريُّ (٢).

٣٨٨١ وروى ابنُ أبي شيبة (٣): عَنِ الحَسَنِ: أَنَّهُ كَانَ لا يَرَى بأسًا بِالنَّهاب فِي العُرُسِاتِ والوَلائِم، وكذلك الشَّعبيُ (٤).

وهذا قولُ «أبي حنيفة» و «أبي يوسف» و «مُحمَّدِ بنِ الحسن» رحمةُ الله عليهم، قال الطَّحاويُّ: (وَقَد وَجَدنا مِثلَ ذَلِكَ، قَد أباحَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ).

٣٨٨٧ وروى (٥): عَن عَبدِ اللهِ بنِ قُرطٍ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَحَبُّ الأَيّامِ إِلَى اللهِ يَومُ النّ عَن عَبدِ اللهِ بن قُرطٍ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ: «أَحَبُّ الأَيّامِ إِلَى اللهِ يَعَلَيْهُ بَدَناتٍ خَمسًا أو سِتًّا، فَطَفِقنَ يَزدَلِفنَ إِلَيهِ بِأَيْتِهِنَّ يَبدأ، فَلَمّا وَجَبَتْ؛ أي: سَقَطَتْ جُنُوبُها قالَ كَلِمَةً خَفِيفَةً لَم أَفهَمها، فَقُلتُ لِلّذِي كَانَ إِلَى جَنبِي: ما قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ؛ فَقالَ: «مَن شاءَ اقتَطَعَ».

⁼ وفي «المرقاة» (٥/ ١٩٧٠): («فانفلَقَتْ»؛ أي: انكسرَتْ فَلْقةٌ فَلْقةٌ، «فِلَق الصَّحفة»: بكسر الفاء وفتح اللام جمعُ فَلْقةٍ وهي القطعةُ؛ أي: كِسَرها.

⁽١) قولُه: «النَّهبةِ»: (قال ابنُ بطال: الانتهابُ المحرَّم هو ما كانت العرب عليه من الغارات، وعليه وقعت البيعةُ في حديث عبادة، وقال ابنُ المنذر: النُّهبةُ المحرَّمةُ: أنْ ينهبَ مالَ الرَّجل بغير إذنه وهو له كارهُ) انتهى.

وقد يُؤوَّل النَّهيُ في هذا الحديث على الجماعة يَنتهبون من الغنيمة، ولا يُدخلونها في القسمة، واختلفَ العلماءُ فيما يُشَرَ على رؤوسِ الصبيان وفي الأعراس، فيكونُ فيه النُّهبة، فكرهَهُ مالكٌ والشّافعيُّ، وأجازه الحنفيَّةُ)، «عمدة القاري» و«المرقاة» ملتقطٌ منهما. م

⁽٢) البخاريُّ، ك: المظالم، ب: النُّهي بغير إذن صاحبه، ح: (٢٤٧٤).

⁽٣) ابنُ أبي شيبة، ك: البيوع والأقضية، ب: في نثر اللَّوز والسُّكر في العرس، ح: (٢١٥٢٢).

⁽٤) ابنُ أبي شيبة، ك: البيوع والأقضية، ب: في نثر اللَّوز والسُّكر في العرس، ح: (٢١٥٢٤).

⁽٥) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: النِّكاح، ب: انتهاب ما يُنثَرُ على القوم، ح: (٤٤٤٨)، وأبو داود، ك: المناسك، ب: في الهدي إذا عَطِبَ قبل أن يَبلُغَ، ح: (١٧٦٥)، وصحَّحه ابنُ خزيمة (١٧٦٩).

فَلَمّا قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي هَذَا الحَدِيثِ: «مَن شَاءَ اقْتَطَعَ» وأَبَاحَ ذَلِكَ؛ دَلَّ هَذَا أَنَّ مَا أَبَاحَهُ رَبُّهُ لِلنّاسِ مِن طَعَامٍ أَو غَيرِهِ، فَلَهُم أَن يَأْخُذُوا مِن ذَلِكَ، وَهَذَا خِلافُ النُّهِبَةِ الَّتِي نَهَى عَنها فِي الآثارِ الأُولِ، فَشَبَتُ بِما ذَكَرنا: أَنَّ النُّهِبَةَ الَّتِي فِي الآثارِ الأُولِ هِيَ نُهبَةُ مَا لَم يُؤذَن فِيهِ، وأَنَّ مَا أُبِيحَ مِن ذَلِكَ وأَذِنَ فِيهِ فَعَلَى مَا فِي هَذَا الأَثْرِ النَّانِي.

٣٨٨٣ ـ وَعَن عِمرانَ بنِ حُصَينٍ هُ ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «لا جَلَبَ(١)، وَلا جَنَبَ، وَلا شِغارَ فِي الإسلام، وَمَنِ انتَهَبَ(٢) نُهبَةً فَلَيسَ مِنًا»..........

(١) قولُه: «لا جلب ... إلخ»: (قال القاضي: الجَلَبُ في السَّباق: أن يُتبعَ فرسَهُ رجلًا يجلبُ عليه ويزجُرُه. والجَنَبُ: أن يَجنَبُ إلى فرسه فرسًا عُريانًا، فإذا افترَّ المركوبُ تحوَّل إليه.

والجلَبُ والجنّبُ في الصَّدقة قد مرَّ تفسيرهما في كتاب الزَّكاة.

والشِّغارُ: أن تُشاغِرَ الرَّجلَ، وهو: أن تُزوِّجَهُ أختَكَ على أن يُزوِّجَك أختَهُ ولا مهرَ إلّا هذا، من شَغرَ البلدُ إذا خلا من النّاس؛ لأنَّه عقدٌ خالِ عن المهر.

والحديثُ يدلُّ على فساد هذا العقد؛ لأنَّه لو صحَّ لكان في الإسلام، وهو قولُ أكثرِ أهل العلم، والمقتضي إفسادَهُ الاشتراكُ في البُضع بجَعْلِهِ صداقًا، وقال أبو حنيفة والنَّوريُّ: يصحُّ العقدُ، ولكلِّ منهما مهرُ المثلِ.

قال ابنُ الهمام: اعلمُ أنَّ مُتعلَّق النَّفي مُسمّى الشِّغار، ومأخوذٌ من مفهومِه خلوُّ الصَّداق وكونُ البُضع صَداقًا، ونحن قائلون بنَفْيِ هذه الماهيَّة وما يَصدُقُ عليه شرعًا، فلا يثبتُ النِّكاح كذلك، بل نُبطِلُهُ، فيبقى نكاحًا سُمِّي فيه ما لا يَصلُحُ مهرًا، فينعقدُ مُوجِبًا لمهرِ المثل كالنِّكاح المسمّى فيه خمرٌ، فما هو مُتعلَّقُ النَّفي لم نُثبته، وما أثبتناه لم يَتعلَّقُ به النَّفيُ). قاله في «المرقاة».

وقال في «التَّعليق الممجَّد»: (قال عياضٌ: لا خلافَ في النَّهي عن الشِّغارِ ابتداءً، فإنْ وقَعَ أمضاه الكوفيون واللَّيث والزُّهريّ وعطاءٌ بصداقِ المثل، وأبطلَه مالكٌ والشّافعيُّ، كذا في «شرح الزّرقانيُّ»، وفي «شرح القاري»: لا يَفسُدُ النَّكاحُ، ويَفسُدُ الشَّرطُ عند أبي حنيفة والشّافعيِّ، وعن مالكِ وأحمدَ روايتان). م

(Y) قولُه: "من انتهب... إلخ»: (لا يخفى مناسبتُه بالجملِ الثّلاث السّابقة، فإنَّ أخذَ المال بغير الوجوب كما في الجلّب والجنّب في الخيل طرفٌ من النَّهب، وكذلك شقُّ النُّفوس كما في جلّب الزَّكاة وجنبَها، مع ما فيه من احتمالِ أنْ لا يذهبَ المَّمَّدُ في هناك فيسلّمَ له مالَه قسم منه، وفي الشِّغار يبقى حقُّ المرأة على الزَّوجين أو على أولياءِ المرأتين إذا رَضُوا=

رواه التِّرمذيُّ^(١).

٣٨٨٤ ـ وَعَن سَمُرَةَ ﷺ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قالَ: «مَن وَجَدَ عَينَ مالِهِ(٢) عِندَ رَجُلٍ فَهُو أَحَقُّ بِهِ، وَيَتَّبِعُ البَيِّعُ مَن باعَهُ»، رواه أحمدُ وأبو داودَ والنَّسائيّ(٢).

٣٨٨٥ وروى الطَّبرانيُّ (٤٠٠: عَنهُ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «مَن سُرِقَ لَهُ مَتاعٌ أَو ضاعَ لَهُ مَتاعٌ وَوَجَدَهُ فِي يَدَي رَجُلِ بِعَينِهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَيَرجِعُ المُشتَرِي عَلَى الباثِع بِالشَّمَنِ».

٣٨٨٦ وَعَن أبِي هُرَيرَةَ ١٤ قَالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: «العَجماءُ جُبارٌ (٥)»، رواه الطَّحاويُّ،

= بتركه ونَفَوهُ، فكان نهبًا)، كذا في «الكوكب الدُّرِّيّ». م

وفي «المرقاة» (٥/ ١٩٧٥): («من وجد عينَ ماله» قال التُّوربشتيُّ: المرادُ منه ما غُصبَ أو سُرقَ أو ضاع من الأموال، «البيِّع» بكسر الياء المشدَّدة؛ أي: المشتري لذلك المال).

- (٤) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، واللَّفظُ له، ك: القضاء، ب: الرجل يبتاع سلعة في قبضها، ح: (٦١٧٨). وابنُ ماجه، أبواب الأحكام، ب: من سُرق له شيء فوجده في يدِ رجلٍ، ح: (٢٣٣١)، والطَّبرانيُّ في «الكبير» (٧/ ٢٢١)، ح: (٢٧٨١).
- (٥) قولُه: «العَجْماءُ جُبارٌ»: (احتجَّ به أبو حنيفة على أنَّ ما أفسدت الماشيةُ من مالِ الغير إن لم يكن معها مالكُها فلا ضمانَ عليه، ليلًا كان أو نهارًا، وما كان معها مالكها فإنْ كان يَسُوقها فعليه ضمانُ ما أتلفَتْ بكلِّ حالٍ، وإن كان قائدُها أو راكبَها فعليه ضمانُ ما أتلفَتْ بفمِها أو يدِها، ولا يجبُ ضمان ما أتلفَتْ برجلِها إلّا أن يحملَها الذي معها=

⁽١) التِّر مذيّ، واللَّفظُ له، أبواب النّكاح، ب: ما جاء في النَّهي عن نكاح الشِّغار، ح: (١١٢٣)، والنَّسائيُّ، ك: النّكاح، ب: الشِّغار، ح: (٣٣٣٥). وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٢) قولُه: «من وجد عين ماله»: (قال التُّوربشتيُّ: المرادُ منه: ما غُصبَ أو سُرقَ أو ضاع من الأموال)، كذا في «المرقاة». هذا نبذةٌ مما ذكرناه في باب الإفلاس والإنظار، ومن شاءَ التَّفصيلَ فليَنظُر ثَمَّةَ. م

⁽٣) أبو داود، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: في الرجل يجدُ عين ماله عند رجل، ح: (٣٥٣١)، والتَّسائيّ، ك: المزارعة، ب: الرجل يبيع السلعة فيستحقُّها مُستحِقُّ، ح: (٢٨١٤). والحديثُ حسنٌ، والحسن وهو البصريُّ لم يُصرِّحْ بسماعه من سمرة، لكن للحديثِ طريقٌ آخرُ يَشُدُّه، انظر: «سنن أبي داود» (٥/ ٣٩١)، ط: الرَّسالة.



وروى الأئمَّةُ السِّيَّةُ نحوَه (١).

٣٨٨٧ ـ وَعَنهُ ﷺ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ قالَ: «الرِّجلُ جُبارٌ ٢)»، رواه أبو داود ٣).

على الإتلافِ أو يَقْصِدَهُ، فحينتْذِ يَضمنُ؛ لوجود التَّعدِّي منه.

وقال الشّافعيُّ: إنَّ ما أفسدت الماشيةُ بالنَّهار من مالِ الغير فلا ضمانَ على ربِّها؛ لحديث ابن محيصة، هذا إذا لم يكن معها مالكُها، وإن كان معها فعليه ضمانُ ما أتلفَتْهُ، سواءٌ كان راكبَها أو سائقَها أو قائدَها أو كانت واقفةٌ عنده، سواءٌ أتلفت بيدِها أو رِجْلِها أو فمِها.

وأجابَ أصحابُ أبي حنيفة: بأنَّ «العجماءُ جبارٌ» مطلقٌ عامٌّ، فوجَبَ العملُ بعمومه. وأمّا التَّعدِّي فخارجٌ عنه)، «عمدة القاري» و «المسوى» مُلتقَطٌ منهما.

وقال في «التَّعليق الممجَّد»: (وذكر أصحابُنا أنَّ ما رويناه مطلقٌ ومُتَّفقٌ عليه مشهورٌ، وحديثُ ابنِ محيصةَ مرسلٌ، وهو ليس بحجَّةٍ عند الشَّافعيِّ) انتهى.

وقال الطَّحاويُّ: فجعل رسول الله ﷺ ما أصابت العجماءُ جُبارًا، والجُبارُ هو الهدَرُ، فنسخَ ذلك ما تقدَّمَ مما في حديث ابن محيصة، وإنْ كان منقطعًا لا يكون بمثلِه عند المحتجِّ به علينا حجَّةٌ وإن كان الأوزاعيُّ قد وَصَلَهُ، فإنَّ ما لكًا والأثباتَ من أصحاب الزُّهريِّ قد قَطَعوه، ومع ذلك فإنَّ الحكم المذكور فيه مأخوذٌ من حكم سليمانَ النَّبيِّ عليه الصَّلاة والسلام في الحَرْثِ إذ نَهَشَتْ فيه الغنمُ، فحكمَ النَّبيُّ ﷺ بمثل ذلك الحكم، حتى أحدَثَ الله له هذه الشَّريعة، فنسَختْ ما قبلَها). م

(۱) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، واللَّفظُ له، ك: الجنايات، ب: ما أصابت البهائمُ في اللَّيل والنَّهار، ح: (٥٠٦٢). وأصليم، ك: الحدود، ب: جرح العجماء، ح: والبخاريُّ، ك: الرَّكاة، ب: في الرِّكاز الخمسُ، ح: (١٤٩٩)، ومُسلِم، ك: الحدود، ب: جرح العجماء، ح: (٤٤٦٥).

قولُه: «العجماءُ»؛ أي: البهيمةُ والدّابَّة، «جُبار»: بضمِّ الجيم؛ أي: هَدَرٌ.

- (٢) قولُه: «الرِّجلُ جبارٌ»: (عليه أبو حنيفة؛ يعني: أنَّ راكبَ دابَّةِ إذا رمحتْ؛ أي: طعنتْ دابَّةُ إنسانًا برِجْلِها؛ فهو هَدَرُ، وإن ضربتُهُ بيدِها فهو ضمانٌ، وذلك لأنَّ الرَّاكبَ يملكُ تصرُّفَها من قُدّامِها دونَ خَلْفِها، وقال الشّافعيُّ: اليدُ والرَّجلُ سواءٌ في كونهما مضمونتين)، كذا في «المرقاة». م
 - (٣) أبو داود، ك: الدِّيات، ب: في الدّابَّة تنفحُ برجلها، ح: (٤٥٩٢)، والنَّسائيُّ في «الكبرى»، ح: (٥٧٥٦).

٣٨٨٨ ـ وَعَنهُ ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «النَّارُ جُبارٌ (١)»، رواه أبو داود (٢٠).

٣٨٨٩ ـ وَعَن قَبِيصَةَ البَجَلِيِّ هُ قَالَ: انكَسَفَتِ الشَّمسُ عَلَى عَهدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَصَلَّى كَما تُصَلُّونَ (٢)، رواه الطَّحاويُّ (٤).

• ٣٨٩- وفي رواية لمسلم (٥): «ما مِن شَيءٍ تُوعَدُونَهُ إِلّا قَد رأيتُهُ فِي صَلاتِي هَذِهِ، لَقَد جِيءَ بِالنّارِ، وَذَلِكُم حِينَ رأيتُمُونِي تأخّرتُ؛ مَخافَةَ أن يُصِيبَني مِن لَفجها، وَحَتَّى رأيتُ فِيها صاحِبَ المِحجَنِ يَجُرُّ قُصبَهُ فِي النّارِ، كانَ يَسرِقُ الحاجَّ بِمِحجَنِهِ، فإن فُطِنَ لَهُ قالَ: إِنّما تَعَلَّقَ بِمِحجنِي، وإن غُفِلَ عَنهُ ذَهَبَ بِهِ، وَحَتَّى رأيتُ فِيها صاحِبَةَ الهِرَّةِ الَّتِي رَبَطَتها، فَلَم تُطعِمها وَلَم تَدَعها تأكُلُ مِن خَشاشِ الأرضِ حَتَّى ماتَت جُوعًا، ثُمَّ جِيءَ بِالجَنَّةِ، وَذَلِكُم حِينَ رأيتُمُونِي تَقَدَّمتُ حَتَّى قُمتُ فِي مَقامِي، وَلَقَد مَدَدتُ يَدِي وأنا أُرِيدُ أن أَتَناوَلَ مِن ثَمَرِها لِتَنظُرُوا إِلَيهِ ثُمَّ بَدا لِي أَلّا أَفعَلَ».

٣٨٩١ وَعَن السَّائِبِ بِنِ يَزِيدَ عَن أَبِيهِ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا يَأْخُذْ أَحَدُكُم عَصا

⁽١) قولُه: «النّارُ جُبارٌ»؛ (يعني: ما أحرقتْهُ النّارُ التي يُوقِدُها الرَّجلُ في مِلكه فيطيرُ بها الرِّيحُ إلى مِلكِ غيره من حيث لا يمكنُه ردُّها فهو هَدَرٌ، وهذا إذا أَوقَدَ في وقتِ سكونِ الرِّيح ثم هَبَّتْ الريحُ)، كذا في «اللّمعات». م

⁽٢) أبو داود، ك: الدِّيات، ب: في النّار تعدى، ح: (٤٥٩٤)، وابنُ ماجه، ك: الدِّيات، ب: الجبار، ح: (٢٦٧٦)، ورجالُه ثقاتٌ.

⁽٣) قولُه: «فصلّى كما تصلُّون»: وقد مضى تحقيقُه في «باب الخسوف». م

⁽٤) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الصَّلاة، ب: صلاة الكسوف، ح: (١٩٤٧)، ورجالُه ثقاتٌ. انظر: «نخب الأفكار» (٥/ ٣٣٨).

⁽٥) مُسلِمٌ عن جابر، ك: الكسوف، ب: ما عرض على النَّبيِّ ﷺ في صلاة الكسوف، ح: (٢٠١٢).

قولُه: «مخافة أن يُصيبَني من لفحها»؛ أي: من ضربِ لَهَبِها، ومنه قولُه تعالى ﴿ تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ ﴾؛ أي: يَضرِبُها لهَبُها، والنَّفُحُ دونَ اللَّفح، قال الله تعالى: ﴿ وَلَهِن مَسَّتَهُمْ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَاكِ رَبِّكَ ﴾؛ أي: أدنى شيءٍ منه، «بمِحجَنه»: المِحجَنُ عصًا مَعقوفةُ الطَّرَف.

أَخِيهِ لاعِبًا أو جادًّا(١)، فَمَن أَخَذَ عَصا أَخِيهِ؟ فَليَّرُدَّها إِلَيهِ»، رواه التَّرمذيُّ وأبو داودَ(٢)، وروايتُه إلى قوله: «جادًّا».

٣٨٩٢ ـ وَعَن سَمُرَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «عَلَى اليَّدِما أَخَذَت (٣) حَتَّى تُؤَدِّيَ »، رواه التّرمذيُّ

(١) قولُه: «لاعبًا أو جادًا»؛ (أي: لاعبًا ظاهرًا جادًا باطنًا؛ أي: يأخذُ على سبيل الملاعبةِ وقصدُه في ذلك إمساكُه لنفسه؛ لئلا يلزمَ اللَّعبُ والجدُّ في زمنِ واحدٍ. وإنما ضَرَبَ المثلَ بالعصا لأنَّه من الأشياءِ التّافهة التي لا يكونُ لها كبيرُ خطرِ عند صاحبها؛ ليُعلَمَ أنَّ ما كان فوقه فهو بهذا المعنى أحقُّ وأجدرُ)، قاله في «المرقاة».

وقال في «نيل الأوطار»: (فيه دليلٌ على عدم جوازِ أخذِ متاع الإنسان على جهةِ المزاحِ والهزل). م

(٢) التّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبواب الفتن، ب: ما جاء «لا يحلّ لمُسلِم أن يُروِّعَ مُسلِمًا»، ح: (٢١٦٠)، وأبو داود، ك: الأدب، ب: من يأخذُ الشَّيءَ من مِزاح، ح: (٥٠٠٣). وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

(٣) قولُه: «على اليدِ ما أخذَتْ... إلخ»: (اختلفَ العلماءُ في العارية:

فقال أصحابُنا الحنفيَّة: العاريةُ أمانةٌ، إنْ هلكتْ من غيرِ تعدُّ لم تُضمَنْ، وهو قولُ عليِّ وابن مسعود والحسن والنَّخعيِّ والشعبيِّ والثَّوريِّ وعمر بن عبد العزيز وشريحِ والأوزاعيِّ وابن شبرمة وإبراهيم، وقضى شريحٌ بذلك ثمانين سنة بالكوفة.

وقال الشَّافعيُّ: تُضمَنُ، وبه قال أحمدُ، وهو قولُ ابن عبَّاس وأبي هريرة وعطاء وإسحاق.

واحتج الشّافعيُّ ومن معه بأحاديثَ، منها هذا الحديثُ، ومنها حديثُ صفوان ابن أمية، ومنها حديثُ أبي أمامة. ولنا الأحاديثُ التي ذكرت بعدُ، وحجَّةُ هذا الحديثِ أيضًا ظاهرةٌ في الدّلالة لمذهبنا؛ لأنَّ الأداءَ فيه فرضٌ، ولا يلزمُ منه الضَّمانُ، ولو لزمَ من اللَّفظِ الضَّمانُ لَلَزِمَ الخصمَ أنْ يضمنَ المرهونَ والودائعَ؛ لأنَّها مما قَبَضتَهُ اليدُ)، كذا في «عمدة القاري».

ولذلك قال في «الهداية»: (وعلى الغاصبِ ردُّ العينِ المغصوبة، معناه: ما دامَ قائمًا؛ لقوله ﷺ: «على اليدِ ما أخذَتْ حتى تَرُدَّ»، وقال: «لا يحلُّ لأحدِ أنْ يأخذَ متاعَ أخيه لاعبًا ولا جادًّا، فإنْ أخذَهُ فليرُدَّه عليه») انتهى.

وأمّا حديثُ صفوان بن أمية؛ فهو مضطربٌ سندًا ومتنًا، وجميعُ وجوهه لا يخلو عن نظرٍ، ولهذا قال صاحبُ «التَّمهيد»: (الاضطرابُ فيه كثيرٌ، ولا حجَّةَ فيه عندي في تضمين العارية) انتهى.

(ثم على تقدير صحَّته قولُه: «مضمونة»؛ أي: مضمونةُ الرَّدِّ عليكَ، بدليلِ قوله: «حتى يُؤدِّيَها إليكَ»، ويحتملُ أنْ =



وأبو داودَ وابن ماجه(١).

٣٨٩٣ وروى الدَّارَقطنيّ والبيهقيُّ في «سننيهما» (٢): عَن عَمرِو بنِ شُعَيبٍ، عَن أَبِيهِ، عَن جَدِّهِ اللهُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَى المُستَودَعِ غَيرِ المُغِلِّ ضَمانٌ، وَلا عَلَى المُستَودَعِ غَيرِ المُغِلِّ ضَمانٌ».

٣٨٩٤ وروى ابن ماجه في «سننه» عنه ، عنه النَّبيِّ قالَ: «مَن أُودِعَ وَدِيعَةً فَلا ضَمانَ عَلَيه» (٣).

٣٨٩٥ وروى عبدُ الرَّزَاق في «مُصنَّفه»(٤) عَن عُمَرَ بنِ الخَطّابِ اللهُ قالَ: «العارِيةُ بِمَنزِلَة الوَدِيعَة، وَلا ضَمانَ فِيها إلّا أن يَتَعَدَّى».

٣٨٩٦ وروى ابنُ أبي شيبةَ وعبدُ الرَّزَاق(٥) عَن عَلِيٍّ ، قَالَ: «لَيسَ عَلَى صاحِبِ العارِيةِ ضَمانٌ».

يريد اشتراط الضّمان، والعارية بشرط الضّمان مضمونة في رواية للحنفيّة.

والجوابُ عن حديث أبي أمامة: أنَّه ليس فيه دلالةٌ على التَّضمين؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿إِنَّاللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن نُؤَدُّوا ٱلْأَمْنَئِتِ إِلَىٰ آهَلِهَا ﴾ [النساء: ٨]، فإذا تَلِفَت الأمانةُ لم يَلزَمْهُ رَدُّها)، قاله في «عمدة القاري». م

- (١) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبواب البيوع، ب: ما جاء في أنَّ «العارية مُؤدّاةٌ»، ح: (١٢٦٦)، وأبو داود، ك: البيوع، ب: في تضمين العارية، ح: (٣٥٦١). وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).
- (٢) الدّارقُطنيُّ، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ح: (٢٩٦١). والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: العارية، ب: من قال لا يغرم (١١٤٨٧). وقال الدّارقُطنيُّ: (عمرٌ و وعبيدةُ ضعيفان، وإنما يُروى عن شريح القاضي غيرَ مرفوعٍ). وردَّ عليه العينيُّ في «عمدة القاري»، وذهب إلى حُسنِ الحديث (١٨٣/١٣).
 - (٣) ابنُ ماجه، واللَّفظُ له، أبواب الصَّدقات، ب: الوديعة، ح: (٢٤٠١)، وانظر ما قبله.
 - (٤) عبدُ الرَّزَّاق، ك: البيوع، ب: العارية، ح: (١٤٧٨٥)، ورجالُه بينَ ثقةٍ وصدوقٍ.
- (٥) عبدُ الرَّزَاق، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: العارية، ح: (١٤٧٨٦)، وابنُ أبي شيبة، ك: البيوع والأقضية، ب: في العارية مَن كان لا يضمنُها، ح: (٢٠٩٣١ ـ ٢٠٩٣١)، ورجالُه بين ثقةِ وصدوقٍ.

٣٨٩٧ وَعَن قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعتُ أَنْسًا ﷺ يَقُولُ: كَانَ فَزَعٌ بِالْمَدِينَةِ، فاستَعَارَ النَّبِيُ ﷺ فَرَسًا(١) مِن أَبِي طَلَحَةَ يُقَالُ لَهُ: الْمَندُوبُ، فَرَكِبَ، فَلَمّا رَجَعَ، قالَ: «ما رأينا مِن شَيءٍ، وإن وَجَدناهُ لَبَحرًا، مُتَّفَقٌ عليه(٢).



⁽۱) قولُه: «فاستعار النّبيُّ ﷺ فرسًا»: (وفيه جوازُ العارية، وهي تمليكُ المنفعة بلا عوضٍ، وهو اختيارُ أبي بكرِ الرّازي، وقال الكرخيُّ والشّافعيُّ: هي إباحةُ المنافع لا تمليكُ المنفعة، حتى لا يملك المستعيرُ إجارةَ ما استعارَهُ، لو ملكَ المنافعَ لَمَلكَ إجارَتَها، والأوَّلُ أصحُّ؛ لأنَّ المستعيرَ له أن يُعِيرَ، ولو كانت إباحةً لَما ملَكَ ذلك، وإنما لم يُجِزِ الإجارةَ لأنها أقوى وألزمُ من العارية، والنَّيءُ لا يَستتبعُ مثلةً، فبالأحرى أنْ لا يستتبعَ الأقوى)، كذا في «عمدة القاري». م

⁽٢) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: الهبة، ب: من استعار من النّاس الفرسَ، ح: (٢٦٢٧)، ومُسلِمٌ، ك: الفضائل، ب: شجاعةِ النَّبِيِّ وَتَقَدُّمِهِ للحرب، ح: (٢٠٠٧).



٣٨٩٩ عَن عَمرِو بنِ الشَّرِيدِ، عَن أبِيهِ هَا: أنَّ رَجُلًا قالَ: يا رَسُولَ اللهِ، أرضِي لَيسَ لأحَدِ فيها شَرِكَةٌ وَلا قِسمَةٌ إِلَّا الْجِوارُ، فَقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الجارُ أحَتَّى بِسَقَبِهِ (١)»، رواه النَّسائيّ وابن

(١) قولُه: «الجارُ أحقُّ بسقبه»: (أجمع المُسلِمون على ثبوت الشُّفعة للشَّريك في العقار ما لم يقسم، والحكمةُ في ثبوتها إذالةُ الضَّرر عن الشَّريك، وخُصَّت بالعقار لأنَّه أكثر الأنواع ضررًا.

واتَّفقوا على أنَّه لا شفعة في الحيوان والُّثياب والأمتعة وسائر المنقول.

أمّا المقسومُ فلا خلافَ في ثبوتها للشَّريك في نفس المبيع، وكذلك للشَّريك في حقِّ المبيع كالشَّرب والطَّريق، إنما الخلافُ في ثبوتها لجارِ ليس له شِركةٌ في شيءٍ منهما:

فمذهب الأوزاعيِّ واللَّيثِ ومالكِ والشَّافعيِّ وأحمدَ وإسحاقَ وأبي ثورانَ: لا شفعةَ إلا لشريكِ لم يُقاسم، ولا تجبُ الشُّفعة بالجوار.

وقال النَّخعيُّ وشُرَيحٌ القاضي والثَّوريُّ وعمرُو بن حريثٍ والحسنُ بن حيِّ وقتادةُ والحسنُ البصريُّ وحمّاد بن سليمانَ وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمَّدٌ: تجب الشُّفعةُ في الأراضي والرِّباع والحوائطِ للشَّريك الذي لم يُقاسم، ثم للشَّريك الذي قاسمَ وقد بقي حقُّ طريقه أو مشربه، ثم مِن بعدِهما للجار الملاصق، ويُؤيِّدنا أحاديثُ الباب. وقال الرِّويانُ الشَّافعيُّ: بعضُ أصحابنا يُفتى به، وهو الاختيارُ.

وفي «الاستذكار» لابن عبد البرِّ: روى ابنُ عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي بكر عن ابن عمر عن سعد بن أبي وقاص: أنَّ عمر كتب إلى شُريحٍ؛ أنِ اقضِ بالشُّفعة للجار، فكان يقضي بها.

وسفيان عن إبراهيم بن ميسرة قال: كتب إلينا عمرُ بن عبد العزيز: إذا حُدَّتِ الحدودُ فلا شفعة.

قال إبراهيم: فذكرت ذلك لطاوس، فقال: لا، الجارُ أحتَّى. فهذا حديثُ النَّسائيّ وابن ماجه صريحٌ بوجوبها لجارٍ لا شركة فيه، تدلُّ على سقوط تأويلهم الجارَ بالشَّريك.



ماجه(١)، وروى(٢) البخاريُّ نحوَه(٣).

وما رواه البخاريُّ عن جابر و فيه قضى النَّبي ﷺ بالشُّفعة في كل ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدودُ، وصُرفت الطَّريق فلا شفعة ـ قال الخطّابيُّ: هذا أبينُ في الدِّلالة على نفي الشُّفعة لغير الشَّريك.

قلتُ [أي: صاحبُ البذل]: وهذا الحديثُ حجَّة للشَّافعيِّ؛ فإنَّهم قالوا: إذا وقعت الحدودُ وصُرفت الطُّرق فليس فيه حتُّ شفعةٍ لأحدِ.

قلت: [أي: صاحبُ البذل]: وقالت الحنفيَّة: معنى قوله: «فلا شفعةَ»؛ أي: لا شفعةَ للشِّركة؛ فإنَّ الشُّفعة عندهم تثبت بثلاثة أمورٍ: أحدها: الشُّركة في نفس المبيع، والثّاني: الشِّركة في حقِّ المبيع، والثّالث: الشِّركة للجوار.

فأمّا إذا قُسّمت وحُدَّت وصُرفت الطُّرق فلم يبق الشَّركة في نفس المبيع، ولا شركة في حق المبيع، فلم يبق حقُّ الشُّفعة بالأمر الثالث فيبقى، وهو ثابتٌ بحديث النَّسائيِّ وابن ماجه، الشُّفعة بالأمر الثالث فيبقى، وهو ثابتٌ بحديث النَّسائيِّ وابن ماجه، فعلى هذا معنى قوله: «إذا وقعت الحدودُ وصُرفت الطُّرقُ فلا شفعة»؛ أي: للشِّركة؛ يعني ضاع حقُّ الشُّفعة باعتبار الشَّركة في نفس المبيع وفي حقِّه.

وقوله: «إذا وقعت الحدودُ وصُرفت الطُّرق فلا شفعةَ» هذا مدرجٌ من قول جابرٍ، لا من رسول الله ﷺ.

قال الكرمانيُّ: قال التَّيميُّ: قال الشّافعيُّ: الشُّفعةُ إنما هي للشّريك، وأبو حنيفة للجارِ، وهذا الحديث حجَّةٌ عليه.

قلت: سبحان الله! هذا كلامٌ عجيبٌ؛ لأنَّ أبا حنيفة لم يقل: الشُّفعة للجار على الخصوص، بل قال: الشُّفعة للشَّريك في نفس المبيع، ثم في حقِّ المبيع، ثم مِن بعدِهما للجار، وكيف يقول: وهو حجَّةٌ عليه، وإنما يكون حجَّةٌ عليه إذا ترك العمل به وهو عمل به أوّلًا ثم عمل بحديث الجار، ولم يُهمل واحدًا منهما، وهم عملوا بأحدهما وأهملوا الآخر بتأويلاتِ بعيدة فاسدة؟) كذا التقطناه من «البناية» و«عمدة القارى» و«بذل المجهود». م

- (١) النَّسَائيُّ، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: ذكر الشُّفعة وأحكامها، ح: (٤٧٠٢)، وابن ماجه، أبواب الشُّفعة، ب: الشُّفعة بالجوار، ح: (٢٤٩٦). وهو حديثٌ صحيحٌ.
- (٢) قولُه: «روى البخاريُّ نحوَه»: وقال في هامش «الكوكب الدُّريِّ»: (ومال البخاريُّ في هذه المسألة إلى قول الحنفيَّة، وخرَّج في «صحيحه» حديثَ «شفعة الجار»، فارجع إليه). م
- (٣) البخاريُّ نحوه عن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ ك: الشُّفعة، ب: عرض الشُّفعة على صاحبها قبل البيع، ح: (٢٢٥٨).

٣٩٠٠ وفي رواية «البزّارِ» والدّارَقطنيّ (١): أنَّ رَجُلًا قالَ: يا رَسُولَ اللهِ، أرضٌ لَيسَ لِأَحَدِ فِيها شِركٌ وَلا قَسمٌ إِلّا الجِوارُ؟ فَقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الجارُ أَحَقُّ بِسَقَبِهِ ما كانَ».

٣٩٠١ وَعَن علِيٍّ وَعَبدِاللهِ ﷺ قالا: قضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالشُّفعَةِ لِلجِوارِ، رواه ابنُ أبي شيبةَ والطَّحاويُّ (٢).

٣٩٠٢ وروى أبو داود: عَن سَمُرة هُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِدَارِ الجَارِ أُو الأَرضِ» وروى التّرمذيُّ وأحمدُ نحوه (٣٠).

٣٩٠٣ ـ وفي روايةٍ للطَّبرانيِّ وابنِ أبي شيبةَ وأحمدَ (٤): «جارُ الدّارِ أحَقُّ بِشُفعَةِ الدّارِ».

٣٩٠٤ ـ وَعَنِ الشَّرِيدِ بنِ سُوَيدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الجارُ والشَّرِيكُ(٥) أَحَقُّ بِالشُّفعَةِ

(۱) أحمد، واللَّفظُ له، ح: (١٩٤٦١)، والنَّسائيُّ، ك: البيوع، ب: ذكر الشُّفعة وأحكامها، ح: (٤٧٠٣)، والطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الشُّفعة، ب: الشُّفعة بالجوار، ح: (٢٠٠٦). وصحَّحه العينيُّ في «نخب الأفكار» (٢٠٥/١٥).

(٢) ابنُ أبي شيبة، واللَّفظُ له، ك: البيوع والأقضية، ب: من كان يقضي بالشُّفعة للجار، ح: (٢٣١٦٤)، والطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الشُّفعة، ب: الشُّفعة بالجوار، ح: (٢٠٠٣). قال العينيُّ في «نخب الأفكار» (١٥/ ٢٠٠- دسرح معاني الآثار»، ك: الشُّفعة، ب: الشُّفعة بالجوار، ح: (٢٠٠). قال العينيُّ في «نخب الأفكار» (١٥/ ٢٠٠) عن سند الطَّحاويُّ: (فيه مجهولُّ). وقال عن سند ابن أبي شيبة: (هو منقطعٌ).

وروى النَّسَائيُّ نحوَه في ك: البيوع، ب: ذكر الشُّفعة وأحكامها، ح: (٤٧٠٥) عن جابرٍ: قضى رسول الله ﷺ بالشُّفعة والجوار. وصحَّح ابن التركمانيِّ سنده في «الجوهر النَّقيِّ» (٦/٧٦).

- (٣) أبو داود، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: في الشَّفعة، ح: (٣٥ ١٧)، والتَّرمذيّ، أبواب الأحكام، ب: ما جاء في الشُّفعة، ح: (١٣٦٨)، وأحمد، (٢٠ ٨٨). وقال التَّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).
- (٤) الطَّبرانيُّ في «الكبير» واللَّفظُ له، (٧/ ٢٣٧)، ح: (٦٨٠٣)، وابن أبي شيبة، ك: البيوع والأقضية، ب: من كان يقضي بالشُّفعة للجار، ح: (٢٣١)، والطَّحاويِّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الشُّفعة، ب: الشُّفعة بالجوار، ح: (٩٩٧)، والطَّحان من سمرة ثابتٌ. انظر: «نخب الأفكار» (٩١٥).
 - (٥) قولُه: «والشَّريك»: العطفُ دليل المغايرة على ظاهره. قاله في «تنسيق النَّظام». م



ما كانَ يأخُذُها، أو يَترُكُ، رواه النَّسائيّ (١) وابن ماجه والطَّحاويُّ (٢).

٣٩٠٥ ـ وَعَنِ شُرَيْحٍ قالَ: الخَلِيطُ^(٣) أَحَقُّ مِنَ الشَّفِيعِ، والشَّفِيعُ أَحَقُّ مِنَ الجارِ، والجارُ أَحَقُّ مِنَ سِواهُ، رواه ابنُ أبي شيبةَ، وروى الطَّحاويُّ وعبدُ الرَّزْاق نحوَه (٤).

٣٩٠٧ ـ وَعَن جابِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الجارُ أَحَقُّ بِشُفَعَتِه يُنتَظَرُ بِهِ وإن كَانَ غَائِبًا(١٠) إذا كَانَ طَرِيقُهُما واحِدًا(٧)»......

(١) قولُه: «رواه النَّسائيُّ... إلخ»: كذا في «تنسيق النَّظام». م

(٢) ابنُ جرير الطبريُّ في «تهذيب الآثار»، رجالُه ثقاتٌ. انظر: «نخب الأفكار» (١٥/ ٢٠٥)، و «تنسيق النظام» (ص: ٥٠/ ٥٠٥). وأمّا ما أخرجه ابنُ ماجه والنَّسائئُ عن الشّريد بن سويد فقد مرَّ لفظه في أوَّل الباب.

- (٣) قولُه: «الخليط... إلخ»: لذلك قال في «الهداية»: الشُّفعة واجبةٌ للخليط في نفس المبيع، ثم للخليط في حقَّ المبيع كالشَّرب والطرَّيق، ثم للجارِ، وثبوتُ شفعة الجارِ مضى عن قريبٍ في هذا الباب. م
- (٤) ابنُ أبي شيبة، واللَّفظُ له، ك: البيوع والأقضية، ب: من كان يقضي بالشُّفعة للجار، ح: (٢٣١٧)، وروى نحوَه عن شريحِ الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الشُّفعة، ب: الشُّفعة بالجوار، ح: (٢٠٠٧). وعبد الرَّزَاق ك: السُّفعة بالجوار والخليط أحقُّ، ح: (١٤٣٨)، وصحَّحَ العينيُّ إسنادَهُ في «نخب الأفكار» (١٠٧/١٥).
- (٥) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الشُّفعة، ب: الشُّفعة بالجوار، ح: (٢٠١٠). فيه جابرٌ الجعفيُّ، وفيه مقالٌ. انظر: «نخب الأفكار» (٢٠٨/١٥).
- (٦) قولُه: «وإنْ كان غائبًا»؛ (يعني: للغائب حقَّ الشُّفعة، وعليه ثلاثةُ طلباتٍ: طلبُ المواثبة، وطلبُ الإشهاد، وطلبُ الخصومة). قاله في «العَرف الشَّذيُّ».
- وقال في «العناية»: (قوله: «ينتظر له وإن كان غائبًا»؛ يعني: يكون على شفعته مدَّةَ غيبته؛ إذ لا تأثيرَ للغَيبةِ في إبطال حقًّ تقرَّرَ سببهُ). م
- (٧) قولُه: «إذا كان طريقُهما واحدًا»: (فيه بيانُ ثبوت الشُّفعة للخليط في حقِّ المبيع كالشِّرب والطَّريق)، كذا في «الهداية». =

رواه أحمدُ والتّرمذيُّ وأبو داودَ وابن ماجه والدّارميُّ (١).

٣٩٠٨ وَعَنِ ابنِ عَبّاسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الشَّرِيكُ شَفِيعٌ (٢)، والشُّفعَةُ فِي كُلّ شَيءٍ (٢)»، رواه التّرمذيُ (٤)، وقال: «وقد رُوِيَ عن ابن أبي مليكةَ عن النَّبيّ ﷺ مُرسلًا وهذا أصحُ ».

٣٩٠٩_ وروى الطَّحاويُّ (٥) عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ: أَنَّهُ قالَ: «لا شُفعَةَ فِي الحَيَوانِ».

• ٣٩١٠ وَعَن جابرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا شُفعَةَ إِلَّا فِي رَبعٍ أَو حَاثِطٍ (١٠)، وَلا يَنبَغِي

⁻ وقال في «المرقاة»: (احتجَّ مَن يثبت الشُّفعة في المقسوم إذا كان الطَّريق مشتركًا بهذا الحديثِ). م

⁽١) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبواب الأحكام، ب: ما جاء في الشُّفعة للغائب، ح: (١٣٦٩)، وأبو داود، ك: البيوع، ب: في الشُّفعة، ح: (٣٥١٨)، وقال التَّرمذيّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

 ⁽٢) قولُه: «الشَّريكُ شفيعٌ»: فيه دلالةٌ على أنَّ الشُّفعة واجبةٌ للخليطِ في نفس المبيع، ثم للخليطِ في حقِّ المبيع كالشَّرب والطَّريق، كذا يُفهَم من «شرح معاني الآثار». م

 ⁽٣) قولُه: «والشُّفعةُ في كلِّ شيءٍ»: (هذا بعمومه ينتظمُ القسمين: ما يُقسم وما لا يُقسم، لكنَّ الأربعةَ خصُّوا الحديثَ بغير
 المنقولات بالاتّفاق، والدّليلُ على ذلك ما قد روى ابنُ عبّاسٍ ﷺ). أخذته من «الهداية» و«الطَّحاويّ». م

⁽٤) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبواب الأحكام، ب: ما جاء في الشُّفعة للغائب، ح: (١٣٦٩)، وحسَّنه ابن حجرٍ في «هداية الرواة» (٣/ ٢٠١).

⁽٥) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الشُّفعة، ب: الشُّفعة بالجوار، ح: (٦٠١٦). قال ابن حزم: (فيه محمَّدُ بن عبد الرحمن، مجهولٌ). وأبدى العينيُّ احتمالَ أنْ يكون ابنَ أبي ذئبِ. انظر: «نخب الأفكار» (١٥/ ٢١٣ _ ٢١٤)، فحينئذٍ يكونُ جميعُ رجالِه ثقاتٍ.

⁽٦) قولُه: «لا شفعة إلّا في ربع أو حائط»: (في الحديث دلالةٌ على أنَّ الشُّفعة لا تثبتُ إلّا فيما لا يمكنُ نقله كالأراضي والدُّور والبساتينِ، دون ما يمكنُ كالأمتعة والدَّوابِّ، وهو قولُ عامَّة أهل العلم، هم اتَّفقوا على أنْ لا شفعة في غير العقار من الحيوان والثياب والأمتعة وسائر المنقولات)، كذا في «المرقاة». م

لَهُ أَن يَبِيعَ حَتَّى يَستأمِرَ صاحِبَهُ، فإن شاءَ أَخَذَ، وإن شاءَ تَرَكَ»، رواه «البزّارُ» في «مسنده»(١).

٣٩١١ - وفي رواية لمسلم (٢): [قَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالشَّفعَةِ فِي كُلِّ شِركَةٍ لَم تُقسَم: رَبعَة أو حائِطًا، لا يَحِلُّ لَهُ أَن يَبِيعَ حَتَّى يُؤذِنَ شَرِيكَهُ، فإن شاءَ أَخَذَ، وإن شاءَ تَرَكً]، فإذا باعَ وَلَم يُؤذِنهُ فَهوَ أَحَقُّ بِهِ.

٣٩١٢ وروى البخاريُّ (٣): قَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالشُّفعَةِ فِي كُلِّ ما لَم يُقسَم (١).

٣٩١٣ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا يَمنَعُ جَارٌ جَارَه (٥) أَن يَغرِزَ خَشَبَهُ فِي جِدارِهِ»، مُتَّفقٌ عليه (٦).

(۱) عزاه ابنُ حجرٍ إلى البزّار في «التّلخيص الحبير» (٣/ ١٣٦)، وجوَّدَ إسنادَهُ. وقال في «الدِّراية» (٢/ ٢٠٣): «رجالُه أثباتُ».

قال الخطّابيُّ: (الرَّبْعُ والرَّبْعةُ: المنزلُ الذي يَربَعُ به الإنسانُ ويتوطَّنُه، يقال: هذا رَبْعٌ، وهذه رَبْعةٌ بالهاء). «معالم السُّنن» (٣/ ١٥٢).

- (٢) مُسلِمٌ عن جابر، ك: المساقاة، ب: الشُّفعة، ح: (٤١٢٨).
- (٣) البخاريُّ عن جابِر، ك: الشُّفعة، ب: الشُّفعة فيما لم يقسم، ح: (٢٢٥٧).
- (٤) قولُه: «في كلّ ما لم يُقسم»: (فيه بيانُ ثبوت الشُّفعة للشَّريك فيما لم يُقسم أعمَّ مِن أن يكون يحتملُ القسمة كالدُّور والأراضي أو لا.
- وعند الشّافعيّ: لا شفعة فيما لا يحتملُ القسمة، وهذا الحديثُ بعمومه حجَّةٌ عليه، كذا ذكره ابنُ الملك، وفيه أيضًا: أنَّ تخصيصَ ما لم يُقسم بالذِّكر لا يدلُّ على نفى الحكم عمّا عداه)، كذا في «المرقاة». م
- (٥) قولُه: «لا يمنع... إلخ»؛ (أي: مروءة وندبًا. قال النَّوويُّ رحمه الله: اختلفوا في معنى هذا الحديث: هل هو على النَّدب إلى تمكين الجار ووضع الخشب على جدار داره أم على الإيجاب؟ وفيه قولان للشَّافعيِّ ولأصحاب مالكِ: أصحُّهما النَّدبُ، وبه قال أبو حنيفة، والثَّانية: الإيجابُ، وبه قال أحمدُ وأصحابُ الحديث)، كذا في «المرقاة». م
- (٦) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: المظالم، ب: لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبة في جداره، ح: (٢٤٦٣)، ومُسلِمٌ، ك: المساقاة، ب: غرز الخشبة في جدار الجار، ح: (٤١٣٠).

٣٩١٤ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِذَا احْتَلَفْتُم فِي الطَّرِيقِ، جُعِلَ عَرضُهُ سَبعَ أَذُرُع (١٠)»، رواه مسلمٌ (٢).

٣٩١٥ ـ وَعَن سَعِيدِ بنِ حُرَيثٍ ﷺ قالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَن باعَ مِنكُم دارًا أو عقارًا قَمِنٌ ٱلّا يُبارَكَ لَهُ^(٣) إِلّا أن يَجعَلَهُ فِي مِثْلِهِ»، رواه ابن ماجه والدّارميُّ (٤٠).

(١) قولُه: «سبع أَذْرُعِ»: (قال الأحنافُ: إنَّ طولَ الطَّريق وعرضَه كطول الباب وعرضه، والمرادُ بهذا الطُّول هو الارتفاعُ، والمرادُ بالارتفاع أنَّه لا يجوزُ لأحدِ أن يكشفَ غرفة في حدِّ الارتفاع، ولا يخالفنا حديثُ الباب.

وقال الطَّحاويُّ في «مشكل الآثار»: إنَّ الحديث في الطَّريق الجديد، وأمّا القديمُ فيترك على ما عليه سابقًا، وأشار البخاريُّ إلى هذا، ولا خلافَ في الحديث، ومسألتُنا زيادةٌ)، قاله في «العَرف الشَّذيِّ».

وقال في «اللّمعات»: (إذا كان طريقٌ بين أرضِ القوم أرادوا عمارتَها؛ فإن اتَّفقوا على شيءٍ فذلك، وإن اختلفوا في قدره جُعِلَ سبعةَ أَذرُع، هذا مرادُ الحديث.

أمّا إذا وجدنا طريقًا مسلوكًا _ وهو أكثر من سبعة أذرع _ فلا يجوزُ لأحدِ أنْ يستوليَ على شيءٍ منه). انتهى ـ وقال في «الثّواب الحليّ»: (سبعةُ أذرع ليس حدًّا شرعيًّا، بل المدارُ على الحاجة). م

- (٢) مُسلِمٌ، واللَّفظُ له، ك: المساقاة، ب: قدر الطَّريق إذا اختلفوا فيه، ح: (١٣٩)، والبخاريُّ، ك: المظالم، ب: إذا اختلفوا في الطَّريق الميتاء، ح: (٢٤٧٣).
- (٣) قولُه: «قَمِنٌ أَنْ لا يُبارَكَ له... إلخ»؛ (يعني: بيعُ الأراضي والدُّور وصرفُ ثمنها إلى المنقولات غيرُ مستحبٌ؛ لأنَّها كثيرةُ المنافع قليلةُ الآفة، لا يَسرقها سارقٌ، ولا يَلحقُها غارةٌ، بخلاف المنقولات، فالأَولى أنْ لا تُباع، وإنْ باعها فالأَولى صرفُ ثمنها إلى أرضِ أو دارٍ)، كذا في «المرقاة». م
- (٤) الدّارميُّ، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: فيمن باع دارًا فلم يجعل ثمنها في مثلها، ح: (٢٦٦٧)، وابن ماجه، أبواب الرُّهون، ب: من باع عقارًا ولم يجعل ثمنه في مثله، ح: (٢٤٩٠). والحديثُ حسنٌ لغيره. انظر: «مسند أحمد» (٢٥/ ١٦٦)، ط: الرسالة.

وله شاهدٌ من حديث عمرانَ بن حصين عند أبي يعلى: عن عبد الملك بن يعلى: أنَّ أباه باعَه دارَه بمئة ألفٍ، فمرَّ به عمرانُ بن حصين فقال: بعتَ دارك؟ قال: نعم. قال: فلا تَبِعْها؛ فإنِّي سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «من باعَ عقرةَ مال سلَّطَ الله عليه تالفًا يُتلِفُه». قال: فاستقاله فأقاله. قال البوصيريُّ في «إتحاف الخيرة» (٣/ ٣٣٢): (رجالُه ثقاتُ).=

٣٩١٦ وَعَن عَبدِاللهِ بنِ حُبشِيٍّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "مَن قَطَعَ سِدرَةً (١) صَوَّبَ اللهُ رأسَهُ فِي النَّارِ»، رواه أبو داود(٢)، وَقَالَ: (هَذَا الحَدِيثُ مُختَصَرٌ؛ يَعنِي: مَن قَطَعَ سِدرَةً فِي فَلاةٍ يَستَظِلُّ بِها ابنُ السَّبِيلِ والبَهائِمُ عَبَثًا وَظُلمًا بِغَيرِ حَقِّ يَكُونُ لَهُ فِيها؛ صَوَّبَ اللهُ رأسَهُ فِي النَّارِ).



بالفَلاةِ يَستظلُّ به أبناءُ السَّبيل والبهائمُ، أو يكونُ في مِلكِ إنسانٍ، فيتحاملُ عليه ظالمٌ فيقطعُه بغير حقٍ).

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٣/ ٤٩٣): («قَمِنٌ»؛ أي: حقيقٌ وجديرٌ؛ يعني: بيعُ الأرض والدُّور وصرفُ ثمنها إلى المنقولات غيرُ مستحبً؛ لأنَّ الأرض والدُّور كثيرةُ المنافع، مديدة النَّبات، قليلة الآفة، لا يسرقها سارقٌ، ولا تلحقُها غارةٌ، بخلاف المنقولاتِ، فالأولى أنْ لا تُباع الأرضُ والدُّور، فإنْ باعها فالأولى صرفُ ثمنها إلى أرض أو دار).

⁽١) قولُه: «مَن قطع سدرةً... إلخ»: (لعلَّ وجه تخصيصها: أنَّ ظلَّها أبردُ من ظلِّ غيرِها، وإلّا فالحكمُ غيرُ مختصِّ بها، بل عامٌّ في كلِّ شجرِ يَستظلُّ به الناسُ والبهائمُ بالجلوس تحته). قاله في «المرقاة».

وقال في «اللّمعات»: (والحديثُ مضطربٌ، فإنَّ راويَه عروةُ كان يقطعُه ويتَّخذُ منه أبوابًا، وأجمعوا على إباحةِ قطعِه). م

⁽۲) أبو داود، ك: البيوع، ب: في الشُّفعة، ح: (٣٥ ١٨)، والطَّبرانيُّ في «الأوسط»، ح: (٢٤٤١). وصحَّح المناويُّ إسنادَه في «التَّيسير» (٢/ ٤٣٨). وقال الهيثمي في «مجمع الزَّوائد» (٨/ ١١٥): (رواه الطَّبرانيَّ في «الأوسط»، ورجالُه ثقاتٌ). وفي «مختصر سنن أبي داود» للمنذريِّ ت حلاق (٣/ ٤٥٩): (والسِّدرُ: شجرُ النَّبق، الواحدةُ: سِدْرةٌ، وقبل: هو السَّمُر. وقال الأصمعيُّ: السِّدر: ما نبتَ منه في البرِّ فهو الضّالُ بتخفيفِ اللام. وقبل: أراد به سِدْرَ مكَّة؛ لأنها حَرَمٌ. وقبل: سدرَ المدينة؛ نبي عن قطعه ليكون أُنسًا وظلًا لمن يهاجرُ إليها، لئلًا يوحشَ. وقبل: أرادَ السِّدرَ الذي يكونُ وقبل: سررَ المدينة؛ نبي عن قطعه ليكون أُنسًا وظلًا لمن يهاجرُ إليها، لئلًا يوحشَ. وقبل: أرادَ السِّدرَ الذي يكونُ



٣٩١٧ عَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ عامَلَ (١) أَهلَ خَيبَرَ بِشَطرِ ما يَخرُجُ مِنها مِن ثَمَرِ أَو

(١) قولُه: «إنَّ رسول الله ﷺ عامَلَ... إلخ»: (اعلمْ: أنَّ كراءَ الأرض مختلَفٌ فيه، فلم يُجوِّزه طاووسٌ والحسنُ مطلقًا، وجوَّزه أبو حنيفة والشّافعيُّ بالذَّهب والفضَّة وبالطَّعام والثيّاب وسائر الأشياء، لكنْ لا يجوزُ عندهما بجزء ما يخرجُ منها، وهي المخابرة.

وأمّا الشّافعيُّ وموافقوه فذهبوا إلى جواز المزارعة إذا كانت للمساقاة، ولا تجوزُ إذا كانت منفردةً كما جرى في خيبر. وقال مالكٌ: لا تجوزُ المزارعة منفردةً ولا تبعًا، إلّا ما كان من الأرض بين الشَّجر.

وذهب أبو حنيفة وزفر رحمها الله إلى أنَّ المزارعة والمساقاة فاسدتان مطلقًا.

وذهب أحمدُ وأبو يوسف ومحمَّد بن الحسن وجماعةٌ من المالكية وابنُ شريحٍ وابنُ خزيمة والخطّابيُّ من الشّافعيَّة إلى جواز المساقاة والمزارعة مجتمعتين ومنفردتين.

ومتمسَّكُ هؤلاء المجوِّزين: معاملته ﷺ أهلَ خيبر بشطر ما يخرجُ منها من ثمرٍ أو زرعٍ.

وأجيب عن ذلك: بحمله على الجزيةِ أو الخراج بالمقاسمة) كما ذكره في «الهداية». م

لكنَّ الفتوى عند الحنفيَّة على قول الصاحبين؛ لكثرة الاحتياج إليه، وكذا هبو المعتمدُ عند الشَّافعيَّة كما رجَّحَهُ النَّوويُّ)، كذا في «البناية» و«المرقاة».

ذكر القدوريُّ في «التَّجريد» ما مُلخَّصُه: (أنَّ خيبر كانت كسائر البلاد فيها الأرض البيضاءُ والتي فيها النَّخل، ويمكن إفرادُ سقي النَّخل من سقي الأرض، والنَّبيُّ ﷺ عامل على الجميع، ولم يستثنِ شيئًا، فيلزم الشَّافعيَّ تجويزُ المزارعة على الجميع كما قال أبو يوسف ومحمَّد، أو إبطالُها في الجميع كما قاله أبو حنيفة).

وقال في «النّيل» و «السّبل»: (وقد جمع بين أحاديث النّهي عن المزارعة وبين الأحاديث الدّالّة على جوازها بوجوه، أحسنُها: أن النّهي كان في أوَّل الأمر ثم أُبيح، ويدلُ على هذا الجمع حديثُ جابرٍ وحديثُ رافع بن خديج، ويدلُ على هذا الجمع من المزارعة في عهده وفي عهد الخلفاء). م

زَرع، مُتَّفَقٌ عليه(١).

٣٩١٨ وفي رواية الطَّحاويِّ (٢) عَنهُ ﷺ: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ عامَلَ أهلَ خَيبَرَ بِشَطِرِ ما خَرَجَ مِنَ النَّرعِ.

٣٩١٩ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَتِ الأنصارُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: اقسِم بَينَنا وَبَينَ إِخوانِنا النَّخِيلَ، قَالَ: «لا»، فَقالُوا: تَكفُونا المَؤُونَةَ وَنُشْرِكُكُم فِي الثَّمَرَةِ(٣)، قالُوا: سَمِعنا وأطَعنا، رواه البخاريُّ(١٠).

• ٣٩٢٠ وَعَن عُمَرَ بِنِ عَبِدِ الْعَزِيزِ: أَنَّ عُمَرَ بِنَ الْخَطَّابِ ﷺ بَعَثَ يَعلَى بِنَ أُمَيَّةً ﷺ إِلَى اليَمَنِ، فأمَرَهُ أَن يُعطِيهُم الأرضَ البَيضاءَ عَلَى أَنَّهُ: إِن كَانَ البَقَرُ والبَدْرُ والحَدِيدُ مِن عُمَرَ؛ فَلَهُ الثَّلُثانِ وَلَهُمُ الشَّطرُ، وأمَرَهُ أَن يُعطِيهُمُ النَّحٰلَ الثَّلُثُ، وإن كَانَ البَقَرُ والبَدْرُ والحَدِيدُ مِنهُم؛ فَلِعُمَرَ الشَّطرُ وَلَهُمُ الشَّطرُ، وأمَرَهُ أَن يُعطِيهُمُ النَّحٰلَ والكَرمَ عَلَى أَنَّ لِعُمَرَ ثُلُثِينِ وَلَهُمُ الثَّكُ، رواه الطَّحاويُّ (٥).

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٣/ ٤٦٠): («النخيل»؛ يعني: ليُجعلْ نخيلُنا بيننا وبينهم. قال ﷺ: «لا»؛ أي: لا نقسمُ النَّخيل بينكم، وإنما أبي النَّبِيُ ﷺ استبقاءً لنخيلهم عليهم؛ لأنَّ بها قوامَ أمورهم، «ولكن تكفوننا المؤنة» خبرٌ معناه الأمرُ؛ أي: ادفعوا عن المهاجرين مؤنة العمارة؛ لأنَّهم لا يعلمون عمارة النَّخيل بالتَّأبير والسَّقي وما يتوقَّف عليه الصَّلاح، واحفظوا نخيلكم وأصلحوها).

(٥) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: المساقاة والمزارعة، ح: (٥٩٦٠). قال العينيُّ في «نخب الأفكار» (١٢/ ٢٤٦): (أخرج عن عمر بن الخطَّاب ، الله ثقاتٌ، ولكنَّه مرسلٌ منقطعٌ).

⁽۱) مُسلِمٌ، واللَّفظُ له، ك: المساقاة، ب: المساقاة والمعاملة، ح: (٣٩٦٢)، والبخاريُّ، ك: المزارعة، ب: إذا لم يشترط السّنين في المزارعة، ح: (٢٣٢٩).

⁽٢) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: المساقاة والمزارعة، ح: (٥٩٥٣). وصحَّح العينيُّ إسنادَه في «نخب الأفكار» (١٢/ ٣٤٦/١٢).

⁽٣) قولُه: «تَكفونا المؤونةَ ونُشرِكُكم في الثَّمرة... إلخ»: (وقال المهلَّبُ: فيه حجَّةٌ على جواز المساقاة)، كذا في «عمدة القاري». م

⁽٤) البخاريُّ، ك: المزارعة، ب: إذا قال: اكفِني مَؤُونةَ النَّخل، ح: (٢٣٢٥).

٣٩٢١ وَعَن قَيسِ بِنِ مُسلِمٍ، عَن أَبِي جَعفَرٍ قالَ: ما بِالمَدِينَةِ (١) أهلُ بَيتِ هِجرَةٍ إِلّا يَزرَعُونَ عَلَى النَّلُثِ والرُّبُعِ، وَزارَعَ عَلِيٌّ وَسَعدُ بِنُ مالِكٍ وَعَبدُاللهِ بِنُ مَسعُودٍ وَعُمَرُ بِنُ عَبدِ العَزِيزِ والقاسِمُ وَعُروَةُ وَآلُ أَبِي بَكْرٍ وَآلُ عُمَرَ وَآلُ عَلِيٍّ وابنُ سِيرِينَ هُ ، وَقالَ عَبدُ الرَّحمَنِ بِنُ الأسودِ: كُنتُ أُسارِكُ عَبدَ الرَّحمَنِ بِنَ الأسودِ: كُنتُ أُسارِكُ عَبدَ الرَّحمَنِ بِنَ يَزِيدَ فِي الزَّرعِ، وَعامَلَ عُمَرُ النَّاسَ عَلَى إِن جاءَ عُمَرُ بِالبَدرِ (٢) مِن عِندِه؛ فَلَهُ الشَّطرُ، وإن جاؤُوا بِالبَدرِ ؛ فَلَهُم كَذا، رواه البخاريُّ تعليقًا (٣).

٣٩٢٧ ـ وَعَن حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ عَنْ رافِعِ بِنِ خَدِيجٍ هُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمّايَ: أَنَّهُم كَانُوا يُكرُونَ الأَرضَ عَلَى عَهدِ النَّبِيِّ عَلَى الأَربِعاءِ(١)، أُو شَيءٍ يَستَثنِيهِ صاحِبُ الأَرضِ، فَنهَى النَّبِيُ عَلَيْهُ الأَرضَ عَلَى عَهدِ النَّبِيِّ عَلَى الأَربِعاءِ(١)، أُو شَيءٍ يَستَثنِيهِ صاحِبُ الأَرضِ، فَنهَى النَّبِيُ عَلَيْهُ

لهذا اختلفَ العلماءُ في حكمه:

ذهب أبو حنيفة إلى فسادها مطلقًا، وإلى فساد المساقاة أيضًا.

وذهب صاحباه وأحمد وإسحاق وكثير من الصَّحابة والتّابعين إلى جوازها مطلقًا.

وذهب الشّافعيّ إلى جوازها تبعا للمساقاة إذا كان البياضُ خلالَ النَّخيل بحيث لا يمكنُ أو يعسرُ إفرادُها بالعمل كما في خير، ولا يجوزُ إفرادُها.

وأبو حنيفة يُؤوِّلُ معاملته ﷺ مع خيبرَ بأنَّه استعملهم بدلَ الجزية، وأنَّ الشَّطر الذي دفع إليهم كان منحة منه ﷺ ومعونةً لهم على ما كلَّفهم له من العمل.

وبالجملةِ بابُ التأويل من الجانبين مفتوحٌ، والفتوى عندَ الحنفيَّة أيضًا على الجواز دفعًا للحاجة)، كذا في «الطَّيبيِّ» و«اللّمعات». م

- (٢) قولُه: «إنْ جاء عمرُ بالبَذْر... إلخ»: لذلك قال في «الدُّرِّ المختار»: (وصحَّت المزارعة لو كان الأرضُ والبَذْر لزيدٍ والبقرُ والعمل للآخرِ، أو الأرضُ له والباقي للآخرِ، أو العملُ له والباقي للآخرِ، فهذه الثَّلاثةُ جائزةٌ). م
 - (٣) البخاريُّ تعليقًا، ك: المزارعة، ب: المزارعة بالشَّطر.
- (٤) قولُه: «بما يَنبتُ على الأربعاءِ»: (والمعنى: أنَّهم كانوا يُكرُون الأرضَ على أنْ يزرعهُ العاملُ ببذره ويكونَ ما يَنبُتُ على أطراف الجداول السَّواقي للمُكري أجرةً لأرضه، وما عدا ذلك للمكتري، أو: ما كان يَنبُتُ في هذه القطعةِ=

⁽١) قولُه: «ما بالمدينة»: (واعلمْ أنَّ الأحاديث في هذا الباب جاءت مختلفةً، وحديثُ النَّهي عن رافع بن خديج أيضًا جاءت مختلفةً: تارةً قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ، وتارةً قال: حدَّثني عُمومتي، وتارةً: أخبَرَ في عمّايَ.

عَن ذَلِكَ، فَقُلتُ لِرافِعِ: فَكَيفَ هِيَ بِالدِّينارِ والدِّرهَمِ؟! فَقَالَ رافِعٌ: لَيسَ بِها بأسٌ بِالدِّينارِ والدِّرهَمِ.

وَقالَ اللَّيثُ: وَكَانَ الَّذِي نُهِيَ عَن ذَلِكَ ما لَو نَظَرَ فِيهِ ذَوُو الفَهمِ بِالحَلالِ والحَرامِ؛ لَم يُجِيزُوهُ؛ لِما فِيهِ مِنَ المُخاطَرَةِ، رواه البخاريُّ(١).

٣٩٢٣ ـ وَعَن رافِع ﷺ قالَ: كُنّا أكثَرَ أهلِ المَدِينَةِ حَقلًا، وَكَانَ أَحَدُنا يُكرِي أَرضَهُ فَيَقُولُ: هَذِهِ القِطعَةُ لِي وَهَذِهِ لَكَ، فَرُبَّما أَخرَجَت ذِهِ وَلَم تُخرِج ذِهِ (٢)، فَنَهاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

٣٩٧٤ وَعَن عَمرِو: قُلتُ لِطاوُسِ: لَو تَركتَ المُخابَرَةَ؛ فإنَّهُم يَزعُمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنهُ، قالَ: أي عَمرُو، إنِّي أُعطِيهِم وأُعنِيهِم، وإنَّ أعلَمَهُم أخبَرَنِي؛ يعني: ابنَ عَبّاسٍ: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَم يَنهَ عَنهُ، وَلَكِن قالَ: (أن يَمنَعَ أَحَدُكُم أَخاهُ خَيرٌ لَهُ مِن أن يأخُذَ عَلَيهِ خَرجًا مَعلُومًا (٤٠).....

⁼ بعينِها فهو للمُكري، وما يَنبُتُ بغيرها فهو للمكتري، فنهاهم عن ذلك لِما فيه من الخطرِ، وهذه الصُّورة محملُ النَّهي عند المجوِّزين)، كذا في «اللَّمعات». م

 ⁽١) البخاريُّ، ك: المزارعة، ب: كراء الأرض بالذَّهب، ح: (٢٣٤٦).
 وفي «اللَّامع الصَّبيح» (٧/ ٣٢٤): («يستثنيه»؛ أي: كاستثناء الثُّلث أو الرُّبع من المزروع لأجلِ صاحب الأرض،
 «المخاطرة» هي الإشرافُ على الهلاك كما سبق، فربما أصابَ ذلك وتسلمُ الأرض، وبالعكس).

وفي «كشف المناهج» (٢/ ٥٤٢): («الأربعاء»: بالمدِّ جمعُ الرَّبيع، وهو النَّهر الصغير).

⁽٢) قولُه: «فربما أَخرِجَتْ ذِهِ ولم تُخرِجْ ذِهِ... إلخ»: (هذا قولُ رافع، بيانٌ لعدم الجواز؛ لحصول المخاطرة المنهيّ عنها؛ يعني: فربما تخرجُ هذه القطعةُ المستثناةُ ولم تخرج سواها، أو بالعكس، فيفوزُ صاحبُ هذه بكلِّ ما حصل، ويضيعُ الآخرُ بالكلِّيَة)، كذا في «المرقاة». م

 ⁽٣) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: المزارعة، ب: ما يكره من الشُّروط في المزارعة، ح: (٢٣٣٢)، ومُسلِم، ك: البيوع، ب:
 كراء الأرض بالذَّهب، ح: (٣٩٥٣).

⁽٤) قولُه: «خيرٌ له من أنْ يأخذَ عليه خرجًا معلومًا»: (لاحتمالِ أنْ تُمسِكَ السَّماءُ مطرَها أو الأرضُ رَيْعَها، فيذهبَ مالُه بغير شيءٍ). قاله في «المرقاة».

وقـال في «عمدة القاري»: وقـد بيَّنَ الطَّحاويُّ علَّهَ النَّهي في حديث رافعٍ عن زيد بن ثابت ﷺ أنَّه قال: يغفر الله لرافعٍ =

مُتَّفِيُّ عليه (١).

٣٩٢٥ ـ وَعَن أَبِي أُمامَةَ ﷺ وَرأى سِكَّةً وَشَيئًا مِن آلَةِ الحَرثِ، فَقالَ: سَمِعتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لا يَدخُلُ هَذَا بَيتَ قَومٍ إِلّا أُدخِلَهُ الذُّلُّ (٢)»، رواه البخاريُّ (٣).

٣٩٢٦ وَعَن مُجاهِدٍ قَالَ: اسْتَرَكَ أَربَعَةُ نَفَرٍ عَلَى عَهِدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ أَحَدُهُم: عَلَيَّ البَذُرُ، وَقَالَ الآخَرُ: عَلَيَّ الفَدّانُ، فَزَرَعُوا ثُمَّ البَذُرُ، وَقَالَ الآخَرُ: عَلَيَّ الفَدّانُ، فَزَرَعُوا ثُمَّ حَصَدُوا، ثُمَّ أَتَوُا النَّبِيَّ ﷺ، فَجَعَلَ الزَّرِعَ لِصاحِبِ البَدْرِ(١)، وَجَعَلَ لِصاحِبِ العَمَلِ أَجرًا، وَجَعَلَ حَصَدُوا، ثُمَّ أَتَوُا النَّبِيَّ ﷺ، فَجَعَلَ الزَّرعَ لِصاحِبِ البَدْرِ(١)، وَجَعَلَ لِصاحِبِ العَمَلِ أَجرًا، وَجَعَلَ

ابن خديج، أنا والله كنت أعلمَ منه بالحديث، إنما جاء رجلان من الأنصار إلى رسول الله على قد اقتتلا، فقال: "إنّ كان هذا شأنكم فلا تُكروا المزارع»، فسمع قوله: "لا تُكروا المزارع»).

قال الطَّحاويُّ: (فهذا زيدُ بن ثابت يخبرُ أنَّ قولَ النَّبِيِّ عَلَيْهُ: «لا تكروا المزارع» النَّهيُ الذي قد سمعه رافعٌ لم يكن من النَّبيَّ عَلَيْهُ على وجه التَّحريم، وإنما كان لكراهيةِ وقوعِ الشَّرِ بينهم. وأخرجه أبو داود والنَّسائيُّ وابن ماجه أيضًا، وبيَّنَ ابنُ عبّاسِ هُهُ: أنَّ ما كان من النَّبيِّ عَلَيْهُ في ذلك لم يكن للنَّهي، وإنما أراد الرِّفق جمم). م

⁽١) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: المزارعة، ب: عقب باب: إذا لم يشترط السّنين في المزارعة، ح: (٢٣٣٠)، ومُسلِمٌ، ك: المساقاة، ب: الأرض تمنح، ح: (٣٩٥٧).

وفي «التَّوشيح شرح الجامع الصَّحيح» (١٦٤٦/٤): («المخابرة»: هي المزارعة، «لم ينه عنه»؛ أي: عن إعطاءِ الأرض بجزء مما يخرجُ منها، «خَرْجًا»: أجرةً).

⁽٢) قولُه: ﴿أُدِخِلَهُ الذُّلُ»: (قال بعضُ علماتنا من الشُّرّاح: ظاهرُ هذا الحديث: أنَّ الزراعة تُورِثُ المذلَّة، وليس كذلك؛ لأنَّ الزِّراعة مستحبَّةٌ؛ لأنَّ فيها نفعًا للنّاس، ولخبر: ﴿اطلبوا الأرضَ من جثاياها»، إنما قال ذلك؛ لئلا يشتغلَ الصَّحابةُ بالعمارات ويتركوا الجهاد، فيغلب عليهم الكفّارُ، وأيُّ ذُلِّ أشدُّ مِن ذلك؟ وقيل: هذا في حقِّ من يَقرُبُ العدوَّ؛ لأنَّه لو اشتغلَ بالحرث وترك الجهادَ لأدّى إلى الإذلالِ بغلبةِ العدوِّ عليه)، كذا في ﴿المرقاة». م

⁽٣) البخاريُّ، ك: المزارعة، ب: ما يحذر من عواقب الاشتغال، ح: (٢٣٢١).

⁽٤) قولُه: «فجعَلَ الزَّرعَ لصاحب البَذْرِ» (عليه أبو حنيفة وغيره، أفلا ترى أنَّ رسول الله ﷺ لَمَا أفسد هذه المزارعة لم يجعلُ الزَّرعَ لصاحب الأرض؟ بل قد جعلَه لصاحب البَذر.



لِصاحِبِ الفَدَّانِ دِرهَمًا فِي كُلِّ يَومٍ، وألغَى الأرضَ فِي ذَلِكَ، رواه الطَّحاويُّ(١) بسندٍ جيِّدٍ، أرسله «مُجاهِدٌ»، ومراسيلُه تُقبَلُ عند الجمهور.



= وذهب أحمدُ إلى أنَّ ما حصل من الزَّرع يكون لصاحب الأرض، وليس لصاحب البذر إلّا بَذْرُه، واحتجَّ في ذلك بحديث رافع بن خديج،.

وأمّا غيرُه فقال: ما حصل من الزَّرع فهو لصاحب البذر، وعليه أجرةُ الأرض من يومٍ غصَبَها إلى يوم التَّفريغ)، قالم الطَّيبيُّ.

وقال في «بذل المجهود»: (قال الخطّابيُّ: حديثُ رافع بن خديج لا يثبتُ عند أهل المعرفة بالحديث، وحدّثني الحسنُ بن يحيى عن موسى بن هارون الحمّال: أنّه أنكرَ هذا الحديث، ويُضعّفُه ويقول: لم يَروه عن أبي إسحاق غيرُ شريكِ، ولا رواه عن عطاءٍ غيرُ أبي إسحاق، وعطاءً لم يسمع من رافع بن خديج شيئًا، وضعّفه البخاريُّ، وقال: تفرد بذلك شريكٌ عن أبي إسحاق، وشريكٌ يَهِمُ كثيرًا وأحيانًا، ويشبهُ أنْ يكون معنى قوله: ليس له من الزَّرع شيءٌ لو صحَّ وثبتَ على العقوبة والحرمان للغاصب، وقيل: معناه لا يحلُّ له من الزَّرع شيءٌ؛ لأنَّه حصلَ له بطريق غصب الأرض).

(۱) الطَّحاويّ في «شرح معاني الآثار»، واللَّفظُ له، ك: المساقاة والمزارعة، ب: مَن زرع في أرض قوم بغير إذهم، ح: (۹۷۸ ٥)، وابن أبي شيبة، ك: البيوع، ب: القوم يشتركون في الزَّرع، ح: (۲۳۰۱)، قال العثمانيُّ في «إعلاء السُّنن» (۱۷/ ۲۷): (هذا مرسلٌ صحيحٌ).

وفي «نخب الأفكار» (١٦/ ٣٥٠): (قوله: «عليَّ الفدّانُ» بفتح الفاء وتشديد الدال، قال الجوهريُّ: الفَدّانُ آلةُ الثّورين للحرثِ، وهو فَعّال بالتّشديد، وقال أبو عمر: وهي البقرُ التي تحرثُ، والجمعُ: الفَدادين مخفَّفٌ).



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُرْ فَنَا تُوهُنَّ (الْمُجُورَهُنَّ ﴾ [الطلاق: ٦]، وقولِه تعالى حكايةً عن شعيبِ ﷺ: ﴿ إِنِّ أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى أَبْنَتَى هَنتَيْنِ عَلَىٓ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِيَ حِجَجٍ (١) ﴾ [القصص: ٢٧].

٣٩٢٧ عَن عَبْدِاللهِ بْنِ مُغَفَّلٍ ﴿ قَالَ: زَعَمَ ثَابِتُ بْنُ الضَّحَاكِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَنْ نَهَى عَنِ الْمُزارَعَةِ (٣) وأَمَرَ بِالمُواجَرَةِ (٤)، وقالَ: «لا بأسَ بِها»، رواه مسلمٌ (٥).

٣٩٢٨ وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احتَجَمَ وأعطَى الحَجّامَ أجرَهُ واستَعَطَ (١٠)، مُتَّفقٌ عليه (٧٠).

(١) قولُه: ﴿فَنَاتُوهُنَّ أَجُورُهُنَّ ﴾: (فيه دليلٌ على شرعيَّة الإجارة)، كذا في «تكملة فتح القدير». م

⁽٢) قولُه: ﴿إِنِّ أَرِيدُ أَنْ أَنكِمَكَ إِحْدَى أَبْنَتَى هَنتَيْنِ عَلَى أَنتَأْجُرَفِي ثَمَنِيَ حِجَجٍ ﴾: سيأتي الكلامُ عليه إن شاء الله تعالى في هذا الباب تحت حديث عتبة بن النَّذر. م

⁽٣) قولُه: «نهى عن المزارعة»: وقد مرَّ الكلام فيه في باب المساقاة والمزارعة مستوفَّى. م

⁽٤) قولُه: «وأمرَ بالمؤاجرة»: (دالٌّ على إباحة الإجارة، وفيه أمرُ إباحةٍ، ولهذا أكَّده بقوله: لا بأس بها)، أخذته من «اللّمعات». م

⁽٥) مُسلِمٌ، ك: البيوع، ب: في المزارعة والمؤاجرة، ح: (٣٩٥٦).

⁽٦) قولُه: «فأعطى الحجّام أجرَهُ واستَعَطَ»: (فيه إباحةُ إجارةِ الحِجامة، وصحَّةُ الاستئجار، وجوازُ المداواة)، كذا في «المرقاة». م

⁽٧) مُسلِمٌ، واللَّفظُ له، ك: المساقاة، ب: حلُّ أجرة الحجامة، ح: (٤٠٤١)، والبخاريُّ، ك: الطَّبِّ، ب: السُّعوط، ح: (٧٦٩١).

٣٩٢٩ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ هُ : عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «مَا بَعَثَ اللهُ نَبِيًّا إِلَّا رَعَى الغَنَمَ»، فقالَ أصحابُهُ: وأنتَ؟ فقالَ: «نَعَم، كُنتُ أرعاها عَلَى قَرارِيطَ لأهل مَكَّة (١٠)، رواه البخاريُّ(٢).

٣٩٣٠ وَعَنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ: أَنَّ نَفَرًا مِن أصحابِ النَّبِيّ ﷺ مَرُّوا بِماءٍ فِيهِم لَدِيغٌ أُو سَلِيمٌ، فَعَرَضَ لَهُم رَجُلٌ مِن أَهلِ الماءِ، فَقَالَ: هَل فِيكُم مِن راقٍ؟ إِنَّ فِي الماءِ رَجُلًا لَدِيغًا أُو سَلِيمًا، فانطَلَقَ رَجُلٌ لَهُم رَجُلٌ مِن أَهلِ الماءِ، فَقَالَ: هَل فِيكُم مِن راقٍ؟ إِنَّ فِي الماءِ رَجُلًا لَدِيغًا أُو سَلِيمًا، فانطَلَقَ رَجُلٌ مِن أَهُم رَجُلٌ مِن أَهلِ الماءِ، فَقَالُوا: أَخَذتَ عَلَى مِنهُم، فَقَرأ بِفَاتِحَةِ الكِتابِ عَلَى شَاءٍ فَبَرأ، فَجاءَ بِالشّاءِ إِلَى أصحابِهِ فَكَرِهُوا ذَلِكَ، وَقَالُوا: أَخَذتَ عَلَى كِتابِ اللهِ أَجرًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: كِتابِ اللهِ أَجرًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (إِنَّ أَحَقَ مَا أَخَذتُم عَلَيهِ أَجرًا كِتابُ اللهِ (٣)».

⁼ وفي «المرقاة» (٥/ ١٩٩١): («واستَعَطَ» بفتح التاء؛ أي: أدخَلَ في أنفه الدَّواءَ).

⁽١) قولُه: «كنتُ أرعى على قراريطَ لأهلِ مكَّةَ»: (وفي الحديثِ دليلٌ على جواز الإجارة على رعي الغنم، ويُلحق بها في الجواز غيرُها من الحيوانات). قاله في «نيل الأوطار».

وقال في «المرقاة»: (وفيه استئجارُ الأحرار). م

⁽٢) البخاريُّ، ك: الشُّفعة، ب: رعى الغنم على قراريط، ح: (٢٢٦٢).

وفي «منحة الباري بشرح صحيح البخاري» (٥/ ٩): («قراريط» القيراطُ هنا جزءٌ من الدِّينار أو الدِّرهم، وقيل: اسمُ موضع بمكَّةَ.

والحكمةُ في رعيهم الغنمَ قبلَ النُّبوَّة: التَّمرُّنُ برَعْيِها المستلزمِ لمشقَّةِ القيام بها على ما يُكلَّفونه من القيامِ بأمرِ أُمَدِهم. وخُصَّ الغنمُ بالذِّكر لأنَّها أضعفُ من غيرها.

وفيما ذكره على مع علمه بأنَّه أشرفُ خلق الله تواضعٌ وتصريحٌ بمنَّة الله عليه.

 ⁽٣) قولُه: «فقال رسول الله: إنَّ أحقَّ ما أخذتم عليه أجرًا كتابُ الله»: (قال القاضي: فيه دليلٌ على جواز الاستئجار بقراءة القرآن والرُّقية به، وجوازِ أخذ الأجرة على تعليم القرآن.

وذهب قومٌ إلى تحريمه، وهو قول الزُّهريِّ وأبي حنيفة وإسحاق، واحتجُّوا بالحديث الآتي عن عبادة بن الصّامت. وفي «شرح السُّنَّة»: في الحديث دليلٌ على جواز الرُّقية بالقرآن وبذكر الله وأخذ الأجرة عليه؛ لأنَّ القراءة من الأفعال المباحة، وبه تمسَّكَ مَن رخَّصَ بيعَ المصاحف وشراءَها، وأخذَ الأجرة على كتابتها، وبه قال الحسنُ والشَّعبيُّ=

= وعكرمة، وإليه ذهب سفيانُ ومالكٌ والشَّافعيُّ وأصحابُ أبي حنيفة). قاله في «المرقاة».

وقال في «بذل المجهود»: (وفي الحديث أعظمُ دليلٍ على أنْ يجوزَ الأجرةُ على الرُّقى والطِّبِّ كما قاله الشّافعيُّ ومالكٌ وأبو حنيفة وأحمدُ.

وأمّا الأجرةُ على تعليم القرآن فأجازها الجمهورُ بهذا الحديث وبرواية البخاريِّ: «إنَّ أحقّ ما أخذتم عليه أجرًا كتابُ الله»، وحرمه أبو حنيفة، قاله ابن رسلان.

قلت: ولكنْ أجازه متأخِّرو الحنفيَّة؛ للضَّرورة) انتهى.

وفي «ردّ المحتار»: (قال في «الهداية»: وبعضُ مشايخنا استحسنوا الاستئجارَ على تعليم القرآن اليومَ؛ لظهور التّواني في الأمور الدِّينيَّة، ففي الامتناع تضييعُ حفظ القرآن، وعليه الفتوى.

وقال تاجُ الشَّريعة في شرح «الهداية»: إنَّ القرآن بالأجرة لا يستحقُّ النُّوابَ لا للميت ولا القارئ.

وقال العينيُّ في شرح «الهداية»: ويُمنع القارئُ للدُّنيا، والآخذُ والمعطى آثمان.

فالحاصلُ: أنَّ ما شاع في زماننا من قراءةِ الأجزاء بالأجرة لا يجوزُ؛ لأنَّ فيه الأمرَ بالقراءة وإعطاءَ الثَّواب للأمر والقراءةَ لأجل المال، فإذا لم يكن للقارئ ثوابٌ؛ لعدم النيَّة الصَّحيحة؛ فأين يصلُ الثَّواب إلى المستأجر.

ولو لا الأجرةُ ما قرأ أحدٌ لأحدٍ في هذا الزَّمان، بل جعلوا القرآنَ العظيم مكسبًا ووسيلةً إلى جمع الدنيا، إنا لله وإنا إليه راجعون.

وقد اغترَّ بما في «الجوهرة» صاحبُ «البحر» في كتاب الوقف، وتبعه الشّارحُ في كتاب الوصايا، حيث يُشعرُ كلامُهما بجواز الاستئجار على كلِّ الطاعات. ومنها: القراءةُ.

وقد ردَّهُ الشَّيخُ خيرُ الدِّين الرَّمليُّ في حاشية «البحر» في كتاب الوقف حيث قال: أقولُ: المفتى به جوازُ الأخذ استحسانًا على تعليم القرآن، لا على القراءة المجرَّدة كما صرَّح به في «التّاتارخانيَّة»، حيث قال: لا معنى لهذه الوصيَّةِ ولصلةِ القارئ بقراءته؛ لأنَّ هذا بمنزلة الأُجرة، والإجارةُ في ذلك باطلةٌ، وهي بدعةٌ، ولم يفعلها أحدٌ من الخلفاء، وقد ذكرنا مسألة تعليم القرآن على استحسانٍ؛ يعني: للضَّرورة، ولا ضرورةَ في الاستئجار على القراءة على القبر.

وفي «الزَّيلعي»، وكثيرٍ من الكتب: لو لم يُفتح بابُ التَّعليم بالأجر لذهب القرآن، فأفتوا بجوازه ورَأُوه حسنًا، فتنبَّهُ اهـ. وما استدلَّ به بعضُ المحشِّين على الجواز بحديث البخاريِّ في اللَّديغ فهو خطأٌ؛ لأنَّ المتقدِّمين المانعين الاستثجارَ مطلقًا جوَّزوا الرُّقيةَ بالأجرة ولو بالقرآن كما ذكره الطَّحاويُّ؛ لأنها ليستُ عبادةً محضةً، بل مِن التَّداوي) تمَّ كلامُ «ردِّ المحتار» مختصرًا. م



رواه البخاريُّ(١).

٣٩٣١ وفي رواية (٢): «قَد أَصَبتُمُ، اقسِمُوا واضرِبُوا لِي مَعَكُم سَهمًا».

٣٩٣٢ ـ وروى أبو داود وابنُ ماجه (٣): عَن عُبادَةَ بنِ الصّامِتِ ﷺ قالَ: قُلْتُ: يا رَسُولَ اللهِ، رَجُلٌ أَهْدَى إِلَيَّ قَوْسًا مِمَّنْ كُنْتُ أُعَلِّمُهُ الْكِتابَ والْقُرْآنَ (١)، وَلَيْسَتْ بِمالٍ، وأرْمِي عَنْها فِي سَبِيلِ اللهِ قالَ: «إِن كُنتَ تُحِبُّ أَن تُطَوَّقَ طَوقًا مِن نارٍ فاقبَلها».

٣٩٣٣ ـ وفي روايةٍ لأحمد و (أبي داودَ) (٥٠): عَن خارِجَةَ بنِ الصَّلْتِ عَن عَمِّهِ ﷺ قَالَ: أَقْبَلْنا مِن

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٣/ ٥٠٠): (قولُه: «مرُّوا بماءِ»؛ أي: مرُّوا بقبيلةِ نازلةِ عندَ عينِ ماءِ، «لديغ»؛ أي: ملدوغ؛ أي: ملدوغ؛ أي: من لَسَعتْه حيَّةٌ، «فعرض لهم»؛ أي: فاستقبلهم رجلٌ من تلك القبيلة. «راقِ»: اسمُ فاعلٍ من رَقى يَرْقى: إذا قرأَ رُقيةٌ).

- (٢) البخاريُّ عن أبِي سَعِيدٍ، ك: الإجارة، ب: ما يعطى في الرقية على أحياء العرب، ح: (٢٢٧٦). قولُه: «أصبتم»؛ أي: فعلتُم صوابًا وحقًّا، «اقسِموا واضربوا لي معكم سهمًا»؛ يعني: اقسِموا وبينّنوا لي نصيبًا من هذه الشّاء، وإنما قال رسول الله على الدُّقية؛ لأنَّه لو لم يكن حلالًا وموافقًا للتَّقوى لم يقل: اضربُوا لي معكم سهمًا.
- (٣) أبو داود، واللَّفظُ له، ك: الإجارة، ب: في كسب المعلم، ح: (٣١ ٣٤). وابن ماجه، أبواب التِّجارات، ب: الأجر على تعليم القرآن، ح: (٢١٥٧). إسنادُه ضعيفٌ كما قال ابن حجر في «الدِّراية» (١٨٨/٢)، ويَحسُنُ بشاهدِ من حديث أبي الدرداء مرفوعًا: «من أَخَذَ قوسًا على (تعليمه) القرآنَ قلَّده الله قوسًا من نارِ»، صحَّحه ابنُ الملقن في «البدر المنير» (١٨٦٨)، وأخرجه البيهقيُّ في «السُّنن الكبرى» (١١٦٨١)، قال ابنُ التركمانيِّ عنه في «الجوهر النَّقيّ» (٢/ ٢٦): (سندٌ جيدٌ).
 - (٤) قولُه: «ممن كنت أُعلِّمُه الكتابَ والقرآنَ... إلخ»: (هذا دليلٌ واضحٌ لأبي حنيفة)، كذا في «المرقاة».
- (٥) أبو داود، واللَّفظُ له، ك: الطِّبِّ، ب: كيف الرُّقى، ح: (٣٩٠١). وأحمد، ح: (٢١٨٣٦). والطَّحاويُّ في «شرح معاني الأثار»، ك: الإجارات، ب: الاستئجار على تعليم القرآن، ح: (٢٠١٧). قال العينيُّ في «نخب الأفكار»=

⁽١) البخاريُّ، ك: الطِّبِّ، ب: الشُّروط في الرُّقية بفاتحة الكتاب، ح: (٥٧٣٧).

عِندِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَأَتِينا عَلَى حَيٍّ مِنَ الْعَرَبِ، فَقالُوا: إِنّا أُنبِئنا أَنَّكُم جِئتُم مِن عِندِ هَذَا الرَّجُلِ بِخَيرٍ، فَهَلَ عِندَكُم مِن دَواءٍ أَو رُقيَةٍ؟ فإنَّ عِندَنا مَعتُوهًا فِي القُيُّودِ، قالَ: فَقُلنا: نَعَم، قالَ: فَجاؤُوا بِمَعتُوهٍ فِي القُيُودِ، قالَ: فَقَراتُ عَلَيهِ فاتِحَةَ الكِتابِ ثلاثةَ أيّامٍ غُدوةً وَعَشِيَّةً، كُلَّما خَتَمتُها أَجمَعُ بُزاقِي ثُمَّ أَتفُلُ، فَكَانَما نُشِطَ مِن عِقالٍ، قالَ: فأعطوني جُعلًا، فَقُلتُ: لا، حَتَّى أسألَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فقالَ: «كُل، فلَعمرِي مَن أكلَ بِرُقيَةٍ حَقَّ».

٣٩٣٤ ـ وَعَن عُتبَةَ بنِ النُّدَّرِ قَالَ: كُنَّا عِندَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَرأ: ﴿طَسَمَ ﴾ [القصص] حَتَّى إِذَا بَلَغَ قِصَّةَ مُوسَى، قَالَ: ﴿إِنَّ مُوسَى أَجَّرَ نَفْسَهُ (١) ثَمَانِيَ سِنِينَ، أَو عَشَرًا، عَلَى عِفَّةِ فَرجِهِ، وَطَعام بَطنِهِ»، رواه

والشّافعيُّ يقول: بأنَّ ما يُذكر يصلحُ مهرًا في جميع الصُّور، فقد قاسَ الصُّورتين الأُوليين على البواقي. ونحن نقول: إنَّ المشروع إنما هو الابتغاءُ بالمال، حيث قال: ﴿آن تَبْتَعُوْالِأَمُولِكُمُ ﴾ [النساء: ٢٤]، وتعليمُ القرآن ليس بمالٍ. وكذا المنافعُ على أصلنا، فلا يصلحُ مهرًا، بخلاف خدمةِ الزَّوج العبدِ؛ فإنَّه ابتغاءٌ بالمالِ؛ لتضمُّن تسليم الرَّقبة، وفي الحرِّ يلزمُ قلبُ الموضوع، وبخلاف خدمة الزَّوج الحرِّ حرَّا آخرَ برضاه؛ لأنَّه لا يلزمُ فيه ذلك فلا=

⁽١٦/ ٣٥٤): (إسنادُه جيِّدٌ حسنٌ).

قوله: «نُشِطَ» قال السِّنديُّ: (على بناء المفعول، قيل: الصَّوابُ أُنشِطَ؛ لأثَّك تقول: نَشَطْتُ العقدةَ إذا شَدَتها، وأنشَطتُها: إذا فَككتها. «جُعلًا» بضمِّ الجيم: الأجرُ).

⁽۱) قولُه: «إنَّ موسى ﷺ أَجَرَ نفسَهُ... إلخ»: (والمآلُ أنَّ شُعيبًا جعلَ المهرَ هو رعيَ الغنم على المشهور، وقد ذكر الله تعالى ذلك لنا من غيرِ إنكارِ علينا، فينبغي أنْ يجوزَ في شريعتنا أيضًا؛ لِما تقرَّر في علم الأصول: أنَّ شرائع مَن قبلَنا يلزمُنا إذا قصَّ الله أو رسولُه من غير إنكارِ علينا، وإنْ كان المهرُ هو الخدمةَ سوى رعي الغنم فلا يجوزُ عندنا إنْ كان المقصودُ خدمةَ المنكوحة، ولعلَّه يجوزُ إنْ كان خدمةَ شخصٍ آخرَ، وهاهنا كذلك؛ إذ الخدمةُ خدمةُ شعيبٍ. وتفصيلُ هذا المقام على وجهٍ يليق: أنَّه ذكر صاحبُ «الهداية» في «باب المهر»:

إِنْ تزوَّجَ حرُّ امرأةً على خدمته سنةً، أو على تعليم القرآن يجوزُ، ولكن لا يصلحُ ما يذكر مهرًا، وإنما يكونُ لها مهرُ المثل عندهما، وقيمةُ خدمتِه عند محمَّدٍ.

وإِنْ نزوَّجَ عبدٌّ حرَّةً بإذن مولاه على خدمتِه، أو تزوَّجَ حرُّ حرَّةً على خدمةِ حرِّ آخرَ، أو على رعي الزَّوجِ غنمًا يكونُ ما يُذكر مهرًا.

أحمدُ وابن ماجه(١).

٣٩٣٥ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «قَالَ اللهُ تَعَالَى: ثلاثةٌ أَنَا خَصَمُهُم يَومَ القِيامَةِ: رَجُلٌ أعطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ باعَ حُرًّا فأكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ استأجَرَ أَجِيرًا فاستَوفَى مِنهُ وَلَم

مناقضة، وبخلاف رعي الأغنام؛ فإنّه من باب القيام بأمور الزّوجيّة، فلا يلزمُ المناقضة، على أنّه لا يجوزُ في روايةٍ،
 هذا حاصلُ كلامه.

فعُلم منه: أنَّ رعي الغنم يصلحُ مهرًا في روايةٍ، بخلاف منافعَ أُخَرَ؛ فإنَّها لا تصلحُ ذلك.

ثم إنَّ قصة شعيبٍ ﷺ كما تدلُّ على جواز كون رعي الغنم مهرًا كذلك تدلُّ على: جواز أخذِ المهر للآباء، وكونِ النُّكاح بلفظ المستقبل، وكونِ المنكوحة والمهرِ مجهولةً، وكونِ التَّخيير بينَ القليل والكثير جائزًا.

والأوَّلُ جاء في روايةٍ كما علمتَ، والبواقي كلُّ منها لم يُوافق شريعتَنا، فلهذا قالوا: إنَّه يمكنُ اختلافُ الشَّرائع في ذلك، ويمكنُه أنْ يكونَ المهرُ هو القليلَ والكثيرَ تفضُّلًا منه، وأنَّ قول شعيبٍ: ﴿أَنكِمَكَ ﴾ وعدٌ للنَّكاح، لا أنَّه نكاحٌ، فلا يكونُ بلفظ المستقبل، ولا المنكوحةُ مجهولةً.

وجوازُ أخذ المهر للآباء قد نُسخ الآن، ومصداقُ ذلك كلّه أنَّه قد ذكر في «الحسينيّ»: أنَّ قول شعيب: على أن تَأَجُرُ في ﴿ الحسينيّ ﴾: الآباء، وقد نُسخ ذلك في تَأَجُرُ في ﴾، بالإضافة إلى ياء المتكلم يدلُّ على أنَّه كان مهرُ البناتِ في الشَّرائع السّابقة للآباء، وقد نُسخ ذلك في شريعتنا؛ لقوله تعالى في سورة النساء: ﴿ وَ التُو النِّسَاءَ صَدُقَانِهِنَ غِلَةً ﴾ [3]؛ أي: آتوا النِّساءَ مهورَهنَّ لا لآبائهن، فهذه الآيةُ منسوخةٌ في هذا المقدار.

وقد نصَّ بأنَّ ما سوى رعي الغنم من المنافع لا يصلحُ مهرًا عندنا ويصلحُ عند الشَّافعيِّ، وذكر صاحبُ «المدارك» تحتَ قوله تعالى: ﴿إِنِّ أُرِيدُ ﴾ [القصص: ٢٧]: أنَّ هذا القول مَوعِدةٌ من شعيبٍ، لا أنَّه عينُ نكاحٍ؛ لأنَّه لو كان عينَ نكاحٍ لعبَرَهُ بصيغةِ الماضي، وهو قوله: «قد أَنكَحتُكَ»، هذا حاصلُ كلامه.

فلم يُحمَلُ كلامُ شعيبِ على المناكحة؛ لأنَّ النَّكاحَ لا يكون إلَّا بالماضي وعلى المعيَّنة.

وقال أيضًا: إنَّ التَّرُوَّجَ على رعي الغنم جائزٌ بالإجماع؛ لأنَّه من باب القيام بأمور الزَّوجيَّة، فلا مناقضةَ، بخلاف التَّرُوُّج على الخدمةِ). ملخَّصٌ من «التَّفسيرات الأحمديَّة». م

(١) ابن ماجه، أبواب الرُّهون، ب: إجارة الأجير على طعام بطنه، ح: (٢٤٤٤)، وضعَّفَ إسنادَهُ البوصيريُّ في «مصباح الزُّجاجة» (٣/ ٧٦).

يُعطِهِ أَجرَهُ ١٠ رواه البخاريُ (١).

٣٩٣٦ ـ وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عُمَرَ ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أعطُوا الأجِيرَ أَجرَهُ قَبلَ أَن يَجِفَّ عَرَقُهُ»، رواه ابن ماجه (٢).

٣٩٣٧ ـ وَعَن حُسَينِ بنِ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿لِلسَّائِلِ حَقُّ (٣) وإن جَاءَ عَلَى فَرَسٍ »، رواه أحمدُ وأبو داود(٤).



(١) البخاريُّ، ك: الإجارة، ب: إنم من منع أجر الأجير، ح: (٢٢٧٠).

وفي «المرقاة» (٥/ ١٩٩١): («رجلٌ أعطى بي»؛ أي: عَهِدَ باسمي وحلَفَ بي، أو أعطى الأمانَ باسمي أو بما شرعتُهُ من ديني، «ثم غدرَ»؛ أي: نقضَهُ).

⁽٢) ابنُ ماجه، أبواب الرُّهون، ب: إجارة الأجير على طعام بطنه، ح: (٢٤٤٤)، قال المناويُّ في «التَّيسير» (١/ ١٧١): (وطرقُه كلُّها ضعيفةٌ، لكنَّها تقوى بانضمامها، فالحديثُ حسنٌ)، انظر: سنن ابن ماجه (٣/ ١١٥)، ط: الرِّسالة.

⁽٣) قولُه: «للسّائلِ حقِّ... إلخ»: (بسبب سؤاله، فكأنَّه أجرةٌ له، وهذا الوجهُ يناسبُ إيرادَهُ في هذا الباب). قاله في «اللّمعات».

وقلت: الأجيرُ أيضًا مسائلُ الأجرةِ، فله حقٌّ، وإنْ جاءَ على فرسٍ. م

⁽٤) أبو داود، واللَّفظُ له، ك: الزَّكاة، ب: حقُّ السّائل، ح: (١٦٦٥). وأحمد، ح: (١٧٣٠). وحسَّن إسنادَهُ العلائيُّ في «النَّقد الصَّحيح) (ص: ٤١)، وجوَّدَهُ العراقيُّ في «التَّقييد» (ص٢٦٤).



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿ وَنَيِتْهُمْ أَنَّ الْمَاكَ (١) قِسْمَةُ بَيْنَهُمْ كُلُّ شِرْبِ مُعْنَضَرٌ ﴾ [القمر: ٢٨] وقولِهِ تعالى: ﴿ لَمَا شِرْبُ وَهُمُ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ عَالَى: ﴿ لَمَا شِرْبُ مُنْ اللَّهِ مُعَالِمُ عَلَوْمٍ ﴾ [الشعراء: ١٥٥].

٣٩٣٨ عَن عَاثِشَةَ ١١ عَنِ النَّبِيِّ عَلِيا قَالَ: «مَن أَعمَرَ أَرضًا لَيسَت لأَحَدِ؛ فَهوَ أَحَقُّ ٢٦)»، قَالَ

وفيه أنَّ قولَه ﷺ: «ليس للمرءِ إلّا ما طابت به نفسُ إمامه»، يَدُلّ على اشتراط الإذن، فيُحمَلُ المُطلَقُ عليه؛ لأنَّهما في حادثةِ واحدةِ.

واحتج أيضًا أبو حنيفة بقوله على الأرض، فلا الله ورسوله في «الصَّحيحين»، والحمى: ما حُمِيَ من الأرض، فللَّ أنَّ حكمَ الأرضين إلى الأثمَّة لا إلى غيرهم.

ويُؤيِّدُ هذا ما رواه أحمدُ عن سمرةَ بنِ جندبٍ، والطَّحاويّ عن مُحمَّدِ بن عبيدالله بن سعيدِ أبي عونِ الثَّقفيُ الأعور الكوفيِّ التّابعيِّ، قال: خرج رجلٌ من أهل البصرة يقال له: أبو عبدِالله إلى عمر هُهُ، فقال: إنَّ بأرضِ البصرةِ أرضًا لا تضرُّ بأحدٍ من المسلمين، وليست بأرضِ خراجٍ، فإن شِئتَّ أن تقطعنيها أتَّخذها قضبًا وزيتونًا، فكتب عمرُ إلى أبي موسى: إن كانت حمّى فأقطعها إيّاه، أفلا ترى أنَّ عمرَ لم يَجعل له أخذَها، ولا جعل له ملكها إلّا بإقطاع خليفةِ ذلك الرَّجل إيّاها، ولو ذلك لكان يقول له: وما حاجتُك إلى إقطاعي إيّاك؟ لأنك تحميها وتعمرها فتملكُها، فدلَّ =

⁽۱) قولُه: ﴿أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةُ ... ﴾ إلخ: (وفي «البزدويِّ»: واحتجَّ مُحمَّدٌ في تصحيح المهايأة والقسمة بقوله تعالى: ﴿وَيَبِتَهُمُ اللَّهُ اللَّالَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللللَّاللَّا الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّ

⁽٢) قولُه: «لها شرب ولكم شربُ يوم مَعلوم»: (هذا دليلٌ على جوازِ المُهايأة)، قاله في «المدارك». م

⁽٣) قولُه: «فهو أحقُّ»؛ أي: (صار تلك الأرضُ مملوكةً له، لكنَّ إذنَ الإمام شرطٌ له عندَ أبي حنيفةَ، وخالفه صاحباه والشّافعيُّ وأحمدُ مُحتجِّين بإطلاق الحديث.





عُروَةُ: قَضَى بِهِ عُمَرُ فِي خِلاَفَتِهِ، رواه البخاريُّ(١).

٣٩٣٩ وروى الطبراني في «معجمه الكبير» و «الأوسط» (٢) عَن مُعَاذِ ، قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا لِلمَرءِ مَا طَابَت بِهِ نَفْسُ إِمَامِهِ».

٣٩٤٠ - وفي رواية للبخاريِّ (٣) عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ (١٠٠٠) أَنَّ الصَّعبَ بنَ جَثَّامَةَ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: (لَا حِمَى (٤٠) إِلاَّ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ».

= ذلك أنَّ الإحياءَ عند عمرَ ، وهو ما أذن الإمامُ فيه للَّذي يتولَّاه ويملكه إيَّاه.

وأيضًا استدلَّ له بحديثِ: «الأرضُ لله ورسوله ثمَّ لكم من بعدي، فمَن أحيا شيئًا من موتات الأرض فله رقبتُها»، أخرجه أبو يوسفَ في كتاب الخراج؛ فإنَّه إضافةٌ إلى الله ورسوله، وكلُّ ما أضيف إلى الله ورسوله لا يجوز أن يختصَّ به إلّا بإذن الإمام)، «المرقاة» و «عمدة القاري» و «البناية» مُلتَقَطٌّ منها.

وقال في «ردِّ المحتار»: (وقولُ الإمام هو المختارُ، ولذا قدّمه في «الخانيَّة» و«الملتقى» كعادتها، وبه أخذ الطَّحاويّ، وعليه المتونُ)، انتهى.

وقال في «الدُّرِّ المختار»: (هذا لو مُسلِمًا، فلو ذمِّيًّا شُرِطَ الإذنُ اتِّفاقًا، ولو مُستأمنًا لم يملكها أصلًا اتَّفاقًا). م

- (١) البخاريُّ، ك: المزارعة، ب: من أحيا أرضًا مواتًا، ح: (٢٣٣٥). قولُه: «أعمَرَ»: أحيا.
- (٢) الطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير»، (٤/ ٢٠)، ح: (٣٥٣٣)، وفي «المعجم الأوسط»، ح: (٢٧٣٩)، ضعّفه الزَّيلعيُّ في «نصب الرّاية» (٤/ ٢٩٠)، وقال الهيثميُّ في «مَجمَع الزَّوائد» (٥/ ٣٣١): (رواه الطَّبرانيُّ في «الكبير» و«الأوسط» وفيه عمرُو بنُ واقدٍ، وهو متروكٌ.
 - (٣) البخاريُّ، ك: المساقاة، ب: لاحمى إلَّا لله ولرسوله عليه، ح: (٢٣٧٠).
- (٤) قولُه: «لا حمى إلّا لله ورسوله»؛ (أي: لا حمى لأحدِ يخصُّ نفسه يرعى فيه ماشيتَه دون سائرِ النّاس؛ لأنّ فيه منعَ الكلا وهو ممنوعٌ، وإنّما هو لله ولرسوله ولِمَن ورد ذلك عنه من الخلفاء بعده إذا احتاج إلى ذلك لمصلحة المسلمين، كما فعل الصِّدِّيُّ والفاروقُ وعثمانُ ﷺ لَمّا احتاجوا إلى ذلك)، «عمدة القاري» مُلخَصًا.
 - وقال في «نيل الأوطار»: (لا حمى إلّا لِلَّه ولر سوله، قال الشّافعيُّ: يَحتمل معنى الحديث شيئين:

أُحيَا مَوَاتًا مِنَ الأَرضِ فَهُ وَ لَهُ،	٣٩٤١_ وَعَنِ ابنِ طاووسٍ مُرسَلًا: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَن
	وَعَادِيُّ الأَرض للهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ (١) لَكُم مِنِّي»، رواه «الشافعيُّ »(٢).

٣٩٤٢ ورُوِيَ في «شرحِ السُّنَّةِ»^(٣):..........

= أحدُهما: ليس لأحدِ أن يحمي للمسلمين إلَّا ما حماه النَّبيُّ عَلَيْهُ.

والآخر: معناه: إلّا على مثل ما حماه عليه النَّبِيُّ عَلَيْهِ، فعلى الأوَّل ليس لأحدِ من الولاة بعده أن يحمي. وعلى الثّاني يختصُّ الحمى بِمَن قام مَقامَ رسولِ الله عَلَيْهِ، وهو الخليفةُ خاصَّةً).

قال في «الفتح»: (وأخذ أصحابُ الشّافعيِّ من هذا: أنَّ له في المسألة قولين، والرّاجِعُ عندهم الثّاني، والأوَّلُ أقربُ إلى ظاهر اللَّفظ، ومن أصحاب الشّافعيِّ مَن ألحق بالخليفة وُلاةَ الأقاليم، قال الحافِظُ: ومَحلُّ الجواز مُطلَقًا ألّا يضرَّ بكافة المسلمين) اهـ.

ولا يجوز للإمام على فرض إلحاقه بالنَّبيِّ عِلَيْ وأن يحميَ لنفسه، وإلى ذلك ذهب مالكٌ والشّافعيَّةُ والحنفيَّةُ، والحنفيَّةُ، والعنامَ مَن ضَعُفَ منهم كما فعله عمرُ عَهُ، م

- (١) قولُه: «ثمَّ هي لكم منِّي»: قلتُ: فيه دليلٌ على شرط إذن الإمام لإحياء الموات. م
- (٢) الشّافعيُّ في «مسنده» (ترتيب سنجر)، ك: الشُّفعة، ب: إحياء الموات، ح: (١٤٩٩)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: إحياء الموات، ب: لا يترك ذميُّ يحييه، ح: (١١٧٨٣)، رجالُه ثقاتٌ، غيرَ أنَّ الحديثَ مُرسَلٌ، يُؤيِّدُه إحراجُ البيهقيِّ له مَوصولًا عن ابن عبّاسٍ مَوقوقًا عليه في «السُّنن الكبرى»، ك: إحياء الموات، ب: لا يترك ذميُّ يُحييه، ح: (١١٧٨٥)، ورجالُه بين ثقةٍ وصدوقٍ، غيرَ اللَّيثِ ابنِ أبي سليمٍ، وفيه اختلافٌ، عدَّه الذَّهبيُّ حسنَ الحديث في «ديوان الضُّعفاء» (ص: ٣٣٣)؛ فالحديثُ حسنٌ لغيره، وإرسالُهُ لا يُبطِلُ الاحتجاجَ به؛ لكون المرسلِ حُجَّةٌ عند الحنفيَّة والجمهور.
- (٣) الشّافعيُّ في «مسنده»، ك: الشُّفعة والصُّلح وإحياء الموات، ب: في إقطاع الدُّور والعقيق، ح: (١٥٠٢)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: إحياء الموات، ب: سواء كلُّ مواتٍ لا مالكَ له أين كان، ح: (١١٨٠١)، رجالُه ثقاتٌ، غيرَ أنَّ الحديثَ مُرسَلٌ، ورواه الطَّبرانيُّ في «الكبير» موصولًا، (١٠ ٢٧٤)، ح: (٢٧٤)، وفي «الأوسط»، ح: (٤٩٤٩)، قال البنُ حجرٍ في «التَّلخيص الحبير» (٣/ ١٥١): (إسنادُهُ قويُّ)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٤/ ١٩٧): (رجالُهُ ثِقاتٌ).

أَنَّ النَّبِيِّ عَلَيْهُ أَقطَعَ (١) لِعَبدِ اللهِ بنِ مَسعُودِ الدُّورَ بِالمَدِينَةِ وَهِيَ بَينَ ظَهرَانَي عمَارَةِ الأَنصَارِ مِنَ المنَازِلِ وَالنَّخِيلِ، فَقَالَ بَنُو عَبدِ بنِ زُهرَةَ: نَكِّب عَنَّا ابنَ أُمِّ عَبدٍ، فَقَالَ لَهُم رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ: «فَلِمَ ابتَعَثَنِي اللهُ إِذَّا؟! إِنَّ اللهَ لَا يُقدِّسُ أُمَّةً لَا يُؤخَذُ لِلضَّعيفِ فِيهِم حَقُّهُ».

٣٩ ـ وَعَن الحَسَنِ عَن سَمُّرَةَ ١١٠ عَنِ النَّبِيِّ عَيْكُ قَالَ: «مَن أَحَاطَ حَاثِطًا عَلَى أَرضٍ، فَهِي	٤٣	
	و(۲))	Í

وفي «الشّافي في شرح مُسنَدِ الشّافعيِّ» (٤/ ١٩٨): (قولُه: «عادي الأرض»: يريد بها: الأرضَ غيرَ المملوكة الآن،
 وإن كان قد تقدَّم ملكُها ومضت عليه الأزمانُ، فليس ذلك مُختصًّا بقوم عادٍ، وإذا كان مثلَ ذلك فلا يعلم المالِكُ.
 «لله ولرسوله»؛ أي: أنَّ الأرضَ مُختصَّةٌ بالله وبرسوله، «ثمَّ هي لكم منِّي»؛ أي: أنَّ إذني لكم في تمليكها بالإحياء بمنزلة العطيَّة منِّي، فأنا الَّذي أعطيتكم إيًاها، «نكب عنّا»؛ أي: نحّه عنّا).

(١) قولُه: «أقطع لعبدِالله بن مسعودِ الدُّورَ بالمدينة، وهي بينَ ظهرِ إلى عمارة الأنصار... إلخ»: (إذا أحيا مُسلِمٌ أو ذِمِّيٌّ من الأراضي عاديًا لا مالِكَ له، وهو بعيدٌ من القرية بحيث إذا وقف إنسانٌ من أقصى العامر فصاح لا يُسمَعُ الصَّوتُ فيه؛ ملكه عندَ أبي يوسفَ هو المختارُ، كما في «المختار» وغيره.

واعتبر مُحمَّدٌ عدمَ ارتفاق أهل القرية به، حتَّى لا يجوز إحياءُ ما ينتفع به أهلُ القرية وإن كان بعيدًا، ويجوز إحياءُ ما لا ينتفعون به وإن كان قريبًا من العامر، وبه قالتِ الثَّلاثةُ، فمدارُ الحكم على البُعد عندَ أبي يوسفَ، وانقطاعُ الارتفاق عند مُحمَّد، وبه يُفتى، كما في زكاة «الكُبرى»، وهو ظاهِرُ الرِّواية، كما في «شرح الطَّحاويّ» وكذا في «البرجنديِّ» عن «المنصوريَّة» عن «قاضي خان»: أنَّ الفتوى على قول مُحمَّدٍ، وهذا الحديثُ يُؤيِّدُهُ، ويدلُّ على إقطاع الموات في العمارات)، مُلخَّصٌ من «الدُّرِّ المختار» و«الهداية» و«العينيِّ». م

(٢) قولُه: "فهي له"؛ أي: مِلكٌ له، قال في الحاشية: (ظاهِرُ الحديث يَدُلّ على أنَّ الإحاطة كافيةٌ للتَّملُك، وإليه ذهب أحمدُ في أشهر الرَّوايات عنه، لكنْ يشترط أن يكونَ الحائطُ مَنيعًا ممّا يجري العادةُ بمثله، وأكثرُ العلماء على أنَّ التَّملُّك إنَّما هو بالإحياء، والتَّحجيرُ ليس من الإحياء في شيء، والحديثُ مَحمولٌ على كون الإحياء للسُّكون. قال القاري: قال النَّوويُّ: إذا أراد زريبةً للدَّواب أو حظيرةً يُجفِّفُ فيها الثَّمارَ أو يجمعُ فيها الحطبَ والحشيش؛ اشترُ طَ التَّحويطُ، ولا يكفى نصبُ سعفِ وأحجار من غير بناء) انتهى.

قلتُ: قال في «البدائع»: (ولو حجَّرَ الأرضَ الموات لا يملكها بالإجماع؛ لأنَّ المواتَ يملك بالإحياء؛ لأنَّه عبارةٌ=



رواه أبو داود^(۱).

٣٩٤٤ وَعَن سَمُرَةَ بِنِ جُندُبِ ﷺ: أَنَّهُ كَانَت لَهُ عَضُدٌ مِن نَخلِ فِي حَاثِطِ رَجُلِ مِنَ الأَنصَارِ، وَمَعَ الرَّجُلِ أَهلُهُ، قَالَ: فَكَانَ سَمُرَةُ يَدُخُلُ إِلَى نَخلِهِ فَيَتَأَذَّى بِهِ وَيَشُقُّ عَلَيهِ، فَطَلَبَ إِلَيهِ أَن يَبِيعَهُ فَأَبَى، فَطَلَبَ إِلَيهِ أَن يُبِيعَهُ فَأَبَى، فَأَتَى النَّبِي ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَطَلَبَ إِلَيهِ النَّبِي ﷺ أَن يَبِيعَهُ فَأَبَى، فَطَلَبَ إِلَيهِ أَن يُنَاقِلَهُ فَأَبَى. فَقَالَ: «أَنتَ مُضَارٌ». فَقَالَ رَغَبَهُ فِيهِ فَأَبَى. فَقَالَ: «أَنتَ مُضَارٌ». فَقَالَ رَشُولُ اللهِ ﷺ لِلأَنصَارِيِّ: «اذهَب فَاقلَع نَخلَهُ (٢)»، رواه أبو داود (٣).

⁼ عن وضع أحجار أو خطِّ حولَها يريدُ أن يُحجِّر غيرَه عن الاستيلاء عليها، وشيءٌ من ذلك ليس بإحياء، فلا يملكها، لكن صار أحقَّ بها من غيره حتَّى لم يكن لغيره أن يُزعِجَهُ، ولأنَّهُ سبقت يدُه إليه، والسَّبقُ من أسباب التَّرجيح في الجملة، قال النَّبيُ ﷺ: «منّى مَناخُ مَن سبق»)، كذا في «بذل المجهود».

وقال في «رحمة الأمة»: (وبأيِّ شيءٍ تُملَكُ الأرضُ، ويكون إحياؤها به؟ قال أبو حنيفةَ وأحمدُ بتحجيرها، وأن يتَّخِذَ لها ماءً، وفي الدَّار بتحويطها وإن لم يسقفها، وقال مالِكٌ: بما يُعلَمُ بالعادة أنَّهُ إحياءٌ لمثلها من بناءٍ وغراسٍ وحفرِ بئرٍ وغير ذلك.

وقال الشَّافعيُّ: إن كانت للزَّرع فبزرعها واستخراج ماؤها، وإن كانت للسُّكني فبتقطيعها بيوتًا وتسقيفها.

قلتُ: وقال في «الهداية»: إنَّ التَّحجيرَ ليس بإحياءٍ ليملكه به؛ لأنَّ الإحياءَ إنَّما هو العمارةُ، والتَّحجيرُ للإعلام، سُمِّيَ به؛ لأنَّهم كانوا يُعلمونه بوضح الأحجار حولَه، أو يُعلِمونه؛ لحجر غيرهم عن إحيائه، فبقي غيرَ مملوكِ كما كان، هو الصَّحيحُ). م

⁽۱) أبو داودَ، ك: الخراج، ب: في إحياء الموات، ح: (۳۰۷۷)، وأحمدُ، ح: (۱۳۰ / ۱۵۰۸۸)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الزُّواة» (۳/ ۲۱۲)، ورواه الطَّحاويّ عن جابرٍ في «شرح معاني الآثار»، ك: السَّير، ب: إحياء الأرض الميتة، ح: (۵۰۰۸)، وصحَّح إسنادَهُ العينيُّ في «نخب الأفكار» (۲/ ۲۳۷).

⁽٢) قولُه: «فاقلع نخلَه»: (وإنَّما أمر الأنصاريَّ بقطع النَّخل لِما تبيَّن له أنَّ سمرةَ يضارّه لمّا علمَ أنَّ غرسَها كان بالعارية)، قاله في «المرقاة»، وقال في «الهداية»: (وإذا استعار أرضًا؛ ليبنيَ فيها أو ليغرسَ؛ جاز، وللمُعير أن يرجعَ فيها ويُكلِّفُه قلعَ البناء والغرس). م

⁽٣) أبو داود، ك: القضاء، ب: في القضاء، ح: (٣٦٣٦)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٣/ ٢١٦).

٣٩٤٥ وَعَن أَبِيَضَ بِنِ حَمَّالٍ ﴿ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ المِلحَ [الَّذِي بِمَأْرِبَ] فَقَطَعَ لَهُ (١) فَلَمَّا أَن وَلَّى قَالَ رَجُلٌ مِنَ المَجلِسِ: أَتَدرِي مَا قَطَعتَ لَهُ ؟ إِنَّمَا قَطَعتَ لَهُ المَاءَ العِدَّ. قَالَ: فَقَطَعَ لَهُ (١) فَلَمَّا أَن وَلَّى قَالَ رَجُلٌ مِنَ المَجلِسِ: أَتَدرِي مَا قَطَعتَ لَهُ ؟ إِنَّمَا قَطَعتَ لَهُ المَاءَ العِدَّ. قَالَ: فَانتَزَعَهُ مِنهُ (٢). قَالَ: وَسَأَلَهُ عَمَّا يُحمَى مِنَ الأَرَاكِ؟ قَالَ: «مَا لَم تَنلهُ (٣) خِفَافُ الإِبلِ»، رواه التَّرمذيُّ وَابنُ ماجه والدَّارِميُّ (١).

٣٩٤٦_ وَعَن أَسمَاءَ بِنتِ أَبِي بَكرٍ ﴿ إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَقطَعَ (٥) الزُّبَيرَ نَخلًا......

وقال في «المرقاة»: (ومِن ذلك عُلِم أنَّ إقطاعَ المعادن إنَّما يجوز إذا كانت باطنةً لا يُنال منها شيءٌ إلّا بتعب ومُؤنةِ، كالملح والنَّفط والفيروزج والكبريت ونحوِها، وما كانت ظاهرةً يَحصُلُ المقصودُ منها من غير كدِّ وصنعةً لا يجوز إقطاعُها، بل النَّاسُ فيها شريكٌ كالكلا ومياه الأودية، وإنَّ الحاكِمَ إذا حكم ثمَّ ظهرَ أنَّ الحقَّ في خلافه ينقض حكمَه، ويرجع عنه). م

- (٣) قولُه: «ما لم تَنَلْه أخفافُ الإبل»: (قلتُ: دلَّ على أنَّ الاستقطاعَ والإحياءَ مَخصوصٌ بما لم يتعلَّق به المَصالِحُ العامّةُ، ودلَّ الحديثُ على أنَّ الإحياءَ لا يجوز إلّا بإذن الإمام، وإلّا لم ينتزع منه، فافهم)، كذا في «الثَّوب الحلي». م
- (٤) التَّرمذيُّ، أبواب الأحكام، ب: في القطائع، ح: (١٣٨٠)، وأبو داود، ك: الخراج، ب: في إقطاع الأرضين، ح: (٣٠٦٤)، وابن ماجه، أبواب الرُّهون، ب: إقطاع الأنهار والعيون، ح: (٢٤٧٥)، وقال التَّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، واللَّفظُ له إلّا ما بين المعكوفين فلأبي داودَ.
- (٥) قولُه: «أقطع للزبير... إلخ»: (اختلفوا في الإقطاع: أمّا مذهبُ الشّافعيَّة والمالكيَّة؛ فهو ما قال النَّوويُّ رحمه الله: جاز إقطاعُ الإمام الأرضَ المملوكة لبيت المال لا يملكها أحدٌ إلّا بإقطاع الإمام، ثمَّ تارةً يقطع رقبتَها ويملكها الإنسانُ بما يرى فيه مصلحةً، فيجوز تمليكُها كما يملك ما يعطيه من الدَّراهم والدَّنانير وغيرها، وتارةً يُقطِعُه مَنفعتَها،=

⁽١) قولُه: «فقطع له»: (أحاديثُ الباب تدلُّ على أنَّه يجوز للنَّبِيُ ﷺ ولِمَن بعده من الأثمَّة إقطاعٌ للمعادين. والمرادُ بالإقطاع: جعلُ بعض الأراضي الموات مُختصَّةً ببعض الأشخاص، سواءً كان ذلك معدنًا أو أرضًا، فيصير ذلك البعضُ أولى به من غيره، ولكن بشرط أن يكونَ من الموات الَّتي لا يختصُّ بها أحدٌ، وهذا أمرٌ مُتَّفَقٌ عليه)، قاله في «نيل الأوطار». م

⁽٢) قولُه: «فانتزعه منه»: (ولهذا قالوا: لا يملك الإمامُ أن يقطعَ ما لا غنى للمسلمين عنه كالملح، والآبار يستسقي منها النّاسُ)، كذا في «تكملة البحر الرّائق».



رواه أبو داود^(۱).

٣٩٤٧ ـ وروى البخاري (٢) في آخر كتاب الخمس من حديث أسماء ، أنَّ النَّبِيَ ﷺ أَقطَعَ الزُّبِيرَ أَرضًا مِن أَموَالِ بَنِي النَّضِيرِ، رواه البخاريُّ (٣).

٣٩٤٨ - وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ أَقطَعَ الزُّبِيرَ حُضرَ فَرَسِهِ، فَأَجرَى فَرَسَهُ حَتَّى قَامَ، ثُمَّ

ولو أقطع الإمامُ المواتَ إنسانًا فتركه ولم يعمره لا يتعرَّض له إلى ثلاثٍ، فإذا مضى ثلاثُ سنين فقد عاد مواتًا كما كان، وله أن يقطعه غيرَه؛ لقوله ﷺ: «ليس لمُحتَجِر بعد ثلاث سنين حقٌّ» اهم ففي إقطاع الزُّبير دليلٌ لأبي حنيفة؛ لأنَّ هذا الإقطاعَ يكون من الخمس الَّذي سهّمه، أو أن يكونَ من الموات الَّذي لم يملكه أحدٌ، فيتُملَّكُ بالإحياء)، قاله في «المرقاة»، ويُؤيِّدُه ما وقع في رواية البخاريِّ بعد ذلك. م

- (١) أبو داود، ك: الخراج، ب: في إقطاع الأرضين، ح: (٣٠٦٩)، وحسّنه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (٣/٢١٢).
- (Y) قولُه: «روى البخاريُّ... إلخ»: (فيه تعيينُ الأرض المذكورة وأنَّها كانت ممّا أفاء الله تعالى على رسوله على من أموال بني النَّضير، فأقطع الزُّبيرُ عنها، وبهذا يُجابُ عن إشكال الخطّابيّ؛ حيث قال: لا أدري كيف أقطع النَّبيُّ عَلَيْ ما أرضَ المدينةِ؟ وأهلُها قد أسلموا راغبين في اللِّين، إلّا أن يكونَ المرادُ ما وقع من الأنصار أنَّهم جعلوا للنَّبيُّ عَلَيْ ما لا يبلغه الماءُ من أرضهم، فأقطع النَّبيُّ عَلَيْ له لِهَن شاء منه)، كذا في «عمدة القاري». م
 - (٣) البخاريُّ عن هشام عن أبيه، ك: فرض الخُمس، ب: ما كان النَّبُّ عَلَيْ يعطي المُؤلَّفة قُلوبُهم، ح: (٣١٥١).

فيستحقُّ بها الانتفاعَ مدَّةَ الاقتطاع، وأمّا المواتُ فيجوز لكلِّ أحدٍ إحياؤه، ولا يفتقر إلى إذن الإمام، انتهى.

وأمّا مَذَهَبُ الحنفيَّة في الإقطاع؛ فهو ما قال في «البدائع»: الأراضي في الأصل نوعان: أرضٌ مملوكةٌ، وأرضٌ مباحةٌ غيرُ مَملوكةٍ، والمملوكةُ نوعان: عامرةٌ وحرابٌ، والمباحةُ نوعان أيضًا: نوعٌ هو من مَرافق البلدة مُحتطبًا لهم ومرعًى لمواشيهم، ونوعٌ ليس من مرافقها، وهو المُسمّى بالموات، وأمّا الأراضي المملوكة العامرة فليس لأحدٍ أن يتصرَّف فيها من غير إذن صاحبها؛ لأنَّ عصمةَ الملك تمنع من ذلك، وأمّا أرضُ الموات وهي أرضٌ خارجَ البلد لم تكن ملكًا لأحدٍ ولاحقًا له خاصًّا فلا يكون داخلُ البلد مواتًا أصلًا، وكذا ما كان خارجَ البلدة من مرافقها مُحتطبًا بها لأهلها أو مرعى لهم لا يكون مواتًا، حتَّى لا يملكُ الإمامُ إقطاعَها؛ فالإمامُ يملك إقطاعَ الموات من مصالح المسلمين لم إما يرجع ذلك إلى عمارة البلاد، والتَّصرُّف فيما يتعلَّقُ بمصالح المسلمين للإمام ككري الأنهار العظام وإصلاح قناطرها ونحوه.

رَمَى بِسَوطِهِ. فَقَالَ: «أَعطُوهُ(١) مِن حَيثُ بَلَغَ السَّوطُ»، رواه أبو داود(٢).

٣٩٤٩ ـ وَعَن عَلَقَمَةَ بِنِ وَائِلٍ، عَن أَبِيهِ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقطَعَهُ أَرضًا بِحَضرَمَوتَ. قَالَ: فَأَرسَلَ مَعِي مُعَاوِيَةَ قَالَ: «أَعطِهَا إِيَّاهُ»، رواه التِّرمذيُّ والدَّارِميُّ (٣).

• ٣٩٥ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ، هُهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿لَا تَمنَعُوا ﴿ الْمَاءِ ؛ لِتَمنَعُوا بِهِ

(١) قولُه: «أعطوه من حيث بلغ السُّوطُ»: (قال المُظهِرُ: إنَّ إقطاعَ الزُّبير إنَّما يُحمَلُ على الموات أو على الخمسِ الَّذي سهَّمه ﷺ، فهو دليلٌ لأبي حنيفة ، والأحاديثُ المُطلَقةُ مَحمولةٌ عليه)، «المرقاة» مُلخَّصًا. م

(٢) أبو داود، ك: القضاء، ب: في القضاء، ح: (٣٠٧٢)، وحسّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرواة» (٣/ ٢١٣). قطع الإمامُ قولُه: «حضر فرسُه»: الحضرُ: العدوُ والجريُ، «أقطع الزُّبيرُ»: قال السِّنديُّ؛ (أي: أعطاه أرضّا، يقال: قطع الإمامُ أرضًا له، وأقطعه إيّاها: إذا أعطاه، وهو أعمُّ من التَّمليك؛ فإنَّهُ يكون تمليكًا وغيرَه).

(٣) التَّرمذيُّ، أبواب الأحكام، ب: ما جاء في القطائع، ح: (١٣٨١)، وأبو داود، ك: الخراج، ب: في إقطاع الأرضين، ح: (٣٠٤٨)، والدَّارميُّ، ح: (٢٦٥١)، واللَّفظُ له، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

(٤) قولُه: «لا تمنعوا فضلَ الماء؛ لتمنعوا به فضلَ الكلا»: واختلفوا في أنَّ هذا النَّهي للتَّحريم أو التَّزيه، قال في «التَّوضيح»: (النَّهيُ فيه للتَّحريم عند مالكِ والأوزاعيِّ، ونقله الخطّابيُّ وابنُ التِّين عن الشّافعيِّ، واستحبَّه بعضُهم وحمله على النَّدب، والأصحُّ عندنا: أنَّه يجب بذلُه للماشية لا للزَّرع، ذكره العينيُّ، وقال: كذلك مذهبُ الحنفيَّة الاختصاصُ بالماشية) انتهى.

وقال في «الهداية»: (لا يجوز بيعُ المراعي ولا إجارتُها، والمرادُ الكلاُّ؛ لقوله ﷺ: «النّاسُ شركاءُ في الثلاث: النّار، والكلاَّ، والماء»، قال الطَّحاويُّ وغيرُه: يعني: إذا أوقد نارًا؛ فلكلِّ أحدِ أن يَصطليَ بها وأن يُجفِّفَ ثيابَه، وليس له أن يأخذَ الجمرَ إلّا بإذنِ، هذا معنى الشِّركة في النّار، ومعناها في الماء: الشِّربُ وسقي الدَّواب والاستقاء من الآبار والحياض والأنهار المَملوكة، ومعناه في الكلاُ: أنَّ له احتشاشَه، وإن كان في أرضٍ مملوكةٍ، ومحلُّ ما ذكر إن لم يحرز الماء بالاستقاء في آنيةٍ، ولم يحرز الكلاَّ بقطعه، أمّا إذا أُحرِزا؛ جاز بيعُها؛ لأنَّه بالإحراز ملكهما، ومحلُّه أيضًا فيما إذا نبت بنفسه، فأمّا إذا كان سقى الأرض وأعدّها للإنبات فنبت؛ فإنَّهُ يُحرِزُ بيعَه؛ لأنَّهُ مَلكهُ، كما في «الذخيرة» و«المحيط» و«النوازل»، وهو مختارُ الصَّدر الشَّهيد، وعليه الأكثرون، ومنع القدوريُّ بيعَه، كذا في «فتح القدير»، وقال فيه: قال القدوريُّ بيعَه، كذا في «فتح القدير»،

فَضلَ الكَلاِّ»، متَّفتٌ عليه(١).

٣٩٥١ وَعَنهُ هِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ثَلاَثَةٌ لاَ يُكَلِّمُهُمُ اللهُ يَومَ القِيَامَةِ، وَلاَ يَنظُرُ إِلَيهِم: رَجُلٌ حَلَفَ عَلَى سِلعَةٍ لَقَد أَعطَى بِهَا أَكثَرَ مِمَّا أَعطَى وَهُوَ كَاذِبٌ، وَرَجُلٌ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبَةٍ بَعدَ العَصرِ لِيَقْتَطِعَ بِهَا مَالَ رَجُلٍ مُسلِمٍ، وَرَجُلٌ مَنعَ فَضلَ مَاءٍ، فَيَقُولُ اللهُ: اليَومَ أَمنَعُكَ فَضلِي كَمَا مَنعَتَ العَصرِ لِيَقْتَطِعَ بِهَا مَالَ رَجُلٍ مُسلِمٍ، وَرَجُلٌ مَنعَ فَضلَ مَاءٍ، فَيَقُولُ اللهُ: اليَومَ أَمنَعُكَ فَضلِي كَمَا مَنعتَ فَضلَ مَا لَم تَعمَل يَذَاكَ»، متَّفتُ عليه (٢٠).

٣٩٥٢ وعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «المُسلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلاَثِ: فِي المَاءِ، وَالكَلاِ، وَالنَّارِ^(٣)، وَثَمَنُهُ حَرَامٌ».

(٣) قولُه: "في الماء والكلا والنّار": (والمرادُ بالماء الّذي في الأنهار والآبار، أمّا إذا أخذه وجعله في وعاء؛ فقد أحرزه، فجاز بيعُه، وبالكلا: ما نبت في أرضٍ غيرِ مملوكةٍ، وما نبت في أرضٍ مملوكةٍ بغير إنبات ربِّ الأرض؛ لأنَّ ربَّ الأرض لا يكون محرزًا له بكونه في أرضه، وإذا أنبته صاحبُ الأرض بالسَّقي والتَّشربة في أرضه؛ اختلف الرِّواياتُ فيه، فإنَّه ذكر في "الذَّخيرة" و"المحيط": ولو باع حشيشًا في أرضه إن كان صاحبَ الأرض هو الَّذي أنبت؛ بأن سقاها لأجل الحشيش، فنبت بتكلُّفه؛ جاز؛ لأنَّهُ مِلكُه، ألا ترى أنَّه ليس لأحدٍ أن يأخذَه بغير إذنه، وإن نبت بنفسه؛ لا يجوز؛ لأنَّهُ ليس بمملوكِ له، بل هو مُباحُ الأصل، ألا ترى أنَّ لكلِّ أحدٍ أن يأخذَه.

وفي «القدوريِّ»: ولا يجوز بيعُ الكلا في أرضه، ولو ساق الماءَ إلى أرضه ولحقته مؤنةٌ حتَّى خرج الكلاُّ؛ لم يجز بيعُه؛ لأنَّ الشَّركة في الكلاُ ثابتةٌ بالنَّفس، وإنَّما ينقطع الشَّركةُ بالحيازة، وسوقُ الماء إلى أرضه ليس بحيازةٍ للكلاْ،=

ثابتة ، وإنّما ينقطع بالحيازة، وسوق الماء إلى أرضه ليس بحيازة، والأكثرُ على الأوَّل، ثمَّ الكلاُّ ذكر الحلوانيُّ عن مُحمَّد: أنَّهُ ما ليس له ساقي، وما له ساقي ليس كلاً، وكان الفضليُّ يقول: هو أيضًا كلاً ، وفي «المغرب»: هو كلُّ ما رعته الدّوابُ، وتمامُه مضى في باب المنهيِّ عنه من البيوع). م

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: المساقاة، ب: مَن قال: إنَّ صاحِبَ الماء أحقُّ بالماء، ح: (٢٣٧٠)، ومُسلِمٌ، ك: المساقاة، ب: تحريم بيع فضل الماء، ح: (٢٣٧٠).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: المساقاة، ب: مَن رأى أنَّ صاحِبَ الحوض والقربة أحقُّ بمائه، ح: (٢٣٦٩)، ومُسلِمٌ، ك: الإيمان، ب: بيان تغليظ تحريم إسبال الإزار، ح: (٢٩٧).

قولُه: «ليقتطع»؛ أي: ليأخذَ قطعةً.





رواه أبو داود وابن ماجه(۱).

٣٩٥٣ وَعَن عَائِشَة ﷺ أنها قَالَت: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا الشَّيءُ الَّذِي لاَ يَحِلُّ مَنعُهُ؟ قَالَ: «المَاءُ، وَالمِلحُ، وَالنَّارُ». قَالَت: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَذَا المَاءُ قَد عَرَفنَاهُ، فَمَا بَالُ المِلحِ وَالنَّارِ؟ قَالَ: «يَا حُميرَاءُ، مَن أَعطَى نَارًا فَكَأَنَّمَا تَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَا أَنضَجَت تِلكَ النَّارُ، وَمَن أَعطَى مِلحًا فَكَأَنَّمَا تَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَا أَنضَجَت تِلكَ النَّارُ، وَمَن أَعطَى مِلحًا فَكَأَنَّمَا تَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَا طَيَبَت تِلكَ المِلحُ، وَمَن سَقَى مُسلِمًا شَربَةً مِن مَاءٍ حَيثُ يُوجَدُ المَاءُ فَكَأَنَّمَا أَعتَقَ رَقَبَةً، وَمَن سَقَى مُسلِمًا شَربَةً مِن مَاءٍ حَيثُ المَاءُ فَكَأَنَّمَا أَعتَقَ رَقَبَةً، وَمَن سَقَى مُسلِمًا شَربَةً مِن مَاءٍ حَيثُ مُسلِمًا شَربَةً مِن مَاءٍ، حَيثُ لاَ يُوجَدُ المَاءُ فَكَأَنَّمَا أَحيَاهُ»، رواه ابن ماجه (٢).

٣٩٥٤ ـ وَعَن أَسمَرَ بنِ مُضَرِّسٍ ﴿ قَالَ: أَتَيتُ النَّبِيَّ ﷺ فَبَايَعتُهُ، فَقَالَ: «مَن سَبقَ إِلَى مَاءِ لَـم يَسبِقهُ إِلَيهِ مُسلِمٌ فَهُوَ لَهُ ٣١)، رواه أبو داود(٤).

٣٩٥٥ وعَن عُروَةَ قَالَ: خَاصَمَ الزُّبَيرُ ﴿ وَجُلا مِنَ الأَنصَارِ فِي شَرِيجٍ مِنَ الحَرَّةِ، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «اسقِ (٥) يَا زُبَيرُ، ثُمَّ أَرسِلِ المَاءَ إِلَى جَارِكَ». فَقَالَ الأَنصَارِيُّ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَن كَانَ ابنَ عَمَّتِكَ؟! فَتَلَوَّنَ

فقي الكلأُ على الشّركة فلا يجوز.

وذكر الحلوانيُّ عن مُحمَّدِ: الكلأُ ما ليس له ساقٍ، وما قام على السّاقي فليس بكلإً، وكان الفُضكُي يقول: هو كلأً، ومعنى إثبات الشَّركة في النّار: الانتفاعُ بضوئها، والاصطلاءُ بها وتجفيفُ الثِّياب بها، أمّا إذا أراد أن يأخذَ الجمرَ؛ فليس له ذلك إلّا بإذن صاحبها)، كذا في «الكفاية». م

⁽۱) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، أبواب الرُّهون، ب: المسلمون شركاء في ثلاث، ح: (۲٤٧٢)، وأبو داود عن رجلٍ من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ، ك: البيوع، ب: في منع الماء، ح: (٣٤٧٧)، وحسّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٣/ ٢١٤).

⁽٢) ابن ماجه، أبواب الرُّهون، ب: المسلمون شركاء في ثلاث، ح: (٢٤٧١)، وضعّف البوصيريُّ إسنادَه في «مصباح الزُّجاجة» (٣/ ٨١)، لكنَّ مثلَ هذا الضَّعف لا يضرُّ في هذا الباب.

⁽٣) قولُه: «فهو له»: يَدُلُّ على أنَّ الماءَ يصير ملكًا بالإحراز. م

⁽٤) أبو داود، ك: الخراج، ب: في إقطاع الأرضين، ح: (٢٠٧١)، وحسّن ابنُ حجرِ إسنادَه في «الإصابة» (١/ ٢٢٠).

⁽٥) قولُه: «اسق يا زبيرُ، ثمَّ احبس الماءَ حتَّى يرجعَ إلى الجدر، ثمَّ أرسل الماء إلى جارك»؛ (يعني: ليس لأحدهم أن يسكرَ النَّهر على الأسفل، ولكن يشرب حصَّتَه؛ لأنَّ في السّكر إحداثَ شيءٍ لم يكن في وسط النَّهر، ورقبةُ النَّهر=

وَجهُهُ، ثُمَّ قَالَ: «اسقِ يَا زُبَيرُ، ثُمَّ احبِسِ المَاءَ حَتَّى يَرجِعَ إِلَى الجَدرِ، ثُمَّ أُرسِلِ المَاءَ إِلَى جَارِكَ». وَاستَوعَى النَّبِيُ ﷺ لِلزُّبيرِ حَقَّهُ فِي صَرِيحِ الحُكمِ حِينَ أَحفَظَهُ الأَنصَارِيُّ، كَانَ أَشَارَ عَلَيهِمَا بِأَمرٍ لَهُمَا فِيهِ سَعَةٌ، متَّفَقٌ عليه (۱).

وفي «اللّامع الصّبيح بشرح الجامع الصّحيح» (٨/ ٢٦٦): («شراج»؛ أي: مسيلُ الماء، «الحرّة»: أرضٌ ذاتُ حجارةِ سودٍ، «ابنُ عمَّتك»؛ أي: صفيّةُ أمُّ الزُّبير، «الجَدر» بفتح الجيم وسكون الدّال؛ أي: الجدار، «سعة»؛ أي: مُسامَحة لهما وتوسيعًا عليهما على سبيل الصُّلح والمجاملة، «أحفظ»؛ أي: أغضب، «فلما أحفظه»: مُدرَجٌ من كلام الزُّهريً على عادة إدراجه، حتَّى قال له موسى بنُ عقبةَ: ميِّز قولَك من قول رسول الله ﷺ. «استوعى»؛ أي: استوفى).

وقال الخطّابيُّ في «أعلام الحديث» شرح «صحيح البخاريِّ» (٢/ ١٧٢): (وفيه: أنَّه ﷺ حكم على الأنصاريِّ في حال غضبه؛ لِما كان من قوله: «أن كان ابنَ عمّتك»، مع نهيه الحاكِمَ أن يحكمَ وهو غضبانُ، وذلك أنَّه ليس كغيره من البشر، قد عصمه الله من أن يقولَ في السُّخطِ والرِّضا إلَّا حقًّا، فليس يقاس إليه من البشر أحدٌ ﷺ).

وقال في «معالم السُّنن» (٤/ ١٨٢): (وقد اختلف الناسُ في تأويل هذا الحديث، فذهب بعضُهم إلى أنَّ القولَ الأوَّلَ إنَّما كان من رسول الله ﷺ على وجه المشورة للزُّبير، وعلى سبيل المسألة في أن يطيب نفسًا لجاره الأنصاريِّ، دون أن يكونَ ذلك منه حكمًا عليه، فلمَّا خالفه الأنصاريُّ حكم عليه بالواجب من حكم الدِّين.

وذهب بعضُهم إلى أنَّه قد كفر حين ظنَّ برسول الله على المحاباةَ للزُّبير؛ إذ كان ابنَ عمَّته، وأنَّ ذلك القولَ منه كان ارتدادًا عن الدِّين، وإذا ارتدَّ عن الإسلام زال ملكُه عن ماله، وكان فيثًا، فصرفه رسولُ الله على الزُّبير؛ إذ كان له أن يضعَ الفيءَ حيث أراه الله تعالى).

⁼ مُشترَكٌ بينهم، فلا يجوز لأحدهم أن يفعلَ ذلك بغير إذن الشركاء، فإنْ تراضَوا على أنَّ الأعلى يسكر النَّهرَ حتَّى يشربَ بحصَّته، واصطلحوا أنْ يسكرَ كلُّ واحدٍ في نوبته؛ جاز؛ لأنَّ المانعَ حقُّهم، وقد زال ذلك بتراضيهم، ولكن إن أمكنهم أن يسكرَ بلوحٍ أو بابٍ؛ فليس له أن يسكر ذلك بالطين والتُّراب؛ لأنَّ به ضررًا بالشُّركاء.

ولو كان الماءُ في النَّهر بحيث لا يجري إلى أرض كلِّ واحدٍ منهم إلّا بالسكر؛ فإنَّهُ يبدأ بالأعلى حتَّى يرويَ، ثمَّ بالذي بعده كذلك، وليس لأهل الأعلى أن يمنعوه من أهل الأسفل)، كذا في «تكملة البحر الرّائق». م

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: التَّفسير، ب: ﴿ فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾، ح: (٤٥٨٥)، ومُسلِمٌ، ك: الفضائل، ب: وجوب اتباعه ﷺ، ح: (٦١١٢).

٣٩٥٦ وَعَن عَمرِو بِنِ شُعَيبٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَضَى فِي السَّيلِ المَه زُورِ أَن يُمسَكَ (١) حَتَّى يَبلُغَ الكَعبَينِ، ثُمَّ يُرسِلُ الأَعلَى عَلَى الأَسفَل، رواه أبو داود وابن ماجه (٢).

قَالَ مُحَمَّدٌ: «وَبِهِ نَأْخُذُ؛ لأَنَّهُ كَانَ كَذَلِكَ الصَّلَحُ بَينَهُم: لِكُلِّ قَومٍ مَا اصطلحُوا وَأَسلَمُوا عَلَيهِ مِن عُيُونِهِم وَسُيُولِهِم وَأَنهَا دِهِم وشِرجم »(٣).



⁽۱) قولُه: «أن يمسكَ حتَّى يبلغَ الكعبين... إلخ»: وعليه الشّافعيُّ في «المنهاج»، والمياهُ المباحةُ من الأودية والعيون والسُّيول والأمطار يستوي الناسُ فيها، فإن أراد الناسُ سقيَ أرضهم منها فضاق سقى الأعلى فالأعلى، وحبس كلُّ واحدٍ الماءَ حتى يبلغَ الكعبين، قاله في «المُسوّى».

وقال في «التَّعليق المُمَجَّد»: (وعند الحنفيَّة ليس فيه حدُّ مُعيَّنٌ شرعًا، بل الأمرُ مُفوَّضٌ إلى آراء الشركاء) انتهى، هذا حاصِلُ ما قال مُحمَّدٌ. م

⁽٢) أبو داود واللَّفظُ له، ك: القضاء، ب: في القضاء، ح: (٣٦٣٩)، وابنُ ماجه، أبواب الرُّهون، ب: الشرب من الأودية، ح: (٢٤٨٢)، وإسنادُه حَسَنٌ، انظر: «أنيس السّاري» (٢/ ١٣٧٣).

⁽٣) مُحمَّدٌ في «المُوطَّأَ»، ك: الصَّرف وأبواب الرِّبا، ب: الصُّلح في الشِّرب وقسمة الماء، (٣/ ٣١٦).



٣٩٥٧ عَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ: أَنَّ عُمَرَ أَصَابَ أَرضًا بِخَيبَرَ، فَأَتَى النَّبِيَ ﷺ يَستَأْمِرُهُ فِيهَا، فَقَالَ: عَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أَصَبتُ أَرضًا بِخَيبَرَ لَم أُصِب مَالًا قَطُّ أَنفَسَ عِندِي مِنهُ، فَمَا تَأْمُرُ بِهِ؟ قَالَ: «إِن شِئتَ حَبَستَ أَصلَهَا، وَتَصَدَّقَ بِهَا». قَالَ: فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ أَنَّهُ لاَ يُبَاعُ (١)، وَلاَ يُوهَبُ، وَلاَ يُورَثُ، وَتَصَدَّقَ عَبَسَتَ أَصلَهَا، وَتَصَدَّقتَ بِهَا». قَالَ: فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ أَنَّهُ لاَ يُبَاعُ (١)، وَلاَ يُوهَبُ، وَلاَ يُورَثُ، وَتَصَدَّقَ

(۱) قولُه: «لا يباعُ ولا يُوهَبُ ولا يُورَثُ... إلخ»: (احتجَّ به الجمهورُ وأبو يوسفَ ومُحمَّدٌ على جواز الوقف، ولا خلاف بينهم في جواز الوقف في حقِّ وجوب التَّصدُّق بما يحصل من الوقف ما دام الواقِفُ حيًّا، حتَّى إنَّ مَن وقف دارَه أو أرضَه يَلزَمُه التَّصدُّقُ بعلَّة الدّار والأرض، ويكونُ ذلك بمنزلة النَّذر بالغلَّة، ولا خلافَ أيضًا في جوازه في حقِّ زوال ملك الرَّقبة إذا اتَّصل به قضاءُ القاضي أو أضافه إلى ما بعد الموت؛ بأن قال: إذا متُّ فقد جعلتُ داري أو أرضي وقفًا على كذا، أو قال: هو وقفٌ في حياتي صدقةٌ بعد وفاتي.

واختلفوا في جوازه مُزيلًا لملك الرَّقبة إذا لم يوجد الإضافةُ إلى ما بعد الموت، ولا اتَّصل به حكمُ حاكِمٍ:

فقال أبو حنيفةَ: لا يجوز، حتَّى كان للواقف بيعُ الموقوف وهبتُه، وإذا مات يصير مِيرانًا لورثته.

وقال أبو يوسفَ ومُحمَّدٌ والجمهورُ: يجوز، حتَّى لا يباعُ ولا يوهبُ ولا يورثُ.

واختلفوا: هل يدخلُ في ملك الموقوف عليه أم لا؟

فقال أصحابُنا: لا يدخلُ، لكنَّه ينتفع بغلَّته بالتَّصدُّق عليه؛ لأنَّ الوقفَ حبسُ الأصل وتصدُّقٌ بالفرع، والحبسُ لا يوجب ملكَ المحبوس.

وعن الشَّافعيِّ ومالكِ وأحمدَ: ينتقل إلى ملكِ الموقوف عليه لو كان أهلًا له.

وعن الشَّافعيِّ في قولِ: ينتقل إلى الله، وهو روايةٌ عن أصحابنا)، قاله في «عمدة القاري».

وقال في «الدُّرِّ المختار»: (الوقفُ هو حبسُ العين على حكم ملك الواقف والتَّصدُّقِ بالمنفعة ولو في الجُملة، والأصحُّ أنَّه عنده جائزٌ غيرُ لازم كالعارية، وعندهما: هو حبسُها على حكم ملك الله تعالى وصرفُ منفعتها على=

بِهَا فِي الفُقَرَاءِ، وَفِي القُربَى، وَفِي الرِّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ اللهِ، وَابنِ السَّبِيلِ، وَالضَّيفِ، لا جُنَاحَ عَلَى مَن وَلِيَهَا أَن يَأْكُلَ مِنهَا بِالمَعرُوفِ وَيُطعِمَ غَيرَ مُتَمَوِّلٍ، قَالَ ابنُ سِيرِينَ: غَيرَ مُتَأَثِّلِ مَالًا، متَّفقٌ عليه (١).

٣٩٥٨ وَعَنَ أَبِي هُرَيرَةَ ١١٠ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «العُمرَى جَائِزَةٌ(١)»، متَّفقٌ عليه(١٠).

٣٩٥٩ ـ وَعَن جَابِرِ هُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «العُمرَى مِيرَاثٌ لأَهلِهَا»، رواه مسلم(؛).

٣٩٦٠ وَعَنه هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿أَيُّمَا رَجُلِ أُعِمِرَ عُمرَى لَهُ وَلِعَقِبِهِ، فَإِنَّهَا لِلَّذِي

= مَن أحبَّ، ولو غنيًّا فيلزم، فلا يجوز له إبطالُه، ولا يورث عنه، والفتوى على قولهما بلزومه). م

وفي «المرقاة» (٥/ ٢٠٠٤): («غير مُتمَوِّلٍ»؛ أي: مُدَّخرٍ، «غيرَ مُتأثِّلِ مالًا»؛ أي: غيرَ مُجمِّع لنفسه منه رأسَ مالٍ).

(٢) قولُه: «العمري جائزة»: قال في «الدُّرِّ المختار»: (جاز العمري للمُعمَر له، ولورثته بعده؛ لبطلان الشَّرط).

وفي «المرقاة»: (قال النَّوويُّ: قال أصحابُنا: للعمرى ثلاثةُ أحوالٍ:

إحداها: أن يقولَ: أعمرتك هذه الدارَ، فإذا متَّ؛ فهي لورثتك أو لعقبك، فيصتُّ بلا خلافٍ، ويملكُ رقبةَ الدَّارِ، وهي هبةٌ، فإذا مات؛ فالدَّارُ لورثته، وإلّا فلبيت المال، ولا تعودُ إلى الواهب بحالٍ.

وثانيتُها: أن يَقتصِرَ على قوله: جعلتُها لك عمرَك، ولا يتعرَّضُ لِما سواه، ففي صحَّته قولان للشّافعيِّ، أصحُّهما _ وهو الجديدُ _: صحَّتُهُ، وله حكمُ الحال الأولى.

وثالثتُها: أن يقولَ: جعلتها لك عمرَك، فإذا مِتُّ عادت إليَّ أو إلى ورثتي، ففي صحَّته خلافٌ.

والأصحُّ عندنا: صحَّتُه، فيكون له حكمُ الأولى، واعتمدوا على الأحاديث المطلقة، وعدلوا به عن قياس الشروط. قال أحمدُ: تصحُّ العمرى المطلقةُ دون الموقتة، وقال مالكُّ: العمرى في جميع الأحوال تمليكُ لمنافع الدار مثلًا، ولا يملك فيها رقبتها بحالٍ، ومذهبُ أبي حنيفة كمذهبنا)، كذا في «عمدة القاري». م

- (٣) البخاريُّ، ك: الهبة، ب: ما قيل في العمرى، ح: (٢٦٢٦)، ومُسلِمٌ، ك: الهبات، ب: العمرى، ح: (٢٠٢٦).
 - (٤) مُسلِمٌ، ك: الهبات، ب: العمرى، ح: (٢٠١).

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الشُّروط، ب: الشُّروط في الوقف، ح: (٢٣٧٣)، ومُسلِمٌ، ك: الوصيَّة، ب: الوقف، ح: (٤٢٢٤).



أُعطِيَهَا، لاَ تَرجِعُ إِلَى الَّذِي أَعطَاهَا، لأَنَّهُ أَعطَى عَطَاءً وَقَعَت فِيهِ المَوَارِيثُ(١)»، متَّفقٌ عليه(٢).

٣٩٦١ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿أَمسِكُوا (٣) عَلَيكُم أَموَالَكُم وَلاَ تُفسِدُوهَا؛ فَإِنّهُ مَن أَعمَرَ عُمرَى فَهيَ لِلَّذِي أُعمِرَهَا حَيًّا وَمَيّتًا وَلِعَقِبِهِ »، رواه مسلم (١٠).

٣٩٦٢ وَعَنهُ هِهُ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «لا تُرقِبُوا(٥)، وَلاَ تُعمِرُوا، فَمَن أُرقِبَ شَيئًا أَو أُعُمِرَهُ فَهُو لِوَرَثَتِه (٢)»، رواه أبو داود(٧).

⁽۱) قولُه: «وقعت فيه المواريثُ»: (والمعنى: أنَّها صارت ملكًا للمدفوع إليه، فيكون بعد موته لوارثه، كسائر أملاكه، ولا ترجع إلى الدّافع كما لا يجوز الرجوعُ في الموهوب، وإليه ذهب أبو حنيفةَ والشّافعيُّ، سواء ذكر العقب أو لم يذكره)، كذا في «المرقاة». م

⁽٢) مسلم، ك: الهبات، ب: العمرى، ح: (١٨٨٤)، والبخاريُّ مُختصَرًا، ك: الهبة، ب: ما قيل في العمرى والرُّقبي، ح: (٢٦٢٥).

⁽٣) قولُه: «أمسكوا... إلخ»؛ (يعني: أعلمهم أنَّ العمرى هبةٌ صحيحةٌ ماضيةٌ يملكها الموهوبُ له ملكًا تامًّا لا تعود إلى الواهب أبدًا، وإذا علموا ذلك، فمن شاء أعمرَ، ودخل فيها على بصيرةٍ، ومَن شاء تركها؛ لأنَّهم كانوا يتوهَّمون أنَّها كالعارية يرجع فيها، وهذا دليلٌ لأبي حنيفةَ والشّافعيِّ ومَن تبعهما)، كذا في «المرقاة». م

⁽٤) مسلمٌ، ك: الهبات، ب: العمرى، ح: (٤١٩٦).

⁽٥) قولُه: «لا ترقبوا ولا تعمروا... إلخ»: (قال بعضُ الشُّراّح من علمائنا: هذا نهيُ إرشادٍ؛ يعني: لا تهبوا أموالكم مُدَّةً، ثمَّ تأخذونها، بل إذا وهبتم شيئًا زال عنكم ولا يرجع إليكم، سواء كان بلفظ الهبة أو العمرى أو الرقبى؛ يعني: لا ترقبوا ولا تعمروا؛ ظنًا منكم واغترارًا أنَّ كلَّا منهما ليس بتمليكِ للمُعمَر له، فيرجع إليكم بعد موته، وليس كذلك، فإنَّ مَن أرقب شيئًا أو أعمر فهو لورثة المُعمَر له، فكان النَّهيُ قبل تجويز، أو المعنى: لا يليق ذلك بالمصلحة، ولكن بعد ما فعلتم يكون صحيحًا، ويكون لورثة المعمر له، فلا حاجة إلى القول بالنَّسخ، فافهم.

وفي «النِّهاية»: كانوا في الجاهلية يفعلون ذلك فأبطله الشارعُ، وأعلمهم أنَّ مَن أعمرَ شيئًا أو أرقبه في حياته؛ فهو لورثته من بعده)، «المرقاة» و «اللّمعات» ملتقطٌ منهما. م

⁽٦) قولُه: «فهو لورثته»: (قال الطَّيبيُّ رحمه الله: الضَّميرُ للمعمر له، وكذا المرادُ بأهلها، والفاءُ في «فمن أرقب» تَسبُّبُ للنَّهي وتعليلٌ له)، كذا في «المرقاة». م

⁽٧) أبـو داود واللَّفظُ لـه، ك: البيوع، ب: مَن قـال فيـه: «ولعقبه»، ح: (٥٥٦)، والنسـائيُّ في «السُّنـن الكبرى»، ك:=





٣٩٦٣ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «العُمرَى جَائِزَةٌ لأَهلِهَا، وَالرُّقبَى (١) جَائِزَةٌ لأَهلِهَا»، رواه أحمدُ والتِّرمذيُّ وأبو داود (٢).



= العمرى، ح: (٢٥٢٧)، وهو حديثٌ صحيحٌ، قال ابنُ عبد الهادي في «المحرر» (ص: ٥٢١): (رواتُه ثقاتٌ).

وقال في «الكوكب الدُّرِّيِّ»: (اعلم: أنَّ الرُّقبي مُفسَّرة بتفسيرين:

ـ أن يهبَ له، ثمَّ يشترطَ أن يكونَ لي لو مِتَّ قبلي، وهذه جائزةٌ، غايةُ الأمر أنَّه اشترط في الهبة شرطًا فاسدًا، والهبةُ لا تبطل بالشُّروط الفاسدة.

- وألّا يهبَ له، بل يقول: إن مِتُّ قبلك فهذا الشَّيءُ لك، وإن مِتَّ قبلي؛ فهو لي، أو يقول: اسكن هذه الدّارَ، واستعمل هذا الشَّيءَ على أنَّها لك إن مِتُّ قبلك، وإن مِتَّ قبلي؛ فهو لي، وهذه الرُّقبي باطِلةٌ؛ بمعنى: أنَّه لا يكون ملكًا له، ولا لورثته بعده، وذلك؛ لأنَّهُ عاريةٌ حالًا أو وصيةٌ مَشروطة مآلًا.

ووجهُ البطلان: ما فيه من القمار من تعليق الملك بشرط على خطر الوجود، فارتفع الخلافُ بين حديثي الرُّقبي باطلةٌ والرُّقبي جائزةٌ، فإنَّ الجائزَ بمعنّى آخر، والفاسِدُ بمعنّى آخر، وهذا هو الذي ذهب إليه الإمامُ). م

(٢) أبو داود واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: في الرُّقبى، ح: (٣٥٥٨)، والتّرمذيُّ، أبواب الأحكام، ب: ما جاء في الرُّقبى، ح: (١٣٥١)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ).

⁽۱) قولُه: «والرُّقبي جائزةٌ... إلخ»: وقال في «الهداية»: (والرُّقبي باطلة عند أبي حنيفة ومُحمَّدِ رحمهما الله، وقال أبو يوسف رحمه الله: جائزةٌ، حاصِلُ الاختلاف راجعٌ إلى تفسير الرُّقبي مع اتِّفاقهم على أنَّها من المُراقبة، فحمل أبو يوسف هذا اللَّفظَ على أنَّه تمليكٌ للحال مع انتظار الواهب في الرُّجوع، فالتَّمليكُ جائِزٌ، وانتظار الرُّجوع باطِلٌ، كما في العمري، وقالا: المراقبةُ في نفس التَّمليك؛ لأنَّ معنى الرُّقبي: هذه الدّارُ لآخرنا موتا، كأنَّهُ يقول: أراقِبُ موتَك وتُراقِبُ موتي، فإن مِتُ قبلك فهي لك، وإن مِتَّ قبلي؛ فهي لي، فكان هذا تعليقُ التَّمليك ابتداءً بالخطر، وهو موتُ المالك قبله، وهذا باطِلٌ)، قاله في «النتائج الأفكار».



٣٩٦٤ عَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "مَن عُرِضَ عَلَيهِ رَيحَانٌ فَلا يَرُدَّهُ؛ فَإِنَّهُ خَفِيفُ المَحمِل طَيِّبُ الرِّيحِ»، رواه مسلم(١).

٣٩٦٥ ـ وَعَن أَنَسٍ ﷺ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لاَ يَرُدُّ الطِّيبَ، رواه البخاريُّ (٢).

٣٩٦٦ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ثَلَاثٌ لاَ تُرَدُّ: الوَسَائِدُ، وَالدُّهنُ، وَاللَّبَنُ»، رواه التِّرمذيُّ (٣) وقال: (هذا حَدِيثٌ غريبٌ). وَقِيلَ: أَرَادَ بِالدُّهنِ: الطِّيبَ.

٣٩٦٧ ـ وَعَن أَبِي عُثمَانَ النَّهدِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا أُعطِيَ أَحَدُكُمُ الرَّيحَانَ فَلا يَرُدَّهُ؛ فَإِنَّهُ خَرَجَ مِنَ الجَنَّةِ»، رواه التِّرمذيُّ مرسلًا(٤٠).

٣٩٦٨ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ١ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلِينَ : «الرَّجُلُ (٥) أَحَقُّ بِهِبَتِهِ مَا لَم يُثَب مِنهَا »،

⁽١) مُسلِمٌ، ك: الألفاظ من الأدب، ب: استعمال المسك، ح: (٥٨٨٥).

⁽٢) البخاريُّ، ك: الهبة، ب: ما لا يُرَدُّ من الهدية، ح: (٢٥٨٢).

⁽٣) التِّرمذيُّ، أبواب الأدب، ب: ما جاء في كراهية ردِّ الطِّيب، ح: (٢٧٩٠)، وحسَّن ابنُ حجرٍ إسنادَهُ في «فتح الباري» (٥/ ٢٠٩).

⁽٤) التّرمذيُّ، أبواب الأدب، ب: ما جاء في كراهية ردِّ الطّيب، ح: (٢٧٩١)، وهو في «المراسيل» لأبي داود، ح: (٥٠١).

⁽٥) قولُه: «الرَّجلُ أحقُّ... إلخ»: (إذا وهب هبةً لأجنبيِّ، فعندنا له الرُّجوعُ فيها بعد القبض، أمّا قبله فلم تتمَّ الهبةُ مع انتفاء مانعه، وإن كره الرجوعَ تحريمًا، وقيل: تنزيهًا «النَّهاية».

وقال الشّافعيُّ: لا رجوعَ فيها، وهذا الحديثُ يُؤيِّدنا)، أخذته من «الهداية» و «الدُّرِّ المُختار». م

رواه ابن ماجه والدّارَ قطنيُّ وابن أبي شيبة (١)، ورواه الطبرانيُّ عن ابن عبّاسٍ (٢)، وروى «الحاكم» عن ابن عمر في «المستدرك» مثله (٣)، وقال: «حديثٌ صحيحٌ على شرطِ الشَّيخين ولم يُخرِّجاه». وقال عبدُ الحقِّ في «الأحكام»: «حديثُ ابنِ عمرَ صحيحٌ مرفوعًا، ورواتُهُ ثقاتٌ (٤)، وصحَّحَهُ ابنُ حزمٍ أيضًا (٥).

٣٩٦٩ وفي رواية للبخاريِّ (١): عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «العَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالكَلبِ يَعُودُ فِي قَيْهِ، لَيسَ لَنَا مَثَلُ السَّوءِ».

·٣٩٧ وَعَن سَمُرَةَ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا كَانَتِ(٧) الهِبَةُ لِذِي رَحِمٍ مُحَرَّمِ لَم يُرجَع

⁽۱) ابنُ ماجه، أبواب الهبات، ب: مَن وهب هبة رجاء ثوابها، ح: (۲۳۸۷)، والدّارقطنيُّ، ك: البيوع، ح: (۲۹۷۰)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: الهبات، ب: المكافأة في الهبة، ح: (۱۱۳۱۷)، حسنٌ بشواهده.

⁽٢) الطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير»، (١١/١١)، ح: (١١٣١٧)، ورجالُهُ بينَ ثقةٍ وصدوقٍ، قال العثمانيُّ في «الإعلاء» (١١٨/١٦): (يَصلُحُ شاهِدًا لرواية عبيدِالله المذكورة)؛ [أي: حديثِ ابن عمرَ الآتي].

⁽٣) الحاكِمُ، ك: البيوع، ح: (٢٣٢٣)، عن ابن عمرَ مَرفوعًا: (مَن وهب هبةً؛ فهو أحقُّ بها ما لم يشب منها) وصحَّحه، ووافقه الذَّهيئ.

⁽٤) راجع: «الأحكام الوسطى» (٣/٣١٣)، لم نجد فيه تصحيحًا منه لرفعه، إنَّما وجدنا قولَه: (رواتُهُ ثقاتٌ).

⁽٥) راجع: «المُحلَّى» (٨/ ٨٨)، وقد ورد في الباب أثرُ عمرَ: «مَن وهب هبةً فلم يثب؛ فهو أحقُّ بهبته إلّا لذي رحمٍ»، رواه البيهةيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: الهبات، باب: المكافأة في الهبة، ح: (١٢٠٢٥)، والطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الهبة والصَّدقة، ب: الرُّجوع في الهبة، ح: (٥٨٢١)، وصحَّحه ابنُ كثيرِ في «مسند الفاروق» (٢/ ٦٥).

⁽٦) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الحيل، ب: في الهبة والشُّفعة، ح: (٦٩٧٥)، ومُسلِمٌ، ك: الهبات، ب: تحريم الرُّجوع في الصَّدقة، ح: (١٧٠٤).

⁽٧) قولُه: «إذا كانت الهبةُ... إلخ»: (تفصيلُهُ؛ بحيث تظهر فوائدُ قيـوده على ما في «الهداية»، وشروحِه: أنَّ الهبةَ لا تخلو:=



فِيهَا»، رواه «الحاكم» في «المستدرك» في البيوع، والدّارَقطنيُّ ثم البيهقيُّ في «سننهما»، وقال الحاكمُ: (هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ البخاريِّ، ولم يخرجاه)(١).

٣٩٧١ وَعَن إِبرَاهِيمَ، [عَنِ الأَسوَدِ]، قال: قال عُمَرُ ﷺ: مَن وَهَبَ هِبَةً لِذِي رَحِمٍ فَهِيَ جَائِزَةٌ، وَمَن وَهَبَ هِبَةً لِغِيرِ ذِي رَحِمٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مَا لَم يُثَب مِنهَا، رواه عبد الرَّزَاق (٢).

إمّا أن تكونَ مقبوضة أو غيرَ مقبوضةٍ، فإن كانت غيرَ مقبوضةٍ يجوز للواهب الرُّجوعُ فيها ويعمل برجوعه؛ لأنَّ الهبةَ الغيرَ المقبوضة لا تفيدُ ملكًا كما قال النَّخعيُّ: لا تجوز الهبةُ حتَّى تقبض، والصَّدقةُ تجوز قبل أن تقبض، ويدلُّ على اشتراط القبض حديثُ نحلة أبي بكر الصديق.

وإن كانت مقبوضةً، فلا يخلو: إمّا أن يكونَ لذي رحمٍ محرمٍ؛ أي: لذي قرابةِ المحرميَّةِ كالأصول والفروع، وإمّا أن يكونَ لغيره، سواءٌ كان أجنبيًّا محضًّا، أو كان ذا قرابةٍ ولم يكن محرمًا كبني الأعمام، أو كان محرمًا ولم يكن ذا رحم كالأخ الرَّضاعيِّ.

فإن كان الأوَّلَ فلا يصحُّ الرُّجوعُ فيه؛ لأنَّ المقصودَ صلةُ الرحم، وقد حصل، وكذلك في هبة أحد الزَّوجين للآخر، ويدلُّ عليه حديث سمرةَ مَرفوعًا له: «إذا كانت الهبةُ لذي رحم مَحرم... » إلخ.

وإن كان الثّانيَ فإنْ كان على سبيل الصَّدقة على الفقير يقصد بها وجه الله فحسب فلا رجوع أيضًا، وإلّا فله الرُّجوعُ، إلّا أن يمنعَ مانعٌ نحو: أن يُعوِّضَ عنها الموهوبُ له، فحينئذِ تتقلَّبُ الهبةُ لازمةً، كذا إذا زاد الموهوبُ له في الموهوب خيرًا كالغرس والبناء، وكذا إذا خرج من ملكه بالبيع أو الهبة، وكذا إذا هلك الموهوب أو مات أحدُهما)، كذا في «التَّعليق المُمجَّد».

وقال في «رحمة الأمة»: (وإذا وهب الوالِدُ لابنه هبةً قال أبو حنيفةَ: ليس له الرُّجوعُ فيها بحالٍ، وقال الشّافعيُّ: لـه الرجوعُ بكلِّ حال). م

- (۱) الحاكِمُ في «المستدرك» وصحَّحه، ك: البيوع، ب: إذا كانت الهبةُ لذي رحمٍ مَحرمٍ، ح: (٢٣٢٤)، والدّار قطنيُّ، ك: البيوع، ح: (٢٩٧٣)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: الهبات، باب: المكافأة في الهبة، ح: (٢٩٧٣)، قال ابنُ المُلقِّن في «البدر المُنيِّر» (٧/ ١٤٠): (رواتُه ثقاتٌ).
- (٢) ابنُ أبي شيبةَ، ك: البيوع والأقضية، ب: في الرَّجل يهبُ الهبةَ ثمَّ يريدُ أن يرجعَ فيها، ح: (٢٢١٢١)، والطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الهبة والصَّدقة، ب: الرُّجوع في الهبة، ح: (٥٨٢١)، صحَّحه العينيُّ في «نخب الأفكار»=

٣٩٧٢ ـ وَعَنِ الشَّعبِيِّ قَالَ: سَمِعتُ النُّعمَانَ ﴿ عَلَى مِنبَرِنَا هَذَا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «سَوُّوا(١) بَينَ أُولَادِكُم فِي العَطِيَّةِ كَمَا تُحِبُّونَ أَن يُسَوُّوا بَينَكُم فِي البِرِّ »، رواه الطَّحاويُّ (٢).

٣٩٧٣ ـ وَعَن أَنَسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ رَجُلٌ، فَجَاءَ ابنٌ لَهُ فَقَبَّلَهُ وَأَجلَسَهُ عَلَى فَخِذِهِ، ثُمَّ جَاءَت بِنتٌ لَهُ فَأَجلَسَهَا إِلَى جَنبِهِ. قَالَ: «فَهَلَّا(٣) عَدَلتَ بَينَهُمَا»، رواه الطَّحاويُّ(١).

٣٩٧٤ ـ وَعَن جَابِرِ ، فَهُ قَالَ: قَالَتِ امرَأَةُ بَشِيرِ: انحَلْ ابنِي غُلامَكَ، وَأَشْهِدْ لِي رَسُولَ اللهِ ﷺ.

ثمَّ رجَّح قولَ أبي يوسف؛ بأنَّ قولَه ﷺ: «سوُّوا بينَ أولادكم في العطيَّة كما تحبُّون أن يُسوُّوا لكم في البرِّ دليلٌ على أنَّه أراد التَّسوية بين الإناث والذُّكور)، قاله في «التَّعليق الممجَّد».

وقال في «رحمة الأمَّة»: (وتخصيصُ بعضِ الأولاد بالهبة مَكروهٌ بالاتِّفاق، وكذا تفضيلُ بعضهم على بعضٍ، وإذا فضّل فهل يلزمه الرُّجوعُ؟ الثَّلاثةُ على أنَّه لا يلزمه، وقال أحمدُ: يلزمه الرُّجوع) انتهى.

(هذا أمرُ وجوبِ عندَ طاووس والتُّوريِّ وأحمدَ في روايةٍ وإسحاقَ والبخاريِّ؛ فإنَّهم قالوا: يجب التَّسويةُ في الهبة بين الأولاد، وقالوا: لو وهبَ من غيرِ تسوية فهي باطلةٌ، وعندَ الجمهور: هو أمرُ ندبٍ، والتَّفاضلُ مَكروهٌ، ولا يبطل الهبةُ، فذلَّ على استحباب التَّسوية بين الذُّكور والإناث في العطيَّة) كذا التقطناه من «التَّعليق المُمجَّد»، و«المرقاة». م

- (٢) الطَّحاريُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الهبة والصَّدقة، ب: الرَّجل ينحل بعضَ بنيه دونَ بعضٍ، ح: (٥٨٣٦)، وصحَّح إسنادَه العينيُّ في «نخب الأفكار» (١٤/ ٣٥١).
- (٣) قولُه: «فهلا عدلت بينهما»: قال الطَّحاويُّ: (أفلا يرى أنَّ رسولَ الله ﷺ قد أراد منه التَّعديلَ بين الابنة والابن، وألا يُفضِّلَ أحدَهما على الآخر، فذلك دليلٌ على ما ذكرنا في العطيَّة أيضًا). م
- (٤) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الهبة والصَّدقة، ب: الرَّجل ينحل بعضَ بنيه دون بعضٍ، ح: (٥٨٤٧)، رجالُهُ ثِقاتٌ غيرَ يعقوبَ بن حميدِ بن كاسِب، فهو صدوقٌ.

^{= (}٣٢٨/١٤)، والعُثمانيُّ في «الإعلاء» (١١٩/١٠).

⁽۱) قولُه: «سَوُّوا بين أولادكم... إلخ»: (قال الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»: اختلف أصحابُنا في التَّسوية، فقال أبو يوسفَ: يُسوِّي فيها الأنثى والذَّكرَ، وقال مُحمَّدُ بنُ الحسن: بل يجعلها بينهم على قدر المواريث: ﴿اللَّذَكِرِ مِثْلُ حَظِّل اللَّهُ عَلَي السَّاء: ١١] انتهى.

فَأَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ ابِنَهَ فُلاَنِ سَأَلَتنِي أَن أَنحَلَ ابِنَهَا غُلامِي، وَقَالَت: أَشهِدْ لِي رَسُولَ اللهِ ﷺ. فَقَالَ: «أَلَهُ إِخْوَةٌ؟». قَالَ: لاَ. قَالَ: «فَلَيسَ يَصلُحُ فَقَالَ: «أَلَهُ إِخْوَةٌ؟». قَالَ: لاَ. قَالَ: «فَلَيسَ يَصلُحُ هَذَا، وَإِنِّي لاَ أَشْهَدُ إِلاَّ عَلَى حَقِّ»، رواه مسلمٌ(١) وفي رواية(٢): «فَأَشْهِدْ(٣) عَلَى هَذَا غَيرِي».

٣٩٧٥ ـ وَعَـن عَائِشَـةَ ﷺ: قَالَـت كَـانَ رَسُـولُ اللهِ ﷺ يَقبَـلُ الهَدِيَّـةَ، وَيُثِيبُ عَلَيهَا اللهَ عَالِيهُ اللهُ عَلَيهُا اللهُ عَلَيْهُا اللهُ عَلَيهُا اللهُ عَلَيْهُا اللهُ عَلَيْهُا اللهُ عَلَيْهُا اللهُ عَلَيهُا اللهُ عَلَيْهُا اللهُ عَلَيْهُا اللهُ عَلَيْهُا اللهُ عَلَيهُا اللهُ عَلَيْهُا عَلَيْهُا اللهُ عَلَيْهُا اللهُ عَلَيْهُا عَلَيْهُا عَلَيْهُا اللهُ عَلَيْهُا عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُا عَلَيْكُوا عَلَيْهُ عَلَيْهُا عَلَيْهُا عَلَيْهُا عَلَيْهُا عَلَيْهُا عَلَيْهُا عَلَيْكُوا عَلَيْهُا عَلَيْهُا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَاهُا عَلَ

٣٩٧٦ وَعَن جَابِر ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَن أُعطِى عَطَاءً فَوَجَدَ فَليَجِزِ بِهِ، وَمَن لَم يَجِد

(١) مُسلِمٌ، ك: الهبات، ب: كراهة تفضيل بعض الأولاد، ح: (٤١٨٧).

(٢) مُسلِمٌ، ك: الهبات، ب: كراهة تفضيل بعض الأولاد، ح: (٤١٨٥).

(٣) قولُه: «فأشهد على هذا غيري»: وقال النَّوويُّ: (وفيه أنَّهُ ينبغي أن يسوِّيَ بين أولاده في الهبة، فلو فضَّل بعضَهم أو وهب لبعضهم دون بعض فمذهبُ الشّافعيِّ ومالكِ وأبي حنيفةَ: أنَّهُ مَكروهٌ، وليس بحرام، والهبةُ صحيحةٌ. وقال طاووسُ وعروةُ ومُجاهِدٌ والنَّوريُّ وأحمدُ وإسحاقُ وداود: هو حرامٌ، واحتجُّوا برواية: «لا أشهدُ على جورٍ»، وبغيرها من ألفاظ الحديث، واحتجَّ الشّافعيُّ ومُوافقوه بقوله ﷺ: «فأشهد على هذا غيري»، قالوا: ولو كان حرامًا أو باطلًا؛ لما قال هذا الكلامَ). م

(٤) قولُه: «ويثيب عليها»: أي: يكافئ عليها بأن يعطي صاحبَها العوضَ، والمكافأةُ على الهدية مطلوبةٌ تَطوُّعًا عندنا اقتداءً بالشارع.

قال صاحِبُ «التَّوضيح»: (وعندنا لا يجبُ فيها ثوابٌ مُطلقًا، سواءً وهب الأعلى للأدنى أو عكسه أو للمساوي. واختلفوا فيمن وهب هبة، ثمَّ طلب ثوابها، وقال: إنَّها أرادت التَّوابَ، فقال مالِكٌ: ينظر فيه، فإن كان مثلَه ممَّن يطلب الثَّوابَ من الموهوب له فله ذلك، مثلُ هبة الفقير للغنيّ، وبه قال الشّافعيُّ في القديم، وقال أبو حنيفةَ: لا يكون له ذلك إذا لم يشترطه، وهو قولُ الشّافعيِّ الثّاني الجديد؛ لأنَّ مَوضوعَ الهبة التَّبرُّعُ، وفي وجوب المكافأة خلافُ الموضوع، واستدلَّ مالِكٌ بحديث الأعرابيِّ على وجوب المكافأة على الهدية، وقال: ولو لم يكن واجبًا؛ لم يثبه ولم يزده، ولو أثاب تطوُّعًا لم تلزمه الزِّيادةُ، وكان ينكرُ على الأعرابيِّ طلبَها، قلتُ: طَمِع في مكارم أخلاقه وعادتِه في الإثابة)، كذا في «عمدة القاري». م

(٥) البخاريُّ، ك: الهبة، ب: المكافأة في الهبة، ح: (٢٥٨٥).

فَلَيْشِ، فَإِنَّ مَن أَثْنَى فَقَد شَكَر، وَمَن كَتَمَ فَقَد كَفَر، وَمَن تَحَلَّى بِمَا لَم يُعطَهُ، كَانَ كلابِسِ ثَوبَي زُورٍ»، رواه الترمذي وأبو داود (۱).

٣٩٧٧ ـ وَعَن أُسَامَةَ بِنِ زَيدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن صُنِعَ إِلَيهِ مَعرُوفٌ، فَقَالَ لِفَاعِلِهِ: جَزَاكَ اللهُ خَيرًا، فَقَد أَبلَغَ فِي الثَّنَاءِ»، رواه الترمذي (٢).

٣٩٧٨ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن لَم يَشكُرِ النَّاسَ، لَم يَشكُرِ اللهَ ﷺ»، رواه أحمد والترمذي (٣).

٣٩٧٩ وَعَن أَنَسٍ ﴿ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُ ﷺ المَدِينَةَ، أَتَاهُ المُهَاجِرُونَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا رَأَينَا قَومًا أَبذَلَ مِن كَثِيرٍ، وَلاَ أَحسَنَ مُوَاسَاةً مِن قَلِيلِ مِن قَومٍ نَزَلنَا بَينَ أَظهُرِهِم، لَقَد كَفُونَا المُؤنَة، مَا رَأَينَا قَومًا أَبذَلَ مِن كَثِيرٍ، وَلاَ أَحسَنَ مُوَاسَاةً مِن قَلِيلِ مِن قَومٍ نَزَلنَا بَينَ أَظهُرِهِم، لَقَد كَفُونَا المُؤنَة، وَأَشرَكُونَا فِي المَهنَّا، حَتَّى خِفنَا أَن يَذَهَبُوا بِالأَجِرِ كُلِّهِ. فَقَالَ النَّبيُ ﷺ: «لَا، مَا دَعَوتُمُ اللهَ لَهُم وَأَثنَيتُم عَلَيهم»، رواه التَّرمذيُّ وصحَّحَهُ (٤).

٣٩٨٠ ـ وَعَن عَائِشَةَ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: «تَهَادُوا؛ فَإِنَّ الهَدِيَّةَ تَذَهَبُ بِالضَّغَائِنِ»، رواه التِّرمذيُّ (٥).

⁽١) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب البر والصلة، ب: ما جاء في المُتشبِّع بما لـم يعطه، ح: (٢٠٣٤)، وأبو داودَ إلّا الجزءَ الأخيرَ، ك: الأدب، ب: في شكر المعروف، ح: (٤٨١٣)، قال التّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٢) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب البرِّ والصِّلة، ب: ما جاء في الثناء، ح: (٢٠٣٥)، والنَّسائيُّ في «الكبرى»، ك: عمل اليوم والليلة، ب: ما يقول لِمَن صنع إليه معروف، ح: (٩٩٣٧)، قال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ جيِّدٌ غريبٌ).

⁽٣) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (٧٥٠٤)، والتِّرمذيُّ، أبواب البرِّ والصَّلة، ب: ما جاء في الثناء، ح: (١٩٥٤)، وقال: (هذا حديثٌ صحيحٌ) وأبو داودَ، ك: الأدب، ب: في شكر المعروف، ح: (٤٨١١).

⁽٤) التَّرمذيُّ، أبواب صفة القيامة، ب: ثناء المهاجرين على صنيع الأنصار، ح: (٢٤٨٧)، وقال: (هذا حديثٌ صحيحٌ حسنٌ غريبٌ)، وأبو داودَ مُختصرًا، ك: الأدب، ب: في شكر المعروف، ح: (٤٨١٢).

⁽٥) القضاعيُّ في «مُسنَدِ الشِّهاب»، ح: (٦٦٠)، وعزاه ابنُ حجر في «هداية الرواة» (٣/ ٢٢٣) إلى التِّرمذيُّ وحسَّنه،=

٣٩٨١ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَهَادَوا؛ فَإِنَّ الهَدِيَّةَ تُذهِبُ وَحَرَ الصَّدرِ، وَلَا تَحقِرَنَّ جَارَةٌ لِجَارَتِهَا وَلَو شِقَّ فِرسِنِ شَاةٍ»، رواه التِّرمذيُّ(١).

٣٩٨٢ وَعَنهُ ﴿ قَالَ: رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ إِذَا أُتِيَ بِبَاكُورَةِ الفَاكِهَةِ، وَضَعَهَا عَلَى عَينَيهِ وَعَلَى شَفَتَيهِ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ كَمَا أَرِيَتَنَا أَوَّلَهُ فَأَرِنَا آخِرَهُ »، ثُمَّ يُعطِيهَا مَن يَكُونُ عِندَهُ مِنَ الصِّبِيَانِ، رواه البيهقيُّ في «الدَّعوات الكبير» (٢).



وهو عند التّرمذيّ عن أبي هريرة كما سيأتي لفظه.
 قولُه: «الضّغائن»: جمعُ ضغينة وهي الحقدُ.

⁽۱) التَّرمذيُّ، أبواب الولاء والهبة، ب: في حثِّ النَّبِيِّ ﷺ على الهدية، ح: (۲۱۳۰)، وحسّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (۳/ ۲۲٤)، وأخرجه أحمدُ مُفرَّقًا، ح: (۹۲۰/ ۹۲۰).

وفي «تحفة الأحوذيّ» (٦/ ٢٧٥): («وحر الصدر»؛ أي: غشُّه ووساوسُه، «ولو شقَّ فَرسَنِ شاقٍ»؛ أي: نصيفه أو بعضه، والفَرسَنُ: هو عظمٌ قليلُ اللَّحم، وهو للبعير مَوضِعُ الحافر للفرس، ويُطلَقُ على الشاة مَجازًا، ونونُه زائدةٌ، وقيل: أصليَّةٌ وأشير بذلك إلى المبالغة في إهداء الشّيءِ اليسير وقبوله، لا إلى حقيقة الفَرسن؛ لأنَّهُ لم يجرِ العادةُ بإهدائه؛ أي: لا تمنع جارةً من الهدية).

⁽٢) البيهقيُّ في «الدَّعوات الكبير»، ب: ما يقول إذا أُتي بباكورة، ح: (٥١٤)، والطَّبرانيُّ في «المعجم الصَّغير» عن ابنِ عبّاسٍ مُختصَرًا، ح: (٧٩١)، قال الهيثميُّ في «مَجمَعِ الزَّوائد» (٥/ ٣٩): (رجالُ «الصَّغير» رجالُ الصَّحيح). قولُه: «بباكورة الفاكهة»: في «النَّهاية»: (أوَّلُ كلِّ شيءِ باكورتُه).



٣٩٨٣ - عَن عِيَاضِ بَنِ حِمَارِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن وَجَدَ لُقَطَةً فَليُشهِد(١) ذَا عَدلِ

(١) قولُه: «فليُشهِد»: (ظاهِرُ الأمريَدُلُّ على وجوب الإشهاد، وهو أحدُ قولِ الشّافعيّ، وبه قال أبو حنيفةً. وفي كيفيَّة الإشهاد قو لان:

أحدُهما: يُشهِدُ أنَّه وجد لقطةً، ولا يُعلِمُ بالعقاص ولا غيره؛ لئلّا يَتوسَّل بذلك الكاذب إلى أخذها.

والثّاني: يشهد على صفاتها كلِّها حتَّى إذا مات لم يتصرَّف فيها الوارث.

وأشار بعضُ الشّافعيَّة إلى التَّوسُّطِ بين الوجهين، فقال: لا يستوعب الصِّفاتِ، ولكن يذكر بعضَها، قال النَّوويُّ: وهو الأصحُّ، والثّاني من قول الشّافعيِّ: أنَّه لا يجب الإشهادُ، وبه قال مالِكٌ وأحمدُ، وغيرُهما قالوا: وإنَّما يُستحَبُّ احتياطًا؛ لأنَّ النَّبِيُّ لِم يأمر به في حديث زيدِ بنِ خالدٍ، ولو كان واجبًا لبيَّنه.

قلت: إنَّ الإشهادَ عند الحنفيَّة؛ لتعيين جهة الأمانة ورفع الضَّمان فقط، واختلف فيه، فعندَ أبي حنيفةَ: إذا أشهد لا ضمانَ عليه، وإذا لم يشهد وصدَّقه المالكُ؛ بأنَّ المُلتقِطَ أخذه؛ ليردَّهُ على مالكه فتصديقُه يرفع الضَّمانَ، وأمّا إذا كذبه وكان المُلتقِطُ لم يشهد عليه فعليه الضَّمانُ حيتئذٍ أيضًا، وأمّا عندهما، فتحقُّق الأمانةِ بوجهين: إمّا بالتَّصديق من المالك؛ بأن يُصدِّقه في الأخذ له أو باليمين.

قال في «البدائع»: وأمّا حالةُ الضّمان؛ فهي أن يأخذَها لنفسه؛ لأنّ المأخوذَ لنفسه مَغصوبٌ، وهذا لا خلافَ فيه، وإنّما الخلافُ في شيءٍ آخرَ، وهو أنَّ جهةَ الأمانة إنّما تُعرَف من جهة الضّمان، إمّا بالتّصديق أو بالإشهاد عند أبي حنيفة، وعندهما بالتّصديق أو باليمين، حتَّى لو هلكت فجاء صاحبُها وصدَّقه في الأخذ له لا يجب عليه الضّمانُ بالإجماع وإن لم يشهد؛ لأنَّ جهةَ الأمانة قد ثبتت بتصديقه، وإن كذَّبه في ذلك؛ فكذا عند أبي يوسف ومُحمَّد، أشهد أو لم يشهد؛ ولا المُلتقِط مع يمينه.

وأمّا عندَ أبي حنيفةَ فإن أشهد فلا ضمانَ عليه؛ لأنَّهُ بالإشهاد ظهر أنَّ الأخذَ كان لصاحبه، فظهر أن يدّه يدُ أمانةٍ، وإن لم يُشهد يجب عليه الضَّمانُ، انتهى. ـ أُو ذَوَي عَدلٍ ـ وَلاَ يَكتُم، وَلاَ يُغَيِّب، فَإِن وَجَدَ صَاحِبَهَا فَليَرُدَّهَا عَلَيهِ، وَإِلاَّ فَهُوَ مَالُ اللهِ ﷺ يُؤتِيهِ مَن يَشَاءُ»، رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه، وأخرج الطَّحاويُّ هذا الحديث فقال: «فَلْيُشْهِدْ عَلَيْهَا ذَوَيْ عَدْلِ» مِن غيرِ شكِّ (۱).

٣٩٨٤ وَعَن سَهلِ بِنِ سَعدِ هَذَ أَنَّ عَلِيَّ بِنَ أَبِي طَالِبٍ دَخَلَ عَلَى فَاطِمَةَ، وَحَسَنٌ وَحُسَينٌ هَا يَبكِيَانِ. فَقَالَ: مَا يُبكِيهِمَا؟ قَالَتِ: الجُوعُ. فَخَرَجَ عَلِيٌّ فَوَجَدَ دِينَارًا بِالسُّوقِ، فَجَاءَ إِلَى فَاطِمَةَ فَأَخبَرَهَا. يَبكِيَانِ. فَقَالَ: مَا يُبكِيهِمَا؟ قَالَتِ: الجُوعُ. فَخَرَجَ عَلِيٌّ فَوَجَدَ دِينَارًا بِالسُّوقِ، فَجَاءَ إِلَى فَاطِمَةَ فَأَخبَرَهَا. فَقَالَ اليَهُودِيُّ : أَنتَ خَتَنُ فَقَالَتِ: اذَهَب إِلَى فُلانٍ اليَهُودِيُّ قَالَ: فَخُذ دِينَارَكَ وَلَكَ الدَّقِيقُ. فَخَرَجَ عَلِيٌّ حَتَّى جَاءَ فَاطِمَةَ فَأَخبَرَهَا. فَقَالَت: اذَهَب إِلَى فُلانٍ الجَزَّارِ فَخُذ لَنَا بِدِرهَم لَحمًا. فَذَهَب فَرَهَنَ الدِّينَارَ بِدِرهَم لَحم، فَقَالَت: يَا رَسُولَ اللهِ، أَذَكُرُ لَكَ فَإِن فَجُاءَ بِهِ، فَعَجَنَت وَنَصَبَت وَخَبَرَت وَأَرسَلَت إِلَى أَبِيهَا، فَجَاءَهُم. فَقَالَت: يَا رَسُولَ اللهِ، أَذَكُرُ لَكَ فَإِن أَبِيهَا، فَجَاءَهُم. فَقَالَت: يَا رَسُولَ اللهِ، أَذَكُرُ لَكَ فَإِن أَبِيهَا، فَجَاءَهُم. فَقَالَت: يَا رَسُولَ اللهِ، أَذَكُرُ لَكَ فَإِن رَأَيتُهُ لَنَا حَلالًا أَكْلَنَاهُ وَأَكَلَت مَعَنَا، مِن شَأَنِه كَذَا وَكَذَا. فَقَالَ: «كُلُوا بِاسم اللهِ». فَأَكُوا"، فَبَينَمَا هُم

قال الشَّوكانيُّ: قولُه: «يؤتيه مَن يشاء»: استدلَّ به مَن قال: إنَّ المُلتقِطَ يملك اللَّقطةَ بعد أن يُعرِّفَ بها حولًا وهو أبو
 حنيفة، لكن بشرط أن يكونَ فقيرًا، واستدلُّوا على اشتراط الفقر بقوله في هذا الحديث: «فهو مالُ الله»، قالوا: وما
 يضاف إلى الله إنَّما يتملَّكه مَن يستحتُّ الصَّدقةَ.

قلتُ: لم يقلِ الحنفيَّةُ بتملُّكِها بعد التَّعريف حولًا، بل قالوا: إنَّ اللَّقطةَ تبقى على ملك مالكها، وإن أكلها المُلتقِطُ حالَ كونه فقيرًا، فإنَّ الأكلَ لم يقع على ملكه، بل وقع على ملك مالكه بالإباحة الشَّرعيَّة، والمباحُ له لا يكون مالًا، بل يكونُ آكلًا على ملك المبيح)، كذا في «بذل المجهود». م

⁽۱) أبو داود واللَّفظُ له، ك: اللَّقطة، ب: التَّعريف باللَّقطة، ح: (۱۷۰۹)، وابنُ ماجه، أبواب اللَّقطة، ب: اللَّقطة، ح: (۲۰۰۵)، وصحَّحه ابنُ المُلقَّن في «البدر المُنيِّر» (۷/ ۱۵۳)، وهو في «شرح معاني الآثار»، ب: اللَّقطة والضَّوالَ، ح: (۲۰۷۳).

⁽Y) قولُه: «فأكلوا»: (وليس فيه ما يَدُلّ على عدم التَّعريف، ولا على عدم التَّوقُف قدرَ ما يغلب على الظَّنَّ أنَّ صاحِبَه لا يطلبه، فإنَّ الفاءَ قد تأتي لِمُجرَّد البعديَّة، فتفيدُ التَّرتيب، وعلى تقدير أن تكونَ للتَّعقيب فهو في كلِّ شيء بحسبه، ألا ترى أنَّهُ يقال: تزوَّج فلانٌ فولد له إذا لم يكن بينهما إلّا مدَّة الحمل، وإن كانت مدَّة مُتطاوِلة، وقال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَنَرَ اللهُ اللهُ أَنْ وَلَدُ له إذا لم يكن بينهما إلّا مدَّة الحمل، وإن كانت مدَّة مُتطاوِلة، وقال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَنَرَ اللهُ الله

مَكَانَهُم إِذَا غُلامٌ يَنشُدُ اللهُ وَالإسلامَ الدِّينَارَ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ فَدُعِي لَهُ فَسَأَلَهُ. فَقَالَ: سَقَطَ مِنِّي فِي السُّوقِ. فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْ: "يَا عَلِيُّ، اذَهَب إِلَى الجَزَّارِ، فَقُل لَهُ إِنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ لَكَ: أُرسِل إِلَي السَّوقِ. فَقَالَ النَّهِ عَلَيْ يَقُولُ لَكَ: أُرسِل إِلَي السَّرِقِ. وَمُولَ اللهِ عَلَيْ إِلَيهِ: رواه أبو داود (۱) وعبد الرَّزَاق في بِالدِّينَارِ، وَدِرهَمُكَ عَلَيَّ». فَأَرسَلَ بِهِ، فَدَفَعَهُ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ إِلَيهِ: رواه أبو داود (۱) وعبد الرَّزَاق في «مصنَّفه»، وفيه (۲): «عَرِّفهُ (۳) ثَلاثَةَ أَيَّامٍ».

٣٩٨٥ وفي روايةٍ لـ مسلم (١): «عَرِّفْهَا(٥)، فَإِن جَاءَ أَحَدُّ يُخبِرُكَ بِعَدَدِهَا وَوِعَائِهَا وَوِكَائِهَا

= وقال في «نصب الرّاية»: (ولعلَّ تأويلَه أنَّ التَّعريفَ ليس له صيغةٌ يُعتَدُّ بها، فمراجعتُه لرسول الله ﷺ على ملا الخلق إعلانٌ به، فهذا يُؤيِّدُ الاكتفاءَ بالتَّعريف مرّةً واحدةً).

(ثم اختلفوا في مدَّة التَّعريف:

قدَّرها محمَّدٌ ومالكٌ والشَّافعيُّ بحولٍ، من غير فصلِ بينَ القليل وبين الكثير بظاهرِ بعض الأحاديث.

والصَّحيحُ عند أبي حنيفةَ وأبي يوسفَ: أنَّها غيرُ مُقدَّرةِ بمدةٍ معلومةٍ، بل هي مفوضةٌ بهذه الأحاديث إلى رأي الملتَقِط، فيُعرِّفها إلى أن يغلبَ على ظنِّه أنَّ صاحبَها لا يطلبها بعد ذلك، هذا هو الذي اختاره شمسُ الأثمَّة السرخسيُّ.

وفي «جامع المضمرات» و «الجوهرة»: عليه الفتوى، وذِكرُ السَّنةِ في الحديث وقع اتِّفاقًا باعتبارِ الغالب)، «شرح الوقاية» و «عمدة الرِّعاية» و «اللَّمعات» مُلتَقَطُّ منها. م

- (١) أبو داودك: اللَّقطة، ب: التَّعريف باللقطة، ح: (١٧١٦)، رجالُهُ ثقاتٌ غيرَ موسى بن يعقوب الزمعيّ، فهو صدوقٌ سيِّئ الحفظ، وعدَّه الدَّهبيُّ فيمن تُكلِّم فيه وهو مَوثتٌ؛ فالحديثُ حسنٌ إن شاء الله، واللهُ أعلمُ.
- (٢) البزّارُ كما في «كشف الأستار» واللَّفظ له، ك: اللَّقطة، ب: تعريف اللَّقطة، ح: (١٣٦٨)، وعبدُ الرزّاق في «المُصنَّف»،
 ك: اللَّقطة، ب: أُحِلَّتِ اللَّقطةُ اليسيرةُ، ح: (١٨٦٣٧)، قال عبدُ الحقِّ الإشبيليُّ في «الأحكام الوسطى» (٤/ ١٠):
 (في إسناده أبو بكرِ بن أبي سبرةَ، وهو متروكُ الحديث).
- (٣) قولُه: «عرَّفه ثلاثةَ أيّامٍ»: (فيه دليلٌ لِمُختار شمسِ الأتمَّة من أنَّ التَّقديرَ بحول وغيره ليس بلازم، بل إلى أن تسكنَ نفسُه إلى أنَّ طالبَه قطع نظرَه عنه)، كذا في «فتح القدير». م
 - (٤) مُسلِمٌ عن أُبِيِّ بنِ كعبٍ، ك: اللُّقطة، ب: معرفة العفاص والوكاء، ح: (٤٥٠٨).
- (٥) قولُه: «عرِّ فهاإلخ»: (والصَّحيحُ: أنَّ شيئًا من تقدير التَّعريف ليس بلازمٍ، وأنَّ تفويضَ التَّقدير إلى رأي المُلتقِط؛ لإطلاق هذا الحديث، والتَّقييدُ بالسَّنةِ لعلَّهُ لكون اللَّقطة المسؤولِ عنها كانت تقتضي ذلك)، كذلك في «المرقاة». م



فَأَعطِهَا إِيَّاهُ، وَإِلاَّ فَاستَمتِع بِهَا».

٣٩٨٦ وفي رواية لـ «أبي داود» (١٠): قَالَ أُبِيُّ بنَ كَعبٍ: وَجَدتُ صُرَّةً فِيهَا مئة دِينَارٍ، فَأَتَيتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «عَرِّفَهَا حَولًا»، فَعَرَّفتُهَا حَولًا ثُمَّ أَتَيتُهُ، فَقَالَ: «عَرِّفهَا حَولًا»، فَعَرَّفتُهَا حَولًا ثُمَّ أَتَيتُهُ، فَقَالَ: «عَرِّفهَا حَولًا»، فَعَرَّفتُهَا حَولًا ثُمَّ أَتَيتُهُ، فَقُلتُ: لَم أُجِد مَن يَعرِفُهَا، فَقَالَ: «احفَظ عَدَدَهَا وَوِكَاءَهَا وَوِعَاءَهَا، فَقَالَ: «عَرِّفهَا حَولًا ثُمَّ أَتَيتُهُ، فَقُلتُ: لَم أُجِد مَن يَعرِفُهَا، فَقَالَ: «احفَظ عَدَدَهَا وَوِكَاءَهَا وَوِعَاءَهَا، فَإِن جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلاً فَاستَمتِع بِهَا(٣)».

وهذا الحديثُ يَدُلُّ على أنَّ المُلتقِطَ إذا كان غنيًا يجوز له الانتفاعُ بها؛ لأنَّ أبيَّ بنَ كعبِ كان من مَياسير أصحاب النبيِّ عَنَيُّ وأغنياتهم، ومع هذا فأباح رسولُ الله عِنَيُّ الانتفاع بها؛ فالجوابُ عنه ما في «الصَّحيحين» عن أبي طلحة قلتُ: يا رسولَ الله، إنَّ الله تعالى يقول: ﴿ لَن نَنَالُوا ٱلْهِرَّحَقَّ تُنفِقُوا مِمَّا يُحِبُونَ ﴾ [آل عمران: ٩٦]، وإنَّ أحبَّ أموالي إليَّ بيرحاء، فما ترى يا رسولَ الله؟ فقال رسولُ الله عَنَيْ: «اجعلها في فقراء قرابتك»، فجعلها أبو طلحةَ في أبيًّ وحسّانَ، اه.

فهذا صريحٌ في أنَّ أبيًّا كان فقيرًا، لكن يحتمل أنَّه أيسَرَ بعد ذلك، وقضايا الأحوال متى تطرَّق إليها الاحتمالُ سقط منها الاستدلالُ)، «بذل المجهود»، و «نَصب الرَّاية» مُلخَّصًا.

وقال في «الهداية»: (وانتفاعُ أبيِّ كان بإذن الإمام، وهو جائزٌ بإذنه)، انتهى.

وقال التِّرمذيُّ عقيبَ حديث أبيِّ: (والعملُ عليه عند أهل العلم، وهو قولُ الشّافعيِّ وأحمدَ وإسحاقَ، قالوا: لصاحب اللُّقطةِ أنْ ينتفع بها إذا كان غنيًّا، ولو كانت اللُّقطةُ لا تحل إلّا لِمَن تحلُّ له الصَّدقةُ لم تحلَّ لعليِّ بنِ أبي طالبٍ، وقد أمره هِ بأكل الدِّينار حين وجده ولم يجد من يعرفه)، انتهى.

⁽١) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: اللَّقطةِ، ب: التَّعريفِ باللَّقطة، ح: (١٧٠١)، والبُّخاريُّ، ك: اللَّقطة، ب: هـل أخذ اللَّقطة، ح: (٢٤٣٧)، ومُسلِمٌ، ك: اللَّقطة، ب: معرفة العفاص والوكاء، ح: (٢٥٠٦).

⁽٢) قولُه: «فعرفتها حولًا... إلخ»: (واستدلَّ على ما اختاره شمسُ الأثمَّة بهذا الحديث: أنْ ليس السَّنةُ بتقديرِ لازم، بل ما يقع عند الملتقطِ أنَّ صاحبَهُ يتركُه أوْ لا، وهذا يختلف باختلاف خطر المال، ألا ترى أنَّ المالَ لمّا كان ذا خطرِ كبير أمره ﷺ أن يعرِّفه ثلاثَ سنين)، قاله في «فتح القدير». م

 ⁽٣) قولُه: «فاستمتع بها»: (هذا الحديثُ بظاهره يخالف ما ذهب إليه الأحنافُ من أنَّهُ إذا كان المُلتقِطُ غنيًا لا يجوز له
 الانتفاعُ بها.

٣٩٨٧ وروى «البزّارُ» والدّارَقطنيُ (١): عَن أَبِي هُرَيرَة ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَيْ اللَّقَطَةِ سُئِلَ عَنِ اللَّقَطَةِ فَاللَهُ عَنِ اللَّقَطَةُ، مَنِ التَقَطَ شَيئًا فَليُعَرِّفهُ سَنَةً، فَإِن جَاءَهُ صَاحِبُهَا فَليَرُدَّهَا إِلَيهِ، وَإِن لَم يَأْتِ صَاحِبُهَا فَليَتَصَدَّق بِهَا (٢)، وَإِن جَاءَهُ فَليُخَيِّرهُ بَينَ الأَجِرِ وَبَينَ الَّذِي لَهُ».

٣٩٨٨ - وَرُوِيَ (٣): عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ قَالَ: يَتَصَدَّقُ بِهَا الغَنِيُّ وَلَا يَنتَفِعُ بِهَا وَلَا يَتَمَلَّكُهَا.

٣٩٨٩ وفي رواية لـ «أبي داودَ» (٤): أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ اللَّقَطَةِ، فَقَالَ: «عَرِّفَهَا سَنَةً، فَإِن جَاءَ بَاغِيهَا فَأَدِّهَا إِلَيهِ، وَإِلاَّ فَاعرِف عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا ثُمَّ كُلُهَا (٥)............

وغرضُ التَّرمذيِّ: أنَّه انتفاعٌ به لا تَصدُّقٌ، وقد أجاب عنه الإمام السَّرخسيُّ في «مبسوطه»، فقال: (وأمّا حديثُ عليٍّ؛
 فنقول: إنَّ الصَّدقة الواجبة كانت لا تحلُّ، وهذا لم تكن من تلك الجملة، بل إنَّه صدقة نافلةٌ، وهي جائزةٌ لأهل البيت عند أكثرنا، ولذا قلنا بجواز اللُّقطة على الفروع والأصول، فافترق الزَّكاةُ والتَّصدُّق باللُّقطة)، «بذلُ المجهود» و«العَرفُ الشَّذيُّ» مُلتقطٌ منهما. م

⁽١) الدّارقطنيُّ، ك: الرَّضاع، ح: (٤٣٨٩)، قال عبدُ الحقِّ في «الأحكام» (٤/٩): (في إسناده يوسف بن خالد السَّمتيُّ [وهو متروكً] ولا يصحُّ، ونحوُه عند الحاكم مُختصرًا، وليس فيه ذكر «سنة»، وصحَّحه ووافقه الذهبيُّ (٢/ ٦٤)

⁽٢) قولُه: «فليتصدَّق به... إلخ»: (قال القاضي: إنَّ مَن التقط لقطةً وعرَّفها سَنَةً ولم يظهر صاحبُها كان له تملُّكُها، سواءً كان غنيًّا أو فقيرًا، وإليه ذهب الشّافعيُّ وأحمدُ، وروي عن ابنِ عبّاسِ: أنَّه قال: يتصدَّقُ بها الغنيُّ، ولا ينتفع بها، ولا يتملَّكُها، وبه قال أصحابُ أبي حنيفة، ويُؤيِّدُنا هذا الحديثُ)، أخذتُه من «المرقاة». م

⁽٣) هكذا نقله القاضي البيضاويُّ في «تحفة الأبرار» (٣١٦/٢)، وملّا علي القاري في «مرقاة المصابيح» (٥/ ٢٠١٥) مجهولًا من غير عزوٍ، ولم نجده في الكتبِ المتداولة من السُّنَّة.

⁽٤) أبو داود واللَّفظُ له، ك: اللَّقطة، ب: التَّعريف باللَّقطة، ح: (١٧٠٦)، والطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الإجارات، ب: اللَّقطة والضَّوالُّ، ح: (٢٠٧٨)، صحَّح إسنادَهُ العينيُّ في «نخب الأفكار» (٢١٦ / ٤١٤).

وفي «جامع الأصول» (١٠/ ٧٠٢): («عفاصها ووكاءها»: العفاصُ: الوعاءُ الَّذي تكون فيه النَّفقةُ، جلدًا كان أو خرقةً أو غير ذلك، والوكاءُ: الخيطُ الَّذي يشدُّ به رأسَ الكيس والجراب والقربة ونحو ذلك).

⁽٥) قولُه: «ثمَّ كُلها، فإن جاء باغيها فأدِّها إليه»: (قال الحافِظُ: واختلف العلماءُ فيما إذا تصرَّف في اللُّقطة بعد تعريفها=



فَإِن جَاءَ بَاغِيهَا فَأَدِّهَا إِلَيهِ(١)».

٣٩٩٠ وفي المتّفقِ عليه (٢): عَن زَيدِ بنِ خَالِدِ الجُهَنِيِّ ﷺ صَاحِبَ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَقُولُ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ اللَّقَطَةِ الذَّهَبِ أَوِ الوَرِقِ. فَقَالَ: «اعرِف وِكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا، ثُمَّ عَرِّفَهَا سَنَةً، فَإِن لَم تَعرِف فَاستَنفِقَهَا (٣) وَلتَكُن وَدِيعَةً عِندَكَ، فَإِن جَاءَ طَالِبُهَا يَومًا مِنَ الدَّهرِ فَأَدِّهَا إِلَيهِ».

وخالف في ذلك الكرابيسيُّ صاحبُ الشَّافعيِّ، ووافقه صاحباه البخاريُّ وداودُ بنُ عليِّ إمامُ الظَّاهريَّة، لكن وافق داودَ الجمهورُ إذا كانت العينُ قائمةً، ومن حجَّة الجمهور قولُه في الرِّواية الآتية: «ولتكن وديعةً عندك»، وقولُه أيضًا عند مُسلِم: «فاعرف عفاصَها ووكاءها، ثمَّ كلها، فإن جاء صاحبُها فأدِّها إليه»، وأصرحُ من ذلك روايةُ أبي داود بلفظ: «فإن جاء باغيها فأدِّها إليه» وإلّا فاعرف عقاصَها ووكاءها، ثمَّ كلها، فإن جاء باغيها فأدِّها إليه»، فأمر بأدائها إليه قبل الإذن في أكلها وبعده، وهي أقوى حجَّةِ الجمهور)، كذا في «بذل المجهود». م

(۱) قولُه: «فأدّها إليه»: (يعني: فإن بيَّن مُدَّعيها علامتَها؛ حلَّ الدَّفعُ، ولا يجب بلا حجَّةٍ، هذا عندنا، وعند الشّافعيِّ: يجب الدَّفعُ إن بيَّن العلامة؛ أي: لا يجب عندنا الدَّفعُ قضاءً بلا بيِّنةٍ، وأمّا ديانةٌ فيردُّها)، «شرح الوقاية» و «العَرف الشَّذيُّ» مُلتقَطَّ منهما،

وقال في «العناية»: (ونحن نقولُ: الأمرُ في هذا الحديث وجب حملُه للإباحة؛ لأجل العمل بالحديث المشهور، وهو قولُهُ ﷺ: «البينّةُ على المُدّعي... » الحديث؛ فإنّه لو لم يحمل على الإباحة وحمل على الوجوبِ؛ لزم التّعارضُ المُستلزمُ للتّرك). م

(٢) مُسلِمٌ واللَّفظُ له، ك: اللُّقطةِ، ب: معرفة العفاصِ والوكاءِ، ح: (٢٥٠٢)، والبخاريُّ، ك: اللقطة، ب: ضالَّة الإبل، ح: (٢٤٢٧).

وفي «جامع الأصول» (١٠/ ٧٠٧): («فاستنفقها»؛ أي: أنفقها وصرفها إذا شاع خبرُها بينَ النّاس وانتشر أمرُها).

(٣) قولُه: «فاستنفقها... إلخ»: (وفي هذه الجملةِ دلالةٌ ظاهرةٌ على أنَّ اللَّقطةَ وديعةٌ عند الملتقطٌ، فالأمرُ بالاستنفاق على نفسه ما كان على سبيل التَّمليك، بل لأنَّها كان سبيلُها التَّصدُّقَ، فإذا كان الملتقطُ محلًّا للصدقة فقيرًا ذا حاجة؛ أباح له التَّصدُّقَ على نفسه؛ لأنَّ رسول الله ﷺ أمر بعدَ الإنفاق على نفسه إن جاء صاحبُها بردِّها بعد الإنفاق «فأدِّها»

⁼ سنةً، ثمَّ جاء صاحبُها هل يضمنها له أم لا؟ فالجمهورُ على وجوب الردِّ إن كانت العينُ موجودةً أو البدلِ إن كانت استُهلكت.

٣٩٩١ وَعَن جَابِرٍ هُ قَالَ: رَحَّصَ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي العَصَا، وَالسَّوطِ، وَالحَبلِ، وَأَشبَاهِهِ يَلتَقِطُهُ الرَّجُلُ: يَنتَفِعُ بِهِ، رواه أبو داود(١٠).

٣٩٩٢ ـ وَعَن أَنْسٍ ﷺ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُ ﷺ بِتَمْرَةٍ فِي الطَّرِيقِ، قَالَ: «لَوْلاَ أَنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لِأَكَلْتُهَا»، مُتَّفَقٌ عليه (٢). وفيه إباحةُ المحقَّراتِ في الحال (٣).

٣٩٩٣ وأيضًا في المتَّفقِ عليه (٤): قَالَ: فَضَالَّةُ الغَنَمِ؟ قَالَ: «هِيَ لَكَ، أُو لأَخِيكَ، أُو لِلذِّئبِ».

منها: الحديثُ الآتي المُتَّفقُ عليه.

ومنها: ما رواه البيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، ح: (١٢١٠٢): عن أمّ الدَّرداء قالت: قال لي أبو الدَّرداء: لا تسألي أحدًا شيئًا، قلت: إن احتجت؟ قال: تتبَّعي الحصّادين، فانظري ما يسقطُ منهم، فخذيه فاخبطيه، ثمَّ اطحنيه ثمَّ اعجنيه ثمَّ كليه، ولا تسألي أحدًا شيئًا، قال العثمانيُّ في «الإعلاء» (١٣/ ٣٠): (رجالُهُ ثقاتٌ).

- (٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: اللُّقطة، ب: إذا وجد تمرةً في الطَّريق، ح: (٢٤٣١)، ومُسلِمٌ، ك: الزَّكاة، ب: تحريم الزَّكاة على رسول الله ﷺ، ح: (٢٤٧٩).
- (٣) قولُه: «في الحال»: وقال في «الهداية»: (وإن كانت شيئًا يعلم أنَّ صاحبَها لا يطلبها كالنَّواة وقشور الرُّمان يكون إلقاؤه إباحة، حتى جاز الانتفاعُ به من غير تعريف، ولكنَّه مبقى على ملك مالكه؛ لأنَّ التَّمليكَ من المجهول لا يصحُّ). م
- (٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: المساقاة، ب: شرب الناس، ح: (٢٣٧٢)، ومُسلِمٌ، ك: اللقطة، ب: معرفة العفاص والوكاء، ح: (٤٩٨).

قال السنديُّ كما في «حاشية المُسنَد» (٢٨/ ٢٨): (قولُه: «هي لك»؛ أي: إن أخذتها ولم تجد الراعي، «أو للذِّئب»: أي: إن لم تأخذها أنت ولا وجدها الراعي؛ أي: فينبغي لك ألّا تتركها للذئب، «سقاؤها»: بكسر السين، أريدَ به: الجوف؛ أي: حيث وردت الماءَ شربت ما يكفيها حتى تردَ ماءً آخرَ، «وحذاؤها»: بكسر حاء وبذالٍ مُعجَمةٍ؛ أي: خفافها، فتقوى بها على السير وقطع البلاد البعيدة؛ أي: فهي محفوظةٌ لا حاجةَ لك إلى حفظها لصاحبها، «وكاؤها»: بكسر واو، هو الخيطُ الذي يشد به الوعاء).

⁼ إليه»؛ أي: إن كان موجودًا، وبالبدل إن كان مُستهلكًا)، كذا في «بذل المجهود». م

⁽١) أبو داود، ك: اللَّقطة، ب: التَّعريف باللقطة، ح: (١٧١٧)، قال ابنُ حجرٍ في «فتح الباري» (٥/ ٨٥): (في إسناده ضعفٌ، واختلف في رفعه ووقفه)، وفي الباب أحاديثُ أخرُ:

قَالَ: فَضَالَّةُ الإِبِلِ (١)؟ قَالَ: «مَالَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا سِقَاؤُهَا، وَحِذَاؤُهَا، تَرِدُ المَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلقَاهَا رَبُّهَا».

٣٩٩٤ ولمالك في «الموطَّأ» (٢): عَن ابنِ شِهَابٍ قال: كَانَت ضَوَالُّ الإِبِلِ فِي زَمَانِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ إِبِلا مُؤَبَّلَةً تَنَاتَجُ، لاَ يَمَسُّهَا أَحَدٌ، حَتَّى إِذَا كَانَ زَمَانُ عُثمَانَ بنِ عَفَّانَ أَمَرَ بِتَعرِيفِهَا، ثُمَّ ثُبَاعُ، وَإِذَا جَاءَ صَاحِبُهَا أُعطِي ثَمَنَهَا. وروى محمَّدٌ في «موطَّئه» نحوَه، وقال: «إِبلًا مُرسَلَةً» بدل «مُؤَبَّلَةً».

٣٩٩٥ ـ وَعَن زَيدِ بنِ خَالِدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن آوَىٰ ضَالَّةٌ ٣)، فَهُوَ ضَالُّ مَا لَـم يُعَرِّفْهَا»، رواه مسلم (٤).

٣٩٩٦ وروى محمَّدٌ (٥٠): عَن عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ ﴿ نُحوه وَقَالَ: وَبِهَذَا نَأْخُذ، وَإِنَّمَا يَعنِي بِذَك مَن أَخَذَهَا لِيَرُدُها أُو لِيُعرِّفَهَا، فَلَا بَأْسَ بِهِ.

٣٩٩٧ ـ وَعَنِ الجَارُودِ هَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: "ضَالَّةُ المُسلِم حَرَقُ النَّارِ"، رواه

⁽١) قولُه: «فضالَّةُ الإبل... إلخ»: (فظاهِرُه أنَّ ضالَّةَ الإبل لا ينبغي أخذُها؛ لعدم خوف ضياعها، وبه قال الشّافعيُّ ومالكٌ وأحمدُ في البقر والإبل والفرس: أنَّ التركَ أفضلُ، وقال أصحابُنا وغيرهم: كان ذلك إذ ذاك لغلبة أهل الصَّلاح، وفي زماننا لا يأمن وصولَ يدِ خائنةٍ، ففي أخذه إحياؤها، فهو أولى، وقد بسط الكلامَ فيه ابنُ الهمام.

ويؤيد ما قال أصحابنا ما ثبت في زمان عثمانَ؛ لانقلاب الزَّمان؛ حيث أمر بتعريفها بعد التقاطها؛ خوفًا من الخيانة، ثم بيعها وإمساك ثمنها في بيت المال لأربابها)، كذا في «التَّعليق الممجَّد». م

⁽٢) مالكٌ في «الموطَّأ»، ك: البيوع، ب: اللُّقطة والضَّوالِّ، ح: (٢٨١٠)، ومحمَّد، ك: اللُّقطة، ح: (٨٤٨).

⁽٣) قولُه: «فهو ضالٌ ما لم يعرفها»: (فقيَّد الضَّلالَ بمن لم يعرفها، فلا حجَّةَ لمن كره اللَّقطةَ مُطلقًا في أثر عمرَ هذا، ولا في قوله ﷺ: «ضالَّةُ المسلم حرقُ النَّار»؛ لأنَّ الجمهورَ حملوه على ما إذا أخذه من غير تعريفٍ)، كذا في «التَّعليق الممجَّد». م

⁽٤) مسلمٌ، ك: اللُّقطة، ب: في لقطة الحاجِّ، ح: (٤٥١٠).

⁽٥) مُحمَّدٌ في «الموطَّأ»، ك: اللُّقطة، ح: (٨٥١)، ورجالُه ثقاتٌ.

الدّارِميُّ (١).

٣٩٩٨ وَعَن مُعَاذَةَ العَدَوِيَّةِ: أَنَّ امرَأَةً سَأَلَت عَائِشَةَ ﴿ فَقَالَت: إِنِّي أَصَبتُ ضَالَّةً فِي الحَرَمِ، وَإِنِّي عَرَّفتُهَا فَلَم أَجِد أَحَدًا يَعرِفُها. فَقَالَت لَهَا عَائِشَةُ: استَنفِعِي بِهَا (٢)،....

(٢) قولُه: «استنفعي بها»: (اختلف العلماءُ في لقطة مكَّةَ:

فقالت طائفةٌ: لا يحلُّ لأحدِ تملُّكها بعد التعريف، بل يجب على الملتقطُّ أن يحفظها أبدًا لمالكها، وليس لواجدها إلا إنشادُها، ويجب التَّعريفُ فيها إلى أن يجيءَ صاحبُها؛ لقوله ﷺ في الحرم: «ولا يحلُّ لقطتُها إلاّ لمنشدها»، وبه قال الشّافعيُّ.

وقالت طائفة : لا فرق بين لقطة الحرم وغيره، حكمُها كحكم سائر البلدان؛ فلقطةُ الحلِّ والحرم سواءٌ، وهو قولُ أبي حنيفةَ ومالكِ وأحمدَ، وقال ابنُ المنذر: وروينا هذا القولَ عن عمرَ وابنِ عبّاسٍ وعائشةَ وابنِ المُسيَّبِ، ولنا هذه الآثارُ وإطلاقُ قوله ﷺ: «اعرف عفاصَها»: أي: وعاءها، «ووكاءها»: أي: رباطها، «وعرّفها سَنةً» من غير فصل بين الحل والحرم؛ ولأنّها لقطةٌ، وفي التّصدُّق بعد مدَّةِ التعريف إبقاءُ ملك المائك من وجهٍ؛ فيملكه كما في سائرها.

وأمّا قولُهُ ﷺ في مكّة: «ولا تحل لقطتها إلّا لمنشدها»: فقال في «الفتح»: لا يعارضه؛ لأنَّ معناه لا يحلُّ إلَّا لِمَن يعرف، ولا يحلُّ لنفسه، وتخصيصُ مكّة حينتذ لدفع وهم سقوط التَّعريف بها بسبب أنَّ الظّاهِرَ أنَّ مكَّة مكانُ الغرباء؛ لأنَّ النّاسَ يأتون إليه من كلِّ فجَّ عميتِ، ثمَّ يتفرقون، فالغالِبُ أنَّ اللَّقطة لغريبِ لا يُدرى عودُه، فلا فائدة إذًا في التَّعريف وينبغي أن يسقطَ التَّعريفُ؛ لعدم الفائدة، فأزال رسولُ الله ﷺ ذلك الوهمَ بقوله: «لاتحلُّ لُقطتُها إلّا لِمُنشِدها».

وأمّا نبيه على عن لقطة الحاجّ؛ فقال في «الفتح»: قال ابنُ وهب: يعني: يتركها حتى يجيء صاحِبُها، ولا عملَ على هذا في هذا الزّمان؛ لفُشُوِّ السَّرقة بمكّة من حوالي الكعبة فضلًا عن المتروك، والأحكام إذا علم شرعيّتها باعتبار شرط، ثمّ علم ثبوت ضدّه مُتضمّنًا مفسدةً بتقدير شرعيته معه علم انقطاعها، بخلاف العلم بشرعيتها لسببٍ إذا علم انتفاؤه ولا مفسدة في البقاء؛ فإنّه لا يلزم ذلك كالرّمل والاضطباع في الطواف؛ لإظهار الجادّة)، «عمدة القاري» و«المرقاة» و«البناية» و«فتح القدير» ملتقطٌ منها. م

⁽۱) الدّارميُّ، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: في الضّالَّة، ح: (٢٦٤٣)، والتِّرمذيُّ، أبواب الأشربة، ب: ما جاء في النَّهي عن الشُّرب قائمًا، ح: (١٨٨١)، وابنُ ماجه، أبواب اللُّقطة، ب: ضالَّة الإبل والبقر والغنم، ح: (٢٥٠٥)، وصحَّح إسنادَ النَّسائيُّ ابنُ حجرٍ في «فتح الباري» (٥/ ٩٢)، والمناويُّ في «التَّيسير» (٢/ ١٠٩).

رواه الطَّحاويُّ (١)، وقال «ابنُ المنذر» (٢): وروينا مثلَهُ عن عمرَ وابنِ عبَّاسٍ وابنِ المسيّب.



⁽١) الطَّحاويّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الإجارات، ب: اللُّقطة والضَّوالِّ، ح: (٦٠٨٥)، وصحَّحَ إسنادَه العينيُّ في «نخب الأفكار» (٢٠٨٦).

⁽٢) «الإشراف على مذاهب العلماء» لابن المنذر (٦/ ٣٧٨).



وقولِ الله هَا: ﴿ يُوصِيكُوا اللهُ هَا وَلَهُ وَاللّهُ عَلَمُ اللّهُ وَلِهُ وَلِهُ وَلِهُ وَلِهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ

⁽۱) قولُه: ﴿وَكِكِنْكِ اللَّهِ ﴾؛ أي: في أحكامه وفرائضه، والكتابُ كثيرًا ما يجيء بمعنى الفريضة، واستدلَّ به أصحابُ أبي حنيفة رحمه الله على توريث ذوي الأرحام، وينصره حديثُ المقدام: «والخالُ وارثُ مَن لا وارثَ له»، كذا في «المرقاة».

تعالى: ﴿وَالَّذِينَ (١) عَقَدَتَ أَيْمَننُكُمْ فَعَانُوهُمْ نَصِيبَهُمْ ﴾ [النساء: ٣٣] وقولِهِ تعالى: ﴿وَلَن (٢) يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَنِفِرِينَ عَلَى الْلُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾ [النساء: ١٤١].

٣٩٩٩ عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ(٢) ﴿ قَالَ: تَعَلَّمُوا الفَرَائِضَ. - وزاد ابنُ مسعودٍ(١): وَالحَجَّ وَالطَّلاقَ - قالا: فَإِنَّهَا مِن دِينِكُم، رواه الدَّارِميُّ.

٠٠٠٠ ـ وزاد ابنُ مسعودٍ ١٤٠٠٠ تَعَلَّمُوا الفَرَائِضَ وَالحَجَّ وَالطَّلاقَ؛ فَإِنَّهُ مِن دِينِكُم.

٤٠٠١ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَلِيَّةً قَالَ: «أَنَا أُولَى بِالمُؤْمِنِينَ مِن أَنفُسِهِم، فَمَن مَاتَ وَعَلَيهِ دَينٌ وَلَم يَترُك وَفَاءً، فَعَلَينَا قَضَاؤُهُ، وَمَن تَرَكَ مَالًا، فَلِوَرَثَتِهِ» (١٠). وفي رواية: «مَن تَرَكَ دَينًا أُو

⁽١) قولُه: ﴿وَٱلَّذِينَ عَقَدَتَ ٱيْمَنَنُكُمُ ... إلخ ﴾: وقال صاحِبُ «المدارك»: (والمرادُبه: عقدُ الموالاة، وهي مشروعةٌ، والوراثةُ بها ثابتةٌ عند عامة الصَّحابة، وهو قولنا، وقال الشَّافعيُّ: الموالاة ليس بشيءٍ؛ لأنَّ فيه إبطالَ حقَّ بيت المال، ولنا: هذه الآيةُ، وهي في الموالاة)، كذا في «التَّفسيرات «الأحمديَّة». م

⁽٢) قولُه: ﴿ وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَنْفِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾: وقال في «عمدة القاري»: (إنَّ الكافر لا يرث المسلم بالإجماع وبالحديث وبهذه الآية، وفي الميراث إثباتُ السبيل للكافر على المسلم). م

⁽٣) الدّارميُّ، ك: الفرائض، ب: في تعليم الفرائض، ح: (٢٨٩٣)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: الفرائض، ب: الحث على تعليم الفرائض، ح: (١٢١٧٧)، مُنقطِعٌ رجالُه ثقاتٌ.

⁽٤) الدّارميُّ، ك: الفرائض، ب: في تعليم الفرائض، ح: (٢٨٩٨)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: الفرائض، ب: الحثِّ على تعليم الفرائض، ح: (١٢١٨١)، قال ابنُ حجرٍ في «فتح الباري» (١٢/٥): (رجالُها ثقاتٌ إلّا أنَّ في أسانيدها انقطاعًا).

⁽٥) الدّارميُّ، ك: الفرائض، ب: في تعليم الفرائض، ح: (٢٨٩٨)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: الفرائض، ب: الحتِّ على تعليم الفرائض، ح: (٢٢١٨١)، قال ابنُ حجرٍ في «فتح الباري» (٢١/٥): (رجالُها ثقاتٌ إلّا أنَّ في أسانيدها انقطاعًا).

 ⁽٦) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: الفرائض، ب: قول النَّبيِّ ﷺ: «من ترك مالًا فلأهله»، ح: (٦٧٣١)، ومُسلِمٌ، ك: الفرائض،
 ب: مَن ترك مالًا فلورثته، ح: (٤١٥٧).

ضَيَاعًا فَليَأْتِنِي فَأَنَا مَولاَهُ (١٠). وفي رواية: «مَن تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ، وَمَن تَرَكَ كَلًّا فَإِلَينَا »، متَّفقٌ عليه (٢٠).

٢٠٠٢ ـ وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَلحِقُوا الفَرَائِضَ بِأَهلِهَا، فَمَا بَقِي (٣) فَهوَ لأَولَى رَجُل ذَكَرٍ»، متَّفتٌ عليه (٤٠٠٠.

٤٠٠٣ ـ وروى التِّرمذيُّ وابن ماجه (٥): عَن عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: إِنَّكُم تَقرَؤُونَ هَذِهِ الآيَةَ ﴿مِّن بَعْدِ

(۱) البخاريُّ، ك: في الاستقراض، ب: الصَّلاة على من ترك دينًا، ح: (٢٣٩٩)، ومُسلِمٌ، ك: الفرائض، ب: مَن ترك مالًا فلورثته، ح: (٤١٥٩).

«ضَياعًا»: بفتح الضّاد ويُكسَر؛ أي: عيالًا.

- (٢) البخاريُّ، ك: في الاستقراض، ب: الصَّلاة على مَن ترك دينًا، ح: (٢٣٩٨)، ومُسلِمٌ، ك: الفرائض، ب: مَن ترك مالًا فلورثته، ح: (٤١٦١)، قولُه: «كَلَّا»: بفتح الكاف، هو الثَّقلُ والعيالُ.
- (٣) قولُه: "فما بقي؛ فهو لأولى رجل ذكرِ": (قد أجمعوا على أنَّ ما بقي بعد الفرائض؛ فهو للعصبات، يُقدَّمُ الأقربُ فالأقربُ، فلا يرثُ عاصِبٌ بعيدٌ مع وجود قريب، واستدلُّوا بهذا لحديثٍ، ثمَّ بعد التَّرجيح بقرب الدرَّجة يرجِّحون بقوَّة القرابة؛ أعني: به أنَّ ذا القرابتين أولى من ذي قرابةٍ واحدةٍ، ذكرًا كان أو أنثَى؛ لقوله ﷺ: "إنَّ أعيانَ بني الأمِّ يتوارثون دون بني العلّات، والمقصودُ من ذكر الأمَّ هاهنا: إظهارُ يتوارثون دون بني العلّات، أي: بنو الأعيان أولى بالميراث من بني العلّات، والمقصودُ من ذكر الأمَّ هاهنا: إظهارُ ما يترجَّح به بنو الأعيان على بني العلّات، كالأخِّ لأبٍ وأمَّ أو الأختِ لأبٍ وأمَّ إذا صارت عصبةً مع البنت أولى من الأخ لأب.

فإن قلتَ: قولُه: «ذكرًا كان أو أنشَّى»: زائدةٌ؛ لأنَّ البحثَ في العصبة بنفسه، وهي لا تكونُ أنثى البتَّة.

- قلتُ: سلَّمنا ذلك، لكن لمّا أراد أن يُبيِّن هاهنا أنَّ الأختَ لأبِ وأمَّ إذا صارت عصبةً مع البنات أيضًا أولى من الأخ لأب تَعرَّض لهذا القيدُ)، أخذتُه من «المرقاة» و«السَّراجي» و«الشَّريفيَّة» و«البيهقيِّ». م
- (٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الفرائض، ب: ميراث الولد من أبيه، ح: (٦٧٣٢)، ومُسلِمٌ، ك: الفرائض، ب: «ألحقوا الفرائض بأهلها»، ح: (١٤١٤).
- وفي «اللّامع الصَّبيح بشرح الجامع الصَّحيح) (١٦/ ٢٣١): («ألحقوا الفرائض»: وأهلُ الفرائض: ذوو الأنصباء المُقدَّرة المعيَّنة، «لأولى رجل ذكرٍ»؛ أي: لأقرب رجل من العصبة، فالمرادُ بالأولى: الأقربُ، لا الأحقُّ).
- (٥) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الفرائض، ب: ما جاء في ميراث الإخوة، ح: (٢٠٩٥ ـ ٢٠٩٥)، وابنُ ماجه، أبواب=

وَصِيَّةٍ تُوصُوكَ بِهَا ٓ أَوْدَيْنِ ﴾ [النساء: ١٦] وَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَضَى بِالدَّينِ (١) قَبلَ الوَصِيَّةِ، وَإِنَّ أَعيَانَ (٢) بَنِي الأُمُّ يَتَوَارَثُونَ دُونَ بَنِي العَلَّاتِ، الرَّجُلُ يَرِثُ أَخَاهُ لاَّبِيهِ وَأُمِّهِ دُونَ أَخِيهِ لاَّبِيهِ.

الفرائض، ب: ميراث العصبة، ح: (٢٧٣٩)، وهو حديثٌ مع ضعفٍ في سنده تلقّته الأمّةُ بالقبول، قال ابنُ حجرٍ في «فتح الباري» (٥/ ٣٧٧): (وهو إسنادٌ ضعيفٌ، لكن قال التِّرمذيُّ: إنَّ العملَ عليه عند أهل العلم وكأنَّ البخاريًّ البخاريًّ اعتمد عليه؛ لاعتضاده بالاتِّفاق على مقتضاه، وإلّا فلم تجرِ عادتُه أن يوردَ الضَّعيف في مقام الاحتجاج به).

وقال ابنُ كثيرٍ في "تفسيره" (٢/ ١٩٩): (أجمع العلماءُ سلفًا وخلفًا أنَّ الدَّينَ مُقدَّمٌ على الوصيَّة، وذلك عند إمعان النَّظر يُفهَمُ من فحوى الآية الكريمة).

ونقل السّنديُّ عن الدَّميريِّ قولَه: (قال العلماءُ: أولادُ العَلاتِ؛ بفتح العين المهملة، وتشديد اللام: الإخوةُ لأبِ من أُمَّهات شتَّى، وأمّا الإخوةُ لأبوين؛ فيقال لهم: أولادُ الأعيان، والأخيافُ من الناس: الَّذين أمُّهم واحدةٌ وآباؤهم شتًى).

(١) قولُه: «قضى بالدَّين قبلَ الوصية»؛ (لهذا قال علماؤنا رحمهم الله: تتعلَّق بتركة الميت حقوقٌ أربعةٌ مُرتَّبة:

الأوَّلُ: يُبدأ بتكفينه وتجهيزه من غير تبذير ولا تقتير.

ثمَّ تقضى ديونُه من جميع ما بقيَ من ماله.

ثمَّ تُنفَّذُ وصاياه من ثلث ما بقي بعد الدَّين.

ثمَّ يُقسَّم الباقي بين ورثته بالكتاب والسُّنة وإجماع الأمَّة، كذا في «السّراجيَّ».

فإن قلتَ: إذا كان الدين مُقدَّمًا على الوصيَّة؛ فلم قُدَّمت عليه في التَّنزيل؟

قلتُ: اهتمامًا بشأنها لما كانت الوصيَّةُ مشبَّهةً بالميراث في كونها مأخوذةً من غير عوضٍ كان إخراجُها مما يشق على الورثة ويتعاظم، ولا تطيبُ أنفسُهم بها كان أداؤها مظنَّةً للتَّفريط، بخلاف الدَّين، فإن نفوسَهم مُطمئنَّةٌ إلى أدائه، فلذلك قُدِّمت على الدَّين بعثًا على وجوبها والمسارعة إلى إخراجها مع الدَّين)، قاله في «المرقاة». م

(٢) قولُه: «إنَّ أعيانَ بني الأمِّ يتوارثون دون بني العلّات»: (وقال بعضُ المُحقَّقين من أصحابنا: أعيانُ القوم أشرافُهم، والأعيانُ: الإخوةُ من أبِ وأمِّ، وهذه الإخوةُ تُسمَّى المعاينة، وذكر الأمّ هنا لبيان ما يترجَّحُ به بنو الأعيان على بني العلّات، والمعنى: أنَّ بني الأعيان إذا اجتمعوا مع العلّات؛ فالميراثُ لبني الأعيان لقوَّة القرابة وازدواج الوصلة)، قاله في «المرقاة».

٤٠٠٤ ـ وفي رواية الدّارِميِّ (١) قال: «الإِخوَةُ مِنَ الأُمِّ يَتَوَارَثُونَ دُونَ بَنِي العَلّاتِ». الحديث.

٤٠٠٥ - وَعَن أُسَامَةَ بِنِ زَيدٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَرِثُ (٢) المُسلِمُ الكَافِرَ، وَلاَ الكَافِرُ المُسلِمَ»، متَّفقٌ عليه (٣).

وقال في «ضوءِ السِّراج»: (فإن قيل: في الحديث ذكر بلفظ «بني»، فيتناول الذَّكرَ دون الأنثى. قلنا: لا كذلك، بل يتناول الأنثى كما يتناول الذَّكرَ، قال الله تعالى في آية القرآن: ﴿ يَكِبَنِي ٓ ءَادَمَ ﴾ [الأعراف: ٢٦] والخطابُ كما يتناول الرِّجال يتناول النِّساء). م

(۱) الدّارميُّ، ك: الفرائض، ب: العصبة، ح: (۳۰۲۷)، قال ابنُ حجرٍ في «التَّلخيص الحبير» (٣/ ٢١٠): (والحارثُ وإن كان ضعيفًا فإنَّ الإجماعَ مُتحقِدٌ على وَفق ما روى)، وانظر ما قبله.

(Y) قولُه: «لا يرثُ المسلمُ الكافرَ ولا الكافرُ المسلمَ»: أمّا الكافرُ؛ فإنّه لا يرث المسلمَ بالإجماع وبالحديث، وبقوله تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ اللّهَ لِلْكَفِرِينَ عَلَى ٱلمُوّمِينَ سَبِيلًا ﴾ [النساء: ١٤١]، وفي الميراث إثباتُ السّبيل للكافر على المسلم. وأمّا المسلمُ؛ فهل يرثُ من الكافر أم لا؟

فقالت عامةُ الصَّحابة: لا يرثُ، وبه أخذ علماؤنا والشَّافعيُّ.

وأمّا المُرتدُّ فلا يرثُ المسلمَ بالإجماع، وأمّا المسلمُ من المرتدِّ؛ ففيه أيضًا الخلافُ؛ فعند مالكِ والشّافعيّ وأحمدَ: أنَّ المسلمَ لا يرثُ منه، وقال أبو حنيفةَ رحمه الله: ما اكتسبه في ردَّته فهو لبيت المال، وما اكتسبه في الإسلام فهو لورثته المسلمين، وقال أبو يوسف ومحمَّدٌ: كلا الكسبين جميعًا لورثته، وقال الشّافعيُّ: كلاهما في يُّ؛ لأنَّه مات كافرًا، والمسلمُ لا يرث الكافرَ، ثمَّ هو مالُ حربي لا أمانَ له، فيكون فيئًا.

ولنا: أنَّ ملكَه بعد الردَّةِ باقِ، فينتقل بموته إلى ورثته مُستنِدًا إلى ما قبيل ردَّته؛ إذ الرِّدَّةُ سببٌ للموت، فيكون توريثُ المسلم من المسلم، والاستنادُ لازمٌ له على قول الأثمَّة الثلاثة أيضًا؛ لأنَّ أخذَ المسلمين له إذا لم يكن له وارثٌ بطريق الوراثة، وهو يوجبُ الحكمَ باستناده شرعًا إلى ما قبيل ردته، وإلّا كان توريثًا للكافر من المسلم.

ومحمل الحديث الكافرُ الأصليُّ الذي لم يسبق له إسلامٌ، واستدلَّ في «البدائع» بأن عليًّا لمَّا قتل المستوردَ العجليَّ بالردَّةِ قسَمَ ماله بين ورثته المسلمين، وكان بمحضرِ من الصَّحابة ومن غير إنكارٍ، فكان إجماعًا. م

(٣) البخاريُّ واللفظُ له، ك: الفرائض، ب: لا يرث المُسلِمُ الكافرَ، ح: (٦٧٦٤)، ومسلمٌ، ك: الفرائض، ب: لا يرث المسلِمُ الكافرَ، ح: (٤١٤٠).

٤٠٠٦ ـ وروى الطَّحاويُّ عَن أَبِي عَمرٍ و الشَّيبَانِيِّ عَن عَلِيٍّ ﷺ أَنَّهُ جَعَلَ مِيرَاثَ المُستَورِدِ لِ لِوَرَثَتِهِ مِنَ المُسلِمِينَ(١).

٧٠٠٧ ـ وفي رواية له (٢) عن قَتَادَةَ: أَنَّ الحَسَنَ قَالَ: «مِيرَاثُهُ لِوَارِثِهِ مِنَ المُسلِمِينَ إِذَا ارتَدَّ عَنِ الإسلام».

٤٠٠٨ ـ وقال الطَّحاويُّ: (وروينا مثلَهُ عن ابن مسعودٍ ١٠٠٠).

٩ · · ٤ _ وعن سعيد بن المسيب(٤).

٠١٠ عَ وَعَن عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ ١ قَالَ: «المُشرِكُونَ (٥) بَعضُهُم أُولَى بِبَعضٍ، لَا نَرِثُهُم وَلَا

(۱) الطَّحاويُّ، ك: السَّير، ب: ميراث المرتدِّ لِمَن هو؟ ح: (٥٢٩٨)، وصحَّح العينيُّ إسنادَهُ في «نخب الأفكار» (١٢/ ٣٣١)، وهو عند الدّراميِّ برقم: (٣١١٧).

قوله: «المستورد»؛ أي: المرتدّ.

(٢) الطَّحاويُّ، ك: السير، ب: ميراث المرتد لمن هو ح: (٥٣٠٧)، وصحَّح العينيُّ إسنادَه في «نخب الأفكار» (١٢/ ٤٣٤)، وأخرجه ابنُ أبي شيبةَ، ك: الفرائض، ب: في المرتدِّ عن الإسلام، ح: (٣٢٠٣).

- (٣) الطَّحاويُّ بسندين، ك: السير، ب: ميراثُ المرتدِّ لمن هو؟ ح: (٥٣٠٠ ـ ٥٣٠١)، ورجالُ أوَّلهما ثقاتٌ كما قال في «نخب الأفكار» (٤٣٣/١٢)، وأخرجه ابنُ أبي شيبةً، ك: الفرائض، ب: في المرتدِّ عن الإسلام، ح: (٣٢٠٣٣).
- (٤) الطَّحاويُّ، ك: السِّير، ب: ميراثُ المرتدِّ لمن هو؟ ح: (٥٣٠٥ ـ ٥٣٠٥)، وأخرجه ابنُ أبي شيبةَ، ك: الفرائض، ب: في المرتد عن الإسلام، ح: (٣٢٠٣٩)، وصحَّح العينيُّ أسانيدَ الطَّحاويّ في «نخب الأفكار» (١٢/ ٤٣٣).
 - (٥) قولُه: «المشركون بعضُهم أولياء بعض... إلخ»: (واختلفوا في توريث أهل الملل من الكُفّار:
- _ فمذهبُ مالكِ وأحمدَ: لا يرثُ بعضُهم بعضًا إذا كانوا أهلَ ملَّتين كاليهوديِّ والنصرانيِّ، وكذا من عداهما من الكفّار إن اختلفت ملَّتُهم.
- وقال أبو حنيفة والشّافعيُّ: إنَّهم أهلُ مِلَّةٍ واحدةٍ، فكلُّهم كفّارٌ يرثُ بعضُهم بعضًا، كذا في «رحمة الأمة». والمرادُ في حديث عبدالله بن عمرَ: ولا يتوارثُ أهلُ مِلَّتين شتّى الإسلام والكفر؛ فإنَّ الكفرةَ كلَّهم مِلَّةٌ واحدةٌ عند مقابلتهم بالمسلمين، وإن كانوا أهلَ ملل فيما يعتقدون)، قاله في «المرقاة». م

يَرِثُونَنَا»، رواه محمَّدٌ (١)، وقال: «وبهذا نأخذُ، لَا يُورِثُ المُسلِمُ الكَافِرَ، وَلَا الكَافِرُ المُسلِم. وَالكُفرُ ملَّةٌ وَاحِدةٌ يَتَوَارَثُونَ بِهِ، وَإِنِ اختَلَفَت مِلَلُهُم، يَرِثُ اليهوديُّ النَّصرَانِيَّ، والنصرانيُّ اليَهُودِيَّ، وَهُوَ قُولُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالعَامَّةِ مِن فُقَهَائِنَا»(٢).

٤٠١١ ـ وَعَن وَاثِلَةَ بِنِ الأَسقَعِ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «المَرأَةُ (٣) تَحُوزُ ثَلاَثَةَ مَوَارِيثَ عَتِيقَهَا وَلَقِيطَهَا (٤) وَوَلَدَهَا (٥) الَّذِي لأَعَنَت عَلَيهِ »، رواه التِّرمذيُّ وأبو داودَ وابنُ ماجه (١).

٤٠١٧ ـ وَعَن أَنَسٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَولَى(٧) القَومِ مِن أَنفُسِهِم.....

(١) مُحمَّدٌ في «الآثار»، ك: الإرث، ب: مَن مات ولم يترك وارثًا مُسلِمًا، ح: (٦٩٦).

(٢) مُحمَّدٌ في «الموطَّأ»، ك: الفرائض، ب: لا يرث المسلمُ الكافرَ، (٣/ ١٣٧).

(٣) قولُه: «المرأةُ تَحُوزُ»: (ويظهر من «الإرشاد الرَّضيِّ» نكتةٌ في تخصيص ذكرِ المرأة ها هنا، وهو: أنَّها تأخذ من هذه النَّلاثة كلَّ المال، بخلاف عامَّة المواريث، قوله: «عتيقها»: فترث ميراثَه بولاء العتاقة)، قاله في «بذل المجهود». م

(٤) قولُه: «لقيطها»: (وعامَّةُ العلماء على أنَّه لا ولاءَ للملتقطَّ، فإطلاقُ الوراثة عليه مجازٌ؛ لأنَّ ميراثَ اللَّقيط لبيت المال إلّا أن يكونَ الملتقطِّ فقيرًا، فيتركُ له الإمامُ تَصدُّقًا عليه ومجازاةً له على ما تحمَّل في حفظه وتربيته)، «المرقاة»، و«بذل المجهود» ملتقطُّ منهما. م

(٥) قولُه: «ولدها الَّذي لاعنت عنه»: (فالذي نفاه الرجلُ باللِّعان فلا خلافَ أنَّ أحدَهما لا يرثُ الآخر؛ لأنَّ التَّوارثَ بسبب النَّسب، وقد انتفى النَّسبُ، وأمّا نسبُهُ من جهة الأمّ؛ فثابتٌ، ويتوارثان)، كذا في «المرقاة». م

(٢) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبواب الفرائض، ب: ما جاء ما يرث النَّساء من الولاء، ح: (٢١١٥)، وأبو داود، ك: الفرائض، ب: ميراث ابن الملاعنة، ح: (٢٧٤٢)، وابنُ ماجه، أبواب الفرائض، ب: تحرِزُ المرأةُ ثلاثَ مواريثَ، ح: (٢٧٤٢)، وقال التَّرمذيُّ: (حسنٌ غريبٌ).

وفي «المرقاة» (٥/ ٢٠٢٦): («تحوز المرأةُ»؛ أي: تجمع وتحيط، «عتيقها»؛ أي: ميراث عتيقها؛ فإنّها إذا أعتقت عبدًا ومات ولم يكن له وارثٌ؛ ترث ماله بالولاء، «ولقيطها»؛ أي: ملقوطها، فإن المُلتقِطَ يرث من اللَّقيط على مذهب إسحاق بن راهويه، وعامَّةُ العلماء على أنَّهُ لا ولاءَ للملتقطُّ؛ لأنَّهُ عليه الصَّلاة والسلام خصَّهُ بالمعتق بقوله: «لا ولاءَ إلا ولاءَ إلا ولاءَ العنت عنه»؛ أي: عن قبله ومن أجله).

(٧) قولُه: «مولى القوم من أنفسهم»: (وفسَّر العلماءُ المولى هنا بالمُعتِق؛ أي: يرثُ من العتيق إذا لم يكن له أحدٌ من=



رواه البخاريُّ(١).

٢٠١٣ ـ وَعَن عَمرِو بنِ شُعَيبٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «يَرِثُ الوَلاَءَ مَن (٢) يَرثُ المَالَ»، رواه التَّرمذيُّ (٣).

٤٠١٤ ـ وَعَن أَنسٍ ، اللهِ عَلَىٰ وَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «ابنُ أُختِ (٤) القَومِ مِنهُم ـ أو ـ مِن أنفُسِهِم»،

وقال في «السِّراجيّ»: (فيبدأ بأصحاب الفرائض، وهم الذين لهم سهامٌ مُقدَّرةٌ في كتاب الله تعالى، ثمَّ بالعصبات من جهة النَّسب، والعصبةُ: كلُّ مَن يأخذ ما أبقته أصحابُ الفرائض، وعند الانفراد يُحرِزُ جميعَ المال، ثمَّ بالعصبة من جهة السَّبب، وهو مولى العتاقة، ثم عصبتُه على التَّرتيب، ثم الرَّدُّ على ذوي الفروض النَّسبية بقدر حقوقهم، ثمَّ ذوي الأرحام، ثمَّ مولى الموالاة، ثمَّ المُقرُّ له بالنَّسب على الغير بحيث لم يثبت نسبُه بإقراره من ذلك الغير، إذا مات المقرُّ على إقراره، ثمَّ الموصى له بجميع المال، ثم بيت المال). م

- (١) البخاريُّ، ك: الفرائض، ب: مولى القوم من أنفسهم، ح: (٦٧٦١).
- (٢) قولُه: «مَن يرث المالَ»؛ (أي: من العصابات الذكور، والمراد العصبة بنفسه، قال المظهرُ: هذا مخصوصٌ؛ أي: يرث الولاءَ كلُّ عصبةٍ يرث مالَ الميت، والمرأةُ وإن كانت ترث إلّا أنَّها ليست بعصبةٍ، بل العصبةُ الذكورُ دون الإناث، فلو ترك العتيقُ ابنَ سيِّده وبنته فالإرثُ للابن فقط، ولو ترك بنتَ سيِّده وأختَه؛ فلا حقَّ لهما فيه، ولا ينتقل الولاءُ إلى بيت المال، ولا يرثُ النِّساءُ بالولاء إلّا إذا أَعتَقَن أو أعتق عتيقُهنَّ أحدًا)، «المرقاة»، و«ردُّ المحتار» مُلتقَطٌ منهما. م
- (٣) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الفرائض، ب: ما جاء فيمَن يرثُ الولاءَ، ح: (٢١١٥)، وأحمدُ عن عمرو بن شعيبٍ، عن أبيه، عن جدِّه، عن عمرَ بنِ الخطّابِ، ح: (١٤٧)، وحسَّنَ الهيثميُّ إسنادَهُ في «مجمع الزَّوائد» (٤/ ٢٣١).
- (٤) قولُه: «ابنُ أخت القوم منهم»: (احتجَّ به مَن قال بتوريث ذوي الأرحام، وإنما يرث ذوو الأرحام إذا لم يكن للميت عصبةٌ ولا ذوو فرض، وبه قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومُحمَّدٌ وأحمدُ، وهـو قولُ عامَّة الصَّحابـة، منهم: عليُّ بنُ=

⁼ عصباته النَّسبية، ولا يرثُ العتيقُ المعتِقَ عند الجمهور، وما رواه التَّرمذيُّ وأبو داود عن ابنِ عبّاسٍ ، وفيه: أنَّ رجلًا مات ولم يدع وارتًا إلّا غلامًا كان أعتقه، فقال النَّبيُ ﷺ: هل له أحدٌ ؟ قالوا: لا إلّا غلامٌ له كان أعتقه، فقال النبيُ ﷺ: «ميراثُه له»، قال عليٌّ القاريُّ: هذا الجعلُ مثل ما سبق في حديث عائشة ﷺ: أعطوا ميراثه رجلًا من أهل قريته بطريق التَّبرُّع؛ لأنَّهُ صار مالُه لبيت المال)، قاله في «المرقاة».

متَّفَقٌ عليه(١).

٤٠١٥ ـ وَعَنِ المِقدَامِ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ أَنَا أُولَى بِكُلِّ مُؤمِنٍ مِن نَفسِهِ، فَمَن تَركَ دَينًا أَو ضَيعَةً فَإِلَى مَ وَمَن تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ، وَأَنَا مَولَى مَن لاَ مَولَى لَهُ، أَرِثُ مَالَهُ، وَأَفُكُّ عَانَهُ، وَالخَالُ مَولَى مَن لاَ مَولَى لَهُ، يَرِثُ مَالَهُ، وَيَفُكُّ عَانَهُ ﴿ * اللَّهُ عَانَهُ ﴿ * اللَّهُ عَانَهُ ﴿ * اللَّهُ عَانَهُ ﴿ * اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ ﴿ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ ﴾ وقد الله الله عَلَى اللهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ ﴿ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْ عَلَّهُ عَلَيْكُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ عِلَالِهُ عَلَيْكُولُ عَلَاهُ عَلَالَاللَّهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَالِكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَا عَلَّهُ عَلَيْكُمْ عَا

٤٠١٦ ـ وفي رواية (٣): «وَأَنَا وَارِثُ مَن لاَ وَارِثَ لَهُ، أَعِقِلُ لَهُ، وَأَرِثُهُ، وَالخَالُ وَارِثُ مَن لاَ وَارِثَ لَهُ، أَعِقِلُ لَهُ، وَأَرِثُهُ، وَالخَالُ وَارِثُ مَن لاَ وَارِثَ لَهُ، يَعِقِلُ عَنهُ، وَيَرِثُهُ».

٤٠١٧ ـ وَعَن كَثِيرِ بِنِ عَبدِ اللهِ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ١٤ قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ : «مَولَى القَومِ

أبي طالبٍ وابنُ مسعودٍ وابنُ عبّاسٍ في أشهرِ الروايتين عنه ومعاذُ بنُ جبلٍ وأبو الدَّرداء وأبو عبيدةَ بن الجراح والخلفاءُ
 الأربعةُ على ما قاله القاضي أبو حازم.

وذهب عثمانُ بنُ عفّانَ وزيدُ بنُ ثابتٍ وعبدُالله بنُ الزبير إلى أنَّ لا ميراثَ لذوي الأرحام، فمن مات ولم يخلف وارثًا ذا فرضٍ أو عصبةٍ؛ فماله لبيت المال، وبه أخذُ مالكٌ والشّافعيُّ، إلّا أنَّ أصحابَ الشّافعيِّ يفتون اليوم بتوريث ذوي الأرحام على قول أهل التَّزيل؛ لفساد بيت المال، وعن أبي بكرِ الصِّدِّيق روايتان فيه)، كذا في «عمدة القاري». م

- (١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الفرائض، ب: مولى القوم من أنفسهم، ح: (٦٧٦٢)، ومُسلِمٌ، ك: الزَّكاة، ب: إعطاء المؤلَّفة قلوبُهم على الإسلام، ح: (٢٤٣٩).
- (٢) أبو داود واللَّفظُ له، ك: الفرائض، ب: في ميراث ذوي الأرحام، ح: (٢ ٩ ٠)، والنَّسائيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: الفرائض، ب: توريث الخال، ح: (٢ ٣ ٢ ٦٣٦)، وحكم العينيُّ على إسناده بالصِّحَة في «نخب الأفكار» (٢ ١ / ٢٥٨). وفي «المرقاة» (٥ / ٢٠٠٥): (وأفك عانه » أي: أخلص أسرَه بالفداء عنه، وأصلُه: عانيه حذفت الياءُ ؛ تخفيفًا كما في يدٍ، يقال: عنا يعنو إذا خضعَ وذلَّ، والمراد به: مَن تعلَّقت به الحقوقُ بسبب الجنايات.
- "والخال وارثُ مَن لا وارثَ له يرث مالَه"؛ أي: إنْ مات ابنُ أخته ولم يُخلِّفْ غيرَ خاله فهو يَرِثُهُ، دلَّ على إرث ذوي الأرحام عند فقد الورثة. واعلم: أنَّ ذا الرحم هو كلُّ قريبٍ ليس بذي فرضٍ ولا عصبةٍ).
- (٣) أبو داود، ك: الفرائض، ب: في ميراث ذوي الأرحام، ح: (٢٨٩٩)، وابنُ ماجه، ك: الدِّيات، ب: الدِّية على العاقلة فإن لم يكن عاقلة ففي بيت المال، ح: (٢٦٣٤)، وصحَّحه ابنُ حبّانَ، ح: (٢٠٣٥).

مِنهُم، وَحَلِيفُ (١) القَوم مِنهُم، وَابنُ أُختِ القَوم مِنهُم»، رواه الدّارِميُّ (٢).

⁽١) قولُه: «وحليفُ القوم منهم»؛ (أي: عهيدهم، وأريد به: مولى الموالاة؛ فإنَّهُ يرث عندنا إذا لم يكن للميت وارثٌ سواه، وكان الشَّعبيُّ يقول: لا ولاءَ إلّا ولاءُ العتاقة، وبه أخذ الشَّافعيُّ، وهو مَذهبُ زيدِ بن ثابتٍ، وما ذهبنا إليه مَذهبُ عمرَ وعليٌّ وابن مسعودِ ﷺ)، قاله في «المرقاة».

وقال الطَّحطاويُّ: (الموالاةُ في اللُّغة: بمعنى المصادقة ضدُّ المجادلة، وفي الاصطلاح: أن يقولَ شخصٌ لآخرَ: أنت مولاي ترثُني إذا متُّ وتعقل عني إذا جنيتُ، وقال الآخرُ: قبلتُ، فحينئذ صحَّ عقدُ الولاء ويكون القابِلُ مولَى له، يرثه إذا مات ويعقلُ عنه إذا جنى، وإنْ شَرَطا من الجانبين فعلى ما شَرَطا، وإلّا فمالُ السّاكت لبيت المال، ويصحُّ الرُّجوعُ عنه قبل ما عقل عنه لا بعده، وقال صدرُ الشَّريعة: شرطُه أن يكونَ مجهولَ النَّسب، وقال ابنُ كمالٍ: هذا ليس بشرطٍ). م

⁽٢) الدّارميُّ، ك: السّير، ب: في مولى القوم، ح: (٢٥٧٠)، وحسّن ابنُ حجرِ الحديثَ في «هداية الرُّواة» (٣/ ٢٣٢).

⁽٣) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الفرائض، ب: ما جاء في ميراث الرجل الذي يسلم، ح: (٢١١٢)، وأبو داود، ك: الفرائض، ب: في الرَّجل الذي يُسْلِم على يدي الرَّجل، ح: (٢٩١٨)، وابنُ ماجه، أبواب الفرائض، ب: الرَّجل الذي يُسْلِم على يدي الرَّجل، ح: (٢٧٥٢)، قال أبو زرعةً في «تاريخه» (ص: ٥٧١): (هذا حديثٌ مُتَّصلٌ، حسنُ المخرج والاتَّصال).

⁽³⁾ قولُه: «هو أولى النّاسِ بمحياه ومماته»: (فيه دليلٌ على أنَّ مَن أسلم على يدرجلٍ من المسلمين ومات ولا وارث له غيرُه كان له ميراثُه، والشّافعيُّ ومالكُّ: لا إرث له، بل يُصرف الميراثُ إلى بيت المال دونه، وقالت الحنفيَّةُ والقاسميَّةُ: إنّه يرثُ، إلّا أنّ الحنفيَّة يشترطون في إرثه المحالفة؛ يعني: قالت الحنفيَّة: عدمُ الإرث إذا كان إسلامُ الرجل على يدي مسلمٍ فقط، وأما إذا اقترن معه المعاقدةُ والمحالفة؛ فعند ذلك يكون المولى أولى بالميراث عند عدم الأقارب)، كذا في «نيل الأوطار».

وقال في هامش «الكوكب الدُّريِّ»: (ومُستدَلُّ الحنفيَّة حديثُ تميمِ الدَّاريِّ المذكور في الباب، وبسطَ العينيُّ في كونه صالحًا للاستدلال). م





٤٠١٩ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ هُهُ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «القَاتِلُ (١) لاَ يَرِثُ»، رواه التِّرمذيُّ وابن ماجه(٢).

١٠٢٠ وروى أبو حنيفة: عَن إبرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ: لا يَرِثُ قَاتِلٌ مَن قَتَلَ خَطَأً أو عَمدًا، وَلَكِن يَرِثُهُ أُولَى النَّاسِ بِهِ بَعدَهُ. وكذا رواه (٣) «محمَّدُ بنُ الحسن» في «الآثار» عنه (٤).

(٢) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الفرائض، ب: ما جاء في إبطال ميراث القاتل، ح: (٢١٠٩)، وابنُ ماجه، أبواب الفرائض، ب: ميراث القاتل، ح: (٢٧٣٥)، وقال التِّرمذيُّ: (حديثٌ لا يصحُّ)، أقول: ولكنْ له شواهدُ صحيحةٌ وحسنةٌ:

منها: ما أخرجه أبو داود [في ك: الديات، ب: ديات الأعضاء، ح: (٢٥٦٦)]: عن عبدالله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس للقاتل شيءٌ، وإن لم يكن له وارثٌ؛ فوارثه أقربُ النّاس إليه، ولا يرثُ القاتلُ شيئًا»، حسّن إسنادَه المناويُّ في «التَّسير» (٢/ ٣٢٧)، وعلى القاري في «مرقاة المفاتيح» (٥/ ٢٠٢٤).

ومنها: ما أخرجه ابنُ ماجه [في أبواب الدِّيات، ب: القاتل لا يرث، ح: (٢٦٤٦)] عن عمرو بن شعيبِ: أنّ أبا قتادة رجلًا من بني مُدلجِ قتل ابنَه، فأخذ منه عمرُ مئةً من الإبل: ثلاثين حقّة، وثلاثين جذعة وأربعين خلفةً، فقال: أين أخو المقتول؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليس لقاتلٍ ميراثٌ»، وحسَّنَ البوصيريُّ إسنادَهُ في «مصباح الزُّجاجة» (٣٦/٢١).

ولهذه الشُّواهدِ حسَّنَ ابنُ حجر الحديثَ في «هداية الرُّواة» (٣/ ٢٣١).

- (٣) قولُه: «رواه مُحمَّدُ بنُ الحسن في «الآثار» عنه»: (وقال: وبه نأخذُ، لا يرثُ قاتلٌ ممَّن قتل خطاً أو عمدًا، لا من الدِّية ولا غيرها)، قاله في «عقود الجواهر المنيفة». م
- (٤) مُحمَّدٌ في «الآثار»، ك: الإرث، ب: ميراث القاتل، ح: (٦٩٥)، وسندُه جيِّدٌ، وهو في «مصنَّف عبد الرَّزّاق=

⁽۱) قولُه: «القاتلُ لا يرث»: (اعلم: أنَّ عندنا القتلَ الذي يمنع الإرثَ هو الذي يتعلَّق به وجوبُ القصاص أو الكفّارة، وما لا يتعلّق به واحدٌ منهما كالقتل بسببٍ أو بقصاصٍ لا يوجب الحرمانَ؛ لأنَّ حرمانَ الإرث عقوبةٌ، فيتعلَّقُ به ما تتعلَّق بُه العقوبةُ، وهو القصاصُ أو الكفّارة، والشّافعيُّ يُعلِّقه بمطلق القتل، حتَّى لا يرثُ عنده إذا قتله بقصاصٍ أو رجمٍ أو كان القريبُ قاضيًا فحكمَ بذلك، أو شاهدًا فشَهدَ به، أو باغيًا فقتلَهُ، أو شهرَ عليه سيفًا فقتلَهُ دفعًا، كلُّ ذلك يمنعُ الإرثَ عنده، وهذا لا معنى له؛ لأنَّ الشارعَ أوجب عليه قتلَه، أو أجاز له قتلَه في هذه الصُّور، فكيف يُوجب عليه العقوبة به بعد ذلك؟! ولهذا لا يتعلَّق بهذا القتل سائرُ عقوبات القتل، فكذا الحرمانُ)، كذا في «عقود الجواهر المنيفة»، قلت: ويُؤيِّدُنا الآثارُ الآتيةُ بعدُ. م



٤٠٢١ ـ وروى البيهقي وأبو داود في «المراسيل» عن سعيد بن المسيب نحوه (١).

٤٠٢٢ ع. ورواه النَّسائيُّ وابن ماجه والدّارَقطنيُّ عن عمرو بن شعيب [عن عمر](٢).

عَنِ الضَّحَّاكِ بِنِ سُفيَانَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَتَبَ إِلَيهِ: أَن وَرَّثِ^(٣) امرَأَةَ أَشيَمَ الضِّبَابِيِّ مِن دِيَةِ زَوجِهَا، رواه التِّرمذيُّ وأبو داودَ، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)^(٤).

٤٠٢٤ - وَعَنِ بُرَيدَةَ هُهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لِلجَدَّةِ السُّدُسَ إِذَا لَم تَكُن دُونَهَا أُمُّ، رواه أبو داود (٥٠).

٤٠٢٥ ـ وَعَن قَبِيصَةَ بْنِ ذُؤَيْبٍ قَالَ: جَاءَتِ الجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ ، اللهُ تَسْأَلُهُ مِيرَاتَهَا، قَالَ: فَقَالَ

= الصَّنعانيِّ» (٩/ ٤٠٥)، ح: (١٧٧٩٣).

- (۱) أبو داود في «المراسيل»، ب: ما جاء في الفرائض، ح: (٣٦٠)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: الفرائض، ب: لا يرث القاتل، ح: (١٢٢٣٦ _ ١٢٢٣٧)، مُرسَلٌ رجالُه ثقاتٌ.
- (٢) النسائيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: الفرائض، ب: توريث القاتل، ح: (٦٣٣٤)، وابنُ ماجه، أبواب الديات، ب: القاتل لا يرث، ح: (٢٦٤٦)، وحسّنُ البوصيريُّ إسنادَه في «مصباح الزجاجة» (٣/ ١٢٦).
- (٣) قولُه: «وَرِّثِ امرأةَ أشيمَ الضبابي من ديةِ زوجها»: قال مُحمَّدٌ في «مُوَطَّئِه»: (وبهذا نأخذ لكلِّ وارثٍ في الدِّية والدَّم نصيبٌ، امرأة كان الوارث أو زوجًا أو غير ذلك، وهو قولُ أبي حنيفةَ والعامَّةِ من فقهائنا) انتهى.
- وقال السَّيِّدُ في «شرح الفرائض»: (واعلم أنَّ ديةَ المقتول خطأً كسائر أمواله، حتى تُقضى منها ديونُه، وتُنفَّذ وصاياه، ويرثها كلُّ مَن يرث سائرَ أمواله، وقال مالِكُّ: لا يرث الزَّوجان من الدِّية؛ لانقطاع الزَّوجيَّة بالموت، ولا وجوبَ للدِّية إلاّ بعده، ولنا هذا الحديثُ، قال الزُّهريُّ: كان قتلُ أشيمَ خطأً). م
- (٤) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبواب الدِّيات، ب: ما جاء في المرأة هل ترث من دية زوجها، ح: (١٤١٥)، وأبو داود، ك: الفرائض، ب: في المرأة هل ترث من دية زوجها؟ ح: (٢٩٢٧)، وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).
- (٥) أبو داود، ك: الفرائض، ب: في الجدَّة، ح: (٢٨٩٥)، والنَّسائيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: الفرائض، ب: ذكر الجدات، ح: (٢٣١٤)، وحصَّحه ابنُ السَّكن في «صحاحه»، انظر: «التَّلخيصَ الحبيرَ» (٣/ ١٨٧).

لَهَا: مَا لَكِ فِي كِتَابِ اللهِ شَيْءٌ، وَمَا لَكِ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ شَيْءٌ، فَارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ، فَسَأَلَ النَّاسَ فَقَالَ المُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: «حَضَرْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَأَعْطَاهَا السُّدُسَ(١١) فَقَالَ أَبُو بَكْرِ: هَلْ مَعَكَ النَّاسَ فَقَالَ المُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةً ﴿ مُنَ شُعْبَةً الأَنْصَارِيُّ ﴿ مَهُ اللهِ عَلَى اللهُ عَيرَةُ بْنُ شُعْبَةً ﴿ مُنَ اللهُ عَمَلَ بُنُ اللهُ عَمَلَ اللهُ عَمَلَ اللهُ عَمَلَ اللهُ عَمَلَ اللهُ عَمَلَ اللهُ عَلَى اللهُ عَمَلَ اللهُ عَلَى عَمَلَ اللهُ عَمَلَ اللهُ عَلَى عَمَلَ اللهُ عَلَى عَمَلَ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَمَلَ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُهُ اللهُ ال

٤٠٢٦ ـ وَعَن جَابِرِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا استَهَلَّ (٣) الصَّبِيُّ صُلِّيَ عَلَيهِ وَوُرِّثَ (٤)»،

⁽١) قولُه: «أعطاها السُّدسَ... إلخ»: ولذلك قال في «شرح الفرائض» للسَّيد: (للجدة السُّدسُ لأمَّ كانت أو لأب، واحدة كانت أو أكثر، إذا كنَّ ثابتاتٍ مُتحاذياتٍ في الدَّرجة، ويسقطن كلُّهنَّ بالأم، والأبويّاتُ أيضًا بالأب، وأمّا تأويلُ ما رواه ابنُ مسعودٍ هذه عن النَّبيّ عَلَيْهَ: أنَّه أعطى أمَّ الأبِ السُّدسَ مع وجود الأب؛ فهو أنَّه يحتمل أن يكونَ أبو ذلك الميت رقيقًا أو كافرًا). م

⁽٢) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الدِّيات، ب: ما جاء في ميراث الجدَّة، ح: (٢١٠١)، وأبو داود، ك: الفرائض، ب: في الجدة، ح: (٢٨٩٤)، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وصحَّحه ابنُ المُلقِّن في «البدر المنير» (٧/ ٢٠٦).

⁽٣) قولُه: «إذا استهلَّ... إلخ»: (وقيّد الاستهلالَ باعتبار أنَّهُ الغالِبُ في القرينة على الحياة، وإلّا فأيُّ أمارةٍ على الحياة وجدت يُورَث ذلك المولودُ من مُورِّثه الذي مات قبله)، كذا في «بذل المجهود». م

⁽٤) قولُه: «ووُرِّثَ»: وفي «شرح السُّنَّة»: (لو مات إنسانٌ ووارثُه حملٌ في البطن، يُوقَفُ له الميراثُ، فإن خرج حيًّا كان له، وإن خرج ميتًا فلا يورث منه، بل لسائر ورثة الأوَّل، فإن خرج حيًّا ثمَّ مات يُورث منه، سواءٌ استهلَّ أو لم يستهلَّ بعد أن وجدت فيه أمارةُ الحياة من عطاسٍ أو تنفُّسٍ أو حركةٍ دالَّة على الحياة سوى اختلاج الخارج عن المضيق، وهو قولُ الثَّوريِّ والأوزاعيِّ والشّافعيِّ وأصحاب أبي حنيفة، وذهب قومٌ إلى أنَّهُ لا يورث منه ما لم يستهلَّ، واحتجوا بهذا الحديث.

والاستهلال: رفعُ الصَّوت، والمرادُ منه عند الآخرين: وجودُ أَمارة الحياة، وعبَّر عنها بالاستهلال لأنَّه يستهلُّ حالةً الانفصال في الأغلب، وبه يُعرَفُ حياتُه)، كذا في «المرقاة». م

رواه ابن ماجه والدّارِميُّ(١).

٧٠ ٢٧ ـ وَعَن عَمرِو بنِ شُعَيبٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ عَاهَرَ بِحُرَّةٍ أَو أَمَةٍ فَالوَلَدُ وَلَدُ زِنَا لاَ يَرِثُ وَلاَ يُورَثُ»، رواه التِّرمذيُّ (٢).

قَالَت: يَا رَسُولَ اللهِ، هَاتَانِ ابنتَا سَعدِ بنِ الرَّبِيعِ بَابنَتَيهَا مِن سَعدٍ هَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَت: يَا رَسُولَ اللهِ، هَاتَانِ ابنتَا سَعدِ بنِ الرَّبِيعِ قُتِلَ أَبُوهُمَا مَعَكَ يَومَ أُحُدٍ شَهِيدًا، وَإِنَّ عَمَّهُمَا أَخَذَ مَا لَهُ مَا وَلَا اللهِ عَلَيْ اللهُ فِي ذَلِكَ». فَنَزَلَت آيَةُ المِيرَاثِ، مَالَهُمَا فَلَم يَدَع لَهُمَا مَالًا، وَلا تُنكَحَانِ إِلاَّ وَلَهُمَا مَالُ. قَالَ: «يَقضِي اللهُ فِي ذَلِكَ». فَنَزَلَت آيَةُ المِيرَاثِ، فَبَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى عَمِّهِمَا، فَقَالَ: «أَعطِ ابنتَي سَعدٍ الثَّلْشِينِ، وَأَعطِ أُمَّهُمَا الثُّمُنَ، وَمَا بَقِي فَهُو لَنَهُ مَا لَكُ، رواه أحمد والتَّرمذيُّ وأبو داودَ وابن ماجه (٣) وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

2019 ـ وَعَن هُزَيلِ بِنِ شُرَحبِيلَ قَالَ: سُئِلَ أَبُو مُوسَى هُ عَنِ ابنَةٍ وَابنَةِ ابنٍ وَأُحتِ، فَقَالَ: لِلإبنَةِ النِّصفُ، وَلِلأُحتِ النَّصفُ، وَلِلأُحتِ النَّصفُ، وَأَتِ ابنَ مَسعُودٍ فَسَيْتَابِعُنِي، فَسُئِلَ ابنُ مَسعُودٍ وَأُخبِرَ بِقَولِ أَبِي لِلإبنَةِ النَّصفُ، مُوسَى، فَقَالَ: لَقَد ضَلَلتُ إِذًا وَمَا أَنَا مِنَ المُهتَدِينَ، أَقضِي فِيهَا بِمَا قَضَى النَّبِيُ ﷺ لِلإبنَةِ النَّصفُ، وَلابنَةِ ابنِ السُّدُسُ تَكمِلَةَ النُّلُثينِ، وَمَا بَقِيَ فَلِلأُحتِ، فَأَتينَا أَبَا مُوسَى، فَأَحبَرنَاهُ بِقَولِ ابنِ مَسعُودٍ،

⁽١) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، أبواب الفرائض، ب: إذا استهلَّ المولودُ ورث، ح: (٢٧٥٠)، وصحَّحه ابنُ حبانَ، ح: (٢٠٣٢). قوله: «استهلَّ الصَّبيُّ»؛ أي: رفع صوتَه؛ يعني: عُلم حياتُه.

⁽٢) التِّرمذيُّ، أبواب الفرائض، ب: ما جاء في إبطال ميراث ولد الزَّنا، ح: (٢١١٣)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٣/ ٢٣٣).

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٣/ ٥٢٣): («أيُّما رجل عاهر»: بصيغة الماضي من باب المفاعلة؛ أي: زنا، «لا يرث»؛ أي: ذلك الولد من الواطئ ولا من أقاربه؛ لأنَّ التَّوريثَ بينهما فرعُ النَّسب، ولا نسبَ بينه وبين الزاني، «ولا يورث»؛ أي: لا يرث الواطئ ولا أقاربُه من ذلك الولد).

⁽٣) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الفرائض، ب: ما جاء في ميراث البنات، ح: (٢٠٩٢)، وأبو داود، ك: الفرائض، ب: ما جاء في ميراث الصُّلب، ح: (٢٨٩٢)، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

فَقَالَ: لاَ تَسَأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا الحَبرُ فِيكُم، رواه البخاريُّ(١).

• ٤٠٣٠ ـ وَعَن عِمرَانَ بنِ حُصَينِ هُهُ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ ابني مَاتَ، فَمَا لِي مِن مِيرَاثِهِ؟ فَقَالَ: «لَكَ السُّدُسُ آخَرُ». فَلَمَّا أَدبَرَ، دَعَاهُ فَقَالَ: «إِنَّ السُّدُسُ آخَرُ». فَلَمَّا أَدبَرَ، دَعَاهُ فَقَالَ: «إِنَّ السُّدُسَ الآخَرَ طُعمَةٌ»، رواه أحمد والتَّرمذيُّ وأبو داود (٢)، وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

الْجَاهِلِيَّةِ، فَهُوَ عَلَى قِسمَةِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَمَا كَانَ مِن مِيرَاثٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَا كَانَ مِن مِيرَاثٍ أُسِمَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَمَا كَانَ مِن مِيرَاثٍ أَدرَكَهُ الإسلامُ، فَهُوَ عَلَى قِسمَةِ الإسلامِ»، والما ابن ماجه(٤).



(١) البخاريُّ، ك: الفرائض، ب: ميراث ابنة ابن مع ابنة، ح: (٦٧٣٦).

⁽٢) أبو داود واللفظُ له، ك: الفرائض، ب: ما جاء في ميراث الجدِّ، ح: (٢٨٩٦)، والتِّرمذيُّ، أبواب الفرائض، ب: ما جاء في ميراث الجدِّ، ح: (٢٠٩٩)، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

وفي «المرقاة» (٥/ ٢٠٣٠): («لك سدسٌ آخرُ»؛ أي: بالعصوبة، «فلمّا ولّى دعاه قال: إنَّ السُّدسَ الآخِرَ»؛ بكسر الخاء وفي نسخةٍ بالفتح، والمرادُ به: الآخر بالكسر، «طعمة»؛ أي: لك كما في نسخةٍ؛ يعني: رزق لك بسبب عدم كثرة أصحاب الفروض وليس بفرض لك؛ فإنَّهم إن كثروا لم يبق هذا السُّدسُ الأخيرُ لك).

⁽٣) قولُه: «ما كان من ميراثٍ قُسِمَ في الجاهليَّة فهو على قسمةِ الجاهليَّةِ... إلخ»: يُستفاد منه: أنَّ القانونَ يَنفُذُ على المقدّمات التي وجدت بعد وضعه، وأمّا المقدّمات التي فصلت قبلُ فلا تعلُّقَ لها بهذا القانون، أخذته من بعض الحواشي. م

⁽٤) ابنُ ماجه واللفظُ له، أبواب الفرائض، ب: قسمة المواريث، ح: (٢٧٤٩)، وأخرجه عن ابن عبّاسٍ مرفوعًا بلفظ: «كلُّ قسمٍ قُسِمَ في الجاهليّة فهو على ما قسم له، وكلُّ قسمٍ أدركه الإسلامُ فهو على قسم الإسلام»، أبو داود، ك: الفرائض، ب: فيمن أسلم على ميراث، ح: (٢٩١٦)، وابنُ ماجه، أبواب الرُّهون، ب: قسمة الماء، ح: (٢٤٨٥)، وجوّد إسنادَه ابنُ عبد الهادي في «تنقيح التَّحقيق» (٤/ ٢٦٤).



وقولِ الله ﷺ: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِسَيَّةِ يُوْصَىٰ بِهَاۤ أَوْدَيْنِ غَيْرَ مُضَكَآرًا ﴾ [النساء: ١٢].

٤٠٣٢ ـ عَنِ ابنِ عُمَرَ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا حَقُّ (١) امرِئٍ مُسلِمٍ لَهُ شَيءٌ يُوصِي فِيهِ

(۱) قولُه: «ما حق امرئ مُسلِم... إلخ»: (فيه حثٌ على الوصيَّة، واحتجَّ به الظاهريَّةُ على أنَّها واجبةٌ، وقال أصحابنا الحنفيَّة: الوصيَّةُ مُستحَبَّةٌ؛ لأَنَها إثباتُ حقِّ في ماله فلم تكن واجبةً، كالهبة والعارية، وبه قال الشّافعيُّ؛ معناه: ما الحزم والاحتياطُ لمسلم، إلّا أن تكونَ وصيَّتُه مكتوبة عنده، والجمهورُ أيضًا على ندبها؛ لأنّه على المسلم لا عليه، ولو وجبت لكانت عليه، وهو خلافُ ما يَدُلُّ عليه اللَّفظُ، وممّا يُؤيِّد أنَّ هذا في الوصيَّة المتبرع بها قولُه: «له شيءٌ يُوصي فيه»؛ حيث لم يقل: عليه شيء، قيل: هذا في الوصية المتبرع بها، وأمّا الوصيَّةُ بأداء الدَّين وردِّ الأمانات الواجبة عليه فواجبةٌ عليه، ونقل ابنُ المنذر عن أبي ثورِ أنَّ المرادَ بوجوب الوصية في الآية والحديث يختصُّ بمن عليه حقٌّ شرعيٌّ، يخشى أن يضيعَ على صاحبه إنْ لم يوصِ به، كوديعةٍ ودينِ لله أو لاَدميٍّ، وليس الاستدلالُ على وجوب الوصية عمومًا بحديث الباب بصحيحٍ؛ لأنَّ ابنَ عمرَ راويَ الحديث لم يوصٍ، ومحالُ أن يخالف ما رواه)، هذا حاصِلُ ما في «عمدة القاري» و«المرقاة».

لذلك قال في «الهداية»: (الوصيةُ غيرُ واجبةٍ، وهي مُستحبَّةٌ).

قوله: (وهي مُستحبَّةٌ) بعد قوله: (غيرُ واجبةٍ)؛ (لنفي قول بعضِ النّاس: الوصيَّةُ للوالدين والأقربين - إذا كانوا ممَّن لا يرثون - فرضٌ، وعند بعضهم: الوصيَّةُ واجبةٌ على كلِّ واحدٍ ممَّن له ثروةٌ ويسارٌ، واستدلُّوا بظاهر قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلِلاَيْنِ وَالْأَقْرِينَ وَالْمَعْرُوفِ ﴾ [القرة: ١٨٠]، والمكتوبُ علينا يكون فرضًا، وقال ﷺ: ﴿لا يحلُّ لرجلٍ يؤمن بالله واليوم الآخر، إذا كان له مالٌ يريد الوصيَّة فيه أن يبيتَ ليلتين إلّا وصيَّتُهُ مُكتوبةٌ عند رأسه».

ولنا: أنَّها مشروعةٌ لنا لا علينا، وما شرع لنا يكون مندوبًا، وهي تبرُّعٌ بعد الوفاة، فيعتبر بالتَّبرُّع في حال الحياة، وما تلوه مَنسوخٌ بآية المواريث، وما رووا فهو شاذٌّ فيها يعمُّ به البلوي، والوجوبُ لا يَثبُت بمثله)، قاله في «الكفاية». م يَبِيتُ لَيلتَينِ إِلاًّ وَوَصِيَّتُهُ مَكتُوبَةٌ عِندَهُ»، متَّفقٌ عليه(١).

٣٣٠ ٤ - وروى «ابنُ المنذر»(٢) عَن نَافِعٍ قَالَ: قِيلَ لِابنِ عُمَرَ ﷺ فِي مَرَضِ مَوتِهِ: أَلَا تُوصِي؟ قَالَ: أَمَّا مَالِي فَاللهُ يَعلَمُ مَا كُنتُ أَصنَعُ فِيهِ، وَأَمَّا رِبَاعِي فَلَا أُحِبُّ أَن يُشَارَكَ وَلَدِي فِيهَا.

٤٠٣٤ ـ وَعَن جَابِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن مَاتَ عَلَى وَصِيَّةٍ، مَاتَ عَلَى سَبِيلٍ وَسُنَّةٍ،
 وَمَاتَ عَلَى تُقًى وَشَهَادَةٍ، وَمَاتَ مَغفُورًا لَهُ"، رواه ابن ماجه (٣).

١٣٥ - وَعَن أَبِى هُرَيرَة هُذَ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعمَلُ وَالمَرأَةُ بِطَاعَةِ اللهِ سِتِّينَ سَنةً، ثُمَّ يَحضُرُهُمَا المَوتُ فَيُضَارَّانِ فِي الوَصِيَّةِ، فَتَجِبُ لَهُمَا النَّارُ». ثُمَّ قَرَأَ عَلَيَّ أَبُو هُرَيرَةَ: ﴿ مِنْ بَعَدِ وَصِيلَةٍ يُوْصَىٰ بِهَا الْقَارُ الْعَظِيمُ ﴾ [النساء: ١٢]، رواه أحمد والتِّرمذيُّ وأبو داودَ وابن ماجه (٤).

٤٠٣٦ ـ وَعَن أَنسِ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن فَرَّ مِن مِيرَاثِ وَارِثِهِ قَطَعَ اللهُ مِيرَاثَهُ مِنَ

(۱) البخاريُّ واللفظُ له، ك: الوصايا، ب: الوصايا، ح: (۲۷۳۸)، ومُسلِمٌ، ك: الوصيَّة، ب: وصيَّة الرجل مكتوبة عنده، ح: (٤٠٠٤).

وفي «المرقاة» (٥/ ٢٠٣٩): («سبيل»؛ أي: طريقٌ مستقيمٌ ودليلٌ قويمٌ، قال الطَّبِيُّ _ رحمه الله _: وأبهمه ليدلَّ على ضربِ بليغٍ من الفخامة، «وسنة»؛ أي: طريقة أو سنَّة حسنة، «ومات على تقى»؛ أي: على تقوى من الله من امتثال الطّاعة واجتناب المعصية إشارةً إلى حسن خاتمته علمًا وعملًا، «وشهادة»؛ أي: حكميَّة أو على حضورٍ مع الله وغَيبةٍ عمّا سواه).

(٤) التَّرمذيُّ واللفظُ له، أبواب الوصايا، ب: ما جاء في الضِّرار في الوصية، ح: (٢١١٧)، وأبو داود، ك: الوصايا، ب: ما جاء في كراهية الإضرار في الوصيَّة، ح: (٢٨٦٧)، وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ).

⁽٢) نقله ابنُ الحجر في «فتح الباري» (٥/ ٣٥٩)، وصحَّح سندَهُ.

⁽٣) ابنُ ماجه، أبواب الوصايا، ب: الحثِّ على وصية، ح: (٢٧٠١)، وضعّف سندَه البوصيريُّ في «مصباح الزُّجاجة» (٣/ ١٤٠).



الجَنَّةِ يَومَ القِيَامَةِ»، رواه ابن ماجه(١).

١٣٧ ٤ ـ ورواه البيهقيُّ في «شعب الإيمان» عن أبي هريرة ١٤٠٣٠.

١٠٣٨ عَلَى الْمَوْتِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، بَلَغَنِي مَا تَرَى مِنَ الْوَجَعِ، وَأَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا أَشْفَيْتُ مِنْهُ عَلَى الْمَوْتِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، بَلَغَنِي مَا تَرَى مِنَ الْوَجَعِ، وَأَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا الثَّلُثُ اللهِ، بَلَغَنِي مَا تَرَى مِنَ الْوَجَعِ، وَأَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا النَّلُثُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ ا

⁽١) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، أبواب الوصايا، ب: الحيف في الوصية، ح: (٢٧٠٣)، وضعَّفَ سندَهُ البوصيريُّ في «مصباح الزُّجاجة» (٣/ ١٤١).

ورواه البيهقيُّ في «شعب الإيمان» عن أبي هريرة، ب: صلة الأرحام، ح: (٧٥٩٤)، وسنده فيه مجهولٌ، وسعيدُ بنُ منصورٍ في «سننه» عن سليمانَ الأشدق مُرسلًا، ح: (٢٨٥)، وسندُه جيِّدٌ، وابنُ أبي شبيةَ عنه مُرسلًا، ح: (٢١٦٨٨)، وسندُه صحيحٌ.

⁽٢) قولُه: «وَلا يَرِثْنِي إِلّا ابْنَةٌ لي»: (وفيه استدلالُ مَن يرى بالردِّ بقوله: «ولا يرثني إلا ابنة لي» للحصر، واعترض عليه بعضُهم بأنَّ المرادَ من ذوي الفروض، ومَن قال بالردِّ لا يقول بظاهره؛ لأنَّهم يعطونها فرضها، ثمَّ يردُّون عليه الباقي، وظاهِرُ الحديث أنَّها ترثُ الجميعَ ابتداءً انتهى.

قلتُ: هذا عند ظنّهِ أنّها ترثُ الجميعَ، والبنتُ الواحدةُ ليس لها إلّا النّصفُ، والباقي يكون بالردِّ بنصِّ آخرَ، وهو قولُه تعالى: ﴿وَأُولُوا ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ ٱوْلَى بِبَعْضِ ﴾ [الأحزاب: ٦]؛ يعني: بعضُهم أولى بالميراث بسبب الرَّحم)، قاله في «عمدة القاري». م

⁽٣) قولُه: «الثُّلث، والثُّلثُ كثيرٌ»: فيه بيانُ أنَّ الإيصاءَ بالثُّلثِ جائزٌ له، وأنَّ النقصَ منه أولى، كذا في «المرقاة» و «الهداية». وقال في «رحمة الأمة»: (والوصيةُ لغير وارثِ بالثلث جائزةٌ بالإجماع، ولا تفتقر إلى إجازة، وللوارث جائزةٌ مَو قوفةٌ على إجازة الورثة، وإذا أوصى بأكثرَ من ثلثه، وأجاز الورثةُ ذلك؛ فمذهبُ مالكِ أنَّهم إذا أجازوا في مرضه لم يكن لهم أنْ يرجعوا بعد موته، أو في صحَّته فلهم الرجوعُ بعد موته، وقال أبو حنيفة والشّافعيُّ: لهم الرُّجوعُ، سواءٌ كان في صحَّته أو في مرضه). م

⁽٤) قولُه: «إِنْ تَذَرْ وورثتك أغنياءَ... إلخ»: (وفيه أنَّ مَن لا وارثَ له يجوز له الوصيَّةُ بأكثرَ من الثُّلث؛ لقوله ﷺ: «إنْ =

تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللهِ إِلَّا أُجِرْتَ بِهَا، حَتَّى اللُّقْمَةُ تَجْعَلُهَا فِي فِي امْرَأَتِكَ»، متَّفقٌ عليه(١).

١٣٩ عنه ﷺ قَالَ: عَادَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَنَا مَرِيضٌ، فَقَالَ: «أُوصَيتَ؟». قُلتُ: نَعَم. قَالَ: «أُوصِ بِيكَم». قُلتُ: هُم أُغنِيَاءُ بِخَيرٍ، قَالَ: «أُوصِ بِالثَّلُثِ، وَالثَّلُثُ كَثِيرٌ»، رواه التَّرمذيُّ(٢).

١٤٠٤ - وَعَن أَبِى أُمَامَةَ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي خُطبَتِهِ عَامَ حَجَّةِ الوَدَاعِ: «إِنَّ اللهَ قَل أَعطَى كُلَّ ذِي حَقَّ حَقَّهُ، فَلاَ وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ»، رواه أبو داود وابن ماجه (٣)، وزاد الترمذيُّ: «الوَلَدُ للفِرَاشِ وَلِلعَاهِرِ الحَجَرُ وَحِسَابُهُم عَلَى اللهِ».

٤٠٤١ ـ وروى الدَّارَقطنيّ (٤) عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ عَلَيْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿لَا تَجُوزُ الوَصِيَّةُ (٥)

⁼ تَذَرُ ورثتَك أغنياءً فمفهومُه أنَّ مَن لا وارثَ له لا يُبالي بالوصيَّة بما زاد على الثُّلث)، كذا في «عمدة القاري». م

⁽١) البخاريُّ، ك: مناقب الأنصار، ب: قول النَّبِيِّ ﷺ: اللهم أمض لأصحابي هجرتهم، ح: (٣٩٣٦)، ومسلمٌ واللفظُ له، ك: الوصية، ب: الوصية بالثلث، ح: (٥/ ١٦٢٨).

⁽٢) التِّرمذيُّ واللفظُ له، أبواب الجنائز، ب: ما جاء في الوصية بالثلث، ح: (٩٧٥)، وأحمدُ، ح: (١٥٠١)، وقال التِّرمذيُّ: (حديثُ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٣) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الوصايا، ب: ما جاء في لا وصية لوارث، ح: (٢١٢٠)، وأبو داود، ك: الوصايا، ب: ما جاء في الوصية للوارث، ح: (٢٧١٣)، وابنُ ماجه، أبواب الوصايا، ب: لا وصية لوارث، ح: (٢٧١٣) وقال التَّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٤) الدّارقطنيُّ، ك: الفرائض، ب: القاتل لا يرث، ح: (٤١٥٠)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: الوصايا، ب: نسخ الوصية للوالدين، ح: (١٢٥٣٤)، قال الذَّهبيُّ في «المهذب في اختصار السُّنن الكبير»، ح: (١٢٥٣٤): (هذا حديثٌ صالحُ الإسناد)، وقال ابنُ حجرٍ في «فتح الباري» (٥/ ٣٧٢): (رجالُهُ ثقاتٌ)، وقال المناويُّ في «التَّيسير» (٢/ ٤٩١): (إسنادٌ صالحٌ).

⁽٥) قولُه: «لا تجوز الوصية لوارث إلّا أنْ يشاءَ الورثةُ»: لذلك قال في «الهداية»: (ولا تجوزُ لوارثه إلّا أنْ يُجِيزَها الورثةُ). م

لِوَارِثٍ إِلاَّ أَن يَشَاءَ الوَرَثَةُ».

٤٠٤٢ - وفي رواية له (١): عَن عَمرِو بنِ شُعيبٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي خُطبَتِهِ يَومَ النَّحرِ: «لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ إِلاَّ أَن يُجِيزَ الوَرَثَةُ».

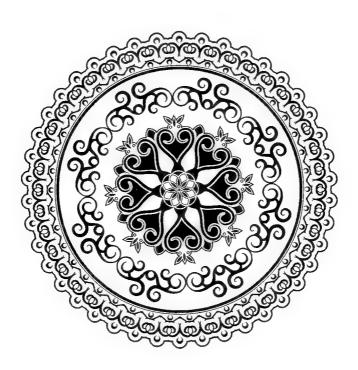
عَنهُ رَفَيَةٍ، فَأَعَتَقَ ابنُهُ هِشَامٌ خَمسِينَ رَقَبَةً، فَأَرَادَ ابنُهُ عَمرُو أَن يَعتِقَ عَنهُ الخَمسِينَ البَاقِيَة، فَقَالَ: حَتَّى مِئةُ رَفَيَةٍ، فَأَعتَقَ ابنُهُ هِشَامٌ خَمسِينَ رَقَبَةً، فَأَرَادَ ابنُهُ عَمرُو أَن يَعتِقَ عَنهُ الخَمسِينَ البَاقِيَة، فَقَالَ: حَتَّى أَسَأَلَ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ فَأَتَى النَّبِيَ عَلَيْهِ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَبِي أُوصَى بِعِتقِ مِثَةِ رَقَبَةٍ، وَإِنَّ هِشَامًا أَعتَقَ مَنهُ خَمسِينَ، وَبَقِيَت عَليهِ خَمسُونَ رَقَبَةً، أَفَأُعتِقُ عَنهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: ﴿إِنَّهُ لُو كَانَ مُسلِمًا (٢) عَنهُ خَمسِينَ، وَبَقِيَت عَليهِ خَمسُونَ رَقَبَةً، أَفَأُعتِقُ عَنهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: ﴿إِنَّهُ لُو كَانَ مُسلِمًا (٢) فَأَعتَقتُم عَنهُ، أَو تَصَدَّقتُم عَنهُ، أَو حَجَجتُم عَنهُ، بَلَغَهُ ذَلِكَ»، رواه أبو داود (٣).

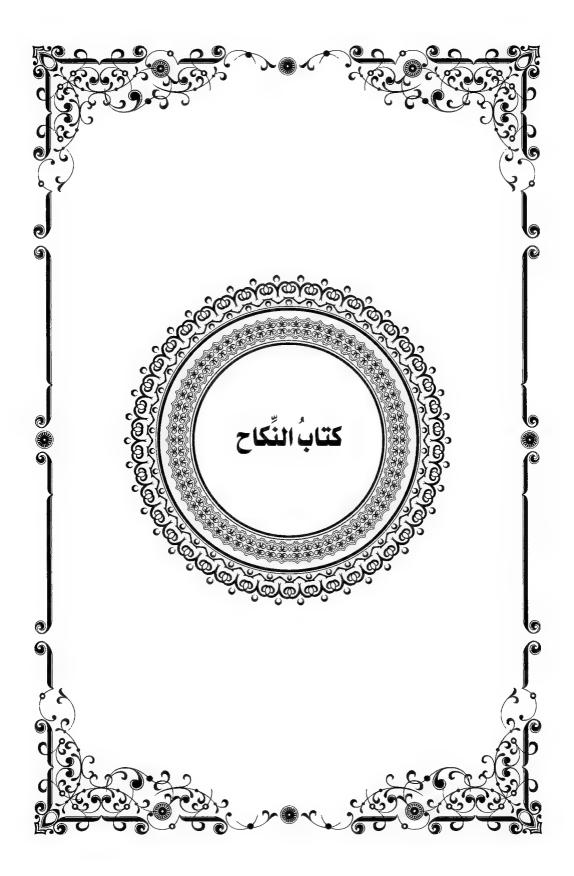


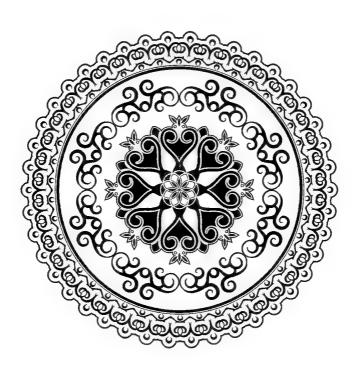
⁽۱) الدّارقطنيُّ، ك: الفرائض، ب: القاتل لا يرث، ح: (٤١٥٤)، قال ابنُ حجرٍ في «التّلخيص الحبير» (٣/ ٢٠٥): «إسنادُهُ واوِ»، ويُغنى عنه ما قبله.

⁽٢) قولُه: «لو كان مسلمًا»: والحديثُ يدلُّ على أنَّ الكافرَ إذا أوصى بقربةٍ من القرب؛ لم يلحقه ذلك؛ لأنَّ الكفرَ مانعٌ، وهكذا لا يلحقُه ما فعله قرابته المسلمون من القرب كالصَّدقة والحجِّ والعتق من غير وصيَّة منه، ولا فرقَ بين أن يكونَ الفاعلُ لذلك ولدًا أو غيره، وليس في هذا الحديث ما يدلُّ على عدم صحَّة وصيَّة الكافر؛ إذ لا ملازمةَ بين عدم قبول ما أوصى به من القرب وعدم صحَّة الوصيَّة مُطلقًا، نعم؛ فيه دليلٌ أنَّهُ لا يجبُ على قريب الكافر من المسلمين تنفيذ وصيَّته بالقرب. م

⁽٣) أبو داود، ك: الوصايا، ب: ما جاء في وصية الحربيّ يُسلِمُ وليُّه، ح: (٢٨٨٣)، وحسّن المناويُّ إسنادَه في «التّسير» (٢/ ٣١١)، وهو في «المسند» مُختصرًا، ح: (٦٧٠٤).









البَّاعَةُ عَن عَبدِاللهِ هَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ: «يَا مَعشَرَ الشَّبَابِ، مَنِ استَطَاعَ مِنكُمُ البَاءَةَ فَلَيتَزَوَّج (١)، فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلبَصَرِ، وَأَحصَنُ لِلفَرجِ، وَمَن لَم يَستَطِع فَعَلَيهِ بِالصَّومِ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ»، متَّفقٌ عليه (١).

(١) قولُه: «فليتزوج... إلخ»؛ (أي: النَّكاحُ على ثلاثة أنواع:

الأوَّلُ: أَنَّهُ سُنَّةٌ مُؤكَّدةٌ في الأصحِّ، فيأثم بتركه، ويثابُ إِنْ نوى تحصُّنًا وولدًا حال الاعتدال؛ أي: مُؤكَّدةٌ عند القدرة على المهر والنَّفقة والوطء؛ لقوله ﷺ: «النِّكاحُ من سُنتى، ومن رغب عن سُنتي فليس منى».

والنوعُ الثّاني: أنَّهُ يكون واجبًا عند التَّوقان، والتَّوقانُ بالفتحات والمراد شدة اشتياق النِّساء؛ لقوله عليه الصلاةُ والسلامُ: «تناكحوا توالدوا تكاثروا؛ فإنِّي أباهي بكم الأممَ يوم القيامة»، وهذا الحديثُ أمرٌ بالنِّكاح، والأمرُ للوجوب؛ لأنَّهُ مَحمولٌ على حالة التَّوقان بإشارة قوله: «يا معشرَ الشَّباب»؛ فإنَّهم ذوو التَّوقان على الجبلَّة السَّليمة.

والنوعُ الثَّالِثُ: مكروهٌ، وهو إذا خاف الجورَ وتَرْكَ الفرائضَ والسُّنَنَ؛ لأنَّه إنَّما شرع لمصالحَ كثيرةٍ، فإذا خاف الجورَ؛ لم تظهر تلك المصالحُ فيُكرَه.

فالحاصِلُ: أنَّهُ لا خلافَ أنَّ النِّكاحَ فَرْضٌ حالةَ التَّوقان، حتَّى إنَّ مَن تاقت نفسُهُ إلى النِّساء بحيث لا يمكنه الصَّبرُ عنهنَّ، وهو قادرٌ على المهر والنَّفقة، ولم يتزوج؛ يأثم.

واختلف فيما إذا لم تَتُنَّى نفسُه إلى النَّساء: قال الشّافعيُّ: إنَّهُ مباحٌ كالبيع والشَّراء، واختلف أصحابُنا فيه، قال بعضُهم: إنَّه سُنَّةٌ مُؤكَّدةٌ في الأصحِّ)، «الدُّرُّ المختار» و«البدائع» مُلتقَطٌّ منهما. م

(٢) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: النِّكاح، ب: استحباب النِّكاح لمن تاقت نفسه إليه، ح: (٣٤٠٠)، والبخاريُّ، ك: الصَّوم، ب: الصَّوم لمن خاف على نفسه، ح: (١٩٠٥).

قوله: «الباءة»: هي في اللُّغةُ: الجماعُ، والتَّقديرُ؛ أي: مَن استطاع منكم الجماعَ؛ لقدرت على مؤن النَّكاح، وقيل:=

٤٠٤٥ ـ وَعَن أَنْسٍ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِذَا تَزَوَّجَ العَبدُ فَقَد كَمُلَ نِصفُ الدِّينِ، فَليَتَّقِ اللهِ عَلِيَّةِ العَبدُ فَقَد كَمُلَ نِصفُ الدِّينِ، فَليَتَّقِ اللهِ فِي النِّصفِ البَاقِي»، رواه البيهقيُّ في "شعب الإيمان" (١).

عَن ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَم يُرَ لِلمُتَحَابَّينِ مِثلُ النِّكَاحِ»، رواه ابن ماجه(۲).

٤٠٤٧ ـ وَعَن سَعِدِ بِنِ أَبِي وَقَّاصٍ ﷺ قَالَ: رَدَّ (٣) رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى عُثمَانَ بِنِ مَظعُونٍ ﷺ

- (۱) البيهقيُّ في «شعب الإيمان»، ح: (٥١٠٠)، إسنادُه ضعيفٌ، وله شاهدٌّ من حديثٍ أخرجه الحاكِمُ في «المستدرك» وصحَّحه ووافقه الذَّهبيُّ، ح: (٢٦٨١) بلفظ: «مَن رزقه اللهُ امرأةً صالحةٌ فقد أعانه على شطر دينه، فليتَّقِ الله في الشَّطر الثّاني».
- (٢) ابنُ ماجه، أبواب النّكاح، ب: ما جاء في فضل النّكاح، ح: (١٨٤٧)، وصحَّح البوصيريُّ إسنادَه في «مصباح الزُّجاجة» (٢/ ٩٤)، والمناويُّ في «التَّيسير» (٢/ ٣٠١)، وأخرجه الحاكِمُ في «المستدرك»، ح: (٢٦٧٧).
- قال السّنديُّ: (والمعنى: أنَّهُ إذا كان بين اثنين محبَّهٌ؛ فتلك المحبَّهُ لا يزيدها شيءٌ من أنواع التَّعلُّقات بالتَّقرُّبات ولا يُديمها مثلُ تعلُّق النّكاح، فلو كان بينهما نكاحٌ مع تلك المحبَّة؛ لكانت المحبَّهُ كلَّ يومٍ بالازديادِ والقوَّة)، «حاشية السّنديِّ على سنن ابن ماجه» (١/ ٥٦٧).
- (٣) قولُه: «ردَّ رسولُ الله ﷺ على عثمانَ بنِ مظعونِ التَّبتُّل... إلخ»: قال في «المرقاة»: (النِّكاحُ عندنا أقربُ إلى العبادات، حتَّى إنَّ الاشتغالَ به أفضلُ من التَّخلِّي عنه لِمَحض العبادة، ونقل عن الشّافعيِّ رحمه الله تعالى: أنَّهُ مُباحٌ، وأنَّ النَّجرُّدَ للعبادة أفضلُ منه؛ لقوله تعالى: ﴿وَسَرِيدًا وَحَصُورًا ﴾ [آل عمران: ٣٩] يمدح يحيى عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ بعدم إتيان النِّساء مع القدرة عليه؛ لأنَّ هذا معنى الحصور.

ولنا: ما في الحديث الآتي بعدُ: أنَّ نفرًا من أصحاب النَّبي ﷺ سألوا... إلخ، فردَّ هذا الحالَ ردًّا مُؤكَّدًا حتى تبرَّا منه. وبالجملة: فالأفضليَّةُ في الاتِّباع لا فيما تُخيِّلُ النَّفسُ أنَّه أفضلُ؛ نظرًا إلى ظاهر عبادة وتوجُّه، ولم يكن اللهُ ﷺ يرضى لأشرف أنبيائه إلّا بأشرف الأحوال، وكان حالُه إلى الوفاة النِّكاحَ، فيستحيل أن يُقِرَّه على ترك الأفضل مُدَّة حياته، وحالُ يحيى بن زكريا عليهما الصلاة والسلام كان أفضلَ في تلك الشَّريعة، وقد نسخت الرَّهبانيَّةُ في مِلَّتنا، ولو تعارضا قُدِّمَ على من زكريا عليهما الصلاة والسلام كان أفضلَ في تلك الشَّريعة، وقد نسخت الرَّهبانيَّةُ في مِلَّتنا، ولو تعارضا قُدِّم

⁼ المرادُ بالباءة هنا مؤنُ الزواج، «أغضُّ للبصر»: أدعى إلى غضِّ البصر، «أحصنُ للفرج»: أدعى إلى إحصان الفرج؛ أي: حفظِه من الزِّنا، «وِجاءٌ»: قاطِعٌ للشَّهوة.

التَّبَتُّل، وَلُو أَذِنَ لَهُ لَاختَصَينَا، متَّفقٌ عليه(١).

٤٠٤٨ ـ وروى البخاريُّ ومسلمٌ (٢): عَن أَنسٍ عَللهُ: أَنَّ نَفَرًا مِن أَصحَابِ النَّبِيِّ عَلَيْ سَأَلُوا أَزوَاجَ

= التَّمسُّك بحال النَّبِيّ عَلِيْةٍ.

وعن ابن عبّاسٍ على: «تزوّجوا؛ فإنَّ خيرَ هذه الأمة أكثرُها نساءً»، ومن تأمّل ما يشتمل عليه النّكاحَ من تهذيب الأخلاق وتوسعة الباطن بالتحمُّل في معاشرة أبناء النَّوع وتربية الولد، والقيام بمصالح المسلم العاجز عن القيام بها، والنَّفقة على الأقارب والمستضعفين، وإعفاف الحرم ونفسه ودفع الفتنة عنه وعنهنَّ، ودفع التَّعيير عنهنَّ بحبسهنَّ لكفايتهنَّ مؤنة سبب الخروج، ثمَّ الاشتغالِ بتأديب النَّفس وتأهيله للعبودية، ولتكونَ هي أيضًا سببًا لتأهُّلِ غيرها وأمرها بالصَّلاة، فإنَّ هذه فرائضُ كثيرةٌ لم يكد يقف على الجزم بأنَّهُ أفضلُ من التخلِّي، بخلاف ما إذا عارضه خوفُ الجَوْر؛ إذ الكلامُ ليس فيه، بل في الاعتدال مع إداء الفرائض والسُّنن، وحقيقةُ الفضل تنفي كونَه مُباحًا؛ إذ الأفضلُ في المباح، والحتُّ أنَّهُ إن اقترن بنيِّةٍ كان ذا فضل، وذكرنا أنَّهُ إذا لم يقترن به نيَّةٌ كان مُباحًا عند الشّافعيِّ؛ لأنَّ المقصودَ منه حينتذِ مُجرَّدُ قضاء الشَّهوة، ومبنى العبادة على خلافه.

وأقول: بل فيه فضلٌ من جهة أنّهُ كان مُتمكّنًا من قضائها بغير الطَّريق المشروع، فالعدولُ إليه مع ما يَعلَمُه من أنّهُ يستلزم أثقالًا به قصدَ ترك المعصية، وعليه يُتاب، ووعد العون من الله تعالى لاستحسانِ حالته)، انتهى مُلخَّصًا. وقال العلّمةُ العينيُّ: (لنا أيضًا قولُه ﷺ: «مَن كان على ديني ودين داودَ وسليمانَ وإبراهيمَ عليهم السلامُ فليتزوَّج... إلخ»، فجعل النّكاحَ من الدِّين، وقدَّمه على الجهاد، واختار لنفسه الاشتغالَ به، فثبت أنَّهُ أفضلُ). م

(١) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: النَّكاح، ب: استحباب النَّكاح لِمَن تاقت نفسه إليه، ح: (٣٤٠٤)، والبخاريُّ، ك: النَّكاح، ب: ما يُكرَهُ من التَّبتُّل والخصاء، ح: (٥٠٧٣).

وفي «منحة الباري» (٨/ ٣٣١): («التَّبتُّل»: هو الانقطاعُ عن النِّساء، والخصاءُ: الشّقُّ على الأنثيين وانتزاعهما، «ولو أذن له»؛ أي: في ترك النِّكاح، «لاختصينا»: الأنسبُ: لاختصى، والمرادُ: لفعلنا ما يُزيل الشَّهوة، لا الخصاءَ حقيقةً؛ لأنَّهُ حرامٌ، أو كان ذلك قبل النَّهي عن الاختصاء، ولو قال بدل: «لاختصينا»: (لتبتَّلنا»؛ لَما احتيج إلى ذلك؛ لكنَّه عدل عنه إلى الاختصاء إرادةَ المبالغة؛ إذ الاختصاءُ أبلغُ من النَّبتُّل؛ لأنَّ وجودَ الآلةِ لا ينافي استمرارَ وجود الشَّهوة بخلاف الاختصاء).

(٢) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: النِّكاح، ب: استحباب النِّكاح لِمَن تاقت نفسُه إليه، ح: (٣٤٠٣)، والبخاريُّ، ك: النِّكاح، ب: التَّرغيب في النِّكاح، ح: (٣٢٠٥).

النَّبِيِّ عَلَيْهِ عَن عَمَلِهِ فِي السِّرِّ؟ فَقَالَ بَعضُهُم: لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، وَقَالَ بَعضُهُم: لَا آكُلُ اللَّحمَ، وَقَالَ بَعضُهُم: لَا آنَامُ عَلَى فِرَاشٍ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثنَى عَلَيهِ، فَقَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا كَذَا وَكَذَا؟ لَكِنِّي أُصَلِّي بَعضُهُم: لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثنَى عَلَيهِ، فَقَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا كَذَا وَكَذَا؟ لَكِنِّي أُصَلِّي وَأَنَامُ، وَأَصُومُ وَأُفطِرُ، وَأَتزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَن رَغِبَ عَن سُنَّتِي فَليسَ مِنِّي».

٤٩ ٤٠ - ورُوِيَ (١) عَن أُمِّ حَبِيبَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَن كَانَ عَلَى دِينِي وَدِينِ دَاوُدَ وَسُلَيمَانَ وَإِبرَاهِيمَ، فَلَيَتَزَوَّج إِن وَجَدَ إِلَى النِّكَاحِ سَبِيلًا، وَإِلَّا فَلَيْجَاهِد فِي سَبِيلِ اللهِ، إِنِ استُشهِدَ يُزَوِّجهُ مِنَ الحُورِ العِينِ، إِلَّا أَن يَكُونَ يَسعَى عَلَى وَالِدَيهِ أَو فِي أَمَانَةٍ لِلنَّاسِ عَلَيهِ».

٠٥٠ ٤ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ مَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «تُنكَحُ المَرأَةُ (") لِأَربَعٍ: لِمَالِهَا وَلِحَسَبِهَا وَجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا، فَاظفَر بِذَاتِ الدِّينِ، تَرِبَت يَذَاكَ »، متَّفقٌ عليه ("".

٤٠٥١ ـ وَعَنهُ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا خَطَبَ^(٤) إِلَيكُم مَن تَرضَونَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَزُوّجُوهُ، إِلَّا تَفعَلُوا تَكُن فِتنَةٌ فِي الأَرضِ، وَفَسَادٌ عَرِيضٌ»، رواه التِّرمذيُّ (٥).

⁽١) عزاه المُتَّقي الهنديُّ في «كنز العمال» إلى ابن لال (١٦/ ٢٨٠)، ح: (٤٤٤٦٦).

⁽٢) قولُه: «تنكح المرأةُ... إلخ»: (وقال القرطبيُّ: معنى الحديث: أنَّ هذه الخصالَ الأربعَ هي التي تُرغِّبُ في نكاح المرأة، لا أنَّهُ وقع الأمرُ بذلك، بل ظاهِرُه إباحةُ النَّكاح لقصد كلَّ من ذلك، لكنَّ قصد الدِّين أُولى، قال: ولا يُظَنَّ أنَّ هذه الأربعَ تُؤخِذُ منها الكفاءة، أي: ينحصر فيها؛ فإنَّ ذلك لم يقل به أحدٌ، وإن كانوا اختلفوا في الكفاءة: ما هي؟)، كذا في «عمدة القاري». م

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: النِّكاح، ب: الأَكْفاء في الدين، ح: (٥٩٠٥)، ومُسلِمٌ، ك: الرَّضاع، ب: استحباب نكاح ذات الدِّين، ح: (٣٦٣٥).

وفي «اللّامِع الصَّبيح» (١٩٣/١٣): («فاظفر بها»؛ أي: برشدها؛ فإنَّها تُكسِبُ منافعَ الدَّارين، «تربت يداك»: أصلُه دعاءٌ، إلّا أنَّ العربَ تستعملُه للإنكار، والتَّعجُّب، والتَّعظيم، والحثِّ على الشَّيء، وهذا هو المرادُ هنا).

⁽٤) قولُه: "إذا خطب إليكم مَن ترضون دينه وخلقه فزوِّجوه... إلخ»: (لم يذكر النَّسبَ والمالَ، كأنَّهما شيئان لا ينبغي أن تعتدُّوا بهما؛ ولأنَّ النَّاسَ يطلبونهما من غير ذكر، فلم يحتج إلى ذكرهما)، كذا في «الكوكب الدُّرِّيِّ». م

⁽٥) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب النِّكاح، ب: ما جاء إذا جاء مَن ترضون دينه، ح: (١٠٨٤)، وابنُ ماجه، أبواب=

١٠٥٢ ـ وَعَن عَبدِاللهِ بِنِ عَمرٍ و ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «الدُّنيَا مَتَاعٌ، وَخَيرُ مَتَاعِ الدُّنيَا: المَرأَةُ الصَّالِحَةُ»، رواه مسلمٌ (١٠).

١٠٥٣ ـ وَعَن أَبِي أُمَامَة ﴿ مَنِ النَّبِيِ عَلَيْ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «مَا استَفَادَ المُؤمِنُ بَعدَ تَقوَى اللهِ خَيرًا لَهُ مِن زَوجَةٍ صَالِحَةٍ، إِن أَمَرَهَا أَطَاعَتهُ، وَإِن نَظَرَ إِلَيهَا سَرَّتهُ، وَإِن أَقسَمَ عَلَيهَا أَبَرَّتهُ، وَإِن غَابَ عَنهَا نَصَحَتهُ فِي نَفسِهَا وَمَالِهِ»، رواه ابن ماجه (٢).

٤٠٥٤ ـ وَعَن مَعقِلِ بِنِ يَسَارٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَزَوَّجُوا الوَدُودَ الوَلُودَ؛ فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمُ الأُمَمَ»، رواه أبو داود والنَّسائيُ (٣).

١٠٥٥ عن أنس على قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْةَ: «مَن أَرَادَ أَن يَلقَى اللهَ طَاهِرًا مُطَهَّرًا، فَليَتَزَوَّجِ الحَرَائِرَ⁽¹⁾»، رواه ابنُ ماجه (٥٠).

⁼ النّكاح، ب: الأَكْفاء، ح: (١٩٦٧)، والحديثُ حَسنٌ لغيره، يشهدُ له حديثُ أبي حاتم المزنيَّ عند التّرمذيِّ، أبواب النّكاح، ب: ما جاء إذا جاء مَن ترضون دينه، ح: (١٠٨٥)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، انظر: «سننَ ابن ماجه» (٣/ ١٤١) ط: الرّسالة.

قولُه: «من ترضون»؛ أي: تستحسنون، «دينه»؛ أي: ديانته، «وخلقه»؛ أي: معاشرته.

⁽١) مسلمٌ، ك: الرَّضاع، ب: خيرُ متاع الدُّنيا المرأةُ الصَّالحة، ح: (٣٦٤٩).

⁽٢) ابنُ ماجه، أبواب النّكاح، ب: حقّ الزَّوج على المرأة، ح: (١٨٥٧)، وسندُهُ ضعيفٌ، لكن يُغني عنه حديثُ أبي هريرةَ عند النَّسائيِّ، ح: (٣٢٣١) بإسنادٍ قويَّ، ولفظُه: سئل رسولُ الله ﷺ: أيُّ النِّساء خيرٌ؟ قال: «التي تسرُّه إذا نظر، وتُطيعه إذا أمرَ، ولا تخالفه في نفسها ومالها بما يكرهُ»، وهو في «مسند أحمد»، ح: (٧٤٢١).

⁽٣) أبو داود واللَّفظُ له، ك: النّكاح، ب: النَّهي عن تزويج من لم يلد، ح: (٢٠٥٠)، والنَّسائيُّ، ك: النّكاح، ب: كراهية تزويج العقيم، ح: (٣٢٢٧)، قال المناويُّ في «التَّيسير» (١/ ٤٤٧): (رجالُهُ ثقاتٌ)، وقال ابنُ الصَّلاح: (حسنُ الإسناد)، ينظر: «البدر المنير» (٧/ ٤٩٦).

⁽٤) قولُه: «فليتزوج الحرائر»: قال في «ردّ المحتار» عن «البحر»: (ولا يتزوَّج الأمةَ مع طَول الحرَّة). م

⁽٥) ابنُ ماجه، أبواب النّكاح، ب: تزويج الحرائر والودود، ح: (١٨٦٢)، وضعّف إسنادَه البوصيريُّ في «مصباح الزُّجاجة» (٧/ ٩٨).

٢٠٥٦ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيرُ نِسَاءٍ رَكِبنَ الإِبِلَ صَالِحُ نِسَاءِ قُرَيشٍ، أَحناهُ عَلَى وَلَدِ فِي صِغَرِهِ، وَأَرعَاهُ عَلَى زَوجِ فِي ذَاتِ يَدِهِ»، متَّفقٌ عليه(١١).

١٠٥٧ ـ وَعَن أُسَامَةَ بِنِ زَيدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا تَرَكتُ بَعدِي فِتنَةً أَضَرَّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ»، متَّفقٌ عليه (٢).

١٠٥٨ ـ وَعَن أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ الدُّنيَا حُلوةٌ خَضِرَةٌ، وَإِنَّ اللهِ ﷺ: «إِنَّ الدُّنيَا حُلوةٌ خَضِرَةٌ، وَإِنَّ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلْمَا عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهُ اللهِ عَلَيْ الللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ الللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَى الللهِ عَلَيْهِ الللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْهِ عَلَى الللهِ عَلَيْ الللهِ عَلَيْهِ الللهِ عَلَيْهِ عَلَى الللهِ عَلَيْهِ عَلَى الللهِ عَلَيْهِ عَلَى الللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ الللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى الللهِ عَلَيْهِ عَلَيْ عَلَيْهِ عَلَي

١٠٥٩ ـ وَعَن ابن عُمَرَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «الشَّوْمُ فِي الدَّارِ، وَالمَرأَةِ، وَالفَرَسِ»، متَّفتٌ عليه (٤).

(١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: النِّكاح، ب: إلى مَن ينكح؟ وأيُّ النِّساء خيرٌ؟، ح: (٥٠٨٢)، ومُسلِمٌ، ك: فضائل الصَّحابة، ب: من فضل نساء قريش، ح: (٦٤٦٠).

قولُه: «ركبن الإبل»: كنايةٌ عن العرب، «أحناه»؛ أي: أشفقه، «وأرعاه»؛ أي: أحفظه، والمرادُ: أرعاهنَّ على ما في يدِ الزَّوج من المال.

(٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: النِّكاح، ب: ما يُتَقى من شؤم المرأة، ح: (٥٩٦)، ومُسلِمٌ، ك: الرِّقاق، ب: أكثرُ أهل الجنة الفقراءُ، ح: (٦٩٤٥).

(٣) مسلمٌ، ك: الرِّقاق، ب: أكثرُ أهل الجنَّة الفقراء، ح: (٦٩٤٨).

(٤) مُسلِمٌ واللَّفظُ له، ك: السَّلام، ب: الطَّيرة والفأل، ح: (٥٨٠٤)، والبخاريُّ، ك: النَّكاح، ب: ما يُتَقَى من شوم المرأة، ح: (٥٠٩٣).

وفي «المرقاة» (٥/ ٢٠٤٦): («الشُّوم»: وهو ضدُّ اليُمن؛ بمعنى: البركة، «في المرأة»: بألّا تلدَ، وقيل: غلاء مهرها وسوء خلقها، وقال: صعوبتُها وسوء خلقها، وقيل: صعوبتُها وسوء خلقها، وقيل: هذا إرشادٌ منه ﷺ لأمَّته، فمن كان له دارٌ يُكرَهُ شكناها أو امرأةٌ يُكرَهُ صحبتها أو فرسٌ لا تعجبه بأن يفارق بالانتقال عن الدّار وتطليق المرأة وبيع الفرس، فلا يكونُ هذا من باب الطَّيرة المنهيّ عنها، وهذا كما رُويَ أنَّهُ ﷺ قال: =



وفي رواية (١): «الشُّؤمُ فِي ثَلَاثَةٍ: فِي المَرأَةِ، وَالمَسكَنِ، وَالدَّابَّة».

٠٦٠ ٤ ـ وَعَن عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ إِنَّ أَعظَمَ النِّكَاحِ بَرَكَةً أَيسَرُهُ مَؤُونَةً »، رواه البيهق في «شعب الإيمان» (٢٠).

المَدِينَةِ، وَعَن جَابِرِ هُ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ عَيْلَةً فِي غَزوَةٍ، فَلَمَّا قَفَلنَا كُنَّا قَرِيبًا مِنَ المَدِينَةِ، وَتَعَجَّلتُ عَلَى بَعِيرِ لِي قَطُوفٍ، فَلَحِقْنِي رَاكِبٌ مِن خَلْفِي، فَنَخَسَ بَعِيرِي بِعَنَزَةٍ كَانَت مَعَهُ، فَسَارَ بَعِيرِي كَاحَسَنِ مَا أَنتَ رَاءٍ مِنَ الإِبلِ، فَالتَفَتُّ فَإِذَا أَنَا بِرَسُولِ اللهِ عَيِيةً]، فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي حَدِيثُ عَهدٍ بِعُرسٍ، قَالَ: «أَنَتُ رَاءٍ مِنَ الإِبلِ، فَالتَفَتُّ فَإِذَا أَنَا بِرَسُولِ اللهِ عَيِيةً]، فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي حَدِيثُ عَهدٍ بِعُرسٍ، قَالَ: «أَنْ وَتُحَدِيثُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ال

 [«]ذروها ذميمةً»، قال الطّيبيُ _ رحمه الله _: ومن ثمّة جعلها ﷺ من باب الطّيرة على سبيل الفرض في قوله: «إن تكن الطّيرة في شيءٍ ففي المرأة والفرس والدّار»).

قال الخطّابيُّ: (هذه الأشياءُ الثَّلاثةُ ليس لها بأنفسها وطباعها فعلٌ وتأثيرٌ، وإنَّما ذلك كلُّه بمشيئة الله وقضائه، وخصت بالذِّكر؛ لأنَّها أعمُّ الأشياء التي يقتنيها النّاسُ، ولمّا كان الإنسانُ لا يخلو عن العارض فيها؛ أُضيفَ إليها اليمنُ والشُّؤمُ إضافةَ مكانٍ ومحلِّ) اهـ ويُمكِنُ أن يقالَ: إنَّ هذه الأشياء غالبًا تكون أسبابًا لسوء الخلق، وهو شؤمٌ؛ فلذا نُسب إليها، وقد روى أحمدُ وغيرُه عن عائشةَ ، بلفظ: «الشَّرَّمُ سُوءُ الخُلُقِ»).

⁽١) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الأدب، ب: جاء في الشُّؤم، ح: (٢٨٢٤)، والبخاريُّ، ك: الطِّبِّ، ب: لا عدوى، ح: (٥٧٧٢).

⁽٢) البيهقيُّ في «شعب الإيمان» واللَّفظُ له، ب: الاقتصاد في النَّفقة، ح: (٦١٤٦)، وأحمدُ، ح: (٢٤٥٩)، قال الصَّنعانيُّ في «فتح الغفار» (٣/ ١٤٥٧): (إسنادُهُ ضعيفٌ)، لكن يُشهد له ما صحَّحه ابنُ حبّانَ بلفظ: «خيرُ النِّكاح أيسرُه»، وأخرجه أبو داود عن عمرَ، ح: (٢١١٧).

⁽٣) قولُه: «فهلّا بكرًا... إلخ»: قال في «ردّ المحتار» عن «البحر»: (نكاحُ البكر أحسنُ؛ للحديث). م

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: النِّكاح، ب: تستحدُّ المغِيبة، ح: (٧٤٧)، ومُسلِمٌ، ك: الرَّضاع، ب: من فضل نساء قريش، ح: (٦٤٦٠).

٤٠٦٢ ـ وَعَن عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ سَالِمِ بنِ عُتبَةَ بنِ عُويمِ بنِ سَاعِدَةَ الأَنصَارِي عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «عَلَيكُم بِالأَبكَارِ، فَإِنَّهُنَّ أَعَذَبُ أَفْوَاهًا، وَأَنتَقُ أَرحَامًا، وَأَرضَى بِاليَسِيرِ»، رواه أبن ماجه مرسلًا والبيهقيُّ متَّصلًا(١).

المُكَاتَبُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَونُهُم: المُكَاتَبُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَونُهُم: المُكَاتَبُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَونُهُم: المُكَاتَبُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَمَالَ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَل



وفي «جامع الأصول» (١/ ٥١٥): («تمتشط الشَّعثةُ»: الشَّعثةُ: المرأةُ البعيدةُ العهد بالغُسل والتَّسريح، و«الامتشاطُ»: تسريحُ الشَّعر؛ يعني: حتى تُصلحَ من شأنها؛ بحيث إذا قدم عليها بعلُها وجدها مُتجمَّلةٌ حسنةَ الحال، «وتَستحِدُ المغِيبة»: المرأةُ التي غاب عنها زوجُها، والاستحدادُ: أخذُ الشَّعر بالموسى وغيرها، وهذا أيضًا كالأوَّل).

⁽۱) ابنُ ماجه مُرسلًا واللَّفظُ له، أبواب النّكاح، ب: تزويج الأبكار، ح: (۱۸٦۱)، ضعَف البوصيريُّ إسنادَهُ في «مصباح الزُّ جاجة» (۲/ ۹۸)، وأخرجه البيهقيُّ في «السُّنن الكبرى» مَوصولًا، ك: النّكاح، ب: استحباب التزويج بالأبكار، ح: (۱۳٤۷۳)، وأخرجه عبدُ الرَّزاق من طريق مكحولٍ مرسلًا، وهو مرسلٌ حسنٌ، انظر: «أنيس السّاري» (٥/ ٣٥٢٢)؛ فالحديثُ بمجموع هذه الطُّرق حسنٌ إن شاء الله.

وفي «كشف المناهج» (٣/ ١٠): (قولُهُ ﷺ: «أعذبُ أفواهًا»: العذبُ: الماءُ الطّيّبُ، ويقال: للرّيقِ والخمرِ الأعذبان، وأضاف العذوبة إلى الأفواه لاحتواتها على الرّيق، قولُه: «وأنتنُ أرحامًا»؛ بالهمزة المفتوحة والنونِ والمثنّاةِ من فوق والقاف؛ [أي]: وأكثر أو لادًا، يقال للمرأةِ الكثيرة الولد: ناتِقٌ؛ لأنّها ترمى بالأولاد رميًا، والنّتُقُ: الرّمي).

⁽٢) قولُه: (والنّاكِحُ الذي يريد العفافَ)؛ لذلك قال في (الدُّرّ المختار): (ويُندب الاستدانةُ له). م

⁽٣) النسائيُّ واللَّفظُ له، ك: النَّكاح، ب: معونة الله الناكح الَّذي يريد العفاف، ح: (٣٢١٨)، والتَّرمذيُّ، أبواب فضائل الجهاد، ب: ما جاء في المجاهد والنَّاكح، ح: (١٦٥٥)، وقال: (حديثٌ حسنٌ).



وقولِ الله ﷺ: ﴿ فَأَنكِحُواْمَاطَابَ لَكُمْ مِّنَ اللِّسَلَةِ ﴾ [النساء: ٣]. وقولِهِ تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِأَزْوَجِكَ وَبَنَائِكَ وَفِيلِهِ لَللهُ عَنْ اللّهُ عَنْ فُورًا رَّحِيمًا ﴾ وَبَنَائِكَ وَنِسَلَةِ الْمُؤْمِنِينَ يُدُنِينَ عُلَيْمِ مِنَ جَلَيْبِيهِ فَأَ ذَلِكَ أَدْفَحَ أَن يُعْرَفْنَ فَلا يُؤْذَيْنُ وَكَاكَ اللّهُ عَنْ فُورًا رَّحِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٥٥].

٤٠٦٤ ـ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ [فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَنظُرتَ إِلَيهَا؟». قَالَ: لَا.] قَالَ: «فَاذَهَب فَانظُر إِلَيهَا(١)، فَإِنَّ فِي أَعيُنِ الأَنصَارِ وَفَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَنظُرتَ إِلَيهَا؟». قَالَ: لَا.] قَالَ: «فَاذَهَب فَانظُر إِلَيهَا(١)، فَإِنَّ فِي أَعيُنِ الأَنصَارِ شَيئًا»، رواه مسلمٌ(٢).

٥٠٠٥ ـ وَعَنِ المُغِيرَةِ بِنِ شُعبَةَ ، فَقَالَ: خَطَبتُ امرَأَةً، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَنظرتَ

⁽١) قولُه: «فانظر إليها... إلخ»: (وللعلماء خلافٌ في جواز النَّظر إلى المرأة التي يريد أن يتزوَّجها، فجوَّزه الأوزاعيُّ والنَّوريُّ وأبو حنيفة والشّافعيُّ وأحمدُ وإسحاقُ رحمهم الله مُطلقًا، أَذِنت المرأةُ أم لم تأذَنْ؛ لحديثي جابر والمغيرة ، الله وجوَّزه مالكٌ بإذنها، ورُوي عنه المنعُ مُطلَقًا، ولو بعث امرأةٌ تصفُها له لكان أدخلَ في الخروج عن الخلاف)، «المرقاة» و«اللَّمعات» مُلتقَطَّ منهما، وقال في «الدُّرِّ المختار»: (ويُندَبُ النَّظرُ إليها قبله). م

⁽٢) مسلمٌ، ك: النَّكاح، ب: ندب النَّظر إلى وجه المرأة وكفَّيها لمن أراد أن يتزوَّجَها، ح: (٣٤٨٥).

وفي «كشف المناهج» (٣/ ١١): (قولُه: «تزوَّجتُ»: الظّاهِرُ أنَّ مُرادَه: خطبتُ، أو أردت التَّزوُّج؛ لأنَّ النَّظرَ بعد التَّرُوُّج لا فائدةَ فيه، وقد جاء مُصرَّحًا بذلك عند ابنِ حبّانَ، قال: عن أبي هريرةَ ﷺ: أنَّ رجلًا أراد أن يتزوَّج امرأةً من الأنصار، فقال النَّبيُّ ﷺ... الحديثَ.

وقوله ﷺ: «فإنَّ في أعين الأنصار شيئًا» هكذا الرِّوايةُ بالهمزة، وهو واحدُ الأشياء، وقيل المرادُ: صِغرٌ، وقيل: زُرقةٌ، ويستحبُّ النَّظرُ إذا عزم على الخِطبة، وله ذلك بغير رضاها، وإنَّما ينظر إلى الوجه والكفَّين.

إِلَيهَا؟». قُلتُ: لَا. قَالَ: «فَانظُر إِلَيهَا؛ فَإِنَّهُ أَحرَى أَن يُؤدَمَ بَينكُمَا»، رواه أحمد والتَّرمذيُّ والنَّسائيُّ وابن ماجه والدَّارِميُّ (۱).

٤٠٦٦ ـ وَعَن جَابِرٍ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمُ الْمَرأَةَ، فَإِنِ استَطَاعَ أَن يَنظُرَ إِلَى مَا يَدعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا فَلَيَفْعَل»، رواه أبو داود (٢).

٧٠٦٧ ـ وَعَن ابنِ مَسعُودٍ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لاَ تُبَاشِرُ المَرأَةُ المَرأَةَ، فَتَنعَتَهَا(٣) لِزَوجِهَا كَأَنّهُ يَنظُرُ إِلَيهَا»، متَّفقٌ عليه(٤).

(۱) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (۱۸۱٥٤)، والتِّرمذيُّ، أبواب النِّكاح، ب: ما جاء في النظر إلى المخطوبة، ح: (۱۰۸۷)، والنِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ وابنُ ماجه، أبواب النِّكاح، ب: النَّظر إلى المرأة إذا أراد أن يتزوَّجها، ح: (۱۸٦٦)، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ).

وفي «كشف المناهج» (٣/ ١٥): («وأحرى»؛ أي: أحقُّ وأجدرُ، «ويُؤدَم بينكما»؛ أي: يكون بينكما المحبَّةُ والموافقةُ، من أَدَمَ الطَّعامَ؛ لأنَّ طيِّبه يكون به).

(٢) أبو داود واللَّفظُ له، ك: النّكاح، ب: في الرجل ينظر إلى المرأة، ح: (٢٠٨٢)، وصحَّحه الحاكِمُ في «المستدرك»، ك: النّكاح، ح: (٢٦٩٦)، ووافقه الذَّهبيُّ، وحسَّنه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (٣/ ٢٥١).

قولُه: «ينظر إلى ما»؛ أي: عضوٍ، «يدعوه»؛ أي: يحمده ويبعثه، «إلى نكاحها فليفعل»: فإنَّهُ مندوبٌ؛ لأنَّهُ سببُ تحصيل النَّكاح، وهو سنَّةُ مُؤكَّدةً، والتَّحصينُ المطلوبُ بالنِّكاح لا يحصلُ إلَّا بالرَّغبة في المنكوحة.

(٣) قولُه: «فَتَنعَتَهَا لزوجها كأنَّه ينظرُ إليها»: (في «شرح الأكمل»: قد استدلَّ الفقهاءُ بهذا الحديث على جواز السَّلم في الحيوان؛ لأنَّه على أخبر أنَّ وصفَ الشَّيء يجعله كالمعاينة، فكان ممّا يمكن ضبطُ صفته ومعرفة مقداره كالمحسوس المشاهد حالَ البيع، وما أمكن ضبطُ صفته ومعرفة مقداره جاز السَّلمُ فيه بالاتفاق.

وأقول: إنَّ إخبارَ النَّبِيِّ عَلَيْ يَدُلُّ على أنَّ وصف الشَّيء يجعله كالمعاينة فيما هو منظورٌ، بدليل قوله: «كأنَّهُ ينظر إليها»، وعدمُ جواز السَّلم في الحيوان عند أبي حنيفة ليس من تلك الجهة، بل من حيثُ إنَّ الحيوانَ يشتملُ على أوصافِ باطنيَّة، لا يُطَلَعُ عليها بالنَّظر إليه، فكان ممّا لا يمكن ضبطُ صفته، وما لا يمكن ضبطُ صفته لا يجوز السَّلمُ فيه)، قاله في «المرقاة». م

(٤) البخاريُّ، ك: النَّكاح، ب: لا تباشر المرأةُ المرأةُ، ح: (٥٢٤٠).

١٠٦٨ - وَعَن أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَورَةِ المَرأَةُ إِلَى عَورَةِ المَرأَةُ المَرأَةُ المَرأَةُ المَرأَةُ المَرأَةُ المَرأَةُ فِي المَرأَةُ فِي اللَّرَجُلِ فِي ثَوبٍ وَاحِدٍ، وَلَا تُفضِي المَرأَةُ إِلَى الرَّجُلِ فِي ثَوبٍ وَاحِدٍ، وَلَا تُفضِي المَرأَةُ إِلَى المَرأَةِ فِي الثَّوبِ الوَاحِدِ»، رواه مسلمٌ (١).

٤٠٦٩ _ وَعَن جَابِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ أَلَا لَا يَبِيتَنَّ رَجُلٌ عِندَ امرَأَةٍ ثَيِّبٍ، إِلَّا أَن يَكُونَ نَاكِحًا أَو ذَا مَحرَمٍ»، رواه مسلمٌ (٢).

٠٧٠ عَمَرَ هُ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «أَلاَ لاَ يَحْلُونَّ رَجُلٌ بِامرَأَةٍ إِلاَّ كَانَ ثَالِتَهُمَا الشَّيطَانُ»، رواه مسلم (٣).

١٧١ عَ وَعَن جَابِرٍ ﴿ مَن جَابِرٍ مَن النّبِيِّ عَلَيْهِ فَأَسَلَمُ ﴾، رواه التّرمذيُّ (١٠). أَحَدِكُم مَجرَى الدّمِ ». وُلنَا: وَمِنكَ؟ قَالَ: ﴿ وَمِنِّي ، وَلَكِنَّ اللهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَأَسَلَمُ »، رواه التّرمذيُّ (١٠).

⁼ قوله: «فتَنعَتَها»؛ أي: لا تَصِفْها؛ خشيةَ أن تعجبَهُ إنْ وصفتْها بحسنٍ؛ فيفضيَ ذلك إلى تطليق النّاعتة، والافتتان بالمنعوتة، أو بقبح فتكونَ غِيبةً.

⁽١) مسلمٌ، ك: الحيض، ب: تحريم النَّظر إلى العورات، ح: (٧٨٦).

⁽٢) مسلم، ك: السَّلام، ب: تحريم الخلوة بالأجنبيَّة، ح: (٦٧٣).

وفي «المرقاة» (٥/ ٢٠٥١): («عند امرأة ثيّبٍ»؛ أي: في مسكنٍ امرأةٍ ثيّبٍ. والمرادُ من البيتوتة هنا التَّخلِّي ليلاكان أو نهارًا، وتخصيصُ الثيِّبِ لأنَّ البكر تكون أغضَّ وأخوف على نفسها؛ ولأنها مصونةٌ في العادة، وقيل: المرادُ بالثيِّب مَن لا زوج لها).

⁽٣) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الفتن، ب: ما جاء في لزوم الجماعة، ح: (٢١٦٥)، والنَّسائيُّ، ك: عشرة النِّساء، ب: خلوة الرَّجل بالمرأة، ح: (٩١٧٥).

⁽٤) التَّرمذيُّ، أبواب الرَّضاع، ب: ما جاء في كراهية الدُّخول على المغيَّبات، ح: (١١٧٢). وحسَّنه ابن حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٣/ ٢٥٥)، وهو في «المسند» (١٤٣٢٣).

قولُه: «لا تَلِجوا»: قال السِّنديُّ: (من الولوج؛ أي: لا تدخلوا، «على المغِيبات» اسم فاعل من الإغابة؛ أي: على النِّساء التي غاب أزواجُهنَّ عن البيوت).

٢٠٧٢ ـ وَعَن عُقبَةَ بِنِ عَامِرٍ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَى: "إِيَّاكُم وَالدُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ". فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الأَنصَارِ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَرَأَيتَ الحَموَ؟ قَالَ: "الحَموُ المَوتُ"، مَتَّفَقٌ عليه (١).

النَّبِيُ عَلَيْهِ فَا مَرَ النَّبِي اللَّهِ عَلَيْهِ فَا أَمَّ سَلَمَةَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي الحِجَامَةِ، فَأَمَرَ النَّبِي عَلَيْهِ أَبَّا طَيبَةً (٢) أَن يَحجُمَهَا. قَالَ: حَسِبتُ (٣) أَنَّهُ قَالَ: كَانَ أَخَاهَا مِنَ الرَّضَاعَةِ، أَو غُلَامًا لَم يَحتَلِم، رواه مسلمٌ (٤).

١٧٤ - وَعَن جَرِيرِ بنِ عَبدِاللهِ ﷺ قَالَ: سَأَلتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَن نَظَرِ الفُجَاءَةِ، فَأَمَرَنِي أَن أَصرِفَ بَصَرِي، رواه مسلمٌ (٥).

٤٠٧٥ ـ وَعَن بُرَيدَة ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِعَلِيِّ: ﴿ يَا عَلِيُّ، لَا تُتبعِ النَّظرَةَ النَّظرَةَ، فَإِنَّ لَكَ الأُولَى وَلَيسَت لَكَ الآخِرَةُ ﴾، رواه أحمد والتِّرمذيُّ وأبو داودَ والدَّارِميُّ (١).

٤٠٧٦ _ وَعَن أَبِي أُمَامَةَ ١ عَنِ النَّبِيِّ عَلِيلةً قَالَ: «مَا مِن مُسلِمٍ يَنظُو إِلَى مَحَاسِنِ امرَأَةٍ أَوَّلَ مَرَّةٍ،

(١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: النَّكاح، ب: لا يخلونَّ رجلٌ بامرأةٍ، ح: (٥٢٣٢)، ومسلم، ك: السَّلام، ب: تحريم الخلوة بالأجنبيَّة، ح: (٥٦٧٤).

(٢) قولُه: «فأمَرَ أبا طيبةَ أن يَحجُمَها»: لذلك قال في «الهداية»: (ويجوزُ للطبيب أنْ ينظرَ إلى موضعِ المرض مِنها للظّرورة، وينبغي أنْ يُعلِّمَ امرأةً مداواتَها، فإنْ لم يَقدِروا يُسترُ كلَّ عضوِ منها سوى موضع المرض). م

(٣) قولُه: «حَسِبتُ... إلخ»: (هذا قولُ جابرٍ، يَدُلُّ على أنَّ الحاجة لم تكن ضروريَّة، وإلّا يجوزُ للأجنبيُ أنْ ينظرَ إلى جميع بدنها للعلاج). قاله الطَّيبيُّ. م

- (٤) مسلم، ك: السَّلام، ب: لكلِّ داءٍ دواءٌ، ح: (٥٧٤٤).
- (٥) مسلمٌ، ك: الآداب، ب: نظر الفجاءة، ح: (٥٦٤٤).
- (٦) أبو داود واللَّفظُ له، ك: النِّكاح، ب: ما يُؤمر به من غضٌ البصر، ح: (٢١٤٩)، والتَّرمذيُّ، أبواب الأدب، ب: ما جاء في نظر الفجاءة، ح: (٢٧٧٧)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

قال الخطّابيُّ في «معالم السُّنن» (٣/ ٢٢٢): (النَّظرة الأولى إنما تكون له لا عليه إذا كانت فجأة من غير قصدٍ أو تعمُّد، وليس له أنْ يُكرِّرَ النَّظرَ ثانية ولا له أنْ يتعمَّده بدًّا كان أو عَوْدًا). ثُمَّ يَغُضُّ بَصَرَهُ إِلَّا أَحدَثَ اللهُ لَهُ عِبَادَةً يَجِدُ حَلاَوتَهَا»، رواه أحمد(١).

٤٠٧٧ ـ وَعَنِ «الحَسَنِ» مرسلًا قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ قَالَ: «لَعَنَ اللهُ النَّاظِرَ والمَنظُورَ إلَيهِ»، رواه البيهقيُّ في «شعب الإيمان»(٢).

١٠٧٨ ع وَعَن ابنِ مَسعُودٍ ﴿ مَنْ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ قَالَ: «المَرأَةُ عَورَةٌ، فَإِذَا خَرَجَت استَشرَفَهَا الشَّيطَانُ»، رواه التِّرمذيُّ (٣).

١٠٧٩ - وَعَن جَابِرٍ هُ قَالَ: سَمِعتُ النَّبِيَ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّ الْمَرْأَةَ تُقْبِلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، وَتُدْبِرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، إِذَا أَحَدُكُم أَعجَبَتهُ المَرأَةُ، فَوَقَعَت فِي قَلبِهِ، فَليَعمِد إِلَى امرَأَتِهِ فَليُواقِعهَا، فَإِنَّ وَتُدْبِرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، إِذَا أَحَدُكُم أَعجَبَتهُ المَرأَةُ، فَوَقَعَت فِي قَلبِهِ، فَليَعمِد إِلَى امرَأَتِهِ فَليُواقِعهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِي نَفسِهِ»، رواه مسلمٌ (٤).

٤٠٨٠ ـ وَعَن ابنِ مَسعُودٍ ﴿ فَالَ: رَأَى رَسُولُ اللهِ عَلَيْ امرَأَةً فَأَعجَبَتهُ، فَأَتَى سَودَةَ وَهِيَ تَصنعُ طِيبًا، وَعِندَهَا نِسَاءٌ فَأَخلينَهُ فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُل رَأَى امرَأَةً تُعجِبُهُ فَليَقُم إِلَى أَهلِهِ، فَإِنَّ

⁽۱) أحمدُ، ح: (۲۲۲۷۸)، قال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (۸/ ٦٣): «فيه عليُّ بن يزيد الألهانيُّ، وهو متروكٌ». وفي الباب عن ابن مسعود عند الطَّبرانيُّ في «الكبير» (۱۰/ ۲۱٤) ح: (۱۰۳۲۲) عن رسول الله ﷺ قال: «النَّظرةُ سهمٌ من سهام إبليسَ مسمومٌ، مَن تركَها مخافتي أبدلته إيمانًا يجد له حلاوتَه في قلبه»، وفيه عبدُ الرَّحمن بن إسحاق الواسطيُّ، وهو ضعيفٌ. وأخرج نحوَه الحاكمُ عن حذيفة ﷺ، وصحَّحه (۷۸۷۷)، فالحديثُ بمجموع هذه الطُّرق قابلٌ للاعتبار.

⁽٢) البيهةيُّ في «شعب الإيمان»، ح: (٧٣٩٩)، وفي «السُّنن الكبرى»، ك: النَّكاح، ب: ما جاء في الرَّجل ينظر إلى عورة الرَّجل، (١٣٥٦٦)، ورجالُ سندِه ثقاتٌ.

⁽٣) التّرمذيُّ، أبواب الرَّضاع، ب: استشراف الشَّيطان، ح: (١١٧٣). وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ)، وأخرجه ابنُ خزيمة (١٦٨٥) وسنده صحيح.

وفي «المرقاة» (٥/ ٢٠٥٤): («استشرفها الشَّيطان»: أي: زيَّنَها في نظر الرِّجال، وقيل: أي: نظر إليها ليُغويَها ويُغويَ بها، والأصلُ في الاستشراف رفعُ البصر للنَّظر إلى الشَّيء، وبسط الكفِّ فوق الحاجب، و «العورة»: السَّوأةُ وكل ما يُستحيى منه إذا ظهر).

⁽٤) مسلم، ك: النَّكاح، ب: ندب من رأى امرأةً فوقعت في نفسه، ح: (٣٤٠٩).

مَعَهَا مِثلَ الَّذِي مَعَهَا"، رواه الدَّارِميُّ (١).

٤٠٨١ ـ وَعَن عَمرِو بنِ شُعَيبٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: «إِذَا زَوَّجَ أَحَدُكُم عَبدَهُ أَمَتَهُ، فَلَا يَنظُرُ إِلَى عَورَتِهَا»، رواه أبو داودَ(٢).

٤٠٨٢ ـ وفي رواية للدَّارَقطنيِّ (٣) عَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا زَوَّجَ أَحَدُكُم عَبدَهُ أَمَتَهُ أَوَ اللهِ ﷺ: اللهِ عَلَيْهِ: «إِذَا زَوَّجَ أَحَدُكُم عَبدَهُ أَمَتَهُ أَوَ أَجِيرَهُ، فَلَا يَنظُر إِلَى مَا دُونَ السُّرَّةِ وَفَوقَ الرُّكبَةِ، فَإِنَّ مَا تَحتَ السُّرَّةِ إِلَى الرُّكبَةِ مِنَ العَورَةِ».

٤٠٨٣ ـ وفي روايةٍ له (؟) عَن عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الرُّكبَةُ مِنَ العَورَةِ».

٤٠٨٤ ـ وروى عبدُ الرَّزَاق (٥) عَن أَنسٍ ﴿ أَنَّ عُمَرَ ﴿ ضَرَبَ أَمَةً لِآلِ أَنسٍ رَآهَا مُتَقَنِّعَةً قَالَ:
 اكشِفِي رَأْسَكِ (١)، لا تَشَبَّهِينَ بالحَرَاثِرِ.

(۱) الدّارميُّ، ك: النّكاح، ب: الرجل يرى المرأة فيخاف على نفسه، ح: (٢٢٦١). وحسَّنه ابن حجرٍ في «هداية الرواة» (٣/ ٢٥١).

قوله: «فأُخْلَينَهُ»: أي: انفَرَدْنَ عنه.

(٢) أبو داود، ك: اللّباس، ب: قوله تعالى: ﴿ وَقُل لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَهُ رِهِنَّ ﴾، ح: (١١٣)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٣/ ٢٥٢).

- (٣) الدّارقطنيُّ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الأمر بتعليم الصَّلوات، ح: ٨٨٧، ونحوه أبو داود، ك: اللِّباس، ب: قوله تعالى: ﴿ وَقُل لِلْمُوْمِنَاتِ يَغْضُضَّنَ مِنْ أَبْصَلُوهِنَ ﴾، ح: (٤١١٤)، سندُه حسنٌ. وأبو داود مختصرًا، ك: اللِّباس، وحسَّنه ابن حجر في «هداية الرُّواة» (٣/ ٢٥٢).
 - (٤) الدّارقطنيُّ، ك: الصَّلاة، ب: الأمر بتعليم الصَّلوات، ح: (٨٨٩)، وضعَّفَ إسنادَهُ ابنُ حجرِ في «الدِّراية» (١/٣٢٣).
 - (٥) عبدُ الرَّزّاق في «المصنَّف» واللَّفظُ له، ح: (٥٠٦٤)، وابن أبي شيبة، ح: (٦٢٩٧، ٦٢٩٧)، ورجالهما ثقاتٌ.
- (٦) قولُه: «اكشفي رأسَكِ... إلخ»: ولهذه الأحاديث قال في «الهداية»: (إنَّ السُّرَّةَ عندنا ليست من العورة، خلافًا لِما يقوله الشَّافعيُّ رحمه الله، والرُّكبة من العورة خلافًا له أيضًا).

وذكر في «كتاب الرَّحمة في اختلاف الأمَّة»: (اتَّفقوا على أنَّ السُّرَّةَ من الرَّجل ليست بعورةٍ، وأمّا الرُّكبة فقال مالكِّ=

١٠٥٥ - وَعَن أُمُّ سَلَمَة ﴿ أَنَّهَا كَانَت عِندَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَمَيمُونَة ، قَالَت: فَبَينَا نَحنُ عِندَهُ أَقْبَلَ ابِنُ أُمِّ مَكتُومٍ فَدَخَلَ عَلَيهِ ، [وَذَلِكَ بَعدَ مَا أُمِرنَا بِالحِجَابِ] ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «احتجبًا مِنه ». فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ ﷺ: «أَفَعَميَا وَانِ أَنتُمَا (١٠)؟ أَلَستُمَا يَا رَسُولَ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ ا

٤٠٨٦ ـ وروى البخاريُّ (٣) عَن عَائِشَةَ ١١ قَالَت: كَانَ يَومَ عِيدٍ يَلعَبُ السُّودَانُ بِالدَّرَقِ

وفي «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٢/ ٥٣٧): («دونكم يا بني أرفدة»: دونكم: منصوبٌ على الظّرف؛ بمعنى الإغراء، والمغرى به محذوفٌ دلَّت الحالة عليه، وهو لعبهم بالحراب، فكأنه قال: «دونكم اللَّعب»، والعربُ تغري بـ: عليك ودونك وعندك. و «أرفدة»: وهو لقبٌ للحبشة. «حسبُك»: معناه يكفيك، وهو محذوف همزة الاستفهام).

والشّافعيُّ وأحمدُ: ليست من العورة، وقال أبو حنيفة رحمه الله وبعضُ أصحاب الشّافعيِّ: إنَّها منها. وأمّا عورةُ
 الأُمّةِ فقال مالكٌ والشّافعيُّ: هي كعورة الرَّجل، زاد أبو حنيفة بطنَها وظهرَها). م

⁽۱) قولُه: «أفعمياوان أنتما؟ ألستُما تبصرانه؟ »: (قيل: فيه تحريمُ نظر المرأة إلى الأجنبيِّ مطلقًا، وبعضُهم خصَّهُ بحال خوف الفتنة عليها، جمعًا بينه وبين قول عائشة: «كنت أنظرُ إلى الحبشة وهم يلعبون بحرابهم في المسجد». والأصحُّ أنَّه يجوزُ نظر المرأة إلى الرَّجل فيما فوق السُّرَّة وتحتَ الرُّكبة بلا شهوةٍ؛ بدليل قول عائشة: «كنت أنظرُ إلى الحبشة»، وبدليلِ أنَّهن كُنَّ يحضَرْنَ الصَّلاة مع رسول الله ﷺ في المسجد، ولا بُدّ أن يقع نظرُهنَّ إلى الرِّجال، فلو لم يجز لم يُؤمرنَ بحضور المسجد والمصلّى؛ ولأنَّه أُمرت النِّساءُ بالحجاب عن الرِّجال، ولم يؤمر الرِّجال بالحجاب، وهذا الحديثُ محمولٌ على الورع والتقوى). قاله في «المرقاة».

وقال في «الهداية»: (ويجوز للمرأة أنْ تنظرَ من الرَّجل إلى ما ينظرُ الرَّجلُ إليه منه إذا أَمِنت الشَّهوة، فإنْ كان في قلبها شهوةٌ، أو أكبرُ رأيها أنَّها تشتهي، أو شكَّتْ في ذلك؛ يستحبُّ لها أن تغضَّ بصرَها). م

⁽٢) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الأدب، ب: ما جاء في احتجاب النِّساء، ح: (٢٧٧٨)، وأبو داود، ك: اللِّباس، ب: قوله تعالى: ﴿ وَقُل لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغَضُّضَنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ ﴾، ح: (٤١١٢). وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٣) البخاريُّ، ك: العيدين، ب: الحراب والدَّرق، ح: ٩٥٠، ومسلم، ك: صلاة العيدين، ب: الرُّخصة في اللعب الذي لا معصية فيه في أيّام العيد، ح: (٨٩٢).

وَالحِرَابِ، فَإِمَّا سَأَلتُ النَّبِيَ ﷺ وَإِمَّا قَالَ: «تَشْتَهِينَ تَنظُرِينَ؟». فَقُلتُ: نَعَم، فَأَقَامَنِي وَرَاءَهُ، خَدِّي عَلَى خَدِّه، وَهُوَ يَقُولُ: «دُونَكُم يَا بَنِي أَرفِدَة». حَتَّى إِذَا مَلِلتُ، قَالَ: «حَسبُكِ؟». قُلتُ: نَعَم، قَالَ: «فَاذَهَبِي».

٤٠٨٧ ـ وَعَن جَرِهَدٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيٍّ قَالَ: «أَمَا عَلِمتَ أَنَّ الفَخِذَ عَورَةٌ (١)»، رواه التِّرمذيُّ وأبو داود (٢).

٤٠٨٨ ـ وَعَن مُحَمَّدِ بنِ جَحشٍ ﷺ قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى مَعمَرٍ وَفَخِذَاهُ مَكشُوفَتَانِ،
 قَالَ: "يَا مَعمَرُ، غَطَّ فَخِذَيكَ؛ فَإِنَّ الفَخِذينِ عَورَةً"، رواه البغويُّ في "شرح السُّنَّة" (٣٠).

١٠٨٩ ـ وَعَن عَلِيٍّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ له: «لَا تُبرِز فَخِذَكَ، وَلَا تَنظُرَنَّ إِلَى فَخِذِ حَيٍّ وَلَا مَيْتٍ»، رواه أبو داودَ وابن ماجه(٤٠).

٠٩٠ عَنِ ابنِ عُمَرَ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِيَّاكُم (٥) وَالتَّعَرِّي، فَإِنَّ مَعَكُم مَن لا يُفَارِقُكُم

 ⁽١) قولُه: «الفخذُ عورةٌ»: وقال في «الدُّرِ المختار»: (العورةُ للرَّجل ما تحت سُرَّته إلى ما تحت ركبته، وشرَطَ أحمدُ
 سترَ أحد منكبيه أيضًا، وعن مالك: هي القبلُ والدُّبرُ فقط) انتهى.

وقال في «شرح النُّقاية»: (وقصَرَ مالكٌ العورة على السَّوأتين، وهما القُبلُ والدُّبرُ، ودليلُه مذكورٌ فيه، مما يُؤيِّدُ الجمهورَ قولُه عليه الصَّلاة والسَّلام: «الفخذُ عورةٌ»، وقوله ﷺ: «ولا تُبرزْ فخذَك... إلخ»). م

⁽٢) أبو داود واللَّفظُ له، ك: الحمّام، ب: النَّهي عن التَّعرِّي، ح: (٤٠١٤)، والتِّرمذيّ، أبواب الأدب، ب: ما جاء أنَّ الفخذ عورة، ح: (٢٧٩٧/٢٧٩٥)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٣) البغويُّ في «شرح السُّنَّة» واللَّفظُ له، ك: النِّكاح، ب: النَّهي عن مباشرة المرأة المرأة ثم تنعتها لزوجها، ح: (٢٢٥١)، وأحمد، ح: (٢٢٤٩)، قال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ٥٢): (رجالُ أحمد ثقاتٌ).

⁽٤) أبو داود واللَّفظُ له، ك: الجنائز، ب: في ستر الميت عند غسله، ح: (٣١٤٠)، وابنُ ماجه، أبواب الجنائز، ب: ما جاء في غسل الميت، ح: (١٤٦٠)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٣/ ٢٥٣)، وصحَّحه العينيُّ في «نخب الأفكار» (٧/ ٢٠٥).

⁽٥) قولُه: «إيّاكم والتَّعرّي ... إلخ»: (قال ابنُ الملك: فيه أنَّه لا يجوزُ كشفُ العورة إلّا عند الضّرورة، كقضاءِ الحاجة والمجامعة وغير ذلك)، قاله في «المرقاة».



إِلاَّ عِندَ الغَائِطِ، وَحِينَ يُفضِي الرَّجُلُ إِلَى أَهلِهِ، فَاستَحيُوهُم وَأَكرِمُوهُم»، رواه التّرمذيُّ(١).

٤٠٩١ ـ وَعَن بَهِزِ بِنِ حَكِيمٍ، عِن أَبِيهِ، عَن جَدِّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «احفَظ عَورَتَكَ إِلاَّ^(٢) مِن زَوجَتِكَ أَو مَا مَلَكَت يَمِينُكَ». قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِذَا^(٣) كَانَ أَحَدُنَا خَالِيًا؟ قَالَ: «فَاللهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ مِنَ النَّاسِ»، رواه التِّرمذيُّ وأبو داودَ وابن ماجه (٤).

٤٠٩٢ ـ وفي رواية لـ ابن ماجه (٥) عَن عَائِشَة ، قَالَت: مَا نَظَرتُ ـ أَو مَا رَأَيتُ ـ فَرجَ

(٢) قولُه: «إلّا من زوجتك أو ما ملكت يمينك»: (هذا يَدُلُّ على أنَّ الملكَ والنَّكاحَ يُبيحان النَّظرَ إلى السَّوأتين من الجانبين)، قاله في «المرقاة».

وقال في «الدُّرِّ المختار»: (وينظرُ الرَّجلُ من عِرسه وأَمَتِهِ - الحلالِ له وطؤها - إلى فرجِها بشهوةٍ وغيرها، والأولى تركُها؛ لأنَّهُ يُورِثُ النِّسيانَ) انتهى.

وقال في «ردِّ المحتار»: (قال في «الهداية»: الأولى ألّا ينظرَ كلُّ واحدٍ منهما إلى عورةِ صاحبه؛ لقوله ﷺ: «إذا أتى أحدُكم أهلَه؛ فليستتر ما استطاع، ولا يتجرَّدان تجرُّد العيرِ»؛ ولأنَّ ذلك يُورِثُ النِّسيانَ؛ لورود الأثر، وكان ابنُ عمرَ ﷺ لا يقول: الأولى أن ينظرَ؛ ليكونَ أبلغَ في تحصيل معنى اللَّذَة، لكن في «شرحها» للعينيِّ: أنَّ هذا لم يَثبُت عن ابن عمرَ ﷺ لا بسندٍ صحيحٍ ولا بسندٍ ضعيفٍ، وعن أبي يوسفَ: سألتُ أبا حنيفةَ عن الرَّجل يمسُّ فرجَ امرأته، وهي تمسُّ فرجَهُ؛ ليتحرَّك عليها، هل ترى بذلك بأسًا؟ قال: لا، وأرجو أن يَعظمَ الأجرُ)، «ذخيرة». م

- (٣) قولُه: «إِذا كَانَ أَحَدُنَا خاليًا... إلخ»: (هذا يَدُلُّ على وجوب السَّتر في الخلوة إلّا عند الضَّرورة)، كذا في «المرقاة». م
- (٤) التَّرمذيُّ واللفظُ له، أبواب الأدب، ب: ما جاء في حفظ العورة، ح: (٢٧٩٤)، وأبو داود، ك: الحمام، ب: في التَّعرِّي، ح: (٤٠١٧). وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌّ).
 - (٥) ابنُ ماجه، أبواب النِّكاح، ب: التَّستُّر عند الجماع، ح: (١٩٢٢)، وهو في «المسند»، ح: (٢٤٣٤٤).

وقال في «الدُّرِّ المختار»، (والرّابعُ: سترُ عورته، ووجوبُه عامٌّ؛ أي: في الصَّلاة وخارجها، ولو في الخلوة على
 الصَّحيح، إلّا لغرضٍ صحيح كتغوُّطِ واستنجاء ومجامعةٍ). م

⁽۱) التِّرمذيُّ، أبواب الأدب، ب: ما جاء في الاستتار عند الجماع، ح: (۲۸۰۰)، نقل عبدُ الحقِّ الإشبيليُّ عنه التَّحسين في «الأحكام الوسطى» (٣/ ١٦٦)، وهو حسنٌ لغيره، انظر: «تنبيه القاري» (ص: ٧٠ ـ ٧٧). قولُه: «إيَّاكم والتَّعرِّي»؛ أي: احذَروا من كشف العورة.

رَسُولِ اللهِ ﷺ قَطُّ.

١٩٤ - وَعَن سَعِيدِ بنِ المُسَيِّبِ قَالَ: لا تَغُرَّنَكُم هَذِهِ الآيَةُ: ﴿ إِلَّا مَامَلَكَتُ أَيْمَننُكُمْ ﴾ [النساء: ٢٤] إِنَّمَا عَنَى (٢) بِهَا الإِمَاءَ، وَلَم يَعنِ بِهَا العَبِيدَ، رواه ابنُ أبي شيبةً (٣).

وَحَمَلَ الشَّيخُ «أَبُو حَامِدٍ» حَدِيثَ فَاطِمَةَ (٤) عَلَى أَنَّ العَبدَ كَانَ صَغِيرًا؛ لِإِطلَاقِ لَفظِ الغُلَامِ؛ وَلِأَنَّهَا وَاقِعَةُ حَالِ (٥).

(١) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الحمّام، ب: ما جاء في التَّعرِّي، ح: (٢٠١٦)، ومُسلِمٌ، ك: الحيض، ب: الاعتناء بحفظ العورة، ح: (٧٧٣).

(٢) قولُه: «إنَّما عنى به الإماءَ... إلخ»؛ (يعني: عبدُها كالأجنبيِّ معها؛ لأنَّ خوفَ الفتنة منه كالأجنبيِّ بل أكثرُ؛ لكثرة الاجتماع، والنُّصوصُ المحرِّمةُ مُطلَقةٌ، والمرادُ من قوله تعالى: ﴿إِلَا مَامَلَكُتَ أَيْمَننُكُمُ ﴾ [النور: ٣١] الإماءُ دون العبيد، قاله الحسنُ وابنُ جبيرٍ، فينظر لوجهها وكفَّيها فقط، نعم يدخلُ عليها بلا إذنها إجماعًا، ولا يسافرُ بها إجماعًا، «خلاصة»، وعند الشّافعيِّ ومالكِ: كمحرمه). «الدُّرُ المختار» و«ردُّ المحتار» مُلتقَطَّ منهما.

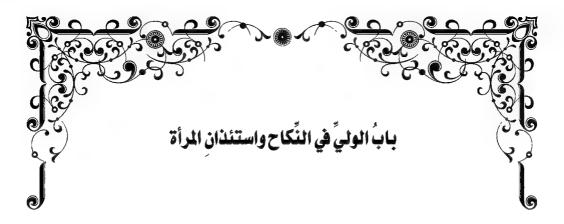
وفي «فتاوى قاضي خان»: (والعبدُ في النَّظر إلى مولاته الحرَّة الَّتي لا قرابة بينه وبينها بمنزلة الرجل الأجنبيِّ الحرِّ، ينظرُ إلى وجهها وكفَّيها، ولا ينظرُ إلى ما لا ينظر الأجنبيُّ الحرُّ من الأجنبيَّة الحرَّة، سواءٌ كان العبدُ خصيًّا أو فحلًا إذا بلغ مبلغَ الرِّجال). م

- (٣) مصنف ابن أبي شيبة، ح: (١٧١٨١)، وإسناده حسنٌ.
- (٤) يشيرُ إلى ما أخرجه أبو داودَ، ح: (٤١٠٦) عن أنسِ: أنَّ النَّبِيَ ﷺ أتى فاطمةَ بعبدِ قد وهبه لها، قال: وعلى فاطمةَ ثوبٌ إذا قنَّعت به رأسَها لم يبلغ رأسَها، فلمّا رأى النَّبيُ ﷺ ما تلقى قال: «إنَّهُ ليس عليكِ بأسٌ، إنَّما هو أبوكِ وغلامُكِ».
 - والمرادُ من الشَّيخ أبي حامدِ «الإمامُ الغزاليُّ»، والله أعلم.
 - (٥) ليُنظر: «نيل الأوطار» (٦/ ١٣٧).

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ النَّبِيِّ عَلَيْهُ كَانَ عِنْدَهَا وَفِي الْبَيْتِ مُخَنَّثُ، فَقَالَ لِعَبْدِاللهِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةً أَخِي أُمِّ سَلَمَةً: ﴿ إِنْ فَتَحَ اللهُ لَكُمُ الطَّائِفَ غَدًا، أَدُلُّكَ عَلَى بِنْتِ غَيْلانَ، فَإِنَّهَا تُقْبِلُ بِأَرْبَعِ وَتُدْبِرُ أَبِي أُمَيَّةً أَخِي أُمِّ سَلَمَةً: ﴿ لِإِنْ فَتَحَ اللهُ لَكُمُ الطَّائِفَ غَدًا، أَدُلُّكَ عَلَى بِنْتِ غَيْلانَ، فَإِنَّهَا تُقْبِلُ بِأَرْبَعِ وَتُدْبِرُ إِنْ فَتَحَ اللهُ لَكُمُ الطَّائِفَ عَلَى اللهِ (١٠). وَمَقَالَ النَّبِيُ عَلَيْكِمَ ﴿ لَا يَدخُلنَ هؤلاء عليكم (١٠)»، متَّفقٌ عليه (١٠).

⁽١) قولُه: «لا يَدخُلنَّ هؤلاء عليكم»؛ لذلك قال في «الدُّرِّ المختار»: (والخصيُّ والمجبوبُ والمُخنَّثُ في النَّظر إلى الأجنبيَّة كالفحل). م

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: النَّكاح، ب: ما ينهى من دخول المتشبِّهين بالنِّساء على المرأة، ح: (٥٢٣٥)، ومُسلِمٌ، ك: السَّلام، ب: منع المخنَّث من الدُّخول، ح: (٥٦٩٠).



وَقُولِ اللهِ ﷺ: ﴿ حَتَّىٰ تَنكِحَ (١) زَوْجًاغَيْرَهُ ﴾ [البقرة: ٢٣٠]. وَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَ ﴾ [البقرة: ٢٣٢]. وَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْ فَ وَالْفَيهِ ﴾ [البقرة: ٢٣٤].

٤٠٩٦ عن أبِي هُرَيرَة هِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تُنكَحُ الأَيُّمُ^(٢) حَتَّى تُستَأْمَرَ، وَلَا تُنكَحُ

(١) قولُه: ﴿ مَثَىٰ تَنكِحَ... ﴾ إلخ: (أضافَ العقدَ في هذه الآيات إليهنَّ، فدلَّ على أنَّها تملكُ المباشرةَ بالنَّكاح، مع أنَّ النَّكاحَ تصرُّفٌ في خالص حقِّها، وهي من أهله؛ لكونها عاقلةً بالغة، ولهذا أجاز لها التَّصرُّفَ في الأموال واختيارَ الأزواج اتَّفاقًا، فلا معنى لعدم انعقاده بعبارتها واشتراطِ الوليِّ لصحَّته.

غايةُ ما في الباب أن يكونَ للوليِّ حقَّ الاعتراض إذا قَصَّرت في أمرٍ ؛ بأن تزوَّجتْ بغير كفءٍ أو بأقلَّ من مهرِ المثل. وأحاديثُ الخصوم عندنا محمولةٌ على نكاح غيرِ المُكلَّفة، ومَن لا يملك التَّصرُّفَ، جمعًا بين الأدلَّة، أو على نفي الكمال ونفي اللُّزوم.

ويؤيُّدُه أنَّ عائشةَ ١٠ وهي أحدُّ رُواةِ حديثِ اشتراط الوليِّ -زوَّجت حفصةَ بنتَ أخيها عبدِ الرَّحمن ١٠ وهو غائبٌ بالشّام، كما أخرجه مالكٌ في «الموطَّا»)، كذا في «عمدة الرِّعاية». م

(٢) قولُه: «لا تُنكَحُ الأيِّم حتى تُستأمرَ»: (اعلمُ أنَّ الخلاف بيننا وبين الشّافعيَّة وغيرهم هاهنا في موضعين:
 الموضعُ الأوَّلُ: أنَّ النَّكاحَ هل يَنعقِدُ بعبارة النِّساء؟ وهل يجوزُ أن تتولّاه بنفسها بلا وليِّ إذا كانت بالغة؟ أو لا يجوز ولا ينعقد؟

فالشَّافعيُّ وأحمدُ ذهبا إلى عدم الانعقاد والجواز؛ استدلالًا:

ـ بقوله تعالى: ﴿ فَلَا تَمْشُلُوهُنَ أَن يَنكِمْنَ أَزْوَجَهُنَ ﴾ [البقرة: ٢٣٢] بناءً على أنَّ الخطابَ للأولياء، على ما روي عن معقلِ بنِ يسارٍ: أنَّهُ منعَ أخته عن نكاح زوجها فنزلتْ، فلو لم يكن للوليِّ مَدَخَلٌ لم يكن للنَّهي عن العَضْل معنى، فعُلم أنَّ النَّكاحَ بيد الوليِّ وأنَّهُ يتولاه.

وبالأحاديث الواردة في هذا الباب: كحديث عائشة ، مرفوعًا: «أيُّما امرأة نُكِحَت بغير إذن وليِّها؛ فنكاحُها باطِلٌ»، قالها ثلاثًا، أخرجه أبو داود، والنّسائيّ وابنُ ماجه والتّرمذيُّ، وحسَّنهُ.

وحديثِ أبي موسى مرفوعًا: ﴿لا نكاحَ إلَّا بوليٌّ »، أخرجه التّرمذيُّ وغيره.

وحديثِ ابن مسعودٍ رواه الدّارقطنيُّ في «سننه» وابنُ عمرَ رواه فيها: «لا نكاحَ إلّا بوليّ وشاهِدَي عدلٍ».

وحديثِ أنسِ: «لا نكاحَ إلّا بوليِّ»، رواه الحاكِمُ.

وحديثِ عمرانَ بن حصين: «لا يجوز النَّكاحُ إلَّا بوليٌّ وشاهدَي عدلٍ»، رواه البيهقيُّ.

وحديثِ أبي هريرة مَرفوعًا: «لا تُزوِّجُ المرأةُ المرأةَ، ولا تُزوِّجُ المرأةُ نفسَها؛ فإنَّ الزّانيةَ هي التي تُزوِّجُ نفسَها»، رواه ابنُ ماجه.

وحديثِ معاذ بن جبل مَرفوعًا: «أَيُّما امرأة تزوَّجت بغير وليٌّ فهي زانيةٌ»، رواه ابنُ عدي.

وحديثِ جابرِ مرفوعًا: «لا نكاحَ إلّا بوليِّ، فإن اشتجروا فالسُّلطانُ وليُّ مَن لا وليَّ له»، رواه الطَّبرانيُّ في «الأوسط».

وحديثِ عليِّ مَرفوعًا: «أَيُّما امرأة تزوجت بغير إذن وليِّها؛ فنكاحُها باطِلٌ»؛ الحديثَ، رواه ابنُ عديٌّ في «الكامل».

وفي الباب أيضًا عن ابن عمرَ وأبي ذرِّ والمقداد والمسوَّرِ بن مخرمةَ وأمَّ سلمةَ وزينبَ بنتِ جحش ﷺ.

ـ وبالمعقول: وهو أنَّ النِّكاحَ يُرادُ لِمقاصِده، والتَّفويضُ إليهنَّ يُخلُّ بها؛ لأنَّهنَّ ناقصاتُ عقلٍ ودينٍ، سريعاتُ الاغترار، سنِّئاتُ الاختبار.

وأبو حنيفةَ وصاحباه آخِرًا ذهبوا إلى الانعقاد والجواز مُطلَقًا في ظاهر الرَّواية، لكن للوليِّ الاعتراضُ في غير الكفءِ، واستدَّلت الحنفيَّةُ بالأحاديث الآتية في الكتاب بعد، وبما أخرجه مسلمٌ وغيرُه: «الأيمُ أحقُّ بنفسها من وليِّها، والبكرُ تُستأذَنُ في نفسها».

والأيّم: مَن لا زوجَ لها، بكرًا كانت أو ثيبًا، مُطلّقةً أو مُتوفّى عنها زوجُها، وهذا هو معناه اللُّغويُّ، وهو المرادُ هنا. وغيرُ البالغة مُستثناةٌ بالإجماع، فيرادُ المعنى الحقيقيُّ ما أمكن، ويسقط المجازُ؛ لإمكان الحقيقة وقرينة المجاز، وهو مقابلةُ البكر، إنَّها تُعتبرُ بعدَ تعذُّر الحقيقة، فلا يراد به النَّيْبُ.

ثمَّ على كلا التَّقديرين حقيقةٌ مُطلَقةٌ، فتتناولُ الإذنَ والاختيارَ والتَّوليَ ومباشرةَ العقد، كما في سائر العقود.

فَيُنافي مذهبَ الشّافعيّ بقوله تعالى: ﴿حَتَّ تَنكِحَ زُوْجًاغَيْرُهُ ﴾ [البقرة: ٢٣٠] و﴿أَن يَنكِعْنَ أَزْوَجَهُنَ ﴾ [البقرة: ٢٣٢] و﴿فَلاجُنَاحَ عَلَيْكُر فِيمَا فَعَلَن فِي أَنفُسِهِنَ بِالْمَعُرُوفِ ﴾ [البقرة: ٢٣٤].



وبما أخرجه عبدُ الرَّزَاق من حديث خنساء ، (انكحي مَن شئتِ»، والأصلُ في النَّسبة أن تكونَ إلى الفاعل حقيقة،
 ولا يصارُ إلى المجاز العقليِّ أو المجاز بالحذف إلّا بضرورةٍ، وليست هاهنا.

وبما روينا من الأحاديث، وفيها: أنَّهُ ليس للأولياء أو الآباء أمرٌ في حقِّ الآيِّم أو الثَّيِّب البالغة.

والجوابُ عن وجوه الشَّافعيِّ:

أمّا عن الآية: فلأنَّ الخطابَ إنَّما هو للأزواج كما يُفصِحُ عنه قولُه قبله: ﴿ وَإِذَا طَلَقَتُمُ ٱلنِّسَآةَ فَلَنْنَ أَجَلَهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣١]، وجعلُ الخطابِ إلى الأولياء خلافُ نصّ القرآن وصريحِه في سياقه، وحقّقه الفخرُ الرّازيُّ في «تفسيره»، واختارَهُ بعضُ مشاهير دهلي في «المصفى شرح الموطَّأ».

وأمّا الجوابُ عن الأحاديثِ: فهو أنّها ضِعافٌ فيها مجاهيلُ وضُعفاءً، عدا أنَّه قال السُّيوطيُّ الشَّافعيُّ في «قوت المغتدي شرح التِّرمذي» في قوله: «لا نكاحَ إلّا بوليًّ»: (حملَهُ الجمهورُ على نفي الصحَّة، وأبو حنيفةَ على نفي الكمال، فيُستحَبُّ عندنا أن يكونَ زواجُ المرأة على يد الوليِّ، ومَن لم يكن له فوليُّه القاضي).

وأمّا الجوابُ عن المعقول: فلأنَّ الاختيارَ في التَّصرُّفات يحصلُ بالبلوغ، نعم، في نكاحِ غير الكفءِ شبهةُ سوءِ الاختيار، فلذا كان للوليِّ الاعتراضُ فيه.

هذا تفصيلُ الوجوه السَّمعيَّة والعقليَّة من الطَّرفين، وتحقيقُ المسألة على وجه الصَّواب يُطلَبُ من «البناية» و «فتح القدير» وشروح البخاريِّ ومسلم.

> والموضعُ النَّاني: أنَّ البكرَ البالغةَ هل يمكن إجبارُ الوليِّ عليها في النِّكاح كما في البكرِ غيرِ البالغة أو لا؟ فذهب الشّافعيَّةُ إلى الأوَّلِ، والحنفيَّةُ إلى الثَّاني.

والأصلُ: أنَّ علَّةَ الولاية المجبرة عندنا: الصِّغرُ، وعنده: البَكارةُ، والمسألةُ مُفصَّلةٌ في الكتب المذكورة سمعًا وعقلًا فليُطلبْ منها، والأحاديثُ المَرويَّةُ في الكتاب تُؤيِّدُ مَذهبَ الحنفيَّة بوجوه عديدة تَظهَرُ بعد التَّأمُّل.

ثمَّ نكاحُ أمِّ سلمة الله بغير وليِّ ما رواه أصحابُ السُّنَنِ يُؤيِّد الحنفيَّة في المقام الأوَّل، وأمّا ابنها فكان صغيرًا بالاتِّفاق، وإذا بيَّنت العذرَ أنْ ليس لها وليُّ دفعه النَّبيُ عَلَيْ بأنْ ليس من الأولياء حاضِرٌ ولا غائبٌ، ولا يرضى بهذا الأمر، فعُلم أنْ ليس الوليُّ من أركان العقد، بل من تمامه وكماله كما قاله الزُّهريُّ وغيره، فافهم) أخذتُه من "تنسيق النَّظام». م



البِكرُ(١) حَتَّى تُستَأذَنَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَكَيفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: «أَن تَسكُتَ»، متَّفقٌ عليه(٢).

٧٠٩٧ ـ وفي روايةٍ لمسلمٍ (٣) عَن عَائِشَةَ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ تَزَوَّجَهَا (١) وَهِيَ بِنتُ سَبِعِ سِنِينَ، وَزُفَّت إِلَيهِ وَهِيَ بِنتُ تَمَانَ عَشرَةَ.

٤٠٩٨ ـ وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيِّ عَيِّهِ قَالَ: «الأَيُّمُ (٥) أَحَقُّ بِنَفسِهَا مِن وَلِيّهَا، وَالبِكرُ تُستَأذَنُ

- (٤) قولُه: «أن النَّبِيَ ﷺ تزوَّجها وهي بنتُ سبع سنين... إلخ»: (الحديثُ أورده للاستدلال به على أنَّه يجوز للاب أن يزوِّج ابنتَه الصَّغيرة بغير استئذانها، فحديثُ: «لا تُنكح الأيمُ حتَّى تُستأمر، ولا تنكح البكرُ حتى تُستأذن» على عمومه، وخُصَّ منه الصَّغيرة لقصَّة عائشة عنها، وللوليِّ إنكاحُ الصَّغير والصَّغيرة جبرًا؛ لحديث: «لا نكاحَ إلّا بوليِّ» أيضًا؛ فإنَّهُ عندنا محمولٌ على هذه الولاية الجبريَّة؛ جمعًا بين الأدلَّة) مُلتقطٌ من «نيل الأوطار» و«عمدة الرَّعاية». م
- (٥) قولُه: «الأيِّمُ أحقُّ بنفسها... إلخ»: (يرادُ به: مِن وليِّها في كلِّ شيءٍ، من العقدِ وغيرِه كما قال أبو حنيفة)، كذا في «المرقاة». وقال الشَّيخُ ابنُ الهمام: (الحديثُ المذكورُ مُعارَضٌ بقوله ﷺ: «لا نكاحَ إلّا بوليّ»، والأيِّمُ: مَن لا زوجَ لها بكرًا كانت أو ثبيًا.

⁽١) قولُه: «لا تنكحُ البكرُ حتى تُستأذَن»: لذلك قال في «شرح الوقاية»: (إنَّ ولاية الإجبار ثابتةٌ على الصَّغيرة دون البالغة عندنا، وعند الشَّافعيِّ: ثابتةٌ على البكر دون الثيِّب، فالبكرُ الصَّغيرةُ تُجبَرُ اتّفاقًا، لا الثَّيِّبُ البالغةُ اتّفاقًا، والبكرُ البالغةُ لا تُجبَرُ عندنا، وتُجبَر عنده، والثَيِّبُ الصغيرةُ تُجبَر عندنا لا عنده، ثمَّ عندنا: كلُّ وليِّ فله ولايةُ الإجبار، وعند الشّافعيِّ: الوليُّ المُجبِرُ ليس إلّا الأبَ والجدَّ). م

 ⁽٢) مُسلِمٌ واللَّفظُ له، ك: النّكاح، ب: استئذان الثّيب في النّكاح بالنَّطق، ح: (٣٤٧٣)، والبخاريُّ، ك: النّكاح، ب: لا يُنكِحُ
 الأبُ وغيرُه البكرَ والثّيَّبَ إلّا برضاها، ح: (١٣٦٥).

وفي «الميسر» للتُّوربشتيّ (٣/ ٧٤٤): («الاستئمارُ والائتمارُ»: المشاورةُ، و«الثِّيّبُ»: المرأةُ الَّتي دُخِلَ بها).

⁽٣) مُسلِمٌ واللَّفظُ له، ك: النَّكاح، ب: جواز تزويج الأب البكر الصغيرة، ح: (٣٤٨١)، والبخاريُّ دون قوله: «ومات عنها...» إلخ، ك: النِّكاح، ب: إنكاح الأب وُلْدَه الصِّغار، ح: (٩١٣٥).

وفي «المرقاة» (٩/ ٢٠٦١): («وزُفَّت إليه»: بصيغة المجهول من الزِّفاف؛ أي: أُرسِلَت إلى بيته عليه الصَّلاةُ والسلام، «ولُعَبُها معها»: وقال النوويُّ: المرادُ من هذه اللُّعبةُ المسمَّاةُ بالبنات التي تلعبُ بها الجواري الصَّغار، ومعناه: التَّنبيهُ على صِغر سنِّها).

فِي نَفسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا»، رواه مسلمٌ(١).

٤٠٩٩ ـ وفي رواية: "وَالبِكرُ(٢) يَستَأْذِنُهَا أَبُوهَا فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا»، رواه مسلمٌ(٣).

٤١٠٠ وَعَن أَبِي هُرَيرَة هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اليِّيمَةُ (١) تُستَأْمَرُ فِي نَفسِهَا، فَإِن

= ووجهُ الاستدلال: أنَّهُ أثبَتَ لكلِّ منها ومن الوليِّ حقًا في ضمن قوله: «أحقُّ»، ومَعلومٌ أنَّهُ ليس للوليِّ سوى مُباشَرةِ العقد إذا رضيت، وقد جعلها أحقَّ منه به.

وبعدَ هذا إمّا أن يجريَ بين هذا الحديث وما رَوَوا حكمُ المعارضةِ والتَّرجيح، أو طريقةُ الجمع:

فعلى الأوَّلِ: يترجَّح هذا بقوَّة السَّند وعدمِ الاختلاف في صحَّته، بخلافِ حديث: «لا نكاحَ إلّا بوليَّ»؛ فإنَّهُ ضَعيفٌ مضطربٌ في إسناده وفي وصله وانقطاعه وإرساله، وكذا حديثُ عائشةَ: «أَيُّما امرأةٍ نَكَحتْ بغير إذن وليَّها فنكاحُها باطلٌ، فنكاحها باطلٌ، وقد أنكره الزُّهريُّ، قال الطَّحاويُّ: وذكر ابنُ جريجِ: أنَّه سأل عنه ابنَ شهاب فلم يعرفه.

وعلى النّاني وهو إعمالُ طريقة الجمع : فبأن يُحمَلَ عمومُه على الخصوص، وذلك شائعٌ، وهذا يخصُّ حديثَ أبي موسى: «لا نكاحَ إلّا بوليّ» بعد جواز كون النّفي للكمال والسُّنّة، وهو مَحمَلُ قولها: «فإنَّ النّساءَ لا تلي ولا ينكحن» في رواية البيهقيّ؛ بأن يرادَ بالوليّ: مَن يتوقّفُ على إذنه؛ أي: لا نكاحَ إلّا ممَّن له ولايةٌ؛ لينفي نكاحَ الكافرِ المُسلِمةَ والمعتوهةَ والأمة والعبدَ أيضًا؛ لأنَّ النّكاحَ في الحديث عامٌّ غيرُ مُقيَّدٍ، ويُخَصُّ حديثُ عائشةَ بمن نكحت غمَّ الكفء).

وفي «شرح جمع الجوامع»: (حمله الحنفيَّةُ على الصَّغيرةِ والأُمَّةِ والمكاتبةِ). م

- (١) مسلم، ك: النَّكاح، ب: استئذان الثيِّب في النَّكاح بالنُّطق، ح: (٣٤٧٧).
- (٢) قولُه: «والبكرُ يَستأذنها أبوها... إلخ»: (ظاهرُ أحاديث الباب: أنَّ البكرَ البالغةَ إذا زُوِّجتْ بغير إذنها لم يصحَّ العقدُ، وإليه ذهب الأوزاعيُّ والتَّوريُّ والعترةُ والحنفيَّةُ، وحكاه التِّرمذيُّ عن أكثر أهل العلم، وذهب مالكُّ والشّافعيُّ واللَّيثُ وإليه ذهب الأوزاعيُّ والسّافعيُّ واللَّيثُ والعترةُ والمحنورُ للأب أن يُزوِّجها بغير استئذانٍ، ويردُّ عليهم ما في أحاديث الباب من قوله: «والبكرُ يَستأمرها أبوها»، ويردُّ عليهم أيضًا حديثُ عبدالله بن بريدة ، في الأوطار». م
 - (٣) مُسلِمٌ، ك: النَّكاح، ب: استئذان الثيِّب في النَّكاح بالنُّطق، ح: (٣٤٧٩).
 - (٤) قولُه: «البتيمة... إلخ»: (هي صغيرةٌ لا أبَ لها، والمرادُ هنا: البكرُ البالغةُ سمّاها باعتبار ما كانت كقوله تعالى: ﴿وَهَالتُّواْ عِ



صَمَتَت فَهُوَ إِذْنُهَا، وَإِن أَبَت فَلَا جَوَازَ عَلَيهَا»، رواه التّرمذيُّ وأبو داودَ والنَّسائيُّ(١).

٤١٠١ ـ ورواه الدّارِميُّ عن أبي موسى ﷺ (١).

٤١٠٢ ـ وَعَنِ عَبِدِاللهِ بِنِ بُرَيدَةَ عَن أَبِيهِ اللهِ عَن أَبِيهِ وَاللهِ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهُ، فَقَالَت: إِنَّ أَبِي وَرَّجَنِي ابنَ أَخِيهِ لِيَرفَعَ بِي خَسِيسَتَهُ، قَالَ: فَجَعَلَ (٣) الأَمرَ إِلَيهَا، فَقَالَت: قَد أَجَزتُ (١) مَا صَنَعَ أَبِي، وَلَجَنِي ابنَ أَخِيهِ لِيَرفَعَ بِي خَسِيسَتَهُ، قَالَ: فَجَعَلَ (٣) الأَمرِ شَيءٌ، رواه ابن ماجه (٥).

⁼ ٱلْيَنَنَى آمَوَكُمْ الساء: ٢]، وفائدةُ التَّسمية مراعاةُ حقِّها والشَّفقةُ عليها في تحرِّي الكفاية والصَّلاح، فإنَّ اليتيمَ مَظنَّةُ الرَّأَفة والرَّحمة، ثمَّ هي قبل البلوغ لا معنى لإذنها ولا لآبائها، فكأنَّه ﷺ شرَطَ بلوغَها، فمعناه: لا تُنكَحُ حتى تبلغ فتُستأمَرَ ؛ أي: تُستأذَنَ)، كذا في «المرقاة». م

⁽١) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب النّكاح، ب: ما جاء في إكراه اليتيمة، ح: (١١٠٩)، وأبو داود، ك: النّكاح، ب: في الاستئمار، ح: (٢٠٩٣)، وأحمدُ، ح: (٧٥٢٧)، وقال التِّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ).

⁽٢) الدّارميُّ ك: النَّكاح، ب: في اليتيمةِ تُزوِّجُ نفسَها، ح: (٢٢٣١)، وصحَّحه ابنُ حبَّانَ، ح: (٤٠٨٥).

⁽٣) قولُه: «فجعل الأمرَ إليها... إلخ»: (فيه دليلٌ لأبي حنيفةَ على تزويج البالغة بنفسها، وعدم الإجبار عليها)، كذا في «تنسيق النّظام». م

⁽٤) قولُه: «قد أجزتُ ما صنع أبي... إلخ»: (الفضوليُّ في عُرف الفقهاء: مَن ليس بوكيلِ ولا رسولِ؛ فإنَّهُ إذا زوَّج رجلًا بغير إذنه، أو امرأةً بغير إذنها؛ ينعقدُ عندنا موقوفًا، فإنْ أجازه جازَ وإلّا بطلَ، وقال الشّافعيُّ: نكاحُ الفضوليِّ باطلٌ؛ لعدم الولاية؛ لأنَّ المباشرَ لا يقدرُ على إثبات الحكم _ وهو الملك _ فيلغو؛ لعدم الفائدة.

ولنا: ما رُوِيَ: أَنَّهُ ﷺ جعل أمرَ المرأة الَّتي زوَّجها أبوها بغير إذنها إليها، فقالت: «قد أجزتُ ما صنع أبي، إنَّما أردتُ لأعلم هل للنِّساء من الأمر شيءٌ؟»؛ ولأنَّ العقد صدر من أهله مُضافًا إلى مَحلِّه، ولا ضررَ في انعقاده، فوجبَ القولُ بانعقاده، حتَّى إنْ رأى المصلحةَ أجازه، وقد يَتراخى حكمُ العقد عنه، كالبيع بشرط الخيار، فيتمُّ صونًا لكلام المتعاقدين، ويتوقَّف حكمُه دفعًا للضَّرر عنه، وبه قال أحمدُ في رواية)، كذا في «العينيً» و«فتح المعين». م

⁽٥) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، أبواب النَّكاح، ب: مَن زوَّج ابنته وهي كارهةٌ، ح: (١٨٧٤)، قال البوصيريُّ في «مصباح الزُّجاجة» (٢/ ٢٠): (هذا إسنادٌ صحيحٌ، رجالُهُ ثقاتٌ).

٤١٠٣ ـ ورواه أحمدُ والنَّسائيُّ من حديث ابن بريدة (١) على.

٤١٠٤ ـ وَعَن عَائِشَةَ ﴿ وَحِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ أَنَّهَا زَوَّجَت (٢) حَفْصَةَ بِنتَ عَبدِ الرَّحمَنِ المُنذِرَ بنَ الزُّبيرِ، وَعَبدُ الرَّحمَنِ غَائِبٌ بِالشَّامِ، فَلَمَّا قَدِمَ عَبدُ الرَّحمَنِ قَالَ: أَمِثلِي يُصنعُ بِهِ هَذَا، وَيُفتَاتُ عَلَيهِ؟ الزُّبيرِ، وَعَبدُ الرَّحمَنِ غَائِشَةُ عَنِ المُنذِرِ، فَقَالَ المُنذِرُ: إِنَّ ذَلِكَ بِيدِ عَبدِ الرَّحمَنِ. فَقَالَ عَبدُ الرَّحمَنِ: مَا كُنتُ أَرُدُّ أَمرًا قَضَيتِه، فَقرَّت حَفصَةُ عِندَهُ، وَلَم يَكُن ذَلِكَ طَلَاقًا، رواه الطَّحاويُّ، وروى مالكُ في «الموطَّأ» مثلَهُ ﴿").

٤١٠٥ ـ وَعَن أُمِّ سَلَمَةَ ، اللهِ عَلَيْ رَسُولُ اللهِ عَلِيٌّ بَعدَ وَفَاةٍ أَبِي سَلَمَةَ اللهُ عَلَيْ

وفي «المهيّأ في كشف أسرار الموطّأ» (٣/ ٩٠): («أميلي يُصنع به هذا؟! »؛ أي: تزويجُ بنته في غَيبته [بغير أمره]، «ويُفتات عليه»: بصيغة المجهول من الافتيات المأخوذ من الفَوت؛ أي: يستبدُّ برأيه، ولم يأمر فيه مَن هو أحقُّ منه بالأمر ببناته، والمعنى: لا يصلحُ أمرهنَّ بغير إذني).

وفي «شرح سنن ابن ماجه» للسُّيوطيِّ وغيره، ط: قديمي (ص: ١٣٥): («ليرفع بي خسيستَهُ»؛ أي: فقرَه وحقارتَه،
 والخسيسُ: الدنيُّ الحقيرُ، يقال: رفعتُ من خسيسته: إذا فعلتَ به فعلًا يكون به رفعتُه، كذا في «القاموس».

هذا الكلامُ يُحتمل أن يكونَ راجعًا إلى أبي؛ أي: يُريد أبي أن يزيلَ حقارةَ نفسه ودناءته، بسبب تزويجي بابن أخيه الغنيّ، فعلى هذا يكون الأبُ فقيرًا وابنُ أخيه غنيًّا مُوسِرًا، ويحتمل أن يكونَ راجعًا إلى ابن أخيه، فعلى هذا يكون فقيرًا مُحتاجًا وكانت المرأةُ أو أبوها من أهل اليسار، وهذا أقربُ، واللهُ أعلم)، «إنجاح».

⁽١) النسائي، ك: النَّكاح، ب: البكر يُزوِّجها أبوها، ح: (٣٢٦٩)، وأحمد، ح: (٢٥٠٤٣)، ورجالُ أحمدَ ثقاتٌ.

⁽Y) قولُه: «أنّها زوَّجَتْ حفصة ... إلخ»: وقال في «العَرف الشَّذيِّ»: (وأمّا أدلَّتنا؛ فمنها ما في الطَّحاويِّ: أنَّ عائشة هُ أنكحت حفصة بنتَ أخيها بابن أختها، وكان أبو حفصة عبدُ الرحمن بالشّام، وما كانت عائشةُ وليَّتها) انتهى. وقال الطَّحاويُّ: (فلمّا كانت عائشةُ قد رأت أنَّ تزويجَها بنتَ عبد الرحمن بغيره جائزٌ، ورأت ذلك العقدَ مُستقيمًا حتَّى أجازت فيه التَّمليك الَّذي لا يكون إلَّا عن صحَّة النِّكاح وثبوته؛ استحال عندنا أن يكونَ ترى ذلك وقد عَلِمَتْ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «لا نكاحَ إلّا بوليًّ»، فثبت بذلك فسادُ ما رُويَ عن الزُّهريِّ في ذلك). م

 ⁽٣) الطَّحاويُّ واللَّفظُ له، ك: النَّكاح، ب: النِّكاح بغير إذن عصبةٍ، ح: (٤٢٥٥)، ومالكٌ في «الموطَّأ»، ك: الطَّلاق، ب:
 إذا خير الرَّجل امرأته فاختارته، ح: (٢٠٤٠)، إسنادُه صحيحٌ، رجالُه ثقاتٌ.

فَخَطَبَنِي (') إِلَى نَفْسِي، فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّهُ لَيسَ أَحَدُّ مِن أُولِيَائِي شَاهِدًا. فَقَالَ: «إِنَّهُ لَيسَ مِنهُم شَاهِدٌ وَلَا غَائِبٌ يَكرَهُ ذَلِكَ». قَالَت: قُم يَا عُمَرُ، فَزَوِّجِ النَّبِيِّ ﷺ، فَتَزَوَّجَهَا، رواه الطَّحاويُّ('').

21.7 - وَعَن أَبِي سَلَمَة بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ﴿ أَنَّهُ قَالَ: سُئِلَ عَبْدُاللهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو هُرَيْرَة ﴿ وَلَدَتْ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ يُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «آخِرَ الْأَجَلَيْنِ»، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «إِذَا وَلَدَتْ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ يُتَوَفِّى عَنْهَا زَوْجُهَا؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «آخِرَ الْأَجَلَيْنِ»، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «إِذَا وَلَدَتْ فَقَالَتْ فَقَالَ ابْنُ عَبِّالِ الرَّحْمَنِ عَلَى أُمِّ سَلَمَة زَوْجِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ فَسَأَلَهَا عَنْ ذَلِك؟ فَقَالَتْ أَمُّ سَلَمَة : وَلَدَتْ سُبَيْعَةُ الْأَسْلَمِيَّةُ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِنِصْفِ شَهْرٍ، فَخَطَبَهَا رَجُلَانِ: أَحَدُهُمَا شَابُّ، وَالْآخَرُ كَهُلُ، فَحَطَبَهَا رَجُلَانِ: أَحَدُهُمَا شَابُ، وَالْآخُرُ كَهُلُ، فَحَطَّبَهَا وَرَجَا إِذَا جَاءَ أَهْلُهَا فَيَبًا، وَرَجَا إِذَا جَاءَ أَهْلُهَا فَيَبًا، وَرَجَا إِذَا جَاءَ أَهْلُهَا

⁽۱) قولُه: "فخطبني إلى نفسي... إلخ": قال الطّحاويُّ: (فكان في هذا الحديث أنَّ رسولَ الله ﷺ خطبها إلى نفسها، ففي ذلك دليلٌ على أنَّ الأمرَ في التَّزويج إليها دون أوليائها، فإنَّما قالت له: إنَّهُ ليس أحدٌ من أوليائي شاهدًا، قال: "إنَّهُ ليس منهم شاهدٌ ولا غائبٌ يكره ذلك"، فقالت: قم يا عمرُ فزوِّج النَّبيَّ ﷺ، وعمرُ هذا ابنُها، وهو يومئذٍ طفلٌ صغيرٌ غيرُ بالغ؛ لأنّها قد قالت للنَّبيِّ ﷺ في هذا الحديث: إنِّي امرأةٌ ذاتُ أيتام؛ يعني: عمرُ ابنُها وزينبُ بنتُها، والطّفلُ لا ولاية له، فوَّلتُه هي أنْ يعقدَ النّكاحَ عليها، ففعل، فرآه النّبيُ ﷺ جائزًا، وكان عمرُ بتلك الوكالة قام مقام من وكّله، فصارت أمُّ سلمةَ وكأنّها هي عقدت النّكاحَ على نفسها للنبي ﷺ، ولمّا لم ينتظر النبيُ ﷺ حضورَ أوليائها؛ دلّ ذلك أنَّ بُضعَها إليها دونهم، ولو كان لهم في ذلك حقٌّ أو أمرٌ، لَما أقدم النّبيُ ﷺ على حقٌ هو لهم قبلَ إباحتهم ذلك له.

وأمّا النَّطْرُ في ذلك: فإنّا قد رأينا المرأة قبل بلوغها يجوز أمرُ والدها عليها في بُضعها ومالها، فيكون العقدُ في ذلك كلِّه إليه لا إليها، وحكمُه في ذلك كلِّه حكمٌ واحدٌ غيرُ مُختلِفٍ، فإذا بلغت فكلٌّ قد أجمع أنَّ ولايتَه على مالها قد ارتفعت، وإنَّ ما كان إليه من العقد عليها في مالها في صغرها قد عاد إليها.

فالنَّظُرُ على ذلك أن يكونَ كذلك العقدُ على بُضعها يخرج ذلك من يد أبيها ببلوغها، فيكونُ ما كان إليه من ذلك قبل بلوغها قد عاد إليها، ويَستوي حكمُها في مالها وفي بُضعها بعد بلوغها، فيكونُ ذلك إليها دون أبيها، ويكون حكمُها مُستويًا بعد بلوغها، كما كان مُستويًا قبل بلوغها). م

⁽٢) الطَّحاويُّ، ك: النِّكاح، ب: النِّكاح بغير إذن عصبةٍ، ح: (٤٢٧٧)، إسنادُهُ صحيحٌ، رجالُهُ ثقاتٌ، وأخرجه النَّسائيُّ، ك: النِّكاح، ب: إنكاح الابن أمَّة، ح: (٣٢٥٤)، وصحَّحه ابنُ حبّانَ، ح: (٢٩٤٩).

أَنْ يُوْثِرُوهُ بِهَا، فَجَاءَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «قَدْ حَلَلْتِ(١)، فَانْكِحِي مَنْ شِئْتِ»، رواه مالكٌ في «الموطَّأ»(٢).

١١٠٧ ـ وَعَن خَنسَاءَ ﷺ قَالَت: أَنكَحَنِي أَبِي وَأَنَا كَارِهَةٌ وَأَنَا بِكَرْ، فَشَكُوتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «لَا تُنكِحهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ»، رواه النَّسائيُّ في «سننه»(٤).

٤١٠٨ ـ وفي روايةٍ للدّارَقطنيِّ (٥) عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَيْكِ رَدَّ نِكَاحَ بِكرٍ وَثَيِّبٍ

- (۱) قولُه: «قد حَلَنْتِ، فانكِحي مَن شئتِ»: وقال في «العَرف الشَّذيِّ»: (وما يَدُلُّ على عدم الضَّرورة العبارةُ من الأولياء ما في «موطًّا مائكِ»: «وكان أهلُها غُيَّبًا... إلىخ» وفيه قال لها: «قد حَلَلتِ، فانكِحي مَن شئتِ... إلىخ» الحديثُ مَرفوعٌ، ويُجوِّزُ لها النَّبِيُ ﷺ النِّكاحَ بدون حضور الأولياء). م
- (٢) مالكٌ في «الموطَّا» واللَّفظُ له، ك: الطَّلاق، ب: عدة المتوفَّى عنها زوجُها إذا كانت حاملًا، ح: (٢١٨٨)، والنَّسائيُّ من طريقه، ك: الطَّلاق، ب: عدَّة الحامل المتوفى عنها زوجُها، ح: (٣٥١٠)، إسنادُهُ صَحيحٌ.
- وفي «جامع الأصول» (٨/٨٨): («فحطَّتْ إلى الشَّابِّ»؛ أي: مالت إليه ونزلت بقلبها نحوَهُ، «غُيَّا»: الغُيَّبُ بفتح الياء: جمع غائب).
- (٣) قولُه: "عن خنساءَ... إلخ": (أخرج مُحمَّدٌ في "المُوطَّأَ" وأبو داود والنَّسائيُّ وابنُ ماجه حديثَ خنساءَ بنت خذامٍ، وفي أكثرها: وهي ثيِّبٌ، وروي عن عبدِالله بن يزيدَ بن وديعةَ عن خنساءَ: أنَّها كانت يومَنذِ بكرًا، فيتعارَضُ هاهنا نقلُ مالكِ عن عبدالله: أنَّها كانت بكرًا.
- قلت: لا معارضة بينهما حتَّى يُحتاجَ إلى التَّرجيح، فيحتمل أن يكونَ وقعَ لها هذه القصَّة مرَّتين، مرَّةً وقعت لها حالَ كونها ثيبًا، وهذا أهونُ من أن يُردَّ الحديثُ الصَّحيحُ بهذا العذر الواهي، مع أنَّ القائلَ بكونها ثيبًا هو عبدُ الرَّحمن ومَجمَعُ ابنا يزيدَ، والقائلةَ بكونها بكرًا هي خنساءُ نفسُها، فلا يُرجَّحُ قولُهما بمقابلة قولها) أخذته من «بذل المجهود». م
- (٤) النسائيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: النِّكاح، ب: البكر يُزوِّجها أبوها، ح: (٥٣٦١)، وأصلُه عند البخاريِّ، ك: النِّكاح، ب: إذا زوَّج الرَّجلُ ابنتَه وهي كارهةٌ، ح: (١٣٨٥).
- (٥) الدّارقطنيُّ واللَّفظُ له، ك: النّكاح، ح: (٣٥٦٣)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: النّكاح، ب: ما جاء في إنكاح الآباء الأبكارَ، ح: (١٦٦٩). وقال الدّارقطنيُّ: (هذا وهمٌّ من الذِّماريِّ [راوي هذا الحديث]، وتفرَّد بهذا الإسناد،=

أَنكَحَهُمَا أَبُوهُمَا وَهُمَا كَارِهَتَانِ، فَرَدَّ النَّبِيُّ ﷺ نِكَاحَهُمَا.

٤١٠٩ ـ وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ: أَنَّ جَارِيَةً بِكرًا أَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرَت أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ، فَخَيَرَهَا(١) النَّبِيُ ﷺ، وواه أبو داودَ(٢).

٤١١٠ ـ وَعَن أَبِي سَعِيدٍ وَابِنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ فَليُحسِنِ اسمَهُ وَأَدَبَهُ، فَإِذَا بَلَغَ فَليُزَوِّجهُ، فَإِن بَلَغَ وَلَم يُزَوِّجهُ فَأَصَابَ إِثْمًا، فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى أَبِيهِ » (٣).

١١١٦ - وَعَن عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ وَأَنَسِ بِنِ مَالِكٍ ، عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «فِي التَّوْرَاةِ مَكْتُوبٌ: مَنْ بَلَغَتِ ابْنتُهُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً فَلَمْ يُزَوِّجْهَا فَأَصَابَتْ إِثْمًا، فَإِثْمُ ذَلِكَ (٤) عَلَيْهِ»، رواهما

والولايةُ في النّكاح نوعان: ولايةُ ندبٍ واستحبابٍ، وهو الولايةُ على العاقلة البالغة، بكرًا كانت أو ثيّبًا. وولايةُ إجبارٍ، وهو الولايةُ على الصَّغيرة، بكرًا كانت أو ثيّبًا، وكذا الكبيرةُ المعتوهةُ والمرقوقةُ) أخذته من «المرقاة» و «الدُّرِّ المختار». م

⁼ والصَّوابُ عن يحيى بن أبي كثيرٍ عن المهاجر عن عكرمةَ مرسَلٌ، وَهِمَ فيه الذِّماريُّ عن الثَّوريِّ، وليس بقويٌّ)، فتعقَّبه العينيُّ في «نخب الأفكار» (١٦/ ١٩) قائلًا: (الذَّماريُّ روى له الحاكِمُ في «مُستدرَكه» وذكره ابنُ حبّانَ في «الثُّقات»، وذكر صاحِبُ «الكمال» عن عمرو بن عليِّ: أنَّه وثَقه).

⁽١) قولُه: «فخيَّرها النَّبِيُّ ﷺ: (وفي الحديث دليلٌ على أنَّ الوليَّ لا إجبارَ له على البالغة، ولو كانت بكرًا، وبه قال أبو حنيفة، وخالفه الشّافعيُّ وأحمدُ، ولأصحابنا هذا الحديثُ) مُلتقَطٌ من «المرقاة». م

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: النّكاح، ب: في البكر يزوِّجها أبوها، ح: (٢٠٩٦)، وابنُ ماجه، أبواب النّكاح، ب: مَن زوَّج ابنتَه وهي كارهةٌ، ح: (١٨٧٥)، قال العينيُّ في «عمدة القاري» (٢٠/ ١٣٠): (إسنادُهُ على شرط الشَّيخين)، وقال في «نُخَبِ الأفكار» (١٦/ ١٩١٥): (جريرُ بنُ حازم ثقةٌ جليلٌ من رجال الصَّحيح، وقد زاد الرَّفعَ فلا يَضرُّه إرسالُ مَن أرسله، وكيف؟ وقد تابعه الثَّوريُّ وزيدُ بنُ حبَّانَ، فروياه عن أيُّوبَ كذلك مرفوعًا، كذا قال الدَّارقطنيُّ).

⁽٣) البيهقيُّ في «شعب الإيمان»، ب: حقوق الأولاد والأهلين، ح: (٨٢٩٩)، وسندُه لا بأسَ به.

⁽٤) قولُه: «فإثمُ ذلك عليه»: (لتقصيره، وهو محمولٌ على الزَّجر والتَّهديد للمُبالغة، وفيه ولايةُ ندبٍ؛ جمعًا بين الأحاديث.

البيهقيُّ في «شعب الإيمان»(١).

٤١١٢ ـ وَعَن ابنِ عَبَّاسٍ ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «البَغَايَا(٢) اللَّاتِي يُنكِحنَ أَنفُسَهُنَّ بِغَيرِ بَيِّنَةٍ». والأصحُّ أنَّه موقوفٌ على ابنِ عبّاسٍ، رواه التِّرمذيُّ(٣).

٤١١٣ ـ وَعَن جَابِرِ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ، فَهُوَ عَاهِرٌ (٤)»،

وقال في «عمدة الرَّعاية»: (أمّا اشتراطُ حضورِ الشّاهدين؛ فلحديث: «لا نكاحَ إلّا بوليِّ وشاهدَي عدلِ»، أخرجه ابنُ حبّانَ في «صحيحه»، وأخرج التَّرمذيُّ مرفوعًا: «البَغايا اللّاتي يُنكحن أنفسَهنَّ بغير بيّنةٍ»، وأخرجه عبدُ الرَّزَاق مَوقوفًا على ابن عبّاس ، وفي الباب أحاديثُ أخرجها الدّارقطنيُّ وغيرُه، وسندُ بعضها وإن كان ضعيفًا إلّا أنَّ الضّعف انجر بكثرة الطُّرُق، وفي «الموطَّأ»: أنَّ عمرَ هُ أتى برجلٍ في نكاحٍ لم يَشهد عليه إلّا رجلٌ وامرأةٌ، فقال عمرُ: هذا نكاحُ السِّر، ولا نُجيزه، ولو كنتَ تقدَّمتَ فيه لرُجمتَ.

وبهذا فارقَ النَّكاحُ سائرَ العقود؛ فإنَّها تنفذُ بغير إشهادٍ، ولكنَّ الإشهادَ فيها مُستحَبُّ أو سُنَّةٌ، وأمّا النَّكاحُ فلا ينعقدُ بدون حضورِ شاهدَين، لا قضاءً ولا ديانةً، وأمّا الشَّهادةُ على التّوكيل بالنّكاح فليست شرطًا لصحَّته، وإنّما فائدتُها الإثباتُ عند جحود التّوكيل، كذا في «البحر».

وقال في «المبسوط»: ولو تزوَّج امرأةً بغير شهودٍ أو بشاهدٍ واحدٍ، ثمَّ أشهد بعد ذلك لم يَجُزِ النِّكاحُ؛ لأنَّ الشَّرطَ هو الإشهادُ على العقد الفاسد، والإقرارُ بالعقد الفاسد ليس بعقدٍ، وبالإشهادُ على العقد الفاسد ليس بعقدٍ، وبالإشهادِ عليه لا يَنقلِبُ الفاسِدُ صحيحًا). م

- (٣) التَّرمذيُّ، أبواب النَّكاح، ب: ما جاء لا نكاح إلَّا ببيَّةٍ، ح: (١١٠٣)، وقال: (قال يوسفُ بنُ حمّادٍ: رفع عبدُ الأعلى هذا الحدِيثَ في التَّفسيرِ، وأوقفهُ فِي كتاب الطّلاقِ ولم يرفعهُ)، قال النَّوويُّ في «المجموع» (١٧٤/١٦): (ذكر التَّرمذيُّ: أنَّهُ لم يرفعه غيرُ عبدِ الأعلى، وهذا لا يقدحُ؛ لأنَّ عبدَ الأعلى ثقةٌ، فيُقبَلُ رفعُه وزيادتُه)، كذا قال المناويُّ في «كشف المناهج» (٣/ ٢٦).
- (٤) قولُه: «فهو عاهرٌ»؛ أي: لا يجوز نكاحُ العبد بغير إذن السَّيِّد، وبه قال الشَّافعيُّ وأحمدُ، ولا يصير العقدُ صحيحًا عندهما بالإجازة بعده، وقال أبو حنيفة ومالكُّ: إنْ أجاز بعد العقد صحَّ؛ لأنَّ نكاحَ القنِّ والمكاتب والمدبَّر والأمّة=

⁽١) البيهقيُّ في «شعب الإيمان»، ب: حقوق الأولاد والأهلين، ح: (٨٣٠٣ ـ ٨٣٠٨)، وسندُهُ حسنٌ.

⁽٢) قولُه: «البَغايا... إلخ»: (المرادُ بالبِّينة: الشَّاهِدُ، فبدونه زنّا عندَ الشَّافعيّ وأبى حنيفةً)، قاله في «المرقاة».



رواه التّرمذيُّ وأبو داودَ والدّارِميُّ(١).

\$ ١١١٤ ـ وفي الباب: عَن إبرَاهِيمَ قَالَ: إذَا تَزَوَّجَ العَبدُ بِغَيرِ إذنِ مَولَاهُ، فَنِكَاحُهُ فَاسِدٌ، وَإِن أَذِنَ لَهُ بَعَدَ مَا تَزَوَّجَ، فَنِكَاحُهُ ثَابِتٌ، رواه محمَّدٌ في «الآثار»(٢)، وقال: (وبه نأخذ). وإنَّما يعني بقوله: «وَإِن أَذِنَ لَهُ بَعَدَ مَا تَزَوَّجَ» يقول: إن أجاز ما صنع فهو جائزٌ، وهو قولُ «أبي حنيفة».



⁼ وأمَّ الولد بلا إذن السَّيِّد موقوفٌ عندنا، إنْ أجاز له نفَذَ، وإنْ رَدَّ بطَلَ لهذا الحديث، وتفسيرُه الذي ذكره مُحمَّدٌ في «الآثار» عن إبراهيم. م

⁽١) التّرمذيُّ، أبواب النّكاح، ب: ما جاء في نكاح العبد بغير إذن سيَّده، ح: (١١١١)، وأبو داود، ك: النّكاح، ب: نكاح العبد بغير إذن مواليه، ح: (٧٠٧٨)، واللَّفظُ له، قال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٢) الإمامُ مُحمَّدٌ في كتاب «الآثار»، ك: النَّكاح، ب: ما يحلُّ للعبد من التَّرويج، ح: (٣٩٩)، وسندُهُ جيَّدٌ، وهو في «مُصنَّفِ ابنِ أبي شيبةً»، ك: النَّكاح، ب: العبد يتزوَّج بغير إذن سيِّده، ح: (١٦٢٩٧).



٤١١٥ - عَن عَلِيِّ عَلَى قَالَ: نَهَى (١) رَسُولُ اللهِ ﷺ عَن ضَربِ الدُّفِّ، وَلَعِبِ الصَّنج، وَصَوتِ

(١) قولُه: «نهى النَّبيُّ ﷺ عن ضرب الدُّفِّ»: لذلك صرَّحَتِ الحنفيَّةُ بأنَّ الدُّفَّ أيضًا حرامٌ، وهو ظاهرُ الرُّواية.

وقال في «ردَّ المحتار»: (استماعُ ضربِ الدُّفِّ والمزمارِ وغيرِ ذلك حرامٌ).

وفي «شرح النُّقاية»: (أمّا الاستماعُ فكاستماع ضرب الدَّفِّ والمزمارِ والغناءِ وغيرِ ذلك، حرامٌ، وقال أبو المكارم: كُره تحريمًا، وهو كضرب الدُّفِّ والمزمار).

وفي «فتاوى البيهقيّ»: (التَّغنِّي واستماعُه وضربُ الدُّفِّ وجميعُ أنواع الملاهي حرامٌ)، كذا في «الفتاوى العزيزيَّة». وفي «النِّهاية»: (التَّغنِّي والطُّنبورُ والبربطُ والدُّفُّ وما يشبه ذلك حرامٌ كما قال في: «ما لا بُدَّ منه»).

وقال ابنُ حجر المكِّيُّ الشّافعيُّ في كتابه: «كفُّ الرِّعاع عن مُحرَّمات اللَّهو والسَّماع»: (القسمُ الرّابِعُ في الدُّفَ: المُعتمَدُ من مذهبنا: أنَّهُ حلالٌ بلا كراهةٍ في عرسٍ وختانٍ، وتركُهُ أفضلُ، وهكذا حكمُه في غيرهما، فيكون مُباحًا أيضًا على الأصحِّ).

وفي «المنهاج» وغيره: (وقال جمعٌ من أصحابنا: إنَّهُ في غيرهما حرامٌ).

وقال الشَّيخُ السَّهرورديُّ الشّافعيُّ في «عوارف المعارف»: (فأمّا الدُّفُّ والشَّبابةُ وإن كان فيهما في مَذهب الشّافعيّ فسحةٌ؛ الأولى تركُها والأخذُ بالأحوط والخروجُ من الخلاف، والتَّفصيلُ مذكورٌ في «إمداد الفتاوى» الحصَّة الخامسة، فمن شاء الاطَّلاع عليه فليرجع إليه، فإنَّهُ تَفيسٌ في بابه).

وفي «البحر» عن «الذَّخيرة»: (ضربُ الدُّفِّ في العرس مُختلَفٌّ فيه). قاله في «ردِّ المحتار».

وقال في «التّفسيرات الأحمديّة» تحت قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ ٱلْحَكِيثِ ﴾ الآية [لقمان: ٦]: (ذكر في «فتاوى الحماديّة» و«العوارف»: أنّه قال مُجاهِدٌ: إنّ قولَهُ تعالى: ﴿ وَٱسْتَفْزِذُ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم مِصَوْتِكَ ﴾ [الإسراء: ٦٤] يدلُّ على حرمة التّغني؛ وذلك لأنَّ قوله: ﴿ وَٱسْتَفْزِدُ ﴾ خطابٌ لإبليسَ عليه اللَّعنةُ، ومعناه: وحرِّكُ مَن استطعت من بني آدمَ بصوتك، وهو صوتُ التَّغني والمزامير والدُّف وغير ذلك)، وسيأتي إن شاء الله تعالى تمامُ الكلام عليه=



الزَّ مَّارَة، رواه «الخطيث»(١).

٤١١٦ ـ وفي رواية لمسلم (٢): عَن عَائِشَة ﴿ قَالَت: دَخَلَ عَلَيَّ أَبُو بَكرٍ ﴿ وَعِندِي جَارِيَتَانِ اللهِ عَالَمَ اللهِ عَلَيْ أَبُو بَكرٍ اللهُ وَعِندِي جَارِيَتَانِ بِدُفً]، فَقَالَ أَبُو بَكرٍ: أَبِمَرْمُورِ الشَّيطَانِ فِي بَيتِ رَسُولِ اللهِ عَلِيْ (٣).

١١٧٧ ـ وروى التِّرمذيُّ (٤): عَن عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَعلِنُوا هَذَا النَّكَاحَ، وَاجعَلُوهُ (٥) فِي المَسَاجِدِ، وَاضِرِبُوا عَلَيهِ بِالدُّفُوفِ».

٤١١٨ - وَعَنها ، قَ قَالَت: تَزَوَّجَنِي (١) رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي شَوَّالٍ، وَبَنَى بِي فِي شَوَّالٍ، فَأَيُّ نِسَاءِ

⁼ في باب البيان والشِّعر، فارجع إليه؛ فإنَّه أيضًا نفيسٌ في بابه، وما رأيتُ أحسنَ منه. م

⁽١) الخطيبُ في «تاريخ بغداد» ت: بشار، ترجمة: نصر بن أحمد أبو الحسن المعدل، (١٥/ ٤٠٩)، ضعّف المناويُّ إسنادَه في «التَّيسير» (٢/ ٤٧٤).

⁽٢) مسلمٌ، ك: صلاة العيدين، ب: الرُّخصة في اللَّعب، ح: (٢٠٦١_٢٠٦٨).

⁽٣) ونقل الشَّيخُ الأجلُّ السَّهرورديُّ: (عن الحسن أنَّه قال: «ليس الدُّفُّ مِن سُنَّة المسلمين»)، وقال التُّور بُشتيُّ: (إنَّ الدُّفَّ حِرامٌ على قول أكثر المشايخ، وما ورَدَ من ضرب الدُّفِّ فِي العُرسِ كنايةٌ عن الإعلان، لا حقيقتُهُ، أو يُستدلُّ بحديث علي النَّبَ على أنَّ النَّبيَ عَلَيْهُ أجازَهُم، ثمَّ بعد ذلك منعَهم؛ لأنَّ ضربَ الدُّفِّ مَا ثبتَ في نكاح النَّبيَ عَلَيْهُ، ولا في نكاح أصحابه عُمُومًا، ولو ثبتَ سُنَّة جاريةً ما تركُوه قطُّ؛ لشَغَفهم على اتَّباع سُنَّة النَّبيِّ عَلَيْهِ). م

⁽٤) التَّرمذيُّ، أبواب النِّكاح، ب: ما جاء في إعلان النِّكاح، ح: (١٠٨٩)، وقال: (هذا حديثٌ غريبٌ حسنٌ)، ونحوُه عند ابن ماجه (١٨٩٥).

⁽٥) قولُه: «واجعلوه في المساجد»: (قال ابنُ الهمام: يستحبُّ مباشرةُ عقد النّكاح في المسجد؛ لكونه عبادةً وكونه في يوم الجمعة)، كذا في «المرقاة». م

⁽٦) قولُه: «تزوَّجني رسولُ الله ﷺ ... إلخ»: (قال في «البزّازيَّة»: والبناءُ والنّكاح بين العيدين جائزٌ، وكُره الزِّفاف، والمختارُ أنّه لا يُكره؛ لأنّه ﷺ تزوَّج بالصَّدِّيقة في شوّالِ وبَني بها فيه.

وتأويلُ قوله ﷺ: «لا نكاحَ بين العيدين» إنْ صحَّ أنَّه ﷺ كان رجعَ عن صلاة العيد في أقصرِ أيّام الشّتاء يوم الجمعة، فقاله حتى لا يفوتَهُ الرَّواحُ في الوقتِ الأفضل إلى الجمعة)، كذا في «ردِّ المحتار». م

رَسُولِ اللهِ ﷺ كَانَ أَحظَى عِندَهُ مِنِّي؟، رواه مسلمٌ(١).

١١١٩ ـ وَعَن عُقبَةَ بِنِ عَامِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ «أَحَقُّ الشُّرُوطِ(٢) أَن تُوفُوا بِهِ مَا استَحلَلتُم بِهِ الفُرُوجَ»، متَّفقٌ عليه(٣).

٠ ٤١٢ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولَ اللهِ: «لاَ يَخطُبُ (٤) الرَّجُلُ عَلَى خِطبَةِ أَخِيهِ حَتَّى

(١) مسلم، ك: النَّكاح، ب: الاستحبابُ التَّروُّج والتَّزويج في شوَّالٍ، ح: (٣٤٨٣).

قال السَّنديُّ في «حاشية المسند»: (قولها: «كان أحظى»؛ أي: أوفر نصيبًا وحظًّا، مرادُها بذلك: الرَّدُّ على من يرى أنَّه لا ينبغي النَّكاح بينَ العيدين، والله تعالى أعلم).

(٢) قولُه: «أَحَقُّ الشُّروط... إلخ»: (والمرادُ بالشُّروط هاهنا المهرُ؛ لأنَّه المشروط في مقابلة البُضع، وقيل: جميعُ ما تُستحِقُّه المرأةُ بمقتضى الزَّوجيَّة من المهر والنَّفقة وحسن المعاشرة؛ فإنَّ الزَّوج التزَّمَها بالعقدِ، فكأنَّها شُرطت فيه، وقيل: كلُّ ما شَرَطَ الزَّوجُ ترغيبًا للمرأة في النّكاح ما لم يكن محظورًا)، قاله في «المرقاة».

وقال في «عمدة القاري»: (واختلف العلماءُ في الرَّجل يتزوَّجُ المرأة، ويَشْتَرِطُ لها أَنْ لا يُخرِجَها من دارها، أو لا يَتزوَّجُ عليها، أو لا يَتسرَّى أو نحو ذلك من الشُّروط المباحة على قولين:

أحدهما: أنَّه يلزمُه الوفاءُ بذلك، وهو قولُ الأوزاعيِّ وأحمد.

والثّاني: أنْ يُؤمَرَ الزَّوج بتقوى الله، والوفاءِ بالشَّرط، ولا يحكم عليه بذلك حكمًا، فإن أبى إلّا الخروج لها كان أحقَّ النّاسِ بأهله، إليه ذهب عطاءٌ والشعبيُّ وسعيدُ بن المسيب والنَّخعيُّ والحسنُ وابنُ سيرين وربيعةُ وأبو الزِّناد وقتادةُ، وهو قولُ مالكِ وأبي حنيفة والشّافعيِّ). انتهى.

حاصله: أنَّ الشُّروطَ التي لا تُنافي النِّكاح جائزةٌ، وتُوفَّى ديانةٌ، ولا تَلزمُه قضاءً عند أبي حنيفة. م

- (٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: النَّكاح، ب: الشُّروط في النَّكاح، ح: (١٥١٥)، ومسلمٌ، ك: النَّكاح، ب: الوفاء بالشُّروط في النِّكاح، ح: (٣٤٧٢).
- (٤) قولُه: «لا يخطبُ الرَّجل على خطبة أخيه... إلخ»: (المنعُ عند الحنفيَّة إنما هو بعدَ الرُّكون، وإلَّا فلا، لحديث فاطمةَ بنت قيس حين أخبرتْ أنَّه خطبَها ثلاثةٌ، فلم يُنكر دخولَ بعضهم على بعض، وعند غيرهم المنعُ مطلقًا)، هذا حاصلُ ما قاله الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار». م

يَنكِحَ أُو يَترُكُ»، متَّفقٌ عليه(١).

١٢١ ٤ - وروى الطَّحاويُّ (٢) عَن فَاطِمَةَ بِنتِ قَيسٍ ﴿ قَالَت: لَمَّا حَلَلتُ أَتَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَذَكَرتُ لَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بِنَ أَبِي سُفيَانَ وَأَبَا جَهِمٍ خَطَبَانِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَمَّا أَبُو جَهِمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ مِن عَاتِقِهِ، وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُعلُوكٌ لَا مَالَ لَهُ، وَلَكِنِ انكحِي أُسَامَةَ بِنَ زَيدٍ». قَالَت: فَكَرِهتُهُ، ثُمَّ قَالَ: «انكحِي أُسَامَةَ». فَنكَحتُهُ، فَجَعَلَ اللهُ فِيهِ خَيرًا، وَاغتَبَطتُ بِهِ.

١٢٢ عن أبِي هُرَيرَة ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لاَ تَسأَلِ المَرأَةُ طَلاقَ أُختِهَا لِتَستَفرِغَ صَحفَتَهَا وَلتَنكح؛ فَإِنَّ لَهَا مَا قُدِّرَ لَهَا»، متَّفقٌ عليه (٣).

٤١٢٣ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ١٤٠٠ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشَّغَارِ، وَالشِّغَارُ ١٠٠: أَن يُزَوِّجَ الرَّجُلُ

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: النَّكاح، ب: لا يخطب على خطبة أخيه، ح: (١٤٤)، ومسلمٌ، ك: النَّكاح، ب: تحريم الخطبة على خطبة أخيه، ح: (٣٤٥٩).

⁽٢) الطَّحاويُّ واللَّفظُ له، ك: النِّكاح، ب: ما نُهي عنه من سَوم الرَّجل على سَوم أخيه، ح: (٤١٥٩)، ومسلمٌ، ك: الطَّلاق، ب: المطلَّقة ثلاثًا لا نفقة لها، ح: (٣٦٩٧).

وفي «المرقاة» (٥/ ٢١٧٦): («فلا يضع عصاه عن عاتقه»: بكسر الفوقية؛ أي: منكبه، وهو كنايةٌ عن كثرة الأسفار أو عن كثرة النّسيحة، ولا يكون أو عن كثرة الضّرب، قال النّوويُّ: وفيه دليلٌ على جواز ذكر الإنسان مما فيه عند المشاورة وطلب النّصيحة، ولا يكون هذا من الغِيبة المحرمة، «صعلوك»: فقير).

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: القدر، ب: ﴿ وَكَانَ أَمَّرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقَدُولًا ﴾ ح: (٦٦٠١)، ومسلم، ك: النِّكاح، ب: تحريم الجمع بين المرأة وعمَّتها، ح: (٣٤٤٢).

وفي «المرقاة» (٧/٥٠): («طلاق أختها»؛ أي: ضرَّتها؛ يعني: أختَها في الدِّين، «لتستفرغ صحفتها»؛ أي: لتجعل قصعة أختها فارغة عمّا فيها من الطَّعام، وهذا مَثلٌ ضربَه لحيازة الضَّرَّة حقَّ صاحبتها لنفسها، وقال الطَّيبيُّ: أي: لتفوزَ بحظِّها).

⁽٤) قولُه: «الشَّغار أَنْ يُزوِّجَ الرَّجلُ... إلخ»: (قال في «النَّهر»: وهو أَنْ يُشاغِرَ الرِّجل؛ أي: يُزوِّجه حريمتَهُ على أَنْ يُزوِّجه الآخرُ حريمتَهُ، ولا مهرَ إلّا هذا، كذا في «المغرب»؛ أي: على أَنْ يكون بُضعُ كلِّ صداقًا عن الآخر، وهذا القيدُ لا بُدَّ=



ابنَّتُهُ عَلَى أَن يُزَوِّجَهُ الآخَرُ ابنَّتُهُ، لَيسَ بَينَهُمَا صَدَاقٌ، متَّفقٌ عليه(١).

نيه في مسمّى الشَّغار، حتى لو لم يقل ذلك ولا معناه، بل قال: زوَّجتك بنتي على أنْ تُزوِّجني بنتك، فقبل، أو على أنْ يكون بُضع بنتي صداقًا لبنتك، فلم يقبل الآخرُ، بل زَوَّجَهُ بِنتهُ، ولم يجعلها صداقًا؛ لم يكن شغارًا، بل نكاحًا صحيحًا اتَّفاقًا، وإنْ وجب مهرُ المثل في الكل؛ لِما أنَّه شُمِّي ما لا يَصلحُ صداقًا. حاصلُه: أن مجرَّد ترك الصَّداق ليس المقتضي للبطلان عندهم؛ لأنَّ النّكاح يصحُّ بدون تسمية، بل المقتضي لذلك جعلُ البُضع صداقًا، والشَّغارُ منهيًّ عنه؛ لخُلوَّه عن المهر، فأوجبنا فيه مهرَ المثل، فلم يبقَ شغارًا.

هذا جوابٌ عما أورده الشّافعيُّ من حديث الكُتُب السَّتَّة مرفوعًا من النَّهي عن نكاح الشِّغار، وبالنَّهي يقتضي فسادَ المنهيِّ عنه.

والجوابُ: أنَّ متعلَّق النَّهي مسمّى الشَّغار المأخوذُ في مفهومه خلوُّه عن المهر، وكونُ البُضع صداقًا، ونحن قائلون بنفي هذه الماهيَّة، وما يصدق عليها شرعًا، فلا تُثبِتُ النَّكاحَ كذلك، بل نُبطله، فيبقى نكاحًا سُمِّي فيه ما لا يَصلُح مهرًا، فينعقدُ مُوجِبًا لمهرِ المثل، كالمسمّى فيه خمرٌ أو خنزيرٌ فيما هو متعلَّق النَّهي لم تُثبته، وما أثبتناه لم يتعلَّق به، بل اقتضت العموماتُ صحَّته، وتمامه في «الفتح».

زاد الزَّيلعيُّ: أو هو _ أي: النَّهي _ محمولٌ على الكراهة؛ أي: والكراهة لا تُوجب الفسادَ.

وحاصلُه: أنَّه مع إيجاب مهر المثل لم يبق شغارًا حقيقةً، وإنْ سُلِّمَ فالنَّهيُ على معنى الكراهة، فيكون الشَّرعُ أوجب فيه أمرين: الكراهة، ومهرَ المثل، فالأوَّلُ مأخوذٌ من النهي، والثّاني من الأدلَّة الدالَّة على أنَّ ما سُمي فيه ما لا يصلحُ مهرًا ينعقدُ مُوجِبًا لمهر المثل، وهذا الثّاني دليلٌ على حمل النَّهي على الكراهة دون الفساد.

وبهذا التَّقرير اندفَعَ ما أُورد من أنَّ حمله على الكراهة يقتضي أنَّ الشِّغارَ الآنَ غيرُ منهيِّ عنه؛ لإيجابنا فيه مهرَ المثل.

ووجهُ الدَّفع: أنَّه إذا حُمل النَّهيُ على معنى الفساد فكونُه غيرَ منهيِّ الآن_أي: بعدَ إيجاب مهر المثل_مُسلَّمٌ، وإنْ حُمل على معنى الكراهة فالنَّهيُ باقِ، فافهم). «الدُّرُّ المختار» و«ردُّ المحتار» منهما.

(قال عياضٌ: لا خلافَ في النَّهي عن الشَّغار ابتداءً، فإن وقع أمضاه الكوفيُّون واللَّيث والزُّهريُّ وعطاءٌ بصداق المثل، وأبطله مالكٌ والشّافعيُّ)، كذا في «شرح الزُّرقانيُّ». م

(۱) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: النَّكاح، ب: الشِّغار، ح: (۱۱۳)، ومسلمٌ، ك: النَّكاح، ب: تحريم نكاح الشِّغار، ح: (۳٤٦٥).



١٢٤ - وفي رواية لمسلم (١): «لَا شِغَارَ فِي الإسلام».

وقال عطاءٌ وعمرُو بنُ دينارِ والزُّهريُّ ومكحولٌ والثَّوريُّ: (عقدُ النِّكاحِ على الشَّغارِ جائزٌ، ولكلِّ واحدةٍ مِنها صداقُ مثلِها)(٢).

١٢٥ ـ وَعَن عَلِيٍّ هِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى (٣) عَن مُتعَةِ النِّسَاءِ يَومَ خَيبَرَ، وَعَن أَكلِ لُحُومِ الحُمُرِ الإنسِيَّةِ، متَّفقٌ عليه (٤).

١٢٦٦ ـ وَعَن سَلَمَةَ بِنِ الأَكْوَعِ ﷺ قَالَ: رَخَّصَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَامَ أُوطَاسٍ فِي المُتعَةِ ثَلَاثًا، ثُمَّ نَهَى عَنهَا، رواه مسلمٌ (٥٠).

١٢٧ - وفي روايةٍ له (١): عَن سَبرَةَ الجُهَنِيِّ ﴿ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَن النَّاسُ، إِنِّي قَد كُرَّمَ ذَلِكَ إِلَى يَومِ القِيَامَةِ، فَمَن النَّاسُ، إِنِّي قَد كُرَّمَ ذَلِكَ إِلَى يَومِ القِيَامَةِ، فَمَن كَانَ عِندَهُ مِنهُنَّ شَيعًا اللهِ عَلَيْ فَلَيُحُلِّ سَبِيلَهُ، وَلا تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيتُمُوهُنَّ شَيعًا».

⁽١) مسلمٌ، ك: النَّكاح، ب: تحريم نكاح الشِّغار، ح: (٣٤٦٥).

⁽۲) انظر «عمدة القارى» (۲۰/ ۱۰۸_ ۱۰۹).

⁽٣) قولُه: «نهى عن متعة النّساء... إلخ»: (اعلم أنَّ المتعة حرامٌ باتّفاق العلماء والأثمَّة الأربعة، ونسبةُ جوازها إلى مالكِ كما وقع من صاحب «الهداية» سهوٌ، من أو المصنّف كما صرَّح به شُرّاحها، كيف وقد اتَّفق عليه المالكيَّةُ، وليس في كتابٍ من كُتُبهم جوازُها، بل مشحونةٌ بتحريمها، وقد أورد في «موطَّنه» من الأحاديث ما يُفيد تحريمها قطعًا وأبدًا، ولا يُورد فيه إلّا ما يُعمل به)، كما في «تنسيق النظام» و«فتح القدير». م

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: المغازي، ب: غزوة خيبر، ح: (٤٢١٦)، ومسلمٌ، ك: النَّكاح، ب: نكاح المتعة، ح: (٣٤٣١). وفي «المرقة» (٥/ ٢٠٨٨): («متعة النساء»: المتعة أن تقول لامرأة: أتمتَّعُ بكِ مُدَّةَ كذا، بكذا من المال. «الإنسية» يعنى: التي تألَفُ البيوت).

⁽٥) مسلمٌ، ك: النَّكاح، ب: نكاح المتعة، ح: (٣٤١٨).

⁽٦) مسلمٌ، ك: النَّكاح، ب: نكاح المتعة، ح: (٣٤٢٢).

١٢٨ عن ابنِ عَبَّاسٍ هَ قَالَ: إِنَّمَا كَانَتِ المُتعَةُ فِي أَوَّلِ الإسلامِ، كَانَ الرَّعَةُ فِي أَوَّلِ الإسلامِ، كَانَ الرَّعَةُ مُ البَلدَةَ لَيسَ لَهُ بِهَا مَعرِفَةٌ، فَيَتَزَوَّجُ المَرأَةَ بِقَدرِ مَا يَرَى أَنَّهُ يُقِيمُ، فَتَحفَظُ لَهُ مَتَاعَهُ، وَتُصلِحُ لَهُ شَيئَهُ، حَتَّى إِذَا نَزَلَتِ الآيَةُ: ﴿ أَوْ مَا مَلكَتَ أَيْكُنُهُمْ ﴾ [المؤمنون: ٦]. قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ: فَكُلُّ فَرجٍ سِوَى هَذَينِ فَهُوَ حَرَامٌ.

إلى المسلم المس

⁽۱) التّرمذيُّ، أبواب النّكاح، ب: ما جاء في تحريم نكاح المتعة، ح: (۱۱۲۲). ضعَف ابنُ حجرٍ إسنادَهُ في «فتح الباري» (۹/ ۱۷۲)، وأخرج في رجوع ابن عبّاسٍ عن جواز المتعة رواياتٍ متعدِّدةً، وقال: (فهذه أخبارٌ يُقوِّي بعضُها بعضًا).

⁽٢) قولُه: «علَّمَنا رسولُ الله ﷺ... إلخ»: (وقد استُدلَّ بحديث ابن مسعود ﷺ هذا على مشروعيَّة الخُطبة عندَ عقد النَّكاح، وعندَ كلِّ حاجةٍ، قال التَّرمذيُّ في «سننه»: وقد قال أهل العلم: إنَّ النَّكاح جائزٌ بغير خُطبةٍ، وهو قولُ سفيان النَّكاح، وعندَ كلِّ حاجةٍ، قال التَّرمذيُّ في «سننه»: وقد قال أهل العلم، انتهى. ويدلُّ على الجواز حديثُ إسماعيل بن إبراهيم المذكورُ، فيكون على هذا الخُطبة في النَّكاح مندوبةً)، كذا في «نيل الأوطار» و«الدُّرُ المختار».

⁽٣) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب النَّكاح، ب: ما جاء في خطبة النَّكاح، ح: (١١٠٥)، وأبو داود، ك: النَّكاح، ب: في خطبة النَّكاح، ح: (١٨٩٢)، وقال التَّرمذيُّ: (حديثٌ حطبة النَّكاح، ح: (١٨٩٢)، وقال التَّرمذيُّ: (حديثٌ حسنُّ).

التِّرمذيِّ»: (فَسَّرَ الآيَاتِ الثَّلَاثَ سُفيَانُ الثَّورِيُّ). وزاد ابنُ ماجه بعد قوله: «إِنَّ الحَمدَ لِلَّهِ»: «نَحمَدُهُ». وبعد قوله: «هُفَقَدْ فَازَ فَزُزَّا عَظِيمًا ﴾: «ثُمَّ وبعد قوله: «﴿فَقَدْ فَازَ فَزُزَّا عَظِيمًا ﴾: «ثُمَّ يَتَكَلَّمُ بِحَاجَتِهِ».

١٣٠ ع. وروى البغويُّ في «شرح السُّنَّة»: عَن ابنِ مَسعُودٍ ﷺ فِي خُطبَةِ الحَاجَةِ مِنَ النَّكَاحِ وَغَيرِهِ(١).

١٣١ عـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كُلُّ خُطبَةٍ لَيسَ فِيهَا تَشَهُّدٌ فَهِي كَاليَدِ الجَذمَاءِ»، رواه التِّرمذيُّ وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ)(٢).

١٣٢ عـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كُلُّ أَمرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبدَأُ فِيهِ بِالحَمدِ، أَقطَعُ»، رواه ابنُ ماجه (٣).

١٣٣ ٤ ـ و في رواية «أبي داودَ»(٤) عَن إِسمَاعِيلَ بنِ إِبرَاهِيمَ عَن رَجُلٍ مِن بَنِي سُلَيمٍ هُ فَالَ: خَطَبتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أُمَامَةَ بِنتَ عَبدِ المُطَّلِب، فَأَنكَحَنِي مِن غَيرِ أَن يَتَشَهَّدَ.

١٣٤ ع ـ وَعَن سَمُرَةَ ، فَهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ قَالَ: «أَيُّمَا امرَأَةٍ زَوَّجَهَا وَلِيَّانِ، فَهِيَ لِلأَوَّلِ مِنهُمَا(٥)،

⁽١) البغويُّ في «شرح السُّنَّة»، ك: النَّكاح، ب: خطبة النَّكاح والحاجة، ح: (٢١١٨).

⁽٢) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب النَّكاح، ب: ما جاء في خطبة النَّكاح، ح: (١١٠٦)، وأبو داود، ك: الأدب، ب: في الخطبة، ح: (٤٨٤١)، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٣) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، أبواب النِّكاح، ب: خطبة النِّكاح، ح: (١٨٩٤)، وأبو داود، ح: (٤٨٤٠)، وحسَّنه النَّوويُّ في «المجموع» (١/ ٧٣)، وابن حجرِ في «هداية الرُّواة» (٣/ ٢٦٦).

⁽٤) أبو داود، ك: النّكاح، ب: في خطبة النّكاح، ح: (٢١٢٠). وأخرجه البخاريُّ في «التّاريخ الكبير» (١/ ٣٤٥) وقال: «في إسناده مجهولٌ».

⁽٥) قولُه: «فهي للأوَّلِ منهما»: (قال التِّرمذيُّ بعد إخراج هذا الحديث: هذا حديثٌ حسنٌ، والعملُ على هذا عند أهل العلم، لا نعلمُ بينهم في ذلك اختلافًا، إذا زوَّجَ أحدُ الوليَّين قبلَ الآخرِ فنكاحُ الأوَّل جائزٌ، ونكاحُ الآخرِ مفسوخٌ،=





وَمَن بَاعَ بَيعًا مِن رَجُلَينِ، فَهُوَ لِلأَوَّلِ مِنهُمَا»، رواه التَّرمذيُّ وأبو داودَ والنَّسائيُّ والدَّارِميُّ (١).



وإذا زوَّجا جميعًا فنكاحُهما جميعًا مفسوخٌ، وهو قول الثَّوريِّ وأحمدَ وإسحاقَ.

قلت: وهكذا مذهبُ الحنفيَّة في هذه المسألة. قال في «البدائع»: فأما إذا كانا في الدَّرجة سواءً كالأخوين وعمَّين وعمَّين ونحو ذلك، فلكلِّ واحدٍ منهما على حياله أنْ يُرُوِّج، رضي الآخرُ أو سَخِطَ بعدَ أنْ كان التَّزويج من كفء بمهرٍ وافرٍ، وقال مالكُّ: ليس لأحد الأولياء ولايةُ الإنكاح ما لم يجتمعوا؛ بناءً على أنَّ هذه الولايةَ ولايةُ شِركةٍ عنده، وعندنا وعند العامَّة ولايةُ استبدادٍ.

وجهُ قوله: أنَّ سبب هذه الولاية هو القرابةُ، وإنها مشتركةٌ بينهم، فكانت الولايةُ مشتركةً؛ لأنَّ الحكم يَثبُت على وَفق العلَّة، وصار كولاية الملك، فإنَّ الجارية بين اثنين إذا زوَّجها أحدُهما لا يجوزُ من غير رضى الآخرِ.

قلت: كذا هذا.

ولنا: أنَّ الولاية لا تتجزَّأ؛ لأنها ثَبَتَتْ بسببِ لا يتجزَّأ وهو القرابةُ، وما لا يتجزَّأُ إذا ثبت بجماعةٍ سببٌ لا يتجزَّأُ يشتُ لكلِّ واحدِ منهم على الكمال، كأنَّه ليس معه غيرُه كولاية الأمان، بخلاف ولاية الملك؛ لأنَّ سببَها الملكُ، وأنَّه مُتجزِّئٌ، فيتقدَّرُ بقدر الملك.

فإنْ زَوَّجَها كلُّ واحدٍ من الوليِّين رجلًا على حِدَةٍ:

فإنْ وقع العقدان بَطَلا جميعًا؛ لأنَّه لا سبيل إلى جمع بينهما، وليس أحدُّهما أولى من الآخرِ.

وإِنْ وَقَعَا مُرَتَّبًا، فإِنْ كان لا يَدري السّابق فكذلك؛ لِما قلنا؛ ولأنَّه لو جاز لجاز بالتَّجزِّي، ولا يجوزُ العملُ بالتَّجزِّي في الفروج.

وإنْ عُلم السّابق منهما من اللّاحق جازَ الأوَّلُ ولم يَجْزِ الآخَرُ)، كذا في «بذل المجهود». م

(١) أبو داود، ك: النّكاح، ب: إذا أنكح الوليّان، ح: (٢٠٨٨)، التّرمذيُّ، أبواب النّكاح، ب: ما جاء في الوليّين يُزوِّجان، ح: (١١١٠)، ولفظُهما واحدٌ، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ).



وَقُولِ الله ﷺ: ﴿ وَلَا لَنَكِحُواْ مَا نَكُعَ (') مَا بَكَا وَكُمْ مِنَ النِسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ، كَانَ فَخَصَمُ مَنَ النِسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ، كَانَ فَخَصَمُ وَمَعْنَاتُكُمُ وَمَنَاتُكُمُ وَمَنَاتُكُمُ وَمَنَاتُكُمُ وَمَعَنَاتُكُمُ وَمَعَنَاتُكُمُ وَمَعَنَاتُكُمُ وَمَعَنَاتُكُمُ وَمَعَنَاتُكُمُ وَمَعَنَاتُكُمُ وَمَعَنَاتُكُمُ وَمَعَنَاتُكُمُ وَمَعَنَاتُكُمُ وَمَنَاتُكُمُ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ أَنَالُتِي آرْضَعَنَكُمُ وَإَخَوَتُكُم مِن الرَّضَعَةِ وَكَاللَتُكُمُ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ أَنَالُتُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ أَنَاكُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ وَالْمَعَاتِكُمُ وَالْمَعَاتُ الْمُعَاتِدُ وَلَيْكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ وَالْمَعَاتِ مَا الْمُعَاتِينَ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّ

ولنا: أنَّ الوطءَ سببُ الجزئيَّة بواسطة الولد، حتى يضافُ إلى كلِّ واحدٍ منهما كَمَلَا، فيصيرُ أصولها وفروعها كأصوله وفروعه، وبالعكس، والوطءُ محرِّمٌ من حيث إنَّه سببُ الولد، لا من حيث إنَّه زنًا، وهكذا الاختلاف في ممسوسةٍ وماسَّةٍ ومنظورٍ إلى فرجها بشهوةٍ يُحرِّمُ عندنا، ولا يُحرِّمُ عنده. وإن شئتَ زيادة تحقيق فانظر إلى «الهداية» وكتب الأصول. وقد قال صاحبُ «التوضيح» في أول الكتاب: (إنَّ نظير القياس المستنبط من الإجماع، قياسُ الوطء الحرام على الوطء الحلالِ في حرمة المصاهرة، كقياسِ حرمةٍ أمِّ المزنية على حرمةٍ وطءٍ أمِّ أمَتِهِ التي وَطِنَها، والحرمةُ في المقيس عليه ثابتةٌ إجماعًا، ولا نصَّ فيه، بل النَّصُّ وردَ في أمَّهات النِّساء من غير اشتراطِ الوطء)، هذا كلامُه وهو نافعٌ جدًا. هكذا في «التَّفسيرات الأحمديَّة».م

(٢) قولُه: ﴿أَكُهُ تُكُمُّ النِّ آرْضَعَنكُمْ ... ﴾ إلخ: قال في «التَّفسيرات الأحمديَّة»: (إن عند الشّافعيِّ لم يثبت حرمةُ الرَّضاع إلّا بخمسِ رضعاتِ؛ لقوله ﷺ: «لا يُحرِّمُ المصَّةُ والمصَّتان، ولا الإملاجةُ ولا الإملاجتان»، وعندنا: يثبتُ بمصَّة إذا حصلَ في مدة الرَّضاع؛ لإطلاق قوله تعالى: ﴿أَكُهُ مَ يُحُمَّ النِّي السَّاء: ٢٣] من غيرِ فصلِ بين القليل والكثير. هكذا ذكر في «الهداية» في باب الرَّضاع، ومالكٌ مع أبي حنيفة رحمه الله، وأحمدُ بن حنبل مع الشَّافعيِّ، نص بذلك في «الحسينيّ»، وسيأتي إن شاء الله تعالى تمامُ الكلام عليه في هذا الباب تحتَ حديث النَّساتيّ، فلينظر ثمَّة؛ فإنَّه نفيسٌ في بابه. م

⁽١) قولُه: ﴿مَانَكَعَ ءَابَآوُكِم، ففيه دليلٌ على تحريم موطوءة الأب كلِّها، سواءٌ كان بنكاحٍ أو بملكِ يمينٍ أو بزنًا كما هو مذهبنا، وعليه كثيرٌ من المفسّرين)، هكذا في «المدارك». وعند الشّافعي: لا تحرمُ مزنيّةُ الأب؛ لأنَّ الزِّنا قبيحٌ بنفسه، فلا يصلحُ سببًا لمشروعٍ، وهو حرمةُ المصاهرة؛ لأنها نعمةٌ، فلا تُنال بالمحظور.

فعُلم أنَّ تمام مُدَّة الرَّضاع حولان فقط كما قال صاحب البيضاويِّ تحت هذا القول، وهو دليلٌ على أنَّ أقصى مدَّة الرَّضاع حولان، ولا عبرة به بعدهما، وإنَّه يجوزُ أنْ ينقصَ عنه). ملخَّصٌ من «التَّفسيرات الأحمديَّة» و«التَّعليق الممجَّد». م

⁽۱) قولُه: ﴿ وَآن تَجْمَعُوا بَيْنِ ﴾ الأُخْتَيْنِ... ﴾ إلخ: قال في «التَّفسيرات الأحمديَّة»: (ثم النَّصُّ يقتضي الحرمة في جمع الأختين فقط، والعلماء والعلماء والاعلى الكتاب بالخبر المشهور، وهو قوله ﷺ: «لا تنكحوا المرأة على عمَّتها، ولا على خالتها، ولا على ابنة أخيها، ولا على ابنة أختها»، فجعلوا الجمع بين هؤلاءِ حرامًا، وقرَّرُوا ضابطَه، وقالوا بحرمة الجمع بين كلِّ امرأتين مثل الأختين، في أنَّ أيتهما فرضت ذكرًا لم تحلَّ له الأخرى، كالعمَّة مع بنت أختها، فإنَّ العمَّة إذا فُرضت ذكرًا كانتا عمَّة وابن أخٍ، يَحرُمُ النَّكاح بينهما، وبنتُ الأخ إذا فُرضت ذكرًا كانتا عمَّة وابن أخٍ، يَحرُمُ النَّكاح بينهما، وهكذا القياسُ، بخلاف ما إذا كان ذلك من جانبٍ واحدٍ كالمرأة وبنتِ زوجها؛ فإنَّه يحلُّ الجمعُ بينهما خلاقًا لزفرَ على ما عُرف). م

⁽٢) قولُه: ﴿إِلَّا مَامَلَكُتُ آيْمَننكُمْ مِ...﴾ إلخ: سنذكرُ تفسيرَه في حديث الأوطاس. م

⁽٣) قولُه: ﴿ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ... ﴾ إلخ: (وفي تقديرِ مُدَّة الرَّضاع خلافٌ بين أبي حنيفة وبين صاحبيه والشّافعيِّ، فذهب أبو حنيفة إلى أنَّها حولان وفصفٌ، وذهب صاحباه والشّافعيُّ إلى أنَّها حولان فقط، وعند زفرَ ثلاثةُ أحوالِ، وقد تمسّكَ أبو حنيفة بما سيأتي في سورة الأحقاف من قولِه تعالى: ﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصَدُلُهُ رُلَكُونَ شَهْرًا ﴾ [الأحقاف: ١٥] وتمسّكوا أيضًا بهذه الآية، والأصحُّ قولهما، وهو مختارُ الطَّحاويِّ، وقولِه تعالى: ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾ [البقرة: ٣٣٦]؛ فإنَّه بالاتَّفاق بيانٌ لِما توجَّه إليه الحكمُ ، أو متعلِّقٌ بـ ﴿ رُرْضِعَنَ ﴾؛ أي: هذا الحكمُ لمن أراد إتمامَ الرَّضاع، أو: ﴿ وَمُؤْضِعَنَ ﴾؛ أي: هذا الحكمُ لمن أراد إتمامَ الرَّضاع.

⁽٤) قولُه: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَالُهُۥ ثَلَتُونَ شَهْرًا﴾: (ذهب أبو حنيفة رحمه الله إلى أنَّ أكثر مدَّة الرَّضاع حولان ونصفُ حولٍ،=

وَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُوْمِنَاتٍ فَلاَ تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلُّ لَمُّمَّ أَلْكُمَّارِ لا هُنَّ حِلُّ لَمُمَّ أَوْلا هُمْ يَجِلُونَ لَمُنَّ ﴾ [الممتحنة: ١٠].

١٣٥ - عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: حَرُمَ مِنَ النَّسَبِ سَبعٌ، وَمِنَ الصِّهرِ سَبعٌ. ثُمَّ قَرَأً: ﴿ حُرِّمَتَ عَلَيْكُمُ ﴾ الآية [النساء: ٣٣]، رواه البخاريُّ (٢).

١٣٦ عَن عَمرِ و بنِ شُعَيبٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﷺ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ نَكَحَ امرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا، فَلَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ ابتَتِهَا، وَإِن لَم يَكُن دَخَلَ بِهَا فَليَنكِح ابنَتَهَا، وَأَيُّمَا رَجُلٍ نَكَحَ امرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا أَو لَم يَدخُل بِهَا أَو لَم يَدخُل بِهَا، فَلا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ أُمِّهَا»، رواه التَّرمذيُّ (٣).

وقال القاضي: ولعلَّ تخصيص أقلِّ الحمل وأكثرِ الرَّضاع؛ لانضباطهما، وتحقُّقِ ارتباط حكم النَّسب والرَّضاع بهما). هذا لفظُه، ملتقطٌ من «التَّفسيرات الأحمديَّة» و«المدارك».

قلت: ويُؤيِّدُ قولَهما حديثُ الدّارقطنيِّ: «لا رضاع إلّا ما كان في الحولين». م

وبيانُه على ما في «الهداية»: أنَّ قوله تعالى: ﴿ ثَلَتْتُونَ شَهْرًا ﴾ خبرٌ عن كلِّ واحدٍ من الحمل والفِصال، فكانّه قيل: مُدَّة الحمل ثلاثون شهرًا، ومدَّة الفصال ثلاثون شهرًا، فكانت الآيةُ لبيان أكثرِ كلتا المدَّتين، لكنْ لَمّا وُجد المُنقِص لمدة الحمل وهو قول عائشة ﴿ والله لا يبقى الولدُ في البطن أكثرَ من سنتين ﴾ ولم يوجد في حقّ مدة الرَّضاع؛ حكم أبو حنيفة بأنَّ أكثر مدَّة الحمل سنتان، ومدَّة الفصال ثلاثون شهرًا، أو الحملُ على الأيدي لا الحملُ في البطن، وأمّا أبو يوسف ومحمَّد والشّافعيُّ فذهبوا إلى أنَّ أكثر مدَّة الرَّضاع سَنتان؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿ ثَلَنْفُونَ شَهْرًا ﴾ خبرٌ عن مجموع الحملِ والفِصال؛ يعني: أنَّ مجموع الحمل والفصال ثلاثون شهرًا، فاشتبه تعيين المقدار في حقِّ كلِّ منهما، وكان قولُه تعالى في موضع آخرَ: ﴿ وَفِصَالُهُ فِي عَلَمَيْنِ ﴾ [البقرة: ١٣٣] وقولُه تعالى: ﴿ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ [البقرة: ١٣٣] بيانًا؛ لأنَّ مدَّة الفصال سنتان، والباقي وهو ستَّةُ أشهرٍ يكون مدَّة الحمل؛ لأنَّ أقلَّ مدَّة الحمل ذلك بالاتَّفاق، فكانت هذه الآيةُ بيانًا لأقلَّ مدَّة الحمل وأكثر مدَّة الرَّضاع.

⁽١) قولُه: ﴿لَاهُنَّ حِلَّهُمَّ وَلَاهُمْ يَحِلُونَهُنَّ ﴾: (لوقوع الفرقة بينهما بخروجها مسلمةً). قاله في «المدارك»؛ يعني: لوقوع الفُرقة باختلافِ الدّارين. م

⁽٢) البخاريُّ، ك: النَّكاح، ب: شهادة المرضعة، ح: (١٥٠٥).

⁽٣) التّرمذيُّ، أبواب النّكاح، ب: ما جاء فيمن يتزوج المرأة ثم يطلّقها، ح: (١١١٧). وقال: (هذا حديثٌ لا يصحُّ من قِبَلِ إسنادِه، والعملُ على هذا عندَ أكثر أهل العلم».

١٣٧ ٤ - وَعَن أَبِي هُرَيرَة ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُجمَعُ بَينَ المَرأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَينَ المَرأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَينَ المَرأَةِ وَخَالَتِهَا»، متَّفقٌ عليه (١).

١٣٨ عَمَّتِهَا، أَوِ العَمَّةُ عَلَى ابنَةِ أَخِيهَا، وَلاَ تُنكَحُ الصَّغرَى عَلَى الكُبرَى، وَلاَ الكُبرَى عَلَى الصَّغرَى، وَلاَ الكُبرَى عَلَى الصَّغرَى، رواه التَّرمذيُّ وأبو داودَ والدَّارِميُّ والنَّسائيُّ، وروايتُه إلى قوله «بِنتِ أُختِهَا» (٢).

١٣٩ ع. وَعَن عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ يَحرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَحرُمُ مِنَ الوِلاَدَةِ ﴾، متَّفَقٌ عليه (٣).

٤١٤٠ - وَعَن عَلِيٍّ هِ أَنه قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَل لَكَ فِي بِنتِ عَمِّكَ بِنتِ حَمزَةً؟ فَإِنَّهَا أَجمَلُ فَتَاةٍ فِي قُريشٍ. فَقَالَ: «أَمَا عَلِمتَ أَنَّ حَمزَةَ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ؟ وَأَنَّ اللهَ حَرَّمَ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ»، رواه مسلمٌ (٤٠).

٤١٤١ ـ وَعَن قَتَادَةً هُ قَالَ: كَتَبِنَا إِلَى إِبرَاهِيمَ بِنِ يَزِيدَ النَّخَعِيِّ نَسأَلُهُ عَنِ الرَّضَاعِ، فَكَتَبَ:

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: النَّكاح، ب: لا تُنكَحُ المرأةُ على عمَّتها، ح: (١٠٩)، ومسلمٌ، ك: النّكاح، ب: تحريم الجمع بين المرأة وعمَّتها، ح: (٣٤٣٦).

⁽٢) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب النِّكاح، ب: ما جاء: «لا تُنكح المرأةُ على عمَّتها»، ح: (١١٢٦)، وأبو داود، ك: النِّكاح، ب: ما يُكره أن يُجمع بينهنَّ من النِّساء، ح: (٢٠٦٥). وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

وفي «المرقاة» (٥/ ٢٠٨١): («الصغرى»؛ أي: بنتُ الأخ أو بنتُ الأخت، وسُمِّيت صغرى؛ لأنها بمنزلةِ البنت، «على الكبرى»؛ أي: سِنَّا غالبًا أو رتبةً، فهي بمنزلة الأمِّ، والمرادبها العمَّةُ والخالةُ).

⁽٣) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الرَّضاع، ب: يَحرُم من الرَّضاعة ما يَحرُم من الولادة، ح: (٣٥٦٩)، والبخاريُّ ك: الشَّهادات، ب: الشَّهادة على الأنساب، ح: (٢٦٤٦).

⁽٤) الشّافعيُّ في «مسنده» ترتيب سنجر، واللَّفظُ له، ك: الرَّضاع، ب: تحريم الرَّبية وما يحرم بالرَّضاع، ح: (١١٧٤)، وصحَّحه مسلمٌ، ك: الرَّضاع، ب: تحريمُ ابنة الأخ من الرَّضاعة، ح: (٣٥٨١).



أَنَّ شُرَيحًا حَدَّثَنَا: أَنَّ عَلِيًّا وَابِنَ مَسعُودٍ ١١ كَانَا يَقُولَانِ: يُحَرِّمُ مِنَ الرَّضَاع (١) قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ.

(۱) قولُه: «يُحرِّمُ من الرَّضاعِ قليلُهُ وكثيرُهُ»: (وقال النَّوويُّ في «شرح مسلم»: فقالت عائشةُ والشّافعيُّ وأصحابُه: لا يَبْتُ برَضْعةِ واحدةٍ، حكاه ابنُ المنذر عن عليِّ وابن مسعود وابن بأقلَّ من خمسِ رَضَعاتٍ، وقال جمهورُ العلماء: يَبْتُ برَضْعةٍ واحدةٍ، حكاه ابنُ المنذر عن عليِّ وابن مسعود وابن عمر وابن عبّاسٍ وعطاء وطاووس وابن المسيب والحسن ومكحول والزُّهريِّ وقتادة والحكم وحماد ومالكِ والأوزاعيِّ والنَّوريِّ وأبي حنيفة هيُهُ. انتهى.

واعلم: أنَّ مذهبنا هو ما يُفيده هذه الرِّواياتُ الصَّحيحةُ وقولُه تعالى: ﴿وَأَمَّهَنتُكُمُ النَّيِّ آرَضَهُ مَنكُمُ النَّيِّ آرَضَهُ عَنكُمُ النَّيِّ آرَضَهُ عَنكُمُ النَّاوِصِلَ من أَنَّ قليلَ الرَّضاعة وكثيرَها سواءٌ في التَّحريم، فإنَّ مُسمّى الرَّضاعة يتحقَّقُ بأدنى شيء من المَصِّ إذا وصلَ إلى جوفه، والزِّيادةُ عليه بخبر الواحد لا سيَّما بما لم يكن خبرًا ولا قرآنًا وهو: «خمسُ رَضَعاتِ» بناءً على رواية عائشة هُ ، كما اختاره الشّافعيُ ؛ زيادةٌ على الكتاب، فلا يجوزُ، ومذهبنا مرويٌّ عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عمر وابن عبّاسٍ هُ ، وبه قال الحسنُ البصريُّ وسعيدُ بنُ المسيّب وطاووسٌ وعطاءٌ ومكحولٌ والزُّهريُّ وقتادةُ وعمرو بن دينار والحكم وحمّادٌ والأوزاعيُّ والبُّوريُّ ووكيعٌ وعبدُالله بن المبارك واللَّيثُ بن سعد ومجاهدٌ، وزاد الشَّيخُ أبو بكر الرّازيُّ: عمرَ بن الخطّاب والشَّعبيَّ والنَّخعيَّ، وقال ابنُ المنذر: وهو قولُ أكثر الفقهاء، كذا في «البناية» للعينيًّ .

وقد أخرج محمَّدٌ في «الموطَّأ» آثارَ سعيد بن المسيب وعروةَ بنِ الزبير وابن عبَّاسٍ في تحريمِ مصَّةٍ واحدةٍ. وأُجيب عن وجوه المخالفين:

-بأنَّ العمل بالكتاب أقوى، وبأنَّه حكى أبو بكر الرَّازيُّ عن ابن عبَّاسٍ ﴿ أَنَّهُ قال: قوله: «لا تُحرِّمُ الرَّضْعةُ والرَّضْعتان» كان ذلك، فأمّا اليومَ فالرَّضْعةُ الواحدةُ تُحرِّمُ، فحديث عائشةَ: «لا تُحرِّمُ المَصَّةُ ولا المَصَّتان» إمّا متروكٌ بإطلاقِ الكتاب _ وهو قولُه تعالى: ﴿ وَأُمْهَنتُكُمُ مُ ٱلَّذِي ٓ أَرْضَعْنَكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣] ، أو منسوخٌ.

_ وبأنَّ أحاديثَ عائشةَ مضطربةٌ، فوجبَ الرُّجوعُ إلى الكتابِ.

- وبأنَّ حديثَ: «الإملاجة والإملاجتين» غيرُ صحيحٍ؛ لاضطرابه، وحديثُ «خمسُ رَضَعاتٍ» عن عائشةَ ضعيفٌ؛ لأنَّه يُؤدِّي إلى مذهبِ الروافض في ترك كثيرٍ من القرآن عن الصَّحابة؛ ولأنَّ منسوخَ التَّلاوة يحتاجُ إلى دليلٍ في بقاء الحكم.

وقيل: عجبٌ من الشَّافعيَّة! لا يعملون بقراءة ابن مسعود في صوم الكفَّارة، ويعملون براوية عائشةً؟ والقرآنُ لا يَثْبُتُ=

رواه النَّسائيُّ (١).

١٤٢ ع. وروى الإمامُ أبو حنيفة عَن عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ هُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَحرُمُ مِنَ الرِّضَاعَ مَا يَحرُمُ مِنَ النَّسَبِ، قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ». كذا رواه الإمامُ «أبو يوسف» عنه(٢).

١٤٣ عن الرِّضَاعِ فَقَالَ: إِنَّ النَّاسَ عَبَّاسٍ ﷺ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرِّضَاعِ فَقَالَ: إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ: لَا تُحَرِّمُ الرَّضِعَةُ الوَاحِدَةُ تُحَرِّمُ.

وَقَالَ التَّرِمذيُّ: (قَالَ بَعضُ أَهلِ العِلمِ مِن أَصحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيرِهِم: يُحَرِّمُ قَلِيلُ الرَّضَاعِ وَكَثِيرُهُ إِذَا وَصَلَ إِلَى الجَوفِ، وَهُو قَولُ سُفيَانَ الثَّورِيِّ، وَمَالِكِ بِنِ أَنْسٍ وَالأَوزَاعِيِّ وَعَبدِاللهِ بِنِ المُبَارَكِ وَوَكِيع وَأَهل الكُوفَةِ (١٤).

وقال في «الكوكب الدُّرِيّ»: (قد كان نزل في أوَّل الأمر: ﴿وَأُمّهَاتُكُمُ الَّتِيّ اَرْضَعْنَكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣] عشرُ رَضَعاتٍ معلوماتٍ، ثم نُسخ بقوله تعالى: خمسُ رضعاتٍ معلوماتٍ، وحينئذ قال النَّبيُ ﷺ: «لا تُحرِّمُ المَصَّة ولا المَصَّتان»، ثم نُسخ ذلك بإطلاق قوله تعالى: ﴿وَأُمّهَاتُكُمُ الَّتِيّ اَرْضَعْنَكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣]، إلّا أنَّ هذا النَّسخ الثّاني لم يَبلُخ عائشة، وكانت تعلمُ أنَّ الأمرَ باقٍ على ذلك، ولذلك قالت: تُوفِّي النَّبيُ ﷺ والأمرُ على ذلك، والدَّليلُ على مقالتنا القراءاتُ المشهورةُ والمتواترةُ المنسوبة إلى القُرِّاء السَّبعة؛ إذ لو كان الأمرُ عند وفاته ﷺ على ذلك؛ لكانت القراءة كذلك، والقولُ بأنَّ المنسوخَ لعلَّه اللَّفظُ دونَ الحكم؛ مجرَّدُ احتمالٍ لا بُدَّ له من دليلٍ). م

بخبر الواحد، والعملُ بالقراءة الشّاذّة لا يجوزُ). ملخّصٌ من «تنسيق النّظام».

⁽١) النَّسائيُّ، ك: النَّكاح، ب: القدر الذي يُحرِّمُ من الرَّضاعة، ح: (٣٣١). إسنادُه صحيحٌ، رجالُه ثقاتٌ.

⁽٢) الخوارزميُّ في «جامع المسانيد»، (٢/ ٩٧)، وعزاه إلى الإمام أبي يوسف أيضًا.

⁽٣) الجصّاص الرّازيُّ في «أحكام القرآن»، ب: ما يحرم من النّساء، مطلب: اختلف السَّلف في التّحريم بقليل الرّضاع، (٣/ ١٧٩).

⁽٤) التَّرمذيُّ، أبواب الرَّضاع، ب: ما جاء: «لا تُحرِّمُ المصَّة ولا المصَّتان»، (٣/ ٤٤٨). قال الإمامُ ابنُ عبد البر في «التَّمهيد» (٨/ ٢٦٨): (وقال مالكٌ وأبو حنيفة والثَّوريُّ والأوزاعيُّ واللَّيثُ بن سعد =



٤١٤٤ ـ وَعَن عَائِشَةَ ﴿ النَّبِي ﷺ دَخَلَ عَلَيهَا وَعِندَهَا رَجُلٌ، فَكَأَنَّهُ تَغَيَّرَ وَجهُهُ، كَأَنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ، فَقَالَت: إِنَّهُ أَخِي، فَقَالَ: «انظُرنَ مَن إِخوَانْكُنَّ، فَإِنَّمَا الرَّضَاعَةُ مِنَ المَجَاعَةِ(١)»، متَّفَقٌ عليه(٢).

٥٤١٤ ـ وفي رواية أبي داودَ الطيالسيِّ (٣): «لَا رَضَاعَ بَعدَ فِصَالٍ».

لذلك قال في «الهداية»: (وإذا مضتْ مدَّة الرَّضاع لم يتعلَّق بالرَّضاع تحريمٌ).

وقال في «عمدة القاري»: (ومن شواهدِه حديثُ ابن مسعودِ: «لا رضاع إلّا ما شدَّ العظمَ وأنبَتَ اللَّحمَ»، وأخرجه أبوداودَ مرفوعًا وموقوفًا.

وحديثُ أمِّ سلمة: «لا يُحرِّمُ من الرَّضاع إلّا ما فتق الأمعاء»، أخرجه التّرمذيُّ وصحَّحه.

ويمكن أن يُستدلَّ به على أنَّ الرَّضْعةَ الواحدةَ لا تحرم؛ لأنَّها لا تُغني من جوعٍ، فإذنْ يحتاجُ إلى تقديرٍ، فأولى ما يؤخذ به ما قدَّرتْه الشَّريعةُ، وهو خمسُ رَضَعاتٍ.

قلنا: هذا كلُّه زيادةٌ على مطلقِ النَّصِّ؛ لأنَّ النَّصَّ غيرُ مقيَّدِ بالعدد، والزِّيادةُ على النَّصِّ نسخٌ فلا يجوزُ، وكذلك الجوابُ عن كلِّ حديثٍ فيه عددٌ مثلِ حديث عائشة ، عن النَّبيِّ عَلَى النَّعَ عَلَيْ قال: «لا تُحرِّمُ المصَّةُ ولا المصَّتان»، وفي رواية النَّسائيِّ عنها: «لا تُحرِّمُ الخَطْفةُ والخَطْفتان»). م

- (٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: النِّكاح، ب: من قال: لا رضاع بعد الحولين، ح: (٥١٠٢)، ومسلمٌ، ك: الرَّضاع، ب: «إنما الرَّضاعة من المجاعة»، ح: (٣٦٠٦).
- (٣) الطيالسيُّ في «المسند»، ح: (١٨٧٦). وإسنادُه ضعيفٌ، وله شاهدٌ من أثر عبدالله بن مسعود أخرجَه الطبريُّ في «التَفسير» (٥/ ٣٦): «ما كان من رضاع بعدَ سنتين، أو في الحولين بعد الفطام فلا رضاعَ»، وصحَّحَ الحافظُ إسنادَهُ في «الفتح» (٩/ ٥٠٥)، وأخرج عنه بسندِ آخرَ رجالُه ثقاتٌ: «لا رضاعَ بعد فِصالِ، أو بعدَ حولين»، وشاهدٌ آخرُ من أثرِ ابن عبّاس أخرجه الطبريُّ في «التَّفسير» (٥/ ٣٧): «ليس يُحرِّمُ من الرَّضاع بعد التَّمام، إنما يُحرِّمُ ما أنبَتَ =

والطبريُّ وسائر العلماء فيما علمت: قليلُ الرَّضاع وكثيرُه يُحرِّم في وقت الرَّضاع. وقال اللَّيثُ: أجمع المسلمون أنَّ قليل الرَّضاع وكثيرَه يُحرِّم فيما يُفطر الصّائم).

⁽١) قولُه: "فإنما الرَّضاعةُ من المجاعة»: (يريدُ: أنَّ الرَّضاعةَ المعتدَّ بها في الشَّرع ما يَسدُّ الجوعةَ ويقوم من الرَّضيع مقامَ الطَّعام، وذلك أنْ يكون في الصِّغر، فدلَّ على أنَّها لا تُؤثِّر في الكبر بعدَ بلوغ الصبيِّ حدًّا لا يَسُدُّ اللَّبنُ جَوْعتَه، ولا يُشبعُه إلّا الخبزُ وما في معناه، فلا يَثبُتُ به الحرمةُ)، كذا في "المرقاة».

الأَمعَاءَ فِي النَّدِي، وَكَانَ قَبلَ الفِطَامِ»، رواه التِّرمذيُّ وَقَالَ: (وَالعَمَلُ عَلَى هَذَا عِندَ أَكثِرِ أَهلِ العِلمِ مِن الأَمعَاءَ فِي النَّدِي، وَكَانَ قَبلَ الفِطَامِ»، رواه التِّرمذيُّ وَقَالَ: (وَالعَمَلُ عَلَى هَذَا عِندَ أَكثِرِ أَهلِ العِلمِ مِن الأَمعَاءَ فِي النَّدِي، وَكَانَ قَبلَ الفِطَامِ»، رواه التِّرمذيُّ وقَالَ: (وَالعَمَلُ عَلَى هَذَا عِندَ أَكثِرِ أَهلِ العِلمِ مِن المُحاتِ النَّبِيِّ عَيْلِهُ وَغَيرِهِم: أَنَّ الرَّضَاعَةَ لاَ تُحَرِّمُ إِلاَّ مَا كَانَ دُونَ الحَولَينِ، وَمَا كَانَ بَعدَ الحَولَينِ الكَامِلَينِ فَإِنَّهُ لاَ يُحَرِّمُ شَيئًا)(٢).

(وقولُه: «في الثَّدي»: الشُّرب منها، وعلى هذا فقوله: «قبلَ الفطام» تأكيدٌ، إلّا في روايةٍ عن أبي حنيفة: أنَّه إذا فُطِمَ قبل المدَّة وصار بحيث يكتفي بغيرِ اللبن؛ لا تَثبُتُ الحرمةُ إذا رضع فيها، فيكونُ قبلَ الفطام احترازًا؛ فإنَّ الفطامَ إذا تحقَّق بعد حولِ مثلًا، واعتادَ الصبيُّ التَّغذِّي بغذاءٍ آخرَ، فحينتَذِ لو شربَ لبنَ امرأةٍ لا يَثبُتُ الرَّضاعُ.

فالحاصل على هذا من ألفاظ الحديث: أنَّ الرَّضاعَ ما فتقَ الأمعاء؛ أي: صار غذاءً، وكان أيّام الثَّدي، وقبلَ الفطامِ، فلو كان الشُّربُ في غير أيّام الثَّدي - كما إذا شرب بعد الحولين - لا يثبتُ حرمةُ الرَّضاع، وكذلك إذا شرب في أيّام الشُّرب من الثَّدي - أي: في الحولين - إلّا أنَّه إذا فُطم قبل ذلك، لا يَثبتُ حرمةُ الرَّضاع.

والحاصلُ: أنَّ العبرة للتَّغذِّي قبلَ الفطام، سواءٌ كان الفطامُ في الحولين قبل تقضِّيهما أو بعدَهما، وهذه روايةُ الحسن عن الإمام.

قال ابنُ الهمام: وفي «واقعات النّاطفيّ»: الفتوى على ظاهر الرّواية؛ يعني: الأصحُّ المختارُ الفتوى على تعلُّقِ التَّحريم بالرَّضاع ولو بعد الفطام إذا لم يكن بعدَ مدَّة الرَّضاع). ملتقطٌ من «المرقاة» و«الكوكب الدُّرِيِّ». م

(٢) التّرمذيُّ، أبواب الرَّضاع، ب: ما جاء أنَّ الرَّضاعة لا تُحرِّمُ إلّا في الصِّغر دون الحولين، ح: (١١٥٢)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ). وله شاهدٌ من حديث عبدالله بن الزبير مرفوعًا، أخرجه ابن ماجه، أبواب النَّكاح، ب: لا رضاعَ بعدَ فِصالِ، ح: (١٩٤٦)، بلفظ: «لا رضاعَ إلّا ما فتقَ الأمعاءَ»، وسندُه قويٌّ.

وفي «كشف المناهج» (٣/ ٤١): («فتنَى»؛ أي: شَقَّ، والمرادُ: ما شَقَّ الأمعاءَ شَقَّ الطَّعامِ، ووقَعَ موقعَ الغذاءِ، وهذا يدلُّ على أنَّه لا تأثيرَ له في الكبر، ولذلك صرَّحَ النَّبِيُّ ﷺ بقوله: «وكان قبلَ الفطام»).

⁼ اللَّحَمَ، وأنشَأَ العظمَ». وسندُه حسنٌ. وبسندِ آخرَ عنه قال: «لا رضاعَ بعد فِصال السَّنتين». صحَّحه الحافظُ في «الفتح» (٩/ ٥٠٥)، ويشهدُ له ما أخرجه المقدسيُّ عن عليَّ في «المختارة» (٢/ ٣٠٤).

⁽١) قولُه: «لا يُحرِّمُ من الرَّضاع... إلخ»: في «الهداية»: (ولا يُعتبرُ الفِطامُ قبلَ المدَّة، حتى لو فُطِمَ قبل المدَّة، ثم أُرضِعَ فيها؛ ثبتَ التَّحريم في ظاهر الرِّواية).



٤١٤٧ ـ وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿لَا رَضَاعَ (١) إِلَّا مَا كَانَ فِي الحَولَينِ»، رواه الدّارَقطنيُّ وَقَالَ: (لَم يُسنِدهُ عَنِ ابنِ عُينَةَ غَيرُ الهَيثَمِ بنِ جَمِيل، وَهُوَ ثِقَةٌ حَافِظٌ)(٢).

٤١٤٨ - وَعَن عِكرِمَةَ بِنِ خَالِدِ المَخزُومِيِّ: أَنَّ عُمَرَ بِنَ الخَطَّابِ ﴿ اللَّهِ أُتِيَ فِي امرَأَةٍ شَهِدَت عَلَى رَجُلٍ وَامرَأَتِهِ أَنَّهَا أَرضَعَتهُمَا، فَقَالَ: «لَا (٣)، حَتَّى يَشْهَدَ رَجُلَانِ، أَو رَجُلٌ وَامرَأَتَانِ »، رواه البيهقيُّ في «الشَّنن» وسعيد بن منصور (١٠).

وقلنا: حديثُ عقبة بن الحارث كان للتَّورُّع، ألا يُرى أنَّه أعرَضَ عنه في المرَّة الأُولى، وقيل: في الثّانية أيضًا، وإنما قال له ذلك في الثّالثة، ولو كان حكمُ ذلك الإخبار وجوبَ التَّفريق لأجابَه من أوَّلِ الأمرِ؛ إذ الإعراضُ قد يترتَّبُ عليه تركُ السّائلِ المسألة بعد ذلك، ففيه تقريرٌ على المحرَّمِ، فعُلم أنَّه قال له ذلك لظُهور اطمئنانِ نفسه بخبرها، لا من باب الحكم) تَمَّ كلامُ المحقِّق مُلتقطًا. م

(٤) سعيد بن منصور في «سننه» (١/ ٢٨٣)، ح: (٩٩٢)، ومن طريقه البيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: الرَّضاع، ب: شهادة النَّساء في الرَّضاع (١٥٦٧٦)، وهو عند ابن أبي شيبة مختصرًا، ك: النَّكاح، ب: في الرَّجل يتزوَّج المرأة فتجيء المرأة فتقول: قد أرضعتُهما، ح: (١٦٦٨٦)، وإسنادُ حديث الباب منقطعٌ، عكرمة لم يَلق أميرَ المؤمنين عمر بن الخطّاب، صرَّح بانقطاعه البيهقيُّ في «السُّنن الصُّغرى»، ب: الشَّهادة في الرَّضاع، ح: (٢٨٧٢).

⁽۱) قولُه: «لا رضاعَ إلّا ما كان في الحولين»: (فمدَّةُ الرَّضاع ثلاثون شهرًا عند أبي حنيفة، وقالا: سَنتان، وهو قولُ الشّافعيّ ومالكِ وأحمدَ، والأصحُّ قولُهما. «فتح». وبه يفتى كما في «تصحيح القدوري»، وهو مختارُ الطَّحاويِّ)، «الهداية» و«الدُّرُّ المختار» و«التَّعليق الممجَّد» ملتقطٌ منها. م

الدّارقطنيُّ في «سننه»، ك: الرَّضاع، ح: (٤٣٦٤)، وقال: (لم يُسنده عن ابن عيينة غيرُ الهيثم بن جميل، وهو ثقةٌ
 حافظٌ. قلنا: رجالُه ثقاتٌ، وزيادةُ الثَّقةِ مقبولةٌ).

⁽٣) قولُه: «لا حتى يشهدَ رجلان أو رجلٌ وامرأتان»: ولهذه الآثار المذكورة في «الكتاب» قال في «فتح القدير»: (ولا يُقبلُ في الرَّضاع عندنا شهادةُ النِّساء منفرداتٍ؛ أي: عن الرِّجال، وإنما يثبت بشهادةِ رجلين، أو رجل وامرأتين، ونُقلَ عن أحمدَ وإسحاقَ والشّافعيِّ بأربعِ نسوةٍ، والذي في كُتُبهم: إنما يُثبتُ بشهادةِ امرأتين، وقال مالكُّ: يَثبتُ بشهادةِ امرأةٍ واحدةِ إنْ كانت موصوفة بالعدالة؛ لحديثِ عقبة بنِ الحارث في «الصّحيحين»: أنّه تزوَّجَ أمَّ يحيى بنت أبي إهابٍ، فجاءت أمةٌ سوداءً، فقالت: قد أرضعتُكما، قال: فذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ، قال: فأعرضَ عني، فتنحَيتُ، فنخيتُ فذكرتُ ذلك له، قال: فأعرضَ عني، فتنحَيتُ



١٤٩٩ ـ وَعَن زَيدِ بِنِ أَسلَمَ ﷺ: أَنَّ عُمَر لَم يَا خُذ بِشَهَادَةِ امرَأَةٍ فِي رَضَاعٍ، رواه عبدُ الرَّزاق(١٠).
 ١٥٥ ـ وَعَنهُ ﷺ: أَنَّ رَجُلًا وَامرَأَتَهُ أَتَيَا عُمَرَ بِنَ الْخَطَّابِ ﷺ وَجَاءَتِ امرَأَةٌ فَقَالَت: إِنِّي أَرضَعتُكُمَا،
 قَأْبَى عُمَرُ بِنُ الْخَطَّابِ ﷺ أَن يَأْخُذَ بِقُولِهَا، فَقَالَ: دُونَكَ امرَأَتَكَ، رواه البيهقيُّ في «السنن»(١٠).

١٥١ عَن عَائِشَة ﷺ قَالَت: جَاءَ عَمِّي مِنَ الرَّضَاعَةِ، فَاستَأَذَنَ عَلَيَّ فَأَبَيتُ أَن آذَنَ لَهُ، حَتَّى أَسأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَجَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَطَك: يَا رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَجَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ ﷺ: "إِنَّهُ عَمَّكِ، فَليَلج رَسُولَ اللهِ ﷺ: "إِنَّهُ عَمَّكِ، فَليَلج عَلَيكِ». قَالَت عَائِشَةُ: وَذَلِكَ بَعَدَ أَن ضُرِبَ عَلَينَا الحِجَابُ، مَتَّفَقٌ عليه (٣).

١٥٧ عَـ وَعَن حَجَّاجِ بِنِ حَجَّاجٍ الأَسلَمِيِّ عَن أَبِيهِ ﷺ: أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا يُذهِبُ (١٠) عَنِّي مَذَمَّةَ الرَّضَاع ؟.................

وهذه الآثارُ النَّلاثة المذكورة أَخَذَ بها الجمهورُ وعملوا بها. قال الحافظ في «الفتح» (٥/ ٢٦٩): (وذهب الجمهورُ إلى أنَّه لا يكفي في ذلك شهادة المرضعة؛ لأنَّها شهادة على فعلِ نفسها، وقد أخرج أبو عبيدٍ من طريق عمر والمغيرة بن شعبة وعلي بن أبي طالب وابن عبّاسٍ على أنَّهم امتنعوا من التَّفرقة بين الزَّوجين بذلك. فقال عمر: فرَّف بينَهما إنْ جاءت بينةٌ، وإلا فخلِّ بينَ الرَّجلِ وامرأتِه إلا أنْ يَتنزَها، ولو فُتح هذا البابُ لم تشأ امرأةٌ أنْ تُفرِّق بينَ الزَّوجين إلا فعلت)، قال العثمانيُّ في «الإعلاء» (١١/ ١٥٥) عن الأثر الوارد عن عمر بن الخطّاب على: (وهذا حسنٌ أو صحيحٌ على قاعدة الحافظ في الأحاديث المزيدة في «الفتح»، والله تعالى أعلم).

⁼ وروي عن عليِّ وعن ابن عبّاسِ ﷺ مثلُه. انظر: «المصنّف» لابن أبي شيبة، ح: (١٦٦٨٧).

⁽۱) عبدُ الرَّزَّاق في «المصنّف»، ك: الطَّلاق، ب: شهادة امرأة على الرَّضاع، ح: (١٣٩٨١).

⁽٢) البيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: الرَّضاع، ب: شهادة النساء في الرَّضاع ح: (١٥٦٥٥). وقال: (هو مرسلٌ)؛ أي: منقطعٌ.

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: النِّكاح، ب: ما يحلُّ من الدُّخول، ح: (٥٣٩٩)، ومسلم، ك: الرَّضاع، ب: تحريم الرَّضاعة من ماء الفحل، ح: (٣٥٧٥).

⁽٤) قولُه: «ما يُذهِبُ عنى مذمَّةَ الرَّضاع؟ »: (والمعنى: أيُّ شيء يُسقِطُ عنِّي حتَّى الإرضاع حتى أكونَ بأدائه مؤدِّيًا حتَّى

فَقَالَ(١): «غُرَّةٌ عَبدٌ أَو أَمَةٌ»، رواه التِّرمذيُّ وأبو داودَ والنَّسائيّ والدَّارِميُّ (٢).

١٥٣ ـ وَعَن أَبِي الطُّفَيلِ الغَنوي ﴿ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَقْبَلَتْ امْرَأَةَ، فَبَسَطَ النَّبِيُ ﷺ وَدَاءَهُ حَتَّى قَعَدَتْ عَلَيْهِ، وَلَا ذَهَبَتْ قِيلَ: هِي كَانَتْ أَرْضَعَتِ النَّبِيِّ ﷺ، رواه أبو داود (٣٠).

١٥٤ - وَعَن أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﴿ اللهِ عَلَيْهِ يَوْمَ حُنَينِ بَعَثَ جَيشًا إِلَى أُوطَاسَ، فَلَقُوا عَدُوَّا، فَقَاتَلُوهُم فَظَهَرُوا عَلَيهِم، وَأَصَابُوا لَهُم سَبَايًا، فَكَأَنَّ نَاسًا مِن أَصحَابِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ فَلَقُوا عَدُوَّا، فَقَاتَلُوهُم فَظَهَرُوا عَلَيهِم، وَأَصَابُوا لَهُم سَبَايًا، فَكَأَنَّ نَاسًا مِن أَصحَابِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ تَكُم تَعَنَّ مَن المُشرِكِينَ، فَأَنزَلَ اللهُ عَلَيْ فِي ذَلِكَ: ﴿ وَٱلْمُحْصَنَكُ مِنَ المُشرِكِينَ، فَأَنزَلَ اللهُ عَلَيْ فِي ذَلِكَ: ﴿ وَٱلْمُحْصَنَكُ مِنَ المُشرِكِينَ، فَأَنزَلَ اللهُ عَلَيْ فِي ذَلِكَ: ﴿ وَٱلْمُحْصَنَكُ مِن المُسْرِكِينَ، فَأَنزَلَ اللهُ عَلَيْ فِي ذَلِكَ: ﴿ وَٱلْمُحْصَنَكُ مِن المُسْرِكِينَ، فَأَنزَلَ اللهُ عَلَيْ فِي ذَلِكَ: ﴿ وَٱلْمُحْصَنَكُ مِن اللهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ: ﴿ وَٱلْمُحْصَنَكُ مِن اللهِ اللهِ اللهُ عَلَيْ فِي اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ فِي ذَلِكَ اللهُ عَلَيْهِ فَي مَن اللهُ عَلَيْ فِي ذَلِكَ اللهُ عَلَيْهُ فِي ذَلِكَ اللهُ عَلَيْهُ فِي ذَلِكَ اللهُ عَلَيْهُ فِي مَن أَلْوَالْمُ عَلَيْكُ أَلُولُ اللهُ عَلَيْهُ فِي اللهُ عَلَيْهُ إِلَّا مَا مَلَكُمَ اللهُ عَلَيْهُ فَا لَهُ مُعَلِيْهُ وَلَا مَا مَلَكُمَ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ مَا مُلَكَمَ اللهُ عَلَيْهُ مَا مُلُكُولُ اللهُ عَلَيْهُ مَا مُلَكُمُ اللهُ عَلَيْكُولُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ لَا مَا مُلَكُمُ مَا مُلَا اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ الله

⁼ المرضعةِ بكماله؟ وكانت العرب يستحبُّون أنْ يرضخوا للظِّنْر بشيءٍ سوى الأجرةِ عند الفِصال، وهو المسؤولُ عنه). قاله في «المرقاة». م

⁽١) قولُه: «فقال: غُرَّةٌ عبدٌ أو أَمَةٌ»: وقال في «نيل الأوطار»: (وقد استُدلَّ به على استحباب العطيَّة للمرضعة عند الفطام). م

⁽٢) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الرَّضاع، ب: ما يذهب مذمَّة الرَّضاع، ح: (١١٥٣)، وأبو داود، ك: النَّكاح، ب: في الرَّضخ عند الفِصال، ح: (٢٠٦٤). وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وقال: (ومعنى قوله: مَا يُذْهِبُ عَنِي مَذَمَّةَ الرَّضَاعِ، يَقُولُ: إِذَا أَعْطَيْتَ المُرْضِعَةَ عَبْدًا أَوْ أَمَةً فَقَدْ قَضَيْتَ عَنِي مِدْ وَمَامَ الرَّضَاعَةِ وَحَقَّهَا، يَقُولُ: إِذَا أَعْطَيْتَ المُرْضِعَةَ عَبْدًا أَوْ أَمَةً فَقَدْ قَضَيْتَ عَنِي مِدْ وَمَامَ الرَّضَاعَةِ وَحَقَّهَا، يَقُولُ: إِذَا أَعْطَيْتَ المُرْضِعَةَ عَبْدًا أَوْ أَمَةً فَقَدْ قَضَيْتَ وَمَامَهَا. وَيُرْوَى عَنْ أَبِي الطَّفَيْلِ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ إِذْ أَقْبَلَتْ امْرَأَةً، فَبَسَطَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ رِدَاءَهُ حَتَّى قَعَدَتْ عَلَيْهِ، فَلَمّا ذَهَبَتْ قِيلَ: هِي كَانَتْ أَرْضَعَتِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ).

قال السِّنديُّ في «حاشية مسند أحمدَ»، ط: الرِّسالة (٧٥/ ٨): قوله: («ما يُذهِبُ»: من الإذهاب، «مذمَّةَ»: بكسر الذال وفتحها، بمعنى ذمامِ الرَّضاع وحقِّه؛ أي: أنَّها قد خَدمتْك وأنت طفلٌ فكافِثْها بخادمٍ يَكفيها المهنة، قضاءً لحقِّها؛ ليكون الجزاءُ من جنس العمل، «غُرَّةٌ»: بضم معجمة وتشديد مهملة، وهو المملوك).

⁽٣) أبو داود، ك: الأدب، ب: في برِّ الوالدين، ح: (٥١٤٤)، التَّرمذيُّ معلَّقًا واللَّفظُ له، أبواب الرَّضاع، ب: ما يُذهِبُ مذمَّة الرَّضاع، عقب، ح: (١١٥٣)، وحسَّنه ابن حجرِ في «هداية الرُّواة» (٣/ ٢٧٢).

⁽٤) قولُه: «أي: فهنَّ لكم حلالٌ... إلخ»: (يستدلُّ بهذا الحديث على أنَّ السبايا حلالٌ من غير فرقي بين ذواتِ الأزواجِ وغيرِهن، وذلك ما لا خلاف فيه فيما أعلمُ، ولكنْ بعدَ مُضيِّ العدَّةِ المعتبَرة شرعًا)، قاله في «نيل الأوطار».

رواه مسلمٌ^(۱).

٥١٥٥ ـ وَعَنِ البَرَاءِ بنِ عَاذِبٍ ﷺ قَالَ: مَرَّ بِي خَالِي أَبُو بُردَةَ بنُ نِيَادٍ وَمَعَهُ لِوَاءٌ، فَقُلتُ: أَينَ تُرِيدُ؟ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى رَجُلٍ تَرَوَّجَ امرَأَةَ أَبِيهِ أَن آتِيَهُ بِرَأْسِهِ (٢)، رواه التَّرمذيُّ

وقال في «التَّفسيرات الأحمديَّة»: (والمعنى: وحرَّمَ عليكم ذواتِ الأزواج ما دامت ذواتِ الأزواج، إلّا ما ملكت أيمانكم، وليس معنى هذا الاستثناء أنَّ مملوكة الأيمان حلالٌ لصاحبها وإنْ زوَّجها لرجلِ آخرَ، معاذَ الله منه، بل المرادُ أنَّ جميع ذواتِ الأزواج محرَّمةٌ عليكم إلّا ما ملكت أيمانكم، بسببِ الإخراجِ من دار الحرب بدون الأزواج، فهنَّ حلالٌ لكم، وإن كان زوجُها موجودًا في دار الحرب؛ لوقوع الفُرقة بتبايُن الدّارين، فيحلُّ للغانم بملكِ اليمين بعدَ الاستبراء، هكذا في «المدارك».

ويدلُّ على هذا المعنى ما ذكره في «الحسينيِّ» وغيره من شأن نزوله، وهو: أنَّ أبا سعيدِ الخدريِّ قال: أَصَبنا ذاتَ يوم السَّبايا الكثيرة، فكان لهنَّ أزواجٌ، فكرهنا الجماعَ منهنَّ، فسألنا النَّبيَّ ﷺ، فنزل قوله: ﴿إِلَّا مَامَلَكَتُ أَيْمَنُكُمُ ﴾ [النساء: ٢٤] وهذا عندَنا.

وعند الشّافعيّ: معناه: إلّا ما ملكت أيمانكم بسببِ الإخراج من دار الحرب، سواءٌ أُخرِجنَ مع أزواجٍ أو بالا أزواجٍ؛ لأنَّ النّكاح عنده يرتفعُ بالسَّبي دونَ تباين الدّارين. نصَّ به في «البيضاويِّ» وهذا الاختلافُ معروفٌ في كتب الفقه، ذكره صاحبٌ «الهداية» بالتَّفصيل).

(١) مسلم، ك: الرَّضاع، ب: جواز وطءِ المَسْبيَّة بعد الاستبراء، ح: (٣٦٠٨).

وفي "كشف المناهج" (٣/ ٣٨): («وأوطاس»: بهمزة مفتوحة وواو ساكنة وطاء وسين مهملتين بينهما ألفٌ: موضعٌ بالطّائف يُصرَفُ ولا يُصرَفُ، ومعنى "تحرَّجوا»: خافوا الحرج، وهو الإثم، "من غشيانهنَّ»: أي: مِن وطئهنَّ من أجل أنّهن زوجاتٌ، والمزوَّجة لا تحلُّ لغير زوجها، فأنزل الله إباحتَهنَّ بهذه الآية، والمرادُ بـ "المحصنات» هنا: المزوَّجاتُ، ومعناه: والمزوَّجاتُ حرامٌ على غير أزواجِهن، إلاّ ما ملكتُم بالسَّبْي؛ فإنّه يُفسخ نكاحُ زوجها الكافر وتحلُّ لكم، وهذا متّفقٌ عليه إذا سُبي أحدُ الزَّوجين دون الآخر).

(٢) قولُه: «آتيهُ برأسِه»؛ أي: (لا يُحدُّ من وطءِ مُحرَّمةٍ من محارمه كالأمِّ والخالة والأخت بعدما نكحَها، هذا عندَ أبي حنيفة، وبه قال سفيانُ الثَّوريُّ، كما أخرجه الطَّحاويُّ في شرح «معاني الآثار»، وعندَهما وعندَ الأثمَّة الثَّلاثة: يُحدُّ الواطئُ بالمحارم بعدَ النَّكاح إذا كان عالمًا بالحُرمةِ، وعليه الفتوى «خلاصة»، لكنَّ المرجَّحَ في جميع الشُّروح قولُ الإمام، فكان الفتوى عليه أولى.

قال قاسمٌ في «تصحيحه»: لكن في «القهستاني» عن «المضمرات»: على قولهما الفتوى، وهذه المسألةُ قد طَعَنَ بها جمعٌ من الشّيعة، ومن يتشبّهُ بهم من أهل السُّنَّة على أبي حنيفة، وشهرَ بعضُهم أنَّ وطءَ المحارمِ ونكاحَهنَّ حلالٌ عند الحنفيَّة. ومنهم مَن قال: إنَّه خالفَ فيه الأحاديثَ الصَّحيحةَ، ولا عجبَ من الشِّيعة؛ فإنَّهم قد طعنوا مِن غيرِ مبالاةٍ على أكبر من أبي حنيفة؛ يعني: الصَّحابة، فما بالُك بأبي حنيفة؟! إنما العجبُ ممن تشبّه بهم في اللَّعن والطَّعن، وسلكَ مَسلكَهم في الهَمْزِ واللَّمْزِ، وهم من أهل السُّنَّة! بل عَدُّوا أنفُسَهم من مُتَّبعي الكتابِ والسُّنَة، فطعنوا على الإمامِ الهمام أبي حنيفة في هذه المسألةِ طعنًا تجاوزَ عن الحدِّ، ورَدُّوا عليه بأقبحِ الرَّدِّ، من غير فهم مَداركِه، والتَّأمُّل في دلائلِه.

وقد ألَّفتُ في هذه المسالة رسالةً سمَّيتها: «القولُ الجازم بسقوط الحدِّ بنكاح المحارم» شيَّدت فيها مذهبَهُ بالمعقول والمنقول، وأيَّدتُ فيها كلامَهُ بالأصول، ودفعت تشكيكاتِ المشكِّكين على وجهٍ يَقصِمُ ظُهور المتعنتين، وذكرتُ ما يتعلَّقُ بها من الخلاف والفروع مع الجواب عن المطاعن والجروح، فإنْ شئتَ الاطلّاع فارجع إليها؛ فإنها نفيسةٌ في بابها، لا نظيرَ لها في أبحاثها، ولنذكُر نبذًا من المطاعنِ المشهورة فيها بينَ العوامِّ مع الجوابِ عنها على ما يَرتضيه الأعلام.

فاعلم: أنَّ مِن جملة مَطاعنهم: أنَّ إسقاطَ الحدِّ بوطءِ المحارم بعدَ نكاحهن، مُستلزِمٌ لحلِّ هذا الفعلِ الشَّنيعِ، وعدمِ لزوم إثم وملامةٍ على مرتكب هذا القبيح.

وهذا طعنٌ باطلٌ عندَ كلِّ فاضل؛ فإنَ سقوطَ الحدِّ أمرٌ آخرُ، وحلَّ الفعلِ أمرٌ آخرُ، ولا يلزمُ من سقوطِ الحدِّ في وطءٍ حِلُّه، كيف؟ فإنَّ الحدَّ يُدرَأ بالشُّبهات على ما ثبتَ ذلك بالأخبار والآثار الثَّابتة برواية الثِّقات، ولذا حكمَ أبو حنيفة أيضًا في وطءِ المحارم بعدَ نكاحِهن، بأنَّه يُعزَّرُ ويُوجَعُ عقوبةً، كما صرَّحَ به في «الهداية» وغيرها.

ومنها قولُهم: لَمّا لم يجبِ الحدُّ بوطء المحارم دلَّ ذلك على أنَّه لا يجبُ فيه شيءٌ من العقوبة.

وهذا قولٌ باطلٌ؛ فإنَّ الحدَّ ليس عبارةً عن كلِّ جزاء عقوبة، بل هو عبارةٌ عن عقوبةٍ مُقدَّرةٍ تجبُ حقًّا لله تعالى.

فمعنى قولهم: يسقطُ الحدُّ بوطءِ كذا وكذا أنَّه لا يجبُ عليه الجزاءُ المقدَّرُ للزّاني ـ وهو الرَّجمُ أو الجلدُ ـ لعُروضِ شبهةٍ أسقطته، لا أنَّه لا يجبُ شيءٌ من العقوبة، ألا ترى إلى أنَّ شربَ الدَّمِ وأكلَ الخنزيرِ ونحوَهما من المحرَّمات مع كونها أشدُّ من الزِّنا لا حدَّ فيها مع وجوبِ التَّعزيرِ فيها؟

ومنها: أنَّ أبا حنيفة خالف كتاب الله في هذه المسألة؛ فإنَّ الكتاب حكَمَ بحرمةِ نكاحِ المحرمات، وحكَمَ بوجوبِ الحدِّ على من زَني. وهو طعنٌ مردودٌ؛ لأنَّ أبا حنيفة لم يَقُلْ بحلٌ وطءِ المحارم أو بحلٌ نكاحهن، ولم يَقُلْ بعدمِ وجوبِ الحدِّ على الزَّاني حتى يكونَ مخالفًا لكتاب الله، بل قال بسقوط حدِّ الزِّنا عن واطعِ المحارم بعدَ نكاحهن؛ لكون النَّكاح شبهة في الحلِّ، والحدودُ تُدرَأُ بالشَّبهات بنصِّ النَّيِّ ﷺ، ومع ذلك قال بوجوب التَّعزير حسبَ ما يراه الإمامُ على ذلك المتمرِّد الخبيثِ الذي يَطأُ محارمَه بعدَ النَّكاح.

ومنها قولُهم: إنَّ أبا حنيفة خالفَ في هذا الباب الأحاديث الصَّريحة، فأخرج الحاكمُ وصحَّحه من حديثِ ابن عبّاسٍ مر فوعًا: «مَن وقع على ذاتِ محرمٍ فاقتُلوه»، ومثلُه رواه التَّرمذيُّ بسندِ ضعيفٍ، وابنُ ماجه مع زيادة: «ومن وقع على جيمةٍ فاقتلوه، واقتلوا البهيمة»، وأخرج عبدُ الرَّزَاق وابنُ أبي شيبة والحاكمُ وصحَّحهُ والبيهقيُّ عن البراء قال: لقيت خالي ومعه الرّاية، فقلت: أين تريد؟ فقال: بعثني رسول الله ﷺ إلى رجلٍ تزوَّجَ امرأة أبيه مِن بعدِه، فأمَرَ في أنْ أضربَ عنقهُ وآخُذَ مالَهُ. ومثلُه أخرجَهُ الطَّحاويُّ وأبو داود وغيرُهما.

والجواب عنه: أنَّ القتلَ أو ضربَ العنق أو أخذَ المال المذكور في هذه الرَّوايات ليس حدًّا للزِّنا، يَدُلُّ عليه أنَّها تدلُّ بعمومه وإطلاقها على وجوبِ قتلِ كلِّ مَن وقَعَ على محرم، مع أنَّ الرَّجم مختصٌّ بالمحصَن إجماعًا، وأيضًا ورَدَ في بعض الرَّوايات القتلُ بتزوُّج ذاتِ محرمٍ مع أنَّ التَّرُّجَ ليس بزنًا اتَّفاقًا، وأيضًا ورَدَ في بعضها الأمرُ بأخذِ المال، وهو ليس جزاءً للزِّنا اتَّفاقًا. وأيضًا حدُّ الزِّنا إنما هو الرَّجمُ والجَلْدُ مع التَّغريب أو بدونِهِ اتِّفاقًا. والقتلُ المأمورُ به في هذه الأحاديث هو غيرُ الجلدِ وهو ظاهرٌ وغيرُ الرَّجم؛ لأنَّ الرَّجمَ لا يكونُ بضربِ العنق وقطع الرَّأس.

وبالجملة: فهذا الذي أمرَهُ به النَّبِيُّ عَلَيْهُ إنما هو تعزيرٌ وسياسةٌ، وهذا ما لا يُنكره أبو حنيفة، إنما يقولُ بسقوطِ حدِّ الزِّنا عمَّن نكح بمحرم؛ لا لعدم وجوبِ تعزيرِ عليه، بل يجبُ عنده على الإمام أنْ يُقيمَ على مثل هذا الخبيثِ تعزيرًا حسبَ ما يراه، على حسب تمرُّده، بأخذِ المال أو ضرب العُنق أو نحو ذلك.

فإنْ قلتَ: الوطءُ بالمحارمِ بدون النَّكاح مُوجِبٌ للحدِّ اتِّفاقًا، فكيف لا يُوجِبُهُ بعد النَّكاح، وهو شناعة أخرى؟! قلت: هذا ليس بمستبعَدِ عند أرباب النقل والعقل؛ فإنَّ الوطءَ بدون النِّكاح لا شُبهة فيه، والنِّكاحُ يُورِثُ شبهةً.

فإنْ قلتَ: النَّكاحُ بالمحارم فاسدٌ قطعًا، فكيف يُورِثُ شبهةً؟

قلت: لا استبعادَ في ذلك؛ فإنَّ الشُّبهة عبارةٌ عما يُشبِهُ الثَّابِت، فليس بثابتٍ.

فإنْ قلت: هذه شبهةٌ ركيكةٌ؟

قلت: هَبْ، ولكن حديثُ: «ادرَوُّوا الحدودَ بالشُّبهات» لم يُفرِّقْ بين شبهةٍ وشبهةٍ، فالشُّبهةُ كونُها منكوحةً وإنْ كانت ضعيفةً.



وأبو داود^(۱).

٢٥٥٦ ـ وفي روايةٍ له وللنسائيّ وابنِ ماجه والدّارِميِّ (٢): فَأَمَرَ نِي أَن أَضرِبَ عُنُفَهُ، وَآخُذَ مَالَهُ. وَفِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ قَالَ: «عَمِّى» بَدَلَ «خَالِي».

١٥٧ ـ وروى الطَّحاويُّ عَن مُعَاوِيَةَ بِنِ قُرَّةَ عَن أَبِيهِ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ جَدَّهُ مُعَاوِيَةَ إِلَى رَجُلِ عَرَّسَ بِامرَأَةِ أَبِيهِ أَن يَضرِبَ عُنُقَهُ وَيُخَمِّسَ مَالَهُ، رواه الطَّحاويُّ (٣) وَقَالَ: (أَحَادِيثُ البَابِ حُجَّةُ

ونظيرُه ما روى مالكٌ والشّافعيُّ وغيرُهما أنَّ عمر بن الخطّاب ﷺ ضربَ الذي نكحَ امرأةً في عدَّتها من طلاق زوجها
 الأوَّل، وضربَها أيضًا، وفرَّقَ بينهما، مع أن النّكاح في العِدَّةِ حرامٌ بنصِّ الكتاب وفاسدٌ شرعًا، لكنْ لَمّا أورَثَ ذلك شُبهة، أسقَطَ عمرُ بن الخطّاب عنهما حدَّ الرِّنا، وضربَها سياسة.

فإنْ قلتَ: لو كانت الشُّبهةُ بالعقدِ ثابتةً لوجبت العدَّةُ، وثبت النَّسبُ في نكاح المحارم؟

قلت: منعَ بعضُ أصحابنا عدمَ وجوبِ العِدَّةِ وعدمَ ثبوت النَّسب بناءً على أنَّ العقد يُورِثُ شبهةً في حلِّ المحلِّ، وفي شُبهةِ المحلِّ يَثبتُ النَّسبُ، كما ذكرَهُ العينيُّ وغيره.

ولو سُلم عدمُ وجوب العدَّةِ وعدمُ ثبوت النَّسب ـ كما هو رأيُ بعض المشايخ ـ نقولُ: مبنى وجوبِ العدَّةِ وثبوتِ النَّسب على ثبوتِ حلَّ المحلِّ ولو من وجهٍ، وهاهنا لا حلَّ للمحلِّ؛ أي: المحارمِ أصلًا، والمرادُ بالحلِّ أنْ يكونَ الواطئُ على حالٍ لا يُلامُ بالوطءِ. وأمَّا سقوطُ الحدِّ فهو لمجرَّدِ عُروضِ شبهةٍ بوجودِ ما يُحلِّلُ الوطء، وهو النَّكاح الموضوعُ لحلِّ الاستمتاع، ولو كانت شُبهةً ركيكة.

وبهذا يُعلَمُ: أنَّ الحدَّ يَسقُطُ بالنِّكاحِ مطلقًا وإنْ قال: عَلِمْتُ أنَّه حرامٌ، صرح به في «الهداية»)، كذا في «عمدة الرِّعاية» مع زيادةٍ من «الدُّرِّ المختار». م

- (١) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الأحكام، ب: فيمن تزوَّج امرأة أبيه، ح: (١٣٦٢)، وأبو داود، ك: الحدود، ب: في الرَّجل يزنى بحريمه، ح: (٤٤٥٧). وقال التِّرمذيُّ: (حديثُ البراء حديثٌ حسنٌ غريبٌ).
- (٢) أبو داود، ك: الحدود، ب: في الرَّجل يزني بحريمه، ح: (٤٤٥٧)، والنَّسائيّ، ك: النِّكاح، ب: نكاح ما نكح الآباء، ح: (٣٣٣٢)، والحديثُ صحيحٌ.
- (٣) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الحدود، ب: مَن تزوَّجَ امرأةَ أبيه، ح: (٤٨٨٧)، وصحَّحَ العينيُّ إسناده في «نخب الأفكار» (١٥/ ١٥). ونحوُه عند ابن ماجه، ك: الحدود، ب: مَن تزوَّج امرأةَ أبيه مِن بعده، ح: (٢٦٠٨)، وفي «الزَّوائد»: (إسنادُه صحيحٌ).



لِلإِمَامِ أِبِي حَنِيفَةَ، لَا مُخَالِفَةٌ لَهُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ قَتَلَهُ وَلَم يَحُدُّ عَلَيهِ).

١٥٨ عَن ابنِ عُمَرَ ﷺ: أَنَّ غَيْلَانَ (١) بْنَ سَلَمَةَ الثَّقَفِيَّ أَسْلَمَ وَلَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: [أمسِك أربَعًا، وَفَارِق سَائِرَهُنَّ]، رواه أحمدُ والتَّرمذيُّ وابنُ ماجه (٢).

(۱) قولُه: «أنَّ غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وله عشرُ نسوةٍ في الجاهليَّة... إلخ»: وقال في «الدُّرِّ المختار»: (أسلم الكافرُ وتحتَه خمسُ نسوةٍ فصاعدًا، أو أختان، أو أمُّ وبنتُها بطَلَ نكاحُهنَّ إنْ تَزَوجَهنَّ بعقدٍ واحدٍ، فإنْ رتَّبَ فالآخِرُ باطلٌ، وخيَّرهُ محمَّدٌ والشَّافعيُّ عملًا بحديث فيروز.

قلنا: كان تخييرُهُ في التَّزوُّجِ بعد الفُرقة؛ أي: التَّزوُّجِ بعقدٍ جديدٍ. وقال ابنُ الهمام: والأوجهُ قولُ محمَّدِ كذا في «الدُّرُ المختار» و«المرقاة»، وفي المقام تفصيلٌ آخرُ، موضعُ بسطِهِ هو «ردُّ المحتار».

وقال في «العَرف الشَّذيِّ»: (مذهبُ الشَّافعيِّ وأحمدَ ومالكِ ومحمَّدِ: أنَّ الرجلَ يُخيَّرُ، يختارُ أَيَّتَهنَّ شاءَ. وقال أبو يوسف وأبو حنيفة: إنَّه يختارُ أوَّلهنَّ نكاحًا.

تمسَّكَ الجمهورُ بأحاديثِ الباب، وأجاب الشَّيخان بما أجاب الطَّحاويُّ. وحاصلُهُ: أنَّ الكفار مخاطبون بالفروع مثلَ النَّكاح.

وأمّا المسألةُ التي ذكر الشَّيخان تكونُ في الأنكحة التي تنعقدُ بعدَ وُرود النَّهي عن الزّائد على مثنى وثُلاكَ ورُباعَ، وأمّا الأنكحةُ التي قبلَ وُرود الشَّريعة بهذه المسألة فكانت صحيحةً، فإذا أسلم فأنكِحتُهُ صحيحةٌ، ويختارِ أيْتَهنَّ شاءَ.

فالحاصل: أنَّ الخلافَ في الأنكحة التي بعدَ وُرود النَّهي، وأمّا ما مَضى قبلَ وُرود الشَّريعة فلا تبديلَ فيها) انتهى. وقال في «نيل الأوطار»: (فيه دليلٌ على أنَّه يُحكَمُ لعقودِ الكفّار بالصَّحَّة وإن لم تُوافق الإسلام، فإذا أسلموا أجرينا عليهم في الأنكحة أحكام المسلمين، وقد ذهب إلى هذا مالكٌ والشّافعيُّ وأحمدُ وداودُ، وذهبت العترة وأبو حنيفة وأبو يوسف والثّوريُّ والأوزاعيُّ والزُّهريُّ وأحد قولي الشّافعيُّ إلى أنَّه لا يُقرُّ من أنكحةِ الكفّار إلّا ما وافَقَ الإسلام، فيقولون: إذا أسلمَ الكافرُ وتحته أختان وجَبَ عليه إرسالُ مَن تأخَّرَ عقدُها، وكذلك إذا كان تحتهُ أكثرُ من خمسٍ، أمسكَ مَن تقدَّمَ العقدُ عليها منهنَّ، وأرسَلَ مَن تأخَّرَ عقدُها إذا كانت خامسةً أو نحو ذلك، وإذا وقع العقدُ على الأختين أو على أكثرَ من أربعِ مرَّةً واحدةً بطلّ، وأمسَكَ مَن شاءَ من الأختين وأرسَلَ مَن شاءَ، وأمسَكَ أربعًا من الزَّوجات يختارُهنَّ ويُرسِلُ الباقياتِ). م

(٢) الشّافعيُّ في «مسنده» ترتيب سنجر، ك: النّكاح، ب: استقرار نكاح المشرك إذا أسلم، ح: (١١٩١)، والتّرمذيُّ، أبواب النّكاح، ب: الرجل يُسلم = أبواب النّكاح، ب: الرجل يُسلم وعنده عشرُ نسوةٍ، ح: (١١٢٨)، وابنُ ماجه، أبواب النّكاح، ب: الرجل يُسلم =

١٥٩ عن قَتَادَةَ هُ قَالَ: يَأْخُذُ الأُولَى وَالتَّانِيَةَ وَالتَّالِثَةَ وَالرَّابِعَةَ. وَهُو قَولُ إِبرَاهِيمَ النَّخعِيِّ.

٤١٦٠ ـ وَعَن نَوفَلِ بِنِ مُعَاوِيَة ﷺ قَالَ: أَسلَمتُ وَتَحتِي خَمسُ نِسوَةٍ، فَسَأَلتُ النَّبِيَ ﷺ فَقَالَ: «فَارِق وَاحِدَةً، وَأَمسِك أَربَعًا». فَعَمَدتُ إِلَى أَقدَمِهِنَّ عِندِي عَاقِرٌ مُنذُ سِتِّينَ سَنَةً فَفَارَقتُهَا، رواه البغويُّ فَي «شرح السُّنَة»(٢).

١٦١ عَـ وَعَنِ الضَّحَّاكِ بِنِ فَيرُوزَ الدَّيلَمِيِّ عَن أَبِيهِ ﷺ قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أَسلَمتُ وَتَحتِي أُختَانِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اختر أَيَّتَهُمَا شِئتَ»، رواه التِّرمذيُّ وأبو داودَ وابنُ ماجه (٣).

١٦٢ ٤ - وَعَن دَاوُدَ بِنِ كُردُوسَ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَّا مِن بَنِي تَغلِبَ نَصرَانِيُّ، تَحتَهُ امرَأَةٌ نَصرَانِيَّةُ فَاسَلَمَت، فَرُفِعَت إِلَى عُمَرَ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: أَسلِم (٤) وَإِلَّا فَرَّقتُ بَينكُمَا. فَقَالَ لَهُ: لَم أَدَع هَذَا إِلَّا استِحيَاءً

وعنده أكثرُ من أربعِ نسوةٍ، ح: (١٩٥٣)، وصحَّحه ابن حبّانَ (٤١٥٦)، واللَّفظُ للتَّرمذيِّ إلّا ما بين المعكوفين فللشّافعيِّ.

⁽١) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: السِّير، ب: في الرَّجل يُسلم في دار الحرب، ح: (٥٢٦١). صحَّحه العينيُّ في «نخب الأفكار» (٢٧٨/ ٣٧٨).

⁽٢) الشّافعيُّ في «مسنده» ترتيب سنجر، ك: النّكاح، ب: استقرار نكاح المشرك إذا أسلم، ح: (١١٩٣)، ومن طريقه البغويُّ في «شرح السُّنَّة»، ك: النّكاح، ب: المشرك يُسلم وتحته أكثرُ من أربع نسوةٍ أو أختان، ح: (٢٢٨٩)، وفيه مجهولٌ، لكنْ يَصلُحُ شاهدًا لِما قبلَه.

⁽٣) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب النِّكاح، ب: ما جاء في الرَّجل يسلم وعنده أختان، ح: (١١٣٠)، وأبو داود، ك: الطَّلاق، ب: فيمن أسلم وعنده نساءً، ح: (٢٢٤٣). وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ).

⁽٤) قولُه: «فقال له: أَسلِمْ... إلخ»: (لذلك قال في «الكنز» و «شرحه» للعينيّ: ولو أسلَمَ أحدُ الزَّوجين عُرِض الإسلامُ على الأخرِ عندنا، فإنْ أسلَمَ، وإلّا فُرِّقَ بينهما. وقال الشّافعيُّ: لا يُعرَضُ على المصرِّ الإسلامُ؛ لأنَّ فيه تعريضًا لهم، إلّا أنَّ ملكَ النّكاح قبلَ الدُّحول غيرُ متأكِّد، فينقطعُ بنفس الإسلام، وبعدَه متأكِّدٌ، فيُؤجَّلُ إلى انقضاءِ ثلاثِ حِيض.

مِنَ العَرَبِ أَن يَقُولُوا: إِنَّهُ أَسلَمَ عَلَى بُضعِ امرَأَةٍ. قَالَ: فَفَرَّقَ عُمَرُ بَينَهُمَا، رواه الطَّحاويُّ (١).

١٦٣ ـ وَعَن عَمرِ و بنِ شُعَيبٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَدَّ ابنتَهُ زَينَبَ عَلَى أَبِي العَاصِ بنِ الرَّبِيعِ بِمَهرٍ جَدِيدٍ وَنِكَاحٍ جَدِيدٍ، رواه التِّرمذيُّ (١)، وفيه حجاج، وقد وثَّقَهُ أَهلُ النَّقلِ، حتى الحَاصِ بنِ الرَّبِيعِ بِمَهرٍ جَدِيدٍ وَنِكَاحٍ جَدِيدٍ، رواه التِّرمذيُّ (١)، وفيه حجاج، وقد وثَّقَهُ أَهلُ النَّقلِ، حتى الحَرَجَ له مسلمٌ.

٤١٦٤ ـ وفي رواية الطَّحاويِّ (٣) عنه هه: أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَدَّ زَينَبَ عَلَى أَبِي العَاصِ بِنِكَاحٍ

- (٢) التِّرمذيُّ، أبواب النَّكاح، ب: ما جاء في الزَّوجين المشركين يُسلم أحدهما، ح: (١١٤٢)، وقال: (في إسناده مقالٌ). وقال ابنُ التركمانيِّ في «الجوهر النَّقيِّ» (٧/ ١٨٩): (وحديثُ عمرو بن شعيبٍ عندنا صحيحٌ)، ووافقَه على التَّصحيح العثمانيُّ في «الإعلاء» (١١/ ٩٥).
- (٣) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» واللَّفظُ له، ك: السِّير، ب: الحربيَّة تُسلم في دار الحرب، ح: (٥٢٦٤)، وابن ماجه،
 أبواب النِّكاح، ب: الزَّوجين يسلم أحدهما قبل الآخر، ح: (٢٠١٠).

ووردت آثارٌ بهذا المعنى:

منها ما أخرجه الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» ح: (٥٢٦٧) عن ابن عبّاسِ ﷺ: أنَّه قال في اليهوديَّة والنصرانيَّة تكونُ تحت النَّصرانيِّ أو اليهوديِّ، فتُسلم هي. قال: يفرَّقُ بينهما، الإسلامُ يَعلو ولا يُعلى عليه. صحَّح إسنادَهُ ابنُ حجرِ في «الفتح» (٩/ ٤٢١).

ومنها ما رواه البخاريُّ في ك: الطَّلاق، ب: إذا أسلمت المشركة أو النصرانية تحت الذِّمِّيِّ أو الحربيِّ تعليقًا: عن=

⁼ ولنا: أنَّ عمرَ بن الخطّاب فرَّق بين نصرانيًّ ونصرانيَّة بإبائه عن الإسلام، رواه الطَّحاويُّ وأبو بكر بنُ العربي في «العارضة»؛ أي: «شرح التَّرمذيِّ». وظهر حكمُهم بينهم، ولم يَنقَلْ إلينا خلافُه، فكان إجماعًا، انتهى.

حاصلُه: أنَّ أبا حنيفة قال: تحصُّلُ الفرقةُ بينهما بأحدِ ثلاثةِ أمورٍ: انقضاءِ العدَّةِ، أو عَرْضِ الإسلامِ على الآخرِ مع الامتناعِ عنه، أو بنقلِ أحدهما من دار الإسلام إلى دار الحرب أو بالعكس، وسواءٌ عندَهُ الإسلامُ قبلَ الدُّخول أو بعدَه)، كذا في «المرقاة». م

⁽۱) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: السِّير، ب: الحربيَّة تسلمُ في دار الحرب، ح: (٥٢٦٩). قال العينيُّ في «نخب الأفكار» (٣٧٨/١٢): (رجالُه ثقاتٌ)، وردَّ على من ضعَّف الحديث، وهو في «مصنَّف ابن أبي شيبة»، ك: الطَّلاق، ب: ما قالوا: في المرأة تُسلم قبل زوجها، من قال: يُقرَّق بينهما، ح: (١٨٦٢٣).



جَدِيدٍ. وروى ابنُ ماجه وأحمدُ مثلَهُ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الفُرقَة (١) تَقَعُ بِاختِلَافِ الدَّارَينِ، وَيُؤَيِّدُهُ قُولُ اللهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ عَلِمَتْمُوهُنَّ مُؤْمِنَتُو وَفِي حَدِيثِ ابنِ عَبَّاسٍ ﴿ الْمَاهَا مَا اَجَرَ فَلَا تَجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّا لِللهُ مَّ عَلَى الْمَعْمَ عَلَى الْمَعْمَ عَلَى الْمَعْمَ عَلَى الْمَعْمَ الْمَعَلَى اللهَ عَلَى القرارِ فِي دَارِ الحَربِ، سَلَّمَنَا ٱنَّهُمَا مُتَبَايِنَانِ دَارًا حَقِيقَةً، وَلَكِن لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُمَا مُتَبَايِنَانِ حُكمًا، فَإِنَّهُمَا لَمَّا أَسَلَمَا فِي دَارِ الحَربِ وَهَاجَرَ أَحَدُهُمَا، فَالثَّانِي لَيسَ بِعَازِمٍ عَلَى القَرَارِ فِي دَارِ الحَربِ، مَا اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى القرارِ فِي دَارِ الحَربِ وَهَاجَرَ أَحَدُهُمَا، فَالثَّانِي لَيسَ بِعَازِمٍ عَلَى القرَارِ فِي دَارِ الحَربِ، مَا اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَرَةِ، فَهُو فِي دَارِ الإسلامِ حُكمًا، فَلا يَتَبَايَنُ أَحَدُهُمَا مِنَ الآخِرِ؛ لِأَنَّ مَدْهَبَنَا: تَبَايُنُ بَلُهُ وَ عَازِمٌ عَلَى الهِ عَرَةِ، فَهُو فِي دَارِ الإسلامِ حُكمًا، فَلا يَتَبَايَنُ أَحَدُهُمَا مِنَ الآخِرِ؛ لِأَنَّ مَدْهَبَنَا: تَبَايُنُ اللهُ وَعَلَى الهِ عَرَةِ، فَهُو فِي دَارِ الإسلامِ حُكمًا، فَلا يَتَبَايَنُ أَحَدُهُمَا مِنَ الآخِرِ؛ لِأَنَّ مَدْهَبَنَا: تَبَايُنُ اللهُ اللهُ وَعُرِمُ عَلَى الهِ عَرَةِ، فَهُ وَفِي دَارِ الإسلامِ حُكمًا، فَلا يَتَبَايُنُ أَحَدُهُمَا مِنَ الآخِرِ؛ لِأَنَّ مَا مُوجِبٌ لِلبَينُونَةِ. وَأَمَّا صَفُوانُ بَنُ أُمَيَّةَ، فَاستَقَرَّت عِندَهُ زُوجَتُهُ، فَيحتَمِلُ أَن بُسلَمُ عَمَا اللهُ لَالتَكِالِ مَعَ عَدَمِ الدَّلاَلَةِ (٢) عَلَى حُصُولِ تَبَايُنِ يَكُولُ وَالنَّذُ اللهُ عَلَى عُلَا يَصُلُى اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى عُمُ وَلَا يَصُلْ اللهُ اللهُ

ابن عبّاسٍ ، قال: إذا أسلمت النّصرانيّةُ قبلَ زوجها بساعةٍ حَرُمتْ عليه. ووصله ابن أبي شيبة، ح: (١٨٦٠٧).
 ولفظه: «إذا أسلمت النّصرانيّةُ قبلَ زوجها فهي أملكُ بنفسها».

⁽١) قولُه: «أنَّ الفُرقَةَ تَقَعُ بِاختِلَافِ الدَّارَينِ»: (وهو ـ أعني: تبايُنَ الدَّارين ـ سببُ الفرقةِ عندنا، وقال الشّافعيُّ: سببُ الفرقةِ هو السَّبيُّ دونَ تبايُن الدَّارين، والوجهُ فيه: أنَّ بالتَّايُن في الدَّارين لا تنتظمُ المصالح، فينقطعُ النّكاحُ والسَّبيُّ، ويُوجِبُ ملكَ الرَّقبة، وهو لا يُنافي النِّكاحَ ابتداءً، كما إذا زوَّجَ أمتَهُ لغيرِه، فكذلك بقاءً.

فإنْ قلت: قد وردَ أَنَّ زينبَ بنتَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ هاجرَت من مكَّة إلى المدينة، وخلَّفَت زوجَها أبا العاص بن الربيع بمكَّة، فلَمّا وصلَ إلى المدينة ردَّها رسولُ الله على بالنَّكاح الأوَّل، فلو كان تباينُ الدّارين مُوجِبًا للفرقة لَما صحَّ ذلك، وبهذا استند الشَّافعيُّ رحمه الله في أنَّ التباين لا يُوجِب الفرقةَ.

قلت: قد صحَّ في «جامع التِّرمذيِّ» و «سنن ابن ماجه» و «مسند أحمد» وغيرها: أنَّه ردَّها رسول الله على عليه بنكاح جديد، ومعنى ما رُوي بالنِّكاح الأوَّل أنّه ردَّها عليه بمثل النِّكاح الأوَّل، ولم يحدث شيئًا من زيادةٍ في المهرِ وغيرِها. فإنْ قلت: قولُه تعالى عند ذكر المحرَّمات ﴿وَالْمُحْصَنَتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾؛ أي: ذواتِ الأزواج ﴿إِلَّا مَامَلَكَتُ أَيْمَنَكُمُ مَ اللهُ يدلُّ بإطلاقه على أنَّ السَّبى يُوجبُ الفرقة كما قال به الشّافعيُّ رحمه الله.

قلت: هو محمولٌ على ما إذا سُبِيت المرأةُ فقط، فإنَّه حينئذِ يُوجِبُ الفرقةَ؛ لوجودِ تبايُن الدّارين حكمًا)، كذا في «البناية». م

⁽٢) قولُه: «مع عدم الدِّلالة على حصولِ تبايُّن الدّارين»: وقال في «الجوهر النَّقيِّ»: (وأمّا صفوانُ فإنَّ عمير بن وهب=



الدَّارَينِ، وَأَمَّا عِكرِمَةُ، فَإِنَّمَا هَرَبَ إِلَى السَّاحِلِ، وَهُوَ مِن حُدُودُ مَكَّةَ، فَلَم تَتَبايَن دَارُهُم (١).



أدركة وهو يريد أنْ يركبَ البحرَ فرجع به، وذكر القدوريُّ في «التَّجريد» عن الواقدي: أنَّه أدركة بمرفأ السُّفن لأهلِ
 مكَّة، ومنها ركبَ المسلمون في الهجرة إلى الحبشة، ومنها أُخذت قريشٌ السَّقيفة التي سُقفت بها الكعبة، وهذا الموضعُ من مواضع مكَّة وفي حكمها؛ فلم يختلف به وبزوجته دارٌّ). م

⁽١) ينظر: «بذل المجهود في حلِّ سنن أبي داود» (٨/ ٢٦٩) و «فتح القدير» للكمال ابن الهمام (٣/ ٢٢٣).



وَقُولِ اللهِ ﷺ: ﴿ يَسَآ أَوْكُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأَنُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِعْتُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

٤١٦٥ ـ عَن جَابِرٍ هُ قَالَ: كَانَتِ اليَهُودُ تَقُولُ: إِذَا أَتَى الرَّجُلُ امرَأَتَهُ مِن دُبُرِهَا فِي قُبُلِهَا، كَانَ الوَلَدُ أَحوَلَ، فَنزَلَت: ﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأْتُواْ حَرْنَكُمْ أَنَى شِقْتُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، متَّفقٌ عليه(١).

١٦٦٦ - وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: أُوحِيَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْقَ اللّهِ عَلَيْ هَا اللّهِ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْ عَلَيْمَ عَلَيْ عَلَيْكُمْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَى عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْكُمْ عَلَيْ عَلَيْكُمْ عَلَيْ عَلَيْكُمْ عَلَيْ عَلَيْكُمْ عَلَيْ عَلَيْكُمْ عَلَيْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُوا عَلَيْكُمْ عَلَى عَلَيْكُمْ عَلَى عَلَيْكُمْ عَل

٢١٦٧ ـ وَعَن عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ ١ هُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَن يُعزَلَ عَن الحُرَّةِ إِلَّا بِإِذْنِهَا (٣)،

(١) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: النَّكاح، ب: جواز جماع امرأته في قُبُلها، ح: (٣٥٣٥)، والبخاريُّ، ك: التَّفسير، ب: ﴿يَسَآؤُكُمُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِغَتُمْ ﴾، ح: (٣٥٧٥).

وفي «كشف المناهج» (٣/ ٤٧): (قوله تعالى: ﴿فَأَتُوا حَرَثَكُمْ أَنَى شِئَتُمْ ﴾؛ أي: موضعَ الزَّرع من المرأة، وهو قُبُلها الذي يُزرع فيه المنيُّ لابتغاءِ الولد، وفيه إباحةُ الوطء في قُبُلها أنّى شاء، من بين يديها أو من ورائها، وأمّا الدُّبُر فليس هو بموضع الحرث ولا الزَّرع، ومعنى ﴿أَنَى شِئَتُمْ ﴾؛ أي: كيف شئتم.

واتَّفق العلماءُ _ إلَّا من شذَّ منهم، ولم يَعتدُّوا بخلافه _ على تحريم وطءِ المرأة في دبرها حائضًا كانت أو طاهرًا).

(٢) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب التَّفسير، ب: سورة البقرة، ح: (٢٩٨٠)، وأبو داود، ك: النَّكاح، ب: في جامع النَّكاح، ح: (٢١٦٤)، وأحمد، ح: (٢٧٠٣). وقال التَّرمذيّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

(٣) قولُه: «إلّا بإذنها»: ولهذه الآثار المذكورة في الكتاب قال محمَّدٌ: (وبهذا نأخذ، لا نرى بالعزلِ بأسًا عن الأَمَةِ، وأمّا الحرَّة فلا ينبغي أنْ تعزلَ).

وقال في «رحمة الأمة»: (والعزلُ عن الحرَّة ولو بغير إذنها جائزٌ على المرجَّح من مذهب الشّافعيِّ، لكن نُهي عنه،=

رواه أحمدُ وابنُ ماجه(١).

١٦٨ عن عَزلِ الحُرَّةِ إلَّا الحُرَّةِ اللَّالِةِ المُعَالِقِينَ المُعَلِينَ المُعَلِّقِ اللهِ العَلَى المُعَلِينِ العَلَى العَلَى

٤١٦٩ ـ وَرَوَى البَيهَقِيُّ (٣): عَنِ ابنِ عُمَرَ عَلَى قَالَ: يَعزِلُ (٤) عَنِ الأُمَّةِ، وَيَستَأْمِرُ الحُرَّةَ.

٤١٧٠ ـ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ (٥) عَن عُمَرَ ﷺ مِثله.

فالأولى تركُه، وعند الثّلاثة: لا يجوزُ إلّا بإذنها، والزَّوجةُ الأَمَةُ تحتَ الحرِّ قال أبو حنيفة ومالكٌ وأحمدُ: لا يجوزُ
 العزل عنها إلّا بإذن سيّدها، وجوَّزه الشّافعيُّ بغير إذنه). م

⁽۱) ابن ماجه واللَّفظُ له، أبواب النِّكاح، ب: العزل، ح: (۱۹۲۸)، وأحمد، ح: (۲۱۲). قال ابن كثير في «مسند الفاروق» (۲/ ١٦٥)، ت: إمام: (هذا إسنادٌ حسنٌ جيِّدٌ).

⁽٢) هكذا عَزاهُ الحافظُ ابن حجرٍ في «التَّلخيص الحبير» (٣/ ٤٠٠)، ولم أجده في «سنن البيهقيّ» و«مصنَّف عبد الرَّزَاق» بهذا اللفظ عن ابن عبّاسٍ على، أخرجه البيهقيُّ في «السُّنن الكبرى» ك: النَّكاح، ب: من قال: يعزل عن الحرَّة بإذنها (١٤٣٢٥)، بلفظ: «تُسْتَأُمرُ الْحُرَّةُ فِي الْعَزْلِ، وَلَا تُسْتَأْمَرُ الْأَمَةُ». وكذا رواه عبد الرَّزَاق في «المصنَّف»، ك: الطَّلاق، ب: تُستَأمر الحرَّة في العزل ولا تُستَأمر الأمة، ح: (١٢٥٦٢)، وصحَّحَ إسنادَهُ ابنُ حجر في «فتح الباري» (٩/ ٣٠٨).

 ⁽٣) البيهةيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: النَّكاح، ب: من قال: يعزلُ عن الحرة بإذنها، ح: (١٤٣٢٦)، وفيه عطيَّةُ العوفيُّ،
 وهو مُدلِّسٌ، وقد عنعَنَ هنا.

⁽٤) قولُه: «يَعزِلُ عن الأَمَةِ»؛ أي: (عن أمتِهِ؛ فإنَّها مملوكةٌ بجميع أجزائها وحقوقها، وليس لها حقٌّ ورضاءٌ معتبرٌ شرعًا، وكثيرًا ما يكره الرَّجلُ النَّسْلَ من الإماء، بخلاف الحرَّةِ؛ فإنَّ لها حقًّا معتبرًا، وكذا إذا كان الزَّوجُ أمةَ رجلٍ، فإنَّ لمولاها حقًّا معتبرًا، فلا يجوزُ العزل إلّا بالإذن). قاله في «التَّعليق الممجَّد».

وقال في «ردِّ المحتار»: (والإذنُ في العزل وهو الإنزالُ خارجَ الفرج لمولى الأمةِ لا لها؛ لأنَّ حقَّها في الوطءِ قد تأدّى بالجماع. وأمّا سفحُ الماءِ ففائدتُه الولدُ، والحقُّ فيه للمولى، فاعتُبر إذنه في إسقاطه، فإذا أذِنَ فلا كراهةً في العزلِ عند عامَّة العلماء، وهو الصَّحيحُ، وبذلك تظافرت الأخبارُ). م

⁽٥) البيهقيُّ في «السُّنن الكبرى» ك: النَّكاح، ب: مَن قال: يعزلُ عن الحرة بإذنها ح: (١٤٣٢٤). قال الحافظُ ابنُ حجر في=



٤١٧١ ـ وَرَوَى ابنُ أَبِي شَيبَةَ(١): عَن ابنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: يَستَأْمِرُ الحُرَّةَ، وَيَعزِلُ عَنِ الأَمَةِ.

٤١٧٢ - وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ ٢٠٠ : عَنِ ابنِ عَبَّاسِ ، أَنَّهُ كَانَ يَعزِلُ عَن أَمَتِهِ.

٤١٧٣ _ عَن جَابِر اللهُ قَالَ: كُنَّا نَعِزِلُ (٣) وَالقُرآنُ يَنزِلُ، مَتَّفَقٌ عليه (٤).

٤١٧٤ ـ وَزَادَ مسلمٌ (٥٠): فَبَلَغَ ذَلِكَ نَبِيَّ اللهِ ﷺ، فَلَم يَنهَنَا.

١٧٥ ع. وَعَنهُ ﷺ قال: إنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ لِي جَارِيَةً، هِيَ خَادِمُنَا وَسَانِيَتُنَا،

⁼ التَّلخيص الحبير (٣/ ٠٠٤): (رواهما البيهقيُّ، وفيه ابنُ لَهيعة، وهو معروفٌ).

⁽۱) ابنُ أبي شيبة في «المصنَّف»، ك: النِّكاح، ب: من يعزل عن الأمة ويستأمر الحرَّة، ح: (١٦٨٧)، وفيه يحيى بنُ أبي كثير، وهو ثقةٌ، لكنَّه يُدلِّس، وقد عنعَنَ هنا، وفيه سوارُ الكوفيُّ، قال يحيى بن سعيد القطَّان فيما حكاه عنه ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٧٠): (هو شبهُ لا شيءَ). وقد ذكره البخاريُّ في «التاريخ» (١٦٧/٤)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابنُ حبّانَ في «الثقّات» (٣٣٨/٤).

⁽٢) عبد الرَّزَاق في «المصنَّف»، ك: الطَّلاق، ب: تستأمر الحرَّة في العزل ولا تستأمر الأمة، ح: (١٢٥٥٦) بلفظ: عن مجاهدٍ: أنَّ ابنَ عبّاس ، كان يعزلُ عن أمةٍ له، ثم يُريها إيّاه مخافة أنْ تجيءَ بشيءٍ. رجالُه ثقاتٌ.

وأخرجه ابنُ أبي شيبة في «المصنَّف»، ك: النَّكاح، ب: في العزل والرُّخصة فيه، ح: (١٦٨٦٠): عن ابن أبي مليكة: أنَّ ابن عبّاسٍ سُئل عن العزلِ فدعا جاريةً له، فقال: عزلتُ عنكِ أمس.

⁽٣) قولُه: «كُنّا نَعزِلُ... إلخ»؛ أي: ويَعزِلُ عن الحرَّة، وكذا المكاتبةُ بإذنها، لكن في «الخانيَّة»: (أنَّه يباح في زماننا لفساده). قال في «الكمال»: (فليُعتبر عذرًا مُسقِطًا لإذنها)، عبارته: (وفي «الفتاوى»: إنْ خافَ من الولدِ السُّوءَ في الحرَّة يَسَعُهُ العزلُ بغير رضاها؛ لفساد الزَّمان، فليُعتبر مثلُه من الأعذار مُسقِطًا لإذنها).

فقد عُلم ممّا في «الخانيَّة»: أنَّ منقول المذهب عدمُ الإباحة، وأنَّ هذا تقييدٌ من مشايخِ المذهب؛ لتغيُّر بعضِ الأحكام بتغيُّر الزَّمان. وأقرَّه في «الفتح»، وبه جزمَ القُهِستانيُّ أيضًا حيث قال: (وهذا إذا لم يَخفُ على الولدِ السُّوءَ؛ لفساد الزَّمان، وإلّا فيجوزُ بلا إذنها).

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: النَّكاح، ب: العزل، ح: (٨٠٥٥)، ومسلمٌ، ك: النَّكاح، ب: حكم العزل، ح: (٩٥٥٩).

⁽٥) مسلم، ك: النَّكاح، ب: حكم العزل، ح: (٣٥٦١).

وَأَنَا أَطُوفُ عَلَيهَا، وَأَنَا أَكرَهُ أَن تَحمِلَ، فَقَالَ: «اعزِل(١) عَنهَا إِن شِئتَ، فَإِنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا». فَلَبِثَ الرَّجُلُ، ثُمَّ أَنَاهُ، فَقَالَ: إِنَّ الجَارِيَةَ قَد حَبِلَت، فَقَالَ: «قَد أَخبَرتُك (٢) أَنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا»، رواه مسلمٌ (٣).

١٧٦ - وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: عَن أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﴿ مُنْ يَقُولُ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ العَزلِ، فَقَالَ:
 (مَا مِن كُلِّ المَاءِ يَكُونُ الوَلَدُ، وَإِذَا أَرَادَ اللهُ خَلْقَ شَيءٍ، لَم يَمنَعهُ شَيءٌ»، رواه مسلمٌ (١٠).

وروى محمَّدٌ في «موطَّته»: (عن عبدالله بن عمر ﷺ: أنَّ عمر بن الخطّاب ﷺ قال: ما بالُ رجالٍ يَعزِلون عن وَلائدهم، لا تأتيني وليدةٌ فيَعترفُ سيِّدُها أنَّه قد أَلَمَّ بها إلّا ألحقتُ به ولدَها، فاعتزلوا بعدُ أو اترُكوا).

قال في «التَّعليق الممجَّد»: (يعني: لم يقصد به عمرُ حرمةَ العَزْلِ عن الأَمَةِ؛ فإنَّه جائزٌ عنده وعند غيره، ولا أنَّ كلَّ ما تصنعُهُ الأَمَةُ الموطوءةُ من سيِّدها مَلحَقٌ بسيِّدها، وإنْ لم يَلَّعِهِ ولم يَعترِفْ به؛ بل أراد به الزَّجرَ والتَّهديدَ؛ كراهةَ أنْ يُضيِّعوا وَلا ثدَهم بالعزلِ، بدليلِ ما بلغ عن زيد بن ثابت ، أنَّه نَفى ولدَ جاريةٍ موطوءةٍ له من نفسه؛ فإنَّه يَدُلُّ على جوازِ النَّفى بعدَ الوطء، وبدليل ما ثبتَ عن عمرَ نفسه نفي ولدِ جاريته الموطوءة) انتهى.

وقال محمَّدٌ في «موطَّنه»: (وكان أبو حنيفة يقول: إذا حَصَّنها ـ أي: حفظَ المولى جاريةً في بيته ـ ولم يَترُكها تخرجُ إلى محلِّ يُورِثُ الشُّبهة، فجاءَتْ بولدٍ لم يَسَعْهُ فيما بينه وبين ربِّه ﷺ أَنْ ينفيَه منه، فبهذا نأخذُ؛ أي: ديانةٌ لا قضاءً). م

⁽١) قولُه: «اعزِلْ عنها إنْ شئتَ»: (فيه جوازُ العزل، وأنَّه في الأَمَّةِ بمشيئةِ الواطئ)، كذا في «المرقاة». م

⁽٢) قولُه: «قد أخبرتكَ أنَّه سيأتيها ما قُدَّرَ لها»: (وقال ابنُ الهمام: ثم إذا عزلَ بإذنِ أو بغير إذنٍ، وظهَرَ بها حَبَلٌ هل يحلُّ نَفْيُه؟ قالوا: إنْ لم يَعُدْ إليها، أو عاد ولكن بالَ قبل العَوْدِ حلَّ نفيُهُ، وإنْ لم يَبُلْ لا يحلُّ، كذا رُوي عن عليُّ هُهُ؛ لأنَّ بقيَّةَ المنيُّ في ذَكَرِهِ يسقطُ فيها، كذا قال أبو حنيفة فيما إذا اغتسل من الجنابة قبلَ البول ثم بال، فخرجَ المنيُّ وجبَ إعادةُ الغُسل. وفي «فتاوى قاضي خان»: رجلٌ له جاريةٌ غيرُ مُحصَنةٍ وتخرُجُ وتدخلُ ويَعزِلُ عنها المولى، فجاءت بولدٍ، وأكبرُ ظنِّه أنَّه ليس منه، كان في سَعةٍ من نَفْيه، وإنْ كانت مُحصَنةٌ لا يَسَعُه نَفْيُه؛ لأنَّه ربما يعزلُ فيقعُ الماءُ في الفرج الخارج ثم يُدخِلُ، فلا يُعتمَدُ على العَزْلِ). قاله في «المرقاة».

⁽٣) مسلمٌ، ك: النَّكاح، ب: حكم العزل، ح: (٥٥٦).

⁽٤) مسلم، ك: النَّكاح، ب: حكم العزل، ح: (٣٥٥٤).



١٧٧ عَ وَعَن سَعِدِ بِنِ أَبِي وَقَاصٍ ﴿ قَالَ: إِنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّى أَعزِلُ عَنِ امرَأَتِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لِمَ تَفعَلُ ذَلِك؟» فَقَالَ الرَّجُلُ: أَشْفِقُ عَلَى وَلَدِهَا، أَو عَلَى عَنِ امرَأَتِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَو كَانَ ذَلِكَ (١) ضَارًا ضَرَّ فَارِسَ وَالرُّومَ»، رواه مسلمٌ (١).

١٧٨ عـ وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ (٣) عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنهَى عَنِ الإغتِيَالِ، ثُمَّ قَالَ: «لَو ضَرَّ أَحَدًا، لَضَرَّ فَارِسَ وَالرُّومَ».

١٧٩ ٤ - وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: عَن جُدَامَةَ بِنتِ وَهبٍ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ قَالَ: «لَقَد هَمَمتُ أَن أَنهَى عَنِ الغِيلَةِ حَتَّى ذَكَرتُ أَنَّ فَارِسَ وَالرُّومَ يَصنَعُونَ ذَلِكَ، فَلَا يَضُرُّ أَولَادَهُم». وفي رواية لمسلم نحوه (١٠).

ودلَّ ذلك: أنَّه لم يكن منعَ منه في وقتِ ما منعَ منه مِن طريقِ الوحي، ولا من طريقِ ما يَجِلُّ ويَحرُمُ، ولكنَّه على طريقِ ما وقَعَ في قلبه ﷺ منه شيءٌ، فأمَرَ به على الشَّفقة منه على أُمَّته لا غيرِ ذلك، كما قد كان أمَرَ في تركِ تأبيرِ النَّخل.

فثبَتَ بما ذكرنا: أنَّ وطءَ الرَّجلِ امرأتهُ أو أمتَهُ حاملًا حلالٌ لم يَحرُمْ عليه قطُّ، وهذا قولُ أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمَّدِ. م

(٢) مسلم، ك: النَّكاح، ب: جواز الغيلة، ح: (٣٥٦٧).

وفي «المرقاة» (٥/ ٢٠٩١): («أُشفِقُ»؛ أي: أخافُ، «على ولدها»؛ أي: الذي في البطنِ؛ لئلا يصيرَ توأمين فيضعُفَ كلُّ منهما، أو على ولدها الذي تُرضِعُه، وقيل: أي: أخافُ إنْ لم أَعزِلْ عنها لحملَتْ، وحينئذِ يضرُّ الولدَ الإرضاعُ في حال الحمل، «لو كان ذلك»؛ أي: الجماعُ حالَ الإرضاع أو الحبل، «ضارًّا ضَرَّ فارسَ والرُّومَ»؛ أي: أولادَهما؛ يعني: ترضعُ نساءُ الفرس والرُّوم أولادَهن في حال الحمل، فلو كان الإرضاعُ في حال الحمل مُضِرَّا لأضرَّ أولادَهن).

- (٣) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: النّكاح، ب: وطء الحَبالى، ح: (٤٢٥). قال العينيُّ في «النُّخب» (١٠/ ٤٧٤):
 (إسنادُه صحيحٌ على شرط الشَّيخين).
- (٤) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثـار» واللَّفظُ لـه، ك: النَّكاح، ب: وطء الحبالي، ح: (٤٣١) من طرق، صحَّحَها=

⁽١) قولُه: «لو كان ذلك ضارًا ضَرَّ فارسَ والرُّومَ»: ففي هذا الحديث إباحةُ وطءِ الحَبالي، وثبتَ بالحديث الذي يجيءُ بعدَ هذا: أنَّ الإباحةَ بعد بالنَّهي، فهذا أولى من غيره، وجاءَ نهيُ النَّبيِّ عَلَيُّ في ذلك أنَّه من جهة خوفِهِ الضَّررَ من أجله، ثم أباحَهُ لَمّا تحقَّقَ عنده أنَّه لا يضرُّ.

٤١٨٠ وَعَن أَبِي سَعِيدٍ ﷺ قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ مِن أَعظَمِ الأَمَانَةِ عِندَ اللهِ يَومَ القِيَامَةِ»
 وَفِي رِوَايَةٍ: «إِنَّ مِن أَشَرِّ النَّاسِ عِندَ اللهِ مَنزِلَةً يَومَ القِيَامَةِ: الرَّجُلَ يُفضِي إِلَى امرَأَتِهِ، وَتُفضِي إِلَيهِ، ثُمَّ يَنشُرُ سِرَّهَا»، رواه مسلم (۱).

٤١٨١ ـ وَعَن خُزَيمَةَ بِنِ ثَابِتٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ لَا يَستَحيِي مِن الحَقِّ ـ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ـ لا تَأْتُوا(٢) النِّسَاءَ فِي أَدبَارِهِنَّ»، رواه أحمد والتِّرمذيُّ وابن ماجه والدَّارِميُّ ٣٠.

١٨٢٤ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَلعُونٌ مَن أَتَى امرَأَتَهُ فِي دُبُرِهَا»، رواه أحمد وأبو داودَ(٤).

١٨٣ ع ـ وَعَنهُ ، فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ: «إِنَّ الَّذِي يَأْتِي امرَأْتَهُ فِي دُبُرِهَا لَا يَنظُرُ اللهُ إِلَيهِ»،

= العينيُّ في «النُّحب» (١٠/ ٤٧٢). ومسلمٌ نحوَه، ك: النَّكاح، ب: جواز الغيلة، ح: (٣٥٦٥).

(۱) مسلمٌ، ك: النَّكاح، ب: تحريم إفشاء سرِّ المرأة، ح: (٣٥٤٣/٣٥٤٢). قولُه: «يُفضي»؛ أي: يَصِلُ إلى امرأتِهِ ويُباشرها.

(٢) قولُه: «لا تأتوا النِّساءَ في أدبارهنَّ»: قال في «البناية»: (وقال شيخُنا في «شرح التِّرمذيِّ» له: قد انعقَدَ الإجماعُ آخِرًا على تحريم إتيان المرأة في الدُّبر، وإنْ كان فيه خلافٌ قديمٌ قد انقطع، وكلُّ مَن رُوي عنه إباحتُه فقد رُوي عنه إنكارُه.

فأمّا القائلون بتحريمه من الصَّحابة: فعليُّ بن أبي طالب وابنُ عبّاسٍ وأبو هريرة وأبو الدَّرداء وابن مسعود هُد. ومن التّابعين: سعيدُ بن جبير ومجاهدٌ وعكرمةُ وإبراهيمُ النَّخعيُّ وسعيدُ بن المسيّب وطاووس. وهو قولُ أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمَّدِ وسفيانَ الثَّوريَّ والشّافعيِّ وآخرِينَ من أهل العلم).

- (٣) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، أبواب النِّكاح، ب: النَّهي عن إتيان النِّساء في أدبارهنَّ، ح: (١٩٢٤)، وأحمد، ح: (٢١٨٥٨/ ٢). وحسَّنه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (٣/ ٢٧٩).
- (٤) أبو داود واللَّفظُ له، ك: النّكاح، ب: في جامع النّكاح، ح: (٢١٦٢)، وأحمد، ح: (٩٧٣٣/ ٢٠٦٦)، وحسَّنه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (٣/ ٢٧٩).



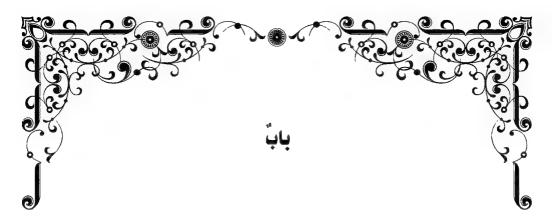
رواه البغويُّ في «شرح السُّنَّة»(١).

١٨٤ عَـ وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لاَ يَنظُرُ اللهُ إِلَى رَجُلٍ أَتَى رَجُلًا أَو امرَأَةً فِي الدُّبُرِ»، رواه التِّرمذيُّ (٢).



⁽۱) ابنُ ماجه، أبواب النَّكاح، ب: النَّهي عن إتيان النِّساء في أدبارهن، ح: (١٩٢٣). قال البوصيريُّ في «مصباح الزُّجاجة» (٢/ ١٠): «إسنادُه صحيحٌ، رجالُه ثقاتٌ». واللَّفظُ للبغويِّ في «شرح السُّنَّة»، ك: النَّكاح، ب: العزل، ح: (٢٢ ٩٧).

⁽٢) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الرَّضاع، ب: ما جاء في كراهية إتيان النساء في أدبارهن، ح: (١١٦٥)، والنَّسائيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: عِشرة النِّساء، ب: ذكر حديث ابن عبّاسٍ فيه، ح: (٨٩٥٢). قال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).



٤١٨٥ ـ عَنِ الأسوَدِ: أَنَّ عَائِشَة ﷺ اشترَت بَرِيرَةَ لِتُعتِقَهَا، وَاشترَطَ أَهلُهَا وَلاَءَهَا، فَقَالَت: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي اشترَيتُ بَرِيرَةَ لِأُعتِقَهَا، وَإِنَّ أَهلَها يَشتَرِطُونَ وَلاَءَهَا، فَقَالَ: «أَعتِقِيهَا، فَإِنَّمَا الوَلاَءُ لِمَن رَسُولَ اللهِ، إِنِّي اشترَيتُ بَرِيرَةَ لِأُعتِقَهَا، وَإِنَّ أَهلَها يَشتَرِطُونَ وَلاَءَهَا، فَقَالَ: «أَعطَى الثَّمَنَ». قَالَ: فَاشترَتهَا فَأَعتَقَتهَا، قَالَ: وَخُيِّرَتُ(١) فَاختَارَتْ نَفسَهَا، وَقَالَت: لَو أَعتَقَيَ» أَو قَالَ: «أَعطَى الثَّمَنَ». قَالَ: فَاشترَتهَا فَأَعتَقَتها، قَالَ: وَخُيِّرَتْ(١) فَاختَارَتْ نَفسَهَا، وَقَالَت: لَو

(١) قولُه: «وخُيِّرَتْ فاختارَتْ نفسَها... إلخ»: (وهذا الِخيار يُسمّى خِيارَ العتق، وهو مختصٌّ بالأَمَةِ ولو مكاتبةً أو مُدبَّرةً، كبيرةً كانت أو صغيرةً، سواءٌ كان زوجُها عندَ عتقها حُرًّا أو عبدًا، وفي الزَّوج الحرِّ خلاف الشّافعيّ.

وقال صاحبُ «الهداية»: وإذا تزوَّجت أَمَةٌ بإذنِ مولاها، أو زَوَّجَها هو برضاها أو بغير رضاها، ثم أُعتقت فلها الخيارُ، حُرًّا كان زوجُها أو عبدًا، أمّا إذا زَوَّجَتْ نفسَها بغير إذنه، ثم أَعتَقَها يَنفُذُ النِّكاح بالإعتاقِ، ولا خيارَ لها.

والشّافعيُّ يُخالفنا فيما إذا كان زوجُها حُرَّا فلا خيارَ لها، وهو قولُ مالكِ، لذلك قال الشّافعيُّ: لو عَتَقتْ فلها الخيارُ، ولو عتَقَ فلا خيارَ.

وقال أبو حنيفة: إنَّ لها خِيارًا في الصُّورتين.

والأصلُ فيه حديثُ بريرةَ مولاةِ عائشةَ ، فإنّه لَمّا أعتقتها عائشةٌ قال لها النّبيُّ ﷺ: «قد عَتَق بُضعتُك؛ فاختاري». أخرجه ابنُ سعدِ في «الطّبقات».

وعند الدّارقطنيّ قال لبريرةَ: «اذهبي؛ فقد عتق معك بُضعُك»، وفي «الصّحيحين» وغيرهما عن عائشةَ: خيّرها رسولُ الله على مِن زوجها فاختارَتْ نفسَها.

واختَلفت الرِّواياتُ في أنَّ زوجَها ـ وكان اسمُه مُغيثًا، وكان عبدًا بالاتِّفاق قبل ذلك ـ هل كان عند عِتقها حُرَّا مُعتَقًا أو عبدًا؟ فروى البخاريُّ وأصحابُ السُّنن عن إبراهيمَ عن الأسودِ عن عائشةَ قصَّة بريرة، وفي آخرها: قال الأسودُ: كان زوجُها حُرَّا.

وأخرجوا عن عكرمةَ عن ابن عبّاسِ على: أنَّ زوجَ بريرةَ كان عبدًا أسودَ يقال لـه: مُغيث، فـاستندت الشّافعيَّةُ بأحاديث=



عبوديَّته، وظنُّوا أنَّه لا خيارَ لها إذا أُعتِقَتْ تحتَ حُرِّ.

وأصحابُنا رجَّحوا رواياتِ الحرِّيَّة؛ لكونِ خبرها خبراً عن تحقُّقِ وعِيانٍ، وخبرُ عبوديَّتِهِ مبنيٌّ على استصحابِ الحال؛ أي: إبقاءِ ما كان على ما كان.

ومنهم من جمع بينهما: بأنَّ الخبرَ عن العبوديَّة خبرٌ عن حالةِ السّابق، وخبرَ حُرِّيَته خبرٌ عن حالِهِ الطّارئ، فأثبتوا الخيارَ في الحالتين، وهو الأقوى نظرًا ودليلًا، وأيَّدوه بحديثِ الدّار قطنيٌ وابن سعد الدّالُ على أنَّ منشأَ الاختيار هو مِلكُ البُضع، وشيَّدوه بما تقرَّرَ عندهم من اعتبارِ عدد الطَّلاق بالنِّساء كما مرَّ وسيأتي، فإنَّ الأَمَةَ تبينُ بطلقتين، سواءٌ كان زوجُها خُرًّا أو عبدًا، فبعدَما عَتقت تُخيَّرُ في الصُّورتين؛ حَرًّا كان زوجُها أو عبدًا، فبعدَما عَتقت تُخيَّرُ في الصُّورتين؛ حَلَّرًا عن ثُبوت الملكِ الزّائد عليها.

وقال ابنُ الهمام: ومنشأُ الخلاف والاختلاف في ترجيح إحدى الرِّ وايتين المتعارضتين في زوج بريرة أكان حينَ أُعتقت حُرًّا أو عبدًا، فالمرجَّعُ كونُهُ حُرًّا؛ وذلك لأنَّ رُواة هذا الحديث عن عائشة ثلاثةٌ: الأسودُ وعروةُ وابنُ القاسم. فأمّا الأسودُ فلم يُختلف فيه عن عائشةَ أنَّه كان حُرًّا، وأمّا عروةُ فعنه روايتان صحيحتان: كان حُرًّا، أو كان عبدًا، وأمّا عبدُ الرَّحمن بن القاسم فعنه روايتان صحيحتان: كان حُرًّا، والأخرى بالشَّكَ، والجزمُ قاضٍ، ولا ترجيحَ لإحدى روايتى عُروةَ للتَّعارُض، فبقيت روايةُ الأسود سالمة، ومعها روايةُ الجزم لابن القاسم.

ووجهٌ آخرُ من التَّرجيح مطلقًا لا يختصُّ بالمرويِّ عن عائشة، وهو أنَّ رواية: «خَيَّرها ﷺ وكان زوجُها عبدًا» يُحتمَلُ كونُ الواو للعطفِ فيه لا للحال.

وحاصلُه: أنَّه إخبارٌ بالأمرين، وكونُه اتَّصف بالرِّقِّ لا يَستلزِمُ كونَ ذلك كان حالَ عتقها، هذا بعدَ احتمالِ أنْ يُرادَ بالعبد العتيقُ مجازًا باعتبار ما كان، وهو شائمٌ في العُرف.

> والذي لا مَردَّ له من التَّرجيح أنَّ روايةَ: «كان حُرَّا» أنصُّ مِن: «كان عبدًا»، وتُثبِتُ زيادةً، فهي أُولى. ووجهٌ آخرُ: أنَّ المُثبتَ مُقدَّمٌ على النّافي كما ذكره أهلُ الأصول هاهنا.

ووجة آخرُ: ما أخرجه الدّارقطنيُّ عنها: أنَّه ﷺ قال لبريرة: «اذهبي؛ فقد عتقَ معكِ بُضعكِ»، مُعلَّلُ بثبوتِ الخيارِ بملك البُضع، فيَعمُّ الحكمُ بعموم العلَّة، وهذا وجهُ سالمٌ عن التَّعارُض). هذا حاصلُ ما في «عمدة الرَّعاية» و «المرقاة» و «فتح القدير».

وقال في «عمدة القاري»: (قولُه في رواية: «رأيتُهُ عبدًا» ـ يعني: زوجَ بريرةَ ـ لا يَدُلُّ على أنَّه كان عبدًا حين أُعتقت بريرةُ؛ لأنَّ الظّاهر أنَّه يُخبِرُ بأنَّه كان عبدًا، فلا يتمُّ الاستدلال به.

أُعطِيتُ كَذَا وَكَذَا مَا كُنتُ مَعَهُ. قَالَ الأَسوَدُ: وَكَانَ زَوجُهَا حُرَّا، رواه البخاريُّ(١) وفي رواية له عنه نحوه(٢) وفيها قَالَ الحَكَمُ: وَكَانَ زَوجُهَا حُرَّا.

٤١٨٧ ـ وَرَوَى أبو داود (١) عَنِ الأسودِ، عَن عَائِشَة ، أَنَّ زَوجَ بَرِيرَةً كَانَ حُرًّا حِينَ أُعتِقَت،

= والتَّحقيقُ فيه أنْ يُقالَ: إنَّ اختلافَهم فيه في صفتين لا يجتمعان في حالةٍ واحدةٍ، فنجعلُها في حالتين، بمعنى أنَّه كان عبدًا في حالةٍ، حُرَّا في حالةٍ أُخرى، فبالضَّرورة تكونُ إحدى الحالتين مُتأخِّرةً عن الأُخرى.

وقد عُلمَ أنَّ الرِّقَ يَعقُبُه الحرِّيَّةُ، والحرِّيَّةُ لا يَعقُبُها الرِّقُّ، وهذا مما لا نزاعَ فيه، فإذا كان كذلك جعلنا حالَ العبودية مُتقدِّمةً وحالَ الحريَّة متأخِّرةً، فثبتَ بهذا الطَّريق أنَّه كان حرَّا في الوقت الذي خُيِّرتْ فيه بريرةُ، وعبدًا قبل ذلك، فيكونُ قولُ من قال: «كان عبدًا» محمولًا على الحالة المتقدِّمة، وقولُ من قال: «كان حُرًّا» محمولًا على الحالةِ المتأخِّرة، فإذًا لا يبقى تعارُضٌ، ويَثبُتُ قولُ مَن قال: إنَّه كان حُرًّا، فيتعلَّقُ الحكمُ به.

ولئن سلَّمنا أنَّ جميعَ الرِّوايات أَخبرت بأنَّه كان عبدًا فليس فيه ما يَدُلُّ على صحَّة ما يُذهَبُ ممَّن يَذهَبُ أنَّ زوجَ الأَمَةِ إِذا كان حُرًّا فأُعتقت الأَمةُ ليس لها الخيارُ؛ لأنَّه ليس فيه ما يَدُلُّ على ذلك؛ لأنَّه لم يأتِ عنه ﷺ أنَّه قال: إنما خَيَّر تُها لأنَّ لم يأتِ عنه ﷺ أنَّه قال: إنما خَيَّر تُها لأنَّ زوجَها عبدٌ، وهذا لا يوجدُ أصلًا في الآثار، فثبتَ أنَّه خيَّرها لكونها قد أُعتقتْ، فحينتذِ يَستوي فيه أنْ يكونَ زوجُها حُرًّا أو عبدًا). م

- (١) البخاريُّ، ك: الفرائض، ب: ميراث السّائبة، ح: (٦٧٥٤).
- (٢) البخاريُّ، ك: الفرائض، ب: ميراث السّائبة، ح: (٦٧٥١).
- (٣) مسلمٌ، ك: العتق، ب: بيان أنَّ الولاء لمن أعتق، ح: (٣٧٨٣).
- (٤) أبو داود، ك: الطَّلاق، ب: مَن قال: كان حُرًّا، ح: (٢٢٣٥). إسنادُه صحيحٌ، رجالُه ثقاتٌ. وأخرجه البخاريُّ (٢٥٣٦).

وَأَنَّهَا خُيِّرت، فَقَالَت: مَا أُحِبُّ أَن أَكُونَ مَعَهُ، وَأَنَّ لِي كَذَا وَكَذَا.

١٨٨ - وَفِي رِوَايَةِ التِّرمِذِيِّ (١) قَالَت: كَانَ زَوجُ بَرِيرَةَ حُرًّا، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللهِ عَلِين.

١٨٩ عن عَائِشَة هَ النَّسَائيُّ عَن عَائِشَة هَ النَّسَائيُّ عَن عَائِشَة هَ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلْمَ اللهِ عَلَيْ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ عَلَيْ عَلْمِ عَلَيْ عَلَى اللّهِ عَلَيْ عَلَى الللهِ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَى اللهِ عَلَيْ عَلَي

١٩٠٠ ـ وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ وَابنُ أَبِي شَيبَةً (٣) عَنِ طَاووسٍ قَالَ: لِلأَمَةِ الخِيَارُ إِذَا أُعتِقَت، وَإِن كَانَت تَحتَ قُرَشِيٍّ.

٤١٩١ - وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا (٤) عَنهُ أنه قَالَ: لَهَا الخِيَارُ عَلَى الحُرِّ وَالعَبدِ.

٤١٩٢ ـ وَرَوَى ابنُ أَبِي شَيبَةً (٥): عَنِ ابنِ سِيرِينَ والشَّعبِيِّ نَحوَه.

- (٤) ابنُ أبي شيبة في «المصنَّف» واللَّفظُ له، ك: النّكاح، ب: من قال: لها الخيارُ في الحرِّ والعبد، ح: (١٦٧٩٦)، والطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، أبواب الطَّلاق، ب: الأمة تعتق وزوجها حرُّ، ح: (٢٠٦٤). وصحَّحه العينيُّ في «نخب الأفكار» (١١/ ١١١).
- (٥) ابنُ أبي شيبة في «المصنَّف»، ك: النِّكاح، ب: من قال: لها الخيارُ في الحرِّ والعبد، ح: (١٦٧٩٣ ـ ١٦٧٩٤). صحَّح هذه الآثارَ ابنُ التركماني في «الجوهر النَّقيِّ» (٧/ ٢٢٤). وعن الشَّعبي عند سعيد بن منصور، ت: الأعظمي، ح: (١٢٥٤).

⁽١) التُّرمذيُّ، أبواب الرَّضاع، ب: ما جاء في الأمة تَعتِقُ ولها زوجٌ، ح: (١١٥٥)، وقال: (حديثُ عائشةَ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٢) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، أبواب الطَّلاق، ب: طلاق الأمة إذا أُعتقت، ح: (٢٠٧٤)، والنَّسائيُّ، ك: الطَّلاق، ب: خيارُ الأمة تَعتِقُ وزوجها حرِّ، ح: (٣٤٤٩). إسنادُهما صحيحٌ، رجالُهما رجالُ الصَّحيح. انظر «نخب الأفكار» (١١/ ١٩٨).

⁽٣) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» واللَّفظُ له، أبواب الطَّلاق، ب: الأمةُ تعتق وزوجها حرُّ، ح: (٤٦٠٥)، وابنُ أبي شيبة في «المصنّف»، ك: النَّكاح، ب: من قال: لها الخيار في الحرِّ والعبد، ح: (١٦٧٩). وصحَّحه العينيُّ في «نخب الأفكار» (١١/ ٢١١).





٤١٩٣ ـ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ(١): عَن مُجَاهِدٍ قَالَ: لَهَا الخِيَارُ، وَإِن كَانَت تَحتَ أَمِيرِ المُؤمِنِينَ.

١٩٤٤ ـ وَعَن عَائِشَةَ ﴿ أَنَّ بَرِيرَةَ أُعتِقَت وَهِيَ عِندَ مُغِيثٍ [عَبدٍ لِآلِ أَبِي أَحمَدَ]، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَقَالَ لَهَا: ﴿إِن قَرِبَكِ(٢) فَلَا خِيَارَ لَكِ»، رواه أبو داود (٣).



(١) ابنُ أبي شيبة في «المصنف»، ك: النَّكاح، ب: من قال: لها الخيار في الحرِّ والعبد، ح: (١٦٧٩٥). إسنادُه صحيحٌ.

⁽٢) قولُه: «إِنْ قَرِبَكِ فلا خيارَ لكِ»: قال الشَّوكانيُّ: (فيه دليلٌ على أنَّ خيارَ من عَتقت على التَّراخي، وأنَّه يُبطُلُ إذا مكتنت الزَّوجَ من نفسِها، وإلى ذلك ذهب مالكُّ وأبو حنيفة وأحمدُ، وهو قولُ الشّافعيِّ، وله قولُ آخر: أنَّه على الفور. وفي رواية عنه: أنَّه إلى ثلاثة أيّامٍ، وقيل: بقيامِها من مجلسِ الحاكم. وقيل: من مجلسِها، وهذان القولان للحنفيَّة. والمقولُ الأوَّلُ هو الظّاهرُ؛ لإطلاق التَّخيير لها إلى غاية هي تمكينُها من نفسها، ويُؤيِّدُ ذلك ما أخرجه أحمدُ عن النَّبيِّ عَلَيْ بلفظ: «إذا أُعتقت الأمةُ فهي بالخيار ما لم يَطأها، إنْ تَشَأْ فارقته، وإنْ وَطِئها فلا خيارَ لها، ولا تسطيعُ فراقَها»، وفي رواية للدّارقطنيِّ: «إِنْ وَطِئكِ فلا خيارَ لك») انتهى.

قال في «رحمة الأمة»: (وإذا أُعتقت المرأةُ وزوجُها رقيقٌ ثبتَ الخيارُ عند أبي حنيفة ما دامت في المجلس الذي عَلِمتْ بالعتق فيه، ومتى عَلمتْ ومكّنته من الوطءِ فهو رضًا.

وللشّافعيِّ أقوالٌ، أصحُّها: أنَّ لها الخيارَ على الفور، والثّاني: إلى ثلاثة أيّامٍ، والثّالث: ما لم تُمكِّنُه من الوطءِ، ولو عتقت وزوجُها حرُّ فلا خيارَ لها عند مالكِ والشّافعيِّ وأحمدَ. وقال أبو حنيفة: يَثبُتُ لها الخيارُ مع حرَّيّته). م

⁽٣) أبو داود، ك: الطَّلاق، ب: حتى متى يكون لها الخيار؟ ح: (٢٢٣٦). وحسَّنه ابن حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٣/ ٢٨٢). قولُه: «إنْ قَربَكِ»: بكسر الرَّاء؛ أي: جامَعَكِ.



وَقَولِ اللهِ الل

وتحقيقُهُ: أنَّ الفرضَ لغةً: القطعُ، ويُستعمَلُ تارةً بمعنى الإيجاب، وتارةً بمعنى التَّقدير، وقد غلبَ الاستعمالُ في عُرف الشَّرع على التَّقدير، فصار كأنَّه حقيقةٌ عُرفيَّةٌ بعدَ كونه منقولًا، فلهذا جزمَ فخرُ الإسلام: بأنَّ الفرضَ لفظٌ خاصٌّ وُضعَ لمعنى معلومٍ، وهو المتكلِّمُ، خاصٌّ وُضع لمعنى معلومٍ، وهو المتكلِّمُ، فعُلم أنَّ صاحبَ الشَّرع هو المتولِّي للإيجابِ والتَّقدير، وأنَّ تقديرَ العبد امتثالٌ به.

وقد يقال: إنَّ قدرَ المفروض لم يُعلَمْ من الآية، فيكونُ مُجمَلًا لا خاصًّا.

وأُجيب: بأنَّ الفرضَ خاصٌ، والمفروضَ مُجمَل، فقد بيَّنَهُ بقوله: «لا مهرَ أقلُّ من عشرة دراهمَ»)، كذا في «التَّفسيرات الأحمديَّة».

حاصلُهُ: أنَّ ذلك المعيَّن مجملٌ فيَلتحِقُ بيانًا بخبر الواحد. قال العينيُّ: (وأيضًا قال الشّافعيُّ: إنَّ المهرَ حقُّها، فيكونُ التَّقديرُ إليها. ولنا: أنَّه حقُّ الشَّرع وجوبًا فيُقدَّرُ بما له حظٌّ في الشَّرع، وهو نصابُ السَّرقة، وإنما قلنا: إنَّـه=

⁽١) قولُه: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمُ مَّاوَرَآءَ ذَلِكُمُ مَّاوَرَآءَ ذَلِكُمُ مَّاوَرَآءَ ذَلِكُمُ مَّاوَرَآءَ ذَلِكُمُ مَّاوَرَآءَ ذَلِكُمُ مَّاوَرَآءَ ذَلِكُمُ مَّاوَا وَأَنَّ القليلَ لا يَصلُحُ مهرًا؛ إذ الحبَّةُ لا تُعَدُّ مالاً). هكذا في «المدارك». م

⁽٢) قولُه: ﴿ وَلَهُ عَلِمْنَكَ الْمَا فَرَضَّنَا عَلَيْهِمْ فِي آرَوْكِهِهِمْ ﴾: (فيه ردُّ على الشّافعيِّ فيما ذهبَ إليه أنَّ المهر غيرُ مُقدَّرٍ من عندالله تعالى، وأنَّ تقديرَه إلى رأي الزَّوجِ؛ وذلك لأنَّ الله تعالى لَمّا ذكرَ لفظَ الفرضِ _ ومعناه: التَّقدير _ وأسندَهُ إلى ضمير المتكلِّم، كان معناه: ما قدَّرنا عليهم في حقِّ أزواجهم، والآيةُ في باب المهر، فعُلم أنَّ المهر مقدَّرٌ شرعًا من عند الله تعالى، وهو عشرةُ دراهمَ، والزِّيادة عليه بالغًا ما بلغَ تبرُّعٌ، والنَّقصانُ عنه ممنوعٌ، لا كما قال الشّافعيُّ من أنَّ كل ما يَصلُحُ ثمنًا في البيع يصلُحُ مهرًا في النَّكاح قلَّ أو كثُرَ.

وَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَاتَيْتُ مُ (١) إِحْدَنَهُنَّ قِنطَازًا ﴾ [النساء: ٢٠].

١٩٥ عن جَابِرِ بنِ عَبدِالله ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا مَهرَ (٢) أَقَلَّ مِن عَشَرَةِ دَرَاهِم». مِنَ الحَدِيثِ الطَّوِيلِ، رواه ابنُ أَبِي حَاتِمٍ (٣)،

= مُقدَّرٌ شرعًا لقوله تعالى: ﴿ فَدْ عَلِيْنَ مَا فَرَضَّنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَيْجِهِمْ ﴾ [الأحزاب: ٥٠]). م

(١) قولُه: ﴿وَمَاتَيْتُمْ إِعْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا ﴾: (فيه دليلٌ على أنَّ المهرَ يَصلُحُ بالغًا ما بلغَ؛ لأنَّ معناه: مالًا عظيمًا، كما رُوي أنَّه قال عمرُ ﷺ على المنبر: لا تُغالوا بصَدُقات النَّساء. فقالت له امر أةٌ: أنتَبعُ قولَك أم قولَ الله: ﴿وَمَاتَيْتُمْ إِعْدَىٰهُنَّ فَالَ عَمرُ عَمرَ، تزوَّجوا على ما شتتم). قاله في «التَّفسيرات الأحمديَّة». م

(٢) قولُه: «لا مهرَ أقلُّ من عشرة»: لذلك قال في «شرح الوقاية»: (أقلُّهُ عشرةُ دراهمَ، هذا عندنا، وأمّا عند الشّافعيِّ فكل ما يَصلُحُ ثمنًا يَصلُحُ مهرًا، سواءٌ كان عشرةَ دراهمَ أو أقلَّ منها أو ما فوقها).

وقال في «عمدة الرَّعاية»: (يعني: كلُّ ما يمكنُ أنْ يكونَ ثمنًا في البياعات ولو درهمًا أو أقلَّ منه يصلحُ كونه مهرًا، فلا حدَّ عنده لأقلِّه إلّا صلوحُهُ عِوَضًا، كما لا حَدَّ لأكثرِ المهرِ اتِّفاقًا).

وفي «الدُّرِّ المختار»: (أقلَّه عشرةُ دراهمَ؛ لحديث البيهقيِّ وغيره: «لا مهرَ أقلُّ من عشرة دراهمَ»، وروايةُ الأقلِّ تُحمَلُ على المعجَّل).

وقال في «ردِّ المحتار»: (أي: ما يدلُّ بحسب الظّاهر من الأحاديث المرويَّة على جواز التَّقدير بأقلَّ من عشرةٍ ـ وكلُّها مُضعَّفةٌ إلّا حديثًا: «التمِسْ ولو خاتمًا من حديدٍ» ـ يجبُ حملُها على أنَّه المعجَّل؛ وذلك لأنَّ العادة عندهم تعجيلُ بعضِ المهر قبلَ الدُّخول ندبًا. وأمّا الباقي فمُوَّجَّلٌ).

وقال في «البدائع»: (ويُحتمل أنْ تكونَ الأحاديثُ المرويَّةُ على جوازِ التَّقدير بأقلَّ من عشرةٍ كلَّها في حال جواز النِّكاح بغير مهرٍ، على ما قيل: إنَّ النِّكاحَ كان جائزًا بغيرِ مهرٍ إلى أنْ نَهى النَّبيُّ ﷺ عن الشِّغار). م

(٣) عزاه الكمالُ بنُ الهمام إلى ابن أبي حاتم في «فتح القدير» (٣/ ٢٩٢)، ونقل تحسينَهُ عن ابنِ حجرٍ، وقال ابنُ أمير في «البناية» في «التَّقرير والتَّحبير على تحرير الكمال بن الهمام» (٢/ ٢٢١): (وسندُ ابن أبي حاتم حسنُ)، وقال العينيُّ في «البناية» (٥/ ١٣٢): (ورواه الدّارقطنيُّ، والبيهقيُّ رواه في «سننه» من طُرقٍ، وضعَّفَه، لكنَّ الحديثَ إذا رُوي من طُرقٍ مفرداتُها ضعيفةٌ يصيرُ حسنًا، ويُحتَجُّ به، ذكره النَّوويُّ في «شرح المهذب»).



وَقَالَ الحَافِظُ «ابنُ حَجَر»(١): (إِنَّهُ بِهَذَا الإِسنَادِ حَسَنٌ). كَمَا فِي «فَتِحِ القَدِيرِ» فِي بَابِ الكَفَاءَةِ.

٤١٩٦ ـ وَرَوَى الدَّارَقطنيّ وَالبَيهَقِيُّ فِي «سُنَنَهِمَا»(٢) عَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا مَهرَ دُونَ عَشَرَةِ دَرَاهِمَ».

١٩٧ ع. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا (٣) عَن عَلِيٍّ ، هَ مُوقُوفًا (٤): وَلَا يَكُونُ مَهِرٌ أَقَلَ مِن عَشَرَةِ دَرَاهِم.

(۱) قال السّخاويُّ بعد كلام طويلِ على الحديثِ في «الأجوبة المرضية» (۱/ ٥٩): (تنبيةُ: كان السّببُ للسُّؤال عن هذا الحديث أنَّ بعضَ مَن يُتَّهَمُ بالمجازفةِ نقلَ عن شيخنا فيه كلامًا يَشهَدُ القلبُ بوضعه، إلّا أتَّي بعدَ الإرسال بالجوابِ وقفتُ على شرح «الهداية» للعلّامة كمالِ الدين ابن الهمام، فوجدتُه قد اعتمَدَ هذا النَّقل، فتعجَّبتُ من ذلك، ولفظُ الشّيخ بعدَ أنْ ألَمَّ بشيءٍ من كلام الأئمَّة: ثم وجدنا في شرح الشّيخ بُرهان الدين الحلبيِّ - يعني: على البخاريِّ - ذكرَ: أنَّ البغويَّ قال: إنَّه حسنٌ. وقال فيه: رَواهُ ابنُ أبي حاتمٍ من حديث جابرٍ، عن عمرو بن عبدالله الأوديِّ بسنده، ثم أوجدنا بعضُ أصحابنا صورة السَّند عن الحافظ قاضي القضاة العسقلانيُّ الشَّهير بابن حجرٍ، قال ابنُ أبي حاتم: حدَّثنا عمرُو بن عبدالله الأوديُّ، حدثنا وكيعٌ، عن عباد بن منصور، حدَّثنا القاسمُ بن محمد، سمعت جابرًا يقول: قال رسول الله ﷺ: «ولا مهرَ أقلُّ من عشرةِ... » الحديث الطَّويلَ. قال القاضي: إنَّه بهذا الإسنادِ حسنٌ، ولا أقلً منه انتهى.

وهذا التَّركيبُ لا يَصدُرُ إلا من عارفٍ، وليس القاتلُ مُتاهِّلًا لذلك، فابنُ أبي حاتم روى عن الأوديِّ وهو ثقة عن وكيع وهذا التَّركيبُ لا يَصدُرُ إلا من عارفٍ، وليس القاتلُ مُتاهِّلًا لذلك، فابنُ أبي حاتم روى عن الأوديِّ عن عبادِ بن منصورٍ وثقة وكيع وهو ابنُ محرزِ ثقة أيضًا، إلّا أنَّ البخاريُّ قال: عنده عجائب، وضعَّفه العقيليُّ عن عبادِ بن منصورٍ وثقة عن عنا القاسم بن محمَّد بن أبي بكر الصديق، عن جابر بن عبدالله الأنصاريُّ، وقد حارَ فكري في ذلك لا سيَّما وقد أمعنتُ في التَّفتيش عنه، فلم أظفر به. والله الموفِّق).

- (٢) الدّارقطنيُّ في «سننه»، واللَّفظُ له، ك: النِّكاح، ب: المهر، ح: (٣٦٠١)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: الصَّداق، ب: ما يجوزُ أن يكون مهرًا (١٣٧٦٠). وضعَّف الزَّيلعيُّ إسنادَهُ في «نَصب الرّاية» (٣/ ١٩٩).
- (٣) الدّارقطنيُّ في «سننه»، واللَّفظُ له، ك: النِّكاح، ب: المهر، ح: (٣٦٠٣)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: الصَّداق، ب: ما يجوز أن يكون مهرًا، (١٤٣٨٨). وحسَّنه العثمانيُّ في «إعلاء السُّنن» (١١/ ٨٠).
- (٤) قولُه: «عن عليٌ موقوفًا»: (والظّاهرُ أنَّه قال توقيفًا؛ لأنَّه بابٌ لا يُوصَلُ إليه بالاجتهاد والقياس). قاله في «عمدة القاري». م





٤١٩٨ ـ وَرَوَى سَعِيدُ بِنُ مَنصُورٍ فِي «سُنَنِهِ»(١) عَن أَبِي النُّعمَانِ الأَزدِيِّ قَالَ: زَوَّجَ (٢)

(۱) سعيدُ بن منصور في «سننه»، ب: تزويج الجارية الصَّغيرة، ح: (٦٤٢)، وذكر سندَهُ النَّهبيُّ في «تنقيح التَّحقيق» (٢/ ١٩٧/)، وهو مرسلٌ حسنٌ.

قال الحافظُ ابنُ حجر في «الفتح» (٩/ ٢١٢): (وهذا مع إرساله فيه مَن لا يُعرَف).

قلنا: رَواهُ سعيدُ بن منصورِ، عن أبي معاوية الضّرير، عن أبي عرفجة القابسيّ، عن أبي النُّعمان الأزديّ، أبو معاوية: ثقةٌ معروفٌ، وأبو عرفجة هو عميرُ بن عرفجة الكوفيُّ، يَروي عنه أبو معاوية وعطيَّةُ العوفيُّ، ذكره ابنُ قطلوبغا في «معرفة الثّقات» (٩/ ٣٩٧)، وذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتّعديل» (٦/ ٣٧٧)، ولم يقل فيه جرحًا ولا تعديلًا، وأبو النّعمان هو الحارثُ بن حصيرة الأزديُّ، قال الحافظُ عنه: (صدوقٌ يُخطِئُ، ورُمي بالرَّفض).

(٢) قولُه: «زوَّجَ رسول الله ﷺ امرأةً على سورةٍ من القرآن... إلخ»: (يعني: لو تزوَّجَ امرأةً على أنَّه يُعلِّمُها القرآنَ فالعقدُ صحيحٌ، وعندنا: لها مهرُ مثلها. قال الشّافعيُّ: لها تعليمُ القرآن، كما في حديثِ سهل بن سعد الساعديِّ: «هل معكَ شيءٌ من القرآن؟» قال: نعم، فقال له: «قد ملَّكتُكَها بما معكَ من القرآن». رواه أبو داود.

قلنا: ليس فيه دلالةٌ على أنَّ القرآن جعلةُ مهرًا، ولهذا لم يَشترِطْ أنْ يُعلِّمَها، وإنما معناه: ببركةِ ما معك، أو لأجلِ النات من أهلِ القرآن، فكان كتزوَّجِ أبي طلحة الله على إسلامِه، وهو لا يَصلُحُ صَداقًا للبُضعِ؛ أي: وقعَ النّكاحُ بصَداقِها، ووهبتهُ إيّاه بسبب إسلامه على مقتضى وعدها، فصار الإسلامُ سببًا لاستحقاقه لها كالمهر، لا أنّه المهرُ حقيقةً؛ لأنَّ الإسلامَ منفعةٌ دينيَّةٌ، والمنفعةُ الدِّينيَّةُ ما لا يكونُ فيه المنفعةُ الدُّنيويَّةُ، مع أنّه مخالفٌ لقوله تعالى: ﴿وَأُحِلَ لَكُمْ مَا وَرَآءَ ذَلِكُمْ مَا نَتَسْتَعُولُهِ المَّالِيمَ ﴾ [النساء: ٢٤] وبالإجماعِ لا يُطلَقُ على المنفعةِ الدِّينيَّة اسمُ المال)، هذا حاصلُ ما قالَ العينيُّ وعلى القاري.

وفي «نيل الأوطار»: (وقال الطَّحاويُّ والأبهريُّ وغيرُهما بأنَّ هذا خاصٌّ بذلك الرَّجل؛ لكونِ النَّبيِّ ﷺ كان يَجُوزُ له نكاحُ الواهبة، فكذلك يجوزُ له إنكاحُها مَن شاءَ بغير صَداقٍ، واحتجُّوا على هذا بمرسلِ أبي النُّعمان المذكور؛ لقوله فيه: «لا يكونُ لأحدِ بعدَكِ مهرًا»، وبحديث أبي داودَ من طريق مكحولي قال: ليس هذا لأحدِ بعدَ النَّبيُ ﷺ) انتهى. وقال في «عمدة الرَّعاية»: (وأمّا حديثُ البخاريِّ وغيره أنَّه ﷺ قال لرجلِ: «التمس ولو خاتمًا من حديدٍ»، فالتمسَ فلم يجدْ شيئًا، فقال: «هل معك شيءٌ من القرآن؟» قال: نعم، سورةُ كذا وكذا، فقال: «قد ملَّكتُكها بما معك مِن القرآن»، وهو الذي استدلَّ به الشّافعيُّ على أنَّ المهرَ قد يكون غيرَ المال، فأجابَ أصحابُنا عنه بأنَّ الباء هناك ليست للعِوض، بل للسّبيَّة أو التَّعليل.



رَسُولُ اللهِ ﷺ امرَأَةً عَلَى سُورَةٍ مِنَ القُرآنِ ثُمَّ قَالَ: «لَا تَكُونُ لِأَحَدِ بَعدَكَ مَهرًا».

١٩٩٩ - وَفِي رِوَايَةٍ لـ «أبي داودَ»(١) عَن مَكحُولٍ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَيسَ ذَلِكَ لِأَحَدِ بَعدَ رَسُول اللهِ عَلَيْهِ.

٤٢٠٠ وَعَن أَبِي سَلَمَة ﴿ هَا لَا سَأَلتُ عَائِشَة زَوجَ النَّبِيِّ عَيْلِيْ : كَم كَانَ صَدَاقُ رَسُولِ اللهِ عَيْلِيْ ؟
 قَالَت: كَانَ صَدَاقُهُ لِأَزْوَاجِهِ ثِنتَي عَشرَة (٢) أُوقِيَّةٌ وَنَشَّا. قَالَت: أَتَدرِي مَا النَّشُر ؟ قَالَ: قُلتُ: لَا. قَالَت: لَاللّهُ عَلَيْهُ لِأَزْوَاجِهِ، رَوَاه مَسلمٌ (٣). وَ«نَشّ » نِصفُ أُوقِيَّةٍ، فَتِلكَ خَمشُمِيَّةٍ دِرهَمٍ، فَهَذَا صَدَاقُ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ لِأَزْوَاجِهِ، رَوَاه مَسلمٌ (٣). وَ«نَشّ » لِالرَّفع فِي «شرح السنة» وَفِي جَمِيعِ الأُصُولِ (٤).

⁼ وذكر في «فتح القدير»: أنَّه لَمَّا جوَّزَ الشَّافعيُّ أخذَ الأجرة على تعليم القرآن صحَّحَ تسميتَهُ مهرًا، فكذا نقول: يلزمُ على المفتى به صحَّةُ تسميتِه صَداقًا، ولم أرَ مَن تعرَّضَ له) انتهى.

وفي «البحر»: (سيأتي في «كتاب الإجارات» أنَّ الفتوى على جواز الاستئجار لتعليم القرآن والفقه، فينبغي أن يصحَّ تسميتُه مهرًا؛ لأنَّ ما جازَ أخذُ الأجرة في مقابلته من المنافع جازَ تسميتُه صَداقًا كما قدَّمنا نقلَهُ عن «البدائع»).

وفي «الدُّرِّ المختار»: (ووجبَ مهرُ المثلِ في تعليم القرآن؛ للنصِّ بالابتغاءِ بالمال، وباءُ «زوَّجتُك بما معكَ من القرآن» للسَّبيَّة أو للتَّعليل)، لكن في «النَّهر»: (ينبغي أنْ يصحَّ على قول المتأخِّرين). م

⁽۱) أبو داود، ك: النّكاح، ب: التّزويج على العمل، ح: (٢١١٣)، مرسلٌ رجالُه ثقاتٌ. انظر: «سنن أبي داود» (٣/ ٥٥١)، ط: الرِّسالة.

⁽٢) قولُه: «ثنتي عشرةَ أُوقيَّةَ ونَشًا»: لهذه الأحاديثِ قال في «الدُّرِّ المختار» و«ردِّ المحتار»: (أقلُّ المهرِ عشرةُ دراهمَ، ويجبُ الأكثر منها؛ أي: بالغًا ما بلَغَ إِنْ سَمّى الأكثر، فالتَّقديرُ بالعشرةِ لمنع النُّقصان). م

⁽٣) مسلمٌ، ك: النَّكاح، ب: الصَّداق، وجواز كونه تعليم القرآن، ح: (٣٤٨٩). وفي «المرقاة» (٥/ ٩٩ ٢): («أوقية»: وهي أربعون درهمًا).

⁽٤) أبو داود، ك: النَّكاح، ب: الصَّداق، ح: (٢١٠٥)، «سنن النَّسائتيِّ» (٣٣٤٧).

⁽٥) أبو داود واللَّفظُ له، ك: النَّكاح، ب: الصَّداق، ح: (٢١٠٨-٢١٠١)، والنَّسائيُّ، ك: النَّكاح، ب: القسط في الأصدِقة، ح: (٣٣٥٠). وصحَّحه الحاكم في «المستدرك»، ك: النَّكاح، ح: (٢٧٤١)، ووافقه الذَّهبيُّ.

أَنَّهَا كَانَت تَحتَ عُبَيدِاللهِ(١) بنِ جَحشٍ فَمَاتَ بِأَرضِ الحَبَشَةِ، فَزَوَّجَهَا النَّجَاشِيُّ النَّبِيَ ﷺ، وَأُمهَرَهَا عَنهُ أَرْبَعَةَ آلَافٍ، وَبَعَثَ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ مَعَ شُرَحبِيلَ ابنِ حَسَنةً.

2 ٢٠٢ وَعَنِ الشَّعبِيِّ قَالَ: خَطَبَ عُمَرُ بِنُ الخَطَّابِ ﴿ النَّاسَ، فَحَمِدَ اللهُ تَعَالَى وَأَثنَى عَلَيهِ وَقَالَ: أَلَا لَا تُغَالُوا فِي صَدَاقِ النِّسَاءِ، فَإِنَّهُ لَا يَبلُغُنِي عَن أَحَدِ سَاقَ أَكثَرَ مِن شَيءٍ سَاقَهُ رَسُولُ اللهِ عَيْ أَو سِيقَ إِلَيهِ إِلَّا جَعَلَتُ فَضلَ ذَلِكَ فِي بَيتِ المَالِ. ثُمَّ نَزَلَ، فَعَرَضَت لَهُ امرَأَةٌ مِن قَرِيبٍ، فَقَالَت: يَا أَمِيرَ المُؤمِنِينَ، أَكِتَابُ اللهِ تَعَالَى أَحَقُ أَن يُتَبَعَ أَو قُولُك؟ قَالَ: بَل كِتَابُ اللهِ تَعَالَى، فَمَا ذَلك؟ قَالَت: نَهَيتَ المُؤمِنِينَ، أَكِتَابُ اللهِ تَعَالَى أَحَقُ أَن يُتَبعَ أَو قُولُك؟ قَالَ: بَل كِتَابُ اللهِ تَعَالَى، فَمَا ذَاك؟ قَالَت: نَهَيتَ المُؤمِنِينَ، أَكِتَابُ اللهِ تَعَالَى أَحَقُ أَن يُتَبعَ أَو قُولُك؟ قَالَ: بَل كِتَابُ اللهِ تَعَالَى، فَمَا ذَاك؟ قَالَت: نَهَيتَ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ تَعَالَى اللهُ اللهُ

⁼ فائدة: واسمُ النَّجاشي: أصحَمةُ بنُ أَبْجرَ ملكُ الحبشة، أسلَمَ على عهدِ النَّبيِّ عَلَيْ ولم يهاجرْ إليه، وكان رِدْءًا للمسلمين نافعًا، وقصَّتُه مشهورةٌ في المغازي في إحسانه إلى المسلمين الذين هاجروا إليه في صدر الإسلام، وهي في «المسند» برقم: (١٧٤٠).

وشُرَحْبيلُ ابن حسنة ، وهي أمَّه ، واسم أبيه عبدالله بن المطاع ، حليف بني زُهرة ، أبو عبدالله من كندة ، هاجرَ هو وأمَّه إلى الحبشة ، وكان أحدَ الأمراءِ الأربعة الذين أمَّرهم أبو بكر الصديق ، وكان واليًا على الشّام لعمرَ بن الخطّابِ على رُبعٍ من أرباعها، تُوفي في طاعونِ عمواس سنة ثمانِ عشرة ، وله سبعٌ وستُّون سنة ، طعنَ هو وأبو عبيدة بن الجراح وأبو مالكِ الأشعريُّ في يوم واحدٍ.

⁽١) وفي الأصل: عبدُالله بن جحش، وهو غلطٌ، والصَّوابُ: عُبيدالله بنُ جحشٍ؛ يعني: بالتَّصغير كما في «سنن أبي داود» و «المسند» (٢٧٤٠٨).

أقول: ويؤيِّدُه ما في «تهذيب الأسماء»: (وكان زوجُها قبل النّبيِّ ﷺ عُبيدَالله بنَ جحشٍ، تنصَّرَ بالحبشةِ ومات نصرانيًّا، وهو أخو عبدِالله بن جحش الصحابيِّ الجليل، استُشهد يومَ أحدٍ).

⁽٢) البيهقيُّ في «السُّنن الكبرى» واللَّفظُ له، ك: النِّكاح، ب: لا وقت في الصَّداق ح: (١٤٣٣٦)، وسعيد بن منصور في=

^{= «}سننه»، ح: ٥٩٨. قال البيهقيُّ: (هذا منقطعٌ).

قال السَّخاويُ في «المقاصد الحسنة» (ص: ٥١١): (أبو يعلى في «مسنده الكبير» من طريق مجالدِ بن سعيدِ عن الشَّعبي عن مسروقِ... وسندُه جيِّدٌ قويٌٌ). وأخرجه عبد الرَّزّاق في «المصنَّف» مختصرًا، ك: النّكاح، ب: غلاء الصَّداق، ح: (١٠٤٢٠)، وسندُه حسنٌ.

⁽۱) قولُه: «فقال ابنُ مسعود: لها مثلُ صَداقِ نسائها... إلخ»: (تفصيلُه: أنَّ مَن تزوَّجَ امرأةً بالغة برِضاها على غير مهرٍ يصحُّ النّكاح، وللمرأة مطالبتُه بأنْ يَفرِضَ لها صداقًا، فإنْ دخلَ بها قبلَ الفرضِ فلها مهرُ مثلها، وإن طلّقها قبلَ الفرض والدُّخول فلها المتعةُ، وإنْ مات أحدُهما قبلَ الدُّخول والفرض فاختلفَ أهلُ العلم في أنّها هل تَستحقُّ المهرَ أم لا؟ فذهبَ جماعةٌ إلى أنْ لا مهرَ لها، وهو قولُ علي هذه كما لو طلّقها قبل الدُّخول والفرض. وذهبَ قومٌ إلى أنَّ لها المهرَ؛ لأنَّ الموت كالدُّخول في تقرير المسمَّى، فكذلك في تقرير مهر المثل إذا لم يكن في العقد مسمَّى، وهو قولُ ابن مسعود هذه. وللشّافعيُّ قولان يُوافقان قولهما، ومذهبُ أبي حنيفة وأحمدَ كقول ابن مسعود، وروي عن الشّافعيُّ أنَّه رجعَ بمصرَ عن القول الأوَّل، وقال بحديثِ بروعَ بنتِ واشتِي). هذا حاصلُ ما في «التَّعليق الممجّد» و«المرقاة» و«تنسيق النَّظام». م

⁽٢) قولُه: «وعليها العِدَّةُ، ولها الميراثُ»؛ أي: (عليها العِدةُ للوفاة، قال في «تنسيق النَّظام»: وأمَّا كونُ الميراث لها فمجمعٌ عليه). قاله في «التَّعليق الممجَّد». م

⁽٣) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب النَّكاح، ب: ما جاء في الرجل يتزوَّجُ المرأة فيموتُ عنها قبل أن يفرض لها، ح: (٢١١٤). قال (١١٤٥)، وأبو داود عن مسروقي عن عبدالله، ك: النَّكاح، ب: فيمن تزوَّج ولم يُسَمَّ لها صداقًا، ح: (٢١١٤). قال التَّرمذيُّ: (حديثُ ابن مسعودٍ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).



٢٠٤٤ ـ عَن أَنسٍ هُ قَالَ: مَا أُولَمَ النَّبِيُّ عَلَى شَيءٍ مِن نِسَائِهِ مَا أُولَمَ عَلَى زَينَبَ، أُولَمَ النَّبِيُّ عَلَى شَيءٍ مِن نِسَائِهِ مَا أُولَمَ عَلَى زَينَبَ، أُولَمَ النَّبِيُّ عَلَى شَيءٍ مِن نِسَائِهِ مَا أُولَمَ عَلَى زَينَبَ، أُولَمَ النَّبِيُّ عَلَى أَولَمَ النَّبِيُّ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى أَولَمَ النَّبِيُّ عَلَى أُولَمَ النَّبِيُّ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَل

٤٢٠٥ _ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: أُولَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ بَنَى بِزَينَبَ بِنتِ جَحشٍ، فَأَسْبَعَ النَّاسَ خُبزًا وَلَحمًا، رواه البخاريُّ (٣).

٢٠٠٦ ـ وَعَنهُ ﴿ قَالَ: أَقَامَ النَّبِيُ عَلَيْهِ بَينَ خَيبَرَ وَالمَدِينَةِ ثَلاثَ لَيَالٍ يُبنَى عَلَيهِ بِصَفِيَّة، فَدَعَوتُ المُسلِمِينَ إِلَى وَلِيمَتِهِ، وَمَا كَانَ فِيهَا مِن خُبزٍ وَلاَ لَحمٍ، وَمَا كَانَ فِيهَا إِلَّا أَن أَمَرَ بِلاَلًا بِالأَنطَاعِ فَبُسِطَت،

(١) قولُه: «أُولِمْ بشاةِ»: قال في «رحمة الأمة»: (وليمةُ العرسِ سُنَّةٌ على الرّاجح من مذهب الشّافعيِّ، ومستحبَّةٌ عندَ الثَّلاثة). انتهى.

وقال في «العالمكيريَّة»: (ووليمةُ العُرسِ سُنَّةٌ، وفيها مَثُوبةٌ عظيمةٌ، وهي إذا بَني الرَّجلُ بامرأته ينبغي أنْ يدعو الجيران والأقرباء والأصدقاء، ويذبح لهم، ويصنع لهم طعامًا) اه.

(والأمرُ في حديثِ عبد الرحمن بن عوفي محمولٌ على الاستحباب؛ لأنَّه أمَرَ بشاةٍ، وهي غيرُ واجبةٍ اتَّفاقًا). قاله في «بذل المجهود».

قال في «رحمة الأمة»: (وأمّا وليمةُ غيرِ العُرس كالخِتان ونحوه قال أبو حنيفةَ ومالكٌ والشّافعيُّ: تستحبُّ. وقال أحمدُ: لا تستحبُّ). م

(٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: النِّكاح، ب: الوليمة ولو بشاةٍ، ح: (١٦٨ ٥)، ومسلمٌ، ك: النَّكاح، ب: زواج زينب بنت جحش، ح: (٣٥٠٤).

(٣) البخاريُّ، ك: التَّفسير، ب: قوله: ﴿لا نَدْخُلُوا أَينُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَن يُؤْذَكَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامِ ﴾، ح: (٤٧٩٤).



فَأَلقَى عَلَيهَا التَّمرَ وَالأَقِطَ وَالسَّمنَ، رواه البخاريُّ(١).

٧٠٧ - وَرَوَى البَيهَقِيُّ (٢): عَن أُمِّهَا رَزِينَةَ قَالَت: لَمَّا كَانَ يَومُ قُرَيظَةَ وَالنَّضِيرِ، جَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِصَفِيَّةَ يَقُودُهَا سَبِيَّةً حَتَّى فَتَحَ اللهُ عَلَيهِ وَذِرَاعُهَا فِي يَدِهِ، [فَلَمَّا رَأْتِ السَّبِي قَالَت: أَسْهَدُ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَالْكَ رَسُولُ اللهِ، فَأَرسَلَ ذِرَاعَهَا مِن يَدِهِ]، فَأَعتَقَهَا، فَخَطَبَهَا، فَتَزَوَّجَهَا وَأَمهَرَهَا رَزِينَةٌ (٣).

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٣/ ٥٩٥): («يُبنى عليه بصفيَّة»: كان من الظّاهر أنْ يقالَ: بنى على صفيَّة، أو بسببها، «فدعوتُ بنى بصفيَّة، ولعلَّ المعنى: يُبنى على رسول الله ﷺ خباءٌ جديدٌ إلى قُبُّةٍ من الصُّوفِ مع صفيَّة أو بسببها، «فدعوتُ المسلمين إلى وليمتِه، وما كان فيها من خبز ولا لحم وما كان فيها»: يعني: ليس فيها من طعام أهل التَّنعُم والسَّرف، بل من طعام أهل التَّقشُف من التَّمر والأقِط والسَّمن، ويجوزُ أنْ يَرادَ بالمجموع الحيس. «إلّا أنْ أمَرَ بلالًا بالأنطاع»: جمعُ نِطع بكسر النُّون وسكون الطّاء - أرادَ بها السُّفرة، «فبُسِطتْ فأُلقيَ عليها التَّمرُ والأَقِطُ والسَّمن»، وفي ذكرِ بَسْطِ الأَنْطاع دلالةٌ على كثرةِ هذا الجنسِ من الطّعام).

(٢) البيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: النِّكاح، ب: الرَّجل يعتق أَمَتَه ثم يتزوَّجُ بها (١٣٧٤)، والطَّبرانيُّ في «المعجم الرَّوائد» (٩/ ٢٥١): (رواه الطَّبرانيُّ، وأبو يعلى بنحوه الكبير» (٢/ ٢٧٧)، ح: (٥٠٥)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٩/ ٢٥١): (رواه الطَّبرانيُّ، وأبو يعلى بنحوه من طريق عليلةَ بنتِ الكميت، عن أمِّها أمينةَ، عن أَمَةِ الله بنتِ رزينةَ، وهؤلاء الثَّلاثُ لم أعرفهن، وبقيَّةُ إسناده ثقاتٌ).

أقول: أخرج ابنُ خزيمة حديثًا بهذا السَّند برقم: (٢٠٨٩)، وذكره الحافظُ في «فتح الباري» (١/٤) ثم قال: (أخرجه ابنُ خزيمة وتوقَّفَ في صحَّتِه، وإسنادُه لا بأسَ به»، فبناءً عليه يصحُّ حديثُ الباب هذا.

(٣) قولُه: «وأمهَرَها... إلخ»: (يعني: إذا أعتنَ أَمةً وجعلَ عتقَها صَداقَها، كأنْ يقولَ: أَعتقتُكِ على أنْ تُزوِّجيني نفسكِ بعوَضِ العتقِ، فقبِلَتْ صعَّ العتقُ، وهي بالخيارِ في تزوُّجه، فإنْ تزوَّجتُهُ فلها مهرُ مثلها، وممن قال بهذا القول: أبو حنيفة وزفرُ ومحمَّدٌ. وخالفَهم في ذلك الشَّافعيُّ وأبو يوسف صاحبُ أبي حنيفة.

لهما الحديثُ: تزوَّجَ صفيَّة، وجعَلَ عتقَها صَداقَها.

قلنا: نصُّ كتاب الله تعالى يُعيِّنُ المالَ؛ فإنَّه بعدَ عدِّ المحرَّمات أحلَّ ما وراءَهن مُقيَّدًا بالابتغاءِ بالمال، قال الله=

⁽١) البخاريُّ، ك: المغازي، ب: غزوة خيبر، ح: (٤٢١٣).

٤٢٠٨ ـ وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ (١): عَنِ ابنَ عُمَرَ ﷺ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ فَعَلَ فِي جُوَيرِيَةَ بِنتِ السَّعِيْ اللهِ ﷺ فَعَلَ فِي صَفِيَّةَ. ثُمَّ قَالَ ابنُ عُمَرَ: هُوَ مِن بَعدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي مِثلِ هَذَا: أَنَّهُ يُجَدِّدُ لَهَا صَدَاقًا (٢).

٤٢٠٩ ـ وَعَن أَنسٍ هُ انَّ النَّبِيَّ عَلَى اللَّهِ أُولَمَ عَلَى صَفِيَّةَ بِنتِ حُيَيٍّ بِسَوِيقٍ وَتَمرٍ، رواه أحمد والتِّرمذيُّ وأبو داودَ وابن ماجه (٣).

٤٢١٠ ـ وَعَن صَفِيَّةَ بِنتِ شَيبَةَ ﷺ قَالَت: أُولَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعضِ نِسَائِهِ بِمُدَّينِ مِن شَعِيرٍ، رواه البخاريُّ (٤).

٤٢١١ ـ وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عُمَرَ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُم إِلَى الوَلِيمَةِ فَليَأْتِهَا»(٥)،

تعالى: ﴿ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَّا وَرَاءَ ذَلِكُمُ مَّا وَرَاءَ ذَلِكُمُ مَّا اَن تَبَّ تَعُواْ إِلَّمَ وَلِكُمْ ﴾ الآية [النساء: ٢٤]، ويؤيِّدُه حديثُ رُزينةَ، وقولُ الرّاوي ذلك كنايةٌ عن عدم المهر؛ يعني: أعتقَها وتزوَّجَها، ولم يكن شيءٌ غيرُ العتق، والتَّزوُّجُ بلا مهرِ جائزٌ للنَّبيِّ ﷺ دونَ غيره، وغايةُ ما فيه أنَّ ما ذكرناه محتمَلُ لفظِ الرّاوي، فيجبُ حملُه عليه؛ دفعًا للمعارضةِ بينَهُ وبينَ الكتاب، وإنْ أَبَتْ أَنْ تتزوَّجَهُ ٱلزمناها بقيمتِها.

وحاصلُه: أنَّه مخصوصٌ بالنَّبيِّ ﷺ، وليس لغيرِه أنْ يفعلَ ذلك، وما يؤيِّده كلامُ ابن عمر المذكورُ في الكتاب)، هذا حاصلُ ما في «المرقاة» و«عمدة القاري». م

- (١) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: النَّكاح، ب: الرَّجل يُعتق أمتَهُ على أنَّ عتقَها صَداقُها، ح: (٤٣٠٠).
- (٢) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: النِّكاح، ب: الرَّجل يُعتق أمتَهُ على أنَّ عتقَها صَداقُها، ح: (٤٣٠٠). وصحَّحَ العينيُّ طريقيه في «نخب الأفكار» (٣/ ٤٠).
- (٣) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب النّكاح، ب: ما جاء في الوليمة، ح: (١٠٩٥)، وأبو داود، ك: الأطعمة، ب: في استحباب الوليمة للنّكاح، ح: (٣٧٤). وصحَّحه ابن حبّانَ (٢٦١)، وأصلُه عندَ البخاريِّ (٥٣٨٧).
 - (٤) البخاريُّ، ك: النَّكاح، ب: من أُولَمَ بأثقلَ مِن شاةٍ، ح: (١٧٢).
- (٥) قولُه: «فلْيَاتِها»: (وفي «الهنديَّة» عن التّمر تاشيِّ: اختُلف في إجابةِ الدَّعوى. قال بعضُهم: واجبةٌ لا يَسعُ تركُها. وقال العامَّةُ: هي سُنَّةٌ، والأفضلُ أنْ يجيبَ إذا كانت وليمةً، وإلّا فهو مخيَّرٌ. والإجابةُ أفضلُ؛ لأنَّ فيها إدخالَ السُّرور في=

متَّفَقٌ عليه(١).

٤٢١٢ - وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسلِمٍ (٢): فَلْيُجِبْ عُرْسًا كَانَ أَوْ نَحْوَهُ.

٤٢١٣ ـ وَعَن جَابِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُم إِلَى طَعَامٍ، فَليُجِب، فَإِن شَاءَ طَعِمَ، وَإِن شَاءَ تَرَكَ»، رواه مسلمٌ (٣٠).

٤٢١٤ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ١١٤ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «شَرُّ الطَّعَامِ (١) طَعَامُ الوَلِيمَةِ، يُدعَى لَهَا

قلب المؤمن، وإذا أجابَ فعَلَ ما عليه أكلَ أوْ لا، والأفضلُ أنْ يأكلَ لو غيرَ صائمٍ.
 وفي «البناية»: إجابةُ الدَّعوة سُنَّةٌ، وليمة أو غيرَ ها.

وفي «الاختيار»: وليمةُ العرسِ سُنَةٌ قديمةٌ، إنْ لم يُجِبْها أَثْمَ؛ لقوله ﷺ: "مَن لم يُجِبِ الدَّعوة فقد عصى اللهَ ورسولَهُ»، فإنْ كان صائمًا أجابَ ودعا، وإنْ لم يكن صائمًا أكلَ ودعا، وإنْ لم يأكل ولم يُجِبْ أَثْمَ وجَفا؛ لأنَّه استهزاءٌ بالمُضِيفِ، وقال ﷺ: «لو دُعِيتُ إلى كراعٍ لأَجَبتُ» اه. ومقتضاه: أنَّها سُنَّةٌ مؤكَّدةٌ بخلاف غيرها، وصرَّحَ شُرّاحُ «الهداية»: بأنَّها قريبةٌ من الواجب)، كذا في «ردِّ المحتار».

وقال في «رحمة الأمّة»: (والإجابةُ إليها مُستحبَّةٌ على الأصحِّ عندَ أبي حنيفة، واجبةٌ على المشهور عندَ مالكِ، وهو الأظهرُ من قولي الشّافعيِّ، وإحدى الرِّوايتين عن أحمدَ). م

- (١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: النِّكاح، ب: حقِّ إجابة الوليمة والدَّعوة، ح: (١٧٣)، ومسلمٌ، ك: النِّكاح، ب: الأمر بإجابة الدّاعي إلى دعوة، ح: (٣٥٠٩).
 - (٢) مسلم، ك: النَّكاح، ب: الأمر بإجابة الدَّاعي إلى دعوةٍ، ح: (٣٥١٣).

و في «المفاتيح في شرح المصابيح» (٤/ ٧٠): (قوله: «فليُجِبْ عرسًا كان أو نحوَهُ»: يعني: فليُجِبِ الدَّاعي إلى أيِّ ضيافةٍ كانت، إذا لم تكن هناك معصيةٌ).

قال مُحيى السُّنَّة رحمه الله: (إجابةُ الدَّاعي إلى ضيافةٍ غيرِ الوليمةِ مُستحبَّةٌ، وفي إجابة الوليمة قولان في أنَّها واجبةٌ أو مُستحبَّةٌ، والوجوبُ والاستحبابُ إنما يكونُ إذا لم يكن هناك معصيةٌ، ولم يكن هناك مَن يتأذَّى بحضورِه).

- (٣) مسلمٌ، ك: النَّكاح، ب: الأمر بإجابة الدَّاعي إلى دعوةٍ، ح: (١٨٥ ٣٠).
- (٤) قولُه: «شرُّ الطَّعام... إلخ»: (قال الطَّيبيُّ وابنُ الملك: وهو مِن الأعذارِ المُسقِطة للوجوب أو النَّدب: أنْ يكون في=

الأغنِيَاءُ وَيُترَكُ الفُقَرَاءُ، وَمَن تَرَكَ الدَّعوَةَ فَقَد عَصَى اللهَ وَرَسُولَهُ ﷺ (١)»، متَّفقٌ عليه (٢).

٤٢١٥ ـ وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن دُعِيَ^{٣)} فَلَم يُجِب فَقَد عَصَى اللهَ وَرَسُولَهُ، وَمَن دَخَلَ عَلَى غَيرِ دَعوَةٍ دَخَلَ سَارِقًا وَخَرَجَ مُغِيرًا»، رواه أبو داودَ^(٤).

اللَّخَام، فَقَالَ: اصنَع لِي طَعَامًا يَكفِي خَمسَة، لَعلِي أَبَا شُعيبٍ، وَكَانَ لَهُ عَلَامٌ لَحَّامٌ، فَقَالَ: اصنَع لِي طَعَامًا يَكفِي خَمسَة، لَعلِي أَدعُو النَّبِي ﷺ فَانَ شَعَت أَذِنتَ لَهُ طُعَيِّمًا، ثُمَّ اللَّحَام، فَقَالَ: اصنَع لِي طَعَامًا يَكفِي خَمسَة، لَعلِي أَدعُو النَّبِي ﷺ خَامِسَ خَمسَة، فَصَنَعَ لَهُ طُعَيِّمًا، ثُمَّ اللَّحَّام، فَقَالَ: اصنَع لِي طَعَامًا يَكفِي خَمسَة، لَعلِي أَدعُو النَّبِي ﷺ خَامِسَ خَمسَة، فَصَنَعَ لَهُ طُعيِّمًا، ثُمَّ أَتَاهُ فَلَدَعَاهُ، فَتَبِعَهُم رَجُلٌ، فَقَالَ النَّبِي ﷺ: (يَا أَبَا شُعيبٍ، إِنَّ رَجُلًا تَبِعَنَا، فَإِن شِنتَ أَذِنتَ لَهُ، وَإِن شِنتَ أَتَاهُ فَلَاعَامُ لَهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ الل

الطّعام شبهةٌ، أو يختص بها الأغنياء، أو هناك مَن يتأذّى بحضورِهِ، أو لا تَلِيقُ به مجالستُه، أو يُدعى لدفع شرّه، أو للمحم في جاهِه، أو ليُعاوِنَه على باطلٍ، أو هناك مَنْهيٌ كالخمر أو اللّهو، أو فُرِشَ الحريرُ وغيرُ ذلك)، كذا في «المرقاة». م

⁽١) قولُه: «فقد عصى الله ورسولَهُ»: (واستدّلَ به مَن قال بوجوب الإجابة، والجمهورُ حَملوه على تأكيد الاستحباب). قاله في «المرقاة». م

 ⁽٢) البخاريُّ موقوفًا على أبي هريرة، واللَّفظُ له، ك: النّكاح، ب: مَن ترك الدَّعوة فقد عصى الله، ح: (١٧٧ ٥)، ومسلمٌ
 موقوفًا ومرفوعًا، ك: النّكاح، ب: الأمر بإجابة الدّاعي إلى دعوةٍ، ح: (٣٥٢١).

⁽٣) قولُه: «مَن دُعي... إلخ»: (والحاصلُ: أنَّه ﷺ عَلَمَ أُمَّتَه مكارمَ الأخلاق البهيَّة، ونَهاهم عن الشَّمائلِ اللَّنيَّة؛ فإنَّ عدمَ إجابةِ الدَّعوة من غيرِ حُصول المعذرة يَدُلُّ على تَكَبُّر النَّفْس والرُّعونة وعدم الأُلْفة والمودَّة، والدُّخولُ من غيرِ دعوةٍ يشيرُ إلى حِرْص النَّفسِ ودناءةِ الهمَّة وحصولِ المذلَّة والمهانة، فالخلقُ الحسنُ هو الاعتدالُ بين الخُلُقين المذمومين)، كذا في «المرقاة». م

⁽٤) أبو داود، ك: الأطعمة، ب: ما جاء في إجابة الدَّعوة، ح: (٣٧٤١). وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٣/ ٢٨٩). وفي «المرقاة» (٥/ ٢١٩): («دخل سارقًا»؛ لأنَّه دخلَ بغير إذنِه، فيأثمُ كما يأثمُ السّارقُ في دخول بيت غيره، «وخرج مُغيرًا»: أي: ناهبًا غاصبًا؛ يعني: وإنْ أكلَ من تلك الضِّيافة فهو كالذي يُغِير؛ أي: يأخذُ مالَ أحدٍ غَصْنًا).



تَركتَهُ " قَالَ: لا ، بَل أَذِنتُ لَهُ (١) ، متَّفقٌ عليه (٢).

٤٢١٧ ـ وَعَن سَفِينَةَ ﴿ اَنَّ رَجُلًا أَضَافَ عَلِيَّ بِنَ أَبِي طَالِبٍ ﴿ فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا فَقَالَت فَاطِمَةُ ﴿ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهُ فَأَكَلَ مَعَنَا. فَدَعَوهُ فَجَاءَ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى عِضَادَتَيِ البَابِ، فَرَأَى القِرَامُ () قَد ضُرِبَ بِهِ فِي نَاحِيةِ البَيتِ فَرَجَعَ () ، فقالَت فَاطِمَةُ لِعَلِيٍّ: الحَقْهُ فَانظُر مَا رَجَعَهُ ؟ فَتَبِعتُهُ فَقُلتُ:

وقال في «العالمگيريَّة»: (ذكر الفقيهُ أبو جعفرِ رحمه الله تعالى في «شرح السِّير الكبير»: أنَّه لا بأسَ بأنْ يَستُر حيطانَ البيوت باللُّبُود المنقَّشة إذا كان قصدُ فاعله دفعَ البَرْدِ، وإنْ كان قصدُ فاعله الزِّينةَ فهو مكروهٌ، وذكرَ شمسُ الأئمَّة السِّر خسيُّ في «شرح السِّير» أيضًا: لا بأس بأنْ يستر حيطانَ البيت باللُّبُودِ إذا كان قصدُ فاعله دفعَ البرد، وزادَ عليها فقال: أو بالحشيشِ إذا كان قصدُ فاعله دفعَ الحرِّ، وإنما يكرهُ من ذلك ما يكونُ على قَصْد الزِّينة، كذا في «الذخيرة»).

(والحاصلُ: أنَّ كلَّ ما كان على وجهِ التَّكبُّر يكرهُ، وإنْ فُعِلَ لحاجةٍ وضرورةٍ لا، هو المختارُ)، كذا في «الغياثية». م

(٤) قولُه: «فرجعَ... إلخ»: وقال في «الدُّرِّ المختار»: (دُعي إلى وليمة وثَمَّ لَعِبٌ أو غناءٌ قعَدَ وأكلَ لو المنكرُ في المنزل، فلو على المائدةِ لا يَنبغي أَنْ يقعدَ، بل يخرجُ مُعرِضًا؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا نَقَعُدُ بَعْدَ ٱلدِّحَرَىٰ مَعَ ٱلقَوْمِ ٱلظَّالِمِينَ ﴾ [الانعام: ٢٨] على المائدةِ لا يَنبغي أَنْ يقعدَ، بل يخرجُ مُعرِضًا؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا نَقَعُد بَعْدَ ٱلدِّحَرَىٰ مَعَ ٱلقَوْمِ ٱلظَّالِمِينَ ﴾ [الانعام: ٢٨] فإنْ قدرَ على المنعِ فعلَ، وإلّا) يقدِرُ (صبرَ إنْ لم يقدر) إنْ يكن ممَّن يُقتدى به، فإنْ كان مُقتديًا ولم يَقدِرْ على المنعِ خرجَ ولم يقعدْ؛ لأنَّ فيه شينَ الدِّين، والمحكيُّ عن الإمام كان قبلَ أن يصيرَ مُقتدًى به، وإنْ عَلِمَ أوَّ لا باللَّعبِ لا يحضرُ أصلًا، سواءٌ كان ممن يُقتدى به أوْ لا؛ لأنَّ حقَّ الدَّعوة إنما يلزمُهُ بعدَ الحضورِ لا قبلَهُ، «ابن كمال»). م

⁽١) قولُه: «بل أَذِنتُ له»: (فيه أنَّه لا يجوزُ لأحدِ أنْ يدخلَ في ضيافةِ قومٍ بغير إذن أهلها، ولا يجوزُ للضّيف أنْ يأذنَ لأحدِ في الإتيان معه إلّا بأمرٍ صريح أو إذنِ عامٍّ أو عَلِمَ برِضاهُ)، كذا في «المرقاة». م

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأطعمة، ب: الرَّجل يُدعى إلى طعامٍ فيقول: وهذا معي، ح: (٢٦١٥)، ومسلمٌ، ك: الأشربة، ب: ما يفعل الضَّيف إذا تبعه غيرُ مَن دعاه صاحبُ الطَّعام، ح: (٥٣٠٩).

قوله: «طُعَيِّمًا»: تصغيرُ طعامٍ؛ أي: طعامًا قليلًا.

⁽٣) قولُه: «فرأى القِرامَ قد ضُرِبَ في ناحيةِ البيتِ»: (قال الخطّابيُّ وتبعه ابنُ الملك: كان ذلك مُزيَّنًا مُنقَشًا، وقيل: لم يكن مُنقَشًا، ولكنْ ضُرِبَ مثلَ حَجَلةِ العروسِ سُتِرَ به الجدارُ، وهو رعونةٌ، يُشبه أفعالَ الجبابرةِ، وفيه تصريحٌ بأنَّه لا يُجابُ دعوةٌ فيها منكرٌّ). قاله في «المرقاة».

يَا رَسُولَ اللهِ مَا رَدُّكَ فَقَالَ: «إِنَّهُ لَيسَ لِي أَو لِنَبِيِّ أَن يَدخُلَ بَيتًا مُزَوَّقًا»، رواه أحمد وابن ماجه(١٠).

٤٢١٨ ـ وَعَن رَجُلٍ مِن أَصحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا اجتَمَعَ الدَّاعِيَانِ فَأَجِب أَقْرَبَهُمَا بَابًا، فَإِنَّ أَقْرَبَهُمَا بَابًا أَقْرَبَهُمَا جِوَارًا، وَإِن سَبَقَ أَحَدُهُمَا فَأَجِبِ الَّذِي سَبَقَ»، رواه أحمد وأبو داود (٢٠).

٤٢١٩ ـ وَعَن ابنِ مَسعُودٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "طَعَامُ أَوَّلِ يَومٍ حَتَّ، وَطَعَامُ يَومِ الثَّانِي سُنَّةٌ، وَطَعَامُ ") يَومِ الثَّالِثِ سُمعَةٌ، وَمَن سَمَّعَ سَمَّعَ اللهُ بِهِ »، رواه التِّرمذيُّ (٤).

(۱) أبو داود واللَّفظُ له، ك: الأطعمة، ب: إجابةُ الدَّعوة إذا حضرها مكروهٌ، ح: (۲۷٤۱)، وابن ماجه، ح: (۳۳٦٠)، وحسَّنه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (۳/ ۲۸۹).

وفي «كشف المناهج» (٣/ ٦٤): (قولُه: «أضافَ عليَّ بنَ أبي طالبٍ»؛ أي: صار ضيفًا له، «عِضادَتَي البابِ»: هما خَشَبتاه من جانبيه، «والقِرام»: بكسر القاف وبعدَها راءٌ مهملةٌ وألفٌ وميمٌ، وهو السِّترُ الرقيقُ وراءَ السِّتر، ويؤيِّده أنَّه قد جاء في الحديث: قِرامُ سِتر؛ أي: سِترٌ لسِتر، وقيل: هو ثوبٌ مِن صُوفٍ فيه ألوانٌ يُتَّخَذُ سِترًا، و«المزوَّقُ»: المزيَّنُ).

(٢) أبو داود واللَّفظُ له، ك: الأطعمة، ب: إذا اجتمع داعيان أيُّهما أحقُّ؟ ح: (٣٧٥٦). وإسنادُه حسنٌ. انظر «سنن أبي داود» (٥/ ٥٨٣)، ط: الرِّسالة.

(٣) قولُه: «وطعامُ يومِ النّالثِ سُمْعةٌ... إلخ»: (وقد عملَ بظاهره الشّافعيَّةُ والحنابلةُ. وقال الطَّيبيُّ: إذا أحدَثَ اللهُ تعالى لعبدِ نعمةٌ حُتَّى له أَنْ يُحدِثَ شكرًا، واستُحِبَّ ذلك في النّاني؛ جَبْرًا، لا يقعُ من النُّقصان في اليوم الأوَّل، فإن السُّنَةَ مُكمَّلةٌ للواجب، وأمّا اليومُ الثّالثُ فليس إلّا رياءً وسمعة، والمدعوُّ يجبُ عليه الإجابةُ في الأوَّلِ، ويُستحبُّ في الثّاني، ويكرهُ بل يَحرُمُ في الثّالث. وقال مالكٌ باستحبابِ الوليمة سبعةَ أيّام) انتهى مُلخَّصُ كلامِ «فتح الباري» و «المرقاة».

(وقال في «قاضيخان»: يجوزُ بلا كراهةٍ أنْ يدعوَ إلى ثلاثةِ أيّامٍ، ثم ينقطعَ العرسُ والوليمةُ) انتهى، كذا في «العالمكيريّة» و«مجمع البركات».

وقوله: «وطعامُ يومِ الثّالثِ سُمعةٌ»: (محمولٌ عندنا على أنَّ العادة كانت فيهم كذلك، والأكلُ من دعوةِ يُقصَدُ بها الرّياءُ والسُّمعةُ يُكره)، أخذتُه من «بذل المجهود» و «ردِّ المحتار». م

(٤) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب النِّكاح، ب: ما جاء في الوليمة، ح: (١٠٩٧)، وأبو داود عن رجلٍ من ثقيفٍ، ك: الأطعمة، ب: في كم تستحبُّ الوليمة؟ ح: (٣٧٤٥). وقال الحافظ في «بلوغ المرام» ت فحل (ص: ٣٩٩): (رواه=



وَقَالَ فِي «بذلِ المَجهُودِ»(١): (هذا لِأَنَّ العَادَةَ كَانَت فِيهِم كَذَلِكَ».

٤٢٢٠ ـ وَعَن عِكرِمَةَ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَن طَعَامِ المُتَبَارِيَينِ (٢) أَن يُؤكَلَ، رَوَاهُ أَبو داودَ (٣) وَقَالَ مُحيِي السُنَّةِ: (وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ عَن عِكرِمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلًا).

٤٢٢١ - وَعَـن أَبِي هُرَيرَة ﷺ قَـالَ: قَـالَ رَسُـولُ اللهِ ﷺ: «المُتبَارِيَـانِ لَا يُجَابَـانِ، وَلَا يُؤكَـلُ طَعَامُهُمَا». قَالَ الإِمَامُ أَحمَدُ (٤): (يَعنِي: المُتَعَارِضَينِ بِالضِّيافَةِ فَخرًا أُو رِيَاءً)(٥).

٤٢٢٢ ـ وَعَن عِمرَانَ بنِ حُصَينِ عَلَى قَالَ: نَهَى (٢) رَسُولُ اللهِ ﷺ عَن إِجَابَةِ طَعَام الفَاسِقِينَ (٧).

= التِّرمذيُّ واستغربه، ورجالُه رجالُ الصَّحيح).

وفي «كشف المناهج» (٣/ ٦٦): (قوله: «ومن سَمَّعَ اللهُ به»: قال في «الفائق»: التَّسمِعةُ: أَنْ يُسمِعَ النَّاسَ عملَهُ ويُنَوِّهَ به على سبيل الرَّياء، يقال: إنما يفعل هذا تَسمِعةٌ وتَريئةٌ؛ أي: ليُسمَعَ به ويُرى، ومعنى «سمَّعَ الله به»؛ أي: نوَّهَ الله بريائه وتسميعه، وقرعَ به أسماعَ خلقه فأشهروه بذلك، فيُعتضَحُ فينعكسُ مقصودُهُ).

- (۱) «بذل المجهود في حلِّ سنن أبي داود» ط: دار القلم (۱۱/ ٤٧٥).
- (٢) قولُه: «نهى عن طعام المتباريين... إلخ»؛ (يعني: دعوةٌ يُقصَدُ بها التَّطاوُل أو إنشاءُ الحمدِ أو ما أشبَههُ لا يَنبغي إجابتُها لا سيَّما أهلُ العلم). قاله في «ردِّ المحتار». م
- (٣) أبو داود، ك: الأطعمة، ب: في طعام المتباريين، ح: (٣٧٥٤). وصحَّحه الحاكم ووافقه النَّهيُّ، ك: الأطعمة، ح: (٧١٧٠). قال الخطّابيُّ : («المتباريان»: المتعارضان بفعلهما، يقال: تبارى الرجلانِ إذا فعل كُلُّ واحدٍ منهما مثلَ فعلِ صاحبه؛ ليُرى أيُّهما يغلبُ صاحبه، وإنما كُره ذلك لِما فيه من الرِّياءِ والمباهاةِ؛ ولأنَّه داخلٌ في جملة ما نُهي عنه من أكل المال بالباطل).
 - (٤) يعنى: الإمامَ البيهقيّ.
- (٥) البيهةيُّ في «شعب الإيمان»، ب: في المطاعم والمشارب، فصل: تخميرُ الإناء وإيكاء السِّقاء، ح: (٥٦٦٧). وإسنادُه صحيحٌ، رجالُه ثقاتٌ.
- (٦) قولُه: «نَهى رسولُ الله ﷺ عن إجابة طعام الفاسقين»؛ (أي: لا يُجيبُ دعوةَ الفاسق المعلِن لمعانٍ؛ ليَعلَمَ أنَّك غيرُ راض بفسقه)، كذا في «العالمگيرية». م
- (٧) البيهقيُّ في «شعب الإيمان»، ب: في المطاعم والمشارب، فصل: في آداب الأكل، ح: (٢٠٥٠). وهو في «المعجم=



٤٢٢٣ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُ ﷺ: "إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُم عَلَى أَخِيهِ المُسلِمِ، فَليَأْكُل ('') مِن طَعَامِهِ، وَلا يَسأَل»(''). رَوَى الأَحَادِيثَ الثَّلاثَةَ البَيهَقِيُّ فِي «شعب الإَعان»، وَقَالَ: (وَهَذَا إِن صَحَّ فَلِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ المُسلِمَ لا يُطعِمُهُ، وَلا يَسقِيَهُ إِلَّا مَا هُوَ حَلالٌ عِندَهُ).



⁼ الأوسط» (١/ ١٤٠)، ح: (٤٤١)، ضعَّفه المناويُّ في «التَّيسير» (٢/ ٤٧٠).

وأمّا مع وجود المُحرَّم فما أخرجه النَّسائيُّ في «الكبرى» برقم: (٦٧٠٨) من حديث جابرٍ مرفوعًا: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعدُ على مائدةٍ يُدارُ عليها الخمرُ». وإسنادُه جيِّدٌ.

⁽١) قولُه: «فليَأكُلْ من طعامِه ولا يَسألْ... إلخ»؛ (أي: لا يُجيبُ دعوةَ مَن كان غالبُ مالِهِ من حرامٍ ما لم يُخبِرْ أنَّه حلالٌ، وبالعكس يُجيبُ ما لم يتبيَّنْ عنده أنَّه حرامٌ، كذا في «التّمر تاشيّ».

آكِلُ الرَّبا أو كاسبُ الحرام أهدى إليه أو أضافه وغالبُ مالِهِ حرامٌ لا يَقبل، ولا يأكلُ ما لم يُخبِرْهُ أنَّ ذلك المالَ أصلُهُ حلالٌ ورَثَهُ أو استقرَضَهُ، وإنْ كان غالبُ ماله حلالًا لا بأسَ بقبول هديَّتِه ولا يأكلُ منها، كذا في «المتلقط»؛ لأنَّ أموالَ الناس لا تخلو عن قليلِ حرامٍ، فالمعتبرُ الغالبُ، وكذا أكلُ طعامِهم، كذا في «الاختيار شرح المختار»). التقطته من «العالمكيريَّة». م

⁽٢) البيهقيُّ في «شعب الإيمان»، ب: في المطاعم والمشارب، فصل: في طيب المطعم والملبس، ح: (٩١٩٥). وهو في «المسند» ح: (٩١٨٥)، وأخرجه الحاكمُ من طريقِ آخر، وصحَّحه، ك: الأطعمة، ح: (٧١٦٠)، ووافقه الذَّهبيُّ.



وَقَسولِ اللهِ عَلَى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمُ (١) أَلَّا نَعْدِلُواْ فَوَحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنْكُمُ ۚ ذَلِكَ أَدَفَى أَلَّا تَعُولُوا ﴾ [النساء: ٣]. وقولِ سهِ: ﴿ وَلَن مَسْتَطِيعُوا (١) أَن تَعْدِلُو أَبِينَ ٱلنِسَلَةِ وَلَوْ حَرَصْتُم ۖ فَكَلَ تَعِيدُوا حَكُلُ ٱلْمَيْدِلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ ﴾ [النساء: ١٢٩].

⁽١) قولُه: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمُ ٱلْاَنْمَوْلُواْفُوكِودَةً ... ﴾ إلخ: (فعُلم من هاهنا أنَّ العدلَ بين الأزواج فرضٌ، سواءٌ كانت جديدةً أو قديمةً، بكرُا أو ثيبًا، مسلمةً أو كتابيَّةً، وهو بينَ الحرَّتين على سواءٍ. وأمّا بينَ الحرَّةِ والأمّةِ المنكوحة للغير، فالعدلُ بينهما أثلاثًا، ثلثان للحرَّة وثلثٌ للأمّة، وذلك العدلُ في الكسوة والنَّفقة والسُّكني والبيتوتة معها، لا في محبَّة القلب؛ لأنَّ ذلك غيرُ مقدورٍ للبشر، ولا في الجماع؛ لأنَّ ذلك موقوفٌ على محبَّة القلب، ولا في حقِّ السَّفر، بل ليسافرَ بأيِّ واحدةٍ شاءً، ولكنَّ القرعة أحبُّ، كذا ذكره الفقهاءُ)، كذا في «التَّفسيرات الأحمديَّة». م

⁽٢) قولُه: ﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُواً...﴾ إلغ: (قد مضت آية في أوّل هذه السُّورة في بيان اشتراط العدل، وهي قولُه تعالى: ﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوا فَوَعِدَةً ﴾ [النساء: ٣]، وهذه الآية في بيان أنَّ العدلَ لا يُشترط في محبَّة القلب، ويُشترط في غيره؛ إذ مضمونُ الآية: ﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوا ﴾ يا صاحبي الأزواج الكثيرة ﴿ أَن تَصَيرُوا ﴾ بينهن؛ لأنَّ العدل أنْ لا يقعَ مَيْلُ البَّنَة، وهو متعلَّر، ولذلك كان رسول الله عَلَي يَعدِلُ بين أزواجه بالنَّفقة والكسوة والسُّكني. ويقول: «اللَّه مَ هذه قسمتي فيما أملك، وهو محبَّة القلب؛ لأنَّ رسول الله عَلَي أحبً عائشة ها على جميع نسائه محبَّة كاملة، ﴿ وَلَوْ حَرَّصَتُمُ ﴾ أنْ تعدلوا بين النِّساء، وبالختم فيه ﴿ فَلَا تَحِيلُوا في مَيْلِ الفعل عالمَ عَيْلُ الفِعل مع مَيْلِ القلب؛ أي: اعدِلُوا في مَيْلِ الفعل كالنَّفقة والكسوة والسُّكني والبيتوتة وإن لم تقدروا على ميل القلب الذي هو المحبَّة أو الجماع؛ لئلًا يجتمع ميلُ الفعل مع ميل القلب إنْ ترَكتُم ميلَ الفعل أيضًا ﴿ فَتَذَرُوهَا ﴾ النساء: ١٢٩]؛ أي: المرغوبَ عنها بالفعل والقلب جميعًا ﴿ كَالْمُمَلَّقَةِ ﴾ [النساء: ١٢٩] التي ليست ذات بعلٍ ولا مطلّقةً. وقال النَّيُ عَلَيْ النَّهُ مائلٌ». فعُلم أنَّ العدلَ بقدر وقال النَّي عَلَي القيران واجبٌ)، كذا في «التَّفسيرات الأحمديّة». م

٤٢٢٤ - عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قُبِضَ عَن تِسعِ نِسوَةٍ، وَكَانَ يَقسِمُ مِنهُنَّ (١) لِثَمَانٍ، مَتَّفَقٌ عليه (٢).

٤٢٢٥ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا كَانَ عِندَ الرَّجُلِ امرَأَتَـانِ فَلَـم يَعـدِل بَينَهُمَـا جَاءَ يَومَ القِيَامَةِ وَشِقَّهُ سَاقِطٌ»، رواه التِّرمذيُّ وأبو داودَ والنَّسائيُّ وابن ماجه والدَّارِميُّ (٣).

٤٢٢٦ ـ وَعَن عَائِشَةَ ﴿ اللَّهِ مَ النَّبِي ﷺ كَانَ يَقْسِمُ بَينَ نِسَائِهِ فَيَعَدِلُ، وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ هَذِهِ قِسمَتِي فِيمَا أَملِكُ، وَعَن عَائِشَةَ ﴿ اللَّهُمَّ هَذِهِ قِسمَتِي فِيمَا أَملِكُ، وَاه التّرمذيُّ وأبو داودَ والنَّسائيُّ وابن ماجه والدّارِميُّ (٥٠).

⁽١) قولُه: «كان يَقسِمُ منهنَّ... إلخ»: لذلك قال في «شرح الوقاية»: (يجبُ العدلُ في القَسْم). م

⁽٢) البخاريُّ، ك: النِّكاح، ب: كثرة النساء، ح: (٥٠٦٧)، ومسلمٌ، ك: الرَّضاع، ب: جواز هبتها نوبتها، ح: (٣٦٣٣) والبغويُّ في «شرح السُّنَّة» واللَّفظُ له، ك: النِّكاح، ب: القَسْم بينَ الضَّرائر، ح: (٢٣٢٢).

وفي «المرقاة» (٥/ ٢١١٢): («عن تسع نسوة»: حالٌ، وهي: عائشةُ وحفصةُ وسَودةُ وأمُّ سلمةَ وصفيَّةُ وميمونةُ وأمُّ حبيبةَ وزينبُ وجويريةُ رضي الله عنهنَّ، «منهنَّ ثمانٍ»؛ أي: يَبِيتُ عندَ ثمانٍ منهنَّ؛ لأنَّ التاسعة ـ وهي سَودةُ ـ وَهبتْ نوبتَها لعائشةَ ، في «المواهب»: (وكان يدورُ على نسائه ويختمُ بعائشةً).

⁽٣) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب النِّكاح، ب: ما جاء في التَّسوية بين الضَّرائر، ح: (١١٤١)، وأبو داود، ك: النّكاح، ب: في القسم بين النساء، ح: (٢١٣٣)، وحسَّنه ابن حجرِ في «هداية الرُّواة» (٣/ ٢٩٣).

قولُه: «ساقطٌ»: (قال الطَّيبيُّ: أي: نصفُه مائلٌ، قيل: بحيثُ يَراهُ أهلُ العَرَصاتِ؛ ليكون هذا زيادةً له في التَّعذيب).

⁽٤) قولُه: «فلا تَلُمْني فيما تَملِكُ ولا أَملِكُ»؛ (أي: مِن زيادة المحبَّة وميلِ القلب؛ فإنَّك مُقلِّبُ القلوب. قال ابنُ الهمام: ظاهرُه أنَّ ما عداه ممّا هو داخلٌ تحتَ ملكه وقدرته يجبُ التَّسويةُ فيه، ومنه عددُ الوطآت والقُبُلات، والتَّسويةُ فيهما غيرُ لازمةٍ إجماعًا)، قاله في «المرقاة».

وقال في «ردِّ المحتار»: (ففي «الخانيَّة»: وما يجبُ على الأزواج للنِّساء العدلُ والتَّسويةُ بينهنَّ فيما يَملِكُه، والبيتوتةُ عندهما للصُّحبة والمؤانسة، لا فيما لا يَملِكُه، وهو الحبُّ والجماع). م

⁽٥) التّرمذيُّ واللَّفظُ لـه، أبواب النّكاح، ب: مـا جـاء في التّسوية بين الضَّرائر، ح: (١١٤٠)، وأبو داود، ك: النّكاح، =

٤٢٢٧ ـ وَعَنهَا ﷺ: أَنَّ سَودَةَ ﷺ لَمَّا كَبِرَت قَالَت: يَا رَسُولَ اللهِ، قَد جَعَلتُ يَومِي (١) مِنكَ لِعَائِشَةَ يَومَينِ، يَومَهَا وَيَومَ سَودَةَ، مَتَّفَقٌ عليه (٢).

٤٢٢٨ ـ وَعَن عَطَاءٍ قَالَ: حَضَرنَا مَعَ ابنِ عَبَّاسٍ ﴿ جِنَازَةَ مَيمُونَةَ بِسَرِفَ، فَقَالَ ابنُ عَبَّاسٍ: هَذِهِ زَوجَةُ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِذَا رَفَعتُم نَعشَهَا فَلاَ تُزعزِعُوهَا، وَلاَ تُزلزِلُوهَا، وَارفُقُوا؛ فَإِنَّهُ كَانَ عِندَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا تُزعزِعُوهَا، وَلاَ تُزلزِلُوهَا، وَارفُقُوا؛ فَإِنَّهُ كَانَ عِندَ النَّبِيِّ ﷺ وَيَعَمَّانَ النَّبِي كَانَ يَقْسِمُ لَهَا: صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ بْنِ أَخْطَبَ، وَكَانَت آخِرَهُنَّ مَوتًا مَاتَت بِالمَدِينَةِ، مَتَّفَقٌ عليه (٣).

وَقَالَ رَزِينٌ (٤): قَالَ غَيرُ عَطَاءٍ: هِي سَودَةً. وَهُو أَصَحُّ، وَهَبَت يَومَهَا لِعَائِشَةَ حِينَ أَرَادَ رَسُولُ اللهِ ﷺ

قال الإمامُ الطَّحاويُّ في «شرح مشكل الآثار» (٦/ ١٣١): (قد كان أشكلَ عليَّ المعنى الذي به لم يكن يَقسِمُ لصفيَّة، حتى سألتْ عنه غيرَ واحدٍ ممن يُسألُ عن مثله، فما وجدت عندهم فيه شيئًا، حتى وقفتُ أنا على أنَّ ابن جُريجٍ غَلِطَ في المرأة التي كان النَّبيُ ﷺ لا يَقسِمُ لها من نسائه؛ فإنَّه ذكر أنَّها صفيَّةُ ولم تكن صفيَّة، ولكنَّها سودة، وأنَّ ذلك إنما كان منه بطِيب نفسها وبتحويلها عنها إلى عائشة، وكان ذلك الأولى أن يحُمَلَ تركُ رسول الله ﷺ أنْ يَسِم لها عليه، إذ كان من سُنته ﷺ العدلُ بين نسائه، وتوفيتُهن حقوقَهنَّ من نفسه، وتحذيرُه أمَّتَهُ مِن خلاف ذلك=

⁼ ب: في القسم بين النساء، ح: (٢١٣٤). وحسَّنه ابن حجر في «هداية الرُّواة» (٣/ ٣٩٣).

⁽١) قولُه: «قد جعلتُ يومي منك لعائشةَ... إلخ»: في «الهداية»: (وإنْ رَضِيَتْ إحدى الزَّوجاتِ بتَرْكِ قَسْمِها لصاحبتها جاز لهذا الحديث، ولها أنْ ترجعَ في ذلك؛ لأنها أسقطت حقًّا لم يجبْ بعدُ، فلا يسقطُ).

وقال ابنُ الهمام: (هذا إذا لم يكن برِشوةٍ من الزَّوج، بأنْ زادَها في مهرِها لتفعلَ، أو تزوَّجَها بشرطِ أنْ يتزوَّجَ أخرى فيُقيمَ عندها يومين، وعند المخاطبةِ يومًا؛ فإنَّ الشَّرط باطلٌ، ولا يحلُّ لها المالُ في الصُّورة الأُولى، فله أن يرجعَ فيه. وأمّا إذا دفعَتْ إليه أو حَطَّتْ عنه مالًا فظاهرٌ أنَّه لا يلزمُ، ولا يحلُّ لها، ولها أنْ ترجعَ في مالها). م

⁽٢) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الرَّضاع، ب: جوازُ هبتها نوبتَها، ح: (٣٦٢٩)، والبخاريُّ، ك: النّكاح، ب: المرأة تهب يومها من زوجها، ح: (٥٢١٢).

⁽٣) البخاريُّ، ك: النِّكاح، ب: كثرة النساء، ح: (٥٠٦٧)، ومسلم واللَّفظُ له، ك: الرَّضاع، ب: جواز هبتها نوبتها، ح: (٣٦٣٣)، وما بعده.

⁽٤) «جامع الأصول» (١١/ ١١٥).

طَلَاقَهَا. فَقَالَت لَهُ: أَمسِكنِي قَد وَهَبَت يَومِي لِعَائِشَةَ، لَعَلِّي أَكُونُ مِن نِسَائِك فِي الجنَّةِ.

٤٢٢٩ عَن عَائِشَةَ ﴿ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ كَانَ يَسأَلُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: ﴿ أَينَ آنَا غَدًا؟ أَينَ آنَا غَدًا؟ أَينَ آنَا غَدًا؟ ﴾ يُرِيدُ يَومَ عَائِشَةَ، فَأَذِنَ لَهُ أَزْوَاجُهُ يَكُونُ حَيثُ شَاءَ، فَكَانَ فِي بَيتِ عَائِشَةَ حَتَّى مَاتَ عَندَهَا، رواه البخاريُّ (١).

٢٣٠ _ وَعَنهَا ، قَالَت: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا (٢) أَرَادَ سَفَرًا أَقرَعَ بَينَ نِسَاثِهِ، فَأَيَّتُهُنَّ خَرَجَ

وقال في «ردِّ المحتار»: (ولا قَسْمَ في السَّفر؛ لأنَّه لا يتيسَّرُ إلّا بحملهنَّ معه، وفي إلزامه ذلك مِن الضَّررِ ما لا يخفى، «نهر»؛ ولأنه قد يَثِقُ بإحداهما في السَّفرِ وبالأخرى في الحضرِ، والقرارِ في المنزلِ لحفظ الأمتعة أو حوف الفتنة، أو يَمنَعُ من سفر إحداهما كثرةُ سِمَنِها، فتَعيَّنَ مَن يُخافُ صحبتُها في السَّفر للسَّفرِ لخروجِ قرعتِها إلزامٌ للضَّررِ الشَّديد، وهو مندفعٌ بالنَّافي للحرج، «فتح».

وقال في «العناية»: ولا حتَّى لهنَّ في القَسْم حالةَ السَّفر، هذا الكلامُ يشتمل على المسألتين:

إحداهما: أنَّ القرعة مستحبَّةٌ عندنا، وعند الشَّافعيِّ: مُستحَقَّةٌ؛ يعني: واجبةً.

والثّانيةُ: أنّه إذا سافرَ بواحدةٍ من غير قرعةٍ، ثم رجع هل للباقيات أنْ يَحتسِبْنَ تلك المدَّةَ أو لا؟ عندنا ليس لهنّ ذلك خلافًا له، وهذه بناءٌ على الأولى؛ لأنّ الإقراع إذا كان مُستحَقًّا ولم يفعله كانت مدَّةُ سفرِه نوبةَ التي كانت معه، فينبغي أنْ يكونَ عند الأخرى مثلُ ذلك؛ ليتحقَّقَ العدلُ، ولكنّا نقولُ: وجوبُ التَّسوية في وقت استحقاق القَسْم عليه، وفي حالةِ السّفر ليس بمُستَحَق، فلا تجبُ التَّسوية، فلا تكونُ تلك المدَّةُ محسوبةً من نوبتها). م

⁼ من الميل إلى بعض نسائهم دونَ بعض)، انظر: «فتح الباري» لابن حجر (٩/ ١١٣).

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: النِّكاح، ب: إذا استأذن الرَّجلُ نساءه، ح: (٢١٧)، ومسلم، ك: فضائل الصَّحابة، ب: في فضائل عائشة، ح: (٦٢٩٢).

⁽Y) قولُه: «إذا أرادَ سفرًا أقرَعَ بينَ نسائه... إلخ »؛ (أي: ولا حقَّ لهنَّ في القسمةِ حالة السَّفر، فيسافرُ الزَّوجُ بمن شاء منهنَّ، والأُولى أنْ يُقرِعَ بينهنَّ فيسافرَ بمن خرجتْ قرعتُها. وقال الشَّافعيُّ: القرعةُ مُستحَقَّةٌ؛ يعني: واجبةً؛ لِما رُوي: أنَّ النَّبِيَ عَلَيْهِ كان إذا أرادَ سفرًا أقرَعَ بينَ نسائِه، إلّا أنَّا نقولُ: إنَّ القرعةَ في هذا الحديث لتطييبِ قُلوبهنَّ، فيكونُ من باب الاستحباب؛ وهذا لأنَّه لاحقَّ للمرأةِ عند مسافرة الزَّوج، ألا يرى أنَّ له أنْ لا يستصحب واحدةً منهنَّ، فكذا له أنْ يسافرَ بواحدةً منهنَّ، ولا يُحتسَبُ عليه بتلك المدَّة). قاله في «الهداية».



سَهِمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ، مَتَّفَقٌ عليه (١).

قَالَ ابنُ الهُمَامِ (٢): قُلنَا: (ذَلِكَ كَانَ استِحبَابًا لِتَطيِيبِ قُلُوبِهِنَّ؛ وَهَذَا لِأَنَّ مُطلَقَ الفِعلِ لَا يَقتَضِي الوُجُوبَ).

٢٣١ _ وَعَن أُمِّ سَلَمَةً ، سَلَمَةً اللهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ لَهَا: «إِن سَبَّعتُ عِندَكِ، سَبَّعتُ عِندَكُ،

(۱) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الشَّهادات، ب: القرعة في المشكلات، ح: (۲٦٨٨)، ومسلمٌ، ك: التَّوبة، ب: في حديث الإفك، ح: (۷۰۲۰).

(٢) انظر: «فتح القدير»، ك: النِّكاح، ب: القَسْم، (٣/ ٤٣٦).

(٣) قولُه: «سَبَّعْتُ عندهنّ»: (وبهذه الأحاديثِ أخذَ علماؤُنا فقالوا: الجديدة والقديمة في حكم القَسْم سواءٌ، بكرًا كانتُ الجديدة أو ثيبًا. وقال الشّافعيُّ: إنْ كانت بكرًا يَفضُلُها بسبع ليالٍ، وإنْ كانت ثيبًا فثلاثُ ليالٍ، ثم التّسويةُ بعدَ ذلك؛ لحديث أبي هريرة: أن النّبيَّ عَظِيَّةُ قال: «تُفضَلُ البكرُ بسبع والثّيِّبُ بثلاثٍ»؛ ولأن القديمة قد أَلِفَتْ صحبتهُ وأنِسَتْ به، والجديدةُ ما ألِفَتْ ذلك، بل فيها نوعُ نُفْرةٍ ووحشةٍ، فينبغي أنْ يُزِيلَ ذلك عنها ببعض الصُّحبة؛ لتستويَ بالقديمةِ في الأُلفة، ثم المساواةُ بعد ذلك، فإذا كانت بكرًا فيها زيادةُ نُفْرةٍ عن الرِّجال، فيقضُلُها بسبع ليالٍ، وإذا كانت ثببًا فهي قد صَحِبَت الرِّجال، وإنَّها لم تَصحَبُهُ خاصَّة، فيكفيها ثلاثُ ليالٍ لتأنسَ بصحبتِه.

وحجَّتُنا في ذلك: أنَّ سببَ وجوب التَّسوية اجتماعُها في نكاحه، وقد تحقَّق ذلك بنفسِ العَقد، ولو وجبَ تفضيلُ إحداهما كانت القديمةُ أُولى بذلك؛ لأنَّ الوحشةَ في جانبها أكثرُ حيث أدخَلَ غيرَها عليها؛ فإنَّ ذلك يَغِيظُها عادةً؛ ولأنَّ للقديمة زيادةَ حُرمةٍ بسببِ الخدمة، كما يقال: لكلِّ جديدةٍ للَّةٌ ولكلِّ قديم حرمةٌ.

وأمّا الحديثُ: فالمرادُ التَّفضيلُ بالبداية دونَ الزِّيادة كما ذكر في حديث أمِّ سلمة: «إِنْ شئتِ سبَّعتُ لك وسبَّعتُ لل وسبَّعتُ لل وسبَّعتُ لل واحدةِ منهنَّ، ونحن نقول به: إِنَّ للزَّوج لهنَّ»، وقولُهُ: «إِنْ شئتِ ثَلَّثْتُ لكِ ثم دُرْتُ»؛ أي: أدورُ بمثل ذلك على كلِّ واحدةٍ منهنَّ، ونحن نقول به: إِنَّ للزَّوج أَنْ يُسويَ بينهما)، قاله في «المبسوط».

وقال في «عمدة القاري»: (قال الإمامُ الطَّحاويُّ: فذهب قومٌ إلى أنَّ الرجل إذا تزوَّجَ الثيِّبَ أنَّه بالخيار: إنْ شاءَ سبَّعَ لها وسبَّعَ لسائرِ نسائه، وإنْ شاءَ أقامَ عندها ثلاثًا، ودارَ على بقيَّةِ نسائِه يومًا يومًا وليلةً ليلةً.

قلت: أرادَ بالقوم إبراهيمَ النَّخعيَّ وعامرَ الشَّعبيَّ ومالكًا والشَّافعيَّ وأحمدَ وإسحاقَ وأبا ثورٍ وأبا عبيدٍ، ثم قال: وخالَفَهم في ذلك آخرون، فقالوا: إنْ ثَلَّثَ لها ثَلَّثَ لسائرِ نسائه، كما إذا سَبَّعَ لها سَبَّعَ لسائرِ نسائه. = رواه الطَّحاويُّ(١)، وَرَوَى أَحمَدُ وَالبِّيهَقِيُّ والطَّبْرَانِيُّ وَأَبُو يَعلى نَحوَهُ(١).

وَقَالَ عَلِيٌّ القَارِي: (استَدلَلنَا عَلَى التَّسوِيَةِ بَينَ الجَدِيدَةِ وَالقَدِيمَةِ يَستَدِلُّ بِقَولِهِ ﷺ لِأُمِّ سَلَمَةَ:

«إِن شِمْتِ سَبَّعتُ عِندَكَ وَسَبَّعتُ عِندَهُنَّ». وَيَقُولُ: لَو كَانَ الأَيَّامُ الثَّلاثَةُ الَّتِي هِي مِن حُقُوقِ الثَّيِّبِ

مُسَلَّمَةً لَهَا مُخَلَّصَةً عَنِ الإشتِرَاكِ لَكَانَ مِن حَقِّهِ أَن يَدُورَ عَلَيهِنَّ أَربَعًا أَربَعًا؛ لِكُونِ الثَّلاثَةِ حَقًّا لَهَا، فَلَمَّا

كَانَ الأَمرُ فِي السَّبِعِ عَلَى مَا ذَكَرَ؛ عُلِمَ أَنَّهُ فِي الثَّلاثِ كَذَلِكَ).

قلت: كذلك حديثُ أمِّ سلمة حجَّةٌ على الشّافعيّة، واحتجت الحنفيَّةُ أيضًا بحديث عائشة هُ أن النّبيَّ عَيُ كان يَقسِمُ بين نسائه فيعدلُ؛ الحديث، رواه الأربعةُ، وقد مرَّ عن قريبٍ، فظاهرُه يقتضي المساواة بينهنَّ مطلقًا) انتهى. وقال في «البحر الرّائق»: (وما رُوي في الحديث: «للبكر سبعٌ وللثيَّب ثلاثٌ»، وقولُه عَيُ لأمِّ سلمةَ: «إن شئتِ سبّعتُ لك وسبّعتُ لنسائي، وإنْ شئتِ ثلَّتُ لك ودُرْتُ»، فالمرادُ التَّفضيلُ في البداءة بالجديدة دون الرِّيادة، ولا شكَّ أنَّ

وفي «شرح درر البحار»: (أنَّ الحديثَ لا يَدُلُّ على نفي التَّسوية، بل على اختيارِ الدَّورِ بالسَّبعِ والثَّلاث جمعًا بينَهُ وبينَ ما روينا). م

(١) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: النَّكاح، ب: مقدار ما يَبيتُ الرَّجلُ عند الثَّيِّب، ح: (٤٣٣٤). مُرسَلٌ صحيحٌ، وأصلُه عند مسلم كما سيأتي.

الأحاديثَ محتملةٌ، فلم تكن قطعيَّةَ الدِّلالة، فوجبَ تقديمُ الدَّليل القطعيِّ والأحاديثِ المطلقةِ).

(٢) أحمدُ، ح: (٢٦٥٠٤)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: القسم والنُّشُوز، ب: الحال التي يختلف فيها حالُ النِّساء، ح: (١٤٧٥٨).

تلت: أرادَ بالقومِ هؤلاءِ حمادَ بنَ أبي سليمان والحكمَ بن عتبة وأبا حنيفة وأبا يوسف ومحمَّدًا، واحتجُّوا في ذلك بحديث أمِّ سلمةَ أخرجَهُ الطَّحاويُّ: أن رسول الله ﷺ قال لها: «إنْ شئتِ سبَّعْتُ عندَكِ وسبَّعْتُ عندهنَّ»، وأخرجه أحمدُ في «مسنده» مُطوَّلًا، وأخرجه الطَّبرانيُّ بأطولَ منه، أخرجه أبو يعلى أيضًا والبيهقيُّ).

قال الطَّحاويُّ: (فلما قال لها رسول الله ﷺ: «إِنْ شئتِ سبَّعْتُ لك وسبَّعْتُ عندهنَّ»؛ أي: أعدلُ بينهنَّ وبينكِ، فأجعلُ لكلِّ واحدةٍ منهنَّ سبعًا، كما أَقَمتُ عندَكِ سبعًا، كذلك إذا جعَلَ لها ثلاثًا جعَلَ لكلَّ واحدةٍ منهنَّ ثلاثًا.

وقالت الشَّافعيَّة: حديثُ أنس المذكورُ حجَّةٌ على الحنفيَّة.

٢٣٢ - وَفِي رِوَايَة مُسلِمٍ (١): عَن أَبِي بَكرِ بِنِ عَبدِ الرَّحمَنِ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ حِينَ تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ، وَأَصبَحَت عِندَهُ، قَالَ لَهَا: «لَيسَ بِكِ عَلَى أَهلِكِ هَوَانُ، إِن شِئتِ سَبَّعتُ عِندَكِ، وَإِن شِئتِ سَلَمَةَ، وَأَصبَحَت عِندَهُ، قَالَ لَهَا: «لَيسَ بِكِ عَلَى أَهلِكِ هَوَانُ، إِن شِئتِ سَبَّعتُ عِندَكِ، وَإِن شِئتِ مَلَمَةَ، وَأَصبَحَت عِندَهُ، قَالَ لَها: «لَيسَ بِكِ عَلَى أَهلِكِ هَوَانُ، إِن شِئتِ سَبَّعتُ عِندَكِ، وَإِن شِئتِ مَلَمَةَ، ثُمَّةُ دُرتُ»؛ أي: بِالثَّلاثِ(٢) بَينَ البَقِيَّةِ.

⁽١) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الرَّضاع، ب: قدر ما تستحقُّه البكرُ والثيِّبُ، ح: (٣٦٢٢)، والبخاريُّ، ك: النِّكاح، ب: المرأة تَهبُ يومَها من زوجها، ح: (٥٢١٢).

⁽٢) قولُه: «أي: بالثَّلاثِ بينَ البقيَّةِ»: هذا حاصلُ ما قال الإمامُ الطَّحاويُّ؛ يعني: معنى «دُرْتُ» الدَّورانُ عند البقيَّةِ بالثَّلاثِ؛ لتَحصُّلَ المساواةُ. م



وَقَــولِ اللهِ ﷺ: ﴿وَعَاشِرُوهُنَ (١) بِالْمَعْرُوفِ فَإِن كَرِهْ تَمُوهُنَ فَعَسَى آن تَكْرَهُواْ سَيْعًا وَيَجْعَلَ اللّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ١٩]. وَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُنَ مِثْلُ الَّذِى (٢) عَلَيْمِنَ بِالْمَعْرُفِ وَلِيرَ بَالِ عَلَيْمِنَ دَرَجَةٌ وَاللّهُ عَنِيرُ حَكِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. وَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّنِي تَعَافُونَ (٣) نَشُوزَهُ كَ فَعِظُوهُ ﴿ وَالْقَبُ مُنْ

⁽١) قولُه: ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعُرُوفِ ... ﴾ إلخ؛ (أي: عاشروا النِّساءَ بالمعروف، مثلَ: النَّفقة والحُسْن في القول وغير ذلك، فإنْ كرهتموهنَّ لسوء خُلُقهنَّ وقبحهنَّ فعسى أنْ تكرهوا؛ أي: فاصبروا عليهنَّ، ولا تفارقوهنَّ لكراهةٍ، فلعلَّ لكم فيما تكرهون خيرًا كثيرًا ليس فيما تحبُّونه من النَّواب الجزيل، والولد الصالح، وغير ذلك، فأقيمَ علَّة جزاءُ الشَّرط؛ أعنى: فعسى أنْ تكرهوا مقامَ الجزاء، أعنى قولَه: فاصبروا). كذا في «التَّفسيرات الأحمديَّة». م

⁽٢) قولُه: ﴿ وَلَمْنَ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْمِنَ مِاللَّمْ مِنِ مَا اللَّهِ عَلَى الآخر، فحقوقُ الزَّوج على الآوجة : الخدمةُ، والأدبُ، وتركُ الاعتراض عليه، وامتثالُ أوامره بالكليَّة، وانقيادُها له في كلِّ شيء، وتركُ المنع من الوطء متى شاءً كيف شاءً، سوى المنع من اللَّواطة والوطء في حالة الحيض والنَّفاس.

وحقوقُ الزَّوجة على الزَّوج: النَّفقةُ، والكسوةُ، وأداءُ المهر بحسب ما ذُكر في الفقه، وتعليمُ الشَّرائع والأحكام. فالزَّوجُ والزَّوجةُ وإنْ كانا مستويين في الحقوق، ولكنْ للرِّجال عليهنَّ درجةٌ؛ أي: زيادةٌ في الحقِّ، وفضيلةٌ بالإنفاق ومُلكِ النِّكاح والطَّلاق والرَّجعة والميراث ونحوه)، كذا في «التَّفسيرات الأحمديَّة». م

⁽٣) قولُه: ﴿وَٱلَّذِي تَعَافُونَ نَتُورَهُ ﴾ ؛ (أي: إعراضَهنَّ، ﴿فَعِظُوهُ ﴾ ؛ أي: انصحوهنَّ للإطاعة، فإنْ لم ينفغ النُّصحُ ﴿وَاهْ جُرُوهُنَّ فِي ٱلْمَصَاجِعِ ﴾ ؛ أي: في المراقد، فلا تُدخلوهنَّ تحت اللِّحاف، أو تجامعوهنَّ، أو وَلُّوهنَّ ظهركم في المضجع، فإن لم ينفغ الهجرانُ ﴿وَاَضْرِبُوهُنَّ ﴾ ضربًا غيرَ مبرح ولا شائنٍ، ثمَّ بعد هؤلاء أنْ تأتي تلك الناشزةُ على المضجع، فإن لم ينفغ الهجرانُ ﴿وَاَضْرِبُوهُنَّ ﴾ ضربًا غيرَ مبرح ولا شائنٍ، ثمَّ بعد هؤلاء أنْ تأتي تلك الناشزةُ على الإطاعة فبيانُه في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَطَعْنَكُمُ ﴾ ؛ أي: بترك النُّسوز بعد الوعظ والهجران والضَّرب، ﴿فَلَا بَنَعُوا مَا كَانَ مَنهنَّ كَأَنْ لَم يكنْ، وإنَّ التائبَ من عَلَيْنَ سَكِيلُهُ ﴾ بالتَّوييخ والإيذاء، بل أزيلوا عنهنَّ التَّعرُض، واجعلوا ما كان منهنَّ كأنْ لم يكنْ، وإنَّ التائبَ من =



وَأُضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا لَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًّا إِنَّ ٱللَّهَ كَابَ عَلِيًّا كَيْرًا ﴾ [النساء: ٢٤].

٤٢٣٣ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَة هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «استَوصُوا بِالنِّسَاءِ خَيرًا، فَإِنَّهُنَّ خُلِقنَ مِن ضِلَعٍ، وَإِنَّ أَعوَجَ شَيءٍ فِي الضِّلَعِ أَعلاهُ، فَإِن ذَهَبتَ تُقِيمُهُ كَسَرتَهُ، وَإِن تَرَكتَهُ لَم يَزَل أَعوَجَ، فَاستَوصُوا بِالنِّسَاءِ خَيرًا»، متَّفقٌ عليه (١).

٤٣٣٤ ـ وَعَنهُ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى طَرِيقَةٍ، فَإِنِ استَمتَعتَ بِهَا استَمتَعتَ بِهَا وَبِهَا عِوَجٌ، وَإِن ذَهَبتَ تُقِيمُهَا كَسَرتَهَا وَكَسرُهَا طَلَاقُهَا»، رواه مسلمٌ (٢).

٤٢٣٥ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةٌ، إِن كَرِهَ مِنهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنهَا آخَرَ»، رواه مسلمٌ (٣).

٤٣٣٦ _ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَولاً بَنُو إِسرَائِيلَ لَم يَخنَزِ اللَّحمُ، وَلَولاً حَوَّاءُ لَم تَخُن أُنثَى زَوجَهَا الدَّهرَ»، متَّفقٌ عليه(٤).

الذَّنب كمنْ لا ذنبَ له، ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا ﴾؛ أي: إنَّه أقدرُ عليكم من قدرتكم على أزواجكم)، كذا في
 «التَّفسيرات الأحمديَّة» ملتقطًا. م

⁽۱) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: النّكاح، ب: الوصاة بالنّكاح، ح: (۱۸٦٥)، ومسلمٌ، ك: الرَّضاع، ب: الوصية بالنّساء، ح: (٣٦٤٤).

⁽٢) مسلم، ك: الرَّضاع، ب: الوصية بالنِّساء، ح: (٣٦٤٣).

⁽٣) مسلم، ك: الرَّضاع، ب: الوصية بالنِّساء، ح: (٣٦٤٥).

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٤/ ٧٩): (قولُه: «لا يَفركُ مؤمنٌ مؤمنةٌ»: (فَرَكَ): إذا أبغضَ؛ يعني: لا يُبغِض الزَّوجُ زوجتَه بأنْ يرى منها سوءَ أدبٍ؛ فإنَّه إنْ صدرَ منها فعلٌ غيرُ مرضيٍّ له؛ يصدُرْ منها أفعالٌ مرضيَّةٌ له، فليعفُ عنها أفعالها غيرَ المرضيَّة لأجل أفعالها المرضيَّة).

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: أحاديث الأنبياء، ب: قول الله: ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ كَيْلَةٌ وَأَتَمَمْنَهَا بِعَشْرِ ﴾، ح: (٣٩٩٩)، ومسلمٌ، ك: الرَّضاع، ب: لولا حوّاءُ لم تخنْ أنثى، ح: (٣٦٤٨).

٤٢٣٧ ـ وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «أَربَعٌ مَن أُعطِيَهُنَّ فَقَد أُعطِيَ خَيرَ الدُّنيَا وَالآخِرَةِ: قَلبٌ شَاكِرٌ، وَلِسَانٌ ذَاكِرٌ، وَبَدَنٌ عَلَى البَلاءِ صَابِرٌ، وَزَوجَةٌ لَا تَبغِيهِ خَونًا فِي نَفسِهَا وَلَا مَالِهِ»، والآخِرَةِ: قَلبٌ شَاكِرٌ، وَلِسَانٌ ذَاكِرٌ، وَبَدَنٌ عَلَى البَلاءِ صَابِرٌ، وَزَوجَةٌ لَا تَبغِيهِ خَونًا فِي نَفسِهَا وَلَا مَالِهِ»، وواه البيهقيُّ في «شعب الإيمان»(١).

٤٢٣٨ ـ وَعَن عُمَرَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يُسأَلُ الرَّجُلُ فِيمَا ضَرَبَ امرَأَتَهُ»، رواه أبو داود (٢٠).

٢٣٩ ـ وَعَن عَبدِ اللهِ بنِ زَمعَة ﷺ: «لاَ يَجلِد أَحَدُكُمُ امرَأْتَهُ جَلدَ العَبدِ، ثُمَّ يُجَامِعُهَا فِي آخِرِ اليَومِ»(٣).

٤٢٤٠ ـ ثُمَّ وَعَظَهُم فِي ضَحِكِهِم مِنَ الضَّرطَةِ، وَقَالَ: «لِمَ يَضحَكُ أَحَدُكُم مِمَّا يَفعَلُ؟»، متَّفقٌ عليه (٤).

وفي «كشف المناهج» (٣/ ٧٢): («يخنزُ»: بمعنى: ينتِنُ، وقالَ العلماءُ: ومعناه أنَّ بني إسرائيلَ لمّا أَنزلَ اللهُ عليهم
 المنَّ والسَّلوى نُهوا عن ادِّخارهما، فادَّخروا ففسدَ وأَنتنَ، واستمرَّ من ذلك الوقتِ).

وفي «اللّمعات» (١١١/): (قوله: «لولا حوّاءً»؛ أي: خيانتُها، قيلَ: خيانتُها أنَّها ذاقَت الشَّجرة قبلَ آدم، وكان قد نهاها، فغَوَته حتَّى أكلَ منها، وقيلَ: خيانتُها أنَّها أرسلَها آدمُ لقطع الشَّجرة، فقطعت سنبلتين، وأدَّته واحدةً وأخفَت أخرى، ووقعَ ذلك من جهة العوج في خلقها).

- (۱) البيهقيُّ في «الشُّعب»، ح: (٤١١٥)، والطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١١/ ١٣٤)، وفي «المعجم الأوسط»، ح: (٧٢١٢)، عزاه الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٤/ ٢٧٣) إلى الطَّبرانيِّ في «الكبير» وفي «الأوسط»، وقالَ: (رجالُ «الأوسط» رجالُ الصَّحيح)، وقالَ المنذريُّ في «التَّرغيب والتَّرهيب» (٢/ ٢٥٦): (رواه الطَّبرانيُّ بإسنادِ جيِّدٍ).
- (٢) أبو داود واللَّفظُ له، ك: النَّكاح، ب: في ضرب النِّساء، ح: (٢١٤٧)، وابنُ ماجه، أبواب النِّكاح، ب: ضرب النِّساء، ح: (٢١٤٧)، حسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرّواة» (٣/ ٣٠٥).
 - ومعناه كما في «لمعات التَّنقيح» (٦/ ١٢٩): (لا يُسألُ الرَّجلُ فيه ولا يعاقبُ، ولكنْ إذا راعي شرائطَه وحدوده).
- (٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: النَّكاح، ب: ما يُكره من ضرب النِّساء، ح: (٥٢٠٤)، ومسلمٌ، ك: الجنَّة، ب: النّار يدخلها الجبّارون، ح: (٧١٩١).
- (٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: التَّفسير، ب: سورة الشَّمس، ح: (٤٩٤٢)، ومسلمٌ، ك: الجنَّة، ب: النّار يدخلها الجبّارون، ح: (٧١٩١).

٤٢٤١ ـ وَعَن لَقِيطِ بِنِ صَبرَةَ ﷺ قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ لِي امرَأَةً وَإِنَّ فِي لِسَانِهَا شَيئًا ـ يَعنِي البَذَاءَ ـ قَالَ: «فَطُلِّقهَا إِذًا»، قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ لَهَا صُحبَةً، وَلِي مِنهَا وَلَدٌ، قَالَ: «فَمُرهَا» ـ يقول: عِظها ـ «فَإِن يَكُ فِيهَا خَيرٌ فَسَتَفْعَل، وَلا تَضرِب ظَعِينَتَكَ كَضَربِكَ أُمَيَّتَكَ»، رواه أبو داودَ(١١).

٤٢٤٢ ـ وَعَن حَكِيم بنِ مُعَاوِيَةَ القُشَيرِيِّ عَن أَبِيهِ اللهُ قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا حَقُّ زَوجَةِ أَحَدِنَا عَلَيهِ؟ قَالَ: «أَن تُطعِمَهَا إِذَا طَعِمتَ، وَتَكسُوهَا إِذَا اكتَسَيتَ أُوِ اكتَسَبتَ، وَلاَ تَضرِبِ الوَجة (٢٠)، وَلاَ تُقبِّح، وَلاَ تَهجُر (٣) إِلَّا فِي البَيتِ»، رواه أحمد وأبو داودَ وابن ماجه (٤٠).

٤٧٤٣ ـ وَرَوَى البُخَارِيُّ (٥) عَن أَنَسٍ قَالَ:.....

- (٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: النّكاح، ب: في حقّ المرأة على زوجها، ح: (٢١٤٢)، وابنُ ماجه، أبواب النّكاح، ب: حقّ المرأة على الزَّوج، ح: (١٨٥٠)، وحسَّنَه ابنُ حجر في «هداية الرّواة» (٣/ ٣٠١).
 - (٥) البخاريُّ، ك: الأيمان والنُّذور، ب: من حلفَ أنْ لا يدخلَ على أهله، ح: (٦٦٨٤).

⁽١) أبو داودَ، ك: الطُّهارة، ب: في الاستئار، ح: (١٤٢)، وصحَّحه ابنُ حبَّانَ، ح: (١٠٥٤).

⁽٢) قولُه: «ولا تضرب الوجه ... إلخ»: (وفي «فتاوى قاضيخانَ»: للزَّوج أنْ يضربَ المرأةَ على أربعةٍ، منها: تركُ الزِّينة إذا أرادَ الزَّوجُ، والثّانية: تركُ الإجابة إذا أرادَ الجماعَ وهي طاهرةٌ، والثّالثةُ: تركُ الصَّلاة في بعض الرِّوايات، وعن محمَّد: ليس له أنْ يضربَها على تركُ الصَّلاة، وتركُ الغُسل عن الجنابة والحيض بمنزلة ترك الصَّلاة، والرّابعة: الخروجُ عن منزلة بغير إذنه)، كذا في «المرقاة».

وقالَ في «الخازن»: (قالَ الشّافعيُّ: الضَّربُ مباحٌ، وتركُه أفضلُ). م

⁽٣) قولُه: «ولا تهجرُ إلّا في البيت»: (يعني: إذا رابَه منها أمرٌ فيهجرُها في المضجع، ولا يتحوَّلُ عنها إلى دارِ أخرى، ولكنَّه قد ثبتَ في الصَّحيح: أنَّ النَّبِيَ عَلَيْهُ هجرَ نساءَه، وخرجَ إلى مشربةٍ له، فيكونُ مفهومُ الحصرِ غير مرادٍ في قوله تعالى: ﴿وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاحِعِ ﴾ [النساء: ٣٤]، وأيضًا: إنَّ الحصرَ المذكورَ في هذا الحديث غيرُ معمولِ به، بل يجوزُ الهجرُ في غير البيوت كما فعلَ النَّبِيُ عَلَيْهُ.

والحتُّ أنَّ ذلك يختلفُ باختلاف الأحوال، فربَّما كانَ الهجرانُ في البيوت أشدَّ من الهجران في غيرها وبالعكس، بل الغالبُ أنَّ الهجرانَ في غير البيوت آلَمُ للنُّفوس، وخصوصًا للنِّساء؛ لضعف نفوسهنًّ). «نيلُ الأوطار» و«فتحُ الباري» مُلخَّصًا. م

آلى(١) رَسُولُ اللهِ ﷺ مِن نِسَائِهِ، وَكَانَت انفَكَّت رِجلُهُ، فَأَقَامَ فِي مَشرُبَةٍ تِسعًا وَعِشرِينَ لَيلَةً ثُمَّ نَزَلَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، آلَيتَ شَهرًا؟ فَقَالَ: «إِنَّ الشَّهرَ يَكُونُ تِسعًا وَعِشرِينَ».

٤٧٤٤ - ورَوَى مُسلمُ (٣) عَن جَابِرِ ﴿ قَالَ: دَحَلَ أَبُو بَكْرٍ ﴿ يَسَأَذِنُ عَلَى رَسُولِ اللهِ عَهُمُ فَوَجَدَ النَّاسَ جُلُوسًا بِبَابِهِ، لَم يُؤذن لِأَحَدِ مِنهُم، قَالَ: فَأُذِنَ لِأَبِي بَكْرٍ فَدَخَلَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عُمَرُ ﴿ فَاسَأَذَنَ فَأُدِنَ لَهُ، فَوَجَدَ النَّبِي عَلَيْ جَالِسًا حَولَهُ نِسَاؤُهُ وَاجِمًا سَاكِتًا، قَالَ: فَقَالَ: لَأَقُولَنَّ شَيئًا أَضِحِكُ النَّبِي عَلَيْ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَو رَأَيتَ بِنتَ خَارِجَةَ، سَأَلتنِي النَّفَقَةَ، فَقُمتُ إِلَيها، فَوَجَاتُ عُنْقَهَا، فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ وَقَالَ: ﴿ هُنَّ حَولِي كَمَا تَرَى، يَسَأَلننِي النَّفَقَةَ»، فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى عَائِشَةَ يَجَأُ عُنْقَهَا، كَلَ عَمَا تَرَى، يَسَأَلننِي النَّفَقَةَ»، فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى عَائِشَةَ يَجَأُ عُنْقَهَا، كِلَاهُمَا يَقُولُ: تَسَأَلنَ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ مَا لَيسَ عِندَهُ، قُلنَ: وَاللهِ عَنْقَهَا، فَقَامَ عُمَرُ إِلَى حَفْصَةَ يَجَأُ عُنْقَهَا، كِلَاهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ مَا لَيسَ عِندَهُ، قُلنَ: وَاللهِ عَلَيْهُ مَا لَيسَ عِندَهُ، قُلنَ: وَاللهِ عَنْقَهَا، فَقَامَ عُمَرُ إِلَى حَفْصَةَ يَجَأُ عُنْقَهَا، كِلَاهُ عَلَى اللهُ وَيَعْقِ مَا لَيسَ عِندَهُ، قُلنَ: وَاللهِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

⁽١) قولُه: «آلي رسولُ الله ﷺ... إلخ»: (قالَ في «الأزهار»: وليس هو من الإيلاء المشهور، قالَ الطِّيبيُّ: للإيلاء في الفقه أحكامٌ تخصُّهُ لا يُسمّى إيلاءً دونَها)، كذا في «المرقاة». م

⁽٢) مسلمٌ، ك: الطَّلاق، ب: بيان أنَّ تخييرَ امرأةٍ لا يكونُ طلاقًا إلّا بالنيَّة، ح: (٣٦٩٠). قولُه: «وجأتْ عنقَها»: أي: ضربَته، «مُعنتًا ولا مُتعنتًا»: أي: مشدِّدًا على النّاس، وملزمًا إيّاهم ما يصعبُ عليهم، ولا متعنتًا؛ أي: طالبًا زلَّتَهم، وأصلُ العَنَتِ المشقَّةُ.

 ⁽٣) قولُه: «بل أختارُ اللهَ ورسولَه... إلخ»: (فيه دلالةٌ لمذهب مالكِ والشّافعيِّ وأبي حنيفة وأحمدَ وجماهيرِ العلماءِ: أنَّ من خَيَّر زوجتَه، واختارَته لم يكن ذلك طلاقًا، ولا يقعُ به فرقةٌ)، كذا في «المرقاة». م

٤٢٤٥ ـ وَعَن عَائِشَة ﷺ قَالَت: كُنتُ أَغَارُ عَلَى اللَّاتِي وَهَبنَ أَنفُسَهُنَّ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، وَأَقُولُ: أَنفُسَهُ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَمَالَى: ﴿ وَتَجِي مَن تَشَاءُ مِنْهُنَ (١) وَتُعْوِى إِلَيْكَ مَن تَشَاءٌ وَمَنِ اللهَ عَلَيْ مَن تَشَاءٌ عَلَيْكَ مَن تَشَاءٌ وَمَن اللهُ عَلَيْ اللهِ عَلَيْكَ مَن تَشَاءٌ وَمَن اللهِ عَلَيْكَ مَن تَشَاءٌ وَمَن اللهِ عَلَيْكَ مَن تَشَاءٌ وَمَا اللهِ عَلَيْكَ مَن تَشَاءٌ وَمَا اللهِ عَلَيْكَ مَن تَشَاءً وَمَن اللهِ عَلَيْكَ مَن تَشَاءً وَمَن اللهِ عَلَيْكَ مَن اللهِ عَلَيْكَ مَن اللهُ عَلَيْكَ مَن اللهِ عَلَيْكَ مَن اللهُ عَلَيْكَ مَن اللهِ عَلَيْكَ مَن اللهِ عَلَيْكَ مَن اللهِ عَلَيْكَ مَن اللهِ عَلَيْكَ مَن اللهُ عَلَيْكُ مَن اللهُ عَلَيْكَ مَن اللهُ اللهُ عَلَيْكُ مِنْ اللهُ عَلَيْكُ مَن اللهُ اللهُ عَلَيْكَ مَن اللهُ عَلَيْكُ مَن اللهُ عَلَيْكَ مَن اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْكُ مَا اللهُ اللهِ اللهُ الل

٢٤٦ - وَحَدِيثُ جَابِرٍ ﷺ: «اتَّقُوا اللهَ فِي النِّسَاءِ» ذُكِرَ فِي قِصَّةِ الوَدَاع (٣).

٤٧٤٧ = وَعَن إِيَاسِ بِنِ عَبِدِ اللهِ ﷺ: «لَا تَضرِبُوا إِمَاءَ اللهِ». فَجَاءَ عُمَرُ ﷺ: وَلَا تَضرِبُوا إِمَاءَ اللهِ». فَجَاءَ عُمَرُ ﷺ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: ذَيْرِنَ النِّسَاءُ (٤) عَلَى أَزْوَاجِهِنَّ، فَرَخَّصَ فِي ضَرِبِهِنَّ، فَأَطَافَ بِآلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ: وَسَاءٌ كَثِيرٌ يَشْكُونَ أَزْوَاجَهُنَّ، لَيسَ نِسَاءٌ كَثِيرٌ يَشْكُونَ أَزْوَاجَهُنَّ، لَيسَ نِسَاءٌ كَثِيرٌ يَشْكُونَ أَزْوَاجَهُنَّ، لَيسَ

⁽١) قولُه: «ترجي من تشاءُ... إلخ»: (اختلفَ المفسِّرون في هذا المعنى، فأشهرُ الأقاويل: أنَّه في القَسْم بينهنَّ، وذلك أنَّ التَّسويةَ بينهنَّ في القَسْم كانت واجبًا عليه، فلمّا نزلَت هذه الآيةُ سقطَ عنه، وصارَ الاختيارُ إليه فيهنَّ.

قالَ أبو رزينِ وابنُ زيدٍ: نزلَت هذه الآيةُ حين غارَ بعضُ أمّهات المؤمنين على النّبيّ ﷺ، وطلبَ بعضهنّ زيادة النّفقة، فهجرهنّ النّبيُ ﷺ، وطلبَ بعضهنّ زيادة النّفقة، فهجرهنّ النّبيُ ﷺ شهرًا حتّى نزلَت آيةُ التّخيير، فأمرَه الله ﷺ أنْ يخيِّرهنّ بينَ الدُّنيا والآخرة، وأنْ يخلِّي سبيلَ من اختارَت الله ويمسكَ من اختارَت الله ورسولَه على أنّهنّ أمّهاتُ المؤمنين، ولا يُنكَحنَ أبدًا، وعلى أنّه تُؤوي إليه من تشاءُ منهنّ، وتُرجي من تشاءُ، فيرضينَ به، قسمَ لهنّ أو لم يقسِمْ، أو قسَمَ لبعضهن دونَ بعضٍ، أو فضَّلَ بعضهن في النّفقة والقسمة، فيكونُ الأمرُ في ذلك إليه يفعلُ كيفَ يشاءُ، وكانَ ذلك من خصائصِه، فوضِينَ بذلك، واخترنَهُ على هذا الشّرط)، كذا في «معالم التّنزيل». م

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: التَّفسير، ب: قوله: ﴿ تُرْجِى مَن تَنَاكُ مِنْهُنَّ ﴾، ح: (٤٧٨٨)، ومسلمٌ، ك: الرَّضاع، ب: جواز هبتها نوبتها، ح: (٣٦٣١).

⁽٣) مسلمٌ: ك: الحجِّ، ب: حجَّة النَّبِيِّ ﷺ، ح: (٢٩٥٠).

⁽٤) قولُه: «ذَيْرُنَ النَّسَاءُ... إلخ»: (ووجهُ ترتَّب السَّنَة على الكتاب في الضَّرب يحتملُ أنَّ نهيَ النَّبِي ﷺ عن ضربهنَّ قبلَ نزول الآية، ثمَّ لمّا ذَيْرُنَ النساءُ أُذِنَ في ضربهنَّ، ونزلَ القرآنُ موافقًا له، ثمَّ لمّا بالغوا في الضَّرب أخبر ﷺ أنَّ الضَّربَ وإنْ كانَ مباحًا على شكاية أخلاقهنَّ؛ فالتَّحمُّلُ والصَّبرُ على سوء أخلاقهنَّ وتركُ الضَّرب أفضلُ وأجملُ، ويُحكى عن الشّافعيِّ هذا المعنى)، كذا في «المرقاة». م



أُولَئِكَ بِخِيَارِكُم»، رواه أبو داودَ وابن ماجه والدّارِميُّ (١).

٤٢٤٨ - وَعَن عَائِشَةَ ﴿ قَالَتَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خَيرُكُم خَيرُكُم لِأَهلِهِ، وَأَنَا خَيرُكُم لِأَهلِي، وَإِنَا خَيرُكُم لِأَهلِي، وَإِذَا مَاتَ صَاحِبُكُم فَدَعُوهُ »، رواه التَّرمذيُّ والدَّارِميُّ (٢).

٤٢٤٩ ـ ورواه ابنُ ماجه عن ابنِ عبّاسِ ﷺ إلى قوله: «لِأَهلِي»(٣).

• ٤٢٥٠ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَكْمَلُ المُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحسَنُهُم خُلُقًا، وَخَيرُكُم خَيرُكُم خَيرُكُم لِنِسَائِهِم»، رواه التِّرمذيُّ وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ). ورواه أبو داودَ إلى قوله: «خُلُقًا»(٤).

٤٢٥١ ـ وَعَن عَائِشَةَ عِلَيْ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّا مِن أَكْمَلِ المُؤمِنِينَ إِيمَانًا، أَحسَنُهُم

(۱) أبو داود واللَّفظُ له، ك: النِّكاح، ب: في ضرب النِّساء، ح: (٢١٤٦)، وابنُ ماجه، أبوابُ النِّكاح، ب: ضرب النِّساء، ح: (١٩٨٥)، وحسَّنَه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (٣٠٢/٣).

وفي «اللَّمعات» (٦/ ١٢٥): (قولُه: «فَتِرْنَ النِّساءُ»: في «القاموس»: فَئِرَ كَ فَرِحَ: اجتراً وغضبَ، وفَئِرَت المرأةُ على بعلها: نشَزَت، والتَّركيبُ من قبيل: أكلوني البراغيثُ).

(٢) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبوابُ المناقب، ب: فضل أزواج النَّبيِّ ﷺ، ح: (٣٨٩٥)، والدَّارميُّ (٢٣٠٦) وصحَّحَه ابنُ حبّانَ (٤١٧٧)، وقالَ التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٤/ ٨٧): (قولُه: «إذا ماتَ صاحبُّكم فدعوه»: يعني: ليُحْسِنْ كلُّ واحدٍ منكُم على أهله، فإذا ماتَ واحدٌ منكُم فاتركوه؛ أي: فاتركوا ذكرَ مساوته؛ يعني: لا تذكروه بعد الموت بأخلاقه المذمومة، وأفعاله القبيحة؛ فإنَّ تركَ ذكر مساوته، والعفوَ عنه من حُسْن أخلاقكم.

ويحتملُ أنْ يكونَ معناه: فاتركوا محبَّتَه بعد الموت، ولا تُعلِّقوا قلوبَكم بأنْ تجلسوا على مصيبته والبكاء عليه).

- (٣) ابن ماجه (١٩٧٧)، وصحَّحَه ابنُ حبّانَ (١٨٦٤).
- (٤) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبوابُ الرَّضاع، ب: ما جاءَ في حقِّ المرأة على زوجها، ح: (١١٦٢)، وأبو داودَ مختصرًا، ك: السُّنَّة، ب: الدَّليل على زيادة الإيمان، ح: (٢٨٢٤). وقال التَّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).



خُلُقًا وَأَلطَفُهُم بِأَهلِهِ»، رواه التِّرمذيُّ(١).

٢٥٢ ـ وَعَنهَا ﴿ قَالَت: كُنتُ أَلعَبُ بِالبَنَاتِ (٢) عِندَ النَّبِيِّ عَلَيْ، وَكَانَ لِي صَوَاحِبُ يَلعَبنَ مَعِي، فَكَانَ رَسُولُ اللهِ عَلِيَّةِ إِذَا دَخَلَ يَتَقَمَّعنَ مِنهُ، فَيُسَرِّبُهُنَّ إِلَيَّ فَيَلعَبنَ مَعِي، مَثَّفَقٌ عليه (٣).

قَدِمَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ مِن غَزوَةِ تَبُوكَ - أَو خَيبَرَ - وَفِي سَهوَتِهَا سِترٌ، فَهَبَّت رِيحٌ فَكَشَفَت نَاحِيَةَ السِّترِ عَن بَنَاتٍ لِعَائِشَةَ لُعَبٍ، فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا عَائِشَةُ؟» قَالَت: بَنَاتِي، وَرَأَى فَهَبَّت رِيحٌ فَكَشَفَت نَاحِيَةَ السِّترِ عَن بَنَاتٍ لِعَائِشَةَ لُعَبٍ، فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا عَائِشَةُ؟» قَالَت: فَرَسٌ. قَالَ: «وَمَا هَذَا بَينَهُنَّ فَرَسًا لَهُ جَنَاحَانِ مِن رِقَاعٍ، فَقَالَ: «مَا هَذَا الَّذِي أَرَى وَسطَهُنَّ؟» قَالَت: فَرَسٌ. قَالَ: «وَمَا هَذَا الَّذِي عَلَيهِ؟» قَالَت: فَرَسٌ. قَالَ: «فَرَسٌ لَهُ جَنَاحَانِ؟» قَالَت: أَمَا سَمِعتَ أَنَّ لِسُلَيمَانَ خَيلًا لَهَا الَّذِي عَلَيهِ؟» قَالَت: فَضَحِكَ عَيْدٍ حَتَّى رَأَيتُ نَوَاجِذَهُ، رواه أبو داودَ⁽¹⁾.

٤٢٥٤ ـ وَعَنهَا ، أَنَّهَا كَانَت مَعَ النَّبِيِّ عَلِيٌّ فِي سَفَرٍ، قَالَت: فَسَابَقَتُهُ ٥٠ فَسَبَقَتُهُ عَلَى رِجلَيَّ،

⁽١) التّرمذيُّ، أبوابُ الإيمان، ب: في استكمال الإيمان، ح: (٢٦١٢)، وقالَ: (هذا حديثٌ حسنٌ).

 ⁽۲) قولُه: «كنتُ ألعبُ بالبنات... إلخ»: وقالَ في «ردِّ المحتار»: (اشترى ثورًا أو فرسًا من خزفٍ لأجل استئناس الصبيّ لا يصحُّ، ولا قيمةَ له، فلا يَضمَنُ مُتلِفُه، وقيلَ بخلافه: يصحُّ ويَضمَنُ، «قنية».

وفي آخر حظر «المجتبى» عن أبي يوسفَ: يجوزُ بيعُ اللُّعبة، وأنْ يلعبَ بها الصِّبيانُ). م

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأدب، ب: الانبساط إلى النَّاس، ح: (٦١٣٠)، ومسلمٌ، ك: فضائل الصَّحابة، ب: في فضل عائشة، ح: (٦٢٨٧).

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٤/٨): («يتقمَّعْنَ»؛ أي: يستترْنَ منه، «فيُسَرِّبُهنَّ»؛ أي: يبعثُهنَّ معي، ويرسلُهنَّ إلىَّ فيَلعبْنَ معي، والمرادُ إظهارُ حُسْن أخلاقِ النَّبِيِّ وعشرتِه مع نسوته).

⁽٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الأدب، ب: اللَّعب بالبنات، ح: (٤٩٣٢)، والنَّسائيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: عشرة النِّساء، ب: إباحة الرَّجل اللَّعبَ لزوجته، ح: (٨٩٠١)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٣/ ٣٠٤).

قوله: «السَّهْوَة»: بيتٌ صغيرٌ منحدِرٌ في الأرض قليلاً، شبيهٌ بالمخدع والخزانة، وقيلَ: هو كالصُّفَّة تكونُ بين يدي البيت، وقيلَ: شبيهٌ بالرَّفِّ أو الطَّاق يوضعُ في الشَّيء، «رقاع»؛ أي: من قرطاس.

⁽٥) قولُه: «فسابَقتُه على رِجلَيَّ»: (قالَ قاضيخان: يجوزُ السِّباقُ في أربعة أشياءَ: في الخفِّ؛ يعني: البعيرَ، وفي الحافر؛=

فَلَمَّا حَمَلتُ اللَّحمَ سَابَقتُهُ فَسَبَقَنِي، فَقَالَ: «هَذِهِ بِتِلكَ السَّبقَةِ»، رواه أبو داود (١٠).

٤٢٥٥ ـ وَعَنهَا ﴿ قَالَت: وَاللهِ لَقَد رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُومُ عَلَى بَابِ حُجرَتِي، وَالحَبَشَةُ يَلعَبُونَ بِالحِرَابِ، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يَستُرُنِي بِرِدَاثِهِ لِأَنظُرَ إِلَى لَعِبِهِم مِن بَينِ أُذُنِهِ وَعَاتِقِهِ، ثُمَّ يَقُومُ مِن يَلعَبُونَ بِالحِرَابِ، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يَستُرُنِي بِرِدَاثِهِ لِأَنظُرَ إِلَى لَعِبِهِم مِن بَينِ أُذُنِهِ وَعَاتِقِهِ، ثُمَّ يَقُومُ مِن يَلعَبُونَ بِالحِرَابِ، وَرَسُولُ اللهِ عَلَى اللهوِ، مَتَّفَقٌ أَجلِي، حَتَّى أَكُونَ أَنَا الَّتِي أَنصَرِفُ، فَاقدُرُوا قَدرَ الجَارِيَةِ الحَدِيثَةِ السِّنِّ، الحَرِيصَةِ عَلَى اللهوِ، مَتَّفَقٌ على اللهوا عليه (٢٠).

٢٠٥٦ ـ وَعَنهَا ﴿ قَالَت: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ إِنِّي لَأَعَلَمُ إِذَا كُنتِ عَنِّي رَاضِيَةً، وَإِذَا كُنتِ عَلَي غَضبَى ». قَالَت: فَقُلتُ: مِن أَينَ تَعرِفُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: ﴿ أَمَّا إِذَا كُنتِ عَنِّي رَاضِيَةً، فَإِنَّكِ تَقُولِينَ: لاَ وَرَبِّ إِبرَاهِيمَ ». قَالَت: قُلتُ: أَجَل وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ، مَا أَهُ جُرُ إِلّا اسمَكَ، مَتَّفَقٌ عليه (٣).

٤٢٥٧ _ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ، فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَيسَ مِنَّا مَن خَبَّبَ امرَأَةً عَلَى زَوجِهَا،

يعني: الفرس، وفي النَّصْل؛ يعني: الرَّمي، وفي المشي بالأقدام، يعني به: العَدْو، ويجوزُ إذا كان البدلُ من جانبٍ واحدِ بأنْ قالَ: إنْ سبقتُك فلي كذا، وإنْ سبقتَني فلا شيءَ لك، وإنْ شُرِطَ البدلُ من الجانبين فهو حرامٌ؛ لأنَّه قمارٌ، إلّا إذا أدخلا محلِّلًا بينهما، فقالَ كلُّ واحدِ: إنْ سبقتني فلك كذا، وإنْ سبقتُك فلي كذا، وإنْ سبق النَّالثُ فلا شيءَ له فهو جائزٌ وحلال، والمرادُ من الجواز الطِّيبُ والحلُّ دون الاستحقاق؛ فإنَّه لا يصيرُ مُستحقًا، وما يفعلُه الأمراءُ فهو جائزٌ أيضًا بأنْ يقولَ للاثنين: أيُّكما سبقَ فله كذا، وإنَّما جُوِّزَ السَّبقُ في هذه الأشياء الأربعة؛ لوجود الآثار فيها، ولا أثرَ في غيرها)، كذا في «المرقاة». م

⁽۱) أبو داود واللَّفظُ له، ك: الجهاد، ب: في السَّبق على الرَّجل، ح: (۲٥٧٨)، والنَّسائيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: عشرة النِّساء، ب: مسابقة الرَّجل زوجتَه، ح: (۸۸۹٦)، وحسَّنه ابنُ حجر في «هداية الرّواة» (۳/ ۲۹۹).

⁽٢) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (٢٥٣٣٣)، والبخاريُّ، ك: النِّكاح، ب: نظر المرأة إلى الحبش، ح: (٥٢٣٦)، ومسلمٌ، ك: صلاة العيدين، ب: الرُّخصة في اللَّعب الذي لا معصيةَ فيه، ح: (٢٠٦٤).

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: النِّكاح، ب: غيرة النِّساء، ح: (٥٢٢٨)، ومسلمٌ، ك: فضائل الصَّحابة، ب: في فضل عائشة، ح: (٦٢٨٥).

أُو عَبدًا عَلَى سَيِّدِهِ»، رواه أبو داود (١٠).

٤٢٥٨ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَت، فَبَاتَ غَضبَانَ عَلَيهَا؛ لَعَنتَهَا المَلائِكَةُ حَتَّى تُصبِحَ»، متَّفقٌ عليه (١٠).

٢٥٩ ـ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا(٣): «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا مِن رَجُلٍ يَدعُو امرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهَا فَتَأْبَى عَلَيهِ؛ إِلَّا كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاخِطًا عَلَيهَا حَتَّى يَرضَى عَنهَا».

٤٢٦٠ ـ وَعَن طَلِقِ بِنِ عَلِيٍّ هَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا الرَّجُلُ دَعَا زَوجَتَهُ لِحَاجَتِهِ؛ فَلتَأْتِهِ وَإِن كَانَت عَلَى التَّنُّورِ»، رواه التِّرمذيُّ (٤).

٤٢٦١ ـ وَعَن أَبِي سَعِيدٍ ﷺ قَالَ: جَاءَتِ امرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَنَحنُ عِندَهُ، فَقَالَت: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ وَجِي صَفُوانَ بِنَ المُعَطَّلِ يَضْرِبُنِي إِذَا صَلَّيتُ، وَيُفَطِّرُنِي إِذَا صُمتُ، وَلَا يُصَلِّي صَلَاةَ الفَجرِ حَتَّى تَطلُعَ الشَّمسُ. قَالَ: وَصَفُوانَ عِندَهُ عَقَالَ: يَضرِبُنِي تَطلُعَ الشَّمسُ. قَالَ: وَصَفُوانُ عِندَهُ عَقَالَ: فَسَأَلَهُ عَمَّا قَالَت، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَمَّا قُولُهَا: يَضرِبُنِي إِذَا صَلَّيتُ، فَإِنَّهَا تَقرَأُ بِسُورَتَينِ وَقَد نَهَيتُهَا، قَالَ: فَقَالَ: «لَو كَانَت سُورَةً وَاحِدَةً لَكَفَتِ النَّاسَ»، وَأَمَّا قُولُهَا: يُفطِّرُنِي، فَإِنَّهَا تَنطَلِقُ فَتَصُومُ، وَأَنَا رَجُلٌ شَابٌ فَلَا أَصِيرُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَومَئِذٍ: «لَا تَصُومُ قُولُهَا: يُفطَومُ مُ وَأَنَا رَجُلٌ شَابٌ فَلا أَصِيرُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَومَئِذٍ: «لَا تَصُومُ مَولَةً اللهُ عَلَيْهُ يَومَئِذٍ: «لَا تَصُومُ مَا

⁽١) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّلاق، ب: فيمن خبَّبَ امرأةً على زوجها، ح: (٢١٧٥)، والحاكمُ وصحَّحَه، ووافقَه الذَّهبيُّ، ك: الطَّلاق، ب: «ليس منّا من خَبَّبَ امرأةً على زوجها»، ح: (٢٧٩٥).

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٤/ ٢٠): («خَبَّبَ امرأةً»؛ أي: خَدَعَ وأفسدَ، والمرادُ: أنْ يوقِعَ أحدٌ عداوةً بين زوج وزوجةٍ).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: بدء الخلق، ب: إذا قالَ أحدُكم: آمين، ح: (٣٢٣٧)، ومسلمٌ، ك: النِّكاح، ب: تحريم امتناعها من فراش زوجها، ح: (٣٥٤١).

⁽٣) مسلمٌ، ك: النَّكاح، ب: تحريم امتناعها من فراش زوجها، ح: (٣٥٤٠).

⁽٤) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الرَّضاع، ب: ما جاءَ في حقِّ الزَّوج على المرأة، ح: (١١٦٠)، والنَّسائيُّ في «الكبرى»، ك: عِشْرة النِّساء، ب: في المرأة تبيتُ مهاجرة، ح: (٨٩٢٢). وقالَ التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

امرَأَةٌ إِلَّا بِإِذِنِ زَوجِهَا»، وَأَمَّا قَولُهَا: إِنِّي لَا أُصَلِّي حَتَّى تَطلُعَ الشَّمسُ، فَإِنَّا أَهلُ بَيتٍ قَد عُرِفَ لَنَا ذَاكَ، لَا نَكَادُ (١) نَستَيقِظُ حَتَّى تَطلُعَ الشَّمسُ، قَالَ: «فَإِذَا استَيقَظتَ فَصَلِّ»، رواه أبو داودَ وابن ماجه (٢).

٤٢٦٢ ـ وَعَن أَسمَاءَ ﴿ أَنَّ امرَأَةً قَالَت: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ لِي ضَرَّةً، فَهَل عَلَيَّ جُنَاحٌ إِن تَشَبَّعتُ مِن زَوجِي غَيرَ الَّذِي يُعطِينِي؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «المُتَشَبِّعُ بِمَا لَم يُعطَ؛ كَلابِسِ ثَوبَي زُورٍ »، متَّفتٌ عليه (٣).

٤٢٦٣ ـ وَعَن أَنَسٍ ﴿ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «المَرأَةُ إِذَا صَلَّت خَمسَهَا، وَصَامَت شَهرَهَا، وَأَحصَنَت فَرجَهَا، وَأَطَاعَت زَوجَهَا، فَلتَدخُل مِن أَيِّ أَبوَابِ الجَنَّةِ شَاءَت»، رواه «أبو نُعَيمٍ» في «الحلية»(٤).

(قولُه: «تشبَّعْت من زوجي غيرَ الذي يعطيني»؛ أي: أظهرْت لضَّرَق أنَّه يُعطيني أكثرَ ممّا هو يُعطيني إدخالًا للغيظ عليها، فنهى عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ عنه، فقال: «المتشبِّعُ بما لم يعطَ»؛ أي: الذي يُرِي أنَّه شبعانُ وليس به، «كلابس ثوبَي زورٍ»: وهو الذي يُزوِّرُ على النَّاس بأنْ تزيّا بزيِّ أهل الزُّهد، ويلبسُ لباسَ ذوي التَّقشُّف رياءً، وأضافَ التَّوبين إلى الزُّور لاَنَّهما كانا ملبوسين لأجله). «شرحُ المصابيح» لابن الملك (٤/ ١١)، وقيلَ: هو كمن لَسِسَ ثوبين لغيره، وأوهمَ أنَّهما له.

(٤) أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٦/ ٨٠٣). وإسنادُه ضعيفٌ، وأخرجَه ابنُ حبّانٍ في «صحيحه» عن أبي هريرة، ح:=

⁽١) قولُه: «لا نكادُ نستيقظُ حتّى تطلعَ الشَّمسُ»؛ (أي: حقيقةً أو مجازًا مشارفةً، قالَ: فإذا استيقظت _يا صفوانُ _ فصلً؛ أي: أداءً وقضاءً، هذا عندنا، واحتجَّ به الشَّافعيُّ على جواز قضاء الفوائت في الوقت المنهيِّ عن الصَّلاة فيه.

قلتُ: مع قَطْع النَّظر عن شرحنا المذكور ليس بلازم أنْ يصلِّي في أوَّل الاستيقاظ، غايةُ ما في الباب أنَّ استيقاظَه سببٌ لوجوب القضاء، فإذا استيقظ في الوقت المنهيِّ، وأخَّرَها إلى أنْ يَخرُجَ ذلك وصلّى يكونُ عاملًا بالحديثين، أحدُهما هذا، والآخرُ حديثُ النَّهي في الوقت المنهيِّ عنه). أخذته من «المرقاة» و«عمدة القاري». م

 ⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصّيام، ب: المرأة تصومُ بغير إذن زوجها، ح: (٢٤٥٩)، والحاكمُ وصحَّحه، ووافقَه النَّاهبيُّ،
 ك: الصَّوم، ب: لا تصومُ امرأةٌ إلّا بإذن زوجها، ح: (١٥٩٤).

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: النَّكاح، ب: المتشبِّع بما لم ينلْ، ح: (٢١٩)، ومسلمٌ، ك: اللَّباس، ب: النَّهي عن التزوير في اللَّباس، ح: (٥٥٨٣).



٤٣٦٤ ـ وَعَن أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ أَيُّمَا امرَأَةٍ مَاتَت وَزَوجُهَا عَنهَا رَاضٍ دَخَلَتِ الجَنَّةَ ﴾، رواه التِّرمذيُّ (۱).

٤٢٦٥ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ هُ فَالَ: قِيلَ لِرَسُولِ اللهِ عَلَيْ: أَيُّ النِّسَاءِ خَيرٌ؟ قَالَ: «الَّتِي تَسُرُّهُ إِذَا نَظَرَ، وَتُطِيعُهُ إِذَا أَمَرَ، وَلَا تُخَالِفُهُ فِي نَفسِهَا وَمَالِهَا بِمَا يَكرَهُ»، رواه النَّسائيُّ والبيهقيُّ في «شعب الطيمان» (٢).

٤٢٦٦ _ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَو كُنتُ آمِرًا أَحَدًا أَن يَسجُدَ لِأَحَدِ، لَأَمَرتُ المَرأَةَ أَن تَسجُدَ لِزَوجِهَا»، رواه التَّرمذيُّ (٣).

٤٢٦٧ ـ وَعَن قَيسِ بِنِ سَعدٍ هَ قَالَ: أَتَيتُ الحِيرَةَ فَرَأَيتُهُم يَسجُدُونَ لِمَرزُبَانٍ لَهُم، فَقُلتُ: رَسُولُ اللهِ أَحَقُّ أَن يُسجَدَ لَهُ، قَالَ: فَأَتَيتُ النَّبِيَ عَلَيْ فَقُلتُ: إِنِّي أَتَيتُ الحِيرَةَ فَرَأَيتُهُم يَسجُدُونَ لِمَرزُبَانٍ لَهُم، فَأَنتَ يَا رَسُولَ اللهِ أَحَقُّ أَن نَسجُدَ لَكَ، قَالَ: «أَرَأَيتَ لَو مَرَرتَ بِقَبرِي أَكُنتَ تَسجُدُ لَهُ؟» قَالَ: قُلتُ: لَا، قَالَ: «فَلا تَفعَلُوا، لَو كُنتُ آمِرًا أَحَدًا أَن يَسجُدَ لِأَحَدٍ، لَأَمَرتُ النِّسَاءَ أَن يَسجُدنَ لِأَزوَاجِهِنَّ؛ لِمَا جَعَلَ اللهُ لَهُم عَلَيهِنَّ مِنَ الحَقِّ»، رواه أبو داوذ (١٤).

^{= (}٢٦٣)، وأحمدُ عن عبد الرَّحمن بن عوف، ح: (١٦٦١)، قالَ المنذريُّ في «التَّرغيب» (٣/ ٣٤): (رواةُ أحمدَ رواةُ الصَّحيح، خلا ابنَ لهيعةَ، وحديثُه حسنٌ في المتابعات).

⁽١) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبوابُ الرَّضاع، ب: ما جاءَ في حقِّ الزَّوجِ على المرأة، ح: (١١٦١)، وابنُ ماجه، أبوابُ النِّكاح، ب: حقَّ الزَّوجِ على المرأة، ح: (١٨٥٤). وقالَ التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

 ⁽۲) النَّسائيُ واللَّفظُ له، ك: النِّكاح، ب: أيُّ النِّساءِ خيرٌ؟ ح: (٣٢٣١)، والحاكمٌ وصحَّحَه، ووافقَه الذَّهبيُّ، ك: النّكاح،
 ب: أيُّ النِّساءِ خيرٌ؟ ح: (٢٦٨٢ ـ ٢٦٨٣).

⁽٣) التّرمذيُّ، أبوابُ الرَّضاع، ب: ما جاءَ في حقَّ الزَّوج على المرأة، ح: (١١٥٩)، وقالَ التَّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ). وله شاهدٌ عن عائشةَ أخرجَه ابنُ ماجه، أبوابُ النَّكاح، ب: حقِّ الزَّوج على المرأة، ح: (١٨٥٢).

⁽٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: النِّكاح، ب: في حقَّ الزَّوج على المرأة، ح: (٢١٤٥)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرّواة»=

٤٢٦٨ ـ ورواه أحمدُ عن معاذِ بنِ جبلِ (١).

٠٤٢٧ وَعَن مُعَاذِ ﴿ مُعَاذِ ﴿ مَن مُعَاذِ ﴿ مَن مُعَاذِ ﴿ لَا تُؤذِي امْرَأَةٌ زَوجَهَا فِي الدُّنيَا، إِلَّا قَالَت زَوجَتُهُ مِنَ الحُورِ العِينِ: لَا تُؤذِيهِ، قَاتَلَكِ اللهُ، فَإِنَّمَا هُوَ عِندَكِ دَخِيلٌ يُوشِك أَن يُفَارِقَكِ إِلَينَا ﴾، رواه التَّرمذيُّ وابن ماجه، وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ غريبٌ) (٣).

٤٢٧١ ـ وَعَن جَابِرٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا تُقبَلُ لَهُم صَلَاةٌ، وَلَا تَصعَدُ لَهُم حَسنَةٌ: العَبدُ الآبِقُ حَتَّى يَرجِعَ إِلَى مَوَالِيهِ فَيَضَعَ يَدَهُ فِي أَيدِيهِم، وَالمَرأَةُ السَّاخِطُ عَلَيهَا زَوجُهَا، وَالسَّكرَانُ حَسَنةٌ: العَبدُ الآبِقُ حَتَّى يَرجعَ إِلَى مَوَالِيهِ فَيَضَعَ يَدَهُ فِي أَيدِيهِم، وَالمَرأَةُ السَّاخِطُ عَلَيهَا زَوجُهَا، وَالسَّكرَانُ حَتَّى يَصحُوً»، رواه البيهقيُّ في «شعب الإيمان»(٤).

= (٣/ ٣٠٥)، وأخرجَه الحاكمُ وصحَّحَه ووافقه الذَّهبيُّ، ك: النّكاح، ب: التَّشديد في العدل بين النِّساء، ح: (٢٧٦٣). (قولُه: «المَرزُبان»: هو بفتح الميم وضمَّ الزّاي: الفارسُ الشُّجاعُ المقدَّمُ على القوم دونَ الملك، وهو مُعرَّبٌ)، كذا في «النّهاية».

⁽۱) أحمدُ، ح: (۲۱۹۸۲).

 ⁽۲) أحمدُ في «المسند»، ح: (۲٤٤٧١)، قالَ الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (۲، ۳۱۰): (رواه أحمدُ، وفيه عليُّ بنُ زيدٍ،
 وحديثُه حسنٌ، وقد ضُعِّفٌ»، وقالَ أيضًا (۹/۹): (رواه أحمدُ، وإسنادُه جيِّدٌ).

⁽٣) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبوابُ الرَّضاع، الباب الأخير منه، ح: (١١٧٤)، وابنُ ماجه، أبوابُ النَّكاح، ب: في المرأة تُؤذِي زوجَها، ح: (٢٠١٤). وقالَ التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٤) البيهتيُّ في «شعب الإيمان»، ح: (٨٣٥٣)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (٩٤٠)، وابنُ حبّانَ (٥٣٥٥).



وقــولِ الله ﷺ: ﴿ اَلطَّالَقُ (١) مَرَّتَانَّ فَإِمْسَاكُ مِمْعُرُونِ أَوْتَسْرِيحٌ بِإِحْسَنَيَّ وَلَا يَحِلُّ لَحَثُمْ أَن تَأْخُذُواْ مِمَّا

(١) قولُه: ﴿ الطَّلَقُ مَرَّتَانِ... ﴾ إلخ: (هاتان الآيتان في الطَّلاق الرَّجعيِّ والخُلع والغليظةِ:

_ أمّا الأوّلُ: ففي قوله تعالى: ﴿ الطّلَقُ مَرَّتَانِ ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وبيانُهُ: أنّه لَمّا كان عددُ الطّلاق في الجاهليَّة غيرَ مُقرَّرِ على وتيرةٍ واحدةٍ، حتى إنّه لو طلّقها عشرًا يمكنُه رَجعتُها، وكان يُراجِعُها وقت انقضاءِ العِدَّة، ثم يُطلّقُها ويُراجِعُها، حتى جاءت امرأةٌ إلى عائشة ﷺ تشكو من مراجعة زوجها ثم تطليقها، ثُم وثُم هكذا، فعرَضَتْ إلى رسول الله ﷺ فنزلَ قولُه تعالى: ﴿ الطّلاق الرَّجعيَّ الذي يتعلَّقُ به الرَّجعةُ مُرَّتَانِ فَإِمْسَاكُ مُحَمُّوفٍ أَوْتَسْرِيحُ بِإِحْسَنِ ﴾؛ يعني: أنَّ الطّلاق الرَّجعيَّ الذي يتعلَّقُ به الرَّجعةُ مرَّتان لا زائدتان، فبعدَ ذلك إمساكُها بمعروف أو تسريحُها كذلك، وهذا أمرٌ بصيغةِ الخبرِ، كأنَّه قيل: طلّقُوا الرَّجعيَّ مرَّتين، وهذا هو التَّوجيةُ المذكورُ.

وفي «الحسينيّ» و «الزّاهديّ» و «البيضاويّ» و «التّلويح»: وهو الموافقُ لمذهبِ الشّافعيّ وأبي حنيفة جميعًا.

وهاهنا توجية آخرُ موافقٌ لمذهب أبي حنيفة رحمه الله فقط، اختارَه صاحبُ «الكشّاف» و «المدارك» وفخرُ الإسلام، وهو: أنَّ المرادَ بيانُ الطَّلاقِ الشَّرعيِّ لا الرَّجعيِّ؛ أي: التَّطليقِ الشَّرعيِّ تطليقة بعدَ تطليقة على التَّفريقِ دونَ الإرسال دَفْعة واحدة، ولم يُرِدْ بالمرَّتين التَّنية التي تقعُ مرَّة واحدة، ولكنَّ التَّكرير كقوله تعالى: ﴿ ثُمُ ٱرْجِع الْبَصَرُكَرُيْنِ ﴾ والملك: ٤]؛ أي: كرَّة بعد كرَّة، لا كرَّتين اثنتين مرَّة واحدة؛ لأنَّه ليس من السُّنَة إيقاعُ التَّطليقتين جُملةً.

ويؤيِّده أنَّه قال: ﴿ اَلطَّلَقُ مَرَّتَانِ﴾ ولم يقل: الطَّلاق اثنان، وهو أمرٌ بصيغةِ الخبر، وإلّا يلزمُ الكذبُ؛ إذ قد يوجدُ الطَّلقتان على وجهِ الجمع، وعند الشّافعيّ: يجوزُ إرسالُ الاثنتين والثّلاث دَفْعةً واحدةً.

وتفصيلُ المذاهب: أنَّ الطَّلاقَ على ثلاثةِ أوجهِ: أحسنَ، وحسنِ، وبدعيٍّ.

فالأحسنُ: أنْ يُطلِّقَها واحدةً في طُهرٍ لا وطءَ فيه ولم يَزِدْ عليه.

والحسَنُ عندنا: أنْ يُطلِّقَها ثلاثًا في ثلاثةِ أطهارٍ أو ثلاثةِ أشهرِ خلافًا لمالكِ؛ فإنَّه بِدْعيٌّ عندَهُ.

والبِدْعيُّ: أَنْ يُطلِّقَهَا اثنتين أو ثلاثًا في طُهرٍ واحدٍ، أو في كلمةٍ واحدةٍ، أو واحدةً في طُهرٍ وَطِئَ فيه، أو في حيضٍ
 موطوءة، خلافا للشّافعيِّ في غير الحيض؛ فإنَّه مباحٌ عنده.

ثم في الطَّلقةِ والطَّلقتين يجوزُ له الرَّجعةُ إذا كانت في العِدَّة، ويكونُ الطَّلاق بلفظ الصَّريح، وأمّا إن انقضت العدَّةُ أو كانت كناياتٍ بانَتْ، ويحلُّ لها نكاحُهُ ثانيًا ونكاحُ غيره من الأزواج.

وفي الطَّلقاتِ الثَّلاثِ سواءٌ كانت صريحًا أو كناياتٍ بمالٍ أو بغيرِه لا تحلُّ له حتى تنكحَ زوجًا غيرَه؛ لأنَّ الله تعالى ذكرَ الطَّلاقَ الرَّجعيَّ في آيتين:

إحداهما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَنَتُ يَتَرَبَّصُونَ﴾ الآية، ثم عَقَّبَ بعدَها بالرَّجعةِ حيث قال: ﴿ وَيُعُولَئُهُنَّ آخَتُّ رِرَهِنَّ ﴾، وهو فيما إذا طلَّقها واحدةً.

والثّانيةُ في قوله تعالى: ﴿ الطَّلَقُ مَرَّ كَانِ ﴾، وهو الذي بلغَ مرَّ تين دَفْعةٌ أَوَّلًا وعقَّبَ بعدَهما بالرَّجعة حيث قال: ﴿ فَإِمْسَاكُ مِعْرُونِ الْوَاجعةِ أَو تسريحٌ بإحسانٍ، وقَإِمْسَاكُ مِعْرُونٍ اللهِ المراجعة حتى تَبِينَ بالعدَّةِ، وقيل: بالطَّلْقةِ الثّالثةِ في الطُّهِ الثّالث.

ثم بيَّنَ أَنَّ الرَّجعةَ بعدَ الثَّالثة حتى تنكحَ زوجًا آخرَ ويَدخُلَ ذلك الزَّوجُ بها، ثم تطليقِها في قوله تعالى: ﴿ فَإِن طَلَقَهَا فَلَا عَلَى الزَّوجُ بها، ثم تطليقِها في قوله تعالى: ﴿ فَإِن طَلَقَهَا فَلَ مَن طَلقتِينَ أَو طَلقةٍ يجوزُ أَنْ يَنكِحَها المطلَّقُ أَو غيرُه في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا طَلَقَتُمُ النِّسَآةَ فَبَلَقَنَ أَبَعُهُنَ ﴾ الآية، هذا هو تفصيلُ هذا المقام.

- وأما النّاني: فني قولِه تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَحَمُّم ... ﴾ إلى آخره، وقال المفسّرون في بيانه: إنَّ جميلة كانت تَنفِرُ من زوجِها ثابتِ بن قيسٍ، وهو يحبُّها، وقد أعطاها حديقة في مهرها من قبل، فاختلَعَتْ منه بها؛ أي: رَدَّتُها إليه، وجعَلَتُها سببًا للطَّلاقِ منه، فطلَّقها وأخذَ منها تلك الحديقة، وكان رسول الله ﷺ حنَّها لأجله، فلم تَقبَلُ إلّا الفراق، فقال ﷺ: ﴿ وَلَا قَلَ مُعلى عليه حديقتَهُ ؟ قالت: نعم، وهو أوَّلُ خُلعٍ كان في الإسلام، فنزلت هذه الآية، وقد ذكروا هذه القصّة بنوعِ رادةٍ ونقصانٍ، فمعنى الآية: لا يحلُّ لكم أنْ تأخذوا وتُعيدوا مما آتيتُموهنَّ شيئًا؛ أي: مما أعطيتُموهنَّ من المهور ﴿ إلا آن يَكَافَآ ﴾؛ أي: في وقتٍ من الأوقات، إلّا وقتَ إخافةٍ عدمٍ إقامةٍ حدود الله، وهو عدمُ الموافقة بينهما؛ بأنْ يحدُث من المرأة النُشورُ وسوءُ الخلق وتركُ الأدب للزَّوج، ومن الزَّوج الضَّربُ والشَّتمُ بغيرِ حقِّ وغيرُ ذلك، ﴿ فَإِنْ خِفْتُمُ ﴾ عدمَ إقامةٍ حدودِ الله بهذه الطَّريق المذكورة، ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِما ؟ في مالِ افتَدَتِ المرأةُ بذلك المالِ للزَّوج، وتَعَلَّمُ على على على كذا وقبِلَ، حتى إنَّه لو لم يَذكُرُ لفظ الخلع؛ بأن يقولَ الزَّوجُ: خالعتُكِ على ألفِ درهم وقَبِلَتْ، أو الزَّوجةُ تقولُ: خالِعني على كذا وقبِلَ، حتى إنَّه لو لم يَذكُرُ لفظ = يقولَ الزَّوجُ : خالعتُكِ على ألفِ درهم وقبِلَتْ، أو الزَّوجةُ تقولُ: خالِعني على كذا وقبِلَ، حتى إنَّه لو لم يَذكُرُ لفظ =

الخُلْعِ؛ بأنْ يقولَ الزَّوجُ: طلَّقتُكِ على ألفٍ، أو الزَّوجةُ: طلَّقني على ألفِ لا يُسمّى خُلعًا بل طلاقًا على مالٍ.
 ولا بأسَ بالخلع عندَ الحاجة بما يَصلُحُ مهرًا، فما جازَ أنْ يكون مهرًا في النِّكاح، جازَ أنْ يكونَ بدلًا في الخلع دون العكس.

وكُره أخذُ البدلِ إنْ كان النُّشوزُ من جانب الزَّوجِ، وأخذُ الفضلِ على المهرِ إنْ كان النَّشوزُ من جانب الزَّوجة. والخلعُ معاوضةٌ في حقِّها ـ حتى يصحُّ رجوعُها وشرطُ الخيار لها، ويَقتصِرُ على المجلس ـ ويمينٌ في حقِّه، حتى انعكسَ الأحكامُ في حقِّه، هذا كلُّه في كُتُب الفقه.

ثم إنَّهم اختلفوا في: أنَّ الخُلعَ فسخٌ أم طلاقٌ؟

فقولُ الشّافعيِّ القديمُ وقولُ ابن عمر وابن عبّاسٍ: إنَّه فسخٌ لا طلاقٌ، وعندنا وفي القول الجديد للشّافعيِّ وإحدى الرِّوايتين عن عثمانَ: أنَّه طلاقٌ؛ وذلك لِما قال فخرُ الإسلام في بحث «الخاصِّ»: إنَّ الله تعالى ذكرَ الطَّلاقَ مرّةً ومرَّتين وأعقبَهما بإثبات الرَّجعة، ثم أعقبَ ذلك بالخُلعِ بقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَا يُقِيّهَا حُدُودَ اللَّهِ فَلا جُمَّاحَ عَلَيْهِمَا فِهَا المَراة، وهو الافتداءُ.

وفي تحتِ إفرادِ المرأةِ بالذِّكر في قوله تعالى: ﴿فَيَا أَفْلَاتَ بِهِ ۗ دليلٌ على تقريرِ فعل الزَّوج، على ما سبق، وهو الطَّلاقُ لا الفسخُ؛ لأنَّ الافتداءَ وُضِعَ لإعطاءِ شيءٍ بمقابلةِ شيءٍ، فيدلُّ على أنَّ المال عوضُ ما تُقابِلُهُ وهو مختصِّ بالمرأة، فيكونُ ما يُقابله مختصًّا بالزَّوج، وهو الطَّلاقُ لا الفسخُ، إذَا الفسخُ يقومُ بهما، فإثباتُ الفعل فسخٌ من الزَّوجِ بطريق الخُلع، لا يكونُ عملًا به، بل رفعًا له.

وثمرةُ الخلافِ تظهرُ في: أنه عندنا يَلحَقُها طلاقٌ بعدَ الخلع. وعندَهُ لا يلحقُها، ولهذا وُصِلَ قولُه تعالى: ﴿ فَإِن طَلَقَهَا ﴾ بقوله تعالى: ﴿ الطَّلَقُ مَرَّتَانِ ﴾ دونَ الخُلع.

_وأما الثّالث: فني قوله تعالى: ﴿ فَإِن طَلْقَهَا فَلا تَعِلُ لَهُ ﴾ الآية، وقد اختلَفَ في تفسيرها كلامُ أربابِ العقول وعباراتُ أهل الأصول، فقال أكثرُ المفسّرين: إنَّها متَّصلةٌ بقوله تعالى: ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ﴾؛ يعني: الطَّلاقُ الرَّجعيُّ مرّةٌ أو مرّتان، فإنْ طلَّقها بعدها تطليقةٌ ثالثةٌ، فلا تحلُّ له بعدَ ذلك أبدًا ﴿ حَقَّ تَنكِحَ رَوْجًا غَيْرَةً ﴾ آخرَ، ثم دخل بها ذلك الزَّوجُ، فإنْ طلَّقها؛ أي: الزَّوجُ الثّاني ﴿ فَلَا جُمَاحَ عَلَيْهِمَ آ ﴾؛ أي: على الزَّوجِ والمرأةِ أنْ يَرَاجعا بالنّكاح الجديد إنْ كان في ظنّهما أنْ يُقيما حدودَ الله من حقوق الزَّوجيّة وحسن المعاشرة والموافقة.

ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْعًا إِلَّا أَن يَعَافًا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَالْ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيَا أَفْلَاتُ بِهِ عِنْ تَلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيَا أَفْلَاتُ بِهِ عِنْ اللَّهِ فَلَا يَقِلُ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنكِحَ ذَوْجًا غَيْرَةً فَإِن اللَّهِ فَلَا تَعْلَى لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنكِحَ ذَوْجًا غَيْرَةً فَإِن اللَّهَ فَلَا تَعْلَى اللَّهُ مِنْ بَعْدُ حَدُودُ اللَّهِ فَأُولَئِهِ فَمُ الظَّلِمُونَ اللَّهُ وَتَلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ اللَّهِ البقرة: ٢٢٩ ـ ٢٣٠]. طَلَقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَمْرَاجَعَا إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتَلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٢٩ ـ ٢٣٠]. وقولِه تعالى: ﴿ وَإِنْ أَرَدَتُهُمُ (١) اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَابُ زَوْجٍ وَمَاتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَ قِنطَازًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ

الأوَّل: أنَّ الطَّلاق يصحُّ بعدَ الخُلع عملًا بالفاء.

وبهذه الآيةِ تمسَّكَ صاحبُ «الهداية» في أنَّ النُّسُوزَ إنْ كان من قِبَلِ الرَّجُل يكرهُ له العِوَضُ، حيث قال في «باب الخلع»: وإنْ كان النُّسُوزُ من قِبَلِهِ يكرهُ له أنْ يأخذَ منها عِوَضًا؛ لقوله ﷺ: ﴿وَإِنْ أَرَدَتُهُمُ ٱسْتِبَدَالَ زَقِج مَكابَ زَقِج ﴾=

وعلى هذا التَّقديرِ فبيانُ طلاقِ الخُلع مُعترِضٌ بينهما، وإنما جِيْءَ به تنبيهًا على أنَّه طلاقٌ أيضًا، ودلالة على أنَّ
 الطَّلاقَ يقعُ مجّانًا تارةً وبعِوضٍ أُخرى.

وقد أجمع أهلُ الأصول على: أنَّ ذكر الطَّلاق في قوله تعالى: ﴿ فَإِن طَلْقَهَا ﴾ بلفظِ الفاءِ عقيبَ ذكر الخُلع دليلٌ على شيئين:

والتّاني: أنَّ الخُلعَ أيضًا طلاقٌ لا فسخٌ؛ لأنَّه لو كان فسخًا لا يَلحَقُهُ الطَّلاقُ بعدَهُ، وبقرينة قوله تعالى: ﴿فِيَا أَفْلَاتُ بِهِه﴾، على ما مرَّ تقريرُهُ)، «التّفسيرات الأحمديَّة» مُلخَّصًا. م

⁽۱) قولُه: ﴿وَإِنَّ أَرَدُتُمُ ٱسْتِبْدَالَ رَوِّج ... ﴾ إلخ: (ونُقِلَ في سبب نزول هذه الآية: أنّه لَمّا كان الرَّجلُ في الجاهليَّة إذا أعجبتُهُ أمرأةٌ بالحسن والجمال والمال، وأرادَ أنْ يَنكِحَها ويُطلِّق الأُولى رماها بفاحشة بُهتانًا وافتراءًا، حتى يُلجِتُها إلى الافتداءِ منها بما أعطاها، وإنما فعَلَ ذلك ليتَخلَّصَ إلى نكاحِ تلك المرأة الأُخرى، وليأخذَ المالَ مِن الأُولى بالحيلةِ والبُهتان؛ فنهى الله تعالى عنه، وقال فيه: ﴿وَإِنْ أَرَدَقُمُ ٱسْتِبْدَالَ رَوِّج ﴾ الآية؛ يعني: إن أردتُم يا أيُها الأزواجُ استبدالَ زوجةٍ مكانَ زوجةٍ للجمال والكمال، والحالُ أنّكم قد آتيتُم الأُولى قنطارًا؛ أي: مالاً عظيمًا؛ فلا تأخذوا منه شبتًا، لا قليلًا ولا كثيرًا؛ لأنَّ أُخذَكم هذا لمجرَّدِ البُهتان والافتراءِ بالرِّنا، وكيف تأخذون المالَ والحالُ أنّكم ﴿وَقَدَ أَفْنَى بَعْصُ حَمْ إِلَى بَعْضُ كُم وهو الزَّوجُ -مع بعضٍ، وهو الزَّوجةُ، ﴿وَٱخَذُن ﴾ أي: خلا بعضُكم -وهو الزَّوجُ -مع بعضٍ، وهو الزَّوجةُ، ﴿وَٱخَذُن ﴾ أي: الأزواجُ ﴿مِنتَمُ مِينَاقًا غَلِيظًا ﴾؛ أي: لحق الصُّحبةِ والمضاجعةِ، أو أخذَا لله لأجلهنَّ عهذا وثيقًا في قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ مَسَالُكُ مُعَمُونِ أَوْلَتَربِيخُ إِلِحْسَنِ ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، أو أخذَا النَّبُيُ وَقِلْهُ ذلك في قوله: «استوصُوا بالنِّساء خيرًا» الحديث، هذا مضمونُ الآية.

شَكِيَّا أَتَأْخُذُونَهُ بُهُ تَنَا وَإِنَّمَا ثَبِينًا ۞ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُ كُمْ إِلَى بَعْضِ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِيثَنَقًا غَلِيظًا ﴾ [النساء: ٢١ ـ ٢١]. وقولِهِ تعالى: ﴿يَنَاتُهُا النَّيُّ لِمَ تُحَوِّمُ مَّا أَحَلَ اللَّهُ لَكُ تَبْنَغِى مُرْضَاتَ أَزْوَجِكُ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَجِيمٌ ۞ قَدْ فَرَضَ (١) اللَّهُ لَكُمْ تِحَلَّةَ أَيْمَنِكُمْ ﴾ [التحريم: ١ - ٢].

٤٢٧٢ ـ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَيَّامِ اللهِ اللهِ عَلَيْةِ اللهِ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ

وفي قوله تعالى: ﴿وَنَطَارًا ﴾ دليلٌ على أنَّ المهريصلُحُ بالغَّا ما بلغَ؛ لأنَّ معناه: مالاً عظيمًا، كما رُوي أنَّه قال عمرُ على المنبر: لا تُغالوا بصَدُقاتِ النساء، فقالت امرأةٌ: أنتَّبِعُ قولَك أم قولَ الله: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ فِنطَارًا ﴾؟ فقال عمرُ: كلُّ واحدٍ أعلمُ من عمر، تزوَّجوا على ما شئتُم.

وأيضًا في هذه الآية دليلٌ ظاهرٌ لأبي حنيفة على أنَّ المهريُوْكَدُ بالخلوةِ الصَّحيحة، حيث أنكرَ الله تعالى أخذَ المال، وعلَّلَ ذلك بالإفضاء، وهو الاختلاطُ والخلوةُ بلا حائلٍ)، هكذا ذكره صاحبُ «المداركِ» و «التَّفسيراتِ الأحمديَّة» مختصَرًا. م

(١) قولُه: ﴿ فَدْ فَرَضَ اللّهُ لَكُو تَحِلَةَ أَيْمَنِكُمْ ﴾: (يعني: قد جعلَ الله تحريمَ الحلالِ يمينًا، وأوجَبَ الكفّارة عليه؛ لأنَّ الظّاهرَ أنَّ آخِرَ الآية الذي ذكرت فيه ﴿ فَجَلَةَ أَيْمَنِيكُمْ ﴾ مرتبطٌ ومتعلِّقٌ بالأوَّلِ الذي ذكر فيه تحريمَ الحلال، حتى رُوي عن مقاتل: أنَّ رسول الله على أعتق رقبة في تحريمِ ماريَّة؛ ولأن الله تعالى لم يَحكُمْ بمجرَّدِ الكفّارة، بل أطلق عليه لفظ اليمينُ . «التَّفسيرات الأحمديَّة» ملتقطًا.

وذكر صاحبُ «الكشاف»: (فإنْ قلت: ما حكمُ تحريم الحلال؟ قلت: قد اختُلِفَ فيه، فأبو حنيفة يَراهُ يمينًا في كلِّ شيء، ويَعتبِرُ الانتفاعَ المقصودَ فيما يُحرِّمُه، فإذا حرَّمَ طعامًا فقد حلَفَ على أكلِه، أو أمةٌ فعلى وطيّها، أو زوجةٌ فعلى الإيلاءِ منها إذا لم يكن له نيَّةٌ، وإنْ نوى الظّهارَ فظِهارٌ، وإنْ نوى الطّلاقَ فطلاقٌ بائنٌ، وكذلك إنْ نوى ثِنْتين، وإنْ نوى ثلاثًا فكما نوى، وإنْ قال: نويتُ الكذبَ دُيِّنَ فيما بينَه وبينَ الله تعالى، ولا يُديَّنُ في القضاء، وإنْ قال: كلُّ حلالٍ على حرامٌ؛ فعلى الطّعام والشَّراب إذا لم يَنو، وإلّا فعلى ما نوى.

ولا يَراهُ الشّافعيُّ يمينًا، ولكنْ سببًا في الكفّارة في النِّساء وحدَهن، وإنْ نوى الطَّلاقَ فهو رجعيٌّ عنده. وعن أبي بكر وعمر وابن عبّاسٍ وابن مسعود وزيد: أنَّ تحريمَ الحلالِ يمينٌّ). م

⁼ إلى أنْ قال: ﴿ فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَكِيًّا ﴾ هذا لفظهُ.



عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اقْبَلِ الحَدِيقَةَ(١) وَطَلِّقْهَا تَطْلِيقَةً»، رواه البخاريُّ (٢).

٢٧٣٤ ـ وَرَوَى الدَّارَقطنيّ وَالبَيهَقِيُّ فِي «سُنَنِهِمَا»(٣): عَنهُ ﷺ أَنَّ (١) النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ الْخُلْعَ تَطْلِيقَةً بَاثِنَةً. وفي الباب آثارٌ كثيرةٌ مبسوطةٌ في «الدُّرِّ المنثور» وغيره (٥).

(١) قولُه: «اقبَلِ الحديقةَ وطلَّقْها... إلخ»: فيه دليلٌ على مشروعيَّةِ الخُلع، وأجمعَ العلماءُ عليها، وتفصيلُ الخُلعِ مضى في أوَّل هذا البابِ تحت قول الله تعالى: ﴿ الطَّلَقُ مَرَّتَانِ ﴾، فليُرجَعْ إليه؛ فإنَّه ينفعُك في بابه. م

(٢) البخاريُّ، ك: الطَّلاق، ب: الخلع، وكيف الطَّلاق فيه، ح: (٥٢٧٥).

قوله: «ما أُعتِبُ عليه»: لا أُعِيبُهُ ولا أَلُومُه، «أكرهُ الكفرَ»؛ أي: أنْ أقعَ في أسبابِ الكفرِ من سُوء العِشرةِ مع الزَّوج ونقصانِه حقَّه ونحو ذلك.

(٣) الدّارقطنيُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّلاق، ح: (٤٠٢٥)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: الخلع والطَّلاق، ب: الخلع هل هو فسخ أو طلاق؟ (١٤٨٦٥). قال ابنُ حجرٍ في «الدِّراية»، ح: (٥٨٠): (رواه الدَّارقطنيُّ وابنُ عديٌّ، وفيه عبّادُ بنُ كثير الثَّقفيُّ، وهو واهٍ).

قال العثمانيُّ في «إعلاء السُّنن» (١١/ ٢٢١): (نقلتُهُ اعتضادًا).

وكان يُحدِّثُ عنه جريرُ بن عبد الحميد فيقولون: أَعفِنا منه، فيقولُ: ويحكم! كان شيخًا صالحًا، كذا في «الميزان» (٢/ ٣٧١)، وهذا تعديلٌ منه مع معرفته بجرح الجارحين.

(٤) قولُه: «أنَّ النَّبِيَّ ﷺ جعَلَ الخُلعَ تطليقةٌ بائنةٌ»: (اختلفوا في أنَّ الخُلعَ تطليقةٌ أم لا؟

فقال أصحابُنا: إنَّه تطليقةٌ بائنةٌ، وهو قولُ عثمانَ وعليِّ وابن مسعود والحسن وابن المسيب وعطاء وشريح والشعبي وقبيصة بن ذؤيب ومجاهد وأبي سلمة والنَّخعيّ والزُّهريِّ والقُّوريِّ والأوزاعي ومكحول وابن أبي نجيح وعروة ومالك والشَّافعيِّ في الجديد.

وقال أحمدُ وإسحاق: فُرقةٌ وفسخٌ بغيرِ طلاقٍ، وهو قولُ ابن عبّاسِ والشَّافعيّ في القديم.

وحجَّتُنا هذا الحديثُ وغيرُه من الآثار.

وثمرةُ الخلافِ بين كون الخلع فسخًا وبين كونه طلاقًا هي: أنَّ الخلعَ يُنقِصُ عددَ الطَّلاق، وتكونُ عدَّتُها عدَّة المطلَّقةِ على الثّاني دونَ الأوَّل). «التَّعليق الممجَّد» و«عمدة الرِّعاية» مَلتقَطٌ منهما. م

(٥) منها: ما أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف»، ح: (١٨٧٤٧)، وعبد الرّزّاق بالسَّند نفسه [كما في عمدة القاري=

٤٧٧٤ ـ وَعَنْ نَافِعِ عَنْ مَوْلاَةٍ لِصَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ: أَنَّهَا اخْتَلَعَتْ (١) مِنْ زَوْجِهَا بِكُلِّ شَيْءٍ لَهَا،

= ٢٦١/٢٠] عن سعيد بن المسيب: أنَّ النَّبِيَ ﷺ جعل الخلع تطليقة . وصحَّحَ الحافظُ إسنادَهُ في «الدِّراية» (٢/ ٧٥)، وعِدَّتُها عدَّةُ المطلَّقة .

أخرج الإمامُ مالكٌ في «الموطَّا»، ك: الطَّلاق، ب: طلاق المختلعة، ح: (٢٠٨٧) عن نافع: أنَّ ربيع بنت معوِّذ بن عفراء جاءتْ وعمَّتها إلى عبدالله بن عمر، فأخبرتُهُ أنَّها اختلعتْ من زوجها في زمانِ عثمانَ بن عفان، فبلغ ذلك عثمانَ بن عفان، فلم يُنكره، وقال عبدُالله بن عمر: عدَّتُها عدَّةُ المطلَّقة.

ومنها: ما أخرجه هو بلاغًا، ح: (٢٠٨٨): أنَّ سعيدَ بنَ المسيّب وسليمانَ بنَ يسار وابنَ شهابٍ كانوا يقولون: عدَّةُ المختلعةِ مثلُ عدَّةِ المطلَّقة: ثلاثةُ قُروءٍ.

ومنها: ما أخرجَهُ هو والشّافعيُّ في «المسند»، ح: (١٢٣٥)، ترتيب سنجر، عن جمهان مولى الأسلميين، عن أم بكرة الأسلميَّة: أنَّها اختلعتْ من زوجها عبدِالله بن أسيد، ثم أتيا عثمانَ ، في ذلك، فقال: هي تطليقةٌ، إلّا أن تكونَ سَمَّيتَ شيئًا؛ فهو ما سَمَّيتَ.

قال ابنُ حجرٍ في «الدِّراية» (٢/ ٧٥): (وفيه جمهانُ الأسلميُّ، وهو مجهولٌ). قال العثمانيُّ في «الإعلاء» (١١/ ٢٢٢): (جمهانُ الأسلميُّ ذكرَهُ ابنُ حبّانَ في «المُقات» (٤/ ١١٨) كما في «تهذيب التَّهذيب»، وأخرج له مالكٌ في «الموطَّأ)، وهو لا يُحرِّجُ فيه إلّا عن الثقات، فالأثرُ صالحٌ للاحتجاج به، وليس بمجهولٍ مَن روى عنه اثنان فصاعدًا وروى عن كثيرين.

قال الكمالُ بن الهمام في «فتح القدير» (٢١٣/٤): (وهو جمهانُ أبو يعلى، وأبو يعلى مولى الأسلميّين، ويقال: مولى يعقوبَ القُبْطِيّ، يُعَدُّ في أهل المدينة تابعيًّا، رَوى عن سعدِ بن أبي وقّاصٍ وعثمانَ بن عفانَ وأبي هريرة وأمّ بكرةَ الأسلميَّةِ، وروى عنه عروةُ بن الزبير وموسى بن عبيدة الرَّبذي وغيرهما، وقال ابن حبّانَ في «الثّقات»: هو جدُّ جدّةِ عليّ بن المديني، فهي ابنةُ عبّاسِ بن جمهانَ، روى له ابنُ ماجه حديثًا واحدًا في الصَّوم).

قلت: وقد حكَمَ عليه ابنُ حجرٍ في «تقريب التَّهذيب» (ص: ١٤٢)، رقم: (٩٦٥) (بأنَّه مقبولٌ).

(١) قولُه: «اختلَعَتْ من زوجها بكلِّ شيءٍ لها... إلخ»: وقال في «الدُّرِّ المختار»: (وكره تحريمًا أخذُ شيءٍ، ويلحقُ به الإبراءُ عما لها عليه إنْ نشزَ، وإنْ نشزَتْ لا، ولو منه نشوزٌ أيضًا، ولو بأكثرَ مما أعطاها على الأوجه، «فتح»، وصحَّح الشُّمُنِّي كراهةَ الزِّيادة، وتعبيرُ «الملتقى»: لا بأس به يفيدُ أنَّها تنزيهيَّةٌ، وبه يحصلُ التوفيق).

وقال في «ردِّ المحتار»؛ (أي: به يحصلُ التَّوفيقُ بين ما رجَّحه في «الفتح» من نفي كراهـةِ أخذِ الأكثر، وهـو روايـةُ=

فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَبْدُاللهِ بْنُ عُمَرَ ﷺ، رواه مالكُ (١).

٤٢٧٥ _ وَعَنْ ثَوْبَانَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلَتْ زَوْجَهَا طَلَاقًا فِي غَيْرِ مَا بَأْسٍ، فَحَرَامٌ (٢) عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ»، رواه أحمد والتِّرمذيُّ وأبو داودَ وابن ماجه والدّارِميُّ (٣).

٢٧٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُنْتَزِعَاتُ وَالْمُخْتَلِعَاتُ هُنَّ الْمُنَافِقَاتُ»، رواه النَّسائيُّ (٤).

وعن ابن عمر عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «أبغضُ الحلالِ إلى الله تعالى الطَّلاقُ»، أخرجه أبو داود.

ودليلُ الجمهور على جوازِ الخلع من غيرِ نشوزِ قولُهُ تعالى: ﴿ فَإِن طِبِّنَ لَكُمْ عَن شَيْءِ مِنَّهُ فَشَا فَكُلُوهُ هَنِي عَالَى النساء: ٤]، فإذا جازَ لها أن تهبَ مهرَها من غيرِ أن يحصلَ بها شيءٌ؛ فإذا بذلت كان ذلك في الخلع الذي تصيرُ بسببه مالكةً أمرَ نفسها).

ولكن قال في «رحمة الأمة»: (واتَّفق الأئمَّةُ على أنَّ المرأة إذا كرهت زوجَها لقُبحِ منظرٍ أو سوءِ عِشرةٍ؛ جازَ لها أنْ تخالعَه على عِوَضٍ، وإنْ لم يكن من ذلك شيءٌ وتراضيا على الخلع من غيرِ سببِ جازَ، ولم يكره). م

- (٣) أبو داود واللَّفظُ له، ك: الطَّلاق، ب: الخلع، ح: (٢٢٢٦)، والتِّرمذيُّ، أبواب الطَّلاق، ب: ما جاء في المختلعات، ح: (١١٨٧). وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ).
- (٤) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّلاق، ب: ما جاء في الخلع، ح: (٣٤٦١)، وأحمد، ح: (٩٣٥٨)، قال الحافظ في «تهذيب=

[«]الجامع الصَّغير» وبينَ ما رجَّحهُ الشُّمُنِي من إثباتها، وهو روايةُ الأصل، فيُحمَلُ الأوَّلُ على نفي التَّحريميَّة، والثّاني على إثبات التَّزيهيَّة، وهذا التَّوفيق مصرَّحٌ به في «الفتح»؛ فإنَّه ذكرَ: أنَّ المسألةَ مختلفةٌ بين الصَّحابة، وذكر النُّصوصَ من الجانبين، ثم حقَّق، ثم قال: وعلى هذا يظهرُ كونُ رواية «الجامع» أوجة. نعم، يكونُ أخذُ الزِّيادة خلافَ الأولى، والمنعُ محمولٌ على الأولى. ومشى عليه في «البحر» أيضًا).

⁽١) مالكٌ في «الموطَّأ»، ك: الطَّلاق، ب: ما جاء في الخلع، ح: (٢٠٨٣)، رجالُه ثقاتٌ.

⁽٢) قولُه: «فحرامٌ عليها رائحةُ الجنَّة»: وقال في «الخازن»: (ذهب جمهورُ العلماء إلى أنَّه يجوزُ الخلعُ من غير نشوزِ ولا غضبٍ غير أنَّه يكرهُ؛ لِما فيه من قطع الوُصلة بلا سببٍ، عن ثوبانَ: أنَّ رسول الله عَلَيْ قال: «أيُّما امرأةٍ سألت زوجَها الطَّلاقَ من غير بأسِ فحرامٌ عليها رائحةُ الجنَّة». أخرجه أبو داود والتِّرمذيُّ.



٢٧٧٧ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ، النَّبِيِّ قَالَ: ﴿أَبْغَضُ (١١) الْحَلَالِ إِلَى اللهِ الطَّلَاقُ»، رواه

= التَّهذيب» (٢/ ٢٧٠): (وهذا إسنادٌ لا مطعنَ في أحد من رُواته).

ومذهبُنا مذكورٌ في «الدُّرِّ المختار»: (بأنَّ إيقاع الطَّلاق مباحٌ عند العامَّة؛ لإطلاق الآيات. «أكمل»، وقيل - قائله الكمال ..: الأصحُّ حظرُه؛ أي: منعُه إلّا لحاجةٍ كريبةٍ وكبر، والمذهبُ الأول كما في «البحر». وقولُهم: الأصلُ فيه الحظرُ: معناه أنَّ الشارع ترك هذا الأصلَ فأباحه، بل يستحبُّ لو مُؤذيةً أو تاركةَ صلاةٍ).

وقال في حاشية «ردِّ المحتار»: (قولُه: والمذهبُ الأوَّلُ لإطلاق قوله تعالى: ﴿ فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّتِمِ ﴿ كَا الطَّلاق: ١] ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُو إِن طَلَقَتُمُ النِّسَآءَ ﴾ [البقرة: ٢٣٦]؛ ولأنه ﷺ طلَّقَ حفصة لا لريبةٍ ولا كبر، وكذا فعله الصَّحابة، والحسن ابن علي استكثر النِّكاح والطَّلاق، وأما ما رواه أبو داود أنَّه ﷺ قال: «أبغضُ الحلال إلى الله ﷺ الطَّلاقُ»، فالمرادُ بالحلال ما ليس فعله بلازم، الشّاملُ للمباح والمندوب والواجب والمكروه كما قاله الشَّمُنِّي، «بحر» مُلخَصًا.

قلت: لكنْ حاصلُ الجواب: أنَّ كونه مبغوضًا لا يُنافي كونه حلالًا، فإنَّ الحلال بهذا المعنى يشملُ المكروه، وهو مبغوضٌ، بخلاف ما إذا أُريد بالحلال ما لا يترجَّحُ تركه على فعله، وأنت خبيرٌ أنَّ الجواب مُؤيِّدٌ للقول الثّاني، ويأتي بعدَهُ تأييدُه أيضًا، فافهم.

وقولُه: «وقولُهم... إلخ»، جوابٌ عن قوله في «الفتح»: إنَّ قولهم بإباحته وإبطالهم قولَ من قال: لا يُباح إلّا لكبر أو ريبةٍ؛ بأنه عَلَيُّ طلَّقَ حفصة ولم يقترنْ بواحدٍ منهما؛ مُنافي لقولهم: الأصلُ فيه الحظر؛ لِما فيه من كفران نعمة النِّكاح، والإباحةُ للحاجة إلى الخلاص، ولحديث: «أبغضُ الحلال إلى الله تعالى الطَّلاقُ».

وأجاب في «البحر»: بأنَّ هذا الأصلَ لا يدلُّ على أنَّه محظورٌ شرعًا، وإنما يفيدُ أنَّ الأصلَ فيه الحظرُ، وتُركَ ذلك بالشَّرع، فصار الحلُّ هو المشروع، فهو نظيرُ قولهم: الأصلُ في النَّكاح الحظرُ.

وإنما أُبِيحَ للحاجةِ إلى التَّوالدِ والتَّناسل، فهل يُفهَمُ منه أنَّه محظورٌ؟ فالحقُّ إباحتُه لغير حاجةٍ طلبًا للخلاصِ مِنها؛ للأدلة المارَّة، انتهى.

أقولُ: لا يخفى ما بين الأصلين من الفرق؛ فإنَّ الحظرَ الذي هو الأصلُ في النّكاح قد زالَ بالكلِّيَة، فلم يبتى فيه حظرٌ أصلًا إلاّ لعارض خارجيٍّ، بخلاف الطَّلاق، فقد صرَّح في «الهداية»: بأنَّه مشروعٌ في ذاته من حيث إنَّه إزالةُ الرِّق، وأنَّ هذا لا يُنافي الحظرَ لمعنى في غيره، وهو ما فيه من قطع النّكاح الذي تعلَّقتْ به المصالحُ الدِّينيَّة والدُّنيويَّة، فهذا صريحٌ في أنَّه مشروعٌ ومحظورٌ من جهتين، وأنَّه لا منافاة في اجتماعهما؛ لاختلافِ الحيثيَّة كالصَّلاة في الأرض=

⁽١) قولُه: «أبغضُ الحلال إلى الله الطَّلاقُ»: (وقال الشَّافعيُّ رحمه الله: كلُّ طلاقِ مباحٌ)، قاله في «الهداية».



أبو داود^(۱).

٤٢٧٨ ـ وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا مُعَاذُ! مَا خَلَقَ اللهُ شَيئًا عَلَى وَجْهِ

المغصوبة، فكونُ الأصل فيه الحظرَ لم يَزُلُ بالكلَّيَّة، بل هو باقي إلى الآن، بخلافِ الحظرِ في النّكاح؛ فإنّه من حيث كونُه انتفاعًا بجزءِ الآدمي المحترم واطلاعًا على العورات قد زال؛ للحاجة إلى التَّوالد وبقاء العالم، وأمّا الطَّلاق فإنَّ الأصلَ فيه الحظرُ، بمعنى أنَّه محظورٌ إلّا لعارضٍ يُبيحه، وهو معنى قولهم: الأصلُ فيه الحظرُ، والإباحةُ للحاجة إلى الخلاص، فإذا كان بلا سببِ أصلًا لم يكن فيه حاجةٌ إلى الخلاص، بل يكونُ حمقًا وسفاهة رأي، ومجرَّدَ كفرانِ النَّعمة وإخلاص الإبذاء بها وبأهلها وأولادها، ولهذا قالوا: إنَّ سببَه الحاجةُ إلى الخلاص عندَ تبايُنِ الأخلاق وعُروضِ البغضاء الموجِبةِ عدمَ إقامة حدود الله تعالى، فليست الحاجةُ مختصَّة بالكبر والرِّيبة كما قيل، بل هي أعمُّ كما اختاره في «الفتح».

فحيث تجرَّد عن الحاجة المبيحة له شرعًا، يبقى على أصله من الحظر، ولهذا قال تعالى: ﴿ وَإِنَّ أَطَعْنَكُمْ فَلَا نَبَعُواْ عَلَيْهِنَّ مَسَيِيلًا ﴾ [النساء: ٣٤]؛ أي: لا تَطلُبوا الفراق، وعليه حديثُ: «أبغضُ الحلال إلى الله تعالى الطَّلاقُ».

قال في «الفتح»: ويُحملُ لفظُ المباح على ما أبيح في بعض الأوقات؛ أعني: أوقاتَ تحقُّق الحاجة المبيحة، وإذا وُجدت الحاجةُ المذكورةُ أُبيح، وعليها يُحمل ما وقع منه ﷺ، ومن أصحابه وغيرهم من الأثمَّة؛ صَوْنًا لهم عن العبث والإيذاء بلا سبب.

فقولُه في «البحر»: إنَّ الحقَّ إباحتُه لغيرِ حاجةٍ طلبًا للخلاصِ منها إنْ أرادَ بالخلاصِ منها الخلاصَ بلا سببٍ كما هو المتبادرُ منه فهو ممنوعٌ؛ لمخالفته لقولهم: إنَّ إباحتَه للحاجة إلى الخلاص، فلم يُبيحوه إلّا عند الحاجة إليه، لا عند مجرد إرادةِ الخلاص، وإنْ أرادَ الخلاصَ عند الحاجة إليه فهو المطلوبُ.

وقولُه في «البحر» أيضًا: إنَّ ما صحَّحه في «الفتح» اختيارٌ للقول الضَّعيف، وليس المذهبَ عن علمائنا فيه نظرٌ؛ لأنَّ الضَّعيفَ هو عدمُ إباحته إلاّ لكبرٍ أو رِيبةٍ، والذي صحَّحه في «الفتح» عدمُ التَّقييد بذلك، كما هو مقتضى إطلاقهم الحاجة.

وبما قرَّرناه أيضًا زالَ التَّنافي بين قولهم بإباحتِه وقولهم: إنَّ الأصلَ فيه الحظرُ؛ لاختلاف الحيثيَّة، وظهرَ أنَّه لا مخالفةَ بين ما ادَّعاه أنَّه المذهبُ، وما صحَّحه في «الفتح»، فاغتنِمْ هذا التَّحريرَ؛ فإنَّه من فتح القدير). م

(۱) أبو داود واللَّفظُ له، ك: الطَّلاق، ب: في كراهية الطَّلاق، ح: (۲۱۷۸)، وابن ماجه، أبواب الطَّلاق، ب: حدثنا سويد بن سعيد، ح: (۲۰۱۸). وحسَّنه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (۳/ ۲۰۹).

الْأَرْضِ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنَ الْعَتَاقِ، وَلَا خَلَقَ اللهُ شَيْئًا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ أَبْغَضَ إِلَيْهِ مِنَ الطَّلَاقِ»، رواه الدَّارَقطنيُ (١).

87٧٩ _ وَعَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ فَجَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: إِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاتًا، قَالَ: فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ رَادُّهَا إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: يَنْطَلِقُ أَحَدُكُمْ، فَيْرَكَبُ الْحُمُوقَة ثُمَّ يَقُولُ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، وَإِنَّ اللهَ قَالَ: ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللهَ يَجْعَل لَهُ مُخْرَجًا ﴾ [الطلاق: ٢]، وَإِنَّكَ لَمْ تَتَّقِ اللهَ فَالَ أَجِدْ لَكَ مَخْرَجًا، عَصَيْتَ رَبَّكَ لَمْ تَتَّقِ اللهَ فَالَ أَجِدْ لَكَ مَخْرَجًا، عَصَيْتَ رَبَّكَ (٢)، وَبَانَتْ مِنْكَ امْرَأَتُكَ،

وفي كلِّ من وقوعِه وعددِه وكونِه معصيةً خلافٌ:

فعن الإماميَّة: لا يقعُ بلفظِ الثّلاث، ولا في حالةِ الحيض.

وذهب طاووس ومحمَّد بن إسحاق والحجاج بن أرطاة والنَّخعيُّ وابن مقاتل والظاهريَّةُ إلى أنَّ الرَّجلَ إذا طلَّقَ امرأتَه ثلاثًا معًا، فقد وقعتْ عليها واحدةً.

ومذهبُ جماهير العلماء من التّابعين ومن بعدهم، منهم الأوزاعي والنَّخعيُّ والثَّوريُّ وأبو حنيفة وأصحابه ومالك وأصحابه وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد وآخرون كثيرون على أنَّ مَن طلَّقَ اصحابه وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد وآخرون كثيرون على أنَّ مَن طلَّقَ امرأته ثلاثًا وَقَعْنَ، ولكنَّه يأثمُ، وقالوا: مَن خالف فيه فهو شاذٌّ مخالفٌ لأهل السُّنَّة.

وعند الشّافعيِّ: لا عبرةَ بالعددِ في الطَّلاق، وإنما السُّنَّة أن يطلِّقَها في طهرٍ لا وطءَ فيه، فإنْ طلَّقَ فيه ثلاثًا أو اثنتين لم يكن بِدْعيًّا.

> وقال مالكُ بن أنس: لا أعرفُ الطَّلاقَ السُّنِّيَ إلّا واحدةً، وكان يكرهُ الثَّلاث مجموعة كانت أو متفرِّقةً. وأما أبو حنيفة وأصحابه فإنما كرهوا ما زادَ على الواحدة في طُهر واحدٍ، فأمّا مُتفرِّقًا في الأطهار فلا.

ثم عندَ الشَّافعيّ رحمه الله: لا بأسَ بإرسال الثَّلاث، وقال: لا أعرفُ في عددِ الطَّلاق سنَّةً ولا بدعةً، وهو مباحٌ. =

⁽١) الدّارقطنيُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّلاق، ح: (٣٩٨٤)، وعبد الرَّزّاق في «المصنَّف»، ح: (١(١١٣٣). قال ابنُ حجرٍ في «المطالب العالية» (٨/ ٤٠١): (هذا منقطمٌ)، وضعَّفه في «التَّلخيص الحبير» (٣/ ٤٣٥).

⁽٢) قولُه: «عصيتَ ربَّك وبانَتْ منكَ امرأتُكَ»: (وعند الحنفيَّة: طلاقُ البدعةِ ما خالفَ قِسْمَي السُّنَّة، وذلك بأنْ يُطلُقها ثلاثًا بكلمةٍ واحدةٍ، أو مُفرَّقةٌ في طهرٍ واحدٍ، أو اثنتين كذلك، أو واحدةً في الحيضِ، أو في طهرٍ قد جامَعَها فيه، أو جامَعَها في الحيضِ الذي يَليه هو، فإذا فعَلَ ذلك وقعَ الطَّلاقُ وكان عاصيًا.

رواه أبو داودَ في «سننه» بسندٍ صحيح^(١).

فمالكٌ رحمه الله يُراعي في طلاق السُّنِّيّ الواحدة والوقت، والشّافعيُّ رحمه الله يُراعي الوقت وحده.

وأمّا المقام النّالث، وهو كونُ الثّلاث بكلمةٍ واحدةٍ معصيةً أو لا؟ فقال الشّافعيُّ رحمه الله: كلُّ طلاقٍ مباحٌ؛ لأنّه تصرُّفٌ مشروعٌ، حتى يستفادُ به الحكمُ، والمشروعيَّةُ لا تُجامع الحظرَ، بخلاف الطَّلاقِ في حالةِ الحيض؛ لأنّ المحرَّمَ تطويلُ العِدَّة عليها لا الطَّلاقُ.

وعندنا: يقعُ الطَّلاقُ البدعيُّ، وهو آثمٌ؛ لأنَّ الأصلَ في الطَّلاق عندنا هو الحظرُ؛ لِما فيه من قطع النّكاح الذي تعلَّقتْ به المصالحُ الدِّينيَّةُ والدُّنيويَّة، والإباحةُ للحاجة إلى الخلاص، ولا حاجةَ إلى الجمع بين الثّلاث، وهي في المفرَّقِ على الأطهار ثابتةٌ نظرًا إلى دليلها، والحاجةُ في نفسها باقيةٌ، فأمكنَ تصويرُ الدَّليل عليها، والمشروعيَّةُ في ذاته من حيث إنَّه إزالةُ الرِّقُ لا تُنافي الحظرَ لمعنى في غيره، وهو ما ذكرناه من فواتِ مصالح الدِّين والدُّنيا، وقد مرَّ الكلام فيه في حديث: «أبغضُ الحلال إلى الله الطَّلاقُ» مستوفى، فليُرجَعْ إليه.

ولنا: أيضًا قولُه تعالى جل جلاله: ﴿ اَلطَّلَتُهُ مَرَّتَانِ ﴾ إلى أنْ قال: ﴿ فَإِن طَلَقَهَا ﴾، فلزمَ أنْ لا طلاقَ شرعًا إلّا كذلك؛ لأنّه ليس وراءَ الجنس شيءٌ، وهذا من طُرقِ الحصرِ، فلا طلاقَ مشروعٌ ثلاثًا بمرَّةٍ واحدةٍ، وكان يَتبادرُ أنْ لا يقعَ شيءٌ، كما قالت الإماميَّةُ، لكنْ لِما علمتَ أنَّ عدم مشروعيته كذلك لمعنى في غيره، وهو تفويتُ معنى شرعيَّته سبحانه له كذلك وإمكانُ التَّدارك عند النَّدم، وقد يعودُ ضررُه على نفسه، وقد لا.

ولنا أيضًا ما ذكر في الكتاب من قول ابن عبّاسٍ للذي طلَّق ثلاثًا، وجاء يسأل: «عصيتَ ربَّك»، وكذا ما حدَّثَ عبدُ الرَّزَاق من عبادة بن الصّامت حيث قال ﷺ: «بانَتْ بثلاثٍ في معصيةٍ»، وكذا ما حدَّثَ الطَّحاويُّ عن مالكِ بن الحارث، وما رَوى النَّسائيُّ عن محمودِ بن لبيد). «المرقاة»، و«عمدة القاري»، و«الهداية» مُلتقَطِّ منها. م

(۱) أبو داود، ك: الطَّلاق، ب: نسخ المراجعة بعد التَّطليقات، ح: (۲۱۹۷)، وصحَّح سندَه ابنُ حجرٍ في «فتح الباري» (۹/ ۳۶۲).

ومثلُه حديثٌ أخرجه البخاريُّ في ك: الطَّلاق، ب: ﴿ وَبُعُولَهُنَ آخَقُ رَدِهِنَ ﴾، ح: (٥٣٣٢) عن نافع: أنَّ ابن عمر بن الخطّاب ﷺ أن يراجعَها ثم يُمسِكَها حتى تطهرَ ثم تحيض عنده حيضة أخرى، ثم يُمهِلَها حتى تطهرَ من حيضها، فإنْ أراد أن يطلَقها فليطلِّقها حينَ تطهرُ من قبل أن يجامعَها: ﴿ وَكَانَ عَبِدَاللهُ إِذَا سَئل عن ذلك قال لأحدهم: إنْ يَجامعَها: لاَتَّا طلَقتها ثلاثًا فقد حَرُمَتْ عليك حتى تنكحَ زوجًا غبرَك. ومسلمٌ، ك: الطَّلاق، ب: تحريم طلاق الحائض =



٤٧٨٠ ـ وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَالدَّارَقطنيِّ: عَن ابْنِ عُمَرَ ﷺ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ لَوْ طَلَّقْتُهَا ثَلَاتًا، قَالَ: «إِذًا قَدْ عَصَيْتَ رَبَّكَ، وَبَانَتْ مِنْكَ امْرَأَتُكَ»(١).

٤٢٨١ ـ وروى الطَّحاويُّ (٢): عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عَبَّاسِ ، فَقَالَ:

وأعلَّه البيهقيُّ في «معرفة السُّنن والآثار» (١١/ ٣٥) بعطاء الخراسانيّ، وقال: (إنه أتى في هذا الحديث بزياداتٍ لم يُتابَعُ عليها، وهو ضعيفٌ في الحديث، لا يُقبل ما يَنفردُ به).

قلنا: عطاء بن أبي مسلم الخراساني قال عنه الحافظ في «التَّقريب»: (صدوقٌ يَهِمُ كثيرًا، ويُرسِلُ ويُدلِّسُ). وقال اللَّهبِيُّ في «من تُكلِّمَ فيه وهو مُوثَّقٌ» (ص: ١٣٥): (صدوقٌ ضعيفٌ، وأكثرُهم وثَّقَه، وقال أبو حاتم: لا بأسَ به). وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٤/ ٣٣٦): (رواه الطَّبرانيُّ [في المعجم الكبير، (١٣ / ٢٥١)، وفي مسند الشّاميين، ح: (٢٤٥٥)]، وفيه على بن سعيد الرّازيُّ. قال الدّارقطنيُّ: ليس بذاك. وعظَّمه غيرُه، وبقيَّةُ رجالِه ثقاتٌ).

وعليٌّ بن سعيد الرَّازي ثقةٌ، تُكُلِّمَ فيه لدخوله في أعمال السُّلطان، قال ابنُ يونس: (كان يحفظُ ويَهِمُ، تكلَّموا فيه). قلت: لعلَّ كلامهم فيه من جهةِ دخوله في أعمال السُّلطان. وانظرْ للتَّفصيل «إرشادَ القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطَّبراني» (٤٣٠ ـ ٤٣١).

فعلى هذا: لا يَنزِلُ الحديثُ عندنا عن مرتبة الحسن.

(٢) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» واللَّفظُ له، ك: الطَّلاق، ب: الرَّجلُ يطلِّق امرأته ثلاثًا معًا، ح: (٤٤٧٦)، صحّح إسنادَه العينيُّ في «النّخب» (١١/ ٥٣). وأخرجه ابنُ أبي شيبة نحوه، ك: الطَّلاق، ب: من كره أن يطلق امرأته ثلاثًا في مقعدِ واحدٍ، ح: (١٨٠٨٨)، وصحَّح إسنادَه التُّركمانيُّ في «الجوهر النَّقيّ» (٧/ ٣٣٢).

⁼ بغير رضاها، ح: (١٤٧١).

⁽۱) هكذا أوردة العلامة المنلا علي القاري في «مرقاة المفاتيح» (٢١٤٦/٥). ولم نجده بهذا اللَّفظ، إنما وجدناه عند الدّارقطنيّ في ك: الطَّلاق والخلع، ح: (٣٩٧٤) عن الحسن قال: نا عبدالله بن عمر هذا أنَّه طلَّق امرأته تطليقة وهي حائضٌ، ثم أراد أن يُتبعها بتطليقتين أخراوين عند القُرُّ أين، فبلغ ذلك رسولَ الله ﷺ فقال: «يا ابن عمر، ما هكذا أمرَك الله، إنَّك قد أخطأت السُّنَّة، والسُّنَّة أن تستقبل الطهر فتطلِّق لكلِّ قروء». قال: فأمرني رسول الله ﷺ فراجعتُها، ثم قال: «إذا هي طهرت فطلِّق عند ذلك أو أمسِكْ»، فقلت: يا رسول الله، رأيتُ لو أني طلقتها ثلاثًا كان يحلُّ لي أن أراجعها؟ قال: «لا، كانت تَبينُ منك وتكونُ معصية».

إِنَّ عَمِّي طَلَّقَ امْرَأَتَـهُ ثَلَاثًـا؟ فَقَـالَ: إِنَّ عَمَّكَ عَصَـى اللهَ فَأَتَمَّهُ اللهُ، وَأَطَاعَ الشَّيْطَانَ فَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا.

٤٢٨٢ ـ وَرَوَى النَّسَائِيُّ (١): عَن مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ ﴿ قَالَ: أُخْبِرَ رَسُولُ اللهِ عَنْ عَنْ رَجُلِ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ جَمِيعًا، فَقَامَ غَصْبَانًا ثُمَّ قَالَ: «أَيُلْعَبُ بِكِتَابِ اللهِ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ؟ » حَتَّى قَامَ رَجُلٌ وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلَا أَقْتُلُهُ؟

٤٢٨٣ - وَفِي رِوَايَةِ مَالِكِ (٢): أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِعَبْدِاللهِ بْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: إِنِّي طَلَّقْتُ امْرَأَتِي مِثَةَ تَطْلِيقَةٍ، فَمَاذَا تَرَى عَلَيَّ؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: طَلُقَتْ مِنْكَ لِثَلاثٍ، وَسَبْعٌ وَتِسْعُونَ اتَّخَذْتَ آيَاتِ اللهِ هُزُوًا.

٤٢٨٤ ـ وَعَن عَبْدِاللهِ بْنَ عُمَرَ ﷺ: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، فَتَغَيَّظَ فِيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَمَّ قَالَ: «لِيُرَاجِعْهَا(٣)، ثُمَّ يُمْسِكُهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تَحِيضَ فَتَطْهُرَ، فَإِنْ بَدَا لَهُ

ثم الاستحبابُ قولُ بعض المشايخ، والأصحُّ: أنَّه واجبٌ، عملًا بحقيقةِ الأمر، ورفعًا للمعصيةِ بالقدر الممكن برفع أثره، وهي العدَّةُ، ودفعًا لضررِ تطويل العدَّة، فإذا طهُرتْ وحاضتْ ثم طهرَتْ، فإن شاءَ طلَّقها، وإن شاء أمسكها. قال صاحبُ «الهداية»: (وهكذا ذكرَ محمَّدٌ في «الأصلِ» -أي: «المبسوطِ» -، وذكر الطَّحاويُّ رحمه الله: أنَّه يُطلِّقها في الطُّهر الذي يلي الحيضةَ الأُولى، قال أبو الحسن الكرخي: ما ذكر الطَّحاويُّ قولُ أبي حنيفة، وما ذكر في «الأصل» قولُهما. =

⁽۱) النَّسائيُّ، ك: الطَّلاق، ب: الثَّلاث المجموعة، ح: (۳٤٠١). قال ابنُ حجرٍ في «فتح الباري» (۹/ ٣٦٢): (رجالُه ثقاتٌ)، وصحَّح التركمانيُّ إسنادَه في «الجوهر النَّقيِّ» (٧/ ٣٣٣)، وقال ابنُ القيم في «زاد المعاد» (٥/ ٢٢٠): (السنادُه على شرطِ مسلم). ونقل النَّوويُّ في «شرح المهذب» (١٧/ ٨٥): (قال ابنُ كثير: إسنادُه جيِّدٌ).

⁽٢) مالكٌ في «الموطّأ» بلاغًا، ك: الطّلاق، ب: إنْ طلّق بكلمةٍ واحدةٍ ثلاثًا، ح: (٢٠٢١)، أسنده ابن أبي شيبة في «المصنّف»، ك: الطّلاق، ب: ك: الطّلاق، ب: في الرَّجل يطلق امرأته مئة أو ألفًا، ح: (١٨١٠٣)، إسنادُه صحيحٌ، وعبد الرَّزَاق، ك: الطّلاق، ب: المطلّق ثلاثًا، ح: (١١٣٥٠)، وإسنادُه صحيحٌ أيضًا.

⁽٣) قولُه: «لِيُراجِعْها... إلخ»: لذلك قال في «الهداية»: (وإذا طلَّقَ الرَّجلُ امرأتَه في حالة الحيض وقع الطّلاقُ، ويستحبُّ له أنْ يراجعَها)، وهذا الحديثُ يفيد الوقوعَ والحثَّ على الرَّجعة.



أَنْ يُطَلِّقَهَا فَلْيُطَلِّقُهَا طَاهِرًا قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا، فَتِلْكَ العِدَّةُ(١) كَمَا أَمَرَ اللهُ ﴿ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيه (٢).

قَالَ العَلَّامَةُ «العَيْنِيُّ»(٣) فِيهِ: (المُشَارُ إلَيهَا [لِ «تِلكَ»] حَالَةُ الحَيْضِ، وَاللَّامُ فِي «لَهَا» لِلعَاقِبَةِ؛ يَعنِي: لِلاسْتِقْبَالِ، كَمَا فِي قَوْلِهِم: تَأَهَّبْ لِلشِّتَاءِ).

٥٨٧٥ - وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا^(٤): «مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُطَلِّقْهَا طَاهِرًا، أَوْ حَامِلًا^(٥)».

وجهُ القولِ الآخرِ: أنَّ أثرَ الطَّلاق قد انعدَمَ بالمراجعة، فصارَ كأنَّه لـم يُطلَّقُها في الحيض، فيُسنُّ تطليقُها في الطُّهرِ الذي يليه) اه.

وقال في «ردِّ المحتار»: (المذكورُ في «الأصل» _ وهو ظاهرُ الرِّواية كما في «الكافي»، وظاهرُ المذهب، وقولُ الكلِّ كما في «فتح القدير» _: أنَّه إذا راجعَها في الحيض أمسَكَ عن طلاقِها حتى تطهرَ ثم تحيضَ ثم تطهرَ، فيُطلِّقُها ثانيةً، ولا يُطلِّقُها في الطُّهر الذي يطلِّقها في حيضه؛ لأنَّه بِدْعيٌّ. كذا في «البحر» و«المنح»، وعبارةُ المصنِّف تحتملُه). م

(١) قولُه: «فتلك العدَّةُ... إلخ»: (فيه المشارُ إليها عند الشّافعيَّة حالةُ الطُّهر، واللام في «لها» بمعنى «في»، فتكونُ حُجَّةً لما ذهبَ إليه الشّافعيُّ من أنَّ العدَّة بالأطهارِ ؛ إذ لو كانت بالحيضِ يلزمُ أنْ يكونَ الطَّلاقُ مأمورًا به فيه، وليس كذلك. وأُجيبَ: بأنَّ المشارَ إليها عندنا حالةُ الحيض، ولا نُسلِّمُ أنَّ اللام هنا بمعنى «في»، بل للعاقبة ؛ أي: للاستقبالِ، كما في قولهم: تأهَّبَ للشتاء، وكما في قولهم: لثلاثِ بَهِيْنَ من الشَّهر؛ أي: مُستقبلًا لثلاثٍ.

وقال الزَّمخشريُّ في قوله تعالى: ﴿فَطَلِقُوهُنَّ لِمِدَّتِهِنَ ﴾ [الطَّلاق: ١] يعني: مُستقبِلاتٍ لعدَّتِهنَّ). «المرقاة» و«عمدة القارى»، مُلتقَطَّ منهما.

- (٢) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: التَّفسير، ب: سورة الطَّلاق، ح: (٩٠٨)، ومسلمٌ، ك: الطَّلاق، ب: تحريم طلاق الحائض،
 ح: (٣٦٥٣).
 - (٣) انظر: «عمدة القارى» (٢٠ / ٢٢٧).
 - (٤) مسلمٌ، ك: الطَّلاق، ب: تحريم طلاق الحائض، ح: (٣٦٥٩).
- (٥) قولُه: «ثم لْيُطلِّقُها طاهرًا أو حاملًا»: (قالت الشَّافعيَّةُ: دلَّ هذا الحديثُ على اجتماع الحيضِ والحبل، وقيل: الحاملُ إذا كانت حائضةً حلَّ طلاقُها، إذ لا تطويلَ في العدَّة في حقِّها؛ لأنَّ عدَّتَها بوضع الحمل.

ووجة المذكور في «الأصل»: أنَّ السُّنَة أنْ يَفصِلَ بين كلِّ طلاقين بحيضةٍ، والفاصلُ ههانا بعضُ الحيضة، فتُكمَّلُ بالنَّانية،
 ولا تتجزَّأُ فتتكاملُ، وإذا تكاملت الحيضةُ الثَّانيةُ فالطُّهرُ الذي يليه زمانُ السُّنَّة، فأمكن تطليقُها على وجه السُّنَّة.
 وحةُ القول الآخر: أنَّ أنْ الطَّلاق قد انعدَهُ بالمداحِقة، فصادَ كأنَّه لم يُطلَّقُها في الحيض، فسُنُ تطليقُها في الطُّهـ

٤٢٨٦ ـ وَعَن مَالِكٍ عَن مُجَبِّرٍ عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ عُمَرَ ، إِذَا كَانَ يَقُولُ: إِذَا قَالَ الرَّجُلُ (١٠): إِذَا

وعندنا: أنَّ الحامل لا تحيض، وما رأتْه من الدَّم فهو استحاضةٌ.

قلت: لا دليلَ في الحديث على أنَّ الحاملَ تحيضُ، بل فيه دليلٌ على أنَّها لا تحيضُ؛ فإنَّه سوَّى في جوازِ إيقاع الطَّلاق بين الطَّاهرةِ والحاملةِ، وقد تقدَّمَ أنَّ طلاقَ الحائضة بدعةٌ، فقد عُلم منه أنَّ الحامل لا تحيضُ، ولأجل ذلك سَوَّاه بالطَّاهرة)، قاله في «بذل المجهود». م

(١) قولُه: «إذا قال الرَّجلُ... إلخ»: (بهذه الآثارِ قالت الحنفيَّةُ: إنَّه إذا أضافَ الطَّلاقَ إلى سببيَّةِ الملك صحَّ، كما إذا قال للأجنبيَّة: إنْ نَكَحتُكِ فأنتِ طالقٌ، فإذا وقع النِّكاحُ وقعَ الطَّلاقُ.

وقال الشّافعيُّ: لا يصحُّ هذا التَّعليق، ولا يقعُ به الطَّلاقُ؛ لأنَّ التَّعليق كالتَّنجيز، فكما لا يمكن التَّنجيزُ في حال عدم الملك، كذلك لا يصحُّ التَّعليق.

وجوابُه: أنَّ التَّعليق بقوله: إنْ نَكَحتُكِ فأنتِ طالقٌ وإنْ وُجد في الحال؛ لكن الطَّلاقَ يوجدُ عند وجود الشَّرطِ، وعند ذلك يتحقَّقُ الملكُ المجوِّزُ للطَّلاق، بخلافِ قوله لأجنبيَّة: إنْ دخلتِ الدّارَ فأنتِ طالقٌ؛ فإنَّه لا أثرَ للملكِ هناك، لا حالًا ولا مآلًا، فلا يقعُ الطَّلاق به كما لا يقعُ الطَّلاقُ المنجَّزُ على الأجنبيَّةِ.

وعلى هذا يُحمل قوله ﷺ: «لا طلاق قبل النّكاح»، فاستدلالُ الشّافعيِّ به لا يصحُّ، والأحاديثُ الأخرى للشّافعيِّ ـ ولا شك في ضعفِها ـ قال صاحبُ «التَّنقيح»: التَّحقيقُ أنَّها باطلةٌ، ففيها بعضُ الرُّواةِ وُضّاعٌ وكُذَابٌ، وبعضُهم يسرقُ الحديثَ.

ويؤيِّدُ مذهبَنا أيضًا: ما نُقل عن سعيد بن المسيب وعطاء وحماد بن أبي سليمان وشريح رحمة الله عليهم أجمعين. فإنْ قيل: لا معنى لحمله على التَّنجيز؛ لِأنَّه ظاهرٌ يَعرِفُه كلُّ أحدٍ، فوجبَ حملُه على التَّعليق.

فالجوابُ: صار ظاهرًا بعد اشتهارِ حكمِ الشَّرع فيه لا قبلَه، فقد كانوا في الجاهليَّة يُطلِّقون قبلَ التَّروُّج تَنْجيزًا، ويَعُدُّون ذلك طلاقً إذا وُجد النَّكاح، فنُفيَ ذلك ﷺ في الشَّرع في حديث: «لا طلاقَ قبل النَّكاح» وغيره)، «التَّعليق الممجَّد» و«عمدة الرِّعاية» و«فتح القدير» مَلتَقَطُّ منها.

وقال في «عمدة القاري»: (قال البخاريُّ: باب: لا طلاق قبل النّكاح؛ أي: هذا بابٌ في بيان أنَّه لا طلاق قبل وجود النّكاح، وقال الكرمانيُّ: مذهبُ الحنفيَّة صحَّةُ الطَّلاق قبل النّكاح، فأراد البخاريُّ الرَّدَّ عليهم.

قلتُ: لم تقل الحنفيَّة: إنَّ الطَّلاق يقعُ قبل وجود النَّكاح، وليس هذا بمذهبٍ لأحدٍ، فالعجبُ من الكرمانيُّ ومَن وافقهُ في كلامِه هذا! كيف يَصدُرُ منهم مثلُ هذا الكلام، ثم يَردُّون به عليهم من غير وجه؟ وإنما تَشَبَّتُهم في هذا= نَكَحْتُ فُلانَةً فَهِيَ طَالِقٌ فَهِيَ طَالِقٌ؛ فَهِيَ كَذَلِكَ إِذَا نَكَحَهَا، وَإِذَا كَانَ طَلَّقَهَا وَاحِدَةً، أَوِ اثْنَتَيْنِ، أَوْ ثَلاثًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، رواه محمَّدٌ في «الموطأ»(١).

٤٢٨٧ - وَرَوَى عَبدُ الرَّزَاقُ (٢): عَنْ مَعْمَرِ عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي رَجُلٍ قَالَ: كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَوَوَجَهَا فَهِي طَالِقٌ، وَكُلُّ أَمَةٍ أَشْتَرِيهَا فَهِيَ حُرَّةٌ. قَالَ: هُوَ كَمَا قَالَ. قَالَ مَعْمَرٌ: فَقُلْتُ: أَوْ لَيْسَ قَدْ جَاءَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ طَالِقٌ، وَكُلُّ أَمَةٍ أَشْتَرِيهَا فَهِيَ حُرَّةٌ. قَالَ: هُوَ كَمَا قَالَ. قَالَ مَعْمَرٌ: فَقُلْتُ: أَوْ لَيْسَ قَدْ جَاءَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ قَالَ: لاَ طَلَاقَ قَبْلَ النَّكَاحِ، وَلا عَتَاقَةَ إِلَّا بَعْدَ الْمِلْكِ؟ قَالَ: إِنَّمَا ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ امْرَأَةُ فُلانٍ طَالِقٌ، وَعَبْدُ فُلانٍ حُرُّ.

٤٢٨٨ - وَحَكَى «أَبُو بَكْرِ الرَّاذِيُّ»(٣): عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: قَوْلُهُ ﷺ: «لَا طَلَاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ». إنَّمَا هُوَ أَنْ يُذْكُرَ لِلرَّجُلِ الْمَرْأَةُ فَيُقَالُ لَهُ: تَزَوَّجُهَا، فَيَقُولُ: هِيَ طَالِقُ الْبَتَّةَ، فَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: إنْ تَزَوَّجُهَا، وَيَقُولُ: هِيَ طَالِقُ الْبَتَّةَ، فَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: إنْ تَزَوَّجُهَا، [وَكَذَلِكَ فِي الْحُرِّيَّةِ].

٤٢٨٩ ـ وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةً(١): عَنْ سَالِمٍ، وَالْقَاسِمِ، وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَالشَّعَبِيِّ،

أخرجه ابنُ أبي شيبة في «المصنَّف» مُتفرَّقة رواياتُهم، ففي ك: الطَّلاق، ب: من كان يُوقِعُه عليه ويَلزمه الطَّلاق، أخرج برقم: (١٨١٤٤) عن سالم، والقاسم، وأبي بكر بن عبد الرحمن، وعبدالله بن عبد الرحمن، وأبي بكر بن عمرو بن حزم، وأخرج برقم: (١٨١٤٦) عن الشَّعبيّ،= عمرو بن حزم، وأخرج برقم: (١٨١٤٦) عن الشَّعبيّ،=

بمسألةِ التَّعليق، وهي ما إذا قال رجلٌ لأجنبيَّةٍ: إذا تزوَّجتُكِ فأنتِ طالقٌ، فإذا تزوَّجَها يقعُ الطَّلاق عند الحنفيَّة،
 خلافًا للشّافعيَّة) انتهى، وقدَّمنا الكلامَ عليه آنفًا، وكذا الاختلافُ في البيع والنَّذر. م

⁽١) الإمامُ محمَّدٌ في «الموطَّا»، ك: الطَّلاق، ب: الرجل يقول: إذا نكحتُ فلانةً، ح: (٥٦٣). قال العثمانيُّ في «الإعلاء» (١١/ ١٩٣)، ح: (٣٢٨٥): (رجالُه ثقاتٌ).

⁽٢) عبدُ الرَّزَاق في «المصنّف»، ك: الطَّلاق، ب: الطَّلاق قبل النِّكاح، ح: (١١٤٧٥)، قال العثمانيُّ في «الإعلاء» (١١/ ١٩٤): (رجالُه رجالُ الصَّحيح).

⁽٣) الجصَّاصُ الرِّازي في «أحكام القرآن»، (٣/ ٤٧٦)، ط: العلميَّة.

⁽٤) هكذا أوردهُ الزَّيلعيُّ في «نَصب الرّاية» (٣/ ٢٣٣).

وَالنَّخَعِيِّ، وَالزُّهْرِيِّ، وَالْأَسْوَدِ، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، وَعَبْدِاللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْدِ وَمَكْحُولٍ فِي رَجُلٍ قَالَ: إِنْ تَزَوَّجْت فُلاَنَةَ فَهِيَ طَالِقٌ، أَوْ يَلُ لُكُ اللهِ عَلَيْهِ. المُرَأَةِ أَتَزَوَّجُهَا فَهِيَ طَالِقٌ، قَالُوا: هُوَ كَمَا قَالَ. وَفِي لَفْظٍ: يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَيْهِ.

• ٤٢٩ - وَ[عَنْ نَافِعِ بْنِ عُجَيْرِ بْنِ عَبْدِ يَزِيدَ بْنِ رُكَانَةَ]: أَنَّ رُكَانَةَ بْنَ عَبْدِ يَزِيدَ ﷺ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ سُهَيْمَةَ الْبَتَّةَ، فَأَخْبَرَ النَّبِيَ ﷺ بِذَلِكَ، وَقَالَ: وَاللهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "وَاللهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً، فَرَدَّهَا اللهِ يَاللهِ وَسُولُ اللهِ ﷺ: "وَاللهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً، فَرَدَّهَا اللهِ وَسُولُ اللهِ ﷺ")، فَطَلَقَهَا الثَّانِيَةَ فِي زَمَانِ عُمْرَ، وَالثَّالِثَةَ فِي زَمَانِ عُمْرَ، وَالثَّالِثَةَ فِي زَمَانِ عُمْمَانَ، رواه أبو داودَ والتَّرمذيُّ وابن ماجه والدّارِميُّ (")، إلّا أنَّهم لم

ورجالُ إسناده ثقاتٌ، وأخرج برقم: (١٨١٤٩) عن الزُّهريِّ ومكحولٍ، ورجالُ إسناده ثقاتٌ.

⁽١) قولُه: «فَرَدَّها إليه... إلخ»: (أي: إلى رُكانةَ؛ أي: أمَرَ بالرَّجعةِ، وطلاقُ البَّنَّةَ عند الشَّافعيِّ رجعيُّ لهذا التَّأويل، وقال: إنْ أرادَ بها واحدةً فواحدةٌ، وإنْ أراد ثنتين فثنتان، وإن أراد ثلاثًا فثلاثٌ، وإنْ لم يُرِدْ بها الطَّلاق فليست بطلاقٍ.

وقال أبو حنيفةَ كذلك، إلّا أنَّ عنده يقعُ بهذا القولِ تطليقةٌ بائنةٌ واحدةٌ، سواءٌ نَوى واحدةً أو ثنتين، وإنْ نوى ثلاثًا فثلاثٌ، فتأويلُ الرَّدِّ عنده تجديدُ النِّكاح.

فحاصلُه: أنَّ الخلاف مع الشّافعيِّ في موضعين: في صحَّةِ الرُّجوع وصحَّةِ نيَّة النَّتين، فمَنعَهما، وأثبَتَهما الشّافعيُّ رحمه الله، وعندَ مالكِ: ثلاثٌ). «اللَّمعات» و«المسوِّى» ملتقطٌ منهما. م

⁽٢) قال عليٌّ القاري: («فَرَدَّهَا إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ»؛ أي: [مَكَّنَهُ من الرَّدِّ] بتجديدِ النِّكاحِ). م [«مرقاة المفاتيح»، (٥/ ٢١٣٩)].

⁽٣) أبو داود، واللَّفظُ له، ك: الطَّلاق، ب: في البَّة، ح: (٢٠٢٦)، والتَّرمذيُّ، أبواب الطَّلاق، ب: ما جاء في الرجل يطلق امرأته البَّة، ح: (١١٧٧)، وابن ماجه، أبواب الطَّلاق، ب: طلاقُ البَّة، ح: (٢٠٥١). وقال أبو داود: (وهذا أي: حديثُ الزُّبير بن سعيد] أصحُّ من حديث ابن جريج: «أنَّ رُكانة طَلَّق امرأته ثلاثًا»؛ لأنَّهم أهلُ بيته، وهم أعلمُ به). وصحَّحه الحاكمُ، ووافقه الذَّهبيُّ، ك: الطَّلاق، ب: الطَّلاق بما نوى به المطلِّق، ح: (٢٨٠٨)، وعن عبدالله بن علي بن يزيد بن رُكانة ، عن جده رُكانة ، ح: (٢٨٠٨). وأخرجه الدّارقطنيُّ، ك: الطَّلاق، ح: (٣٩٧٨)، وقال: قال أبو داود: (وهذا حديثٌ صحيحٌ). وصحَّحه ابنُ حبّانَ، ح: (٤٢٧٤)، وقال ابنُ كثير في «إرشاد الفقيه» (٢/١٩٧): (حديثٌ حسنٌ إن شاء الله)، وحسَّنه ابن حجر في «هداية الرُّواة» (٣/ ٢١٠).

يذكروا الثَّانيةَ والثَّالثةَ.

٤٢٩١ ـ وَيُؤَيِّدُهُ مَا رواه محمَّدٌ فِي «الآثَارِ»(١): عَنْ إِبْرَاهِيمَ: فِي الْخَلِيَّةِ، وَالْبَرِيَّةِ، وَالْبَائِنِ، وَالْبَتَّةِ، اِنْ نَوَى طَلَاقًا، فَهُوَ مَا نَوَى، وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا فَثَلَاثٌ، وَإِنْ وَاحِدَةً فَوَاحِدَةٌ بَائِنٌ وَهُوَ خَاطِبٌ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ طَلَاقًا فَلَيْسَ بِشَيءٍ.

١٩٩٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ قَالَ: (شَلَاثٌ(٢) جدُّهُنَّ جدُّ، وَهَزْلُهُنَّ جدُّ: النِّكَاحُ، وَالطَّلَاقُ، وَالرَّجْعَةُ»، رواه التِّرمذيُّ وأبو داودَ، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثُ حسنٌ عريبٌ)(٣).

١٩٩٣ ـ وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ عِمْرَانَ الطَّائِيِّ ﷺ: أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُبْغِضُ زَوْجَهَا فَوَجَدَتْهُ نَائِمًا فَأَخَذَتْ شَفْرَةً، وَجَلَسَتْ عَلَى صَدْرِهِ، ثُمَّ حَرَّكَتْهُ، وَقَالَتْ: لَتُطَلِّقَنِّي ثَلَاثًا أَوْ لَأَذْبَحَنَّكَ، فَنَاشَدَهَا الله، فَأَخَذَتْ شَفْرَةً، وَجَلَسَتْ عَلَى صَدْرِهِ، ثُمَّ حَرَّكَتْهُ، وَقَالَتْ: لَتُطَلِّقَتِي ثَلَاثًا أَوْ لَأَذْبَحَنَكَ، فَنَاشَدَهَا الله، فَأَبَتْ، فَطَلَقَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَن ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا قَيْلُولَةَ ﴿٤) فِي

⁽١) الإمامُ محمَّدٌ في «الآثار»، ك: الطَّلاق، ب: طلاق البَّقَ، ح: (٥٠١). وعبد الرَّزَاق في «مصنفه» عن إبراهيم النَّخعيّ، عن عمر ﷺ نحوه، ك: الطَّلاق، ب: البَّنَّة، ح: (١١١٧٦).

 ⁽٢) قولُه: «ثلاثٌ... إلخ»: (أي: فمَن نكحَ أو طلَّقَ أو راجعَ، وقال: كنت فيه لاعبًا وهازلًا، وما قصدتُ معانيَها لم يُعتبر قولُه، ويقعُ الطَّلاقُ، وينعقدُ النِّكاح، ويثبُتُ الرَّجعةُ، وكذا الحكمُ في جميعِ العقود كالبيع والهبة وغيرهما من التَّصرُّ فات، وإنما خَصَّ هذه الثَّلاثةَ؛ لتأكيدِ أمر الفرج والاهتمام به). قاله في «اللَّمعات».

وقال في «العالمكيريَّة»: (طلاقُ اللّاعب والهازل به واقعٌ، كذا في «الدُّرِّ المختار»). م

⁽٣) أبو داود، واللَّفظُ له، ك: الطَّلاق، ب: في الطَّلاق على الهزل، ح: (٢١٩٤)، والتِّرمذيُّ، أبواب الطَّلاق، ب: ما جاء في الجدِّ والهزل، ح: (١١٨٤). وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٤) قولُه: «لا قيلولةَ في الطَّلاق»: (أخذَ الشَّافعيُّ بحديث الإغلاق، وقال: لا يقعُ الطَّلاقُ والعتاقُ من المُكرَه، وأمّا عندنا فيصعُّ هذه الآثار وقياسًا على صحَّتِهما عندَ الهزلِ.

والأصلُ عندنا: أنَّ كلَّ عقدٍ لا يحتملُ الفسخَ فالإكراهُ لا يَمنَعُ نفاذَهُ، وكذلك كلُّ ما يَنفُذُ مع الهزلِ يَنفُذُ مع الإكراه)، كذا في «اللّمعات»، ولذلك قال في «الهداية»: (وطلاقُ المكرَهِ واقعٌ خلافًا للشّافعيِّ). م





الطَّلَاقِ»، رواه محمَّدٌ(١) بإسناده(٢).

٤٢٩٤ ـ وَرَوَى عَبْدُ الرَزَّاقِ(٣): عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّهُ أَجَازَ طَلَاقَ الْمُكْرَهِ.

٤٢٩٥ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كُلُّ طَلَاقٍ جَائِزٌ، إِلَّا طَلَاقَ المَعْتُوهِ (١٠) المَعْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ»، رواه التِّرمذيُّ وقال: (هذا حديثٌ غريبٌ)(٥).

٤٢٩٦ ـ وَعَنْ عَلِيٍّ ﷺ قال: قال رَسُول اللهِ ﷺ: «رُفِعَ القَلَمُ (١) عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى

- (۱) قولُه: «رواه محمَّدٌ بإسنادِه»: (وفي «مصنَّف ابن أبي شيبة»: أنَّ الشَّعبيَّ كان يَرى طلاقَ المكرَهِ جائزًا. وكذا قالَهُ إبراهيمُ وأبو قلابة وابن المسيّب وشريح. وقال ابنُ حزم: وصحَّ أيضًا عن الزُّهريِّ وقتادة وسعيد بن جبير. وبه أخذ أبو حنيفة وأصحابُه، وروى الفرج بن فضالة عن عمرو بن شرحبيل: أنَّ امرأة أكرهَتْ زوجَها على طلاقها فطلَّقها، فرفع ذلك إلى عمرَ فأمضى طلاقها، وعن ابن عمرَ نحوُهُ، وكذا عن عمرَ بن عبد العزيز). قاله في «عمدة القاري». م
- (٢) محمَّدٌ في «الأصل» ط قطر، (٧/ ٩٩٩)، وأخرج نحوَه سعيدُ بن منصور في «سننه»، ح: (١١٣٠)، وابنُ حزم في «المحلَّى بالآثار» (٧/ ٢٠٨). قال العثمانيُّ في «الإعلاء» (١١/ ١٧٧): (وبالجملة فالحديثُ صالحٌ للاحتجاجِ به، وقد تأيّدَ بما رُوى عن الصَّحابة).
- (٣) عبد الرَّزَاق في «المصنف» بلفظ: «عن أيوبَ: أنَّ ابن عمر قال: «طلاقُ الكروِجائزٌ»، في ك: الطَّلاق، ب: طلاق الكرو، ح: (١١٤٢١).
- (٤) قولُه: «إلّا طلاقَ المعتوهِ... إلخ»: (أي: لا يقعُ طلاق المعتوه، والمرادُ بالمعتوه هاهنا المجنونُ، لا المعنى المشهور، وهو الذي ليس برشيدٍ، وليس له كثيرُ تجربةٍ وخبرةٍ وبصيرةٍ في الأمور، بل هو اختلالٌ في العقل، هذا ذكره في «البحر» تعريفًا للجنون، وقال: ويدخلُ فيه المعتوهُ.
- وأحسنُ الأقوال في الفرق بينهما: أنَّ المعتوهَ هو القليلُ الفهمِ، المختلِطُ الكلامِ، الفاسدُ التَّدبيرِ، لكن لا يَضرِبُ ولا يَشْتُهُ بِخلاف المجنون). «ردُّ المحتار» و«الكوكب الدُّرِّيُّ» ملتقطٌ منهما. م
- (٥) التِّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبواب الطَّلاق، ب: ما جاء في طلاق المعتوه، ح: (١١٩١)، وضعَّفه. وأخرجه البخاريُّ عن عن علي بن أبي طالب موقوفًا تعليقًا، ك: الطَّلاق، ب: الطَّلاق في الإغلاق والكره، وأسنده عبدُ الرَّزَاق في «المصنَّف»، ح: (١١٤١٥)، وابن أبي شيبة، ح: (١٨٢١٣)، ورجالُهما ثقاتٌ.
 - (٦) قولُه: «رُفع القلمُ عن ثلاثةٍ... إلخ»: لذلك قال في «فتح القدير»: (ولا يقعُ طلاقُ الصَّبيِّ وإنْ كان يعقلُ والمجنونِ، =

يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَشِبَّ، وَعَنِ المَعْتُوهِ حَتَّى يَعْقِلَ»، رواه التِّرمذيُّ وأبو داود، ورواه الدَّارِميُّ عن عائشة ، وابن ماجه عنهما(۱).

٤٢٩٧ ـ وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَسُلَيْمَانِ بْنِ يَسَارٍ: [أَنَّهُمَا] سُئِلا عَنْ طَلاَقِ السَّكْرَانِ؟ فَقَالاً: إذَا طَلَّقَ السَّكْرَانُ^(٢) جَازَ طَلاَقُهُ، رواه مالكِّ^(٣).

٤٢٩٨ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ هِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَيْدٌ قَالَ: «طَلَاقُ الأَمَةِ (٤) تَطْلِيقَتَانِ، وَعِدَّتُهَا(٥)

= والنَّائمُ والمعتوهُ كالمجنون). م

ولنا: أنَّه زالَ بسببٍ، وهو معصيةٌ، فجعل باقيًا حكمًا زجرًا له، حتى لو شربَ فصدعَ وزالَ عقلُه بالصُّداعِ نقولُ: إنَّه لا يقعُ طلاقُه). «الهداية»، و«فتح القدير» ملتقطٌ منهما.

قلت: ويُؤيِّدُنا هذا الأثرُ. م

- (٣) مالكٌ في «الموطَّأ» بلاغًا، ك: الطَّلاق، ب: طلاق السَّكران، ح: (٢١٨٥)، وصحَّحَ إسنادَهُ العثمانيُّ في «الإعلاء» (١١/ ١٧٩).
- (٤) قولُه: «طلاقُ الأَمة تطليقتان»؛ (أي: طلاقُ الأَمةِ عندنا ثنتان، حُرَّا كان زوجُها أو عبدًا، وطلاقُ الحرَّةِ ثلاثٌ، حُرًّا كان زوجُها أو عبدًا، وقال الشّافعيُّ رحمه الله: عددُ الطَّلاقِ معتبرٌ بحالِ الرِّجال؛ لقوله ﷺ: «الطَّلاق بالرِّجالِ والعِدَّةُ بالنِّساء».
 - ولنا: هذا الحديثُ، وتأويلُ ما رَوى الشّافعيُّ: أنَّ الإيقاعَ بالرِّجال). قاله في «الهداية». م
- (٥) قولُه: «وعدَّتُها حيضتان»: وقال في «الهداية»: (وإنْ كانت أَمةً فعدَّتُها حيضتان لهذا الحديثِ؛ ولأنَّ الرِّقَ مُنصَفٌ والحيضةُ لا تتجزَّأُ، فكمُلَتْ فصارت حيضتين، وإليه أشارَ عمرُ ، نقوله: «لو استطعتُ لجعلتُها حيضةً ونصفًا») انتهى.

⁽۱) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبواب الحدود، ب: ما جاء فيمن لا يجبُ عليه الحدُّ، ح: (١٤٢٣)، وقال: (حديثٌ حسنٌ عريبٌ). وأبو داود، ك: الحدود، ب: في المجنون يسرق، ح: (٤٤٠٣)، وعن عائشة نحوُه، ك: الحدود، ب: في المجنون يسرق، ح: (٤٤٠٣). يسرق، ح: (٢٠٤١).

⁽٢) قولُه: «إذا طلَّقَ السَّكرانُ جازَ طلاقُه»؛ (أي: وطلاقُ السَّكرانِ واقعٌ عندنا، وهو قولُ الشَّافعيِّ في الأصحِّ، واختيارُ الكرخيِّ والطَّحاويِّ أنَّه لا يقع، وهو أحد قولي الشَّافعيِّ؛ لأنَّ صحَّةَ القصدِ بالعقل، وهو زائلُ العقل، فصار كزوالِه بالبنج والدَّواء.

حَيْضَتَانِ»، رواه التّرمذيُّ وأبو داودَ وابن ماجه والدّارِميُّ (١).

٤٢٩٩ ـ وَعَنهَا ﴿ قَالَتْ: خَيَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَاخْتَرْنَا اللهَ وَرَسُولَهُ، فَلَمْ يَعُدَّ^(٢) ذَلِكَ عَلَيْنَا شَيْئًا، متَّفِقٌ عليه ^(٣).

٤٣٠٠ ـ وَرَوَى عَبدُ الرَّزَاقِ (١٠): عَنْ جَابِر بنِ عَبدِاللهِ ﷺ قَالَ: إِذَا خَيَّرَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، فَلَمْ تَخْتَرْ فِي مَجْلِسِهَا ذَلِكَ فَلَا خِيَارَ لَهَا.

= وقال في «المرقاة»: (دلَّ ظاهرُ الحديث على أنَّ العبرة في العدَّة بالمرأة، وأنْ لا عبرةَ بحرِّيَة الزَّوجِ وكونه عبدًا كما هو مذهبنا، ودلَّ على أنَّ العدَّةَ بالحيض دون الأطهار، وأنَّ المراد من قوله تعالى: ﴿ ثَلَتَةَ قُرُوحٍ ﴾ الحيضُ لا الأطهارُ. ورحم الله من أنصَفَ ولم يَتعسَّفُ). م

(۱) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبواب الطَّلاق، ب: ما جاء أنَّ طلاق الأمة تطليقتان، ح: (۱۱۸۲)، وأبو داود، ك: الطَّلاق، ب: في سنة طلاق العبد، ح: (۲۱۸۹)، وابن ماجه، أبواب الطَّلاق، ب: طلاق المعتوه، ح: (۲۰۸۰). وصحَّحه الحاكم، ح: (۲۸۲۲)، ووافقه الذَّهبيُّ. وحسَّنه ابن حجرٍ في «هداية الرُّواة» (۳/ ۳۱۲). قال الإمامُ التَّرمذيُّ: (حديثٌ غريبٌ، والعملُ على هذا عندَ أهل العلم من أصحاب النَّبيُّ عَلَيْهُ وغيرِهم).

(٢) قولُه: «فلم يَعُدَّ ذلك علينا شيئًا»؛ (أي: من الطَّلاقِ، لا ثلاثًا، ولا واحدةً، ولا بائنةً، ولا رجعيَّة، وبه قال أكثرُ الصَّحابة، وذهبَ إليه أبو حنيفة والشَّافعيُّ.

وفي هذا الحديث ردِّ لمن قال: إنَّ المرأة إذا نُحيِّرتْ فاختارتْ زوجَها، تقعُ طلقةٌ واحدةٌ رجعيَّةٌ، وبه قال مالكٌ، وقال ابنُ الهمام: المخيَّرةُ لها خيارُ المجلسِ بإجماع الصَّحابة، وقال المظهر: لو قال الزَّوجُ لامرأته: اختاري نفسَكِ أو إيّايَ، فقالت: اخترت إيّاي أو اخترتُ نفسي، وقَعَ به طلاقٌ رجعيٌّ عند الشّافعيِّ، وطلاقٌ بائنٌ عند أبي حنيفة.

ولنا قولُ عمر وعبدالله بن مسعود، وقال التَّر مذيُّ: وذهب أكثرُ أهل العلم والفقه من أصحاب النَّبيِّ ﷺ ومَن بعدهم في هذا الباب إلى قول عمرَ وعبدالله، وهو قولُ الثَّوريِّ وأهل الكوفة). أخذته من «المرقاة»، و«جامع التِّرمذيِّ». م

- (٣) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: الطَّلاق، ب: من خير أزواجه، ح: (٥٢٦٢)، ومسلمٌ، ك: الطَّلاق، ب: بيان أنَّ تخييره امرأتَهُ
 لا يكون طلاقًا إلّا بالنيَّة، ح: (٣٦٨٦).
- (٤) ابنُ أبي شيبة، واللَّفظُ له، ك: الطَّلاق، ب: ما قالوا في الرجل يُخيِّر امرأته، ح: (١٨٤١٨)، وعبد الرَّزَاق، ك: الطَّلاق، ب: الخيار والتَّمليك ما كانا في مجلسهما، ح: (١١٩٣٥). وصحَّح ابنُ حجر إسنادَه في «الدِّراية» (٢/ ٧١).



١٣٠١ - وَرَوَى الطَّبَرَانِيُّ (١) عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ وابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ ﷺ نَحْوَهُ (٢).

٢ • ٢ ع وقَالَ التَّرمذيُّ (٣): رُوِيَ عَنْ عُمَرَ، وَعَبْدِاللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ أَنَّهُمَا قَالَا: إِنْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَوَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ.

٢٣٠٣ ـ وَعَن ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ: إِذَا حَرَّمَ (١) الرَّجُلُ عَلَيْهِ امْرَأْتَهُ فَهِي يَمِينٌ يُكَفِّرُهَا. وَقَالَ:

(۱) عبد الرَّزَاق، ك: الطَّلاق، ب: الخيار والتَّمليك ما كانا في مجلسهما، ح: (۱۱۹۲۹)، ومن طريقه الطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير»، (۹/ ۳۸۸). قال ابنُ حجرٍ في «الدِّراية» (۲/ ۷۱): (رجالُه ثقاتٌ، إلّا أنَّ فيه انقطاعًا). قال العثمانيُّ في «الإعلاء» (۱/ ۱۹۱): (الانقطاعُ غيرُ مُضِرِّ عندنا).

- (٢) ابنُ أبي شيبة، ك: الطَّلاق، ب: ما قالوا في الرَّجل يُخيِّرُ امرأتَه، ح: (١٨٤١٦)، ولفظه: عن عمرو بن العاص: أنَّ عمر بن الخطّاب وعثمان بن عفان قالا: «أَيُّما رجلٍ ملَّكَ امرأتَهُ أمرَها وخيَّرها فافترقا من ذلك المجلس، فلم تُحدِثْ فيه شيئًا، فأمرُها إلى زوجها». قال ابنُ حجرٍ في «الدِّراية» (٢/ ٧١): (في إسنادِه ضعفٌ). قال العثمانيُّ في «الإعلاء» (١/ ١٩١): (والضِّعافُ نُقِلَتْ للتَّايد).
- (٣) التَّرمذيُّ، أبواب الطَّلاق، ب: ما جاء في الخيار (٣/ ٤٧٥)، وقال: (وذهب أكثرُ أهل العلم والفقه من أصحاب النَّبِيِّ عَيِّلَةٌ ومَن بعدهم في هذا الباب إلى قول عمر وعبدالله، وهو قولُ النَّوريِّ، وأهل الكوفة).
- (٤) قولُه: "إذا حرَّمَ الرَّجلُ امرأتَه فهي يمينٌ يُكفِّرُها... إلخ»: (اختلف العلماءُ في لفظ التَّحريم، فقيل: ليس هو بيمينٍ، فإنْ قال لزوجته: أنتِ عليَّ حرامٌ، أو قال: حَرَّمتُكِ، فإنْ نوى طلاقًا؛ فهو طلاق، وإنْ نوى ظِهارًا فظهارٌ، وإنْ نوى تحريمَ ذاتِها ذاتِها أو أطلَقَ، فعليه كفّارةُ اليمينِ بنفس اللَّفظ، وإن قال ذلك لجاريته، فإنْ نوى عِتقًا عَتَقَتْ، وإنْ نوى تحريمَ ذاتِها أو أطلَقَ، فعليه كفّارةُ اليمين، وإنْ قال لطعام: حرَّمتُه على نفسي، فلا شيءَ عليه. إليه ذهبَ الشّافعيُّ.

وإنْ لم يَنوِ شيئًا ففيه قولان للشّافعيِّ: أحدُهما: أنَّه يلزمُه كفّارةُ اليمين، والثّاني: لا شيءَ عليه وأنَّه لغوِّ، فلا يترتَّبُ عليه شيءٌ من الأحكام، وذهبَ جماعةٌ إلى أنَّه يمينٌ، فإنْ قال ذلك لزوجته أو جاريته، فلا تجبُ عليه الكفّارةُ ما لم يُقرَّ بها، كما لو حلفَ أنَّ لا يَكلُّهُ فلا كفّارةَ عليه ما لم يأكله، وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابُه)، كذا في «الخازن».

قلتُ: يُؤيِّدُنا هذا الأثرُ، وقال في «الكمالين»: (استَذَلَّ بقوله تعالى: ﴿ قَدْ فَضَ ٱللَّهُ لَكُرْ تَجَلَّةَ أَيْمَنِكُمُّ ﴾[التحريم: ٢] إمامُنا أبو=

﴿ لَقَدْكَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةً حَسَنَةً ﴾ [الأحزاب: ٢١]، متَّفقٌ عليه(١٠.

٤٣٠٤ ـ وَعَنْ أَنَسٍ هَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ كَانَتْ لَهُ أَمَةٌ يَطَوُّهَا، فَلَمْ تَزَلْ بِهِ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ حَتَّى حَرَّمَهَا عَلَى نَفْسِهِ، فَأَنْزَلَ اللهُ هَ : ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّيِّ لِمَ تُحَرِّمُ مَاۤ أَخَلُ ٱللهُ لَكَ ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيةِ [التحريم: ١]، رواه النَّسائَى (٢).

٤٣٠٥ ـ وَرَوَى عَبدُ الرَّزَاقِ (٣) عَنْ قَتَادَةَ أَنَّهُ قَالَ: حَرَّمَهَا فَكَانَتْ يَمِينًا.

٤٣٠٦ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ وَعَنْ عَائِشَةَ ﴾ وَيَشْرَبُ عِنْدَهَا النَّبِي عَلَيْهَا النَّبِي عَلَيْهِ اللَّهُ الللَّهُ اللللَّا الللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللّه

= حنيفة أنَّ تحريمَ الحلال يمينٌ، حيث سَمِّى تحريمَ الحلال يمينًا، فيلزمُ فيه الكفّارةُ عند أبي حنيفة رحمه الله، خلافًا للشّافعيِّ.

وأجيب: بأنّه لا يلزمُ من وجوب الكفّارة كونُهُ يمينًا؛ لاحتمال أنّه ﷺ أتى بلفظ اليمين، وروى عبد الرَّزَاق عن الشَّعبيِّ: وحلف بيمينِ مع التحريم، فعاتبه الله في التَّحريم، وجعَلَ له كفّارةَ اليمين، وقال قتادة: حرَّمَها فكانت يمينًا، فقولُ الشَّعبيُّ يوافقُ مذهبَ الشّافعيِّ، وقولُ قتادة يُؤيِّدُ قولنا، وهو ظاهرُ القرآن، ويُؤيِّدُه أيضًا ما أخرجه الحاكم عن ابن عبّس أنّه جاءه رجل، فقال: جعلتُ امرأتي عليَّ حرامًا، قال: عليكَ أغلظُ كفّارةٍ، أَعتِقْ رقبةً، وتلا الآية). م

- (۱) مسلمٌ، واللَّفظُ له، ك: الطَّلاق، ب: وجوب الكفّارة على مَن حرَّمَ امرأتَه، ح: (٣٦٧٧)، والبخاريُّ، ك: التَّفسير، ب: سورة التَّحريم، ح: (٤٩١١).
 - (٢) النَّسائيُّ، ك: عشرة النِّساء، ب: الغيرة، ح: (٣٩٥٩)، والحاكم، ح: (٣٨٢٤)، وصحَّحه، ووافقه الذَّهبيُّ.
 - (٣) عبدُ الرِّزَاق، ك: الطَّلاق، ب: الحرام، ح: (١١٣٦٥)، أثرٌ رجالُه ثقاتٌ.
- (٤) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: الطَّلاق، ب: ﴿ يَثَاثِهُا النَّبِيُّ لِمَثْخَرِمُ مَا أَحَلَ اللَّهُ لَكُ ﴾، ح: (٢٦٧)، ومسلمٌ، ك: الطَّلاق، ب: وجب الكفّارةُ على مَن حرَّمَ امرأتَهُ، ح: (٣٦٧٨).

قولُه: «مَغافِيرَ»: جمع مُغْفُورٍ، وهو صَمْغٌ حلوٌ له رائحةٌ كريهةٌ، يَنضَجُهُ شجرٌ يُسمّى العُرْفُطَ.



وقــولِ الله ﷺ: ﴿ فَإِن طَلَقَهَا فَلا يَحَلُ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَى (١) تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ [البقرة: ٢٣٠]. وقولِهِ تعالى: ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ (١) مِن نِسَآنِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ اللّهَ عَفُورٌ رَّحِيدٌ ﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَقَ فَإِنَّ اللّهَ سَمِيعُ عَلِيدٌ ﴾ [البقرة: ٢٢٦]. وقولِهِ تعالى: ﴿ وَالّذِينَ يُظُنهُ رُونَ (٣) مِن نِسَآيِهِمْ

⁽۱) قولُه: ﴿ حَتَّىٰ تَنكِحَ رُوْجًا عَيْرَهُ ﴾: (قد ذكر المفسِّرون وأهلُ الأصول: أن النَّكاحَ في اللَّغة: الوطءُ، وقد أُريدَ به العقدُ هاهنا مجازًا، فلم يُفهَمُ من النَّصِّ إلا شرطُ نكاحها الزَّوجَ، والجمهورُ على أنَّ الوطءَ أيضًا شرطٌ، وأنَّ ذلك يُفهَمُ من النَّصِ إلا شرطُ نكاحها الزَّوجَ، والجمهورُ على أنَّ الوطءَ أيضًا شرطٌ، وأنَّ ذلك يُفهَمُ من الحديث المشهور، وهو ما رُوي عن رفاعة، وقيل: إنَّ ﴿ تَنكِحَ ﴾ على معناه الأصليّ؛ أي: تُوطأً؛ يعني: تُمكِّنَهُ من الوطءِ، والعقدُ مستفادٌ من لفظ الزَّوج، فلا حاجةَ إلى الحديث، فعُلم أنَّ المرأةَ إذا نكحت الزَّوجَ الثَّاني لم يَجُزُ لها العَوْدُ إلى الزَّوجِ الأوَّلِ ما لم يَطأَها، فإنْ وَجدته عنينًا وأرادت العَوْدُ، فعليها أنْ تطلبَ التَّفريقَ مِنه، وتنكحَ الزَّوجَ الثَّالَثَ، ثُم وثُم إلى أنْ يَطأَها زوجٌ آخِرٌ، واتفقوا عليه)، «التَّفسيرات الأحمديَّة» مُلخَصًا. م

⁽٢) قولُه: ﴿ لِلَّذِينَ يُوَلُونَ ... ﴾ إلخ؛ (أي: يُقسِمون، وهي قراءةُ ابن عبّاسٍ ﴿ لِلَّذِينَ يُوَلُونَ مِن شِسَآبِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٌ ﴾ [البغرة: ٢٢٦]، ﴿ فَإِن فَآمُو ﴾ في الأشهرِ لقراءة عبدالله: فإنْ فاؤوا فيهنّ؛ أي: رَجَعوا إلى الوطءِ عن الإصرارِ بتركِهِ، ﴿ فَإِنَّ اللّهَ عَفُورٌ رَحِيهُ ﴾ ، حيث شرع الكفّارة، ﴿ وَإِنْ عَرَّمُوا الطّلَقَ ﴾ [البقرة: ٢٢٧] بتركِ الفَيْءِ فتربَّصوا إلى مُضيِّ المدَّة، ﴿ فَإِنْ عَرَّمُوا الطّلَقَ ﴾ [البقرة: ٢٢٧] بتركِ الفَيْءِ فتربَّصوا إلى مُضيِّ المدَّة، ﴿ فَإِنْ عَرَمُوا الطّلَقَ عَلَى إصرارِهم وتركِهم الفيئة، وعند الشّافعيُّ معناه: فإنْ فاؤوا وإنْ عزموا بعدَ مُضيِّ المدَّة؛ لأنَّ الفاءَ للتَّعقيب.

وقلنا: قولُه: ﴿ فَإِن فَآءُو ﴾ ، ﴿ وَإِنْ عَرَبُوا ﴾ تفصيلٌ لقوله: ﴿ لِلَّذِينَ يُوْلُونَ مِن شِيَآبِهِم ﴾ [البقرة: ٢٢٦] والتّفصيلُ يَعقُبُ المُفصَّلَ)، كذا في «المدارك». م

⁽٣) قولُه: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُظْلِهِرُونَ ... ﴾ إلخ: بيَّنَ في هذه الآية حكمَ الظّهار، وقولُه: ﴿ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ ﴾؛ أي: يعودون لنقضِ ما قالوا على حذفِ المضاف، ثم اختلفوا أنَّ التَّقْضَ بماذا يحصل؟ فعندنا بالعَزْم على الوطء، وهـو قولُ ابن عبّاسِ =

ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ (١) رَفَّهَةِ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاّسَاً ذَلِكُوْ تُوعَظُّونَ بِهِ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿ ۖ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَنَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاّسَاً فَمَن لَرَّ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِينَ مِسْكِمَنَا ۚ ذَلِكَ لِتُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ۚ وَتِلَاكَ حُدُودُ ٱللَّهُ وَلِلْكَنْفِرِينَ عَذَابُ أَلِيمُ ﴾ [المجادلة: ٣-٤].

١٣٠٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: جَاءَتِ امْرَأَةُ رِفَاعَةَ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ فَقَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ، فَطَلَّقَنِي، فَبَتَ طَلَاقِي، فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزَّبِيرِ، وَإِنَّ مَا مَعَهُ مِثْلُ هُدْبَةِ الثَّوْبِ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟ لَا، حَتَّى (٢) تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ، وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكِ»،

وقال في «ردِّ المحتار»: ثمَّ اعلمُ أنَّ اشتراطَ الدُّخولِ ثابتٌ بالإجماع، فلا يَكفي مجرَّدُ العقدِ، قاله القهستانيُّ، وفي «الكشف» وغيره من كُتُب الأصول: أنَّ العلماءَ غيرَ سعيد بن المسيب اتَّفقوا على اشتراط الدُّخول، وفي «الكشف» وفي «الرَّاهديُّ»: أنَّ فابتٌ بإجماعِ الأُمَّة، وفي «المنية»: أنَّ سعيدًا رجَعَ عنه إلى قول الجمهور، فمَن عَمِلَ به يُسودُ وجههُ ويَعهُ ويَعدُ، ومَن أفتى به يُعزَّرُ، وما نُسِبَ إلى الصَّدر الشَّهيد فليس له أثرٌ في مصنَّفاته، بل فيها نقيضُه، وذكر في =

والحسن وقتادة، وعند الشَّافعيِّ: بمجرَّدِ الإمساك، وهو أنْ لا يُطلِّقَها عقيبَ الظُّهار. م

⁽۱) قولُه: ﴿ فَنَحْرِيرُ رَبَّكَ فِي الْعَلِيهِ إِعَناقُ رَقَبةٍ مؤمنةٍ أو كافرةٍ ، ولم يَجُزِ المدبَّرُ وأمَّ الولدِ والمكاتبُ الذي أدّى شيئًا ﴿ وَنَعْ وَمِن قَبْلِ أَن يَتَمَاتَنَا ﴾ الضّميرُ يرجعُ إلى ما دَلَّ عليه الكلامُ من المُظاهِر والمُظاهِر منها ، والمُماسَة : الاستمتاعُ بها من جماعٍ أو لمس بشهوةٍ أو نظرٍ إلى فرجِها بشهوةٍ ، ﴿ وَلَكُو ﴾ الحكمُ ﴿ تُوعَظُونَ بِهِ ﴾ ؛ لأنَّ الحكم بالكفّارة دليلٌ على ارتكابِ الجناية ، فيجبُ أنْ تتَعِظوا بهذا الحكم حتى لا تعودوا إلى الظّهار ، وتخافوا عقابَ الله عليه ، ﴿ وَاللّهُ بِنَا عَلَى ارتكابِ الجناية ، فيجبُ أنْ تتَعِظوا بهذا الحكم حتى لا تعودوا إلى الظّهار ، وتخافوا عقابَ الله عليه ، ﴿ وَاللّهُ بِنَا عَلَى ارتكابِ الجناية ، فيجبُ أنْ يُكفِّرَ استغفَرَ الله ، ولا يعودُ حتى يُكفِّرَ ، وإنْ أعتقَ بعضَ الرَّقبة ثم مَسَّ عليه أنْ يستأنف عنذ أبي حنيفة رحمه الله ، ﴿ فَمَن لَرّيَحَةٍ ﴾ [المجادلة: ١] الرَّقبة ﴿ وَصِيامُ شَهْرَئِنِ ﴾ [المجادلة: ٤] لعليه صيامُ شهرين نصف شيئن مِن بَدِّ أو صاعُ من غيره ، ويجبُ أنْ يُقدِّمةُ على المسيسِ ، ولكن لا يستأنفُ إنْ جامَعَ في خلالِ الإطعام) ، «المدارك » مُلخَصًا. م

⁽٢) قولُه: «حتى تَذُوقي عسَيلتَهُ ويَذُوقَ عُسَيلتَكِ»: (هذا عندَ الجمهور؛ أي: اشتراطُ وطءِ الزَّوجِ الثّاني في باب التَّحليل مذهبُ الجمهورِ من الأثمَّةِ الأربعةِ وأتباعِهم وغيرِهم، حتى لو طلَّقَ الزَّوجُ الثّاني قبلَ الدُّخولِ، أو ماتَ عنها قبلَهُ لا تحلُّ للأوَّلِ، قاله في «عمدة الرَّعاية».



متَّفقٌ عليه(١).

«الخلاصة» عنه: أنَّ مَن أفتى به فعليه لعنةُ الله والملائكة والنّاس أجمعين؛ فإنّه مخالفٌ للإجماع، ولا يَنفُذُ قضاءُ
 القاضى به، اهـ.

وتحقيقُهُ: أنَّ الجمهورَ القائلين باشتراطِ الوطءِ سَلَكُوا مَسلَكينِ في قوله تعالى: ﴿حَقَّىٰ تَنْكِحَ رُوّجًا غَيْرُهُ ﴾ [البقرة: ٢٣٠] فمنهم مَن اختارَ أنَّ المرادَ بالنّكاح في هذه الآية الوطءُ، كيف لا؟ فإنَّ النّكاحَ لغةٌ: الضَّمُّ، وهو يكونُ بالوطءِ حقيقةٌ، وقد جاءَ استعمالُه فيه في قوله تعالى: ﴿وَآيْنَلُواْ أَلِنَكَىٰ حَقَّىٰ إِذَا بَلَغُواْ الزّيَكَاحَ فَإِنْ ءَاشَتُمُ مِنْهُمْ دُشُدًا فَادَفُو إِلَيْهِمْ أَمُولَكُمْ ﴾ وقد جاءَ استعمالُه فيه في قوله تعالى: ﴿وَرَابْلُواْ أَلِنَكَىٰ حَقَىٰ إِذَا بَلَغُواْ الزّيكاحَ فَإِنْ ءَاشَتُمُ مِنْهُمْ دُشُدًا فَادَفُوا إِلَيْهِمْ أَمُولُكُمْ ﴾ وقد جاءَ استعمالُه فيه في قوله تعلى اشتراطِ الوطءِ، ويُؤيّده: أنَّ النّكاحَ بمعنى العقدِ يَكفي له لفظُ الزَّوجِ الواقعُ في تلك الآية، فلو حُمل النّكاح في قوله: ﴿حَقَىٰ تَنكِحَ ﴾ [البقرة: ٢٣٠] على مجرَّدِ العقدِ لَزِمَ التّكرارُ، ولو حُمل على الوطءِ يكون تأسيسًا، وهو أولى مِن التَّأكيد والتّكرار.

وأُورِدَ عليهم: أنَّ الوطءَ لا يُسنَدُ إلى المرأةِ صُدورًا، فلا يقالُ لها: واطئةٌ بل يقال للرَّجل: الواطئ، ولها: الموطوءةُ، وأمّا العقدُ فيُنسَبُ إلى كليهما، فلمّا كان النِّكاحُ في الآية مُسنَدًا إلى المرأةِ، دلَّ ذلك على أنَّ المرادبه العقدُ دونَ الوطءِ.

وأُجيب عنه: بأنَّه لا بدَّ من إضافة الوطءِ إليها، ولذا يقالُ لها: زانيةٌ، مع ظهورِ أنَّ الزِّنا عبارةٌ عن الوطءِ، غايةُ الأمرِ أنَّه لم يُشتهَرُ إطلاقُ الواطئةِ عليها، ومِنهم من قال: إنَّ النِّكاحَ وإنْ كان حقيقةً في العقد، لكنَّه محمولٌ هاهنا على تمكينها من الوطءِ مجازًا، بقرينةِ وُرُود الأحاديثِ والآثار الدّالَّة على اشتراط الوطءِ.

المسلكُ الثّاني: أنَّ المراد بالنّكاح في الآية هو العقدُ لا غير، وعلى هذا استنبطَ الفقهاءُ مِنه صحَّة نكاح المرأة بعبارتها، وفيه خلافُ الشّافعيّ، فإنَّ النّكاح عنده لا يَنعقِدُ بعبارة النّساء، وأمّا اشتراطُ الوطءِ فبالأحاديثِ الواردة في ذلك الدالَّة عليه، وهي كثيرةٌ شهيرةٌ، منها هذا الحديثُ المشهور، تجوزُ الزِّيادةُ بهذه الأحاديثِ المشهورة على الكتاب، فيكونُ التَّحليلُ بدون الوطء مخالفًا للحديث المشهور). أخذتُ هذا التَّحقيقَ من «عمدة الرِّعاية» و«شرح الوقاية». م

(١) مسلمٌ، واللَّفظُ له، ك: النَّكاح، ب: لا تحلُّ المطلَّقة ثلاثًا لمطلِّقها، ح: (٣٥٢٦)، والبخاريُّ، ك: الشَّهادات، ب: شهادة المختبئ، ح: (٢٦٣٩).

(قولُها: «فبَتَّ طلاقي»؛ أي: طلَّقني ثلاثًا. «وما معه إلّا مثلُ هُدْبةِ النَّوب»: بضمِّ الهاء وسكون الدَّال المهملة: وهو طَرَفُ النَّوب، وهذا كنايةٌ عن عِنَّيهِ وضعفِ هَنَتِهِ؛ أي: الجماع). «شرح المصابيح» لابن الملك (٤/ ٣٢). ٤٣٠٨ ـ وَعَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، قَالَ: لَعَنَ (١) رَسُولُ اللهِ ﷺ الْمُحِلِّلَ وَالمُحَلَّلَ لَهُ، رواه

(١) قولُه: «لعنَ رسولُ الله ﷺ المحلّل والمحلّل له»؛ (أي: لو نكحَ امرأةً بشرطِ أنْ يطأَها فيُطلِّقَها؛ لتعودَ إلى الأوّلِ يكونُ ذلك النّكاحُ مكروهًا تحريمًا لهذا الحديثِ؛ يعني: لو نكحَها بشرطِ التَّحليل، فوَطِئَها وطلَّقها، فبعدَ العِدَّةِ تحلُّ للأوَّلِ، وإنْ لَزِمَ الإثمُ بمثل هذا النّكاحِ والتَّحليلِ.

وفيه خلافٌ:

فعن محمَّدٍ: أنَّه يصحُّ النِّكاحُ بشرط التَّحليل؛ لِما تقرَّرَ في مَقرِّهِ: أنَّ النِّكاحَ لا يَبطُلُ بالشُّروطِ الفاسدةِ، ولا تحلُّ على الأوَّلِ بمثلِ هذا الوطءِ؛ لأنَّه استعجَلَ ما أخَّرَهُ الشَّرعُ؛ فإنَّ الشَّرعَ أخَّرَ حِلَّها على الأوَّلِ إلى موتِ الثَّاني أو طلاقه، فيُجازى بمنع مقصوده.

وعن أبي يوسفَ والشَّافعيِّ: أنَّه يَبطُلُ النِّكاحُ بشرط التَّحليل؛ لأنَّه في معنى المؤقَّت، وهو نكاحٌ باطلٌ.

وحاصلُه: أنَّ هذا نكاحٌ فاسدٌ عند الشَّافعيِّ وأبي يوسف، ويجوزُ عند أبي حنيفةَ مع الكراهة، وإنْ أَضمَرا التَّحليلَ في النَّفس ولم يُصرِّحا به، يجوزُ من غير كراهةٍ.

ونحن نقول: لَمّا كان النّكاحُ لا يَبطُلُ بالشُّر وطِ الفاسدة، ولا يَضُرُّ في صحَّتِه إضمارُ الافتراق بعدَ مدَّةٍ معيَّنةٍ، ولا التَّصريحُ به، صحَّ النّكاحُ في هذه الصُّورة، وبينهُ وبينَ المؤقَّتِ الذي يَنتهي بانتهاء الوقت بَونٌ بعيدٌ، ثم بعدَ النّكاح التَّصريحُ به، صحَّ النّكاحُ في هذه الصُّورة، وبينهُ وبينَ المؤقَّتِ الذي يَنتهي بانتهاء الوقت بَونٌ بعيدٌ، ثم بعدَ النّكاح الوطءُ يكون محلِّلًا لا محالةً؛ فإنَّ التّابتَ في الحديث هو أنَّ وطءَ الزَّوجِ الثّاني وذَوْقَ اللَّذَةِ مُحلِّلٌ على أيِّ وجهِ كان.

غايةُ ما في البابِ أنْ يكونَ مثلُ هذا النِّكاح والوطءِ بعدَهُ مكروهًا تحريمًا أو مُحرَّمًا، وهو لا يمنعُ تَرتُّبِ الأثرِ الشَّرعيِّ، فإنَّ السَّببَ يَرتبِطُ بالمسبَّبِ، ويفيدُ أثرَهُ وإنْ كان على طريقةٍ غيرِ شرعيَّةٍ.

ثم في هذا المقام بيننا وبينَ الشَّافعيِّ خلافٌ مشهورٌ.

وتقريرُهُ: أنَّه اتَّفَق أبو حنيفة والشّافعيُّ على أنَّ الزَّوج إنْ طلَّق امراْتَهُ ثلاثًا، ثم نَكَحَتْ بزوج آخر، ثم طلَّقها، ثم نَكَحَها الزَّوجُ الأوَّلُ يملكُ ثلاثَ تطليقاتٍ مُستقلَّة، ولم يُعتبر الطَّلقاتُ الماضية، ولكنَّهم اختلفوا فيما بينَهم إذا طلَّق الزَّوجُ الأوَّلُ ما دونَ الثّلاثِ، فنكَحَتْ زوجًا آخرَ، ثم طلَّقها الزَّوجُ الثّاني، فعادَت إلى الزَّوجِ الأوَّلِ بنكاحٍ جديدٍ، فقال أبو حنيفة وأبو يوسف: إنَّه يملكُ الطَّلَقاتِ الثَّارْثَ هاهنا أيضًا كما في المسألة الأُولى.

وقال محمَّدٌ والشَّافعيُّ: يملكُ ما بقيَ؛ أي: يملكُ الواحدةَ إنْ طلَّقها اثنتين، ويملكُ اثنتين إنْ طلَّقها واحدةً. 👚 =



الدَّارِميُّ والتِّرمذيُّ (١).

٤٣٠٩ ـ ورواه ابنُ ماجه عن عليِّ وابنِ عبَّاسٍ وعقبةَ بنِ عامرٍ ﷺ (٢).

ورجَّحَ قولَ محمَّدِ ابنُ الهمام في «فتح القدير» و«تحرير الأصول»، وتبعَهُ ابنُ أمير الحاج الحلبيُّ وصاحبُ
 «البحر»، و«النَّهر» وغيرُهم، ونقلَ قاسمُ بن قطلوبغا ترجيحَ قولِ الشَّيخين عن جمع من المشايخ.

قال ابنُ الهمام في «الفتح»: المسألةُ مختلفةٌ بين الصَّحابة، فأَخذَ محمَّدٌ والشّافعيُ بقول عمر هُهُ، وهو مذكورٌ في «الموطّاً»، وأخذ الشَّيخان بقولِ ابن عبّسٍ وابن عمر هُهُ، وهو الذي ذُكر في «كتاب الآثار»، وتمسَّكَ الشَّيخان في ذلك بأنَّ مُحلِّليَّة الزَّوجِ الثّاني - أي: كونَهُ مُثبِتًا للحلِّ الجديد - إنما هو بحديثِ العُسَيلةِ، لا بقوله: ﴿حَقَّى تَنكِح رَوْجًا عَيْرَهُ ﴾ [البقرة: ٣٠٧]، فهذا حديثُ العسيلةِ مشهورٌ، وقبِلهُ الشّافعيُ أيضًا؛ لاشتراطِ الدُّخول؛ لأنَّ نصَّ الكتاب إنما تعرض للعقدِ فقط، بدليلِ إضافة النّكاح إلى المرأة التي لا تَصلُحُ واطنًا، والزِّيادةُ على الكتاب بالخبر المشهورِ جائزٌ إجماعًا، فالحديثُ الذي يدلُّ على اشتراطِ الوطءِ بالعبارة، دالٌّ على المُحلِّليَّةِ بالإشارة؛ لأتَّه ﷺ إنما قال: «أنْ تنتهي حرمتُكِ»، والعَوْدُ هو الرُّجوعُ إلى الحالة الأُولى، وهو تلك الطَلقاتُ الثَّلاثُ والحلُّ الكاملُ، فالوطءُ ثبتَ من الحديث مع صفتهم، وأنتم أبطلتُم الوصفَ نظرًا إلى ظاهر الآية، وكذا يَتبُتُ المُحلِّليَّةُ بإشارةِ قوله ﷺ: «لعن الله المحلَّل»؛ فإنَّه ثبتَ كونُ الزَّوجِ الثّاني محلِّلاً وإنْ كان مَسُوقًا في لَغنِه، فلمّا كان الرَّوجُ الثّاني مُحلِّلا في الطَّلقاتِ الثَّلاثِ بالطَّريق الأولى، فيملكُ الطَّلقاتِ الثَّلاثُ بالطَّريق الأولى، فيملكُ الطَّلقاتِ الثَّلاثِ ما الطَّلقاتِ الثَّلاثِ عمدة الرَّعادية» و «التَّفسيرات الأحمديَّة» ملتقطٌ منهما. م

- (١) الدّراميُّ، واللَّفظُ له، ك: النّكاح، ب: في النَّهي عن التحليل، ح: (٢٣٠٧)، والتَّرمذيُّ، أبواب النّكاح، ب: ما جاء في المحلِّل والمحلَّل له، ح: (١١٢٠)، وقال: (هذا حديثُ حسنٌ صحيحٌ).
- (۲) ابن ماجه عن علي هذا ابن علي المحلّل والمحلّل والمحلّل والمحلّل والمحلّل وحسّنه ابنُ حجرٍ في «هداية السُّواة» (۳/ ۲۳). وأخرجه ابنُ ماجه عن ابن عبّاسٍ في أبواب النّكاح، ب: المحلّل والمحلّل له، ح: (۱۹۳۲)، وعن عقبة بن عامر هذ في أبواب النّكاح، ب: المحلّل والمحلّل له، ح: (۱۹۳۱)، قال عبدُ الحق في «الأحكام الوسطى» (۳/ ۱۹۷۷): (إسنادٌ حسنٌ).

وأبو داود عن عليّ، ك: النّكاح، ب: في التّحليل، ح: (٣٠٧٦)، والتّرمذيُّ عنه، أبواب النّكاح، ب: ما جاء في المحلّل والمحلّل له، ح: (١١١٩)، وقال: (حديثٌ معلولٌ).

• ١٣١٠ ـ وَرَوَى مُحَمَّدٌ فِي كِتَابِ «الآثارِ» (١٠): عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: كُنْت جَالِسًا عِنْدَ عَبْدِاللهِ ابْنِ [عُتُبَة] بْنِ مَسْعُودٍ إِذْ جَاءَهُ أَعْرَابِيُّ فَسَأَلَهُ عَنْ رَجُلِ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً أَوْ تَطْلِيقَتَيْنِ، ثُمَّ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا ابْنِ اعْتَدَوْنِ، ثُمَّ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَأَرَادَ الْأَوَّلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فَتَزَوَّجَهَا عَيْرَهُ، فَدَخَلَ بِهَا، ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا أَوْ طَلَّقَهَا، ثُمَّ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، وَأَرَادَ الْأَوَّلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فَتَرَوَّ جَهَا عَيْرَهُ، فَذَخَلَ بِهَا، ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا أَوْ طَلَقَهَا، ثُمَّ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، وَأَرَادَ الْأَوَّلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا عَلَى كَمْ هِي عِنْدَهُ ؟، فَالْتَقَتَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَقَالَ: مَا تَقُولُ فِي هَذَا؟ قَالَ: يَهْدِمُ الزَّوْجُ الثَّانِي الْوَاحِدَة، وَالثَّائِينِ، وَالثَّلَاثَ، وَالثَّلَاثَ، وَالثَّلُاثَ، وَالثَّلُاثَ، وَالثَّلُاثَ، وَالثَّلَاثَ مَا قَالَ ابْنُ عَمَرَ، قَالَ: فَلَقِيتُ ابْنَ عُمَرَ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: مِثْلَ مَا قَالَ ابْنُ عَمَرَ، قَالَ: فَلَقِيتُ ابْنَ عُمَرَ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: مِثْلُ مَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ هِ

٤٣١١ ـ وَرَوَى مُحَمَّدٌ فِي «مُوطَّئهِ» (٢): عَنْ أَبِي هُرَيْرةَ ﴿ أَنَّهُ اسْتَفْتَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﴿ فِي الْمُوطَّئهِ اللهِ فَي الْمُوطَّةِ اللهِ اللهُ ال

٤٣١٢ ـ وَعَن عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَزَيدِ بنِ ثَابِتٍ وَابنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالُوا: الإِيلَاءُ (٣) طَلْقَةٌ بَائِنَةٌ، إِذَا مَرَّت أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ قَبْلَ أَنْ يَفِيْءَ، فَهِيَ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا، رواه البيهقيُّ

⁽١) الإمامُ محمَّدٌ في «كتاب الآثار»، ك: الطَّلاق، ب: من طلق ثم تزوَّجتْ، ح: (٤٧٢) وقال الزَّيلعيُّ في «نَصب الرّاية» (٣/ ٢٤٠): «أَنْهُ حِلَّدٌ».

 ⁽٢) الإمامُ محمَّدٌ في «الموطَّأ»، ك: الطَّلاق، ب: المرأة يطلِّقها زوجُها تطليقةً أو تطليقتين فتتزوَّجُ زوجًا، ثم يتزوَّجُها الأُوَّل، ح: (٦٦٥). قال العثمانيُّ في «إعلاء السُّنن» (١١/ ٢١٠): (رجالُه رجالُ الصَّحيح).

⁽٣) قولُه: «الإيلاءُ طلقةٌ بائنةٌ... إلخ»: (تفصيلُه: أنَّ الإيلاء هو الحَلِفُ على تركِ قرابتها أربعة أشهر أو أكثرَ، وحكمُ الإيلاء هو نوعان: حكمُ البرِّ وحكمُ الحنثِ، فإنْ وَطِئها في المدَّة كفَّرَ لحنثِه، ونبَّه بذلك أنَّه لو كفَّرَ قبلَهُ لم يُجزِه، فإنْ كان الحلفُ يمينًا بالله فكفّارتُهُ إطعامُ عشرةِ مساكينَ أو كسوتُهم أو تحريرُ رقبةٍ، فمن لم يَجِدْ فصيامُ ثلاثةِ أيّامٍ، وإنْ كان يمينًا بغيرِه كما لو حلف بحجِّ أو صومٍ أو صدقةٍ أو عتقٍ أو طلاقٍ؛ فما جعله جزاءً على الحنثِ لَزِمَهُ بعني: إذا حلَفَ: والله لا أقربُ امرأتي إلى أربعةِ أشهرٍ، ثم رجعَ عنه في هذه المدَّة يجبُ عليه كفّارةُ اليمين، وإذا حلَفَ: إنْ أقربُكِ أربعةَ أشهرٍ فعليَّ حجِّ، ثم قَرِبَها في المدَّة يجبُ عليه الحجُّ وسقطَ الإيلاءُ؛ لأنَّ اليمين يرتفعُ بالحنث، وإن لم يَقربُها في المدَّةِ بائنةٍ، وهو قولُ ابن مسعودٍ وابن عمر وابن عبّاسٍ وزيد بن ثابتٍ، وروي ذلك عن عثمانَ وعليّ، وهو قولُ جمهور التّابعين.



= وقال الشّافعيُّ: لا تبينُ بمضيِّ المدَّة، لكنَّه يُوقَفُ على أنْ يفيءَ إليها أو يُفارِقَها، فإنْ فعلَ، وإلّا فرَّقَ القاضي بينَهما.

فالخلافُ في موضعين:

أحدُهما: أنَّ الفيءَ عنده يكونُ بعدَ مُضيِّ المدَّة، وعندنا: في المدَّة.

والثّاني: أنَّ الفُرقة لا تقعُ إلّا بتفريقِ القاضي وبتطليقِ الزَّوج عند القاضي، وبه قال مالكٌ وأحمدُ، وعندَ الشّافعيِّ: لا يُفرَّقُ ولكن يُضيَّقُ عليه حتى يفيءَ أو يُطلِّق، وعندنا: يقعُ التَّفريقُ بمضيِّ المدَّة، واستدلُّوا بقوله تعالى: ﴿ فَإِن فَآيُو ﴾ [البقرة: ٢٢٦] فإنَّ الفاء للتَّعقيب، فاقتضى جوازَ الفيءِ بعدَ المدَّة وجوازَ التَّفريق.

ولنا: قراءةُ ابنِ مسعودٍ وأبيِّ بن كعبٍ: ﴿فإن فاءوا فيهن﴾، فاقتضى أنْ يكونَ الفيءُ في المدَّة، فيكونُ حجَّةُ عليهم؛ لأنَّ قراءتَهما لا تَنزِلُ عن روايتِهما، والفاءُ في الآية لتعقيب الفيء على الإيلاء، بدليل جواز الفيء قبلَ مضيً الأشهر، ولو كان كما قالوا لَما جازَ، ولنا أيضًا ما ذكرُنا من قول كبار الصَّحابة.

وحاصلُهُ: أنَّ عند الشّافعيِّ: معنى الآية: ﴿ وَإِنْ عَرَمُوا ﴾ ، ﴿ وَإِنْ عَرَمُوا ﴾ بعدَ مضيِّ المدَّة؛ لأنَّ الفاءَ للتَّعقيب، وقلنا: قولُه: ﴿ وَإِنْ فَآمُو ﴾ ، ﴿ وَإِنْ عَرَمُوا ﴾ تفصيلٌ لقوله: ﴿ لِلَّذِينَ يُوَلُّونَ مِن فِسَآبِهِم ﴾ [البقرة: ٢٢٦] والتَّفصيلُ يَعقُبُ المفصَّل). «العينيُّ » و «المستخلص» مُلخَصًا.

وقال في «رحمة الأمة»: (اتَّفقوا على أنَّ مَن حلف بالله ﷺ أنْ لا يُجامع زوجتَهُ مدَّةً أكثرَ من أربعةِ أشهرٍ، كان مُوليًّا، أو أقلَّ، لم يكن مُوليًا.

واختلفوا في الأربعةِ الأشهرِ: هل يحصلُ بالحلفِ على تركِ الوطءِ فيها إيلاءٌ أم لا؟ قال أبو حنيفة: نعم، ويُروى مثلُ ذلك عن أحمدَ. وقال مالكٌ وأحمدُ في المشهور عنه والشّافعيُّ: لا) انتهى.

وقد تمسَّكَ صاحبُ «الهداية» بالآية على (أنَّ عدَّةَ الإيلاءِ أربعةُ أشهر).

وأيضًا قال في «رحمة الأمة»: (فإذا مَضَتْ أربعةُ أشهرٍ هل يقعُ الطَّلاق بمُضيِّها أم يُوقَفُ؟ قال مالكٌ والشّافعيُّ وأحمدُ: لا يقعُ بمضيِّ المدَّةِ طلاقٌ، بل يُوقَفُ الأمرُ ليفيءَ أو يُطلِّق، وقال أبو حنيفة: متى مَضَتِ المدَّةُ وقعَ الطَّلاقُ.

واختلَفَ مَن قال بالإيقافِ فيما إذا امتنَعَ المُولِي من الطَّلاق، هل يُطلِّقُ عليه الحاكمُ أم لا؟ فقال مالك وأحمدُ: يُطلِّقُ عليه الحاكمُ، وعن أحمدَ روايةٌ أُخرى: أنَّه يُضيَّقُ عليه حتى يُطلِّقَ، وعن الشَّافعيِّ: قولان، أظهرُهما: أنَّ الحاكمَ يُطلِّقُ عليه، والثَّانِ: أنَّه يُضيَّقُ عليه). م

وعبدُ الرَّزّاق(١).

(۱) روى البيهةيُّ في «الكبرى»، ك: الإيلاء، ب: مَن قال: عَزْمُ الطَّلاقِ انقضاءُ الأربعة، ح: (١٥٢٢٣): عن سعيد بن المسيب، وأبي بكر بن عبد الرحمن: أنَّ عمر بن الخطّاب هُ كان يقول: إذا مضتْ أربعةُ أشهرِ فهي تطليقةٌ، وهو أَملَكُ بردِّها ما دامَتْ في عدَّتها. رجالُه ثقاتٌ غيرَ محمَّدِ بنِ إسحاق، وهو حَسَنُ الحديثِ.

روى الطَّبريُّ في «التَّفسير»، ح: (٤٥٧٠): (عن عبدالله: قال في الإيلاء: إذا مَضَتْ أربعةُ أشهرِ فهي تطليقةٌ بائنةٌ، وتعتدُّ ثلاثةَ قروءٍ، وإسنادُه صحيحٌ).

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «فتح الباري» (٩/ ٤٢٨): (وأخرج الطَّبريُّ بسندٍ صحيحٍ عن ابن مسعودٍ، وبسندِ آخرَ لا بأس به عن عليِّ: إنْ مَضَتْ أربعةُ أشهرٍ ولم يَفِئْ طَلْقَتْ طلقةً بائنةً، وبسندٍ حسنِ عن عليٍّ وزيدِ بن ثابتٍ مثلَه، وعن جماعةٍ من التّابعين من الكوفيِّين ومن غيرهم كابن الحنفيَّة وقبيصةً بن ذُوْيبٍ وعطاءٍ والحسنِ وابن سيرينَ مثلَه).

وروى ابنُ أبي شيبة، ك: الطَّلاق، ب: ما قالوا في الرجل يُولي من امرأته، ح: (١٨٨٦٢): (عن أبي سلمةَ: أنَّ عثمانَ ابن عفّانَ وزيد بن ثابت قالا في الإيلاء: إذا مَضَتْ أربعةُ أشهر فهي تطليقةٌ، وهي أملكُ بنفسِها).

قال العثمانيُّ في «الإعلاء» (٢١٤/١١): (رجالُه رجالُ مسلمٍ، وأبو سلمة هذا لم يَسمعْ من عثمانَ عندَ بعضهم، وثبتَ سماعُه منه عند بعضهم، والاختلافُ لا يَضرُّ). ورواه عبدُ الرَّزّاق بلفظِ مختلفٍ، ح: (١١٦٣٨).

وروى الطَّبريُّ في «التَّفسير»، ح: (٥٥٩): (عن الحسن: أنَّ عليًّا قال في الإيلاء: إذا مَضَتْ أربعةُ أشهرِ بانَتْ بتطليقةٍ، رجالُه ثقاتٌ)، قال العثمانيُّ في «الإعلاء» (٢١١/٢١): (سماعُ الحسنِ من عليِّ، وقد حقَّقنا فيما مضى أنَّ سماعَه منه ثابتٌ).

وروى ابنُ أبي شيبة، ح: (١٨٨٦٥): (عن ابن عمرَ وابن عبّاسِ قالاً: إذا آلى فلم يَفِيْ حتى تمضيَ الأربعةُ الأشهرِ فهي تطليقةٌ بائنةٌ)، صحَّح إسنادَهُ التُّركمانيُّ في «الجوهر النَّقيِّ» (٧/ ٣٧٩).

وروى ابنُ أبي شيبة، ح: (١٨٨٦٧): (عن ابن عبّاسِ قال: عزيمةُ الطَّلاقِ انقضاءُ الأربعةِ الأشهرِ، والفَيْءُ الجِماعُ)، صحَّح إسنادَهُ التّركمانيُّ في «الجوهر» (٢/ ١٢٣).

وروى عبدُ الرَّزَاق، ح: (١٦٤١): (عن معمرٍ، عن قتادةً: أنَّ عليًّا وابنَ مسعودٍ وابنَ عبَّاسٍ قالوا: إذا مضت الأربعةُ أشهرِ فهي تطليقةٌ، وهي أحقُّ بنفسها. قال قتادةُ: قال عليٌّ وابنُ مسعودٍ: تعتدُّ عدَّةَ المطلَّقة).

قال العثمانيُّ في «الإعلاء» (١١/ ٢١٥): (رجالُه رجالُ الجماعة، وقتادةُ لم يَسمع منهم، ولكنَّ الانقطاع لا يَضُرُّ عندنا، لا سيَّما والرِّواياتُ عن كلِّ واحدٍ منهم وَرَدَتْ موصولةً أيضًا كما مرَّ، فتذكر). ٢٣١٣ ـ وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «المُوطَّا»: بَلَعَنَا عَنْ عُمَر بْنِ الْخَطَّابِ ﴿ وَعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ وَعَبْدِاللهِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ﴿ أَنَّهُمْ قَالُوا: إِذَا آلَى الرَّجُلُ مِنِ امْرَأَتِهِ فَمَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ قَبْلَ أَنْ يَفِيءَ ابْنِ مَسْعُودٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ﴿ أَنَّهُمْ قَالُوا: إِذَا آلَى الرَّجُلُ مِنِ امْرَأَتِهِ فَمَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ قَبْلَ أَنْ يَفِيءَ فَقَد بَانَتْ بِتَطْلِيْقَةٍ بَائِنَةٍ، وَهُو خَاطِبٌ مِنَ الخُطّاب، وَكَانُوا لا يَرَوْنَ أَنْ يُوْقَفَ بَعْدَ الأَرْبَعَةِ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﴿ فَي تَفْسِيرِ هَذِهِ الآيَةِ: ﴿ لِلَّذِينَ يُوْلُونَ مِن شِتَآلِهِمْ تَرَبُّصُ أَزْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَآءُو فَإِنَ اللّهَ عَفُورٌ رَجِيعُ ﴿ اللّهُ عَنُورٌ رَجِيعُ أَلْ اللّهُ مِنَ عَرْمُوا الطّلَقَ فَإِنَّ اللّهَ عَمُورٌ رَجِيعُ اللّهُ اللّهُ مِن عَرْمُوا الطّلَقَ فَإِنَّ اللّهَ سَمِيعُ عَلِيمُ ﴾ [البقرة: ٢٢١ ـ ٢٢٧]. قَالَ: الْفَيْءُ (١) الْجِمَاعُ فِي الأَرْبَعَةِ الأَشْهُرِ،

(۱) قولُه: "الفيءُ: الجِماعُ في الأربعةِ الأشهرِ... إلخ»: (شو دَرُّ المفسِّرين! سيَّما الحنفيَّةُ حيث قالوا: تفصيلُهُ أنَّ حاصلَهُ: ﴿ فَإِن فَاتُو ﴾؛ أي: إنْ رجعوا من الإيلاء في مدَّته ولم يفعلوا على حسب ما أقسموا، بل حنثوا فيه؛ ﴿ فَإِنَّ اللّهَ عَفُورٌ لَ فَا كُنُ وَا عنه؛ أي: يكونُ الحِلُّ عائدًا إليه بسبب الكفّارة، وإنما تجبُ الكفّارةُ عليه إذا حلَفَ باسم الله تعالى، وإنْ حلَفَ بغير الله؛ أي: بالطّلاق والعتاق؛ يجبُ عليه مضمونُ الجزاءِ بسببِ الإقدام على الشَّرط دون الكفّارة؛ يعني: إذا حلَفَ: والله لا أقربُ امرأتي إلى أربعةِ أشهرٍ، ثم رجعَ عنه في هذه المدَّة، يجبُ عليه كفّارةُ اليمين، وإذا حلَفَ: إنْ أقرَبُكِ أربعةَ أشهرٍ فعلي حجُّ، ثم قَربَ في المدَّة يجبُ عليه الحجُّ، فاختلفوا فيما إذا آلى بغيرِ اليمين بالله على كالطّلاق والعتاق وصدقة المال وإيجاب العبادة هل يكون مُوليًا أم لا؟ فقال أبو حنيفة: يكون مُوليًا، سواءٌ قصدَ الإضرارَ بها، أو رَفْعَهُ عنها كالمرضعةِ والمريضة، أو عن نفسه.

وقال مالكٌ: لا يكونُ مُوليًا إلّا أنْ يحلفَ حالَ الغضبِ أو يقصدَ الإضرارَ بها، فإنْ كان للإصلاحِ أو لنفعِها فلا. وقال أحمدُ: لا يكون مُوليًا إلّا إذا قصدَ الإضرارَ بها.

وعن الشَّافعيِّ قولان: أصحُّهما كقول أبي حنيفة.

ثم إنْ كان قادرًا على الوطءِ فرجوعُه هو الوطءُ وإنْ لم يقدر على الوطءِ بصغرِ أحدهما أو مرضٍ أو كونها رَثْقاءَ أو كونه عنينًا، فرجوعُه هو الوعدُ على الوطءِ بعدَ القدرة بقوله: فِثْتُ إليها؛ فإنْ قدر في تلك المدَّةِ ففيثُهُ بوطئها، ﴿ وَإِنْ عَرَّهُوا الطَّلَاقَ ﴾؛ يعني: إنْ بَرُّوا على حسبِ ما أقسموا ولم يحتثوا حتى مَضَتِ المدَّةُ ، ﴿ وَإِنَّ اللهَ يَمِيعُ ﴾ بإيلائهم وطلاقهم، و ﴿ عَلِيمٌ ﴾ بنيَّتِهم وقصدِهم؛ أي: يقع الطَّلاق بمجرَّدِ مُضيِّ المدَّة طلاقًا بائنًا. هذا عندَنا.

وأمّا عندَ الشّافعيّ فقولُه تعالى: ﴿ فَإِن فَآيُو ﴾ ﴿ وَإِنْ عَرَبُوا ﴾ كلاهما يتعلّقان بما بعدَ مضيّ المدَّة؛ لأنَّ الفاء للتَّعقيب، وأيضًا الفيءُ عنده لا يكونُ إلّا الوطء؛ يعني: بعدَ مضيِّ مُدَّة أربعة أشهر يجبُ على المرأة أنْ تطالبَهُ بالوطءِ أو بالطَّلاق، فإنْ رجعوا إلى الوطء؛ ﴿ وَإِنْ اللهَ عَمُورٌ تَصِيمٌ ﴾ لهم إنْ كفَّروا؛ يعني: تجبُ الكفّارةُ عليه، ﴿ وَإِنْ ﴾ لم=

وَعَزِيمَةُ الطَّلاقِ انْقِضَاءُ الأَرْبَعَةِ الأَشْهُرِ، فَإِذَا مَضَتْ بَانَتْ بِتَطْلِيقَةٍ وَلا يوقَف بَعْدَهَا. وَكَانَ عَبْدُاللهِ بْنُ عَبْرِهِ (١).

٤٣١٤ ـ وَفِي رِوَايَةٍ للبيهقيِّ وَعَبد الرَّزَاقِ (٢): عَنِ ابنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: إِذَا آلَى الرَّجُلُ مِنِ امْرَأَتِهِ فَمَضَتِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ، فَهِي تَطْلِيقَةٌ بَائِنَةٌ، وَتَعتَدُّ بَعدَ ذَلِكَ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ.

٤٣١٥ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ هُ قَالَ: دَخَلَ رَمَضَانُ، فَخِفْتُ أَنْ أُصِيبَ امْرَأَتِي، فَظَاهَرْتُ (٣)

يَرجِعوا بل ﴿ عَزَمُوا ﴾ على ﴿ الطّلَقَ فَإِنَّ اللّهَ سَمِيمُ عَلِيمٌ ﴾ بطلاقهم؛ يعني: يقعُ الطّلاقُ، وإن امتنعوا عن كلّ منهما
 يجبُ على الحُكّام أنْ يُفرِّقوا بينهما، فبانَتْ عنده بتفريقِ القاضي.

ويُؤيِّدنا قراءةُ عبدالله: ﴿فإنْ فاؤُوا فيهنَّ﴾ أي: في أربعةِ أشهرٍ، فحينتُذِ كان معنى المقابلِ له _ وهو قولُه تعالى: ﴿ وَإِنْ عَرَّمُوا ٱلطَّلَقَ ﴾ [البقرة: ٢٢٧] ـ: وإنْ لم يَرجِعوا فيهنَّ، بل توقَّفوا إلى مُضيِّ المدَّة، فحينتُذِ يقعُ الطَّلاق بمجرَّدِ مُضيِّ المدَّة، وهما تفصيلان لقوله تعالى: ﴿ لِلَّذِينَ يُوَلُّونَ ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، والتَّفصيلُ يَعقُبُ المفصَّلَ، فيستقيمُ الفاءُ أيضًا). «التَّفسيرات الأحمديَّة» و «رحمةُ الأمة» مُلتقطٌ منهما. م

(١) الإمامُ محمَّدٌ في «الموطَّأ»، ك: الطَّلاق، ب: الإيلاء.

وحديثُ ابن عبّاسِ أسنده الطبريُّ، ح: (٢٥٧٨): عن ابن عبّاسِ قال: «عزيمةُ الطَّلاق انقضاءُ الأربعةِ». وفي روايةٍ (٤٥١٠): الفيءُ: الجماعُ. والإمامُ أبو يوسف القاضي في «الآثار»، ح: (٦٨٣)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: الإيلاء، ب: من قال: عزمُ الطَّلاق انقضاءُ الأربعة، ح: (١٥٢٣٠)، وجوَّدَ إسنادَهُ التُّركمانيُّ في «الجوهر النَّقيِّ» (١٨٣٢).

- (٢) البيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: الإيلاء، ب: من قال: عزمُ الطَّلاق انقضاءُ الأربعة، ح: (١٥٢٢). وصحَّحَ إسنادَهُ التُّركمانيُّ في «الجوهر النَّقيِّ» (١٢٣/٢)، وأخرجه الإمامُ محمَّدٌ في «كتاب الآثار» بنحوه، ك: الطَّلاق، ب: الإيلاء، ح: (٤٤٥)، وصحَّحَ إسنادَهُ العثمانيُّ في «الإعلاء» (١١/١١)، ح: (٣٣٢٢).
- (٣) قولُه: «فظاهَرْتُ مِنها... إلخ»: (الظّهارُ لغة هو: مصدرُ ظاهَرَ من امرأتِهِ إذا قال لها: أنتِ عليَّ كظَهْرِ أُمِّي، وشرعًا: «تشبيهُ المسلم» فلا ظِهارَ للِمَّيِّ عندنا «زوجتَهُ» ولو كتابيَّة، أو صغيرة، أو مجنونة، أو تشبيهُ ما يُعبَّرُ به عنها من أعضائها، أو تشبيهُ جزءِ شائع منها «بمَحرَم عليه تأبيدًا»، ولا فرقَ بين كون ذلك العضوِ الظَّهرَ أو غيرَهُ مما لا يحلُّ =

مِنْهَا، فَانْكَشَفَ لِي مِنْهَا شَيْءٌ لَيْلَةً، فَوَقَعْتُ عَلَيْهَا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللهِ عَيَالَةٍ: «حَرِّرُ(١) رَقَبَةً». قُلْتُ: مَا

النظر إليه، وإنما خُصَّ باسم الظّهارِ تغليبًا للظّهرِ؛ لأنّه كان الأصلَ في استعماله؛ يعني: قولهم: أنتِ عليَّ كظَهْرِ أُمِّي. وشرطُهُ في المرأة: كونُها زوجة، وفي الرَّجل: كونُه من أهل الكفّارة، فلا يصحُّ ظِهارُ الذِّمِّيِّ كالصَّبيِّ والمجنونِ. وحُكمُهُ: حرمةُ الوطءِ ودَواعيه إلى وجودِ الكفّارة به؛ للمنع عنِ التَّماسِّ الشّاملِ للكلِّ؛ أي: في قوله تعالى: ﴿ مِن قَبُلِ أَن يَتَمَاسَا أَلُ للكِلِّ على المجاز، وهو الوطءُ؟ فَبِلُ أَن يَتَمَاسَا أَلَ المجادلة: ٣]، فإنَّه شاملٌ للوطءِ ودَواعيهِ، ولا مُوجِبَ فيه للحملِ على المجاز، وهو الوطءُ؟ لإمكان الحقيقةِ، فيَحرُمُ الكلُّ بالنَّصِّ، كما في «الفتح».

وللمرأةِ أَنْ تُطالبَهُ بالوطءِ لتعلُّقِ حقِّها به، وعليها أنْ تمنعَه من الاستمتاعِ حتى يُكفِّر، وعلى القاضي إلزامُهُ به؛ أي: بالتَّكفير؛ دفعًا للضَّرر عنها بحبسِ أو ضربِ إلى أنْ يُكفِّرَ أو يُطلِّقَ.

ثم قيل: سببُ وجوبِها العَوْدُ؛ لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَالِمَا قَالُواْ ﴾ [المجادلة: ٣].

واختلفوا في معناه:

فقال الشّافعيُّ: العَوْدُ المُوجِبُ للكفّارةِ أنْ يُمسِكَ عن طلاقها بعدَ الظّهارِ بمضيِّ مدَّةٍ يمكنُه أنْ يُطلّقَها فلم يُطلّقُها. وقال أبو حنيفة: عَودُه المذكورُ في الآية عَزْمُهُ عزمًا مُؤكَّدًا، فلو عزَمَ ثم بدا له أنْ لا يطأَها، لا كفّارة عليه على استباحة وطئِها، بناءً على أداةِ المضافِ في الآية؛ يعني: يعودون لنقضِ ما قالوا ورفعِه، وهو إنما يكونُ باستباحتِها بعدَ تحريمها؛ لكونِه ضدًّا للحرم لا نفس وطئها). «فتحُ القدير» و«ردُّ المحتار» و«الدُّرُّ المختار» مُلتقطٌ منها. م

(١) قولُه: «حَرِّرْ رقبة ... إلخ»: (والحديثُ يَدُنُّ على مسائل، منها: ترتيبُ خصالِ الكفّارة، ومنها: أنَّه لم تُقيَّدِ الرَّقبةُ بالإيمانِ كما قُيِّدتْ به في آيةِ القتل، ومنها: تَتابُعُ الصِّيام، ومنها: أنَّ الكفّارةَ لا يَسقُطُ جميعُ أنواعها بالعجزِ)، كذا في «السُّبل».

ثم الكفّارةُ: هي عتقُ رقبةٍ قبل الوطءِ، وإنْ عجَزَ عن العتقِ المُظاهِرُ؛ بأنْ لم يَجِدْ رقبةً؛ صام شهرين متتابعين قبل المسيس ليس فيهما شهرُ رمضان، ولا خمسةٌ نُهي صومُها.

واختلفوا في معنى عدمٍ وُجدانِ الرَّقبة، فعندَ مالكِ: معناه لم يَجِدْ ذاتَ الرَّقبة، ولا ثمنًا يَشتري العبدَ، فإنْ وجدَ عبدًا يُعتِقُ وإن احتاجَ إلى النَّفقة، وإلّا يكن فإنْ كان له ثمنٌ يشتري به العبدَ ويُعتِقُ، وإن احتاجَ إلى النَّفقة، وإلّا فالصَّومُ.

وعند الشّافعيّ: معناه: لم يَجِدْ رقبةً فاضلةً عن الحاجةِ أو ثمنًا كذلك، فإنْ وجدَ رقبةً ولكنْ يحتاجُ إلى الخدمة، أو وجدَ ثمنًا ولكنْ يحتاجُ إلى النّفقة فعليه الصِّيامُ.

= وعندنا: معناه: لم يَجِدُ رقبة بعينها، فاضلةً أوْ لا، فإنْ كان له عبدٌ يُعتِقُ وإن احتاج إلى الخدمةِ، وأمّا إنْ كان له ثمنٌ فلا يُكلّفُ باشتراءِ العبد وإنْ كان فاضلًا، بل عليه الصّيامُ.

وقال صاحبُ «التَّفسيرات الأحمديَّة»: (وما تفرَّدَ بخاطري في تأييدِ قول أبي حنيفة: أنَّ الله تعالى نقلَ الكفّارة بعد هذا إلى الإطعام، ولا يكونُ ذلك إلّا بعدَ القدرة عليه، فعُلِمَ أنَّ عدم الوُجدانِ عدمُ عينِ الرَّقبةِ لا ثمنِها، وإلّا لم يَستقِمْ، بخلافِهِ في كفّارة القتل؛ فإنَّه لم يَنقُلْ فيها إلى الإطعام، فمعناه: لم يَجِدْ رقبة، ولا ما يُتوسَّلُ به إليها، تأمَّل). ثم إنَّه قد شرَطَ الله تعالى في الصَّوم شيئين: التَّتابُعَ وكونَهُ من قبلِ أنْ يتماسًا، ومعنى التَّتابُع: أنْ لا يكونَ بين الشَّهرين رمضانُ، ولا خمسةٌ نُهي صومُها، ولا أنْ يُفطرَ بينهما بعذر أو بغيره، فإنْ أفطرَ بغير عذر لَزمَهُ الاستثنافُ

ومعنى كونِه من قبلِ أَنْ يتماسًا: كونُ الصِّيام مُقدَّمًا على الجماعِ ودواعيه جميعًا كما هو مذهبُنا، وهذا الشَّرطُ يتضمَّنُ كونَ الصِّيامِ خاليًا عن المسِّ أيضًا؛ لأنَّه شرَطَ في صوم كِلا الشَّهرين التَّقدُّمَ على المسِّ، وتقدُّمُ الجميعِ على المسِّ مع اقترانِ بعضِهِ به مُتعذِّرٌ، ويُعتبرُ الخُلوُّ في أيّامها ولياليها جميعًا عندَنا وعندَ مالكِ.

إجماعًا، وإنْ أفطرَ بعذر يَستأنِفُ عندَنا فقط.

وقال الشّافعيُّ: لم يَنقطع التَّتابعُ بالجماعِ ليلا، صرَّحَ بذلك في «البيضاويِّ»، ولكنْ قال صاحبُ «التَّفسيرات الأحمديَّة»: نعم، إنَّ التَّتابع إنما يقتضي أنْ لا يأكلَ ولا يشربَ ولا يجامعَ في النَّهار، ولكنْ قولُه تعالى: ﴿ مِن قَبُلِ أَن يَمَا اللَّه اللهُ على ما ذكرنا؛ لأنَّه يُوجِبُ كونَ مثل جميع هذين الشَّهرين قبلَ التَّماس، وكما أنَّه يُوجِبُ في ابتداء الصَّوم عدمَ المسِّ في الأيَّام واللَّيالي جميعًا، كذلك يُوجِبُ مثلَ ذلك في خلال الصَّوم.

وذُكر في كُتُب الأصول: أنَّه إنْ وَطِنَها في خلال الصَّوم ليلًا عامدًا، أو نهارًا سهوًا، استأنَّفَ الصَّومَ عند أبي حنيفة ومحمَّد رحمهما الله.

وقال أبو يوسف والشّافعيُّ: لا يَستأنِفُ؛ لأنَّ الله تعالى أوجَبَ أنْ يكون الكلُّ قبل المسيسِ، فإن استأنفَ حينئذٍ يكونُ الكلُّ مُؤخَّرًا عن المسِّ، وإنْ لم يَستأنِفْ يكونُ البعضُ مُقدَّمًا عليه؛ فهو أُولى.

ولهما: أنَّ الله تعالى أوجَبَ شيئين: التَّقدُّمَ على المسِّ والإخلاءَ عنه، فحينتذِ وإنْ سقطَ تقدُّمُ الكلِّ على المسِّ، ولكنْ يمكن إخلاءُ الكلِّ عن المسِّ بالاستنناف، فيجبُ رعايةُ ما أمكنَ، وهذا أحسنُ، وهذا الكلامُ يَدُلُّ على أنَّ الجماع في اللَّيل يَقطعُ التَّتابعَ عند الشَّافعيِّ، ولكن لم يَستأنِفْ للعذرِ المذكور، فتبصَّرُ ولا تكنْ من الغافلين.

وتقييدُ الوطءِ باللَّيلِ بالعمدِ قيدٌ اتَّفاقيِّ، فإنَّ الوطءَ باللَّيل عمدًا أو نسيانًا سواءٌ، وتقييدُ الوطءِ بالنَّهار بالنَّسيان؛ لأنَّه إذا جامعَها فيه عامدًا يستأنفُ بالاتَّفاق، وإنْ عجزَ عن الصَّوم أطعَمَ هـو أو نائبُه ستَّين مسكينًا كُلًّا قدرَ صدقةِ الفطر،=



أَمْلِكُ إِلَّا رَقَبَتِي. قَالَ: «فَصُمْ شَهْرَيْنِ مُتَنَابِعَيْنِ»، قُلْتُ: وَهَلْ أَصَبْتُ الَّذِي أَصَبْتُ إِلَّا مِنَ الصِّيَامِ؟ قَالَ: «أَطْعِمْ فَرَقًا مِنْ تَمْرِ بَيْنَ سِتِّينَ مِسْكِينًا»، رواه أحمدُ والتِّرمذيُّ وأبو داودَ وابنُ ماجه(١).

٢ ٣ ١٦ ـ وَفِي رِوَايَةٍ لـ «أبي داود» وَالدَّارِمِيِّ (٢): «فَأَطْعِمْ وَسَقًا مِنْ تَمْرٍ بَيْنَ سِتِّينَ مِسْكِينًا».

وهي نصفُ صاع من بُرِّ أو صاعٌ من تمرٍ أو شعيرٍ، هذا هو التَّقديرُ عندنا في جميع الكفّارات؛ ردَّا لغير المنصوص إلى المنصوص؛ فقد ورَدَ في رواية أصحاب الصِّحاح التَّصريحُ به في كفّارةِ حلق المُحرِمِ رأسَه، فكذا في غيره، وإنْ أعطاهم قيمتَهُ أو غدّاهم وعشّاهم؛ بأنْ أشبَعَهم فيها؛ يَكفي أيضًا، وعند الشّافعيِّ: يتعيَّنُ ستِّين مُدَّا بمدِّه ﷺ، وهو رطلٌ وثلثٌ، ويُشترط عنده التَّمليكُ، ولا يكفي الإباحةُ، ولا يجوزُ إعطاءُ القيمة.

ولا يَستأنِفُ المظاهِرُ عندنا بوطئها في خلال الإطعام؛ لأنَّ الإطعام مطلقٌ عن قوله: ﴿مِن قَبِّلِ أَن يَتَمَاسَتًا ﴾ [المجادلة: ٣]؛ يعني: أنَّ الله تعالى لم يَشترط في الإطعام أنْ يكونَ قبل المسيس، ولم يقل فيه: ﴿مِن قَبِّلِ أَن يَتَمَاسَنًا ﴾ كما قاله في التَّحرير والصِّيام، فيجري على إطلاقه، والشَّافعيُّ يحملُهُ على التَّكفير بالرَّقبة والصَّوم، فيشترط فيه أيضًا كونَهُ قبلَ التَّماسِّ، ما هو دأبُه من حمل المطلَق على المقيَّد.

وحاصلُه عندنا: أنَّ النَّصَّ في الإطعام مطلقٌ غيرُ مُقيَّدٍ بما قبلَ المسيس، فيَجري على إطلاقه، ولا يجوزُ حملُه على النَّصِّ المقيَّدِ في الإعتاق والصَّوم بالقياس، ولا بخبر الواحد، وهو قولُه ﷺ للذي واقَعَ امرأتَهُ قبل التَّكفير: «استغفِر اللهُ عَلَيْ ولا تَعُدْ حتى تُكفِّرٌ»؛ لأنَّ التَّقييدَ نسخٌ، فلا يجوزُ بمثله.

نعم، يُمنع عن الوطءِ قبلَ الإطعام منعَ تحريمٍ؛ لجواز قدرته على العتق والصِّيام، فيقعانِ بعدَ الوطء، كذا في «الهداية» وغيرها.

وذكر في «الفتح» و«النَّهر»: أنَّ القدرةَ حالَ قيام العجز بالفقر أو الكبر أو المرض الذي لا يُرجى زُوالُه أمرٌ موهومٌ، وباعتبار الأمر الموهوم لا يَثبُتُ تحريمُ الوطء، بل يَثبتُ الاستحبابُ). «شرح الوقاية» و«الدُّرُّ المختار» و«عمدة الرِّعاية» و«التَّفسيرات الأحمديَّة» مُلتقطٌ منها. م

- (١) أبو داود، ك: الطَّلاق، ب: في الظِّهار، ح: (٢٢١٣). والتِّرمذيُّ، أبواب تفسير القرآن، ب: من سورة المجادلة، ح: (٣٢٩٩)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ).
- (٢) أبو داود، واللَّفظُ له، ك: الطَّلاق، ب: في الظِّهار، ح: (٣٢١٣)، والتَّرمذيُّ، أبواب تفسير القرآن، ب: من سورة المجادلة، ح: (٣٢٩٩)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ).

٤٣١٧ ـ وَرَوَى ابن ماجه (١) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: كَفَّرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ، وَأَمَرَ النَّاسَ بِذَلِكَ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَنِصْفُ صَاعِ مِنْ بُرِّ.

٤٣١٨ ـ وَرَوَى الطَّبَرَانِيُّ فِي «مُعجَمِهِ» (٢) عَنْ أُوسِ بْنِ الصَّامِتِ ﴿ قَالَ: «فَأَطْعِمْ سِتِّينَ مِسْكِينًا ثَلَاثِينَ صَاعًا». قَالَ: لاَ أَمْلِكُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ تُعِينَنِي، فَأَعَانَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِخَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا، وأَعَانَهُ النَّبِيُ ﷺ بِخَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا، وأَعَانَهُ النَّاسُ حَتَّى بَلَغَ.

٤٣١٩ - وَفِي رِوَايَةِ التِّرمِذِيِّ (٣): عَن سَلَمَةَ بْنَ صَخْرِ الأَنْصَارِيَّ ﷺ أَنَّهُ جَعَلَ (٤) امْرَأْتَهُ عَلَيْهِ

ورَوى الإمامُ محمَّدٌ في «الموطَّا»، ك: الفرائض، ب: الأيمان والنُّذور وأدنى ما يُجزِئ في الكفّارة، ح: ٧٣٩ عن يرفأ مولى عمر بن الخطّاب هيئة قال: قال عمرُ بن الخطّاب: يا يرفأ، إنّي أنزلتُ مالَ الله منِّي بمنزلة مال اليتيم، إن احتجتُ أخذتُ منه، فإذا أيسرتُ رَدَدتُهُ، وإن استغنيتُ استغفَفْتُ، وإني قد وُلِّيتُ من أمر المسلمين أمرًا عظيمًا، فإذا أنتَ سمعتني أُحلِفُ على يمينِ فلم أُمضها؛ فأطعِمْ عنِّي عشرةَ مساكينَ خمسةَ أصوُع بُرَّ، بينَ كلِّ مسكينين صاعً. ثمّ رواه من طريق يونسَ بنِ أبي إسحاقَ عن أبي إسحاقَ، عن يسارِ بنِ نُمير بنحوه.

وروى برقم: (٧٤١) عن يسارِ بن نُميرِ: أنَّ عمر بن الخطّاب أمَرَ أنْ يُكفِّرَ عن يمينِهِ بنصفِ صاعٍ لكلِّ مسكينٍ. وبرقم: (٧٤٢) عن مجاهدِ قال: في كلِّ شيءٍ من الكفّارات فيه إطعامُ المساكينِ نصفُ صاعٍ لكلِّ مسكينٍ. قال العثمانيُّ في «الإعلاء» (١١/ ٤٦٥): (هذه أسانيدُ صحيحةٌ).

- (٢) الطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير»، (٢٤٧/٢٤). وفيه يزيدُ بنُ يزيدَ، قال الذَّهبيُّ في «الميزان» (٤٢/٤٤): قال البخاريُّ: (في صحَّته نظرٌ).
 - (٣) التّرمذيُّ، أبواب الطّلاق، ب: ما جاء في كفّارة الظّهار، ح: (١٢٠٠)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ).
- (٤) قولُه: «جعَلَ امرأتَهُ عليه كظَهْرِ أُمَّه حتى يمضيَ رمضانُ... إلخ»: (والمعنى: أنَّه جعَلَ ظِهارَها حتى يمضيَ رمضانُ، قال الطَّيبيُّ: فيه دليلٌ على صحَّةِ ظِهار المؤقِّت. وقال قاضي خان: لو ظاهَرَ مُؤقِّتًا يصيرُ مُظاهِرًا في الحالِ، وإذا مضى ذلك الوقتُ بطَلَ)، كذا في «المرقاة». م

⁽١) ابنُ ماجه، أبواب الكفّارات، ب: كم يُطعِمُ في كفّارة اليمين؟ ح: (٢١١٢)، قال البوصيريُّ في «مصباح الزُّجاجة» (٢/ ١٣٥): (هذا إسنادٌ فيه عبدُالله بنُ يعلى الثّقفيُّ، وهو ضعيفٌ).



كَظَهْرِ أُمِّهِ حَتَّى يَمْضِيَ رَمَضَانُ، فَلَمَّا مَضَى نِصْفٌ مِنْ رَمَضَانَ وَقَعَ عَلَيْهَا لَيْلًا.

٤٣٢٠ ـ وَرَوَى أَبُو دَاوِدَ وَابْنُ مَاجَه والدَّارِمِيُّ (١): عَنهُ ﷺ قَالَ: كُنْتُ امْرَأَ أُصِيبُ مِنَ النِّسَاءِ مَا لاَ يُصِيبُ غَيْرى.

١٣٢١ - وَعَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبّاسٍ ﴿ اللّهُ عَلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، رَأَيْتُ بَيَاضَ حِجْلَيْهَا فَأَتَى النّبِي ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «مَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، رَأَيْتُ بَيَاضَ حِجْلَيْهَا فَأَتَى النّبِي ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «مَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ وَلَيْتُهُ وَأَمَرَهُ أَلّا يَقْرَبَهَا آ كَ بَيَاضَ حِجْلَيْهَا فِي الْقَمَرِ، فَلَمْ أَمْلِكُ نَفْسِي أَنْ وَقَعْتُ عَلَيْهَا، فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَأَمَرَهُ أَلّا يَقْرَبَهَا آ كَتَى يُكَفِّرَ، فِي الْقَمَرِ، فَلَمْ أَمْلِكُ نَفْسِي أَنْ وَقَعْتُ عَلَيْهَا، فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَأَمَرَهُ أَلّا يَقْرَبَهَا آ كَا عَلَى يُكَفِّرَ، وَاللّهُ وَقَعْتُ عَلَيْهَا، فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ وَاللّهُ وَقَعْتُ عَلَيْهَا وَقَعْتُ عَلَيْهَا، فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُا وَاللّهُ وَقَعْتُ عَلَيْهَا، فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُا وَاللّهُ وَقَعْتُ عَلَيْهَا وَلَيْسَانِي وَاللّهُ وَقَعْتُ عَلَيْهَا وَلَا النّسَائِي وَقَعْتُ عَلَيْهَا وَلَى بالصَّواب مِن المسند) (١٤) وروى أبو داودَ والنّسائيُ نحوهُ مسندًا ومرسلًا، وقال النّسائيُ : (المرسلُ أُولى بالصّواب من المسند) (١٤).

٢٣٢٢ - وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرِ البَيَاضِيِّ ، عَنْ النَّبِيِّ عَيْكَةٍ فِي المُظَاهِرِ (٥٠)

⁽۱) أبو داود، واللَّفظُ له، ك: الطَّلاق، ب: في الظِّهار، ح: (۲۲۱۳)، وابنُ ماجه، أبواب الطَّلاق، ب: الظهار، ح: (۲۰۲۲)، والحديثُ صحيحٌ بطُرُقِهِ وشواهدِهِ.

 ⁽٢) قولُه: «ألا يَقربَها حتى يُكفَر»؛ (أي: إنْ وَطِئَ قبلَ التَّكفير استغفَرَ وكفَّرَ للظِّهار فقط؛ يعني: تجبُ كفّارة الظِّهار، ولا
 يجبُ شيءٌ آخرُ للوطء الحرام، ولا يعودُ حتى يُكفَّر؛ أي: لا يَطَؤُها ثانيًا حتى يُكفِّر)، كذا في «شرح الوقاية». م

 ⁽٣) ابنُ ماجه، واللّفظُ له، أبواب الطّلاق، ب: المظاهِر يُجامع قبلَ أنْ يُكفّر، ح: (٢٠٦٥)، والتّرمذيُّ نحوَه، أبواب
 الطّلاق، ب: ما جاء في المظاهِر يُواقِعُ، ح: (١١٩٩)، وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ).

⁽٤) أبو داود، ك: الطَّلاق، ب: في الظِّهار، ح: (٢٢٢١_٣٢٢٣)، والنَّسائيُّ، ك: الطَّلاق، ب: الظِّهار، ح: (٣٤٥٧_ ٣٤٥٨).

⁽٥) قولُه: "في المُظاهِر يُواقِعُ قبلَ أَنْ يُكفِّر قال: كفّارةٌ واحدةٌ"؛ أي: لو وَطِئَ قبل التَّكفير لا يجبُ عليه كفّارةٌ لأجل الوطء، والواجبُ الكفّارةُ الأولى؛ يعني: لا شيءَ عليه غيرُ الكفّارة الأولى لهذا الحديث، وهو مذهبُ الأثمّة الأربعةِ، ولكن عندنا: يستغفرُ الله أيضًا، وهو منقولٌ في "الموطّأ" من قول مالكِ، ونقل نوح أفندي عن العلامة قاسمٍ: (أنَّه ذكرَهُ محمَّدٌ في "الأصل" مرفوعًا، والمرادُ من الاستغفار: التَّويةُ من هذه المعصيةِ، وهي حرمةُ الوطءِ قبل الكفّارة). م



يُوَاقِعُ قَبْلَ أَنْ يُكَفِّرَ قَالَ: «كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ»، رواه التّرمذيُّ وابنُ ماجه(١).

قَالَ مَالِكٌ: (مَنْ تَظَاهَرَ مِنِ امْرَأَتِهِ، ثُمَّ مَسَّهَا قَبْلَ أَنْ يُكَفِّر؛ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلاَّ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، وَيَكُفُّ عَنْهَا حَتَّى يُكَفِّر، وَيَسْتَغْفِرُ الله). قَالَ مَالِكٌ: (وَهذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ)(٢).

١٣٢٣ ـ وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الأَصلِ»(٣): بَلَغَنَا عَن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ أَنَّ رَجُلًا ظَاهَرَ مِنِ امْرَأَتِهِ فَوَقَعَ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ يُكَفِّرَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَ ﷺ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَسْتَغْفِرَ اللهَ تَعَالَى وَلَا يَعُودَ حَتَّى يُكَفِّرَ. وبلاغاتُ محمَّدٍ مُسنَدةٌ، وقد أسنده في كتاب الصَّوم.



⁽١) التِّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبواب الطَّلاق، ب: المظاهِر، ح: (١١٩٨)، وابن ماجه، أبواب الطَّلاق، ب: المظاهِر يجامعُ قبل أن يُكفِّر، ح: (٢٠٦٤)، وقال التِّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٢) الإمامُ مالكٌ في «الموطَّأ»، ك: الطَّلاق، ب: الظِّهار.

⁽٣) أسندَهُ محمَّدٌ عن أبي يوسف، عن إسماعيلَ بنِ مسلمٍ، عن سليمان الأحول، عن طاووس، في «الأصل»، ط: قطر (٢/ ١٦٢).



قَـــــالَ اللهُ عَلَى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُظُنِهِرُونَ مِن نِسَآيِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونِكِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ (١) رَفَبَةِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَا ﴾ [المجادلة: ٣].

وفي حديث أبي هريرة: أنَّ رجلًا جاء إلى رسول الله ﷺ برقبة سوداء، وقال: عليَّ عتقُ رقبة، أفتُجزِئني هذه؟ فامتحنَها بالإيمان فوجدَهَا مؤمنة، فقال ﷺ «أعتِقْها؛ فإنَّها مؤمنة»، فامتحانُه إيّاها بالإيمان دليلٌ على أنَّ الواجب لا يتأدّى إلّا بالمؤمنة؛ ولأنَّ هذا تحريرٌ في تكفيرٍ، فلا يجزئُ فيه غيرُ المؤمنة ككفّارةِ القتل؛ وهذا لأنَّ الرَّقبة مُطلقة منا، مُقيَّدة بالإيمان في القتلِ، والمطلق، محمولٌ على المقيَّدِ؛ لأنَّ المقيَّد مسكوتٌ عنه في المطلق، وقياسُ المسكوتِ عنه على المنصوص صحيحٌ؛ ولأن التَّعليقَ بالشَّرط يَقتضي نفي الحكم عند عدمه في عين ما تعلَّق بالشَّرط، وكذلك في نظائره استدلالًا به، والكفّاراتُ جنسٌ واحدٌ، فالتَّقييدُ بشرط الإيمان في بعضها يُوجِبُ نفي الجواز عند عدمها في الجواز عند عدمها في الجواز عند عدمها في الكراً، وكذلك التَّقييدُ بالتَّبليغ إلى الكعبة في هَدْي جزاء الصَّيد، أوجَبَ ذلك في جميع الهدايا.

وحُجَّتُنا في ذلك: ظاهرُ الآية؛ فالمنصوصُ اسمُ الرَّقِبة، وليس فيه ما يُنبِئُ عن صفة الإيمان والكفر، فالتَّقييدُ بصفة الإيمان يكونُ زيادةً، والزَّيادة على النَّصِّ نسخٌ، فلا يَثبُتُ بخبر الواحد ولا بالقياس.

ثم قياسُ غيرِ المنصوصِ على المنصوص عندَنا باطلٌ؛ لأنَّه اعتقادُ النّقص فيما تولّى اللهُ بيانَهُ، وذلك لا يجوزُ، وكذلك شروطُ الكفّارات لا تَثبُتُ بالقياس كأصلها، ولا يجوزُ دَعوى التّخصيص هنا؛ لأنَّ التّخصيص فيما له عمومٌ، والمطلقُ غيرُ العامِّ، وامتناعُ جوازِ العمياءِ ونظائرِها ليس بطريق التّخصيص، بل لكونها مُستهلكةٌ من وجهِ=

⁽١) قولُه: ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقِبَةٍ ﴾: قال الإمام السَّرخسيُّ في «المبسوط»: (وتُجزئ الرَّقبةُ الكافرةُ في كفّارة الظّهار واليمين والإفطار عندنا، ولا يُجزئ عند الشّافعيِّ إلّا الرَّقبةُ المؤمنةُ؛ لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا ٱلْخَيِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٧٢٧]، ولا خُبثَ أشدُّ من الكفر.

= كما بيَّنا، مع أنَّ التَّخصيص فيما له لفظّ، والصَّفةُ في الرَّقبة غيرُ مذكورةٍ.

ولا يقالُ: بينَ صفة الكفر والإيمان تضادًّ، فإذا جوَّزنا المؤمنةَ انتفى جوازُ الكافر؛ لأنَّ جوازَ المؤمنة عندنا لأنَّها رقبةٌ لا بصفةِ الإيمان، ألا ترى أنّا نُجوِّزُ الصَّغيرةَ والكبيرةَ، وبين الصَّفتين تضادٌّ، وكذلك يجوزُ الذَّكر والأنثى، وبينَ الصَّفتين تضادٌّ، ولكنَّ الجوازَ باسم الرَّقبة، فكان الوصفُ فيه غيرَ معتبر.

فأمّا حملُ المطلق على المقيّد؛ فالعراقيون من مشايخنا يُجوّزون ذلك في حادثةٍ واحدةٍ، كما في قوله ﷺ: «في خَمس من الإبل السّائمة شاةً».

ولكِنَّ الأصحَّ: أنَّه لا يجوزُ حملُ المطلق على المقيَّد عندنا في حادثةٍ، ولا في حادثتين، حتى جوَّزَ أبو حنيفة التَّيمُّمَ بجميعِ أجزاء الأرض؛ لقوله ﷺ: «جُعِلتُ لي الأرضُ مسجدًا وطَهُورًا»، ولم يَحمِلُ هذ المطلقَ على المقيَّد، ومحمولُهُ قولُه ﷺ: «التُّرابُ طَهُورُ المسلم»؛ وهذا لأنَّ للمطلقِ حكمًا، وهو الإطلاق، وفي حملِه على المقيَّد إبطالُ حكمِه، وإليه أشارَ ابنُ عبّاسِ في قوله: أبهموا ما أبهم الله».

وامتناعُ وجوبِ الزَّكاة في غيرِ السّائمة ليس لحمل المطلق على المقيَّد، بل للنَّصِّ الواردِ بأنْ لا زكاةَ في العوامل. واشتراطُ العدالةِ في الشَّهادات ليس لحمل المطلق على المقيَّد، بل للنَّصِّ الوارد بالتَّتُبُّتِ في خبر الفاسق.

وكذلك وجوبُ التَّبليغ إلى الكعبة في جميع الهدايا للنَّصَّ، وهو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ عَلِلَهَاۤ إِلَى ٱلْبَيِّتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحجّ: ٣٣].

ولو جازَ ذلك إنما يجوزُ بعدَ ثُبوت المساواة بين الحادثتين، ولا مساواة بين كفّارة القتل وبين سائر الكفّارات؛ فإنّ القتلَ من أعظم الكبائر، وفيه تفويتُ رقبةٍ مؤمنةٍ مخاطبةٍ بالإيمان، بخلافِ أسباب سائر الكفّارات، ففيها من التّغليظ ما ليس في غيرها، ولهذا لا يكونُ الإطعامُ بدلًا عن الصّيام في كفّارة القتل، بخلاف كفّارة الظّهار.

واشتراطُ صفة التَّتابع عندنا في الصَّوم في كفّارة اليمين ليس بطريق حمل المطلق على المقيَّد، بل بقراءة ابن مسعود، وهي مشهورةٌ، وهي لازمةٌ عليهم؛ فإنَّهم لا يشترطون صفةَ التَّابع فيها لحملِ المطلق على المقيَّد.

ولا معنى لقول مَن يقول: لذلك المطلق أصلان: أحدُهما: مقيَّدٌ بالتَّفرُّق، وهو صومُ المتعة؛ لأنَّ ذلك غيرُ مقيَّدِ بالتَّفرُّق، وهو صومُ المتعة؛ لأنَّ ذلك غيرُ مقيَّدِ بالتَّفرُّق، ولكنْ لا يجوزُ قبل يوم النحر؛ لأنَّه مضافٌ إلى وقت الرُّجوع بحرف (إذا»، وهو قوله تعالى: ﴿وَسَبْعَةِإِذَا رَجُمْتُمُ ﴾ [البقرة: ١٩٦].

فأمّا الحديثُ فقد ذُكِر في بعض الرّوايات: أنَّ الرجل قال: عليَّ عِتقُ رقبةٍ مؤمنةٍ، أو عرَفَ رسولُ الله ﷺ بطريق الوحي أنَّ عليه رقبةً مؤمنةً، فلهذا امتحَنَها بالإيمان، مع أنَّ في صحَّة ذلك الحديثِ كلامًا؛ فقد رُوي: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ=



٤٣٢٤ ـ وَرَوَى التَّرِمذيُّ عَن أَبِي سَلَمَةَ: أَنَّ سَلْمَانَ بْنَ صَخْرِ الأَنْصَارِيَّ ويقال له: سلمة بن صخر البياضي ﷺ جَعَلَ امْرَأَتَهُ عَلَيْهِ كَظَهْرِ أُمِّهِ حَتَّى يَمْضِيَ رَمَضَانُ، فَلَمَّا مَضَى نِصْفٌ مِنْ رَمَضَانَ وَقَعَ عَلَيْهَا لَيْلًا، فَأَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَعْتِقْ رَقَبَةً»(١) الحديث(١).

٤٣٢٥ ـ وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَى البَيهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٣) عَنْ عُتْبَةَ ﷺ قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ عَلَيْ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً أَفَتُجْزِئُ عَنِّي هَذِهِ ؟ فَقَالَ إِلَى رَسُولِ اللهِ عَلَيْ وَقَبَةً مُؤْمِنَةً أَفَتُجْزِئُ عَنِّي هَذِهِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ (مَنْ رَبُّكِ؟». قَالَتْ: اللهُ رَبِّي. قَالَ: «فَمَا دِينُكِ؟». قَالَتْ: الْإِسْلَامُ. قَالَ: «فَمَنْ أَنَا؟».

قال: أين الله؟ فأشارَتْ إلى السَّماء، ولا نَظُنُ برسول الله عَلَى أنَّه يطلبُ من أحدٍ أنْ يُشِتَ اللهِ تعالى جهة ولا مكانًا.
 ولا حجَّة لهم في الآية؛ لأنَّ الكفرَ خُبثٌ من حيث الاعتقادُ، والمصروفُ إلى الكفّارة ليس هو الاعتقادَ، إنما المصروفُ إلى الكفّارة الماليَّة، ومن حيث الماليَّةُ هو عيبٌ يسيرٌ على شَرفِ الزَّوال) انتهى.

وقال في «اللّمعات»: (إن في اشتراطِ الإيمان في غير كفّارة القتل كلامًا بين الأثمَّة، ولعلَّ الحقَّ كان عندَهُ ﷺ عدمُهُ، هو مذهبُ الحنفيَّة، ومع ذلك كان الأولى والأفضلُ ذلك، ويكفي في ذلك هذا القدرُ من الإيمان). م

⁽١) التّرمذيُّ، أبواب الطَّلاق، ب: ما جاء في كفّارة الظّهار، ح: (١٢٠٠)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ).

⁽٢) ظاهِرُ الآيةِ والحديثِ عدمُ اعتبارِ كونِ الرَّقبة مؤمنةً، وبه قال عطاءٌ والنَّخعيُّ وزيدُ بنُ عليِّ.

وقال الإمامُ السِّرخسيُّ: (فالمنصُوصُ اسمُ الرَّقبة، وليس فيه ما يُنبِئُ عن صفة الإيمان والكفرِ، فالتَّقبيدُ بصفة الإيمان يكونُ زيادةً، والزِّيادةُ على النَّصِّ نسخٌ، فلا يثبُتُ بخبر الواحدِ ولا بالقياس).

[[]وقال:] (للمُطلَقِ حُكمٌ وهو الإطلاقُ، وفي حملِهِ على المقيَّدِ إبطالُ حكمِهِ، فالتَّقييدُ في أحاديثِ «المشكاةِ» بالإيمانِ إمّا لموادَّ مخصوصةٍ لا يَجوزُ فيها إلّا المؤمنةُ، ككفّارةِ القتلِ خطأً، وإمّا بيانًا للأفضلِ والأكملِ). م [انظر «المبسوط» للإمام السِّرخسيّ، ك: الطَّلاق، ب: العتق في الظِّهار، (٧/ ٣ ـ ٤)].

⁽٣) الحاكمُ في «المستدرك»، ح: (١٢٦)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى» من طريقه، ك: الظَّهار، ب: إعتاق الحَرْساءِ إذا أشارَتْ بالإيمان، ح: (١٥٦ / ١٥)، وبالسَّندِ نفسِه الطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير»، (١٧/ ١٣٦). قال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٤/ ٢٤٥): (فيه مَن لم أَعرِفْهُ). ورواه أحمدُ في «المسند» باختلافٍ يسيرٍ، ح: (١٥٧٤٣)، قال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٤/ ٢٤٤): (رجالُه رجالُ الصَّحيح).

قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللهِ. قَالَ: «فَتُصَلِّينَ الْخَمْسَ، وَتُقِرِّينَ بِمَا جِئْتُ بِهِ مِنْ عِنْدِ اللهِ؟». قَالَتْ: نَعَمْ. فَضَرَبَ ﷺ عَلَى ظَهْرِهَا وقَالَ: «أَعْتِقِيهَا».

٢٣٢٦ - وَفِي رِوَايَةٍ (١) عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُبَّبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَتَى النَّبِيَ ﷺ بِجَارِيَةٍ لَهُ سَوْدَاءَ، فَقَالَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ عَلَيَّ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً أَفَأُعْتِقُ هَذِهِ؟ فَقَالَ النَّهِ؟». لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَتَشْهَدِينَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ؟». قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: «أَتَشْهَدِينَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ؟». قَالَتْ: نَعَمْ. فَقَالَ: رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَأَعْتِقُهَا». قَالَتْ: نَعَمْ. فَقَالَ: رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَأَعْتِقُهَا». هَذَا مُرْسَلُ وَقَدْ مَضَى مَوْصُولًا بِبَعْضِ مَعْنَاهُ.



⁽١) البيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، واللَّفظُ له، ك: الظِّهار، ب: وصف الإسلام (١٥٢٧١)، والإمامُ مالكٌ في «الموطَّأ»، ك: العتق، ب: بماذا يعرف إيمان الرقبة، ح: (٢٨٧٦).



قَالَ اللهُ ﷺ: ﴿ وَاللَّذِينَ يَرْمُونَ أَزُواجَهُمْ وَلَرْ يَكُن لَمَّمْ شُهَدَاهُ إِلّا أَنفُسُمْ فَشَهَدَهُ أَحَدِهِمْ أَرَبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللّهِ إِنّهُ لِينَ اللّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَذِينَ ﴿ فَا فَيْدَرُواْ عَنَهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللّهِ الصَّدَدِقِينَ ﴿ وَلَا عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللّهِ إِنّهُ لَينَ اللّهَ عَلَيْهُ وَرَحْمُتُهُ، وَأَنّ اللّهَ إِنّهُ لَكِن مِنَ ٱلصَّدِقِينَ ﴿ وَلَوْ اللّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمُتُهُ، وَأَنّ اللّهَ اللّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمُتُهُ، وَأَنّ اللّهُ عَلَيْهُ إِلَيْهِ عَلَيْهُ إِلَى اللّهُ عَلَيْهُ إِلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهُ وَرَحْمُتُهُ، وَأَنّ اللّهُ عَلَيْهُ إِلَى اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَرَحْمُتُهُ، وَأَنّ اللّهُ عَلَيْهُ إِلَيْهِ عَلَيْهُ إِلّهُ إِلَيْهِ عَلَيْهُ إِلَيْهِ عَلَيْهُ إِلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهُ إِلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهُ إِلّهُ اللّهُ عَلَيْهُ إِلَيْهِ عَلَيْهُ إِلّهُ إِلّهُ اللّهُ عَلَيْهُ إِلّهُ اللّهُ عَلَيْهُ إِلّهُ اللّهُ عَلَيْهُ إِلّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ إِلَيْهِ عَلَيْهُ إِلَّوْمُ مُ وَلَوْمُ اللّهُ عَلَيْهُ إِلّهُ إِلّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ إِلّهُ إِلّهُ اللّهُ عَلَيْهُ إِلّهُ إِلّهُ اللّهُ عَلَيْكُمُ وَرَحْمُتُهُ وَلَا أَنْهُ عَلَيْهُ إِلّهُ اللّهُ عَلَيْهُ إِلّهُ اللّهُ عَلَيْهُ إِلّهُ اللّهُ عَلَيْهُ إِلَيْهُ عَلَيْهُ إِلّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ إِلّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ إِلّهُ اللّهُ عَلَيْهُ إِلّهُ اللّهُ عَلَيْهُ إِلّهُ الللّهُ عَلَيْهُ إِلّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ إِلّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللل

٢٣٢٧ ـ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ ﷺ أَنَّ عُويْمِرًا الْعَجْلَانِيَّ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، أَيْقَتُلُهُ فَيَقْتُلُونَهُ، أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ ؟ (١) فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (قَدْ أَنْزَلَ اللهُ فِيكَ، وَفِي صَاحِبَتِكَ، فَاذْهَبْ فائتِ بِهَا». قَالَ سَهْلٌ: فَتَلَاعَنَا (٢) [فِي الْمَسْجِدِ] وَأَنَا مَعَ النَّاسِ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ،

⁽١) قولُه: «كيفَ يفعلُ؟ فقالَ رسولُ الله ﷺ: قَدْ أَنزلَ فيكَ... إلخ»: (الأصْلُ في قَدْفِ الزَّوجاتِ عندَ الشَّافعيِّ: الحدُّ عَمَلًا بالآيةِ الأُولِي، وهي قولُه تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَتِ ثُمُّ لَرَيَا تُولُوا يَارَبَعَةِ شُهَلَةَ فَالْجِلُومُ وَ الآية، وبيَّنَ بايةِ اللّعانِ أَنَّ القاذِفَ إذا كان زوجًا؛ لهُ أَنْ يدفعَ الحدَّ عنهُ باللّعانِ، وإذا كانَ المقذوفُ زوجةَ القاذفِ؛ لها أَنْ تدفعَ حدَّ الزِّنا عنها بلِعانها، فأيُّهما امتنعَ عن اللّعانِ؛ وَجَبَ الأصلُ، وهو الحدُّ، وذهبَ أبو حنيفةَ وأصحابُه إلى أنَّ اللَّازَمَ بقذفِ الزَّوجِ بلِعانها، فأيُّهما امتنعَ عن اللّعانُ فقط، ولا يَلزَمُهُ الحدُّ، فعندَنا: آيةُ اللّعانِ ناسخةٌ للأُولِي في حقِّ الزَّوجاتِ؛ لأنَّ الخاصَّ المتأخِّرَ عن العامِّ ينسخُ العامَّ بقدْره، فلَمْ تبقَ الآيةُ الأُولِي متناوِلة للزَّوجاتِ، فصار الواجبَ بقذفِ الزَّوجةِ اللّعانُ، فأيُّهما امتنعَ عن إيفاءِ حقَّ عليه، ولِذا لمَّا قذفَ هلالٌ زوجتَه، قالَ له رسولُ الله ﷺ: عنهُ وَسِسَ حتَّى يأتيَ بهِ، كالمديونِ إذا امتنعَ عن إيفاءِ حقَّ عليه، ولِذا لمَّا قذفَ هلالٌ زوجتَه، قالَ له رسولُ الله ﷺ: «البيّنةَ وإلَّا حَدٌّ في ظَهْرِك»؛ فذلً على أنَّهُ كانَ في الابتداءِ يوجِبُ الحدَّ كقذفِ الأجنبيَّاتِ، ثمَّ لمَّا نزلَتْ آيةُ اللّعانِ انسَخَ في حقّ الزَّوجاتِ، كما في «البدائع» و «العناية»). قاله في «البحر الرائق». م

⁽٢) قولُه: «فَتَلَاعَنَا... إلخ»: أصلُهُ من اللَّعنِ، وهو: الطَّردُ والإبعادُ عن رحمةِ اللهِ، ومعناهُ الشَّرعيُّ عندنا: شَهاداتٌ مُؤكَّداتٌ بالأَيمانِ، مقرونةٌ باللَّعن، وقال الشَّافعيُّ رحمهُ اللهُ: هي أَيمانٌ مؤكَّداتٌ بلفظِ الشَّهادةِ، فيُشتَرَطُ أهليَّةُ اليمين عنده،=

فيجري بين المسلِم وامرأتِه الكافرةِ، وبين الكافرِ والكافرةِ، وبين العبدِ وامرأتِه، وبه قالَ مالكٌ وأحمدُ، وعندنا: يُشترَطُ أهليَّةُ الشَّهادةِ، فلا يجري إلا بين المسلميْنِ الحرَّيْنِ العاقليْنِ البالغَيْنِ غيرَ محدودَيْنِ في قذفٍ، للشَّافعيِّ قولُه تعالى: ﴿فَشَهَدَةُ آَحَدِهِ آَرَيْمُ شَهَدَةٍ آَحَدِهِ إللهِ هِي المصلومِينِ، والشهادةُ تَحتمِلُ اليمينَ، فحَمَلْنا المحتمِلَ على المُحكمِ، لا سيَّما إذا تعذَّرَ حملُهُ على الحقيقةِ؛ لأنَّ الشَّهادةَ لنفسِهِ غيرُ مقبولةٍ، بخِلاف اليمينِ، وتكرُّرُه يدُلُ على أنَّه يمينٌ أيضًا؛ لأنَّها شُرعَتْ مُكرَّرةً، كما في القسامَةِ دونَ أداءِ الشَّهادةِ.

ولنا: قولُه تعالى: ﴿ وَالنِّينَ مَرُمُونَ أَزَوَجَهُمْ وَلَرّ يَكُن لَمَّمْ شُهَداءُ؛ لأنَّ المستثنى يكونُ مِن جِنْسِ المستثنى منه، ثمَّ نَصَّ على شهادتِهم، ﴿ النَّهُمُمُ عَن الشَّهداءِ، فَتَبَ أَنَّهُمُ شُهداءُ؛ لأنَّ المستثنى يكونُ مِن جِنْسِ المستثنى منه، ثمَّ نَصَّ على شهادتِهم، فقال: ﴿ وَالنِّينَ مَرُمُونَ أَزَوَجَهُمُ وَلَرّ يَكُن لَمَّ مُهَالَمُ إِلاَ أَنفُسُهُمُ ﴾ فنصَّ على الشَّهادة واليمين، فقُلنا: الرُّكنُ: هو الشَّهادة المؤكَّدة باليمين، والتَّاكيدُ لا يُخرِجُه من أنْ يكونَ شهادة، وقولُهُ: الشَّهادة لنفسهِ غيرُ مقبولةٍ؛ قُلنا: إنَّما لا تُقبَلُ في موضع التَّهمةِ، وأمَّا إذا انتفَتِ التَّهمةُ؛ فمقبولةٌ، قال الله تعالى: ﴿ شَهِدَ اللّهُ اللّه المينيُ. قاله العينيُ. أَصَّ عمران: ١٨]، فهذا من أصدقِ الشَّهاداتِ؛ لانتفائِه من التُهمة، والتُهمةُ فيما نحن فيه منتفيةٌ باليمينِ. قاله العينيُ.

فشهاداتُهُ قائمةٌ مَقامَ حدِّ القَذْفِ في حقِّه، وشهاداتُها مقامَ حدِّ الرِّنا في حقِّها؛ أيْ: إذا تلاَعَنا؛ سقَطَ عنهُ حدُّ القذفِ وعنها حدُّ الزِّنا؛ لأنَّ الاستشهادَ باللهِ مُهلِكٌ كالحدِّ، بل أشَدُّ، ثمَّ اللِّعانُ عند عدمِ إقامةِ الشُّهودِ، فإنْ أقامَ الزَّوجُ أربعةَ شهداءَ على زِناها؛ فلا لِعانَ ولا حدَّ عليه، بل تُحدُّ حدَّ الزِّنا، وكذا إذا أقرَّتْ بالزِّنا وصَدَّقَتِ الزَّوجَ.

وبالجُملة: اللَّمانُ إنَّما يكونُ إذا رمى رجلٌ زوجتَه بالزِّنا وأنكرَتْه ولم يأتِ بالشُّهودِ، وشرطُه قيامُ الزَّوجيَّة، وكونُ النَّكاحِ صحيحًا، لا فاسدًا، وسببُه: قذفُ الرَّجلِ زوجتَه قذفًا يُوجِبُ الحدَّ في الأجنبيَّة، خُصَّتْ بذلك؛ لأنَّها هي المقذوفةُ فتَتِمُّ لها شروطُ الإحصانِ.

وركنه: شهاداتٌ مؤكّداتٌ باليمينِ واللّعنِ، وحكمه: حرمةُ الوَطْءِ والاستمتاعِ بعدَ التّلاعُنِ ولو قبل التّفريقِ بينهما؛ لحديث: «المُتَلاعنانِ لا يجتمعانِ أبدًا»، وأهلُه: مَن هو أهلٌ للشّهادةِ على المسلم؛ أيْ: كلٌّ من الزَّوجينِ القاذفِ والمقذوفِ يكونُ صالحًا للشَّهادة؛ أيْ: لأدائِها بأنْ لا يكونَ أحدُهما محدودًا في قذفٍ أو كافرًا أو مجنونًا أو قِنَّا أو صغيرًا، ويَدخُلُ فيه الفاسقُ والأعمى؛ لأنّهما مِن أهلِ أداءِ الشّهادة، فإذا قذفَ الرَّجلُ زوجتَه بالزِّنا؛ فلا يخلو إمَّا أنْ يكونَ كلٌّ منهما أهلًا للشَّهادة؛ فتفصيلُه على ما في «الدُّرِ المختار» و«ردِّ يكونَ كلٌّ منهما أهلًا للشَّهادة وأو لا، فإنْ لم يكنْ كلُّ منهما أهلًا للشَّهادة؛ فتفصيلُه على ما في «الدُّرِ المختار» و«ردِّ المحتار» أنّه: إذا لم يَصلُح الزَّوجُ شاهدًا لرِقِّه أو كُفرِه بأنْ أسلَمَتْ، ثمَّ قذَفَها قبل عرْضِ الإسلام عليه، وكان أهلًا للقذفِ، أيْ: بالغاً عاقلًا ناطقًا؛ حُدًّ.

الأصلُ: أنَّ اللَّعانَ إذا سقطَ لمعنى من جِهَته، فلو كانَ القذفُ صحيحًا؛ حُدَّ، وإلَّا فلا حَدَّ ولا لعانَ، فإنْ صَلَح شاهدًا، والحالُ أنَّها هي لم تصلُحْ أو ممَّنْ لا يُحَدُّ قاذفُها؛ فلا حَدَّ عليه كما لو قذَفها أجنبيٌّ ولا لعانَ؛ لأنَّه خَلَفُهُ، لكنَّه يُعزَّرُ حَسْمًا لهذا البابِ، وبَقِيَ ما لو سقطَ من جهتهما، كما لو كانا محدودَيْنِ في قذفٍ؛ فهو كالأول؛ لأنَّه سقطَ لمعنى من جهته؛ لأنَّ البَداءَة به، فلا تُعتبرُ جهتُها معه، انتهى.

(ويدُلُّ عليه حديثُ: «أربعةٌ مِن النِّساءِ لا مُلاعنةَ بينهُنَّ: النَّصرانيَّةُ تحتَ المسلمِ، واليهوديَّةُ تحتَ المسلمِ، والمملوكةُ تحتَ الحُرِّ، والحُرَّةُ تحت المملوك». أخرجه ابنُ ماجه وغيرُه). قاله في «عمدة الرعاية».

وقال في «التفسيرات الأحمدية»: (وإنْ كانَ كلَّ منهما أهلًا للشَّهادةِ، فطالَبَتْ المرأةُ به؛ يجبُ على الرَّجلِ أنْ يلاعِنَ يقولُ فإنْ أبى من اللَّعان؛ حُبِسَ حتَّى يلاعَن، أو يُكَذَّبَ الرَّجلُ نفسَهُ، فحينئذٍ يجِبُ حدُّ القذفِ، وإنْ شاءَ أنْ يلاعنَ يقولُ أربعَ مراتٍ: بالله إنِّي لمنَ الصَّادقينَ فيما رميْتُها به من الزِّنا، ويقول مرَّةً خامِسةً: لعنةُ اللهِ عَلَيَّ إنْ كنتُ من الكاذبينَ، وهذا لِعانُ الرَّجلِ، وبه يسقطُ عن الرَّجلِ حدُّ القذفِ، فبَعدَ لعان الرَّجلِ يجبُ على المرأةِ أنْ تُلاعنَ، فإنْ أَبَتْ؛ حُبِسَتْ حتَّى تلاعنَ أو تُصدِّق زوجَها؛ فتُحدُّ حدَّ الزِّنا، وعندَ الشَّافعيِّ: يجبُ عليها حدُّ الزِّنا، وتقولُ مرَّةً خامسةً: اللَّعان. وإنْ شاءَتْ أنْ تلاعنَ؛ تقولُ أربعَ مراتٍ: بالله إنَّهُ لمنَ الكاذبينَ فيما رماني به من الزِّنا، وتقولُ مرَّةً خامسةً: غَضَبُ الله عَلَيَّ إنْ كانَ من الصَّادقينَ، هذا لعانُ المرأةِ، وبهذا القدْرِ سقطَ عنها حدُّ الزِّنا، وهذا معنى قولِهِ تعالى: ﴿ وَيَدَرُواْ عَنَا الْعَذَلَ بَهُ وَالنور: ١٨ فحينَيْ إلى سُقوطِ الحدِّ)، انتهى.

وقالَ في «البدائِع»: (اختَلفَ العلماءُ في حُكْمِ اللَّعانِ، قالَ أصحابُنا التَّلاثةُ: هو وجوبُ التَّفريقِ ما داما على حالِ اللَّعانِ، لا وقوعُ الفُرقةِ بنفسِ اللَّعان من غيرِ تفريقِ الحاكمِ، حتَّى يجوزُ طَلاقُ الزَّوجِ وظِهارُه وإيلاؤُه، ويجري التَّوارثُ بينهما قبلَ التَّفريقِ، وقالَ زُفَرُ والشَّافعيُّ: هو وقوعُ الفُرقةِ بنفس اللِّعانِ، إلَّا أنَّ عندَ زُفَرَ لا تقعُ الفُرقةُ ما لم ينتعِنا، وعندَ الشَّافعيُّ تقعُ الفُرقةُ بلعانِ الزَّوجِ قبل أنْ تلعَنَ المرأةُ، وجهُ قولِ الشَّافعيُّ: أنَّ الفُرقةَ أمرٌ يختَصُّ بالزَّوجِ؛ ألا ترى أنَّهُ هو المختَصُّ بسبب الفرقةِ؟ فلا يقِفُ وقوعُها على فعلِ المرأةِ كالطَّلاقِ، واحتَجَّ زُفَرُ بما رُوي عن رسولِ الله ﷺ أنَّه قالَ: «المُتلاعِنانِ لا يجتمِعانِ أبدًا»، وفي بقاءِ النَّكاح اجتماعُهما، وهو خِلافُ النَّصُ.

والجوابُ عنهُ: أنَّ المرادَ بعدَ تفريقِ الحاكم، يَشهدُ له ما في «سُنن أبي داود»: «وَمَضَتِ السُّنَّةُ في المتلاعنَيْنِ أَنْ يُفَرَّقَ بينهما، ثمَّ لا يجتمعانِ»، والذي يدلُّ على أنَّ التَّفريقَ لا يقعُ بنفسِ التَّلاعنِ ما وردَ في «صحيحِ البخاريِّ» وغيرِه: «أنَّ عُريمرًا العَجلانيَّ بعدَما لاعنَ قالَ: يا رسولَ اللهِ! كذبتُ عليها إنْ أمسكتُها، فطلَّقها ثلاثًا»، ولو كانت الفُرقة حصلتُ بنفس التَّلاعن؛ لأنكرَ عليه رسولُ اللهِ عَلَيْهِ في إيقاعِه الطَّلقاتِ، ويُقالُ له: هي ليسَتْ زوجتكَ حتَّى تُطلَّقها، =

= فسكوتُه دَلَّ على أنَّها محلٌّ لوقوع الطَّلاقِ، وأنِ الفرقةُ لم تحصُلْ بعدُ).

وقال في «العناية»: (فإنْ قيلَ: قد أنكرَ عليه بقولهِ: «اذهبْ فلا سبيلَ لكَ عليها». أُجِيبَ: بأنَّ ذلك منصرِف إلى طلبِهِ ردَّ المهرِ؛ فإنَّه رُوي أنَّه قالَ: «إنْ كنْتَ صادقًا؛ فهو لها بما استحلَلْتَ من فَرْجِها، وإنْ كنتَ كاذبًا؛ فلا سبيلَ لكَ عليها»).

وقال في «البحر الرائق»: (أمَّا قولُ البيهقيِّ في «المعرفة»: إنَّ عويمرًا حينَ طلَّقها ثلاثًا كانَ جاهلًا بأنَّ اللِّعانَ فرقةٌ فصارَ كَمنْ شَرَطَ الضَّمانَ في السَّلَفِ، وهو يَلزَمُه شَرَطَ أوْ لم يَشرطْ، بخلافِ المُظاهِرِ؛ والجوابُ: أنَّ الاستدلالَ إنَّما هو لعدَم إنكارِه ﷺ، لا بمجرَّد فعْلِه، كما لا يخفى)، انتهى.

ولنا أيضًا: ما رَوى نافعٌ عن ابنِ عُمَرَ: أنَّ رجُلًا لاعَنَ امرأته في زمَن النبي ﷺ وانتفى من ولدِها، ففرق النبي ﷺ لمَّا لاعَنَ بينَ عاصمِ بنِ عديِّ وبينَ امرأتِه؛ فرَّقَ بينهما، وألحق الولدَ بالمرأةِ، وعن ابنِ عبَّاسٍ، أنَّ النبي ﷺ لمَّا لاعَنَ بينَ عاصمِ بنِ عديِّ وبينَ امرأتِه؛ فرَقَ بينهما، فدلَّت بينهما، ورُويَ: أنَّ رسولَ الله ﷺ لاعنَ بين العَجلانيِّ وبينَ امرأتِه، فلمَّا فرَغَا من اللِّعان؛ فَرَقَ بينهما، فدلَّت الأحاديثُ على أنَّ الفرقة لا تقعُ بلعانِ الزَّوجِ، ولا بلِعانِها إذْ لو وقعَتْ؛ لَمَا احتُمِلَ التَّفريقُ من رسولِ الله ﷺ وَبعدَ وقعع الفرقةِ بينهما بنفسِ اللِّعانِ.

وقالَ في «البدائع»: (واختَلَفَ العلماءُ فيه أيضًا، قالَ أبو حنيفةَ ومحمدٌ: الفرقةُ في اللّعانِ تطليقةٌ بائنةٌ، فيزول ملكُ النّكاحِ وتثبّتُ حُرمةُ الاجتماعِ والتَّروُّجِ ما داما على حالة اللّعان، فإنْ أكذَبَ الزَّوجُ نفسه فجُلِدَ الحدَّ، أو أكذَبَتِ المرأةُ النّكاحِ وتثبّتُ حُرمةُ الاجتماعِ والتَّروُّجِ ما داما على حالة اللّعان، فإنْ أكذَبَ الزَّوجُ نفسه فجُلِدَ الحدَّ، أو أكذَبَتِ المرأةُ نفسَها بأنْ صدَّقَتُهُ؛ جازَ النّكاحُ بينهما، ويجتمعانِ، وقال أبو يوسف وزفرُ والحسنُ بنُ زيادٍ: هي فرقةٌ بغير طلاقٍ، وإنّها تُوجِبُ حرمةٌ مؤبّدةً، كحُرمةِ الرَّضاعِ والمصاهرةِ، واحتجُّوا بقولِ النبيِّ عَلَيْ: «المتلاعِنانِ لا يجتمعانِ أبدًا»، وهو نصٌّ في البابِ، ولأبي حنيفةَ ومحمَّدٍ: ما رُويَ: أنَّ رسولَ الله عَلَيْ لمَّا لاعنَ بينَ عويمرِ العَجلانيُّ وبينَ امرأتِهِ؛ فقلَ عويمرٌ: كذبتُ عليها يا رسول الله إنْ أمسكتُها، فهي طالقٌ ثلاثًا.

وفي بعض الروايات: كذبتُ عليها إنْ لم أفارقُها، فهي طالقٌ ثلاتًا، فصارَ طلاقُ الزَّوجِ عقيبَ اللَّعانِ سُنَةَ المتلاعِنَيْن؛ لأنَّ عويمرًا طلَّقَ زوجتَه ثلاثًا بعدَ اللِّعان عندَ رسول الله عَلَيْة، فأنفَذَها عليه رسولُ الله عَلَيْق، فيجبُ على كلِّ مُلاعِنِ أنْ يُطلِّق، فإذا امتنعَ ينوبُ القاضي منابَهُ في التَّفريق، فيكونُ طلاقًا، كما في العِنِّين؛ ولأنَّ سببَ هذهِ الفرقةِ قذفُ الزَّوجِ؛ لأنَّه يوجبُ اللِّعانَ، واللِّعانُ يوجبُ التَّفريقَ، والتَّفريقُ يوجبُ الفُرقة، فكانت الفرقةُ بهذهِ الوسائطِ مُضافةً إلى القذفِ السَّابقِ، وكلُّ فرقةٍ تكونُ من الزَّوجِ أو يكونُ فعلُ الزَّوجِ سببَها؛ تكونُ طلاقًا، كما في العنينِ والخُلْعِ والإيلاءِ ونحوِ ذلك، وهو قولُ السلف: إنَّ كُلَّ فرقةٍ وقعَتْ من قِبَلِ الزَّوجِ فهي طلاقٌ، من نحوِ إبراهيمَ والحسنِ وسعيدِ بنِ جبيرٍ وقتادةَ وغيرِهم هُذه، وأمَّا الحديثُ فلا يمكِنُ العمَلُ بحقيقةِه؛ لِما ذكرُنا أنَّ حقيقةَ المتفاعِل هـو=



فَلَمَّا فَرَغَا مِنْ تَلَاعُنِهِمَا قَالَ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللهِ إِنْ أَمْسَكْتُهَا. فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا (١) قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ (٢).

ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «انْظُرُوا فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَسْحَمَ، أَدْعَجَ العَيْنَيْنِ، عَظِيمَ الأَلْيَتَيْنِ، خَدَلَّجَ السَّاقَيْنِ، فَلاَ أَحْسِبُ عُويْهِرًا إِلَّا قَدْ صَدَقَ عَلَيْهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أُحَيْهِرَ كَأَنَّهُ وَحَرَةٌ، فَلاَ أَحْسِبُ عُويْهِرًا إِلَّا قَدْ صَدَقَ عَلَيْهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَحَيْهِرَ كَأَنَّهُ وَحَرَةٌ، فَلاَ أَحْسِبُ عُويْهِرًا إِلَّا قَدْ كَذَبَ عَلَيْهَا»، فَجَاءَتْ بِهِ عَلَى النَّعْتِ الَّذِي نَعَتَ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ تَصْدِيقِ عُويْهِرٍ، فَكَانَ بَعْدُ إِلَّا قَدْ كَذَبَ عَلَيْهَا»، فَجَاءَتْ بِهِ عَلَى النَّعْتِ الَّذِي نَعَتَ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ تَصْدِيقِ عُويْهِرٍ، فَكَانَ بَعْدُ يُنْسَبُ إِلَى أُمِّهِ، مَتَّفَقٌ عليه (٣).

٤٣٢٨ ـ وَفِي رِوَايَةٍ لـ«أبي داودَ»(٤): فَجَاءَتْ بِهِ كَذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْلَا مَا مَضَى (٥) مِنْ

المتشاغل بالفعل، وكما فَرَغا من اللّعانِ ما بقيا متلاعِنَيْنِ حقيقةً، فانصرفَ المرادُ إلى الحُكْم، وهو أنْ يكونَ حكمُ اللّعان فيهما ثابتًا، فإذا أكذَبَ الزَّوجُ نفسَه وَحُدَّ حَدَّ القذفِ؛ بَطَلَ حكمُ اللّعانِ، فلم يبقَ متلاعِنانِ حقيقةً وحُكْمًا، فجازَ اجتماعُهما). انتهى، لذلك قال في «الهداية»: (لا يجتمعانِ ما داما متلاعِنَيْنِ). م

⁽١) قولُه: «فَطَلَّقَها ثلاثًا ...إلخ»: لذلك قال في «البدائع»، و «البحر الرائق»: (فيَجِبُ على كلِّ مُلاعِنِ أَنْ يُطلِّقَ، فإذا امتنعَ ينوبُ القاضي منابَه في التَّفريق، فيكونُ طلاقًا، كما في العنين). م

⁽٢) إلى هُنا اللَّفظُ للدَّارِمِيِّ في «سننه»، ك: النكاح، ب: في اللعان، ح: (٢٢٧٥)، إسنادُهُ صحيحٌ، وأصلُه في الصحيحَيْنِ كما في التعليق التالي.

 ⁽٣) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: التفسير، ب: سورة النور، ح: (٤٧٤٥)، ومسلم، ك: اللعان، ح: (٣٧٤٣ ـ ٣٧٤٤).
 قال السَّنْديُّ: («أَسْحَمَ»؛ أيْ: أسودَ، «أدعَجَ العَينيْنِ»: من الدَّعَج _ بفتحتين _: شِدَّةِ سوادِ العينِ، وقيلَ: معَ سَعتِها،
 «وَحَرَةٌ» بفتحاتٍ: دُوئِبَةٌ حمراءُ تلزقُ بالأرضِ)، «حاشية مسند أحمد»، ط الرسالة، (٣٧/ ٤٨٧).

⁽٤) أبو داودَ عن ابنِ عباسٍ، ك: الطلاق، ب: في اللعان، ح: (٢٥٤)، والبخاريُّ، ك: التفسير، ب: قوله تعالى: ﴿ وَيَدْرَوُا عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَا لَا بِنِ أُمَيَّةً لَامِنَ أَلْكَذِيهِنَ ﴾ [النور: ١٨]، ح: (٤٧٤٧). وهو قصَّةُ قذفِ هلالٍ بنِ أُميَّةً لامرأتِه، وليسَ قصةَ عويمر العجلانيُّ كما هو الظَّاهرُ.

⁽٥) قولُه: «لو لا ما مَضَى من كتابِ اللهِ... إلخ»؛ (أيْ: لولا أنَّ القرآنَ حَكَمَ بعدمِ إقامةِ الحدِّ والتَّعزيرِ على المتلاعنَيْنِ؛ لفعلْتُ بها ما فعلْتُ، وقالوا: في الحديثِ دليلٌ على أنَّ الحاكمَ لا يَلتفتُ إلى المَظنَّة والأَماراتِ والقرائنِ، وإنَّما=

كِتَابِ اللهِ، لَكَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ».

٤٣٢٩ ـ وَرَوَى أَبُو دَاوِدَ^(١) عَنْهُ ﷺ قَالَ: شَهِدْتُ الْمُتَلَاعِنَيْنِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَأَنَا ابْنُ خَمْسَ عَشْرَةَ، فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ تَلَاعَنَا.

* ١٣٣٠ - ورَوَى أبو داودَ (٢) عَنِ ابْنِ عَبّاسٍ عَنْ اللهُ عَلَيْهِ وَسَمِعَ بِأُذُنِهِ، فَلَمْ يَهِجْهُ حَتّى تَابَ اللهُ عَلَيْهِمْ، فَجَاءَ مِنْ أَرْضِهِ عَشِيًّا فَوَجَدَ عِنْدَ أَهْلِهِ رَجُلًا، فَرَأَى بِعَيْنِهِ وَسَمِعَ بِأُذُنِهِ، فَلَمْ يَهِجْهُ حَتّى أَصْبَحَ، ثُمَّ غَدَا عَلَى رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي جِئْتُ أَهْلِي عِشَاءً، فَوَجَدْتُ عِنْدَهُمْ رَجُلًا، فَرَأَيْتُ بِعَيْنِي وَسَمِعْتُ بِأُذُنَيَ، فَكَرِهَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ مَا جَاءَ بِهِ، وَاشْتَدَّ عَلَيْهِ. فَنَرَلَتْ: ﴿ وَاللّذِينَ بَرَمُونَ وَرَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ مَا جَاءَ بِهِ، وَاشْتَدَّ عَلَيْهِ. فَنَرَلَتْ: ﴿ وَاللّذِينَ بَرُمُونَ وَرَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ مَا جَاءَ بِهِ، وَاشْتَدَّ عَلَيْهِ. فَنَرَلَتْ: ﴿ وَاللّذِينَ بَرُمُونَ وَرَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ مَا وَالْهِ عَلَيْهِ مَا وَاللهِ عَلَيْهِ مَا وَاللهِ عَلَيْهِ مَا وَاللهِ عَلَيْهِ مَا وَاللهِ عَلَيْهُ وَلَمُ اللهُ عَلَى وَمُعْرَبًا هِلَالُ، قَدْ كُنْتُ أَرْجُو ذَلِكَ مِنْ رَبِّي فَقَالَ وَسُولُ اللهِ عَلَيْهَ، وَذَكَرَهُمَا وَأَخْبَرَهُمَا أَنَّ فَقَالَ هِ لَكُ فَرَجًا وَمَخْرَجًا». قَالَ هِلَالٌ: قَدْ كُنْتُ أَرْجُو ذَلِكَ مِنْ رَبِّي فَقَالَ وَسُولُ اللهِ عَلَيْهَ، وَذَكَرَهُمَا وَأَخْبَرَهُمَا أَنَّ وَلَا اللهُ عَلَيْهِ وَلَقُولُ اللهِ عَلَيْهِ وَا بَيْنَهُمَا»، فَقِيلَ لِهِلالٍ: اشْهُدْ، فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّاوِقِينَ، فَلَمَا وَاللهُ وَيَعْ وَا بَيْنَهُمَا»، فَقِيلَ لِهِلالٍ: اشْهُدْ، فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّاوِقِينَ، فَلَمَا وَأَخْبَرُهُمَ اللهُ وَلَوْ اللهُ عَلَى اللهُ وَلَوْ اللهُ الْمُوجِبَةُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ عَلَى اللهُ وَلَلْ اللهُ عَلَى اللهُ الْمُورِةِ وَإِلَى اللهُ الْمُؤْلُ مِنْ عَذَابِ الْالْحَارِةِ الْمُولُ مَنْ عَذَابِ الْالْمُولُ مِنْ عَذَابِ الْالْمُولُ مِنْ عَذَابِ الْالْمُولُ مَنْ عَذَابِ الْمُؤْلُ مِنْ عَذَابِ الْمُؤْلُ مِنْ عَذَابِ اللهُ الْمُؤْلُ مِنْ عَذَابِ اللهُ الْمُؤْلُ مِنْ عَذَابِ اللهُ الْمُؤْلُ مِنْ عَذَابِ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَالَ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَالُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَالَ اللهُ اللهُ ا

يَحكمُ بِظاهرِ ما يقتضيهِ الحُجَجُ والدَّلائلُ، ويُفهَمُ من كلامِهم هذا أنَّ الشَّبَةَ والقِيافةَ ليسَتْ بحجَّةٍ، وإنَّما هي إرادةً ومظنَّةٌ، فلا يَحكُمُ بها كما هو مذهبنا)، كذا في «اللمعات». م

⁽١) أبو داود، واللَّفظُ له، ك: الطلاق، ب: في اللعان، ح: (٢٢٥١)، والبخاريُّ، ك: الحدود، ب: مَنْ أظهرَ الفاحشة، ح: (٦٨٥٤).

 ⁽٢) أبو داود، واللَّفظُ له، ك: الطلاق، ب: في اللعان، ح: (٢٥٦٦)، والبخاريُّ، ك: التفسير، ب: قوله تعالى: ﴿ وَيَيْرَؤُأُ
 عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَتَ إِلَّهُ لِلَمِنَ ٱلْكَذِيبِ ﴾ [النور: ٨]، ح: (٤٧٤٧).

الَّتِي تُوجِبُ عَلَيْكَ الْعَذَابَ»، فَقَالَ: وَاللهِ لَا يُعَذِّبُنِي اللهُ عَلَيْهَا كَمَا لَمْ يُجَلِّدْنِي عَلَيْهَا، فَشَهِدَ الْخَامِسَة: أَنَّ لَعْنَةَ اللهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، ثُمَّ قِيلَ لَهَا: «اشْهَدِي»، فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللهِ، إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ، ثُمَّ قِيلَ لَهَا: «اثَّقِي اللهَ؛ فَإِنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، وَإِنَّ هَذِهِ الْكَاذِبِينَ، فَلَمَّا كَانَتِ الْخَامِسَةُ قِيلَ لَهَا: «اتَّقِي اللهَ؛ فَإِنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، وَإِنَّ هَذِهِ الْكَاذِبِينَ، فَلَمَّا كَانَتِ الْخَامِسَةُ قِيلَ لَهَا: «اتَّقِي اللهَ؛ فَإِنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، وَإِنَّ هَذِهِ الْمُوجِبَةُ الَّتِي تُوجِبُ عَلَيْكِ الْعَذَابَ»، فَتَلَكَّأَتْ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَتْ: وَاللهِ لاَ أَفْضَحُ قَوْمِي، فَشَهِدَتِ الْخَامِسَة: أَنَّ عَضَبَ اللهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ، فَفَرَّقَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ بَيْنَهُمَا.

٤٣٣١ - وَفِي رِوَايَةٍ للنَّسَائِيِّ (١): عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا حِينَ أَمَرَ الْمُتَلَاعِنَيْنِ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عِنْدَ الْخَامِسَةِ عَلَى فِيهِ، وَقَالَ: ﴿إِنَّهَا مُوجِبَةٌ ﴾.

٣٣٢ - وَفِي الْمُتَّفَقِ عَلَيهِ(٢): قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَالِي؟ قَالَ: «لاَ مَالَ لَكَ(٣)، إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا، فَهُوَ بِمَا اسْتَحْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا، فَذَاكَ أَبْعَدُ وَأَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا».

١٣٣٣ ـ وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّه هُ أَنَّ النَّبِيَ عَلِي قَالَ: «أَرْبَعٌ مِنَ النِّسَاءِ لَا مُلَاعَنَةَ بَيْنَهُنَّ: النَّصْرَانِيَّةُ تَحْتَ الْمُسْلِمِ، وَالْحُرَّةُ تَحْتَ الْمَمْلُوكَةُ تَحْتَ الْمُسْلِمِ، وَالْحُرَّةُ تَحْتَ الْمَمْلُوكَةُ تَحْتَ

⁽١) النَّسائيُّ، واللَّفظُ له، ك: الطلاق، ب: الأمر بوضعِ اليَدِ في المتلاعنين، ح: (٣٤٧٢)، وأبو داود، ك: الطلاق، ب: في اللعان، ح: (٢٢٥٥). قال ابن حجر في «بلوغ المرام» برقم: (١٠٩٩): (رجاله ثقات).

⁽٢) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: الطلاق، ب: المتعة التي لم يفرض لها، ح: (٥٣٥٠)، ومسلم، ك: اللعان، ح: (٣٧٤٨).

⁽٣) قولُه: «لا مَالَ لَكَ... إلخ»: (اعلمْ أنَّ المهرَ يجبُ بالعقدِ، إمَّا بالتَّسميةِ إذا وُجِدَتْ، وإلَّا فبِحُكمِ الشَّرع، كوجوبِ مهرِ المِثْلِ عندَ عدم التَّسميةِ، ثمَّ يستقِرُّ المهرُ بأحدِ أشياءَ ثلاثةٍ: اللَّخولُ، أو الخلوةُ الصَّحيحةُ، أو موتُ أحدِ الزَّوجينِ؛ لأنَّ بالدُّخولِ يتحقَّقُ تسليمُ المُبْدُلِ فيتأكَّدُ البَدَلُ، وهو المهرُ، والخلوةُ قائمةٌ شرعًا مقامَ الدُّخولِ؛ لكونها سببًا له مُفضيًا إليه غالبًا، وبالموتِ ينتهي النَّكاحُ، والشَّيءُ بانتهاتِه يتقرَّرُ ويتأكَّدُ، كذا في «الهداية» و«البناية»، وبهذا ظَهرَ أنّه ليس وجوبُ المسمَّى عندَ الوطْءِ أو الموتِ، بل وجوبُه بنفسِ العقدِ، وبما ذُكرَ يتأكَّدُ، قال في «البدائع»: وإذا تأكّد المهرُ بما ذُكر؛ لا يَسقطُ بعدَ ذلك، وإنْ كانتِ الفرقةُ مِن قَبُلها؛ لأنَّ البدلَ بعد تأكَّدِهِ لا يحتملُ السُّقوطَ إلَّا بالإبراء، وبه ظَهرَ أنّه لا يسقطُ المهرُ بنشوزِ المرأةِ، نعمْ تسقطُ به النَّفقةُ، وما في بعض الفتاوى من سقوطِ المهرِ بالنَّسوزِ غيرُ معتمدِ عليه)، كذا في «عمدة الرعاية». م

الْحُرِّ»، رواه ابنُ ماجه(١).

١٣٣٤ - وَعَنِ المُغِيرَةِ ﴿ قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةً ﴿ الْوْ آَلُو اللهِ اللهِ الْمَعْ امْرَأَتِي لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُصْفَحٍ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: ﴿ أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ ، وَاللهِ لَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ ، وَاللهُ أَغْيَرُ مِنْهُ ، وَاللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَيْرَةِ اللهِ حَرَّمَ الفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ، وَلاَ أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ العُذْرُ مِنَ اللهِ ، وَمِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللهِ حَرَّمَ الفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ، وَلاَ أَحَدَ أَحَبُ إِلَيْهِ المِدْحَةُ مِنَ اللهِ ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ اللهُ وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ المُبَشِّرِينَ وَالمُنْذِرِينَ ، وَلاَ أَحَدَ أَحَبُ إِلَيْهِ المِدْحَةُ مِنَ اللهِ ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ اللهُ الْجَنَّةُ عَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْمَنْذِرِينَ ، وَلاَ أَحَدَ أَحَبُ إِلَيْهِ المِدْحَةُ مِنَ اللهِ ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ اللهُ الْجَنَّةُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْمَالَةُ عَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ اللهُ اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ اللهُ الْعَلَى اللهُ الْمَالِمُ اللهُ الْعَلَى اللهُ الْمَالِمُ اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ اللهُ الْعَلَى اللهُ اللهُ اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ اللهُ اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الل

وقال أحمدُ وإسحاقُ: إنْ أقامَ بيَّنَةَ أَنَه وجدَهُ مع امرأتِه؛ هُدِرَ دمُه، وقال الشَّافعيُّ: يَسَعُه فيما بينه وبين الله قتلُ الرَّجُلِ إنْ كان ثيبًا، وعَلِمَ أَنَّه نالَ منها ما يُوجبُ الغُسْلِ، ولكنْ لا يسقُطُ عنه القَوَدُ في ظاهرِ الحُكْم، فقال المهلَّبُ: الرَّجُلِ وجده مع امرأته؛ لأنَّ الله ﷺ وإنْ كانَ أغيرَ من عبادِه؛ فإنَّه أوجبَ الشُّهودَ في الحدود، فلا يجوزُ لأحدِ أنْ يتعدَّى حدودَ الله، ولا يُسقِطَ دمًا بدعوى. انتهى

فحاصِلُهُ على ما في «بذل المجهود»: أنَّ مَن قتلَ رجُلًا وجدَه مع امرأته قد زنى؛ قال الجمهورُ: يُقتلُ إلَّا أنْ يقومَ بذلك بيِّنةٌ، أو يعترفَ لهُ وَرَثةُ القتيل، وأمّا فيما بينه وبين الله تعالى؛ إنْ كانَ صادقًا؛ فلا شيءَ عليه). م

⁽۱) ابن ماجه، أبواب الطلاق، ب: اللعان، ح: (۲۰۷۱)، قال العُثمانيُّ في «إعلاء السُّنن» (۲۱/ ۲۲۸» برقم: (۳۳٤۱): «سَنَدُه محتَجٌّ به». وأخرجه البيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، أبواب اللعان، ب: مَن يلاعن من الأزواج، ح: (۱۰۲۹۷). قال ابنُ التُّركُمانيِّ في «الجوهر النقي» (۷/ ۳۹۷): (إنَّ سندَ هذا الحديثِ جيِّدٌ).

⁽٢) قولُه: «لو رأيْتُ رجُلاً... إلخ»: (وقال العلَّامةُ العينيُّ في «عمدة القاري»: يُنهَمَّ من كلام سعدِ بنِ عبادة أنَّ هذا الأمرَ لو وقعَ لهُ؛ لَقَتَلَ الرَّجلَ، ولهذا لمَّا بلغَ النبيَّ عَلَيْ لم ينهه عن ذلك، حتَّى قالَ الدَّاوديُّ: قولُه عَلِيْ: «أتعجبونَ مِن غيرةِ سعدٍ؟» يدُلُّ على أنَّه حَمِدَ ذلك وأجازَه له فيما بينه وبين الله، والغيرةُ من أحمدِ الأشياءِ، ومَن لم تكنْ فيه؛ فليسَ على خُلقِ محمودٍ، وبالغَ أصحابُنا في هذا حيثُ قالوا: رجلٌ وجدَ مع امرأتِه أو جاريَتِه رجلًا يريدُ أنْ يغلبَها ويزنيَ بها؛ لهُ أنْ يقتُلَه، فإنْ رآهُ معَ امرأتِه أو معَ مَحرَمٍ له، وهي مُطاوِعةٌ له على ذلك؛ قتلَ الرَّجلَ والمرأة جميعًا، ومنهمْ مَن منعَ ذلك مطلقًا، وقد اختُلِفَ في الحكم، فقال الجمهورُ: عليهِ القَوَدُ.

⁽٣) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: التَّوحيد، ب: قولُ النَّبيِّ ﷺ: «لا شخصَ أغيرُ من الله»، ح: (٧٤١٦)، ومسلم، ك: اللعان، ح: (٣٧٦٤).

٢٣٥٥ ـ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَوْ وَجَدْتُ مَعَ أَهْلِي رَجُلًا لَمْ أَمَسَّهُ حَتَّى آتِيَ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ؟ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «نَعَمْ»، قَالَ: كَلَّا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، إِنْ كُنْتُ لَمْ أَمَسَّهُ حَتَّى آتِيَ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ؟ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اسْمَعُوا إِلَى مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ، إِنَّهُ لَغَيُورٌ، وَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللهُ أَغْيَرُ مِنِّي»، رواه مسلمٌ (١).

٢٣٣٦ _ وعنه هيه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ يَغَارُ، وَإِنَّ الْمُؤْمِنَ يَغَارُ، وَغَيْرَةُ اللهِ أَنْ يَأْتِي الْمُؤْمِنَ يَغَارُ، وَغَيْرَةُ اللهِ أَنْ يَأْتِي الْمُؤْمِنُ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ»، متَّفقٌ عليه (٢).

١٣٣٧ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَتِيك ﴿ أَنَّ نَبِيَ اللهِ عَلَيْهُ قَالَ: «مِنَ الْغَيْرَةِ مَا يُحِبُّ اللهُ، وَمِنْهَا مَا يُبْغِضُ اللهُ فَأَمَّا الْغَيْرَةُ وَي عَيْرِ رِيبَةٍ، وَإِنَّ مِنَ الخُيلَاءِ فَأَمَّا اللهُ فَالْغَيْرَةُ فِي غَيْرِ رِيبَةٍ، وَإِنَّ مِنَ الخُيلَاءِ فَأَمَّا الْخُيرَةُ اللّهِ يَبْغِضُهَا اللهُ فَالْغَيْرَةُ فِي غَيْرِ رِيبَةٍ، وَإِنَّ مِنَ الخُيلَاءِ مَا يُبْغِضُ اللهُ، وَمِنْهَا مَا يُحِبُّ اللهُ، فَأَمَّا الْخُيلَاءُ الَّتِي يُحِبُّ اللهُ فَاخْتِيَالُ الرَّجُلِ نَفْسَهُ عِنْدَ الْقِتَالِ، وَاخْتِيَالُهُ عِنْ الْبَعْنِي »، وَفِي رِوَايَةٍ: «وَالْفَخْرِ»، رواه أحمد وأبو داود والنَّسائيُّ (٣).

٤٣٣٨ ـ وَعَن عَائِشَة ، فَغِرْتُ عَلَيْهِ، فَجَاءَ

⁽١) مسلم، ك: اللعان، ح: (٣٧٦٣).

⁽٢) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: التوبة، ب: غيرة الله تعالى، ح: (٦٩٥٥)، والبخاريُّ، ك: النكاح، ب: الغيرة، ح: (٥٢٢٣).

⁽٣) أبو داود، واللَّفظُ له، ك: الجهاد، ب: في الخُيلاء في الحرب، ح: (٢٦٥٩)، والنَّسائيُّ، ك: الزكاة، ب: الاختيال في الصَّدَقة، ح: (٢٥٥٨)، وحسَّنهُ ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (٣/ ٣٢٥).

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٤/ ٥٥): («الغيرة في الرّبية»: وهي التُّهَمَةُ والشَّكُ، وهنا الاختلاطُ معَ الأجانب؛ يعني: إذا عَلِمَ أنَّ بينَ زوجتِه أو أمّته وبينَ الأجنبيِّ ملاقاة وانبساطًا ومِراحًا؛ ينبغي للرِّجالِ أنْ لا ترضى بهذا، «فالغِيرةُ في غيرِ الرِّبيةِ»: بأنْ يقعَ في خاطرِه ظنُّ سُوءِ مِن غيرِ أَمارةٍ، «وإنَّ مِن الخُيلاءِ»؛ أيْ: الكبر، «فاختيالُ الرَّجلِ عند الفتالِ»: وهو: التبختُر عند المعركة والاستهانةُ بالعدوِّ، وإظهارُ الشَّجاعة حتَّى يتمكَّنَ الرَّوعُ واسِعة في قلبه، «عند الصّدقةِ»: وهو: بأنْ تهزَّهُ الأربحيَّة للسَّخاء، فيعطيها طَيَّبةً بها نفسُه، فلا يستكثرَ الكثير، بل لا يعطي منها إلَّا وهو يعدُّهُ قليلًا.

فَرَأَى مَا أَصْنَعُ، فَقَالَ: «مَا لَكِ؟ يَا عَائِشَةُ أَغِرْتِ؟». فَقُلْتُ: وَمَا لِي لَا يَغَارُ مِثْلِي عَلَى مِثْلِكَ؟ فَقَالَ رَسُولَ اللهِ أَوَ مَعِيَ شَيْطَانٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: وَمَعَ رَسُولَ اللهِ أَوَ مَعِيَ شَيْطَانٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: وَمَعَ كُلِّ إِنْسَانٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ» وَلَكِنْ رَبِّي أَعَانَنِي عَلَيْهِ حَتَّى أَسْلَمَ»، كُلِّ إِنْسَانٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ» وَلَكِنْ رَبِّي أَعَانَنِي عَلَيْهِ حَتَّى أَسْلَمَ»، وواه مسلمٌ (۱).

٤٣٣٩ ـ وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَ ﷺ لأَعَنَ بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَتِهِ فَانْتَفَى (٢) مِنْ وَلَدِهَا، فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَأَلْحَقَ الوَلَدَ بِالْمَرْأَةِ، متَّفقٌ عليه (٣).

٤٣٤٠ وَفِي حَدِيثِهِ لَهُمَا^(٤): أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَعَظَهُ، وَذَكَّرَهُ، وَأَخْبَرَهُ: أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، قَالَ: لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا كَذَبْتُ عَلَيْهَا، ثُمَّ دَعَاهَا فَوَعَظَهَا وَذَكَّرَهَا، وَأَخْبَرَهَا أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ.

⁽۱) مسلمٌ، ك: صفات المنافقينَ، ب: تحريشُ الشَّيطان، ح: (۷۱۱۰).

⁽Y) قولُه: «فَانتَفَى مِن وَلَدِها... إلخ»: (يعني: إذا قذَفَ الرَّجلُ امراته بنفي الولدِ أو به وبالرِّنا؛ فإنَّه يُفَرِّقُ القاضي حينتَلِ وينفي نسَبه، ويُلحِقُه بأُمّه بشرطِ أن يذكُرا في اللّعان ما قذَفَ به)، كذا في «شرح الوقاية» و«التفسيرات الأحمدية». وقال في «عمدة القاري»: (هذا الحديثُ مشتمِلٌ على ثلاثة أحكامٍ: الأوَّلُ: اللّعانُ وليسَ فيه خلافٌ، وأجمعوا على صحَّته ومشروعيَّته. الثَّاني: التَّفرقةُ، واختلَف العلماءُ فيها، وقد ذُكرَ عن قريبٍ عن مالكِ والشَّافعيِّ: أنَّه يقعُ الفرقةُ بينهما بنفس التَّلاعن، وعن أبي حنيفةَ: لا يحصُلُ إلَّا بتفريق الحاكم بظاهرِ الحديثِ المذكور، وهو حجَّةٌ على المخالفينَ. الثالثُ: إلحاقُ الولدِ بالأمِّ بظاهر الحديثِ، وأجمعَ عليه جمهورُ الفقهاءِ من التَّابعينَ ومَن بعدهم منهم الأثمةُ الأربعةُ وأصحابُهم، ثمَّ فيه خلافٌ آخرُ مِن وجهِ آخرَ، فقالَ أصحابُنا: إذا كان القذفُ بنفي الولد بحضرة الولادة أو بعدَها بيوم أو يومين أو نحو ذلك مِن مُدَّةٍ يأخذُ فيها التَّهنَةُ وابتياعَ آلاتِ الولادةِ عادةً؛ صَحَّ ذلك، فإنْ نفاهُ بعدَ ذلك لا يتفي، ولم يوقَّتُ أبو حنيفةَ رحمه اللهُ وقتًا، ورُويَ عنهُ أنَّه وقتَّت لذلك سبعة أيامٍ، وأبو يوسفَ ومحمدٌ وقتَّاه بأكثرِ النُّفاسِ وهو أربعون يومًا، والشَّافعيُّ رحمه اللهُ اعتبَرَ الفَوْرَ، فقال: إنْ نفاهُ على الفورِ انتفى، وإلَّا لا). م

⁽٣) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: الطَّلاق، ب: يلحق الولد بالملاعنة، ح: (٥٣١٥)، ومسلم، ك: اللعان، ح: (٣٧٥٢).

⁽٤) مسلم، ك: اللعان، ح: (٣٧٤٦).



١٣٤١ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ امْرَأَتِي (١) وَلَدَتْ غُلَامًا أَسُودَ، وَإِنِّي أَنْكَرْتُهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هَلْ لَكَ مِنْ إِبِل؟»، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَمَا أَلْوَانُهَا؟»، قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: «هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقَ؟»، قَالَ: إِنَّ فِيهَا لَوُرْقًا، قَالَ: «فَأَنَّى تُرَى ذَلِكَ جَاءَهَا؟»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، عُرْقٌ نَزَعَهُ، وَلَمْ يُرَخِّصْ لَهُ فِي الْإِنْتِفَاءِ مِنْهُ، مَتَّفَقٌ عليه (٢).

٤٣٤٢ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَتْ: كَانَ عُتْبَةُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ عَهِدَ إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ أَنَّ ابْنُ وَلِيدَةِ زَمْعَةَ مِنِّي، فَاقْبِضْهُ إِلَيْكَ، فَلَمَّا كَانَ عَامُ الفَتْحِ أَخَذَهُ سَعْدٌ، فَقَالَ: [إِنَّهُ] ابْنُ أَخِي، فَقَامَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فَقَالَ: [إِنَّهُ] ابْنُ أَخِي، فَقَامَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فَقَالَ: أَخِي، فَتَسَاوَقَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، ابْنُ أَخِي كَانَ عَهِدَ إِلَيَّ فِيهِ،

⁽۱) قولُه: "إنَّ امرأَي وَلَدَتْ غُلامًا أسودَ... إلخ»: (فيه تعريضٌ بالقَذف، اختلَف العلماءُ في حُكْمه، فقالَ قومٌ: لا حَدَّ في التَّعريضِ، وإنَّما يجِبُ بالتَّصريح اليِّن، ورُوي هذا عن ابنِ مسعود، به قال القاسمُ بنُ محمَّد والشَّعبيُ وطاووسُ وحمَّادٌ وابنُ المسيِّب في رواية، والحسنُ البِصريُّ والحسنُ بن حَيِّ، وإليه ذهب الثَّوريُّ وأبو حنيفةَ والشَّافعيُّ إلاَّ أتّهما يُوجِبانِ عليه الأدبَ والزَّجْرَ، واحتجَّوا بحديثِ الباب، وعليه يَدُلُّ تبويبُ البخاريِّ، وقال آخرونَ: التعريضُ كالتَّصريحِ، ورُويَ ذلك عن عُمرَ وعثمانَ وعروةَ والزُّهريُّ وربيعةَ، وبهِ قالَ مالكُّ والأوزاعيُّ)، كذا في «عمدة القاري». وقال ورُويَ ذلك عن عُمرَ وعثمانَ وعروةَ والزُّهريُّ وربيعةَ، وبهِ قالَ مالكُّ والأوزاعيُّ)، كذا في «عمدة القاري». وقال في «رحمة الأمَّة»: (والتَّعريضُ لا يُوجبُ الحدَّ عند أبي حنيفةَ وإنْ نوى به القذفَ، وقال مالكُّ: يُوجب الحدَّ على الإطلاق، وقال الشَّافعيُّ: إنْ نوى به القذفَ وفسَّرهُ به؛ وجبَ به الحدُّ، وعن أحمدَ روايتانِ، أظهرُهما وجوبُ الحدِّ على على الإطلاق، والأُخرى كمذهبِ الشَّافعيُّ)، انتهى.

⁽وأفادَ الحديثُ عدَمَ جوازِ نفي الولَدِ بمجرَّدِ الوهْمِ والخيالِ من دون دليلِ قوِيِّ، وفيهِ إثباتُ القياسِ والاعتبارِ وضربِ الأمثالِ)، قاله في «التعليق الممجَّد». وقال في «المرقاة»: (وفائدةُ الحديثِ: المنعُ عن نفي الولدِ بمجرَّد الأماراتِ الضّعيفةِ، بل لا بُدَّ من تحقُّقِ وظُهورِ دليلِ قويِّ، كأنْ لم يكنْ وَطِنَها، أو أتَتْ بولدِ قبلَ ستَّةِ أشهرِ من مُبتداً وطئِها، وإنّما لم يُعتبر وصفُ اللَّون هَاهُنا لدفعِ التُّهمةِ؛ لأنَّ الأصلَ براءةُ المسلمِينَ، بخلافِ ما سبَقَ من اعتبارِ الأوصاف في حديثِ شَرِيكِ؛ فإنّه لم يكنْ هناك لدفعِ التُّهمةِ، بل ليُنبّه على أنَّ تلك الحِليةَ الظَّاهرةَ مُضمحِلَةٌ عند وجودِ نصِّ كتاب اللهِ، فكيف بالآثار الخفية؟) م

⁽٢) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: الاعتصام، ب: مَن شبَّه أصلًا معلومًا بأصلٍ معلومٍ، ح: (٧٣١٤)، ومسلمٌ، ك: اللَّعان، ح: (٣٧٦٦).





فَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: أَخِي وَابْنُ وَلِيدَةِ أَبِي [وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ]، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هُوَ لَكَ^{١١)} يَا عَبْدُ بْنَ

(١) قولُه: «هُوَ لَكَ يا عبدُ بنَ زَمْعةَ، الوَلَدُ لِلْفِراشِ... إلخ»: (ذهبَ الشَّافعيُّ إلى أنَّ الأَمَةَ إذا وَطِيَها مولاها؛ فقد لَزِمَهُ كلُّ ولد يجيء به بعد ذلك، ادَّعاهُ أو لم يَدَّعِه، واحتُجَّ في ذلك بهذا الحديثِ؛ لأنَّ رسولَ الله عليه قال: «هو لك يا عبد بن زمعة»، ثمَّ قال: «الوَلَدُ للفِراش وللعاهِر الحَجَرُ»، فألحقَه رسولُ الله ﷺ بزَمْعةَ لا لدَعوةِ ابنه؛ لأنَّ دعوة الابن للنَّسب لغيرهِ من أبيه غيرُ مقبولةٍ؛ ولكنْ لأنَّ أُمَّهُ كانتْ فِراشًا لِزَمعةَ بوطئِه إِيَّاها؛ يعني: تصيرُ الأَمَّةُ فِراشًا لسيِّدها بوطئهِ إيَّاها، أو بإقرارِه أنَّه وطِئَها، ولا تكونُ فِراشًا بنفس الملك دونَ الوَطْءِ، وقال أبو حنيفةَ: لا تكونُ فراشًا بالوَطِّء، ولا بالإقرار به أصلًا، فلو وطنها أو أقرَّ بوطيْها، فأتَتْ بولدٍ؛ لم يَلْحَقْهُ، وكانَ مملوكًا، وأمُّهُ مملوكةٌ له، وإنَّما يلحَقُهُ ولدُّها إذا أقرَّ به؛ يعنى: أنَّ الأَمةَ لا يثبُتُ فراشُها إلَّا بدعوةِ الولدِ، ولا يكفى الإقرارُ بالوَطءِ، فإنْ لم يدَّعِه؛ كانَ ملكًا له، حاصِلُه: أنَّ ما جاءَتْ به هذه الأَمَّةُ من ولدٍ؛ فلا يلزَمُ مولاها إلَّا أنْ يُقِرَّ بهِ، وإنْ ماتَ قبلَ أنْ يُقِرَّ به؛ لم يَلزَمْه، وكان من الحجَّةِ لأبي حنيفة في الحديثِ أنَّ رسولَ الله ﷺ إنَّما قالَ لعبد بن زمعةَ: «هُوَ لَكَ يا عبدُ بنَ زِمْعَةَ» ولم يقلْ: هو أخوكَ، فقدْ يجوزُ أنْ يكونَ أرادَ بقوله: «هو لَكَ» أيْ: هو مملوكٌ لكَ، لِحَقّ ما لَكَ عليه من اليَدِ، ولم يحكُمْ في نسبِهِ بشيْءٍ، والدَّليلُ على ذلك أنَّ رسولَ الله ﷺ قد أَمَرَ سَوْدةَ بنتَ زمعةَ بالحجابِ منه، فلو كانَ النَّبِيُّ ﷺ كان قد جعلَهُ ابنَ زمعةَ، إذًا لَمَا حَجَّبَ بنتَ زمعةَ منه؛ لأنَّه ﷺ لم يكنْ يأمرُ بقَطْع الأرحام، بل كانَ يأمرُ بصِلَتِها، ومن صلتِها التَّزاورُ، فكيفَ يجوزُ أنْ يأمَّرَها، وقد جعلَه أخاها بالحجاب منه، هذا لا يجوز عليه ﷺ، وكيف يجوزُ ذلك عليه، وهو يأمرُ عائشةَ أنْ تأذَّنَ لعمِّها من الرَّضاعةِ عليها، ثمَّ يُحجِّبُ سودةَ ممَّنْ قد جعلَهُ أخاها وابنَ أبيها، ولكنَّ وجهَ ذلك عندنا ـ واللهُ أعلمُ ـ أنَّه لم يكنْ حَكَمَ فيهِ بشيءٍ غير اليدِ الَّتي جعلَه بها لعبد بن زمعةً ولسائرِ وَرَثَة زمعةَ دونَ سعدٍ، فإنْ قال قائلٌ: فما معنى قولِهِ الَّذي وصَلَه بهذا: «الولدُ للفراشِ وللعاهرِ الحجرُ؟»؛ قيل لـهُ: ذلك على التَّعليم منه لسَعدِ؛ أيْ: تَدَّعي لأخيكَ، وأخوكَ لم يكنْ له فِراشٌ، وإنَّما يثبُّتُ النَّسَبُ منه لو كانَ له فِراشٌ، فإذا لم يكنْ له فِراشٌ؛ فهو عاهِرٌ، وللعاهِر الحجرُ.

فإنْ قالَ قائلٌ: إنَّما كانَ أَمْرَها بالحجابِ منهُ لِمَا كانَ رَأَى مِن شَبَهِ بِعُنْبَة، كما في حديثِ عائشة هيه؛ قبلَ لهُ: هذا لا يجوزُ أنْ يكونَ كذلك؛ لأنَّ وجودَ الشَّبهةِ لا يَجِبُ بِعِ ثُبوتُ نسَبٍ، ولا يجِبُ بعَدَمِهِ انتفاءٌ لِسَبٍ، ألا ترى إلى الرَّجلِ الَّذِي قالَ لرسولِ الله: إنَّ امرأَتي وَلَدَتْ غلامًا أسودَ، فقال له رسولُ الله: «هَلْ لَكَ مِنْ إِيلٍ؟ » فقالَ: نعم، قالَ: «فما الذي قالَ لرسولِ الله: إنَّ امرأَتي وَلَدَتْ غلامًا أسودَ، فقال له رسولُ الله: «هَلْ لَكَ مِنْ إِيلٍ؟ » فقالَ: نعم، قالَ: «فما ألوانُها؟ » فذكرَ كلامًا، قالَ: «فهل فيها من أوْرَقَ؟ » قال: إنَّ فيها لَوُرْقًا، قال: «مِمَّا ترى ذلك جاءَها؟ » قال: من عرْق نَزَعَهُ ، فلمْ يُرَخِّصْ له رسولُ اللهِ ﷺ في نفيهِ لبُعدِ شَبَهِهِ منه، ولا مَنَعُهُ من إدخالِهِ على بناتِه وحَرَمِه، بلْ ضَرَبه له مَثَلًا أعلَمَهُ به أنَّ الشَّبَة لا يُوجِبُ ثبوتَ الأنساب، وإنَّ عَدَمَهُ ع

لا يَجِبُ به انتفاءُ الأنسابِ، فكذلك ابنُ وليدةِ زمعةَ، لو كانَ وَطءُ زمعةَ لِأُمَّهِ يوجِبُ ثبوتَ نسَبِه منه؛ إذّا لَمَا كانَ لِبُعْدِ شبَهِه منهُ معنى، ولَو كانَ نسبُه منه ثابتًا؛ لَدَخلَ على بناتِه، كما يدخُلُ عليهِنَّ غيرُه من بنيهِ، وهذا الكلامُ متعقّبُ بالرَّوايةِ المصرَّحِ فيها بقوله: «هو أخوك»، ولكنْ يُرادُ به أخوكَ في اللّدينِ، ويحتمِلُ أنْ يكونَ أصلُ الحديثِ «هو لك»، فظنَّ الرَّاوي أنَّ معناهُ أخوهُ في النَّسَبِ، فحَمَلَه على المعنى الذي عنده، والخبرُ الَّذي يرويه عبدُاللهِ بنُ الزَّبيرِ صَرَّح بأنَّه عَلَيْ قال: «فإنَّهُ لَيْسَ لَكَ بِأَخِ»، وفي حديثِ عمرو بنِ شُعيبٍ أحكامٌ قضى بها رسولُ الله على أوائلِ الإسلامِ ومبادئ الشَّرعِ، قاله الخطَّابيُّ؛ لذا لا يُستدَلُّ به على عدم شرطِ الدَّعوةِ في نسبِ وَلَدِ الأَمةِ، وأيضًا ظاهرُ الحديثِ الذي ذُكِرَ في المتنِ أنَّ الولدَ إنَّما يُلحقُ بالأبِ بعد ثبوتِ الفِراشِ، وهو لا يثبُتُ إلا بعد إمكانِ الوطءِ في النّكاح الصَّحيحِ أو الفاسدِ، وإلى ذلك ذهبَ الجمهورُ، ورُويَ عن أبي حنيفة أنَّه يثبتُ بمجرَّدِ العقدِ، قال: حتَّى لو النّكاح الصَحيحِ أو الفاسدِ، وإلى ذلك ذهبَ الجمهورُ، ورُويَ عن أبي حنيفة أنَّه يثبتُ بمجرَّدِ العقدِ، قال: حتَّى لو النّكاح المغربيُ مشرقيَّةً ولم يفارِقَ واحدٌ منهما وَطَنَهُ، ثمَّ أتتْ بولدٍ لستَّةِ أشهرٍ أو أكثرَ؛ يلحَقُه)، قاله في «نيل الأوطار».

وقال صاحبُ "التَّوضيح»: (وعندَ جمهورِ العُلماءِ أنَّ الحرَّة لا تكونُ فراشًا إلَّا بإمكانِ الوطْء، ويُلحَقُ الولدُ في مُلَةٍ تلدُ في مثلها، وأقلُّ ذلك ستَةُ أشهرٍ، وشَذَّ أبو حنيفة فقال: إذا طلَّقها عقيب النّكاحِ من غيرِ إمكانِ وطء، فأتتُ بوليد لستَّة أشهرِ من وقت العقدِ؛ فإنَّه يلحَقُه، وقال أيضًا: وما ذهب إليه أبو حنيفة خلافُ ما أجرى الله تعالى به العادة من أنَّ الولدَ إنَّها يكونُ من ماءِ الرَّجلِ وماءِ المرأقِ)، انتهى، قالَ العلاّمة العينيُّ: (إنَّ أبا حنيفة لم يَشُذَّ فيما ذهب إليه ولا خالفَ ما أجرى الله به العادة، وإنَّ صاحبَ "التَّوضيح»، ومَن سلكَ مَسلكَه لم يُدرِكا في هذه المسألةِ ما أدركه أبو حنيفة؛ لأنّه احتَجَ فيما ذهب إليه بقولهِ: "الوَلدُ للْفِواشِ» أيْ: لصاحبِ الفِراشِ، ولم يذكُرُ فيه اشتراطَ الوطْء؛ ولأنَّ العقدَ فيها كالوطءِ، بخلافِ الأَمَة؛ فإنَّه ليسَ لها فراشٌ، فلا يثبُتُ نسبُ ما ولَدَتُه الأمةُ إلَّا باعترافِ مولاها). وقال في "تنسيق النظام»: (واعلمُ أنَّ النَّرويَّ شَرَطَ في هذا النَّسب إمكانَ الوطءِ، على ما هو مذهبُ مالكِ والشَّافعيُّ وقال في "تنسيق النظام»: (واعلمُ أنَّ النَّرويَّ شَرَطَ في هذا النَّسب إمكانَ الوطءِ، على ما هو مذهبُ مالكِ والشَّافعيُ عفيه رق إطلاقِ الحديثِ؛ لأنَّه خَرَجَ على الغالبِ، وهو حصولُ الإمكانِ عندَ العقدِ)، انتهى. أقولُ عليه: أمَّا أوَّلا: أنَّ الحُكمُ قد يُدارُ على المَّاعِي والدَّالُ نائبًا عن المدعوِّ والمدلولِ، ولا يُلتقتُ إلى حقيقةٍ وجودِهما أصلاً، كما في أنسَّمِ والمشقّة، فالعقدُ بُعل ممنوعٌ؛ لا يُدَّل من ذليل. وثالثا: أنَّ الموطُوءة إذا مضتْ عليها سِنونَ وزوجُها في السَّفر، وحاضتُ بمجوَّدِ عقدِ النَّكاحِ، فمذهبُه في الطلق الحيفُ إطلاق الحيف، وحاضتُ فيها مراتٍ؛ فإذا طلَقَهَا تعدُّ بلا مريةٍ، مع أنَّ براءة الرَّحِمِ معلومة إذا مضتْ عليها سِنونَ وزوجُها في السَّفر، وحاضتُ فيها مراتٍ؛ فإذا طلَقَهَا تعدُّ بلا مريةٍ، مع أنَّ براءة الرَّحِمِ معلومة إذا مضتْ عليها سِنونَ وزوجُها في السَّفر، وحاضتُ فيها مراتٍ؛ فإذا طلَقَهَا تعدُّ بلا مريةٍ، مع أنَّ براءة الرَّحِمِ معلومة إذا مضورة عليه النورومَ، وكذا لو كنان معها ويعلمُ أنَّها تحيضُ،

زَمْعَةَ، الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الحَجَرُ»، ثُمَّ قَالَ لِسَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ: «احْتَجِبِي مِنْهُ»، لِمَا رَأَى مِنْ شَبَهِهِ بِعُنْبَةَ، فَمَا رَآهَا حَتَّى لَقِيَ الله، متَّفَقٌ عليه (۱).

٤٣٤٣ ـ وَفِي رِوَايَةِ الطَّحَاوِيِّ (٢): «احْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةً؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ لَكِ بِأَخِ».

٤٣٤٤ ـ وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ (٣): عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ يَأْتِي جَارِيَةً لَهُ، فَحَمَلَتْ، فَعَمَلَتْ، فَقَالَ: لَيْسَ مِنِّي، إِنِّي أَتَيْتُهَا إِتْبَانًا لَا أُرِيدُ بِهِ الْوَلَدَ.

٣٤٥ ـ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ (٤) عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ قَالَ: وَلَدَتْ جَارِيَةٌ لِزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ فَقَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ مِنِّي، وَإِنِّي كُنْتُ أَعْزِلُ عَنْهَا.

٤٣٤٦ ـ وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيه عَنْ جَدِّهِ ﷺ قَالَ: قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ فُلَانًا ابْنِي عَاهَرْتُ بِأُمِّهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿لَا دِعْوَةَ فِي الْإِسْلَامِ، ذَهَبَ أَمْرُ الْجَاهِلِيَّةِ،

وليستْ بحامِل، كما هو السُّنَة في الطَّلاق في طُهْرٍ لا وطءَ فيه، فظهَرَ أنَّ مطلقَ الوطءِ جُعلَ قائمًا مقامَ شغلِ الرِّحِم،
 وإنْ علم براءَتَها قطعًا، فأين الإمكانُ هَاهُنا؟ فقولُه منافي للأصولِ الشَّرعيَّةِ، فافهمْ). م

⁽١) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: الوصايا، ب: قولُ الموصي لوَصيِّه: تعاهَدْ ولدي، ح: (٢٧٤٥)، ومسلم، ك: الرضاع، ب: الولد للفراش، ح: (٣٦١٣).

⁽٢) النَّسائيُّ، ك: الطلاق، ب: إلحاق الولد بالفراش، ح: (٣٤٨٤)، وحسَّنَه ابنُ حجر في فتح الباري (٢١/ ٣٧)، والطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، واللَّفظُ له، ك: العتق، ب: الأَمةُ يطوُّها مولاها، ح: (٤٧٣٠)، وأخرجه الحاكمُ عن عبدالله بنِ الزُّبيرِ وصحَّحَه، ووافقَه الذَّهبيُّ، ح: (٧٠٣٨):

⁽٣) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، واللَّفظُ له، ك: العتق، ب: الأمة يطؤها مولاها، ح: (٤٧٣١)، وصحَّحَ العينيُّ إسنادَهُ في «النُّخَبِ» (١٥/ ١٤٠). وأخرجَ عبدُ الرَّزَاقِ في «المصنَّف» نحوَه عن عمرِو بنِ دينارِ عنه، ك: اللَّعان، ب: الرَّجلُ يطأُ سَرِيَّتهُ وينتفي من حملها، ح: (١٢٥٣٤).

⁽٤) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، واللَّفظُ له، ك: العتق، ب: الأمة يطؤها مولاها، ح: (٤٧٣٤)، وصحَّحَ العينيُّ إسنادَه في «النخب» (١٥٠/ ١٤٠). وأخرج عبدُ الرَّزَاق في «المصنَّف» نحوَه عن خارجةَ بنِ زيدٍ، ك: اللَّعان، ب: الرَّجل يطأُ سريَّته وينتفى من حملها، ح: (١٢٥٣١ ـ ١٢٥٣٢).



الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ»، رواه أبو داودَ(١).

٤٣٤٧ ـ وَعَنْ سِمَاكِ عَنْ مَوْلَى لِيَنِي مَخْزُومَةَ قَالَ: وَقَعَ رَجُلَانِ عَلَى جَارِيَةٍ فِي طُهْرِ وَاحِدٍ، فَعَلِقَتِ الْجَارِيَةُ، فَلَمْ يُدْرَ مِنْ أَيُّهِمَا هُوَ؟ فَأَتَيَا عُمَرَ يَخْتَصِمَانِ فِي الْوَلَدِ، فَقَالَ عُمَرُ: مَا أَدْرِي كَيْفَ أَقْضِي فِي هَذَا؟. فَأَتَيَا عَلِيًّا، فَقَالَ: هُوَ(٢) بَيْنَكُمَا، يَرِثُكُمَا وَتَرِثَانِهِ،

وفي «شرح المصابيح» لابن المَلَك (٤/ ٤٦): («وللعاهرِ الحجرُ»: قيلَ: معناهُ: وللزَّاني الرَّجْمُ).

(Y) قولُه: «فَقَالَ: هوَ بينكُما يَرِثُكُما وتَرِ تَانِهِ... إلخ»: (فيه دليلٌ على عدمِ الحُكم بقولِ القَافَةِ في نَسَبٍ ولا غيرِه، به قال الكوفيُونَ والنَّوريُّ وأبو حنيفة وأصحابُه، وقالَ الشَّافعيُّ وغيرُه: في حديثِ المدلِحِيِّ بْبوتُ العَملَ بالقَافَةِ وصِحَّةِ الحُكم بقولِهم في إلحاقِ الولاِ، ولولا ذلك. لأَنكرَ النَّبيُ على مُجَرِّزٍ ولقال لهُ: وما يدريك؟ فلمَّا سكتَ ولم يُحكِرُ عليه؛ دلَّ أنَّ ذلك القولَ ما يؤدِّي إلى حقيقةٍ يجبُ بها الحكمُ، وكانَ من الحجَّة للحنفيَّة عليهم أنَّ سُرورَ النَّبي عَلَيه بقولِ مُجزِّزِ المدلِجِيِّ الذي ذُكرَ في حديث عائشة ليس فيه دليلٌ على ما توهموا من واجبِ الحُكمِ بقولِ القافَةِ؛ لأنَّ أسامة قد كانَ نسبُهُ ثبَتَ من زيدِ قبلَ ذلك، ولم يحتَجِ النَّبيُ عَلَيْ في ذلك إلى قول أحدٍ؛ ولولا ذلك لَمَا كانَ دُعِي أسامةُ فيما تقدَّمَ إلى زيدٍ، وإنَّما تعجَّب النَّبيُ عَلَيْ من إصابةِ مجزِّزٍ كما يتعجَّبُ من ظنَّ الرَّجل الذي يُصوِّبُ بِظنَّه المسامةُ فيما تقدَّمَ إلى زيدٍ، وإنَّما تعجَّب النَّبيُ عَلَيْ من إصابةِ مجزِّزٍ كما يتعجَّبُ من ظنَّ الرَّجل الذي يُصوِّبُ بِظنَّه ما لم يكن ثابتًا، وقد قال تعالى: ﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلَمُ أَن يكونَ دليلا مُستقلًا، لا نفيًا ولا إثباتًا، ويصُّع أن عمل ما يحن مقويةً وقديةً والمُ المناقبُ على المنجِّم لا يصلُحُ أنْ يكونَ دليلا مُستقلًا، لا نفيًا ولا إثباتًا، ويصُّع أنْ يكونَ دليلا مُستقلًا، لا نفيًا ولا إثباتًا، ويصُّع أنْ يكونَ دليلا مُستقلًا، لا نفيًا ولا إثباتًا، ويصُّع أنْ يكونَ مقرِّيًا للدَّيل الشَّرِيكِ، والمَّهُ المستدلالِ به يكونَ مقرِّيًا للمَّليل الشَّرِعيِّ)، انتهى، واحتَجَّ لنا صاحبُ «البحر» بحديثِ: «الولدُ للفراشِ»، ووجهُ الاستدلالِ به أنَّ تعريفَ المُستَدِ إليه، واللَّمَ الداخلة على المستد للاختصاص؛ يفيدانِ الحصُر.

قال ابنُ الهُمامِ: (وإذا كانتِ الجاريةُ بينَ شريكَيْنِ، فجاءَتْ بولد فادّعاهُ أحدُهما؛ ثَبَتَ نسبُه منه، سواءٌ كانت في المرض أو الصِّحةِ، وصارتْ أمَّ ولدِ له اتِّفاقًا، قالا: إنَّه يضمنُ نصيبَ شريكِه في اليَسار والإعسار، قال: وإنِ ادَّعياهُ معّا؛ يثبُتُ نسبُه منهما، وكانتِ الأمُّ أمَّ ولدِ لهما، فتخدمُ كُلَّا منهما يومًا، وإذا ماتَ أحدُهما؛ عتَقَتْ، ويرِثُ الابنُ من كلِّ منهما، على منهما، وكانتِ الأمُّ المَّ ولدِ لهما، فتخدمُ كلَّا منهما ميراثَ أبِ واحدٍ، وإذا ماتَ أحدُهما كانَ كلِّ من ميراثِ الابنِ للباقي منهما، =

⁽۱) أبو داود، واللَّفظُ له، ك: الطلاق، ب: الولد للفراش، ح: (۲۲۷٤)، وأحمد، ح: (۲۹۳۳). وحسَّنَ ابنُ حجر إسنادَه في «فتح الباري» (۱۲/ ۳٤).

وَهُوَ لِلْبَاقِي مِنْكُمَا، رواه الطَّحاويُّ(١).

١٣٤٨ - وَفِي رِوَايَةٍ للبيهقيِّ (٢): رَجُلَيْنِ وَطِئَا جَارِيَةً فِي طُهْرٍ وَاحِدٍ، فَجَاءَتْ بِغُلَامٍ، فَارْتَفَعَا إِلَى عُمَرَ ﷺ، [فَلَدَعَا لَهُ ثَلَاثَةً مِنَ الْقَافَةِ، فَاجْتَمَعُوا عَلَى أَنَّهُ قَدْ أَخَذَ الشَّبَة مِنْهُمَا جَمِيعًا، وَكَانَ عُمَرُ ﷺ قَائِفًا عُمَرَ ﷺ، وَكَانَ عُمَرُ ﷺ قَائِفًا يَقُوفُ، فَقَالَ: قَدْ كَانَتِ الْكَلْبُ أَنْكُلْبُ الْأَسْوَدُ وَالْأَصْفَرُ وَالْأَصْفَرُ وَالْأَنْمَرُ فَتُوَدِّي إِلَى كُلِّ كَلْبٍ شَبَهَهُ، وَلَمْ يَقُوفُ، فَقَالَ: قَدْ كَانَتِ الْكَلْبُ أَنْكُ لِللَّهُ الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ وَالْأَصْفَرُ وَالْأَصْفَرُ وَالْأَصْفَرُ وَالْأَنْمَرُ فَتُودِي إِلَى كُلِّ كَلْبٍ شَبَهَهُ، وَلَمْ أَكُنْ أَرَى هَذَا فِي النَّاسِ، حَتَّى رَأَيْتُ هَذَا] فَجَعَلَهُ عُمَرُ ﷺ لَهُمَا يَرِثَانِهِ وَيَرِثُهُمَا، وَهُوَ لِلْبَاقِي مِنْهُمَا. وَقَالَ الشَّوْكَانِيُّ: (رُويَ عَنْ الْإِمَامِ يَحْيَى أَنَّ حَدِيثَ الْقَافَةِ مَنْسُوخٌ) (٣).

وتُحدُّ حدَّ الزِّنا). م

وقال: وبقولِنا قالَ الثَّورِيُّ وإسحاقُ بنُ راهويه، وكانَ الشَّافعيُّ يقولُه في القديم، ورجَّحَ عليه أحمدُ حديثَ القِيافَةِ، وقال: يُعمَلُ به إذا فُقِدَتِ القَافَةُ، وقال الشَّافعيُّ: يَرجِعُ إلى قولِ القائِفِ، فإنْ لم يوجَدِ القائفُ؛ وقف حتَّى يبلُغَ الولد، فيُسَبُ إلى أيَّهما شاءَ، فإنْ لم ينسَبْ إلى واحدِ منهما كان نسبُه موقوفًا، لا يثبُتُ له نسبٌ من غيرِ أُمِّه). وفي «بذل المجهود»: (الجوابُ عمَّا استدلوا على صِحَّةِ القِيافةِ بحديث اللِّعان، حيثُ قالَ ﷺ فيه: «إنْ جاءَتْ به أصهبَ أَسْحمَ حمشَ السَّاقينِ؛ فهو لزَوجِها، وإنْ جاءَتْ به أورقَ جَعْدًا جَماليًا خَدَلَّجَ السَّاقينِ سابغَ الأَلْيَتَيْنِ؛ فهو الذي رُمِيت به»، وهذه هي القيافةُ والحُكمُ بالشَّبْهَةِ، بأنَّ هذا الحكمَ منه ﷺ لم يكنْ للحُكمِ بالقِيافةِ، ولم يكنْ رسولُ الله ﷺ قائفًا قطَّ، ولا عُرِفَ ذلك منه ﷺ في مُدَّة عمُره، ودعوى وجودِ القيافةِ فيه ﷺ قدحٌ في رسالتِه، بل هو حُكمٌ بالوحي الإلهيّ، على أنَّه لو كانتِ القيافةُ معتبرَةً؛ لكانتْ شرعيَّةُ اللِّعان لغوًا، بل يكونُ المَدارُ على الشَّبَهِ، فإذا كان الولدُ له شبة بالزَّوج؛ ثبَتَ كذِبُه، ويُحدُّ الزَّوجُ حدَّ القذفِ، ولو كان له شبة بغيرِ الزَّوج؛ لكانَ يثبُتُ شرعًا فِراعاها

⁽۱) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، واللَّفظُ له، ك: القضاء، ب: الولد يدَّعيه الرَّجلانِ، ح: (٢١٧٤)، قال العينيُّ في «النخب» (١/ ٤١): «إسنادُه فيهِ مجهولٌ والباقي ثقاتٌ»، وأخرج عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّف» نحوهُ عن قابوسِ بنِ أبي ظبيانَ عن عليٍّ هيه، ك: الطلاق، ب: النَّفرُ يقعونَ على امرأةٍ في طُهْرٍ واحدٍ، ح: (١٣٤٧٣)، وابنُ أبي شيبةَ عن حسينِ بنِ عليٍّ، عن زائدةَ، عن سِماكِ، عن حنشٍ، عن عليٍّ في ك: الفرائضِ، ب: الرَّجلانِ يقعانِ على المرأةِ في طُهْرٍ واحدٍ، ح: (٣٢١١٧). قال الترُّكمانيُّ في «الجوهر النقيِّ» (١/ ٢٦٤): (هذا السَّند على شرط مسلم)، وكذا قال العينيُ في «النخب» (١/ ٢١٤).

⁽٢) البيهقيُّ في «السُّنن الكبرى» عن الحسن عن عمر ، ك: الدَّعوى، ب: القَافة (٢١٢٦٧)، وقال: «منقطعٌ».

⁽٣) «نيل الأوطار» (٦/ ٣٣٥).

٤٣٤٩ ـ وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ (١) عَنْ عُرْوَة بْنِ الزُّبِيْرِ أَنَّ عَائِشَة ﴿ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ النَّكَاحَ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْحَاءٍ: فَمِنْهُ أَنْ يَجْتَمِعَ الرِّجَالُ الْعَدَدُ عَلَى الْمُرْأَةِ، لَا تَمْتَنِعُ مِمَّنْ جَاءَهَا، وَهُنَّ الْبَغَايَا، وَكُنَّ يَنْصِبْنَ عَلَى أَبْوَابِهِنَّ رَايَاتٍ، فَيَطَوُّهَا كُلُّ مَنْ دَخَلَ عَلَيْهَا، فَإِذَا حَمَلَتْ وَوَضَعَتْ حَمْلَهَا، جُمِعَ لَهُمُ الْقَافَةُ، فَأَيَّهُمْ عَلَى أَبُوابِهِنَّ رَايَاتٍ، فَيَطَوُّهَا كُلُّ مَنْ دَخَلَ عَلَيْهَا، فَإِذَا حَمَلَتْ وَوَضَعَتْ حَمْلَهَا، جُمِعَ لَهُمُ الْقَافَةُ، فَأَيَّهُمْ عَلَى أَبُوابِهِنَّ رَايَاتٍ، فَيَطَوُّهَا كُلُّ مَنْ دَخَلَ عَلَيْهَا، فَإِذَا حَمَلَتْ وَوَضَعَتْ حَمْلَهَا، جُمِعَ لَهُمُ الْقَافَةُ، فَأَيُّهُمْ أَلْعَافَةُ، فَأَيَّهُمْ أَلْعَافَةُ، فَأَيُّكُمْ الْمُتَقَدِّهُ بِهِ، كَانَ أَبُاهُ وَدُعِيَ ابْنَهُ، لَا يَمْتَنِعُ مِنْ ذَلِكَ. فَلَمَّا بَعَثَ اللهُ عَنْ مُحَمَّدًا عَيْقِهُ بِالْحَقِّ مِالْكَاحَ النَّكَاحِ اللهُ عَنْ مُحَمَّدًا عَلِيهِ إِلَى قَوْلِ الْقَافَةِ، وَجَعَلَ الْوَلَدَ النَّاسَ عَلَى النِّكَاحِ الَّذِي كَانَ يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى قَوْلِ الْقَافَةِ، وَجَعَلَ الْوَلَدَ الْجُعْفِيهِ بِقَوْلِ الْقَافَةِ، وَجَعَلَ الْوَلَدَ الْكَامُ مُنَاقِعَةً اللهُ عَلَى النَّذِي كَانَ يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى قَوْلِ الْقَافَةِ، وَجَعَلَ الْوَلَدَ الْكَامِي وَلُولُ الْقَافَةِ.

• ٣٥٠ ـ وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ وَأَبِي بَكْرَةَ ﷺ قَالَا: سَمِعْنَا النَّبِيَّ يَتَلِيُّ يَقُولُ: «مَنِ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ أَبِيهِ، فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ»، متَّفَقٌ عليه (٢).

١٣٥١ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لاَ تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ أَبِيهِ فَهُوَ كُفْرٌ»، متَّفَقٌ عليه (٣).

١٣٥٢ ـ وَعَنهُ ﷺ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ حِينَ نَزَلَتْ آيَةُ الْمُتَلَاعِنيْنِ: «أَيُّمَا امْرَأَةِ أَدْخَلَتْ عَلَى قَوْمٍ مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ، فَلَيْسَتْ مِنَ اللهِ فِي شَيْءٍ، وَلَنْ يُدْخِلَهَا اللهُ جَنَّتُهُ، وَأَيُّمَا رَجُلِ جَحَدَ وَلَدَهُ، وَهُو عَلَى قَوْمٍ مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ، فَلَيْسَتْ مِنَ اللهِ فِي شَيْءٍ، وَلَنْ يُدْخِلَهَا اللهُ جَنَّتُهُ، وَأَيُّمَا رَجُلِ جَحَدَ وَلَدَهُ، وَهُو يَنْ يُدْخِلَهَا اللهُ جَنَّتُهُ، وَأَيُّمَا رَجُلِ جَحَدَ وَلَدَهُ، وَهُو يَنْ يُنْظُرُ إِلَيْهِ، احْتَجَبَ اللهُ مِنْهُ، وَفَضَحَهُ عَلَى رؤوس الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ»، رواه أبو داود والنَّسائيُ والدَّارِميُّ (٤).

⁽١) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، واللَّفظُ له، ك: العتق، ب: الأمة يطؤُها مولاها، ح: (٦١٦٤)، وصحَّحَ العينيُّ إسنادَه في «النخب» (١٤/ ٢٩٥)، وأصلُه عند البخاريِّ، ك: النكاح، ب: من قال: لا نِكاحَ إلا بِوَلِيِّ، ح: (١٢٧).

⁽٢) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: المغازي، ب: غزوة الطَّائف، ح: (٤٣٢٦ ـ ٤٣٢٧)، ومسلم، ك: الإيمان، ب: بيانُ حالِ مَن رغِبَ عَن أبيه، ح: (٢٢٠).

⁽٣) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: الفرائض، ب: من ادَّعى إلى غير أبيه، ح: (٦٧٦٨)، ومسلم، ك: الإيمان، ب: بيان حال من رغب عن أبيه، ح: (٢١٨).

⁽٤) أبو داود، واللَّفظُ له، ك: الطَّلاق، ب: التَّغليظُ في الانتفاء، ح: (٢٢٦٣)، والنَّسائيُّ، ك: الطَّلاق، ب: التَّغليظ في الانتفاء، ح: (٣٤٨١)، وحسَّنَهُ ابنُ حجر في «هداية الرواة» (٣/ ٣٢٣).

٣٥٣ ـ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: أَتَى رَجُلُ النَّبِيَ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ لِي امْرَأَةً لَا تَرُدُّ يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ لِي امْرَأَةً لَا تَرُدُّ يَدَ لامِسٍ، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «طَلِّقْهَا». قَالَ: إِنِّي أُحِبُّهَا. قَالَ: «فَأَمْسِكُهَا (١) إِذًا»، رواه أبو داودَ والنَّسائيُ والدَّارِمِيُ (٢).

(۱) قولُه: «فأمسِكُها إذًا»: (لذلك قال في «الدرَّ المختارِ»: لا يجبُ على الزَّوجِ تطليقُ الفاجرةِ، انتهى، وقال في «رد المحتار»، ولا عليها تسريحُ الفاجرِ، إلَّا إذا خافَ أنْ لا يُقيما حدودَ الله فلا بأسَ أنْ يتفرَّقا. انتهى، «مجتبى»: والفجورُ يعُمُّ الزِّنا وغيرَه، وقد قال ﷺ لِمَن زوجتُه لا ترُدُّ يدَ لامِس، وقد قالَ: إنِّي أحبُّها: «استمتِعْ بها») ط. م

(٢) أبو داودَ، ك: النّكاح، ب: النّهي عن تزويج مَن لم يلدْ من النّساءِ، ح: (٢٠٤٩)، والنّسائيُّ، ك: الطّلاق، ب: ما جاء في الخلع، ح: (٣٤٦٥)، وقال: (هذا خطأٌ والصوابُ مرسلٌ»)، أي: على عبدِالله بنِ عبيدِ بنِ عميرٍ، قال ابنُ حجر في «بلوغ المرام» (رقم: ١٠١١): «رجالُهُ ثقاتٌ».

قال في «المرقاة» (٥/ ٢١٧١): («لا تُردُّ يدَ لامِسِ»؛ أي: لا تمنعُ نفسَها عمَّنْ يقصِدُها بفاحشة، «فأمسِكُها إذّا»؛ أي: فاحفظُها لِنَلَّ تفعلَ فاحضظُها لِنَلَّ تفعلَ فاحضظُها لِنَلَّ على الدَّسَقُ مفارقة الحلالة والسَّلامُ وقدم الطَّلاق على الإمساكِ، فلو لم يتيسَّرْ تطليقُها بأنْ يكونَ يحبُّها، أو يكونَ له منها ولدَّ يَشقُ مفارقة الولدِ الأمَّ، أو يكونَ لها عليه دينٌ لم يتيسَّر له قضاؤُه؛ فحيتنذٍ يجوزُ أنْ لا يطلقَها، ولكنْ بشرطِ أنْ تمنعها عن الفاحشة، فإذا لم يمكِنه أنْ يمنعها عن الفاحشة؛ يعصِي بتَركِ تطليقها، قال ميركُ ناقلاً عن التَصحيح للجَرَرِيِّ: اختلفوا في معنى يمكِنه أنْ يمنعها عن الفاحشة؛ يعصِي بتَركِ تطليقها، قال ميركُ ناقلاً عن التَصحيح للجَرَرِيِّ: اختلفوا في معنى الحديث، فقالَ ابنُ الأعرابيِّ: من الفُجور، وقال الخطّابيُّ: معناهُ أنّها مطاوعةٌ لمنْ أرادَها، وبوَّبَ عليه النَّسائيُّ في «شننه»، فقال ابنُ الأعرابيُّ: من الفُجور، وقال الخطّابيُّ: معناه أنّها مطاوعةٌ لمنْ أرادَها، وبوَّبَ عليه النَّسائيُّ في وهذا أولى لوجهينِ: أحدُهما: أنّه لو أرادَ أنّها زانيةٌ؛ لكانَ قذفًا، ولم يكنِ النّبيُ ﷺ لِيُرَدُّ عليه، والثاني: أنّه لو كان كذلك؛ لم يكنِ النّبيُ ﷺ ليُستَّقُ عليه أو أما أولي المؤينِّة في إمساكِها، وفي «شرح السُّنة»: معناه أنّها مُطاوِعةٌ لمنْ أرادَها لا ترُدُّ يدَه، قال رسولُ الله ﷺ: «فأمسِكُها وباوُنَها بحفظِ ما في البيت، والسَّاكَ لها عن الفاحشة، فضلا عن أنْ يامُرَ به، وإنَّما الوجُه فيهِ أنَّ الرَّجُلَ شكا إليه وسلكِ محرًّم، حتَّى لا يؤذَنَ فيه، سِيَّما إذا كان الرَّجلُ مولَق الله القاضي: هذا الترجيه ضعيفً؛ لأنَّ المنتورة عبُر محرَّم، حتَّى لا يؤذَنَ فيه، سِيَّما إذا كان الرَّجلُ مولَقًا بها؛ فإنَّه ربَّما يخافُ على نفسه أنْ لا يصطَرِرَ عنها لو طلَّهَها، فيقعَ هو أيضًا في الفُجورِ، بل الواجبُ عليه أنْ يؤدِّبُها ويجتهدَ في حفظِها، وفي «شرح السنة»: يصطَرِر عنها لو طلَّهَها، فيقعَ هو أيضًا في الفُجور، بل الواجبُ عليه أنْ يؤدِّبُها ويجتهدَ في حفظِها، وفي «شرح السنة»: يصطَلِر عنها دوهو قولُ أكثر أها العلم).



وقولِ الله ﷺ: ﴿ وَلِلْمُطَلَقَتُ (المَتَنَعُ إِلَمْتَعُ إِلْمَعَلُونِ ﴾ [البقرة: ٢٤١]. وقوله تعالى: ﴿إِذَا طَلَقَتُمُ النِسَاءَ فَطَلِقُوهُنَ لِعِذَبِهِ فَ وَلِيهِ اللهُ عَلَيْ اللهُ وَلَيْ اللهُ اللهُ وَلَا يَعْرُجُوهُ اللهُ وَلَا يَعْرُجُوهُ اللهُ وَلَا يَعْرُجُوهُ وَ اللهُ وَلَا يَعْرُجُوهُ وَ اللهُ وَلَا يَعْرُجُوهُ وَ اللهُ اللهُ وَلَا يَعْرُجُوهُ وَ اللهُ اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالللّهُ وَالللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَلِللللّهُ وَاللّهُ وَلِلّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ و

⁽۱) قولُه: ﴿ وَلِلْمُطَلَقَتِ ... ﴾ إلخ »: (في هذه الآيةِ بيانُ نَفَقةِ المطَلَقاتِ إذِ المتاعُ: النَّفقةُ، وهو المختارُ لصاحبِ «المدارك»، فمعنى الآيةِ: أنَّ المطلَّقةَ تجِبُ نفقتُها على الزَّوجِ ما دامتْ معتدَّةً، سواءٌ كانتْ مطلَّقةَ الرَّجعيِّ أو البائنِ أو غيرِ ذلك، وهذه الآيةُ باقي حكمُها الآنَ غيرُ منسوخِ بالاتِّفاقِ، وفي البائنِ خلافَ الشَّافعيِّ)، وسيأتي إنْ شاءَ اللهُ تعالى تمامُ الكلام عليه في هذا الباب)، أخذتُه من «التفسيرات الأحمدية». م

⁽٢) قولُه: ﴿ ﴿ لَا تُخْرِجُوهُ ﴿ ... ﴾ إلخ »: (يعني: لا يصِحُّ الإخراجُ للمُطلَّقةِ المعتدَّةِ من بيتِ الزَّوجِ ، ولا الخروجُ ؛ أيْ: لا يُصِحُّ الإخراجُ للمُطلَّقةِ المعتدَّةِ من بيتِ الزَّواجُ من مساكنِهنَّ وقتَ الفِراقِ حتَّى تنقضيَ عِدَّتُهُنَّ ، ﴿ وَلَا يَخْرُجُ ﴾ أيضًا بأنفُسِهنَّ لا تُخرِجُوهنَّ با أَيُّها الأزواجُ من مساكنِهنَّ وقتَ الفِراقِ حتَّى تنقضيَ عِدَّتُهُنَّ ، ﴿ وَلَا يَخْرُجُوهنَّ لا جَلِها ، أو أَنْ وَلِا اللهُ وَاللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ وَاللهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ على المعنيينِ تؤذِيَ أهلَ البيتِ بالفحشِ والسَّفاحةِ ، فيحِلُّ إخراجُها ؛ لا نَها في حُكم النَّاشزةِ ، وهذا _ أيْ: الاستثناءُ على المعنيينِ من الإخراجِ _ أظهرُ ، وبالجملةِ فالآيةُ دليلٌ على أنَّها تستحقُّ السُّكنى ، وأنَّها يجبُ عليها ملازمةُ مسكنِ الفِراقِ) ، «التفسيرات الأحمدية » مختصرًا . م

⁽٣) قولُه: ﴿ ﴿ أَسَكِنُوهُنَّ ... ﴾ إلخ »: (فيها بيانُ أنَّ السُّكنى واجبٌ للمطلَّقةِ المعتدَّةِ؛ أيْ: أسكِنُوهُنَّ يا أُيها الرِّجالُ ﴿ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُهُ ﴾ أيْ: من وُسْعِكمْ وطاقتِكم، ﴿ وَلَالْفَسَارُوهُنَّ ﴾ في السُّكنى أو النَّفقةِ أيضًا ﴿ لِلْضَيِّقُوا عَلَيْهِنَ ﴾ في المعاشِ فتُلجِؤوهُنَّ إلى الخروج، و﴿ مِن ﴾ الأُولى للتَّبعيضِ والثانيةُ للبيانِ، صرَّح به صاحبُ ﴿ الكشَّافَ ﴾ و المعارك »، وقد ذكر فخرُ الإسلامِ في «أقسام السُّنَة»: قيلَ: معناهُ: وأنفِقوا عليهِنَّ مِن وُجدكم، فيكونُ دالًّا على السُّكنى والنَّفقة جميعًا)، كذا في «التفسيرات الأحمدية». م

أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغَنَ أَجَلَهُنَ فَلَاجُنَاحَ عَلَيْكُر فِيمَا فَعَلَنَ فِي أَنفُسِهِنَ بِالْمَعُرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَيِرُ ﴾ [البقرة: ٢٣٤]. وقولِ به تعالى: ﴿ وَالْتَهِي بَيِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِسَآبِكُرُ إِنِ أَرْبَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشَّهُرٍ وَالْتَبِي لَرْيَحِضْنَ وَقُولِ بِهِ تعالى: ﴿ وَالْمُطَلَّقَدَتُ يَثَرَبَّصْ كَ بِأَنفُسِهِنَ وَلَولِ بِهِ تعالى: ﴿ وَالْمُطَلَّقَدَتُ يَثَرَبَّصْ كَ بِأَنفُسِهِنَ وَلَيْ الطلاق: ٤]. وقولِ به تعالى: ﴿ وَالْمُطَلَّقَدَتُ يَثَرَبَّصْ كَ بِأَنفُسِهِنَ وَلَا الطلاق: ٤]. وقولِ به تعالى: ﴿ وَالْمُطَلَّقَدَتُ يَثَرَبُصْ كَ إِنفُسِهِ فَا لَعَنْ مَنْ حَمَّلَهُنَ ﴾ [الطلاق: ٤]. وقولِ به تعالى: ﴿ وَالْمُطَلِّقَدَتُ يَثَرَبُصْ كَ إِنفُسِهِ فَا لَعَنْ مُنْ مَا لَهُ عَلَى اللّهُ وَلَيْ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ وَاللّهُ عَلَيْكُولُولُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْكُولُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْكُولُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ عَلَيْكُولُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَى اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْكُ وَاللّهُ وَلَالْكُ وَلَالْهُ وَاللّهُ وا

١٣٥٤ - عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: كُنْتُ مَعَ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ، وَمَعَنَا الشَّعْبِيُّ، فَحَدَّثَ الشَّعْبِيُّ، فَحَدَّثَ الشَّعْبِيُّ، فَحَدَّثُ الشَّعْبِيُّ، فَحَدَّثُ الشَّعْبِيُّ، فَحَدَّثُ الشَّعْبِيُّ، فَحَدَّثُ الشَّعْبِيُّ، فَحَدَّثُ الشَّعْبِيُّ، فَحَدَّثُ الشَّعْبِيُّ، فَعَدَ الْأَسْوَدُ كَفًّا مِنْ حَصًى، فَحَصَبَهُ بِهِ، فَقَالَ: وَيْلَكَ تُحَدِّثُ بِمِثْلِ هَذَا، قَالَ عُمَرُ هِنَا: لَا نَتُرُكُ كَتَابَ اللهِ وَسُنَّةَ نَبِينَا عَلَيْ لِعَوْلِ امْرًأَةٍ، لَا نَدْرِي لَعَلَّهَا حَفِظَتْ، أَوْ نَسِيَتْ، لَهَا السُّكْنَى (٢) وَالنَّفَقَةُ، وتلا

⁽١) قولُه: «﴿ وَرُوَّءٍ ﴾»: (وإنَّما وقعَ الخلافُ في الأقراءِ المذكورةِ في الآيةِ: هل هي الأطهارُ أو الحِيضُ؟، فظاهرُ قولِه ﷺ: «تعتدُّ بثلاثِ حِيضٍ»، وقولِهِ: «تجلسُ أيامَ أقرائِها»، وقولِه: «وعِدَّتُها حيضَتانِ»، والآثارِ التي ذُكِرَتْ في الكتابِ أنَّ الأقراءَ هي الحِيضُ، وبه قالَ أبو حنيفةً)، أخذتُه من «نيل الأوطار». م

⁽٢) قولُه: "لها السُّكنى والنَّفَقةُ... إلخ»: (اختلَفَ العلماءُ في المطَّلقةِ الباينِ الحائلِ هل لها النَّفقةُ والسُّكنى أمْ لا؟، فقال عمرُ بنُ الخطَّابِ وأبو حنيفة وآخرونَ: تجِبُ النَّفقةُ والسُّكنى لمعتدَّةِ الطَّلاقِ، سواءٌ كانَ رجعيًّا أو بائِنًا، وسواءٌ كانتْ حاملًا أو لا، وسواءٌ كانتْ مطلَّقة بثلاثِ أو واحدةٍ ما دامتْ في العِدَّةِ، وقال ابنُ عبَّاسٍ وأحمدُ: لا سُكنى للمطلَّقةِ البائنِ الحائلِ، ولا نفقة، وقالَ مالكُ والشَّافعيُّ وآخرونَ: يجِبُ لها السُّكنى، ولا نفقة لها، وجملةُ الكلام: أنَّ المعتدَّة إنْ كانتْ معتدَّة من نكاحٍ صحيحٍ عن طلاقٍ؛ فإنْ كانَ الطَّلاقُ رجعيًّا؛ فلها النَّفقةُ والسُّكنى بلا خلافٍ؛ لأنَّ ذلك النَّكاحُ قائمٌ، فكانَ الحالُ بعدَ الطَّلاقِ كالحال قبلَه، وإنْ كانَ الطَّلاقُ ثلاثًا أو بائنًا؛ فلها النَّفقةُ والسُّكنى إنْ كانت حاملًا بالإجماع؛ لقولِه تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُولَاتٍ حَلِّ فَأَنفقُوا عَلَيْهِنَّ حَقَى يَضَعَنَ حَلَقَنَ لها، وقال أحمدُ: لا نفقة ولا على عند أصحابِنا، وقال الشَّافعيُّ: لها السُّكنى، ولا نفقة لها، وقال أحمدُ: لا نفقة ولا سُكنى، واحتجًا بقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُولَاتٍ حَلْ فَأَنفقُوا عَلَيْهِنَّ حَقَى يَضَعَنَ حَلَقَنَ ها، في الأمرِ بالإنفاقِ على عبر الحاملِ؛ لبَطَلَ التَّخصيصُ، ورُويَ عن فاطمة بنتِ قيسٍ أنَّها قالتْ: طلَقني عليها، فلو وجبَ الإنفاقُ على غيرِ الحاملِ؛ لبَطَلَ التَّخصيصُ، ورُويَ عن فاطمة بنتِ قيسٍ أنَّها قالتْ: طلَقني إلَّا أنَّ الشَّافعيَّ يقولُ: عرفتُ وجوبَ السُّكنى في الحاملِ بالنَّصِّ، بخلافِ البائنِ، ولنا قولُه تعالى: ﴿وَلَيْكِونُونَ عَنِ الطَالِيّ، وقد زالَ الملكُ بالنَّلافِ عَنِ النَّقَ مَا يغيو الحاملِ بالنَّصَّ، بخلافِ البائنِ، ولنا قولُه تعالى: ﴿وَلَيْكِونَهُ عَنِ الحَاملِ بالنَّصَّ، بخلافِ النَّافي ولذا قولُه تعالى: ﴿وَلَو كَاللَّهُ وَالْمَالُ النَّعَلَ مَا بخلافِ النَّائِ ولَلْ المَلْكُ بالنَّلافِ وجوبَ السُّكنى في الحاملِ بالنَّصَّ، بخلافِ البائنِ، ولذا قولُه تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلْكُ عَلَ النَّفُونَ عَنْ العَمْ وَهُ وجوبَ السُّكنى في الحاملِ بالنَّصَّ، بخلافِ البائنِ، ولذا قولُه تعالى: ﴿ وَقَالَ الْمَلْكُ النَّهُ ولَا سَكنَ عَلَى المَّالَ السَّكنَ عَلَى المَّلَا السَّلِهُ عَلَى النَّعُنَ الْمَلْكُ الْمَلْ الْقَافِ الْمَلْكُ عَلَى ال

حَيْثُ سَكَنتُد مِن وُجَدِكُمْ ﴾ [الطلاق: ٦]، وفي قراءةِ عبدِالله بن مسعودٍ «أسكِنوهُنَّ مِنْ حيثُ سكنتُمُ وأنفِقُوا عليهنَّ مِنْ وُجْدِكُم»، ولا اختلاف بينَ القِراءَتينِ لكنَّ إحداهُما تفسيرٌ للأُخرى، كقولِهِ ﷺ: ﴿ وَٱلسَّارِقَةُ وَٱلسَّارِقَةُ فَأَقْطَ عُوٓا أَيِّدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: ٣٨] وقراءةُ ابن مسعود عنهُ «أَيْمانَهُما»، وليسَ ذلكَ اختلافَ القراءةِ، بل قراءتُه تفسيرُ القراءةِ الظَّاهرة، كذا هذا؛ لأنَّ الأمرَ بالإسكانِ أمرُّ بالإنفاقِ؛ لأنَّها إذا كانتْ محبوسةً ممنوعةً عن الخُروج؛ لا تقدِرُ على اكتسابِ النَّفقةِ، فلو لم تكنْ نفقتُها على الزَّوج، ولا مالَ لها؛ لهلكَتْ أو ضاقَ الأمرُ عليها وعَسُرَ، وهذا لا يجوزُ، وقولُه تعالى: ﴿ وَلِلْمُطَلِّقَاتِ مَتَامُ إِلَامَتُمُوفِ ﴾ الآية، [البقرة: ٢٤١] وقولُه تعالى: ﴿ وَلا نُصَارَتُوهُنَّ ﴾ [الطلاق: ٦]، وقولُه تعالى: ﴿ لِينَفِقَ ذُوسَعَةِ مِن سَعَتِهِ مِن قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ، فَلْيُنفِقْ مِمَّا ءَائنهُ ألله ﴾ [الطلاق: ٧]، من غيرِ فصل بينَ ما قبلَ الطَّلاقِ وبعدَه في العِدَّةِ؛ ولأنَّ النَّفقةَ إنَّما وجبتْ قبلَ الطَّلاقِ؛ لِكونِها محبوسةٌ عن الخروج والبُروزِ لحقِّ الزَّوج، وقد بقي ذلك الاحتباسُ بعدَ الطلَّاقِ في حالةِ العِدَّةِ، وتأيَّدَ بانضمام حقِّ الشَّرع إليه؛ لأنَّ الحبسَ قبلَ الطَّلاقِ كان حقًّا للزَّوج على الخلوصِ، وبعدَ الطَّلاقِ تعلَّقَ به حقُّ الشَّرعِ حتَّى لا يباحُ لها الخروجُ وإنْ أذِنَ لها الزَّوجُ بالخروج، فلمَّا وجبتْ به النَّفقةُ قبلَ التأكُّدِ؛ فَلَأَنْ تجبَ بعدَ التَّأكُّدِ أَوْلي، وأمَّا الآيةُ ففيها أمرٌ بالإنفاقِ على الحاملِ، وأنَّه لا ينفي وجوبَ الإنفاقِ على غير الحامل، ولا يُوجبُه أيضًا، فيكونُ مسكوتًا موقوفًا وعلى قيام الدَّليل وقد قامً، دليلُ الوجوبِ هو ما ذكرْنا، وأمَّا حديثُ فاطمةَ بنتِ قيسِ فقدْ ردَّهُ عمرُ؛ فإنَّه رُوِيَ أنَّها لَمَّا روَتْ أنَّ رسولَ الله ﷺ لم يجعلُ لها سُكنيّ ولا نفقةً قال عمرُ: لا ندّعُ كتابَ ربِّنا ولا سُنَّةَ نبيِّنا بقولِ امرأةٍ لا ندري أصدقَتْ أم كذبَتْ، وفي بعض الرِّواياتِ: قال: لا ندعُ كتابَ ربِّنا وسُنَّةَ نبيِّنا، ولا نأخذُ بقولِ امرأةٍ، لعلَّها نسيَتْ أو شُبَّة لها أنَّها سَمِعَتْ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «لها السُّكني والنَّفقةُ»، وقولُ عمر: (لا ندعُ كتابَ ربِّنا)، يُحتمَلُ أنَّه أرادَ بقولِه ﷺ: ﴿آسَكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم ﴾ [الطلاق: ٦]، وأنفقوا عليهِنَّ ﴿ مِن وُجُدِكُم ﴾، ويكونُ قراءتُه كقراءةِ ابنِ مسعودٍ، ويُحتملُ أنَّه أرادَ قولَه ﷺ: ﴿ لِيُنْفِقَ ذُوسَعَةٍ مِن سَعَيْدِي ﴾ [الطلاق: ٧]، ويُحتملُ أنَّه أرادَ بقولِهِ: (لا ندَعُ كتابَ ربِّنا) في السُّكني خاصَّةً، وهو قولُه ﷺ: ﴿أَشَرِنُتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَتْتُو مِن وُجُدِكُمْ ﴾ [الطلاق: ٦]، كما هو القراءةُ الظَّاهرةُ، وأرادَ بقولِه: (بسُنَّةِ نبيِّنا): ما رُويَ عنهُ أنَّه قالَ: سمعتُ رسولَ اللهِ عَلَيْ يقولُ: «لها النَّفقةُ والسُّكني»، ويحتملُ أنْ يكونَ عندَ عُمَرَ في هذا تلاوةٌ رُفِعَتْ عينُها وبقي حكمُها، فأرادَ بقولِه: (لا ندعُ كتابَ ربِّنا) تلكَ الآيةَ، كما رُويَ عنهُ أنَّهُ قالَ في باب الزِّنا: كُنَّا نتلو في سورةِ الأحزاب: «الشَّيخُ والشَّيخُ إذا زَنيَا فارجُمُوهُما نكالًا منَ اللهِ واللهُ عزيزٌ حكيمٌ»، ثمَّ رُفِعَتِ التّلاوة وبقي حكمُها كذا هَاهُنا.

ورُويَ: أنَّ زوجَها أسامـةَ بنَ زيدٍ كانَ إذا سمعَها تتحدَّثُ بذلك؛ حَصَبَها بكلِّ شيءٍ في يدِهِ، ورُويَ عن عائشةَ أنَّها=





قالتْ لها: لقد فتنْتِ النَّاسَ بهذا الحديثِ، وأقلَّ أحوالِ إنكارِ الصَّحابةِ على راوي الحديثِ أَنْ يوجِبَ طعنًا فيه، ثمَّ قد قيلَ في تأويلهِ: إنَّها كانتْ تبدو على أحمائِها، فنقلَها رسولُ اللهِ ﷺ إلى بيتِ ابنِ أمِّ مكتومٍ، ولم يجعلُ لها نفقة، ولا شكنى؛ لأنَّها صارْت كالنَّاشزةِ؛ إذ كانَ سببُ الخروجِ منها، وهكذا نقولُ فيمنْ خرجَتْ من بيتِ زوجِها في عِدَّتها أو كانَ منها سببٌ أوجبَ الخروجَ: إنَّها لا تستحقُّ النَّفقةَ ما دامتْ في بيتِ غير الزَّوجِ، وقيل: إنَّ زوجَها كان غائبًا، فلم يُقْضَ لها بالنَّفقةِ والسُّكنى على الزَّوج بغيبتهِ؛ إذْ لا يجوزُ القضاءُ على الغائبِ من غيرِ أَنْ يكونَ عنهُ خصمٌ حاضرٌ.

فإنْ قيلَ: رُويَ: أَنَّ رُوجَها خرجَ إلى اليَمَنِ، وقد كانَ وَكُل أَخاهُ؛ فالجوابُ: أنَّه إنَّما وكَلهُ بطلاقِها أو بإيصالِ النَّفقةِ ولم يعملُ بحديثِ فاطمةَ بنتِ قيْسٍ؛ لِمَا أَنَّ حديثَها مطعونٌ غيرُ مقبولٍ بوجوهٍ، منها: أَنَّ شرطَ قبولِ خبر الواحدِ عدمُ طعنِ السَّلَفِ فيه، وعدمُ الاضْطِرابِ، وعدمُ مُعارِضِ يجبُ مقبولِ بوجوهٍ، منها: أَنَّ شرطَ قبولِ خبر الواحدِ عدمُ طعنِ السَّلَفِ فيه، وعدمُ الاضْطِرابِ، وعدمُ مُعارِضٍ يجبُ تقديمُه، والمتحقِّقُ في هذا الحديثِ ضدُّ كلِّ من هذه الأمورِ، أمَّا طعنُ السَّلفِ: فقدْ طَعَن فيه أكابرُ الصَّحابةِ ممَّا سنذكرهُ معَ أَنَّه ليس من عادتِهم الطعنُ بسببِ كونِ الرَّاوي امرأةً، ولا كونِ الرَّاوي أعرابيًّا، قال عمرُ: لا نتركُ كتابَ ربِّنا ولا شُنَّة نبينًا بقولِ امرأةٍ، لا ندري حفِظَتْ أَم نسيتْ، لها السُّكني والنَّفقةُ، قال الله تعالى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنِ مِن السَّنةَ ولا يَعْقَدُهُ، ولا ربَبَ في أَنَّ قولَ الصَّحابِيِّ: (من السُّنة كذا) رفْعٌ، فكيف إذا كانَ قاتلَه عمرُ، وفيما رواه الطَّحاويُّ والدارَقطنيُّ زيادةُ قولِه: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «للمطلَّقةِ ثلاثًا النَّفقةُ والسُّكني» وقُصاري ما هُنا: أَنْ تُعارِضَ والتَهُ اللهُ السُّكني، وأَي الرَّوايَتَيْن يجبُ تقديمُها؟

وقالَ سعيدُ بنُ منصورِ: حدَّثنا معاويةُ عن الأعمشِ عن إبراهيمَ: قالَ: كانَ عمرُ أنَّه إذا ذُكِرَ عندَه حديثُ فاطمةَ قالَ: ما كُنَّا نغيَّرُ في دينِنا بشهادةِ امرأةٍ، فهذا شاهدٌ على أنَّه كانَ الدِّينُ المعروفُ المشهورُ وجوبَ النَّفقةِ والسُّكنى، فيُنزَّ لُ حديثُ فاطمةَ من ذلكَ منزلةَ الشَّاذِ والثَّقةِ، إذا شَذَّ؛ لا يُقبَلُ ما شَذَّ فيه، ويُصرِّحُ بِهذا ما في «مُسلِم» مِنْ قولِ مروانَ: سنأخذُ بالعصمةِ الَّتي وُجد عليها الناسُ، والنَّاسُ إذْ ذاكَ همُ الصَّحابةُ، فهذا في المعنى: حكايةُ إجماعِ الصَّحابةِ، ووَصَفَه بالعصمةِ، وفي «الصَّحيحينِ» عن عُروةَ أنَّه قالَ لعائشةَ: ألا ترى إلى فُلانِة بنتِ الحكمِ طلَّقها زوجُها البَّة، فخرَجَتْ، فقالَتْ: أمَا أنَّه لا خيرَ لها في ذلك أو في فخرَجَتْ، فقالَتْ: أمَا أنَّه لا خيرَ لها في ذلك أو في ويشتفينَ منه اللهُ الإنكارِ حيثُ نفتِ الحُكمَ بالكُلِّيَّةِ، وكانتْ عائشةُ أعلمَ بأحوالِ النَّساءِ، فقذ كُنَّ يأتِينَ منزِلَها ويستفينَ منه المَّدِي منهُ وكثُرُ وتكرُر.



الآية. قَالَ اللهُ ﷺ: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَ مِنْ بُيُوتِهِنَ وَلَا يَخْرُجُنَ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةِ مُبَيِّنَةٍ ﴾ [الطلاق: ا]، رواه مسلمٌ (١).

وفي "صحيحِ البخاريّ» عن عائشة أنّها قالَتْ لِفاطمة: ألا تتّغي الله؛ تعني: في قولِها: "لا سكنى ولا نفقة"، وقد تمّ بيانُ المُعارِضِ والطَّعنِ. وأمَّا بيانُ الاضْطِرابِ: فقدْ سمعْتُ في بعض الرَّواياتِ: أنه طلَّقها وهو غائبٌ، وفي بعضِها: طلَّقها ثمَّ سافرَ، وفي بعضِها: أنَّها ذهبَتْ إلى رسولِ الله على فسألته ، وفي بعضِها: أنَّ خالدَ بنَ الوليدِ ذهبَ في نَفَرِ فسألوه على بعضِ الرَّواياتِ: شُمِّى الزَّوجُ أبًا عمر و بنَ حفصٍ، وفي بعضها: أبَّ جعفر بنَ المغيرةِ، والاضْطِرابُ موجِبٌ لضَعفِ المحديثِ على ما عُرَفَ في علم الحديثِ، وممَّنْ رَدَّ الحديثَ زيدُ بنُ ثابتٍ ومروانُ بنُ الحكم، ومِنَ التَّابعينَ مع ابن المسيّبِ شُريعٌ والشَّعبيُّ والحسنُ والأسودُ بنُ يزيدَ، وممَّنْ بعدَهم التَّورِيُّ وأحمدُ بنُ حنبل وخلقٌ كثيرٌ ممَّن المسيّبِ شُريعٌ والشَّعبيُّ والحسنُ والأسودُ بنُ يزيدَ، وممَّنْ بعدَهم التَّورِيُّ وأحمدُ بنُ حنبل وخلقٌ كثيرٌ ممَّن تبعَهم، فإنْ قيلَ: قال لها: "لا نفقة لكِ ولا سُكنى"؛ قُلنا: ليسَ علينا أولًا أنْ نشتَغِلَ ببيانِ العُذْرِ عمَّا روَتْ، بل يكفي ما ذكرْنا مِنْ أنَّه شاذٌ مخالِفٌ لِمَا كان عليه النَّاسُ، ولِمَرويٌ عمرَ كائنا هو نفسُه ما كانَ، إلَّا أنَّ الاشتغالَ بذلكَ حَسن حمُّلًا لمرويِّها على الصَّحِّةِ، ونقولُ فيهِ: إنَّ عدمَ السُّكنى كانَ لِمَا سمِعَتْ، وأمَّا عدَمُ التَّفقةِ؛ فلِأَنَ زوجَها كانَ غائبًا ولم يترُكُ مالا عند أحدِ سوى الشَّعيرِ الذي بَعَثُ به إليها، فطالَبَ هي أهلَهُ، على ما في "مسلم" من طريقِ أنَّه طلَقَها ولم يترُكُ مالا عند أحدٍ سوى الشَّعيرِ الذي بَعَثُ بلكِ على أهلِه شيءٌ، فلا نفقة لكِ ولا سُكنى"، على المنهمُ هي الغرضَ عنهُ، فجعَلَتْ تروي نفيَ النَّفقةِ مطلقًا، فوقعَ إنكارُ النَّاسِ عليها.

(١) مسلمٌ، ك: الطَّلاق، ب: المطلَّقة البائنُ لا نفقةَ لها، ح: (٣٧١٠).

٥٣٥٥ _ وَزَادَ التِّرمذيُّ (١): وَكَانَ عُمَرُ يَجْعَلُ لَهَا السُّكْنَى وَالنَّفَقَة.

٢٥٥٦ ـ وَفِي رِوَايَةٍ لِلطَّحَاوِيِّ وَالدَّارَقطنيِّ (٢): أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﴿ فَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَيِّةُ يَقُولُ: «لَهَا ـ لِلْمُطَلَّقَةِ ثَلَاثًا ـ الشُّكْنَى وَالنَّفَقَةُ».

٤٣٥٧ - وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسلِمٍ ٣٠: عَنْ عَائِشَةَ ﴿ أَنَّهَا قَالَتْ: مَا لِفَاطِمَةَ خَيْرٌ أَنْ تَذْكُرَ هَذَا. تَعْنِي قَوْلَهَا: لَا سُكُنَى وَلَا نَفَقَةَ.

٤٣٥٨ ـ وَفِي رِوَايَةٍ لِلبُخَارِي^(٤): أنها قَالَتْ: مَا لِفَاطِمَةَ؟ أَلاَ تَتَّقِي اللهَ؟. يَعْنِي فِي قَوْلِهَا: لاَ سُكْنَى وَلاَ نَفَقَةَ.

٤٣٥٩ _ وَرَوَى الدَّارَقطنيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٥) عَنْ جَابِرِ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُطَلَّقَةُ ثَلَاثًا لَهَا

(١) التِّرمذيُّ عن إبراهيمَ النَّخعيِّ عن عمرَ هُهُ، أبوابُ الطَّلاق، ب: ما جاء في المطلَّقة ثلاثًا، ح: (١١٨٠)، وابنُ أبي شيبة، ك: الطلاق، ب: مَنْ قال في المطلَّقةِ ثلاثًا لها النفقةُ، ح: (١٨٩٨٢).

(٢) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» عن إبراهيمَ، عن عمرَ ﷺ، واللَّفظُ له، ك: الطَّلاق، ب: المطلَّقة طلاقًا بائنًا ماذا لها على زوجها في عدَّتِها، ح: (٤٥٢٤)، وصححَّ العينيُّ إسنادَه في «النُّخب» (١١٦/١١). وصحَّحهُ ابنُ حبَّانَ، ح: (٤٢٥٠). قال المحقِّقُ: (إسنادُهُ صحيحٌ على شرطِهما).

إِنْ قَيلَ: إبراهيمُ النَّخعيُّ لم يلْقَ عمرَ بنَ الخطَّابِ، فروايتُه عنه مرسَلةٌ؟ فالجوابُ عنه كما قال العثمانيُّ في «الإعلاء» (١١) ٢٨٠): (سندُهُ منقطِعٌ، ولكنَّه من مُرسَلاتِ النَّخعيِّ، وهي صحيحةٌ عن جماعةٍ)، وقال في التَّعليقِ عليه: (فيه انقطاعٌ وهو غيرُ مضِرِّ عندَنا، إذا كان المرسِلُ لا يرسِلُ إلا عن ثقةٍ، وإبراهيمُ النَّخعيُّ كذلك).

وقال التُّركمانيُّ في «الجوهر النقي» (٧/ ٤٧٦): (والنَّخعيُّ وإنْ لم يدرِكْ عمرَ إلَّا أنَّ مراسيلَه صحيحةٌ إلَّا حديثينِ، كذا قال ابنُ مَعين، وليس هذا الحديث منهما).

- (٣) مسلم، ك: الطَّلاق، ب: المطلَّقة البائن لا نفقة لها، ح: (٣٧١٧ ـ ٣٧١٩).
- (٤) البخاريُّ، ك: الطَّلاق، ب: قصَّةُ فاطمةَ بنتِ قيسٍ، ح: (٥٣٢٣ ـ ٥٣٢٥).
- (٥) الدارَقطنيُّ، ك: الطَّلاق، ح: (٣٩٤٩). قال العثمانيُّ في «الإعلاء» (٢١ / ٢٧٩): (كلُّهم ثقاتٌ على اختلاف بعضِهم... وكلُّهم رجالُ مسلم إلَّا الأولَّ والثاني).

الشُّكْنَى وَالنَّفَقَةُ".

٤٣٦٠ ـ وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ (١) عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: كَانَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ ﷺ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لَهَا: «اعْتَدِّي فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ». وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لَهَا: «اعْتَدِّي فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ». وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ يَقُولُ: كَانَ أُسَامَةُ إِذَا ذَكَرَتْ فَاطِمَةُ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، رَمَاهَا بِمَا كَانَ فِي يَدِهِ.

٤٣٦١ - وَفِي "صَحِيحِ مُسلِمٍ" (٢) مِن قُولِ مَروَانَ: سَنَأْخُذُ بِالْعِصْمَةِ الَّتِي وَجَدْنَا النَّاسَ عَلَيْهَا: (وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ العَمَلَ كَانَ عِندَهُم عَلَى خِلافِ حَدِيثِ فَاطِمَةً) (٣).

٢٣٦٧ = وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ (٤) عَنْ عَمْرِ و بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ: أَيْنَ تَعْتَدُّ الْمُطَلَّقَةُ ثَلَاثًا؟ فَقَالَ: فِي بَيْتِهَا، فَقُلْتُ لَهُ: أَلَيْسَ قَدْ أَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ أَنْ تَعْتَدُّ الْمُطَلَّقَةُ ثَلَاثًا؟ فَقَالَ: فِي بَيْتِهَا، فَقُلْتُ لَهُ: أَلَيْسَ قَدْ أَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ أَنْ تَعْتَدُ فِي بَيْتِ ابْنِ أَمُّ مَكْتُومٍ، وَكَانَ رَجُلًا مَكْفُوفَ الْبَصَرِ.

٣٣٦٣ ـ وَعَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ كَعْبِ: أَنَّ الفُرَيْعَةَ بِنْتَ مَالِكِ بْنِ سِنَانٍ وَهِيَ أُخْتُ أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ هِمْ، أَخْبَرَتْهَا أَنَّهَا جَاءَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَسْأَلُهُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهَا فِي بَنِي خُدْرَةَ، وَأَنَّ زَوْجَهَا خَرَجَ فِي هُمْ، أَخْبَرَتْهَا أَنَّهَا جَاءَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَسْأَلُهُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهَا فِي بَنِي خُدْرَةَ، وَأَنَّ زَوْجَهَا خَرَجَ فِي طَلَبِ أَعْبُدٍ لَهُ أَبْقُوا، [حَتَّى إِذَا كَانَ بِطَرَفِ القَدُومِ لَحِقَهُمْ] فَقَتَلُوهُ، قَالَتْ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَنْ أَمْدِي مَسْكَنًا يَمْلِكُهُ وَلَا نَفَقَةً، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «نَعَمْ»، أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي، فَإِنَّ زَوْجِي لَمْ يَتُرُكُ لِي مَسْكَنًا يَمْلِكُهُ وَلَا نَفَقَةً، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «نَعَمْ»،

⁽١) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، واللَّفظُ له، ك: الطَّلاق، ب: المطلَّقة طلاقًا بائنًا ماذا لها على زوجها في عدَّتها، ح: (٢٥٢٦)، وصحَّحَ العينيُّ إسنادَه في «النُّخب» (١١٨/١١).

⁽٢) مسلم، ك: الطَّلاق، ب: المطلَّقة البائن لا نفقة لها، ح: (٣٧٠٤).

⁽٣) انظر: «الجوهر النقى» (٧/ ٤٧٧).

⁽٤) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، واللَّفظُ له، ك: الطَّلاق، ب: المطلَّقة طلاقًا بائنًا ماذا لها على زوجها في عِدَّتها، ح: (٤٥٣٠): رجالُه ثقاتٌ، وأخرجه أبو داودَ، ك: الطَّلاق، ب: مَنْ أَنكرَ ذلك على فاطمة، ح: (٢٢٩٦)، ورجالُه ثقاتٌ.





قَالَتْ: فَانْصَرَفْتُ، حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي الحُجْرَةِ، أَوْ فِي المَسْجِدِ، نَادَانِي رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «امْكُثِي (١) فِي النَّرِمذيُّ وأبو فِي الْمَسْجِدِ، نَادَانِي رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «امْكُثِي (١) فِي بَيْتِكِ حَتَّى يَبْلُغَ الكِتَابُ أَجَلَهُ»، قَالَتْ: فَاعْتَدَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، رواه مالكُ والتَّرمذيُّ وأبو داودَ والنَّسائيُّ وابنُ ماجه والدَّارِميُّ (١).

٤٣٦٤ ـ وَعَن إِبرَاهِيمَ: أَنَّ المُطَلَّقَةَ (٣) لَا تَخْرُجُ مِن بَيتِهَا فِي حَتٌّ وَلَا بَاطِلِ حَتَّى تَنقَضِيَ عِدَّتُهَا،

- (۱) قولُه: «فقالَ امكُثي في بيتِكِ... إلخ»: (وقد استُدِلَّ بهذا الحديثِ على أنَّ المُتوفَّى عنها تعتدُّ في المنزل الذي بلغها نعي زوجِها وهي فيه، ولا تخرُّجُ منهُ إلى غيرِه، وقد ذهبَ إلى ذلكَ جماعةٌ من الصَّحابةِ والتَّابعينَ، ومَنْ بعدَهم، وإليه ذهبَ مالكٌ وأبو حنيفة والشَّافعيُّ وأصحابُهم والأوزاعيُّ وإسحاقُ وأبو عبيدٍ، قال ابنُ عبدِ البَرِّ: وقدْ قال بحديثِ الفُريعةِ جماعةٌ من فقهاءِ الأمصارِ بالحجازِ والشَّامِ والعِراقِ ومصرَ، ولم يطعَنْ فيه أحدٌ منهم، وقد رُويَ جوازُ الفُريعةِ جماعةٌ من فقهاءِ الأمصارِ بالحجازِ والشَّامِ والعِراقِ ومصرَ، ولم يطعَنْ فيه أحدٌ منهم، وقد رُويَ جوازُ خروجِ المتوفَّى عنها للمُعذرِ عن جماعةٍ منهمْ عُمرُ وزيدُ بنُ ثابتٍ وابنُ عمرَ وابنُ مسعودٍ وغيرُهم. فإنْ قلتَ: إنَّ هذا الحديثَ يَدُلُّ دلالةٌ ظاهرةَ على أنَّه لا يجوزُ لها الخروجُ وإنْ كانَ بعذرِ؛ فإنَّ رسولَ الله ﷺ لم يلتفتْ إلى عذرِها، ومع عذرِها لم يأذنْ لها في الخروج. قلْتُ: فرقٌ بين الانتقالِ والخروجِ، فإنَّ رسولَ الله ﷺ لم يأذنْ لها في الانتقالِ من المكانِ الذي أتاها نعيُ زوجِها، وأمَّا الخروجُ منه نهارًا والمبيثُ فيه باللَّيلِ؛ فلم يمنعُ عنهُ رسولُ الله ﷺ، ورُويَ الإذنُ فيه عن الصَّحابة، فيجوزُ ذلكَ بأنْ تخرُجَ في النَّهارِ وتبيتَ بمنزلِها في اللَّيلِ)، كذا في «بذل المجهود». م
- (٢) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبوابُ الطَّلاق، ب: ما جاء أينَ تعتَدُّ المتوفَّى عنها زوجُها، ح: (١٢٠٤)، وأبو داودَ، ك: الطَّلاق، ب: في المتوفَّى عنها زوجُها، ح: (٢٣٠٠)، وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، والعملُ على هذا عندَ أهل العلم من أصحاب النَّبِيُّ ﷺ وغيرهم).
- (٣) قوله: «إنَّ المطلَّقة لا تخرُجُ من بيتِها... إلخ»؛ (أيْ: يكونُ عنَّةُ المبتوتةِ وكذا المطلَّقةِ الرَّجعيَّةِ والمتوفَّى عنها زوجُها في بيتِ زوجِها، أمَّا المطلَّقةُ مبتوتة كانتْ أو رجعيَّة؛ فلا يجوزُ لها الخروجُ ليلا ولا نهارًا، والمتوفَّى عنها تخرُجُ نهارًا، أمَّا عدمُ جوازِ خروجِ المطلَّقةِ؛ فلقولِه تعالى: ﴿لا تُعْرِجُوهُكِ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلا يَعَرُجُنُ وَلا يَعَرُجُنُ لَا أَن يَأْتِينَ بِفلَحِشَةٍ مُبْوَتِهِنَّ وَلا يَعَرُجُوهُ إِلَى مَنْ بُيُوتِهِنَّ وَلا يَعَدُّرُجُنَ إِلاَّ أَن يَأْتِينَ بِفلَحِشَةٍ مُبْرِينَةً ﴾ [الطلاق: ١]، والفاحشةُ نفسُ الخروجِ، قالَه النَّخعيُّ، وقالَ ابنُ مسعودٍ: هي الزَّنا، فيَخْرُجْنَ لإقامة الحدِّ.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: هي نشوزُها، أو تكونُ بذيئة اللِّسانِ، وأمَّا خروجُ المتوفَّى عنها نهارًا؛ فلِأنَّه لا نفقة، فتحتاجُ إلى الخروجِ نهارًا لِطَلبِ المعاشِ، ولا كذلك المطلَّقةُ؛ لأنَّ النَّقة حاصلةٌ لها من مالِ زوجِها، كذا في «الهداية» وشرجِها «البناية»، وذكر في «البناية» أيضًا أنَّ مَن أوجبَ على المتوفَّى عنها البيتوتةَ في بيتِ زوجِها عمرُ وعثمانُ وابنُ مسعودٍ وابنُ عمرَ وأمُّ سَلَمَةَ وابنُ المسيِّب والقاسمُ والأوزاعيُّ ومالكٌ والشَّافعيُّ وأحمدُ وإسحاقُ بنُ راهويه وأبو عبيدةً.



وَأَنَّ المُتَوَقَّى عَنهَا زَوجُهَا تَخرُجُ فِي حَقِّ لَا بُدَّ مِنهُ، وَلَكِنْ لَا تَبِيتُ دون مَنْزِلِهَا، رواه محمَّدٌ في «الآثار»(١).

٢٣٦٥ ـ وَحَدِيثُ جَابِرِ ١٤٤ ـ طُلِّقَت خَالَتِي ٢١). وَاقِعَةُ حَالٍ لَا عُمُومَ لَهَا.

وَقَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ (٣): (يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَا أُمِرَتْ بِهِ خَالَةُ جَابِرٍ ﷺ كَانَ، وَالْإِحْدَادُ إِنَّمَا هُـوَ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ مِنَ الْعِدَّةِ، ثُمَّ نُسِخَ ذَلِكَ، وَجُعِلَ الْإِحْدَادُ فِي كُلِّ الْعِدَّةِ).

٤٣٦٦ ـ وَعَنِ المِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ: أَنَّ سُبَيْعَةَ الأَسْلَمِيَّةَ ١٤ نُفِسَتْ (١) بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيَالٍ،

واستدلَّ عليِّ القاري على عدمِ خروجِها بقولِهِ: ﴿ وَالَّذِينَ يُتُوَفِّونَ مِنكُمْ وَيُذَرُونَ أَزْوَجُاوَصِيَّةً لِآزُوَجِهِم مَّتَعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٌ ﴾ [البقرة: ٢٤٠]؛ فإنَّهُ دلَّ على عدمِ خروجِها من بيتِ زوجِها، ولمَّا نسَخَ مدَّة الحولِ بأربعةِ أشهرٍ وعشرٍ، والوصيَّةِ، بقيَ عدمُ الخروجِ على حالِهِ، وذكرَ الزُّرقانيُّ أَنَّ اللَّيثَ ومالكَا وجماعةٌ قالوا بجوازِ خروجِ المطلَّقة أيضًا نهارًا؛ لحديثِ جابرِ عندَ «مسلم»: طُلُقَتْ خالتي فأرادَتْ أَنْ تَجذَّ نخلَها، فزجَرَها رجلٌ أَنْ تخرُجَ، فأمرَها النَّبيُّ ﷺ، وقالَ: «بلى فجُدِّي نخلَكِ، فإنَّكِ عسى أَنْ تصَدَّقي أو تفعلي معروفًا»، ويُجابُ عنه بأنّه واقعةُ عالى لا عمومَ لها، قاله في «التّعليق الممجَّد»؛ لذلك قال في «الدُّرِّ المختارِ»: ولا تخرجُ معتدَّةُ رجعيًّ وبائنِ بأيً فُرقةٍ كانتْ على ما في «الظهرية»، ولو مختلِعة على نفقةٍ عدَّتِها في الأصحِّ، «اختيارٌ»، أو على السُّكنى، فيلزَمُها أَنْ تَكتَرِيَ بيتَ الزَّوجِ)، «معراج». م

⁽۱) الإمامُ محمَّدٌ في الآثار، ب: عدَّةُ المطلَّقةِ والمتوفَّى عنها، ح: (٥٠٩)، قال المحقِّقُ خالدٌ العوَّاد: (إسنادُهُ جيد)، ونحوه في سننِ سعيدِ بنِ منصورٍ، ح: (١٣٤٦) ولهُ شاهدٌ عن ابنِ عمرَ أخرجَهُ محمَّدٌ في «الموطَّأ» ح: (٥٥٨)، وسندُهُ معروفٌ بسلسلةِ الذَّهبِ.

⁽٢) مسلمٌ، ك: الطَّلاق، ب: جوازُ خروج المعتدَّةِ البائِنِ، ح: (٣٧٢).

⁽٣) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الطَّلاق، ب: المتوفَّى عنها زوجُها هل لها أنْ تسافِرَ في عِدَّما؟، عقبَ حديثِ: (٤٥٨٠).

⁽٤) قولُه: «نُفِسَتْ بعدَ وفاةِ زوجِها... إلخ»: (يعني: عِدَّةُ الحاملِ أَنْ تضعَ حملِها سواءٌ كانتْ في عدَّةِ الطَّلاقِ أو الفَسْخِ، أو في عدَّةِ الوفاةِ؛ لقولِه تعالى: ﴿وَأُولَكُ ٱلْأَمْالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق: ٤]، وهو قولُ ابنِ مسعودٍ وعمرَ،=

فَجَاءَتِ النَّبِيِّ ﷺ، فَاسْتَأْذَنَتُهُ أَنْ تَنْكِحَ، فَأَذِنَ لَهَا فَنكَحَتْ، رواه البخاريُّ (١).

١٣٦٧ ـ وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ قَالَت: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ ابْتَتِي تُوفِّي عَنْهَا رَوْجُهَا، وَقَدِ اشْتَكَتْ عَيْنُهَا، أَفَنَكْحُلُهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿لَا ﴾ (٢) ـ مَرَّتَيْنَ أَوْ ثَلَاثًا،

ولنا: أنَّه وجبَ إظهارًا للتأسُّفِ على فواتِ نعمةِ النَّكاحِ، الذي هو سببُ صونِها وكفايةُ مُؤْنتِها، والإبانةُ أقطعُ لها من الموتِ، حتَّى كانَ لها أنْ تُغسَّلَهُ ميتا قبلَ الإبانةِ لا بعدَها، وإنَّما لم يجبُ على الرَّجُلِ معَ أنَّهُ فاتَه نعمةُ النَّكاحِ؛ لأن المِدادَ تبعٌ للعِدَّةِ، ولنا أيضًا: ما رُويَ أنَّه ﷺ نهى = لأنَّ الحِدادَ تبعٌ للعِدَّةِ، ولنا أيضًا: ما رُويَ أنَّه ﷺ نهى =

وقال عليٌّ: عدَّتُها أبعدُ الأجلينِ؛ لأنَّ النُّصوصَ متعارِضةٌ، بعضَها يوجِبُ تربُّصَ ثلاثَةِ قروء، كما في سورة البقرة، وبعضَها أربعة أشهرٍ وعشرًا، كما فيها أيضًا، وبعضَها وضعَ الحملِ، كما في سورة الطَّلاقِ، فقُلنا بوجوبِ الأبعلِ احتياطًا. والجوابُ: أنَّ آية الحملِ متاخَّرةٌ، فيكونُ غيرُها منسوخًا بها، أو مخصوصًا، قال ابنُ مسعودٍ: من شاءَ بالهنّه أنَّ سورة النَّساعُ ألله المنساعُ وابنُ ماجه، يريدُ أنَّ بالهنّه أنَّ سورة النَّساعُ القصرى نزلَتُ بعدَ ﴿ آرَيْعَةَ أَنْهُم وَعَثَرًا ﴾، رواه أبو داود والنَّساعُ وابنُ ماجه، يريدُ أنَّ قولَه: ﴿ وَأُولِنَتُ ٱلْأَتْمَالِ ﴾ [الطلاق: ٤] متأخِّرٌ عن قولِه: ﴿ يَمْرَيَّهُ مِيالًا لايتناولُ المتوفَّى عنها زوجُها الغيرَ ما يتناولُ المتوفِّى عنها زوجُها الغيرَ الحاملِ، وقولُه: ﴿ وَالَذِينَ يُتَوَفَّونَ ﴾ [البقرة: ٢٣٤]؛ أيْ: وأزواجُ الذينَ يُتوفَّونُ منكمٌ لا يتناولُ الحاملَ المطلقة، فقولُه: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوفَّونَ ﴾ [الطلاق: ٤] باعتبار إثباتِ عدَّةِ المطلقةِ الحاملِ، لا يكونُ ناسخًا؛ لعدم دخولِهِ تحتَ آيةِ البقرة؛ وإنَّم الجابِ عدِّةِ المتوفَّى عنها زوجهًا غيرِ الحاملِ؛ لا يكونُ منسوحًا؛ وورلُه: ﴿ وَالَذِينَ يُتَوفُّونَ ﴾ [الطلاق: ٤] باعتبار إيجابِ عدَّةِ المتوفَّى عنها زوجهًا غيرِ الحاملِ؛ لا يكونُ منسوحًا؛ وورلُه: ﴿ وَالَذِينَ يُتَوفُّونَ ﴾ [الطلاق: ٤٢] باعتبار إيجابِ عدَّةِ المتوفَّى عنها زوجهًا غيرِ الحاملِ؛ لا يكونُ منسوحًا؛ لعدم دخولِهِ تحتَ آيةِ سورةِ الطَّلاقِ، وإنَّما يجري النَّسْخُ في مقدارِ ما يدخُلُ تحت الآيتينِ، وهو الحامِلُ التي توفِّي عنها زوجُها؛ تنقضي عدَّتُها بوضعِ الحملِ لا بالأشهرِ؛ لذلك قالَ الشّوكانيُّ: وقد ذهبَ جمهورُ أهلِ العلمِ مِن السَّفُو وأَنْمَةِ الفتوى في الأمصار إلى أنَّ الحاملَ إذا ماتَ عنها زوجُها؛ تنقضي عدَّتُها بوضعِ الحملِ). م

⁽١) البخاريُّ، ك: الطَّلاق، ب: ﴿ وَأُولَنَتُ ٱلْآَمْالِ أَبَلُهُنَّ أَن يَضَعَّنَ حَلَّهُنَّ ﴾ [الطلاق: ٤]، ح: (٥٣٢٠).

⁽Y) قولُه: «فقال رسول الله ﷺ: (لا...) إلخ»: (اتَّفقوا على أنَّ المتوفَّى عنها زوجُها يلزَمُها الحِدادُ في علَّتِها، وأمَّا المبتوتةُ: وهي المختلعةُ والمطلَّقةُ ثلاثًا أو تطليقة باثنةً؛ فعليها الحِدادُ في عِدَّتِها عندَنا، وقالَ الشَّافعيُّ: لا حِدادَ عليها؛ لوُرودِ النَّصُّ في المتوفَّى عنها زوجُها؛ لإظهارِ التأشُّفِ على موتِ الزَّوجِ الذي وفَى لها حتَّى فَرَقَ الموتُ بينَهما، وذلكَ غيرُ موجودٍ في حقَّ المطلَّقةِ؛ لأنَّ الزَّوجَ جَفاها، وآثرَ غيرَها عليها، فإنَّما تظهِرُ السُّرورَ بالتخلُّصِ منه دونَ التأسُّفِ.

كُلَّ ذَلِكَ يَقُولُ: «لَا» - ثُمَّ قَالَ ﷺ: «إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَهُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ»، متَّفقٌ عليه(١).

٤٣٦٨ ـ وَرَوَى النَّسَائِيُّ (٢) عَنْ أُمِّ حَكِيم بِنْتِ أَسِيدِ عَنْ أُمِّهَا: أَنَّ زَوْجَهَا تُوفِّي وَكَانَتْ تَشْتَكِي عَيْنَهَا فَتَكْتَحِلُ الْجَلَاء، فَقَالَتْ: لَا تَكْتَحِلُ، عَيْنَهَا فَتَكْتَحِلُ الْجَلَاء، فَقَالَتْ: لَا تَكْتَحِلُ، إِلَّ مِنْ أَمْرِ لَا بُدَّ مِنْ أُمْرِ لَا بُدَّ مِنْ أَمْرِ لَا بُدَ مِنْ أَمْرِ لَا بُدَا لَا يَعْمَى الْعَلَمْ مَنْ أَمْرِ لَا بُدَا لَا بُدَا مِنْ أَمْرِ لَا بُدَا مِنْ أَمْرِ لَا بُدَا مِنْ أَمْرِ لَا بُدَا لَا لَا بُدَا لَا بُدَا لَا بُدَا لَا بُدَا لَا بُدُ لَا بُدُ لَا بُدَا لَا بُدَالِ الْمِ لَا بُدَا لَا بُدَالِ الْمُ لَا بُدُ لَا بُدُ لَا بُدَالِهُ لَا بُدُ لَا لَا بُدُلُولُ لَا بُدُ لَا بُدُ لَا لَا بُدُلُولِ لَا بُدُ لَا بُدُ لِلْ الْمِنْ لَا بُدُ لِا لَا بُدُ لَا لَا بُدُ لَا لَا لَا لَا لَا بُدُ لَا لَا لَا لَا لَا لَالِمُ لَا لَا بُدُولِ اللْمِنْ لَا بُدُ لِلْمُ لِلْ الْمِنْ لَا بُدُولِ الْمُ لِلْمُ لِلَا لِلْمِنْ لَا بُدُولِ الْمِنْ لَا الْمُعْلِقُولُولِ اللْمِنْ لَا الْمُعْلِقُولُ اللْمُ لَا الْمُعْلِقُولَا الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُ اللْمُعْلِقُولُ الْمُؤْمِلُولُ اللَّهِ مِنْ أَنْ مُنْ الْمُعْلِيْمِ لَا الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُلْمُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُلُولُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُلُولُولُولُ

المعتدَّة عن الكُحْلِ والدُّهْنِ والخِضابِ بالحنَّاءِ، رواه النَّسائيُّ، ويؤيِّدُه ما روى الطَّحاويُّ عن إبراهيم النَّغعيُّ، وَ وَصِفَةُ الحدادِ: أَنْ لا تتطبَّبَ، ولا تَدَهِنَ، ولا تلبَسَ الحَلْيَ، ولا النَّوبَ المصبوعَ بالعُصفُرِ أَو الزَّعفرانِ؛ لأنَّ المقصود من هذا كلِّه التَّزينُ، وهو ضدُّ إظهارِ التَّحزُّنِ؛ ولأنَّه من أسبابِ رغبةِ الرِّجالِ فيها، وهي ممنوعةٌ مِن الرِّجالِ ما دامت معتدَّة، ولا تكتَحلُ للزِّينةِ أيضًا، فإنِ اشتكتْ عينُها؛ فلا بأسَ بأنْ تكتحلَ بالكُحلِ الأسودِ؛ لِمَا رُويَ أَنَّ المتوفَّى عنها زوجُها استأذنتْ رسولَ الله ﷺ في الاكتحالِ في الابتداءِ، فأذِنَ لها رسولُ الله ﷺ، فلمَّا بلغتِ البابَ؛ دعاها، فقالَ: «قد كانتْ إحداكُنَّ في الجاهليَّة» الحديث، وتأويلُهُ أنَّهُ وقعَ عندَه ﷺ أنَّها لا تقصدُ الزِّينةَ بالاكتحال في الابتداءِ فأذِنَ لها، ثمَّ علِمَ أَنَّ قصدَها الزِّينةُ فمنعَها، وأمَّا المطلَّقةُ طلاقًا رجعيًّا؛ فلا بأسَ بأنْ تتطيَّبَ وتتزيَّنَ بما أحبَّتْ من الثيابِ؛ لأنَّ نعمة النِّكاحِ والحِلِّ ما فاتتْ بعدُ؛ لأنَّ الزَّوجِ مندوبٌ إليهِ أَنْ يراجِعَها، والتزيُّنُ ممَّا يبعثُهُ على مراجعتِها، فتكونُ مندوبة إليه أيشًا)، ملخَصٌ من «المبسوط». م

⁽١) مسلم، واللَّفظُ له، ك: الطَّلاق، ب: انقضاءُ عِدَّةِ المتوفَّى عنها زوجُها، ح: (٣٧٢٧)، والبخاريُّ، ك: الطلاق، ب: تُحِدُّ المتوفَّى عنها زوجُها أربعةَ أشهرِ وعشرًا، ح: (٥٣٣٦).

وفي «شرح المصابيح» لابن المَلَك (٤/٥٦): («ترمي بالبعرةِ على رأسِ الحولِ»: يعني: كانتْ عدَّةُ المتوفَّى عنها زوجُها في الجاهليَّةِ حولًا كاملًا، فنُسخَ بأربعةِ أشهرٍ وعشرٍ؛ وذلكَ أنَّ المرأةَ إذا تُوفِّي عنها زوجُها، دخلتْ بيتًا ضيقًا ولبستْ شرَّ ثيابِها، ولا تمَسُّ شيئًا فيه زينةٌ من طيبٍ وغيرِه، حتَّى تمضيَ عليها سنةٌ، ثمَّ يُؤتى بدابَّةٍ من حمارٍ أو شاةٍ أو طيرٍ فتكسِرُ بها عدَّقها، ثمَّ تخرجُ فتُعطى بعرةً فترمي بها، تريد انقضاءَ العدَّةِ بهذا الفعل المحسوسِ).

⁽٢) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّلاق، ب: الرُّخصةُ للحادَّةِ أَنْ تمتشِطَ بالسَّدْرِ، ح: (٣٥٣٧)، وأبو داودَ، ك: الطَّلاق، ب: فيما تجتنبه المعتدَّةُ في عدَّتِها، ح: (٢٣٠٥).

⁽٣) قولُه: «إِلَّا مِنْ أمرِ لا بُدَّ منه»: لـذلك قـال في «الكنز»: (تحِدُّ معتدَّةُ البَّتِّ والموتِ بتركِ الزّينةِ والطّيبِ والكُحل=

٢٣٦٩ ـ وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ (١) عَنْ إِبْرَاهِيمَ (٢) قَالَ: الْمُطَلَّقَةُ ثَلَاثًا، وَالْمُخْتَلِعَةُ، وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، وَالْمُلَاعَنَةُ لَا يَخْتَضِبْنَ، وَلَا يَتَطَيَّبْنَ، وَلَا يَلْبَسْنَ ثَوْبًا مَصْبُوغًا، وَلَا يَخْرُجْنَ مِنْ بُيُوتِهِنَّ.

٤٣٧٠ - وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ (٣) عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ انَّ النَّبِيَ ﷺ نَهَى (١) الْمُعْتَدَّةَ عَنِ الكُحْلِ، وَالدُّهْنِ، وَالْخِضَابِ بِالْحِنَّاءِ.

١٣٧١ - وَعَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ وَزَيْنَبَ [بِنْتِ] أَبِي سَلَمَةَ ﴿ عَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: ﴿ لَا يَجِلُّ (٥) لِا مُرَأَةِ تُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ تُجِدُّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلاَثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا »، متَّفَقٌ عليه (١).

والدُّهنِ إلا بِعُدْرٍ، وفي «المرقاة»: قال أحمدُ: لا يجوز الاكتحالُ بالإثمِدِ للمتوفَّى عنها زوجُها لا في رَمَدٍ، ولا في غيرِه، وعندنا وعندَ مالكِ: يجوزُ الاكتحالُ بهِ في الرَّمدِ، وقال الشَّافعيُّ: تكتحلُ للرَّمَدِ ليلا وتمسحُه نهارًا)، انتهى. وقالَ في «ردِّ المحتار»: (وقيَّد بعضُ الشَّافعيَّةِ الاكتحالَ للعذرِ بكونِه ليلاً، ثمَّ تنزَعُه نهارًا، كما ورد في الحديثِ، وأخرج الحديث في «الفتح» أيضًا، ولم أرَ مَن قيَّد بذلك من علمائِنا، وكأنَّه معلومٌ من قاعدةِ أنَّ الضَّرورةَ تتقدَّر بقدْرِها، لكنْ إنْ كفاها اللَّيلُ أو النَّهارُ؛ اقتصرَتْ على اللَّيلِ، ولا تعكِسُ؛ لأنَّ اللَّيلَ أخفى لزينةِ الكحلِ، وهو مَحْمَلُ الحديثِ، واللهُ سبحانَه أعلمُ).

⁽١) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الطَّلاق، ب: المتوفَّى عنها زوجُها هل لها أنْ تسافِرَ في عدَّتِها؟، عقبَ حديث: (٥٩٥)، صحَّحَ إسنادَه العينيُّ في «تُخَب الأفكار» (١٩٣/١١).

⁽٢) قولُه: «عن إبراهيمَ... إلخ»: وقال في «العنايةِ»: (وإبراهيمُ أدركَ عصرَ الصَّحابةِ وزاحَمَهم في الفتوى فيجوزُ تقليدُه). م

⁽٣) أصلُ الحديثِ عندَ النَّسائيّ، ك: الطلاق، ب: الرُّخصةُ للحادَّةِ أَنْ تمتَشطَ بالسِّدرِ، ح: (٣٥٣٧)، وأبي داود، ك: الطلاق، ب: فيما تجتنبُه المعتدَّةُ في عِدَّتِها، ح: (٢٣٠٥)، وسيأتي لفظُهما بعدَ ثلاثةِ أحاديثَ.

⁽٤) قولُه: «نهى المعتدَّةَ... إلخ»: قال في «فتح القدير»: (قلنا: في محلِّ النِّزاعِ نصٌّ، وهو هذا الحديثُ، ذكره السُّروجيُّ، وعزَاه للنَّسائيِّ، ويجوزُ كونُه في بعض كتبه). م

⁽٥) قولُه: «لا يحلُّ لامرأةٍ»: قالَ الشَّوكانيُّ: (تَمَسَّكَ بمفهومِه الحنفيَّةُ فقالوا: لا يجِبُ الإحدادُ على الصَّغيرةِ تؤمِنُ بالله واليوم الآخِرِ، قالَ في «نيل الأوطار»: استدَلَّ به الحنفيَّةُ وبعضُ المالكيَّةِ على عدم وجوبِ الإحدادِ على الدِّمَيَّةِ). م

 ⁽٦) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الجنائز، ب: إحدادُ المرأةِ على غيرِ زوجِها، ح: (١٢٨١ ـ ١٢٨٢)، ومسلم، ك: الطلاق،
 ب: وجوبُ الإحدادِ في عدَّةِ الوفاةِ، ح: (٣٧٢٥ ـ ٣٧٢٦).

١٣٧٢ ـ وَعَنْ أُمَّ عَطِيَّة ﴿ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: ﴿ لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةِ تُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ الْآخِرِ اللهِ عَلَى ذَوْجٍ، فَإِنَّهَا تُحِدُّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا، وَلَا تَمْسُ طِيبًا إِلَّا عِنْدَ أَدْنَى طُهْرِهَا إِذَا وَلَا تَمْسُ طِيبًا إِلَّا عِنْدَ أَدْنَى طُهْرِهَا إِذَا تَطَهَّرَتْ (٣) ثَوْبَ عَصَبٍ، وَلَا تَكْتَحِلُ بِالْإِثْمِدِ، وَلَا تَخْتَضِبُ، وَلَا تَمَسُّ طِيبًا إِلَّا عِنْدَ أَدْنَى طُهْرِهَا إِذَا تَطَهَّرَتْ (٣) مِنْ حَيْضِهَا بِنُبُذَةٍ مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ، رواه البيهقيُّ في «سننه» (١٤).

⁽۱) قولُه: «أنْ تُحِدَّ على ميِّتِ فوقَ ثلاثِ ليالٍ»: لذلك قال في «الدرِّ المختار»: (ويباحُ الحدادُ على قرابةِ ثلاثةَ أيامٍ فقط، وللزَّوجِ منعُها؛ لأنَّ الزِّينةَ حقُّه، «فتح»)، وقال في «ردِّ المحتار»: (فدَلَّ الحديثُ على حِلِّهِ في الثَّلاثِ دونَ ما فوقَها، وعليه حُمِلَ إطلاقُ محمَّدٍ في «النَّوادر» عدمَ الحِلِّ، كما أفادَه في «الفتح»، وفي «البحر» عن «التَّتارخانيَّة»: أنَّه يستحبُّ لها تركُهُ؛ أيْ: تركُهُ أصلًا، وعبارةُ «الفتح»: وينبغي أنَّها لو أرادَتْ أنْ تُحِدَّ على قرابةِ ثلاثةَ أيامٍ ولها زوجٌ؛ له أن يمنعَها؛ لأنَّ الزِّينةَ حقُّه، حتَّى كانَ له أنْ يضرِبَها على تركِها إذا امتنعَتْ وهو يريدُها، وهذا الإحدادُ مباحٌ لها لا واجبٌ، وبه يفوتُ حقَّه، وأقرَّهُ في «البحر»، قال في «النهر»: ومقتضى الحديثِ أنَّه ليسَ لهُ ذلك، والمذكورُ في كُتُب الشَّافعيَّة أنَّ له ذلك، وقواعدُنا لا تأباهُ، وحينتَذِ فيُحملُ الحِلُّ في الحديثِ على عدمٍ منعِه؛ أيْ: بأنْ يقالَ: إنَّ الحِلَّ المفهومَ من الحديثِ محمولٌ على ما إذا لم يمنعها زوجُها؛ لأنَّ كُلَّ حِلَّ ثبتَ لشيءٍ يُقيَّدُ بعدمِ المانعِ منه، وإلَّا فلا يحلُّ دعاً كما هُنا، ولمَّا كان بحثُ «الفتح» داخلا تحتَ قولِهم: له ضربُها على تركِ الزِّينةِ؛ كان بحثُ الفقولُ المنقولِ، وأقرَّه عليه مَن بعدَه، فلذا جزمَ الشَّارحُ، وليس البحثُ لصاحب «النهر» فقطْ، فافهمْ). م

⁽٢) قولُه: «ولا ثوبَ عصَبِ... إلخ»: (يعني: صفةُ الإحدادِ أَنْ لا تتطيَّب، ولا تدَّهنَ، ولا تلبَسَ الحَلْيَ، ولا النَّوبَ المصبوغُ بالعُصفر أو الزَّعفران، ولا ثوبَ عصب، ولا خَرِّ لتتزيَّن به، قيلَ: هو البُرْدُ البَمانيُّ، والأصَحُّ أنَّه القَصَبُ، وفي «النَّوادر» عن أبي يوسُفَ: لا بأسَ بأنْ تلبَسَ القصبَ والخزَّ الأحمرَ، وتأويلُ ذلك إذا لبِسَتْ ذلك لا على قصدَ التزيُّن به؛ فهو كما في حديثِ البيهقِيُّ)، ملخَّصُ من «المبسوط». كما في حديثِ المتقي عليه، فأمًا على قصدِ التزيُّن به؛ فهُو مكروه، كما في حديثِ البيهقِيُّ)، ملخَّصُ من «المبسوط». ولذلك اختلفَ الأثمَّة، فعندنَا لا تلبَسُ العَصَبَ، وأجاز الشَّافعيُّ رقيقَه وغليظَه، وفسَّرْنا في حديثِ المتّفقِ عليه بأنّها ثيابٌ من اليَمَن فيها بياضٌ وسوادٌ، ويُباحُ لها لبسُ الأسودِ عند الأثمَّة الأربعةِ)، أخذتُه من «فتح القدير». م

⁽٣) قولُه: «إذا تَطَهَّرَتْ... إلخ»: (وقال النوويُّ: القِسْطُ والأظفارُ نوعانِ معروفانِ من البخورِ، وليسا من مقصودِ الطِّيبِ، ورُخِّصَ فيهما لإزالةِ الرَّائحةِ لا للتطيُّبِ)، كذا في «عمدة القاري». م

⁽٤) البيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، واللَّفظُ له، ك: العدد، ب: كيف الإحداد، ح: (١٥٥٢٦)، وأصله عند البخاريّ، ك:=

٤٣٧٣ - وَفِي المُتَّفَقِ عَلَيهِ (١): وَلاَ نَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا، إِلَّا ثَوْبَ عَصْبٍ.

١٣٧٤ ـ وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ تُوفِّنِي أَبُو سَلَمَةَ، وَقَدْ جَعَلْتُ عَلَى عَيْنِي صَبِرًا، فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا أُمَّ سَلَمَةَ؟» فَقُلْتُ: إِنَّمَا هُوَ صَبِرٌ يَا رَسُولَ اللهِ، لَيْسَ فِيهِ طِيبٌ، قَالَ: «إِنَّهُ يَشُبُ الْوَجْهَ فَلَا تَجْعَلِيهِ إِلَّا بِاللَّيْلِ، وَتَنْزَعِيهُ بِالنَّهَارِ، وَلَا تَمْتَشِطِي بِالطِّيبِ وَلَا بِالْحِنَّاءِ، فَإِنَّهُ يَشُبُ الْوَجْهَ فَلَا تَجْعَلِيهِ إِلَّا بِاللَّيْلِ، وَتَنْزَعِيهُ بِالنَّهَارِ، وَلَا تَمْتَشِطِي بِالطِّيبِ وَلَا بِالْحِنَّاءِ، فَإِنَّهُ وَإِنَّهُ يَشُوعُ وَلَا يَاللَّهُ وَلَا يَمْتَشِطُي بِالطِّيبِ وَلَا بِالْحِنَّاءِ، فَإِنَّهُ وَلَا تَمْتَشِطِي بِالطِّيبِ وَلَا بِالْحِنَّاءِ، فَإِنَّهُ وَإِنَّهُ مِنْ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ع

٥٤٧٥ - وَعَنْهَا ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا لَا تَلْبَسُ (٤) الْمُعَضْفَرَ مِنَ الثّيَّابِ،

⁼ الحيض، ب: الطِّيب للمرأة عند غسلها من المحيض، ح: (٣١٣)، ومسلم، ك: الطَّلاق، ب: انقضاءُ عدَّة المتوفَّى عنها زوجُها، ح: (٣٧٤٠)

⁽١) البخاريُّ عَنْ أُمَّ عَطِيَّةَ واللَّفظُ له، ك: الطلاق، ب: تلبِسُ الحادَّةُ ثيابَ العَصَبِ، ح: (٣١٣)، ومسلم، ك: الطلاق، ب: وجوب الإحداد، ح: (٣٧٤٠).

⁽٢) قولُه: «بالسَّدْرِ»؛ (أيْ: امتشِطي بالسَّدْرِ؛ يعني: تمتَشِطُ بأسنانِ المشطِ الواسعةِ لا الضيَّقةِ، ذكرَهُ في «المبسوطِ» وأطلَقَهُ الأثمَّةُ الثَّلاثةُ، وقد ورد في الحديثِ مطلقًا، وكونُه بالضَّيِّقةِ يَحصُّلُ معنى الزِّينةِ، وهي ممنوعةٌ منها، وبالواسعةِ يحصل دفعُ الضَّررِ؛ ممنوعٌ، بل قد تحتاجُ لإخراجِ الهوامِّ إلى الضَّيِّقةِ، نعم، كلُّ ما أرادتْ به معنى الزِّينةِ لم يحلً؛ لذلك في «الجوهرة» تقييدُ الامتشاطِ بالعذرِ، وأجمعوا على منع الأدهانِ المطيِّبةِ، واختلفوا في غيرِ المطيبَّة كالزَّيتِ والشَّيرِ البُحتَيْنِ والسَّمْنِ، فمنعناهُ نحنُ والشَّافعيُّ إلَّا لضرورةٍ لحُصولِ الزِّينةِ به، وأجازَهُ الإمامانِ والظَّاهريَّةُ)، «فتح القدير» و «رد المحتار» ملتَقَطُّ منهما. م

⁽٣) أبو داودَ، واللَّفظُ له، ك: الطلاق، ب: فيما تجتنب المعتدَّة، ح: (٢٣٠٥)، والنَّسائيُّ، ك: الطلاق، ب: الرُّخصة للحادَّةِ أن تمتشط، ح: (٣٥٣٧)، وحسَّنَهُ ابنُ حجر في «هداية الرواة» (٣/ ٣٣٢).

⁽٤) قولُه: «لا تلبَسُ المعصفرَ... إلخ»: وقال في «الدُّرِّ المختار»: (وتُحِدُّ مكلَّفةٌ مسلمةٌ ولو أَمَةٌ منكوحةً إذا كانت معتدَّة بَتُ أو موتٍ بتركِ الرِّينة بحَلْيٍ أو حريرٍ والطِّيبِ والدُّهنِ، ولو بلا طيبٍ كزيتٍ خالِصٍ والكُحلِ والحِنَّاءِ ولبسِ المعصفرِ والمزعفرِ ومصبوغِ بمَغَرَةِ أو وَرُسٍ إلَّا بعذرٍ). م



وَلَا الْمُمَشَّقَةَ، وَلَا الْحُلِيِّ، وَلَا تَخْتَضِبُ، وَلَا تَكْتَحِلُ»، رواه أبو داود والنَّسائيُ (١).

٤٣٧٦ _ وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ ﴿ كَانَ يَقُولُ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَرَأَتْ أَوَّلَ قَطْرَةٍ مِنْ دَمٍ مِنْ حَيْضَتِهَا الثَّالِثَةِ، فَلَا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا. قَالَ: فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ بِالْمَدِينَةِ، فَبَلَغَنِي أَنَّ أَوَّلَ قَطْرَةٍ مِنْ دَمٍ مِنْ حَيْضَتِهَا الثَّالِثَةِ، فَلَا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا. قَالَ: فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ بِالْمَدِينَةِ، فَبَلَغَنِي أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، وَمُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ، وَأَبَا الدَّرْدَاءِ ﴿ مُنَا الدَّرْدَاءِ اللَّهُ مَا يُعْسَلَ

وثمرةُ الخِلافِ تظهَرُ فيما إذا طلَّقها في طُهرِ، فحاضَتْ بعدَه ثلاثَ حِيضٍ؛ فعندَ الشَّافعيِّ تنقضي عدَّتُها بمجرَّد الدُّخولِ في الحيضةِ التَّالثةِ، وعندنا بانقطاعِ دمِ الحيضةِ الثَّالثةِ، فلا يجوزُ لها أنْ تنكِحَ زوجًا غيرَهُ حالَ الحيضةِ الثَّالثةِ عندَنا خلافًا لهُ، وتؤيِّدُ مذهبنا أمورٌ، منها: حديثُ: "طَلاقُ الأمّةِ ثِثنانِ وقُروؤُها حَيْصَتانِ»، أخرجَهُ أبو داودَ والتَّرمذيُّ وابنُ ماجه والحاكِمُ وغيرُهم مع ما تقرَّرَ أنَّ عدَّةَ الأمةِ حيضتانِ، فإنَّ من المعلومِ أنَّ الرَّقَ لهُ تأثيرٌ في التنصيفِ لا في تغييرِ الحُكمِ من الطُّهرِ إلى الحيضِ، فلمَّا تقرَّرَ أنَّ عدَّةَ الأمةِ حيضتانِ ووردَ به الحديثُ؛ وذلك للتنصيفِ لا في تعييرِ الحُكمِ من الطُّهرِ الى الحيضِ، فلمَّا تقرَّرَ أنَّ عدَّة الأمةِ حيضةَ ونصفَها؛ عُلِمَ به أنَّ عدةَ الحرَّةِ الاعتبارُ فيها أيضًا للحيضِ لا للطُّهرِ، ومنها: قولُه تعالى في سورة الطَّلاق: ﴿ وَالتَّيي يَهِسْنَرَمْنَ الْمَحِيضِ مِن لِسَالَهُ مُو الطلاقُ في الطَّهرِ، فإنْ كانتِ العدةُ أطهارًا؛ يلزَمُ أحدُ الأمرينِ، إمَّا النَّابِةِ، ومنها: أنَّ الطَّلاقَ السُّنِيَّ المشروعَ هو الطلاقُ في الطُّهرِ، فإنْ كانتِ العدةُ أطهارًا؛ يلزَمُ أحدُ الأمرينِ، إمَّا النَّيادةُ على ثلاثةٍ أو النَّقصانُ؛ وذلك لأنَّه إذا طلَّقها في عُهْرٍ؛ فلا يخلو إمَّا أنْ يحتسِبَ ذلك الطُّهرَ الذي طلَّق فيهِ أو البُخملةِ لو حُملَ العَدَّةُ للاثةِ على الطَّهرِ على الطَّهرِ النَّانِ تلزَمُ الزِّيادةُ على الثَّونِ ما إلاَ على الطُّهرِ على الطُّهرِ؛ فلا يحتسَبَ، بل تُجعَلُ العدَّةُ فلائةَ على الطُّهرِ؛ لَزَمَ إبطألُ موجِبِ الخاصِّ، وهو لفظُ ثلاثةٍ، بخلافِ ما إذا أريدَ به=

⁽١) أبو داود، واللَّفظُ له، ك: الطلاق، ب: فيما تجتنب المعتدَّةُ، ح: (٢٣٠٤)، والنَّسائيُ، ك: الطلاق، ب: ما تجتنب الحادَّةُ من الثِّياب، ح: (٣٥٣٥)، وحسَّنهُ ابنُ حجر في «هداية الرواة» (٣/ ٣٣٢).

⁽Y) قولُه: «كانوا يجعلونَ له عليها الرَّجعةَ حتَّى تغتَسِلَ من الحيْضَةِ النَّالثةِ»: (الأصْلُ في بابِ عدَّةِ الطَّلاق قولُه تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَتَ يُمَّرَضَّ كَ يَأَنفُسِهِنَ ثَلَتَهَ قُرُوءً ﴾ [البقرة: ٢٧٨]، وقد وقع الخلافُ من عهدِ الصَّحابةِ، فمَنْ بعدَهم في تعيينِ المُرادِ بالقرْءِ في الآية بناءً على أنَّ القُروءَ بالضَّمِّ جمعُ قَرْءِ بالفتحِ، وهو اسمٌ مشترَكُ بينَ الحيضِ والطُّهرِ، فمنهم من حَمَلَ القَرْءَ على الطُّهرِ، واختارَ أنَّ العدةَ ثلاثةُ أطهارٍ، وهو مذهبُ الشَّافعيِّ، وذهبَ أصحابُنا تبعًا لجمع من الصَّحابةِ منهمُ الخلفاءُ الرَّاشدونَ إلى أنَّ المُرادَ بالقرْءِ الحيضُ.

مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ، رواه الطَّحاويُّ (١).

٤٣٧٧ ـ وَقَالَ «مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ» فِي «مُوَطَّنه»(٢): أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ أَبِي عِيسَى الْخَيَّاطُ الْمَدِينِيُّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ ثَلاثَةَ عَشَرَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، كُلُّهُمْ قَالُوا: الرَّجُلُ أَحَقُّ بِامْرَأَتِهِ حَتَّى تَغْتَسِلَ مِنْ حَيْضَتِهَا الثَّالِثَةِ.

٤٣٧٨ - وَرَوَى البَيهَقِيُّ فِي «شُنَنِه» وَالطَّحَاوِيُّ (٣) عَنِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَهُو أَحَقُّ بِهَا حَتَّى تَغْتَسِلَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ فِي الْوَاحِدَةِ وَالثَّنَيْن.

الحيضُ؛ فإنّه إذا طلّقها في طُهْرِ؛ تُجعَلُ العدَّةُ ثلاث حِيضِ تكونُ بعدَه، وتتمُّ بانقطاع دمِ الحيضِ النَّالثِ، فإنْ قلتَ: تلزَمُ الزِّيادةُ والنَّقصانُ عند الحنفيّةِ أيضًا فيما إذا طلَّقها حالة الحيْضِ، فيبطُل موجِبُ اسمِ العَدَو؛ قلتُ: الطَّلاقُ في تلزَمُ الزِّيادةُ والنَّقصانُ عند الحيضِ طلاقُ بِدْعِيٌّ، والشَّارعُ إنّما يبينُ أحكامَ المشروعاتِ دونَ غيرِ المشروعاتِ، فالمذكورُ في الآيةِ هو عدةُ الطَّلاقِ الشَّرعيِّ، ولا يلزَمُ فيه شيءٌ من الزِّيادةِ والنُّقصانِ، وإنْ لزِمَ أحدُهما في الطَّلاقِ البِدْعِيُّ، وعلى تقديرِ حَمْلِ القرَّعِ على الطَّهر؛ يلزمُ أحدُهما في الطَّلاقِ الشَّرعيُّ، ولا يُقالُ: يجوزُ إطلاقُ لفظِ الجمعِ على اسمَيْنِ وبعضِ الثَّالِثةِ، القرَّعِ على الشَّري وبعضِ الثَّالِيةِ، كقولِه تعالى: ﴿ الْمَحْمُ الشَّهرُ وَمَعْلَ الشَّرِي الطَّدِةِ وَ البَعرةِ: ١٩٧٤؛ لأنَّا نقولُ: ذلك في الجمعِ المجرَّدِ عن العددِ، وأمَّا العددُ والجمعُ المقرونُ بهِ؛ فلا، ومنها: أنَّ القُروءَ جمعٌ، وأقلُّ الجمعِ ثلاثةٌ، ولا يستقيمُ هذا إلا عندَ حملِ القرءِ على الحيضِ، ومنها: أنَّه مذهبُ الخُلْفَاءِ والعَبادِلةِ وأكابِرِ الصَّحابةِ، فكانَ أولى بالقبولِ بالنِّسَةِ إلى قولِ أصاغرِ الصَّحابةِ، ولا تمشُكَ للشَّافعيِّ بتذكيرِ الثَّلاثِ؛ لأنَّ لفظَ القرْءِ مذكَّرٌ، فباعتبارِهِ يُذَكَّرُ؛ لأنَّ الشَّيءَ إذا كانَ له اسمانِ مذكَّرٌ ومؤنَّثُ كالبُّرُ والحِنطةِ؛ جازَ تذكيرُه وتأنيثُهُ)، "عمدة الرَّعاية» و"التعليق الممجَّد» و"شرح الكنز» للعينيِّ، ملتَقَطَّ منها. م

⁽۱) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الطَّلاق، ب: الأقراء، ح: (٤٥٠١)، وصحَّحَ إسنادَه العينيُّ في «نخب الأفكار» (١١/ ٨٢)، وهو في «مصنَّف عبدِ الرزاق» (٦/ ٣١٩)، ح: (١١٠٠٢).

⁽٢) الإمامُ محمَّدٌ في «الموطَّأ»، ك: الطَّلاق، ب: انقضاء الحيض، ح: (٦٠٨).

⁽٣) البيهة يُّ في «السُّننِ الكبرى» واللَّفظُ له، ك: العِلَد، ب: مَنْ قال: الأقراءُ حِيَضٌ، ح: (١٥٣٩٥)، والطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الطَّلاق، ب: الأقراء، ح: (٤٤٩٩)، وقال العينيُّ في «نخب الأفكار» (١١/ ٨٠): (إسنادٌ صحيحٌ، ورجالُه كلُّهم رجالُ الصَّحيح)، وهو في «موطَّا مالكِ برواية محمَّدِ» ح: (٢٠٧).



٤٣٧٩ ـ وَرَوَى ابن ماجه (١) عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: أُمِرَتْ بَرِيرَةُ أَنْ تَعْتَذَّ بِثَلَاثِ حِيض.

٤٣٨٠ ـ وَفِي رِوَايَةِ أَحمَدَ والدّارَقطنيّ (٢) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَيَّر بَرِيرَةَ فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا، وَأَمْرَهَا أَنْ تَعْتَدَّ عِدَّةَ الْحُرَّةِ.

٤٣٨١ ـ وَرَوَى التَّرِمذيُّ وَأَبُو داودَ^(٣) عَنْ عَائِشَةَ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «طَلَاقُ الأَمَةِ تَطْلِيقَتَانِ، وَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ».

٤٣٨٢ - وَفِي رِوَايَةِ الدّارَقطنيِّ (٤): «طَلَاقُ الْعَبْدِ اثْنَتَانِ، وَقُرْءُ الْأَمَةِ حَيْضَتَانِ».

٤٣٨٣ _ وَرَوَى ابن ماجه وَالدَّارَقطنيُّ (٥) عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «طَلَاقُ الْأَمَةِ الْنَتَانِ، وَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ».

(۱) ابن ماجه، أبواب الطَّلاق، ب: خيار الأمَة إذا أُعتقتْ، ح: (۲۰۷۷). قال البوصيريُّ في «مصباح الزُّجاجة» (۲/ ١٣٠): (هذا إسنادٌ صحيحٌ رجالُه موتَّقونَ)، وقال ابنُ التُّركمانيِّ في «الجوهر النقيِّ» (٧/ ٤٢٦): (سندٌ جيِّدٌ).

(٢) الدارَقطنيُّ، ك: النّكاح، ب: المهر، ح: (٣٧٧٧)، وأحمد، ح: (٣٤٠٥)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢) الدارَقطنيُّ، ك: النّكاح، بالمهر، ح: (رجالُ أحمدَ رجالُ الصَّحيح).

- (٣) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبواب الطلاق، ب: ما جاء أنَّ طلاقَ الأمّةِ تطليقتانِ، ح: (١١٨٧)، وأبو داودَ، ك: الطَّلاق، ب: في شُنَّةِ طلاقِ العبدِ، ح: (٢١٨٩)، وصحَّحَهُ الحاكمُ، ح: (٢٨٢٢)، ووافقَهُ الذَّهبيُّ، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٣/ ٣١٣)، قال الإمامُ التَّرمذيُّ: (وَالعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، وَهُو قَوْلُ سُفْيَانَ التَّوْرِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ).
- (٤) الدارَقطنيُّ، ك: الطَّلاق والخلع، ح: (٢٠٠١)، وأحمدُ، ح: (٣٤٠٥). ضعَّفَهُ البيهقيُّ لمظاهرَ بنِ أسلمَ في «السُّنن الكبرى» (٢٠٦/٧)، قال الحاكم فيه برقم: (٢٨٢٢): (مُظاهرُ بنُ أسلمَ شيخٌ من أهل البصرةِ، لم يذكرُهُ أحدٌّ من متقدِّمي مشايخِنا بجرح، فإذًا الحديثُ صحيحٌ، ولم يخرِّجاهُ)، ووافقهُ على التَّصحيح اللَّهبيُّ.
- (٥) ابن ماجه، أبواب الطَّلاق، ب: في طلاق الأمة، ح: (٢٠٧٩)، قال البوصيريُّ في «مصباح الزُّجاجة» (٢/ ١٣١): (هذا إسنادٌ ضعيفٌ، ولهُ شاهدٌ من حديثِ عائشةَ رواهُ أبو داودَ والتِّرمذيُّ وابنُ ماجه)، أقولُ: إذنْ هو حسَنٌ لغيره.

٤٣٨٤ ـ وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ: أَنَّ عَلْقَمَةَ بْنَ قَيْسٍ طَلَقَ امْرَأَتَهُ طَلاقًا يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ فَحَاضَتْ حَيْضَةً أَوْ حَيْضَةً أَوْ حَيْضَةً أَوْ عَنْ إِبْرَاهِيمَ: أَنَّ عَلْقَمَةً عَشْرَ شَهْرًا، ثُمَّ مَاتَتْ، فَسَأَلَ عَلْقَمَةُ عَبْدَاللهِ بْنَ مَسْعُودٍ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: هَذِهِ امْرَأَةٌ (١) حَبَسَ اللهُ عَلَيْكَ مِيرَاثَهَا فَكُلْهُ.......

(۱) قولُه: «هذه امرأةٌ حَبَسَ اللهُ عليكَ ميراتُها فكُلُهُ»: (اعلمْ أنَّ عمرَ أفتى في مثل ذلك، نقلَهُ مالكُّ: بأنَّها تنتظِرُ تسعة أشهرٍ، ثمَّ تعتدُّ بثلاثةِ أشهرٍ، إلى قول عمرَ ذهبَ مالكُّ، وإلى ظاهرِ هذا كان يذهبُ الشَّافعيُّ في القديمِ، ثمَّ رجعَ عنهُ في الجديد إلى قولِ ابنِ مسعودِ الآتي بعدُ، وحُمِلَ كلامُ عمرَ على كلامِ عبدِاللهِ، فقالَ: قدْ يحتمِلُ قولُ عمرَ أنْ يكونَ في الجديد إلى قولِ ابنِ مسعودِ الآتي بعدُ، وحُمِلَ كلامُ عمرَ على كلامِ عبدِاللهِ، فقالَ: قدْ يحتمِلُ قولُ عمرَ أنْ يكونَ في المرأةِ قد بلغتِ السَّنَّ التي مَن بلغَها مِنْ نسائِها؛ يئِسْنَ من المحيض، فلا يكونُ مخالفًا لقولِ ابنِ مسعودٍ، وذلك وجهُ عندَنا.

ثمَّ اعلمُ أنَّ ابنَ مسعودٍ أفتى ـ نقلَه محمَّدٌ والبيهقيُّ ـ بعدمِ انقضاءِ العدَّةِ وإنْ مضَتْ ثانيةَ عشَرَ شهرًا من وقتِ الطَّلاقِ ما لم تحضْ، وبقولِ ابنِ مسعودٍ أخذَ أبو حنيفة والعامَّةُ من فقهائِنا؛ لترجيحِ فتوى ابنِ مسعودٍ؛ لأنَّ العدَّة المذكورة في كتابِ اللهِ على أربعةِ أوجهِ، لأربعةِ أقسامٍ: أحدُها: العِدَّةُ للحامل، سواءٌ كانتْ مطلَّقة أو متوفَّى عنها زوجُها، وهي وضعُ الحملِ في قولِه تعالى: ﴿ وَأَوْلَتُ ٱلْأَعْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمَّلَهُنَّ ﴾ [الطلاق: ٤]. وثانيها: العدَّةُ للرَّبِيةِ التي أيسَتْ لكِبَرِها فارتفعَ حيضُها. وثالثُها: العدَّةُ للصَّغيرةِ التي لم تبلغ مبلغ الحيض، وهي ثلاثةُ أشهرٍ في قولِه تعالى: ﴿ وَٱلْمُطلَّقةِ أَشَهُرٍ وَالتِي لَمْ يَعِضَنَّ ﴾ [الطلاق: ٤]. ورابعُها: العدةُ للمطلَّقةِ التي تحيض، وهي ثلاثةً قروء في قولِه تعالى: ﴿ وَٱلْمُطلَّقَتُ يُرَبَّصُنَ عَلَيْتُهُ وَلَوَعٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، للمطلَّقةِ التي تحيضُ، وهي ثلاثةً قروء في قولِه تعالى: ﴿ وَٱلْمُطلَّقَتُ يُرَبَّصُنَ عَلَيْتُهُ مَلِيَّا لَلْمُطلَّقةِ التي تحيضُ، وهي ثلاثةً قروء في قولِه تعالى: ﴿ وَٱلْمُطلَّقَتَ يُرَبَّصُنَ عَلَيْتُهُ وَلَوَعٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨]،

ووجة خامِسٌ: وهو عدَّةُ المتوفَّى عنها زوجُها غيرِ الحاملِ في قولِه تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفِّونَ مِنكُمْ وَيَدَرُونَ أَزَوَجًا يَرَبُكُمُ وَيَدَرُونَ أَزَوَجًا يَرَبُكُمُ وَيَدَرُونَ أَزَوَجًا يَرَبُكُمُ وَيَدَرُونَ أَزَوَجًا يَرَبُكُمُ وَيَدَرُونَ أَرْوَبُكُمْ وَيَكُمُ وَيَعُمُ وَيَعُمُ وَيَعُمُ وَيَعُمُ الله عَدَ حيضة أَسُهِ وَيَعْمَلُ وَلا غَيرِها، فالقولُ ما قالَ ابن مسعودٍ وبه قالَ أبو حنيفة ، حاصلُه: أنَّها لا تحلُّ حتَّى يمضي بها ثلاثة قروء أو تبلغ سنَّ الآيساتِ، فتعتدُّ بثلاثة أشهرٍ)، «التعليق الممجَّد» و«المسوَّى» و«سُنن البيهقيّ»، ملتقطٌ منها.

ولذلك قال في «الدُّرِّ المختار» و«ردِّ المحتار»: (أمَّا الشابَّةُ المعتدَّةُ بالطُّهِرِ بأنْ حاضَتْ، ثمَّ امتدَّ طهرُها؛ فتعتدُّ بالحيضِ إلى أنْ تبلغَ سِنَ الإياسِ، «جوهرة» وغيرها.

وفي «شرح الوهبانية»: انقضاؤُها بتسعةِ أشهرِ ستَّةِ منها مـدَّةُ الإياسِ، وثلاثةٍ منها للعِدَّةِ، ورأيتُ بخطِّ شيخِ مشايخِنا=



رواه محمَّدٌ في «موطَّئه»(١)، ورواه البيهقيُّ في «سننه»(٢) أيضًا عن علقمة بسندٍ صحيحٍ، وقال فيه: سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا، ثُمَّ مَاتَتْ، فَجَاءَ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: حَبَسَ اللهُ عَلَيْكَ مِيرَاثَهَا، فَوَرَّثُهُ مِنْهَا.

٤٣٨٥ ـ وَفِي رِوَايَةٍ لمحمَّد (٣) عَنِ الشَّعْبِيِّ: أَنَّ عَلْقَمَةَ بْنَ قَيْسٍ سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَهُ بِأَكْلِ مِيرَاثِهَا.



السَّائِحانيِّ أَنَّ المعتمدَ عندَ المالِكِيَّةِ: أَنَّهُ لا بُدَّ لوفاءِ العِدَّةِ مِنْ سنةٍ كاملةٍ تسعةِ أشهرٍ لمدة الإياس، وثلاثةِ أشهرٍ لانقضاءِ العِدَّةِ، هذا غريبٌ مخالِفٌ لجميعِ الرِّواياتِ، فلا يُفتى به، كيفَ وفي نكاحٍ؟ الخُلاصَةُ لو قيلَ لحنفيِّ: ما مذهبُ الإمامِ الشَّافعيِّ في كذا؟ وجب أَنْ يقولَ: قالَ أبو حنيفةَ: كذا، نعمْ، لو قضى مالكِيٌّ بذلك؛ نفذَ لأنَّه مجتهد فيه، وقال العلَّامُة: والفتوى في زمانِنا على قول مالكِ، وعلى ما في «جامع الفصولين»: لو قضى قاضٍ بانقضاءِ عدَّتِها بعدَ مضيِّ تسعةِ أشهرٍ؛ نَفذَ لأنَّ المعتمدَ أَنَّ القاضي لا يصِحُّ قضاؤُهُ بغيرِ مذهبِهِ، خصوصًا قُضاةُ زمانِنا. وأمَّا ممتدَّةُ الحيضِ؛ فالمفتى به كما في حَيْضِ «الفتح» تقديرِ طُهرِها بِشَهريْنِ، فستَّةُ أشهرٍ للأَطهارِ، وثلاثُ حِيضٍ بشهرٍ احتياطًا). م

⁽۱) الإمامُ محمد في «الموطَّا»، ك: الطلاق، ب: المرأةُ يطلِّقُها زوجُها طلاقًا، ح: (۲۱۱)، وعبد الرَّزَاق في «المصنَّف» نحوَه، ك: الطَّلاق، ب: تعتدُّ أقراءَها ما كانتْ، ح: (٤/ ١١٠): (إسنادُهما صحيحٌ).

⁽٢) البيهقيُّ في «الكبرى» عن علقمةَ بنِ قيسٍ، ك: العِدَد، ب: عدَّةُ مَنْ تباعدَ حيضُها، ح: (١٥٤١١)، قالَ ابنُ حجرٍ في «النقلخيصِ» (٣/ ٥٠٠): (سندٌ صحيحٌ)، وصحَّحهُ ابنُ الملقِّنِ في «البدر المنير» (٨/ ٢٤٤).

⁽٣) الإمام محمَّدٌ في «الموطَّأ»، ك: الطَّلاق، ب: المرأةُ يطلِّقُها زوجُها طلاقًا، ح: (٦١١).



٤٣٨٦ _ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ﷺ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهُ قَالَ فِي سَبَايَا أَوْطَاسَ (١): «لَا تُوطَأُ حَامِلٌ

(۱) قولُه: "قالَ في سبايا أوطاس... إلخ»: (فيه دليلٌ على أنَّ استحداث المُلْك في الأَمّة يوجبُ الاستبراء، وبظاهره قالَ الأثمةُ الأربعةُ؛ لأنَّ الأصلَ في الاستبراء هذا الحديثُ، وهو أفادَ وجوبَ الاستبراء على المولى، ودلَّ على السّبب في المسبيَّة، وهو استحداثُ الملكِ واليدِ؛ لأنَّه هو الموجودُ في مورد النَّصِّ، وهذا؛ أي: وجوبُ الاستبراء؛ لأنَّ الحكمةَ فيه التَّعرُّفُ عن براءة الرَّحم؛ صيانةً للمياه المحترمة عن الاختلاط والأنساب عن الاشتباه، وذلك الصّيانةُ عند حقيقة الشُّغل، أو توهِّم الشُّغل بماءٍ محترم، وهو أي: المحترمُ -بأنْ يكونَ الولدُ ثابتَ النَّسب، ويجبُ الاستبراء على المشتري لا على البائع؛ لأنَّ العلَّة الحقيَّقةَ إرادةُ الوطء والمشتري هو الذي يريدُه دونَ البائع، فيجبُ عليه غيرَ أنَّ الإرادةَ أمرٌ مبطَّنٌ فيُدارُ الحكمُ على دليلها، وهو التَّمكُنُ من الوطء.

والتّمكُنُ إنّما يببُ بالملك واليد، فانتصب التّمكُنُ سببًا، وأُديرَ الحكمُ عليه تيسيرًا، فكانَ السّببُ في المسبيّة استحداث ملك الرّقبة المؤكّد باليد، وتعدّى الحكمُ إلى سائر أسباب الملك كالشّراء، والهبة، والوصيّة، والميراث، والخُلع، والكتابة، وغير ذلك، وكذا يجبُ الاستبراءُ على المشتري من مال الصّبيّ، ومن المرأة، ومن المملوك، وممّن لا يحِلُّ له وطؤها، وكذا إذا كانت المشتراةُ بكرًا لم تُوطأ؛ لتحقُّق السّبب، هو استحداثُ الملك واليد، وإدارةُ الأحكام على الأسباب دون الحكم لبطونها، وهي هاهنا تُعرَفُ براءةُ الرّحم، فيُعتبرُ تحقُّقُ السّبب وعند توهم الشغل بالماء، وكذا لا يجتزَّأُ بالحيضة التي اشتراها في أثنائها، ولا يجتزَّأُ بالحيضة التي حاضتها بعد الشراء أو غيره من أسباب الملك قبل القبض، ولا بالولادة الحاصلة بعدها قبلَ القبض خلافًا لأبي يوسف؛ لأنَّ السَّببَ استحداثُ الملك واليد، والحكمُ لا يسبُق السَّببَ، وكذا لا يجتزَّأُ بالاستبراء الحاصل قبلَ الإجازة في بيع الفضوليّ، وإنْ كانت الجاريةُ في يد المشتري، ولا بالاستبراء الحاصل بعد القبض في الشّراء الفاسد قبل أنْ يشتريها شراءً صحيحًا، لما قلنا من دليل عدم الاجتزاء). أخذْتُه من "الهداية» وشروحها.

ولذلك قالَ في «الدُّرِّ المختار»: (من ملكَ استمتاعَ أمةٍ بنوعٍ من أنواع الملك: كشراء وارثٍ، وسبيٍ، ودفع جنايةٍ، وفسخ بيع بعد القبض، ونحوها، وقيَّدْتُ بالاستمتاع ليخرجَ شراءُ الزَّوجة، ولـو بكرًا أو مشريَّةً من عبدٍ أو امرأةٍ،=



حَتَّى تَضَعَ، وَلَا غَيْرُ ذَاتِ حَمْلِ حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً"، رواه أحمد وأبو داود والدّارِميُّ(١).

٤٣٨٧ - وَرَوَى البَيهَقِيُّ فِي «سُنَنِه»(١) عَنِ الْحَسَنِ وَعَطَاءٍ وَابْنِ سِيرِينَ وَعِكْرِمَةَ أَنَّهُمْ قَالُوا: يَسْتَبْرِثُهَا(٣) وَإِنْ كَانَتْ بِكُرًا.

ولو عبدَه كمكاتبه ومأذونه لو مستغرَقًا بالدَّين، وإلّا لا استبراء، أو من مَحرَمها غير رحمها كيلا تعتقَ عليه، أو من مال صبيِّ، ولو طفلُه؛ حَرُمَ عليه وطوُها، وكذا دواعيه في الأصحِّ؛ لاحتمال وقوعها في ملكِ غير ملكه بظهورها حبلى حتى يستبرتَها بحيضةٍ فيمن تحيضُ، وبشهرٍ في ذات أشهرٍ وهي صغيرةٌ وآئسةٌ ومنقطعة حيضٍ، ولو حاضَت فيه بطلَ الاستبراءُ بالآيام، ولو ارتفع حيضُها بأنْ صارَت ممتدَّة الطُّهر، وهي ممَّن تحيضُ استبراها بشهرين وخمسة أيّام عند محمَّد، وبه يفتى، والمستحاضة يدعُها من أوَّل الشَّهر عشرة آيًامٍ). «البرجنديُّ» وغيره، فليحفظ، وبوضع الحمل في الحامل.

وقالَ في «تنسيق النظام»: (حاصلُه: أنَّ الاستبراءَ في اللَّغة: طلبُ البراءة والطَّهارة، وفي الشَّرع: طلبُ براءة رحم جاريةٍ عن حملٍ، ومن ملكَ أمّة شراءً، أو هبةً، أو وصيَّةً، أو إرثًا يحرمُ عليه الوطءُ ودواعيها حتى يستبرأها بحيضةٍ أو شهرٍ أو وضع حمل). م

- (١) أبو داودَ، واللَّفظُ له، ك: النكاح، ب: في وطء السبايا، ح: (٢١٥٧)، وصحَّحَه الحاكمُ، وأقرَّه الذَّهبيُّ، ك: النّكاح، ب: إذا تزوَّجَ العبدُ، ح: (٢٧٩٠)، وحسَّنه ابنُ حجر في «هداية الرّواة» (٣/ ٣٣٤).
 - (٢) البيهةيُّ في «السُّنن الكبرى» تعليقًا، ك: العدد، ب: استبراء من ملكَ الأمةَ، ح: (١٥٥٩٢ ـ ١٥٥٩٤).

ورواه ابنُ أبي شيبةَ عن ابن سيرينَ في «المصنَّف»، ك: النِّكاح، ب: في الرَّجل يشتري الجاريةَ العذراءَ يستبرئها، ح: (لا يقربَنَّ ما دون رحمها حتّى يستبرئها)، بلفظ: عن ابن سيرينَ، في الرَّجل يشتري الأمةَ العذراءَ قالَ: (لا يقربَنَّ ما دون رحمها حتّى يستبرئها)، وإسنادُه صحيحٌ.

وروى عن الحسن، ح: (١٦٨٨٢) بلفظ: (عن الحسن في رجلٍ يشتري جاريةً عذراءً، قالَ: يستبرئُ رحمَها)، وإسنادُه صحيحٌ، وبرقم: (١٦٨٨٣) بإسنادِ حسن.

وروى مثلَه عن عكرمة، ح: (١٦٨٨٤)، ورجالُه ثقاتٌ، وروى عن عطاء، ح: (١٦٨٨٥)، بلفظ: (عن عطاءٍ في رجلٍ اشترى جاريةً بين أبويها عذراء، قالَ: يستبرئها بحيضتين، وإنْ لا تحيضُ فبخمسةٍ وأربعين يومًا)، وإسنادُه حسنٌ.

(٣) قولُه: «قالوا: يستبرئُها وإنْ كانَت بكرًا»؛ أي: اتَّفقَ الجمهورُ على استبراء العذراء؛ لحديث سبايا أوطاسَ بعمومه،=

٤٣٨٨ - وَفِي رِوَايَةِ رَزِينٍ^(١): عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا وُهِبَتِ الوَلِيدَةُ الَّتِي تُوطَأَ أَوْ بِيعَتْ، أَو أَعْتِقَتْ؛ فَلْتَسْتَبْرِئُ رَحِمَهَا بِحَيضَةٍ، وَلَا تُستَبرَأُ العَذْرَاءُ»(٢).

٤٣٨٩ ـ وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ﷺ قال: مرَّ النَّبِيُ ﷺ بِإِمْرَأَةٍ [فسأل عنها؟ فقالوا: هذه أَمَةٌ لفلان] فقالَ: «لَعَلَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُلِمَّ بِهَا»، فَقَالُوا: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَلْعَنَهُ لَعْنَا يَدْخُلُ مَعَهُ قَبْرُهُ، كَيْفَ يُورِّتُهُ وَهُو لَا يَحِلُّ لَهُ؟»، رواه مسلمٌ (٣).

٤٣٩٠ ـ وَعَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَادِيِّ هُ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنِ: «لَا يَحِلُّ لِامْدِئِ يُوْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْقِيَ مَاءَهُ (٤) ذَرْعَ غَيْرِهِ ». يَعْنِي: إِنْيَانَ الْحَبَالَى. «وَلَا يَحِلُّ لِامْرِئِ

ووصلَ ابنُ أبي شبيةَ الجملةَ الأولى، ك: النّكاح، ب: من كان يقولُ: يستبرئُ الأمةَ بحيضةٍ، (١٦٩٢٦)، من طريق أبي أسامةَ، عن عبيدالله بن عمرَ العمريِّ، عن نافعٍ، عن ابن عمرَ، وعبيدُالله العمريُّ ثقةٌ، فالإسنادُ صحيحٌ.

ووصلَ الجملةَ الأخرى ك: النكاح، ب: في الرَّجل يشتري الجاريةَ العذراءَ أيستبرئُها، (١٦٨٨٦)، ورواه عبدُ الرَّزاق في «المصنَّف»، ك: الطلاق، ب: الأمة العذراء تباعُ، ح: (١٢٩٠٦)، وهذا إسنادُه صحيحٌ.

⁼ وأيضًا لهذا الأثر، وكذا على استبراء غير الحائض بشهر لا بأشهر. م

⁽١) البخاريُّ تعليقًا، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: هل يسافرُ بالجارية.

 ⁽٢) وقال الإمامُ النَّوويُّ: (إنْ كانت المستبرّاةُ من ذوات الأشهر، فعند الجمهور تُستبرأُ بشهرٍ، لأنَّه بدلُ قرءٍ). م [«المرقاة»
 (٦/ ٤٦٥)].

⁽٣) مسلمٌ، ك: النَّكاح، ب: تحريم وطء الحامل، ح: (٣٥٦٢)، واللَّفظُ له إلَّا ما بين المعكوفين فلم أجدُه فيه.

⁽³⁾ قولُه: «أنْ يسقي ماءَه زرعَ غيره... إلخ»: لذلك قال في «تنسيق النظام»: (إنَّ الاستبراءَ عندنا إنَّما هو في الحبلى المشتراة، والحبلى من الزِّنا والسَّبايا التي فُسخَ نكاحُهنَّ عن أزواجهنَّ الحربيِّين بوجه الإسلام، أو الهجرة، وصارَت ممّا ملكت أيمانُنا لا في حقِّ منكوحته الحبلى؛ فإنَّه يجوزُ جماعُها، وكذا يجوزُ وطءُ الحبلى من الزِّنا إذا كانَ الزَّوجُ هو الزِّاني، زنى بها قبلَ النّكاح، ولا في حقِّ الحربيَّة المهاجرة مسلمة إذا كانَت حاملًا؛ فإنَّه لا يجوزُ عندنا نكاحُها حتى تضعَ، فضلًا عن الوطء؛ لأنَّ نكاحَهم فيما بينَهم صحيحٌ عندنا فعدَّتُه وضعُ الحمل، ومبنيُّ حرمة الوطء ما نُصَّ عليه أنْ لا يسقى ماءَه زرعَ غيره). م

يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَقَعَ عَلَى امْرَأَةٍ مِنَ السَّبْيِ حَتَّى يَسْتَبْرِنَهَا، وَلَا يَجِلُّ لِامْرِئٍ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَبِيعَ مَغْنَمًا حَتَّى يُقْسَمَ»، رواه أبو داود (۱۱)، ورواه التِّرمذيُّ إلى قوله: «زَرْعَ غَيْرِهِ».



⁽١) أبو داودَ، واللَّفظُ له، ك: النَّكاح، ب: في وطء السَّبايا، ح: (٢١٥٨)، والتَّرمذيُّ مختصرًا، أبوابُ النَّكاح، ب: ما جاءَ في الرَّجل يشتري الجارية وهي حاملٌ، ح: (١٣١١)، وقالَ: (هذا حديثٌ حسنٌ).



وقولِهِ تعالى: ﴿ وَعَلَ اللهِ ﷺ: ﴿ لِينَغِقَ ذُوسَعَةِ مِن سَعَيَةِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ وَفَلْيَغِقَ مِمَّا ءَائنهُ الله ﴾ [الطلاق: ٧]. وقولِهِ تعالى: ﴿ وَمَاحِبْهُ مَا (١) فِ وَقُولِهِ تعالى: ﴿ وَصَاحِبْهُ مَا (١) فِ اللهُ مَثْرُوفَ ﴾ [البقرة: ٣٣٣]. وقولِهِ تعالى: ﴿ وَمَالِي تعالى: ﴿ وَمَالِي تعالى: ﴿ وَمَلَى الْوَارِثِ (٢) مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ [البقرة: ٣٣٣]. وقولِهِ تعالى:

(١) قولُه: «﴿ وَصَاحِبْهُ مَا فِي ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفَ ﴾»: (فيه دليلٌ على أنَّ نفقةَ الأبوين على الرَّجل)، كذا في «الهداية». م

(٢) قولُه: ﴿ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَاكِ ﴾ »: (فإنَّ ذلك للإشارة إلى البعيد، فيكونُ إشارة إلى أوَّل الآية، وهو قولُه تعالى: ﴿ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ النَّفقة، وتقييدُه بذي الرَّحم المحرم بقراءة ابن مسعودٍ، ولا شكَّ أنَّ قراءته كانت مسموعة من النَّبِيِّ عَلَيْهُ، وقراءتُه مشهورةٌ، فصارَت بمنزلة خبر مشهورٍ على ما عُرف فجازَ تقييدُ إطلاق الكتاب مها). ﴿ عناية » ، ملتقطٌ منهما.

وقالَ في «المدارك»: («﴿وَعَلَى ٱلْوَارِثِ ﴾»: عطفٌ على قوله: ﴿وَعَلَ ٱلْوَلُودِلَهُ رِنَّهُنَ وَكِمْنَ أَهُنَ وَمَلَ أَلُوارِثِ ﴾، وما بينهما تفسيرٌ للمعروف، متعرضٌ بين المعطوف والمعطوف عليه؛ أي: وعلى وارث الصَّبِيّ عند عدم الأب مثلُ ذلك؛ أي: مثلُ الذي كان على أبيه في حياته من الرِّزق والكسوة. واختُلفَ فيه، فعند ابن أبي ليلي كلُّ من ورثَه، وعندنا من كانَ ذا رحمٍ محرمٍ منه لقراءة ابن مسعودٍ، وعلى الوارث ذي الرَّحم المحرم مثلُ ذلك، وعند الشَّافعيِّ: لا نفقة فيما عدا الولادة). انتهى.

وفي «التّفسيرات الأحمديّة»: (قالَ فخرُ الإسلام: وفي ظاهر هذه الآية إشارةٌ إلى أنَّ النّفقة تُستحقُّ بغير الولاد، وهي نفقة دُوي الأرحام خلافًا للشّافعيِّ؛ لأنَّ قولَه تعالى: ﴿وَعَلَ ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ بعمومه يتناولُ الأخَ والعمَّ وغيرهما، ويتناولُهم بمعناه؛ لأنَّه اسمٌ مشتقٌ من الإرث، مثلُ الزاني والسّارق، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ من عدا الوالد يتحمَّلون النفقة على قدر المواريث، حتى أنَّ النَّفقة يجبُ على الأمِّ والجدِّ أثلاثًا؛ لقوله تعالى: ﴿وَعَلَ ٱلْوَارِثِ مِثْلُ وَلِكَ ﴾ اسمٌ مشتقٌ معنى، فيجبُ بناءُ الحكم على معناه، هذا كلامُه، ومرادُه أنَّ في قوله تعالى: ﴿وَعَلَ ٱلْوَارِثِ مِثْلُ وَلِكَ ﴾ اسمٌ مشتقٌ معنى، فيجبُ بناءُ الحكم على معناه، هذا كلامُه، ومرادُه أنَّ في قوله تعالى: ﴿وَعَلَ ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ إشارةٌ إلى العموم فيتناولُ ما عدا قرابة الولاد، وإشارةٌ إلى أنَّ النفقةَ على قدر الإرث، ففيه إشارتان). م



﴿ فَتَاتِ ذَا ٱلْقُرِينَ حَقَّهُ رُ (١) ﴾ [الروم: ٣٨].

١٣٩١ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﷺ: أَنَّ هِنْدًا بِنْتَ عُتْبَةً ﷺ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ وَلَيْسَ يُعْطِينِي مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ وَهُوَ لاَ يَعْلَمُ، فَقَالَ: «خُذِي(٢) مَا يَكْفِيكِ

(Y) قولُه: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف»: (فيه فوائدُ، منها: وجوبُ نفقة الزَّوجة، قالَ ابنُ الهمام: والأحاديثُ كثيرةٌ في الباب، وعليه إجماعُ الأئمّة، ومنها: وجوبُ نفقة الأولاد الفقراء الصِّغار على أبيهم، إنَّما قالَ: الفقراء، حتى لو كانوا الأغنياءَ فهي في مالهم). أخذتُه من «شرح الوقاية».

(ومنها: أنَّ النَّفقةَ مقدَّرةٌ بالكفاية، تفصيلُه: أنَّ نفقةَ الزَّوجات اختلفوا فيها هل هي مقدَّرةٌ بالشَّرع، أو معتبرةٌ بحال الزَّوجين، فيجبُ على الموسر للموسرة نفقةُ الموسرين، وعلى الموسر للموسرة نفقةُ الموسرين، وعلى الفقيرة أقلُّ الكفايات، وعلى الموسر للفقيرة نفقةٌ متوسِّطةٌ بين النَّفقتين، وعلى الفقير للموسرة أقلُّ الكفاية، والباقي في ذمَّته.

وقالَ الشّافعيُّ: هي مقدرةٌ بالشَّرع لا اجتهادَ فيها معتبرةٌ بحال الزَّوج وحدَه، فعلى الموسر مُدَّان، وعلى المتوسِّط مدُّ ونصفُ، وعلى المعسر مدُّ، والحديثُ حجَّةٌ عليه). «رحمةُ الأمّة»، و«نيلُ الأوطار» ملتقطٌ منهما.

(ثمَّ اعتبارُ حالَي الزَّوجين واعتبارُ الوسط عند اختلاف حالهما مذهبُنا، وهذا يوهمُ أنَّه متفقٌ عليه بين أصحابنا، أو أنَّه أصلُ مذهب أصحابنا، وليس كذلك؛ فإنَّه مذهبٌ اختارَه الخصّافُ، وأفتى به جمهورُ المشايخ)، كذا في «الهداية». وفي «الولوالجيّة»: (وهو الصحيحُ، وعليه الفتوى، وأمّا أصلُ مذهب أصحابنا المذكورُ في ظاهر الرِّواية؛ فهو اعتبارُ حال الرَّجل مطلقًا، مثلُ مذهب الشّافعيّ، لكنَّ المتونَ والشروحَ على الأوّل).

قالَ في «البحر»: (واتَّفقوا على وجوب نفقة الموسرين إذا كانا موسرين، وعلى نفقة المعسرين إذا كانا معسرين، وإنَّما الاختلافُ فيما إذا كان أحدُهما موسرًا والآخرُ معسرًا، فعلى ظاهر الرِّواية الاعتبارُ لحال الرَّجل، فإنْ كان موسرًا وهي معسرةٌ فعليه نفقةُ الموسرين، وفي عكسه نفقةُ المعسرين).

⁽۱) قولُه: ﴿ فَتَاتِ ذَا ٱلْقُرِيَ حَقَدُ ﴾ »: (وقد نصَّ صاحبُ «الكشَّاف» و «المدارك» أنَّ في قوله تعالى: ﴿ فَتَاتِ ذَا ٱلْقُرِيَ حَقَدُ ﴾ خَقَدُ بُ الكشَّاف» و «المدارك» أنَّ عند الشّافعيِّ لا نفقة إلّا في حَقَدُ به دليلًا على وجوب نفقة ذوي المحارم كما هو مذهبنا، وقد مضى فيما قبلُ أنَّ عند الشّافعيِّ لا نفقة إلّا في قرابة الولاد، وعندنا يجُب نفقة كلِّ ذي رحمٍ محرمٍ إذا كان محتاجًا عاجزًا من الكسب على كلِّ غنيٌّ قريبٍ بترتيب الإرث والعصبات، على ما عُرفَ في الفقه)، كذا في «التَّفسيرات الأحمديّة». م

وَوَلَدَكِ بِالْمَعْرُوفِ»، متَّفقٌ عليه(١).

٤٣٩٢ ـ وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا أَعْطَى اللهُ أَحَدَكُمْ خَيْرًا، فَلْيَبْدَأُ

وأمّا على المفتى به، فتجبُ نفقةُ الوسط في المسألتين، وهو فوقَ نفقة المعسرة، ودونَ نفقة الموسرة، واحتجَّ من حكم باعتبار حالهما بقوله تعالى: ﴿ لِينُفِقَ ذُوسَعَةِ مِن سَعَتِهِ ﴾ الآية [الطلاق: ٧]، وبحديث زوجة أبي سفيانَ، الذي ذكرناه في الكتاب، فإنَّ الآيةَ تدلُّ على اعتبار حال الزَّوج، وقولُه ﷺ: «خذي ما يكفيك وولدَك بالمعروف» يَدُلُّ على اعتبار حالها، فوجبَ الجمعُ بينهما، ولا يكون ذلك إلّا باعتبار حالهما). التقطته من «عمدة الرَّواية» و«ردِّ المحتار».

(ومنها: أنَّ من له حقٌّ على غيره، وهو عاجزٌ عن استيفائه يجوزٌ له أنْ يأخذَ من ماله قدرَ حقَّ بغير إذنه، وبيانُه: أنَّ من أخذَ منك مئة فأنت بأخذ المئة غيرُ جانٍ عليه، كيفَ وقد قال الله تعالى: ﴿ وَيَحَرَّوُا سَيَتَةٍ سَيِّتَةٌ مِتَالُهُ ۖ ﴾ [الشورى: ٤٠]، وأجمَعوا على أنَّ تسمية الجزاء سيئة اعتبارٌ للمشاكلة، به قال أبو حنيفة والشّافعيُّ، بقي الاختلافُ في أنَّه هل يأخذُ حقه من عين جنسه، أم له أنْ يأخذَ من غيره؟

قال الإمامُ: ليس له إلّا الأخُذ من عين جنس حقِّه؛ لأنَّ الأخذَ من غيره لا يُتصوَّرُ إلّا بعد اقتضاء البيع؛ أي: تقديرُ البيع اقتضاءً، وليس إليه ذلك؛ لعدم ولايته.

وقال صاحباه: له الأخذُ من التَّمنين؛ لأنَّها في الحكم كواحد، وقال الشّافعيُّ: له الأخذُ من غير جنسه حتّى العقارُ، واستحسنَ متأخِّرو فقهائنا هذه الرواية؛ لفساد القضاة، وأخذهم الرَّشي في الحكم). «الكوكبُ الدُّرِّيُّ» ملخَّصًا.

(وقد صحَّ من أصلنا أنَّ القضاءَ على الغائب لا يجوزُ من غير خصم، وقولُه ﷺ لامرأة أبي سفيانَ إنَّما كان على سبيل الفتوى، لا على طريق القضاء، بدليل أنَّه لم يقدِّر لها ما تأخذُه، وفرضُ النَّفقة من القاضي تقديرُها، فإذا لم تُقدَّر لم تكن فرضًا، فلم تكنْ قضاءً.

حاصلُه: أنَّ جماعة استدلوا به على جواز القضاء على الغائب، وليس بذلك؛ لأنَّ هذه القضيّة كانت إفتاء لا قضاء على الأصحِّ). أخذُته من «البحر الرَّائق».

وقال في «المرقاة»: (وفيه دليلٌ على أنَّه يجبُ على الرَّجل نفقةُ الوالدَين والمولودين؛ لأنَّه إذا وجبَ عليه نفقةُ ولده، فوجوبُ نفقة والده عليه مع عِظَم حرمته أولى). م

(١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: النَّفقات، ب: إذا لم ينفقُ الرَّجل، ح: (٥٣٦٤)، ومسلمٌ، ك: الأقضية، ب: قضيَّة هند، ح: (٤٤٧٧).



بِنَفْسِهِ وَأَهْل بَيْتِهِ»، رواه مسلم (١).

١٣٩٣ ـ وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ﷺ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ لِي مَالًا (٢) وَوَلَدًا، وَإِنَّ وَالِدِي يَحْتَاجُ مَالِي؟ قَالَ: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِوَالِدِكَ، إِنَّ أَوْلَادَكُمْ مِنْ أَطْيَبِ كَمْ، فَكُلُوا مِنْ كَسْبِ أَوْلَادِكُمْ»، رواه أبو داودَ وابن ماجه (٣).

١٣٩٤ ـ وَعَنْ طَارِقِ الْمُحَارِبِيِّ قَالَ: قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فَإِذَا رَسُولُ اللهِ ﷺ قَاثِمٌ عَلَى الْمِنْبَرِ يَخْطُبُ النَّاسَ وَهُوَ يَقُولُ: "يَدُ الْمُعْطِي الْعُلْيَا، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ: أُمَّكَ (٤)......

أحدُهما: كونُ من تجبُه نفقتُه فقيرًا، وإنْ كان قادرًا على الكسب؛ فإنّه لو كان ذا مالٍ فنفقتُه في مالمه، ولا تجبُ نفقةُ موسرٍ على أحدٍ إلّا الزوجةُ الموسرةُ تجبُ نفقتُها على الزَّوج جزاءً للاحتباس، وأمّا نفقةُ غيرها فإنّها تجبُ للصّلة، ولا وجوبَ للصّلة إلّا عند الاحتياج، وهو بالفقر، والأصلُ فيه قولُه تعالى: ﴿وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنِيَا مَعْرُوفَا ﴾ [لقمان: ١٥]؛ أي: الوالدين، ويُلحقُ بها جميعُ الأصول، وليس من المعروف أنْ يموتَ أحدٌ من الأصول جوعًا، وهو يعيشُ في نِعَم الله.

وثانيهما: كونُ من تجبُ عليه النَّفقةُ موسرًا، فإنَّ الفقيرَ محتاجٌ إلى غيره، فكيف تجبُ عليه نفقةُ غيره؟ ولا تجبُ على الفقير نفقةُ أحدٍ إلّا الزَّوجةُ والطِّفلُ الصَّغيرُ)، كذا في «عمدة الرِّعاية». م

- (٣) أبو داودَ، واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: الرَّجل يأكلُ من مال ولده، ح: (٣٥٣٠)، وابن ماجه، أبوابُ التِّجارات، ب: ما للرَّجل من مال ولده، ح: (٢٢٩٢)، وحسَّنه ابنُ حجر في «هداية الرّواة» (٣/ ٣٣٩).
- (٤) قولُه: «أمَّك وأباك»: (فيه دليلٌ على أنَّ الأمَّ أحقُّ بحسن الصُّحبة من الأب، وأولى منه بالبرِّحيثُ لا يتَّسعُ مالُ الابن إلّا لنفقة واحدٍ منهما، وإليه ذهبَ الجمهورُ، كما حكاه القاضي عياضٌ، فإنَّه قال: ذهبَ الجمهورُ إلى أنَّ الأمَّ تُفضَّلُ في البرِّ على الأب، وقيلَ: إنَّها سواءٌ، وهو مرويٌّ عن مالكِ وبعض الشَّافعيَّة، وقد حكى الحارثُ المحاسبيُّ الإجماعَ على تفضيل الأمِّ على الأب)، كذا في «نيل الأوطار». م

⁽١) مسلمٌ، ك: الإمارة، ب: النَّاسُ تبعٌ لقريش، ح: (٤٧١١).

⁽٢) قولُه: «إنَّ لي مالًا وإنَّ والدي يحتاجُ إلى مالي... إلخ»: (في الحديث دليلٌ على وجوب نفقة الوالد على ولده، تفصيلُه أنَّه يعتبرُ في وجوب نفقة الأصول أمران:

وَأَبَاكَ، وَأُخْتَكَ وَأَخَاكَ (١)، ثُمَّ أَذْنَاكَ أَذْنَاكَ»، رواه النَّسائيُّ (٢)، وروى الدَّارَقطنيُّ وابنُ حبّانَ مثلَهُ، وصَحَّحاهُ (٣).

(۱) قولُه: "وأختك وأخاك، ثمَّ أدناك»: فيه دليلٌ على وجوب نفقة كلِّ ذي رحمٍ محرمٍ، لذلك قال في "شرح الوقاية»: (ونفقة كلِّ ذي رحمٍ محرمٍ صغيرًا فقيرًا، أو أنثى بالغة فقيرة أو ذكرًا زمِنَا، أو أعمى، على قدر الإرث ويجبُر عليه، ويعتبرُ فيها أهليّةُ الإرث لا حقيقتُه، وإنما قال هذا؛ لأنَّ نفقةَ هؤلاء إنَّما تجبُ لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَيِلَ ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، فينبغي أنْ لا تجبَ إلّا على الوارث، فقال: المعتبرُ أهليّةُ الإرث لا حقيقتُه؛ وذلك لأنَّ حقيقة الإرث لا تُعلَمُ إلاّ بعد الموت، فمن له خالٌ وابنٌ عمَّ يمكنُ أنْ يموتَ ابنُ العمِّ، ويكونَ الإرثُ للخال، فاعتبُرَ الأقربيّةُ مع أهليّة الإرث).

وقالَ في «عمدة الرِّعاية»: (قولُه: ونفقةُ كلِّ ذي رحمٍ... إلخ، عطفٌ على قوله: نفقةُ أصوله؛ أي: على الموسر يسارَ الفطرة نفقةُ كلِّ ذي رحمٍ؛ أي: قرابةَ محرمٍ، وهو بالفتح من لا يحلُّ نكاحُه به أبدًا، وأشارَ بذكر القيدين إلى أنَّه لا تجبُ نفقةُ ذي رحمٍ غير محرمٍ غير محرمٍ كابن العمِّ، ولا نفقةُ محرمٍ غير ذي رحمٍ كأمِّ الزَّوجة، والأخ الرَّضاعيِّ)، كذا في «البناية».

ثمَّ المرادُ بالمحرم من تكونُ محرميَّته للقرابة لا لأمرِ آخرَ، فابنُ العمِّ إذا كان أخًا رضاعيًّا له لا تجبُ نفقتُه؛ لأنَّه وإنْ صدقَ عليه أنَّه ذو رحمٍ محرمٍ؛ لكن محرميَّتُه لعارض الرَّضاعة لا لرحمه.

وقال في «رحمة الأمّة»: (واختلفوا هل يجبرُ الوارثُ على نفقة من يرثُه بفرضِ أو تعصيب؟ فقالَ أبو حنيفةَ: يجبرُ على نفقة كلّ ذي رحم محرم، فتدخلُ فيه الخالةُ عنده والعمّةُ، ويخرجُ منه ابنُ العمّ ومن ينسَبُ إليه بالرَّضاع. وقال مالكٌ: لا تجبٌ النَّفقةُ إلّا للوالدين الأدنيين، وأولاد الصَّلب، وقال الشّافعيُ: تجبُ النَّفقةُ على الأب وإنْ

وقال مالك: لا تجبّ النفقة إلا للوالدين الأدنيين، وأولاد الصّلب، وقال الشّافعيُّ: تجبُ النفقة على الأب وإن علا، وعلى الابن وإنْ سَفُل، ولا يتعدّى عموديِّ النَّسب، وقال أحمدُ: كلُّ شخصين جرى بينهما الميراثُ بفرض أو تعصيب من الطَّرفين لزمَه نفقةُ الآخر، كالأبوين، وأولاد الإخوة، والأخوات، والعمومة، وبنيُّهم روايةٌ واحدةٌ، فإنْ كان الارثُ جاريًا بينهم من أحد الطَّرفين، وهم ذوو الأرحام كابن الأخ مع عمَّته، وابن العمِّ مع بنت عمِّه فعن أحمد روايتان). م

- (٢) النسائيُّ واللَّفظُ له، ك: الزَّكاة، ب: أيَّتهما اليدُ العليا، ح: (٢٥٢٣)، والحاكمُ مطوَّلًا وصحَّحه ووافقَه النَّهبيُّ، ك: تواريخ المتقدِّمين، ب: ذكر أخبار سيِّد المرسلين، ح: (٢١٩٤).
 - (٣) صحَّحَه ابنُ حبّانَ، ح: (٣٣٤١)، ورواه الدّارقطنيُّ، ك: البيوع، ح: (٢٩٧٤).



٤٣٩٥ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لِلْمَمْلُوكِ(١) طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ، وَلَا يُكَلَّفُ(٢) مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ»، رواه مسلمٌ(٣).

٣٩٦ ـ وَعَنْ أَبِي ذَرِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِخْوَانْكُمْ، جَعَلَهُمُ اللهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ جَعَلَ اللهُ أَخَاهُ تَحْتَ يَدِهِ، فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ (٤)، وَلْيُلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلاَ يُكَلِّفُهُ مِنَ العَمَلِ مَا يَغْلِبُهُ، فَإِنْ

(١) قولُه: «للمملوك طعامُه وكسوتُه»: (وأحاديثُ الباب فيها دليلٌ على وجوب نفقة المملوك وكسوته، وهو مُجمَعٌ على ذلك)، كما حكاه صاحبُ «البحر» وغيره.

وقال ابنُ الهمام: (وعليه إجماعُ العلماء إلا الشَّعبيُّ).

وقال في «عمدة الرَّعاية»: (ونفقةُ المملوك سواءٌ كان عبدًا أو أمةً أم ولدًا أو غيرها، ويدخلُ فيه المدبَّرُ والموصى له بخدمته، فإنَّ المرادَ به مملوكُ المنفعة فيخرجُ عنه المكاتبُ؛ لأنَّه مالكٌ لمنافعه فلا نفقةَ له على المولى ما دام في كتابته، ويدخلُ في الإطلاق الصَّغيرُ والكبيرُ، ومنْ له أبٌ حاضرٌ، ومن ليس له أبٌ حاضرٌ، والأمةُ المتزوِّجةُ ما لم يورِّئها إلى منزل الزَّوج)، كذا في «البحر» وغيره.

وذكرَ في «الفتاوى»: (أنَّ نفقةَ المملوك بقدر كفايته من غالب قوت البلد، وإدامَه، وكذا الكسوةُ، ولا يجوزُ الاقتصارُ فيها على ستر العورة، ويستحبُّ أنْ يسوِّيَ بينَ العبيد والجواري، ويزيدُ جاريةَ الاستمتاع في الكسوة للعرف). م

- (٢) قولُه: «لا يُكلَّفُ من العمل إلّا ما يطيقُ»: (فيه دليلٌ على تحريم تكليف العبيد والإماء فوقَ ما يطيقونه من الأعمال، وهذا مجمعٌ عليه)، كذا في «نيل الأوطار». م
 - (٣) مسلم، ك: الأيمان، ب: إطعام المملوك ممّا يأكل، ح: (٤٣١٦).
- (٤) قولُه: «فليطعمُه ممّا يأكلُ... إلخ»: قالَ النوويُّ: (الأمرُ بإطعامهم ممّا يأكلُ السَّيِّد، وكذا إلباسُهم محمولٌ على الاستحباب، ويجبُ على السَّيِّد نفقةُ المملوك وكسوتُه بالمعروف بحسب البلدان والأشخاص، سواءٌ كان من جنس نفقة السَّيِّد ولباسه، أو دونه، أو فوقه، حتى لو قترَ السَّيِّدُ على نفسه تقتيرًا خارجًا عن عادة أمثاله، إمّا زهدًا، وإمّا شحًّا، لا يحلُّ له التقتيرُ على المملوك، وإلزامُه بموافقته إلّا برضاه).

قال ابنُ الهمام: (المرادُ من جنس ما يأكلون ويلبسون لا مثله، فإذا ألبسَه من الكتّان والقطن وهو يلبسُ منهما الفائقُ كفى، بخلاف إلباسه نحوَ الجوالق والله أعلم، ولم يُتوارثُ عن الصَّحابة أنَّهم كانوا يُلبسون مثلَهم إلا الأفرادَ)، كذا في «المرقاة».

كَلَّفَهُ مَا يَغْلِبُهُ فَلْيُعِنْهُ عَلَيْهِ»، متَّفَقٌ عليه(١).

٤٣٩٧ ـ وَرَوَى الجَمَاعَةُ (١): عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَلِيْ قَالَ: ﴿إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ؛ فَإِنْ لَمْ يُجْلِسُهُ مَعَهُ فَلْيُنَاوِلْهُ أَكْلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ، أَوْ لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ؛ فَإِنَّهُ وَلِيَ حَرَّهُ وَعِلاَجَهُ ».

١٣٩٨ ـ وَعَنْ أَبِي ذَرِّ هَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ لَاءَمَكُمْ مِنْ مَمْلُوكِيكُمْ، فَأَطْعِمُوهُ مِمَّا تَأْكُلُونَ، وَأَكْسُوهُ مِمَّا تَلْبَسُونَ، وَمَنْ لَمْ يُلَائِمْكُمْ مِنْهُمْ، فَبِيعُوهُ، وَلَا تُعَذَّبُوا خَلْقَ اللهِ»، رواه أحمد وأبو داودَ^(٣).

8999 ـ وَعَنْ أَبِي بَكْرِ الصِّدِّيقِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ سَيِّئُ الْمَلَكَةِ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلَيْسَ أَخْبَرْ تَنَا أَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ أَكْثَرُ الْأُمَمِ مَمْلُوكِينَ وَيَتَامَى؟ قَالَ: «نَعَمْ، فَأَكْرِمُوهُمْ كَكَرَامَةِ أَوْلَادِكُمْ، وَأَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ». قَالُوا: فَمَا يَنْفَعُنَا فِي الدُّنْيَا؟ قَالَ: «فَرَسٌ تَرْتَبِطُهُ تُقَاتِلُ عَلَيْهِ

⁼ وقال في «التَّوضيح»: (التسويةُ في المطعم والملبس استحبابٌ، وهو ما عليه العلماءُ، فلو كان سيِّدُه يأكلُ الفائقَ ويلبس العالي، فلا يجبُ عليه أنْ يساويَ مملوكه فيه).

قال الشَّوكانيُّ: (في حديث «لقمةٍ أو لقمتين» دليلٌ على أنَّه لا يجبُ إطعامُ المملوك من جنس ما يأكلُه المالكُ، بل ينبغي أنْ يناولَه منه ملء فمه للعلَّة المذكورة آخرًا، وهي تولِّيه لحرَّه وعلاجه، ويدفعُ إليه ما يكفيه من أيَّ طعامٍ أحبَّ على حسب ما تقتضيه العادة؛ لما سلفَ من الإجماع، وإنْ كان الأفضلُ المشاركة). م

⁽۱) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: الأدب، ب: ما ينهى من السُّباب، ح: (٦٠٥٠)، ومسلمٌ، ك: الأيمان، ب: إطعام المملوك ممّا يأكلُ، ح: (٤٣١٥).

⁽٢) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: الأطعمة، ب: الأكل مع الخادم، ح: (٥٤٦٠)، ومسلمٌ، ك: الأيمان، ب: إطعام المملوك ممّا يأكل، ح: (٤٣١٧).

⁽٣) أبو داود، واللَّفظُ له، ك: الأدب، ب: في حقِّ المملوك، ح: (٥١٦١)، وأحمدُ، ح: (٢١٤٨٣)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٣/ ٣٤٢).

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٤/ ٧٣): («من لاءَمَكم»؛ أي: وافقَكم وصَلُحَ لكم، «ومن لا يلائمُكم منهم»؛ أي: لا يوافقُكم؛ لإساءَته، أو تقصير في الخدمة).



فِي سَبِيلِ اللهِ، مَمْلُوكُكَ يَكْفِيكَ، فَإِذَا صَلَّى فَهُوَ أَخُوكَ»، رواه ابن ماجه(١).

٠٠٤٠٠ وَعَنْهُ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ سَيِّءُ المَلَكَةِ»، رواه التَّرمذيُّ وابن ماجه(٢).

٢٤٠١ ـ وَعَنْ رَافِعِ بْنِ مَكِيثٍ ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: ﴿ حُسْنُ الْمَلَكَةِ يُمْنُ ، وَسُوءُ الْخُلُقِ شُؤْمٌ » ، رواه (٣) أبو داود (٤٠).

٤٤٠٢ ـ وَزَادَ عَلَيهِ أَحمَدُ والطَّبَرانِيُّ (٥): «وَالْبِرُّ زِيَادَةٌ فِي الْعُمُرِ، وَالصَّدَقَةُ تَمْنَعُ مِيتَةَ السُّوعِ».

٢٤٠٣ ـ وَعَنْ جَابِرٍ ﴿ مَنْ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: ﴿ ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ نَشَرَ اللهُ عَلَيْهِ كَنَفَهُ وَأَدْخَلَهُ جَنَّتُهُ: رِفْقٌ بِالضَّعِيفِ، وَشَفَقَةٌ عَلَى الوَالِدَيْنِ، وَإِحْسَانٌ إِلَى المَمْلُوكِ »، رواه التِّرمذيُّ (٦).

⁽١) ابنُ ماجه، أبواب الأدب، ب: الإحسان إلى المماليك، ح: (٣٦٩١). وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٣/ ٣٣٩). وقولُه: «سيِّعُ المَلكَة»: هو الذي يسيءُ صحبة المملوك، ويقالُ: فلانٌ حَسَنُ المَلكَة: إذا كان حسنَ الصُّنع إلى مماليكه.

⁽٢) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب البرِّ، ب: ما جاءَ في الإحسان إلى الخدم، ح: (١٩٤٦)، وابنُ ماجه، أبواب الأدب، ب: الإحسان إلى المماليك، ح: (٣٦٩). وحسَّنه ابنُ حجر في «هداية الرّواة» (٣/ ٣٣٩).

⁽٣) قولُه: «رواه أبو داودَ»: (بعدَ هذا قالَ صاحبُ «المشكاة»: ولم أرَ في غير «المصابيح» ما زادَ عليه فيه من قوله: «والصَّدقةُ تمنعُ مِيتةَ السّوء، والبرُّ زيادةٌ في العمر»، اعتراضُ صاحب «المشكاة» غيرُ صحيح على صاحب «المصابيح» لأنَّه قال ميرك: يفهمُ من كلام الشَّيخ الجزريِّ أنَّ الحديثَ على ما في «المصابيح»، أخرجَه أحمدُ بتمامه. لذلك قيلَ في هذا الكتاب: «وزادَ عليه أحمدُ... إلخ»). أخذتُه من «المرقاة». م

⁽٤) أبو داودَ، ك: الأدب، ب: في حقّ المملوك، ح: (١٦٢ - ١٦٣ ٥)، وحسّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرّواة» (٣/ ٣٤٠). وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٤/ ٧٠): («حسنُ المَلكَة»؛ أي: الذي يحسنُ الصنيعَ بمماليكه، يمنُّ؛ أي: بركةٌ وزيادةً).

⁽٥) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (١٦٠٧٩)، والطَّبرانيُّ في «الكبير» (٥/ ١٧)، وحسَّنَه ابنُ حجر في «هداية الرّواة» (٣/ ٣٤٠).

⁽٦) التّرمذيُّ، أبواب صفة القيامة، ب: فيه أربعةُ أحاديثَ، ح: (٢٤٩٤)، وقال: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

٤٤٠٤ ـ وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَلِي النَّبِيِّ عَلِي النَّبِيِّ عَلِيهِ]: «الصَّلَاةَ،
 وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ»، رواه البيهقيُّ في «شعب الإيمان».

٥٠٤٠ وروى أحمدُ وأبو داودَ عن عليِّ نحوّهُ(١).

٢٤٠٦ - وَعَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ عَمْرِ و ﴿ إِذْ جَاءَهُ قَهْرَمَانٌ لَهُ فَذَخَلَ فَقَالَ: أَعْطَيْتَ الرَّقِيقَ قُوتَهُمْ؟
 قَالَ: لَا، قَالَ: فَانْطَلِقْ فَأَعْطِهِمْ؛ فإنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يَحْبِسَ عَمَّنْ يَمْلِكُ قُوتَهُ» (رواه مسلمٌ.
 قُوتَهُ» (٢). وَفِي رِوَايَةٍ (٣): «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُه» (رواه مسلمٌ.

٧٠٤٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا القَاسِمِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ، وَهُوَ بَرِيءٌ مِمَّا قَالَ، جُلِدَ^(٤) يَوْمَ القِيَامَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ»، متَّفقٌ عليه (٥٠).

= وفي «تحفة الأحوذيِّ» (٧/ ١٦٥): (قوله: «نشرَ اللهُ عليه كنفَه» وهذا تمثيلٌ لجعله تحتَ ظلِّ رحمته يومَ القيامة).

(۱) ابنُ ماجه، واللَّفظُ له، أبواب الجنائز، ب: ما جاءَ في ذكر مرض رسول الله ﷺ، ح: (١٦٢٥)، والنسائيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: وفاة النبيِّ ﷺ، ب: ذكرُ ما كان يقولُه النَّبيُّ ﷺ في مرضه، ح: (٢٠٦٠)، قالَ البوصيريُّ في «مصباح الزُّجاجة» (٢/٥٦): (هذا إسنادٌ صحيحٌ على شرط الشَّيخين).

ورواه أبو داودَ عن عليّ، ك: الأدب، ب: في حقّ المملوك، ح: (٥١٥٦)، وابنُ ماجه، أبواب الوصايا، ب: وهل أوصى رسولُ الله عليه، ح: (٢٦٩٨)، وأحمدُ، ح: ٥٨٥. وحسّنه ابنُ حجر في «هداية الرّواة» (٣/ ٣٣٩).

(٢) مسلمٌ، ك: الزَّكاة، ب: فضل النَّفقة على العيال، ح: (٢٣١٢).

(٣) أبو داودَ، ك: الزَّكاة، ب: في صلة الرَّحم، ح: (١٦٩٢)، والنَّسائيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: عشرة النِّساء، ب: إثمُ من ضيَّع عيالَه، ح: (٩١٣٢)، وحسَّنه ابنُ حجر في «هداية الرّواة» (٣/ ٣٣٦).

(٤) قولُه: «جُلِدَ يومَ القيامة»: (فيه إشارةٌ إلى أنَّه لا حدَّ على السَّيِّد بقذف عبده، بل لا حدَّ على قاذف العبد مطلقًا؛ لأنَّ العبدَ ليس بمحصن، بل يعذرُ قاذفُه، ولو كان سيَّدَه). قاله في «اللَّمعات».

وفي هذه الأحاديث الحثُّ على الرِّفق بالمماليك، وحسن صحبتهم، وأجمع المسلمون على أنَّ عتقَه بهذا ليس واجبًا، وإنَّما هو مندوبٌ، وجاءً كفارة ذنبه فيه، وإزالة إثم ظلمه عنه. م

(٥) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: الحدود، ب: قذف العبيد، ح: (٦٨٥٨)، ومسلمٌ، ك: الأيمان، ب: التَّغليظ على من =

١٤٤٠٨ وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ضَرَبَ غُلَامًا لَهُ حَدًّا لَمْ يَأْتِهِ، أَوْ لَطَمَهُ، فَإِنَّ كَفَّارَتَهُ أَنْ يُعْتِقَهُ»، رواه مسلم (١٠).

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ ﴿ قَالَ: كُنْتُ أَضْرِبُ غُلَامًا لِي، فَسَمِعْتُ مِنْ خَلْفِي صَوْتًا: «اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ، لَلَّهُ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ»، فَالْتَفَتُ فَإِذَا هُوَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «أَمَا لَوْ لَمْ تَفْعَلْ لَلَفَحَتْكَ النَّارُ» أَوْ «لَمَسَّتْكَ النَّارُ»، رواه مسلم (٢٠).

٤٤١٠ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُنْبَنِّكُمْ بِشِرَارِكُمْ: الَّذِي يَأْكُلُ وَحْدَهُ، وَيَحْذِهُ، وَيَمْنَعُ رِفْدَهُ»، رواه رزينٌ (٣٠).

٤٤١١ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْهُ: ﴿إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ خَادِمَهُ فَذَكَرَ اللهَ فَارْفَعُوا أَيْدِيَكُمْ»، رواه التّرمذيُّ والبيهقيُّ في «شعب الإيمان» (٤)، لكن عنده: «فَلْيُمْسِكْ» بدل: «فَارْفَعُوا أَيْدِيَكُمْ».

⁼ قذف مملوکه، ح: (٤٣١١).

⁽١) مسلمٌ، ك: الأيمان، ب: صحبة المماليك، ح: (٢٩٩).

⁽٢) مسلمٌ، ك: الأيمان، ب: صحبة المماليك، ح: (٣٠٨).

⁽٣) انظر: «جامعُ الأصول»، ح: (٩٤٠٢)، وأخرجَه الطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير» مطوَّلًا من حديث ابن عباسٍ (١٠/ ٣٨٧)، قال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٨/ ١٨٣): «فيه عنبسُ بنُ ميمونِ، وهو متروكٌ».

وقال البوصيريُّ في «إتحاف الخيرة» (٧/ ٤٠٧): (رواه عبدُ بنُ حميدٍ، والحارثُ بنُ أبي أسامةَ، ومدارُ إسنادَيهما على هشام بن زيادٍ أبي المقدام، وهو ضعيفٌ).

وفي «المرقاة» (٦/٦٠٦): («يجلدُ عبدُه»؛ أي: يضربُه بغير حقَّ، «ويمنعُ رِفدَه»: بكسر أوَّله؛ أي: عطيتُه عن مستحقِّها، وحاصلُ معناه أنَّ شرارَ النَّاس من جمعَ بين البخل وسوء الخلق).

⁽٤) التَّرمذيُّ، أبواب البرِّ، ب: ما جاء في أدب الخادم، ح: (١٩٥٠)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرّواة» (٣/ ٣٤٠). والبيهقيُّ في «شعب الإيمان»، ح: (٨٢٢٠).

٤٤١٢ ـ وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ ﴿ اَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَهَبَ لِعَلِيٍّ غُلَامًا، فَقَالَ: ﴿ لَا تَضْرِبُهُ ؛ فَإِنِّي نُهِيتُ عَنْ ضَرْبِ أَهْلِ الصَّلَاةِ، وَقَدْ رَأَيْتُهُ يُصَلِّي ». هَذَا لَفْظُ «الْمَصَابِيحِ» (١).

٤٤١٣ ـ وَفِي «الْمُجْتَبَى» لِلدَّارَقُطْنِيِّ (١): أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ قَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ ضَرْبِ الْمُصَلِّينَ.

٤١٤ - وَعَنِ عَبْدِاللهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَمْ نَعْفُو
 عَنِ الْخَادِمِ؟ فَصَمَت، ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ الْكَلَامَ، فَصَمَت، فَلَمَّا كَانَ فِي الثَّالِثَةِ قَالَ: «اعْفُوا عَنْهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ سَبْعِينَ مَرَّةً»، رواه أبو داودَ والتِّرمذيُّ (٣).

٥٤١٥ ـ وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ هُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ: «مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الوَالِدَةِ(١٠)

ومعلومٌ أنَّ المحقِّقين على عدم اشتراط الأولويّة في الدِّلالة والمفهوم؛ لذلك قال في «الهداية»: ومن ملَكَ مملوكين صغيرين، أحدُهما كبيرًا، ثمَّ قالَ الشَّيخُ ابنُ= صغيرين، أحدُهما كبيرًا، ثمَّ قالَ الشَّيخُ ابنُ=

⁽١) أحمدُ، ح: (٢٢١٥)، وحسَّنَه ابنُ حجرِ في «هداية الرّواة» (٣/ ٣٤١).

⁽٢) - الدّارقطنيُّ، ك: العيدين، ب: التَّشديد في ترك الصَّلاة، ح: (١٧٥٧)، قال ابنُ كثيرٍ في «مسند الفاروق»، ح: ٥٠: "إسنادُه فيه غرابةٌ".

⁽٣) أبو داودَ، واللَّفظُ له، ك: الأدب، ب: في حقّ المملوك، ح: (١٦٤)، والتّرمذيُّ، أبواب البرّ، ب: ما جاءَ في العفو عن الخادم، ح: (١٩٤٩)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽³⁾ قولُه: "من فرَّقَ بين والدة وولدها": قال في "فتح القدير": (ثمَّ هذا المنعُ معلولٌ بالقرابة المحرَّمة للنَّكاح، حتّى لا يدخلُه محرمٌ غيرُ قريب، كمحرم الرَّضاع، وامرأة الأب، ولا قريبٌ غيرُ محرمٍ كابن العمّ، ولا يدخلُ فيه الزَّوجان حتّى جازَ التفريقُ بينهما؛ لأنَّه على خلاف القياس، فيُقتصرُ على مورده، وموردُه كان في المحرميّة، كما في الوالدة وولدها والأخوين، فإنْ قيل: لو كان كذلك وجبَ أنْ لا يُمنعَ التَّفريقُ بين الخال وابن أخته، والخالة وبنت أختها؛ لأنَّ النصَّ ما وردَ إلّا في الوالدة والأخوين؛ فالجوابُ: أنَّ القرابة المحرَّمة تُثبِتُ معنى دلالة، وهو المفهومُ الموافقُ في عُرف الشّافعيّة للقطع بأنَّ خصوصَ الوالدة غيرُ معتبر؛ لأنَّ الوالدَ أيضًا مثلُها، فقُهمَ منه قرابةُ الولاد، ثمَّ جاءَ نصُّ الأخوين، فعُلمَ أنَّ لا قصرَ على الولاد، بل قرابة المحرَّمة، فثبتَ في الخال والخالة بالدِّلالة.



وَوَلَدِهَا فَرَّقَ اللهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحِبَّتِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ»، رواه التِّرمذيُّ والدّارِميُّ (١)

٤٤١٦ - وَرَوَى التَّرِمذيُّ وَابِن ماجه (٢) عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: وَهَبَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ غُلَامَيْنِ أَخُويْنِ، فَبِعْتُ أَحَدَهُمَا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا عَلِيُّ مَا فَعَلَ غُلَامُكَ؟»، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «رُدَّهُ رُدَّهُ».

(ثمَّ المرادُ بالتَّفريق التفريقُ ببيع، أو هبةٍ، أو قسمة ميراثٍ، أو غنيمةٍ، أو وصيةٍ، واختلفوا في حدِّ الكبر المبيح للتَّفريق، قال الشّافعيُّ: هو أنْ يبلغَ سبعَ سنينَ أو ثمانيًا، وقال أصحابُ أبي حنيفةَ رحمه الله: حتّى يحتلمَ). أخذته من «المرقاة».

(فإنْ فرَقَ كُرهَ له ذلك، وجازَ العقدُ؛ يعني: قد اختُلفَ في انعقاد البيع، فذهبَ الشّافعيُّ إلى أنَّه لا ينعقدُ، وقال أبو حنيفة، وهو قولٌ للشّافعيِّ: أنَّه ينعقدُ ويكرَه، والكراهةُ فيه تحريميّةٌ؛ لأنَّ الأمرَ في قوله ﷺ: "ردَّ» ردُّه للوجوب، فالبيعُ مكروهٌ كراهة تحريم، ولأنَّ ركنَ البيع صدرَ من أهله في محلِّه، وإنَّما الكراهةُ لمعنى مجاورٍ، فشابة كراهة الاستيام، وتفصيلُه ما قال العلّامةُ نوحُ في حواشي "الدُّرر»، وعن أبي يوسفَ روايتان: روايةٌ لا يجوزُ البيعُ في قرابة الولاد، ويجوزُ في قرابة غيرها، وهو الأصحُّ في مذهب الشّافعيِّ، وفي روايةٍ: لا يجوزُ في الكلِّ؛ أي: قرابةِ الولاد وغيرها، وإنْ كانا كبيرين أو الزَّوجين، فلا بأسّ بالتَّفريق بينهما؛ لأنَّ النصَّ وردَ على خلاف القياس، فلا يَلحقُ به غيرُه بالدِّلالة، وقد صحَّ أنَّ المُقوقِسَ القبطيَّ أهدى له ﷺ ماريةَ وسيرينَ، وكانتا أختين، ففرَقَ ﷺ بينهما حيث غيرُه بماريةَ: وأعطى الأخرى لحسّانَ). "فتحُ القدير» و"فتحُ المعين» و"شرحُ الكنز» للعينيِّ و"نيلُ الأوطار»، و"ردُ المحتار» ملتقطٌ منها. م

- (١) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبواب البيوع، ب: ما جاءَ في كراهية الفرق، ح: (١٢٨٣)، وقال: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ) وأحمدُ، ح: (١٣٥ ١٣٥).
- (٢) التِّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبواب البيوع، ب: ما جاءَ في كراهية الفرق، ح: (١٢٨٤)، وقال: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وأحمدُ، ح: (٢٣٥١)، وابنُ ماجه، أبواب التِّجارات، ب: النَّهي عن التَّفريق، ح: (٢٢٥١).

الهمام: بقي إيرادُ نقض العلّة بثمانية مسائلَ يجوزُ التَّفريقُ فيها مع وجود القرابة المحرَّمة، منها التَّلاثةُ التي ذكرَها صاحبُ «الهداية»: وهي ما إذا كان التَّفريقُ بحقَّ، ثمَّ لا بدَّ من اجتماعهما في ملكه لما ذكرنا من أنَّ النصَّ وردَ بخلاف القياس فيُقتصرُ على مورده، حتّى لو كان أحدُ الصَّغيرين له والآخرُ لغيره لا بأسَ ببيع واحدٍ منهما لتفرُّق الملك). انتهى ملتقطًا.

٤٤١٧ ـ وَفِي رِوَايَةِ «أبي داودَ» عَنهُ مُنقَطِعًا(١): إِنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ جَارِيَةٍ وَوَلَـدِهَا، فَنهَاهُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ وَرَدَّ الْبَيْعَ.

الله عَلَيْ مَنْ فَرَقَ مَنْ فَرَقَ مَنْ فَرَقَ مَنْ فَرَقَ اللهِ عَلَيْهِ مَنْ فَرَقَ اللهِ عَلَيْهِ مَنْ فَرَقَ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا، وَبَيْنَ الْأَخِ^(٣) وَبَيْنَ أَخِيهِ.

٤٤١٩ ـ وَفِي رِوَايَةِ ابن ماجه (٤) عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﴿ فَالَ: كَانَ النَّبِيُ ﷺ إِذَا أُتِي بِالسَّبِي أَعْطَى أَهْلَ الْبَيْتِ (٥) جَمِيعًا؛ كَرَاهِيَةَ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَهُمْ.

٠٤٤٠ وَرَوَى البَرَّارُ فِي "مُسنَدِهِ" وَابنُ خُزَيْمَةَ فِي "صَحِيحِهِ" (٢) عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَهْدَى الْمُقَوْقَسُ الْقِبْطِيُّ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ جَارِيَتَيْنِ، وَبَغْلَةً كَانَ يَرْكُبُهَا، فَأَمَّا إِحْدَى الْجَارِيَتَيْنِ فَتَسَرَّاهَا فَوَكَدَتْ لَهُ إِبْرَاهِيمَ، وَهِي مَارِيَةُ، أُمُّ إِبْرَاهِيمَ، وَأَمَّا الْأُخْرَى فَوَهَبَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ لِحَسَّانِ بْنِ ثَابِتٍ، وَهِي فَوَلَدَتْ لَهُ إِبْرَاهِيمَ، وَهِي مَارِيَةُ، أُمُّ إِبْرَاهِيمَ، وَأَمَّا الْأُخْرَى فَوَهَبَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ لِحَسَّانِ بْنِ ثَابِتٍ، وَهِي أُمُّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّانَ.

٤٤٢١ ـ وَعَنِ عَبدِاللهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا نَصَحَ لِسَيِّدِهِ، وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ اللهِ، فَلَهُ أَجْرُهُ مَرَّ تَيْنِ»، متَّفقٌ عليه (٧).

⁽١) أبو داود، ك: الجهاد، ب: في التَّفريق بين السَّبي، ح: (٢٦٩٦)، (وهذا منقطعٌ). «هدايةُ الرّواة» (٣/ ٣٤١).

⁽٢) ابنُ ماجه، أبواب التِّجارات، ب: النَّهي عن التَّفريق، ح: (٢٢٥٠). ضعَّفَ البوصيريُّ إسنادَه في «مصباح الزُّجاجة» (٣/ ٣٢).

 ⁽٣) قوله: «بين الأخ وبين أخيه»: (هذا صريحٌ بأنَّ التَّفريقَ غيرُ مختصٌ بالولاد، بل يشملُ كلَّ ذي رحمٍ محرمٍ كما هو مذهبُنا)، كذا في «المرقاة». م

⁽٤) ابنُ ماجه، أبواب التِّجارات، ب: النَّهي عن التَّفريق، ح: (٢٢٤٨). إسنادُه ضعيفٌ، والحديثُ حسنٌ لغيره.

⁽٥) قولُه: «أهلَ البيت جميعًا»: (مفعولٌ ثانٍ، والأوَّلُ محذوفٌ؛ أي: أعطى أحدَنا أهلَ البيت من السَّبي جميعًا، ولم يفرِّقُ بينهم). قاله في «اللَّمعات». م

⁽٦) «كشفُ الأستار»، ح: (١٩٣٥). قال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٤/ ١٥٢): (رجالُ البزّار رجالُ الصَّحيح).

⁽٧) مسلمٌ، واللَّفظُ له، ك: الأيمان، ب: ثواب العبد وأجره، ح: (٤٣١٨)، والبخاريُّ، ك: العتق، ب: العبد إذا =



١٤٢٢ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «نِعِمَّا لِلْمَمْلُوكِ أَنْ يُتَوَفَّى يُحْسِنُ عِبَادَةَ اللهِ، وَصَحَابَةَ سَيِّدِهِ، نِعِمَّا لَهُ»، متَّفَقٌ عليه (١٠).

٤٤٢٣ ـ وَعَنْ جَرِيرِ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا أَبَقَ الْعَبْدُ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاقً " (٢).

٤٤٢٤ ـ وَفِي رِوَايَةٍ (٣) عنه قال: ﴿أَيُّمَا عَبْدٍ أَبَقَ فَقَدْ بَرِئْتْ مِنْهُ الدِّمَّةُ ﴾(٤).

٥٤٤٠ ـ وَفِي رِوَايَةٍ: «أَيُّمَا عَبْدٍ أَبَقَ مِنْ مَوَالِيهِ فَقَدْ كَفَرَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ»، رواه مسلمٌ (٥٠).

٤٤٢٦ ـ وَعَنْ سَهْلِ ابْنِ الْحَنْظَلِيَّةِ، قَالَ: مَرَّ (٦) رَسُولُ اللهِ ﷺ بِبَعِيرٍ قَدْ لَحِقَ ظَهْرُهُ بِبَطْنِهِ، فَقَالَ:

وأمّا في النَّكاح، ففي الإجبار على التَّفريق فواتُ ملك الزَّوج بلا خلفٍ، وفي عدمه فـوتُ حقِّ المرأة في الحال إلى=

⁼ أحسنَ عبادةَ ربِّه، ح: (٢٥٤٦).

⁽۱) مسلمٌ، واللَّفظُ له، ك: الأيمان، ب: ثواب العبد وأجره، ح: (٤٣٢٤)، والبخاريُّ، ك: العتق، ب: العبد إذا أحسنَ عبادةَ ربه، ح: (٢٥٤٩).

⁽٢) مسلمٌ، ك: الإيمان، ب: تسمية العبد الآبق، ح: ٢٣٠.

⁽٣) مسلمٌ، ك: الإيمان، ب: تسمية العبد الآبق، ح: ٢٢٩.

⁽٤) قولُه: «فقد برئت منه الذِّمةُ»؛ (أي: ذمَّةُ الإسلام، وعهدُه هذا تشديدٌ وتغليظٌ، وكذلك قولُه: «فقد كفرَ»، وقيلَ: هذا إذا أبقَ إلى دار الحرب ولحقَ به، أو استحلَّ الإباقَ). هذا مختصرٌ من «اللَّمعات». م

⁽٥) مسلمٌ، ك: الإيمان، ب: تسمية العبد الآبق، ح: ٢٢٨.

⁽⁷⁾ قولُه: "مرَّ رسولُ الله ﷺ بعيرٍ قد لحق ظهرُه ببطنه... إلخ»: (وعلى المولى أنْ يُنفِقَ على عبده وأمته، فإنْ امتنعَ وكان لهما كسبٌ اكتسبا وأنفقا، وإنْ لم يكنْ لها كسبٌ بأنْ كان عبدًا زمنًا، أو جارية لا يؤاجرُ مثلُها أجبرَ المولى على بيعهما؛ لأنّها من أهل الاستحقاق، وفي البيع إيفاءُ حقِّهما، وإبقاءُ حقِّ المولى بالخلف، بخلاف نفقة الزَّوجة؛ يعني: فرَّقَ بين نفقة الزَّوجة والمملوك في أنَّ المولى إذا امتنعَ عن الإنفاق، وهو ممَّن لا كسبَ له أُجبرَ على بيع المملوك، والزَّوجُ إذا عجزَ عن الإنفاق على الزَوجة لا يجبرُ على الطَّلاق، بأنَّ في الإجبار على البيع زوالَ ملك المولى إلى خلف، وهو الثَّمنُ، وفي عدمه فواتُ حقِّ المملوك في النَّفقة لا إلى خلف؛ لأنَّ نفقة المملوك لا تصيرُ دينًا على المولى بحال من الأحوال.



«اتَّقُوا اللهَ فِي هَذِهِ الْبَهَائِمِ الْمُعْجَمَةِ، فَارْكَبُوهَا صَالِحَةً، وَكُلُوهَا صَالِحَةً»، رواه أبو داودَ(١).

= خلف؛ لصيرورة نفقتها بقضاء القاضي دينًا على الزَّوج، فكان تأخيرًا، ونفقةُ المملوك لا تصيرُ دينًا، فكان إبطالًا، وبخلاف سائر الحيوانات؛ لأنَّها ليست من أهل الاستحقاق، فلا يجبرُ على نفقتها إلّا أنَّه يؤمرُ به فيما بينَه وبين الله تعالى؛ لأنَّه على عن تعذيب الحيوان، وفيه ذلك، ونهى عن إضاعة المال، وفيه إضاعته.

حاصلُه: أنَّ الإنسانَ لا يجبرُ على الإنفاق على ملكه سوى الرَّقيق، وأمَّا في الدَّوابِّ فيُفتى فيما بينَه وبين الله تعالى بالإنفاق عليها، وفي غير الدَّوابِّ كالدور والعقار؛ فإنَّه لا يُفتى به أيضًا، إلّا أنّه إذا كان فيه تضييعُ المال كان تركُ الإنفاق مكر وهًا.

وذكرَ صاحبُ «الهداية» أنَّه نُهيَ عن تعذيب الحيوان، وهو ما في رواية أبي داودَ: «لا تعذّبوا خلقَ الله»، ونُهيَ عن إضاعة المال، وهو ما في الصَّحيحين من أنّه كان ﷺ ينهى عن إضاعة المال وكثرة السُّوّال، وعن أبي يوسفَ أنّه يجبرُ على نفقة الحيوانات، وهو قول الشّافعيِّ، وقاساه على الرَّقيق، والأصح ما قلنا؛ يعني: من عدم الجَّبر؛ لأنَّ إجبارَ القاضي المولى على مملوكه نوعُ قضاء، والقضاءُ لا بدَّ له من مقضيٍّ له، وهو من أهل الاستحقاق، وهذا يوجدُ في الرَّقيق؛ لكونه من أهل أنْ يستحقَّ حقًّا على المولى، وعلى غيره في الجملة، ألا ترى أنّه بالكتابة يَستحقُّ حقوقًا على المولى، وإنْ كان مملوكًا فأمّا غيرُ الرَّقيق، فلا يَستحقُّ على المولى حقًّا، فلا يصحُّ أنْ يكونَ مقضيًّا له، فانعدمَ شرطُ القضاء فينعدمُ القضاء.

ولا دلالةً في هذا الحديث على الإجبار، وتقدَّمَ آنفًا دليلُ نفيه على مقتضى مذهبنا). «فتحُ القدير» و «العنايةُ» و «المرقاةُ» ملتقطٌ منها.

وقالَ في «الدُّرِّ المختار» و«ردِّ المحتار»: (ويؤمرُ إمّا بالبيع وإمّا بالإنفاق على بهائمه ديانة لا قضاءً على ظاهر المذهب، للنَّهي عن تعذيب الحيوان وإضاعة المال، وعن الثّاني يجبرُ، ورجَّحَه الطَّحاويُّ، والكمالُ قال: والحقُّ ما عليه الجماعةُ، وأقرَّه في «البحر» و«النَّهر» و«المنح»، وبه قالَت الأئمّةُ الثَّلاثةُ، ولا يجبرُ في غير الحيوان؛ أي: كالدُّور، والعقار، والزَّرع، وإنْ كُرهَ تضييعُ المال ما لم يكنْ له شريكٌ؛ أي: فإنْ كان له شريكٌ؛ فإنَّه يجبُر حيث لم تُمكنْ القسمةُ ككَرْي نهر، ومرمة قناةٍ وبئرٍ ودولابٍ، وسفينةٍ معيبةٍ، وحائطٍ إلّا إنْ كان يمكنُ قسمُه من أساسه، ويبني كلُّ واحدٍ في نصيبه السترة). م

(۱) أبو داودَ، ك: الجهاد، ب: ما يؤمرُ به من القيام، ح: (٢٥٤٨)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرّواة» (٣/ ٣٤٢)، وصحَّحَ إسنادَه النَّوويُّ في «رياض الصّالحين».

٤٤٢٧ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ﷺ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي فَقِيرٌ لَيْسَ لِي شَيْءٌ وَلِي يَتِيمٌ. قَالَ: «كُلْ مِنْ مَالِ يَتِيمِكَ غَيْرَ مُسْرِفٍ، وَلَا مُبَادِرٍ، وَلَا مُتَأَثِّلٍ»، رواه أبو داودَ والنَّسائيُّ وابن ماجه(١).

٤٤٢٨ - وَرَوَى البَيهَقِيُّ (٢): عَنْ ابْنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ قَالَ: وَالِي الْيَتِيمِ إِنْ كَانَ غَنِيًّا فَلَيَسْتَعفِفْ وَلَا يَأْكُلْ، وَإِنْ كَانَ فَقِيْرًا أَخَذَ مِن فَصْلِ اللَّبْنِ، وَأَخَذَ بِالْقُوتِ لَا يُجَاوِزُهُ، وَمَا يَسْتُرُ مِنْ عَوْرَتِهِ فَإِذَا أَيْسَرَ قَضَى، وَإِنْ كَانَ فَقِيْرًا أَخَذَ مِن فَصْلِ اللَّبْنِ، وَأَخَذَ بِالْقُوتِ لَا يُجَاوِزُهُ، وَمَا يَسْتُرُ مِنْ عَوْرَتِهِ فَإِذَا أَيْسَرَ قَضَى، وَإِنْ كَانَ فِي حِلِّ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «المُوطَّأ»(٣): (وَالاسْتِعْفَافُ(٤) عَنْ مَالِهِ عِنْدَنَا أَفْضَلُ. وَهُو قَولُ «أَبِي حَنِيفَةَ» وَالْعَامَّةِ مِن فُقَهَائِنَا).

8 ٤ ٤ ٢٩ ـ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ: لَمَّا أَنْزَلَ اللهُ اللهُ اللهُ عَبَّاسٍ ، وَكَلَا نَفْرَبُواْ مَالَ الْلَيْتِيمِ إِلَّا بِاللِّي هِيَ آخَسَنُ ﴾ [الانعام: ١٥١] و ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمُولَلَ ٱلْيَتَكَيٰ ظُلْمًا ﴾ الْآيَة [النساء: ١٠]، انْطَلَقَ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ يَتِيمٌ

⁽١) أبو داود، واللَّفظُ له، كَ: الوصايا، ب: ما جاءَ في الوليِّ اليتيم، ح: (٢٨٧٢)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرّواة» (٣/ ٣٣)، والنَّسائيُّ، ك: الوصايا، ب: ما للوصيِّ من مال اليتيم، ح: (٣٦٦٨).

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٤/ ٦٩) «لا مبادرِ»؛ أي: غيرِ مسرعٍ في أكل ماله مخافة أنْ يبلغَ فيلزمُه تسليمُه، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُوهَا إِسَرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكَبُرُوا ﴾[النساء: ٦]، «ولا متأثّل ،؛ أي: جامعِ مالًا من مال اليتيم فيتّخذَه أصلَ ماله.

⁽٢) البيهقيُّ في «السُّنن الكبرى» عن سعيد بن جُبيرِ عن ابن عباسِ ب، ك: البيوع، ب: من قال يقضيه إذا أيسرَ، (١١٠٠٢).

⁽٣) «الموطَّأَ» لمحمد بن الحسن، ك: السِّير، ب: الوليِّ يستقرضُ من مال اليتيم، (٣/ ٦٧).

⁽٤) قولُه: «والاستعفافُ عن ماله عندنا أفضلُ»؛ (أي: الكَفُّ عن ماله، ولو استقراضًا إذا لم يحتج إليه أفضلُ من غيره، وأمّا عند الحاجة، فيجوزُ). قالَه في «التَّعليق الممجَّد».

وقال في «الهداية»: (وهذا؛ لأنَّ الحبسَ من أسباب النَّفقة، كما في الوصيِّ، وقال في موضع آخرَ: ولأنَّ النفقة جزاءُ الاحتباس، وكلُّ من كان محبوسًا بحقِّ مقصودً لغيره كانت نفقتُه عليه، أصلُه للقاضي والعامل في الصَّدقات). م

فَعَزَلَ طَعَامَهُ مِنْ طَعَامِهِ وَشَرَابَهُ مِنْ شَرَابِهِ، فَجَعَلَ يَهْضَلُ مِنْ طَعَامِهِ فَيُحْبَسُ لَهُ حَتَّى يَأْكُلَهُ أَوْ يَهْسُدَ، فَعَزَلَ طَعَامَهُ مِنْ طَعَامِهِ وَيَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَنَكَّ قُلْ إِصْلَاحٌ أَلَمْ خَيْرٌ فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ فَأَنْزَلَ الله ﷺ: ﴿وَيَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَنَكَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ أَلَمْ خَيْرٌ فَاشْتَدَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، فَذَكُرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ فَأَنْزَلَ الله ﷺ: ﴿وَيَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَنَكَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ مُنْ مَنْ مِنْ مَن مَن اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ مِنْ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ



⁽١) أبو داودَ، واللَّفظُ له، ك: الوصايا، ب: مخالطة اليتيم في الطَّعام، ح: (٢٨٧١)، والنَّسائيُّ، ك: الوصايا، ب: ما للوصيِّ من مال اليتيم، ح: (٣٦٦٩)، وصحَّحَه الحاكمُ ووافقَه النَّهبيُّ، ك: التفسير، ب: سورة النِّساء، ح: (٣٢٣٩).



وقـــولِ الله ﷺ: ﴿وَإِذَا بَكَغَ ٱلْأَطْفَالُ مِنكُمُ ٱلْحُلَمُ (١) فَلْيَسْتَقَذِفُواْ كَمَا ٱسْتَقَذَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ [النور: ٥٥].

· ٤٤٣ - عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنْهُ قَالَ: حَفِظْتُ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيْةِ: «لَا يُتْمَ (٢) بَعْدَ احْتِلَامٍ،

وبلوغُ الجارية بأحدِ ثلاثةِ أشياء: الحيضِ والاحتلامِ والحبل، أمّا الحيضُ فلأنّه يكونُ في أوانِ الحبلِ عادة، فجُعل ذلك علامةَ البلوغ، وأمّا الحبلُ فلأنّه دليلٌ على الإنزال؛ لأنّ الولد يُخلق من ماء الرَّجل والمرأة، ولم يَذكر الإنزالَ في علامات بلوغها؛ لأنّ إنزالها قلّما يُعلم، بخلاف الصبي.

وإن لم توجد علامةٌ من هذه العلامات فبلوغُها موقوفٌ حتى يتمَّ لها سبعَ عشرةَ سَنَة؛ لأنَّ الجارية أسرعُ إدراكًا من الغلام، فتنقص سَنَةً؛ لاشتمالها على الفصول الأربع التي يوافق المزاجَ واحدٌ منها لا محالة، ويفتى بالبلوغ في حتَّ =

⁽۱) قولُه: "إذا بلغ الأطفال منكم الحلم... إلخ"؛ (أي: إذا صاروا بالغين بالاحتلام، ﴿ فَلَيْسَتَغَذِنُواً حَمَّا اَسْتَغَذَنَ الذِّينِ عَلَيْهِ مِن قَبِلَهِم وهم الرِّجال ، أو كما استأذن الذين كانوا مذكورين من قبل هذا في الآية السّابقة؛ يعني: يحتاجون إلى الاستئذان في جميع الأوقات كما يحتاج في ذلك سائرُ الرِّجال ؛ لفوات المرخص في بعض الأوقات وهو الطُّفوليَّة، ووجدانُ الموجِبِ الزّائد وهو البلوغ وإنما خُصِّص البلوغ بالاحتلام لأنَّ البلوغ به أظهرُ ، وإنْ كان في نفس الأمر غيرَ مقيَّد به ، بل يكون بالسِّنَّ وغيره أيضًا) ، كذا في «التَّفسيرات الأحمديَّة». م

⁽٢) قولُه: «لا يتمُّ بعد الاحتلام»: (فيه بيانُ حدَّ بلوغ الصِّبيان. تفصيلُه: أنَّ بلوغ الغلام بأحدِ ثلاثةِ أشياء: الاحتلام والإحبالِ والإنزالِ؛ لأنَّها أماراتُ البلوغ، وهذا بالإجماع. أمّا الاحتلام فلقوله ﷺ: «لا يُتمَ بعد الاحتلام»، وأمّا الإنزالُ وهو الأصلُ بأيِّ سببٍ كان فلأنَّ الاحتلامَ لا يُعتبر إلّا معه، والإحبالُ لا يتأتّى إلّا به، وإنْ لم يوجد علامةٌ من هذه العلامات فبلوخُه موقوفٌ حتى يُتمَّ ثماني عشرة سَنةً.





وَلَا صُمَاتَ يَوْمِ إِلَى اللَّيْلِ»، رواه أبو داودَ والبيهقيُّ في «سننه»(١).

الرجلِ والمرأة خمسَ عشرةَ سَنَةً، وهذا قولهما، وهو قول الثلاثة، وهو أيضًا روايةٌ عن أبي حنيفة، لما روي عن ابن عمر قال: عُرضت على رسول الله على يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سَنَة، فلم يُجزني، وعُرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سَنة فأجازني.

فالظّاهرُ: أنَّ عدم الإجازة؛ لعدم البلوغ والإجازة للبلوغ، ولأنَّه المعتاد الغالب، فإنَّ العلاماتِ تظهرُ في هذه المدَّة غالبًا، فجعلوا المدَّة علامة في حق من لم يظهر له العلامة، وأدنى مدَّة البلوغ في حق الغلام اثنتا عشرة سنة، وفي حق الجارية تسعُ سنين؛ يعني: أوَّلُ وقت بلوغ الغلام عندنا استكمالُ اثني عشرة سنة وتسع سنين للجارية؛ إذ قد يحصلُ لهما في هذا السِّنِ علامةُ البلوغ، فلو ادَّعيا البلوغ في هذه المدَّة تُقبل منهما، ولا تُقبل فيما دون ذلك؛ لأنَّ الظّاهر يُكذِّبُه، والتَّقييدُ بالاحتلام ونحوه يفيدُ أنَّه لا اعتبار بنبات العانة، والشَّافعيُّ قال به، ومستدلَّه أن النَّبي ﷺ أمر في قتل قريظة أن يَنظُروا، فمن أنبت عانتُه قُتل، ومن لا فلا.

والجوابُ: أنّه لم يأمر بذلك ثمّة إلّا لأنّه لم يكُ ثمّة سوى ذلك من سبيل للعلم بحالهم؛ لأنّهم لو سُئلوا عن أعمارهم ما كانوا ليجيبوا وفاقًا للحق، كيف والحقُّ يُجوِّزُ قتلَهم؟ لأنّ البالغ يُقتَلُ وغيرُه يُترك، ولا سبيلَ إلى العلم باحتلامهم إلّا إخبارُهم، فلم يبق إلّا رؤيةُ العانات، وهو أيضًا حكمٌ أكثريٌّ، فأُدير العلمُ عليه، وإن لم يكن من دلائل العلم القطعية، وأُبيح النظر إليها؛ لجواز النّظر عند الضّرورات الشّرعيَّة.

وأما قضية ابن عمر فإنما لم يحكم ثمَّة بالبلوغ إلا بالسن؛ لأنَّ البلوغ بالاحتلام لم يكن عَلِمه إلّا إذا كانت له زوجةٌ، فيطوُّها، وإذا لم تكن له زوجةٌ أو أمةٌ لا يمكن التوصُّل إلى العلم بالإحبال، واحتلامُ النائم ليس ضروريًا وجودُه بعد البلوغ، فكثيرٌ من الناس لا يحتلمُ أعوامًا، فلم يبق العبرة إلّا للسن، وهو المذهبُ عندنا وأيضًا لا اعتبار للَّحية، وأمّا نهودُ الثدي، فذكر الحمويُّ: أنَّه لا يُحكم به في ظاهر الرِّواية، وكذا يُقلُّ الصَّوتِ، كما في «شرح النظم الحاملي»، أبو السُّعود، وكذا شعرُ السّاق والإبطِ والشارب)، التقطته من شروح «الكنز» و«الدُّر المختار»، و«ردّ المحتار» و«الكوكب الدُّري». م

(۱) أبو داود، ك: الوصايا، ب: ما جاء متى ينقطع اليتم، ح: (۲۸۷۳)، وحسّن إسنادَه النَّوويّ في «رياض الصالحين» برقم: (۱۸۰۰)، وعزاه الهيثمي في «مجمع الزَّوائد» (٤/ ٣٣٤) إلى الطَّبرانيّ في «الصغير»، وقال: (رجالُه ثقاتٌ). وقوله: «لا صمات يوم إلى الليل» وكان أهلُ الجاهلية من نسكهم الصّمات، وكان الواحدُ منهم يعتكفُ اليوم والليلة فيصمتُ ولا ينطق، فتُهوا عن ذلك وأُمروا بالذكر والنُّطق بالخير.



٤٤٣١ ـ وَفِي رِوَايَةِ البَيهَقِيِّ (١) عَنهُ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: ﴿ رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ ».

٤٤٣٢ - وَفِي رِوَايَةِ المُتَّفَقِ عَلَيهِ(٢) عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: عُرِضْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ عَامَ أُحُدٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعَ عَشْرَةَ سَنَةً، فَرَدَّنِي، ثُمَّ عُرِضْتُ عَلَيْهِ عَامَ الْخَنْدَقِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، فَأَجَازَنِي، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: هَذَا فَرْقُ مَا بَيْنَ الْمُقَاتِلَةِ وَالذُّرِيَّةِ.

واتفقوا على أنَّ حق الحضانة للأمِّ سواءٌ طُلِّقت أوْ لا ما لم تتزوَّج بزوج آخر، إلّا أن تكونَ مرتدَّة أو فاجرة، والأصلُ فيه هذا الحديث، فإنْ لم تكن للولد أمُّ بأنْ كانت ميتة، أو ليست أهلًا للحضانة أو لم تقبل الولد أو=

⁽۱) البيهة في «السُّنن الكبرى»، واللَّفظُ له، ك: الحجر، ب: البلوغ بالاحتلام (١٢١٥٦)، وأبو داود، ك: الحدود، ب: في المجنون يسرق، ح: (٣٤٤٠)، والتِّرمذيّ، أبواب الحدود، ب: ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد، ح: (١٤٢٣)، وقال: (حسنٌ غريب) وعلقه البخاريُّ قبل الحديث: (٢٦٩٥).

⁽٢) البخاريُّ، ك: الشّهادات، ب: بلوغ الصبيان، ح: (٢٦٦٤)، ومسلم، ك: الإمارة، ب: بيان سن البلوغ، ح: (٤٨٣٧) واللفظ للبغويِّ في «شرح السُّنَّة»، ح: (٢٤٠١).

وفي «المرقاة» (٢ / ٢٢٠٨): («فرق ما بين المقاتلة والذرِّية»: يريد: إذا بلغ الصبيُّ خمس عشرة سنة دخل في زمرة المقاتلين، وأُثبت في الديوان اسمُه، وإذا لم يبلغها عُدَّ من الذُّرية).

⁽٣) قولُه: «أنتِ أحقُّ به ما لم تنكحي»: (اعلمُ أنَّ الحضانة حقُّ الصغير لاحتياجه إلى من يُمسكه، فتارةً يحتاجُ إلى من يقوم بمنفعة بدنه في حضانته، وتارةً إلى من يقوم بماله حتى لا يلحقه الضَّررُ، وجُعل كلُّ واحد منهما إلى من هو أقوم به وأبصر، فالولايةُ في المال جُعلت إلى الأب والجد؛ لأنَّهم أبصرُ وأقومُ في التّجارة من النساء، وحقُّ الحضانة جُعل إلى النساء لأنهن أبصرُ وأقومُ على حفظ الصبيان من الرجال؛ لزيادة شفقتهن وملازمتهن للبيوت). قاله في «البحر الرّائق».

أسقطت حقَّها أو تزوجت بأجنبي في الأمِّ أولى من أمِّ الأب وإن بعُدت؛ لأنَّ هذه الولاية تستفادُ من قبل الأمهات؛ لما ذكرنا من وُفور شفقتهن، فمَن كانت تدلي إليه بأم، فهي أولى ممن تدلي بأب، فإن لم تكن أمُّ الأمّ فأمُّ الأب أولى من الأخوات؛ لأنها من الأمهات، ولهذا تحرزُ ميراثهن السَّدس، ولأنها أوفرُ شفقةً للولاد، فهي مقدَّمة على الأخوات والخالات.

وأما قوله على الله في حديث أبي داود: "إنَّ الخالة أم"، فهذا تشبيه يحتمل كونُه في ثبوت الحضانة أو غيرِه، إلّا أنَّ السياق أفاذَ إرادةَ الأول، فيبقى أعمَّ من كونهِ في ثبوت أصل الحضانة أو كونها أحقَّ بالولد من كلِّ مَن سواها، ولا دلالة على الثاني، والأوَّلُ مُتيقَّنٌ فيثبت، فلا يفيدُ الحكمَ بكونها أحقَّ من أحدٍ بخصوصه أصلًا ممن له حق في الحضانة، فيبقى المعنى الذي عيناه بلا معارضٍ من أنَّ الجدَّة أمُّ، فإنْ لم تكن له جدّةٌ فالأخواتُ أولى من العمّات والخالات؛ لأنهن بنات الأبوين، ولهذا قُدِّمن في الميراث، وفي رواية: الخالةُ أولى من الأخت لأب؛ لقوله هذا الخالةُ والدةٌ».

وتقدَّمُ الأختُ لأبِ وأم؛ لأنَّ ذات قرابتين تترجَّح على ذاتِ قرابةٍ واحدة؛ لما فيها من زيادة الشَّفقة، ثم الأختُ من الأم، ثم الأختُ من الأب؛ لأنَّ الحقَّ لهنَّ من قِبَل الأمِّ.

وعند الشّافعيّ في الجديد وأحمدَ: الأختُ للأبِ أولى من الأخت للأمّ، ومن الخالةِ، ثم بعدَ الأخوات الحقُّ لبنت الأخت لأبوين، ثم بنتِ الأخت لأمّ، ثم الخالةِ، وبنتُ الأخت لأبٍ مؤخرةٌ عن الخالة على الصّحيح، وبعدها الحقُّ لبناتِ الأخ لأبٍ وأم، ثم لأمّ، ثم لأبٍ، وبعد ذلك الحقُّ للعمّات، ثم خالةِ الأم، ثم خالةِ الأب، ثم عماتِ الأمهات والآباء.

وإن لم تكن للصبيّ امرأةٌ من أهل الحضانة، واختصم فيه الرجالُ فأولاهم بالحضانة العصباتُ بترتيب الإرث، يُقدَّمُ الأقرب فالأقرب، فيقدم الأبُ، ثم الجدُّ، ثم الأخُ الشقيق، ثم الأبُ، ثم بنوه كذلك، ثم العم، ثم بنوه، وإذا اجتمعوا فالأورع، ثم الأسن، غيرَ أن الصغيرة لا تدفعُ إلى غير المحرم من الأقارب كابن العم، ولا للأمِّ التي لم تكن أهلًا للحضانة، بأن كانت ارتدَّت أو كانت فاجرةً فجورًا يَضِيعُ به الولد كزنًا وغناء أو سرقةٍ ونياحةٍ، أو كانت غيرَ مأمونة؛ بأن تخرجَ كلَّ وقتٍ وتتركَ الولد أو كانت أمةً، ولا لعصبةِ الفاسق تحرُّزًا عن الفتنة، بخلاف الغلام، وإذا لم يكن للصَّغير عصبةٌ يدفع إلى ذوي الأرحام عند أبي حنيفة؛ لأنَّ لهم ولايةَ الإنكاح عنده، فكذا الحضانةُ)، التقطته من شروح «الكنز» و«الهداية» و«العناية» و«فتح القدير» و«عمدة الرَّعاية». م



مَا لَم تَنْكَحِي (١)، رواه أحمد وأبو داود (٢).

١٤٣٤ - وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ﴿ قَالَ: صَالَحَ النَّبِيُ ﷺ المُسْرِكِينَ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ عَلَى ثَلاثَةِ أَشْيَاءَ: عَلَى أَنَّ مَنْ أَتَاهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ رَدَّهُ إِلَيْهِمْ وَمَنْ أَتَاهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَرُدُّوهُ، وَعَلَى أَنْ يَدْخُلَهَا مَنْ قَابِلِ وَيُقِيمَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَامٍ، فَلَمَّا دَخَلَهَا وَمَضَى الْأَجَلُ خَرَجَ، فَتَبِعَتْهُ ابْنَةُ حَمْزَةَ تُنَاوِي: يَا عَمِّ يَا عَمِّ، مِنْ قَابِلِ وَيُقِيمَ بِهَا ثَلاثَةَ أَيَامٍ، فَلَمَّا دَخَلَهَا وَمَضَى الْأَجَلُ خَرَجَ، فَتَبِعَتْهُ ابْنَةُ حَمْزَة تُنَاوِي: يَا عَمِّ يَا عَمِّ يَا عَمِّ يَا عَمِّ يَا عَمِّ يَا عَمِّ يَا عَمْ يَعْ وَزَيْدٌ وَجَعْفَرِ. قَالَ عَلِيٍّ فَأَخَذَ بِينِتُ عَمِّي وَخَالَتُهَا تَحْتِي. وَقَالَ زَيْدٌ: بِنْتُ أَخِي فَقَضَى بِهَا النَّبِيُ عَلَيْ إِنْتُ عَمِّي وَخَالَتُهَا تَحْتِي. وَقَالَ زَيْدٌ: بِنْتُ أَخِي فَقَضَى بِهَا النَّبِيُ عَلَيْ إِنْتُ عَمِّي وَخَالَتُهَا تَحْتِي. وَقَالَ زَيْدٌ: بِنْتُ أَخِي فَقَضَى بِهَا النَّبِيُ عَلَيْ إِنْ أَنْ الْعَلِيِّ وَأَنَا مِنْكَ». وَقَالَ لِجَعْفَرِ: «أَشْبَهْتَ خَلْقِي وَخُلُقِي». وَقَالَ لَيْعِي وَخُلُقِي وَخُلُقِي وَخُلُقِي وَقَالَ لَيْعِي الْمُسْبَهْتَ خَلْقِي وَخُلُقِي وَقَالَ لَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهَا وَقَالَ لَيْعِي وَخُلُقِي وَخُلُقِي وَقَالَ لَيْعِي الْمُسْبَهُ وَقَالَ لَيْعِا وَقَالَ لَيْعَا عَلَى الْعَلِي وَقَالَ لَيْعَالَا لَيْعِي وَخُلُقِي وَقَالَ لَيْعِي وَلَيْعَالِهُ لِهَا لَا لِيَعْفَرِ: «أَشْبَهْتَ خَلُقِي وَخُلُقِي وَخُلُقِي وَخُلُقِي وَقَالَ لَيْعَالَا لَيْعِي الْعَلِي الْعَلَى الْعَلِي الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَيْدِ الْمُعْلَى وَلَا لَا عَلَيْهُ الْعُلْوِي وَلَا وَمُولَانَا»، متَّفَقُ عليه (*).

8٤٣٥ ـ وَعَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: كَانَتْ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، الْمَرَأَةُ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَوَلَدَتْ لَهُ عَاصِمَ بْنَ عُمَرَ، ثُمَّ فَارَقَهَا عُمَرُ، فَرَكِبَ يَوْمًا إِلَى قُبَاءَ، فَوَجَدَ ابْنَهُ يَلْعَبُ بِفِنَاءِ الْمَسْجِدِ، فَأَخَذَ

⁽١) قولُه: «ما لم تنكحي»؛ (أي: كلُّ امرأة من هؤلاء اللاتي لهن حقٌّ في الحضانة إذا تزوجت بغير محرم الصغير سقطَ حقُها في الحضانة؛ لقوله ﷺ: «أنت أحقّ به ما لم تنكحي».

وقيَّد بغير المحرم؛ لعدم الشفقة؛ فإنَّه ينفقُ على الولدِ قليلًا وينظرُ إليه مُبغِضًا، بخلاف ما إذا كان الزَّوجُ ذا رحمٍ محرم للصغير كالجدَّة إذا كان زوجُها الجدَّ، أو الأمِّ إذا كان زوجُها عمَّ الصغير، أو الخالةِ إذا كان زوجُها عمَّه، أو العمة إذا كان زوجها خالَه، لا يسقط حقُّها لانتفاءِ الضَّرر عن الصغير لقيام الشفقة)، أخذته من شروح «الكنز».

وقال في «رحمة الأمة»: (ثم اختلفوا فيما إذا طُلِّقت طلاقًا بائنًا من غير محرم الصَّغير هل تعودُ حضانتها؟ فقال أبو حنيفة والشّافعيّ وأحمد: تعودُ؛ لأنَّ المانعَ قد زال. وقال مالكٌ في المشهور عنه: لا تعودُ بالطَّلاق). م

⁽٢) أبو داود، ك: الطَّلاق، ب: من أحقّ بالولد، ح: (٢٢٧٦)، وأحمد، ح: (٦٧٠٧). وحسَّن ابن حجرٍ في «هداية الرواة» (٣/ ٣٤٥).

⁽٣) قولُه: «الخالة بمنزلة الأم»: (فيه دليلٌ على ثبوت حق الحضانة للخالات)، كذا في «المبسوط». م

⁽٤) البخاريُّ الشَّطر الأول في ك: الصُّلح، ب: الصُّلح مع المشركين، ح: (٢٧٠٠)، والثّاني في ك: المغازي، ب: عمرة القضاء، ح: (٢٥١)، ومسلم مختصرًا، ك: الجهاد، ب: صلح الحديبية، ح: (٢٦٢٩).

بِعَضُدِهِ فَوَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ عَلَى الدَّابَّةِ، فَأَدْرَكَتْهُ جَدَّةُ الْغُلَامِ فَنَازَعَتْهُ إِيَّاهُ، فَأَقْبَلَا حَتَّى أَتَيَا أَبَا بَكْرِ الصِّدِّيقَ، فَقَالَ عُمَرُ: ابْنِي، وَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: ابْنِي. فَقَالَ أَبُو بَكْرِ: خَلِّ (١) بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ. فَمَا رَاجَعَهُ عُمَرُ الْكَلَامَ، رواه

(١) قولُه: «خل بينه وبينها»: لذلك قال في «الهداية»: (ولا خيارَ للغلام والجارية. وقال الشّافعيُّ: لهما الخيار؛ لأنَّ النّبيّ عَلَى خَيَّر، ولنا: أنَّه لقصور عقله يختارُ من عنده الدَّعةُ لتخليته بينةُ وبينَ اللَّعب، فلا يتحقق النظرُ، وقد صحَّ أن الصَّحابة لم يخيروا، وأما الحديثُ فقلنا: قد قال: اللهمَّ اهدِه، فَوُفِّق لاختياره الأنظر بدعائه ﷺ، أو يحملُ على ما إذا كان بالغًا) انتهى.

تفصيلُه: أنَّ الولد لا خيار له، وبه قال مالكٌ، وهو مذهبنا، سواءٌ كان الولد مميِّزا أو لا، غلامًا أو جاريةً.

وقال الشّافعيّ: إذا صار مميَّزًا خُيِّر بين الأبوين؛ لِما روى أبو هريرة: أنَّ امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت: إنَّ زوجي يريد أن يذهبَ بابنه، وقد سقاني من بئر أبي عتبة وقد نفعني. وقال زوجُها: أتحاقني؟ أي: تخاصمني في ولدي، فقال ﷺ: هذا أبوكَ وهذه أمُّكَ، فخذ بيد أيَّهما شئتَ، فأخذ بيدِ أمَّه، فانطلقت به.

ولنا أنَّه صغيرٌ غيرُ رشيدٍ ولا عارفٍ بمصلحته، فلا يعتمدُ اختياره، ولأنه لقصور عقله يختارُ من عنده الراحة والتخلية، فلا يتحقَّقُ النظر.

حاصله: أنّه لم يبلغ مبلغًا يختارُ فيه ما هو أنفع له، فيكون تخييرُه لغوّا بل مضرًّا إذا لم يختر موافقةً من هو أنفع له وأشفق من والديه، بل اختارَ لسُوء فهمه ونقص عقله من كانت مرافقتُه أضرَّ به، ولهذا لَمّا تنازع عمر بن الخطّاب وزوجته المطلَّقة في طفلٍ له فوض أبو بكر الصديق الولدَ إلى الأمّ ولم يخيره. وذلك كان بمحضر من الصّحابة، ولم ينكره أحدٌ. وقال أبو بكر: سمعتُ رسول الله ﷺ؟ يقول: «لا تُولَهُ والدةٌ عن ولدها»، ولا حجَّة للشّافعيّ في الحديث؛ لأنّه يحتمل أنّه كان بالغًا، بل هو الظّاهر؛ لأنّ الذي يسقي من البئر هو البالغ، ومن هو دون البلوغ لا يُرسَلُ إلى الآبار للاستقاء للخوف عليه من السُّقوط فيه؛ لقلّة عقله.

ونحن نقول: إذا بلغ؛ فهو مخيرٌ بين أن ينفردَ بالسكني، وبين أن يكونَ عند أيّهما أراد، لا أنْ يبلغَ سفيهًا مفسدًا، فحينتندٍ يضمُّها إلى نفسه اعتبارًا لنفسه بماله، وليس فيه دليلٌ على أنّه يخير في السبع؛ لأنّه ليس في الحديث ذكرُ عمره.

وللشّافعيِّ أيضًا ما ثبت عن النَّبي ﷺ أنَّه خيَّر طفلًا بين أمه وأبيه، وقال: اذهب إلى أيَّهما شئت، وقال: اللهمَّ اهده، فاختار أمّه، وأجاب عنه أصحابُنا بأنَّ دعاءه ﷺ قد وَفَّته لاختيارِ الأنظر الأرفق، فلا يقاسُ عليه غيره)، «الهداية» وشروح «الكنز» و«عمدة الرَّعاية» ملتقطٌ منها. م



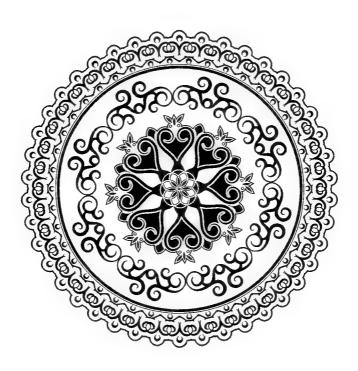
البيهقيُّ وعبدُ الرَّزّاق ومالكٌ في «الموطَّأ»(١).

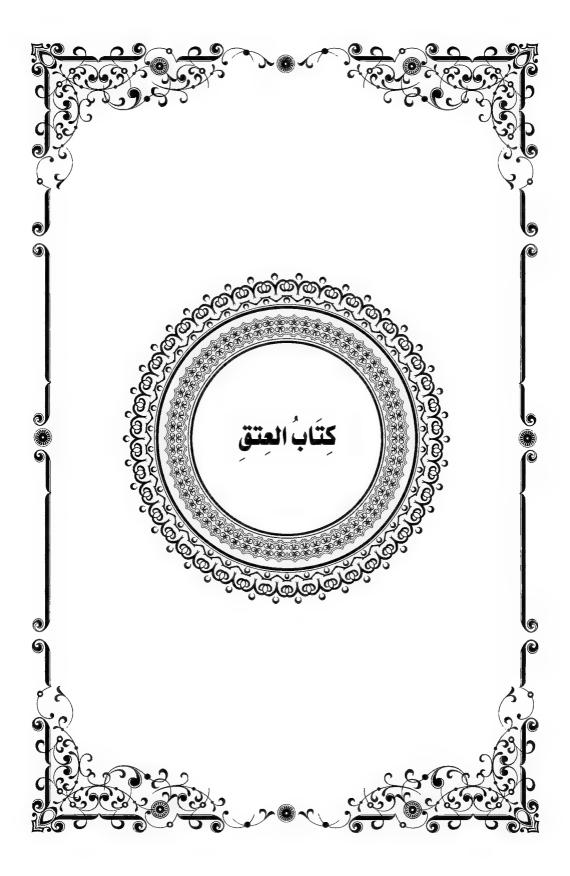
٤٤٣٦ ـ وَزَادَ البَيهَقِيُّ (١): ثُمَّ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُولَهْ وَالِدَةٌ عَنْ وَلَدِهَا».

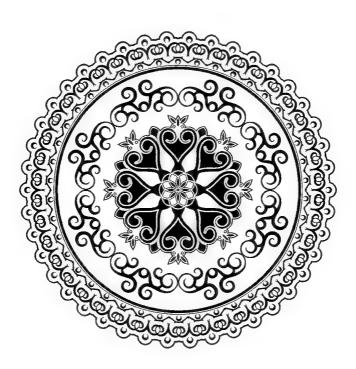


⁽۱) البيهة يّ في «السُّنن الكبرى»، واللَّفظُ له، ك: النفقات، ب: الأمّ تتزوج فيسقط حقها (١٥٧٦٥)، ومالك في «الموطَّأ»، ك: الوصية، ب: ما جاء في المؤنث، ح: (٢٨٣٨)، قال ابن عبد البر في «الاستذكار» (٧/ ٢٨٩): (هذا خبر منقطع في هذه الرواية ولكنَّه مشهورٌ مروي من وجوه منقطعة ومتصلة تلقّاه أهلُ العلم بالقبول والعمل).

⁽٢) البيهةيّ في «السُّنن الكبرى» عن زيد بن إسحاق الأنصاري، واللَّفظُ له، ك: النفقات، ب: الأمّ تتزوج فيسقط حقها (٢) ١٩٦٨)، ضعَف إسناده ابن حجرٍ في «التَّلخيص الحبير» برقم: ١١٦٨، وحسَّنه السيوطي كما في «سبل السَّلام» (٢/ ٣٣٣)، ووصفه ابن الصلاح بالحديث الثابت كما في «البدر المنير» (٦/ ٥١٩).









وقــولِ الله ﷺ: ﴿ فَلَا أَقْنَحَمُ ٱلْمُقَبَةُ ﴿ اللَّهُ وَمَا آَذَرَنكَ مَا ٱلْمُقَبَةُ (١٠﴿ اللَّهُ فَكُ رَقِبَةٍ ﴿ الْمُعَدُّ فِي يَوْمِ ذِى مَسْفَبَةٍ ﴿ اللَّهُ مَا أَذَوَ مَلْ فَهَ وَاللَّهُ مَا أَلَمُ تَكُولُو مِسْكِمَنَا ذَا مَثْرَيَةٍ ﴿ اللَّهُ ١١ _١٦].

اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

٤٤٣٨ عَمْرِو بْنِ عَبَسَة هَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ قَالَ: "مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا لِيُذْكَرَ اللهُ هَ فَي اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّة، وَمَنْ أَعْتَقَ نَفْسًا مُسْلِمَةً كَانَتْ فِدْيَتَهُ مِنْ جَهَنَّمَ، وَمَنْ شَابَ شَيْبَةً فِي سَبِيلِ فِي اللهِ عَلَى كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، رواه صاحب "المصابيح» في "شرح السُّنَّة»(٥).

⁽١) قولُه: «وما أدراك ما العقبة فك رقبة»: (ندب الشَّرعُ إلى فكِّ الرقبة بهذه الآية) كذا في «المبسوط». م

⁽٢) قولُه: «من أعتق رقبة مسلمة ... إلخ»: (وفيه أنَّ عتقَ المسلمِ أفضل من عتق الكافر، وهو قولُ كافة العلماء؛ يعني: لا خلافُ أنَّ معتق الرَّقبة الكافرة مثابٌ على العتق، ولكنَّه ليس كثواب الرقبة المؤمنة، فالتقييدُ بالإسلام ليكونَ ثوابه أكثرَ)، هذا حاصلُ ما في «عمدة القاري» و«نيل الأوطار» و«المرقاة». م

⁽٣) قولُه: «أعتق اللهُ بكل [عضو] منه عضوًا منه من النّار حتى فرجه بفرجه»: قال في «الهداية»: (الإعتاقُ تصرُّفٌ مندوبٌ إليه، قال على: «أيّما مسلم أعتق مؤمنًا أعتق الله بكلِّ عضو منه عضوًا منه من النار»، ولهذا استحبُّوا أن يعتق الرجلُ العبدَ والمرأةُ الأمة؛ ليتحقَّق مقابلةُ الأعضاء بالأعضاء. م

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: كفّارات الأيمان، ب: قول الله ﴿أَوْ تَحَرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾، ح: ٦٧١٥، ومسلم، ك: العتق، ب: فضل العتق، ح: (٣٧٩٧).

⁽٥) أحمد واللَّفظُ له، ح: (١٩٤٤٠)، والتّرمذيّ مختصرًا، أبواب فضائل الجهاد، ب: ما جاء في فضل من شاب شيبة،=

٤٣٩ عَنِ الْغَرِيفِ بْنِ الدَّيْلَمِيِّ قَالَ: أَتَيْنَا وَاثِلَةَ بْنَ الْأَسْقَعِ فَقُلْنَا: حَدِّثْنَا حَدِيثًا لَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ وَلَا نُقْصَان، فَغَضِبَ وَقَالَ: إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَقْرَأُ وَمُصْحَفَّهُ مُعَلَّقٌ فِي بَيْتِهِ فَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ. فَقُلْنَا: إِنَّا أَحَدَكُمْ لَيَقْرَأُ وَمُصْحَفَّهُ مُعَلَّقٌ فِي بَيْتِهِ فَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ. فَقُلْنَا: إِنَّمَا أَرَدْنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْقِ. فَقَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ فِي صَاحِبٍ لَنَا أَوْجَبَ ('')_يَعْنِي: النَّارَ - بِالْقَتْلِ. فَقَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ فِي صَاحِبٍ لَنَا أَوْجَبَ ('')_يَعْنِي: النَّارَ - بِالْقَتْلِ. فَقَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ فِي صَاحِبٍ لَنَا أَوْجَبَ ('')_يَعْنِي: النَّارَ - بِالْقَتْلِ. فَقَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ فِي صَاحِبٍ لَنَا أَوْجَبَ ('')_يَعْنِي: النَّارَ - بِالْقَتْلِ. فَقَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ فِي صَاحِبٍ لَنَا أَوْجَبَ ('')_يَعْنِي: النَّارَ - بِالْقَتْلِ. فَقَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ فِي صَاحِبُ لَنَا أَوْجَبَ ('')_يَعْنِي اللهُ بِكُلِّ عُضُو مِنْهُ عُضُوا مِنْهُ مِنَ النَّارِ"، رواه أبو داودَ والنَّسَائِيُّ ('').

٤٤٤٠ - وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ﴿ اللهِ عَلَمْنِي اللهِ عَلَمْنِي اللهِ عَلَمْنِي الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبِ ﴿ اللهِ عَلَمْنِي الْبَرَاءِ بُنِ عَازِبِ ﴿ اللهِ عَلَمْنَةَ الْحَرْضَةَ الْمَسْأَلَة ، أَعْتِقِ النَّسَمَة ، وَفُكَّ الرَّقَبَة » عَمَلًا يُدْخِلْنِي الْجَنَّة . قَالَ: «لَا عِتْقُ النَّسَمَةِ: أَنْ يَنْفَرِ دَ بِعِثْقِهَا، وَفُكُّ الرَّقَبَةِ أَنْ يُعِينَ فِي ثَمَنِهَا، وَالْمِنْحَةُ الرَّقَبَةِ أَنْ يُعِينَ فِي ثَمَنِهَا، وَالْمِنْحَةُ اللَّهَ عَلَى ذِي الرَّحِمِ الظَّالِم، فَإِنْ لَمْ تُطِقْ ذَلِكَ فَأَطْعِمِ الْجَائِعَ، وَاسْقِ الظَّمْآنَ، وَأَمُرْ بِالْمَعْرُوفِ، وَالْهَيْءُ عَلَى ذِي الرَّحِمِ الظَّالِم، فَإِنْ لَمْ تُطِقْ ذَلِكَ فَأَطْعِمِ الْجَائِعَ، وَاسْقِ الظَّمْآنَ، وَأُمُرْ بِالْمَعْرُوفِ، وَالْهَيْءُ عَلَى ذِي الرَّحِمِ الظَّالِم، فَإِنْ لَمْ تُطِقْ ذَلِكَ فَأَطْعِمِ الْجَائِعَ، وَاسْقِ الظَّمْآنَ، وَأُمُرْ بِالْمَعْرُوفِ، وَالْهَيْءُ عَلَى ذِي الرَّحِمِ الظَّالِم، فَإِنْ لَمْ تُطِقْ ذَلِكَ فَأَطْعِمِ الْجَائِعَ، وَاسْقِ الظَّمْآنَ، وَأُمُرْ بِالْمَعْرُوفِ، وَالْهُنِ عُلَى ذِي الرَّحِمِ الظَّالِم، فَإِنْ لَمْ تُطِقْ ذَلِكَ فَأَطْعِمِ الْجَائِعَ، وَاسْقِ الظَّمْآنَ، وَأُمُرْ بِالْمَعْرُوفِ، وَالْهُ عَلَى ذِي الرَّحِمِ الظَّالِم، فَإِنْ لَمْ تُطِقْ ذَلِكَ فَكُفَّ لِسَانَكَ إِلَّا مِنْ خَيْرٍ »، رواه البيهقيُّ في «شعب الإيمان» (٣٠).

⁼ ح: (١٦٣٥)، وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ).

⁽١) قولُه: «أوجب... إلخ»؛ (أي: ارتكب خطيئته استوجبَ بها دخول النار؛ يعني: بقتلِ العمد؛ لقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَقْتُلُ مُؤْمِنَا مُثَوِّمِنَا فَجَزَآؤُهُ مِهَا نَمْ ﴾ [النساء: ٩٣].

ويلزمُ أنْ يقيَّد أنَّ هذا كان بعدَ أداء موجَبِ القتل، وإلَّا فكيف يُجتزَأُ بتحريرِ الرقبة من حقَّ وليِّ المقتول؟ أو يحملُ على أنَّه كان قتلَ نفسَه.

وفيه دلالةٌ على أنَّ الحدود عندنا غيرُ كافية في تكفير الجناية؛ إذ لو كانت فيها كفايةٌ لَما احتيج إلى إعتاقِ الرقبة بعدها). قاله في «بذل المجهود».

حاصله ما قال في «الدُّرِّ المختار» و «ردِّ المحتار»: (أنَّ الحدَّ ليس مطهِّرًا عندنا، بل المطهِّر التوبةُ، فإذا حُدَّ ولم يَتُبْ يبقى عليه إثمُ المعصية، وذهب كثير من العلماء إلى أنَّه مطهِّرٌ، وأوضَحَ دليلَنا في «النَّهر»). م

⁽٢) أبو داود واللَّفظُ له، ك: العتق، ب: في ثواب العتق، ح: (٣٩٦٤)، وأحمد، ح: (١٦٠١) ، وصحَّحه الحاكم، ووافقه الذَّهبيُّ، ك: طلاق، ح: (٢٨٤٣).

⁽٣) البيهقيُّ في «شعب الإيمان»، واللَّفظُ له، ح: (٢٠٢٦)، وأحمد، ح: (١٨٦٤٧)، قال الهيثميُّ في «مجمع الزَّواثد» =

٤٤٤١ - وَعَنْ أَبِي ذَرِّ هُ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَ ﷺ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيمَانٌ بِاللهِ، وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ». قَالَ: قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ؟ قَالَ: «أَغْلَاهَا ثَمَنًا وَأَنْفَسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا». قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ؟ قَالَ: «تَدَعُ النَّاسَ مِنَ الشَّرِّ؛ فَإِنْهَا صَدَقَةٌ تَصَدَّقُ بِهَا عَلَى نَفْسِكَ»، متَّفَقٌ عليه (٢).

وأما ما روي عن مالكِ: إذا كان العبد الكافر أغلى ثمنًا من العبد المسلم يكونُ عتقُه أفضلَ من عتق المسلم؛ لقوله على «أفضلها أغلاها» فبعيدٌ عن الصواب، ويجبُ تقييده بالأغلى من المسلمين؛ لأنَّه تمكينٌ للمسلم من مقاصده وتفريغه، والوجهُ الظّاهر في استحباب عتق الكافر تحصيلُ الجزية منه للمسلمين، وأما تفريغُه للتأمُّل فيسلم، فهو احتمالٌ)، كذا في «المرقاة». م

(٢) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: العتق، ب: أيُّ الرِّقابِ أفضل؟ ح: (٢٥١٨)، ومسلم، ك: الإيمان، ب: بيان كون الإيمان بالله تعالى، ح: (٢٥٠).

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٤/ ٨٢): («تعين صانعًا» من: الصَّنعة، وهي ما به معاشُ الرجل، ويدخلُ فيه الحرفة والتجارة؛ أي: صانعًا لم يتمَّ كسبُه لعياله. وفي بعض النَّسخ: ضائعًا، من: الضَّياع؛ أي: إعانةُ من لم يكن له متعهِّدٌ يتعهَّده. «أو تصنع لأخرق»، يقال: خَرِقَ يَخرَقُ خَرَقًا ـ بالتحريك ـ من باب: شَرِبَ؛ أي: جَهِلَ، فهو أخرقُ؛ يعنى: الجاهلَ لِما يجبُ أن يعمله، وليس في يده صنعةٌ يكتسبُ بها.

⁼ قوله: «أعرضت المسألة»؛ (أي: سألت عن أمرٍ عريضٍ عظيم، وهو دخول الجنة «النّسمة»: النّفس، ووجهُ الفرق المذكور: أنَّ العتق إزالةُ الرقِّ، وذلك لا يكون إلّا من المالك الذي يعتق، وأمّا الفكُّ وهو السعي في التخليص فيكونُ من غيره، كمن أدّى النجم عن المكاتبِ أو أعانه فيه. و «المنحة»: العطيّة في الأصل، وغلب في لبون من ناقةٍ أو شاقٍ، يعطيها صاحبُها بعض المحاويج، لينتفعَ بلبنها ما دامت تدرُّ، «والوكوف»: الغزيرةُ الدَّرِّ و «الفيء»: التَّعطُّف، والرُّجوع إليه بالبرِّ، والروايةُ المشهورة فيهما النصبُ على تقدير: وامنح المنحةَ وآثر الفيءَ على ذي الرحم؛ ليحسنَ العطف على الجملة السابقة، وإنْ صحَّت الروايةُ بالرفع فيهما فعلى الابتداء، والتقديرُ: ومما يُدخل الجنة المنحة والفيء). «تحفة الأبرار شرح مصابيح السُّنة» (٢/ ٤٣٠)

⁽١) قولُه: «فأيُّ الرِّقاب أفضل؟ قال: أغلاها ثمنًا وأنفسُها عندَ أهلها»: (قال في «المبسوط»: فهذه الآثارُ تبين أنَّ الإعتاق من باب البرِّ والإرفاق، وأنَّ أفضلَ الرِّقاب أعزُّها عند صاحبها)، انتهى.

٤٤٤٢ _ وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ الشَّفَاعَةُ، بِهَا تُفَكُّ الرَّقَبَةُ»، رواه البيهقيُّ في «شعب الإيمان»(١).



⁽١) البيهقيّ في «شعب الإيمان»، ح: (٧٢٧٩)، ضعّفه المناويُّ في «التَّسير» (١/ ١٨٤).



وقولِ الله ﷺ: ﴿ فَكَاتِبُوهُمُ مْ (١) إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ [النور: ٣٣].

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ﷺ قَالَ: كَانَ لَنَا غُلامٌ قَدْ شَهِدَ الْقَادِسِيَّةَ فَأَبْلَى فِيهَا، وَكَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ أُمِّي وَبَيْنَ أَمِّي وَبَيْنَ أَمِّي وَبَيْنَ أَمِّي وَبَيْنَ أَمِّي وَبَيْنَ الْأَسْوَدُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: أَعْتِقُوا أَنْتُمْ، فَإِذَا بَلَغَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ (٢)؛ فَإِنْ رَغِبَ فِيمَا رَغِبْتُمْ أَعْتَقَ، وَإِلَّا ضَمَّنكُم، رواه الْخَطَّابِ، فَقَالَ: أَعْتِقُ، وَإِلَّا ضَمَّنكُم، رواه

قال الشّافعيّ: إنَّ المعتق إن كان موسرًا فيضمنُ شريكُه، ولا يتجزَّ أالعتن، وإن كان معسرًا فيتجزَّ أالعتنُ، ولا يقول بالاستسعاء، بل يقول: يستخدمُ منه الشَّريكُ الثّاني يومًا ويدعُه يومًا إلى الأبد؛ يعني: قولَ الشّافعيّ في الموسر كقولهما. وقال في المعسر: يبقى نصيب الساكت على ملكه، يُباع ويوهب.

وقال أبو حنيفة: إذا أعتق المولى بعضَ عبده عتقَ ذلك القدر، ويسعى في بقيَّة قيمته لمولاه؛ يعني: إذا كان العبدُ بين شريكين فأعتَقَ أحدُهما نصيبَهُ عتق، فإنْ كان موسرًا فشريكُه بالخيار: إنْ شاء أعتق، وإنْ شاء ضمَّنَ شريكه قيمةَ=

⁽۱) قولُه: «فكاتبوهم... إلخ»: قال في «الهداية»: (هذا الأمرُ ليس أمرَ إيجابٍ بإجماعٍ بين الفقهاء، وإنما هو أمرُ ندبٍ، هو الصَّحيح، ففي الحملِ على الإباحة إلغاءُ الشَّرط؛ أي: قولِه: ﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيمَ خَيْرًا ﴾ [النور: ٣٣]؛ إذ عقدُ الكتابة مباحٌ بدونه، أمّا الندبيَّةُ فمعلَّقةٌ به، والمرادُ بالخير المذكور في قوله تعالى: ﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيمِمْ خَيْرًا ﴾ [النور: ٣٣] على ما قيل: أنْ لا يضرَّ بالمسلمين بعد العتقِ، فإنْ كان يضرُّ بهم فالأفضلُ أن لا يكاتبه، وإن كان يصحُّ لو فعل المولى عقدَ الكتابة. م

⁽٢) قولُه: «فإذا بلغ عبدُ الرحمن فإنْ رغب فيما رغبتم أعتَقَ وإلاَّ ضَمَّنكم»؛ يعني: إذا كان العبدُ مشتركًا بين رَجُلين، فأعتق أحدُهما نصيبه، فقال أبو يوسف ومحمَّد: إنَّ العبدَ حرُّ يعتقُ كله، ثم إنْ كان المعتقُ موسرًا يضمنُ قيمة شريكه، وإن كان معسرًا فيستسعى العبد، يعني قالا: ليس له إلّا الضمانُ مع اليسار، والسِّعايةُ مع الإعسار، ولا يرجعُ المعتق على العبد والولاء للمعتق.

= نصيبه، وإنْ شاء استسعى العبد، فإنْ ضمَّنَ رجع المعتق على العبد، والولاء للمعتق، وإن أُعتق أو استسعى، فالولاء بينهما، وإن كان المعتق معسرًا فالشَّريكُ بالخيار: إنْ شاء أعتق، وإن شاء استسعى العبدَ، والولاء بينهما في الوجهين؛ أي: صورة الإعتاق وصورة الاستسعاء.

هذا مبنيٌ على أصلين:

أحدهما: تجزُّو الإعتاق وعدمه. والثّاني: أن يسارَ المعتق لا يمنع السِّعايةَ عنده، وعندهما يمنع.

حاصلُه: أنَّ العتق يتجزَّأُ عند أبي حنيفة في كلِّ حالٍ، ولا يتجزأ عند صاحبيه في حال. وقال الشّافعيّ: يتجزأ في بعض الأحوال لا في البعض الآخر، والصَّحيح قولُ الإمام، «قهستاني» عن «المضمرات». وكذا نقل العلّامة قاسمٌ تصحيحه عن أثمَّة التَّصحيح، وأيّده في «فتح القدير» بالمعنى وبالسمع، ومنه حديثُ الصَّحيحين: من أُعتِقَ شركًا له في عبد، فكان له مالٌ يبلغ ثمن العبد قوِّم عليه قيمةَ عدل، فأعطى شركاءَه حصصَهم وعتق العبد عليه، وإلّا فقد عتق منه ما عتق، أفاد تصور عتق البعض فقط؛ يعني: وهو دليلٌ لأبي حنيفة. وقال النَّوويُّ: إنَّ وفاق الأحاديث للشّافعيِّ.

أقول: كيف وقد أخذ الشّافعيُّ بحديث الضَّمان وأهمل حديث الاستسعاء مع صحته؟ والإنصافُ من حيث الحديثُ ما قال الطَّحاويُّ من أنَّه اختارَ مذهبَ الصاحبين.

وأقول: إنَّ مذهب أبي حنيفة قويٌّ تفقُها، فإنَّ الإعتاق لازمُ الضَّمانِ والاستسعاءِ المذكورين في الأحاديث، ووافق البخاريُّ أبا حنيفة من الأول إلى الآخر، ومن مستدلات أبي حنيفة هذا أثرُ عمرَ الذي رواه الطَّحاويُّ، وقال: (ففي هذا الأثر أن لعبد الرحمن بعد بلوغه أنْ يعتق نصيبَه من العبد الذي قد كان دخله عتاق أمه وأخيه قبل ذلك، فأبو حنيفة قال: فلمّا كان له أن يعتق بأداء ذلك إليه بلا بدل كان له أن يأخذَ العبد بأداء قيمةِ ما بقي له فيه، حتى يعتقُ بأداء ذلك إليه بلا بدل كان له أن يأخذَ العبد بأداء قيمةِ ما بقي له فيه، حتى يعتقُ من هذا العبد مثلُ ما كان للذي لم يُعتِق أن يُعتق نصيبه من العبد، فضمن الشَّريك المعتقُ رجع إلى هذا المضمون من هذا العبد مثلُ ما كان للذي ضمنه، فوجب له أن يستسعيَ العبدَ في قيمة ما كان لصاحبه فيه، وفيما كان لصاحبه أن يستسعيَه فيه، ومنها حديثُ الاستسعاء، وسيأتي تحقيقه في هذا الباب بعد. وقال في «العَرف الشَّذيّ»: (ولإمامنا أي حنيفة أيضًا حديثان صحيحان، أحدهما: في «مصنف عبد الرَّزّاق»، والثّاني: في «مسند أحمد»، ورجالُه ثقاتٌ، وصحَّع حافظ من الحفاظ أحدهما)، التقطته من «العَرف الشَّذيّ» و «الهداية» وشروح «الكنز» و «الدُّرّ المختار» و «ردّ المحتار» و «شرح معاني الآثار». م



الطَّحاويُّ بإسنادٍ قويِّ(١).

٤٤٤٤ ـ وَفِي المُتَّفَقِ عَلَيهِ (٢): عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا مِنْ مَمْلُوكِ وَيَمَةَ عَدْلِ، ثُمَّ اسْتُسْعِي (٣) غَيْرَ مَمْلُوكِ وَيَمَةَ عَدْلِ، ثُمَّ اسْتُسْعِي (٣) غَيْر

٥٤٤٠ ـ وَرَوَى عَبدُ الرَّزَّاقِ (٤) بِإِسنَادِ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ عَذْرَةَ أَعْتَقَ مَملُوكًا لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ

أقول: إنّ هذا يخالفُهُ «قوم قيمة عدل...» إلخ، ولنا هذا الحديثُ، فثبت السّعاية بذلك. وقال ابنُ حزم: على ثبوت الاستسعاء ثلاثون صحابيًّا، وليس فيما رَووه ما ينافي مذهبنا، بل فيه دليل على ما نقول؛ لأنّه على قال في حديث فإن كان موسرًا قوم عليه ثم يعتق، وكلمةُ «ثم» للتراخي، فدلً على أنّه يعتق بعد ذلك إمّا بعتقِه أو بالسّعاية. وقال في حديث آخر: أعطى شركاء وصصهم وعتق عليه، بالواو وهي لا تنافي الترتيبَ ولا التراخي، فحملناه عليه توفيقًا بين الأحاديث، لكن ظاهر حديث الاستسعاء مؤيدً للصاحبين أنّه لا يستسعي العبد في نصيبه الباقي إذا كان المعتق موسرًا، والمعنى بالموسرِ هاهنا القادرُ على إيفاء ثمن نصيب الآخر، كما يدلُ عليه لفظ الحديث، فكان له من المال ما يبلغ ثمنه، لكن تأييدُه لهما موقوفٌ على اعتبار مفهوم المخالفة؛ فإنَّ قوله على وإن لم يكن له مال قُومٌ قيمةَ عدل ثم يستسعي يُثبت باعتبار مفهوم المخالفة أنْ لا سعاية عليه إذا كان له مالٌ، وأنت تعلمُ أنَّ أصحابنا الثَّلاثة لم يُسلموا المفهوم، فكيف لهم إثبات مرامهم به)، أخذته من «المرقاة» و«العَرف الشَّذي» وشروح «الكنز» و«الكوكب الدُّرِي». م

(٤) عبد الرَّزَاق، واللَّفظُ له، ك: المدبر، ب: من أعتق شركًا له، ح: (١٦٧١٩). قال ابن حجرٍ في «الفتح» (٥/ ١٥٩): (رجالُه ثقاتٌ). وأخرجه سعيد بن منصور في «سننه»، ك: الوصايا، ب: الرجل يعتق عند موته، ح: (٤٠٧).

⁽۱) الطَّحاويّ في «شرح معاني الآثار»، واللَّفظُ له، ك: العتق، ب: الرجل يملك ذا رحم محرم، ح: (٤٦٩٤)، وهذا إسنادٌ صحيحٌ. «نخب الأفكار» (٧/ ٤٨٨). وابن أبي شيبة، ك: البيوع والأقضية، ب: العبد بين الرجلين فيعتق أحدهما نصيبه، ح: (٠٥١٧).

⁽٢) البخاريُّ، واللَّفظُ له، ك: الشِّركة، ب: تقويم الأشياء بين الشركاء، ح: (٢٤٩٢)، ومسلم، ك: العتق، ب: ذكر سعاية العبد، ح: (٣٧٧٣).

⁽٣) قولُه: «ثم استسعى... إلخ»: (والاستسعاءُ عندنا أن يُؤْجِرَه فيأخذَ نصفَ قيمته من الأجرة. وقال بعضُ الشّافعيّة في الاستسعاء: بأنَّ المراد به أن يخدمَ مولاه يومًا ويبرّك يومًا، ويبقى على هذا إلى الأبد.



وَلَيسَ لَهُ مَالٌ غَيرُهُ، فَأَعْتَقَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ثُلُثَهُ، وَأَمَرَهُ(١) أَنْ يَسْعَى فِي الثُّلُثَيْنِ.

٤٤٤٦ ـ وَعَنْ الحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَلَكَ (٢) ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ فَهُوَ حُرِّ»، رواه التِّرمذيُّ وأبو داودَ وابن ماجه (٣).

٤٤٤٧ - وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسلِمٍ (٤): عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ اَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَجْزِي وَلَدٌ وَالِدًا، أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ (٥)».

⁽۱) قولُه: «وأمرَه أن يسعى في الثُلُثين»: (فثبت السَّعاية بذلك أيضًا، وحديثُ الأقراع عندنا محمولٌ على زمان ابتداء الإسلام قبل أن تنسخَ القرعة. فلما نسخت القرعة بالنَّهي عن القمار ارتفع ذلك الحكم)، أخذته من «بذل المجهود». (وقال أبو حنيفة: يعتقُ من كلِّ واحدٍ قسطُهُ ويسعى في الباقي، وحجَّتهُ حديث «عبد الرَّزَاق»)، هذا ملتقطٌ من «المرقاة». م

⁽٢) قولُه: «مَن ملك ذا رحمٍ محرمٍ فهو حر»؛ (أي: عندنا إذا ملكَ الرجلُ ذا رحمٍ محرمٍ منه عتق عليه بمجرّد التّملُك من غير أن ينشئ فيه عتقاً، وعند الشّافعيّ لا يعتقُ إلا في قَرابةِ الولاد، مثل الوالدين والمولودين، وعند مالكِ يعتقُ فيه، وفي قرابة الإخوة والأخوات فقط، ولنا هذا الحديث، وروي عن عمر وابن مسعود هذه مثله، وعن كثيرٍ من التّابعين كذلك، ولا يعتقُ ذو رحم غيرُ محرم كبني الأعمام والأخوان، ولا محرمٌ غيرُ رحمٍ كالمحرمات الصّهرية والرّضاع إجماعًا)، أخذته من شروح «الكنز». م

⁽٣) التّرمذيّ، واللَّفظُ له، أبواب الأحكام، ب: ما جاء فيمن ملك ذا رحم، ح: (١٣٦٥)، وأبو داود، ك: العتق، ب: فيمن ملك ذا رحم، ح: (٣٩٤٩). وحسَّنه ابن ججرٍ في «هداية الرواة» (٣/ ٣٥٣)، وصحَّحه الحاكم ووافقه الذَّهبيّ، ك: العتق، ب: النَّهي عن بيع الولاء، ح: (٢٨٥٢). وقال الإمام التّرمذيّ: (والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النَّبيّ على وغيرهم).

⁽٤) مسلمٌ، ك: العتق، ب: فضل عتق الوالد، ح: (٣٧٩٩).

⁽٥) قولُه: «فيُعتقَه»: (قال بعضُ أهل الظّاهر: يستفادُ منه أنَّ الأبَ لا يَعتِقُ على ولده إذا تملكه، وإلّا لم يصحَّ ترتيبُ الإعتاق على الشِّراء، ويجعلُ الفاء في «فيُعتقَه» للتَّعقيب، والجمهور على أنَّه يَعتِقُ بمجرِّد التَّملُّك من غير أن يُنشئ فيه عتقًا، وأن قوله: «فيعتقه» معناه: فيعتقه بالشِّراء لا بإنشاء عتق، والتَّرتيب باعتبار الحكم دون الإنشاء، فعلى هذا الفاءُ في «فيعتقه» للسَّبيَّة؛ يعنى: فيعتقه بسبب شرائه، ولا يحتاجُ إلى قوله: أعتقتُكَ بعد الشِّراء، بل عتق بنفس الفاءُ في «فيعتقه» للسَّبيَّة؛



٨٤٤٨ ـ وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الْمُدَبِّرُ ١١) لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ، وَهُوَ حُرٌّ مِنَ

الشِّراء)، هذا ملتقطُّ من «المرقاة». م

(۱) قوله: «المدبر لا يباع... إلخ»: (وعند أئمتنا الحنفيَّة: المدبر على نوعين: مدبَّرٌ مطلقٌ، والنوعُ الثّاني: مدبَّرٌ مقيدٌ، فالمدبرُ المطلق أيضًا على قسمين: أحدهما: أن يكونَ العتقُ مضافًا إلى الموتِ مطلقًا من دون أن يقيّدَ بزمانِ أو بحالٍ، نحو: ما إذا قال لعبده: إذا متُّ فأنتَ حرِّ. وثانيهما: أنْ يكون مضافًا إلى الموت المقيَّد بقيدٍ يكونُ غالبَ الوقوع نحو قوله: إن متُّ إلى مئةِ سنةٍ، وهو ابنُ ثمانين سنة مثلًا، وإن كان في الصُّورة مقيدًا؛ فهو في المعنى مطلقٌ؛ لأنَّ الغالبُّ أنْ يموتَ قبل هذه المدَّة، فقولُه: إنْ مُتُ إلى مئةِ سنةٍ يكون بمنزلةِ قوله: إنْ متُّ؛ أي: بدونِ ذكر القيدِ، فيكونُ في حكم المطلق، فحكمُ المدبر المطلق أنَّه لا يُباع، ولا يُوهب، ويُستخدم ويُؤجَرُ وتُوطَأ المدبَّرة وتنكحُ، وبموت المولى يعتقُ المدبَّر من ثُلث ماله، ويسعى في ثلثيه؛ أي: ثلثي قيمته إن كان المولى فقيرًا، ولم يكن له مالً غيرُه، ويسعى في كلِّ قيمته لو كان مديونًا بدينِ مستغرقِ جميعَ ماله.

والمدبَّرُ المقيَّدُ ما يكون مخالفًا لهاتين الصُّورتين المذكورتين في المدبر المطلق؛ يعني: يُعلَّقُ العتقُ بموتٍ مقيَّدٍ بقيدٍ لا يكون غالبَ الوقوع عادةً؛ أي: يُعلَّقُ التَّدبير بموته على صفة، نحو: إنْ متُّ في مرضي هذا فهو حرِّ، ثم إنْ مات المولى على الصفة التي ذكرها عتَقَ كما يعتقُ المدبَّر المطلق؛ يعني: من الثلث؛ لأنَّه يثبتُ حكمُ التَّدبير له في آخرِ جزءٍ من أجزاء حياته بتحقُّقِ تلك الصِّفةِ فيه، فإذ ذاك يصيرُ مدبَّرًا مطلقًا لا يجوزُ بيعه، بل لا يمكنُ، وإنْ برئ من ذلك المرض ثم مات لم يَعتق؛ لأنَّ الشَّرط الذي علَّق به قد انعدم.

اختلف العلماءُ هل المدبَّر يباعُ أم لا؟ فذهب أبو حنيفة ومالك وجماعة من أهل الكوفة إلى أنَّه ليس للسيد أن يبيع مُدبَّره. وقال الشّافعيّ: يجوزُ إخراجه عن الملك بالبيع والهبة وغيرها؛ لما رُوي عن جابر: أنَّ رجلًا أعتى غلامًا له عن دبر منه فاحتاج، فأخذه النَّبي ﷺ، وقال: من يشتريه مني؟ فاشتراه نعيم بن عبدالله بكذا وكذا، فدفعه إليه، وبه قال أحمدُ، وعن أحمدَ إنما يجوزُ بيعه إذا كان على السَّيِّد دينٌ، ولنا هذا الحديثُ الذي ذكر في الكتاب.

فإن قلت: هو حديثٌ غريب؛ قلت: هو حديثٌ مشهورٌ، احتج به الكرخيُّ والطَّحاويّ والرازي وغيرهم من الأثمَّة لذلك؛ لما روى التِّرمذيُّ حديث جابر قال: والعملُ على هذا الحديث عند بعض أهل العلم من أصحاب النَّبيّ ﷺ وغيرهم لم يروا في بيع المدبر بأسًا، وهو قول الشّافعيُّ وأحمد وإسحاق، وكرة قومٌ من أهل العلم من أصحاب النَّبيّ ﷺ بيعَ المدبر، وهو قول سفيانَ التَّوريِّ ومالكِ والأوزاعيِّ، وروى أبو الوليد الباجي أنَّ عمر ردَّ بيع المدبرة في ملأ خير القرون، وهم حضورٌ متوافرون، وهو إجماعٌ منهم أنَّ بيع المدبر لا يجوزُ، وما رواه الشّافعيُّ حكايةُ حالٍ، فالنَّصُّ القوليُّ لا يعارضُه=

الثُّلُثِ»، رواه الدَّارَقطنيُّ (١)، وَاحْتَجَّ بِهَذَا الحَدِيثِ «الْكَرْخِيُّ» وَالطَّحَاوِيُّ وَ«الرَّازِيُّ» وَغَيرُهُمْ، وَهُمْ أَسَاطِينُ فِي الحَدِيثِ.

٤٤٤٩ ـ وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا وَلَدَتْ (٢) أَمَةُ الرَّجُلِ مِنْهُ فَهِي مُعْتَقَةٌ، عَنْ دُبُرِ مِنْهُ، أَوْ بَعْدَهُ»، رواه الدّارِميُّ (٣).

= الفعليُّ، وأيضًا لا يمكن الاحتجاجُ بحكاية الحال؛ لأنَّه يحتملُ أن يكونَ الغلام مدبَّرًا مقيَّدًا.

وأيضًا الجوابُ عن حديث جابر من وجوه:

الأول: قاله ابن بطال لا حجَّة فيه؛ لأنَّ في الحديث أن سيِّده كان عليه دينٌ، فثبت أنَّ بيعَهُ كان لذلك.

النَّاني: أنَّها قضية عينِ يحتمل التأويل، وتأوَّلَهُ بعضُ المالكية على أنَّه لم يكن له مالٌ غيره، فردَّ تصرُّفَه.

النَّالث: أنَّه يحتملُ أنَّه باعَ منفعته بأنْ آجرَهُ، والإجارة تسمّى بيعًا بلغةِ أهل اليمن؛ لأنَّ فيها بيعَ المنفعة، ويؤيِّده ما ذكره ابن حزم، فقال: وروي عن أبي جعفر محمد بن على عن النَّبيّ عَلَيْ مرسلًا: أنَّه باع خدمة المدبر.

الرّابع: أنَّ سيد المدبر الذي باعه النَّبيّ ﷺ كان سفيهًا، فلهذا تولّى النَّبيّ ﷺ بيعه بنفسه، وبيعُ المدبرِ عند من يجوِّزه لا يفتقرُ فيه إلى بيع الإمام.

الخامس: يحتملُ أنَّه باعَه في وقتٍ كان يباعُ الحرُّ المديون، كما روي أنَّه عَلَيْ باع حرَّا بدينه، ثم نسخ بقوله تعالى: ﴿ وَإِن كَا اللَّهِ عَلَيْ مَيْسَرَةً ﴾ [البقرة: ٢٨٠])، التقطتُه من «عمدة القاري»، و«عمدة الرِّعاية» و«شرح الوقاية» و«المرقاة» و«المرقاة» وشروح «الكنز». م

- (۱) الدّارقطنيُّ، ك: المكاتب، ح: (٤٢٦٤). وفي «الأحكام الوسطى» (٣/ ٢٦٣): (وإسناد هذا ضعيف). والصَّحيح موقوف، ذكر ذلك الدّارقطنيّ.
- قال العينيّ في «العمدة» (١١/ ٢٦٢): (وقال أبو الوليد الباجيُّ: إنَّ عمرَ ردَّ بيع المدبرة في ملأ خير القرون، وهم حضورٌ متوافرون، وهو إجماعٌ منهم: أن بيع المدبر لا يجوزٌ).
- (٢) قولُه: «إذا ولدت أمةُ الرَّجل... إلخ»: لذلك قال في «شرح الوقاية» و«المرقاة»: (وأمة ولدت من سيدها أو من زوج، فملكها صارتْ أم ولد، وحكمُها كالمدبرة إلّا أنَّها تعتق عندَ موت السَّيِّد بمجرَّدِ الموتِ من كل ماله، ولم تسمّ لدينه، هذا مذهبُ جمهور الصَّحابة والتّابعين والفقهاء). م
- (٣) الدارميُّ واللَّفظُ له، ك: البيوع، ب: في بيع أمهات الأولاد، ح: (٢٦١٦)، وأحمد، ح: (٢٩١٠)، وابن ماجه،=



٠ ٤٤٥٠ _ وَرَوَى ابن ماجه وَالدَّارَ قطنيِّ (١) عَنهُ اللهِ عَلَيْهُ قَالَ: ذُكِرَتْ أُمُّ إِبْرَاهِيمَ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ فَقَالَ: «أَعْتَقَهَا وَلَدُهَا».

٤٤٥١ ـ وَعَنْ جَابِرِ ﷺ قَالَ: بِعْنَا أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرِ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ نَهَانَا(٢) فَانْتَهَيْنَا، رواه أبو داود (٣).

وفي الباب عن عائشة عند البخاريِّ (٢٧٣٩)، ومسلم (١٦٣٥) بلفظ: ما ترك رسول الله على عند موته درهمًا ولا دينارًا ولا عبدًا ولا أمةً ولا شيئًا إلّا بغلتَه البيضاءَ وسلاحَه وأرضًا جعلها صدقةً. قال البيهقيُّ: وفي ذلك دلالةٌ على أنَّه لم يترك أمَّ إبراهيم أمةً، وأنَّها عَتَقَتْ بموته بما تقدَّم من حرمة الاستيلاد.

(Y) قولُه: "نهانا عنه فانتهينا": (اتفق الأثمَّة الأربعةُ على أنَّ أمهات الأولاد لا تباع، وهذا مذهبُ السَّلف والخلف من فقهاء الأمصار، وقد حكى ابنُ قدامة إجماع الصَّحابة على ذلك، ولا يقدحُ في صحَّة هذه الحكاية ما روي عن علي وابن عبّاسٍ وابن الزبير من الجواز؛ لأنَّه قد رُوي عنهم الرُّجوع عن المخالفة، كما حكى ذلك ابن رسلان في "شرح السنن"، وأخرج عبدُ الرَّزاق عن علي بإسنادٍ صحيحٍ: أنَّه رجع عن رأيه الآخر إلى قول جمهور الصَّحابة)، أخذته من "رحمة الأمة" و "نيل الأوطار".

وقال الشُّمُنِّي: (يحتمل أنَّه ﷺ لم يشعر ببيعهم إياها، ولا يكونُ حجَّةً إلّا إذا عَلِمَ به وأقرَّهم عليه، ويحتملُ أنْ يكون ذلك أوَّل الأمر، ثم نَهى النَّبي ﷺ عنه، ولم يعلم به أبو بكر؛ لقصرِ مدَّةِ خلافته واشتغالِه بأمور المسلمين، ثم نهى عنه عمرُ لَمّا بلغه نهيُّ النَّبيِّ ﷺ عنه)، كذا في «المرقاة». م

(٣) أبو داود، واللَّفظُ له، ك: العتق، ب: في عتق أمهات الأولاد، ح: (٣٩٥٤)، وحسَّنه ابن حجرٍ في «هداية الرواة»
 (٣/ ٣٥٤)، وصحَّحه الحاكم ووافقه الذَّهبيّ، ك: البيوع، ب: لا يجوز بيعان في بيع، ح: (٢١٨٩).

قال البغوي «في شرح السُّنَة» (٩/ ٣٧٠): (ذهب عامَّةُ أهل العلم إلى أنَّ بيع أم الولد لا يجوزُ، وإذا مات المولى تعتق بموته من رأس المال مقدَّمًا على الدُّيون والوصايا، وقد رُوي عن عطاء، عن جابر، قال: بِعْنا أمَّهاتِ الأولاد على عهد رسول الله عَلَيْ وأبى بكر، فلما كان عمرُ نهانا، فانتهينا، فقال بعض أهل العلم: يحتملُ أنْ يكونَ ذلك=

⁼ أبواب العتق، ب: أمهات الأولاد، ح: (٢٥١٥)، وحسَّنه ابن حجر في «هداية الرُّواة» (٣/ ٢٥٤).

⁽١) ابن ماجه، واللَّفظُ له، أبواب العتق، ب: أمهات الأولاد، ح: (٢٥١٦)، وقال ابن حزم في «المحلى» (٧/ ٥٠٥): (وهذا خبرٌ صحيحُ السَّند والحجَّة به قائمة).

١٤٥٧ ـ وَرَوَى الدَّارَ قطنيُّ (١) عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ مَنِ النَّبِيِّ عَلَا اللَّهِ عَلَا الْأَوْلَادِ، وَوَى الدَّارَ قطنيُّ (١) عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ مَنَ النَّبِيِّ عَلَا اللَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ، وَقَالَ: «لَا يُبَعْنَ وَلَا يُوهَبْنَ وَلَا يُورَثْنَ، يَسْتَمْتِعُ بِهَا سَيِّدُهَا مَا دَامَ حَيًّا، فَإِذَا مَاتَ فَهِي حُرَّةُ ﴿ .

٤٤٥٣ ـ وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُ الْعَبْدِ (٢) لَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ السَّيِّدُ»، رواه أبو داودَ وابن ماجه (٣).

٤٤٥٤ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنِ اشْتَرَى عَبْدًا وَلَمْ يَشْتَرِطْ مَالَهُ فَلَا شَيْءَ لَهُ ﴿ اللهِ عَلِيلَةٍ: «مَنِ اشْتَرَى عَبْدًا وَلَمْ يَشْتَرِطْ مَالَهُ فَلَا شَيْءَ لَهُ ﴿ اللهِ عَلِيلَةٍ

مباحا في ابتداء الإسلام، ثم نُهي عنه، ولم يظهر النَّهي لمن باعها، ولم يعلم أبو بكر ببيع من باعها منهم في زمانه لقصر مدة أيامه واشتغاله بأمور الدين، ومحاربة أهل الردة، وظهر ذلك في زمن عمر، فنهى عن ذلك، ومنع منه، وروي فيه عن عليِّ خلافٌ، وعن ابن الزبير: أنَّه كان يبيعُها، وعن ابن عبّاسٍ: أنَّها تعتقُ في نصيب ولدها، ورُوي عن محمَّدِ بن سيرين، قال: قال لي عبيدةُ: بَعَثَ إلى عليِّ وإلى شريح يقول: إني أبغضُ الاختلاف، فاقضوا كما كنتم تقضون - يعني: في أم الولد - حتى يكونَ الناسُ جماعة، أو أموت كما مات صاحباي. فهذا يدلُّ على أنَّه وافقَ الجماعة على أنَّه الا تباع، واختلافُ الصَّحابة إذا ختم بالاتفاق، وانقرض العصر عليه، كان إجماعًا).

وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (٩/ ٧٦٠): (قال البيهةيُّ: ليس في شيء من هذه الأحاديث أنَّه هُ عَلِمَ بذلك وأقرَّهم بذلك عليه. قلت: لكن قد جاءَ في حديث جابر أنَّه هُ اطَّلَعَ على ذلك ونهاهم عنه، فروى أبو بكر بن أبي شيبة، عن معاوية بن هشام، عن أيوب، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن جابر قال: «كنا نبيعُ أمَّهاتِ الأولادِ على عهد رسول الله عَلَيْ، والنَّبِي عَلَيْ بين أظهرنا». ثم ذكر أنَّه زَجَرَ عن بيعهن، وكان عمرُ يشتدُّ في بيعهن. لكن قال عبد الحق: أيوبُ ضعيفٌ، إلا أنَّ أبا حاتم قال: كتابُ أيوبَ عن يحيى صحيح).

- (١) الدّارقطنيّ، ك: المكاتب، ح: (٤٢٤٧). قال ابن القطّان في «بيان والوهم»: (عندي أن الذي أسنده خيرٌ من الذي وقفه».
- (٢) قولُه: «فمال العبد له»: وفي «الهداية»: لا ملك للمملوك، قال ابن الهمام: (وعلى هذا قمالُ العبد لمولاه بعدَ العتق وهو مذهب الجمهور). م
- (٣) أبو داود، واللَّفظُ له، ك: العتق، ب: في من أعتق عبدًا وله مال، ح: (٣٩٦٢)، وابن ماجه، أبواب العتق، ب: من أعتق عبدًا، ح: (٢٥٢٩)، وصحَّحَ إسنادَهُ ابن حجر في «فتح الباري» (٥/ ١٧١).
 - (٤) قوله: «فلا شيء له»: (مسائل هذا النوع مبنيَّةٌ على قاعدتين:

رواه الدّارِميُّ^(۱).

و ٤٤٥ ـ وَعَنْ سَفِينَةَ ﴿ قَالَ: كُنْتُ مَمْلُوكًا لِأُمِّ سَلَمَةَ ﴿ فَقَالَتْ: أَعْتِقُكَ وَأَشْتَرِطُ عَلَيْكَ أَنْ تَخْدُمَ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ مَا عِشْتُ فَقُلْتُ: وَإِنْ لَمْ تَشْتَرِطِي عَلَيٌّ مَا فَارَقْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ مَا عِشْتُ فَأَعْتَقَتْنِي، وَاشْتَرَطَتْ عَلَيٌّ مَا عِشْتُ فَقُلْتُ: وَإِنْ لَمْ تَشْتَرِطِي عَلَيٌّ مَا فَارَقْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ مَا عِشْتُ فَأَعْتَقَتْنِي، وَاشْتَرَطَتْ عَلَيٌّ مَا عِشْتُ فَقُلْتُ.

٤٤٥٦ ـ وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُكَاتَبُ(؛) عَبْدٌ مَا

(٤) قوله: «المكاتب... إلخ»: قال في «التكملة»: (والكلام في المكاتبة من أوجه:

الأول: في معناها لغة، والثّاني: في معناها شرعًا، والثّالث: في ركنها، والرّابع: في شرط جوازها، والخامس: دليلها، والسادس: في حكم حكمها، والسابع: في صفتها، والثامن: في حقيقتها، والتاسع: في سببها، والعاشر: في حكمها. فهى لغةً: مشتقةٌ من الكّتب، وهو الضمُّ والجمع، وسمى الخطُّ كتابة؛ لِما فيه من ضمَّ الحروف بعضها إلى بعض،=

⁼ إحداهما: أنَّ كلَّ ما هو متناولٌ اسمَ المبيع عرفًا دخلَ في المبيع وإن لم يذكر صريحًا، وما وضع لأنْ يفصلَه والثانية: أنَّ ما كان متَّصلًا بالمبيع اتصالَ قرارٍ وهو ما وُضِعَ لا لأنْ يفصلَهُ البشرُ في ثاني الحال ليس باتِّصال قرار، ولا يدخلُ تبعا)، «العناية» و«الدُّرّ المختار» ملتقطٌ منهما. م

⁽١) الدارمي، ك: البيوع، ب: فيمن باع عبدًا وله مالٌ، ح: (٢٦٠٣). إسنادُه صحيحٌ على شرط البخاريُّ.

⁽Y) قولُه: «فأعتقتني واشترطت علي»: تفصيله أن المولى لو حرّر العبد على خدمته _ أي خدمة العبد للمولى أو لغيره _ حولا مثلا كأعتقتك على أن تخدمني سنة، فقبل عتق في الحال؛ لأنَّ الإعتاق على الشيء يشترط فيه وجود القبول في المجلس، لا وجود المقبول كسائر العقود، وخدمه من ساعته مدته أيًا كانت؛ أي: سنة أو أقل أو أكثر، هذا عندنا، وهو قول الشّافعيّ، ولو قال المولى: أعتقتك على أن تخدمني أبدًا أو مطلقًا، فقبل عتق في الحال، وعليه قيمة رقبته للمولى عند الشَّيخين، وهو قول للشّافعيّ، فإن مات هو أو مولاه قبل الخدمة أيضًا تجب قيمته، فتؤخذ منه لورثة المولى، أو من تركة العبد لمولاه، وعند محمَّدٍ وزفر وهو قول آخر للشّافعيّ تجب قيمة خدمته، وبه نأخذ «حاوي»، التقطته من «الدُّر المختار» و«ردّ المحتار» و«فتح القدير» و«المرقاة». م

⁽٣) أبو داود، واللَّفظُ له، ك: العتق، ب: في العتق على الشَّرط، ح: (٣٩٣٢)، وابن ماجه مختصرا، أبواب العتق، ب: من أعتق عبدا واشترط خدمته، ح: (٢٥٢٦)، والنَّسائيّ في «السُّنن الكبرى»، ك: العتق، ب: ذكر العتق على الشَّرط، ح: (٤٩٧٦)، وحسَّنه ابن حجرٍ في «هداية الرواة» (٣/ ٣٥٥).

بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ مُكَاتَبَتِهِ دِرْهَمٌ (١)»................................

والمكاتبُ اسمُ مفعولٍ من كاتب، والمولى مُكاتِبٌ بكسر التاء.

وشرعًا: فهي جمعٌ مخصوصٌ، وهو جمعُ حريةِ الرقيق في المآلِ إلى حرية اليدِ في الحال.

وركنها: الإيجابُ والقبول، وارتباط أحدهما بالآخر.

وشرطُ جوازها: قيامُ الرَّقِّ وكون المسمى معلومًا. ودليلُها من القرآن قوله تعالى ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ [النور: ٣٣].

وقوله ﷺ: «من كاتب عبدًا على مئةِ أوقيةٍ، فأدَّاها إلَّا عشر أوقية؛ فهو عبدٌ».

وصفتُها: أنَّه عقدٌ مندوبٌ إليه مع الصالح والطالح.

وحكمها: انفكاكُ الحجر وثبوت الحرية.

وحكمها في جانب المولى: ثبوتُ حق المطالبة بالبدل على ما وقع عليه.

وسببها: رقبةُ المولى في بدلِ الكتابة عاجلًا، وفي ثواب العتق آجلًا، ورغبةُ العبد في الحرية.

وأحكامُها آجلًا وعاجلًا) انتهى.

(فإذا كاتب عبدَهُ أو أمتَهُ على مال شرطه عليه، وقبل العبد ذلك صار مكاتبًا)، قاله في «الهداية».

وقال في «رحمة الأمة»: (اتفقوا على أنَّ كتابة العبد الذي له كسبٌ مستحبَّةٌ مندوبٌ إليها، بل قال أحمدُ في روايةٍ عنه: بوجوبها إذا دعا العبد سيِّدَهُ إليها على قدر قيمته أو أكثر.

وصفتُها: أن يكاتب السَّيِّدُ عبده على مالٍ معيَّنِ يسعى فيه العبدُ ويؤديه إلى سيده، وأمّا العبدُ الذي لا كسبَ له فقال أبو حنيفة ومالك والشّافعيّ: لا تكرهُ كتابته، وعن أحمدَ روايتان، إحداهما: تكرهُ، والثانية: لا تكرهُ، وكتابةُ الأمة التي هي غيرُ مكاتبة مكروهةٌ إجماعا). م

(١) قولُه: «عبدٌ ما بقي عليه من مكاتبتِه درهمٌ»: وفي «الهداية»: (ولا يعتقُ إلّا بأداءِ كلِّ البدل؛ لقوله ﷺ: «أيّما عبدٍ كُوتب على مئة دينارٍ فأدّاها إلّا عشرة دنانيرَ؛ فهو عبدٌ». وقال ﷺ: «المكاتبُ عبدٌ ما بقي عليه درهمٌ»، وفيه اختلافُ الصّحابة، وما اخترناه قولُ زيد؛ يعنى: لأنّه مؤيّدٌ بالأحاديث).

وقال في «نيل الأوطار»: (قال أبو حنيفة والشّافعيّ: إنَّه لا يثبتُ له شيءٌ من أحكام الأحرارِ، بل حكمُه حكمُ العبد حتى يستكملَ الحريةَ، وحكاه الحافظُ في «الفتح» عن الجمهورِ، وحكى في «البحر» عن عمر وابن عبّاس وزيـد =

رواه أبو داودَ بسندٍ حسنِ(١).

٤٤٥٧ ـ وَرَوَى التَّرِمذَيُّ وَأَبُو داودَ وَابِن ماجه (٢) عَنهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَاتَبَ عَبْدَهُ عَلَى مِئَةِ أُوقِيَّةٍ فَأَدَّاهُ إِلَّا عَشْرَ أَوَاقِ _ أَوْ قَالَ: عَشَرَةَ دَرَاهِمَ _ ثُمَّ عَجَزَ فَهُوَ رَقِيقٌ».

٤٤٥٨ ـ وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيِّ: أَنَّ أُمَّهُ أَرَادَتْ أَنْ تُعْتِقَ فَأَخَّرَتْ ذَلِكَ إِلَى إَلَى أَنْ تُعْبِحَ، فَمَاتَتْ. قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَقُلْتُ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ: أَيَنْفَعُهَا أَنْ أُعْتِقَ عَنْهَا؟ فَقَالَ الْقَاسِمُ: أَتَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ رَسُولَ اللهِ ﷺ: سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ رَسُولَ اللهِ ﷺ:

ذكر في «المدارك» في تفسير قوله تعالى: ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنْهُنَّ ﴾ [النور: ٣١] قال سعيدُ بن المسيب: لا يَغُرنَّكم سورةُ النور؛ فإنَّها في الإماء دون الذكور، ومرّ تحقيقُه)، كذا في «بذل المجهود». م

- (١) أبو داود، واللَّفظُ له، ك: العتق، ب: في المكاتب يؤدي بعض كتابته، ح: (٣٩٢٦)، وحسَّنه ابن حجرٍ في «هداية الرواة» (٣/ ٣٥٥).
- (٢) التِّرمذيّ، واللَّفظُ له، أبواب البيوع، ب: المكاتب إذا كان عنده ما يؤدي، ح: (١٢٦٠)، وأبو داود، ك: العتق، ب: في المكاتب يؤدي بعض كتابته، ح: (٣٩٢٧). وقال التِّرمذيّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).
- (٣) قولُه: "فهل ينفعُها أنْ أُعتِقَ عنها؟ فقال رسول الله ﷺ: نعم": (لأنَّ العتقَّ من أفضل أنواع الصَّدقة، والصَّدقة بجميع أقسامها _ وكذا العبادات المالية والبدنية _ ثوابُها يصلُ إلى الميت، ويكونُ باعثًا لمغفرته ورفع درجاته، به وردت الأخبارُ وشهدت به الآثار، كما بسطه السيوطيُّ في "شرح الصدور في أحوال الموتى والقبور"، وغيرُه في غيره، وورد في العتق عن الميت آثارٌ، من أحسنها ما أخرجه النَّسائيّ عن واثلة قال: كنا عند النَّبي ﷺ في خزوة تبوك،=

ابن ثابت وعائشة وأم سلمة والحسن البصريّ وسعيد بن المسيب والزُّهريّ والشَّوريّ والعترة وأبي حنيفة والشّافعيّ ومالك: أنَّ المكاتبَ لا يَعتِقُ حتى يُوفِّي ولو سلَّم الأكثر، واحتجُّوا بهذه الأحاديثِ ورجَّحُوها، وفي ظاهرِ حديث أمَّ سلمة: إذا كان لإحداكنَّ مكاتبٌ، فكان عنده ما يُؤدِّي فلتَحتجِبْ منه؛ دليلٌ على أنَّ عبدَ المرأة محرمُها، وبه قال الشّافعيُّ خلافًا لأبي حنيفة. قال قاضي خان: والعبدُ في النَّظر إلى مولاتِهِ الحرَّة التي لا قرابة بينه وبينها بمنزلة الرجل الأجنبي، فتأويلُ حديث أم سلمة بأن المراد منه الاحتجابُ المفرط، فإنَّ العبدَ لكثرة دخولِه وخروجِه وخدمته لسيده لا تحتجبُ عنه حقَّ احتجابٍ كالكلام معه والنَّظر إلى الكفَّين والوجهِ كما تحتجبُ من غيره من الأجانب.

«نَعَمْ»، رواه مالكُّ(١).

١٤٥٩ ـ وَفِي رِوَايَةٍ (٢): عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: تُوفِّي عَبْدُ الرَّحْمنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ﷺ فِي نَوْمٍ نَامَهُ. فَأَعْتَقَتْ عَنْهُ عَاثِشَةٌ (٣) زَوْجُ النَّبِي ﷺ رِقَابًا كَثِيرَةً.



⁼ فقلنا: إنَّ صاحبًا لنا قد مات، فقال رسول الله ﷺ: أَعتِقُوا عنه يُعتِقِ اللهُ بكل عضوِ منها عضوًا منه من النّار)، كذا في «التَّعليق الممجَّد». م

⁽۱) مالك في «الموطّاً»، ك: العتق، ب: عتق الحي عن الميت، ح: (۲۸۸۷)، والبيهقيّ في «السّنن الكبرى»، ك: الوصايا، ب: ما جاء في العتق عن الميت، ح: (١٢٦٣٨). قال الشّيخ العويضة في حاشيته على «الموطّا»: (إسنادُ الأثر صحيحٌ)، وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٠/٢١): (هذا حديثٌ منقطعٌ؛ لأنَّ القاسم لم يلقَ سعدَ بن عبادة، ولكن قصةُ سعد بن عبادة وحديثه في ذلك قد رُوي من وجوهٍ كثيرةٍ متّصلةٍ ومنقطعةٍ صحاحٌ كلُّها، وهو حديث مشهورٌ عند أهل العلم من حديث سعد بن عبادة).

⁽٢) مالك في الموطَّأ، ك: العتق، ب: عتق الحي عن الميت، ح: (٢٨٨٨)، وعبد الرَّزَاق في مصنفه عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد، ك: الوصايا، ب: الصَّدقة عن الميت، ح: (١٦٣٤)٥. قال ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٦/٢٠): (رواية يحيى قائمةُ المعنى صحيحةٌ).

 ⁽٣) قولُه: «فأعتقت عنه عائشةُ رقابًا كثيرةً»: وقال محمَّدٌ في «الموطَّأ»: (وبهذا نأخلُه، لا بأس أنْ يعتقَ عن الميت، فإنْ
 كان أوصى بذلك كان الولاءُ له، وإن كان لم يوصي كان الولاءُ لمن أعلق، ويلخق الميتَ الأجرُ) انتهى.

وقال في «التّعليق الممجّد»: (ولا شبهة في وصول الأجر إلى الميت إذا أعتقَ اللّجيُّ عنه، وأوصلَ ثوابَهُ إليه وإنْ لم يُوصِ. نعم، إنْ كان الإعتاقُ أو شيءٌ من الصّدقات واجبًا على الميت فإنْ أوصى به يجبُ على الوصيِّ تنفيذُه في ثلث ما تركه، ويُحكَمُ ببراءةِ ذمّته عن ذلك الواجب، وإنْ لم يوص وتبرَّعَ الوصيُّ بأداء ما وجبَ عليه يحكم ببراءة الذّمّة إن شاء الله تفضُّلًا منه ومنّةً). م



وَقَــولِ اللهِ ﷺ: ﴿لَا يُوَاخِذُكُمُ اللهُ إِللَّغِوِ فِي أَيْمَنِكُمْ وَلَكِن يُوَاخِذُكُم مِا كَسَبَتَ قُلُوبُكُمُّ وَاللهُ عَفُورُ حَلِمٌ ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، وقوْلِــهِ تَعَالَــى: ﴿ لَا يُوَاخِذُكُمُ اللهُ إِاللَّغِوِ فِي آَيْمَنِكُمْ وَلَكِن يُوَاخِذُكُم بِمَا عَقَدتُمُ الأَهُ إِاللَّغِوِ فِي آَيْمَنِكُمْ وَلَكِن يُوَاخِذُكُم بِمَا عَقَدتُمُ الأَيْمَنَنُ أَوْسَطِ مَا تُطْمِعُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْكِسُونَهُمْ وَلَكِن يُوَاخِذُكُمْ اللهُ لَكُمْ وَلَكُون يُواخِذُكُم اللهُ يَعِد فَصِيامُ وَكَانِ اللهُ لَكُمْ ءَايَنتِهِ لَمُ اللهُ لَكُمْ ءَايَنتِهِ وَلَعَمَّمُ وَاحْفَظُواْ آيَمَنَكُمْ كَذَاكِ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ ءَايَنتِهِ وَلَعَلَمُ تَشْكُرُونَ ﴾ وَلَكُون اللهُ لَكُمْ ءَايَنتِهِ وَلَعَلَمُ تَشْكُرُونَ ﴾ [المائدة: ٨٥].

٤٤٦٠ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ: أَكْثَرُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَحْلِفُ: «لا وَمُقَلِّبِ القُلُوبِ(١)»،

⁽۱) قولُه: "يَحلِفُ: لا ومُقلِّبِ القلوبِ»: (يستفادُ منه: أنَّ القسمَ بالله تعالى وباسمٍ من أسمائه ولو مشتركا تُعورف الحلفُ به أوَّلاً على المذهب، كالرحمن، والرحيم، والحليم، والعليم، ومالك يوم الدين، والطالب، الغالب، والحق معرَّفا لا منكّرًا. وفي "المجتبى»: لو نوى بالأسماء المشتركة غيرَ اليمينِ دُيِّنَ، أو بصفة يُحلَفُ بها عُرفًا من صفاتِه تعالى صفةِ ذاتٍ لا يوصف بضدًها، كعزة الله وجلاله وكبريائه وملكوته وجبروته وعظمته وقدرته، أو صفة فعل يُوصَفُ بها وبضدًها، كالغضب والرضى؛ فإنَّ الأيمان مبنيَّةٌ على العُرف، فما تعورف الحلف به فيمينٌ، وما لا فلا، ولا يُقسِمُ بصفةٍ لم يُتعارَف الحلفُ بها من صفاته تعالى، كرحمته وعلمه ورضائه وغضبه وسخطه وعذابه ولعنته وشريعته ودينه وحدوده وصفته وسبحان الله ونحو ذلك؛ لعدم العرف، وهذا خاصٌ بالصفات، بخلافِ الأسماء؛ فإنَّه لا يُعتبُرُ العرف فيها كما مرَّ)، أخذته من "الدُّر المختار» و«ردّ المحتار».

وقال في «رحمة الأمة»: (واتفقوا على أنَّ اليمين بالله منعقدةٌ، وبجميع أسمائه الحسنى، كالرحمن والرحيم والحي، وبجميع صفات ذاته كعزة الله وجلاله، إلّا أنَّ أبا حنيفة استثنى «علم الله» فلم يره يمينًا)، انتهى.

وقال في «العناية»: (والمرادُ بالاسم هنا لفظٌ دالٌ على الذّاتِ الموصوفةِ بصفةٍ كالرحمن والرحيم، وبالصفةِ المصادرُ التي تحصل عن وصف الله بأسماءِ أفاعيلها كالرحمة والعلم والعزة) انتهى.

رواه البخاريُّ(١).

٤٤٦١ ـ وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا اجْتَهَدَ فِي الْيَمِينِ، قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي الْقَاسِم بِيَدِهِ»، رواه أبو داود (٢٠٠٠.

١٤٦٢ عَ وَعَن أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: كَانَتْ يَمِينُ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذَا حَلَفَ يَقُولُ: «لَا^(٣)، وَأَسْتَغْفِرُ اللهِ ﷺ إِذَا حَلَفَ يَقُولُ: «لَا^(٣)، وَأَسْتَغْفِرُ اللهَ»، رواه أبو داودَ وابن ماجه (٤).

٤٤٦٣ ـ وَعَن ابْنِ عُمَرَ عِلَى: إِنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ قَالَ: «أَلَا إِنَّ اللهَ عَلَى يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا

الحاصلُ: أنَّ الحلفَ بأسماء الله يمينٌ بلا شبهةٍ، وفي الحلفِ بصفاته يعتبرُ العرفُ، والحلفُ بغير الله ليس بيمينِ مطلقًا. م

- (١) البخاريُّ، ك: التوحيد، ب: مقلب القلوب، ح: (٧٣٩١).
- (٢) أبو داود واللَّفظُ له، ك: الأيمان، ب: ما جاء في يمين النَّبيِّ ﷺ، ح: (٣٢٦٤)، وأحمد، ح: (١١٤٤). وحسَّنه ابن حجرٍ في «هداية الرواة» (٣/ ٣٦١).
- (٣) قولُه: «لا وأستغفر الله»: (هذا بظاهره ليس بيمين، بل صورتُه صورةُ اليمين من حيث إنّه أكّد الكلام، ويمكن أن يقال: إنّ الواو للقسم، والمقسَمُ به محذوفٌ؛ أي: لا والله، ثم ابتدأ بالكلام: أستغفر الله؛ أي: إنْ كان الأمرُ خلاف ذلك أو التقدير: وأستغفرُ الله من الحلف، فإنّ الأفضلَ تركُها إلّا لمكانِ ضرورةٍ بها؛ فإنّها في الأصل عرضةٌ، وهي منهيّةٌ، ولذا امتنع بعضُهم عن الحلف ولو كان صادقًا، فما ثبت عنه عليه إنما كان للاحتياج إليه من تأكيد حكمٍ أو بيان جوازٍ، ولذا قيل: إذا أراد الحلف ذكرَ هذا بدلًا عن الحلف ولم يحلف). «المرقاة» مُلخّصًا. م
- (٤) أبو داود واللَّفظُ له، ك: الأيمان، ب: ما جاء في يمين النَّبيّ ﷺ، ح: (٣٢٦٥)، وابن ماجه، أبواب الكفّارات، ب: يمين رسول الله ﷺ التي كان يحلف بها، ح: (٢٠٩٣). وحسَّنه ابن حجر في «هداية الرواة» (٣/ ٣٦٢).

ت وقال في شرح «الكنز» للزَّيلعيِّ و «البرهان شرح مواهب الرحمن»: (إنَّ مشايخَ العراق ذكروا أنَّ الحلفَ بصفاتِ الذّات يمينٌ لا بصفاتِ الفعل، وذكر مشايخُ ما وراءَ النَّهرِ: أنَّ الاعتبارَ للعرف، فكلُّ صفةٍ يُحلَفُ بها عرفًا، سواءٌ كانت صفةَ الذّات كالقدرة، أو صفةَ الفعل كالخلق والترزيق؛ يكونُ الحلف بها يمينًا، وما لا يُحلَفُ به عُرفًا سواءٌ كانت صفةَ الذّات أو صفة الفعل لا يكونُ الحلفُ به يمينًا، وهذا هو الصَّحيح).

بِآبَائِكُمْ (١)، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللهِ أَوْ لِيَصْمُتْ»، متَّفَقٌ عليه (٢).

٤٤٦٤ - وَفِي رِوَايَةِ مُسلِمٍ (٣): عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ ﴿ اللَّهُ اللَّهِ عَلَٰ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَٰ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَٰ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ ﴿ اللَّهِ اللَّهُ عَلَٰ اللَّهِ عَلَٰ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ ﴿ اللَّهِ اللَّهُ عَلَٰ اللَّهِ عَلَٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَ

٥٤٤٦ ـ وَرَوَى أَبِـ و داودَ وَالنَّسـائيِّ (٥) عَـنْ أَبِـي هُرَيْـرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُـولَ اللهِ ﷺ قَـالَ: «لَا تَحْلِفُ وا

(١) قولُه: «إِنَّ الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم... إلخ»: قال محمَّدٌ في «الموطَّأ»: (وبهذا نأخذُ، لا ينبغي لأحد أن يحلف بأبيه، فمَن كان حالفًا فليحلف بالله، ثم ليَبُرُّ أو ليصمتُ).

وقال في «المرقاة»: (المرادُ بالمنهى غيرُ الله، وخَصَّ بالآباءُ؛ لأنَّه كان عادةَ الأبناء).

وقال في «الهداية»: (ومن حلف بغير الله لم يكن حالفًا، كالنَّبيِّ والكعبة؛ لقوله ﷺ: «من كان منكم حالفًا فليحلف بالله أو ليذَرْ»، وكذا إذا حلف بالقرآن؛ لأنَّه غيرُ متعارف) انتهى.

فقول ُصاحب "الهداية»: (وكذا) يفيدُ أنَّه ليس من قسمِ الحلف بغير الله تعالى، بل هو من قسمِ الصّفات، ولذا علَّلهُ بأنَّه غير متعارَف، ولو كان من القسمِ الأول لكانت العلَّة فيه النَّهيَ المذكور أو غيره؛ لأنَّ التّعارف إنما يعتبرُ في الصّفات المشتركة لا في غيرها. وقال الكمالُ: (ولا يخفى أنَّ الحلف بالقرآن الآن متعارفٌ، فيكون يمينًا أيضًا)، هذا ملتقطٌ من «الدُّرّ المختار» و«ردّ المحتار».

وفي «نيل الأوطار»: (وأحاديثُ الباب تدلُّ على أنَّ الحلف بغير الله لا ينعقدُ؛ لأنَّ النَّهي يَدُلُّ على فسادِ المنهيِّ عنه، وإليه ذهبَ الجمهورُ. وقال بعضُ الحنابلة: إنَّ الحلف بنبيِّنا ﷺ ينعقدُ، وتجبُ الكفّارة)، كذا في «ردّ المحتار». م

- (٢) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الأيمان، ب: النَّهي عن الحلف بغير الله، ح: (٤٢٥٧)، والبخاريُّ، ك: الأيمان والنُّذور، ب: لا تحلفوا بآبائكم، ح: (٦٦٤٦).
 - (٣) مسلم، ك: الأيمان، ب: من حلف باللات والعزى، ح: (٤٢٦٢).
- (٤) قولُه: «لا تحلفوا بالطَّواغي... إلخ»: (كانت العربُ في جاهليتهم يحلفون بها وبآبائهم، فنُهُوا عن ذلك؛ ليكونوا على تيقُّظِ في محاورتهم، حتى لا يسبقَ به لسانُهم جريًا على ما تعوَّدُوه)، كذا في «المرقاة». م
- (٥) أبو داود واللَّفظُ له، ك: الأيمان والتُّذور، ب: كراهية الحلف بالآباء، ح: (٣٢٤٨)، والنَّسائي، ك: الأيمان والتُّذور، ب: الحلف بالأمهات، ح: (٣٧٦٩). حسَّنه ابن حجرٍ في «هداية الرواة» (٣/ ٣٦٠).

بِآبَائِكُمْ، وَلَا بِأُمَّهَاتِكُمْ، وَلَا بِالْأَنْدَادِ، وَلَا تَحْلِفُوا إِلَّا بِاللهِ، وَلَا تَحْلِفُوا بِاللهِ إِلَّا وَأَنْتُمْ صَادِقُونَ».

رواه التَّرمذيُّ وأبو داود (١٠). عَمَرَ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ فَقَدْ أَشْرَكَ»،

٧٤ ٤٧ ـ وَعَنْ بُرَيْدَةَ هُذَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِالْأَمَانَةِ (٢) فَلَيْسَ مِنَّا»، رواه

واختلف فيما إذا قال: وأمانةِ الله، فقال الشَّافعيُّ: لا يكون ذلك يمينًا، ولا تلزمُه فيها الكفّارة.

وقال أبو حنيفة: إنَّه يمينٌ تجبُ الكفَّارة بالحنثِ فيه.

وقال في «البدائع»: (اختلفت الرَّواياتُ عندنا في اليمين بقوله: وأمانةِ الله، فذكر في «الأصل»: أنَّه يكون يمينًا، وذكر ابنُ سماعة عن أبي يوسفَ أنَّه لا يكونُ يمينًا، وذكر الطَّحاويُّ عن أصحابنا: أنَّه ليس بيمينِ.

وجهُ ما ذكره الطّحاويُّ: أنَّ أمانة الله فرائضُه التي تَعَبَّدَ عبادَه بها من الصَّلاة والصَّوم وغير ذلك قال الله تعالى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْجِبَالِ فَٱبْتِكَ أَن يَحْمِلْنَهَا ﴾ [الأحزاب: ٧٧] الآية، فكان حلفًا بغير اسم الله ﷺ، فلا يكون يمينًا.

وجهُ ما ذكره «الأصلُ»: أنَّ الأمانة المضافة إلى الله تعالى عند القسم يُراد بها صفتُه، ألا ترى أنَّ الأمين من أسماء الله، وأنَّه مشتتٌّ من الأمانة، فكان المرادُ بها عند الإطلاق _ خصوصًا في موضع القسم _ صفةُ الله، انتهى).

وقال في «ردّ المحتار»: (وفي «الخانيَّة»: وأمانةِ الله يمينٌ، وذكر الطَّحاويُّ أنَّه لا يكون يمينًا، وهو روايةٌ عن أبي يوسف، وفي «الفتح»: فعندنا وعند مالكِ وأحمدَ هو يمينٌ، وعند الشّافعيِّ بالنيَّة؛ لأنها فسّرت بالعبادات.

قلنا: غُلِّبَ إرادةُ اليمين إذا ذُكرت بعدَ حرفِ القسم، فوجب عدمُ توقُّفِها على النيَّةِ للعادةِ الغالبة، وبه عُلم أنَّ المعتمد ما في «الخانيَّة»). م

⁽١) أبو داود واللَّفظُ له، ك: الأيمان والنُّذور، ب: كراهية الحلف بالآباء، ح: (٣٢٥١)، والتَّرمذيّ، أبواب النُّذور، ب: ما جاء أن من حلف بغير الله، ح: (١٥٣٥). وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ).

⁽٢) قولُه: «مَن حلف بالأمانة»؛ أي: مطلقاً من غيرِ إضافةٍ إلى الله «فليس منا»؛ أي: يكونُ فيها الكراهةُ من أجل أنّه إنما أمر أن يحلفَ بالله وصفاته، وليست الأمانةُ من صفاته، وإنما هي أمرٌ من أموره وفرضٌ من فروضه، فنُهوا عنه؛ لما في ذلك من التّسوية بينهما وبين أسماء الله تعالى وصفاته، ولعلّه أراد به الوعيد عليه؛ فإنّه حلفٌ بغير الله، ولا يتعلّق به الكفّارةُ وفاقًا.



أبو داودَ^(١).

٤٤٦٨ - وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ ، هَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: "مَنْ حَلَفَ (٢) بِمِلَّةٍ غَيْرِ الإِسْلاَمِ

(۱) أبو داود واللَّفظُ له، ك: الأيمان والنُّذور، ب: كراهية الحلف بالآباء، ح: (٣٢٥٣)، وابن حبّانَ في «صحيحه»، ح: (٣٢٤٨). وحسَّنه ابن حجر في «هداية الرُّواة» (٣/ ٣٦١).

(٢) قولُه: «من حلفَ بملَّةٍ غيرِ الإسلام كاذبًا مُتعمِّدًا فهو كما قال»: («غيرِ الإسلام» صفة لـ «ملَّةٍ»، إنْ كان فعَلَ كذا فهو يهوديٌّ، أو نصرانيٌّ، أو بريَّ من الإسلام.

هذا النَّوعٌ من الكلام هل يُسمى في عرف الشَّرع يمينًا؟ وهل تتعلَّقُ الكفّارةُ بالحنث فيه؟ ذهب النَّخعيُ والأوزاعيُّ والثَّوريُّ وأصحاب أبي حنيفة، وأحمد وإسحاق إلى أنَّه يمينٌ تجبُ الكفّارةُ بالحنث فيها. وقال مالكُ والشّافعيُّ وأبو عبيد: إنَّه ليس بيمينٍ، ولا كفّارةَ فيه، لكنَّ القائلَ به آثمٌ صَدَقَ فيه أو كَذَبَ، واحتجُّوا بقوله ﷺ: «من حلف فقال: باللّاتِ والعُزّى فليقل: لا إله إلا الله»، ولم يذكر في الحديث كفّارةً.

قلنا: لا يلزمُ من عدم ذكرها فيه نفي وجوب الكفّارة، وحجَّتُنا هذا الحديثُ الذي ذكر في الكتاب؛ لأنَّ الله تعالى أوجب على المظاهر الكفّارة، وهو مُنكَرِّ من القول وزورٌ، والحلفُ بهذا الأشياء مُنكَرِّ وزورٌ.

قال صاحبُ «الهداية»: (قلنا به قياسًا على تحريم الحلال؛ فإنَّه يمينٌ بالنَّصِّ، وذلك أَنَّه ﷺ حرَّمَ ماريةَ على نفسه، فأنزل الله تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهُا النَّيُّ لِمَ عَرِّمُ مَا أَخَلَ اللَّهُ لَكُ ﴾ [التحريم: ١]، ثم قال: ﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُو تَحِلَةَ أَيْمَنِكُمُ ۗ ﴾ [التحريم: ١]، ويؤيِّدُه ما قال العلامة محمَّد أحسن الصِّدِيقي النانوتويُّ في هامش «الكنز» آخذًا من شروحه: إنَّ ابن عبّاسٍ قال: مَن حلف بالتَّهوُّدِ فهو يمين).

وأيضًا يؤيِّدُه ما روى البيهةيُّ عن زيد بن ثابتٍ، لذلك قال في «الدُّرِّ المختار» و«ردِّ المحتار»: (والقَسَمُ أيضًا بقوله: إنْ فعَلَ كذا فهو يهوديُّ أو نصرانيُّ، أو فاشهدوا عليَّ بالنصرانيَّة، أو شريكٌ للكفّار أو كافرٌ، فتلزمُه الكفّارة إذا حَنِثَ إلى الحاقًا له بتحريم الحلال؛ لأنَّه لَمّا جعل الشَّرطَ عَلَمًا على الكفر، وقد اعتقده وجبَ الامتناع، وأمكنَ القولُ بوجوبه لغيره جعلناه يمينًا. هذا لو في المستقبل، أما الماضي كـ: إنْ كنتُ فعلتُ كذا فهو كافرٌ أو يهوديٌّ، ومثلُه الحال عالِمًا بخلافِه فغموسٌ لا كفّارةَ فيها إلّا التَّوبةُ.

واختُلف في كفره، والأصحُّ أنَّ الحالفَ لم يُكفَر، سواءٌ علَقه بماضٍ أو آتِ إن كان عنده في اعتقادِه أنَّه يمينٌ، وإنْ كان جاه لا وعنده أنَّه يُكفَر في الحلف بالغموسِ وبمباشرةِ الشَّرط في المستقبل يُكفَرُ فيهما؛ أي: في الغموسِ والمنعقدةِ لرضاه بالكفر، أمّا في الغموسِ ففي الحالِ، وأمّا في المنعقدة فعندَ مباشرة الشَّرط كما صرّح به في «البحر».

كَاذِبًا مُتَعَمِّدًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَنْ قَتَلَ (١) نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ عُذِّبَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ»، متَّفَقٌ عليه (١٠).

٤٢٦٩ ـ وَرَوَى أَبُو داودَ وَالنَّسَائِيُّ وَابِن ماجه (٣) عَنْ بُرَيْدَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ، فَقَالَ: إِنِّي بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ (٤)، فَإِنْ كَانَ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَإِنْ كَانَ صَادِقًا فَلَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْإِسْلَامِ سَالِمًا».

= واعلم: أنّه ثبتَ في الصَّحيحين عنه ﷺ أنّه قال: «مَن حلف على يمينٍ بملَّةٍ غيرِ الإسلام كاذبًا متعمِّدًا فهو كما قال»، والظّاهرُ أنّه أُخرج مُخرَجَ الغالب، فإنّ الغالب فيمن يحلفُ بمثل هذه الأيمان أنْ يكونَ جاهلًا لا يعرفُ إلّا لزومَ الكفر على تقديرِ الحنث، فإنْ تَمَّ هذا، وإلّا فالحديثُ شاهدٌ لمن أطلَقَ القولَ بكفره). م

(١) قولُه: «من قتل نفسَه بحديدةٍ عُذَّبَ به في نار جهنَّم»: (أجمع الفقهاءُ وأهل السُّنَّة على أنَّه من قتل نفسه أنَّه لا يخرجُ بذلك من الإسلام. وقال أبو حنيفة ومحمَّدٌ: يُغسَّلُ ويُصلّى عليه، به يفتى، وإن كان أعظمَ وزرًا من قاتلِ غيره، ورجَّحَ الكمالُ قولَ أبي يوسف: «إنَّه يُغسَّلُ ولا يُصلّى عليه»، بما في «مسلم»: أنَّه ﷺ أَتي برجلٍ قتلَ نفسَه فلم يُصلً عليه. قال في «البحر»: فقد اختلف التَّصحيحُ، لكن تأيَّدَ أبو يوسف بالحديث.

أقول: قد يقالُ: لا دلالة في الحديث على ذلك؛ لأنَّه ليس فيه سوى أنَّه هل لم يُصَلِّ عليه، فالظّاهرُ أنَّه امتنع زجرًا لغيره عن مثل هذا الفعل، كما امتنع عن الصَّلاة على المديون، ولا يلزمُ من ذلك عدمُ صلاةِ أحدِ عليه من الصَّحابة؛ إذ لا مساواة بين صلاته وصلاة غيره، قال تعالى: ﴿إِنَّ صَلَوْتَكَ سَكَنَّ أَمَّمٌ ﴾ [التوبة: ١٠٣].

ثم اعلم: أنَّ هذا كلَّه فيمن قتَلَ نفسَه عمدًا، أمَّا لو كان خطَّأ؛ فإنَّه يُصلّى عليه بلا خلافٍ كما صرَّحَ به في «الكفاية» وغيرها). «عمدة القاري» و «الدُّر المختار» و «ردّ المحتار» ملتقطٌ منها. م

- (٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الجنائز، ب: ما جاء في قاتل نفس، ح: (١٣٦٣)، ومسلمٌ، ك: الإيمان، ب: بيان تغليظ تحريم قتل الإنسان، ح: (٣٠٢).
- (٣) أبو داود واللَّفظُ له، ك: الأيمان والنُّذور، ب: ما جاء في الحلف بالبراءة، ح: (٣٢٥٨)، والنَّسائي، ك: الأيمان والنُّذور، ب: الحلف بالبراءة من الإسلام، ح: (٣٧٧٢). حسَّنه ابن حجر في «هداية الرُّواة» (٣/ ٣٦١).
- (٤) قولُه: «من قال: إني بريءٌ من الإسلام... إلخ»: (قال ابنُ الهمام: قولُه: وهو بريءٌ من الإسلام إنْ فعل كذا يمينٌ عندنا، وكذا إذا قال: هو بريءٌ من الصَّلاة والصَّوم)، كذا في المرقاة.
 - قولُه: «وليس على ابن آدم نذر فيما لا يملك»: سيأتي إن شاء الله تعالى تحقيقُه في باب في النُّذور. م

قَالَ شَيخُ الإِسْلَامِ «العَيْنِيُّ»: (إِنَّ الْحَالِفَ بِالْيَمِيْنِ الْمَذْكُورِ يَنْعَقِدُ يَمِينُهُ وَعَلَيهِ الْكَفَّارَةُ [قِيَاسًا عَلَى تَحْرِيْمِ الْحَلَالِ، فَإِنَّهُ يَمِينٌ بِالنَّصِّ]؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى أُوجَبَ عَلَى الْمُظَاهِرِ الْكَفَّارَةَ، وَهُوَ مُنْكَرٌ مِنَ القَوْلِ وَزُورٌ، وَالْحَلْفُ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ مُنْكَرٌ وَزُورٌ)(۱).

· ٤٤٧ - وَرُوِيَ(٢) عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ ، قَالَ: «مَنْ حَلَفَ بالنَّهَوُّدِ فَهُوَ يَمينٌ».

٤٤٧١ ـ وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ﷺ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ: هُو يَهُودِيُّ، أَوْ نَصْرَانِيُّ، أَوْ بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ فِي الْيَمِينِ يَحْلِفُ عَلَيْهِ فَيَحْنَثُ؟ قَالَ: «كَفَّارَةُ يَمِينِ»، رواه البيهقيُّ (٣).

٤٤٧٢ - وَفِي المُتَّفَقِ عَلَيهِ (٤٠٤ عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ ﴿ اللهِ عَلَيْهِ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى مِلَّةٍ غَيْرِ الإِسْلاَمِ كَاذِبًا فَهُو كَمَا قَالَ، وَلَيْسَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَذْرٌ فِيمَا لاَ يَمْلِكُ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ فَي الدُّنْيَا عُذِّبَ بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَمَنْ لَعَنَ مُؤْمِنًا فَهُو كَقَتْلِهِ، وَمَنْ قَذَفَ مُؤْمِنًا بِكُفْرٍ فَهُ وَكَقَتْلِهِ». «وَمَنِ الدُّنْيَا عُذَّبَ بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَمَنْ لَعَنَ مُؤْمِنًا فَهُو كَقَتْلِهِ، وَمَنْ قَذَفَ مُؤْمِنًا بِكُفْرٍ فَهُ وَكَقَتْلِهِ». «وَمَنِ الدَّنْيَا عُذَبَ مُؤْمِنًا بِكُفْرٍ فَهُ وَكَقَتْلِهِ». «وَمَن الدَّنْيَا عُذَبَ مُؤْمِنًا لِيكُونُ وَلَا قَلَهُ إِلَّا قِلَّةً ﴾ (٥٠).

٤٤٧٣ ـ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً هُهُ مَرفُوعًا: «مَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: تَعَالَ

⁽۱) «عمدة القاري» (۸/ ۱۹۰).

⁽٢) لم نجده بهذا اللفظ، وأخرجه عبد الرَّزَاق، ك: الأيمان والنُّذور، ب: مَن حلف على ملة غير الإسلام، ح: (٢) لم نجده بهذا اللفظ، وأخرجه عبد الرَّزَاق، ك: الأيمان والنُّذور، ب: مَن حلف على ملة غير الإسلام، أو عليه لعنة الله عن البيريء من الإسلام، أو عليه لعنة الله، أو عليه نذرٌ، قال: (يمين مغلظة).

⁽٣) البيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: الأيمان والنُّذور، ب: من حلف بغير الله ثم حنث، ح: (١٩٨٣) ٨. انظر «إعلاء السُّنن» رقم: (٣٤٧٨).

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأدب، ب: ما يُنهى من السِّباب، ح: (٦٠١٥ ـ ٦٠٤٧)، ومسلمٌ، ك: الإيمان، ب: بيانُ تغليظ تحريم القتل، ح: (٣٠٢).

⁽٥) هذا لفظُ مسلم، ك: الإيمان، ب: بيان تغليظ تحريم القتل، ح: (٣٠٣).

⁽٦) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: التَّفسير، ب: ﴿ أَفَرَءَيُّمُ ٱللَّتَ وَٱلْعُزِّين ﴾، ح: (٤٨٦٠)، ومسلمٌ، ك: الأيمان، ب: من =

أُقَامِرُكَ؛ فَلْيَتَصَدَّقْ(١)».

٤٤٧٤ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى (٢) غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَيْرًا مِنْهَا فَيْرًا مِنْهَا فَيْرًا مِنْهَا فَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ (٣) اللهِ عَيْدِيْ،

= حلف باللات، ح: (٤٢٦٠).

قوله: «أُقامرُك»: بالجزم على جواب الأمر؛ أي: أفعل القمارَ معك.

(١) قولُه: «فليتصدَّقْ»: (الأمرُ بالصَّدقةِ محمولٌ عند الفقهاء على الندب، بدليلِ أنَّ مريد الصَّدقة إذا لم يفعلها ليس عليه صدقةٌ ولا غيرُها، بل يُكتَبُ له حسنةٌ)، كذا في «عمدة القاري». م

(٢) قولُه: «فرأى غيرَها خيرًا منها فليأتِ الذي هو خيرٌ»: قال صاحبُ «الهداية»: (ومن حلفَ على معصيةٍ مثل: لا يصلّي، أو لا يكلّمُ أباه، أو ليقتلنَّ فلانًا ينبغي أن يحنث).

قال ابنُ الهمام: (أي: يجبُ عليه أن يُحنَّثَ نفسَهُ ويكفِّر عن يمينه).

وفي «ردّ المحتار»: (ولا يبعُدُ أَنْ يكون الوجوبُ هو المرادَ من قولهم: أُولى، وعبر في «المجمع» بقوله: «ترجَّحَ البرُّ»، ويقرِّبُهُ قول «الهداية» و «الكنز»، وغيرهما: ومن حلف على معصيةٍ ينبغي أن يحنثَ، فإنَّ الحنثَ واجبٌ كما علمتَ، فأرادوا بلفظ «ينبغي» الوجوبَ، مع أنَّ الغالبَ استعمالُه في غيره، فكذا هذا لَمَّا تقول: الأولى بالمسلم أن يصلِّي). م

(٣) قولُه: «فليأتِ الذي هو خيرٌ وليُكفِّرْ عن يمينه»: (اعلمْ أنَّ الكفّارة لها ثلاثُ حالاتٍ:

أحدُها: قبل الحلف، فلا تجزئ اتَّفاقًا.

ثانيها: بعدَ الحلفِ والحنثِ، فتُجزِئُ اتَّفاقًا.

ثالثُها: بعدَ الحلف وقبلَ الحنث، ففيها الخلافُ؛ يعني: اختلفوا في تقديم الكفّارة على الحنث:

فذهب الشّافعيُّ ومالكٌ وأحمدُ إلى جوازه، إلّا أن الشّافعيّ يقولُ: إنْ كفَّرَ بالصَّوم قبلَ الحنث فلا يجوزُ، وإنما يجوزُ العتقُ أو الإطعامُ أو الكسوةُ، كما يجوزُ تقديم الزَّكاة على الحول، ولا يجوزُ تعجيل صوم رمضان قبل وقته. وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يُجزِئ الكفّارة مع أنواعها قبلَ الحنث، حتى لو كفَّر قبل الحنث ثم حنثَ بعدَ الكفّارة كفَّر ثانيًا؛ يعني: وقتُ وجود الكفّارة في اليمين المعقودة على المستقبل هو وقتُ وجود الحنث، فلا يجبُ إلّا بعدَ الحنث عندنا، وعند الشّافعيّ وغيره: وقتُ وجود اليمين، فتجبُ الكفّارة بعقد اليمين من غير حنثِ.

= والحاصل: أنَّ اليمينَ عنده سببُ الكفّارة والحنثُ شرطٌ، فيجوزُ الكفّارة بعدَ تحقُّقِ السَّبب، فإنَّ الكفّارة تضاف إلى اليمين. قال الله تعالى: ﴿ ذَاكَ كَفَّنَرَةُ أَيْمَنِكُمْ إِذَا حَلَقَتُمْ ﴾ [المائدة: ٨٩]، وهذا آية السَّببيَّة، فإن الواجبات تضاف إلى أسبابها حقيقة، كما يقال: كفّارة القتل، وكفّارة الظهار، وكفّارة الإفطار، وغير ذلك.

وعندنا: الحنثُ سببٌ لوجوب الكفّارة، واليمينُ شرطٌ؛ لأنَّ انعقادَ اليمين إنما يكون بقصدِ البرِّ، وإتيانُ ما حلف عليه وصدقه في حلفه، وهو المأمورُ به شرعًا، بقوله تعالى: ﴿وَاحْفَظُواْ أَيْمَنَكُمُ ﴾ [المائدة: ١٩٩]، فلا يكونُ سببًا؟ فلا لكفّارة؛ لأنَّ أدنى درجات السَّب أنْ يكون مُفضيًا إلى الحكم وطريقًا إليه، واليمينُ مانعةٌ، فكيف يكون سببًا؟ فلا تكونُ اليمينُ مُفضية إلى الكفّارة، وإنما المفضي إليها الحنثُ إذا وُجد بعدَ اليمين، فيكون هو السَّبب، واليمينُ تكونُ شرطًا للوجوب، فلا يجوزُ تقديم الكفّارة على الحنث؛ لكونه تقديمًا على السَّبب، فالإضافةُ المذكورة في تكونُ شرطًا للوجوب، فلا يجوزُ تقديم الكفّارة على الحنث؛ لكونه تقديمًا على السَّبب، فالإضافةُ المذكورة في الآية إضافةٌ إلى الشَّرط، فإلى الشَّرط جائزةٌ وثابتةٌ في الشَّرع، كما في كفّارة الإحرام وصدقة الفطر، على الدّ للومين سببٌ فلا شكّ في أنَّ الحنث شرطُ الوجوب؛ للقطع بأن الكفّارة لا تجبُ قبله، وإلا وجبت بمجرّد اليمين، والمشروطُ لا يوجدُ قبل شرطه، فلا يقعُ التكفير واجبًا قبله، فلا يسقطُ الوجوبُ قبل ثبوته، ولا عند ثبوته بفعل قبله لم يكن واجبًا.

وأمّا الحديثُ فقد رُوي برواياتٍ: روي «فليأتِ الذي هو خيرٌ وليُكفّر يمينه»، وروي: «فليُكفّر يمينَهُ وليأتِ الذي هو خيرٌ»، وروي: «فليأتِ الذي هو خيرٌ ثم ليُكفّر يمينه»، وهو على الرَّوايات كلِّها حجَّةٌ عليهم لا لهم؛ لأنَّ الكفّارة لو كانت واجبة بنفس اليمين لقال عليه الصَّلاة والسلام: «من حلف على يمينِ فليُكفِّر» من غير التَّعرُّ ضِ لِما وقع عليه اليمين أنَّه ماذا؟ فلما لزم الحنث إذا كان خيرا، ثم بالتكفير. فلما خُصّ اليمين على ما كان الحنث خيرًا من البرً بالنقض والكفّارة على أنَّها تختصُّ بالحنث دونَ اليمينِ نفسِها، وأنها لا تجبُ بعقدِ اليمين دون الحنث.

وأيضًا هذه الرَّواياتُ الواردةُ بحرف الواو الموضوعِ للجمعِ المطلق من غيرِ تقديمٍ وتأخيرٍ سواءٌ كان ذكرُ التَّكفير مقدَّمًا أو مؤخَّرًا؛ لا دلالةَ لها على تقديم الكفّارة على الحنث، وهو حجَّةٌ لنا، وكذا ما ورد في بعض الروايات: «فليأت بالذي هو خيرٌ ثم ليكفِّر عن يمينه».

ثم إنَّ المرويَّ في «أبي داود» و «النَّسائيّ» هو لفظُ: «إذا حلفتَ على يمينِ فكفِّرْ عن يمينك ثم ائتِ الذي هو خيرٌ»، فتأويلُ هذا الحديث إنْ صحّ: أنَّ كلمة «ثم» فيه بمعنى الواو جمعًا بين الرِّوايات المختلفة، والدليلُ على جواز مجيء «ثم» بمعنى الواو قوله تعالى: ﴿أَوْمِسْكِينَا ذَا مُثْرَبَةٍ ﴿ اللهُ ال

وَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ»، رواه مسلمٌ (١).

٤٤٧٥ ـ ورواه أحمد عن عبدِالله بنِ عمرَ ﷺ (٢).

٤٤٧٦ ـ وَرَوَى البُخَارِيُّ (٣) عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ ﴿ اللهِ اللهِ عَلَيْهَا، وَإِنْ أَعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أَعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِلْتَ إِلَيْهَا، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَيْهَا، وَإِنْ أَعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِلْتَ إِلَيْهَا، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَيْهَا، وَإِنْ أَعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِلْتَ إِلَيْهَا، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينِ، فَرَأَيْتَ غَيْرُهَا خَيْرًا مِنْهَا فَاثْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ». وَيُروَى: «فَكَفَرْ» (٤٠).

٧٤٤٧ - وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ (٥): عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ عَوفِ بْنِ مَالِكِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ ابْنَ عَمِّ لِي؟ أَتَيْتُهُ أَسْأَلُهُ فَلَا يُعْطِينِي وَلَا يَصِلُنِي، ثُمَّ يَحْتَاجُ إِلَيَّ فَيَأْتِينِي فَيَسْأَلُنِي، وَقَدْ حَلَفْتُ أَنْ لَا أُعْطِينَهُ وَلا أَعْطِينَي ».

لوجبَ التَّكفير أوَّلًا، ثم الحنثُ بعده مفصولًا للأمر به.

والقولُ بأنَّه مخيَّرٌ في الإتيان بها قبله أو بعده يُبطِلُ مُوجَبَ الأمرِ والعمل بـ «ثم».

وأيضًا فيما ذهبَ إليه الشّافعيُّ أنَّ الكفّارة اسمٌ لجميع أنواعها، فبعد الحنثِ حُمِلَ اللَّفظُ على جميعها وقبلَ الحنثِ خُصِّصَ اللَّفظُ ببعضها، فتركَ الظّاهرَ من ثلاثة أوجه:

أحدها: تسميتُها كفّارةً، وليس هناك ما يُكفّر؛ لأنَّ الكفّارة لستر الجناية من الكفر، وهو السَّترُ، فلا جناية قبل الحنث. والثّاني: صرفُ الأمر عن الوجوب يجبُ ذلك عليه، فيجابُ بأنَّ ذلك باعتبار أنَّ في الحنثِ هتكَ حرمة الله في الظّاهر، أو باعتبار توهُّم الحالف أنَّ في الحنث إثمّا). «اللّمعات» مُلخَّصًا.

- (١) مسلمٌ، ك: الأيمان، ب: ندب من حلف يمينًا، ح: (٤٢٧٣).
 - (٢) أحمد، ح: (٢٩٠٧)، وصحَّحه ابن حبّانَ، ح: (٤٣٣٢).
- (٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: كفّارات الأيمان، ب: الكفّارة قبل الحنث، ح: (٦٧٢٢)، ومسلمٌ، ك: الأيمان، ب: ندب من حلف يمينا، ح: (٤٢٨١).
 - (٤) البخاريُّ، ك: الأيمان والنُّذور، ح: (٦٦٢٢).
- (٥) النَّسائيّ واللَّفظُ له، ك: الأيمان والنُّذور، ب: الكفّارة بعد الحنث، ح: (٣٧٨٨)، وابن ماجه، أبواب الكفّارات، ب: من حلف على يمين، ح: (٢١٠٩). قال الساعاتي في «الفتح الرباني» (١٤/ ١٧٨): (رجالُه ثقاتٌ).

٤٤٧٨ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ وَاللهِ، لَأَنْ يَلِجٌ (١) أَحَدُكُمْ بِيَمِينِهِ فِي أَهْلِهِ آثَمُ لَهُ عِنْدَ اللهِ مِنْ أَنْ يُعْطِى كَفَّارَتَهُ الَّتِي افْتَرَضَ اللهُ عَلَيْهِ»، متَّفْقُ عليه (٢).

٤٤٧٩ ـ وَعَنهُ هُ اللهِ عَلَى مَا يُصَدِّقُ عَلَى عَلَى عَلَيْهِ صَاحِبُكَ»، رواه مسلمٌ (٣).

٤٤٨٠ - وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ (٤) عَنهُ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ». قِيلَ: هُوَ (٥) مَحمُولٌ.

(۱) قولُه: «لأنْ يَلَجَّ»: (مضمونُه كمضمونِ ما سبق من الأحاديث الناطقةِ بأنَّ مَن حلف فرأى غيره خيرًا فليفعل ويكفِّر، والبمينُ في أهله التي يَتضرَّرون بالبرِّ فيها ويفوتُ حقُّهم به إحدى الصُّور التي يرى غيرَ المحلوف عليه فيها خيرًا. بقي: أنَّه يُفهَم من صيغة التفضيل أنْ يكونَ الإثمُ ثابتًا في الحنثِ وإعطاءِ الكفّارة أيضًا، مع أنَّ الخيرية منحصرةٌ فيه، ويجبُ ذلك عليه!

فيجابُ: بأنَّ ذلك باعتبارِ أنَّ في الحنث هَتْكَ حرمةِ اسم الله في الظّاهر، أو باعتبارِ توهُّمِ الحالف أنَّ في الحنث إثمًا). «اللّمعات» مُلخَّصًا.

وقال البرماويُّ: («أَتُمُ» أفعلُ تفضيل يقتضي المشاركة، فيُشعر بأنَّ إعطاء الكفّارة فيه إثمٌ؛ لِما في الحنثِ من عدمِ تعظيم اسم الله تعالى، وبينَه وبينَ الكفّارة ملازمةٌ عادةً). قاله في «المرقاة». م

(٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأيمان والنُّدور، ب: قول الله تعالى ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ إِللَّغْوِ فِي آيَمَنِيكُمْ ﴾، ح: (٦٦٢٥)، ومسلمٌ، ك: الأيمان، ب: النَّهي على الإصرار على اليمين، ح: (٤٢٩١).

ومعناه كما في «المفاتيح في شرح المصابيح» (٤/ ١٧٠): (إذا حلف أنَّه لا يفعلُ الشَّيءَ الفلانيَّ، ويعرفُ أنَّ فعلَ ذلك الشَّيءِ خيرٌ من إقامته على اليمين، ثم يلجُ مع أهله ولا يفعلُ ذلك تعلُّلَا باليمين؛ يكونُ إثمُه أكثرَ في الوفاء على اليمينِ من فعلِ المحلوفِ عليه، وإعطاءِ الكفّارة المفروضة عليه).

- (٣) مسلمٌ، ك: الأيمان، ب: اليمين على نيَّة المستحلف، ح: (٤٢٨٣).
- (٤) مسلمٌ، ك: الأيمان، ب: اليمين على نيَّة المستحلف، ح: (٤٢٨٤).
- (٥) قولُه: «هو محمولٌ على المستحلف المظلوم»: تفصيلُه ما في «ردّ المحتار»: (قال في «الخانيَّة»: رجلٌ حلَّفَ رجلًا،=



عَلَى المُستَحْلِفِ المَظْلُوم(١).

٤٤٨١ - وَرَوَى أَحمَدُ وَابنُ ماجه (٢) عَنْ سُويْدِ بْنِ حَنْظَلَةَ قَالَ: خَرَجْنَا نُرِيدُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَمَعَنَا وَائِلُ بْنُ حُجْرٍ، فَأَخَذَهُ عَدُوُّ لَهُ، فَتَحَرَّجَ النَّاسُ أَنْ يَحْلِفُوا، وَحَلَفْتُ أَنَّهُ أَخِي، فَخَلَّى عَنْهُ، فَأَتَيْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «أَنْتَ (٣) كُنْتَ أَبَرَّهُمْ وَأَصْدَقَهُمْ، صَدَقْتَ الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ».

= فحَلَف ونوى غيرَ ما يريدُ المستحلِف إنْ بالطَّلاق والعتاق ونحوه يُعتبرُ نَيَّةُ الحالف إذا لم ينو الحالفُ خلافَ الظّاهر، ظالمًا كان الحالفُ أو مظلومًا وإنْ كانت اليمينُ بالله تعالى، فلو الحالفُ مظلومًا فالنيَّةُ فيه إليه، وإنْ ظالمًا يريدُ إبطالَ حقِّ الغير اعتبر نيَّةُ المستحلف، وهو قولُ أبي حنيفة ومحمَّدٍ.

قلت: وتقييدُه بما إذا لم يَنوِ خلافَ الظّاهر يدلُّ على أنَّ المراد باعتبار نيَّة الحالف اعتبارُها في القضاء؛ إذ لا خلاف في اعتبار نيَّته ديانةً.

وبه عُلِمَ الفرقُ بينه وبين مذهب الخصّاف؛ فإنَّ عنده تعتبرُ نيتُه في القضاء أيضًا، ويُفتى بقوله إذا كان الحالفُ مظلومًا كما علمت. وفي «الهنديَّة» عن «المحيط» ذكرَ قولَ إبراهيمَ النَّخعيِّ، وبه أخذ أصحابُنا).

وحاصلُه ما في «الدُّرّ المختار»: (وقالوا: النيَّةُ للحالف لو بطلاقِ أو عتاقٍ، وكذا بالله لو مظلومًا، وإنْ ظالمًا فللمستحلِفِ، ولا تعلُّقَ للقضاء في اليمين بالله). م

- (١) «نيل الأوطار» (٨/ ٢٥٠).
- (٢) أحمد واللَّفظُ له، ح: (١٦٧٢) ٢، وابن ماجه (٢١١٩) وأبو داود، ك: الأيمان، ب: المعاريض في الأيمان، ح: (٣٢٥٦)، والحاكم وصحَّحه، ووافقه اللَّهيئ، ك: الأيمان، ب: من قال أنا بريءٌ، ح: (٧٨٢١).
- (٣) قولُه: «أنتَ كنتَ أبرَّهم وأصدقَهم»: وقد حكى القاضي عياضٌ: (الإجماعَ على أنَّ الحالف من غير استحلافٍ، ومن غير تعلُّقِ حقَّ عليه فلا خلافَ أنَّه يُحكَمُ على ظاهرِ يمينه، سواءٌ حلَفَ متبرِّعًا أو باستحلافٍ) انتهى مُلخَّصًا.

(وإذا صح الإجماع على خلافِ ما يقضي به ظاهرُ حديثِ مسلمٍ كان الاعتمادُ عليه، ويمكن النَّمسُّك لذلك بحديث سويد بن حنظلة المذكور في الباب، فإنَّ النَّبيّ عَلَيْ حكم له بالبِرِّ في يمينه، مع أنَّه لا يكون بارًّا إلّا باعتبارِ نيَّة نفسه؛ لأنَّه قصد الأخوَّة المجازيَّة، والمستحلِفُ له قصدَ الأخوَّة الحقيقيَّة، ولعلَّ هذا هو مستند الإجماع)، «نيل الأوطار» مُلخَصًا. م



٤٤٨٢ ـ وَذَكَر إِبرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ (١): اليَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الحَالِفِ لَو مَظْلُومًا، وَعَلَى نِيِّةِ المُستَحْلِفِ لَو ظَالِمًا.

٤٤٨٣ _ وَعَنْ عَائِشَةَ عَلَيْهَ قَالَت: أُنْزِلَتْ (٢) هَذِهِ الآيَةُ: ﴿ لَا يُوَاخِذُكُمُ اللَّهُ إِللَّغِوفِ آيَمَنِكُم ﴾ [البقرة: ٢٢٥]

(٢) قولُه: «أُنزلت هذه الآيةُ... إلخ»: (اعلمُ أنَّ اليمينَ على ثلاثةِ أنواع: لغو، وغموسٍ، ومنعقدةٍ.

فاللَّغُوُ: هو أَنْ يحلفَ على فعلِ ماضِ ظَانًا أنَّه حقٌّ، وهو في الواقع خلافُه، هذا عند الحنفيَّة، وهو مرويٌّ عن ابن عبّاسٍ وعطاء بن أبي رباح في تفسير اللَّغو، وهو المذكورُ في المتون و «الهداية» وشروحها، وبه قال ربيعةُ ومالكٌّ واللَّيث والحسن ومجاهد والنَّخعيّ والزُّهريّ وسليمان بن يسار وقتادة والسُّدِّيُّ ومكحولٌ. وعن أحمد روايتان.

قال في «الفتح»: ونقل ابنُ المنذر وغيرُه عن ابن عمر وابن عبّاسٍ وغيرهما من الصَّحابة، وأمَّا عند الشّافعيّ؛ فهو ما لا عقدَ معه بأنْ سبق من اللِّسان، أو يتكلمُ به جاهلًا بمعناه، كقول العرب: «لا والله» و «بلى والله»، لمجرد التَّأكيد لقوله، وهو مرويٌّ عن عائشة في تفسير اللَّغو، وبه قال الشعبيُّ وطاوسٌ وعكرمةُ.

ونقل الزَّيلعيُّ: أنَّه رُوي عن أبي حنيفة كقول الشَّافعيّ.

وفي «الاختيار»: أنَّه حكاه محمَّدٌ عن أبي حنيفة.

كذا نقل في «البدائع»، الأوَّل عن أصحابنا، ثم قال: وما ذكر محمَّدٌ على أثرِ حكايته عن أبي حنيفة أنَّ اللَّغو ما يجري بين الناس من قولهم: «لا والله»، و «بلى والله»؛ فذلك محمولٌ عندنا على الماضي أو الحال، وعندنا ذلك لغوٌ.

فيرجع حاصلُ الخلاف بيننا وبين الشّافعيّ في يمينٍ لا يَقصِدُها الحالفُ في المستقبل، فعندنا ليست بلغوٍ، وفيها الكفّارة، وعنده هي لغوَّ، ولا كفّارة فيها. فقوله: فذلك محمولٌ عندنا... إلخ كلامُه خبرُ قوله: وما ذكرَ محمَّدٌ... إلخ؛ فهو مبنيٌّ على تلك الرِّواية المحكية عن أبي حنيفة، أراد به بيانَ الفرق بينها وبين قول الشّافعيّ، وذلك أنَّ المستقبل يكونُ لغوًا عنده لا عندنا.

ولنا قولُه تعالى: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّقِ فِي آيتَكِيْكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَدتُم الْأَعْو المائدة: ١٩٩] قابَلَ يمينَ اللَّغو باليمينِ المعقودة، وفرَّق بينهما بالمؤاخذة ونفيها، فيجبُ أن تكونَ يمينُ اللَّغو غيرَ اليمين المعقودة تحقيقًا =

⁽١) التَّرمذيُّ تعليقًا، واللَّفظُ له، أبواب الأحكام، ب: اليمين على ما يصدقه صاحبه، عقب ح: (١٣٥٤)، وعبد الرَّزّاق مسندًا، ك: الأيمان والنُّذور، ب: اليمين بما يصدقك صاحبك، ح: (١٦٠٢٥). رجالُه ثقاتٌ.

فِي قَوْلِ الرَّجُلِ: لاَ وَاللهِ، وَبَلَى وَاللهِ، رواه البخاريُّ (١) وَفِي «شَرِحِ السُّنَّةِ» لفظُ «المَصَابِيحِ». وَقَالَ: (رَفَعَهُ بَعضُهُم عَن عَائشَةَ»(٢).

٤٤٨٤ ـ وَفِي رِوَايَةٍ للبيهقيِّ (٣) عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَعُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرِ اللَّيْشِيُّ عِنْدَ عَاثِشَةَ ﴿ لَا يُوَايِذُكُمُ ٱللَّهُ إِللَّغُوفِ أَيْمَنِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٥]. عَاثِشَةَ ﴾ وَالنَّهُ عَلَى عَلْمِهِ، فَسَأَلَهَا عُبَيْدٌ عَنْ قَوْلِ اللهِ ﴿ وَلَا يُوَاعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِللَّغُوفِ أَيْمَنِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٥]. قَالَتْ: حَلِفُ الرَّجُل عَلَى عِلْمِهِ، ثُمَّ لَا يَجِدُهُ عَلَى ذَلِكَ، فَلَيْسَ فِيهِ كَفَّارَةٌ.

فالحاصلُ: أنْ يقال: إنَّ اللَّغو عندنا قسمان: الأوِّلُ ما ذكر في المتون، والثّاني ما في هذه الرواية، فتكونُ هذه الرواية بيانًا للقسمِ الذي سكت عنه أصحابُ المتون. وفي «الفتح» التَّصريحُ بعدم المؤاخذة في اللَّغو على التفسيرين)، «ردِّ المحتار» و«البدائع» ملتقطٌ منهما، وسيجيءُ تفسير الغموسِ والمنعقدة في الحديث الآتي بعدُ. م

- (١) البخاريُّ، ك: التَّفسير، ب: قوله: ﴿ لَا يُوَاخِذُكُمُ اللَّهُ إِاللَّهِ فِي آيتَكَنِكُمْ ﴾، ح: (٤٦١٣).
- (٢) أبو داود، ك: الأيمان، ب: لغو اليمين، ح: (٣٢٥٤). قال العثمانيُّ في «الإعلاء» (١١/ ٣٣٠): (والرفعُ زيادةٌ [من ثقةً] فتُقبَلُ).
- (٣) البيهقيُّ في «الشَّنن الكبرى»، ك: الأيمان والنُّذور، ب: مَن حلف على شيءٍ وهو يرى أنَّه صادقٌ، ح: (١٩٩٤). وقال: (رواه عمرُ بن قيس، وليس بالقويِّ).

للمقابلة، واليمينُ في المستقبل يمينٌ معقودةٌ، سواء وُجِدَ القصدُ أوْ لا، ولأنَّ اللَّغوَ في اللَّغة اسمٌ للشيء الذي لا حقيقة له، على تعالى: ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغُوّا ﴾ [مريم: ٢٦]؛ أي: باطلًا، وذلك فيما قلنا، وهو الحلفُ بما لا حقيقة له، بل على ظنِّ من الحالفِ أنَّ الأمرَ كما حلَفَ عليه، والحقيقةُ بخلافه، وكذا ما يجري على اللِّسان من غير قصد، لكن في الماضي أو الحال فهو مما لا حقيقة له، فكان لغوًا، فلا حكمَ له، فلا تكونُ يمينًا معقودةٌ؛ لأنَّ لها حكمًا. ألا ترى أنَّ المؤاخذة فيها ثابتةٌ، وفيها الكفّارةُ بالنَّصِّ، فدلَّ على أنَّ المراد باللَّغو ما قلنا، وهكذا رُوي عن ابن عبّاسٍ في تفسير يمين اللَّغو، هي: أنْ يحلفَ الرجلُ على اليمين الكاذبة وهو يرى أنَّه صادقٌ، وتبيَّنَ أنَّ المراد من قول عائشة وقول رسول الله ﷺ: أنَّ يمين اللَّغو ما يجري في كلام الناس «لا والله» «بلى والله» في الماضي لا في المستقبل، والدليلُ عليه أنَّها فسّرتها بالماضي، رُوي عن مطرٍ عن رجلٍ قال: دخلتُ أنا وابن عمر على عائشة، فسألتُها عن يمين اللَّغو، فقالت: قولُ الرجل: فعلنا والله كذا، وصنعنا والله كذا، فتُحمل تلك الروايةُ على هذا توفيقًا بين الرَّوايتين؛ إذ المجمل محمولٌ على المفسَّر.

٥٨٥ ـ وَرَوَى ابْنُ جَرِيرٍ وَابنُ المُنذِرِ(١) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ قَالَ فِي تَفسِيْرِ هَذِهِ الآيَةِ: «إِنَّ

(۱) لم نجده بهذا اللَّفظ، وإنما أخرجه ابنُ جريرِ الطبريُّ في «تفسيره»، ح: (٤٠٤) من طريق المثنى قال: حدثنا أبو صالح قال: حدثني معاوية، عن علي، عن ابن عبّاسٍ: ﴿ لَا يُوْاَخِدُكُمُ اللَّهُ إِاللَّغُو فِي آيَمَنِكُمُ ﴾ [البقرة: ٢٢٥]. هذا في الرجل يحلفُ على أمرِ إضرارِ أن يفعلَه فلا يفعلُه، فيرى الذي هو خيرٌ منه، فأمره الله أن يكفِّر عن يمينه ويأتي الذي هو خيرٌ. ومن اللَّغو أيضًا: أنْ يحلفَ الرجل على أمرٍ لا يألو فيه الصِّدق وقد أخطأ في يمينه [وفي نسخة: وقد أخطأ في ظنه]، فهذا الذي عليه الكفّارة ولا إثم عليه.

رجالُه: المثنى شيخ الطبري: هو ابن إبراهيم الطبري الآملي، صحَّح ابنُ كثير إسنادَه، ووثَّقَه ضِمنًا في تفسيره. وأبو صالح كاتب اللَّيث، وشيخه معاوية بن صالح الحضرمي حَسَنا الحديث، وعليٌّ هو ابن أبي طلحة الوالبي، من رجال مسلم، يُرسِلُ عن ابن عبّاسٍ، قال المزيُّ في «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٤٩٠): (بينهما مجاهدٌ، فالإستادُ حسنٌ). ونُو ردُ هنا آثارًا تؤيدُ هذا القول:

- أخرج الطبريُّ في تفسيره، ح: (٤٤٠٦) عن الحسن البصريّ في هذه الآية ﴿لَا يُوَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّهِ فِ آيَمَنِكُمُ ﴾ قال: هو أنَّ تحلفَ على الشَّيء وأنت يُخيَّلُ إليك أنَّه كما حلفتَ وليس كذلك؛ فلا يؤاخذُه الله ولا كفّارةَ، ولكنَّ المؤاخذة والكفّارةَ فيما حلف عليه على علم، وإسنادُ الأثرِ صحيحٌ.

- وأخرجَ في التَّفسير، ح: (٤٤١٢) عن مجاهد: ﴿ لا يُوَاخِدُكُمُ اللهُ إِللَّهُ وَالْمَعْنِكُمْ ﴾. حلفُ الرَّجلِ على الشَّيء وهو لا يعلمُ إلّا أنَّه على ما حلفَ عليه فلا يكونُ كما حلف، كقوله: إنَّ هذا البيت لفلانٍ، وليس له، وإنَّ هذا الثوب لفلان، وليس له، وإسنادُه صحيحٌ.

- وأخرج في التَّفسير، ح: (٤٤٢٣) عن قتادة: قولُه: ﴿ لَا يُوَاعِدُكُمُ اللهُ بِاللَّقِ فِي آيْمَنِكُمُ ﴾. اللَّغوُ: اليمينُ الخطأ غير العمد، أنْ تحلف على الشَّيء وأنت ترى أنَّه كما حلفت عليه ثم لا يكون كذلك، فهذا لا كفّارة عليه ولا مأثمَ فيه. ﴿ وَلَكِن يُوَاغِذُكُم بِاكْسَبَتْ قُلُوبُكُمُ ﴾ يقول: بما تعمَّدَتْ قلوبُكم، وما تعمَّدْتَ فيه المأثمَ، فهذا عليكَ فيه الكفّارة. وإسنادُه صحيحٌ.

قال الإمامُ ابن أبي حاتم في التَّفسير (٢/ ٨٠ ٤ ـ ٩٠ ٤): ورُوي = عن أبي هريرة وابن عبّاسٍ في أحد قوليه، وسليمان بن يسار، وسعيد بن جبير، ومجاهد في أحد قوليه والحسن، وإبراهيم، وزرارة بن أوفى، وأبي مالك، وعطاء الخراسانيّ، وبكر بن عبدالله، وأحد قولي عكرمة، وحبيب بن أبي ثابت، والسدي، ومكحول، ومقاتل، وطاووس، وقتادة، والربيع بن أنس، ويحيى بن سعيد، وربيعة = نحوُ ذلك.

اللَّغْوَ هُوَ الحَلفُ عَلَى يَمِيْنِ كَاذِبَةٍ وَهُو يَرَى أَنَّهُ صَادِقٌ، وَالحَالُ أَنَّ ذَلِكَ الأَمْرَ فِي الْوَاقِعِ خِلَافُ مَا ظَنَّهُ».

٤٤٨٦ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ خَمْسٌ لَيْسَ لَهُنَّ كَفَّارَةٌ: الشَّرْكُ بِاللهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ بِغَيْرِ حَقِّ، أَوْ بَهْتُ مُؤْمِنٍ، أَوِ الْفِرَارُ يَوْمَ الزَّحْفِ، أَوْ يَمِينٌ صَابِرَةٌ (١) يَقْتَطِعُ بِهَا مَالًا بِغَيْرِ حَقِّ، رواه أحمد (٢).

٤٤٨٧ ـ وَعَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ وَابْنِ مَسعُودٍ ﷺ أَنَّهُمَا قَرَءَا("): «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ». حكاه أحمد، ورواه «الأثرم» بإسناده (١٠).

(١) قولُه: «أو يمينٌ صابرةٌ... إلخ»؛ أي: الغموسُ، وهو أن يحلفَ على فعلٍ ماضٍ يتعمَّدُ الكذبَ فيه؛ أي: حالَ كونه عالمًا أنَّه خلافُه.

والمنعقدةُ: أنْ يحلفَ على فعلِ آتٍ في المستقبل قاصدًا أو غيرَ قاصدٍ لذلك القول.

فعندنا: إنْ حنثَ في المنعقدة يجبُ عليه الكفّارة ويأثمُ، وإلّا فلا، وليس في اللَّغو والغموس شيءٌ يجب عليه، ولكنْ يأثمُ في الغموس، ولا كفّارة فيها إلّا التوبةُ والاستغفار، ويُرجى العفوُ في اللَّغو.

وعند الشّافعيِّ كما يجبُ الكفّارة في المنعقدةِ يجبُ في الغموس، ويؤيِّدُنا هذا الحديثُ، والتَّحقيقُ مع الدَّلائل يُطلَبُ من «التَّفسيرات الأحمديَّة» وكُتُب الفقه، أخذته من «الهداية» و«ردّ المحتار» و«التَّفسيرات الأحمديَّة». م

(٢) أحمد، ح: (٨٧٣٧). حسَّن العثمانيُّ إسنادَه في «الإعلاء» (١١/ ٣٢٨).

قوله: «اليمينُ الصّابرةُ»: هي التي يُلزمُ ويُجبر صاحبُها عليها.

(٣) قولُه: «أنَّهما قَرَءا... إلخ»؛ (يعني: فإنْ لم يقدرْ على أحدِ الأشياءِ الثلاثة صام ثلاثة أيّامٍ متتابعاتٍ. وقال الشّافعيُّ رحمه الله: يُخيَرُ، إنْ شاء فرَّقَ وإن شاء تابَعَ؛ لإطلاق النَّصِّ.

ولنا قراءةُ ابن مسعود: «فصيام ثلاثة أيّام متتابعات»، وهي كالخبرِ المشهور يجوزُ الزِّيادة به على مطلقِ الكتاب، ويؤيِّدُه هذا الحديثُ أيضًا)، أخذته من «الهداية» و«البناية». م

(٤) الحاكمُ عن أبي بن كعب، وصحَّحه، ووافقه الذَّهبيّ، ك: التَّفسير (من سورة البقرة)، ب: شرح معنى ﴿ وَلاَثُلَاوُا بِأَيْدِيكُرُ إِلَى النَّهُ لَكُوْكُمُ عن أبي بن كعب، وصحَّحه، ووافقه البيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: الأيمان والنُّدور، ب: التتابع في صوم الكفّارة، ح: (٢٠٠٨).



٨٨ ٤ عـ وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ (١) عَلَى يَمِينِ، فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللهُ

وأخرجه مالكٌ في «الموطَّأ» عن طريق مجاهدٍ، عن أبي بن كعب ، ك: الصَّيام، ب: ما جاء في قضاء رمضان، ح:
 (١٠٧٩). وصحَّح إسنادَه الشَّيخُ العويضة. قال الشَّوكانيُّ في «نيل الأوطار» (٨/ ٢٧٤): (أثرُ أبي بن كعب أخرجَه الدَّار قطنيُّ وصحَّحه).

وأخرجه عبد الرَّزّاق في «المصنّف» عن ابن مسعود وهو مرسلٌ، ك: الأيمان، ب: صيام ثلاثة أيّام، ح: (١٦١٠٣)، وابن والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: الأيمان والنُّذور، ب: التَّتابع في صوم الكفّارة، ح: (٢٠٠١-٢٠١١)، وابن أبي شيبة، ك: الأيمان والنُّذور، ب: في الصيام ثلاثة أيمان في كفّارة يمين، ح: (١٢٥٠٤).

(١) قولُه: «مَن حلفَ على يمينِ... إلخ»؛ (أي: مَن وصل «إن شاء الله تعالى» بحلفه بطلَ، احترز بمن وصل عمّا إذا قال بعدَ حلفه منفصلًا: إن شاء الله؛ فإنَّه لا يبطلُ به يمينُه؛ لأنَّ الاستثناءَ إنَّما يعملُ متَّصلًا لا منفصلًا)، أخذته من «شرح الوقاية» و«عمدة الرَّعاية».

(فإن قلت: الحديثُ بإطلاقه لا يُفصِّلُ بين المتَّصل والمنفصل.

قلت: الدَّلائلُ الدَّالَة من النَّصوص وغيرها على لزوم العقودهي التي توجبُ الاتَّصالَ، فإنَّ جوازَ الاستثناء منفصلاً يُفضي إلى إخراجِ العقود كلِّها من المقصود من البيوع والأنكحة وغيرها، وفي ذلك من الفسادِ ما لا يخفى، كذا ذكر العينيُّ، وذكر صدرُ الشَّريعة في الاستدلال على امتناع التراخي حديث «فليكفر عن يمينه»؛ فإنَّه أوجب الكفّارة، فلو جازَ بيانُ التَّغيير؛ أي: الاستثناءُ متراخيًا؛ لَما وجبت الكفّارة في يمينٍ أصلًا؛ لجوازِ أن يقول متراخيًا؛ إن شاء الله فتبطلَ يمينه)، قاله في «التَّعليق الممجَّد».

وأيضًا يؤيِّده أثرُ البيهقيِّ والدّارقطنيِّ الذي ذكر في الكتاب.

وقال في «عمدة القاري»: (والمرادُ بالاستثناء هنا لفظُ «إن شاء الله»، وليس المرادُ به الاستثناءَ الاصطلاحيَّ، نحو: والله لأفعلنَّ كذا إن شاء الله، وفيه اختلافٌ للعلماء، فقال إبراهيم والله لأفعلنَ كذا إن شاء الله، وفيه اختلافٌ للعلماء، فقال إبراهيم والحسن والثَّوريّ وأبو حنيفة وأصحابه والأوزاعي واللَّيث وجمهور العلماء: شرطُه أنْ يتَّصلَ بالحلف.

وقال الشّافعيّ: يُشترط وصلُ الاستثناءِ بالكلام الأوَّل، ووصلُهُ: أن يكون ـ أي: بـلا فصـل ـ متلائمًا على نظامٍ واحد، فإنْ كان بينهما سكوتٌ انقطع، إلّا إذا كان لتذكُّرِ أو تنفُّسِ أو فقد وعي أو انقطاع صوتٍ.

واختلفوا أيضًا في الاستثناء في الطَّلاق والعتق: فقال ابن أبي ليلى والأوزاعيُّ واللَّيث ومالك: لا يجوز الاستثناءُ، ورُوي مثله عن ابن عبّاسٍ وابن المسيب. وقال طاووسٌ والنَّخعيّ والحسن وعطاء في رواية وأبو حنيفة وأصحابه= فَقَدِ اسْتَثْنَى فَلا حِنْثَ عَلَيْهِ»، رواه التّرمذيُّ وأبو داودَ والنّسائيُّ وابنُ ماجه والدّارِميُّ (١).

٤٤٨٩ ـ وَرَوَى الْبَيهَقِيُّ فِي «سُنَنِهِ»(٢) عَنهُ ﴿ أَنَّهُ قَالَ: كُلُّ اسْتِثْنَاءِ مَوْصُولٌ فَلَا حَنَثَ عَلَى صَاحِبِهِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَوْصُولٍ فَهُوَ حَانِثٌ. وَرَوَى الدّارَقطنيُّ (٣) عَنهُ مَوقُوفًا نَحوهُ.



والشّافعي وأصحابه وإسحاق: يجوزُ الاستثناء)، انتهى.

وقال في «البحر»: (ظاهرُ كلام صاحب «الكنز»: ولو وصل بحلفه: إن شاء الله؛ برَّ إنِ اليمينُ منعقدةً، إلّا أنَّه لا حنث عليه أصلًا؛ لعدم الاطِّلاع على مشيئة الله تعالى، وهذا قولُ أبي يوسف رحمه الله تعالى، وعند أبي حنيفة ومحمَّد رحمهما الله: أنَّ التَّعليق بالمشيئة إبطالُ، ولذا قال في «التَّبيين»: وأراد بقوله: بَرَّ عدمَ الانعقاد؛ لأنَّ فيه عدمَ الحنثِ كالبرِّ، فأُطلق عليه.

وحاصلُ كلام الفقهاء: أنَّ كلَّ شيءٍ تعلَّق بالقول فالمشيئةُ المتَّصلةُ به مُبطِلةٌ له عبادةً أو معاملةً، بخلافِ المتعلِّق بالقلبِ كالنيَّة). م

⁽١) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب النُّذور والأيمان، ب: ما جاء في الاستثناء في اليمين، ح: (١٥٣١)، وأبو داود، ك: الأيمان والنُّذور، ب: الاستثناء في اليمين، ح: (٣٢٦١). وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ).

⁽٢) البيهقي في «السُّنن الكبري»، ك: الأيمان والنُّذور، ب: صلة الاستثناء باليمين، ح: (١٩٩٢٦). رجالُ إسناده ثقاتٌ.

⁽٣) الدَّارقطنيُّ، ك: الوكالة، ب: النُّذور، ح: (٤٣٢٩).



وَقَولِ اللهِ ﷺ: ﴿وَلْمَهُواْ (١) تُذُورَهُمْ ﴾ [الحج: ٢٩]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا نَزِدُ وَانِزَةٌ وِزَرَ أُخْرَىٰ ﴾ [الأنعام: ١٦٤].

• ٤٤٩ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿لَا تَنْذِرُوا (٢٠)؛ فَإِنَّ النَّذْرَ لَا يُغْنِي

ولذلك قال في «ردّ المحتار»: (واعلمْ أنَّ النَّذرَ قُربةٌ مشروعةٌ، أمّا كونُه قربةً فلِما يلازمه من القُرب كالصَّلاة والطَّوم والحجِّ والعتق ونحوها، وأمّا شرعيَّه فللأوامر الواردة بإيفائه).

⁽۱) قوله: ﴿وَلَـيُوهُواْنَذُورَهُمُ ﴾: هذا الأمر للوجوب، ثم هذا وإن كان واردًا في نذر مخصوص إلا أنه ربما تمسك به في أن إيفاء النذر مطلقًا واجب؛ لأنه أمر بإيفاء النذر، والنص لا يختص بمورده وسببه عندنا، فدل على أن كل نذر إيفاءه واجب. وإنما أطلقوا لفظ الوجوب هاهنا مقابلًا للفريضة؛ لأنه عام خص عنه بعض أفراده، وهو النذر بالمعصية والقرب الغير المقصود، فكان ظنيًا، فأطلقوا عليه لفظ الوجوب المنبئ عن الشبهة. م

⁽٢) قولُه: «لا تنذروا؛ فإنَّ النَّذر لا يُغني من القدرِ شيئًا... إلخ»: (معنى نهيه عن النَّذر إنما هو التَّاكيدُ لأمرِه وتحذيرُ التَّهاوُنِ به بعدَ إيجابه، ولو كان معناه الزَّجرَ عنه حتى يفعل لكان في ذلك إبطالُ حكمِه وإسقاطُ لزوم الوفاء به؛ إذ صار معصيةً، وإنما وجهُ الحديث أنَّه أعلَمَهم أنَّ ذلك أمرٌ لا يجلبُ لهم في العاجل نفعًا، ولا يصرفُ عنهم ضرًا، ولا يردُّ شيئًا قضاه الله تعالى، يقول: فلا تَنذُروا على أنكم تدركون بالنَّذر شيئًا لم يُقدِّرْه الله لكم، أو تصرفون عن أنفسكم شيئًا جرى القضاءُ به عليكم، وإذا فعلتم ذلك فاخرجوا عنه بالوفاء، فإنَّ الذي نذرتُموه لازمٌ لكم. ففي النَّهي عن النَّذر لهذا الغرض ترغيبٌ على النَّذر، لكنْ على جهة الإخلاص، تحريرُه أنَّه علَّلَ النَّهيَ بقوله: «فإنَّ النَّذر لا يُغني من القدر»، ونبَّه به على أنَّ المنهيَّ عنه هو القيدُ؛ أعني: الاعتقادَ الفاسد من أنَّ النَّهي عن النَّذر على حاصلُه: أنَّ النَّهي عن النَّذر لم يتعلَّق بذاته، وإنما تعلَّق بما ينشأ عنه من الاعتقادِ الفاسد، فبالنَّهي عن النَّذر على اعتقاد أنَّه يردُّ عن القدر شيئًا لاعن النَّذر مطلقًا)، «المرقاة» و«اللّمعات» ملتقطٌ منهما،



مِنَ الْقَدَرِ شَيْئًا، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ»، متَّفقٌ عليه(١).

٤٤٩١ - وَعَنْ عَائِشَةَ عِنْ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَنِيْهِ: ﴿ لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيةٍ (٢) وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ

وقال في «عمدة القاري»: (وقام الإجماعُ على وجوب الوفاء إذا كان النَّذُرُ بالطَّاعة، وقد قال الله تعالى: ﴿ أَوْفُوا }
 بالمُعُورُ ﴾ [المائدة: ١]، وقال: ﴿ وُوفُونَ بِالنَّذَرِ ﴾ [الإنسان: ٧] فمدحهم بذلك.

واختُلف في ابتداء النَّذر: فقيل: إنَّه مستحبُّ، وقيل: مكروهٌ، وبه جزم النَّوويُّ، ونص الشّافعيُّ على أنَّه خلافُ الأولى، وحملَ بعضُ المتأخِّرين النَّهيَ على نذرِ اللِّجاج، واستحبَّ نذرَ التَّبرُّر)، وسنذكر تفسيرهما في هذا الباب إنْ شاء الله تعالى. م

(۱) مسلمٌ عن أبي هريرة واللَّفظُ له، النَّذر، ب: النَّهي عن النَّذر، ح: (٢٢٤١)، وعن ابن عمر برقم، ح: (٢٣٨)، والبخاريُّ عن ابن عمر، ك: الأيمان، ب: الوفاء بالنَّذر، ح: (٢٦٩٣)، وعن أبي هريرة، برقم، ح: (٢٦٩٤).

(٢) قولُه: «لا نذرَ في معصيةٍ، وكفّارتُه كفّارةُ اليمين»: (اعلمْ أنَّ النَّذر إنْ كان في طاعةٍ فهو لازمٌ بالاتفاق، وإذا كان في معصية لم يَجُز الوفاءُ به.

واختلفوا في انعقادِه، وظاهره أنَّه لا ينعقدُ أصلًا، ونذرُ المعصية لغوَّ، وليس فيه كفّارةٌ، وبه قال الشّافعيُّ، وقيل: نذرُ المعصية ينعقدُ يمينًا، وليس فيه وفاءٌ، وفيه كفّارةٌ، وبه قال أبو حنيفة، ولعلَّ هذه الرِّوايةَ هي التي ذهب إليها الطَّحاويُّ، وقال: إذا أضافَ النَّظرَ إلى المعاصي كـ: لله عليَّ أن أقتل فلانًا كان يمينًا، ولزمتْهُ الكفّارةُ بالحنثِ، وتؤيدها هذه الأحاديثُ التي ذُكرت في الباب). هذا حاصلُ ما في «السِّنديِّ»، و«الكوكب الدُّريِّ» و«ردِّ المحتار» و«المرقاة»، ومن شاء تحريرَ المذهب فلينظر في «العَرف الشَّذيِّ».

ونقلَ صاحبُ «المسبوط»: (أنَّ الشَّعبيَّ قال: لا شيءَ على نذرِ المعصية؛ لأنَّ المعاصيَ لا تُلتزَمُ بالنَّذر، والكفّارةُ خلفٌ عن البرَّ الواجب باليمين، أو الوفاءِ الواجب بالنَّذر، وذلك لا يوجدُ في المعصية.

وحُكي: أنَّ أبا حنيفة دخلَ على الشَّعبيِّ وسأله عن هذه المسألةِ، فقال: لا شيءَ عليه؛ لأنَّ المنذورَ معصيةٌ، فقال أبو حنيفة: أليس الظِّهارُ معصيةٌ وقد أمرَ الله بالكفّارة فيه؟ فتحيَّر الشَّعبيُّ، وقال: أنت من الآرائيِّين).

وقال في «العالمكيريَّة»: (وإنْ نذرَ بما هو معصيةٌ لا يصحُّ، فإنْ فعلَهُ يلزمُهُ الكفّارةُ) انتهى.

وقال في «نيل الأوطار»: (واختُلف في النَّذرِ بمعصيةٍ، وهل تجبُ فيه الكفّارةُ أم لا؟ فقال الجمهورُ: لا، وعن أحمدَ والتَّوريِّ وإسحاق وبعض الشّافعيّة والحنفيَّة: نعم، ونقل التِّرمذيُّ اختلافَ الصَّحابة في ذلك.

واتَّفقوا على تحريم النَّظر في المعصية، واختلافُهم إنما هو في وجوب الكفّارة، واحتجَّ من أوجبها بحديث عائشةَ=

يَمِينٍ»، رواه أبو داودَ والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ وابنُ ماجه(١)، وقد صحَّحَهُ الطَّحاويُّ و أبو عليِّ ابنُ السَّكن».

٤٤٩٢ ـ وَرَوَى مُسْلِمٌ (١) عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا وَفَاءَ (٣)

= المذكور في الباب، وما ورد في معناه) انتهى.

(وقولُه: «لا نذرَ في المعصية» ليس معناه: أنَّه لا ينعقدُ أصلًا، إذ لا يناسبُ ذلك قولَه: «وكفّارتُه كفّارةُ اليمين»، بل معناه: ليس فيه وفاءٌ، وهذا هو الصّريحُ في بعض الرِّوايات الصّحيحة، فإنَّ فيها: «لا وفاءَ لنذرٍ في معصيةٍ»)، قاله في «فتح الودود». م

- (۱) أبو داود واللَّفظُ له، ك: الأيمان والتُذور، ب: من رأى عليه كفّارة، ح: (٣٢٩٢)، والتَّرمذيّ، أبواب النُّدور، ب: ما جاء عن رسول الله على أن لا نذر، ح: (١٥٢٥). قال ابن حجرٍ في «فتح الباري» (١١/ ٥٨٧): (رواتُهُ ثقاتٌ، لكنَّه معلولٌ، ولكن له شاهدٌ من حديث عمرانَ بن حصين، أخرجه النَّسائيّ وضعَفه، وشواهدُ أخر). وقال في «التَّلخيص الحبير» (٤/ ٤٢٩): (قد صحَّحَهُ الطَّحاويُّ، وأبو على بن السّكن).
 - (٢) مسلمٌ، النَّذر، ب: لا وفاءَ لنذر في معصية الله، ح: (٤٢٤٥).
 - (٣) قولُه: «لا وفاءَ لنذرِ في معصية»: (لأنَّه يشترطُ لصحَّة النَّذر ووجوب وفائه شروطٌ،

منها: أنْ يكونَ النَّذرُ تقرُّبًا إلى الله تعالى.

ومنها: أن لا يكون النَّذرُ بمعصية إذا كان حرامًا لعينه، وليس فيه وجه قربةٍ، فإنْ كانت فيها جهةُ قربةٍ، وكانت محرّمةً للغير انعقدَ النَّذرُ به كنذر صوم يوم النحر، فلو صامّه خرجَ عن العُهدة وأثم، والأحسنُ أنْ يفي بصومِ يومٍ غيره، كذا في «الفتح».

ومنها: أنْ لا يكون المنذورُ واجبًا عليه قبل النَّذرِ، فلو نذرَ حجَّةَ الإسلام أو صلاةَ الظُّهر ونحوَ ذلك لم يلزمُه شيءٌ غيرها.

ومنها: أنْ لا يكونَ المنذورُ أكثرَ مما يملكُه أو غيرَ مملوكٍ له، فلو قال لشاةِ غيرِه: «لله عليَّ أن أذبحها يومَ النحر» لم يصحَّ النَّذر.

ومنها: أن لا يكون مستحيلَ الوجود، فلو نذر صومَ أمسِ أو اعتكافَه لم يصحُّ.

ومنها: أن يكونَ المنذورُ من جنسه واجبٌ شرعًا، والمرادُ بالواجب ما يشملُ الفرضَ والواجبَ الاصطلاحيَّ=

لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةٍ، وَلَا (١) فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ».

٤٤٩٣ ـ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ (٢) عَن عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ هَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ النَّذِرِ كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ النَّذُرِ كَفَّارَةُ النَّذُرِ كَفَّارَةُ النَّذُرِ كَفَّارَةُ النَّذِرِ كَفَّارَةُ النَّذِرِ كَفَّارَةُ النَّذُرِ عَلَيْنِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ قَالَ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ النَّذُرِ كَفَّارَةُ النَّذُرِ عَلَيْنَ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْ قَالَ: «كَفَّارَةُ النَّذُرِ كَفَّارَةُ النَّذُرِ عَلَيْنَ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ النَّذُ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ الللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ الللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَى اللّهِ عَلَيْهِ عَلَى اللّهِ عَلَيْهِ عَلَى اللّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى اللّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى اللّهِ عَلَيْهِ عَلَى اللّهِ

٤٤٩٤ ـ وَرَوَى النَّسَائِيُّ (٣) عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ هِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «النَّذْرُ

= لا خصوصُ الفرضِ فقط، فلا يلزم النَّاذرَ ما ليس من جنسِه واجبٌ بالنَّذر، كما إذا نذر تشييعَ الجنازةِ ودخولَ المسجد.

ومنها: أن يكون عبادةً مقصودةً، فلا يلزمُ الوضوءُ وتكفينُ الميت والغسلُ ونحوُ ذلك بالنَّذر). «عمدة الرِّعاية» و«ردُّ المحتار» ملتقطٌ منهما. م

(۱) قولُه: "ولا فيما لا يَملِكُ العبدُ": (صورتُه: أنْ يقول: إنْ شفى الله مريضي فالعبدُ الفلانيُّ حرُّ، وليس في ملكِه، وإنْ دخل بعد ذلك في ملكه لم يكزمه الوفاءُ بنذرِه، بخلافِ ما إذا علَّق عتق عبدِ بملكِه؛ فإنَّه يعتقُ عندنا بعدَ التَّملُّك؛ لأنَّ شرطَ صحَّة النَّذر عندنا أنْ يكون المنذورُ مِلكًا للنّاذر، أو مضافًا إلى سببِ الملك كقوله: إنِ اشتريتُكَ فللَّه عليَّ أنْ أعتقكَ، والخلافُ في النَّذرِ مثلُ الخلاف في الطَّلاق قبلَ النَّكاح؛ يعني: قالت الحنفيَّة قياسًا على آثارِ تعليقِ الطَّلاق بنفسِ الملك أو بسببه: إنَّه إذا أضافَ المنذور إلى سببيَّة الملك صحَّ، ويلزمُه الوفاءُ بنذر، كما إذا قال: إن اشتريتُك فللَّه عليَّ أنْ أعتقكَ، فإذا وقعَ الاشتراءُ وقعَ المنذورُ.

وقال الشّافعيُّ: لا يصحُّ هذا التَّعليق، ولم يلزمه الوفاء بنذره؛ لأنَّ التَّعليق كالتَّنجيز، فكما لا يمكنُ التَّنجيزُ في حال عدم الملك كذلك لا يصحُّ التَّعليق.

وجوابُه: أنَّ التَّعليق بقوله: «إن اشتريتُك فللَّه عليّ أنْ أعتقَك، وإنْ وُجد في الحال، لكنَّ المنذور يوجدُ عند وجودِ الشَّرط، وعندَ ذلك يتحقَّقُ الملكُ المجوِّزُ لوفاءِ النَّذر، بخلافِ قوله: إنْ شفى الله مريضي فالعبدُ الفلانيُّ حرُّ، وليس في ملكه؛ فإنَّه لا أثرَ للملكِ هناك لا حالًا ولا مآلًا، فلا يصحُّ النَّذرُ بهذا التَّعليق، كما لا يصحُّ النَّذرُ المنجَّزُ في غير ملكه، وعلى هذا يُحمل قوله ﷺ: «ولا فيما لا يملكُ العبد»، فاستدلالُ الشّافعيِّ به لا يصحُّ). التقطتُه من «اللّمعات»، و«ردّ المحتار» و«العَرف الشَّذيِّ» وغيرها. م

- (٢) مسلم، النَّذر، ب: في كفّارة النَّذر، ح: (٤٢٥٣).
- (٣) النَّسائي، ك: الأيمان والنُّذور، ب: كفَّارة النَّذر، ح: (٣٨٤٥). فيه محمَّدُ بن الزُّبير، ضعَّف النَّسائي وقال: (لا يقومُ=



نَذْرَانِ: فَمَا كَانَ مِنْ نَذْرٍ فِي طَاعَةِ اللهِ فَذَلِكَ للهِ وَفِيهِ الْوَفَاءُ، وَمَا كَانَ مِنْ نَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ فَذَلِكَ لِلشَّيْطَانِ وَلَا وَفَاءَ فِيهِ، وَيُكَفِّرُهُ مَا يُكَفِّرُ الْيَمِينَ».

٥٤٩٥ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَذَرَ (١) أَنْ يُطِيعَ اللهَ فَلْيُطِعْهُ، وَمَنْ

(١) قولُه: «مَن نذَرَ أن يطيعَ الله فليُطِعْه... إلخ»: قال الشَّيخُ ابنُ الهمام: (وإنْ علَّق النَّذرَ بشرط، فوجد الشَّرطُ فعليه الوفاءُ بنفس النَّذر؛ لإطلاق هذا الحديث وغيره؛ فإنَّه أمرٌ بذلك من غير تقييدٍ بمنجَّزٍ، ولا معلَّقٍ، ولأنَّ المعلَّقَ بالشَّرط كالمنجَّز عنده، فصار كأنه قال عند الشَّرط: لله عليَّ كذا.

وعن أبي حنيفة: أنّه رجعَ عنه؛ أي: عن لزومِ عينِ المنذور إذا كان مُعلَّقًا بالشَّرطِ؛ أي: أنّه مخيَّر بينَ فعله بعينه وبينَ كفّارة يمينِ، وهو قولُ محمَّدِ، فإذا قال: إنْ فعلتُ كذا فعليَّ حجَّةٌ أو صومُ سنةٍ؛ إنْ شاء حجَّ أو صامَ سنةً، وإنْ شاء كفّر، فإن كان فقيرًا صار مخيَّرًا بين صومِ سنةٍ وصومِ ثلاثةٍ أيّامٍ، والأوَّلُ وهو لزومُ الوفاءِ به عَينًا هو المذكور في ظاهرِ الرَّواية، والتَّخيرُ عن أبي حنيفة في «النَّوادر».

ورُوي عن عبدِ العزيز بن خالد التِّرمذيّ قال: خرجتُ حاجًا، فلما دخلتُ الكوفةَ قرأتُ كتابَ النُّذور والكفّارات على أبي حنيفة، فلما انتهيتُ إلى هذه المسألة قال: قِفْ، فإنَّ مِن رأيي أنْ أرجعَ. فلما رجعتُ من الحجِّ إذا أبو حنيفة قد تُوفي، فأخبرني الوليدُ بن أبان أنَّه رجعَ قبل موتِه بسبعة أيّامٍ، وقال: يتخيَّرُ، وهكذا كان يُفتي إسماعيل الزّاهد).

وقال الولوالجيُّ: مشايخُ بلخِ وبخارى يُفتون بهذا، وهو اختيارُ شمس الأثمَّة، قال: لكثرة البلوى في هذا الزَّمان. وجهُ الظّاهر: النُّصوصُ من الآية الكريمة والأحاديث، ووجهُ روايةِ «النَّوادر» ما في «صحيح مسلم» من حديث عقبة بن عامرِ عنه ﷺ قال: «كفّارةُ النَّذر كفّارةُ اليمين» فهذا يقتضي أنْ يسقطَ بالكفّارة مطلقًا، فيتعارضُ، فيحمل مطلقُ الإيفاء بعينه على المنجّز، ويقتضي سقوطه بالكفّارة على المعلَّق، ولا يُشكلُ ؛ لأنَّ المعلَّق مُنتفِ في الحال، فالنَّذرُ فيه معدومٌ، فيصيرُ كاليمين في أنَّ سبب الإيجاب وهو الحنث مُنتفِ حالَ التَّكلُّم، فيلحقُ به، بخلاف النَّذر المنجَّز؛ لأنَّه نذرٌ ثابتٌ في وقته، فيَعملُ فيه حديثُ الإيفاء.

⁼ بمثله حجَّةٌ). وله شاهدٌ من حديثٍ أخرجه ابن الجارود في «المنتقى»، ح: (٩٣٥) عن ابن عبّاس، عن النّبيّ ﷺ قال: «النّذرُ نذران: فما كان لله فكفّارتُه الوفاءُ، وما كان للشّيطان فلا وفاءَ فيه، وعليه كفّارةُ يمينٍ». وهو صحيحٌ، رواتُه ثقاتٌ. انظر «أنيس السّاري» (٩/ ١٣٥١).

نَذَرَ (١) أَنْ يَعْصِيهُ فَلا يَعْصِهِ »............

واختارَ المصنف والمحققون: أنَّ المرادَ بالشَّرط الذي تُجزئ فيه الكفّارةُ الشَّرطُ الذي لا يريدُ كونَه مثلُ دخول الدّار وكلام فلانِ؛ فإنَّه إذا لم يُرِدْ كونَه يُعلَمُ أنَّه لم يُرِدْ كونَ المنذورِ حيث جعلَهُ مانعًا من فعل ذلك الشَّرطِ؛ لأنَّ تعليقَ النَّذر على ما لا يُريد كونَه بالضَّرورة يكونُ لمنع نفسِه عنه، فإنَّ الإنسانَ لا يريدُ إيجابَ العباداتِ دائمًا وإنْ كانت مجلبةً للثَّواب مخافة أنْ يَتقُلَ فيتعرَّضَ للعقاب، ولهذا صحَّ عنه عَنه النَّذر، وقال: «إنَّه لا يأتي بخيرِ» الحديث.

وأمّا الشَّرطُ الذي يريدُ كونَه مثلُ قوله: إنْ شفى الله مريضي أو قَدِمَ غائبي أو ماتَ عدوِّي فللَّهِ عليَّ صومُ شهرٍ، فوُجد الشَّرطُ لا يُجزِئه إلّا فعلُ عين المنذور؛ لأنَّه إذا أرادَ كونه كان مُريدًا كونَ النَّذر، فكان النَّذرُ في معنى المنجَّز فيندرجُ في حكمه، وهو وجوبُ الإيفاء به.

فصار محملُ ما يقتضي الإيفاءَ المنجَّزَ والمعلَّقَ المرادَ كونُه، ومحملُ ما يقتضي إجزاءَ الكفّارة المعلَّقَ الذي لا يُرادُ كونُه، وهو المسمّى عند طائفةِ من الفقهاء نذرَ اللِّجاج) انتهى.

ويُحمَلُ حديثُ رتاج الكعبة عندنا على المعلَّقِ الذي لا يُرادُ كونُه، فتُجزئ فيه الكفّارةُ إنْ حنثَ.

وأمّا الشّافعيُّ فقال: إذا فعَلَ ذلك الفعلَ يجب عليه كفّارة اليمين، كما لو حنثُ في يمينه.

وذهب محمَّدٌ في «الموطَّا» إلى ظاهرِ الرَّواية، وقال: (وأحبُّ إلينا أنْ يفي بما جعَلَ على نفسه، فيتصدَّقُ بذلك ويُمسِكُ ما يَفُوتُه، فإذا أفادَ مالاً تصدَّقَ بمثل ما كان أمسَكَ). م

(١) قولُه: «ومَن نذرَ أَنْ يعصيهُ فلا يعصِهِ»: (فيه دليلٌ على أنَّ مَن نَذَرَ طاعةً يلزمُه الوفاءُ به وإنْ لم يكن معلَقا بشيءٍ، وأنَّ مَن نذرَ معصيةً لا يجوزُ الوفاءُ به ولا يلزمُه الكفّارةُ؛ إذ لو كانت فيه الكفّارةُ لبيَّنه ﷺ، كذا في «شرح السُّنَّة»)، قاله في «المرقاة».

(واعلم: أنَّه فرقَ بينَ اليمين والنَّذر، واتَّفقوا على أنَّ الكفّارة تجبُ بالحنثِ في اليمينِ، سواءٌ كانت في طاعةٍ أو معصيةٍ أو مباح، وأمّا النَّذر فإنْ كان في طاعةٍ فهو لازمٌ بالاتَّفاق، وإذا كان في معصيةٍ لم يجز الوفاءُ به.

واختلفوا في وجوب الكفّارة به:

فقال أبو حنيفة ومالكٌ والشَّافعيُّ: لا يلزمُه كفَّارةٌ.

وعن أحمدَ روايتان: إحداهما: ينعقدُ ولا يحلُّ فعلُه وتجبُ به كفّارةٌ، وهذه روايةٌ أخرى عن الحنفيَّةِ حاصلُها أنَّ عندنا في نذر المعصية قولين: الأوَّلُ: ما ذهبَ إليه الطَّحاويُّ من وجوب الكفّارة، والثّاني: أنَّ أصلَ مذهبنا أنَّه لو=

رواه البخاريُّ^(۱) وَفِي رِوَايَةِ مُسلِم^(۲): «لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ».

٤٤٩٦ ـ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، إِذَا هُوَ بِرَجُلِ قَاثِمٍ، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَقَالُوا: أَبُو إِسْرَائِيلَ نَذَرَ أَنْ يَقُومَ وَلاَ يَقْعُدَ، وَلاَ يَسْتَظِلَّ، وَلاَ يَتَكَلَّمَ، وَيَصُومَ. فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «مُرْهُ (٣) فَلْيَتَكَلَّمُ، وَلِيُسْتَظِلَّ، وَلْيَقْعُدُ، وَلْيَتِمَ صَوْمَهُ »، رواه البخاريُ (٤٠).

٤٤٩٧ ـ وَرَوَى أَحمَـ دُ وَأبِ و داودَ وَالبَيْهَقِـ يُ (٥) عَـنْ عَمْـرِو بْـنِ شُـعَيْبٍ عَـنْ أَبِيهِ عَـنْ جَـنْ جَمْـ وَ بْـنِ شُـعَيْبٍ عَـنْ أَبِيهِ عَـنْ أَبِيهِ عَـنْ جَدِهِ وَجْـهُ اللهِ». أَورَدَهُ «الحَـافِظُ» فِي جَدِّهِ هَا اللهِ». أَورَدَهُ «الحَـافِظُ» فِي

قال القرطبيُّ في قصَّة أبي إسرائيل: هذا أعظمُ حجَّةٍ للجمهور في عدمِ وجوب الكفّارة على مَن نذرَ معصيةً أو ما لا طاعة فيه). هذا ملتقطٌ من "نيل الأوطار" و"عمدة القاري". م

- (٤) البخاريُّ، ك: الأيمان، ب: النَّذر فيما لا يملك، ح: (٢٠٠٤).
- (٥) أبو داود واللَّفظُ له، ك: الأيمان والنُّدور، ب: اليمينُ في قطيعة الرَّحم، ح: (٣٢٧٣)، وأحمد، ح: (٦٧٣٢). وصحَّحه ابنُ الملقِّن في «البدر المنير» (٩/ ٤٩٤).
- (٦) قولُه: «لا نذرَ إلّا فيما ابتُغِي به وجهُ الله... إلخ»: (يدلُّ هذا الحديثُ والحديثُ المذكور آنفًا على أنَّ النَّذر لا ينعقدُ في المباح، فإذا نذرَ فعلَ مباح كما إذا قال: لله عليَّ أنْ أمشيَ إلى بيتي أو أركبَ فرسي أو ألبسَ ثوبي فلا شيءَ عليه عند أبي حنيفة ومالك. وقال الشّافعيُّ: متى خالفَ لزمه كفّارةُ يمينِ وإن كان لا يلزمُه فعلُ ذلك، وعن أحمدَ: أنَّه ينعقدُ نذرُهُ بذلك، وهو بالخيارِ بينَ الوفاء به وبينَ الكفّارة.

⁼ نذرَ بمعصية فلا وفاءَ ولا كفّارة). أخذتُه من «رحمة الأمة» و«ردّ المحتار» و «العَرف الشَّذيّ». م

⁽١) البخاريُّ، ك: الأيمان، ب: النَّذر في الطاعة، ح: (٦٦٩٦).

⁽٢) مسلمٌ، النَّذر، ب: لا وفاءَ لنذر في معصية الله، ح: (٤٢٤٥).

⁽٣) قولُه: «مُرْهُ فليتكلَّمْ... إلخ»: (فيه دليلٌ على أنَّ كلَّ شيءٍ يتأذّى به الإنسانُ مما لم يَرِدْ بمشروعيَّته كتابٌ ولا سُنَّةٌ كالمشي حافيًا والجلوسِ في الشَّمس ليس من طاعة الله تعالى، فإذا كان نذرُه في غيرِ طاعةٍ يكون معصيةً؛ لأنَّ المعصية خلافُ الطَّاعة، فلا ينعقدُ النَّذرُ به؛ فإنَّه ﷺ أمرَ أبا إسرائيل في هذا الحديثِ بإتمامِ الصَّوم دونَ غيره، وهو محمولٌ على أنَّه عَلَمَ أنَّه لا يَشُقُ عليه.

«التَّلخِيصِ»(١) وَسَكَتَ عَنهُ.

٤٤٩٨ ـ وَفِي رِوَايَةٍ لأَحمَدَ وَالطَّبَرَانِيِّ (٢): أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَظَرَ إِلَى أَعْرَابِيٍّ قَاثِمًا فِي الشَّمْسِ، وَهُوَ يَخْطُبُ، فَقَالَ: «مَا شَأْنُكَ؟» قَالَ: نَذَرْتُ يَا رَسُولَ اللهِ، أَنْ لَا أَزَالَ فِي الشَّمْسِ حَتَّى تَفْرُغَ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَيْسَ هَذَا نَذْرًا، إِنَّمَا النَّذْرُ مَا ابْتُغِيَ بِهِ وَجْهُ اللهِ ﷺ».

٤٤٩٩ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنَّاسٍ عَبَّاسٍ عَبَّاسٍ عَبَّاسٍ عَبَّاسٍ عَنْهَ أَخْتَ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ نَذَرَتْ (٣) أَنْ تَمْشِيَ إِلَى الْبَيْتِ. فَأَمَرَهَا

ومن جملة ما استُدلَّ به على أنَّه يلزمُ الوفاءُ بالنَّذر المباح قصَّةُ التي نذرَتْ الضَّربَ بالدُّفِّ.

قلنا: ضربُ الدُّفِّ ليس مما يُعَدُّ في باب الطاعات التي يتعلَّقُ بها النُّذورُ، وأحسنُ حالِهِ أنْ يكون من باب المباح، غيرَ أنَّه لَمّا اتَّصل بإظهارِ الفرح لسلامةِ مقدم رسول الله عَلَيْ حين قَدِمَ من بعضِ غَزَواته، وكانت فيه مَساءةُ الكفّار وإرغامُ المنافقين صارَ فعلُه كبعض القُرَب.

ومما يشبهُ هذا المعنى قولُ النَّبِيِّ عِينَ في هجاء الكفار: «اهجُوا قريشًا؛ فإنَّه أشدُّ عليهم من رَشْقِ النَّبل».

ثم اختلفوا في الرَّجل ينذرُ وهو مشركٌ نذرًا ثم يسلمُ:

فذهب الشّافعيُّ وأحمدُ إلى أنَّ الرجل إذا أوجبَ على نفسه شيئًا في حالِ شركه من اعتكافٍ أو صدقةٍ أو شيءٍ مما يوجبُه المسلمون لله ثم أسلمَ أنَّ ذلك واجبٌ عليه.

وقال إبراهيمُ النَّخعيّ والثَّوريُّ وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمَّدٌ ومالكٌ والشّافعيُّ في قولٍ وأحمدُ في روايةٍ: لا يجبُ عليه في ذلك شيءٌ.

واحتجُّوا في ذلك بحديث عائشة: «ومن نذرَ أن يعصيَةُ فلا يعصِهِ»، وبحديث عمرِو بن شعيب: «إنما النَّذُرُ ما ابتُغي به وجهُ الله»، فدلَّ على أن النُّذُور إنما تجبُ إذا كانت مما يُتقرَّبُ به إلى الله تعالى ولا تجبُ إذا كانت معاصيَ الله، وكان الكافرُ إذا قال: لله عليَّ صيامٌ، أو قال: له عليَّ اعتكافٌ فهو لو فعل ذلك لم يكن به مُتقرِّبًا إلى الله؛ لأنَّه حين كان يُوجِبُهُ يقصدُ به الذي كان يعبدُه من دون الله وذلك معصيةٌ، فدخل في قوله ﷺ: «لا نذرَ في معصيةِ الله»). «رحمة الأمة» و«نيل الأوطار» و«المرقاة» و«عمدة القاري» و«الطّحاويّ» ملتقطٌ منها. م

- (١) انظر: «التَّلخيص الحبير»، ك: النُّدور، (٤/٧٧).
- (٢) أحمد، ح: (٦٩٧٥)، وصحَّحه ابن الملقن في «البدر المنير» (٩/ ٤٩٤).
- (٣) قولُه: «نذَرَتْ أَنْ تمشي ... إلخ»؛ (يعني: إذا حلفَ بالمشي إلى بيت الله إنْ فعلَ كذا ففعلَ ذلك الفعلَ لم يلزمه شيءٌ =

في القياس؛ لأنَّه إنما يجبُ بالنَّذر ما يكونُ من جنسه واجبٌ شرعًا، والمشيّ إلى بيتِ الله ليس بواجبٍ شرعًا. ولأنه
 لا يلزمُه عينُ ما التَزَمَةُ وهو المشيّ، فلأنْ لا يلزمَه شيءٌ آخرُ أُولى وهو الحبُّ أو العمرةُ.

وفي الاستحسان: يلزمُه حجَّةٌ أو عمرةٌ، وهكذا رُوي عن علي هذا ولأنَّ هذا اللَّفظَ في عُرف النّاس يُذكَرُ بمعنى التزامِ الحجِّ والعمرةِ، وفي النُّنور والأيمان يُعتبر العُرفُ، فجعلنا هذا عبارةً عن التزامِ حجِّ أو عمرةٍ مجازًا؛ لأنَّ المقصودَ بالكلام استعمالُ الناس لإظهارِ ما في باطنهم، فإذا صار اللَّفظُ في شيءٍ مستعملًا مجازًا يجعلُ كالحقيقة في ذلك الشَّيءِ، ثم يتخيَّر بينَ الحجِّ والعمرة؛ لأنَّهما النُّسُكان المتعلقان بالبيت، لا يُتوسَّلُ إلى أدائهما إلّا بالإحرامِ وإلّا بالذَّهاب إلى ذلك الموضع.

ثم اختلفوا فيمن نذر بأن يمشى إلى بيت الله:

فقال الشَّافعيُّ: يمشي إنْ أطاقَ المشيَّ، فإنْ عجزَ أراقَ دمًا وركبَ.

وقال أصحابُ أبي حنيفة رحمهم الله تعالى: يركبُ ويُريق دمًا، سواءٌ أطاقَ المشي أو لم يُطِقْهُ.

ثم عندنا له الخيارُ: إِنْ شَاءَ مَشَى وهو أَكَمَلُ، وفيه وفاءُ النَّذر وإِنْ شَاءَ ركبَ، فإِنْ ركبَ ذبحَ شَاةً؛ لأَنَّه أَدخلَ النَّقصَ فِي الحجِّ أو العمرة؛ لأنَّ الحجَّ ماشيًا أفضلُ؛ لأنَّ النُّسُكَ بصفةِ المشي يكونُ أتمَّ، على ما رُوي: أنَّ عبدالله بن عباس على بعدما كُفَّ بصرُه كان يقول: لا أَتأسَّفُ على شيءٍ كتأشُّفي على أنْ لا أحجَّ ماشيًا؛ فإنَّ الله تعالى قدَّمَ المشاةَ فقال: ﴿ يَأْتُوكَ رِحَالُا وَكُلُ كُلِّ مَا النَّمُ عِلَى أَلْوَكُ لِي عَني: إذا التزَمَ بصفةِ الكمال وأدّاهُ بصفةِ النُّقصان لَزمَ جبرُ النُّقصان وهو الدَّمُ، ولقوله عَلَيْ: «مُرْها أنْ تركبَ ولتُرقْ دمًا».

وعند الشَّافعيِّ فيه قولان: الأوَّل: ما قلنا به عليه دمٌ، وهو أصحُّ قوليه، والثَّاني: أنَّه مَن عجزَ عن المشي فلا هديَ عليه ولا يَثبتُ في ذمَّته شيءٌ.

ثم الدَّمُ والهديُ عندنا أقلَّه شاةٌ وأعلاه بدنةٌ، فالشَّاةُ كافيةٌ والأمرُ بالبدنةِ للنَّدب، وهو أظهرُ قولي الشّافعيِّ، وأيضًا أنَّه عَمِلْنا بإطلاقِ الهدي من غيرِ تعيينِ بدنةٍ لقوَّة روايته.

ثم اختلفوا في محلّ ابتداءِ المشي: فقيل: يَبتدئُ من الميقات، وقيل: حيث أحرمَ، وعليه الإمامُ فخرُ الإسلام رحمه الله والعتّابيُّ وغيرهما، وقيل: من بيته، وعليه شمسُ الأثمَّة السَّرخسيُّ وصاحبُ «الهداية»، وصحَّحه قاضي خان والزَّيلعيُّ وابنُ الهمام؛ لأنَّه المرادُ عرفًا، وهو الرّاجح.

ولو أحرمَ من بيته فبالاتفاقِ على أنَّه يمشي من بيتـه، ثم لــو ركبَ في كلِّ الطَّريقِ أو أكثرَ بعذرِ أو بلا عذرِ لزمَّهُ دمٌّ؛=

النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَرْكَبَ وَتُهْدِيَ هَدْيًا، رواه أبو داودَ(١). وَقَالَ «عَلِيٌّ القَارِئُ"): (أَقَلُهُ شَاةٌ، وَأَعْلَاهُ بَدَنَةٌ، فَالشَّاةُ كَافِيَةٌ، وَالْأَمْرُ بِالْبَدَنَةِ لِلنَّدْبِ).

٠٠٠٠ ـ وَفِي لَفظٍ: أَنَّ أُخْتَ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرِ نَذَرَتْ أَنْ تَمْشِيَ إِلَى الْبَيْتِ، وَأَنَّهَا لَا تُطِيقُ ذَلِكَ.

وقال في «العَرف الشَّذيِّ»: (أما الأحاديثُ ففي بعضها ذكرُ الهدي، وفي بعضها ذكرُ صيامِ ثلاثة أيّامٍ، وفي بعضها ذكرُهما. وقال الطَّحاويُّ: لعلَّها نذرتْ وحلفتْ.

أقول: إنَّ الواجبَ الهديُ، وأمّا صيامُ ثلاثة آيَامٍ فبدلُ الهدي لا كفّارةُ اليمين؛ لأنَّ الظّاهرَ أنَّ المراد بالتَّكفير كفّارةُ الجناية، وهي الهديُ أو ما يقومُ مَقامَه من الصَّوم؛ ليطابقَ الرِّواياتِ. ويؤيِّدُ الطَّحاويَّ ما في «أبي داود» عن ابن عبّاسٍ أنه ذكر اليمينَ أيضًا، وعندي أنَّه من اجتهادِ ابن عبّاسٍ؛ لأنَّه هله يُسألُ عن اليمين أصلًا؛ فإنَّه ليس له ذكرٌ في الرِّوايات).

وقال في «بذل المجهود»: (واختلفت الرِّوايات في قصَّة أختِ عقبة بن عامر، ففي أحد أحاديثِ عقبة: أنَّها نذرتْ أنْ تحجَّ حافية غيرَ مُختمرة، فاشتمل نذرُها على أمرين: أحدُهما: عبادةٌ لا تُطِيقها، والنَّاني: معصيةٌ، وهو عدمُ تغطيةِ الرَّأس، فأمرَها بالرُّكوبِ لعدم إطاقتها المشي حافيةٌ، وهذا باعتبارِ نذرِها الحجَّ حافيةٌ، ثم أمرَها بثلاثة أيّام، وهذا الحكم راجعٌ إلى نذرها مِن غيرِ خمارٍ، وهو كان معصيةٌ، فلم ينعقد النَّذرُ بها، وصار يمينًا، فأمرَها بالصَّوم ثلاثة أيّامٍ لكفّارة اليمين، فإنَّ اليمين بالمعصية انعقدَتْ ولم يَجُزْ وفاؤُها؛ لأنَّه ﷺ قال: «ومن نذرَ أنْ يعصيَ الله فلا يَعصِهِ» فوجب الحنثُ، ولزم كفّارةُ اليمين عليها.

وأمّا في الباقي من الرّوايات فليس فيها ذكرُ عدم الاختمار، فلم يشملُ الحديثُ نذرَ المعصيةِ، ولكن فيها ذكرٌ لنذرِ الطّاعة، وهو المشيّ إلى بيت الله، فانعقد النَّذرُ فوجبَ الوفاءُ).

وقال في «الهداية»: (يعني: وعليه حجَّةٌ أو عمرةٌ ماشيًا، وإنْ شاءَ ركبَ وأهراقَ دمًا؛ لنقصانِهِ عمّا التُزِمَ عليه). م

- (۱) أبو داود، ك: الأيمان والنُّذور، ب: من رأى عليه كفّارة، ح: (٣٢٩٦). وصحَّحَ إسنادَهُ ابنُ حجرٍ في «التَّلخيص الحبير» برقم: (٢٠٦٤)، (٢٠٦٤).
 - (٢) انظر: «مرقاة المفاتيح» (٦/٥٥٤).

لأنّه تركَ واجبًا، ويخرجُ عن العُهدة، وإنْ ركبَ في الأقلّ تصدّق بقدره من قيمةِ الشّاة)، التقطتُهُ من «المبسوط»
 و «المرقاة» وشروح «الكنز» و «المسوّى» و «أشعة اللّمعات».

فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَرْكَبَ وَتُهْدِيَ هَدْيًا، رواه أبو داودَ(١).

١٠٥١ ـ قَالَ أَبُو دَاوَدَ: رَوَى حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ (٢) ﴿ مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يُطِيقُهُ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ﴾، وَكِيعٌ وَغَيْرُهُ عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْهِنْدِ، أَوْقَفُوهُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَسننَدَهُ طَلَحَةُ بْنُ يَحيَى يَمِينٍ ﴾، وَكِيعٌ وَغَيْرُهُ عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْهِنْدِ، أَوْقَفُوهُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَسننَدَهُ طَلَحَةُ بْنُ يَحيَى الْأَنصَارِيُّ فَقَط، فَتَرَجَّحَ وَقَفُهُ عَلى إِسنَادِهِ. وَقَالَ ﴿ الشَّوكَانِيُ ﴾ (٣): (طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى ﴿ عَلَى إِسنَادِهِ. وَقَالَ ﴿ الشَّوكَانِيُ ﴾ (٣): (طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى ﴿ عَلَى اللهِ عَلَى إِسنَادِهِ. وَقَالَ ﴿ الشَّوكَانِيُ ﴾ (٢)

٢٠٠٢ - وَفِي رِوَايَةٍ لأَحمَدَ^(٥): عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِر ﷺ قَالَ: نَذَرَتْ أُخْتِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى الْكَعْبَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ اللهَ لَعَنِيٌّ عَنْ مَشْيِهَا لِتَرْكَبْ، وَلْتُهْدِ بَدَنَةً ». وَقَالَ عُلَمَاؤُنَا: إِلَّا أَنَّهُ عَمِلْنَا بِإطلاقِ الهَدْي مِنْ غَيرِ تَعْيِينِ بَدَنَةٍ لِقُوَّةِ رِوَايَتِهِ.

20٠٣ ـ وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «المُوطَّأَ» (٢): (وَأَحَبُّ إِلَيْنَا مَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ مَاشِيًا، ثُمَّ عَجِزَ، فَليَرْكَبْ وَلْيَحُجَّ وَلْيَنْحَرْ بَدَنَةً. وَجَاءَ عَنْهُ فِي حَدِيثٍ آخَرَ: وَيُهْدِي هَدْيًا. فَبِهَذَا نَأْخُذُ: يَكُونُ الْهَدْيُ (٧) مَكَانَ الْمَشْيِ. وَهُوَ قُولُ «أَبِي حَنِيفَةَ» وَالعَامَّةِ مِنْ فُقَهَائِنَا).

⁽۱) أبو داود، ك: الأيمان والتُّذور، ب: من رأى عليه كفّارة، ح: (٣٣٠٣). وصحَّعَ إسنادَهُ ابن حجرٍ في «التَّلخيص الحبير» برقم: (٢٠٦٤)، (٢٠٦٤).

⁽٢) أبو داود (٣٣٢٢) قال الحافظ في «بلوغ المرام» ت فحل (ص: ٥٠٨): «وإسناده صحيح، إلّا أنَّ الحفّاظ رجَّحُوا وَقْفَه» وأخرجه ابن ماجه (٢١٢٨).

⁽٣) انظر: «نيل الأوطار» (٨/ ٢٨١).

⁽٤) طلحة بن يحيى بن النَّعمان الأنصاري، روى له البخاريُّ في الحجِّ حديثًا واحدًا بمتابعةِ سليمانَ بن بلال، ومسلمٌ (٤) طلحة بن يحيى بن معين وعثمانُ بن أبي شيبة وأبو داود، وقال (٢٠٩٤) بمتابعة عبدِالله بن وهب وسليمانَ بن بلال، ووثَّقَه يحيى بنُ معين وعثمانُ بن أبي شيبة وأبو داود، وقال أبو حاتم: (ليس بالقويُّ)، وقال يعقوب بن شيبة: (ضعيفٌ جدًّا).

⁽٥) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (١٧٧٩٣)، وأبو داود، ك: الأيمان والنَّذور، ب: من رأى عليه كفّارة، ح: (٣٣٠٤). وصحَّحه ابنُ الملقن في «البدر المنير» (٩/ ٤٩٤).

⁽٦) محمَّدٌ في «الموطَّأ»، ك: الأيمان، ب: من جعل على نفسه المشي، ح: (٧٤٦).

⁽٧) قولُه: «يكونُ الهديُّ مكانَ المشي»؛ (أي: من دون عَود المشي عندَ القدرة، والقياسُ أنْ لا يخرجَ عن عُهدةِ النَّذرِ =

٤٠٠٤ ـ وَرَوَى البَيهَقِيُّ عَن عَلِيِّ ﷺ نَحوَهُ (١٠).

٥٠٠٥ ـ وَفِي رِوَايَةٍ لِهُ (٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: بَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يَسِيرُ فِي رَكْبٍ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ إِذْ بَصُرَ بِخَيَالٍ قَدْ نَفَرَتْ مِنْهُ إِبِلُهُمْ، فَأَنْزَلَ رَجُلًا، فَنَظَرَ فَإِذَا هُوَ بِامْرَأَةٍ عُرْيَانَةٍ نَاقِضَةٍ شَعْرَهَا، فَقَالَ: مَا لَكِ؟ قَالَتْ: إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَحُجَ الْبَيْتَ مَاشِيَةً عُرْيَانَةً نَاقِضَةً شَعْرِي، فَأَنَا أَتَكَمَّنُ بِالنَّهَارِ وَأَتَنَكَّبُ مَا لَكِ؟ قَالَتْ: إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَحُجَ الْبَيْتَ مَاشِيَةً عُرْيَانَةً نَاقِضَةً شَعْرِي، فَأَنَا أَتَكَمَّنُ بِالنَّهَارِ وَأَتَنَكَّبُ الطَّرِيقَ بِاللَّيْلِ. فَأَنَى النَّبِي ﷺ وَلُتُهُرِقُ دَمًا».

٢٥٠٦ ـ وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ، هَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ (٣) إِذَا لَمْ يُسَمَّ كَفَّارَةُ

ثم لا يخلو: إمّا أن يكونَ النَّدُرُ مطلقاً أو مُعلَّقاً بشرطٍ، وكلُّ واحدٍ منهما إمّا بتسميةِ شيء أوْ لا، فإنْ لم يُسَمَّ شيئًا مثلَ أن يقول: إنْ فعلتُ كذا فعليَّ نذرٌ؛ يجبُ عليه كفّارةُ اليمين، سواءٌ كان مُطلَقًا أو مُعلَّقًا، لكنْ في المطلقِ في المطلقِ يجبُ الوفاء به، وكذا في المعلَّقِ إنْ كان التَّعليقُ بشرطٍ يُرادُ كونُه، وإنْ كان لا يُرادُ كونُه قيل: يجبُ عليه الوفاءُ بالنَّذر، وقيل: يُجزئُهُ كفّارةُ اليمين إنْ شاءَ ، وإنْ شاءَ =

⁼ إذا ركب، بل يجبُ عليه إذا قدرَ على المشي كما لو نذرَ الصَّوم متنابعًا وقطعَ التَّتَابُعَ، لكنْ ثبتَ ذلك نصَّا في الحجِّ. فوجبَ العملُ به، وهو ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عبّاسٍ: أنَّ أختَ عقبةَ بن عامر نذرَتْ أنْ تمشيَ إلى البيت، فأمرَها رسول الله عَلَيُّ أن تركبَ وتُهديَ هديًا)، كذا في «التَّعليق الممجَّد». م

⁽۱) البيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: النُّدور، ب: الهدي فيما ركب، ح: (٢٠١٢٧)، رجالُ إسنادِه ثقاتٌ.

⁽٢) البيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: النُّذور، ب: الهدي فيما ركب، ح: (٢٠١٢٣)، وقال: (هذا إسنادٌ ضعيفٌ).

⁽٣) قولُه: «كفّارةُ النَّذر إذا لم يُسمَّ كفّارةُ يمينٍ»؛ (يعني: إذا قال: «لله عليَّ نذرٌ» ولم يُسَمِّهِ، فكفّارتُه كفّارةُ يمينٍ، واختلف العلماءُ في المراد بهذا الحديث، فحمله جمهورُ أصحاب الشّافعيّ على نذرِ اللِّجاج، وهو ما يكونُ على شاكلةِ الشَّرط والجزاء، مثلَ: أنْ يقولَ إنسانٌ يريدُ الامتناعَ من كلام زيدٍ مثلًا: إنْ كلَّمتُ زيدًا فعليَّ حجَّةٌ أو غيرُها؛ فهو مخيَّرٌ بين الوفاء بالنَّذر أو الكفّارة، وحمله أحمدُ وبعضُ أصحاب الشّافعيُّ على نذرِ المعصية، وحمله جماعةٌ من فقهاءِ أصحاب الحديث على جميع أنواع النَّذر، وقالوا: هو مخيَّرٌ في جميع المنذورات بينَ الوفاء بما التزم وبين كفّارة اليمين، وحمله مالكٌ وكثيرون، أو الأكثرون على النَّذرِ المطلقِ، وبه قالت الحنفيَّة، كقوله: عليَّ نذرٌ، أو نذرُ اللهِ لأفعلنَّ كذا، ولا بدَّ من ذكر المحلوف عليه؛ لكونها يمينًا منعقدةً؛ لأنَّه بدون تسميةِ شيءٍ يُوجِبُ الكفّارة لهذا الحديث.



يَمِينٍ »، رواه ابنُ ماجه والتّرمذيُّ، وصحَّحَهُ (١).

٧٠٥٧ ـ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسِ ﷺ: أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ اسْتَفْتَى (٢) النَّبِيَّ ﷺ فِي نَذْرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ،

= أوفى بالمنذورِ، وهو الصَّحيحُ، ورجع إليه أبو حنيفة قبلَ موته بثلاثةِ أيّامٍ، وقيل: بسبعةٍ، وكذا لو قال: عليّ يمينٌ، يجبُ عليه كفّارةٌ؛ لأنَّ معناه: عليَّ مُوجَبُ اليمينِ). أخذتُه من «نيل الأوطار»، و«بذل المجهود». و«شروح الكنز». (وقال المحقِّقُ ابنُ الهمام: إذا قال: عليّ نذرٌ أو نذرُ الله يكونُ يمينًا، إذا ذكر المحلوفَ عليه، بأنْ قال: عليّ نذرُ الله لأفعلنَّ كذا، أو لا أفعلنَّ كذا، حتى إذا لم يَفِ بما حلفَ عليه لزمتُهُ كفّارةُ يمينٍ، هذا إذا لم يَنوِ بهذا النّذرِ المطلقِ شيئًا من القُربِ كحجِّ أو صومٍ، فإنْ كان نوى بقوله: «عليّ نذرٌ إنْ فعلتُ كذا» قربةً مقصودةً يصحُّ النّذرُ بها ففعَلَ لَزمَتُهُ تلك القربةُ.

قال الحاكمُ: لأنَّه لَمّا نوى بالمطلقِ في اللَّفظ قربة معيَّنة كانت كالمسمّاة؛ لأنَّها مُسمّاةٌ بالكلام النَّفْسيّ، فإنما ينصرفُ الحديثُ إلى ما لا نيَّة معه مِن لفظِ النَّذر). «المرقاة» مُلخَّصًا. م

(١) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب النُّذور والأيمان، ب: ما جاء في كفّارة النَّذر، ح: (١٥٢٨)، وأبو داود، ك: الأيمان والنُّذور، ب: من نذرَ نذرًا لم يُسَمِّه، ح: (٣٣٢٣). وقال التّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ).

(٢) قولُه: «استفتى النَّبِيَ ﷺ في نذرِ كان على أمِّه... إلخ»: (قال القاضي عياضٌ: اختلفوا في نذرِ أمَّ سعدِ هذا، فقيل: كان نذرًا مطلقًا، وقيل: كان صومًا، وقيل: عتقًا، وقيل: صدقة، واستدلَّ كلُّ قائلٍ بأحاديثَ جاءت في قصَّةِ أمِّ سعدٍ، والأظهرُ أنَّه كان نذرًا في المالِ أو نذرًا مبهمًا، ويَعضُدُه ما رواه الدّارقطنيُّ من حديثِ مالكِ، فقال له يعني: النَّبيَ ﷺ : «استِ عنها الماء»، وأصحابُنا الحنفيَّةُ خَصُّوه بالعبادات الماليَّة دونَ البدنيَّة المحضة، يقولُ ابن عبّاسٍ: « لا يصومُ أحدٌ عن أحد، ولا يصلِّي أحدٌ عن أحدٍ».

وتفصيلُه: أنَّ النَّدَرَ إِمَّا أَنْ يكونَ عبادةً بدنيَّةً، أو يكونَ عبادةً ماليَّةً، فإنْ كان النَّذرُ بالعبادةِ البدنيَّةِ لا يجوزُ قضاءُ الورثة عنها؛ للنَّهي عنه؛ فإنَّ النَّسائيّ أخرج في «سننه الكبرى» عن ابن عبّاسٍ: «لا يصومُ أحدٌ عن أحدٍ، ولا يصلي أحدٌ عن أحدٍ»، وعن ابن عمرَ نحوُه، وإذا كانت ماليَّة ولم يُوصِ فكذلك لا يجبُ على الورثة وفاؤُه.

وأمّا إذا أوصى الميتُ بوفاءِ نذرها فيجبُ على الورثة وفاؤُه من ثلثِ ماله، يطعمُ عنه عن كلِّ يومٍ صاعًا من غيرِ البُرِّ ونصفَ صاعِ من البُرِّ، وهو قولُ أبي حنيفة.

وقال الشَّافعيُّ في الجديد: يطعمُ الوليُّ عن الميت كلَّ يومٍ مسكينًا مُدًّا من قمحٍ، ولا يصومُ أحدٌ عن أحدٍ، وقولُمه في=

فَتُوفِّيَتْ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ، فَأَفْتَاهُ أَنْ يَقْضِيَهُ عَنْهَا. فَكَانَتْ سُنَّةٌ بَعْدُ، متَّفَّ عليه(١).

٨٠٥٨ ـ وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ (٢) عَنْ عَمْرَةَ بِنتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قُلْتُ لِعَائِشَةَ: إِنَّ أُمِّي تُوفِيَّتُ وَعَلَيْهَا صِيَامُ رَمَضَانَ، أَيَصْلُحُ أَنْ أَقْضِيَ عَنْهَا؟ فَقَالَتْ: لَا، وَلَكِنْ تَصَدَّقِي عَنْهَا مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ عَلَى مِسْكِينٍ خَيْرٌ مِنْ صِيَامُ رَمَضَانَ، أَيصْلُحُ أَنْ أَقْضِيَ عَنْهَا؟ فَقَالَتْ: لَا، وَلَكِنْ تَصَدَّقِي عَنْهَا مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ عَلَى مِسْكِينٍ خَيْرٌ مِنَامِكِ عَنْهَا، وهذا سندٌ صحيحٌ.

٩٠٠٩ ـ وَرَوَى النَّسَائيُ (٣) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (١٠٠٥ ـ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: لَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ،
 وَلَكِن يُطْعِمُ عَنهُ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ (٤): لَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ.

٠ ١٥١ ـ وَرَوَى عَبدُ الرَّزَّاقِ (٥) عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ نَحَوَّهُ.

القديم: مَن فاتَهُ شيءٌ من رمضان وتمكّنَ من قضائه، ثم مات ولم يقض _ وكذا النّذر والكفّارة _ تدارَكَ عنه وليّهُ إمّا
 بالصّوم عنه أو الإطعام من تركتِه، قال النّوويُّ: القديمُ هاهنا أظهرُ). التقطتُه من «المرقاة» و «التّعليق الممجّد» و «بذل المجهود»، و «عمدة القاري» و «المسوّى». م

(۱) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأيمان، ب: من مات وعليه نذر، ح: (٦٦٩٨)، ومسلمٌ، النَّذر، ب: الأمر بقضاء النَّذر، ح: (٤٣٥٥).

(٢) الطَّحاويُّ في «مشكل الآثار»، ب: بيانُ مشكل ما رُوي عن رسول الله ﷺ في الواجبِ فيمن مات وعليه صيامٌ، (٦/ ١٧٨). وصحَّحَ إسنادَه ابنُ التُّركمانيِّ في «الجوهر النَّقيِّ» (٤/ ٢٥٧)، والعينيُّ في «عمدة القاري» (١١/ ٦٠).

(٣) النَّسائيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: الصِّيام، ب: صوم الحيِّ عن الميت، ح: (٢٩٣٠). قال ابنُ التُّركمانيُّ في «الجوهر النَّقيِّ» (٤/ ٢٥٧): (وهذا سندٌ صحيحٌ على شرطِ الشَّيخين خلا ابنَ عبد الأعلى؛ فإنَّه على شرطِ مسلم).

(٤) النَّسائيُّ في «السُّنن الكبرى»، ك: الصِّيام، ب: صوم الحيِّ عن الميت، ح: (٢٩٣٠).

(٥) عبدُ الرَّزَاق، ك: الوصايا، ب: الصَّدقة عن الميت، ح: (١٦٣٤٦). وفيه عبدُالله العمريُّ، وهو ضعيفٌ، ومالكٌ بلاغًا، ك: الصِّيام، ب: النَّذر في الصَّيام، ح: (١٠٦٩).

وقد وردَ عندَ ابن أبي شيبة، ك: الحجّ، ب: من قال: لا يحجُّ أحدٌ عن أحدٍ، ح: (١٥٣٥٣)، بلفظٍ مختلفٍ من طريق أبي خالد الأحمر، عن يحيى بن سعيد، عن نافع، عن ابن عمر قال: لا يحجُّ أحدٌ عن أحدٍ، ولا يصومُ أحدٌ عن أحد. ورجالُ هذا الإسنادِ ثقاتٌ. ٢٥١١ - وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ﴿ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً (١) إِلَى اللهِ وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ؟ قَالَ: «أَمْسِكُ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ»، قُلْتُ: فَإِنِّي أُمْسِكُ (٢)

(١) قولُه: «صدقةً إلى الله وإلى رسوله»: (وفيه: أنَّ نيَّة التَّقرُّبِ إلى غير الله تبعًا في العبادة لا يضرُّ بعدَ أن يكونَ المقصدُ الأصليُّ التَّقرُّبَ إلى الله)، قاله السِّنديُّ. م

(٢) قولُه: «فإنّي أُمسِكُ سهمي الذي بخيبر ؟ أي: مِن العقارِ وغيره، قال في «عمدة القاري»: (والنَّذُرُ نوعان: نذرٌ تبرّر، ونذرُ لِجاج.

فالأوَّلُ على قسمين: أحدُهما: ما يُتقرَّبُ به ابتداءً، كقوله: لله عليَّ أنْ أصومَ كذا مطلقًا، أو أصومَ شكرًا إنْ شفى الله مريضي ونحوِه، وقيل: الاتّفاقى على صحَّته قائمٌ في الوجهين، وعن بعض الشّافعيَّة في الوجهِ الثّاني: أنَّه لا ينعقدُ. والثّاني من القسمين: ما يُتقرَّبُ به مُعلَّقًا كقوله: إنْ قَدِمَ فلانٌ من سفره فعليَّ أنْ أصومَ كذا، وهذا لازمٌ اتّفاقًا.

ونذرُ اللَّجاجِ كذلك على قسمين: أحدُهما: تعلُّقُه على فعلِ حرامٍ أو تركِ واجبٍ فلا ينعقدُ، والقسمُ الآخرُ: ما يتعلَّقُ بفعلِ مباحٍ أو تركِ مستحبٌ أو خلافِ الأولى، ففيه ثلاثةُ أقوالِ للعلماء: الوفاءُ، أو كفّارةُ يمينٍ، أو التَّخيير بينهما عند الشّافعيَّة، وعند المالكيَّة: لا ينعقدُ أصلًا، وعند الحنفيَّة: يلزمُه كفّارةُ اليمين في الجميع).

وقال في «المسوّى»: (لو حلفَ الرَّجلُ بصدقةِ مالِهِ، أو قال: مالي في سبيلِ الله قال قومٌ: عليه كفّارةُ يمينٍ، وهو من نذرِ اللِّجاجِ، وعليه الشّافعيُّ. وقال مالكُّ: يُخرِجُ ثلثَ ماله. وقال أبو حنيفة: يَنصرِفُ ذلك إلى كلِّ ما يجبُ فيه الزَّكاةُ من عينِه من المالِ دونَ ما لا زكاةَ فيه من العقار والدَّوابُّ ونحوها).

وفي «الدُّرِّ المختار» و«ردَّ المحتار»: (لو قال: مالي في المساكينِ صدقةٌ، ولا مالَ له لم يصحَّ اتِّفاقًا، أمّا لو كان لـه مالٌ يصحُّ، ويكونُ المرادُ به جنسَ مالِ الزَّكاة استحسانًا؛ أي جنسِ كان، بلَغَ نصابًا أوْ لا، عليه دَينٌ مُستغرِقٌ أو لا، وإنْ لم يَجد غيرَه أمسكَ منه قدرَ قُورِته، فإذا ملَكَ غيرَهُ تصدَّقَ بقدره؛ أي: بقدرِ ما أمسَكَ).

(وتحقيقُه: أنَّ اختلافَهم قد كثرُ في تفسيرِ المال، حيث قال ابنُ عبدِ البِّرِّ وآخرون:

إنَّ المالَ في لغةِ دوس قبيلةِ أبي هريرةَ غيرُ العَين كالعُروض والثِّياب.

وعند جماعةٍ: المالُ هو العَينُ كالذَّهب والفضَّة خاصَّةً.

وحكى المطرِّزيُّ: أنَّ المالَ هو الصّامتُ كالذَّهب والفضَّة والناطقُ.

وحكى القالي عن ثعلبِ أنَّه قال: المالُ عند العرب أقلُّهُ ما تجبُ فيه الزَّكاة، وما نقصَ عن ذلك فلا يقالُ لـه مالٌ. =

سَهْمِي الَّذِي بِخَيْبَرَ، متَّفقٌ عليه(١)، وَهَذَا طَرَفٌ مِن حَدِيثٍ مُطَوَّلٍ.

قَالَ الإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ: يَنْصَرِفُ ذَلِكَ إِلَى مَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِهِ مِنَ الْمَالِ دُونَ مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ مِنَ الْعَقَارِ وَالدَّوَابِّ وَنَحْوِهَا.

٢٠١٧ ـ وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ ﴿ قَالَ: نَذَرَ رَجُلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَيَيْ أَنْ يَنْحَرَ إِبِلَا بِبُوانَةَ، فَأَتَى رَسُولَ اللهِ عَيَيْ فَأَكُورُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَيَيْ : «هَلْ كَانَ فِيهَا وَثَنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ يُعْبَدُ؟». قَالُوا: لَا. قَالَ: «هَلْ كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟». قَالُوا: لَا. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَيَيْقٍ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ (٢)؛ فَإِنّهُ قَالَ رَسُولُ اللهِ عَيَيْقٍ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ (٢)؛ فَإِنّهُ

= وقال ابنُ سيده في «العريض»: العربُ لا تُوقِعُ اسمَ المال مطلقًا إلّا على الإبلِ؛ لشرفِها عندَهم وكثرةِ غنائِها، قال: وربما أوقعوه على أنواع المواشي كلّها.

ومنهم مَن أوقعَه على جميع ما يملكُه الإنسانُ؛ لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُؤْتُواْ السَّفَهَا مَا النساء: ٥] فلم يخُصَّ شيئًا دونَ شيءٍ، وهو اختيارُ كثيرٍ من المتأخّرين، فتبيَّنَ من ذلك أنَّ البخاريَّ اختارَ قولًا من الأقوال. وقال: وقال: حاصلُه: أنَّ المالَ يقعُ على كلِّ مُتملَّكِ، فكذلك اختارَ أبو حنيفةَ قولًا من الأقوالِ، وقال: إنَّ مَن حلفَ أو نذرَ أنْ يتصدَّقَ بماله كلِّه؛ فإنَّه لا يقعُ يمينُه ونذرُه من الأموال إلّا على ما فيه الزَّكاةُ خاصَّةً)، أخذتُه من «عمدة القاري». م

(١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الوصايا، ب: إذا تصدَّق أو أوقفَ بعضَ ماله، ح: (٢٧٥٧)، ومسلمٌ، التَّوبة، ب: حديث توبةِ كعب بن مالك وصاحبيه، ح: (٢٧٦٩).

(٢) قولُه: «أَوفِ بنذرِكَ... إلخ»: (قال الطَّيبيُّ رحمه الله: فيه دليلٌ على أنَّه يجبُ الوفاءُ بالنَّذرِ في المكان المعيَّن. فالأمرُ للوجوب، ولعلَّ هذا مذهبُ الشَّافعيّ، وقلنا: عُرِفَ من الشَّرع أنَّ التزامه ما هو قُربةٌ مُوجِبٌ، ولم يَثبُتْ عن الشَّرع اللَّرع أنَّ التزامة ما هو قُربةٌ مُوجِبٌ، ولم يَثبُتْ عن الشَّرع السَّرع اعتبار تخصيص العبد العبادة بمكانٍ، بل إنما عُرف ذلك لله تعالى، فلا يَتعدّى لزومَ أصلِ القُربة بالتزامِه إلى التزامِ التَّخصيص بمكانٍ، فكان مُلغّى، وبقى لازمًا بما هو قربةٌ، ففي الحديثِ أمرُ إباحةٍ)، أخذته من «المرقاة».

قال في «ردّ المحتار» في كتاب الأضحيَّة: (اعلمُ: أنَّ الأضحيَّة اسمٌ لِما يُذبَحُ في وقتٍ مخصوصٍ لم يكن فيها إلغاء الوقت، فإذا نذرَها يلزمُ فعلُها فيه، وإلّا لم يكنْ آتيًا بالمنذور؛ لأنها بعدَها لا تُسمّى أضحيَّة، ولذا يتصدَّقُ بها حيَّةً إذا خرجَ وقتُها، بخلافِ ما إذا نذرَ ذبحَ شاةٍ في وقتِ كذا يلغو ذكرُ الوقت؛ لأنَّه وصفٌ زائدٌ على مسمّى الشّاةِ، ولذا ألغى علماؤُنا تعيينَ الزَّمانِ والمكانِ بخلاف الأضحيَّة؛ فإنَّ الوقتَ قد جُعِلَ جزءًا من مفهومها، فلزمَ اعتباره.

ونظير ذلك ما لو نذرَ هديَ شاةٍ فإنَّهم قالوا: إنما يُخرِجُهُ عن العُهدة ذبحُها في الحرم والتَّصدُّقُ بها هناك، مع أنَّهم=

لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ»(١)، رواه أبو داود(٢).

٢٥١٣ ـ وَرَوَى أَبو داودَ وَالدَّارِمِيُ (٣) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِاللهِ: أَنَّ رَجُلًا قَامَ يَوْمَ الْفَتْحِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي نَذَرْتُ اللهِ إِنْ فَتَحَ اللهُ عَلَيْكَ مَكَّةَ أَنْ أَصَلِّي فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ رَكْعَتَيْنِ، قَالَ: «صَلِّهَ أَنْ أَصَلِّي فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ رَكْعَتَيْنِ، قَالَ: «صَلِّ هَاهُنَا». ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «شَأَنْكَ إِذَنْ».

⁼ قالوا: لو نذرَ التَّصدُّقَ بدرهم على فقراءِ مكَّة له التَّصدُّقُ على غيرهم، وما ذاك إلّا لكونِ الهدي اسمًا لِما يُهدى إلى مكَّة وُيتصَدَّقُ به فيها، فقد جعل المكان جزءًا من مفهومه كالزَّمان في الأضحيَّة، فإذا تصدَّقَ به في غيرِ مكَّة لم يأتِ بما نذره، بخلاف ما لو نذرَ التَّصدُّق بالدِّرهم فيها، فإنَّ المكان لم يجعل جزءًا من مفهومِ الدِّرهم، فإنَّ الدِّرهم درهمٌ سواءٌ تصديح العشر، ووجهُ لزوم ذبحها في أيّام النحر).

وقال صاحبُ «ردِّ المحتار»: (فاغتنم هذه الفائدةَ الجليلة، التي هي من نتائج فكرتي العليلة، فإنِّي لم أرَها في كتاب، والحمد لله الملكِ الوهّاب). م

⁽١) (قُلْنَا: عُرِفَ مِنَ الشَّرْعِ: أَنَّ الْتِرَامَهُ مَا هُوَ قُرْبَةٌ مُوجَبٌ، وَلَمْ يَثْبُتْ عَنِ الشَّرْعِ اعْتِبَارُ تَخْصِيصِ الْعَبْدِ الْعِبَادَةَ بِمَكَانِ، بَلْ إِنَّمَا عُرِفَ ذَلِكَ اللهِ تَعَالَى، فَلَا يَتَعَدَّى لُزُومَ أَصْلِ الْقُرْبَةِ بِالْتِرَامِهِ إِلَى الْتِرَامِ التَّخْصِيصِ بِمَكَانٍ، فَكَانَ مُلْغَى، وَبَقِي بَلْ إِنَّمَا عُرِفَ ذَلِكَ اللهِ تَعَالَى، فَلَا يَتَعَدَّى لُزُومَ أَصْلِ الْقُرْبَةِ بِالْتِرَامِهِ إِلَى الْتِرَامِ التَّخْصِيصِ بِمَكَانٍ، فكَانَ مُلْغَى، وَبَقِي لَلْ فَرَامِهُ فَوْ الْمَعْلَى الْعَرْبَةِ فَي الْحَدِيثِ أَمْرُ إِبَاحَةٍ). م يُنظر: «مرقاةُ المفاتيح» (٦/ ٢٢٥٣).

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الأيمان والنُّذور، ب: ما يُؤمَرُ به من الوفاء، ح: (٣٣١٣). وصحَّحَ إسنادَهُ ابنُ الملقِّن في «البدر المنير» (٩/ ٥١٨).

⁽٣) أبو داود واللَّفظُ له، ك: الأيمان والنُّذور، ب: من نذرَ أنْ يصلِّيَ في بيت المقدس، ح: (٣٣٠٥)، وأحمد، ح: (٣٤٠٥)، وصحَّحَهُ ابنُ الملقن في «البدر المنير» (٩/ ٥١٠).

⁽٤) قولُه: «قال: صلِّ هاهنا... إلخ»: (قال ابنُ الهمام: إذا نذرَ ركعتين في المسجدِ الحرام فأدّاها في أقلَّ شرفًا منه أو فيما لا شرفَ له أجزأُهُ). قاله في «المرقاة».

وقال في «العالمكيريَّة»: (اختلف أصحابنًا فيمَن نذرَ صومًا أو صلاةً في موضع بعينِه، فقال أبو حنيفة ومحمَّدٌ: له أنْ يصومَ ويصلِّيَ في أيَّ موضعٍ شاء، كذا في «السِّراج الوهّاج»، ورجَّحه الطَّحاويُّ ودلائلُه مذكورةٌ في «شرح معاني الآثار»).

وقال في «الدُّرِّ المختار» في كتاب الأيمان: (لأنَّ النَّذرَ غيرَ المعلَّقِ لا يختصُّ بشيءٍ).

3014 ـ وَعَن مُحَمَّدِ بِنِ المُسَشِرِ قَالَ: أَتَى رَجُلُ ابِنَ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنِّي جَعَلْتُ ابْنِي نَحِيرًا، وَمَسرُوقُ بْنُ الْأَجِدَعِ جَالِسٌ فِي المَسْجِدِ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِذَهَبْ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخِ فَاسْأَلْهُ، ثُمَّ تَعَالَ وَمَسرُوقُ بْنُ الْأَجِدَعِ جَالِسٌ فِي المَسْجِدِ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِذَهَبْ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخِ فَاسْأَلْهُ، ثُمَّ تَعَالَ فَأَتَى بَمَا يَقُولُ، فَأَتَاهُ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ مَسْرُوقٌ: إِنْ كَانَتْ نَفْسًا مُؤمِنَةً تَعَجَّلَتْ إِلَى الجَنَّةِ، وِإِنْ كَانَت كَافِرَةً عَجُرْنِي بِمَا يَقُولُ، فَأَتَاهُ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ مَسْرُوقٌ: وَأَنَا آمُرُكُ عَجَلْتُهُ إِلَى النَّارِ، إِذْبَحْ كَبْشًا (١)؛ فَإِنَّهُ يُجْزِئُكَ، فَأَتَى ابْنَ عَبَّاسٍ فَحَدَّثَهُ بِمَا قَالَ مَسْرُوقٌ، قَالَ: وَأَنَا آمُرُكُ

و تفصيلُهُ: ما في «ردِّ المحتار»: (أنَّ النَّذر من اعتكافِ أو حجِّ أو صلاةٍ أو صيامٍ أو غيرها غيرُ المعلَّق، ولو مُعيَّنا لا يختصُّ بزمانٍ ومكانٍ ودرهمٍ وفقيرٍ، فلو نذرَ التَّصدُّقَ يومَ الجمعة بمكَّة بهذا الدِّرهمِ على فلانٍ فخالف جاز، وكذا لو عجَّلَ قبله، فلو عيَّنَ شهرَ الاعتكافِ أو الصَّوم، فعجَّلَ قبله عنه صحَّ، وكذا لو نذرَ أنْ يحجَ سنة كذا، فحجَّ سنة قبلها صحَّ، أو صلاةً في يومٍ كذا، فصلَّاها قبله؛ لأنَّه تعجيلٌ بعدَ وجودِ السَّبب _ وهو النَّذرُ _ فيلغو التَّعيينُ، بخلاف النَّذرِ المعلّق؛ فإنَّه لا يجوزُ تعجيلُه قبلَ وجود الشَّرط.

فالفرقُ: أنَّ المعلَّقَ على شرطٍ لا يَنعقِدُ سببًا للحالِ كما تقرَّرَ في الأصول، بل عندَ وجود شرطِه، فلو جازَ تعجيله لَزِمَ وقوعُه قبلَ سببِه، فلا يصحُّ.

ويظهرُ من هذا: أنَّ المعلَّق يتعيَّنُ فيه الزَّمانُ بالنَّظرِ إلى التَّعجيل، أمّا تأخيرُه فالظّاهرُ أنَّه جائزٌ، إذ لا محذورَ فيه.

وكذا يظهرُ منه: أنَّه لا يتعيَّنُ المكانُ والدِّرهمُ والفقيرُ؛ لأنَّ التَّعليقَ إنما أَثَرَ في انعقادِ السَّببيَّة فقط، فلذا امتنَعَ فيه التَّعجيلُ وتعيَّنَ فيه الوقتُ، أمّا المكانُ والدِّرهمُ والفقيرُ فهي باقيةٌ على الأصلِ من عدم التَّعيين، وكما لا يتعيَّنُ الفقيرُ لا يتعيَّنُ عددُه، ففي «الخانيَّة»: إنْ زوَّجتُ بنتي فألفُ درهمٍ من مالي صدقةٌ، لكلِّ مسكينٍ درهمٌ، فزوَّجَ ودفعَ الألفَ إلى مسكين جملةً جاز). م

(١) قولُه: «اذبَحْ كبشًا؛ فإنَّه يُجزِئُكَ... إلخ»؛ (يعني: مَن نذرَ أَنْ يذبحَ ولدَهُ فعليه شاةٌ؛ لقصَّة الخليلِ ﷺ، وألغاه الشّافي والشّافعيُّ كنذرِه بقتلِه، ولغا لو كان بذبح نفسه أو عبده، وأوجَبَ محمَّدٌ الشّاة، ولو بذبح أبيه أو جدَّه أو أمِّه لغا إجماعًا؛ لأنَّهم ليسوا كسبَهُ)، قاله في «الدُّرّ المختار».

وقال في «ردِّ المحتار»: (وفي «الاختيار»: ولو نذرَ ذَبْحَ ولدِه أو نحرَه لزمَه ذبحُ شاةٍ عند أبي حنيفة ومحمَّد، وكذا النَّذرُ بذبح نفسه أو عبدِه عند محمَّد، وفي الوالدِ والوالدةِ عن أبي حنيفة روايتان، والأصحُّ عدمُ الصَّحَّة.

وقال أبو يوسف وزفرُ: لا يصحُّ شيء من ذلك؛ لأنَّه معصيةٌ، فلا يصحُّ، ولهما في الولد مذهبُ جماعةٍ من الصَّحابة كعليٌّ وابن عبّاسٍ وغيرهما، ومثلُه لا يُعرَفُ قياسًا، فيكون سماعًا، ولأنَّ إيجابَ ذبح الولدِ عبارةٌ عن إيجابِ ذبح الشّاةِ، حتى لو نذرَ ذبحَهُ بمكَّةَ يجبُ عليه ذبحُ الشّاة بالحرم.



بِمَا أَمَرَكَ بِهِ مَسرُوقٌ، رواه محمَّدٌ في «الآثار»(١).



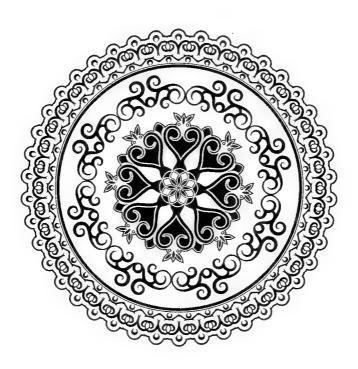
بيانُه قصَّة الذَّبيح، فإنَّ الله تعالى أوجبَ على الخليلِ ذبحَ ولده، وأمرَهُ بذبحِ الشّاة حيث قال: ﴿قَدْصَدَّقْتَ الزُّنِيَّ ﴾،
 فيكونُ كذلك في شريعتنا إمّا بقولـه تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا ٓ إِلَيْكَ أَنِ اتَبَعْ مِلَةَ إِبْرَهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [النحل: ١٢٣]، أو لأنَّ شريعةَ مَن قبلَنا تَلزَمُنا حتى يثبتَ النَّسخُ.

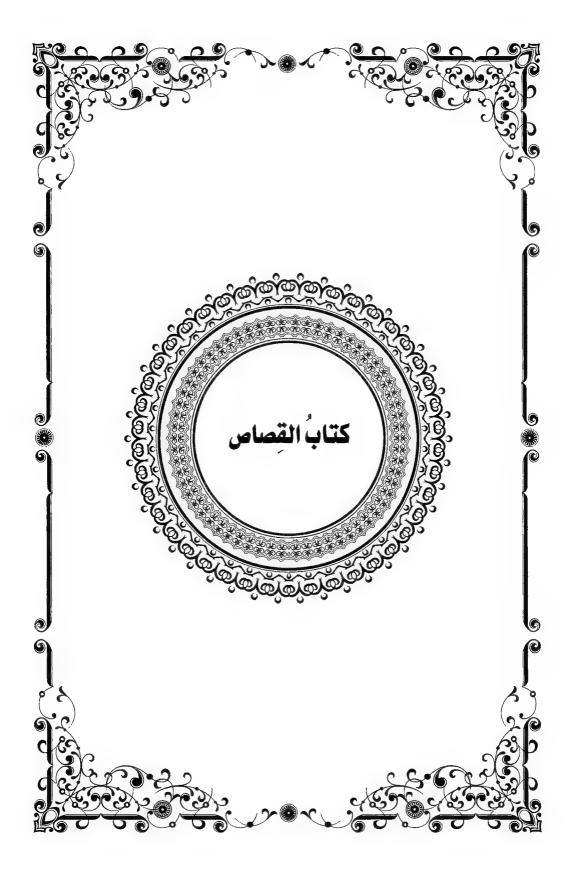
وله نظائرُ منها: أنَّ إيجابَ المشي إلى بيت الله تعالى عبارةٌ عن حجِّ أو عمرةٍ، وإيجابَ الهدي عبارةٌ عن إيجابِ شاةٍ ومثلُه كثيرٌ.

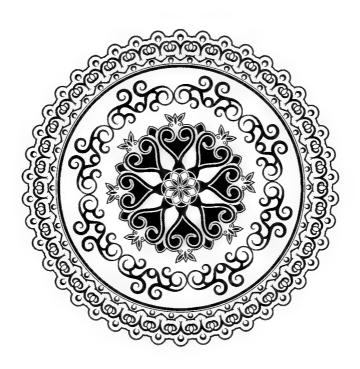
وإذا كان نذرُ ذبحِ الولد عبارةً عن ذبحِ الشّاة لا يكونُ معصيةً بل قُربةً، حتى قال الإسبيجابيُّ وغيرُه من المشايخ: إنْ أرادَ عينَ الذَّبح وعرفَ أنَّه معصيةٌ لا يصحُّ، ونظيرُه الصَّومُ في حقِّ الشَّيخ الفاني معصيةٌ؛ لإفضائه إلى إهلاكه، ويصحُّ نذرُه بالصَّوم وعليه الفديةُ، وجُعل ذلك التزامًا للفديةِ، كذا هذا.

ولمحمَّد في النَّفْسِ والعبدِ: أنَّ ولايته عليهما فوق ولايته على ولده، ولأبي حنيفة: أنَّ وجوبَ الشّاة على خلافِ القياسِ عرفناه استدلالًا بقصَّة الخليل، وإنما وردتْ في الولد فيُقتصر عليه، ولو نذر بلفظِ القتل لا يلزمُه شيءٌ بالإجماع؛ لأنَّ النَّصَّ ورد بلفظِ الذَّبح، والنَّحرُ مثلُه، ولا كذلك القتلُ، ولأنَّ الذَّبحَ والنَّحرَ وَرَدا في القرآنِ على وجهِ العقوبة والانتقام وبالنَّهي، ولأنَّه لو نذرَ ذبحَ الشّاة بلفظِ القتلِ لم يصحَّ، فهذا أولى). م

⁽١) محمَّدٌ في «كتاب الآثار»، ب: مَن جعلَ على نفسه نحرَ ابنه، ح: (٧٢٢)، وإسنادُه حسنٌ.









وقول الله هَا: ﴿ وَكَنِّبَنَا (١) عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْمَدِّنَ بِٱلْمَدِنِ وَٱلْأَنْفَ بِٱلْأَنْفِ وَٱلْأَدُنَ وَٱلسِّنَ بِٱلْسِنِ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصُ قَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَارَةٌ لَهُ وَمَن لَمْ وَٱلْأَدُنَ وَٱلسِّنَ بِالسِّنِ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصُ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُو كَفَارَةٌ لَهُ وَمَن لَمْ وَالْأَدُنَ وَٱلسِّنَ بِالسِّنِ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصُ فَى الله وَولِهِ تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا كُنِبَ عَلَيْكُمُ الظَّلِمُونَ ﴾ [المائدة: 8٥]، وقولِهِ تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا كُنِبَ عَلَيْكُمُ الْقَلِمُونَ ﴾ [المائدة: 8٤]، وقولِهِ تعالى: ﴿ فَمَن ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمُ فَاعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [البقرة: ١٧٤]،

٥١٥ ـ عَن عَبدِاللهِ بنِ مَسعُودٍ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «لاَ يَحِلُّ (٢) دَمُ امرِئِ مُسلِم يَشهَدُ

⁽١) قولُهُ: ﴿ وَكَنْبَنَا عَلَيْهِمْ ... ﴾ إلخ: هذو الآيةُ جامِعةٌ لِبيانِ قِصاصِ النَّفْسِ وما دونَها، وما مضى من الآيةِ في البَقرةِ في بيانِ قِصاصِ النَّفْسِ فقط، وهي إخبارٌ عَمَّا شَرع اللهُ على موسى عليه السَّلامُ وقومِهِ، إِذْ ضَميرُ ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ راجعٌ إلى اليهودِ، وضميرُ ﴿ وَهُمَ ﴾ إلى التَّوراةِ، وطريقُ الاستدلالِ بهذو الآيةِ: أَنَّ شرائع مَنْ قَبْلَنا تَلزَمُنا إِذَا قَصَّ اللهُ أُو رسولُهُ مِنْ غيرِ إِنكارٍ ؛ يعني: إذا بَيَّنَ أَنَّ شرائع سَابِقِكُمْ كَانَتْ موصوفة بِهذو الصِّفاتِ، وسَكَتَ على ذلكَ القَدْرِ، ولمْ يأمُّونا بِتَركِها؛ يَلْزُمُ علينا تلكَ الشرائعُ، وَهذو هي الضَّابِطةُ الكُلَّيَةُ في عِلْمِ الأُصولِ، وهَاهُنا كذلك؛ لِأَنَّهُ أَخبرَنا بِأَنَّا كَتَبْنا على البهودِ في التَّوراةِ: أَنَّ النَّفْسَ مَقتُولةٌ بِالنَّفْسِ إلى آخِرِهِ ولمْ يُنْكِرْ عليها، فيكونُ لازِمًا علينا، هكذا ذكرَهُ الإمامُ الزَّاهدُ، وبِالجُملةِ، والآيةُ مُشتَمِلةٌ على قِصاصِ النَّفْسِ ومَا دُونِها، وأمَّا قِصاصُ النَّفْسِ فَفِي قولِهِ تعالى: ﴿ النَّالَةُ مَنْ مَنْ اللهُ عَلَى البهودِ في النَّوراةِ: أَنَّ النَّفْسَ مَقتُولةٌ بِالتَفْسِ ومَا دُونِها، وأمَّا قِصاصُ النَّفْسِ فَلَي قولِهِ تعالى: ﴿ أَلَّ النَّفْسِ فَلَي قولِهِ تعالى: ﴿ أَلَّ النَّفْسِ فَاللهُ مُللهُ عَلَى البهودِ في النَّوراةِ عَلَى البهودِ في التَّولِهِ تعالى: ﴿ النَّهُ مِللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ال

⁽٢) قولُه: «لا يحِلُّ دَمُ امرِئُ مُسلِمٍ... إلخ»: واستدَلَّ الحافظُ أبو الحسنِ عليُّ بنُ المُفَضَّلِ المِصْريُّ المالكيُّ بهذا الحديثِ على أنَّ تاركَ الصَّلاةِ لا يُقتَلُ إذا كانَ تكاسُلًا مِن غير جَحْدٍ، وبهِ قالتِ الحنفيَّةُ، فإنَّ تاركَ الصَّلاةِ عمدًا مِجَانةً؛ أيْ:=

أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ، إِلَّا بِإِحدَى ثَلاثٍ: النَّفسُ(١) بِالنَّفسِ، وَالثَّيِّبُ الزَّانِي(٢)، وَالمَارِقُ مِنَ الدِّينِ التَّارِكُ لِلجَمَاعَةِ(٣)»، متَّفقٌ عليه(٤).

وقال في «الدر المختار»: (ولنا إطلاقُ قولِه تعالى ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ [المائدة: ٤٥]، فإنَّه ناسخٌ لقوله تعالى: ﴿ لَكُرُّ بِالْحُرُّ ﴾ [البقرة: ١٧٨]؛ الآية، كما رواهُ السُّيوطيُّ في «الدر المشور» عن النَّحاسِ عن ابنِ عباسٍ على أنَّه تخصيصٌ بالذَّكر فلا ينفي ما عداه، كيفَ ولو دلَّ؛ لَوَجب أَنْ يُقتلَ الذَّكرُ بالأنثى، ولا قائلَ به). م

- (٢) قولُه: «والنَّيْبُ الزَّانِ»: (والمرادُ بالنَّيْب: المحصَنُ، وهو المكلَّفُ الحرُّ الذي أصابَ في نكاحٍ صحيحٍ ثمَّ زنى، فإنَّ للإمامِ رجمُه وليسَ لآحادِ النَّاس ذلك، هذا مجمعٌ عليه، وأمَّا البِكرُ والمكلَّفُ غيرُ المحصنِ؛ فإنْ كان حرَّا؛ فيُجلد مِثْة، وإنْ كان رقيقًا؛ فيُجلد خمسينَ)، «نيل الأوطار» و«المرقاة» ملتقَطٌ منهما. م
- (٣) قولُه: «والمارِقُ لِلِينه التَّارِكُ للجماعةِ»: (ويُراد بالمارق للِينه: الخارجِ عنه، والتَّاركُ للجماعةِ صفةٌ مؤكّدةٌ للمارقِ؛ أيْ: الذي تركَ جماعة المسلمين وخرجَ من جُملتِهم، وانفردَ عن أمرِهم بالرِّدَّةِ التي هي قَطْعُ الإسلامِ قولًا أو فعلًا أو اعتقادًا، فيجبُ قتلُه إنْ لم يتُبْ، وتسميتُه مسلمًا مجازٌ باعتبارِ ما كان عليه، وقد أجمع العلماءُ على قتلِ الرَّجل المرتدِّ إذا لم يرجعُ إلى الإسلام، وأصرَّ على الكفرِ، واختلفوا في قتلِ المرتدَّة، فجعلَها الشَّافعيُّ رحمه اللهُ كالرَّجل المرتدِّ، وقال أبو حنيفة رحمه اللهُ: لا تُقتلُ المرتدَّة؛ يعني: يستثني من هذا العمومِ المرأة، فإنَّها لا تُقتل عندَه لعمومِ قولِه ﷺ: «نهى عن قتلِ النِّساءِ والصِّبيانِ»، ويؤيدُه حديثُ الطَّبرانيُّ الذي سيُذكر في هذا الباب بعد هذا)، التقطتُه من «المرقاة» و«عمدة القاري» و«رحمة الأمة». م
- (٤) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الدِّيات، ب: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلثَّفْسِ وَٱلْعَيِّنِ ﴾ [المائدة: ٤٥]، ح: (٦٨٧٨)، ومسلمٌ، ك: القَسَامة ب: ما يُباح به دمُ المسلم، ح: (٤٣٧٥).

تكاسُلًا فاسقٌ يُحبَسُ حتَّى يُصلِّي، لأنَّه يُحبَسُ لِحَقِّ العبدِ فَحَقُّ الحقِّ أَحَقُّ، وقيلَ: يُضرَبُ حتَّى يسيلَ منهُ الدَّمُ،
 وعندَ الشَّافِعيِّ يُقتَلُ بِصلاةٍ واحدةٍ حَدًّا، وقيلَ: كُفرًا، «عُمدةُ القاري» و «الدُّرُّ المُختارُ» مُلتَقَطٌ منهما. م

⁽۱) قولُه: «النَّفُسُ بالنَّفسِ»: (المُرادُ بهِ القِصاصُ، وقد يَستدِلُّ به أبو حنيفة وأصحابُهُ على أنَّهُ يُقْتُلُ الحرُّ بالعبدِ والمُسلمُ بالذِّمِّيُ لما فيهِ مِن العمومِ، والشَّافِعيُّ على خِلافِهِ، ويُؤيَّدُ مذهبَنا أيضًا قولُهُ تعالى: ﴿ وَكَنَبْنَا عَلَيْهِمْ فِهَا آنَّ النَّفْسَ وَالدِّمَ فَي العمومِ، والشَّافِعيُّ على خِلافِهِ، ويُؤيَّدُ مذهبَنا أيضًا قولُهُ تعالى: ﴿ وَكَنَبْنَا عَلَيْهِمْ فِهِمَ آنَ النَّفْسَ وَ المُعتودَ وَ المنعومُ المُستفادُ مِن قولِهِ تعالى: ﴿ المُحْرُ وَالْمَبْدُ فِالْمَبْدِ ﴾ [البقرة: ١٧٨] والمفهومُ المُستفادُ مِن قولِهِ تعالى: ﴿ وَالْمَبْدُ فِالْمَبْدِ ﴾ [البقرة: ١٧٨] لا سِيَّما عندَ وجودِ المنطوقِ، معَ الاتَّفاقِ على أَنْ لا مفهومَ في بقيَّةِ الآيةِ مِن قولِهِ: ﴿ وَالْأَثُونَ اللَّهُ اللهُ وَالمُنافِقِ على أَنْ لا مفهومَ في بقيَّةِ الآيةِ مِن قولِهِ: ﴿ وَالْأَثُونَ اللهُ المَورُ وَ بالإِجماعِ)، «نيلُ الأوطار» و «الدُّرُ المختار» و «المِرقاة» مُلتَقَطُّ منها.

٢ ١٥١٦ وروى الطَّبرانيُّ في «معجمه» (١٠): عَنْ مُعَاذِ بنِ جَبَلِ ﴿ اللهِ عَلَيْهِ قَالَ لَهُ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ: ﴿ أَيُّمَا رَجُلِ ارتَدَّ عَنِ الإِسلامِ؛ فَادْعُهُ، فَإِنْ تَابَ؛ فَاقْبَلْ مِنهُ، وَإِنْ لَم يَتُبْ فَاضرِبْ عُنُقَهُ، وَإِنْ تَابَتْ؛ فَاستَتِبْهَا ». وَأَيَّمَا امرَأَةِ ارتَدَّت عَنِ الإِسلامِ؛ فَادْعُهَا، فَإِنْ تَابَتْ؛ فَاقْبَلْ مِنهَا، وَإِنْ أَبَتْ؛ فَاستَتِبْهَا ».

٧٠٥١ - وفي رواية للترمذيّ، والنَّسَائيّ، وابنِ ماجه (٢): عَن أَبِي أُمَامَةَ بنِ سَهلِ بنِ حُنيفٍ: أَنَّ عُثمَانَ بنَ عَفَّانَ أَشرَفَ يَومَ الدَّارِ، فَقَالَ: أَنشُدُكُمُ الله، أَتَعلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ قَالَ: «لاَ يَحِلُّ دَمُ عُثمَانَ بنَ عَفَّانَ أَشرَفَ يَومَ الدَّارِ، فَقَالَ: أَنشُدُكُمُ الله، أَتعلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ قَالَ: «لاَ يَحِلُّ دَمُ الله عَلَيْ مُسلِم إِلاَّ بِإِحدَى ثلاثِ: زِنَّا بَعدَ إِحصَانِ، أَو ارتِدَادٍ بَعدَ إِسلامٍ، أَو قَتلِ نَفسٍ بِغيرِ حَقِّ فَقُتِلَ بِهِ»، فَواللهِ مَا زَنيتُ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلاَ فِي إِسلامٍ، وَلاَ ارتَدَدتُ مُنذُ بَايَعتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ، وَلاَ قَتلتُ النَّفسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ فَبَمَ تَقتُلُونَنِي؟.

١٥١٨ ـ وعَنِ ابنِ عُمَرَ ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَن يَزَالَ المُؤمِنُ فِي فُسحَةٍ مِن دِينِهِ، مَا لَم يُصِب دَمًا حَرَامًا»، رواه البخاريُّ (٣).

١٩ ٥٩ ـ وعَن أَبِي الدَّردَاءِ ﷺ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ المُؤمِنُ مُعنِقًا صَالِحًا مَا لَم يُصِب دَمًا حَرَامًا، فَإِذَا أَصَابَ دَمًا حَرَامًا بَلَّحَ»، رواه أبو داودَ(٤٠).

⁽١) الطَّبرانيُّ في «الكبير» (٢٠/ ٥٣)، ح: ٩٣ وقال الحافظُ في «فتح الباري» (١٢/ ٢٧٢): (سندُه حسنٌ).

⁽٢) التّرمذيُّ، أبواب الفتن، ب: ما جاء لا يحلُّ دمُ امرئِ مسلم إلَّا بإحدى ثلاثِ، ح: (٢١٥٨)، وأبو داودَ، ك: الدِّيات، ب: الإمام يأمر بالعفو في الدَّم، ح: (٢٠٥٦)، وقال التِّرمذيُّ: «حديثٌ حسنٌ»، ونحوُه عندَ النَّسائيِّ (٢١٩٥) وابنِ ماجه (٢٥٣٣).

⁽٣) البخاريُّ، ك: الدِّيات، ب: ﴿ وَمَن يَقْتُلَ مُؤْمِنَا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ ﴾ [النساء: ٩٣]، ح: (٦٨٦٢). قولُه: «فُسحةٍ مِن دِينِهِ»: منشرحُ الصَّدرِ مطمئنُّ النَّفْس في سَعةٍ من رحمةِ الله الله الله يُصِبْ دمّا حرامًا»: طالما أنَّه لم يقْتُل نفْسًا بغير حقِّ.

⁽٤) أبو داودَ، ك: الفتن، ب: في تعظيم قتل المؤمن، ح: (٤٢٧٠)، وإسنادُه صحيحٌ. وفي «جامع الأصول» (٢٠٨/١٠): «مُعْنِقًا»؛ الإعناقُ: ضربٌ من السَّيرِ سريعٌ وسيعٌ، والمرادُ به: خِفَّةُ الظَّهر من الآثام؛ يعني: أنَّه يسيرُ سيرَ المخِفِّ، «بَلَّحَ»: إذا أعيا وانقطعَ، يُروى بتشديدِ اللَّامِ وتخفيفِها، والتَّخفيفُ فيها قليلٌ.

• ٢٥٢ - وعَن عَبدِ اللهِ بنِ مَسعُودٍ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَوَّلُ مَا يُقضَى بَينَ النَّاسِ يَومَ القِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ»، متَّفقٌ عليه (١).

١ ٢٥٢ - وعَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرٍ و اللهِ عَمرٍ و اللهِ عِن عَبدِاللهِ بنِ عَمرٍ و اللهِ عِن قَتلِ رَجُلٍ مُسلِمٍ»، رواه التِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ (٢).

٤٥٢٢ ـ ورواه ابنُ ماجه (٣) عَن البَرَاءِ بنِ عَازِبِ ﷺ.

٤٥٢٣ ـ وعَن أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيرَةَ ﷺ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَو أَنَّ أَهلَ السَّمَاءِ وَالأَرضِ الشَّكُوا فِي دَمِ مُؤمِنٍ لَأَكَبَّهُمُ اللهُ فِي النَّارِ»، رواه التِّرمذيُّ (٤)، وقال: (هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ).

٤٥٢٤ ـ وعن أبي الدَّردَاءِ ، عن رَسُولِ اللهِ عَلَيْ قال: «كُلُّ ذَنبِ عَسَى اللهُ أَنْ يَغفِرَهُ، إِلَّا مَن

(١) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: القَسَامة، ب: المجازاة بالدِّماء في الآخرة، ح: (٤٣٨١)، والبخاريُّ، ك: الدِّيات، ب: ﴿ وَمَن يَقْتُلُ مُوْمِئَا مُتَّعَمِدًا فَجَزَا وَهُمُ جَهَانَمُ ﴾ [النساء: ٩٣]، ح: (٦٨٦٤).

قال النوويُّ في «شرح مسلم» (١٦٧/١): (فيه تغليظُ أمرِ الدِّماء، وأنَّها أولُ ما يُقضى فيه بينَ النَّاس يومَ القيامةِ، وهذا لعِظَمِ أمرِها وكثيرِ خطرِها، وليس هذا الحديثُ مخالفًا للحديثِ المشهور في السُّنن: «أوَّلُ ما يحاسَبُ به العبدُ صلاتُه»؛ لأنَّ هذا الحديثَ الثَّاني فيما بين العبدِ وبين اللهِ تعالى، وأمَّا حديثُ الباب؛ فهو فيما بين العبادِ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب).

- (٢) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الدِّيات، ب: ما جاء في تشديد قتلِ المؤمنِ، ح: (١٣٩٥)، والنَّسائيُّ، ك: المحاربة، ب: تعظيمُ الدَّم، ح: (٣٩٩٣)، وقال التَّرمذُي: (وقد رُوي موقوفًا عليه، وهو أصحُّ)، والحديثُ حسنٌ لشواهدِه، انظرُ ما يلي.
- (٣) ابن ماجه، أبواب الدِّيات، ب: التَّغليظ في قتل مسلم ظلمًا، ح: (٢٦١٩) وقالَ البوصيريُّ في «مصباح الزُّجاجةِ في زوائد ابن ماجه» (٣/ ١٢٢): (هذا إسنادٌ صحيحٌ رجالُه ثقاتٌ).
- (٤) التّرمذيُّ، أبواب الدِّيات، ب: الحُكم في الدِّماء، ح: (١٣٩٨)، وله شاهدٌ عن أبي هريرةَ عند الطَّبرانيِّ في «المعجم الأوسط» (٢/ ٢٩٧): (وفيه أبو حمزةَ الأعورُ وهو متروكٌ، وقال أبو حاتِم: يُكتَبُ حديثُه، وبقيَّةُ رجاله رجالُ الصَّحيح).



مَاتَ مُشرِكًا، أَو مُؤمِنٌ قَتَلَ مُؤمِنًا مُتَعَمِّدًا (١)»، رواه أبو داودَ (٢).

د ٤٥٢٥ ـ ورواه النَّسائيُّ (٣): عن معاويةَ ﷺ.

٢٥٢٦ وعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَجِيءُ المَقتُولُ بِالقَاتِلِ يَومَ القِيَامَةِ، نَاصِيتُهُ وَرَأْسُهُ بِيَدِهِ، وَأُودَاجُهُ تَشْخَبُ دَمًا، يَقُولُ: يَا رَبِّ، قَتَلَنِي هَذَا، حَتَّى يُدنِيَهُ مِنَ العَرشِ»، رواه التِّرمذيُّ، والنَّماثيُّ، وابنُ ماجه (١٠).

٧٢٥ ـ وعَن جُندُبٍ ﴿ قَالَ: حَدَّثَنِي فُلَانٌ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «يَجِيءُ المَقْتُولُ بِقَاتِلِهِ يَومَ القِيَامَةِ، فَيَقُولُ: فَتَلتُهُ عَلَى مُلكِ فُلَانٍ»، قَالَ جُندَبٌ: (فَاتَّقِهَا)، رواه النَّسائِيُّ (٥٠).

٤٥٢٨ ـ وعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن أَعَانَ عَلَى قَتلِ مُؤمِنٍ ولو بِشَطرِ كَلِمَةٍ؛ لَقِى الله ﷺ مَكتُوبٌ بَينَ عَينيهِ: آيِسٌ مِن رَحمَةِ اللهِ»، رواه ابُن ماجه (٢٠).

⁽١) قولُه: «أَو مُؤمِنٌ قَتَلَ مؤمِنًا متعمَّدًا»: (بأنْ قصَدَ قتْلَه لكونه مؤمنًا، أو أرادَ به تغليظًا، أو حتى يرضى خصمُه، أو إلَّا أنْ يغفرَ له؛ لقولِه تعالى: ﴿ إِنَّ أَللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَآءً ﴾ [النساء: ٤٨]، قال المظهرُ: أيْ: إذا كانَ مستجلًّا دمَه)، كذا في «المرقاة» والبسطُ فيه، تركناه لطوله. م

⁽٢) أبو داود، ك: الفتن، ب: في تعظيم قتل المؤمن، ح: (٢٧٠)، وصحَّحةُ ابنُ حبَّانَ (٩٨٠).

⁽٣) النَّسائقُ، ك: المحارَبة، ب: تحريم الدَّم، ح: (٩٨٩).

⁽٤) التَّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب تفسير القرآن، ومن سورة النِّساء، ح: (٣٠٢٩)، وقال: (حديثٌ حسنٌ)، والنَّسائيُّ، ك: المحارَبة، ب: تعظيم الدَّم، ح: (٢٠١٠).

وفي «جامع الأصول» (٢/ ٩٨): «تَشْخَبُ ناصيتُه»؛ أيْ: تسيل، والنَّاصية: شعرُ مقدَّم الرَّأس.

⁽٥) النَّسائيُّ، ك: المحارَبة، ب: تعظيم الدَّم، ح: (٤٠٠٣) وأحمدُ عن أبي عِمرانَ عن جندبِ (٢٣١٨٩)، وقال النَّسائيُّ، في «مجمع الزَّوائد» (٧/ ٢٩٤): (ورجالُه رجالُ الصَّحيح).

⁽٦) ابنُ ماجه، أبواب الدِّيات، ب: التَّغليظُ في قتل مسلم ظلمًا، ح: ٢٦٢٠، وفي إسناده ضعفٌ. «مصباح الزُّجاجة» (٢) (٣) (٢).

١٠٢٩ وعَنِ المِقدَادِ بِنِ الأَسوَدِ هَ أَنَّهُ قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنَ الكُفَّارِ فَاقْتَتَلْنَا، فَضَرَبَ إِحْدَى يَدَيَّ بِالسَّيْفِ فَقَطَعَهَا، ثُمَّ لاَذَ مِنِّي بِشَجَرَةٍ، فَقَالَ: أَسْلَمْتُ لِلَّهِ، وفي رواية «مسلم»: فَلَمَّا أَهوَيتُ لِأَحْتُلَهُ قَالَ: يَا لِأَقْتُلَهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ بَعْدَ أَنْ قَالَهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «لاَ تَقْتُلُهُ لاَ اللهُ عَلَيْهُ: «لاَ تَقْتُلُهُ لاَ قَتُلُهُ لاَ قَتُلُهُ مَا وَطَعَهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «لاَ تَقْتُلُهُ لاَ عَتُلُهُ لاَ عَتُلُهُ وَإِنَّ قَتَلْتُهُ فَإِنْ قَتُلْتُهُ فَإِنْ قَتَلْتُهُ فَإِنْ قَتُلْتُهُ فَإِنْ قَتَلْتُهُ فَإِنْ قَتُلُهُ وَإِنَّكُ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتُهُ الَّتِي قَالَ»، متَفقٌ عليه (٣٠).

٤٥٣٠ وَعَن أُسَامَةَ بِنِ زَيدٍ ﷺ قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى أُنَاسٍ مِن جُهَينَةَ فَأَتَيتُ عَلَى رَجُلٍ مِنهُم فَذَهَبتُ لأَطعَنهُ، فَقَالَ: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَطَعَنتُهُ فَقَتَلتُهُ، فَجِئتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخبَرتُهُ، فَقَالَ: «أَفَقَلَتُهُ وَقَدْ شَهِدَ أَن لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؟» قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ تَعَوُّذًا، قَالَ: «فَهَلَّا(٤) شَقَقْتَ عَن «أَقَتَلتُه وقدْ شَهِدَ أَن لا إِلَهَ إِلَّا الله؟» قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ تَعَوُّذًا، قَالَ: «فَهَلَّا(٤) شَقَقْتَ عَن قَلْهِ؟»، متَّفقٌ عليه (٥).

⁽١) قولُه: «لا تَقْتُلُهُ»: (يُستفاد منه صحَّةُ إسلامِ المكرّوِ، وأنَّ الكافرَ إذا قال: أسلمْتُ أو أنا مسلمٌ؛ حُكِمَ بإسلامه، ولو أكرهَ على الإسلام حتى حُكِمَ بإسلامه، ثم رجعَ؛ لم يُقتلُ؛ لتمكُّنِ شبهةِ عدمِ الارتدادِ، وهي دارِئةٌ للقتل). «المرقاة» و«الهداية» ملتقطٌ منهما. م

⁽٢) قولُه: فقالَ رسولُ الله ﷺ: «لا تَقْتُلُه»: (يُستفادُ من نهيه عن القتْلِ والتَّعرُّضِ له ثانيًا بعدَ ما كرَّر أنَّه قَطَعَ إحدى يديه أنَّ الحربيَّ إذا جنى على مسلم ثمَّ أسلمَ؛ لم يؤاخذُهُ بالقِصاص؛ إذ لو وجَبَ؛ لرخَصَ له في قطع إحدى يديه قصاصًا)، كذا في «المرقاة»، وقالَ في «الأشباه والنَّظائر»: (أمَّا الذِّمِّيُّ؛ فالإسلامُ يجبُّ عنه ما قبلَه من حقوقِ الله تعالى دون حقوق الآدميِّن، كالقِصاص وضمانِ الأموال، إلَّا في مسائلَ: لو أُجْنَبَ الكافرُ ثم أسلمَ؛ لم تسقطُ، ومنها: لو زنى ثم أسلمَ وكان زِناه ثابتًا بيئةِ مسلمينَ؛ لم يسقطِ الحدُّ بإسلامه؛ وإلَّا؛ سقطَ). م

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: المغازي، ب:...، ح: (٤٠١٩)، ومسلمٌ، ك: الإيمان، ب: تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلا الله، ح: (٢٧٤ ـ ٢٧٥).

⁽٤) قولُه: «فهلًا شَقَقْتَ عن قلبه»: (فيه دليلٌ للقاعدةِ المعروفةِ في الفقه والأصول: أنَّ الأحكامَ يُحكُم فيها بالظُّواهر)، كذا في «المرقاة». م

⁽٥) البخاريُّ، ك: المغازي، ب: بعَثَ النَّبِيُّ عَلَيُّ أسامةَ بنَ زيدٍ إلى الحُرَقاتِ من جُهَينةَ، ح: (٤٢٦٩)، ومسلمٌ، ك: الإيمان، ب: تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلا الله، ح: (٢٧٨)، وهذا لفظ الطَّحاويِّ في «شرح مشكل الآثار» (٣٢٢٧).



١٣٥١ ـ وَفِي رِوَايَةِ جُندُبِ بنِ عَبدِاللهِ البَجَلِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «كَيفَ تَصنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ إِذَا جَاءَت يَومَ القِيَامَةِ؟». قَالَهُ مِرَارًا، رَوَاهُ مُسلم (١٠).

٢٥٣٢ ـ وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرٍ و اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا لَـمْ يَرِحْ (٢) رَائِحَةُ الجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا تُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا»، رَوَاهُ البخاريُّ (٣).

٢٥٣٣ عَن أَبِي هُرَيرَةَ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: (مَن تَرَدَّى مِن جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفسَهُ؛ فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ يَتَرَدَّى فِيهَا خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبْدًا، وَمَن تَحَسَّى سُمًّا فَقَتَلَ (١) نَفسَهُ؛ فَسُمُّهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَن قَتَلَ نَفسَهُ بِحَدِيدَةٍ؛ فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَجَأُ بِهَا فِي بَطنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا»، مُتَّفَقٌ عَليهِ(٥).

⁽١) مسلم، ك: الإيمان، ب: تحريم قتل الكافر بعد أنْ قال: لا إله إلا الله، ح: (٢٧٩).

⁽٢) قوله: «لم يَرِخ رائحةَ الجنَّةِ... إلخ»: (قال علماؤنا: خصومةُ النِّمِّيِّ أشدُّ من خصومة المسلم). قاله في «المرقاة». م

 ⁽٣) البخاريُّ، ك: الجِزية، ب: إثم من قتل معاهَدًا بغير جُرْمٍ، ح: (٣١٦٦).

قوله: «معاهَدًا»: ذِمِّيًّا من أهل العهدِ؛ أيْ: الأمانِ والميثاقِ، «لم يَرِحْ»: لم يجدْ ريحَها، ولم يشمَّها.

⁽٤) قولُه: «فقتلَ نفسَهُ فهُو في نار جهنّم»: (الظّاهرُ: أنَّ المرادَ من هؤلاءِ الذين فعلوا ذلكَ مستحلّينَ له، وإنْ أريدَ منه العمومُ؛ فالمرادُ من الخلودِ والتأبيدِ المُكْثُ الطّويلُ، المشتركُ بينَ دوامِ الانقطاع له، واستمرارِ مديدِ ينقطعُ بعد حينٍ بعيدِ؛ لاستعمالهما في المعنيينِ؛ لذلك أجمع الفقهاءُ وأهلُ السُّنة على أنَّه مَن قتلَ نفسه؛ أنَّه لا يخرجُ بذلك من الإسلام، وقال أبو حنيفة ومحمدٌ رحمهما الله: يُعسَّل ويصلَّى عليه، به يُفتى، وإنْ كانَ أعظمَ وزرًا من قاتِل غيرِه، ورجَّع الكمالُ قولَ أبي يوسفَ: أنَّه يُغسَّلُ ولا يصلَّى عليه، بما في «مسلم» أنَّه على أي برجل قتلَ نفسه، فلم يصلِّ عليه، قال في «البحر»: فقد اختلفَ التَّصحيحُ لكنْ تأيّد أبو يوسفَ بالحديثِ، اه، أقولُ: قد يقالُ: لا ذلالةَ في الحديث على ذلك؛ لأنَّه ليس فيه سوى أنَّه على المي عليه، فالظَّاهرُ أنَّه امتنعَ زجرًا لغيرهِ عن مثل هذا الفعل، كما امتنعَ عن الصَّلاةِ على المديونِ، ولا يلزَمُ ذلك عدمَ صلاةِ أحدٍ عليه من الصَّحابة؛ إذْ لا مساواةَ بين صلاتِه وصلاةِ غيره، قال الله تعالى ﴿إنَّ صَكنَّ مُنَّ التَن قَلَ المورية و عدره، قال الله تعالى ﴿إنَّ صَلَاقً كَسَكنُ مُنَّ مُ التربة: ١٠٣]، ثم اعلمُ أنَّ هذا كلَّه فيمنْ قتلَ نفسه عمدًا، أمَّا لو كان خطاً؛ فإنَّه يُصلَّى عليه بلا خلافٍ، كما صرَّح به في «الكفاية» وغيرها)، «المرقاة» و«عمدة القاري» و«الدر المحتار» و«رد المحتار» و«رد المحتار» ملتقطٌ منها. م

⁽٥) البخاريُّ واللَّفظ لـه، ك: الطِّب، ب: شرب السُّمِّ والدَّواءُ به وبما يُخاف منه والخبيثِ، ح: (٥٧٧٨)، ومسلم، ك:=

١٩٣٤ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الَّذِي يَخنُقُ نَفسَهُ يَخنُقُهَا فِي النَّارِ، وَالَّذِي يَطعَنُهَا عَلَمُ اللهِ ﷺ: «الَّذِي يَطعَنُهَا فِي النَّارِ»، رَوَاهُ البخاري(١١).

٤٥٣٥ ـ وَعَن جُندُبِ بِنِ عَبدِاللهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كَانَ فِيمَن كَانَ قَبلَكُم رَجُلٌ بِهِ جُرحٌ، فَجَزِعَ فَأَخَذَ سِكِّينًا، فَحَزَّ بِهَا يَدَهُ، فَمَا رَقاً الدَّمُ حَتَّى مَاتَ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: بَادَرَنِي عَبدِي بِنَفْسِهِ فَحَرَّمتُ عَلَيهِ الجَنَّةُ (٢)»، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ (٣).

2007 وَعَن جَابِرِ: أَنَّ الطُّفَيلَ بنَ عَمرِ و الدَّوسِيَّ اللَّهُ المَاجَرَ النَّبِيُّ عَلَيْ إِلَى المَدِينَةِ، هَاجَرَ إِلَيهِ الطُّفَيلُ بنُ عَمرٍ و وَهَاجَرَ مَعَهُ رَجُلٌ مِن قَومِهِ، فَمَرِضَ، فَجَزِعَ، فَأَخَذَ مَشَاقِصَ لَهُ، فَقَطَعَ بِهَا بَرَاجِمَهُ، وَلَهُ فَعَرْتِي بِهَا بَرَاجِمَهُ، فَشَخَبَت يَدَاهُ حَتَّى مَاتَ، فَرَآهُ الطُّفَيلُ بنُ عَمرٍ و فِي مَنَامِهِ، فَرَآهُ وَهَيئَتُهُ حَسَنَةٌ، وَرَآهُ مُغَطِّيًا يَدَيهِ، فَقَالَ لَهُ: فَشَالَ لَهُ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهُ عَلَى رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «اللَّهُ مَّنَ وَلِيدَيهِ

الإيمان ب: غِلَظُ تحريم قتل الإنسان نفسه، ح: (٣٠٠).
 قولُه: (تحسّى): شَرِبَ وتجرَّع، (يَجَأُه: يطعَنُ ويضرِبُ.

⁽١) البخاريُّ، ك: الجنائز، ب: ما جاء في قتل النَّفس، ح: (١٣٦٥).

⁽٢) قولُه: «فَحَرَّمْتُ عليهِ الجنَّةَ»: قالَ ابنُ الملَك: (محمولٌ على المستحِلِّ أو على أنَّهُ حرَّمَها أوَّلَ مرَّةٍ حتَّى يُذيقَه وبالَ أمرِه إنْ لم يرحمْه بفضله)، كذا في «المرقاة». م

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: أحاديث الأنبياء، ب: ما ذُكر عن بني إسرائيلَ، ح: (٣٤٦٣)، ومسلمٌ، ك: الإيمان، ب: بيان غِلَظِ تحريمِ قتْل الإنسان نفسَه، ح: (٣٠٧).

وفي «منحة الباري» (٦/ ٤٧) «فما رَقّاً»: بفتح القاف وبالهمز؛ أيّ: ما انقطع.

⁽٤) قولُه: «اللَّهُمَ ولِيَديهِ فاغفرْ»: قال التُّوربشْتيُّ: (هذا الحديثُ وإنْ كان فيه ذِكرُ رؤيا أُريها الصَّحابيُّ للاعتبار بما يؤولُ تعبيرُه؛ فإنَّ قولَ النبيُّ ﷺ: «اللَّهمَ ولِيَديهِ فاغفرْ» من جُملةِ ما ذكرْنا من الأحاديثِ الدَّالَة على أنَّ الخلودَ غيرُ واقعٍ في حقِّ مَن أتى بالشَّهادتَينِ وإنْ قَتَلَ نفسَه؛ لأنَّ نبيَّ الله ﷺ دعا للجاني على نفسه بالمغفرةِ، ولا يجوزُ في حقِّه أنْ يستغفرَ لمنْ وجبَ عليه الخلودُ بعد أنْ نهى عنه)، كذا في «المرقاة». م



فَاغْفِرِ»، رَوَاهُ مُسلم(١).

٧٣٥٤ ـ وعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «العَمدُ (٢) قَوَدٌ إِلَّا (٣) أَن يَعفُو وَلِيُّ المَقتُولِ»، رواه ابنُ أبي شيبة، والدَّارَقطنيُ، والطَّبَرانيُّ في «معجمه» (٤).

١٩٥٨ - وفي روايةٍ للتَّرمذيُّ (٥) عَن عَمرِو بنِ شُعَيبٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﷺ مرفوعًا: «وَمَا صَالَحُوا عَلَيهِ؛ فَهُو لَهُم».

⁽١) مسلم، ك: الإيمان، ب: الدَّليلُ على أنَّ قاتل نفسه لا يُكفَر، ح: (٣١١).

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٤/ ١٢٤): «مَشاقِصَ لَهُ»: جمعُ المِشْقَصِ، وهو السِّكِين، وقيلَ: نصْلُ السَّهم إذا كان طويلًا عريضًا، «براجمَهُ»: جمعُ بُرْجَمةٍ، مفاصلُ الأصابع المتَّصلةِ بالكفِّ، وقيل: رؤوسُ السُّلاميَّاتِ، وهي المرتفعةُ عند قبض الكفِّ، «فَشَخَبَتْ يداهُ»؛ أيْ: سالَ دمُها.

⁽٢) قولُه: «العَمْدُ قَودٌ»: (واختلفوا في الواجب بالقتْلِ العمْدِ هو هل معيَّنٌ أم لا؟ فقال أبو حنيفة وأصحابُه ومالكٌ والشَّافعيُّ في أحد قوليه: الواجبُ معيَّنٌ، وهو القَودُ لا الدِّيةُ، فليسَ للوليِّ اختيارُها، فلا يصيرُ مالًا إلَّا برضاءِ القاتلِ، فيصِحُّ صُلحًا ولو بمِثلِ الدِّية أو أكثر؛ يعني: إذا كان القودُ هو الواجبَ في العمدِ؛ فلا ينقلِبُ مالًا إلا من جهةِ الصُّلح، وقال الشَّافعيُّ في قولٍ له: إنَّ القودَ والدِّيةَ واجبانِ على التَّخييرِ، فوليُّه بالخيارِ بينَ أنْ يعفوَ أو يأخذَ الدِّيةَ أو يقتص، رضِيَ بذلك القاتلُ أو لم يرضَ، فإنَّه على قوله: لو صالحَ على أكثرَ من الدِّيةِ من جِنسِها؛ لا يصحُّ؛ لأنَّه يصير ربًا، ويصحُّ على قولِنا، ولنا قولُه تعالى: ﴿كُلِبَ عَلَيْكُمُ ٱلقِصَاصُ في ٱلقَتْلُ ﴾ [البقرة: ١٧٨] ولم يذكرِ الدِّيةَ وأيضًا لنا هذا الحديثُ وحديثُ أنسٍ: «يا أنسُ، كِتابُ اللهِ القِصاصُ»، وحديثُ ابنِ عباسٍ: «مَن قتَل عمدًا؛ فهو قودٌ»، وتأويلُ حديثِ التَّخييرِ عندنا أنَّ الوليَّ بين خِيرَتينِ: القصاصِ أو الدِّيةِ إنْ بُذِلتْ له)، أخذتُه من «رحمة قودٌ»، وتأويلُ حديثِ التَّخيرِ عندنا أنَّ الوليَّ بين خِيرَتينِ: القصاصِ أو الدِّيةِ إنْ بُذِلتْ له)، أخذتُه من «رحمة قوصاص» إن شاءَ اللهُ تعالى. م

 ⁽٣) قولُه: «إِلّا أَنْ يعفو وليُّ المقتولِ»: لذلك قال في «الهداية»: (وموجَبُ ذلك؛ أيْ: العمْدِ: المأثمُ والقَودُ إلا أَنْ يعفو الأولياءُ ويُصالِحوا).

⁽٤) ابنُ أبي شيبة، ح: (٢٧٧٦٦)، والدَّارَ قطنيُّ، ح: (٣١٣٦)، وانظر ما بعد حديثين.

⁽٥) التَّرمذيُّ، أبواب الدِّيات، ب: ما جاء في الدِّية كم هي من الإبل، ح: (١٣٨٧)، وقال: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وهو في «المسند» (٦٧١٧).

٢٥٣٩ ـ وَفِي المَتَّفِقِ عليهِ (١) عَن أنسٍ ﷺ قَالَ: كَسَرَتِ الرُّبَيِّعُ وَهِيَ عَمَّةُ أَنسِ بنِ مَالِكٍ ثَنِيَّةَ جَارِيَةٍ مِنَ الأَنصَارِ، فَأَتُوا النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَ بِالقِصَاصِ، فَقَالَ أَنسُ بنُ النَّصْرِ عَمُّ أَنسِ بنِ مَالِكٍ: لا وَاللهِ لَا تُكسَرُ ثَنِيَّتُهَا يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (يَا أَنسُ (٢)، كِتَابُ اللهِ القِصَاصُ» فَرَضِيَ القَومُ وَقَبِلُوا تُكسَرُ ثَنِيَّتُهَا يَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: (إِنَّ مِن عِبَادِ اللهِ مَن لَو أَقسَمَ عَلَى اللهِ لَأَبَرَّهُ».

· ٤٥٤ - وروى أبو داودَ، والنَّسائيُّ (٣) عَنِ ابنِ عَبَّاسِ عَلَىٰ عَن رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ قَالَ: «مَن قُتِلَ (٤)

⁽۱) البخاريُّ، ك: التَّفسير، ب: قولُه: ﴿وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصُ ﴾ [المائدة: ٤٥]، ح: (٢٧٠٣/٤٦١١)، ومسلمٌ، ك: القسَامة، ب: إثباتُ القِصاص في الأسنان، وما في معناها، ح: (٤٣٧٤).

⁽٢) قولُه: "يا أنسُ كتابُ اللهِ القصاص»: وقال الطَّحاويُّ: (ولمَّا كانَ الحُكْمُ الذي حكم به رسولُ الله عَلَى الرُّبيِّعِ للمنزوعةِ ثنيَتُها هو القصاص، ولم يخيِّرها بين القصاص وأخذ الدِّية، وحاجَّ أنسَ بنَ النَّضرِ هُمْ حينَ أبى ذلك، فقال: "يا أنسُ! كتابُ الله القصاص»، فعفا القومُ فلمْ يَقْضِ لهم بالدِّية؛ ثبتَ بذلك أنَّ الذي يجبُ بكتاب الله هَمَّ وسنَّةِ رسولِه عَلَيْ في العملِ هو القصاص؛ الآنَّه لو كان يجبُ للمجنيِّ عليهِ الخيارُ بين القصاص وبين العفوِ ممَّا يأخذُ به الجاني؛ إذًا لخيَرها رسولُ الله عَلَى، ولأعلَمها بما لها أنْ تختارَه من ذلك، ألا ترى أنَّ حاكمًا لو تقدَّم إليه رجلٌ في شيءٍ يجبُ له فيه أحدُ شيئين، فثبتَ عندَه حقُّه؛ أنّه لا يحكمُ له بأحد الشَّيئينِ دون الآخر، وإنما يحكمُ له بأنْ يختارَ ما أحَبَّ من كذا ومن كذا، فإنْ تعدَّى ذلك؛ فقدْ قصُرَ عن فهم الحكُم، ورسولُ الله عَلَيْ أحكمُ الحكماء، فلمَّا حكمَ بالقصاص وأخبرَ أنَّه كتابُ الله هَهُ ثبتَ بذلك أنَّ الذي في مثل ذلك هو قصاصٌ لا غيرُه، فلمًا ثبت هذا الحديث على ما ذكرنا؛ وجبَ أنْ يُعطَفَ عليه حديثُ أبي شريحٍ وأبي هريرةَ هُمْ، فيُجعل قولُ رسولِ الله عَلَيْ فيهما: فهو بالخيارِ بينَ أنْ يعفوَ، أو بينَ أنْ يقتصَّ أو يأخذَ اللَّيةَ على الرِّضا من الجاني بغُرم الدِّية، حتى تتَفقَ معاني فيهما: فهو بالخيارِ بينَ أنْ يعفو، أو بينَ أنْ يقتصَّ أو يأخذَ اللَّيةَ على الرِّضا من الجاني بغُرم الدِّية، حتى تتَفقَ معاني هذين الحديثين، ومعنى حديث أنس هَهُ). م

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظ لهُ، ك: الدِّيات، ب: من قتل في عِمِّيًّا بين قوم، ح: (٤٥٤٠)، والنَّسائيُّ، ك: القَسَامة، ب: من قُتِل بحجرٍ أو سوطٍ، ح: (٤٧٩٤)، وفي «نصب الراية» (٤/ ٣٣٢): قال ابنُ عبد الهادي في «التنقيح»: (إسنادُه جيِّدٌ، لكنَّه رُويَ مرسَلًا).

⁽٤) قولُه: «مَنْ قُتِلَ في عِمِّيًا في رمْي يكونُ بينَهم بالحجارةِ أو جلدِ بالسِّياطِ أو ضربِ بعصًا... إلخ»: (والقتلُ بمثل ذلك تسميهِ الفقهاءُ شبهَ العمدِ، اعلمُ أنَّ القتلَ الواقعَ ابتداءً بغير حقَّ، الذي يتعلَّق به القصاصُ والدِّيةُ والكفَّارةُ؛ على خمسة أقسامٍ: عمْدٍ، وشِبهِهِ، وخطاً، وما أُجري مَجراه، وقتلِ بسببِ.

وبيانُ الحصرِ: أنَّ القتلَ لا يخلو إمَّا أنْ يكونَ بمباشَرةٍ أو لا، فإنْ لم يكنْ بمباشَرةٍ؛ فهو القتلُ بسببٍ، وإنْ كان بمباشَرةٍ؛ فإمَّا إنْ كانَ عمدًا أو بغيرِ ذلك؛
 بمباشَرةٍ؛ فإمَّا إنْ كانَ عمدًا أو خطأً، وإنْ كانَ عمدًا؛ فإمَّا إنْ كانَ بسلاحٍ وما شابَهه في تفريقِ الأجزاءِ، أو بغيرِ ذلك؛
 فالأولُ عمدٌ، والثاني شبهُ العمدِ، وإنْ كانَ خطأً؛ فأمَّا إنْ كان في حالة اليقظةِ أو في حالة النَّومِ؛ فالأولُ الخطأُ، والثاني جارٍ مجرى الخطأ، وتفصيلُه: أنَّ القتلَ الذي يتعلق به الأحكامُ الآتيةُ من قودٍ وديةٍ، وكفَّارةٍ وإثم وحرمانِ إرثٍ خمسةٌ، وإلَّا فأنواعُه كثيرةٌ، كرجم وصلبٍ وقتل حربيً.

الأولُ: عمدٌ، وهو أن يتعمَّدَ الضَّربَ بما يفرِّقُ الأجزاءَ كالسَّيفِ واللَّيطةِ والنَّارِ وكالمحدَّدِ من الخشبِ والحجرِ؛ يعني: أنَّ آلةَ القتلِ على ضربين: آلةِ السَّلاح وغيرِ السَّلاح، أمَّا السَّلاحُ: فكلُّ آلةٍ جارحةٍ كالسَّيف والسَّكِين ونحوِه؛ أنَّا السَّلاحُ: كاللَّيطةِ والمروةِ والرُّمحِ الذي لا سِنانَ فيه ونحوِه؛ إذا جَرَحَ؛ فهو عمدٌ محضٌ؛ لأنَّه إذا فرَّق الأجزاءَ عمِلَ عمَلَ السَّيف.

واختلفتِ الروايةُ عن الإمام في اشتراطِ الجَرْحِ في الحديدِ، ففي ظاهر الرَّواية: لا يُشترطُ الجرحُ لأنَّه وُضع للقتلِ، قال الله تعالى: ﴿وَأَثَرَلْنَا اللهُ يَعْلَى فِيهِ بَأْسُ شَدِيدٌ ﴾ [الحديد: ٢٥] وكذا كل ما يشبه الحديدَ، كالصُّفْرِ والرَّصاصِ والذَّهبِ والفضّة، سواءٌ كان يبضَعُ أو يرضُّ، حتى لو قتله بالمِثقلِ من الحديدِ وأشباهِه؛ يجبُ عليه القصاصُ، كما إذا ضربَهُ بعمودٍ من صُفْرٍ أو رصاصٍ، وروى الطَّحاويُّ عن الإمام اعتبارَ الجرحِ في الحديدِ ونحوه، قال الصَّدر الشَّهيد: وهو الأصحُّ، ورجَّحَهُ في "الهداية" وغيرها.

وفي «الدر المختار»: (وإن قتله بمرً) بفتح الميم: ما يُعملُ به في الطّين، (يقتصُّ إنْ أصابَه حدُّ الحديد) أو ظَهْرُه وبي وجرَحَهُ إجماعًا كما نقله المصنّف عن «المجتبى»، وإلَّا يُصبّهُ حدُّهُ، بل قتله بظهرِه ولم يجرحه؛ لا يقتصُّ في رواية الطّحاويّ، وظاهرُ الرَّوايةِ: أنَّه يقتصُّ بلا جرحٍ في حديدٍ، ونحاسٍ وذهبٍ ونحوها، وعزاه في «الدرر» لقاضي خان، لكنْ نقلَ المصنّف عن «الخلاصة»: أنَّ الأصحَّ اعتبارُ الجَرْحِ عندَ الإمامِ لوجوبِ القودِ، وعليه جرى ابنُ الكمال. انتهى وعلى كلِّ حالٍ؛ فالقتلُ بالبُنْدقة الرَّصاصِ عمدٌ، لاَنَّها من جنس الحديد وتجرحُ، فيقتصُّ به، لكنْ إذا لم تجرحُ؛ لا يقتصُّ به على رواية الطَّحاويّ، وحكمُه؛ أي: العمد: الإثمُ والقودُ، وعليه انعقدَ إجماعُ الأمَّة، ولا كفَّارة في العمدِ عندَنا، وعند الشَّافعيِّ تجبُ.

والثاني: شِبهُ العمدِ عندَ أبي حنيفةَ رحمه الله: أن يتعمَّدَ الضَّربَ بما ليس بسلاحٍ، ولا ما أُجري مُجرى السِّلاح في تفريق الأجزاءِ، وقال أبو يوسفَ ومحمَّدٌ وهو قول الشافعي رحمهم الله: إذا ضربَهُ بحجَرٍ عظيمٍ أو بخشبةٍ عظيمةٍ؛ فهو عمْدٌ، وشبهُ العمدِ: أنْ يتعمَّد ضربَه بما لا يُقتل به غالبًا كالعصا والسَّوطِ والحجَرِ الصَّغيرِ؛ لأنَّ العمدَ عندهما ضربُهُ قصدًا بما يقتُل غالبًا، وشبهُ العمد بما لا يقتُل غالبًا، فلو غرِقَ في الماء القليل وماتَ؛ ليس بعمدٍ، ولا شبهَ

فِي عِمِّيًا فِي رَمِي يَكُونُ بَينَهُم بِحِجَارَةٍ، أَو بِالسِّيَاطِ، أَو ضَربٍ بِعَصًا؛ فَهُوَ خَطَأٌ، وَعَقلُهُ عَقلُ الخَطَأِ، وَمَقلُهُ عَقلُ الخَطَأِ، وَمَن قُتِلَ عَمدًا؛ فَهُوَ قَوَدٌ، وَمَن حَالَ دُونَه؛ فَعَلَيهِ لَعنَةُ اللهِ وَغَضَبُهُ، لَا يُقبَلُ مِنهُ صَرفٌ وَلَا عَدلٌ».

١٤٥٤ ـ وفي روايةِ ابنِ ماجةَ والبزَّار (١) عَن أَبِي بَكرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا قَوَدَ^{٢١})

عمدِ عندهم، ولو أُلقي في بئرٍ أو من سطحٍ أو جبلٍ، ولا يُرجى منه النجاة؛ كان شبة عمدِ عندَه، وعمدًا عندهما، ويُفتى بقولِه، كما في «التَّتمَّة»، ولأبي حنيفة رحمه الله هذا الحديث، والتمسُّكُ به أنَّه ﷺ لم يفصِلْ بين الصَّغير والكبير، وأمرَ بالإطلاق، وموجَبُ شبهِ العمدِ، على القولينِ الإثمُ والكفَّارةُ، والدِّيةُ المغلَّظةُ على العاقلةِ، وشبهُ العمدِ فيما دونَ النَّفْسِ من الأطرافِ عمدٌ موجِبٌ للقصاصِ، فليس فيما دونَ النَّفْسِ شبهُ عمدٍ.

والثالثُ: خطأً، وهو نوعانِ؛ لأنَّه إمَّا خطأً في القصدِ؛ أي: خطأً في ظنَّ الفاعلِ كأنْ يرميَ شخصًا ظنَّه صيدًا، أو حربيًّا أو مرتدًّا فإذا هو مسلمٌ، أو خطأً في نفسِ الفعلِ كأنْ يرميَ غرضًا أو صيدًا، فأصابَ آدميًّا.

والرابعُ: ما يجري مَجرى الخطأِ، كنائم انقلبَ على رجلِ فقتَلَه، موجبُهما؛ أي: موجَبُ الخطأِ، وما جرى مَجراه: الكفَّارةُ والدِّيةُ على العاقلةِ، ولا إثمَ في هذينِ النَّوعينِ، قالوا: المرادُ إثمُ قصدِ القتلِ، فأمَّا القتلُ في نفسه؛ فلا يعرَى عن الإثمِ من حيثُ تركُ العزيمةِ والمبالغةِ في التثبُّت، وهذا الإثمُ إثمُ القتلِ؛ لأنَّ نفسَ تركِ المبالغةِ في التثبُّتِ ليسَ بإثمٍ، وإنَّما يصيرُ به آتمًا إذا اتَّصلَ به القتلُ، فيصيرُ الكفَّارةُ؛ لذنب القتلِ، وإن لم يكنْ فيه إثمُ قصدِ القتل. م

والخامسُ: قتلٌ بسبب، كحافرِ البئر وواضع حجرٍ في غير مُلكِه بغير إذنٍ من السُّلطان، وموجَبُه إذا تلفَ فيه آدميٌ الدِّيةُ على العاقلةِ، ولا كفَّارةَ فيه ولا إثمَ القتلِ، بل إثمَ الحفرِ والوضعِ في غير ملكه، وكلُّ ما تقدَّم من أقسامِ القتل الغيرِ المأذونِ فيه يوجبُ حرمانَ الإرث لو الجاني مكلَّفًا، إلا هذا القتلَ بسبب، لا يتعلَّق به حرمانُ الميراث عندنا، وقال الشَّافعيُّ رحمه الله: يُلحق القتلُ بسببٍ بالخطأِ في أحكامِه)، «المرقاة» و«عقود الجواهر» و«الدر المختار» و«رد المحتار» و«الهداية» و«البناية» و«الكفاية» وشروح «الكنز» ملتقطٌ منها. م

- (۱) ابن ماجه، أبواب الدِّيات، ب: لا قودَ إلا بالسَّيف، ح: (٢٦٦٨)، والبزَّار ح: (٣٦٦٣) وقال العينيُّ في «نخب الأفكار» (١٥ / ٢٧٩): (وسندُه؛ أي: ابن ماجه جيِّدٌ)، ثمَّ ساق شواهدَه وقال: (وهذا الحديثُ كما رأيتَ قد رُويَ عن النُّعمان بنِ بشيرٍ وأبي بكرةَ وأبي هريرةَ وعبدِالله بنِ مسعودٍ وعليًّ بنِ أبي طالبٍ وأبي سعيدِ الخدريُّ ﷺ، ولا شكَّ أنَّ بعضَها يشهد لبعضٍ، وأقلُّ أحوالِه أنْ يكون حَسنًا، فإذا كان حسنًا؛ صحَّ الاحتجاجُ به، وهو مذهب النَّخعيُّ والحسن البصريُّ وعامرِ الشَّعبيُّ).
- (٢) قوله: «لا قودَ إلَّا بالسَّيفِ»: (وقال الشَّافعيُّ رحمه الله: يُفعلُ به مثلُ ما فَعَلَ إِنْ كان فعلًا مشروّعا، فإنْ ماتَ بذلك=

إِلَّا بالسَّيفِ».

٢٥٤٢ ـ وروى البُخاريُّ (١) عَن أَنسِ بنِ مَالِكِ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ (قَتَلَ (٢) يَهُودِيًّا بِجَارِيَةٍ قَتَلَهَا عَلَى أَوضَاحٍ لَهَا».

٤٥٤٣ ـ وَعَن عَلِيٍّ عَلِي النَّبِيِّ عَلِي قَالَ: «المُسلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُم، يَسعَى ٣٠ بِلِمَّتِهِم أَدنَاهُم،

- الفعلِ المشروعِ، وإلاً؛ تحزُّ رقبتُه؛ لأنَّ مبنى القِصاص على المساواةِ، وعندنا: لا يُقاد إلا بالسَّيف، وإنْ قتلَه بغيرِه، ولنا قولُه ﷺ: «لا قودَ إلا بالسَّيفِ»، والمرادُ به: السِّلاح؛ ولأنَّ فيما ذهب الشَّافعيُّ إليه استيفاءَ الزيادةِ لو لم يحصلِ المقصودُ بمثل ما فعلَ فيُحَرُّ، فيجبُ التَّحرُّزُ عن الزِّيادة كما في كشر العظم)، «الهداية» و«الدار المختار» ملتقط منهما. م
- (١) البخاريُّ، ك: الدِّيات، ب: قتلُ الرَّجلِ بالمرأةِ، ح: (٦٨٨٥). قولُه: «على أوضاحٍ»: أيْ: من أجلِها، وهي جمع وَضَحٍ: نوعٌ من الحَلْيِ يُعملُ من فضَّةٍ سُمِّيتْ به؛ لبياضِها، والوَضَحُ: البياضُ من كلِّ شيءٍ.
- (٢) قولُه: «قتل يَهُودِيًّا بجارية»: (فيهِ دليلٌ على أنَّ الرَّجلَ يُقتلُ بالمرأةِ كما تُقتلُ المرأةُ بهِ، وهو قولُ عامَّةِ أهلِ العلمِ)، كذا في «المرقاة». م
- (٣) قولُه: «يسعى بِذِمَّتِهم أدناهم... إلخ»: قال في «بذل المجهود»: «يسعى بذمَّتهم»؛ أيْ: عهدِهم وأمانِهم، «أدناهم»؛ أي: أقلُّهم وهو الواحدُ، وإنَّما فُسِّر الأدنى هَاهُنا بالأقلِّ عند أبي حنيفة رحمه الله احترازًا عن تفسيرِ محمَّد رحمه الله حيثُ فسَّرهُ بالعبدِ؛ لأنَّه جعلَه من الدَّناءة، والعبدُ أدنى المسلمين، «ويجير عليهم»؛ أي: على المسلمين، «أقصاهم»؛ أي: في المرتبة، كالعبدِ المأذونِ في القتالِ، فالأدنى كالأعلى يعطي الأمان لمن يشاءُ، قال في «البدائع»: ومِن شرائطِ الأمان العقلُ والبلوغُ، فلا يجوزُ أمانُ المجنونِ والصَّبيِّ عند عامَّة العلماء، وعند محمَّد: البلوغُ ليس بشرطٍ، حتى إنَّ الصَّبيِّ المراهيَ الذي يعقل الإسلامُ إذا آمنَ؛ يصحُّ أمانُه، ومنها الإسلامُ، فلا يصحُّ أمانُ الكافرِ وإن كان يقاتل مع المسلمين فآمن أحدًا؛ فإنْ شاءَ كان يقاتل مع المسلمين فآمن أحدًا؛ فإنْ شاءَ الإمامُ؛ أمضاه، وإلَّا، فليرُدَّه إلى مأمنه،

وأمَّا الحرِّيَّةُ؛ فليستْ بشرطٍ لصحَّة الأمان، فيصحُّ أمانُ العبد المأذون في القتال بالإجماع، وهل يصحُّ أمانُ العبد المدحور عن القتال؟ اختُلف فيه، قال أبو حنيفة وأبو يوسفَ رحمهما الله: لا يصحُّ، وقال محمَّدٌ: يصحُّ، وهو قول الشَّافعيُّ وهو قول الشَّافعيُّ والشَّافعيُّ قول عديثِ: «يسعى بذمَّتهم أدناهم» والدَّمَّةُ العهدُ،=



وَيُجِيرُ عَلَيهِم أَقصَاهُم، وَهُم يَدٌ عَلَى مَن سِوَاهُم، لَا يُقتَلُ مُؤمِنٌ بِكَافِرِ(١)، وَلَا ذُو عَهدٍ فِي عَهدِهِ»، رواهُ

والأمانُ نوع عهدٍ، والعبدُ المسلمُ أدنى المسلمين، فيتناوله الحديثُ، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله: الحديثُ لا يتناولُ المحجورَ؛ لأنَّ الأدنى إمَّا أنْ يكونَ من الدَّناءةِ، وهي الخساسةُ، وإمَّا أنْ يكون من الدُّنوِ وهو القُربُ، والأوَّل ليس بمراد؛ لأنَّ الحديثَ يتناول المسلمينَ بقولِه: «المسلمونَ تتكافأُ دماؤُهم» ولا خساسةَ مع الإسلام، والثاني: لا يتناول المحجورَ؛ لأنَّه لا يكونُ في صفِّ القتالِ، فلا يكونُ أقربَ إلى الكَفَرة، قلتُ: قال الحافظ في «الفتح»: وأمَّا العبدُ؛ فأجازَ الجمهورُ أمانَه قاتلَ أو لم يقاتل، وقال أبو حنيفة رحمه الله: إنْ قاتَل؛ جازَ أمانُه، وإلا؛ فلا، قلتُ: ولم يظهرُ لي فرقٌ بين مدلولي الجملتين، وهو قولُه: «يسعى بذمَّتهم أدناهم»، وقولُه «يُجيرُ عليهم أقصاهم»، والظَّاهرُ أنَّهما بمعنى واحدٍ. م

(۱) قولُه: «لا يُقتلُ مسلمٌ بكافرٍ ولا ذو عهدٍ في عهدِه»: (واتفقوا على أنَّ الكافرَ إذا قتلَ مسلمًا؛ قُتل به، واختلفوا فيما إذا قتلَ مسلمٌ ذميًّا، فقال الشَّافعيُّ وأحمد: لا يُقتل به، وقال أبو حنيفة: يُقتلُ المسلمُ بالذِّمِّيِّ لا بالحربيِّ، ومن جملةٍ ما احتجَّ به أبو حنيفة عمومُ قولِه تعالى: ﴿أنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ ﴾ [المائدة: ٤٥]، ومن أدلَّته ما أخرجه الدَّارَقطنيُّ والبيهةيُّ من حديثِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ البيلمانيِّ أنَّ رسولَ الله ﷺ قتلَ مسلمًا بمعاهد، وقال: «أنا أكرمُ مَن وفَى بذمّته»، وقال الطَّحاويُّ: فهذا هو حديث عليِّ بتمامِهِ، والذي فيه من نفي قتلِ المؤمنِ بالكافرِ هو قولُه: «لا يُقتل مؤمنٌ بكافرٍ ولا ذو عهدٍ في عهدِه»، فاستحالَ أنْ يكونَ معناه على ما حمله عليه الشَّافعيُّ؛ لأنّه لو كانَ معناه على ما ذكرَ؛ لكانَ ذلك لحنًا، ورسولُ الله ﷺ أبعدُ النَّاس من ذلك، ولكانَ لا يُقتل مؤمنٌ بكافرٍ ولا ذو عهدٍ في عهدِه بعده، علمه علمنا أنَّ ذا العهدِ هو المعنيُّ بالقصاصِ، فصار ذلك كقوله: «لا يُقتل مؤمنٌ ولا ذو عهدٍ في عهدِه بكافرٍ»، وقد علمنا أنَّ ذا العهدِ كافرٌ، فدلَّ ذلك أنَّ الكافرَ الذي منحَ النَّبيُّ أنْ يقتلَ به المؤمنُ في هذا الحديثِ هو الكافرُ الذي لا عهدَ له، فهذا مما لا اختلافَ فيه بين المؤمنين، أنَّ المؤمنَ لا يقتل به المؤمنُ في هذا الحديثِ هو الكافرُ الذي لا عهدَ له، فهذا مما لا اختلافَ فيه بين المؤمنين، أنَّ المؤمنَ لا يقتل بالكافر الحربيِّ، وأنَّ ذا الكافرَ الذي قد صار له ذمَّةٌ لا يُقتل به أيضًا.

وقد نجد مثل هذا كثيرًا في القرآنِ قال الله تعالى: ﴿ وَٱلْتِي بَهِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن شِّمَا يَكُمُّ إِنِ ٱنَبَّتُمُ وَهِدَّ مُهُنَّ ثَلَكَ أُهُ ٱللّهُ مِ وَاللّهِ عَلَى اللّهِ تعالى: ﴿ وَٱللّهِ يَهِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن شِّمَا يَكُمُّ إِنِ ٱنَبَتْمُ وَهِدَّ مُهُنَّ ثَلَكَ أُهُ ٱللّهُ وَاللّهِ عَلَى اللّهُ الله الله وَ عَلَيْ اللّهُ الله وَ عَلَيْ اللّهُ عَلَى اللّهُ أَعلم: لا يُقتل مؤمنٌ بكافر ولا ذو عهد في عهده انّما ضربوه فيه والله أعلم: لا يُقتل مؤمنٌ من ع أنْ يُقتل به المؤمنُ هو الكافرُ غير المعاهد، يُقتلُ مؤمنٌ ولا ذو عهد في عهدِه بكافر، فقدَّم وأخّر، والكافرُ الذي منع أنْ يُقتل به المؤمنُ هو الكافرُ غير المعاهد، قال التوريشتيُّ: لولا أنَّ المرادَ ما ذهب إليه الأصحابُ؛ لكانَ الكلام خاليًا عن الفائدةِ لحصولِ الإجماع على أنَّ المعاهدَ لا يُقتل في عهدِه، انتهى. وقال علماؤُنا: وإذا جاءَ الاختلافُ في الأحاديث على ما احتجَّ الشَّافعيُّ ومالكُّ=



أبو داود وَالنَّسَائِيُّ(١).

٤٥٤٤ ـ ورواهُ ابنُ ماجه(٢) عن ابنِ عبَّاسِ ﷺ.

2010 - وفي رواية للطَّحاويِّ (٣) عَن قَيسِ بنِ عُبَادٍ ﷺ قَالَ: انطَلَقتُ أَنَا وَالأَشتَّرُ إِلَى عَلِيٍّ، فَقُلنَا: هَل عَهِدَ إِلَىكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَهدًا لَم يَعهدهُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةٌ؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا مَا كَانَ فِي كِتَابِي هَذَا»، هَل عَهِدَ إِلَىكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَهدًا لَم يَعهدهُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةٌ؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا مَا كَانَ فِي كِتَابِي هَذَا»، فَأَخرَجَ كِتَابًا مِن قِرَابِ سَيفِهِ، فَإِذَا فِيهِ: «المُؤمِنُونَ تَتكَافَأُ دِمَاؤُهُم، وَيَسعَى بِذِمَّتِهِم أَدْنَاهُم، وَهُم يَدُّ عَلَى

وأخرجه عن عليّ النَّسائيُّ ك: القَسامة، ب: سقوط القود من المسلم للكافر، ح: (٤٧٤٥)، وأبو داود، ك: الدِّيات، ب: أيقاد المسلم بالكافر؟، ح: (٤٥٣٠) لكنْ بدونِ قولِه: «ويجير عليهم أقصاهم»، والحديثُ صحيحٌ.

وفي «معالم السنن» (٢/ ٣١٣): قوله: «تتكافأ دماؤهم»؛ معناه: أنَّ أحرارَ المسلمين دماؤهم متكافئة في وجوب القصاص والقود لبعضهم من بعض لا يفضُل منهم شريفٌ على وضيعٍ، فإذا كان المقتولُ وضيعًا؛ وجب القصاصُ على قاتله إنْ كان شريفًا، لم يُسقِط القودَ عنه شرفُه، وإنْ كان القتيلُ شريفًا لم يقتصَّ له إلا مِن قاتله وحسب، وكان أهلُ الجاهليَّة لا يرضونَ في دم الرَّجلِ الشَّريف بالاستقادة من قاتله ولا يرونَه بوآء به حتى يقتصوا من عدَّةٍ من قبيلةِ القاتل، فأبطلَ الإسلامُ حكمَ الجاهليَّة، وجعل المسلمينَ على التكافؤ في دمائهم وإن كان بينهم تفاضلٌ وتفاوتٌ في معنى آخرَ.

- (٢) ابن ماجه، أبواب الدِّيات، ب: لا يقتل مسلمٌ بكافرٍ، ح: (٢٦٦٠)، وب: المسلمون تتكافأ دماؤهم، ح: (٢٦٨٣). وهو صحيحٌ لغيره.
- (٣) «شرح معاني الآثار» ح: (٥٠٤٣)، وأخرجه أبو داودَ، ك: الدِّيات، ب: أَيْقاد المسلم بالكافر، ح: (٥٣٠)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» (٦٩١٠)، وأخرج منه قوله: «لا يقتل مؤمنٌ بكافرِ»: البخاريُّ (١١١).

وأحمدُ وغيرُهم بحديثِ عليّ عند البخاريّ، وهو حديثُ الصحيفةِ، وقد تكلَّمَ فيه الطَّحاويُّ من جهة المتنِ؛ وجب المصيرُ إلى القياسِ، وهو معنا؛ لأنَّ عصمة دماء أهل الذَّمَة وأموالِهم ثابتةٌ إجماعًا، ويكثرُ من الأحاديث الصَّريحة، حتى يقطعُ السَّارقُ منهم، ويحدُّ الزَّاني بنسائهم والقاذفُ لهم، فلأَنْ يُقتل بعصمةِ دمهم أولى، وهذا مذهبُنا وقولُ النَّخعيُ والشَّعبيِّ)، «رحمة الأمة» و«المرقاة» و«تنسيق النظام» و«نيل الأوطار» و«شرح معاني الآثار» ملتقطٌ منها. م

⁽۱) أخرجه بهذا اللَّفظ أبو داودَ عن عمرِو بنِ شعيبٍ عن أبيه عن جدِّه، ك: الجهاد، ب: في السَّريَّة تردُّ على أهل العسكر، ح: (۲۷۰۱)، وابن ماجه، ك: الدِّيات، ب: المسلمون تتكافأ دماؤهم، ح: (۲٦٨٥)

مَن سِوَاهُم، لَا يُقتَلُ مُؤمِنٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهدِ فِي عَهدِهِ، وَمَن أَحدَثَ حَدَثًا؛ فَعَلَى نَفسِهِ، وَمَن أَحدَثَ حَدَثًا أَو آوَى مُحدِثًا؛ فَعَلَيهِ لَعنَةُ اللهِ وَالمَلائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجمَعِينَ».

عَمَرَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَتَلَ مُسلِمًا بِمُعَاهَدٍ، وَقَالَ: «أَنَا أَكرَمُ مَن وَفَّى بِذِمَّتِهِ». هذا رُوي مسندًا ومرسلًا وفيه ابن البيلمانيَّ، وثَّقه (٢) ابن حبَّانَ، وذكرَه في «الثِّقات»، وهو رجلٌ معروفٌ من التَّابعين.

٧٤٥٤ ـ وَعَن جَابِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا أُعفِي (٣) مَن قَتَلَ بعدَ أَخذِ الدِّيَةِ»، رواهُ أبو داودَ (١٠).

⁽۱) الدَّار قطنيُّ، ح: ٣٢٥٩، وهو في «السُّنن الكبرى» للبيهقيِّ (٨/٥٦)، بابُ بيان ضعف الخبر الذي رُوي في قتلِ المؤمن بالكافر، ح: (١٥٩١٧)، وقال الدَّار قطنيُّ: (لم يُسنده غيرُ إبراهيمَ بنِ أبي يحيى وهو متروكُ الحديث، والصَّوابُ عن ربيعةَ عن ابنِ البيلمانيِّ، مرسلٌ عن النَّبيِّ ﷺ، وابنُ البيلمانيِّ ضعيفٌ لا تقوم به حُجَّةٌ إذا وصل الحديث، فكيف بما يرسلُه؟! والله أعلم).

وفي «العناية شرح الهداية» (١٠/ ٢١٧): (والجوابُ أنَّ الطَّعنَ بالإرسال والطَّعنَ المبهَمَ من أئمَّة الحديث غيرُ مقبولٍ، وقد عُرف في الأصول (ولأنَّ القصاصَ يعتمدُ المساواة في العصمة، وهي ثابتةٌ نظرًا إلى التَّكليف)؛ يعني: عندَه، (أو الدَّار)؛ يعني: عندنا، فيثبتُ».

⁽٢) قولُه: «ونَّقه ابنُ حبَّان وذكره في التَّقات، وهو رجلٌ معروفٌ من التَّابعين»: (فإذا كان كذلك؛ يكونُ حديثُه صحيحًا، والمرسلُ حجَّةٌ عندنا، وعند مالكِ وأحمدَ وأكثرِ العلماء، حتى نقلَ الطَّبريُّ إجماعَ التَّابعين عليه، قال: ولم يزلِ الأمرُ كذلك إلى رأس المِتَتَين، فحدَثَ ردُّ المرسلِ حتَّى قيل: ردُّ المرسل بدعةٌ، وقال ابنُ عبد البَّرُ: مَن ردَّ المرسل؛ فقد ردَّ أكثر من السُّنن، ومرسلُ ابنِ البيلمانيُّ المذكورِ قد رُوي من طرقِ عن أبي حنيفة ومالكِ والتَّوريُّ، ثلاثتُهم عن ربيعة، وكفى بهؤلاء الأثمَّة قدوة، وقد تابعه أيضًا بمرسلِ ابن المنكدر ومرسلِ عبدالله بنِ عبد العزيز، فصارَ حجَّة، فلا يعيبُ الحديث الإرسالُ مع ثبوته من طرقي يقوِّي بعضُها بعضًا)، أخذتُه من «تنسيق النظام» و«عقود الجواهر». م

⁽٣) قولُه: «لا أعفى مَن قتلَ بعدَ أخذِ الدِّية»؛ لأنَّ حقَّ الوليِّ يسقُط رأسًا، كذا يُفهم من «الدر المختار». م

⁽٤) أبو داودَ، ك: الدِّيات، ب: مَن قتل بعد أخذ الدِّية، ح: (٤٥٠٧)، وأحمدُ (١٤٩١١).

٨٥٤٨ ـ وفي روايةِ الدَّارميِّ (١): «فَإِنْ أَخَذَ مِن ذَلِكَ شَيئًا، ثُمَّ عَدَا بَعدَ ذَلِكَ؛ فَلَهُ النَّارُ خَالِدًا فِيهَا مُخَلَّدًا».

٩٤٥٩ ـ وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تُقَامُ (٢) الحُدُودُ فِي المَسَاجِدِ وَلَا يُقَادُ (٣) بالوَلَدِ الوَالِدُ»، رَوَاهُ التِّرمِذِي، والدَّارميُّ (٤).

⁼ وأخرجه عن قتادةَ مرسلًا: عبدُ الرزاق (١٨٢٠٠)، ورجالُه ثقاتٌ، قال: كان يُروى عن النَّبِيِّ ﷺ أنَّه قال: «لا أعافي أحدًا قَتَلَ بعد أخذ الدِّية».

وفي «كشف المناهج» (٣/ ١٨٢): «لا أَعْفَى»: فمَن رواه بفتح الهمزةِ والفاء؛ فمعناهُ: لا كثُر مالُه، ولا استغنى، فهو دعاءٌ عليه، ومَن رواه بضمّ الهمزة وكسر الفاء؛ فمعناهُ: لا أترُكُ.

⁽۱) الدَّارميُّ عن أبي شريحٍ الخزاعيِّ، ح: (٢٣٩٦)، وابنُ ماجه، ك: الدِّيات، ب: مَن قُتل له قتيلٌ؛ فهو بالخيارِ بين إحدى ثلاثٍ، ح: (٢٦٢٣)، وهو عند أبي داودَ برقم: (٤٤٩٦).

وأخرج أبو داودَ ما في معناهُ بسندٍ صحيحٍ برقم (٤٥٠٤)، ولفظُه: عن أبي شريحٍ الخزاعيِّ: «من قُتل له بعد مقالتي هذه قتيلٌ؛ فأهلُه بين خِير تين: أنْ يأخذوا العقْلَ، أو يقتُلوا».

وقال السَّهارنفوريُّ في «بذل المجهود» (١٢/ ٥٩٠): قال الحافظُ: واختُلف في تفسير العذاب في هذه الآية، فقيلَ: يتعلَّقُ بالآخرة، وأمَّا في الدنيا؛ فهو لمن قَتَلَ ابتداءً، وهذا قولُ الجمهور، وعن عكرمةَ وقتادةَ والسُّدِّيِّ: يتحتَّم القتلُ، ولا يتمكَّنُ الوليُّ من أخذ الدِّية، وفيه حديثُ جابرِ رَفَعه: «لا أعفو عمَّن قتل بعد أخذ الدِّية».

⁽٢) قولُه: «لا تُقامُ الحدودُ في المساجدِ»؛ (لأنَّه إنَّما بُنيتِ المساجدُ للصَّلاةِ المكتوبةِ وتوابعِها من النّوافل والذِّكر وتدريس العلم، ذكرَه ابنُ الهمام). كذا في «المرقاة». م

⁽٣) قولُه: «ولا يُقاد بالولدِ الوالدِ الوالدِ»: (قال في «اختلاف الأئمّة»: اتَّفقوا على أنَّ الابنَ إذا قَتلَ أحدَ أبويه؛ قُتلَ، واختلفوا فيما إذا قَتلَ الأبُ ولدَه، قال أبو حنيفة والشَّافعيُّ وأحمدُ: لا يُقتل به، وقال مالكُّ: يُقتلُ به إذا كان قتلَه بمجرَّد القصدِ كإضْجاعه وذبحِه، اه، والوالدة كالوالدِ والجدُّ والجدُّ من الأب والأم كالوالدين، نقلَه البرجنديُّ)، قاله في «المرقاة»، وقال في «الدر المختار»: (لأنَّهم أسبابٌ في إحيائه فلا يكون سببًا لإفنائهم، وحينتذِ تجب الدِّيةُ في مال الأبِ في ثلاثِ سنينَ عندَنا؛ لأنَّ هذا عمدٌ، والعاقلةُ لا تعقِلُ العمدَ، وقال الشَّافعيُّ: تجب حالَّة كبدل الصُّلحِ)، «زيلعي» و«جوهرة». م

⁽٤) الدَّارميُّ واللَّفظُ لـه، ك: الحدود، ب: في القود بين الوالد والولدح: (٢٤٠٢)، والتّرمذُّي، أبواب الدِّيات، ب: ما=



• ٤٥٥٠ ـ وعَن عَمرِ و بنِ شُعَيبٍ، عَن أَبِيهِ، عَن جَدِّهِ عَن سُرَاقَةَ بنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: حَضَرتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُقيدُ (١) الأَبَ مِن ابنِهِ، وَلا يُقيدُ الإبنَ مِن أَبيهِ، رواه التَّرمذيُّ (١).

١ ٥ ٥ ٤ _ وَعَن أَبِي رِمِثَةَ ﷺ قَالَ: أَتَبِتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَعَ أَبِي، فقالَ: «مَن هَذَا الَّذِي مَعَكَ؟» قَالَ: ابنِي أَشهَدُ بِهِ، قَالَ: «أَمَا إِنَّكَ لَا تَجْنِي عَلَيْهِ، وَلَا يَجْنِي عَلَيْكَ»، رواه أبو داودَ وَالنَّسَائِيُّ (٣).

٢٥٥٧ ـ وَزَادَ فِي «شَرِحِ السُّنَّةِ»(٤) فِي أُوَّلِهِ قَالَ: دَخَلتُ مَعَ أَبِي عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَرأَى أَبِي

⁼ جاء في الرجل يَقتلُ ابنَه يُقاد منه أم لا؟، ح: ١٤٠١، وابن ماجه، ك: الحدود، ب: النَّهي عن إقامة الحدود في المساجد، ح: (٢٥٩٩/ ٢٦٦١)، الحديثُ حسنٌ، وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لِضعفِ سويدِ بنِ سعيدِ وإسماعيلَ بن مسلمٍ - وهو المكيُّ - لكنَّهما قد تُوبعا، يُنظر حاشية «سنن ابن ماجه» ت الأرنؤوط (٣/ ٢٧٣).

قال ابنُ عبد البَّرِّ في «التَّمهيد» (٢٣/ ٢٤٤): (استفاضَ عند أهل العلم قولُه ﷺ: «لا يُقاد بالولدِ الوالدُ»، هي أقوى من الإسنادِ والحمدُ لله)، وقال (٢٣/ ٢٣٧): (وهو حديثٌ مشهورٌ عند أهل العلم بالحجازِ والعراق، مستفيضٌ عندَهم، يستغنى بشهرتِه وقبولِه والعمل به عن الإسنادِ فيه، حتى يكادُ أنْ يكونَ الإسنادُ في مثله؛ لشهرتِه تكلُّفًا».

⁽١) قولُه: "يُقيدُ الأبَ من ابنِه"؛ (أي: يأخُذُ قصاصَه منه، والقودُ القصاصُ، ولا يُقيد الابنَ من أبيه، قالوا: الحكمةُ فيه أنَّ الوالدَ سببُ وجود الولد فلا يجوزُ أنْ يكونَ هو سببًا لعَدَمه). كذا في «اللمعات». م

⁽٢) التَّر مذيُّ، أبواب الدِّيات، ب: ما جاء في الرجل يَقتل ابنَه يُقاد منه أم لا، ح: (١٣٩٩)، وله شاهدٌّ عن عمرَ ﷺ أخرجه ابنُ ماجه (٢٦٦٢) وأحمدُ (٩٨) والدَّار قطنيُّ (٣٢٧٦) والبيهقيُّ في «معرفة السُّنن والآثار» ح: (١٥٧٩)، وقال: «وهذا إسنادٌ صحيحٌ».

⁽٣) أبو داود، ك: الدِّيات، ب: لا يُؤخذُ أحدٌ بجريرةِ أخيه أو أبيه، ح: (٥٩٥٥)، والنَّسائي، ك: القَسَامة، ب: هل يُؤخذ أحدٌ بجريرةِ غيره؟، ح: (٤٨٣٦)، وصحَّحه ابنُ حبَّان (٥٩٥٥) واللَّفظ للنَّسائيِّ، وقال الرُّباعيُّ في «فتح الغفار» (٣/ ٢٣٦): (رواهُ أحمد وأبو داود والنَّسائيُّ والتِّرمذُّي وحسَّنه وصحَّحه ابنُ خزيمةَ وابنُ الجارودِ والحاكمُ). قال السِّنديُّ في «حاشية المسند» ط الرِّسالة (١١/ ٢٨١): قولُه: (اشهد به): على صيغة الأمر؛ أي: كن شاهدًا على اعترافي بأنّه ابني، أو (أشهدُ) على صيغة المتكلِّم، أي: أُقرُّ وأعترفُ بذلك، وفائدةُ هذا الكلامِ ضمانُ الجنايات بينهما على عادة الجاهليَّة؛ فلذلك ردَّه النَّبيُّ ﷺ بقوله: «لا يجنى عليك ولا تجنى عليه».

⁽٤) الحميديُّ (٨٩٠) واللَّفظُ له، وأحمدُ (١٧٤٩٢) وإسنادُه صحيحٌ. وفي «شرح السُّنة» للبغويِّ (١٠/ ١٨٢): قولُه: «أنتَ رفيقٌ»: معناه: أنَّك ترفقُ بالمريض، فتحميه ما تخشى أنْ لا يحتمله=

الَّذِي بِظَهرِ رَسُول اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ أَعَالِجُ الَّذِي بِظَهرِكِ فَإِنِّي طَبِيبٌ، فَقَالَ: «أَنتَ رفيتٌ، واللهُ الطَّبِثُ».

٣٥٥٣ ـ وعَن عَمرِ و بنِ شُعَيبٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﷺ أَنَّ رَجُلًا (١) قَتَلَ عَبدَهُ مُتَعَمِّدًا، فَجَلدَهُ النَّبِيُ ﷺ مِئةَ جَلدَةٍ وَنَفَاهُ سَنةً، وَمَحَا سَهمَهُ مِنَ المُسلِمِينَ، وَلَم يُقِدهُ بِهِ، وَأَمَرَهُ أَن يُعتِقَ رَقَبَةً، رواه النَّبِيُ ﷺ مِئةَ جَلدَةٍ وَنَفَاهُ سَنة»، والدَّار قطنيُ بإسنادِه (٢).

⁼ بدنُه، وتُطعمه ما ترى أنَّه أرفقُ به، والطَّبيبُ: هو العالم بحقيقةِ الدَّاء والدَّواء، والقادرُ على الصَّحَّة والشَّفاء، وليس ذلك إلا اللهُ الواحدُ القهَّارُ، ثمَّ تسميةُ اللهِ سبحانه وتعالى به، أن يُذكر في حال الاستشفاء، مثلَ أنْ يقولَ: اللَّهمَ أنت المُصِحُّ والممرِضُ، والمداوي، والطَّبيبُ، ونحو ذلك، فأمَّا أنْ تقولَ: يا طبيبُ افعلْ كذا، كما تقولُ: يا حليمُ، يا رحيمُ؛ فإنَّ ذلك مفارقٌ لأدب الدُّعاءِ.

⁽۱) قولُه: «أنَّ رجلًا قتلَ عبده... إلخ»: (ومذهبُنا أنَّ الحرَّ يُقتلُ بعبدِ غيرِه دونَ عبدِ نفسِه؛ لأنَّ عبدَه مالُه، فلا يستحقُّ المطالبة على نفسه، لكنْ عليه الكفَّارة، كما في «الجوهرة»، وحجَّننا هذه الأحاديث، وقال الشَّافعيُّ ومالكُّ رحمهما الله: لا يُقتل الحرُّ بالعبد، وإنْ كان عبدَ غيرِه لقوله تعالى: ﴿الْمُرُّ بِالْمُرِّ وَالْمَبْدُ بِالْعَبد، وإنْ كان عبدَ غيرِه لقوله تعالى: ﴿الْمُرُّ بِالْمُرِّ وَالْمَبْدُ بِالْعَبد، وإنْ كان عبدَ غيرِه لقوله تعالى: ﴿الْمُرُّ بِالْمُرِّ وَالْمَبْدُ بِالْمَبِد، وإنْ كان عبد عبره الله والعبدُ مملوكٌ، فلا مساواة بينهما، والقصاصُ مقابلةٌ، ومِن ضرورتها أنْ لا يُقتل الحرُّ بالعبد؛ ولأنَّ الحرَّ مالكُّ والعبدُ مملوكٌ، فلا مساواة بينهما، والقصاصُ يعتمدُها، ولنا العُموماتُ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَفْسِ ﴾ [المائدة: ٤٥]، وقوله تعالى: ﴿ وَكَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسِ بِالنَفْسِ بِالنَّقُ مِعالله العمومُ على موافقةِ حكمِه، وذلك لا يوجبُ تخصيصَ ما بقي، ألا ترى أنَّه قابلَ الأنثى فيه إلا ذكرُ بعضِ ما يشمله العمومُ على موافقةِ حكمِه، وذلك لا يوجبُ تخصيصَ ما بقي، ألا ترى أنَّه قابلَ الأنثى بالأنثى والذكرَ بالذّكرِ، ثمَّ لا يمنعُ ذلك مقابلةَ الذَّكرِ بالأنثى؟، وكذا لا يمنعُ مقابلةَ العبدِ بالحرِّ حتى يُقتلُ بهِ العبدُ بالإجماع، كذا بالعكس، إذ لو مُنعَ ذلك؛ لمنعَ العكسُ أيضًا)، أخذته من «المرقاة» و«رد المحتار» وشروح «الكنز». م

⁽٢) البيهة في «الكبرى» واللَّفظُ له، باب ما روي فيمن قتَل عبدَه أو مثَّل به، ح: (١٥٩٥١)، والدَّار قطنيُّ، ح: (٣٢٨٢)، والطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ك: الحدود، ب: حدُّ البكر في الزِّنا، ح: (٤٨٤٥)، وابن ماجه إلى قوله: «ومحا سهمَه من المسلمين»، ك: الدِّيات، ب: هل يُقتل الحرُّ بالعبد، ح: (٢٦٦٤).

قال العينيُّ في «النُّخب» (١٥//٤٤٧): (إنْ قيلَ: «إنه ضعيفٌ» لأجلِ إسماعيلَ بنِ عياش بنِ سليمِ الشَّاميِّ؛ فيقالُ: ما لِإسماعيل؟! فإنَّ دحيمًا قال: هو في الشَّاميينَ غايةٌ)، وقال الفسويُّ: (تكلَّم قومٌ في إسماعيلَ وهو ثقةٌ عذلٌ، أعلمُ=

300٤ وفي روايةٍ للبيهقيّ (١) عَنِ ابنِ عَبّاسٍ اللهُ قَالَ: جَاءَت جَارِيَةٌ إِلَى عُمَرَ بنِ الخَطّابِ اللهُ فَقَالَت: إِنَّ سَيِّدِي اتَّهَمَنِي فَأَقعَدَنِي عَلَى النَّارِ حَتَّى احتَرَقَ فَرجِي، فَقَالَ لَهَا عُمَرُ اللهُ عَمرُ اللهُ عَمرُ الرَّجُلَ عَلَيْكِ؟ قَالَت: لَا، قَالَ: فَهلِ اعترَفتِ لَهُ بِشَيءٍ؟ قَالَت: لا، فَقَالَ عُمرُ اللهُ عَلَيْ بِهِ، فَلَمّا رَأَى عُمرُ الرَّجُلَ عَلَيْكِ؟ قَالَت: لا، قَالَ: وَاللهِ عَنَالِ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ وَلَمْ اللهِ عَمْلُولُ اللهِ عَلَيْهِ وَلَا اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ

٥٥٥٠ ـ وروى أبو داود (٢) عن عَمرِ و بنِ شُعَيبٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﷺ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مُستَصرِخٌ إِلَى النَّبِيِّ عَنَافِهِ، فَقَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مُستَصرِخٌ اللَّهِ عَنَافِهِ، فَقَالَ: شَرَّا، أَبصَرَ لِسَيِّدِهِ جَارِيَةً لَهُ فَعَارَ فَجَبَّ (٣) مَذَاكِيرَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ إِلرَّجُلِ » فَطُلِبَ فَلَم يُقدَر عَلَيهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ إِلرَّجُلِ » فَطُلِبَ فَلَم يُقدَر عَلَيهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَى مَن نُصرَتِي ؟ قَالَ: «عَلَى كُلِّ مُؤمِنٍ» أَو قَالَ: «كُلِّ مُسلِم».

⁼ النَّاس بحديثِ أهل الشَّام، أكثرُ ما تكلَّموا فيه قالوا: يُغرِبُ عن ثقاتِ الحجازيِّين، وقال البخاريُّ: إذا حدَّث عن أهل بلدِه؛ فصحيحٌ، ولا شكَّ أنَّ حديثَه هذا عن إمام أهل الشَّام وهو الأوزاعيُّ، فافهم).

⁽۱) البيهة في الكبرى واللَّفظ له، باب ما روي فيمن قَتل عبدَه أو مثَّل به، ح: (١٥٩٤٨)، وهو في «شرح مشكل الآثار» (١٥٩٤٨) ح: (٣٦١) ح: (٣٢٩)، وفي «المعجم الأوسط» (٨/ ٢٨٦)، ح: (٨٦٥٧)، وقال الهيثميُّ في «المجمَع» (٢/ ٢٨٨): (رواه الطَّبرانيُّ في الأوسط، وفيه عمرُ بنُ عيسى القرشيُّ، وقد ذكرَه الذَّهبيُّ في الميزانِ، وذكرَ له هذا الحديث، ولم يذكُرْ فيه جرحًا وبيَّضَ له، وبقيةُ رجالِه وُثِقوا).

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الدِّيات، ب: مَن قتل عبدَه أو مثَّل به أيقادُ منه، ح: (٩١٥٤). وابن ماجه، ك: الدِّيات، ب: من مثَّل بعبده فهو حرَّ، ح: (٢٦٨٠)، وأحمدُ نحوَه بسندِه (٢٧١٠) وقال الهيثميُّ في «المجمع» (٦/ ٢٨٩): (ورجالُه ثقاتٌ).

⁽٣) قولُه: «فجَبَّ مذاكيرَهُ... إلخ»: يُستفادُ منه أنَّ طَرَفَ الحرِّ لا يُقطع بطَرَفِ العبدِ، عليه الاتِّفاقُ؛ يعني: لا قصاصَ فيه عندنا، وعندَ الشَّافعيِّ أيضًا؛ لذلك قال في «الهداية»: (ولا قصاصَ بين الرَّجلِ والمرأةِ فيما دونَ النَّفسِ، ولا بينَ الحرِّ والعبدِ، ولا بين العبدَين، خلافًا للشَّافعيِّ رحمه الله في جميع ذلك إلا في الحرِّ يقطعُ طرفَ العبدِ). م

٢٥٥٦ ـ وَعَن أَبِي الدَّردَاءِ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يُصَابُ بِشَيْءٍ
 فِي جَسَدِهِ فَيَتَصَدَّقُ بِهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللهُ بِهِ دَرَجَةً وَحَطَّ عَنْهُ بِهِ خَطِيئَةً»، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ وَابن مَاجَه (١).

٧٥٥٧ ـ وعَن سَعِيدِ بنِ المُسَيِّبِ أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ ﷺ قَتَلَ نَفَرًا خَمسَةً أَو سَبعَةً بِرَجُلٍ وَاحِدٍ قَتَلُوهُ قَتَلَ غِيلَةٍ، وَقَالَ عُمَرُ: لَو تَمَالاً (٢) عَلَيهِ أَهلُ صَنعَاءَ؛ لَقَتَلتُهُم جَمِيعًا، رَوَاهُ مَالِكٌ (٣).

٢٥٥٨ ـ وَرَوَى البخاريُّ (٤) عَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ نَحوَهُ.

٩٥٥٩ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمسَكَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ وَقَتَلَهُ الآخَرُ، يُقتَلُ (٥٠

- (٤) سَلَفَ تخريجُه.
- (٥) قولُه: «يُقتَلُ الذي قتَلَ ويُحبسُ الذي أمسَكَ»: (والحديثُ فيه دليلٌ على أنَّ المُمسكَ للمقتولِ حالَ قتلِ القاتلِ له لا يلزَمُهُ القودُ، ولا يُعدُّ فعلُه مشاركة حتى يكونَ ذلك من بابِ قتلِ الجماعةِ بالواحد، بل الواجبُ حبسُه فقط، وقد حكى صاحبُ «البحر» هذا القولَ عن الفريقينِ؛ يعني: الشَّافعيَّةَ والحنفيَّةَ، وقد استدلَّ لهم بالحديث والأثر الممذكورَين وقولِه تعالى: ﴿فَنَنِ اعْتَكُمُ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمُ وَلَيْ الممذكورُ المحمهورُ موكولًا إلى نظر الإمام في طولِ المدَّة وقِصَرها؛ لأنَّ الغرضَ تأديبُه، وليس بمقصودِ استمرارُه إلى =

⁽١) التّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب الدِّيات، ب: ما جاء في العفو، ح: (١٣٩٣)، وابنُ ماجه، ك: الدِّيات، ب: العفو في القصاص، ح: (٢٦٩٣)، وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرِفُه إلا مِن هذا الوجه ولا أعرفُ لأبي السَّفَرِ سماعًا مِن أبي الدَّرداء).

وفي البابِ عن عبادة بنِ الصَّامت عندَ أحمدَ (٢٢٧٠١)، والنَّسائيِّ في «الكبرى» (١١٠٨١)، ورجالُه ثقاتٌ، ويشهَد له أيضًا قولُه تعالى: ﴿ وَكُنْبَنَاعَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْمَيْنِ وَالْمَانَدَةِ وَالْأَنْفَ يَالْأَنْفِ وَالْأَدُنَ بِالْأَذُنِ بِالْمُذَنِ وَالْمَيْنِ وَالْمَانَدَةِ وَالْمَانِدَةِ وَالْمَانِدَةِ وَهُوَ كَفَارَةٌ لَهُ ﴾ [المائدة: ٥٥].

⁽٢) قولُه: «لو تمالاً عليهِ أهلُ صنعاء؛ لقَتَلْتُهم جميعًا»: لذلك قال في «الهداية»: (وإذا قَتَلَ جماعةٌ واحدًا عمدًا؛ اقتُصَّ من جميعهم). م

⁽٣) موطَّأُ مالكِ ت الأعظميّ، ح: (٣٢٤٦)، وأخرجه البخاريُّ معلَّقًا عن ابنِ عمرَ ولفظُه عن نافع، عن ابنِ عمرَ ﷺ أنَّ غلامًا قُتِلَ غِيلَةً، فقال عمرُ: (لو اشترك فيها أهلُ صنعاء؛ لقتلْتُهم)، وقال الحافظ في «الفتح» (٢٢٧/١٢): (وهذا الأثرُ موصولٌ إلى عمرَ بأصحِّ إسنادٍ).





الَّذِي قَتَلَ وَيُحبَسُ الَّذِي أَمسَكَ »، رَوَاهُ الدَّارَقُطنِيُّ (١).

٠٦٥٠ ـ وروى الشَّافعيُّ (٢) عَن عَلِيٍّ ﴿ أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا مُتَعَمِّدًا وَأَمْسَكَهُ آخَدُ، فَقَالَ: يُقْتَلُ الْقَاتِلُ وَيُحْبَسُ الْآخَرُ فِي السِّجْنِ حَتَّى يَمُوتَ.



⁼ الموتِ). كذا في «نيل الأوطار»، وأيضًا يُفهم من «رد المحتار». م

⁽۱) الدَّارقطنيُّ واللَّفظ له، ح: (۳۲۷۰)، والبيهقيُّ في «الكبرى» ك: الجراح، ب: الرَّجلُ يحبِسُ الرجلَ للآخرِ فيقتلُه، ح: (۱۲۰۲۹) وقال ابن الملقِّنِ في «تحفة المحتاج إلى أدلَّة المنهاج» (۲/ ٤٣): (رواه البيهقيُّ بإسنادِ على شرطِ الصحيح، لكنْ قالَ إنَّه غيرُ محفوظٍ، والصوابُ إرسالُه، قال ابنُ القطَّان: هو عندي صحيحٌ؛ يعني: الأوَّلَ).

⁽٢) الشَّافعيُّ في «الأمِّ» (٧/ ٣٥٠)، وعبدُ الرَّزَّاق، ح: (١٨٠٨٩) وابن أبي شيبة نحوه بسنده، ك: الدِّيات، ب: الرجل يقتلُ الرَّجلَ ويُمسكُه آخرُ ح: ٢٨٣٧٦.



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿وَدِينَةُ مُسَلَّمَةً إِلَىٰٓ أَهْلِهِ ۚ ﴾ [النساء: ٩٢].

٤٥٦١ - عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ هُ عَنِ النَّبِيِّ عَلِيَةً قَالَ: «هَذِهِ (١) وَهَذِهِ سَوَاءٌ » يَعنِي الخِنصَرَ والإبهام، رَوَاهُ البخاريُّ (٢).

٢٥٦٢ عنه ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الأَصَابِعُ سَوَاءٌ والأَسنَانُ سَوَاءٌ، الثَنِيَّةُ وَالضَّرسُ سَوَاءٌ، هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ»، رواه أبو داود (٣٠).

٢٥٦٣ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: «جَعَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَصَابِعَ اليَدَينِ وَالرِّ جلَينِ سَوَاءً»، رواه أبو داودَ وَالتَّرِ مِذِيُّ (٤).

⁽۱) قولُه: «هذهِ وهذهِ سواءً»: (يعني: الخنصرَ والإبهامَ؛ أي: هما مستويانِ في الدِّيَةِ، وإنْ كان الإبهامُ أقلَّ مفصلًا من الخنصر، إذ في كلِّ إصبعٍ عُشْرُ الدِّيَةِ، وهي عَشْرٌ من الإبلِ، وفي «شرح السُّنَة»: يجبُ في كلِّ إصبعٍ يقطعُها عشرٌ من الإبل، وإذا قطع أنمُلةً من أنامله؛ ففيها ثُلُثُ ديةِ إصبعٍ إلا أنملةُ الإبهامِ، فإنَّ فيها نصفُ دِية إصبعٍ؛ لأنَّه ليس فيها إلا أنملتان، ولا فرقَ فيه بين أنامل اليدِ والرِّجل، وأجمعَ عليه الأثمةُ). كذا في «المرقاة» و«الهداية». م

⁽٢) البخاريُّ، ك: الدِّيات، ب: دِيةُ الأصابع، ح: (٦٨٩٥).

⁽٣) أبو داود، ك: الدِّيات، ب: ديات الأعضاء، ح: (٤٥٥٩)، وابن ماجه دونَ ذكر الأصابع، ك: الدِّيات، ب: دية الأسنان، ح: (٢٦٥٠)، وأخرجه التِّرمذيُّ كما سيأتي، وقال ابنُ عبد الهادي في «المحرَّر في الحديث» برقم (١١١٤): (رواه أبو داو دَبإسنادٍ صحيح).

⁽٤) أبو داود، ك: الدِّيات، ب: ديات الأعضاء، ح: (٤٥٦١)، والتِّرمذيُّ، أبواب الدِّيات، ب: ما جاء في دية الأصابع، ح: (١٣٩١)، وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ).

٢٥٦٤ ـ وَعَن أَبِي هُوَيرَةَ ﷺ قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي جَنِينِ امرَأَةٍ مِن بَنِي لِحيَانَ سَقَطَ (١١

(۱) قولُه: «سَقَطَ ميتًا»: (حالٌ مقيَّدةً؛ لأنَّه إذا ضَرب بطنَ امرأةٍ فألقتْ جنينًا ميتًا؛ ففيه غُرَّةً، وإنْ ألقتْ حيًّا ثم مات؛ ففيه ديةٌ كاملةٌ، قال ابن المنذر: ولا خلاف في ذلك بين أهل العلم، وإنَّما الخلاف في أنَّ حياتَه تثبُتُ بكلِّ ما يدلُّ على الحياة من الاستهلالِ والرَّضاعِ والنَّفُس والعُطاس وغير ذلك، وهو مذهبُنا، وقولُ الشَّافعيِّ وأحمدَ: لا يثبُتُ إلا بلاستهلال، ولنا: أنَّ كلَّ ما عُلمتْ به حياتُه من شرب اللَّبن والعُطاس والتنفُّسِ يدلُّ على الحياة كالاستهلال، أمَّا لو تحرَّكَ عضوٌ منه؛ فإنَّه لا يدلُّ على حياتِه؛ لأنَّ ذلك قد يكون من اختلاج أو خروجٍ من مضيقٍ، وإنْ ألقتْ ميتًا ثم مات الظَّمْ؛ فعليه ديةٌ بقتل الأمِّ وغُرَّةٌ بإلقائِها، وقد صحَّ أنَّه ﷺ قضى في هذا بالدَّيةِ والغرَّة، وإنْ ماتتِ الأمُّ من الضَّربة ثم خرج الجنينُ بعد ذلك حيًّا ثم مات؛ فعليه ديةٌ في الأمِّ وديةٌ في الجنين؛ لأنَّه قاتلُ شخصين، وإنْ ماتتْ ثم ألفَّ ميتًا؛ فعليه ديةٌ في الأمَّ، ولا شيءَ في الجنين، وقال الشَّافعيُّ رحمه الله: تجب الغرَّةُ في الجنين؛ لأنَّ الظَّاهرَ موتَه بالضَّربِ، فصارَ كما إذا ألقته ميتًا وهي حيَّةٌ، ولنا أنَّ موتَ الأمِّ أحدُ سببَيْ موتِه؛ لأنَّه يختنق بموتها، إذ نفسه موتُه بالضَّربِ، فضارَ كما إذا ألقته ميتًا وهي حيَّةٌ، ولنا أنَّ موتَ الأمِّ أحدُ سببَيْ موتِه؛ لأنَّه يختنق بموتها، إذ نفسه كنفسها، فلا يجبُ الظَّمانُ بالشَّكَ.

اعتُرض عليه بأنَّ الشَّكَ ثابتٌ فيما إذا ألقت جنينًا ميتًا؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ الموتُ من الضَّرب، واحتمالِ أنْ لم يُنفخ فيه الرُّوحُ ومع ذلك وجبَ الضَّمانُ، وهو أوَّلُ ما ذكره في هذا الفصل، وأجيبَ بأنَّ الغرَّة في تلك الصُّورة تثبتُ بالنَّصِّ على خلاف القياس، كما ذكرنا، وليس ما نحن فيه في معناه؛ لأنَّ فيه الاحتمالَ من وجه واحد، وفيما نحن فيه من وجوه: وهي احتمالُ عدمِ نفخ الرُّوح، والموتِ بسبب انقطاع الغذاء، والموتِ بسبب موت الأمِّ، فلا يُلحَقُ بذلك لا قياسًا ولا دلالةً، فيبقى على أصل القياس، وهو عدمُ وجوب الضَّمان.

والمرادُ بالغرَّةِ نصفُ عُشْرِ ديةِ الرَّجل لو كان الجنينُ ذكرًا، وفي الأنثى عُشر دية المرأة، وكلُّ منهما خمسُمِئةِ درهم؛ لِمَا في روايةِ ابن أبي شيبةَ والبزَّار وأبي داود، وهو حجَّةٌ على من قدَّرَها بستَّمِئةٍ، نحوِ مالكُ والشَّافعيُّ، وهي على العاقلة عندنا، وعند مالكِ في مالِ الضَّارب؛ لأنَّه بدلُ الجزءِ، فصار كقَطْعِ إصبعٍ من أصابعه، والعاقلةُ لا تتحمَّل إلا بدلَ النَّفس، ولنا أنَّه ﷺ قضى بالغرَّةِ على العاقلة، رواه أبو داود والتَّرمذيُّ عن المغيرة بن شعبة، ورواه ابن أبي شيبة عن جابرٍ؛ ولأنَّها بَدَلُ نفْسِ الجنينِ؛ ولذا سمَّاها عليه السَّلام دية، حيثُ قال: «دُوهُ»، وقالوا: أندي من لا صاح ولا استهلَّ؟ ؛ الحديث.

ثم وجوبُ الغرَّة عندنا على العاقلةِ في سنةٍ واحدةٍ، وقال الشَّافعيُّ: في ثلاثِ سنينَ كسائر دياتِ قتل النَّفس، ولنا ما رُوي عن محمَّدِ قال: بلغَنا أنَّ رسولَ الله ﷺ جعلَ على العاقلة سنة، ذكره في «الهداية»، وهو وإنْ لم يجده مَن خرَّجوا أحاديثَه، لكنْ قد ذكرَ جمعٌ من المشايخ أنَّ بلاغاتِ محمَّدِ في حكم المسندة، وله وجهُ: وهو أنَّ دية الجنين=



مَيِّتًا: بِغُرَّةِ عَبدٍ أَو أَمَةٍ، ثُمَّ إِنَّ المَرأَةَ الَّتِي قُضِيَ عَلَيهَا بِالغُرَّةِ تُوُفِّيت، فَقَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ بِأَنَّ مِيرَاثَهَا لِبَنِيهَا وَزُوجِهَا وَالعَقلُ عَلَى عَصَبَتِهَا»، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ(١).

عَن عَمرِ و بنِ شُعَيبٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ فَهَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَيْقِي : ﴿ إِنَّ العَقلَ مِيرَاثٌ بَينَ وَرَثَةِ القَتِيلِ »... وَقَضَى رَسُولُ اللهِ عَيْقَ أَنَّ عَقلَ المَرأَة بَينَ عَصَبَتِهَا، ... وَلا يَرِثُ القَاتِلُ شَيئًا».

دُورَوَى أَبُو داود في «سُنَيهِ» (٣) عَنِ المُغِيرَةِ بِنِ شُعبَةَ ﷺ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ كَانَتَا تَحْتَ رَجُلِ مِنْ مُخَدِّ مِنْ مُخَدِّرَةِ بِنِ شُعبَةً ﷺ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ كَانَتَا تَحْتَ رَجُلِ مِنْ مُخَدِّرِهِ فَقَالَ: أَحَدُ مُخَدِينَهَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْقٍ، فَقَالَ: أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ: كَيْفَ نَدِي مَنْ لَا صَاحَ، وَلَا أَكَلَ، وَلَا شَرِبَ، وَلَا اسْتَهَلَّ، فَقَالَ: «أَسَجْعٌ كَسَجْعِ الْأَعْرَابِ؟» الرَّجُلَيْنِ: كَيْفَ نَدِي مَنْ لَا صَاحَ، وَلَا أَكَلَ، وَلَا شَرِبَ، وَلَا اسْتَهَلَّ، فَقَالَ: «أَسَجْعٌ كَسَجْعِ الْأَعْرَابِ؟» فَقَضَى فِيهِ بِغُرَّةٍ وَجَعَلَهُ عَلَى عَاقِلَةِ الْمَرْأَةِ، رواه التِّرمذيُّ، وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

٤٥٦٧ ـ وفي روايةِ ابنِ أبي شيبةَ (٤) عَن جَابِرِ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ فِي الجَنينِ غُرَّةً عَلَى عَاقِلَةِ

⁽١) البخاريُّ، ك: الدّيات، ب: جنين المرأة، ح: (٢٩٠٩)، ومسلمٌ واللَّفظ له، ك: القسامة، ب: دية الجنين، ح: (٢٣٩٠).

⁽٢) أبو داود واللَّفظ له، ك: الدِّيات، ب: ديات الأعضاء، ح: (٢٥٤٤)، والنَّسائيُّ، ك: القسامة، ب: كم ديةُ شبه العمد، ح: (١ ٤٨٠)، وقال المنذريُّ في «مختصر سنن أبي داود» ت حلاق (٣/ ٢٣٤): (وفي إسنادِه محمَّدُ بن راشد الدِّمشقيُّ المكحوليُّ، وقد وثَّقه غيرُ واحدٍ، وتكلَّم فيه غيرُ واحدٍ). والشَّطر الأوَّلُ عند أحمد (٧٠٩١) وسندُه حسنٌ.

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظ له، ك: الدِّيات، ب: دية الجنين، ح: (٤٥٦٨) وأخرجه مسلمٌ، ك: القسامة، ب: دية الجنين، ح: (٣٩٣)، والتّرمذيُّ نحوه، ك: الدِّيات، ب: ما جاء في دية الجنين، ح: (١٤١١).

قولُه: «ولا استَهَلَّ»: يقال: استهلَّ المولودُ: إذا بكى حين يولدُ، والاستهلال: رفعُ الصَّوتِ، «نَدِي»: صيغةُ المتكلِّم من الدِّية.

⁽٤) ابنُ أبي شيبةَ واللَّفظ له، ح: (٢٧٨٥٦)، وأصلُه عند أبي داود، ك: الدِّيات، ب: دية الجنين، ح: (٤٥٧٥)، ويشهدُ=

القَاتِلَةِ، وَبَرَّأَ زُوجَهَا وَوَلَدَهَا.

١٥٦٨ ـ وفي المتَّفقِ عليهِ عن أبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: اقتَتَلَتِ امرَأَتَانِ مِن هُذَيلِ فَرَمَت إِحدَاهُمَا الأُخرَى بِحَجَرٍ فَقَتَلَتهَا وَمَا فِي بَطنِهَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنَّ دِيَةَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ، عَبدٌ أَو وَلِيدَةٌ، وَقَضَى بِدِيَةِ المَرأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا، وَوَرَّثَهَا وَلَدَهَا وَمَنْ مَعَهُمْ، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ(١).

١٥٦٩ - وَفِي رِوَايَةِ مُسلِمٍ (٢) عَنِ المُغِيرَةِ بنِ شُعبَةَ ﷺ قال: ضَرَبَتِ امرَأَةٌ ضَرَّتَهَا بِعَمُودِ فُسطَاطٍ وَهِي حُبلَى، فَقَتَلَتَهَا، قَالَ: وَإِحدَاهُمَا لِحيَانِيَّةٌ، قَالَ: فَجَعَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ دِيَةَ المَقتُولَةِ عَلَى عَصَبَةِ القَاتِلَةِ وَغُرَّةٌ لِمَا فِي بَطنِهَا.

• ٤٥٧٠ _ وَروى البَزَّارُ فِي «مُسنَدِهِ» (٣) عَن عَبدِاللهِ بنِ بُريدَةَ عَن أَبِيهِ ﷺ أَنَّ امرَأَةً حَذَفَتِ امرَأَةً، فَقَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي وَلَدِهَا بِخَمسِمِيَّةٍ، وَنَهَى عَنِ الحَذَفِ.

قال المحقِّقُ: (ما أفاده الشَّيخ من الاحتمالِ بقوله: لعلَّه خمسُمئة درهم هو الظَّاهر، والحديث في «نصب الراية» (٤/ ٣٨١)، و «الدراية» (٢/ ٢٨١) بلفظ: خمسمئة فقط، بدون ذكر شاة أو درهم).

وعند الطَّبرانيِّ في «الكبير» عن أبي المليح الهذلي عن أبيه (١٩٣/١) ح: ٥١٤ ولفظُه: فيهِ غُرَّةٌ عبدٌ أو أمةٌ، أو خمسُمئةٍ، أو فرسٌ، أو عشرون ومِثةُ شاةٍ، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٦/ ٣٠٠): (رواه الطَّبرانيُّ والبزَّارُ باختصارِ كثيرٍ، وفيه المنهالُ بنُ خليفةٍ، وثَّقه أبو حاتم، وضعَّفه جماعةٌ، وبقيةُ رجاله ثقاتٌ).

قولُه: «حَذَفَتْ»؛ أي: رَمَتْ.

له ما أخرجه الشَّيخان عن أبي هريرة ولفظُه سيأتي بعده.

⁽۱) البخاريُّ، ك: الدِّيات، ب: جنين المرأة، وأنَّ العقلَ على الوالد وعصبةِ الوالدِ لا على الولد، ح: (٦٩١٠)، ومسلم، ك: القسامة، ب: دية الجنين، ح: (٣٩١)، واللَّفظ لمسلم.

⁽٢) مسلمٌ، ك: القسامة، ب: دية الجنين، ح: (٤٣٩٣).

⁽٣) البزَّار واللَّفظ له، ح: (٢٤٤١)، وأبو داود، ك: الدِّيات، ب: دية الجنين، ح: (٥٧٨)، والنَّسائيُّ في «السُّنن الكبرى» (٦٩٨٨) وعندهما: «خمسُ مِئةِ شاةٍ»، قال السَّهارنفوريُّ في «البذل» (٢١/ ٢٨٢): (لعلَّه في الحديثِ خمسُمِئةِ درهم، فوقع في موضع «درهم» شاةٌ غلَطًا).



٧١٥ - وفِي رِوَايَةِ ابنِ أَبِي شَيبَةَ عَن زَيدِ بنِ أَسلَمَ أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ ﷺ «قَوَّمَ الغُرَّةَ خَمسِينَ دِينَارًا»(١) وَكُلُّ دِينَارِ بِعَشَرَةِ دَرَاهِمَ(٢).

٧٧٥ ٤ ـ وَروى أبو داود فِي «سُنَنِهِ» (٣)عَن إبرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: «الغُرَّةُ خَمسُمِئَةٍ»؛ يعني: دِرْهَمًا.

١٩٥٧٣ ـ ورُوِيَ عَن مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ قَالَ: بَلَغَنَا أَنَّ رسولَ الله ﷺ جَعَلَ الغُرَّةَ عَلَى العَاقِلَةِ فِي سَنَةٍ (١٤)، وقالوا: (إنَّ بلاغاتِ محمَّدٍ في حُكْم المسنَدةِ)(٥).

١٥٧٤ ـ وعَن عَلقَمَةَ، وَالأَسوَدِ قَالَا: قَالَ عَبدُ اللهِ ﷺ: «فِي شِبهِ العَمدِ(١) خَمسٌ وَعِشرُونَ حِقَّة، وَخَمسٌ وَعِشرُونَ بَنَاتِ مَخَاضٍ»، رواهُ أبو

⁽۱) ابنُ أبي شيبة، ح: (۲۷۸۵۲)، ومن طريقه البيهقيُّ في «السُّنن الكبرى» ك: الدِّيات، ب: ما جاء في تقدير الغُرَّة عن بعض الفقهاء (١٦٤٢٨).

⁽٢) يُنظر: «الأمُّ» للشَّافعيّ (٧/ ٣٢٤)، «المقدِّمات الممهِّدات» (١/ ٢٨٨).

⁽٣) أبو داودَ، ك: الدِّيات، ب: دية الجنين، ح: (٤٥٨٠)، وسندُ، حسنٌ، وقال الحافظ في «الدِّراية» (٢/ ٢٨١): (ولإبراهيمَ الحربيِّ بإسنادٍ صحيح عن الشَّعبيِّ قال: خمسُمئةٍ).

⁽٤) «الأصل» المعروفُ بالمبسوط للشَّيبانيِّ (٤/ ٤٦٢)، وفي «شرح مختصر الطَّحاويِّ» للجصَّاص (٦/ ١٨): (وأمَّا كونُها في سنةٍ؛ فهو اتفاقُّ من الفقهاء).

⁽٥) «التعليق الممجَّد» على «موطَّأ محمَّدٍ» (٣/ ٢٦).

⁽⁷⁾ قولُه: "في شِبهِ العمدِ خمسٌ وعشرونَ حِقَّةٌ... إلخ»: لذلك قال في "الهداية»: ودِيةُ شبه العمد عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله مِئةٌ من الإبلِ أرباعًا، خمسٌ وعشرون بنتَ مخاض، وخمسٌ وعشرون بنتَ لبون، وخمسٌ وعشرون حقّة، وخمسٌ وعشرون جذعةٌ، وقال محمَّدُ والشَّافعيُّ رحمهما الله: أثلاثًا، ثلاثون جذعةٌ، وثلاثون حققة، وأربعونَ ثنيَّة، كلُّها خَلِفاتٌ في بطونها أولادُها؛ لقوله ﷺ: "ألا إنَّ قتيلَ خطأ العمدِ قتيلُ السَّوطِ والعصا»، وفيه مئةٌ من الإبل، أربعون منها في بطونها أولادُها، وعن عمرَ وزيدٍ ﷺ: ثلاثون حقَّة وثلاثون جذعةً؛ ولأنَّ دية شبه العمد أغلظُ، وذلك فيما قلنا، ولهما قولُه ﷺ: "في نفْسِ المؤمن مِئةٌ من الإبل»، وما رَوَياه غيرُ ثابتٍ؛ لاختلاف الصَّحابة ﷺ، في صفة التَّغليظ، وابنُ مسعود ﷺ قال بالتَّغليظ أرباعًا كما ذكرنا، وهو كالمرفوع، فيعارَض به. م

داود(١)، وهو كالمرفوع؛ لأنَّ المقاديرَ لا تُعرفُ بالرَّأي.

١٥٧٥ ـ وعَن عَمرِو بن شُعَيبٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «عَقلُ شِبهِ العَمدِ مُغَلَّظُ مِثلُ عَقل العَمدِ، وَلَا يُقتَلُ صاحبُه»، رواه أبو داود(٢).

٢٥٧٦ - وَعَن أَبِي بَكِرِ بِنِ مُحَمَّدِ بِنِ عَمرِو بِنِ حَزِمٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهلِ النَّمَنِ وَكَانَ فِي كِتَابِهِ: «أَنَّ مَن اعتبَطَ مُؤمِنًا قَتلًا عَن بَيِّنَةٍ؛ فَإِنَّهُ قَوَدٌ إِلَّا أَن يَرضَى أُولِيَاءُ لَكَتَبَ إِلَى أَهلِ النَّه وَكَانَ فِي كِتَابِهِ: «فِي النَّفسِ (٣) الدِّيَةُ: مِثَةٌ مِنَ الإِبلِ، وَعَلَى أَهلِ (١٤) المَقتُولِ»، وفِيهِ: «فِي النَّفسِ (٣) الدِّيةُ: مِثَةٌ مِنَ الإِبلِ، وَعَلَى أَهلِ (١٤)

⁽۱) أبو داود، ك: الدِّيات، ب: في دية الخطأ وشبه العمد، ح: (٤٥٥٣) وسكت عنه أبو داودَ ثم المنذريُّ وهو في «مصنَّف» عبد الرَّزَّاق الصَّنعانيِّ (٩/ ٢٨٤) ح: (١٧٢٣). وقال الرُّباعيُّ في «فتح الغفَّار» (٣/ ١٥٩٥): (رواه أحمدُ وأبو داود، وفي إسنادِه محمَّدُ بنُ أسدِ الدِّمشقيُّ المكحوليُّ، تكلَّم فيه غيرُ واحدٍ ووثَّقه غيرُ واحدٍ وأخرج الحديث الدارقطنيُّ وضعَّفه).

⁽٢) أبو داود واللَّفظ له، ك: الدِّيات، ب: ديات الأعضاء، ح: (٤٥٦٥)، وصحَّحه ابن حبَّان (٢٠١١)، وهو في «المسند» (٦٧١٨)، وصحَّح سندَه الشيخُ أحمدُ شاكر.

⁽٣) قوله: "وفي النَّفسِ الدِّيةُ... إلخ": (أي: عند العُدول عن القصاص إليها في العمد، وهي متعينةٌ في الخطأ شبه العمد، وفي "كتاب الرَّحمة": اتَّفق الأثمَّةُ على أنَّ الدِّيةَ للمسلم الحرِّ الذكرِ مِثةٌ من الإبلِ في مال القاتل العامدِ إذا عدَلَ إلى الدِّية، ثم اختلفوا هل هي حالَّةٌ أو مؤجَّلةٌ؟ فقالَ مالكٌ والشَّافعيُّ وأحمد رحمهم الله: حالَّةٌ، وقال أبو حنيفة رحمه الله: هي مؤجَّلةٌ في ثلاثِ سنينَ، واختلفوا في دية العمد، فقال أبو حنيفة وأحمدُ في إحدى روايتيه: هي أرباعٌ لكلِّ سنيِّ من أسنانِ الإبل، منها خمس وعشرونَ بنتَ مخاض، ومثلُها بنتَ لبونٍ، ومثلُها حِقاقٌ، ومثلُها جَذَعٌ، وقال الشَّافعيُّ: تؤخذُ مثلَّنةٌ، ثلاثون حقَّة، وثلاثون جذعة، وأربعون خَلِفة، وهي حواملُ، وبه قال أحمدُ في روايته الأخرى، وأمَّا ديةُ شبه العمد؛ فهي مثلُ دية العمد المحضِ عند أبي حنيفة والشَّافعيُّ، واختلفت الرِّوايةُ عن مالكِ في ذلك، وأمَّا دية الخطأ؛ فقال أبو حنيفة وأحمدُ: هي خمسٌ وعشرون جذعة، وعشرون حِقَّة، وعشرون بنتَ لبونٍ، وعشرون ابنَ مخاض، وعشرون بنتَ مخاض)، كذا في "المرقاة». م

⁽٤) قولُه: «وعلى أهل الذَّهبِ ألفُ دينارِ»: (اختلفوا في الدَّنانير والدراهم هل تؤخذُ في الدِّيات أم لا؟ فقال أبو حنيفة وأحمدُ رحمهما الله: يجوزُ أخذُها في الدِّيات مع وجود الإبل، ثم عنهما روايتانِ، هل هي أصلٌ بنفسِها أم الأصلُ =

الذَّهَبِ أَلفُ دِينَارِ، وَفِي الأَنفِ(١) إِذَا أُوعِبَ جَدعُهُ: الدِّيَةُ، وَفِي الأَسنَانِ(٢) الدِّيةُ، وَفِي الشَّفتَين (٣)

- الإبل، والذّهبُ والدّرهمُ بدلٌ عنها وقال مالكٌ: هي الأصلُ بنفسها مقدَّرة بالشَّرع ولم يعتبرها بالإبل، وقال الشَّافعيُّ: لا يُعدل عن الإبل إذا وُجدتْ إلا بالتَّراضي، فإنْ أعوزتْ؛ فعنه قولان: الجديدُ الرَّاجحُ أنَّه يُعدل إلى قيمته حينَ القبض، زائدةٍ أو ناقصةٍ، والقديمُ المعمول به ضرورة أنَّه يعدل إلى ألفِ دينارِ أو اثنَيْ عشرَ ألفِ درهم، واختلفوا في مبلغ الدِّية من الدَّراهم، فقال أبو حنيفة: عشرةُ آلافِ درهم، وقال الشَّافعيُّ وأحمدُ: اثنا عشرَ ألفِ درهم، كذا في «اختلاف الأثمَّة»، وظاهرُ الحديثِ يؤيد أبا حنيفةٍ، حيثُ قال: «وعلى أهل الذَّهب»، فالتَّقديرُ مِئةٌ من الإبل على أهل الإبل، وألفُ دينارِ أو ما يقومُ مَقامَها، وهو عشرةُ آلاف درهم على أهل الذَّهب). كذا في «المرقاة».
- (۱) قولُه: «وفي الأنف إذا أُوعِبَ جَدْعُه الدِّيةُ مِنه الإبل»: (والأصلُ في الأطراف أنَّه إذا فوَّت جنسَ منفعتِه على الكمال، أو أزالَ جَمالًا مقصودًا في الآدميِّ على الكمال؛ يجبُ كلُّ الدِّية لإتلافه النَّفسَ من وجه، وهو ملحتُّ بالإتلاف من كلِّ وجه؛ تعظيمًا للآدميِّ، دليلُه قضاءُ رسول الله ﷺ بالدِّية كلِّها في اللِّسان والأنفِ، وعلى هذا ينسحب فروعٌ كثيرةٌ، فنقولُ: في الأنف الدِّيةُ؛ لأنَّه أزال الجمال على الكمال، وهو مقصودٌ، وكذا إذا قطع المارنَ أو الأرنبةَ؛ لِما ذكرنا من إزالةِ الجَمال، ولو قطع المارنَ مع القصَبة؛ لا يُزاد على ديةٍ واحدةٍ؛ لأنَّه عضوٌ واحدٌ). كذا في «الهداية». م
- (٢) قوله: «وفي الأسنانِ الدِّيةُ»: (قال الطِّيعُ: فإنْ قلتَ: كيف يوافقُ هذا قولَه في الحديث الآي: «وفي الأسنان خمسًا خمسًا من الإبل»؟ قلتُ: اعتُبر في الجمع هناك أفرادُه وهنا حقيقتُه، مثالُه في التَّعريف حقيقةُ الجنسِ واستغراقِه؛ ولذلك كرَّر خمسًا ليستوعبَ الدِّية الكاملةَ باعتبارِ أخماسِها، قال ابنُ الحاجب: العربُ تكرِّرُ الشَّيءَ مرَّتين لتستوعبَ تفصيل جميع جنسِه باعتبار المعنى الذي دلَّ عليه اللَّه ظُ المكرَّر، وفيه أنَّ الأخماسَ هناك زيادةٌ على الدِّية)، أخذته من «المرقاة». م
- (٣) قولُه: «وفي الشَّفتينِ الدِّيةُ... إلخ»: (اعلمُ أنَّ ما لا ثاني َله في بدنِ الإنسانِ من الأعضاء، أو المعاني المقصودة فيه كمالُ الدية، والأعضاءُ أربعة أنواع: أفرادٌ، وهي ثلاثةٌ: الأنفُ واللِّسانُ والذَّكرُ، والمعاني التي هي أفراد في البدنِ: العقلُ والنَّفسُ والشَّمُّ والذَّوقُ، وأمَّا الأعضاءُ التي هي أزواجٌ؛ فالعينانِ والأذنان الشَّاخصتانِ والحاجبان والشَّفتان واليدانِ وثدْيا المرأةِ والأنثيان والرِّجلان، ففيهما الدِّيةُ، وفي أحدِها نصفُها، والتي هي أرباعٌ: أشفارُ العين، وفي كل شفرٍ ربُعُ الدِّية، والتي هي أعشارٌ: أصابعُ اليدين والرِّجلين، ففي العشرة الدِّيةُ، وفي الواحدةِ عُشرُها، والتي تزيد على ذلك: الأسنانُ، وفي كلِّ منها نصفُ عُشر الدِّية)، كذا في «رد المحتار».

(وأمَّا ما رواه أبو داود والنَّسائيُّ أنَّ غلامًا لأناسٍ فقراءَ قطعَ أذنَ غلامِ لأناسٍ أغنياء، فأتى أهلُه النَّبيَّ ﷺ، فقالوا: إنَّا =

الدِّيَةُ، وَفِي البَيضَتينِ الدِّيَةُ، وَفِي الذَّكَرِ الدِّيةُ، وَفِي الصُّلبِ الدِّيَةُ، وَفِي العَينَينِ الدِّيَةُ، وَفِي الرِّجلِ (١٠) الوَاحِدَةِ نِصفُ الدِّيَةِ، وَفِي المَامُومَةِ (٢٠) ثُلُثُ الدِّيَةِ، وَفِي الجَائِفَةِ ثُلُثُ الدِّيَة، وَفِي المَامُومَةِ (٢٠) ثُلُثُ الدِّيةِ، وَفِي الجَائِفَةِ ثُلُثُ الدِّيةِ، وَفِي المَّنَقِّلَةِ خَمسَ عَشَرَةً مِنَ الإبلِ، وَفِي السِّنِ (٤٠) خَمسٌ مِنَ الإبلِ»،

أناسٌ فقراء، فلم يجعل عليهم شيئًا؛ ففيه دليلٌ لنا على أنَّ عمدَ الصبيّ خطاً إذ لم تصدر عن اختيارٍ صحيحٍ، ولهذا
 لا يقتصُّ منه في القتل، وفيه الدَّيةُ على العاقلة، وقال الشَّافعيُّ: عمدُ الصَّبيّ عمدٌ، حتى تجبُ الدِّيةُ في ماله، واستدلَّ الشَّافعيُّ بهذا الحديث على أنَّ جنايةَ الخطأِ لا تلزم العاقلة إنْ كانوا فقراء، وقال أبو حنيفة: تلزمُ العاقلةَ الفقراءَ إذا
 كان لهم حرفةٌ وعملٌ؛ لإطلاق حديثِ العاقلة)، التقطته من «الهداية» و«المرقاة» و«نيل الأوطار».

وقال مولانا الشَّيخُ محمَّدٌ المحدِّثُ التَّهانويُّ رحمه الله في تأويل هذا الحديث: لعلَّه ﷺ لم يجعل الدِّيةَ عليهم بالفعل، ولم يطلب منهم على الفور، بل جعلَ أمدَه على اليُسر والغِنا، أو يُحمل على الخصوصيَّة بإذن الشَّارع عليه السلام في حقِّهم خاصَّة، أو يكونُ في أوَّل الأمر، ثم نُسخ هذا الجزءُ من الحديث بإجراء الدِّية في أمثال ذلك الأمر، هذا كلُّه على تقديرِ كون الجاني حرَّا، وأمَّا في صورة كون الجاني عبدًا؛ فالتَّوجيهاتُ هكذا، لكنَّ الجناية تكون على رقبة العبد لا على العاقلة. م

- (١) قولُه: «وفي الرِّجلِ الواحدةِ نصفُ الدِّيةِ»: (قال الشَّمني: تجب الدِّيةُ كاملةً في اثنين ممَّا في البدنِ منه اثنان كالعينين واليدين والرِّجلين، والشُّقَين والأُننين والأُنثين، وفي أحد اثنين ممَّا في البدن منه اثنان نصفُ الدِّية)، كذا في «المرقاة». م
- (٢) قوله: «وفي المأمومةِ ثلُثُ الدِّيةِ... إلخ»: كذا في «الهداية»، وقال في «المرقاة»: قال الطِّيبيُّ رحمه الله: وأمثالُ هذه
 التَّقديرات تعبُّدٌ محضٌ، لا طريقَ إلى معرفته إلا بالتَّوقيف. م
- (٣) قولُه: «وفي كلِّ أُصبُع... إلخ»: كذا قال في «الهداية»؛ لهذا الحديثِ؛ ولأنَّ في قطعِ الكلِّ تفويتَ جنس المنفعة، وفيه ديةٌ كاملةٌ، والأصابعُ عشرٌ فتنقسم الديّةُ عليها. م
- (٤) قولُه: «وفي السِّنِّ خمسٌ من الإبل»: (أو خمسون دينارًا أو خمسُمئة درهم؛ لقوله ﷺ: «في كل سِنِّ خمسٌ من الإبل»؛ يعني: نصفَ عُشر ديبه لو حرَّا، ونصفُ عُشر قيمتِه لو عبدًا، فإنْ قلتَ: تزيدُ حينئذِ ديهُ الأسنانِ كلِّها على ديةِ النَّسِ بثلاثةِ أخماسِها؛ أي: بناءً على الغالب من أنَّ الأسنانَ اثنان وثلاثون، فيجب فيها ستَّةَ عشرَ ألفِ درهم، وذلك ديةُ النَّس وثلاثةُ أخماسِها؛ قلتُ: نعم، ولا بأس فيه؛ لأنَّه ثابتٌ بالنَّصِّ على خلاف القياس كما في «الغاية» وذلك ديةُ النَّس وثلاثةُ أخماسِها؛ قلتُ: نعم، ولا بأس فيه؛ لأنَّه ثابتٌ بالنَّصِّ على خلاف القياس كما في «العاية» وغيرها، وفي «العناية»: وليسَ في البدن ما يجب بتفويتِه أكثرُ من قدر الدِّية سوى الأسنانِ). «الدر المختار» و«رد المحتار» ملتقط منهما. م



رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ (١).

٧٧٥٤ - وَفِي رِوَايَةِ مَالِكٍ (٢): «وَفِي العَينِ (٣) خَمسُونَ، وَفِي اليَدِ خَمسُونَ، وَفِي الرِّجلِ خَمسُونَ، وَفِي الرِّجلِ خَمسُونَ، وَفِي المُوضِحَةِ خَمسٌ».

٧٧٥ ـ ورَوَى أبو داود وَالنَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ عَن عَمرِو بنِ شُعَيبٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ هُمُ قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي المَوَاضِحِ خَمسًا حَمسًا مِنَ الإِبِلِ، وَفِي الأَسنَانِ خَمسًا حَمسًا مِنَ الإِبِلِ»(١٤).

(١) النَّسَائيُّ، ك: القسّامة، ب: ذِكْرُ حديثِ عمرِو بنِ حزمٍ في العقول، واختلافِ النَّاقلين له، ح: (٤٨٥٧)، والدَّارميُّ، ح: (٢٣٩٧)، وصحَّحه ابنُ حبَّان (٢٥٥٩) وغيره.

قال الزُّباعيُّ في «فتح الغفَّار» (٣/ ١٦١٩): (وقد صحَّحه جماعةٌ من أثمَّة الحديث منهم أحمدُ والحاكمُ وابن حبَّانَ والبيهقيُّ، وقال يعقوبُ بنُ سفيانَ: لا أعلم في الكتبِ المنقولة كتابًا أصحَّ من كتابِ عمرو بنِ حزم، فإنَّ الصَّحابةَ والتابعين يرجعون إليه ويدَعون رأيهم، وقال ابنُ عبد البرِّ: كتابٌ مشهورٌ عند أهل السِّيرَ أشبة المتواتر؛ لتلقي الناس له بالقبول).

وفي «النّهاية» (٣/ ١٧٢): (من اعتبطَ مؤمنًا قتلًا؛ فإنّه قودٌ»؛ أي: قتلَه بلا جناية كانتْ منه، ولا جريرة توجبُ قتلَه، فإنّ القاتلَ يُقاد به ويُقتل، وكلٌ من مات بغير علّة فقد اعتبط ومات فلان عبطة: أي شابًا صحيحًا، وعبطتَ النّاقة واعتبطتها إذا ذبحتها من غير مرض، وفي «جامع الأصول» (٤/ ٤٢٤): «جدعًا»: الجدْعُ: القطعُ، «أُوعِب»: الإيعابُ: الاستئصالُ، وكذلك أوعيَ جدعُه؛ أي: استُوفي، يعني: إنْ قطعَ جميعَه؛ ففيه الدّيةُ كاملة، «المأمومةُ»: الإيعابُ: الاستئصالُ وهي أن يبقى بينها وبين الدّماغ جلد وقيّ، «الجائفةُ»: الطّعنةُ التي تخالطُ الجوف وتنفُذ فيه، والمرادُ بالجوف؛ كلُ ماله قوّةٌ مخيلةٌ كالبطن والدّماغ، «قودٌ»: القود: القصاص، «المُنقَلَةُ»: هي الشّبَةُ التي تخرجُ منها صغارُ العظام.

- (٢) «موطًا مالكِ» ت الأعظميّ (٥/ ١٣٤٤) ومن طريقِه وطريقِ الزُّهريِّ أخرجه النَّسائيُّ، ك: القسامة، ب: ذكرُ حديثِ
 عمرو بن حزم في العقول، واختلافُ النَّاقلين له، ح: (٤٨٥٧ /٤٨٥٦).
- قال ابن عبد البرِّ في «التَّمهيد» (١٧/ ٣٣٨): (لا خلافَ عن مالكِ في إرسالِ هذا الحديث بهذا الإسنادِ، وقد رُوي مسندًا من وجهٍ صالح، وهو كتابٌ مشهورٌ عند أهل السَّير معروفٌ ما فيه عند أهل العلم معرفةٌ تستغني بشهرتها).
 - (٣) قولُه: «وفي العين خمسونَ»: (أي من الإبل، وهي نصفُ دية النَّفس)، كذا في «الهداية». م
- (٤) الدَّارميُّ واللَّفظ له، ح: (٢٤١٧/٢٤١٧)، وأبو داود، ك: الدِّيات، ب: ديات الأعضاء، ح: (٢٥٦٦/ ٣٦٥٤)،=

وَرَوَى التِّرمِذِيُّ، وَابنُ مَاجَه الفَصلَ الأُوَّلَ.

١٩٧٩ ـ وعن عُمَرَ بنِ الخطَّابِ ﷺ: (أَنَّهُ قضى (١) في رجُلٍ ضَرَبَ رَجُلًا فذَهَبَ سَمعُهُ وَبَصَرُه وَنِكَاحُهُ وَعَقلُه بأربعِ دِياتٍ)، ذَكَرَهُ أحمدُ بنُ حنبلٍ في روايةٍ عن الحارثِ وابنِه عبدِالله (٢)، وروى ابنُ أبي شيبةَ نحوَهُ.

٠ ٤٥٨ - وعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَدَى (٣) العَامِرِيَّينِ بِدِيَةِ المُسلِمِينَ، وَكَانَ لَهُمَا عَهدٌ

- (۱) قولُه: «قضَى في رجُل... إلخ»: (فيه دليلٌ على أنَّه يجبُ في كلِّ واحدٍ من الأربعة المذكورةِ ديةٌ عندنا وعند الفقهاء، وقد استدلَّ بها صاحبُ «البحر»، وقال: إنَّه لم ينكرْه أحدٌ من الصَّحابة، فكان إجماعًا، التقطتُه من «نيل الأوطار»، لذلك قال في «الهداية»: ومن ضربَ عضوًا فأذهبَ منفعتَه؛ ففيه ديةٌ كاملةٌ، كاليد إذا شَلَّتْ، والعينِ إذا ذهبَ ضوؤُها، وقال في موضع آخرَ منه: وفي العقل إذا ذهبَ بالضَّرب الدِّيةُ، وكذا إذا ذهبَ سمعُه أو بصرُه أو شمُّه أو ذوقُه؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منها منفعةٌ مقصودةٌ). م
- (٢) ابن أبي شيبة، ك: الدِّيات، ب: العقل، ح: (٢٧٣٥٠)، وعبد الرَّزَّاق (١٨١٨٣) والبيهقيُّ في «الكبرى»، ك: الدِّيات، ب: اجتماع الجراحات، ح: (٦٦٣٢٦)، وسندُ ابن أبي شيبة حسنٌ، انظر: «إرواء الغليل» (٧/ ٣٢٢)
- (٣) قولُه: "ودى العامرِيَّيْنِ بديةِ المسلِمينَ... إلخ»: (يعني: ديةُ المسلمِ والذَّمِّيِّ ولو كان مجوسيًّا سواءٌ، قال مالكُّ: ديةُ اليهوديِّ والنَّصرانيِّ ستَّةُ آلافِ درهمٍ؛ لقولِه ﷺ: "عقلُ الكافر نصفُ ديةِ المسلمِ»، والكلُّ عنده اثنا عشرَ ألفًا، وقال الشَّافعيُّ: ديةُ النَّصرانيِّ واليهوديِّ أربعةُ آلاف درهمٍ، وديةُ المجوسيِّ ثمانُمِثةِ درهمٍ؛ لأنَّه رُوي هكذا، وهذا على قوله القديم، وبه قال أحمدُ ومالكُّ في روايةٍ، وعلى قوله الجديد: ثلثُ المِثةِ من الإبل أو قيمةُ الثَّلث عند فقدِها، وكذلك في المجوسيِّ، ولنا ما رُوي عن ابن عباسٍ أنَّ النَّبيَّ ﷺ ودى المعاهلين الذين كانا على عهدِ من رسول الله ﷺ وقتلَهما عمرُو بنُ أُميَّةَ الضمريُّ بمثةٍ من الإبل، وقال ﷺ: "ديةُ كلِّ ذي عهدٍ في عهدِه ألفُ دينارٍ»، وعن الزُّهريِّ أنَّ المَعنى الأنوثةِ والرِّقَ، أبا بكرٍ وعمرَ ﷺ كانا يجعلان ديةَ الذَّمِّيُّ مثلَ ديةِ المسلم، لا يُقال: إنَّ نقصَ الكفر فوقَ نقصِ الأنوثةِ والرِّقَ، والعبد فوجبَ أنْ تتقص ديتُه به، ولأنَّ الرَّقَ أثرُ الكفر، فإذا انتقصَ بأثرِه؛ ففيه أولى؛ لأنَّا نقول: نقصانُ دية المرأة والعبد لا باعتبار نقصانِ الأنوثة والرَّقيَّةِ بل باعتبار نقصانِ ونقصت قيمتُها، والكافرُ يساوي المسلمَ في هذا المعنى، فوجب المالك، والحرُّ الذَّكرُ يملكهما؛ فلهذا زادت قيمتُه ونقصت قيمتُها، والكافرُ يساوي المسلمَ في هذا المعنى، فوجب

⁼ والتِّرمذيُّ الشَّطرَ الأوَّلَ، ك: الدِّيات، ب: ما جاء في الموضِحة، ح: (١٣٩٠)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ والعملُ على هذا عند أهل العلم).



مِن رَسُولِ اللهِ ﷺ، رواه التِّرمذيُّ (١).

١٩٥٨ ـ وروى أبو داودَ في «مراسيلِه»(٢) عَن سَعِيدِ بنِ المُسَيِّبِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «دِيَةُ كُلِّ ذِي عَهدٍ فِي عَهدِهِ أَلفُ دِينَارٍ».

٢٥٨٢ ـ ورَوَى مُحَمَّد فِي «كِتَابِ الآثَارِ»(٣) عن الهَيثَم بنِ أَبِي الهَيثَمِ هِ أَنَّ النَّبِيَّ عَيَا فَ وَأَبَا بَكرٍ

⁼ أن يكونَ بدلُه كبدلِه)، مأخوذٌ من شروح «الكنز». م

⁽١) التّرمذيُّ، أبواب الدِّيات، ب:...، ح: (١٤٠٤)، وقال: «حديثٌ غريبٌ».

⁽٢) «المراسيل» لأبي داود، ح: ٢٦٤، وقال ابنُ التُّركماني في «الجوهر النقي» (٨/ ١٠٣): (رجالُه ثقاتٌ)، وقال: (وقد تأيّد هذا المرسلُ بمرسلَين صحيحين، وبعدَّة أحاديث مسندة وإن كان فيهما كلامٌ، وبمذاهب جماعة كثيرة من الصَّحابة ومَن بعدهم، فوجبَ أن يَعمل به الشَّافعيُّ كما عُرف من مذهبه، وفي «التمهيد»: روى ابنُ إسحقَ عن داود الصَّحابة ومَن بعدهم، فوجبَ أن يَعمل به الشَّافعيُّ كما عُرف من مذهبه، وفي «التمهيد»: روى ابنُ إسحقَ عن داود ابنِ الحصينِ عن عكرمة عن ابنِ عباسٍ في قضيَّة بني قريظة والنَّضيرِ أنَّه ﷺجعل ديتهم سواءً دية كاملة، وعمرُ وعثمانُ قد اختلف عنهما، وقد تقدَّم عن عثمانَ موافقةُ هذه الأحاديثِ من وجوه عديدةٍ بعضُها في غاية الصَّحة كما قدَّمنا عن ابن حزم وهو الذي دلَّ عليه ظاهرُ كتاب الله تعالى؛ لأنَّه تعالى قال: ﴿وَمَن فَكُلُ مُوْمِئاً خَصُكاً فَتَحْرِرُ رَفَبَكُ مُومِئاً فَكُمُ وَدِيَةٌ مُسكَمَةً إِلَى المَّهِمِ عَلَيْهُ مَي اللَّيةَ مِي الدِّيةَ مِي الدِّيةَ مِي اللَّيةَ عَلَي اللَّهُ عَلَي السَّابة من السَّلفِ، قال ابنُ أبي شيبة: ثنا عبد الرَّحيم هو ابنُ سلمانَ، عن أشعث هو ابنُ سوارٍ، عن الشَّعبيّ وعن الحكم وحمَّادٍ، عن إبراهيمَ: قالا: ديهُ البهوديّ والنَّصراني والحربيّ المعاهدِ مثلُ دية المسلم ونساؤهم على النَّصف من دية الرِّجال، وكان عامرٌ يتلو هذه الآيةَ: يسبرًا؛ فقد تقدَّم أنَّ مسلماً روى له متابّعةً، وأخرج له ابنُ خزيمة في صحيحه والحاكمُ في المستدرك، وقال ابنُ أبي سيبرًا؛ فقد تقدَّم أنَّ مسلماً روى له متابّعة، وأخرج له ابنُ خزيمة في صحيحه والحاكمُ في المستدرك، وقال ابنُ أبي شيبةَ أيضًا: ثنا إسمعيلُ بنُ إبراهيمَ عن أيوب عن الزُّهريَّ، سمعتُه يقولُ: «دِيهُ المعاهد ديهُ المسلمِ»، وتلا الآية السَّابةة، وهذا السَّندُ في غاية الصَّحة.

⁽٣) «كتاب الآثار» ب: دية المعاهد، ح: ٥٨٤، وله شاهدٌ عن ابن مسعودٍ أخرجه ابنُ أبي شيبة، ك: الدِّيات، ب: من قال: ديةُ اليهوديِّ والنَّصرانيُّ مثلُ دية المسلم، ح: (٢٨٠١٥)، وعبد الرَّزَّاق (١٨٤٩٩) والطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٩/ ٤٠٩) ح: ٩٧٣٨، قال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٦/ ٢٩٩): (ورجالُه رجالُ الصَّحيح إلا أنَّ فيه انقطاعًا)، قال ابنُ التُّركمانيُّ: (هذا هو مذهبُ ابن مسعودٍ، مشهورٌ عنه وإنْ كان منقطعًا)، «الجوهر النقي» وقال=

وَعُمَرَ وَعُثمَانَ عُنْهُ قَالُوا: «دِيَةُ المُعَاهَدِ دِيَةُ الحُرِّ المُسلِم».

٤٥٨٣ ـ وَعَن خِشفِ بنِ مَالِكٍ عَنِ ابنِ مَسعُودٍ ﴿ قَالَ: (قَضَى (١) رَسُولُ اللهِ ﷺ دِيَةَ الخَطأِ عِشرِينَ بِنتَ مَخَاضٍ، وَعِشرِينَ ابنَ مَخَاضٍ ذُكُورٍ، وَعِشرِينَ بِنتَ لَبُونٍ، وَعِشرِينَ جَذَعَةً، وَعِشرِينَ جِقَةً»، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ، وَأبو داود، وَالنَّسَائِيُّ (١)، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوقُوفٌ (٣) عَلَى ابنِ مَسعُودٍ.

٤٥٨٤ ـ ورَوَى البَيهَقِيُّ مِن طَرِيقِ الشَّافِعِيِّ (٤) قَالَ: قَالَ مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ: بَلَغَنَا عَن عُمَرَ أَنَّهُ

فيه: (٨/ ١٠٣): (وذكر عبدُ الرَّزَاق بسندَينِ صحيحَين عن النَّخعيِّ [١٨٥٠٠] والشَّعبيِّ [١٨٥٠١] أنَّ دية َ
 اليهوديِّ والنَّصرانيُّ كدية المسلم).

وأخرج أبو داود في «المراسيل» برقم: (٢٦٨) ما في معناه عن ربيعةَ بنِ أبي عبد الرحمن، قال: (كان عقلُ اللَّمِيِّ مثلَ عقل المسلم في زمن رسول الله ﷺ وزمنِ أبي بكرٍ وزمنِ عمرَ وزمنِ عثمانَ). وصحَّحَ سندَه الزَّيلعيُّ في «نصب الرَّاية» (٣٦٧/٤).

- (١) قولُه: «قضى رسولُ الله ﷺ في دية الخطأ... إلخ»: (أيْ: ديةُ الخطأِ مئةٌ من الإبل أخماسًا؛ أي: عشرونَ ابنَ مخاضٍ، وعشرون بنتَ مخاضٍ، وعشرون بنتَ لبونٍ، وعشرون حقَّة، وعشرون جذعةً؛ لهذا الحديث، والشَّافعيُّ أخذ بمذهبنا غيرَ أنَّه قال: يجبُ عشرون ابنَ لبونٍ مكانَ «ابنَ مخاضٍ»، والحجُّةُ عليه ما روينا). مأخوذ من «التكملة» و «العيني». م
- (٢) أبو داود، ك: الدِّيات، ب: الدِّيةُ كم هي، ح: (٤٥٤٥)، والتِّرمذيُّ، أبواب الدِّيات، ب: ما جاء في الدِّية كم هي من الإبل، ح: ١٣٨٦، والنَّسائيُّ، ك: القسامة، ب: ذكر أسنان دية الخطأ، ح: ٤٨٠٦، وهو في «المسند» (٤٣٠٣)، وصحَّح الشيخُ أحمدُ شاكر إسنادَه، واللَّفظ للنَّسائيِّ.
- (٣) وقال عليٌ القاري: (وعلى تقدير تسليمِه لا يضرُّه، فإنَّ مثل هذا الموقوفِ في حكم المرفوع، فإنَّ التَّقاديرَ لا تُعرف من قبَل الرَّأي، مع أنَّ المقرَّرَ في الأصل أنَّه إذا كان الحديثُ مرفوعًا وموقوفًا يُعتبر المرفوعُ، وخشفٌ وثَّقه النَّسائيُّ، وذكره ابنُ حبَّان في «الثِّقات»، وهو روى عن ابنِ مسعودٍ وعن عمرَ وعن أبيه [مالك] كما سبق، فيكونُ معروفًا؛ لأنَّ أقلَّ المعروف أنْ يرويَ عن اثنين، وقال الشمنيُّ: وأجاب الأصحاب عن الذي وداهُ النَّبيُ عَلَيْ من إبلِ الصَّدقةِ، بأنَّ النَّبيُ عَلَيْ تبرَّع بذلك ولم يجعله حُكمًا)، ينظر: «المرقاة» (٢ / ٢٨٩). م
- أقولُ: وفي حاشيةِ «تهذيب الكمال» (٨/ ٢٥٠)، قال الشيخُ بشَّار: (خشفٌ قد وثَّقه النَّسائيُّ وابن حبَّان، والرَّاوي عنه زيدُ بن جبيرِ ثقةٌ مشهورٌ أخرج له السِّتَّةُ، فانتفتْ عنه الجهالةُ بتوثيق هؤلاء إن شاء اللهُ تعالى.
- (٤) «الأمُّ» للشَّافعيِّ (٧/ ٣٢٣)، ومن طريقه البيهقيُّ في «الكبرى»، ح: (١٦١٨٦)، وأسنده محمَّدٌ في «الآثار»، باب=



فَرَضَ (١) عَلَى أَهلِ الذَّهبِ فِي الدِّيةِ أَلفَ دِينَارٍ وَمِنَ الوَرِقِ (٢) عَشَرَةَ آلافِ دِرهم.

= الدِّيات وما يجب على أهل الورق والمواشي، ح: (٥٥١).

(٢) قولُه: «ومن الوَرِقِ عشرةُ آلافِ درهم»: قال الشّمنيُّ: الدِّيةُ عندنا من الذَّهب ألفُ دينارٍ، ومن الفضَّة عشرةُ آلاف درهم، ومن الإبل مِئةٌ، وقال الشَّافعيُّ: من الورق اثنا عشرَ ألفًا، وبه قال مالكُّ وأحمدُ وإسحاقٌ؛ لِما أخرج أصحاب السُّنن الأربعة عن ابن عباسٍ أنَّ رجلًا من بني عديًّ قُتل، فجعل النَّبيُ ﷺ ديتَه اثنا عشر ألفًا، ولنا _ وهو قولُ الثَّوريُّ وأبي ثورٍ من أصحاب الشَّافعيِّ – ما روى البيهقيُّ من طريق الشَّافعيِّ، قال: قال محمَّدُ بنُ الحسن: =

⁽١) قولُه: «فَرَضَ على أهل الذَّهبِ في الدِّية ألفَ دينارِ... إلخ»: واعلم أنَّ العلماءَ اختلفوا في الأصل في الدِّية، فقال الشَّافعيُّ وأحمُّد في رواية: الإبلُ فقط، وبقيةُ الأصناف مصالَحةٌ لا تقديرٌ شرعيٌّ، فتجب قيمتُها، بالغةّ ما بلغَتْ، وأفاد هذا الحديثُ والحديثُ السَّابق؛ أعني: «وعلى أهل الذَّهب ألفُ دينارِ»: أنَّ كلَّ الأنواع الثلاثةِ من الإبل والذَّهب والفضَّة أصولٌ، وعليه أبو حنيفة رحمه الله، وأنَّ التَّعيين بالرِّضاء أو القضاء، وعليه عملُ القضاة، وقيلَ: للقاتل، ذكرَه القهستانيُّ، ووجه الاستدلال به: أنَّ عمرَ قضى بذلك بمحضرِ من الصَّحابة من غيرِ نكيرٍ، فحلَّ بمحلّ الإجماع، وقال أبو يوسفَ ومحمَّدٌ وأحمد في رواية: الإبلُ والذَّهب والفضَّة، والبقر مِائتا بقرةٍ والغنمُ ألفا شاةٍ، والحلَّة مِائتا حُلَّةٍ أصولٌ، وفائدةُ الخلاف تظهر في اختيار القاتل، فعند أبي حنيفة الخيارُ من الأنواع الثّلاثة فقط، وعندهما من السِّتَّة، ثم فائدة هذا الاختلاف إنَّما يظهر فيما إذا صالح القاتُل مع وليِّ القتيل على أكثرَ من مِائتي بقرةٍ؛ فعنده يجوُز؛ لأنَّه صالح على ما ليس من جنس الدِّية، وعلى قولهما لا يجوزُ، كما لو صالح على أكثرَ من مِثةٍ من الإبل أو أكثرَ من ألفِ دينار، والصَّحيحُ ما ذهب إليه الإمام، كما في «المضمرات»؛ لأنَّ أبا يوسف ومحمَّدًا رحمهما الله أخذا بظاهر حديث عمر ، فأنه، وقالا: الدِّيةُ من الأصناف السِّنَّة، فإنَّ عمرَ جعلها من هذه الأصناف، وقدَّر كلَّ صنفٍ منه بمقدار، ومعلومٌ أنَّه ما كان يتَّققُ القضاء بذلك كلِّه في وقتٍ واحدٍ، فعرفنا أنَّ المرادَ بيانُ المقدار من كلِّ صنفٍ، وأبو حنيفة قال: الدِّيةُ من الإبل والدراهم والدنانير، وقد اشتهرت الآثارُ بذلك عن رسول الله ﷺ، وإنَّما أخذ عمرُ من البقر والغنم والحلل في الابتداء؛ لأنَّها كانت أموالَهم، فكان الأداءُ منها أيسرَ عليهم، وأخذُها بطريق التَّيسير عليهم، فظنَّ الرَّاوي أنَّ ذلك كان منه على وجه بيان التَّقدير للدِّية في هذه الأصناف، فلمَّا صارتِ الدَّواوينُ والإعطاءاتُ؛ جلُّ أموالهم الدَّراهمُ والدَّنانيُر والإبلُ، فقضى بالدِّية منها، ثم لا مدخلَ للبقر والغنم في قيمة المتلفات أصلًا، فهي بمنزلة الدُّور والعبيدِ والجواري، وهكذا كان ينبغي أن لا تدخلَ الإبلُ إلَّا أنَّ الآثارَ اشتهرتْ فيه عن رسول الله عليه، فتركنا القياسَ بذلك في الإبل خاصَّةً، أخذته من «المرقاة» و«نيل الأوطار» و«رد المحتار» و «البناية» و «الهداية» و «المبسوط». م



٤٥٨٥ ـ وَعَن عَمرِو بنِ شُعَيبٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﷺ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "مَن تَطَبَّبَ،
 وَلَم يُعلَم مِنهُ طِبٌّ قَبلَ ذَلِكَ، فَهُوَ ضَامِنٌ (١١)»، رواه أبو داود، وَالنَّسَاثِيّ (٢٠).



الشَّافعيُّ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَضَى من دراهم كان وزنُها وزنَ ستَّةٍ؛ أي: وزنُ ستَّةٍ منها ستَّةُ مثاقيلَ؛ فإنَّ في ابتداء عهد الشَّافعيُّ أنَّ النَّبِي ﷺ قضى من دراهم كان وزنُها وزنَ ستَّةٍ؛ أي: وزنُ ستَّةٍ منها ستَّةُ مثاقيلَ؛ فإنَّ في ابتداء عهد رسول الله ﷺ كان وزنُ الدَّراهم وزنَ ستَّةٍ، وقد كانت الدَّراهمُ كذلك؛ أي: وزنَ ستَّةٍ إلى عهد عمرَ، ثم صارَ وزنَ سبعةٍ، وقال تاج الشَّريعة: وتأويلُ ما رُوي أنَّه أوجَبَ اثني عشرَ محمولٌ على أنَّه أوجبَ من دراهم كانت توزنُ سبقةً، واثنا عشرَ بوزنِ ستَّةٍ تبلغُ عشرة آلافٍ بوزنِ سبعةٍ، التقطتُه من «المرقاة» و«البناية». م

(۱) قولُه: «فهو ضامنٌ»: أي: دية، وسقط عنه القصاصُ؛ لإذنِ المريضِ، وجنايةُ الطَّبيب عند عامَّة الفقهاء على العاقلة، «اللمعات» و«المرقاة» ملتقَطَّ منهما، وقال في «بذل المجهود»: حاصلُه: أنَّ الطَّبيبَ إذا عالجَ بشيءٍ من المعالجة بيدِه، مثلًا قطعَ العرقَ أو شقَّ الجلدَ أو كواهُ بمكواةٍ أو سقاهُ بيده فأوجرَ في فيهِ فتلِف؛ فهو جنايةٌ يلزمُه الدِّيةُ، وأمَّا إذا وصفَ له الدَّواءَ وبيَّنه للمريض فأكلَ المريضُ بيده؛ فلا ضمانَ فيه. م

(٢) أبو داود، ك: الدِّيات، ب: فيمن تطبَّبَ بغير علم فأعنَتَ، ح: (٤٥٨٦)، والنَّسائيُّ، ك: القسامة، ب: صفة شبه العمد، ح: (٤٨٣٤)، وصحَّحه الحاكمُ ووافقهُ الذَّهبيُّ (٧٤٨٤)، واللَّفظ للنَّسائيِّ.



٢٥٨٦ ـ عَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «العَجمَاءُ(١) جَرحُهَا جُبَارٌ، وَالمَعدِنُ (٢) جُبَارٌ، وَالبَثرُ جُبَارٌ»، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ (٣).

٤٥٨٧ ـ وَعَن يَعلَى بنِ أُمَّيَّةَ ﷺ قَالَ: غَزُوتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ جَيشَ العُسرَةِ، وَكَانَ لِي أَجِيرٌ،

⁽۱) قولُه: «العجماءُ جَرْحُها جُبَارٌ»: احتجَّ به أبو حنيفة ﷺ على أنَّ ما أفسدَتِ الماشيةُ من مالِ الغيرِ لم يكن معها مالكُها؛ فلا ضمانَ عليه، ليلا كان أو نهارا، وإنْ كانَ معها مالكُها؛ فإنْ كان يسوقُها؛ فعليهِ ضمانُ ما أتلفتْ بكلً حالٍ، وإنْ كان قائدَها أو راكبَها؛ فعليه ضمانُ ما أتلفتْ بفجها أو يدِها، ولا يجبُ ضمانُ ما أتلفتْ برجلِها إلا أنْ يحملَها الذي معها على الإتلافِ أو يقصدَه؛ فحينتلِ يضمنُ؛ لوجودِ التَّعدي منه، وقال الشَّافعيُّ: إنَّ ما أفسدت الماشيةُ بالنَّهار من مالِ الغير؛ فلا ضمانَ على ربَّها إذا لم يكن معها مالكُها، وإن كان معها؛ فعليه ضمانُ ما أتلفتْهُ، سواءٌ كان راكبَها أو سائقَها أو قائدَها أو كانت واقفةً عنده، سواءٌ أتلفتْ بيدها أو رِجلها أو فمِها، وأجابَ أصحابُ أبي حنيفة: بأنَّ العجماءَ جُبارٌ مطلقٌ عامٌ، فوجبَ العملُ بعمومه، وأمَّا التَّعدي؛ فخارجٌ عنه، «عمدة القاري» و«المسوى» ملتقطٌ منهما، وقال في «التَّعليق الممجَّد»: فلا يختصُّ الهدَرُ بالجرح، بل كلُّ الإتلافاتِ ملحقةٌ بها، وقال عياضٌ: إنَّما نبَّه بالجَرْح؛ لأنَّه الأغلبُ، أو هو مثالٌ نبَّه به على ما عداه. م

⁽٢) قولُه: «والمعدنُ جُبارٌ والبِيْر جُبارٌ»: معناهُ أنَّ الرَّجُلَ يستأجرُ الرَّجُلَ لحفرِ البيْرِ أو المعدنِ، فيسقُط البيئرُ أو المعدنُ على الحافرِ فيقتلُه؛ فذلك هدرٌ لا ضمانَ فيه؛ لعدمِ التَّسبُّبِ والمباشَرة منه، التقطتُه من «موطَّأ محمَّدٍ» و «التَّعليق الممجَّد». م

⁽٣) البخاريُّ، ك: الدِّيات، ب: المعدِنُ جبارٌ والبئرُ جبارٌ، ح: (٦٩١٢)، ومسلمٌ، ك: الحدود، ب: جَرحُ العجماء، والمعدن، والبئر جبارٌ، ح: (٤٤٦٥).

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٢/ ٤٢١): «العجماءُ»؛ أي: البهيمةُ، «جَرْحُها جُبارٌ»؛ أي: هدرٌ.

فَقَاتَلَ إِنسَانًا فَعَضَّ أَحَدُهُمَا يَدَ الآخرِ، فَانتَزَعَ المَعضُوضُ يَدَهُ مِن فِي العَاضِّ، فَأَندَرَ ثَنِيَّتَهُ فَسَقَطَت، فَانطَلَقَ إِلَى النَّبِيِّ عَيِّالَةٍ فَأَهدَرَ (١) ثَنِيَّتُهُ، وَقَالَ: «أَفَيدَعُ يَدَهُ فِي فِيكَ تَقضِمُها كَمَا يَقْضَمُ الفَحْلُ»، مُتَّفَقٌ عليه (٢).

٨٠٨٨ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيتَ إِن جَاءَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَخذَ مَالِي؟ قَالَ: (فَلَا تُعطِهِ مَالَكَ»، قَالَ: أَرَأَيتَ إِن قَالَنِي؟ قَالَ: «فَأَنتَ مَالِي؟ قَالَ: أَرَأَيتَ إِن قَتَلَنِي؟ قَالَ: «فَأَنتَ مَالِي؟ قَالَ: أَرَأَيتَ إِن قَتَلَتُهُ؟ قَالَ: «هُوَ فِي النَّارِ»، رَوَاهُ مُسلم(نا).

⁽۱) قولُه: "فأهدَرَ ثَنِيَّتُهُ... إلخ»: واختلف العلماءُ فيه، فقالت طائفةٌ: مَنْ عضَّ يدَ رجلٍ، فانتزعَ المعضوضُ يدَه من فم العاضّ، فقلع شيئًا من أسنان العاضّ؛ فلا شيءَ عليه في السِّنِّ، رُوي هذا عن أبي بكر الصِّديقِ وشريحٍ، وهو قول الكوفيِّن والشَّافعيِّ، قالوا: ولو جرحه المعضوضُ في موضع آخر؛ فعليه ضمائه، وقال ابنُ أبي ليلي ومالكٌ: وهو ضامنٌ لديةِ السِّنِّ، وحديثُ الباب حجَّةُ الأوَّلِين، كذا في "عمدة القاري». وقال في "نيل الأوطار»: هذا الحديث يدلُّ على أنَّ الجناية إذا وقعت على المجنيِّ عليه بسببِ منه، كالقصَّة المذكورة وما شابهها؛ فلا قصاصَ ولا أرش، وإليه ذهب الجمهورُ، ولكنْ بشرط أنْ لا يتمكَّنَ المعضوضُ مثلًا من إطلاقِ يدِه أو نحوِها بما هو أيسرُ من ذلك، وأن يكونَ ذلك العضُّ ممَّا يَتَألَّم به المعضوضُ، وظاهرُ الدَّليل عدمُ الاشتراط، وقد قيل: إنَّه من باب التَّقييد بالقواعد الكليَّة. م

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الإجارة، ب: الأجير في الغزو، ح: (٢٢٦٥/ ٤٤١٧)، ومسلمٌ، ك: القسامة، ب: الصَّائل على نفس الإنسان أو عضوه، ح: (٤٣٧٢).

⁽٣) قولُه: «أرأيتَ إِنْ قتلتُه؟ قال: هو في النَّارِ»: فيه جوازُ قتلِ القاصدِ لأخذِ المال بغير حقّ، سواءٌ كان قليلاً أو كثيرًا؛ لعموم الحديثِ، وهذا قولُ جماهير العلماء، وقال بعضُ أصحاب مالكِ: لا يجوزُ قتلُه إذا طلب شيئًا يسيرًا كالنَّوب والطَّعام، وهذا ليس بشيءٍ، والصوابُ ما قاله الجماهيرُ، وفيه: أنَّ القاصدَ إذا قُتل لا دية له ولا قصاصَ، وفيه: أنَّ الدَّافعَ إذا قُتل يكون شهيدًا، قاله في «عمدة القاري»، وقال في «المرقاة»: وعامَّةُ العلماء على أنَّ الرَّجلَ إذا قُصدَ مالُه أو دمُه أو أهلُه؛ فله دفعُ القاصد بالأحسن، فإنْ لم يمتنع إلا بالمقاتلة فقتله؛ فلا شيءَ عليه، انتهى، وفي «الدر المختار»: من تعدَّى على محارم رجل، يجوزُ له قتله، وإن لم يجدِ البيئة؛ فيقتصُّ في أحكام الدنيا، ولا حرجَ عليه في أحكام الآخرة، وقال في موضع آخرَ منه: ومن دخل عليه غيرُه ليلًا، فأخرج السَّرَقةَ من بيته، فأتبعَه ربُّ البيت فقتله؛ فلا شيءَ عليه؛ لقولِه عليه الصلاة والسلام: «قاتلْ دونَ مالِكَ»، وكذا لو قتله قبل الأخذِ إذا قصد أخذ مالِه ولم يتمكَّنُ من دفعه إلا بالقتل. «صدر شريعة».

⁽٤) مسلم، ك: الإيمان، ب: الدَّليل على أنَّ منْ قصد أخذَ مالِ غيره بغير حقٌّ، ح: (٣٦٠).

١٥٨٩ ـ وفي المُتَّفَق عَلَيهِ(١) عَن عَبدِ اللهِ بنِ عَمرٍ و اللهِ عَلَيهِ اللهِ عَلَيهِ يَقُولُ: «مَن تُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهيدٌ».

• ١٥٩٠ ـ ورَوَى التَّرمِذِيُّ وَأبو داود وَالنَّسَائِيُّ (٢) عَن سَعِيدِ بِنِ زَيدٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَن قُتِلَ دُونَ دِينِهِ؛ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَن قُتِلَ دُونَ دَونَ مَالِهِ؛ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَن قُتِلَ دُونَ أَهلِهِ؛ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَن قُتِلَ دُونَ أَهلِهِ؛ فَهُوَ شَهِيدٌ».

١٩٩١ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لَوِ اطَّلَعَ فِي بَيتِكَ أَحَدٌ، وَلَم تَأذَن لَهُ، خَذَفتَهُ بِحَصَاةٍ، فَفَقَأتَ (٤) عَينَهُ ؛

⁽١) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: المظالم، ب: مَنْ قاتلَ دونَ مالِه، ح: (٢٤٨٠)، ومسلمٌ، ك: الإيمان، ب: الدَّليلُ على أنَّ مَن قصدَ أخذ مال غيره بغير حقَّ، ح: (٣٦١).

⁽٢) أبو داودَ، ك: السُّنَة، ب: في قتال اللُّصوص، ح: (٤٧٧٦)، والتَّرمذيُّ، أبواب الدِّيات، ب: ما جاء فيمن قُتل دون ماله؛ فهو شهيدٌ، ح: (١٤١٨)، وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، والنَّسائيُّ، ك: المحاربة، ب: من قاتل دون دينه، ح: (٤١٠٠)، واللَّفظُ له.

⁽٣) قوله: «ومن قُتلَ دونَ مالهِ؛ فهو شهيدٌ»: وقال في «الدر المختار»: (ويجوزُ أن يقاتِل دونَ مالِه وإن لـم يبلغ نصابًا، ويَقتل من يقاتله عليه؛ لإطلاقِ الحديثِ: «مَنْ قُتلَ دونَ مالِه فهوَ شهيدٌ»)، «فتح» م

⁽٤) قولُه: «ففقاْتَ عينَه؛ ما كانَ عليكَ من جُناحٍ»: وفي «القنية»: من نظرَ في باب دارِ رجلٍ، ففقاً الرَّجُلُ عينَه؛ لا يضمنُ إن لم يمكنه تنحيتُه من غيرِ فقيُها، وإنْ أمكنَه؛ ضمنَ، وقال الشَّافعيُّ: لا يضمَنُ فيهما، ولو أدخل رأسَه فرماهُ بحجرٍ ففقاَها؛ لا يضمنُ إجماعًا، إنَّما الخلافُ فيمن نظرَ من خارجها، كذا في «الدر المختار»، وقال في «رد المحتار»: وفي «معراج الدراية»: ومن نظر في بيتِ إنسانٍ مِنْ نقْبٍ أو شقِّ بابٍ أو نحوِه، فطعنَه صاحبُ الدَّار بخشبةٍ أو رماهُ بحصاةٍ، ففقاً عينَه؛ يضمنُ عندنا، وعند الشَّافعيُّ: لا يضمنُ؛ لِما روى أبو هريرة هُ أنَّه عَيُق قال: «لو أنَّ امراً اطَّلعَ عليكَ بغيرِ إذنِ، فخذفتَه بحصاةٍ وفقاْتَ عينَه؛ لم يكن عليكَ جناحٌ»، ولنا قولُه عَيْد: «في العين نصفُ الدِّية»، وهو عامٌ؛ ولأنَّ مجرَّدَ النَّظر إليه لا يبيحُ الجناية عليه، كما لو نظر من البابِ المفتوحِ، وكما لو دخل بيتَه ونظرَ فيه، أو نال من امرأتِه ما دون الفرج؛ لم يجزُ قلعُ عينِه؛ ولأنَّ قولَه عَيْد: «لا يحلُّ دمُ امرئٍ مسلمٍ...»؛ الحديث، يقتضي عدمَ سقوط عصمتِه، والمرادُ بما روى أبو هريرة المبالغةُ في الزَّجر عن ذلك، ومثلُه في (ط) عن الشمنيِّ، وقولُه: (وكما لو عسمتِه، والمرادُ بما روى أبو هريرة المبالغةُ في الزَّجر عن ذلك، ومثلُه في (ط) عن الشمنيِّ، وقولُه: (وكما لو عسمتِه، والمرادُ بما روى أبو هريرة المبالغةُ في الزَّجر عن ذلك، ومثلُه في (ط) عن الشمنيِّ، وقولُه: (وكما لو عسمتِه، والمرادُ بما روى أبو هريرة المبالغةُ في الزَّجر عن ذلك، ومثلُه في (ط) عن الشمنيَّ، وقولُه: (وكما لو عليه القورة عن ذلك، ومثلُه في (ط) عن الشمنيَّ، وقولُه: (وكما لو عليه المؤلوثِ المؤلوثِ

مَا كَانَ عَلَيكَ مِن جُنَاحٍ »(١)، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ(٢).

٢٥٩٢ ـ وَفِي رواية لهما(**) عَن سَهلِ بِنِ سَعْدِ ﴿ أَنَّ رَجُلًا اطَّلَعَ فِي جُحرٍ فِي بَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَمَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَالَ: «لَو أَعلَمُ أَنَّكَ تَنتَظُرُنِي؛ لَطَعَنتُ بِهِ وَمُعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَالَ: «لَو أَعلَمُ أَنَّكَ تَنتَظُرُنِي؛ لَطَعَنتُ بِهِ وَمُعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ إِنَّمَا جُعِلَ الإِذِنُ مِن قِبَلِ الْبَصَرِ».

209٣ ـ وروى التَّرمذيُّ (٤) عَن أَبِي ذَرِّ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن كَشَفَ سِترًا فَأَدخَلَ بَصَرَهُ فِي البَيتِ قَبَلَ أَن يُؤذَنَ لَهُ فَرَأَى عَورَةَ أَهلِهِ ؛ فَقَد أَتَى حَدًّا لَا يَحِلُّ لَهُ أَن يَأْتِيهُ، لَو أَنَّهُ حِينَ أَدخَلَ بَصَرَهُ استَقبَلَهُ رَجُلٌ فَفَقاً عَينَيهِ مَا عَيَّرْتُ عَلَيهِ، وَإِن مَرَّ الرَّجُلُ عَلَى بَابٍ لَا سِترَ لَهُ غَيرِ مُغلَقٍ فَنَظَرَ ؛ فَلَا خَطِيئَةَ عَلَيهِ، إِنَّمَا الخَطِيئَةُ عَلَى أَهل البَيتِ».

١٥٩٤ ـ وَعَن عَبِدِ اللهِ بِنِ مُغَفَّلٍ ﷺ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَخذِفُ فَقَالَ: لَا تَخذِف، فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنِ الخَذْفِ، وَقَالَ: ﴿إِنَّهُ لَا يُصَادُ بِهِ صَيدٌ وَلَا يُنكَأُ بِهِ عَدُوٌّ وَلَكِنَّهَا قَد تَكسِرُ السِّنَّ وَتَفقأُ العَينَ »، مُتَّفَقٌ

دخل بيته... إلخ) مخالفٌ لما ذكره الشَّارحُ صاحبُ «الدر المختار»، إلا أن يُحمل ما ذكره على ما إذا لم يمكن تنحيتُه بغير ذلك، وما هنا على ما إذا أمكنَ، فليُتأمَّلُ والله تعالى أعلم. م

⁽۱) فالحديثُ محمولٌ عند أبي حنيفةَ رحمه الله على من نظر في باب دار رجل، ففقاً الرَّجلُ عينَه؛ لا يضمنُ إن لم يمكنْه تنحيتُه من غير فقيِّها، وإنْ أمكنَه؛ ضمنَ، ينظر: «رد المحتار» (٦/ ٥٥٠).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الدِّيات، ب: من أخذ حقَّه أو اقتصَّ دون السُّلطان، ح: (٦٨٨٨)، ومسلمٌ، ك: الآداب، ب: تحريم النَّظر في بيت غيره، ح: (٥٦٤٣).

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الاستثذان، ح: (٢٩٠١)، ومسلم، ك: الآداب، ب: تحريم النَّظر في بيت غيره، ح: (٦٣٨).

⁽٤) التّرمذيُّ، أبواب الاستئذان، ب: ما جاء في الاستئذان قبالة البيت، ح: (٢٧٠٧)، وهو في «المسند» (٢١٥٧٢)، وقال الميثميُّ في «مجمع الزوائد» (٦/ ٢٩٥): (رواه أحمدُ، ورجالُه رجالُ الصَّحيحِ غيرُ ابنِ لهيعةٍ، وهو حسنُ الحديثِ وفيه ضعفٌ).

⁽٥) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الذَّبائح والصَّيد، ب: الخذف والبندقة، ح: (٥٤٧٩)، ومسلمٌ، ك: الصَّيد، ب: إباحة ما يستعان به على الاصطياد والعدوِّ، ح: (٥٠٥٣).

قولُه: «ينكَأُ»: من النِّكاية، وهي المبالغةُ في الأذي، والمرادُ: لا تقتُل العدوَّ ولا تجرحُه.



وووع _ وَعَن أَبِي مُوسَى هُ فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ : ﴿إِذَا مَرَّ أَحَدُكُم فِي مَسجِدِنَا أَو فِي سُوقِنَا وَمَعَهُ نَبُلٌ، فَلَيْمسِك عَلَى نِصَالِهَا بِكَفِّهِ أَن يُصِيبَ أَحَدًا مِنَ المُسلِمِينَ مِنهَا شَيءٌ»، مُتَّفَقٌ عليه (١٠).

١٩٩٦ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يُشِيرُ أَحَدُكُم عَلَى أَخِيهِ بِالسَّلَاحِ، فَإِنَّهُ لَا يَدرِي لَعَلَّ الشَّيطَانَ يَنزِعُ فِي يَدِهِ فَيَقَعُ فِي حُفرَةٍ مِنَ النَّارِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ (٢).

٧٩٥٠ ـ وَعَنهُ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن أَشَارَ إِلَى أَخِيهِ بِحَدِيدَةٍ، فَإِنَّ المَلائِكَةَ تَلَعَنُهُ، حَتَّى يَدَعَهُ وَإِن كَانَ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ»، رَوَاهُ مسلم (٣).

١٩٩٨ - وَعَنِ ابنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيرَةَ عَلَىٰ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ قَالَ: «مَن حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ؛ فَلَيسَ مِنَّا»، رَوَاهُ البخاريُّ(؛).

١٩٥٩ ـ وزاد مُسلمٌ (٥٠): «ومن غشَّنا؛ فليسَ منَّا».

⁽١) البخاريُّ، ك: الفتن، ب: قول النَّبِيِّ ﷺ: "مَنْ حملَ علينا السِّلاحَ؛ فليسَ منَّا»، ح: (٧٠٧٥)، ومسلم، ك: البرِّ، ب: أمرِ من مرَّ بسلاحٍ في مسجدٍ أو سوقٍ أو غيرِهما من المواضع الجامعةِ للنَّاس أنْ يمسكَ بنصالِها، ح: (٦٦٦٥) ولفظُهما واحد.

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الفتن، ب: قول النبي ﷺ: «من حمل علينا السَّلاحَ؛ فليسَ منَّا»، ح: (٧٠٧٧)، ومسلم، ك: الأدب، ب: النَّهي عن الإشارة بالسِّلاح إلى مسلم، ح: (٦٦٦٨).

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٤/ ٢٢١): قولُه: «لا يشيرُ أحدُكم على أخيه بالسِّلاح»؛ يعني: لا ينبغي لأحدكم أنْ يشيرَ إلى أخيه بالسِّلاح، لعلَّ الشيطانَ يجرُّ يدَ المشير إلى المشار إليه، فتقعُ يدُه مع السِّلاح عليه، فيقعُ المشيرُ في النَّار، والضمير في (يده) يعودُ إلى (الأحدِ) الذي هو المشيرُ.

⁽٣) مسلم، ك: البرّ، ب: النَّهي عن الإشارة بالسِّلاح إلى مسلم، ح: (٦٦٦٦).

⁽٤) البخاريُّ عن ابن عمر، ك: الفتن، ب: قول النَّبِيِّ ﷺ: "من حمَلَ علينا السِّلاح؛ فليس منا"، ح: (٢٨٠)، ومسلمٌ، ك: الإيمان، ب: قول النَّبِيِّ ﷺ: "من حملَ علينا السِّلاح؛ فليس منَّا"، ح: (٢٨٠)، وأخرجه البخاريُّ عن أبي موسى، ح: (٧٠٧١)، ومسلمٌ، ح: (٢٨٢).

⁽٥) مسلم، ك: الإيمان، ب: قول النَّبِيِّ عَلِيَّةِ: «مَن غشَّنا»، ح: (٢٨٣).

٠٦٠٠ ـ وَعَن سَلَمَةَ بِنِ الأَكوعِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن سَلَّ عَلَينَا السَّيفَ؛ فَلَيسَ مِنَّا»، رَوَاهُ مُسلم (١).

٤٦٠١ - وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «لِجَهَنَّمَ سَبِعَةُ أَبِوَابٍ: بَابٌ مِنهَا لِمَن سَلَّ السَّيفَ عَلَى أُمَّتِي» أَو قَالَ: «عَلَى أُمَّتِي» أَو قَالَ: (هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ).

٤٦٠٢ ـ وَعَن جَابِرِ ﷺ قَالَ: (نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَن يُتَعَاطَى السَّيفُ مَسلُولًا)، رَوَاهُ التَّرمِذِيُّ، وَأَبو داود (٣٠.

٢٦٠٣ ـ وَعَنِ الحَسَنِ عَن سَمُرَةَ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى (٤) أَن يُقَدَّ السَّيرُ بَينَ أُصبُعَينِ، رواه أبو داود (٥٠).

٤٦٠٤ ـ وَعَن هِشَامِ بِنِ عُروةَ عَن أَبِيهِ أَنَّ هشامَ بِنَ حكيمٍ هُ مَرَّ بِالشَّامِ عَلَى أُنَاسٍ مِنَ الأَنبَاطِ وَقَد أُقِيموا فِي الشَّمسِ، وصُبَّ على رُؤوسِهِمُ الزَّيتُ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قِيلَ: يُعَذَّبُونَ فِي الخَراجِ، فَقَالَ هِشَامٌ: أَشهَدُ لَسَمِعتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ: ﴿إِنَّ اللهَ يُعَذِّبُ الَّذِينَ يُعَذِّبُونَ النَّاسَ فِي الدُّنيَا»، رَوَاهُ مُسلم (١).

⁽١) مسلم، ك: الإيمان، ب: قول النَّبِيِّ عَلَيْ: «من حملَ علينا السِّلاحَ؛ فليس منَّا»، ح: (٢٨١).

⁽٢) التّرمذيُّ، ك: تفسير القرآن، ب: ومن سورة الحجر، ح: (٣١٢٣)، أحمد: (٥٦٨٩).

⁽٣) أبو داود، ك: الجهاد، ب: في النَّهي أنْ يتعاطى السَّيفَ مسلولًا، ح: (٢٥٨٨)، والتِّرمذيُّ، ما جاء في النَّهي عن تعاطي السَّيفِ مسلولًا، ح: (٢١٦٣)، ولفظُهما واحدٌ، وقال التِّرمذُّي: (وهذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٤) قولُه: «نهى أنْ يُقدَّ»: قال ابن ملك: (النَّهي في هذين الحديثين نهي تنزيه وشفقةٍ)، كذا في «المرقاة». م

⁽٥) أبو داود، ك: الجهاد، ب: في النَّهي أَنْ يُقَدَّ السَّيْرُ بين أُصبعين، ح: (٢٥٨٩)، وصحَّحه الحاكمُ ووافقهُ النَّهييُّ (٧٧٥١).

⁽٦) مسلم، ك: البرِّ والصِّلة، ب: الوعيد الشَّديد لمن عذَّب، ح: (٦٦٥٧).

وفي «المرقاة» (٦/ ٢٣٠١): «من الأنباطِ»: الأنباطُ فلَّاحةُ الأعاجم، «يُعلَّبونَ في الخراجِ»؛ أي: في تحصيلِه وأداثِه ممَّا بقيّ عندهم، وفي «اللَّمعات» (٦/ ٣٣١).

٤٦٠٥ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "يُوشِكُ إِن طَالَت بِكَ مُدَّةٌ أَن تَرَى أَقْوَامًا فِي أَيدِيهِم مِثْلُ أَذْنَابِ البَقَرِ يَعْدُونَ فِي غَضَبِ اللهِ وَيَرُوحُونَ فِي سَخَطِ اللهِ»(١). وَفِي رِوَايَةٍ: "وَيَرُوحُونَ فِي لَعَنَةِ اللهِ»، رَوَاهُ مُسلِمٌ (٢).

٤٦٠٦ ـ وَعَنهُ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «صِنفَانِ مِن أَهلِ النَّارِ لَم أَرَهُمَا: قَومٌ مَعَهُم سِيَاطٌ كَأَذْنَابِ البَقَرِ يَضرِبُونَ بِهَا النَّاسَ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ مُمِيلَاتٌ مَائِلَاتٌ، رُؤوسُهُنَّ كَأَسنِمَةِ البُّختِ الْمَائِلَةِ، لَا يَدخُلنَ الجَنَّةُ وَلَا يَجِدنَ رِيحَهَا، وَإِنَّ رِيحَهَا لَتُوجَدُ مِن مَسِيرَةِ كَذَا وَكَذَا»، رَوَاهُ مُسلِمٌ (٣).

٤٦٠٧ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا قَاتَـلَ أَحَدُكُم أَخَاهُ؛ فَليَجتَنِبِ الوَجهَ، فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ (١٠).

⁼ قولُه: «يُعذّبون النّاسَ في الدُّنيا»؛ أي: بغير حقَّ، وبما لا يُتعارَفُ به العذابُ في الشَّدَّة والشَّناعة، وبما يعذّبُ به اللهُ في الاَّخرة، اللَّهمَّ إلا إذا شنَّعَ جنايتَهم غاية الشَّناعة، ورأى الإمامُ المصلحةَ في تشديد عذابِهم قصاصًا أو سياسة، ومع ذلك لا يجوز التَّعذيبُ بالنَّار، إلا ما رُوي عن أمير المؤمنين علي هنه من إحراقِ الزَّنادقةِ، ومع ذلك أنكرَ ابنُ عباس، والله أعلم.

⁽١) مسلمٌ، ك: الجنَّة، ب: النَّار يدخلها الجبَّارون، ح: (٧١٩٥).

وفي «اللمعات» (٦/ ٣٣١): قولُه: «مثلُ أذنابِ البَقَرِ»؛ أي: سياطٌ، ويسمّى المقارع، وهي جلدةٌ طرفُها مشدودٌ، وعرضُها كعرضِ الأُصبُع يضربون بها النَّاس عراةً، وقيل: هم الطَّوَّافون على أبواب الظَّلَمة السَّاعون بين أيديهم، يطردون النَّاسَ بالظَّرب والسِّباب، وهم كالكلاب العقور.

وقولُه: «يغدون ويروحونَ»: كنايةٌ عن الاستمرار، ويُحتمل أنْ يكونَ المرادُ الوقتَين المخصوصَين لإيذائهم النَّاسَ فيهم.

⁽٢) مسلم، ك: الجنَّة، ب: النَّار يدخلُها الجبَّارون، ح: (٧١٩٦).

⁽٣) مسلم، ك: اللِّباس والزِّينة، ب: النِّساءِ الكاسياتِ، (٥٥٨١).

⁽٤) مسلمٌ واللَّفظ له، ك: البرِّ والصَّلة، ب النَّهي عن ضربِ الوجه، ح: (٦٦٥٥)، والبخاريُّ، ك: العتق، ب: إذا ضربَ العبدَ فليجتنب الوجهَ ح: (٢٥٥٩).



٤٦٠٨ ـ عَنِ الحَادِثِ بِنِ الأَرْمَعِ قَالَ: قُتِلَ قَتِيلٌ بَينَ وَادِعَةَ وَحَيِّ آخِرَ وَالْقَتِيلُ إِلَى وَادِعَةَ أَقرَبُ، فَقَالَ عُمَرُ ﷺ (٢) لِوَادِعَةَ: يَحلِفُ خَمسُونَ رَجُلًا مِنكُم: بِاللهِ مَا قَتَلنَا وَلَا نَعلَمُ قَاتِلًا، ثُمَّ أَغرِمُوا الدِّيَةَ،

حديثُ القسامة أصلٌ من أصولِ الشَّرعِ، وقاعدةٌ من أحكام الدِّين، وركنٌ من أركانِ مصالحِ العبادِ، وبه أخذ العلماءُ كافّة من الصَّحابة والتَّابعين ومن بعدهم، وإن اختلفوا في كيفيَّة الأخذِ به، واختلف القائلون بها فيما إذا كان القتلُ عمدًا: هل يجب القصاصُ بها أم لا؟ فقال جماعةٌ من العلماءِ: يجبُ، وهو قول مالكِ وأحمدَ وإسحاقَ وقولُ الشَّافعيِّ في الشَّافعيِّ في أصحِّ قوليه: لا يجب، بل تجب الدِّيةُ، واختلفوا فيمن يحلِفُ في القسامة، فقال مالكُ والشَّافعيُّ والجمهورُ: يحلِفُ الورثةُ ويجب الحتُّ بحلفهم، قال أصحابُ أبي حنيفةً: يُستحلفُ خمسون من أهل المدينة، ويتحرَّاهم الوليُّ، يحلفون: بالله ما قتلناه وما علمنا قاتلَه، فإذا حلفوا؛ قضى عليهم وعلى أهل المحلَّة وعلى عاقلتِهم باللِّيةِ، كذا في «المرقاة». م

(٢) قولُه: «فقال عمرُ لوادِعةَ: يحلِفُ خمسونَ رجلًا... إلغ»: أيْ: لا يحلفُ وليُّ القتيلِ عندنا، وإن وُجد اللَّوثُ، وقال الشَّافعيُّ: إذا كان لوثٌ استحلفَ الأولياءُ خمسين يمينًا، ويُقضى لهم بالدِّية على المدَّعى عليه، عمدًا كانت الدَّعوى أو خطأً، وهو قولُه الصَّحيحُ، وفي القديم: إذا حلفَ أنَّهم قتلوهُ عمدًا؛ فله القصاصُ، وبه قال مالكُّ وأحمدُ، وإنْ نكل الأولياءُ عن اليمين استحلَفَ أهلَ المحلَّة، فإنْ حلفوا؛ برثوا، وإنْ نكلوا؛ حُكِمَ عليهم بالدِّية، =

⁽۱) قولُه: «القسّامة»: بفتح أوَّله، وهي أيمانٌ تُقسمُ على أهل المحلَّة التي وُجد القتيلُ فيها، هذا عندنا، وعند الشَّافعيِّ: تُقسمُ على أولياءِ المقتولِ المدَّعينَ لدمِه عند جهالةِ القاتلِ، وسببُها: وجودُ القتلِ في المحلَّة، أو ما يقوم مَقامها، وركنُها: قولُهم: بالله ما قتلناهُ ولا علِمْنا له قاتلًا، وشرطُها: أنْ يكونَ المقسِمُ رجلًا حُرَّا عاقلًا، وقال مالكُّ: يدخُل النِّساءُ في فَسامة الخطأِ دونَ العمدِ، وحكمُها: القضاءُ بوجوبِ الدِّيةِ بعد الحَلْفِ سواءٌ كانت الدَّعوى في القتل العمد أو الخطأ.



فَقَالَ لَهُ الحَارِثُ: نَحلِفُ وَتُغَرِّمُنَا؟ فَقَالَ: نَعَم، رواه الطحاويُّ(۱)، وروى ابنُ أبي شيبة، وعبدُ الرَّزَّاق، والبيهقيُّ نحوَه.

٤٦٠٩ ـ وفي روايةٍ للبيهقيِّ: عن سُلَيمَانَ بنِ يَسَارٍ أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ هُ بَدَأَ المُدَّعَى عَلَيهِم بالأيمَانِ فِي القَسَامَةِ (٢).

وقال الطَّحاويُّ: إنَّ عمرَ بنَ الخطَّابِ ﷺ حَكَمَ به بعدَ رسولِ اللهِ ﷺ بمحضرٍ من الصَّحابةِ من غير إنكار أحدِ منهم، فصارَ إجماعًا.

٤٦١٠ ـ وروى ابن أبي شيبة (٣) عَنِ الزُّهرِيِّ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي القَسَامَةِ أَنَّ اليَمِينَ عَلَى المُدَّعَى عَلَيهِ».

⁼ فالخلافُ مع الشَّافعيِّ في موضعين، أحدِهما: أنَّ المدَّعي لا يحلف عندنا، خلافًا له، والثاني: في براءةِ أهل المحلَّة باليمين، واللَّوثُ قرينةٌ حاليَّةٌ توقعُ في القلبِ صدقَ المدَّعي؛ بأنْ يكون هناك علامةُ القتل على واحدِ بعينه، أو ظاهرٌ يشهد للمدَّعي من عداوةٍ ظاهرةٍ أو شهادةِ عدلٍ أو جماعةٍ غيرِ عدولٍ أنَّ أهلَ المحلَّة قتلوه، وإنَّما شُرطَ اللَّوثُ؛ لأنَّ مذهبه عند عدمه كمذهبنا، لنا هذه الأحاديثُ التي ذكرت في المتن، وأيضًا لنا قولُه ﷺ: "لو يُعطى النَّاسُ بدعواهم؛ لادَّعي ناسٌ دماءً رجالٍ وأموالَهم، ولكنِ اليمينُ على المدَّعي عليه»، فسوَّى في ذلك بين الدِّماء والأموال، وحكم فيهما بحكمٍ واحدٍ، ويمكن لأحدٍ أنْ يقولَ: إنَّ البخاريَّ موافقٌ لنا، فإنَّه أخرج قسامة أبي طالبٍ في الجاهليَّة، وقسامتُه موافقٌ قسامتنا، ولعلَّه يشيرُ البخاريُّ إلى أنَّ تلك القسامة باقيةٌ على ما كانت في الجاهليَّة، والواقعةُ في عهدِه ﷺ واحدةٌ، والخلافُ في تخريجها، التقطته من شروح "الكنز» و"العرف الشذي»، وفي المقام تفصيلٌ آخرُ من شاء الاطِّلاعَ عليه، فليرجع إلى "بذل المجهود» و"شرح معاني الأثار». م

⁽۱) الطحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ب: القسامة، ح: (٥٠٥٥)، وقال العينيُّ في «نخب الأفكار» (١٥ / ٣٨٧): (إسنادُه صحيحٌ)، ونحوُه عند ابن أبي شيبة، ك: الدِّيات، ب: ما جاء في القسامة، ح: (٢٧٨١٣)، وعبد الرزاق، ح: (١٨٢٦٦).

⁽٢) البيهةيُّ في «السنن الكبرى»، باب أصل القسامة، ح: (١٦٤٥٢)، وهو عند مالكِ في «الموطَّأ»، ب: دية الخطأ في القتل، ح: (٣١٥٠).

⁽٣) ابنُ أبي شيبةَ، ك: أقضيةِ رسول الله ﷺ، ح: (٢٩١١١).

الدَّمِ يَومَ خَيبَرَ، وَذَلِكَ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الأَنصَارِ مِن أَصحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَقِدَ تَحتَ اللَّيلِ، فَجَاءَتِ الأَنصَارُ، الدَّمِ يَومَ خَيبَرَ، وَذَلِكَ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الأَنصَارِ مِن أَصحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَقِدَ تَحتَ اللَّيلِ، فَجَاءَتِ الأَنصَارُ، فَقَالُوا: إِنَّ صَاحِبَنَا يَتَشَحَّطُ فِي دَمِهِ، فَقَالَ: تَعرِفُونَ قَاتَلَهُ ؟ قَالُوا: لَا إِلا أَن قَتَلَتهُ اليَهُودُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اختَارُوا مِنهُم خَمسِينَ رَجُلًا فَيَحلِفُونَ بِاللهِ جَهدَ أَيمَانِهِم، ثُمَّ خُذُوا مِنهُمُ الدِّيَةَ » فَفَعَلُوا.

٤٦١٢ ـ ويؤيِّدُه ما رواه مسلم (٢) عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَو يُعطَى النَّاسُ بِدَعوَاهُم لَا ذَعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَموَالَهُم، وَلَكِنَّ اليَمِينَ عَلَى المُدَّعَى عَلَيهِ».

⁽١) البزَّار، ح: (١٠٢٦)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٦/ ٢٩٠): (وفيه عبدُ الرَّحمن بنُ يامينَ وهو ضعيفٌ).

⁽٢) مسلم، ك: الأقضية، ب: اليمين على المدَّعي عليه، ح: (٤٤٧٠).



قال الله تعالى: ﴿ وَمَاكَانَ اللهُ لِيُضِلَ () قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَ لَهُمْ حَقَّى بُيَرِنَ لَهُم مَّا يَتَقُونَ إِنَّ اللهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمُ ﴾ [التوبة: ١١٥]، وقوله تعالى: ﴿ تَمَتَعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامِ ﴾ [هود: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿ يَكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمُ ﴾ [التوبة: ١١٥]، وقوله تعالى: ﴿ يَكُلِ شَيْءٍ عَلِيمُ ﴾ [التوبة: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَّ وَأُ اللَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللّهَ وَرَسُولُهُ, وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلِّبُوا أَوْ تُقَطَعَ اللَّهُ مِن خِلَفٍ أَوْ يُنفَوا مِن ٱلأَرْضِ ذَالِكَ لَهُمْ خِرْيٌ فِي ٱلدُّنِيلَ وَلَهُمْ فِي ٱلْآلِخِرَةِ عَلَيْهُ ﴿ وَلِمَالِهُ اللهُ اللهُ

٤٦١٣ ـ عن عِكرِمَةَ قَالَ: أُتِي عَلِيٌ ﷺ بِزَنَادِقَةٍ فَأَحرَقَهُم، فَبَلَغَ ذَلِكَ ابنَ عَبَّاسٍ ﷺ، فَقَالَ: لَو كُنتُ أَنَا؛ لَم أُحرِقهُم؛ لِنَهي رَسُولِ اللهِ ﷺ: «لاَ تُعَذَّبُوا بِعَذَابِ اللهِ»، وَلَقَتَلتُهُم؛ لِقَولِ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «هَن بَدَّلَ دِينَهُ فَاقتُلُوهُ» (٣)،

⁽١) قولُه: «أهلِ الرَّدَّةِ»؛ (يعني: المرتدُّ والمرتدُّةُ، هو لغةً: الرَّاجعُ، وشرعًا: الرَّاجع عن دين الإسلام، وركنُ الرَّدَّة إجراءُ كلمة الكفر على اللِّسان بعد الإيمان، ويُشترط لصحَّة الرِّدَّة العقلُ والصَّحوُ والطَّوعُ، فلا تصحُّ ردَّةُ مجنونِ ومعتوهِ وموسوَسٍ وصبيٍّ لا يعقلُ وسكرانَ ومكرهِ عليها، والبلوغُ والذُّكورةُ ليسا بشرطٍ)، مأخوذٌ من شروح «الكنز». م

⁽٢) قولُه: ﴿ وَمَا كَاتَ اللَّهُ لِيُضِلُّ ... ﴾ إلخ [التربة: ١١٥]: (أشارَ بهذه الآيةِ الكريمة إلى أنَّ قتلَهم لا يجبُ إلا بعد إقامةِ الحجَّة عليهم وإظهارِ بطلان دلائِلهم، والدَّليلُ عليه هذه الآية؛ لأنَّها تدلُّ على أنَّ الله لا يؤاخِذ عبادَه حتى يبيِّنَ لهم ما يأتون وما يذرون)، أخذته من «عمدة القاري». م

⁽٣) قولُه: «من بدَّلَ دينه فاقتلوهُ»: (هذا الحديثُ عندنا محمولٌ على أنَّه إنْ لم يَستمهِلُ؛ قُتل في الفور في ظاهر الرِّواية، وإنِ استمهلَ؛ أي: طلب المرتدُّ المهلةَ بعد ما عُرض عليه الإسلامُ للتفكُّر؛ حُبس ثلاثةَ أيام، فإنْ تابَ؛ فبها، وإلا؛ قُتل، هذا اللفظُ من «الوقاية»، وأيضًا من «القدوريِّ»: يوجب وجوبَ الإنظار ثلاثة أيام على ما عُرف من الأخبار في مثله، وظاهرُ «المبسوط» أيضًا الوجوبُ؛ فإنَّه قال: إذا طلبَ التأجيل؛ أجِّل ثلاثة أيام؛ لأنَّ الظَّاهرَ أنَّه دخل عليه=

رَوَاهُ البخاريُّ(١).

٤٦١٤ ـ وروى مالك (٢) عَن عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ عَبدِ القَارِّيِّ، عَن أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ: قَدِمَ عَلَى عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ ﷺ وَجُلٌ مِن قَبَلِ أَبِي مُوسَى الأَسْعَرِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ النَّاسِ، فَأَخبَرَهُ. ثُمَّ

شبهة ، فيجب علينا إزالة تلك الشُّبهة ، أو أنَّه يحتاج إلى التفكُّر ليتبيَّن له الحقُّ ، فلا بدَّ من المهلة ، وإذا استمهل ؛ كان على الإمام أن يمهله ، ومدَّة النظرِ جُعلت في الشرَّع ثلاثة أيام كما في الخيار ، ثم قال في حديث عمر المذكور الدالِّ على الوجوب : تأويلُه أنَّه لعلَّه طلب التَّاجيل ، وأيضًا ظاهر تبرُّو عمر ش يقتضي الوجوب ، والصَّحيح من قولي الشَّافعيّ : إنَّه إنْ تاب في الحال ، وإلا ؛ قُتل ؛ لحديث معاذ ش ، وقوله عَيْن : «من بدَّل دينه فاقتلوه » من غير تقييدِ بإنظار ، وهو اختيارُ ابن المنذر ، وجوابُه قد مضى آنفًا) ، التقطته من «عمدة الرعاية» و«المبسوط» و«الوقاية» و«فتح القدير».

وحاصلُه ما في «رحمة الأمة»: أنّه قال فيه: اتّفق الأئمةُ على أنّ من ارتدّ عن الإسلام؛ وجب عليه القتل، ثم اختلفوا هل يتحتّم قتلُه في الحال أم يوقف على استنابته؟ وهل استنابتُه واجبةٌ أم مستحبّةٌ؟ وإذا استنيبَ فلم يتب هل يُمهل أو لا؟ فقال أبو حنيفة: لا تجب استنابتُه ويقتل في الحال، إلا أنْ يطلبَ الإمهالَ فيُمهل ثلاثًا، ومن أصحابه مَن قالَ: يُمهل، وإنْ لم يطلب الإمهالَ استحبابًا، وللشّافعيّ في وجوب الاستنابة قولان، أظهرُهما: الوجوبُ، وعنه في الإمهال قولان، أظهرُهما: أنّه لا يمهل وإنْ طلب، بل يُقتل في الحال إذا أصرَّ على ردّتِه، وفي «فتح القدير»: إنّما تعيّنت الأيامُ الثّلاثة للإنظار؛ لأنّها مدةٌ ضُربت لإبلاء الأعذار، بدليل حديث حبّان بنِ منقذِ في الخيار ثلاثة أيام، صُربت للتأمُّل لدفع الغبن، وقصة موسى عليه السلام مع العبد الصّالح: ﴿وَنسَالنّكَ عَن شَيْعٍ بِمَدَهَا فلا تُصَرِيحُ الكهف: ٢٧]، وهي الثّلاثةُ إلى قوله ﴿قَدَبلَقْتَ مِن الممجد»: (هذا التّحديد من قوله تعالى: ﴿تَمَتّعُوا في دَارِكُمُ مَلَكَةُ المَا يُعَالِي وقي الممجد»: (هذا التّحديد من قوله تعالى: ﴿تَمَتّعُوا في دَارِكُمُ مَلَكَةُ أَيَا في الممجد»: (هذا التّحديد من قوله تعالى: ﴿تَمَتّعُوا في دَارِكُمُ مَلَكَةُ أَيَا إِلَى المحديد من قوله تعالى، عليه المحديد المناه أيّا إلى التعليق الممجد»: (هذا التّحديد من قوله تعالى: ﴿تَمَتّعُوا في دَارِكُمُ مَلَكَةُ المَاكِي العَلْمُ المَعْلَى الله المحديد المناه أيّا إلى العلي المناه على المناه على

- (١) البخاريُّ، ك: الدِّيات، ب: حكم المرتدِّ والمرتدَّة واستتابتهم، ح: (٦٩٢٢).
- (٢) «موطًا مالك» ت الأعظميّ، ح: (٢٧٢٨)، وهو عند سعيدِ بنِ منصورِ (٢٥٨٥)، وابن أبي شيبة، ك: الحدود، ب: في المرتدّ عن الإسلام ما عليه؟ ح: (٢٨٩٨٥)، وأخرج نحوه الطّحاويُّ، وإسنادُه صحيحٌ كما في «نخب الأفكار» (١٢/ ١٦٥).

وفي «نخب الأفكار» (١٢/ ١٦٦): قولُه: (هل كان عندكم من مُغَرِّبةٍ خبر ؟)؛ أي: هل من خبر جديدٍ جاءَ من بلدٍ بعيدٍ؟ يُقال: (هل من مُغرِّبةٍ خبر ؟) بكسرِ الرَّاء وفتحها مع الإضافة فيهما، وهو من الغرب: البُعد، وشَأْوُ مُغَرِّب ومُغَرِّب؛ أي: بعيد.

قَالَ لَهُ عُمَرُ: هَل كَانَ فِيكُم مِن مُغَرِّبَةٍ خَبَرٍ؟ فَقَالَ: نَعَم، رَجُلٌ كَفَرَ بَعدَ إِسلامِهِ، قَالَ: فَمَا فَعَلتُم بِهِ؟ قَالَ: قَالَ لَهُ عُمَرُ: هَلَ كَانَ فِيكُم مِن مُغَرِّبَةٍ خَبَرٍ؟ فَقَالَ: نَعَم، رَجُلٌ كَفَرَ بَعدَ إِسلامِهِ، قَالَ: فَمَا فَعَلتُم بِهِ؟ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: «أَفَلا حَبَستُمُوهُ ثَلَاثًا، وَأَطعَمتُمُوهُ كُلَّ يَومٍ رَغِيفًا، وَاستَتَبتُمُوهُ لَعَلَّهُ يَتُوبُ، وَيُرَاجِعُ أَمرَ اللهِ ؟ ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي لَم أَحضُر، وَلَم آمُر، وَلَم أَرضَ إِذ بَلغَنِي».

٤٦١٥ ـ وروى الطَّبَرَانِيُّ في «معجمه»(١) بِسَنَدِ حَسَنِ عَن مُعَاذِ بنِ جَبَلِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ لَهُ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى اليَمَنِ: «أَيُّمَا رَجُلِ ارتَدَّ عَنِ الإسلامِ فَادعُهُ، فَإِن تَابَ؛ فَاقبَل مِنهُ، فَإِن لَم يَتُب؛ فَاضِرِب عُنقَهُ، وَأَيَّمَا امرَأَةِ ارتَدَّت عَنِ الإسلامِ فَادعُهَا، فَإِن تَابَت؛ فَاقبَل مِنهَا، وَإِن أَبَت؛ (٢) فَاستَتِبهَا».

٤٦١٦ عن عِمرَانَ بنِ حُصَينٍ هُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَحُثُنَا عَلَى الصَّدَقَةِ وَيَنهَانَا (٣) عَنِ المُثلَقِ»، رواه أبو داود (٤).

٤٦١٧ ـ ورواه النَّسائيُّ (٥) عن أنسِ عَلَيْهُ.

⁽۱) «المعجم الكبير» للطَّبرانيِّ (۲۰/ ٥٣)، ح: (٩٣)، قال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٦/ ٢٦٣): (رواه الطبرانيُّ، وفيه راه للمَّبرانيُّ، وفيه داو لم يُسمَّ، قال مكحولٌ: عن ابن لأبي طلحةَ اليعمريِّ، وبقيةُ رجاله ثقاتٌ).

⁽٢) قولُه: "وإن أبتْ؛ فاستيبها": (وقد أجمع الأئمَّةُ على قتل الرَّجل المرتدِّ إذا لم يرجع إلى الإسلام وأصرَّ على الكفر، واختلفوا في قتل المرتدَّة، فجعلَها الشَّافعيُّ كالرَّجُل المرتدِّ، وقال أبو حنيفة: لا تُقتل المرتدَّة، تستثنى المرأةُ من عموم قول النَّبيِّ عَيِّةٍ: "من بدَّلَ دينَه فاقتلوه"؛ فإنَّها لا تُقتل عندَه؛ لعموم قوله عَيَّة: "نهى عن قتل النِّساءِ والصِّبيانِ"، ويؤيِّده هذا الحديثُ)، التقطته من "المرقاة" و «عمدة القاري» و «رحمة الأمة». م

⁽٣) قولُه: «وينهانا عن المُثلةِ»: قال في «الدر المختار»: (ونُهينا عن غدرٍ وغلولٍ وعن مُثلةِ بعد الظَّفر بهم، وأمَّا قبلَه؛ فلا بأسَ بها، «اختيار» قال الشاميُّ: قال الزيلعيُّ: وهذا حسنٌ ونظيرُه الإحراق بالنَّار، وقيَّدَ جوازَها قبله في «الفتح» بما إذا وقعت قتالًا كمبارزٍ ضَرب فقطع أذنَه، ثم ضربَ فققاً عينَه، ثم ضربَ فقطع يدَه وأنفَه، ونحوِ ذلك، انتهى، كذا في «بذل المجهود»، وقال في «المرقاة»: قال ابن الملك: إنَّما فعل على الله بنفرٍ من عكلٍ ما فعل، مع نهيه عن المثلة؛ إمَّا لأنَّهم فعلوا ذلك بالرُّعاةِ، وإمَّا لعظيم جريمتهم؛ فإنَّهم ارتدُّوا وسفكوا الدِّماء، وقطعوا الطَّريق وأخذوا الأموال، وللإمام أن يجمع بين العقوباتِ في سياسته). م

⁽٤) أبو داود، ك: الجهاد، ب: في النَّهي عن المثلة، ح: (٢٦٦٧)، وأحمد (١٩٨٤٦).

⁽٥) النَّسائيُّ، ك: تحريم الـدَّم، ب: النَّهي عن المثلة، ح: (٤٠٤٧)، وقال الرُّباعيُّ في «فتح الغفار» (٣/ ١٥٩٤):=

٤٦١٨ ـ وفي المتَّفقِ عليه عَن أَنسٍ هُ قَالَ: «قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهُ نَفَرٌ مِن عُكلِ فَأَسلَمُوا فَاجتَوَوُا المَدِينَةَ، فَأَمَرَهُم أَن يَأْتُوا إِبِلَ الصَّدَقَةِ، فَيَشرَبُوا() مِن أَبوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا، فَفَعَلُوا، فَصَحُّوا، فَارتَدُّوا وَقَتَلُوا رُعَاتَهَا، وَاستَاقُوا الإِبِلَ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِم فَأْتِيَ بِهِم، فَقَطَعَ أَيدِيَهُم وَأَرجُلَهُم وَسَمَلَ أَعيننَهُم، ثُمَّ لَم يَحسِمهُم حَتَّى مَاتُوا().

٤٦١٩ _ وَفِي رِوَايَةٍ: فَسَمَّرُوا أَعَيُنَهُم (٣).

• ٤٦٢ - وَفِي رِوَايَةٍ: أَمَرَ بِمَسَامِيرَ فَأُحمِيَت فَكَحَّلَهُم بِهَا وَطَرَحَهُم بِالحَرَّةِ، يَستَسقُونَ، فَمَا يُسقَونَ حَتَّى مَاتُوا(٤).

وقال البيهقيُّ في «المعرفة»: (هذا الحديث (٥٠ إمَّا أن يُحملَ على النَّسخ كما رُويَ عن ابن سيرينَ

= (ورجالُ إسنادِه ثقاتٌ).

- (۱) قولُه: «فيشربوا من أبوالها وألبانِها»: قال ابن الملك: فيه أنَّ إبلَ الصَّدقة يجوزُ لأبناء السَّبيل الشُّربُ من ألبانها، وجوازُ التَّداوي بالمحرَّم عند الضَّرورة، وقاسَ بعضٌ التَّداوي بالخمر عليه، ومنعه الأكثرُ لميلِ الطِّباع إليها دون غيرها من النَّجاسات، وهو قول أبي يوسف من أثمَّتنا، وأمَّا على قول أبي حنيفة؛ فنجسٌ لا يجوزُ التَّداوي به، وأمَّا على قول محمَّدِ والشَّافعيِّ؛ فبولُ مأكولِ اللَّحم من الإبل، والبقر والغنم ونحوها طاهرٌ، وأجابَ عن هذا الحديثِ غيرُه بكون الحديث منسوخًا، «المرقاة» و«عمدة الرعاية» ملتقطٌ منها. وقال في «نور الأنوار»: في حديث الحاكم دلالةٌ على نسخ حكم حديث العرنيين، والذي يدلُّ على كون حديث العرنيين منسوخًا بحديث الحاكم أنَّ المثلة التي تضمَّنها حديث العرنيين منسوخةٌ بالاتَّفاق؛ لأنَّها كانت في ابتداء الإسلام. م
- (٢) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الحدود، ب: المحاربين من أهل الكفر والرِّدَّة، ح: (٦٨٠٢)، ومسلم، ك: الحدود، ب: حكم المحاربين، ح: (٤٣٥٣).

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٤/ ١٧٣): «وسملَ أعينهم»؛ أي: فقأها بحديدةٍ محمَّاةٍ، «ثم لم يحسِمْهم»: الحسمُ: كيُّ العُروقِ بالنَّار لينقطعَ الدَّمُ.

- (٣) البخاريُّ، ك: المغازي، ب: قصَّة عُكْلِ وعرينة، ح: (٤١٩٢). وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٤/ ١٧٣): «فسمَّرَ أعينَهم»؛ أي: أحمى لها مساميرَ الحديدِ، ثم كحَّلَهم بها.
 - (٤) البخاريُّ، ك: الجهاد، ب: إذا حرق المشركُ المسلمَ هل يحرقُ، ح: (٣٠١٨).
 - (٥) البيهقيُّ في «المعرفة»، ح: (١٧٩٢٦).

وقتادةَ، وبه قال الشَّافعيُّ، أو يُحمَلَ (١) على أنَّه فَعَلَ بهم ما فعلوا بالرُّعاءِ).

١٦٢١ - وفي روايةٍ للحاكم: أنَّ النَّبِي ﷺ لَمَّا فَرغَ مِن دَفنِ صَحَابِيٍّ صَالِحٍ ابتُلِي بِعَذَابِ القَبرِ جَاءَ إِلَى امرَأَتهِ، فَسأَلها عن أعماله، فقالت: كان يَرعَى الغَنَمَ، وَلا يَتنَزَّهُ مِن بَولِهِ، فَحِينَئِذٍ قَالَ ﷺ: «استَنزِهُوا مِنَ البَولِ، فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ القَبرِ مِنهُ». قال: (هذا حديثٌ صحيحٌ واتَّفقَ المحدِّثون على صحَّته)(٢).

٤٦٢٢ - وَعَن عَبِدِ الرَّحَمَنِ بِنِ عَبِدِ اللهِ عَن أَبِيهِ هَ قَالَ: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي سَفَرِ فَانطَلَقَ لِحَاجَتِهِ، فَرَأَينَا حُمَّرةً فَجَعَلَت تَفرُشُ، فَجَاءَ النَّبِي ﷺ لِحَاجَتِهِ، فَرَأَينَا حُمَّرةً فَجَعَلَت تَفرُشُ، فَجَاءَ النَّبِي ﷺ فَقَالَ: «مَن فَجَعَ هَذِهِ بِولَدِهَا؟ رُدُّوا(٣) وَلَدَهَا إِلَيهَا»، وَرَأَى قَرِيَةَ نَملٍ قَد حَرَّقنَاهَا، قَالَ: «مَن حَرَّقَ هَذِهِ؟» قُلنَا: نَحنُ. قَالَ: «إِنَّهُ لَا يَنبَغِي (٤) أَن يُعَذِّبَ بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّ النَّارِ».................

⁽١) قولُه: (أو يُحمل على أنَّه فعلَ بهم ما فعلوا بالرُّعاءِ): فهذا ليس بمُثلةٍ، والمثلة ما كان ابتداءً من غير جزاءٍ. كذا في «عمدة الرعاية». م

⁽٢) لم أجدُه بهذا السّياق في «المستدركِ»، أخرجه ابن سعد في «الطّبقات» (٣/ ٤٣٠) عن سعيد المقبريِّ ولفظُه: (لمَّا دفنَ رسولُ الله ﷺ سعدًا؛ قال: «لو نجا أحدٌ من ضغطة القبر؛ لنجا سعدٌ، ولقد ضُمَّ ضمَّة اختلفتْ منها أضلاعُه من أثرِ البولِ»)، والبيهقيُّ في «إثبات عذاب القبر» برقم: (١١٤)، ولفظُه: عن أميَّة بن عبدالله، أنَّه سألَ بعض أهل سعدٍ: ما بلغكم من قول رسول الله ﷺ في هذا؟ فقالوا: ذكر لنا أنَّ رسول الله ﷺ ستلَ عن ذلك فقال: «كان يقصَّرُ في بعض الطَّهور من البول».

والحديثُ كما قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٢/ ٣٢٣) وغيره: (هذا الحديثُ صحيحٌ، وله طرقٌ كثيراتٌ بألفاظٍ مختلفاتٍ، وفي المعنى متَّفقاتٍ».

⁽٣) قولُه: «ردُّوا ولدَها إليها»: (الأمر للنَّدب؛ لأنَّ اصطيادَ فرخ الطَّاثر جائزٌ)، كذا في «المرقاة» م

⁽٤) قولُه: «لا ينبغي أن يعذَّبَ بالنَّارِ إلا ربُّ النَّارِ»: وقال في «الهداية» في كتاب الكراهية: ويُكرهُ أنْ يجعلَ الرَّجلُ في عنقِ عبدِه الرَّاية، وهو طوقُ الحديد الذي يمنعه من أنْ يحرِّكَ رأسَه، وهو معتادٌ بين الظَّلَمة؛ لأنَّه عقوبةُ أهل النار، فيكرهُه كالإحراق في النَّار، وفي «رد المحتار»: كيفية القتال من كتاب الجهاد تحت قول «الدر المختار»: «حرقهم» ما نصُّه: لكنَّ جوازَ التَّحريقِ والتَّغريقِ مقيَّدٌ، كما في «شرح السير» بما إذا لم يتمكَّنوا من الظَّفر بهم بـدون ذلك بلا=

رواه أبو داود^(۱).

٤٦٢٣ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَة ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِنَّ النَّارَ لَا يُعَذِّبُ بِهَا إِلَّا اللهُ"، رَوَاهُ البخاريُّ(٢).

٤٦٢٤ ـ وَعَن عَلِي ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «سَيَخرُجُ قَومٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، أَحَدَاثُ الأَسنَانِ، سُفَهَاءُ الأَحلَامِ، يَقُولُونَ مِن خَيرِ قَولِ البَرِيَّةِ، لاَ يُجَاوِزُ إِيمَانُهُم حَنَاجِرَهُم، يَمرُقُونَ مِن الدِّينِ، كَمَا يَمرُقُ السَّهمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَأَينَمَا لَقِيتُمُوهُم؛ فَاقتُلُوهُم (٣)، فَإِنَّ فِي قَتلِهِم أَجرًا لِمَن قَتلَهُم

⁼ مشقّة عظيمةٍ، فإنْ تمكّنوا؛ فلا يجوز. م

⁽۱) أبو داود، ك: الجهاد، ب: في كراهية حرقِ العدوِّ بالنَّار، ح: (٢٦٧٥)، وصحَّحه الحاكمُ والذَّهبيُّ (٧٥٩٩). وفي «كشف المناهج» (٣/ ٢١٣): «والحُمَّرةُ»: طائرٌ صغيرٌ كالعصفور، «وتفرُشُ»: وهو أنْ تفترِشَ جناحَيها وتقرُب من الأرض، وترفرفَ.

⁽٢) البخاريُّ، ك: الجهاد، ب: التَّوديع، ح: (٢٩٥٤).

⁽٣) قولُه: «فاقتلوهم»: (فالقتلُ عندنا؛ لبغاوتِهم لا لآنَهم مرتدُون، ثم الخارجون عن طاعة الإمام ثلاثةً: قطّاعُ طريق، ويجيءُ حكمهم، وبغاةٌ هم كما في «الفتح»: قوم مسلمون خرجوا على إمام العدل ولم يستبيحوا ما استباحه الخوارجُ من دماءِ المسلمين وسيي ذراريهم، اهه والمرادُ: خرجوا بتأويل، وإلا؛ فهم قطّاعٌ، والثّالثُ: خوارجُ، وهم قومٌ لهم منعةٌ خرجوا على الإمام بتأويل، يرون أنّه على باطل، كفر ومعصية، يوجبون قتالَه بتأويلهم، يستحلُّون دماءَنا وأموالنا، ويسبون نساءنا، ويُكفِّرون أصحاب نبينًا على الظّاهر أنَّ المرادَ تعريفُ الخوارج الذين خرجوا على عليٌ رضي الله تعالى عنه؛ لأنَّ مناطَ الفرق بينهم ويين البغاة هو استباحتُهم دماءً المسلمين وذراريهم بسببِ الكفر؛ إذ لا تُسبى الذَّراري ابتداءً بدون كفر، وقولُه: يكفِّرون أصحاب نبينًا على الغير شرط في مسمَّى الخوارج، بل هو بيانٌ لمن خرجوا على سيدًنا عليّ ها، وإلا؛ فيكفي فيهم اعتقادُهم كفر من خرجوا عليه، كما وقع في زماننا في أتباع عبد الوهّاب الذين خرجوا من نجد، وتغلّبوا واستباحوا بذلك قتلَ أهل السُّنة وقتلَ علمائِهم حتى كسرَ اللهُ تعالى شوكتَهم وخرَّب بلادَهم، وظفر بهم عساكرُ واستباحوا بذلك قتلَ أهل السُّنة وقتلَ علمائِهم حتى كسرَ اللهُ تعالى شوكتَهم وخرَّب بلادَهم، وظفر بهم عساكرُ المسلمينَ عامَ ثلاثٍ وثلاثين ومائتين وألفي، وحكمُهم حكمُ البغاة بإجماع الفقهاء كما حققَه في «الفتح»، وفي الحديث دليلٌ على ما نقله خواهرزاده عن أصحابِنا: إنّا نبدؤهم قبل أن يبدؤوه؛ لأنّه لو انتظر حقيقة قتالهم ربما لا يمكنه الدّفعُ، فيُدار على الذّليل ضرورة دفع شرِّهم، ونقل القدوريُّ أنّه لا يبدؤهم حتى يبدؤوه، وظاهرُ كلامهم أنّ المذهب الأوّل، فيُدار على الذّليل ضرورة دفع شرِّهم، ونقل القدوريُّ أنّه لا يبدؤهم حتى يبدؤوه، وظاهرُ كلامهم أنّ المذهب الأوّل،

يَومَ القِيَامَةِ"، مُتَّفَقٌ عليه(١).

2770 - وَعَن أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ وَأَنسِ بِنِ مَالِكِ ﴿ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي اخْتِلَافٌ وَفُرقَةٌ، قَومٌ يُحسِنُونَ القِيلَ وَيُسِيتُونَ الفِعلَ، يَقرَوْنَ القُرآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُم، يَمرُقُونَ مِنَ أُمَّتِي اخْتِلَافٌ وَفُرقَةٌ، قَومٌ يُحسِنُونَ القِيلَ وَيُسِيتُونَ الفِعلَ، يَقرَوْنَ القُرآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُم، يَمرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهِم مِنَ الرَّمِيَّةِ، لَا يَرجِعُونَ حَتَّى يَرتَدَّ عَلَى فُوقِهِ، هُم شَرُّ الخَلقِ وَالخَلِيقَةِ، طُوبَى لِمَن قَالَهُم وَقَتَلُوهُ، يَدعُونَ إِلَى كِتَابِ اللهِ وَلَيسُوا مِنهُ فِي شَيءٍ، مَن قَالَلُهُم كَانَ أُولَى بِاللهِ مِنهُم ﴾ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا سِيمَاهُم ؟ قَالَ: «التَّحلِيقُ»، رواه أبو داود(٢).

وفي «كشف المناهج» (٣/ ٢٠٨): «أحداث الأسنان»: قال في «النّهاية»: هو كنايةٌ عن الشّباب وأوَّل العمر، «سفهاء الأحلام»: السَّفه في الأصل: الخفَّةُ والطَّيش، والمرادُ به هنا: خفَّة العقل، «والحناجر»: جمع حنجرة، وهي رأسُ العلصَمة، حيثُ تراه نابتًا من خارج، «يمرُقون»؛ أي: يخرجون، قال الخطَّابي: وأراد بالدِّين: الطَّاعة؛ أي: يخرجون من طاعة الإمام المنفرِض الطَّاعة، وينسلخون منها، والمعنى: يجوِّرونه ويبعدونه، كما يخرُقُ السَّهمُ الشَّيءَ المرمى به ويخرج منه، و«الرَّمِيَّة»: الصَّيدِ المرمي.

قال في «النِّهاية»: يريدُ أنَّ دخولَهم في الَّدين مثلُ خروجِهم منه، لم يتمسَّكوا منه بشيءٍ، كالسَّهم الذي دخل في الرَّمِيَّةِ، ومَرَقَ منها ولم يعلَق به منها شيءٌ. اه

وقال الشّافعيُّ رحمه الله: لا يجوز حتى يبدؤوا بالقتال حقيقةً، ومن دعاه الإمام إلى قتالهم؛ افتُرض عليه إجابتُه؛ لأنَّ طاعة الإمام فيما ليس بمعصيةٍ فرضٌ، فكيف فيما هو طاعةٌ لو قادرًا، وإنْ لم يكن قادرًا؛ لزمَ بيتَه، وعليه يحمل ما رُوي عن جماعةٍ من الصّحابةِ أنَّهم قعدوا في الفتنة، وربما كان بعضُهم في تردُّدٍ من حِلِّ القتال، والمرويُّ عن أبي حنيفة من قولِه: الفتنةُ إذا وقعت بين المسلمين؛ فالواجبُ على كلِّ مسلمٍ أن يعتزلَ الفتنةَ ويقعدَ في بيته، محمولٌ على ما إذا لم يكن لهم إمامٌ، وما روي: "إذا التقى المسلمانِ بسيفيهما؛ فالقاتلُ والمقتولُ في النَّار»؛ محمولٌ على اقتتالِهما حميَّةٌ وعصبيَّة، كما يتّفق بين أهل قريتين ومحلَّتين، أو لأجل الدنيا والمُلك)، "بذل المجهود» و"الدر المختار» و"رد المحتار» و"الهداية» ملتقطٌ منها. م

⁽١) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: استتابةُ المرتدِّين، ب: قتل الخوارج، ح: ٦٩٣٠، ومسلمٌ، ك: الزَّكاة، ب: التَّحريض على قتل الخوارج، ح: (٢٤٦٢).

⁽٢) أبو داود، ك: السُّنَّة، ب: في قتال الخوارج، ح: (٤٧٦٥)، وأخرج الحاكمُ نحوه (٢٦٥٩) وصحَّحه ووافقَه الذَّهبيُّ.=

عنِ الخوارِج، فَلَقِيتُ أَبَا بَرَزَةَ هِ فِي يَومِ عِيدٍ فِي نَفَرٍ مِن أَصحَابِه، فَقُلتُ لَهُ: هَل سَمِعتَ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ أَسكَهُ، عَنِ الخَوَارِج، فَلَقِيتُ أَبَا بَرَزَةَ هِ فِي يَومِ عِيدٍ فِي نَفَرٍ مِن أَصحَابِه، فَقُلتُ لَهُ: هَل سَمِعتَ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ بِأَذُنِي، وَرَأَيْتُهُ بِعَينِي، أَتِي رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ بِمَالٍ فَقَسَمَهُ، يَدكُرُ الخَوَارِج؟ فَقَالَ: نَعَم، سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ بِأُذُنِي، وَرَأَيْتُهُ بِعَينِي، أَتِي رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ بِمَالٍ فَقَسَمَهُ، فَأَعطَى مَن عَن يَمِينِه، وَمَن عَن شِمَالِه، وَلَم يُعطِ مَن وَرَاءَهُ شَيئًا، فَقَامَ رَجُلٌ مِن وَرَائِهِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، مَا عَدَلتَ فِي القِسمَةِ، رَجُلٌ أَسودُ مَطمُومُ الشَّعرِ عَلَيهِ ثَوبَانِ أَبِيضَانِ، فَغَضِبَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ غَضَبًا شَدِيدًا وَقَالَ: «وَاللهِ لا تَجِدُونَ بَعدِي رَجُلًا أُسودُ مَطمُومُ الشَّعرِ عَلَيهِ ثَوبَانِ أَبِيضَانِ، فَغَضِبَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ غَضَبًا شَدِيدًا وَقَالَ: «وَاللهِ لا تَجِدُونَ بَعدِي رَجُلًا هُو أَعدَلُ مِنِي»، ثُمَّ قَالَ: «يَخرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَومٌ كَأَنَّ هَذَا وَقَالَ: «وَاللهِ لا تَجِدُونَ بَعدِي رَجُلًا هُو أَعدَلُ مِنْ عَن الإسلامِ كَمَا يَمرُقُ السَّهمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، سِيمَاهُم التَّعلِيقُ، كَا يَرَالُونَ يَخرُجُونَ حَتَّى يَحرُجَ آخِرُهُم مَعَ المَسِيحِ الدَّجَالِ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُم فَاقتُلُوهُم، هُم شَرُّ الخَلِيّة، وَالخَلِيقَةِ»، رَوَاهُ النَسَائِيُّ (١٠).

٤٦٢٧ ـ وَعَن أَبِي غَالِبٍ، قَالَ: رَأَى أَبُو أُمَامَةَ ﴿ وُوسًا مَنصُوبَةٌ عَلَى دَرَجِ دِمَشْقَ، فَقَالَ أَبُو أُمَامَةَ: «كِلَابُ النَّارِ شَرُّ قَتلَى تَحتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ، خَيرُ قَتلَى مَن قَتلُوهُ»، ثُمَّ قَرَأً: ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُ وُجُوهُ وَتَسْوَدُ وَمُسْوَدُ اللهِ عَلَى قَالَ: لَو لَم

⁼ قولُه: «الفُوقُ»: موضعُ الوتر من السَّهم؛ أي: لا يرجعون حتى يرتدَّ السَّهمُ إلى مكانه، وهذا من باب التَّعليق بالمحال، والمرادُ بالتَّحليق كما قال النَّوويُّ في «شرح مسلم» (٧/ ١٦): حلقُ الرُّؤوس، واستدلَّ به بعض النَّاس على كراهة حلق الرَّأس ولا دلالة فيه، وإنَّما هو علامةٌ لهم، والعلامة قد تكون بحرامٍ وقد تكون بمباحٍ كما قال النَّيُ ﷺ: «آيتُهم رجلٌ أسودُ إحدى عضُديه مثلُ ثدي المرأة»، ومعلومٌ أنَّ هذا ليس بحرام، وقد ثبتَ في «سنن أبي داود» بإسنادٍ على شرط البخاريُّ ومسلمٍ أنَّ رسول الله ﷺ رأى صبيًا قد حلق بعض رأسه، فقال: «احلقوه كلَّه أو اتركوه كلَّه»، وهذا صريحٌ في إباحة حلق الرَّأس لا يحتمل تأويلًا.

⁽١) النَّسائيُّ، ك: تحريم الدَّم، ب: من شهر سيفَه ثم وضعه في النَّاس، ح: (٤١٠٨)، وصحَّحه الحاكمُ (٢٦٤٧) ووافقَه الذَّهيئُ.

وفي «اللَّمعات» (٦/ ٣٦١): قولُه: «مطمومُ الشَّعر»: يقالُ: طَمَّ شعرَه: جذَّه واستأصله، والمرادُ التَّحليق. وقولُه: «كأنَّ هذا منهم»؛ أي: من شيعتهم وعلى سيرتهم، قاله في صورة الشَّكِّ والتَّردُّد احتياطًا، وهو كان منهم قطعًا.

أُسمَعهُ إِلَّا مَرَّةً أَو مَرَّتَينِ أَو ثَلَاثًا أَو أَربَعًا حَتَّى عَدَّ سَبعًا مَا حَدَّثْتُكُمُوهُ، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ، وَابنُ مَاجَه، وَقَالَ التِّرمِذِيُّ: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ)(١).

٤٦٢٨ ـ وَعَن أُسَامَةَ بِنِ شَرِيكٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ خَرَجَ يُفَرِّقُ بَينَ أُمَّتِي فَاضِرِبُوا(٢) عُنُقَهُ » رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٣).

٤٦٢٩ ـ وَعَن أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَكُونُ فِي أُمَّتِي فِر قَتَانِ، فَتَخرُجُ مِن بَينِهِمَا مَارِقَةٌ، يَلِي قَتلَهُم أُولَاهُم بِالحَقِّ»، رَوَاهُ مُسلِمٌ (١٠).

• ٤٦٣٠ - وَعَن جَرِيرٍ هُ فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ: «لَا تَرجِعُنَّ بَعدِي كُفَّارًا يَضرِبُ بَعضُكُم رِقَابَ بَعضِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ(٥).

٤٦٣١ ـ وَعَن أَبِي بَكرَةَ هُ عَنِ النَّبِيِّ عَيَّا قَالَ: «إِذَا المُسلِمَانِ حَمَلَ أَحَدُهُمَا عَلَى أَخِيهِ السِّلاَحَ فَهُمَا فِي جُرُفِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا قَتَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ دَخَلاهَا جَمِيعًا» (١٦).

⁽۱) التِّرمذيُّ واللفظُ له، ك: تفسير القرآن، ب: ومن سورة آل عمران، ح: (۳۰۰۰)، وأحمد (۲۲۱۸۳)، وابن ماجه مختصرًا، ك: السُّنَّة، ب: في ذكر الخوارج، ح: (۱۷۲).

⁽٢) قولُه: «فاضربوا عنقَه»: قال النَّوويُّ: (فيه الأمرُ بقتال من خرج على الإمام إذا أراد تفريق كلمة المسلمين ونحو ذلك، فينبغي أنْ يُنهى أوَّلًا، وإنْ لم ينته؛ قُوتل، فإنْ لم يندفعْ شرُّه إلا بقتله؛ فقتله كان هدرًا)، كذا في «المرقاة». م

⁽٣) النَّساتيُّ، ك: تحريم الدَّم، ب: قتل من فارق الجماعة، ح: (٤٠٢٨).

⁽٤) مسلمٌ، ك: الزَّكاة، ب: ذكر الخوارج وصفاتهم ح: (٢٤٥٩). وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٤/ ١٧١): «مارقَةٌ»؛ أي: فرقةٌ خارجةٌ؛ يعني بهم: الخوارجَ؛ لمروقهم من الدِّين، «يلي قتْلَهُم أَوْلَاهم»؛ أي: أولى أمَّتى، «بالحقِّ»؛ يعني: من قتلهم؛ فهو أولى الأمَّة؛ أي: أقربُهم إلى الحقِّ.

⁽٥) البخاريُّ، ك: الفتن، ب: قول النَّبيِّ ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفَّارًا»، ح: (٧٠٨٠)، ومسلم، الإيمان، ب: بيان معنى قول النَّبيِّ ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفَّارًا»، ح: (٢٢٣)، ولفظُهما واحدٌّ.

⁽٦) مسلم، ك: الفتن، ب: إذا تواجه المسلمان بسيفيهما، ح: (٧٢٥٥).

٢٦٣٢ عنه هُ قَالَ: ﴿إِذَا التَقَى المُسلِمَانِ بِسَيفَيهِمَا فَالقَاتِلُ وَالمَقْتُولُ فِي النَّارِ»، فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَذَا القَاتِلُ، فَمَا بَالُ المَقتُولِ؟ قَالَ: ﴿إِنَّهُ كَانَ (١) حَرِيصًا عَلَى قَتل صَاحِبِهِ »، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ (١).

١٣٣٤ ـ وَعَن عَبِدِ الرَّحَمَٰنِ بِنِ أَبِي لَيلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَصِحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ أَنَّهُم كَانُوا يَسِيرُونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ: فَنَامَ رَجُلٌ مِنهُم، فَانطَلَقَ بَعضُهُم إِلَى حَبلٍ مَعَهُ فَأَخَذَهُ، فَفَزِعَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمُسلِمٍ أَن يُرَوِّعَ مُسلِمًا»، رواه أبو داود(٣).

٤٦٣٤ ـ عَن ابنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ: «وَادَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَبَا بُردَةَ هِلَالَ بِنَ عُويمِرِ الأَسلَمِيّ، فَجَاءَ أُنَاسٌ يُرِيدُونَ الإِسلَامَ، فَقَطَعَ (٤) عَلَيهِم أَصحَابُ أَبِي بُردَةَ الطَّرِيقَ، فَنَزَلَ جِبريلُ عَلَيهِ السَّلَامُ عَلَى

قال في «البناية»: اعلمْ لقطع الطريق شرائطُ، الأوَّلُ: أنْ يكونَ لهم شوكةٌ وقوَّةٌ بحيثُ لا يمكن للمارَّة المقاومةُ معهم، الثَّاني: أنْ يكون خارج المصر بعيدًا عنه، الثَّالثُ: أنْ يكون في دار الإسلام، الرَّابعُ: أنْ يكونَ المأخوذُ قدرَ النِّصابِ، الخامسُ: أنْ يكونَ القُطَّاعُ كلُّهم أجانبَ في حقِّ أصحابِ الأموال حتَّى إذا كان فيهم ذو رحمٍ محرمٍ؛ لا يجب القطعُ، السَّادس: أنْ يُؤخذوا قبل التَّربة، قال في «عمدة الرعاية»، وقال في «رحمة الأمة»: اختلفَ الأثمَّةُ في=

⁽۱) قولُه: «كان حريصًا على قتلِ صاحبِه»: قال ابنُ الملَك: (فيه أنَّ الحرصَ على الفعل المحرَّم ممَّا يُؤاخذُ به وأنَّ قصدَ كلِّ منهما كان قتلَ الآخر لا الدَّفعَ عن نفسه، حتى لو كان قصدُ أحدهما الدَّفعَ ولم يجد منه بدًّا إلا بقتله فقتَله لم يُؤاخذ به؛ لكونِه مأذونًا فيه شرعًا، كذا في «المرقاة»، وقال في «رد المحتار»: وما رُوي «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتلُ والمقتولُ في النَّار»: محمولٌ على اقتتالهما حميَّةً وعصبيَّة، كما يتَّقق بين أهل قريتين ومحلَّتين، أو لأجل الدُّنيا والمُلك). م

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الدِّيات، ب: قول الله تعالى: ﴿ وَمَنَ أَحْيَكَاهَا ... ﴾ [المائدة: ٣٦]، ح: (٦٨٧٥)، ومسلمٌ، ك: الفتن وأشراط السَّاعة، ب: إذا تواجه المسلمان بسيفهما، ح: (٧٢٥٢)، واللَّفظ للبخاريِّ.

⁽٣) أبو داود واللَّفظ له، ك: الأدب، ب: من يأخذ الشَّيَّ على المزاح، ح: (٥٠٠٤)، وأحمد (٢٣٠٦٤) وفي «فتح الغفار»: (٣/ ١٢٩٢): (رواه أبو داود وسكتَ عنه هو والمنذريُّ، ولا بأسَ بإسناده).

⁽٤) قولُه: «فقطعَ عليهم أصحابُ أبي بُردةَ الطَّريقَ»: معنى هذا اللَّفظ: قطعُ المارَّة والمسافرين عن الَّطريق، فيكونُ من باب الحذف والإيصالِ، وقيل: المرادُ بالطَّريق المارَّةُ من قبيل إطلاقِ المحلِّ على الحالِّ، وقيل: الإضافةُ بمعنى (في)؛ أي: قطعٌ في الطَّريق، وهذا يقال له: السَّرقة الكبرى.



رَسُولِ اللهِ ﷺ بِالحَدِّ «أَنَّ مَن قَتَلَ(١) وَأَخَذَ المَالَ؛ صُلِبَ، وَمَن قَتَلَ وَلَم يَأْخُذ المَالَ؛ قُتِلَ، وَمَن أَخَذَ

حدِّ قاطعِ الطَّريق، فقال أبو حنيفة والشَّافعيُّ وأحمدُ: هو على التَّرتيب المذكورِ في الآية الكريمة، وقال مالكُّ: ليس هو على التَّرتيب، بل للإمامِ الاجتهادُ من القتْل والصَّلْب وقطع اليد والرِّجل من خلافِ والنَّفي والحبس، واختلف القائلون بأنَّه على التَّرتيب في كيفيَّته، فقال أبو حنيفة: إنْ أخذوا المالَ وقتَلوا؛ فالإمامُ بالخيار، إنْ شاء؛ قطع أيديهم وأرجُلهم من خلاف، وإنْ شاء؛ قتلهم وصلَبهم، وإن شاء؛ قتلهم ولم يصلبْهم، وصفةُ الصَّلب عنده على المشهور عنه أنْ يُصلب حيًّا، ويبعج بطنهُ برمح إلى أنْ يموت، ولا يُصلب أكثرَ من ثلاثةِ آيَام، فإنْ قتلوا ولم يأخذوا المالَ؛ قتلهم الإمامُ حدًّا، ولا يلتفتُ الإمامُ إلى عفو الأولياء، وإنْ أخذوا مالًا لمسلم أو ذمِّي، والمأخوذُ لو قُسم على جماعتهم أصابَ كلُّ واحدٍ عشرةَ دراهمَ أو ما قيمتُه عشرةٌ؛ قطع الإمام أيديهم وأرجلَهم من خلافِ، فإنْ أخذوا قبل أنْ يَأخذوا مالًا، ولا قتلوا نفسًا؛ حبَسهم الإمامُ حتى يحدثوا توبة أو يموتوا، فهذه صفةُ النَّفي عنده.

وقال مالكٌ: إذا أُخذ المحاربون؛ فعلَ الإمامُ فيهم ما يراه، ويجتهد فيهم، فمَن كانِ منهم ذا رأي وقوَّةٍ؛ قتله، ومن كان ذا قوَّةٍ فقط؛ نفاهُ، فحاصلُه: أنَّه يجوز عنده للإمام قتلُهم وصلبُهم وقطعُهم، وإنْ لم يقتُلوا ولم يأخذوا مالًا على ما يراه أردعَ لأمثالِهم، وصفة النَّفي عنده: أنْ يُخرجوا من البلد الذي كانوا فيه إلى غيره، ويُحبسوا فيه، وصفة الصَّلب عنده كصفة مذهب أبى حنيفة.

وقالَ الشَّافعيُّ وأحمدُ: إذا أُخذوا قبل أن يَقتلوا نفسًا أو يأخذوا مالًا؛ نُفُوا، واختلفوا في صفة النَّفي فقال الشَّافعيُّ: نفيهم أنْ يُطلبوا إذا هربوا ليقامَ عليهم الحدُّ إنْ أتوا حدًّا، وعن أحمدَ روايتان أحدُهما كهذا، والأخرى أنْ يُشرَّدوا، فلا يُتركون يأوون في بلدٍ، وإنْ أَخذوا المالَ ولم يَقتلوا؛ قالا: يجب قتلُهم وصلبُهم حتمًا، وإن قَتلوا ولم يأخذوا المالَ؛ قالا: يجب قتلُهم والشَّافعيَّة: يُصلبُ حيَّا نم يُقتل، ومدَّةُ المالَ؛ قالا: يجب قندُهم عند أبي حنيفة ومالك والشَّافعيِّة: ثلاثةُ أيام، وقال أحمد: يصلب بقدر ما يقع عليه اسم الصلب.

واختلفوا في اعتبار النّصاب في قتل المحارب، فاعتبره أبو حنيفة والشَّافعيُّ وأحمدُ ولم يعتبرُه مالكٌ، ولو اجتمع محاربون فباشرَ بعضُهم القتلَ والأخذَ، وكان بعضُهم عونًا ورِدْءًا؛ فهل يجري عليه أحكام المحاربين أم لا؟ قال أبو حنيفة ومالك وأحمد: للرِّدْءِ حكمُهم في جميع الأحوال، وقال الشَّافعيُّ: لا يجب على الرِّدْء غيرُ التَّعزير بالحبس والتَّغريب ونحو ذلك. م

(۱) قولُه: «مَن قَتَل وأَخذالمالَ؛ صُلب... إلخ»: قال في «نور الأنوار»: إنَّ الله قد نقل للمحارِبين ولساعي الفسادِ -أعني: قُطَّاع الطِّريق - أربعة أجزيةٍ: من القتل والصَّلب وقطع الأيدي والأرجُل من خلافِ والنَّفي بطريقِ التَّرديد بكلمِة «أو»، فمالك يقول: إنَّها على حالها، فيتخيَّر الإمامُ بينها، وعندنا بمعنى: «بل» للإضراب؛ لأنَّ جناياتِ قطع الطَّريق= مَالًا وَلَم يَقتُل؛ قُطِعَت يَدُهُ وَرِجلُهُ مِن خِلَافٍ، وَمَن جَاءَ مُسلِمًا؛ هَدَمَ الإِسلَامُ مَا كَانَ فِي الشِّركِ»(١).

٤٦٣٥ ـ وَفِي رِوَايَةِ عَطِيَّةَ عَن ابنِ عَبَّاسٍ عَبْسُ الطَّرِيقَ وَلَم يَقتُل وَلَم يَأْخُذ المَالَ؛ نُفِي »، رواه محمَّدٌ عن أبي يوسفَ (٣).

- (١) محمَّدٌ في «الأصل» للشَّيبانيِّ ط قطر (٧/ ٢٨٥).
- (٢) قولُه: «مَنْ أخافَ الطَّرِيقَ ولم يَقْتُلُ ولم يأخُذِ المالَ؛ نُفِيَ»: وقال في «نور الأنوار»: والمرادُ من النَّفي ليس الجلاءُ عن الوطنِ كما يوهمُه الظَّاهرُ، بل النَّفيُ عن الظُّهور على وجه الأرض بأنْ يُحبسوا حتى يتوبوا؛ يعني: نفيٌ عن عن عمارة الأرضِ نشيطًا، وقال في «رد المحتار»: والمرادُ بالنَّفي في الآية الحبسُ؛ لأنَّ النَّفيَ من جميع الأرض محالٌ، وإلى بلدةٍ أُخرى فيه إيذاءُ أهلِها، فلم يبقَ إلا الحبسُ، والمحبوسُ يسمَّى منفيًّا من الأرض؛ لأنَّهُ لا ينتفع بطيبًات اللَّذيا ولذَّاتها، ولا يجتمعُ بأقاريِه وأحبابِه، وقال في «الكمالين»: قولُه: «النَّهْيُ»؛ أي: من بلدٍ إلى بلدٍ على تفسير الشَّافعيِّ والحبسُ عند أبي حنيفة ورواه عن إبراهيمَ النَّخعيِّ. م
- (٣) ابنُ أبي شيبة، ك: السِّير، ب: ما قالوا في المحارب إذا قتل وأخذ المال، ح: (٣٣٤٦٢)، وأخرجَه عبدُ الرَّزَّاق=

كانت على أربعة أنواع؛ أعني: أخدُ المال فقط، والقتلُ فقط، والقتلُ وأخدُ المال جميعًا، والتّخويفُ فقط من غير قتلٍ وأخذٍ، فقابلَ بهذه الجناياتِ الأربع الأجزية الأربعة، ولكنْ لم يذكرِ الجناياتِ في النّصّ اعتمادًا على فهم العاقلين؛ وذلك لأنّ الجزاء إنّما يكون على حسب الجناية، فغلظُها بغلظِه وخفّتُها بخفّته، ولا يلينُ من الحكيم المعلّقِ أنْ يقابِلَ أغلظُ الجناية بأخفّها، أو بالعكس، فكان تقديرُ عبارة القرآنِ: أنْ يُقتلوا إذا قتلوا فقط، أو يُصلبوا المطلّقِ أنْ يقابِلَ أغلظُ الجناية بأخفّها، أو بالعكس، فكان تقديرُ عبارة القرآنِ: أنْ يُقتلوا إذا قتلوا فقط، بل يُنفوا من الأرض إذا خوّفوا الطّريق، وقد ورد هذا البيان بعينه عن النّبيّ عليه أنّه وادَع أبا بُردة على أنْ لا يُعينه ولا يُعين عليه، فجاء أناسٌ يريدون الإسلام فقطع أصحابُ أبي بردة عليهم الطّريق، فنزلَ جبريلُ عليه السلام بالحدِّ فيهم أنّ من قتل وأخذَ المال؛ صُلب، ومن قتل ولم يأخذ؛ قُتل، ومن أخذ المال ولم يقتل؛ قُطعت يدُه ورجلُه من خلافٍ، ومَن أفردَ الإخافة؛ نُفي من الأرض، لكنْ حمل أبو حنيفة قولَه: «صُلب» على اختصاصِ الصَّلب بهذه الحالة، لا اختصاصِ هذه الحالة بالصَّلب، بحيث لا يجوزُ فيها غيرُه، بل أثبتَ للإمامِ الخيارَ في الأربعة، إن شاء قطع ثم قتل أو صلبَ، وإن شاء قتلَ أو صلبَ من غير قطع؛ لأنَّ الجناية تحتمل الاتّحاد والتّعدُّد، فتُراعى كلتا الجهتين فيه، اننهى. وقال في «قمر الأقصار»: قولُه: «تحتمل الاتّحاد، والتّعدُد»: أمّا الأوّلُ؛ فلأنَّ الكلَّ قطعَ الطّريق؛ فلذا يوحّدُ الجزاء، والمّا الثاني؛ فلأخذِ المالِ والقتلُ للقتل. م

٢٣٦ عيد وروى الشَّافعيُّ في «الأمِّ»(١)، وعبدُ الرَّزَّاق وابنُ أبي شيبةَ وعبدُ ابن حميدٍ والبيهقيُّ وغيرُهم نحوَه.

وحمل أبو حنيفة رحمه الله قولَه: «صُلِبَ» على اختصاصِ الصَّلْبِ بهذه الحالة لا اختصاصِ هذه الحالَة بالصَّلْبِ بهذه الحالة الم المحالَة بالصَّلْبِ بحيثُ لا يجوزُ فيها غيرُه، بل أثبَتَ للإمامِ الخيارَ في الأربعةِ، إنْ شاءً؛ قَطَعَ ثمَّ قَتَلَ أو صَلَبَ مِن غيرِ قطعٍ؛ لأنَّ الجناية تحتَمِلُ الاتَّحادَ والتَّعدُّدَ، فتُراعى كِلتا الجِهتين فيه (٢٠).

٢٦٣٧ ـ وروى محمَّدٌ في «الآثار» عن إبراهيمَ أنَّه قالَ: فَإِن لَم يَأْخُذِ الْمَالَ وَلَم يَقتُل؛ أُوجِعَ عُقُوبَةً وَحُبِسَ حَتَّى يُحدِثَ خَيرًا(٣).

١٣٨ عن عُتبَةَ بنِ فَرقَدِ السُّلَمِيِّ أَنَّهُ قَالَ لِعُمَرَ بنِ الخَطَّابِ ﷺ: إِنِّي اشترَيتُ (٤) أُرضًا مِن أُرضِ السَّوَادِ، فَقَالَ عُمَرُ: أَكُلَّ أَصحَابِهَا أَرضَيتَ ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَأَنتَ فِيهَا مِثلُ صَاحِبِهَا، رواهُ البيهقيُّ (٥) وقال في «كتاب المعرفة»: (قال أبو يوسف: القَولُ مَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنَّهُ كَانَ لِعَبدِاللهِ بنِ

الصَّنعانيُّ (١٠٩/١٠) برقم: (١٨٥٤٤)، بسند صحيح، ولفظه: عن ابن عباس قال: نزلتْ هذه الآيةُ في المحارِب:
 ﴿إِنَّمَاجَزَّوُا ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولُهُ, ﴾ [المائدة: ٣٣]، إذا عَدَا فقطع الطَّريقَ فقتلَ وأخذ المال؛ صُلب، وإنْ قتل ولم يقتل؛ قُطع من خلاف، فإنْ هربَ وأعجزَهم؛ فذلك نفيُه».

⁽١) «الأمُّ» للشَّافعيِّ (٦/ ١٦٤).

⁽٢) «شرحُ التَّلويح على التَّوضيح» ط: مكتبة صبيح (١/ ٢٠٨).

⁽٣) «الآثار» ط: النَّوادر، ح: (٦٣٢)، وقال المحقِّقُ: (سندُه جيِّدٌ)، وأخرجه ابنُ أبي شيبة، ك: الحدود، ب: في المحارِب إذا قتلَ، وأخذ المالَ وأخاف السَّبيل، ح: (٢٩٦٢٤).

⁽٤) قولُه: ﴿إِنِّي اشتريْتُ أَرضًا... إلخ»: لذلك قال في ﴿الهداية»: ويجوزُ أَنْ يشتريَ المسلمُ أَرضَ الخراجِ من الذِّمِّيِّ ويُؤخذ منه الخراجُ، وقد صحَّ أَنَّ الصَّحابةَ ﷺ اشتروا أراضي الخراجِ، وكانوا يؤدُّون خراجَها، فدلَّ على جواز الشِّراء وأخذ الخراج وأدائِه للمسلم من غير كراهةٍ. م

⁽٥) «معرفة السُّنن والآثار»: (١٨٣٩٩)، وأخرجه الشَّافعيُّ في «الأم»: (٧/ ٣٧٧).

مَسعُودٍ، وَلِخَبَّابِ بنِ الأَرْتِّ، وَلِحُسَينِ بنِ عَلِيٍّ، وَلِشُرَيحٍ أَرضُ خَرَاجٍ).

١٣٩ عن جَرِيرِ بنِ عَبدِ اللهِ هَ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ سَرِيَّةً إِلَى خَثَعَم، فَاعتَصَمَ نَاسٌ مِنهُم بِالسُّجُودِ، فَأَسرَعَ فِيهِمُ القَتلَ، قَالَ: فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ عَلَيْهُ فَأَمَرَ (١) لَهُم بِنِصفِ العَقلِ، وَقَالَ: «أَنَا بَرِيءٌ مِن كُلِّ مُسلِمٍ يُقِيمُ بَينَ أَظهُرِ المُشرِكِينَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ لِمَ؟ قَالَ: «لَا تَرَاءَى (٢) نَارَاهُمَا»، رواه أبو داود (٣).

(١) قولُه: «فأمَرَ لهم بنصفِ العقلِ»: (فيه الخطأُ في القصدِ، وهو أنْ يرميَ شخصًا يظنُّه حربيًّا فإذا هو مسلمٌ، عندنا فيه ديةٌ كاملةٌ، وبذلك قال الشَّافعيُّ، وقال الخطَّابيُّ: إنما لم يكملْ لهمُ الدِّيةَ في هذا الحديث بعد علمه ﷺ بإسلامهم؟ لأنَّهم أعانوا على أنفسهم بمُقامهم بين ظهراني الكفَّار، وكانوا كمنْ هلك بجنايةِ نفسه وجناية غيرِه، فتسقطُ حصَّةُ جنايته من الدِّية)، التقطته من «الهداية» و«رحمة الأمة» و«المرقاة». م

(٢) قولُه: «لا تتراءَى ناراهُما»: قال في «العالمگيرية»: ولا يُتركُ واحدٌ منهم حتى يشتريَ دارًا أو منزلًا في مصرٍ من أمصار المسلمين، وجذه الرَّواية أخذ أمصار المسلمين، وكذلك لا يُترك واحدٌ منهم حتى يسكنَ في مصرٍ من أمصار المسلمين، وجذه الرَّواية أخذ الحسنُ بنُ زيادٍ، وعلى روايةٍ عامَّة الكتبِ يمكَّنونَ من المُقام في دار الإسلام، إلا أنْ يكونَ مصرًا من أمصارِ العرب نحو أرض الحجاز، فإنَّهم لا يمكَّنون من المقام فيها، كذا في «المحيط»، وكان الشَّيخُ الإمامُ شمسُ الأثمَّة الحلوانيُّ يقولُ: هذا إذا قلُوا بحيث لا يتعطَّل بسببِ شكناهم ولا يتقلَّلُ بعضُ جماعاتِ المسلمين، وأمَّا إذا كثُروا بحيث يتعطَّل بسبب سكناهم أو يتقلَّل؛ يُمنعون من السُّكنى فيما بين النَّاس، ويُؤمرون بأنْ يسكنوا ناحيةٌ ليس للمسلمين فيها جماعةٌ، وهو محفوظٌ عن أبي يوسفَ رحمه الله في «الأمالي».

وقال في «الدر المختار»: قد صرَّح التُّمر تاشيُّ في «شرح الجامع الصغير» بعد ما نقل عن الشَّافعيِّ أنَّهم يؤمرون ببيع دورهم في أمصار المسلمين، والخروجِ عنها، وبالسُّكني خارجَها؛ لئلَّا يكونَ لهم محلَّةٌ خاصَّةٌ، نقلًا عن النَّسفي، والمرادُ؛ أي: بالمنع المذكورِ عن الأمصار أنْ يكونَ لهم في المصر محلَّةٌ خاصَّةٌ يسكنونها، ولهم فيها منَعَةٌ عارضةٌ كمنعةِ المسلمين، فأمَّا سكناهم بينهم وهم مقهورون؛ فلا كذلك، كذا في «فتاوى الأسكوبيّ». م

(٣) أبو داودَ واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: النَّهي عن قتلِ من اعتصم بالسُّجود، ح: (٢٦٤٥)، والتَّرمذُّي، ك: السير، ب: ما جاء في كراهية المقام بين أظهر المشركين، ح: (١٦٠٤)، وقال الحافظ في «بلوغ المرام» ت فحل (ص: ٤٧٦): (إسنادُه صحيحٌ، ورجَّح البخاريُّ إرساله)، وقال ابنُ دقيق العيد في «الإلمام بأحاديث الأحكام» (٢/ ٤٥٤): والذي أسندَهُ ثقةٌ عندهم).



٠٤٦٤٠ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الإِيمَانُ قَيَّدَ الفَتكَ، لَا يفتِكُ (١) مُؤمنٌ»، رواه أبو داود(٢).

وفي «اللمعات» (٦/ ٣٥٧): قولُه: «فأسرعَ فيهم القتلَ»: أي: قتلَهم الجيشُ ولم يبالوا بسجودهم.
 وقولُه: «فأمرَ لهم بنصفِ العقلِ»: قالوا: وإنَّما لم يكملِ اللَّيةَ ﷺ بعد علمه بإسلامهم؛ لأنَّهم أعانوا على أنفسهم بمقامهم بين الكفَّار كما قال ﷺ بقوله: «أنا بريءٌ... إلخ».

قولُه: «لا تتراءى ناراهما»: إسنادُ التَّراثي إلى النَّار مجازٌ، والمعنى: يتباعدُ منزلاهما بحيثُ إذا وقدَتْ فيهما ناران لم تلج إحداهما للأخرى، وذكر الطِّيبي فيه وجوهًا أُخَرَ لا يخلو عن بُعدٍ.

(۱) قولُه: «لا يفتِكُ مؤمنٌ»؛ أي: كاملُ الإيمان، فإنَّ الصَّحابة إذا مرُّوا بكافرِ غافلٍ؛ نبَّهوه، فإنْ أبى بعد الدُّعاء إلى الإسلام؛ قتلوه؛ لذلك قال في «الهداية»: وإذا دخل المسلمون دارَ الحرب، فحاصروا مدينة أو حصنًا؛ دعوهم إلى الإسلام، وقال في «المرقاق»: فإنْ قيل: قد بعث رسولُ الله على محمَّد بنَ سلمةَ الخزرجيَّ في نفرِ إلى كعب بن الأشرف فقتلوه، وعبدَالله بن عتيكِ الأوسيَّ في نفرِ إلى رافع، وعبدَالله بن أنيس الجهنيَّ إلى سفيانَ بن خالد، فكيف التوفيقُ بين هذا الحديث وبين تلك القضايا التي أمر بها؟ قلنا: يحتمل أنَّ النَّهيَ عن الفتكِ كان بعدَها، وهو الأظهرُ؛ لأنَّ أولاها كانت في السَّنة التَّالثة، والثَّانيةُ في الرَّابعة، والثَّائةُ بعد الخندق في الخامسة، وإسلامُ أبي هريرة كان عام خيبرَ في السَّابعة، ويحتمل أنْ يكون ذلك خصِّيصًا لرسول عَلَيْ لِما أيَّد به من العصمة، ويحتمل أنَّ تلك القضايا كانت بأمرِ سماويِّ؛ لما ظهر من المقتولين من الغدر برسول الله عَلَيْ، والتعرُّضِ له بما لا يجوز ذكرُه من القول، والمبالغة في الأذيَّة والتَّحريش عليه.

قال الطّبيعُ: واختار القاضي هذا الوجة ولخّصه، وقال: المعنى: أنَّ الإيمانَ منع ذلك وحرَّمه، فلا ينبغي للمؤمن أن يفعلَه؛ لأنَّ المقصودَ إنْ كان مسلمًا؛ فظاهرٌ، وإنْ كان كافرًا؛ فلا بُدَّ من تقديم نذير واستتابةٍ؛ إذ ليس المقصودُ بالذَّات قتلُه، بل الاستكمالُ والحلُّ على الإسلام على ما يمكن، هذا إذا لم يدعُ إليه داعٍ دينيٌّ، فإنْ كان كما إذا عُلم أنَّه مصرٌّ على كفرِه، حريصٌ على قتل المسلمين، منتهزُ الفرصة منهم، وإنَّ دفعَه لا يتيسَّر إلا بهذا؛ فلا حرجَ فيه. م

(٢) أبو داود، ك: الجهاد، ب: في العدوِّ يُؤتى على غرَّق، ح: (٢٧٦٩)، وصحَّحه الحاكم (٨٠٣٧) ووافقه الذَّهبيُّ. وفي «مختصر سنن أبي داود» للمنذريِّ ت حلَّاق (٢/ ٢٣٢): «الفتكُ»: أنْ يأتي الرَّجُلُ الرَّجلَ، وهو غازٌّ غافلٌ، في شُدَّ عليه فيقتلَه، و«الغِيلة»: أنْ يخدعَه ثم يقتله في موضع خفيٍّ، و«الإيمان قيَّدَ الفتكَ»؛ أي: أنَّ الإيمانَ يمنع من القتل، كما يمنع القيدُ من التَّصرُّف، فكأنَّه جعل الفتكَ مقيَّدًا، ومنه في صفة الفرَسِ: قِيدُ الأوابدِ، يريدُ أنَّه يلحقُها بسرعته، فكأنَّها مقيَّدٌ به لا تعدوه.

٤٦٤١ ـ وَعَن جَرِيرٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ عَالَ: ﴿إِذَا (١) أَبَق العَبدُ إِلَى الشِّركِ؛ فقد حلَّ (١) دَمُه»، رواه أبو داود (٣).

٤٦٤٧ ـ وَعَن عَلِيٍّ هِ أَنَّ يَهُودِيَّةً كَانَت تَشْتِمُ النَّبِيَّ ﷺ وَتَقَعُ فِيهِ، فَخَنَقَهَا رَجُلٌ حَتَّى مَاتَت؛ فَأَبطَ لَ (١) النَّبِيُّ ﷺ دَمَهَا»،

- (١) قولُه: «إذا أبَقَ العبدُ إلى الشَّركِ»: (أي ارتدَّ عن الإسلام أو إلى أهل الشَّرك، فإذا أبقَ إلى أهل الشَّرك؛ فظاهرٌ أنَّه يرجع إلى الشِّرك، فالجزاءُ يترتَّب عليه، وهو حلَّةُ دمه وجوازُ قتلِه، وأمَّا إذا كان بقيَ على الإسلام؛ فالظَّاهرُ أنَّه محمولٌ على التَّغليظِ والتَّشديدِ). كذا في «بذل المجهود». م
- (٢) قولُه: «فقد حَلَّ دمُه»؛ أي: إذا قتله أحدٌ؛ لم يضمن وإنْ لم يرتدَّ، كذا في «اللمعات»، وقال في «المرقاة»: أي لا شيءَ على قاتله وإنْ ارتدَّ مع ذلك؛ كان أولى بذلك، قال الطِّيئُ: وهذا وإنْ لم يرتدَّ عن دينه؛ فقد فعل ما يُهدرُ به دمُه من جوار المشركين وترك دار الإسلام، وقد سبقَ أنَّه لا يَتراءى ناراهما. م
- (٣) أبو داود واللَّفظُ له، ك: الحدود، ب: الحكم فيمن ارتدَّ، ح: (٤٣٦٠)، والنَّسائيُّ، ك: تحريم الدَّم، ب: العبدُ يأبق الى أرض الشَّرك، ح: (٤٠٥١)، وصحَّح مسلمٌ نحوَه، ك: الإيمان، ب: تسمية العبد الآبق كافرًا، ح: (٢٢٨ ـ ٢٢٨)، وقال فيه: «فقد كفر حتى يرجعَ إليهم»، وفي رواية: «فقد برئت منه الذمة».
- (٤) قولُه: «فأبطلَ النّبيُّ عَلَيْهِ دمَها»: (قال المظهرُ: وفيه أنَّ الذّمِيَّ إذا لم يكفَّ لسانَه عن الله ورسوله ودينه؛ فهو حربيًّ مباحُ الدّم، وهو نقضُ عهد الذّمَة، وبه أخذَ الشَّافعيُّ، وعند أصحابنا: لا يُنقض عهدُه به. وأيضًا دليلُ الشَّافعيُّ أنّه لو كان مسلمًا فسَبَّ النّبيُّ عَلَيْهِ بطلَ إيمانُه، فكذا يبطلُ أمانُه به حالة الذّمَة. ونحنُ نقول: إنَّ سبَّ النّبيُّ عَلَيْهِ ونحوه كفرٌ، هو باقِ على كفرِه، ولا ينافيه عقدُ الذّمَة، فكما أنَّ كفرَه القديمَ لا يقدح في عقدِ الدِّمَة كذلك كفرُه الطَّارئ، ويشهدُ له ما ثبت في الصِّحاح أنَّ اليهودَ كانوا يسبُّون النّبيُّ عَلَيْهُ مشافهة، ويقولون: (السَّام عليكم)، والسَّامُ: بمعنى الموت واللَّعنة، فلا يلتفِتُ إليهم، وأيضًا حبَّتُنا حديثُ ذي الخويصرةِ، وفي حديث اليهوديَّة هذا ليس دليلًا على نقض عقد الذَّمَة، بل هو محمولٌ على السِّياسة، قتلٌ فيه عندهم مثلُ القتلِ بالمثقَّل أو الجماعِ في غير القبُلِ إذا تكرَّر، فللإمام أنْ يقتُلَ فاعلَه، وكذلك له أنْ يزيدَ على السِّياسة، قتلٌ فيه عندهم مثلُ القتلِ بالمثقَّل أو الجماعِ في غير القبُلِ إذا تكرَّر، فللإمام أنْ يقتُلَ فاعلَه، وكذلك له أنْ يزيدَ على الحدِّ المقدَّرِ إذا رأى المصلحة في ذلك، ويحملونَ ما جاء عن النَّبيِّ عَلَيْ وأصحابه من المقتلِ في مثل هذه الجرائم على أنّه رأى المصلحة في ذلك، ويسمُّونه القتلَ سياسة، وكان حاصلُه أنَّ له أنْ يعزِّر بالقتلِ في الجرائم التي تعظَّمت بالنَّكرار وشُرع القتلُ في جنسها؛ ولهذا أفتى أكثرُهم بقتلِ من أكثر من سبً النَّبيُّ عَلَيْ من أهل الذَّمَّة وإنْ أسلم بعد أخذه، وقالوا: يُقتل سياسة.

رواه أبو داود^(۱).

وهذا القتلُ محمولٌ على السِّياسَةِ وليسَ فيه نقضٌ عقْدِ الذِّمَّة؛ لِمَا روى أحمدُ والبخاريُّ:

٤٦٤٣ ـ عَن أَنَسٍ ﴿ قَالَ: مَرَّ يَهُودِيٌّ بِرَسُولِ اللهِ عَيَاقِةِ فَقَالَ: السَّامُ عَلَيكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَيَاقِهِ: «وَعَلَيكَ»، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَيَاقِةِ: «أَتَدرُونَ مَا يَقُولُ؟» قَالَ: «السَّامُ عَلَيكَ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلاَ نَقَتُلُهُ؟ قَالَ: «لاَ، إِذَا سَلَّمَ عَلَيكُم أَهلُ الكِتَابِ، فَقُولُوا: وَعَلَيكُم»(٢).

وقد سَبَقَ أَنَّ ذَا الخُويصرةِ قال: يا رسولَ اللهِ، اعدِلْ، وأنَّه مَنَعَ مِنْ قَتْلِه (٣).

قال صاحب «الشفاء»: إنَّ جميع من عاب النَّبِي ﷺ، أو ألحق به نقصًا في نفسِه أو نسبِه أو دينِه أو خصلةٍ من خصاله، أو شبَّه بشيءٍ على طريق أو شبَّه بشيءٍ على طريق السبِّ والازدراءِ أو التَّصغير لشأنِه أو البغضِ منه، أو نسبَ إليه ما لا يليق بمنصبِه على طريق الذَّمِّ، أو استخفَّ من كلامه أو غيرِه بشيءٍ مَّما جرى من البلاء والمحنة عليه، أو استحقره ببعض العوارض البشريَّة الذَّمِّ، أو استخفَّ من كلامه أو غيرِه بشيءٍ مَّما ولا تقبلُ توبتُه، وهذا كلُّه بإجماعٍ من العلماءِ وأثمَّة الفتوى من لدنِ الجائزة عليه؛ فهو سابٌ له، وحكمُه أنْ يُقتل، ولا تقبلُ توبتُه، وهذا كلُّه بإجماعٍ من العلماءِ وأثمَّة الفتوى من لدنِ الصّحابة إلى يومِنا هذا)، انتهى ملخَّصًا، التقطتُه من «المرقاة» و«شرح الوقاية» و«عمدة الرعاية» و«نيل الأوطار» و«الدر المحتار» و«رد المحتار» وغيره. م

وقال العينيُّ: واختياري في السبِّ أنْ يُقتل، اه، وتبعه ابنُ الهمام، وبه أفتى الخير الرَّمليُّ تعزيرًا، وقال: لا يلزم من عدم النَّقض عدم النَّقض عدم النَّقض مسلَّمٌ مخالفتُه للمذهب، وأمَّا ما بحثه في القتل؛ فلا، اه، لِما علمته آنفًا من جواز التَّعزيرِ بالقتل، فيعزَّرُ إذا صدر منه سبُّ النَّبيِّ ﷺ، لا سيَّما إذا أعلنَ أو تكرَّر منه، بل صرَّحوا بوجوب قتله سياسة، وبه أفتى أبو السُّعود مفتي الرُّوم، بل أفتى به أكثرُ الحنفيَّة إذا أكثر السَّبُ، كما قدَّمناه عن «الصارم المسلول»، وهذا معنى قول ابن الهمام: إذا أظهره؛ يقتل به، فلم يكن كلامُه مخالفًا للمذهب.

⁽١) أبو داود، ك: الحدود، ب: الحكم فيمن سبَّ النَّبيَّ عَلَيْهُ، ح: (٤٣٦٢).

⁽٢) البخاريُّ واللفظ له، ك: استتابة المرتدِّين، ب: إذا عرَّض اللَّمِّيُّ وغيرُه بسبِّ النَّبِيِّ ﷺ، ح: (٦٩٢٦)، ومسلمٌ مختصرًا، ك: السلام، ب: النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام وكيف يرد عليهم، ح: (٥٦٥٧).

⁽٣) البخاريُّ، ك: المناقب، ب: علامات النبوة في الإسلام، ح: (٣٦١٠)، ومسلم، ك: الزَّكاة، ب: ذكر الخوارج وصفاتهم، ح: (١٠٦٤).



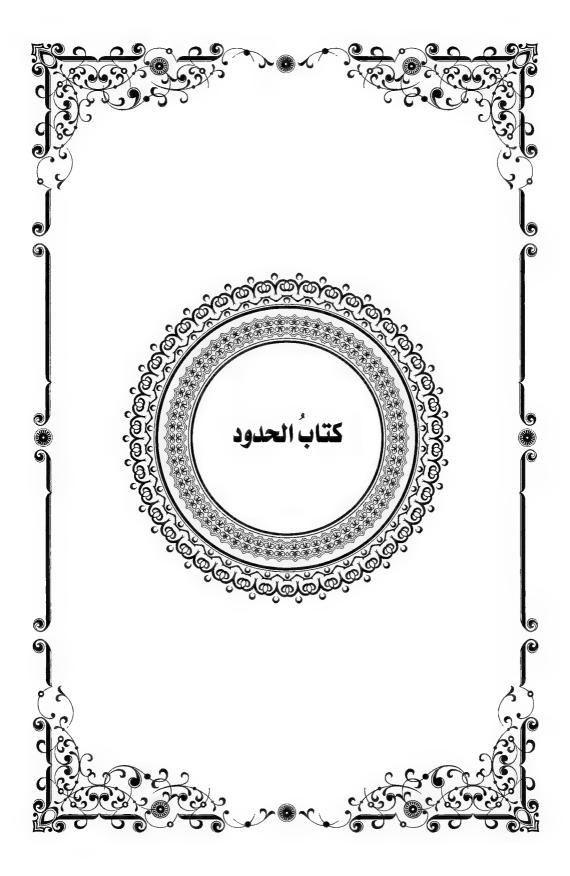


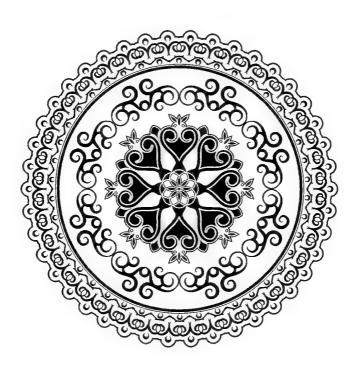
٤٦٤٤ ـ وَعَن جُندُبٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ حَدُّ السَّاحِرِ (١) ضَرْبَةٌ بِالسَّيْفِ»، رَوَاهُ التِّرمِذِيِّ (١).



⁽۱) قولُه: «حدُّ السَّاحِ ضربةٌ بالسَّيفِ»: قال في «رد المحتار»: في «الفتح»: السَّحرُ حرامٌ بلا خلافٍ بين أهلَ العلم، واعتقادُ إباحتِه كفرٌ، وعن أصحابنا ومالك وأحمد: يُكفر السَّاحرُ بتعلُّمه وفعله، سواءٌ اعتقد الحرمة أو لا، ويُقتلُ، وفيه حديثٌ مرفوعٌ: «حدُّ السَّاحر ضربةٌ بالسَّيفِ»؛ يعني: القتلَ. وعند الشَّافعيِّ: لا يُقتل ولا يُكفر إلا إذا اعتقد إباحتَه، وفي «الخانية»: اتَّخذ لعبة ليفرِّق بين المرءِ وزوجِه، قالوا: هو مرتدٌّ، ويُقتل إنْ كان يعتقد لها أثرًا، ويعتقد التَّفريق من اللَّعبة؛ لأنه كافرٌ، اه، وفي «تفسير المدارك»: قال الشَّيخُ أبو منصورِ الماتريديُّ رحمه الله: القولُ بأنَّ السِّحرَ على الإطلاق كفرٌ خطأٌ، بل يجب البحثُ عن حقيقتِه، فإنْ كان في ذلك ردُّ ما لزمَ في شرط الإيمان؛ فهو السِّحرَ على الإطلاق كفرٌ خطأٌ، بل يجب البحثُ عن حقيقتِه، فإنْ كان في ذلك ردُّ ما لزمَ في شرط الإيمان؛ فهو كفرٌ، وإلا؛ فلا، ثم السَّحرُ الذي هو كفرٌ يُقتل عليه الذُّكورُ لا الإناثُ، وما ليس بكفرٍ وفيه إهلاكُ النَّفس فيه حكمُ قطاع الطَّريق، ويستوي فيه المذكّرُ والمؤنَّثُ، وتقبل توبتُه إذا تاب، ومن قال: لا تقبلُ؛ فقد غلط؛ فإنَّ سحرة فرعونَ قُبلت توبتُهم. م

⁽٢) التَّرمذيُّ، ك: الحدود، ب: ما جاء في حدِّ السَّاحر، ح: (١٤٦٠)، وضعَّف إسنادَه وصحَّحَ وقفَه عن جندب، وأخرجه الحاكم (٨٠٧٣) وقال: (هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد، وإن كان الشَّيخان تركا حديثَ إسماعيلَ بن مسلمٍ؛ فإنَّه غريبٌ صحيحٌ، وله شاهدٌ صحيحٌ على شرطهما جميعًا في ضدِّ هذا)، ووافقه الذَّهيئُ.







و قسولِ الله ﷺ: ﴿ اَلزَّانِيَةُ (') وَالزَّانِي فَأَجْلِدُوا كُلَّ وَحِيدِ مِنْهُمَا مِاثَةَ جَلْدَةً وَلا تَأْخُذَكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ

(٢) قولُه: «الزَّانية والزَّاني... إلخ»: (والعذابُ على الحرائر والأحرار على نوعين، أحدُهما: الجلدُ مئة سوطٍ، وهو مذكورٌ في هذه الآية، وثانيهما: الرَّجمُ للمحصَن، وهو المذكور في قوله تعالى في سورة الأحزاب: «إذا زنى الشَّيخُ والشَّيخُهُ؛ فارجموهما البَّةَ نكالًا من الله والله عزيزٌ حكيمٌ»، وفي روايةٍ زيادةُ: «بما قضيا من اللَّذَة» بعد قوله: «البَّةَ »، وهذه الآيةُ منسوخةُ التِّلاوة، كما أخرجه أبو عبيدٍ والحاكمُ وغيرُهما. وأخرج البخاريُّ ومالكٌ في «موطَّئه»، ومن طريقه محمَّدٌ في «موطَّئه» عن عمر بن الخطَّاب أنَّه قال في خطبته في آخر حياته: (إيَّاكم أن تهلكوا عن آية الرَّجم أنْ يقولَ قائلٌ: لا نجد حدَّين في كتاب الله، فقد رجم رسولُ الله ﷺ ورجمْنا، وإنِّي والذي نفسي بيده لولا أنْ يقولَ النَّاسُ: زاد عمر في كتاب الله؛ لكتبتُها: «الشَّيخ والشَّيخة إذا زنيا؛ فارجموهما البَّنَّة»، فإنَّا قد قرأناها).

وروى مالك أيضًا عنه قال: الرَّجمُ في كتاب الله حقٌّ على من زنى إذا أُحصن من الرِّجال والنِّساء إذا قامت عليه البيِّنةُ أو كان الحبَل أو الاعتراف، وقال رسولُ الله ﷺ: «لا يحلُّ دمُ امرئِ مسلمٍ إلا بإحدى ثلاثٍ: رجلٍ زنى بعد إحصانٍ؛ فإنَّه يرجم، ورجل خرج محاربًا لله ورسولِه؛ فإنَّه يقتل أو يصلب أو ينفى من الأرض، ورجل قتل نفسَه؛=

⁽۱) قولُه: «الحدود»: (الحدُّ: عقوبةٌ مقدَّرةٌ لله تعالى، الفرق بين العقاب والعقوبة: أنَّ ما يلحق الإنسانَ من الألم في الجناية إنْ كان في الآخرة؛ يقال له: العقابُ، وإنْ كان في الدنيا؛ يقال له: العقوبةُ، وركنُ الحدِّّ: إقامةُ الإمام أو نائبه، وشرطُه: كون من يقام عليه من أهل الاعتبار سليمَ البدن، فلا يُقام على المجنون وسكرانَ ولا على المريض وضعيف الخلقة إلا بعد الصَّحَّة، وسببُه: ارتكابُ كبيرةٍ من زنا أو قذفٍ أو شرب خمر، وحكمتُه: انزجارُ من يقام عليه، وقيِّد بقوله: (مقدَّرةٌ) احترازًا عن التَّعزير؛ فإنَّه عقوبةٌ غيرُ مقدَّرةٍ شرعًا، وتقديرُه مفوَّضُ الى رأي الحاكم، وقيِّد بقوله: (لله تعالى): احترازًا عن القصاص؛ فإنَّه شُرع لشفاء الصُّدور وهو حقُّ العباد، والتَّقديرات على أربعة أنواع: منها ما هو لمنع الزِّيادة والنُقصان، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْشُ مَاذَا تَحْسِبُ غَدَّا ﴾ [لقمان: ٣٤]، وهو خيارُ في بعد غير، منها: ما هو لمنع الزِّيادة دون النُقصان، وهو خيارُ الشَّرط عند الإمام، ومنها: ما هو لمنع النُّقصان دون الزِّيادة كمدَّة السَّفر)، مأخوذ من شروح «الكنز». م

بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرُ وَلِيشَهَدْ عَذَابَهُمَا طَآيِفَةً مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور: ٢]، وقولِه تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَمَاءَ أَمْنَ فَاجَعَلْنَا عَلِيهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِن سِجِيلِ مَنضُودِ ﴿ مَّ مُسَوَّمَةً عِندَ رَبِكَ ﴾ [هـود: ٨٧/٨٦]، وقولِه تعالى: ﴿ وَالّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحَمَّنَتِ ثُمَّ لَرَيْقَةِ شُهَدَةً فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَنِينَ جَلْدَةً وَلاَ نَقْبَلُواْ لَمُمْ شَهَدَةً أَبَدًا وَأُولَتِهَكَ هُمُ اللّهُ عَلَيْنَ مَرْمُونَ الْمُحَمَّنَتِ ثُمَّ لَرَيْقَةً فُولَةً يَجِيدُ ﴾ [النور: ٤، ٥].

٤٦٤٥ ـ عَن عُبَادَةَ بِنِ الصَّامِتِ ﷺ: «أَقِيمُوا حُدُودَ اللهِ فِي القَرِيبِ وَالبَعِيدِ، وَلاَ تَأْخُذُكُم فِي اللهِ لَومَةُ لَاثِمِ»، رواه ابنُ ماجه (١٠).

٤٦٤٦ ـ وعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِقَامَةُ حَدٍّ مِن حُدُودِ اللهِ، خَيرٌ مِن مَطَرِ أَربَعِينَ لَيلَةً فِي بِلَادِ اللهِ ﷺ»، رواه ابنُ ماجه (٢٠).

٤٦٤٧ ــ ورواه النَّسائيُّ (٣) عن أبي هريرة هيءُ.

٤٦٤٨ ـ وعَن عَائِشَة ، قَالَت: لَمَّا نَزَلَ عُذرِي قَامَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى المِنبَرِ، فَذَكَرَ ذَاكَ، وَتَلا ـ تَعنِي القُرآنَ ـ ، فَلَمَّا نَزَلَ مِنَ المِنبَرِ أَمَرَ بِالرَّجُلَينِ وَالمَرأَةِ، فَضُرِبُوا(٤) حَدَّهُم،.....

فإنّه يُقتل بها»، أخرجه أبو داود والتّرمذيُّ وابنُ ماجه والنّسائيُّ وغيرُهم من طرقِ مختلفةِ بألفاظِ متقاربةِ،
 وبالجملة: ثبت الرَّجمُ على المحصن بالقرآن والأحاديث المتكثرة وآثار الصَّحابة، بل وقع عليه الإجماع). كذا في
 «عمدة الرعاية». م

⁽۱) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، أبواب الحدود، ب: إقامة الحدود، ح: (۲٥٤٠)، وأحمدُ، ح: (۲۲۷۹٥). قال البوصيريُّ في «مصباح الزُّجاجة» (۳/ ۲۰۳): (هذا إسنادٌ صحيحٌ على شرط ابن حبَّان، فقد ذكرَ جميع رواته في ثقاته).

⁽٢) ابنُ ماجه، أبواب الحدود، ب: إقامة الحدود، ح: (٢٥٣٧)، قال البوصيريُّ في «مصباح الزُّجاجة» (٣/ ١٠٢): (هذا إسنادٌ ضعيفٌ، وله شاهدٌ من حديث أبي هريرةَ رواه النَّسائيُّ وابنُ ماجه وابنُ حبَّان في صحيحه).

⁽٣) النَّسائتُ، ك: قطع السَّارق، ب: التَّرغيب في إقامة الحدِّ، ح: (٩٠٩)، وابنُ ماجه (٢٥٣٨)، وصحَّحه ابنُ حبَّان (٣٩٨).

⁽٤) قولُه: «فضُربوا حدَّهم»؛ يعني: حدَّ الفِرية، والمرادُ بها هنا القذفُ، قال في «رحمة الأمَّة»: اتَّقَق الأثمَّةُ على أنَّ الحرَّ العاقلَ البالغَ المسلمَ المختارَ إذا قذف حرَّا عاقلًا مسلمًا عفيفًا لم يحدَّ في زنا، أو حرَّة بالغةَ عاقلةَ مسلمةً عفيفةٌ غيرَ ملاعِنةٍ لم تحدَّ في زنا بصريح الزِّنا، وكان في غير دار الحرب، وطلبَ المقذوفُ بنفسه إقامةَ الحدِّ؛ أنَّه يلزمه ثمانون=



رواه أبو داود^(۱).

٤٦٤٩ ـ وَعَنِ ابنِ عَبَّاسِ ، أَنَّ رَجُلًا مِن بَكرِ بنِ لَيثٍ أَتَى النَّبِيَّ عَيَّا فِأَقَرَّ أَنَّهُ زَنَى (٢) بِامرَأَةٍ أُربَعَ

جلدةً، وأنَّه لا يزيد على ثمانينَ، وحدُّ العبد في القذف نصفُ حدِّ الحرِّ عند كافَّة الفقهاء. م

- (١) أبو داود واللَّفظ له، ك: الحدود، ب: في حدِّ القاذف، ح: (٤٤٧٤)، والتَّرمذيُّ، ك: التَّفسير، ب: ومن سورة النور، ح: (٣١٨١)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).
- (Y) قولُه: "إنّه زنى بامرأة، وكان بكرًا، فجلده النّبيُ عَلَيْ مئةً... إلغ»: (اعلمْ أنَّ الزَّانيةَ والرَّاني قد يكون محصنا، وقد يكون غير محصن، والحكمُ المذكورُ في هذا الحديث وهو الجلد إنّما هو لغير المحصن، ثم إنَّ حدَّ غير المحصن عندنا هو الجلدُ فقط؛ أي: لا يجمع في البكر بين الجلد والنّفي، وهو الإخراجُ عن البلد، والنّفيُ أمرٌ ليس بداخل في الحدِّ، بل هو سياسةٌ مفوّضةٌ إلى رأي الإمام، إنْ شاء؛ فعل، وإنْ لم يشأ؛ لم يفعل، وقال الشّافعيُّ: إنَّ تمامَ حدَّ غيرِ المحصن النّفيُ؛ أي: تغريبُ عام، وهو أنْ يخرج بعد الجلد إلى موضع بينه وبين الزَّانية مسيرةُ سفر، والنّفي جزءٌ من حدِّ الزِّنا، وحدُّه مجموعُهما، ولنا هذا الحديثُ وآيةُ سورة النُّور؛ لأنَّ تلك الآية في موقع بيان الحدِّ، والسُّكوت في موضع البيان بيانٌ، والله تعالى قد أوقع (فاجلدوا) جزاءً، والجزاءُ اسمٌ للكافي، فكان تمامُ حدِّه الجلدَ لا غير، والقول بتغريب عام زيادةٌ على الكتاب، والزيادةُ نسخٌ عندنا، وهو لا يصحُّ بخبر الواحد.

غايةُ ما في الباب أنّه يجوز لو ينفى سياسة دون أنْ ينفى حدًا، كذا ذكر أهل الأصول، وللشّافعيّ الأحاديثُ التي ذُكر فيها الجمعُ بين الجلد والنَّفي، ويوافقُه ما أخرجه البخاريُّ أنَّ رسولَ الله ﷺ قضى فيمن زنى ولم يحصن بنفي عام، وبإقامة الحدِّ عليه، وأجاب الحنفيَّةُ بأنَّ ما رواه الشَّافعيُّ من الأحاديث منسوخٌ، وحديثُ البخاريِّ هذا حاكمٌ بأنَّ النَّفي ليس بداخل في الحدِّ الواجب بقرينةِ عطفه عليه، فهو محمولٌ على أنّه فعله زجرًا وسياسة، وعليه يحمل ما روى التَّرمذيُّ وغيرُه أنَّ أبابكرٍ وعمرَ جلدا الزَّانيَ وغرَّبا سنة، ويؤيِّدُه قولُ عليّ: (كفى بالنَّفي فتنةً)، أخرجه عبد الرزاق، وأخرج أيضًا عن عمرَ أنّه غرَّبَ ربيعة بنَ أميّة بن خلف في الشَّراب، فلحق بهرقل وتنصَّر، فقال عمرُ: (لا أغرِّبُ بعده مسلمًا)، وبهذا علم أنَّ نفيهم كان بطريق السِّياسة والتَّعزير لا بطريق الحدِّ؛ لأنَّ مثلَ عمرَ لا يحلف أنْ لا يقيم الحدِّ. وبالجملة: لا شبهة في ثبوت التَّغريب عن رسول الله ﷺ وكبار أصحابه قولًا وفعلًا، لكنْ لا دلالة لرواياته على أنّه جزءُ الحدِّ حتى يكونَ الجلدُ وحده بعضَ الحدِّ، فالأولى أنْ يجعل الحدُّ هو الجلد وحده، كما دلَّت عليه الآية، ويجعل النَّهُيُ الثَّابتُ بالسُّنن تعزيرًا وسياسة، ولو حمل عليها حديثُ الجمع بين الرَّجم والجلد للزَّاني المحصنِ أيضًا؛ لم يكن فيه بُعدٌ، فبطل قول المتعصَّبين: إنَّ الحنفيَّة خالفوا الأحاديثَ الصَّحيحة الواردة في التَّغريب، وظهرَ المِسْرة المَّهُ على في بُعدٌ، فبطل قول المتعصَّبين: إنَّ الحنفيَّة خالفوا الأحاديثَ الصَّحيحة الواردة في التَّغريب، وظهرَ المَّهُ على في بُعدٌ، فبطل قول المتعصَّبين: إنَّ الحنفيَّة خالفوا الأحاديثَ الصَّحة الواردة في التَّغريب، وظهرَ المَّهُ على في أيضًا في المَّه على أنْ المِه على أنه المَّه على أنه ولهمَة في المَّه على أنه وظهرَ المَّه على أنه السَّوبي المَّه وله على المَّه وله على أنه والمِه المِنْ المَّه ولهرة المِه المَنْ المَه المَنْ المَنْ المَنْ والمَنْ المَنْ المَنْ المَنْ المَنْ المَنْ والمِه المَنْ المَنْ المَنْ المَنْ والمِه المَنْ والمِه المَنْ المَنْ والمُه المَنْ المَنْ المَنْ والمَنْ المَنْ المَنْ

مَرَّاتٍ، فَجَلَدَهُ مِئَةً، وَكَانَ بِكرًا، ثُمَّ سَأَلَهُ البَيِّنَةَ عَلَى المَرأَةِ، فَقَالَت: كَذَبَ وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ، فَجَلَدَهُ حَدَّ الفِريَةِ ثَمَانِينَ، رواه أبو داود(١١).

قلنا: ولو كان التَّغريبُ واجبًا؛ لَمَا أَخلُّ بِهِ النَّبيُّ ﷺ.

٠٩٦٥ ـ ويؤيده ما رواه عبدُ الرَّزَّاق ومحمَّدُ بنُ الحسن في «الآثار» عَن إِبرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ: (حَسبُهُمَا مِنَ الفِتنَةِ أَن يُنفَيَا)(٢).

١ ٣٥ عــ وفي روايةِ محمَّدِ بن الحسن عن إِبرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: «كَفَى بِالنَّفي فِتنَةً»^(٣).

٤٦٥٢ ـ وروى عبدُ الرَّزَّاق (٤) عَنِ ابنِ المُسَيِّبِ قَالَ: غَرَّبَ عُمَرُ ﷺ رَبِيعَةَ بنَ أُمَيَّةَ بنِ خَلفٍ فِي الشَّرَابِ إِلَى خَيبَرَ، فَلَحِقَ بِهِرَقلَ فَتَنَصَّرَ، قَالَ عُمَرُ: (لَا أُغَرِّبُ بَعدَهُ مُسلِمًا أَبَدًا)، قال محمَّد في «الآثار»: (نأخذُ بقول عليِّ بن أبي طالبِ)(٥).

١٦٥٣ ـ عَن سَعِيدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ ﷺ بِرَجُلٍ كَانَ فِي الْحَيِّ مُخْدَجِ سَقِيمٍ وُجِدَ عَلَى أَمَةٍ مِنْ إِمَائِهِمْ يَخْبُثُ بِهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خُذُوا لَهُ عِثْكَالًا(١) فِيهِ مِئَةُ شِمرَاخِ،

⁼ أنَّ الحنفيَّة قد عملوا في هذا الباب بكلِّ من الآية والسُّنَة، ووقَروا حظَّ كلِّ منهما على ما يناسبه، ومن ظنَّ أنَّ النَّفي جزءُ الحدِّ، وأنَّ المذكورَ في الآية بعضُ الحدِّ، فليأتِ بدليل صريحٍ يدلُّ على ذلك، ودونه خرط القتاد)، التقطته من «التفسيرات الأحمدية» و «التعليق الممجد» و «عمدة الرعاية» وشروح «الكنز». م

⁽١) أبو داود، ك: الحدود، ب: إذا أقرَّ الرَّجل بالزِّنا، ولم تقرَّ المرأة، ح: (٤٤٦٧)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» ح: (٧٣٠٨).

⁽٢) عبد الرَّزَّاق ح: (١٣٣٢٧)، ومحمَّد في «الآثار»، ت: خالد العوَّاد ب: البِكر يفجر بالفكر، ح: (٦١١)، وقال العواد: (إسنادُه جيِّدٌ).

⁽٣) محمَّد في «الآثار»، ت: خالد العوَّاد ب: البكر يفجر بالفكر، ح: (٢١١)، وقال العوَّاد: (إسنادُه جيدٌ).

⁽٤) عبد الرَّزَّاق، ح: (١٧٠٤٠) ومن طريقه النَّسائيُّ، ك: الأشربة، ب: تغريب شارب الخمر، ح: (٢٧٦٥)، وقال ابنُ كثير في «مسند الفاروق» ت إمام (٢/ ٣٨٦): (هذا إسنادٌ جيًّدٌ غريبٌ).

⁽٥) محمَّد في «الآثار»، ت: خالد العواد ب: البكر يفجر بالفكر، (٢/ ٥٣٢).

⁽٦) قولُه: «خذوا له عثكالًا فيه مِئةُ شِمراخٍ، فاضربوه به ضربةً»: قال في «الدر المختار» و«رد المحتار»: ويُرجم مريضٌ=



فَاضِرِبُوهُ بِهِ ضَرِبَةً»، رواه في «شرح السُّنَّة»(١) وفي رواية ابن ماجه نحوه.

٤٦٥٤ ـ وعَنِ بُرَيدَةَ ﷺ أَنَّ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ الْآخَرَ (٢) قَدْ زَنَى (٣) فَأَقِمْ

وفي «كشف الممناهج» (٣/ ٢٣٣): «مُخدَج»: أي: ناقصِ الخلقة، «ويخبُث»: أي: يزني بها، «الشَّمراخُ»: وهو ما عليه البسرُ وهو في النَّخل بمنزلة العنقودِ في الكرم، قاله الجوهريُّ.

(٢) قولُه: «إنَّ الآخَرَ»: (أي: المتأخِّر عن مواضع الخير، كنَّى به نفسه لوقوعه في الشَّرِّ)، كذا في "تنسيق النظام". م

وله: «قد زنى فَأَقِمْ عَلَيْهِ الْحَدّ، فَرَدّهُ رَسُولُ الله ﷺ: (الرُّنا يشبُّ بالبّينة والإقرار، والإقرار أن يقرّ البالغُ العاقل؛ لأنّ على نفسه بالرِّنا أربع مراتٍ في أربعة مجالس من مجالس المقرّ كلّما أقرّ ردّه القاضي، فاشتراط البلوغ والعقل؛ لأنّ قولَ الصّبيع والمجنونِ غيرُ معتبر، أو هو غيرُ موجبٍ للحدّ، واشتراطُ الأربع مذهبُنا وعند الشّافعيّ رحمه الله: يكتفى بالإقرار مرّة واحدة اعتبارًا بسائر الحقوق، وهذا لأنّه مظهرٌ، وتكرارُ الإقرار لا يفيد زيادة الظهور بخلاف زيادة العدد في الشّهادة، ولنا حديثُ ماعزِ فإنّه عليه الصلاة والسلام أخر الإقامة إلى أنْ تمّ الإقرارُ منه أربع مراتٍ في أربعة مجالس، فلو ظهر بما دونَها؛ لما أخرها؛ لثبوت الوجوب؛ ولأنَّ الشّهادة اختصّت فيه بزيادة العدد فكذا الإقرارُ إعظامًا لأمر الزّنا، وتحقيقًا لمعنى السّتر)، التقطته من «الهداية» و«البناية»، وقال في "تنسيق النظام»: (و في كثير من الرواياتِ دلالةٌ على وجوب الإقرار أربع مرّاتٍ، وكيف يظنُّ برسول الله على تأخيرُ إقامة الحدّ، وهو واجبٌ، والإعراضُ عنه وردَّه حتى وقع أربع مجالس، كما في رواية «مسلم»، وأمّا عدم ذكره في حديث العسيف حيث لم يقل: يا أنيس! إنِ اعترفت أربع مرّاتٍ، فعدم الثُبوت والذّك لا يستلزم ثبوت العدم، وقال الطّحاويُّ: عبد نه فثبت بذلك كلّه أنَّ الإقرارَ بالزّنا الذي يوجب الحدَّ أربعُ مرَّاتٍ، فمن أقرَّ كذلك؛ حُدً، ومن أقرَّ أقلَ من ذلك؛ لم عبدً، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمَّد، وقد عمل بذلك عليٌ شي في شراحة الهمدانيَّة حيث ردَّها أربع مرَّاتٍ، وأجاب الطّحاويُّ عن حديث العسيف، وقولِه ﷺ فيه لأيس: «اغدُ يها أنيسُ إلى امرأةِ هذا، فإنِ اعترفت؛ عرفرات العرف، وقرات المؤسن، «اغدُ يها أنيسُ إلى امرأةِ هذا، فإنِ اعترفت؛ عرفرات المرات المرات المسيف، وقولِه ﷺ فيه لأيس: «اغدُ يها أنيسُ إلى امرأة هذا، فإنِ اعترف العسيف، وقولِه ﷺ فيه لأيس: «اغدُ يها أنيسُ إلى امرأة هذا، فإنِ اعترف المّات؛

⁼ زنى، ولا يُجلد حتى يبرأ إلا أنْ يقع الياسُ من بُرئه فيقام عليه؛ أي: بأنْ يُضرب ضربًا خفيفًا يحتمله، وفي «الفتح»: ولو كان المرضُ لا يرجى زوالُه كالسُّلِّ، أو كان ضعيف الخلقة، فعندنا وعند الشَّافعيِّ يُضرب بعثكالٍ فيه مئةُ شمراخ دفعة، ولا بدَّ من وصول الكلِّ إلى بدنه، ولذا قيل: لا بدَّ أنْ تكونَ مبسوطة، والعِثكال والعثكولُ: عنقود النَّخل. م

⁽۱) «شرح السُّنَّة» ح: (۲۰۹۱)، أخرجه ابنُ ماجه، ك: الحدود، ب: الكبير والمريض يجب عليه الحدُّ، ح: (۲۰۷٤)، وأحمدُ، ح: (۲۰۷٤)، وقال الحافظ في «بلوغ المرام» ت فحل (ص: ۲۰۹۹): (وإسنادُه حسنٌ، لكن اختُلف في وصله واد ساله).

عَلَيْهِ الْحَدَّ، فَرَدَّهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ أَتَاهُ ثَانِيَةً، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِئَةَ؛ فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِئَة؛ فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ أَتَاهُ النَّالِئِعَة، فَقَالَ: إِنَّ الْآخِرَ قَدْ زَنَى، فَأَقِمْ عَلَيْهِ الْحَدَّ، فَسَأَلَ عَنْهُ أَصْحَابَهُ: «هَلْ تُنْكِرُونَ مِنْ عَقْلِهِ»؟ قَالُوا: لا، قَالَ: «انْطَلِقُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ»(۱)، فَانْطَلَقَ بِهِ، فَرُجِمَ بِالْحِجَارَةِ، فَلَمَّا أَبْطَأَ عَلَيْهِ الْقَتْلُ، انْصَرَفَ قَالُوا: لا، قَالَ فَعْرَة بَعْ قَتَلُوهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِي ﷺ، إلى مَكَانٍ كَثِيرِ الْحِجَارَةِ، فَقَامَ فِيهِ فَأَتَاهُ الْمُسْلِمُونَ، فَرَجَمُوهُ بِالْحِجَارَةِ حَتَّى قَتَلُوهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِي ﷺ، فَقَالَ: «هَلَا خَلَكَ النَّبِي ﷺ فَقَالَ: «هَلَا خَلَكَ النَّبِي اللهِ عَلَيْ أَوْلُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهَ اللّهِ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْعَلَى اللّهُ اللّهِ عَلَى اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الل

ثم حديثُ ماعز بن مالك الأسلميّ أخرجه أصحابُ الصّحاح السّتّةِ ومالكٌ وغيرُهم بألفاظِ متنوّعةٍ ومضامين مختلفةٍ مطوّلًا ومختصرًا عن كثيرٍ من الصّحابة، كعبادة بن الصّامت وابنِ عباسٍ وأبي هريرة وأبي سعيدٍ وبريدة بن الخصيب الأسلميّ وجابرِ بن عبدالله وغيرهم، وهو حديثٌ مشهورٌ يجوز بنفسه الزّيادةُ على الكتاب، وقد تظافرتُ رواياتُه وتمالأتُ عامَّةُ طرقه في الصّحيحين وغيرهما ما يدلُّ على اشتراط أربع شهادات المقرِّ على نفسه، ففي حديث نعيم بن هزالٍ عند أبي داود، فقال النّبيُ عَيَّةِ: "إنّك قد قلتها أربعَ مرَّاتٍ، فبمن؟" قال: لفلانة، وهو يشيرُ إلى أنَّ هذا الأمر أيضًا ضروريٌّ وواجبٌ، كالسُّؤال عن المربيَّة، ومن أركان وجوب إقامة الحدِّ، وفي حديث عبدالله بن بريدة عن أبيه عنده، قال: كنّا أصحابَ رسول الله عَيِّ نتحدَّثُ أنَّ الغامديَّة وماعزَ بنَ مالكِ لو رَجَعا بعد اعترافهما، وإنَّما رجمَهما عند الرَّابعة، ومثل ذلك كثيرٌ في طرق الصّحاح). كذا في "تنسيق النظام». م

(٢) قولُه: «فقال: هلَّا خلَّيْتُم سبيلَه»: (لذلك قال في «الهداية»: فإنْ رجع المقرُّ عن إقراره قبل إقامة الحدِّ أو في وسطه؛ قبل رجوعُه وخُلِّي سبيلُه، وقال الشَّافعيُّ رحمه الله، وهو قولُ ابن أبي ليلى: يقيم عليه الحدَّ؛ لأنَّه وجب الحدُّ بإقراره، فلا يبطل برجوعه وإنكاره، كما إذا وجب بالشَّهادة، وصار كالقصاص وحدِّ القذف، ولنا: أنَّ الرُّجوعَ خبرٌ =

⁼ فارجُمها»، حيث لم يذكر فيه أربع مرَّاتٍ؛ بأنَّه يجوز أنْ يكون أنيسٌ قد أُعلمَ الاعترافَ الذي يوجب حدَّ الزِّنا على المعترف مما علَّمهم النَّبيُ عَلَيْ في ماعزِ وغيره، فخاطبه بعد علمه أنَّه قد علم الاعتراف الذي يوجب الحدَّ. م

⁽۱) قولُه: «فارجموه»: (لأنّه كان محصنًا، والرَّجم في حقِّ المحصن ثابتٌ بالأخبار والأحاديث المتواترة المعنى، وإنْ كانت تفاصيلُها آحادًا أو مشاهيرَ، يؤيّدُه قراءةً: «الشّيخ والشَّيخة إذا زَنيا»، الآية وإنْ كانت منسوخة التّلاوة؛ فهذا المجموع يصلح مخصّصًا لعموم قولِه تعالى: ﴿ الزّانِيةَ وَالزّانِي فَاجَلِدُوا كُلّ وَيُعِدُ مِنْهُما ﴾ [النور: ٢]؛ الآية، في حقِّ المحصن، ويبقى البكر على حاله، بل هذا المجموع متواترٌ قطعًا يصلُح ناسخًا له، وقد رُوي في الصّحاح قولُ عمر على خطبته، وفيه: (أيم الله، لولا أنْ يقول النّاسُ: زاد عمرُ في كتاب الله؛ لكتبتُها).



يَكُونَ تَوْبَةً، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً (١) لَوْ تَابَهَا فِتَامٌ مِنَ النَّاسِ؛ لَقُبِلَ مِنْهُمْ»، فَلَمَّا بَكُونَ تَوْبَةً (١) لَوْ تَابَهَا فِتَامٌ مِنَ النَّاسِ؛ لَقُبِلَ مِنْهُمْ»، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ قَوْمَهُ طَمِعُوا فِيهِ، فَسَأَلُوهُ: مَا يُصْنَعُ بِجَسَدِهِ؟ قَالَ: «اصْنَعُوا بِهِ (٢) مَا تَصْنَعُونَ بِمَوْتَاكُمْ مِنَ

كيف! وقد ورد في حديث ماعز عند مسلم من طريق علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه: ثم جاء رسولُ الله على وهم جلوسٌ فسلَّم ثم جلس، فقال: «استغفر والماعز بن مالك»، قال: فقالوا: غفرَ الله لماعز بن مالك، وفيه فقال: «ويحك! ارجع فاستغفر الله وتب إليه»، فعُلم أنَّ الحدَّ غير التوبة، ويبقى الذَّنب والاستغفار بعد الحدِّ أيضًا، وفي حديث نصَّ عند أبي داود وغيره: فقطع وجيء به، فقال: «استغفر الله وتب إليه»، فقال: أستغفرُ الله وأتوبُ إليه، فقال: «اللهم تب عليه» ثلاثًا، وفي حديث فاطمة المخزوميَّة السَّارقة في الصَّحيحين وغيرهما من طريق عائشة: فتابت وحسُنت توبتُها، فلو كان الحدُّ توبةً؛ لم يحتج إلى التَّوبة استينافًا، قال ابن الهمام: ويجب أنْ يحمل الحديث على ما إذا تاب في العقوبة؛ لأنَّه هو الظَّاهرُ؛ لأنَّ الظَّاهرَ أنَّ ضربَه ورجمَه يكون معه توبةٌ منه لذوقه بسبب فعله، فيتقيَّدُ به جمعًا بين الأدلَّة وتقييدُ الظَّيِّ عند معارضة القطعيِّ له متعيِّنٌ بخلاف العكس). انتهى م

(٢) قولُه: «اصْنَعُوا بِهِ مَا تَصْنَعُونَ بِمَوْتَاكُمْ»: من الكفن والصَّلاة عليه والدَّفن؛ لذلك قال في «الهداية»: (ويغسَّلُ ويكفَّنُ ويصلَّى عليه). م

⁼ محتملُ الصِّدقِ كالإقرار، وليس أحدٌ يكذِّبه فيه، فيتَّحقق الشُّبهة في الإقرار، بخلاف ما فيه حتَّى العبد، وهو القصاص وحدُّ القذف؛ لوجود من يكذِّبُه، ولا كذلك ما هو خالصُ حقِّ الشَّرعِ، انتهى، وقال في «عمدة الرَّعاية»: فإنْ رجعَ المقرُّ عن إقراره قولًا أو فعلًا قبلَ حدِّه أو في وسطه؛ خُلِّي، إمَّا قولًا؛ فبأنْ يقول: كذبتُ في إقراري، أو يقول: ما أقررتُ بالرِّنا، وإمَّا فعلًا؛ فبهربِه عند رجمه، وكذا رجوعِه عن الإقرار بإحصانه، كذا في «البحر» و«الخانية»، وحجَّتُنا أيضًا هذا الحديثُ). م

⁽۱) قولُه: «فقال: لقد تابَ توبةً... إلخ»: وقال في «تنسيق النَّظام»: (وأمَّا مسألةُ كون الحدِّ توبةً ومكفِّرًا للذَّنب وعادمًا للمؤاخذة الأخرويَّة؛ فمنها أنَّ الحدود زواجرُ شرعت للانزجارِ ونظمِ العالم، وليست كفَّاراتٍ، كما شحنت به كتب الأصول، وإنْ لم يتعرَّض له الشُّراح الحنفيَّة في الحديث وعامَّةُ شرَّاح الهداية، نعم، تعرَّض له ابنُ الهمام، وذلك بناءً على أنَّ النُّصوصَ القرآنيَّة ناطقةٌ بعدم التَّكفير؛ لقولِه تعالى: ﴿وَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْفَسِقُونَ نَ الْآلَيْنِ تَابُوا مِنْ المَّرَاح المُورِية وَلِهُ اللهُ اللهُ وَلَلْكَ لَهُمُ مُلْأَلْفَسِقُونَ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ وَلِهُ وَلَوْلِهُ عَلَيْهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ وَلَهُ وَلَوْلَتُهُ فَاللهُ اللهُ اللهُ وَلَهُ اللهُ اللهُ وَلَاكَ لَهُ مَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَاكَ لَهُ مَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَاكَ لَهُ عَيْر ذلك من الآيات الكثيرة، فيجب تأويل الظنِّي لموافقة القطعيُّ.

الْكَفَنِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَالْمَدْفَنِ»، قَالَ: فَانْطَلَقَ بِهِ أَصْحَابُهُ فَصَلُّوا عَلَيْهِ، رواه أبو حنيفة (١).

٤٦٥٥ ـ وروى مسلمٌ (٢) نحوَه: إلا أنَّه ذكرَ أَنَّ مَاعِزَ بنَ مَالِكِ الأَسلَمِيَّ ﷺ أَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي قَد ظَلَمتُ تَفسِي، وَزَنَيتُ، وَإِنِّي أُرِيدُ أَن تُطَهِّرَنِي، فَرَدَّهُ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الغَدِ أَتَاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي قَد زَنيتُ، فَرَدَّهُ الثَّانِيَةَ.

١٦٥٦ ـ وقال الطَّحاويُّ: قَالَ بُرَيدَةُ ﴿ اللهُ عَنَّا نَتَحَدَّثُ بَينَنَا أَصحَابَ النَّبِيِّ عَلَيْهُ أَنَّ مَاعِزَ بنَ مَالِكٍ ﴿ لَنَا لَا اللهُ عَلَا عَلَا اللهُ عَلَا عَلَى اللهُ عَلَا اللهُ عَلَا اللهُ عَلَا اللهُ عَلَا اللهُ عَلَا عَا عَلَا عَاللهُ عَلَا عَلَا عَلَى عَلَيْنَا أَصِحَابَ النَّبِعِ عَلَا اللهُ عَلَا عَا عَلَا عَلَى عَلَا عَلَى عَا عَلَا عَل

١٦٥٧ ـ وروى أحمدُ (٤) وابنُ أبي شيبةَ عَن أبي بَكرٍ هُ قَالَ: أَتَى مَاعِزُ بنُ مَالِكِ هُ النّبيَ ﷺ فَاعَترَفَ فَاعترَفَ وَأَنا عِندَهُ مَرَّةً فَرَدَّهُ فَعَبَسَهُ مُ ثُمَّ سَأَلَ عَنهُ النَّالِيَّةَ فَرَدَّهُ فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّكَ إِنِ اعترَفتَ الرَّابِعَةَ رَجَمَكَ، قَالَ: فَاعترَفَ الرَّابِعَةَ ، فَحَبَسَهُ ، ثُمَّ سَأَلَ عَنهُ ، فَقَالُوا: مَا نَعَلَمُ إِلَّا خَيرًا، قَالَ: فَأَمَرَ بِرَجِمِهِ.

١٦٥٨ ـ وروى ابنُ حبَّان في «صحيحه» عَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: جَاءَ مَاعِزُ بِنُ مَالِكٍ ﷺ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ الأَبْعَدَ قَد زَنَى، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُ ﷺ: «وَيلَكَ وَمَا يُدرِيكَ مَا الزِّنَا؟»، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَطُرِدَ وَأُخرِجَ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثَةَ، فقال له مثلَ ذلك، فَطُرِدَ وَأُخرِجَ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثَةَ، فقال له مثلَ ذلك،

⁽۱) «مسند أبي حنيفة»: رواية الحصكفيِّ مع شرح القاري، ك: الحدود، ص: (٣٤٧)، وهو في «الآثار» لأبي يوسف برقم: (٧١٩).

⁽٢) مسلم، ك: الحدود، ب: من اعترف على نفسه بالزُّنا، ح: (٤٣٢).

⁽٣) شرح مشكل الآثار (١٢/ ٢٤٠)، والحديثُ صحيحٌ، انظر ما قبله.

⁽٤) أحمدُ واللَّفظ له، ح: (٤١)، وأخرجه ابنُ أبي شيبة، ك: الحدود، ب: في الزَّاني كم مرة يردُّ، وما يُصنع به بعد إقراره؟ ح: (٢٨٧٦٩).

⁽٥) قولُه: «فردَّه ثم جاء»: قال في «المرقاة»: (فصرَّح بتعداد المجيء، وهو يستلزم غيبته، ونحن إنَّما قلنا: إنَّه إذا تغيَّب ثم عاد؛ فهو مجلسٌ آخرُ). م



فأمر به فَطُرِدَ وَأُخرِجَ، ثُمَّ أَتَاهُ الرَّابِعَةَ، وقال مثل ذلك، قَالَ: «أَدخَلتَ (١) وَأَخرَجتَ؟ »، قَالَ: نَعَم، فَأَمَرَ بِهِ أَن يُرجَمَ (٢).

وقال الطَّحاويُّ: (وَقَد عَمِلَ بِذَلِكَ عَلِيٌّ ، ﴿ فَي شُرَاحَةً، فَرَدَّهَا أَربَعَ مَرَّاتٍ ﴾.

٤٦٥٩ ـ وفي رواية للبخاريِّ (٤) عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: لَمَّا أَتَى مَاعِزُ بنُ مَالِكِ النَّبِيَ ﷺ، قَالَ لَهُ: «لَعَلَّكَ (٥) قَبَّلتَ، أَو غَمَزتَ، أَو نَظَرتَ» قَالَ: لأ، يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «أَنِكتَهَا؟» لا يَكنِي، قَالَ: فَعِندَ ذَلِكَ أَمَرَ برَجِمِهِ.

٤٦٦٠ وعَن أَبِي هُرَيرَة هِ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَنَادَاهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي زَنَيتُ، فَأَعرَضَ عَنهُ [النَّبِيُ عَلَيْ فَتَنَحَّى لِشِقِّ وَجْهِهِ الَّذِي أَعْرَضَ قِبَلَهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي زَنَيتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَجَاءَ لِشِقِّ وَجْهِ النَّبِيِّ عَلَيْ الَّذِي أَعْرَضَ عَنْهُ، فَلَمَّالًا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَلَمَّالًا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ

⁽١) قولُه: «فقال: أدخلْتَ وأخرجْتَ، قال: نعمْ»: لذلك قال في «الهداية»: (فإذا تمَّ إقرارُه أربعَ مرَّاتٍ سأله عن الزِّنا ما هو؟ وكيف هو؟ وأين زني؟ وبمن زني؟ فإذا بيَّن ذلك؛ لزمه الحدُّ. م

⁽٢) ابن حبان، ح: (٤٤٠٠)، وأصله عند مسلم: (٢٤٤٠).

⁽٣) «شرح معاني الآثار»، ك: الحدود، ب: حدُّ الزَّاني المحصن ما هو؟ ح: (٤٨٥٠)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (١٥/ (٢٥٥)) (إسنادٌ صحيحٌ).

⁽٤) البخاريُّ، ك: الحدود، ب: هل يقول الإمام للمقرِّ: لعلَّك لمستَ أو غمزت، ح: (٦٨٢٤).

وفي «لمعات التنقيح» (٦/ ٣٧١): «أو غمزت»: في «القاموس»: غمزَه بيده: مسّه ونخَسَه، وبالعَين والجَفْن والحاجب: أشارَ، ويجيء بمعنى العَصْر والكبسِ باليد، ويحتمل الحديثُ هذه المعاني كلَّها، والله أعلم، «أَنِكْتَها؟» بالاستفهام على وزنِ بِعْتَ بلفظِ الخطاب: جامعتَها، يقال: ناكَها ينيكُ: جامعَها. وقولُه: «لا يَكْني» من الكِناية، وهو قول الرَّاوي؛ أي: قال عَلَيْ بالتَّصريح لا بالكناية.

⁽٥) قولُه: «لعلَّك قبَّلْتَ أو غمزْتَ... إلخ»: قال في «الهداية»: (ويستحبُّ للإمام أنْ يلقِّن المقرَّ الرُّجوعَ، فيقول له: لعلَّك لمست أو قبَّلت). م

⁽٦) قولُه: «فلمَّا شهِدَ أربعَ شهاداتٍ»؛ (أي: مرَّاتٍ في أربعةِ مجالسَ بشرط غيبوبته في كلِّ مرَّةٍ على ما سبق وبالدَّليل=

شَهَادَاتِ، دَعَاهُ النَّبِيُ ﷺ فَقَالَ: «أَبِكَ(۱) جُنُونٌ؟» قَالَ: لاَ، قَالَ: «فَهَل أَحصَنتَ؟» قَالَ: نَعَم، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «اذَهَبُوا بِهِ فَارجُمُوهُ(۱)». قَالَ ابنُ شِهَابٍ: فَأَخبَرَنِي مَن سَمِعَ جَابِرَ بنَ عَبدِاللهِ، قَالَ: (فَكُنتُ فِيمَن رَجَمَهُ، فَرَجَمنَاهُ إِللهُ صَلَّى، فَلَمَّا أَذَلَقَتهُ الحِجَارَةُ هَرَبَ(۱)، فَأَدرَكنَاهُ بِالحَرَّةِ فَرَجَمنَاهُ (۱) حتى مات)، متّفَقٌ عليه (٥).

٤٦٦١ ـ وفي رواية للبخاريِّ (٦) عَن جَابِرٍ ، عَن جَابِرٍ ، فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِم (٧) بِالمُصَلَّى،

⁼ تحقّق، فكان الشّهاداتُ الأربعُ بمنزلة الشُّهود الأربعة، ويحتجُّ أبو حنيفة بمجيئه من الجوانب الأربعة على أنّه يشترط أنْ يقرَّ أربعَ مرَّاتٍ في أربعة مجالسَ). كذا في «المرقاة». م

⁽١) قولُه: «أَبِكَ جنونٌ»: (وفيه إشارةٌ على أنَّ إقرارَ المجنون باطلٌ، وأنَّ الحدودَ لا تجري عليه). كذا في «المرقاة». م

⁽Y) قولُه: «فارجموه»: (فيه دليلٌ على أنَّ الرَّجمَ كافٍ ولا يُجلدُ). قاله في «المرقاة». م

⁽٣) قولُه: «هَرَبَ»: (فيه دليلٌ على أنَّ المرجوم لا يشدُّ، ولا يربطُ، ولا يُجعل في الحفرة؛ لأنَّه لو كان شيءٌ من ذلك؛ لم يمكنه الفرارُ والهرب). كذا في «المرقاة». م

⁽٤) قولُه: «فرجمناهُ حتى ماتَ»: قال ابن الهمام: (فإذا هرب في الرَّجم، فإنْ كان مقرًا لا يُتبع ويترك، وإنْ كان مشهودًا عليه؛ أُتبعَ، ورُجم حتى يموتَ؛ لأنَّ هربَه رجوعٌ ظاهرًا، ورجوعُه يعمل في إقراره لا في رجوع الشُّهود). كذا في «المرقاة». م

⁽٥) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الحدود، ب: لا يرجم المجنون والمجنونة، ح: (٦٨١٥ ـ ٦٨١٦)، إلا ما بين المعكوفين؛ فبرقم: (٦٨٢٥)، وانظر منه: (٥٢٧٢)، ومسلمٌ، ك: الحدود، ب: من اعترف على نفسه بالزَّنا، ح: (٥٢٧٢). قولُه: «فلمَّا أذلَقَتُه»؛ أي: أصابتُهُ بحدِّها.

⁽٦) البخاريُّ، ك: الحدود، ب: الرَّجم بالمصلَّى، ح: (٦٨٢٠).

⁽٧) قولُه: «فرُجم بالمصلَّى»: (لذلك قال في «الهداية»: ويخرجه إلى أرضٍ فضاء، وقال في «عمدة الرَّعاية»: الفضاءُ: هو الصَّحراء والمكان الواسع، وأصلُه رجمُ ماعزِ ، في المصلَّى، كما ورد في الصَّحيحين وغيرهما، وكان المصلَّى إذ ذلك فضاءٌ واسعًا، والسَّرُّ فيه أنَّ المكانَ الواسع أمكنُ لرجمه وأبعدُ من احتمال أنْ يصيبَ بعضُ الرَّاجمين بعضًا). انتهى. وقال النَّوويُّ: والمرادُ بالمصلَّى في حديث ماعزِ مصلَّى الجنائزِ، ولهذا قال في الرواية الأخرى: في بقيع الغرقد، وهو موضع الجنائزِ بالمدينة، اه، ففيه دليلٌ على أنَّ مصلَّى الجنائز ليس لـه حكمُ المسجد أصلًا؛ إذ لو كان له حكمُ =



فَلَمَّا أَذَلَقَتهُ الحِجَارَةُ فَرَّ، فَأُدرِكَ فَرُجِمَ حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ خَيرًا، وَصَلَّى عَلَيهِ.

قَالَ: ﴿وَيحَكَ، ارجِع فَاستَغفِرِ اللهُ وَتُب إِلَيهِ ﴾، قَالَ: فَرَجَع (١) غَيرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ جَاء (٢) فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، طَهِّرِنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿وَيحَكَ، ارجِع فَاستَغفِرِ اللهُ وَتُب إِلَيهِ »، قَالَ: فَرَجَع غَيرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ جَاء طَهِّرِنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿وَيحَكَ، ارجِع فَاستَغفِرِ اللهُ وَتُب إِلَيهِ »، قَالَ: فَرَجَع غَيرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ جَاء فَقَالَ : يَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿وَيحَكَ، ارجِع فَاستَغفِرِ اللهُ وَتُب إِلَيهِ »، قَالَ: فَرَجَع غَيرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ جَاء فَقَالَ : ﴿ وَيحَكَ، ارجِع فَاستَغفِرِ اللهُ وَتُب إِلَيهِ »، قَالَ : فَرَجَع غَيرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ جَاء أَطُهُرُك؟ ﴾ فَقَالَ : ﴿ وَيحَكَ، ارجِع فَاستَغفِرُ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الله

المسجد؛ لاجتنب الرَّجم فيه لتلطُّخه بالدِّماء، هذا مأخوذٌ من «رد المحتار» «والمرقاة»، وقال في «العالمگيرية»:
 واختلفوا في مصلَّى العيد والجنازة، الأصحُّ أنَّه لا يأخذ حكمَ المسجد وإنْ كان في حقِّ جواز الاقتداء كالمسجد؛
 لكونه مكانًا واحدًا. كذا في «التبيين». م

⁽١) قولُه: «فرجعَ غيرَ بعيدٍ»؛ (أي: رجوعًا غيرَ بعيدٍ، بمعنى: غيبةٍ غيرِ بعيدة). قاله في «المرقاة». م

⁽٢) قوله: «ثم جاء... إلخ»: (فإنْ قيل: ما بال ماعز والغامديَّة لم يقنَعا بالتَّوبة، وهي محصِّلةٌ لغرضهما من سقوط الإثم، فأصرًا على الإقرار فرُجما؟ فالجوابُ: أنَّ تحصيل البَراء بالحدِّ متيقَّنٌ، لا سيَّما بمشاهدة الرَّسول صلوات الله وسلامه عليه، وأمَّا التَّوبةُ؛ فيخاف أنْ لا تكون نصوحًا، وأن يخلَّ بشيءٍ من شروطها). كذا في «المرقاة». م

⁽٣) قوله: «أُشرِبَ خمرًا؟ فقامَ رجلٌ فاستنكهَهُ، فلم يجدْ منه ريحَ خمرٍ»: وقال النَّوويُّ: واحتجَّ أصحابُ مالكِ وجمهورُ الحجازيِّين أنَّه يحدُّ من وُجد منه ريحُ خمرٍ وإنْ لم تقمْ عليه بيِّنةٌ بشربها، ولا أقرَّ به، ومذهبُ الشَّافعيِّ وأبي حنيفة وغيرهما: لا يحدُّ بمجرَّد ريحِها، بل لا بدَّ من بيِّنةٍ على شربه أو إقرارِه، وليس في هذا الحديث دلالةٌ لأصحاب مالكِ. م

⁽٤) قولُه: «فقال: استغفروا لماعزِ بنِ مالكِ، لقد تابَ توبة لو قُسمتْ بينَ أمَّةٍ؛ لوسعَتْهم»: (فإنْ قلتَ: ما فائدةُ قوله: «النصر: ١] إلى قوله: ﴿وَٱسْتَغْفِرَةً ﴾ [النصر: ٣]،= «استغفروا لماعز»؟ قلتُ: فائدةُ قوله: ﴿وَٱسْتَغْفِرةً ﴾ [النصر: ٣]،=

لِمَاعِزِ بِنِ مَالِكِ»، قَالَ: فَقَالُوا: غَفَرَ اللهُ لِمَاعِزِ بِنِ مَالِكِ، قَالَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَقَد تَابَ تَوبَةً لَو قُسِمَت بَينَ أُمَّةٍ لَوَسِعَتهُم»، قَالَ: ثُمَّ جَاءَتهُ امرَأَةٌ مِن غَامِدٍ مِنَ الأَزدِ، فَقَالَت: يَا رَسُولَ اللهِ، طَهِّرِنِي، فَقَالَ: «وَيحكِ ارجِعِي فَاستَغفِرِي الله وَتُوبِي إِلَيهِ» فَقَالَت: أَرَاكَ تُرِيدُ أَن تُرَدِّدَنِي كَمَا رَدَّدْتَ مَاعِزَ بِنَ مَالِكِ، فَقَالَ: «وَيحكِ ارجِعِي فَاستَغفِرِي الله وَتُوبِي إِلَيهِ» فَقَالَت: أَرَاكَ تُرِيدُ أَن تُرَدِّدَنِي كَمَا رَدَّدْتَ مَاعِزَ بِنَ مَالِكِ، قَالَ: «وَمَا ذَاكِ؟» قَالَت: إِنَّهَا حُبلَى مِنَ الزِّنَا، فَقَالَ: «آنتِ؟» قَالَت: نَعَم، فَقَالَ لَهَا: «حَتَّى تَضَعِي (١) مَا فِي بَطْنِكِ»، قَالَ: فَكَفَلَهَا رَجُلٌ مِنَ الأَنصَارِ حَتَّى وَضَعَت، قَالَ: فَأَتَى النَّبِيَ ﷺ، فَقَالَ: «قَد وَضَعَتِ الغَامِدِيَّةُ»، فَقَالَ: «إِذًا لَا نَرجُمُهَا وَنَدَعُ وَلَدَهَا صَغِيرًا لَيسَ لَهُ مَن يُرضِعُهُ»، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الأَنصَارِ، فَقَالَ: إِلَيَّ رَضَاعُهُ يَا اللهِ، قَالَ: فَرَجَمَهَا وَنَدَعُ وَلَدَهَا صَغِيرًا لَيسَ لَهُ مَن يُرضِعُهُ»، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الأَنصَارِ، فَقَالَ: إِلَيَّ رَضَاعُهُ يَا فَقَالَ: «إِذًا لَا نَرجُمُهَا وَنَدَعُ وَلَدَهَا صَغِيرًا لَيسَ لَهُ مَن يُرضِعُهُ»، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الأَنصَارِ، فَقَالَ: إِلَيَّ رَضَاعُهُ يَا

٤٦٦٣ ـ وفي رواية (٣): أنّه قَالَ لها: «اذهبِي حَتَّى تَلِدِي»، فَلَمَّا وَلَدَت قَالَ: «اذهبِي فَأَرضِعِيهِ حَتَّى تَلِدِي»، فَلَمَّا وَلَدَت قَالَ: «اذهبِي فَأَرضِعِيهِ حَتَّى تَلِدِي»، فَلَمَّا فَطَمَتهُ أَتَتهُ بِالصَّبِيِّ فِي يَدِهِ كِسرَةُ خُبزٍ، فَقَالَت: هَذَا يَا نَبِيَّ اللهِ، قَد فَطَمتُهُ وَقَد أَكَلَ الطَّعَامَ (١٠)، فَدَفَعَ الصَّبِيِّ إِلَى رَجُلِ مِنَ المُسلِمِينَ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَحُفِرَ (٥) لَهَا إِلَى صَدرِهَا، وَأَمَرَ النَّاسَ الطَّعَامَ (١٠)، فَدَفَعَ الصَّبِيِّ إِلَى رَجُلِ مِنَ المُسلِمِينَ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَحُفِرَ (٥) لَهَا إِلَى صَدرِهَا، وَأَمَرَ النَّاسَ

وقولِه تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحَالُكَ فَتَحَامُبِينَا ۞ لِيَغْفِر لَكَ الله ﴾ [الفتح: ١، ٢]، فإنَّ الشَّاني طَلب مزيدَ الغفران وما يستدعيه من التَّرقِّي في المقامات والثَّبات عليها، ومنه قولُه تعالى: ﴿ وَاَسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ مُوبُوّا إِلْيَهِ ﴾ [هود: ٩٠])، كذا في «المرقاة». م

⁽١) قولُه: «قال لها: حتى تَضَعي ما في بطنِكِ»: (فيه أنَّ الحاملَ لا يُقام عليها الحدُّ ما لم تضعِ الحملَ؛ لئلَّا يلزمُ إهلاكُ البريء بسبب المذنب، سواءً كانت العقوبةُ لله تعالى أو للعباد)، كذا في «المرقاة» و«الهداية». م

⁽٢) مسلمٌ، ك: الحدود، ب: من اعترف على نفسه بالزُّني، ح: (٤٤٣١).

⁽٣) مسلم، ك: الحدود، ب: من اعترف على نفسه بالزِّني، ح: (٤٤٣٢).

⁽٤) قولُه: «قد فطمْتُه وقد أكلَ الطَّعام»: (فيه أنَّ رجمَ الحاملِ يؤخَّرُ إلى أنْ يستغنيَ عنها ولدُها، إذا لم يوجد من يقوم بتربيته؛ لأنَّ في التَّاخيرِ صيانةَ الولد عن الضَّياع، وبه قال أبو حنيفة في قولٍ، وتؤيِّده هذه الرَّواية الأخرى، وفي قولٍ آخرَ عنه: إنَّه إذا زنتِ الحاملُ لم تحدَّ حتى تضعَ حملَها، ومؤيِّده الرَّواية الأولى)، أخذته من «المرقاة» و«الهداية». م

⁽٥) قولُه: «فحُفِرَ لها إلى صَدْرِها»: (وهو يحتمل أنْ يكونَ بغيرِ أمرٍ منه ﷺ، ولهذا قال صاحب «الهداية»: إنْ تركَ الحفرَ؛ لم يضرَّ؛ لأنَّ النَّبِيَ ﷺ لم يأمرْ بذلك اه، والظَّاهرُ أنَّه بأمره أو بتقريره، فيستحبُّ الحفرُ لها). كذا في «المرقاة» و«الدر المختار». م

فَرَجَمُوهَا، فَيُقبِلُ خَالِدُ بنُ الوَلِيدِ بِحَجَرٍ، فَرَمَى رَأْسَهَا فَتَنَصَّحَ الدَّمُ عَلَى وَجِهِ خَالِدٍ فَسَبَّهَا، فَسَمِعَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ سَبَّهُ إِيَّاهَا، فَقَالَ: «مَهلًا يَا خَالِدُ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَد تَابَت تَوبَةً لَو تَابَهَا صَاحِبُ مَكسٍ لَغُفِرَ لَهُ»، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَصَلَّى عَلَيهَا، وَدُفِنَت، رواه مسلمٌ

جَجِرِ عَنَى فَأَصَابَ جَارِيَةً مِنَ الحَيِّ، فَقَالَ لَهُ أَبِي: اثْتِ رَسُولَ اللهِ عَيَّيْ ، فَأَخبِرهُ بِمَا صَنَعَتَ لَعَلَّهُ يَستَغفِرُ لَكَ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ بِذَلِكَ رَجَاءَ أَن يَكُونَ لَهُ مَخرَجًا، فَأَتَاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي زَنِيتُ فَأَقِم عَلَيَّ كِتَابَ اللهِ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ بِذَلِكَ رَجَاءَ أَن يَكُونَ لَهُ مَخرَجًا، فَأَتَاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي زَنِيتُ فَأَقِم عَلَيَّ كِتَابَ اللهِ، وَأَيْتُ فَأَقِم عَلَيَّ كِتَابَ اللهِ، فَأَعرَضَ عَنهُ فَعَادَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي زَنِيتُ مَوَّاتٍ، اللهِ، وَأَعرَضَ عَنهُ فَعَادَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَتَى قَالَهَا أَربَعَ مِرَارٍ، قَالَ عَلَيْ إِنَّكَ قَد قُلتَهَا أَربَعَ مَرَّاتٍ، وَسُولَ اللهِ، إِنِّي زَنِيتُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، عَتَى قَالَهَا أَربَعَ مِرَارٍ، قَالَ عَلَيْ إِنَّى وَنَيتُ فَقَالَ: يَعَم، قَالَ: هَمَا وَالْهِ، فَعَادَ، فَقَالَ: همل مَاجَعتَهَا؟ » قَالَ: همل بَاشَرتَهَا؟ » قَالَ: نَعَم، قَالَ: همل صَاجَعتَهَا؟ » قَالَ: همل بَاشَرتَهَا؟ » قَالَ: نَعَم، قَالَ: همل صَاجَعتَهَا؟ » قَالَ: هم مَنَ الحِجَارَةِ بَاللهِ بِنُ أُنْسِ وَقَد عَجَزَ أَصَحَابُهُ، فَنَزَعَ لَهُ بِوَظِيفِ بَعِيرٍ، فَرَمَاهُ بِهِ فَقَتَلَهُ، ثُمَّ أَن يَتُوبَ فَنَتُو بَ اللهُ عَلَيهِ ، رَواه أَبُو داود ('). عَمَ النَّهُ عَلَكُ لَهُ وَقَالَ: همَا لَوْ هم وَاهِ وَلَاكَ وَلَاكُ وَلِكَ لَهُ وَقَالَ: همَا لَا عَرَا فَيْ عَلَهُ أَن يَتُوبَ فَيْتُوبَ اللهُ عَلَيهِ »، رواه أَبُو داود (').

٤٦٦٥ ـ وعَنه هُ أَنَّ مَاعِزًا هُ أَتَى النَّبِيَ ﷺ، فَأَقَرَّ عِندَهُ أَربَعَ مَرَّاتٍ، فَأَمَرَ بِرَجمِهِ، وَقَالَ لِهَزَّالِ: «لَو سَتَرتَهُ "" بِثُوبِكَ ،

⁽١) قولُه: «فعاد»: (أي: فرجع بعد ما غاب). قاله في «المرقاة». م

⁽٢) أبو داودَ، ك: الحدود، ب: رجمُ ماعزِ بنِ مالكِ، ح: (٤٤١٩)، وأخرجه النَّسائيُّ في «الكبرى» (٧١٦٧) و(٧٣٣٤) وصحَّحه الحاكمُ والذَّهبيُّ (٨٠٨٢)، وحسَّنه الحافظُ في «التلخيص» ط العلمية (٤/ ١٦٤).

⁽٣) قولُه: «لو ستر ته بثوبِكَ؛ كانَ خيرًا لكَ»: (قال ابنُ الهمام: وأخرج البخاريُّ عن أبي هريرَة مرفوعًا: «من نفَّسَ عن مسلم كربة من كُرَبِ الدُّنيا؛ نفَّسَ اللهُ عنه كربة من كرب الآخرة، ومن سترَ مسلمًا؛ سترَهُ اللهُ في الدُّنيا والآخرة، واللهُ في عون العبدِ ما دام العبدُ في عونِ أخيه»، وأخرج أبو دوادَ والنَّسائيُّ عن عقبة بنِ عامر على قال: «من رأى عورة فسترَها؛ كان كمن أحيا موؤودةً»، فإذا كان السَّتر مندوبًا إليه؛ ينبغي أنْ تكونَ الشَّهادةُ به خلافَ الأولى التي مرجعُها إلى كراهة التَّنزيه؛ لأنَّها في رتبة النَّدب في جانب الفعل، وكراهةُ التَّنزيهِ في جانب التَّرك، وهذا يجب أنْ

كَانَ خَيرًا لَكَ ١٠٠٠.

٢٦٦٦ ـ قال ابنِ المُنكَدِرِ: أَن هَزَّ الاَ أَمَرَ مَاعِزًا هِهُ أَن يَأْتِيَ النَّبِيَّ ﷺ فَيُخبِرَهُ، رواه أبو داود(٢). ٢٦٦٧ ـ وفي رواية له (٣) عَنِ أَبِي بَكرَةَ هِهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجَمَ امرَأَةً، فَحُفِرَ لَهَا إِلَى الثَّندَوَةِ».

٤٦٦٨ ـ ثم ذكرَ إسنادًا آخرَ (٤) وزَادَ: ثُمَّ رَمَاهَا (٥) بِحَصَاةٍ مِثلَ الحِمِّصَةِ، ثُمَّ قَالَ: «ارمُوا وَاتَّقُوا

- يكونَ بالنّسبة إلى من لم يعتدِ الزّنا ولم يتهتّك به، أمّا إذا وصل الحالُ إلى إشاعته والتهتّك به، بل بعضُهم ربما يفتخر به؛ فيجب كونُ الشَّهادة به أولى من تركها؛ لأنَّ مطلوبَ الشَّارع إخلاءُ الأرض من المعاصي والفواحش بالخطابات المفيدة لذلك، وذلك يتحقَّقُ بالتَّوبة من الفاعلين وبالزَّجر لهم، فإذا ظهر الشَّرهُ في الزِّنا مثلاً والشُّربِ وعدمُ المبالاة به، وإشاعتُه، وإخلاءُ الأرض المطلوبُ حينئذِ بالتَّوبة احتمالٌ يقابله ظهورُ عدمِها ممّا اتَّصف بذلك، فيجب تحقُّق السَّبب الآخر للإخلاء، وهو الحدودُ، بخلاف من زلَّ مرَّةً أو مرارًا مستترًا متخوِّفًا متندِّمًا عليه، فإنّه محلُّ استحبابِ سترُ الشَّاهد، وقولُه عليه الصلاة والسلام لهزَّالِ في ماعزٍ: «لو كنْتَ سترْتَ بثوبِكَ»؛ الحديث، كان في مثل من ذكرنا). كذا في «المرقاة».
- (۱) أبو داود، ك: الحدود، ب: السَّتر على أهل الحدود، ح: (٤٣٧٧)، وأخرجه النَّسائيُّ في «الكبرى» (٧٢٣٥)، وصحَّحه الحاكمُ واللَّهيُّ (٨٠٨٠)، وفي باب ستر المسلم عدَّةُ أحاديثَ، منها: حديثُ أبي هريرة عند مسلم (٢٦٩٩).
- (٢) أبو داود، ك: الحدود، ب: السَّتر على أهل الحدود، ح: (٤٣٧٨)، ورجالُه ثقاتٌ، وأخرجه النَّسائيُّ في «الكبرى» (٧٢٣٦).
- (٣) أبو داود، ك: الحدود، ب: المرأة التي أمر النّبي عند برجمها من جهينة، ح: (٤٤٤٣)، وهو في «مسند أحمد» (٣٠ ٢٠٨)، وللحديث شاهد من حديث بريدة الأسلميّ عند مسلم كما مرّ.
 - وفي «جامع الأصول» (٣/ ٥٣٤): «الثَّندوَةُ»: الثَّديُّ، فإنْ فتحْتَ الثَّاء لم تهمِزْ، وإنْ ضممْتَها؛ همزْتَ.
 - (٤) أبو داود، ك: الحدود، ب: المرأة التي أمر النَّبِيُّ عَلَيْ برجمها من جهينة، ح: (٤٤٤٤).
- (٥) قولُه: «ثمّ رماها بحصاةٍ مثلَ الحِمَّصَةِ» إلى قوله: وصلى عليها: لهذه الأحاديث قال في «الهداية»: ويبتدئ الشُّهودُ برجمه ثم الإمام ثم النَّاس، كذا رُوي عن عليِّ هُنا؛ ولأنَّ الشَّاهدَ قد يتجاسر على الأداء، ثم يستعظم المباشرة فيرجعُ، فكان في بدايته احتيالٌ للدَّرء، وقال الشَّافعيُّ رحمه الله: لا يشترط بدايتُه اعتبارًا بالجلدِ، قلنا: كلُّ أحدٍ لا يحسن الجلد، فربَّما يقعُ مُهلكًا، والإهلاكُ غير مستحق، ولا كذلك الرَّجم؛ لأنَّه إتلافٌ، فإنِ امتنع الشُّهود من الابتداء؛ سقط الحدُّ؛ لأنَّه دلالةُ الرُّجوع، وكذا إذا ماتوا وغابوا في ظاهر الرَّواية؛ لفوات الشَّرط، (وإن كان مقرًّا؛=

الوَجه، فَلَمَّا طَفِئَت؛ أَخرَجَهَا فَصَلَّى عَلَيهَا».

٤٦٦٩ ـ وروى ابنُ أبي شيبة (١) عَن عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ أَبِي لَيلَى: «أَنَّ عَلِيًّا ﷺ كَانَ إِذَا شَهِدَ عِندَهُ الشَّهُودُ عَلَى الزِّنَا أَمَرَ الشُّهُودَ أَن يَرجُمُوا، ثُمَّ رَجَمَ، ثُمَّ رَجَمَ النَّاسُ، وَإِذَا كَانَ إِقْرَارًا؛ بَدَأَ هُوَ، فَرَجَمَ، ثُمَّ رَجَمَ النَّاسُ، وَإِذَا كَانَ إِقْرَارًا؛ بَدَأَ هُوَ، فَرَجَمَ، ثُمَّ رَجَمَ النَّاسُ».

• ٤٦٧ - وروى مسلم (٢) عَن عِمرَانَ بنِ حُصَينٍ ﴿ أَنَّ امرَأَةً مِن جُهَينَةَ أَتَت نَبِيَ اللهِ ﷺ وَهِي حُبلَى مِنَ الزِّنَى، فَقَالَت: يَا نَبِيَّ اللهِ أَصَبتُ حَدًّا، فَأَقِمهُ عَلَيَّ. - الحديثَ بطولِهِ إلى أَنْ قَالَ - ثُمَّ أَمَر بِهَا فُرُجِمَت، ثُمَّ صَلَّى (٣) عَلَيهَا، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: تُصلِّي عَلَيهَا يَا نَبِيَّ اللهِ وَقَد زَنَت؟ فَقَالَ: (لقَد تَابَت تَوبَةً لَو فُرُجِمَت، ثُمَّ صَلَّى (٣) عَلَيهَا، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: تُصلِّي عَلَيهَا يَا نَبِيَّ اللهِ وَقَد زَنَت؟ فَقَالَ: (لقَد تَابَت تَوبَةً لَو فُرَجِمَت، ثُمَّ صَلَّى (٣) عَلَيهَا، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: تُصلِّي عَلَيهَا يَا نَبِيً اللهِ وَقَد زَنَت؟ فَقَالَ: (لقَد تَابَت تَوبَةً لَو فَي عَلَيهَا يَا نَبِي اللهِ وَقَد زَنَت؟ فَقَالَ: (لقَد تَابَت بَنفسِهَا لِلَهِ قُسِمَت بَينَ سَبعِينَ مِن أَه لِ المَدِينَةِ لَوسِعَتهُم، وَهَل وَجَدت تَوبَةً أَفضَلَ مِن أَن جَادَت بِنفسِهَا لِلّهِ تَعَالَى ؟».

المحمد المحمد وعن عمر الله قال: إِنَّ الله بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالحَقِّ، وَأَنزَلَ عَلَيهِ الكِتَابَ، فَكَانَ مِمَّا أَنزَلَ اللهُ آيَةُ الرَّجِم، [فَقَرَأْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا]، رَجَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَرَجَمِنَا بَعدَهُ، [فَأَخشَى إِن اللهُ آيَةُ الرَّجِم، [فَقَرَأْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا]، رَجَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَرَجَمِنَا بَعدَهُ، [فَأَخشَى إِن طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَن يَقُولَ قَائِلٌ: وَاللهِ مَا نَجِدُ آيَةَ الرَّجِمِ فِي كِتَابِ اللهِ، فَيَضِلُّوا بِتَركِ فَرِيضَةٍ أَنزَلَهَا اللهُ]، وَالنَّسَاءِ، اللهِ حَقُّ عَلَى مَن زَنَى إِذَا أُحصِنَ (ا) مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ،

ابتداً الإمامُ ثم النَّاسُ)، كذا روي عن عليّ هذا، ورمى رسولُ الله على الغامديَّة بحصاةٍ مثل الحمِّصةِ، وكانت قد اعترفت بالزِّنا، «ويغسَّل ويكفَّنُ ويصلَّى عليه»؛ لقولِه على الماعزِ هذا: اصنعوا به كما تصنعون بموتاكم؛ ولأنَّه قَتْلٌ بحقّ، فلا يسقط الغسلَ كالمقتول قصاصًا، وصلَّى النَّبيُّ على الغامديَّة بعد ما رُجمت. م

⁽١) ابن أبي شيبة، ب: فيمن يبدأ بالرَّجم، ح: (٢٩٤١٤).

⁽٢) مسلمٌ، ك: الحدود، ب: من اعترف على نفسه بالزِّني، ح: (٤٤٣٣).

⁽٣) قولُه: «ثمَّ صلَّى عليها... إلخ»: (اختلفوا في الصَّلاة على المرجوم، وكرهَها مالكُّ وأحمُد للإمام ولأهل الفضل دون باقي الناس، وقال أبو حنيفة والشَّافعيُّ وآخرون: يصلِّي عليه الإمامُ وأهلُ الفضل وغيرُهم، واتَّفقوا على الصَّلاة على الفُسَّاق والمقتولين في المحاربة والحدود وأو لادِ الزِّنا). كذا في «المرقاة». م

⁽٤) قولُه: «إذا أُحصِنَ»: (يعني: الزَّاني والزَّانية قد يكون محصنًا، وقد يكون غيرَ محصنِ، وحدُّ الزِّنا للمحصَن رجمُه،=



إِذَا قَامَتِ(١) البَيِّنَةُ،.....

ولغير المحصن جلدُه مِنَةٌ وسَطًا بسوطٍ لا ثمرةَ له، ولا جمع بين جلدٍ ورجم، وهو قول الشَّافعيُّ؛ لأنَّه ﷺ لم يجمع، وهذا على وجه القطع في ماعزٍ والغامديَّة وصاحبةِ العسيف، وتظاهرتِ الطُّرقُ عنه ﷺ أنَّه بعد سؤاله عن الإحصان وتلقينه الرُّجوعَ لم يزد على الأمر بالرَّجم، فقال: «اذهبوا به فارجموه»، وقال: «اغدُ يا أنيسُ إلى امرأةِ هذا، فإنِ اعترفَتْ فارجمها»، ولم يقل: فاجلِدها ثم ارجمها، وقال في باقي الحديث: فاعترفتْ فأمر بها رسولُ الله ﷺ فرجمت، وكذا في الغامديَّة والجهبنيَّة، إنْ كانت غيرها لم يزد على الأمر برجمها، وتكرَّر ولم يزد أحدٌ على ذلك، فقطعنا بأنَّه لم يكن غيرُ الرَّجم، فقولُه ﷺ: «خذوا عني» إلى قوله: «الشَّبُ جلدُ مِنَةٍ ورجمٌ أو رميٌ بالحجارة» يجب قطعًا كونُه منسوخًا، وإنْ لم يُعلم خصوصُ النَّاسخ، وأمَّا جلدُ عليِّ شراحةَ في رجمها، فإمَّا لاَنَّه لم يثبت عنده إحصانُها إلا بعد جلِدها أو رأيٌ لا يقاوم إجماعَ الصَّحابة، وما ذكر من القطع عن رسول الله ﷺ، ثم لا يجمع في البكر بين الحدِّ والنَّفي، والشَّافعيُّ يجمع ينهما، وقد مضى بحث النَّفي آنفًا.

وشرائطُ إحصان الرَّجم سبعةٌ: الحرِّيَةُ والتَّكليف: عقلٌ وبلوغٌ والإسلامُ والوطءُ وكونُه بنكاحٍ صحيحٍ حالَ الدُّخول، وكونُهما بصفةِ الإحصان المذكورة وقتَ الوطء، فإحصانُ كلِّ منهما شرطٌ لصيرورة الآخر محصنًا، فلو نكحَ أمةً، أو الحرَّةُ عبدًا؛ فلا إحصانَ إلا أنْ يطأَها بعد العتق، فيحصل الإحصانُ به لا بما قبله، حتى لو زنى ذمِّيٌ بمسلمةٍ ثم أسلم لا يُرجم، بل يُجلد، وبقي شرطٌ آخرُ ذكره ابن كمال، وهو أنْ لا يبطلَ إحصانُهما بالارتداد، فلو ارتدَّ ثم أسلما؛ لم يعد إلا بالدُّخول بعدَه، ولو بطل بجنونٍ أو عته؛ عاد بالإفاق، وقيل: بالوطء بعدَه.

واعلمْ أنّه لا يجب بقاءً النّكاح لبقائه؛ أي: الإحصانِ، فلو نكح في عمره مرَّةَ ثم طلَّقَ، وبقي مجرَّدًا وزنى؛ رُجم، فإنْ لم يكن حرَّا أو لم يكن مسلمًا أو لم يكن عاقلًا بالغّا أو لم يقع منه وطءٌ مع امرأته، أو كان واقعًا، ولكنْ بنكاحٍ فاسدٍ؛ فهو داخلٌ في غير المحصن، فحكمُه الجلد هذا عندنا، وعند الشَّافعيِّ: الإسلامُ ليس بشرطِ للإحصان، ولنا قولُه ﷺ: «من أشركَ بالله؛ فليس بمحصنٍ»)، التقطته من «التفسيرات الأحمدية» وشرح «الوقاية» و«المرقاة» و«المرقاة»

(۱) قولُه: "إذا قامت البيّنةُ أو كان الحَبَلُ أو الاعترافُ»: (يُستفاد منه أنَّ الزِّنا يثبتُ بالبيّنة والإقرار، أمَّا الإقرارُ؛ فمضى بحثُه آنفًا، وأمَّا البيِّنةُ فأنْ تشهد أربعةٌ من الشُّهود على رجل وامرأة بالزِّنا، وإذا شهدوا يسألُهم الإمام عن الزِّناءِ ما هو؟ وكيف هو؟ وأين زنى؟ ومتى زنى؟ وبمن زنى؟ فإذا بيَّنوا ذلك وقالوا: رأيناه وطنها في فرجِها كالميلِ في المكحُلة، وسأل القاضى عنهم، فعُدِّلوا في السَّرِّ والعلانية؛ حكم بشهادتهم.



أو كَانَ الحَبَلُ(١) أو الإعتِرَاف، متَّفَقٌ عليه(١).

١٦٧٢ ـ وروى أحمد (٣) عَن جَابِرِ بنِ سَمُرَةً ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَجَمَ مَاعِزَ بنَ مَالِكِ، وَلَم يَذَكُر جَلدًا.

٤٦٧٣ ـ وعَن جَابِرٍ ﷺ أَنَّ رَجُلًا زَنَى بِامرَأَةٍ، فَأَمَر بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَجُلِدَ(١) الحَدَّ، ثُمَّ أُخبِرَ أَنَّهُ

والحاصل: أنَّ هذا من قول عمرَ، ومثلُ ذلك لا يثبت به مثلُ هذا الأمر العظيم الذي يفضي إلى هلاك النُّفوس). «الهداية» و «شرح مسلم» للنوويِّ و «نيل الأوطار» ملتقطٌ منها. م

(١) وقال أبو حنيفة، والشَّافعيُّ، وجماهيرُ العلماء: إنَّ مجرَّدَ الحبل لا يثبت به الحدُّ بل لابدَّ من الاعتراف، أو البيِّنة، واستدلُّوا بالأحاديث الواردة في درء الحدود بالشَّبهات. م

ينظر: «شرح النووي على مسلم» (١١/ ١٩٢) و «الهداية» ت: سائد (٤/ ٥).

- (٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الحدود، ب: رجمُ الحبلى في الرِّنا إذا أَحصَنت، ح: (٦٨٣٠)، ومسلمٌ، ك: الحدود، ب: رجم الثَيَّب في الرِّنا، ح: (٤٤١٨).
- (٣) أحمدُ، ح: (٢٠٨٦٧)، وابن أبي شيبة ك: الحدود، ب: في البكر والثيّب، ما يصنع بهما إذا فجرا؟، ح: (٢٩٣٩)، والطّحاويُّ ح: (٤٨٤٩)، وإسنادُه صحيحٌ كما قال في «نخب الأفكار» (١٥/ ٢٥٢). وأخرجه مسلم مطوَّلًا، ك: الحدود، ب: من اعترف على نفسه بالزَّني، ح: (٤٤٢٥).
- (٤) قولُه: «فجُلد الحدّ، ثم أخبرَ أنّه محصَنٌ فأمر به فرُجم»: (وقال في «رحمة الأمة»: هل يُجمع عليهما الجلدُ قبلَ الرَّجم أم لا؟ قال أبو حنيفة ومالكٌ والشَّافعيُّ: لا يُجمع، وإنَّما الواجبُ الرَّجمُ خاصَّةً، وعن أحمد روايتان أظهرُهما: يُجمع اه، وليس في هذا الحديث جمعٌ بين الجلد والرَّجم؛ لأنّه لم يثبت عند النّبيِّ عَلَيْ إحصانُه إلا بعد جلده، بل فيه دليلٌ على أنَّ الإمامَ إذا أمر بشيء من الحدود، ثم بان له أنَّ الواجبَ غيرُه عليه المصير إلى الواجب

وأمّا الحبّلُ وحده؛ فمذهبُ عمر بن الخطّاب الله وجوبُ الحدّ به إذا لم يكن لها زوجٌ ولا سيّدٌ، وتابعه مالكٌ وأصحابُه، فقالوا: إذا حبلت ولم يُعلم لها زوجٌ ولا سيّدٌ، ولا عرفنا إكراهَها؛ لزِمَها الحدُّ، إلا أنْ تكون غريبة طارئة، وتدّعي أنّه من زوج أو سيّد، قالوا: ولا تُقبل دعواها الإكراة إذا لم تقم بذلك مستغيثة عند الإكراهِ قبلَ ظهور الحمل، وقال الشّافعيُّ وأبو حنيفة وجماهيرُ العلماء: لا حدَّ عليها بمجرَّد الحبل، سواءٌ كان لها زوجٌ أو سيّدٌ أم لا، سواءٌ الغريبةُ وغيرُها، وسواءٌ ادّعت الإكراة أم سكت، ولا حدَّ عليها مطلقًا إلا ببيّنةٍ أو اعترافٍ؛ لأنَّ الحدودَ تسقط بالشُّبهات.





مُحصَنُّ، فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَّ»، رواه أبو داود (١٠).

٤٦٧٤ _ وعَن عَائِشَة ﷺ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ادرَؤوا (٢) الحُدُودَ عَنِ المُسلِمِينَ مَا استَطَعتُم، فَإِن كَانَ لَهُ مَخرَجٌ فَخَلُّوا سَبِيلَهُ، فَإِنَّ الإِمَامَ أَن يُخطِئ فِي العَفوِ خَيرٌ مِن أَن يُخطِئ فِي العُقُوبَةِ»، رواه التِّرمذيُ (٣)، وقال: (وقد رُوي عنها ولم يرفع، وهو أصحُّ)، هذا لا يقدحُ؛ لأنَّ الموقوفَ في هذا لهُ

فالحاصلُ من هذا كلّه كونُ الحدِّ يُحتال في درئه بلا شكَّ، ومعلومٌ أنَّ هذه الاستفساراتِ المفيدةَ لقصد الاحتيال للدَّرء كلُّها كانت بعد النُّبوت؛ لأنَّه كان بعد صريح الإقرار به والنُّبوت، وهذا هو الحاصل من هذه الآثار، ومن قولِه: «ادرؤوا الحدودَ بالشُّبهات»، فكان هذا المعنى مقطوعًا بثبوته من جهة الشَّرع، فكان الشَّكُ فيه شكًّا، فلا يُلتفت إليه، ولا يعوَّل عليه)، كذا في «المرقاة». م

(٣) أخرجه مرفوعًا التَّرمذيُّ، أبواب الحدود، ب: ما جاء في درء الحدود، ح: (١٤٢٤)، وقال: (فيه يزيد بنُ زياد الدِّمشقيُّ ضعيفٌ في الحديث)، وأخرجه الحاكم: (٨١٦٣)، والبيهقيُّ في «الكبرى» ح: (١٧٠٥٨)، وقال: (الموقوف أقربُ إلى الصَّواب)، وفي الباب عن عليِّ كما سيأتي وعن أبي هريرة عند أبي يعلى الموصليُّ (١١/ ٤٩٤) ح: (٨٦١٨)، وعن ابن ماجه من هذا الوجه (٢٥٤٥).

⁼ الشّرعيّ). ملتقط من «المرقاة». م

⁽١) أبو داود، ك: الحدود، ب: رجم ماعز بن مالك، ح: (٤٤٣٨)، وأخرجه النَّسائيُّ في «الكبرى» (١٧٤)، قال الرُّباعيُّ في «فتح الغفار» (٣/ ١٦٤٠): (رواه أبو داود وسكتَ عنه هو والمنذريُّ، ورجالُ إسناده رجالُ الصَّحيح).

⁽Y) قولُه: «ادرؤوا الحدودَ... إلخ»: (نزل معنى هذا الحديث على معنى حديث أبي هريرة في قصَّة رجل، وبريدة في قصة ماعز، فيكون الخطاب للأثمَّة؛ لقوله ﷺ للرَّجل: «أبكَ جنونٌ؟»، ثم قوله: «أحصنْت؟»، ولماعز: «أبه جنونٌ؟»، ثم قوله: «أشرب؟»؛ لأنَّ كل هذا تنبية على أنَّ للإمام أنْ يدرأ الحدود بالشَّبهات، وأيضًا في إجماع فقهاء الأمصار على أنَّ الحدود تُدرأ بالشُّبهات كفاية، ولذا قال بعض الفقهاء: هذا الحديث متَّفَقٌ عليه، وأيضًا تلقَّته الأمَّة بالقبول، ففي تتبُّع المرويِّ عن النَّبِيِّ ﷺ والصَّحابة ما يقطع في المسألة، فقد علمنا أنَّه ﷺ قال لماعز: «لعلَّك قبَّلت؟ لعلَّك غمزت؟ لعلَّك لمست؟» كلَّ ذلك يلقِّنه أن يقول: نعم، بعد إقراره بالزِّنا، وليس لذلك فائدةٌ إلا كونَه إذا قالها؛ تركهُ، وإلا؛ فلا فائدةَ، ولم يقل لمن اعترف عنده بدين: لعلَّه كان وديعةً عندك فضاعت ونحوَه، وكذا قال للسَّارق الذي جيء به إليه: «أسرقْت؟ ما إخاله سرقَ»، وللغامديَّة نحو ذلك، وكذا قال عليٌّ لشُراحة: لعلَّه استكرهكِ، لعلَّه وقع عليكِ وأنت نائمةٌ، لعلَّ مو لاكِ زَوَّجكِ منه، وأنت تكتمينه، وتتبُّع مثله عن كلِّ أحدٍ يوجب طُولًا.



حكمُ المرفوع.

١٧٥ عـ ورواه الدَّارقطنيُّ والبيهقيُّ بإسنادٍ حسنِ (١) عن عليِّ ﷺ مرفوعًا.

١٦٧٦ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُول الله ﷺ: «مَن (٢) أَشرَكَ بِاللهِ فَلَيسَ بِمُحصَنِ»، رَوَاهُ إِسحَاقُ بِن رَاهُويَه فِي «مُسنده»(٣)،

- = وأخرجه مرفوعًا عن ابن عباسٍ أبو حنيفة في «المسند» برواية الحارثيّ برقم: (١٢٧)، وقال الحافظُ في «موافقة الخبر» (١/٧٤): أخرجه ابنُ عديٍّ في جزء خرَّجه من حديث أهل مصرَ والجزيرةِ من رواية ابن لهيعةٍ عن يزيد بن حبيبٍ عن عكرمة عن ابن عباسٍ بِعَن النَّبِيِّ عَلَيْهُ: (وهذا الإسناد إنْ كان من بين ابن عديٍّ وابن لهيعةٍ مقبولِين؛ فهو حسنُّ)، وقال في «التلخيص الحبير» ط. العلمية (٤/ ١٦٢): (ورواه أبو محمَّد بن حزمٍ في «كتاب الإيصال» من حديث عمرَ موقوفًا عليه بإسنادٍ صحيحٍ). وقال في «موافقة الخبر» (١/٤٤٣): (ورويناه في مسند مسدَّدٍ... عن ابن مسعودٍ قال: ادرؤوا الحدَّ بالشَّبهة، وهذا موقوفً حسنُ الإسناد).
- (١) الدَّارقطنيُّ، ح: (٣٠٩٨)، وهو في «السنن الكبرى» للبيهقيِّ، ك: الحدود، ب: ما جاء في درء الحدود بالشُّبهات، ح: (١٧٠٥٩)، وفي «السِّراج المنير شرح الجامع الصغير» (١/ ٦٩): قال الشَّيخُ: حديثٌ حسنٌ.
- (٢) قولُه: «من أشركَ بالله؛ فليسَ بمعصنِ»: (هذا صريحٌ في أنَّ الإسلام شرطٌ في الإحصان، كما ذهب إليه أبو حنيفة ومحمَّدُ وإنَّ الشَّافعيَّ رحمه الله يخالفُنا في السَراط الإسلام، وكذا أبو يوسف رحمه الله في رواية، ولهما ما رُوي أنَّ النَّبِيَ عَلَيْ رجم يهوديَّين قد زنيا، قلنا: إنَّ رجم اليهوديَّين كان في ابتداء الإسلام بحكم التَّوراة ولذلك سألهم رسولُ الله عَلَيْ عن حدِّ الزِّنى في التَّوراة، والإحصانُ لم يكن شرطًا في دينهم، وكان عليه عمل بحكم التَّوراة قبل أنْ ينزلَ حكم القرآن، فلمّا نزل حكم القرآن؛ نسخ ذلك، ونزل حكم الإسلام بالرَّجم باشتراط الإحصانِ واشتراط الإسلام فيه، وإنْ كان غير متلوّ؛ علم ذلك من قوله على: «من أشركَ بالله؛ فليس بمحصنٍ» وغيره، ويؤيّده قولُ إبراهيم النَّخعيّ، وقد أجاب الحنفيّة عن قول الشَّافعيّ بأجوبةٍ، أحسنُها: ما نقَّحه ابن الهمام من أنَّ حليث إقامة النَّبيّ عَلَيْ حدَّ الرَّجم على اليهود واليهوديّة دلَّ على عدم اشتراط الإسلام في الإحصان، والحديثُ القوليُّ: «من أشرك بالله فليس بمحصن»؛ دلَّ على اشتراط الإسلام، إذا تعارضا؛ فيطلب التَّرجيح، والقولُ مقدَّمُ على الفعل، مع أنَّ في اشتراط الإسلام احتياطًا، وهو مطلوبٌ في باب الحدود، توضيحُه: أنَّ تقديم هذا القول يوجب درءَ الحدود، وتقديمُ ذلك الفعل يوجب الاحتياطَ في إيجاب الحدّ، والأولى في الحدود ترجيعُ الدَّافع عند التَّعارض)، التقطته من «التعلق الممجد» و«الهداية» و«المرقاة» و«عمدة الرعاية». م
- (٣) أخرجه مرفوعًا الدَّارقطنيُّ (٣٢٩٥)، والبيهقيُّ في «السنن الكبرى» (١٦٩٣٧) وعزاه الزَّيلعيُّ إلى ابن راهويـه في=

ورواه الدَّارقطنيُّ في «سننه» موقوفًا (١)، وقال عليُّ القاري (٢): (يُحكم بِرَفعِهِ عَلَى مَا هُوَ المُختَارُ فِي عِلمِ الحَدِيثِ مِن أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ الرَّفعُ وَالوَقفُ حُكِمَ بِالرَّفع).

١٩٧٧ عوفي رواية للدَّارَقُطنِي (٣) عَن ابنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ لَا يُحصِنُ الشِّركُ بِاللهِ شَيتًا ﴾، وفيه عفيفُ بن سالم الموصليُّ، قال ابنُ القطَّان فِي ﴿ كِتَابِهِ ﴾ [بيان الوهم: ٣/ ٢٧٩]: (وَعَفِيفُ بنُ سَالِمِ المَوصِلِيُّ ثِقَةٌ ، قَالَهُ ابنُ مَعِينٍ ، وَأَبُو حَاتِمٍ ، وَإِذَا رَفَعَهُ الثَّقَةُ لَم يَضُرَّهُ وَقَفُ مَن وَقَفَهُ).

١٦٧٨ عن كَعبِ بنِ مَالِكِ ﷺ:
﴿ الْكَامَلِ عَن كَعبِ بنِ مَالِكِ ﷺ:
﴿ الْكَامَلِ عَن كَعبِ بنِ مَالِكِ ﷺ:
﴿ الْكَامَلِ عَن كَعبِ بنِ مَالِكِ ﷺ:
﴿ الْمَتَزَوَّجَهَا ؛ الْأَنْهَا لَا تُحصِنُكَ ﴾.

وقال محمَّدٌ في «الأصل»(٥): (لا يحصِنُ الرَّجلَ المسلمَ إلا المرأةُ الحرَّةُ المسلمة إذا دخل بها،

^{= «}النصب» (٣/ ٣٢٧)، كما أخرجه موقوفًا الطَّحاويُّ في «شرح مشكل الآثار» (١١/ ٤٤٦)، وقال الأرنؤوط: (رجالُه ثقاتٌ رجالُ الشَّيخين).

وقد رُوي الحديث مرفوعًا وموقوفًا وقوَّى الزَّيلعيُّ رفعه، وكذلك ابن التُّركمانيِّ في «الجوهر النقي» (٢١٦/٨)، وقال: (رفعُ الثَّقة حديثًا لا يضرُّه وقفُ من وقفه، فظهر أنَّ الصَّوابَ في الحديثين الرَّفعُ)، وقال ابن الهمام في «فتح القدير» (٥/ ٢٣٩): (رواه الدَّار قطنيُّ في سننه وقال: لم يرفعه غير إسحاق بن راهويه، ويقال إنَّه رجع عن ذلك، والصَّوابُ أنَّه موقوفُ)، قال في العناية: ولفظُ إسحاق كما تراه ليس فيه رجوعٌ، وإنما ذكر عن الراوي أنَّه مرَّةً رفعه ومرَّةً أخرجه مخرج الفتوى فلم يرفعه، ولا شكَّ أنَّ مثلَه بعد صحَّة الطَّريق إليه محكومٌ برفعه على ما هو المختار في علم الحديث مِن أنَّه إذا تعارض الرَّفع والوقف؛ حُكم بالرَّفع، وبعد ذلك إذا خرج من طرق فيها ضعفٌ لم يضرً).

⁽١) الدارقطنيُّ، ح: (٣٢٩٤)، والطَّحاويُّ في «شرح مشكل الآثار» (١١/ ٤٤٦) وقال الأرنؤوط: (رجالُه ثقاتٌ رجالُ الشَّيخين).

⁽٢) «مرقاة المفاتيح» (٦/ ٢٣٣١).

⁽٣) الدارقطنيُّ، ح: (٣٢٩٣)، والبيهقيُّ في «السنن الكبرى» ح: (١٦٩٣٩).

⁽٤) الدَّارقطنيُّ، ح: (٣٢٩٧)، وابن أبي شيبة، ك: الحدود، ب: في الرَّجل يتزوَّج المرأة من أهل الكتاب ثم يفجُر، ح: (٢٩٣٤٧)، وهو في «المراسيل» لأبي داود (٢٠٦) ورجالُه ثقاتٌ.

⁽٥) «الأصل» للشَّيباني ط قطر (١٠/ ٢٩٠).



ثم قال: بلغنا ذلك عن عامر وإبراهيمَ النَّخعيِّ)(١).

٤٦٧٩ ـ وعَن مُسلِم بنِ يَسَارٍ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الصَّحَابَةِ يَقُولُ: الزَّكَاةُ (٢) وَالحُدُودُ وَالفَيءُ وَالجُمُعَةُ إِلَى السُّلطَانِ، رواه الطَّحَاوِيُّ، وقَالَ: (لَا نَعَلَمُ لَهُ مخالفًا من الصحابة) (٣).

٠٦٨٠ وروى ابنُ أبي شيبة (١) عن جرير بن عبدالله هذه قَالَ: (الجُمُعَةُ، وَالحُدُودُ، وَالزَّكَاةُ، وَالفَيءُ إِلَى السُّلطَانِ).

٤٦٨١ ـ وكذا عَن عَطَاءِ الخُرَاسَانِيِّ (٥).

٤٦٨٢ ح وَعَن عَمرِو بنِ شُعَيبٍ عَن أَبِيهِ عَن جده عَبدِاللهِ بنِ عَمرِو بنِ العَاصِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ

⁽١) أخرجه عن النَّخعيِّ: عبدُ الرَّزَّاق الصَّنعانيُّ (١٣٣٠١)، وابن أبي شيبة (٢٨٧٤٢).

⁽٢) قولُه: «الزَّكاةُ والحدودُ والفيءُ في الجمعة إلى السُّلطان»: (يعني: لا يقيمها إلا الإمام خاصَّة، فليس للمولى أنْ يقيم الحدَّ على عبدِه إلا بإذن الإمام، وبه قال أبو حنيفة، وحجَّتُه هذه الآثار، وقال الشَّافعيُّ: للمولى أنْ يقيمَ على عبدِه الحدَّ؛ لقوله ﷺ: "إذا زنت أمةُ أحدكم، فتبيَّن زناها؛ فليحدَّها الحدَّ» إلى قوله: "ولو بضفير من شعر»، وأجاب أصحابُنا عن هذه الأحاديث على ما في "غاية البيان» وغيره بأنّها محمولةٌ على التَّسبُّب، بأنْ يكونَ المولى سببًا في حدِّ عبدِه بالمرافعة إلى الإمام لا المباشَرة بغير إذنه، وقال العينيُّ: إنَّ ذلك محمولٌ على السَّبب بأنْ يكون المولى سببًا في حدِّ عبده بالمرافعة إلى الإمام، وإنّما قلنا ذلك؛ لأنّ ظاهرَه متروكٌ بالإجماع؛ لأنّه يقتضي الوجوب، ولا يجب على المولى إقامةُ الحدِّ على عبده بالإجماع، أمّا على مذهبنا؛ فظاهرٌ، وكذا على مذهب الشّافعيّ؛ لأنّه يجوِّزُ أنْ يقيم الحدَّ على عبده، ولا يجب عليه، فلمّا كان الحديثُ متروك الظّاهر؛ حملناه على ما قلنا، وقال الكاكي رحمه الله: وفائدة تخصيص المماليك أنْ لا يحملهم المشقّة على ملكهم على الامتناع على إقامةِ الحدِّ عليهم). التقطته من "عمدة القاري» و"التعليق الممجد» و"البناية» وشروح "الكنز». م

⁽٣) الطَّحاويُّ في «مختصر اختلاف العلماء» (٣/ ٢٩٩)، وأخرجه ابن زنجويه في «الأموال» ح: (٢١٤٣)، والبخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٩/ ٤٨)

⁽٤) ابن أبي شيبة عن ابن محيريز، ب: من قال: الحدود إلى الإمام، ح: (٢٩٠٣٠)، ورجالُه ثقاتٌ. وأخرجه العينيُّ في «البناية» وغيره عن عبدالله بن جرير ولم أجده.

⁽٥) ابن أبي شيبة، نفس الباب ح: (٢٩٠٣١)، ورجالُه ثقاتٌ.



قَالَ: «تَعَافَوُا(١) الحُدُودَ فِيمَا بَينكُم، فَمَا بَلَغَنِي مِن حَدٍّ؛ فَقَد وَجَبَ»،..........

(۱) قولُه: «تعافَوا الحدودَ فيما بينكم... إلخ»: (أمرٌ من التّعافي، والخطابُ لغير الأدّمّة من عامّة المسلمين وذوي الحقوق؛ فإنّهم مأمورون بالسّتر مطلقًا؛ لذلك قال في «الهداية»: والسّترُ مندوبٌ إليه، وقال في «مجمع البحار» تحت هذا الحديث: أي: ينبغي أنْ يعفو الحدود بعضُهم من بعض قبل أنْ يبلغني، فما بلغني؛ فقد وجب؛ أي: وجب عليّ إقامتُها، وأمّا ما قال في «الأشباه والنظائر»: لا يصحُّ العفو في الحدود، ولو كان حدَّ القذف بخلاف القصاص، فالمرادُ به أنَّ الحدّ لا يسقط بالعفو، ولكن الحدَّ وإن لم يسقط بعفوه، فإذا ذهب العافي لا يكون للإمام أنْ يستوفيه؛ لهما بينًا أنَّ الاستيفاء عند طلبه، وقد ترك الطلّب، إلا إذا عاد وطلب فحيتئذٍ يقيم الحدَّ؛ لأنَّ العفو كان لغوًا، فكأنّه لم يخاصم إلى الآن). أخذته من «المرقاة» و«الهداية» و«مجمع البحار» و«الأشباه والنظائر» و«البحر الرائق». وقال في «البدائع»: لا خلاف في حدِّ الزِّنا والشُّرب والسُّكر والسَّرقة أنَّه لا يحتمل العفو والصُّلح والإبراء بعد ما ثبت بالحجَّة؛ لأنَّه حتَّى الله تعالى خالصًا لا حتَّى العبد فيه، فلا يملك إسقاطه، وأمّا حدُّ القذف إذا ثبت بالحجَّة؛ فكذلك عندنا، لا يجوزُ العفو عنه والإبراء والصُّلح، وكذلك إذا عفا المقذوفُ قبل المرافعة أو صالح على مال؛ فكذلك عندنا، لا يجوزُ العفو عنه والإبراء والصُّلح، وكذلك إذا عفا المقذوفُ قبل المرافعة أو صالح على مال؛

فذلك باطلٌ، ويردُّ بدل الصُّلح، وله أن يطالبَه بعد ذلك.

وعند الشَّافعيِّ رحمه الله: يصحُّ ذلك، وهو إحدى الرِّوايتين عن أبي يوسف رحمه الله، وجهُ قولهما: أنَّ سببَ وجوب هذا الحدِّ هو القذفُ، والقذفُ جنايةٌ على عرض المقذوف بالتَّعرُض، وعِرضُه حقُّه بدليل أنَّ بدلَ نفسه حقُّه، وهو القصاص في العمد أو الدِّيةُ في الخطأ، فكان البدلُ حقَّه، والجزاء الواجب على حقِّ الإنسان حقُّه كالقصاص، ولنا أنَّ سائرَ الحدود إنَّما كانت حقوقَ الله تبارك وتعالى على الخلوص؛ لأنَّها وجبت لمصالح العامَّة، وهي دفعُ فسادٍ يرجع إليهم، ويقع حصولُ الصِّيانة لهم، فحدُّ الزِّنا وجب لصيانةِ الأبضاع عن التَّعرُض، وحدُّ السَّرقة وقطع الطَّريق وجبَ لصيانة الأموال والأنفس عن القاصدين، وحدُّ الشُّرب وجب لصيانة الأنفس والأموال والأبضاع في الحقيقة بواسطة صيانةِ العقول عن الزَّوال والاستتار بالسُّكر، وكلُّ جنايةٍ يرجع فسادُها إلى العامَّة ومنفعةُ جزائِها يعود إلى العامَّة كان الجزاءُ الواجبُ بها حقَّ الله عزَّ شأنه على الخلوص؛ تأكيدًا للنَّفع والدَّفع؛ كيلا يسقط بإسقاط العبد، وهو معنى نسبة هذه الحقوق إلى الله تبارك وتعالى، وهذا المعنى موجودٌ في حدِّ القذف؛ لأنَّ مصلحةَ الصِّيانة ودفعِ الفساد يحصل للعامَّة بإقامة هذا الحدِّ، فكانَ حقَّ الله عزَّ شأنه على الخلوص كسائر الحدود، انتهى ملخَّصًا.

وقال في «المبسوط»: وإذا قضى القاضي بحدِّ القذف على القاذف، ثم عفا المقذوفُ عنه بعوضٍ أو بغير عوضٍ؛ لم يسقط الحدُّ بعفوه عندنا، وذكر عن أبي يوسف رحمه الله أنَّه يسقط، وهو قول الشَّافعيِّ رحمه الله، وأصل المسألة=



رواه أبو داود والنّسائيُّ (١).

٤٦٨٣ ـ وعَن عَائِشَةَ ﴿ أَن النبي ﷺ قال: ﴿ أَقِيلُوا (٢) ذَوِي الهَيئَاتِ عَثَرَاتِهِم إِلاَّ الحُدُودَ »، رواه أبو داود (٣).

٤٦٨٤ ـ وعَن وَائِلِ بنِ حُجرٍ هُ ، قَالَ: «استُكرِهَت امرَأَةٌ عَلَى عَهدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَدَرَأُ(٤) عَنهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ الحَدَّ، وَأَقَامَهُ عَلَى الَّذِي أَصَابَهَا»، وَلَم يُذكر (٥) أَنَّهُ جَعَلَ لَهَا مَهرًا،.....

انَّ المغلَّبَ في حدِّ القذف عندنا حتَّى الله تعالى، وما فيه من حتَّى العبد فهو في حكم التَّبع، وعند الشَّافعيِّ رحمه الله: المغلَّبُ حتَّى العبد، إذا ثبت هذا الأصلُ؛ فنقول: بعفوه لا يسقطُ عندنا؛ لأنَّه إنَّما يملك إسقاطَ ما يتمحَّضُ حقًّا له، فأمًّا حتَّى الله تعالى لا يملك إسقاطَه، وإنْ كان للعبد فيه حتَّى كالعِدَّةِ، فإنَّها لا تسقط بإسقاط الزَّوج؛ لما فيها من حتَّى الله تعالى، وقد رُوي مثل مذهبنا عن عليِّ عنه، وفي المقام تفصيلٌ، من شاء الاطلاع عليه؛ فليرجع إلى «المبسوط». م

⁽١) أبو داود واللَّفظ له، ك: الحدود، ب: العفو عن الحدود ما لم تبلغ السلطان، ح: (٤٣٧٦)، والنَّسائيُّ، ك: قطع السارق، ب: ما يكون حرزًا وما لا يكون، ح: (٤٨٨٥)، وصحَّحه الحاكم ووافقه الذَّهبيُّ (٨١٥٦).

وفي «اللمعات» (٦/ ٣٧٨): قولُه: «تعافُوا» بضمّ الفاء: من العفوِ، مِن عفا الذَّنب أو عفا الدَّار، والخطاب لغير الأئمّة، فإنَّ الإمام لا يجوز له العفوُ عن حدود الله إذا رفع الأمر إليه.

⁽٢) قولُه: «أقيلوا ذوي الهيئات... إلخ»: (الهيئةُ: صورةُ الشَّيءِ، والمرادُ هنا: الحالةُ التي يكون الإنسان عليها من الأخلاق والأفعال، والمرادُ ذوو المروءاتِ وأصحابُ الورعِ، والخطابُ مع الأثمَّة وغيرهم من ذوي الحقوق، كأنَّه عليه خافَ تغيُّر الزّمان وميلَ النَّاس إلى المداهنة مع الأكابر في التَّجاوز والسَّتر إلى أنْ يتركوا إقامةَ الحدود عليهم وعلى من يلازمهم؛ خوفًا منهم أو طمّعًا فيهم، فأمرهم أنْ يقيموا الحدود عليهم كما يقيمون على السُّوقة، فإنْ وقع العفو؛ فليقع فيما لا يوجب الحدَّى. «اللمعات» و«المرقاة» ملتقطٌ منهما. م

⁽٣) أبو داود واللَّفظ له، ك: الحدود، ب: في الحدِّ يشفع فيه، ح: (٤٣٧٥)، وهو في «المسند» (٢٥٤٧٤)، وحسَّنه ابن حجر في «هداية الرواة» (٣/ ٢٠٤).

⁽٤) قولُه: «فدراً عنها الحدِّ... إلخ»: وقال في «الدر المختار» و «رد المحتار»: (ولا حدَّ بالزِّنا بإكراِه، هذا ما رجع إليه الإمامُ، وكان أوَّلا يقوُل: إنَّ الرَّجل يحدُّ؛ لأنَّه لا يُتصوَّر إلا بانتشار الآلة، وهو آيةُ الطَّواعية بخلاف المرأة، فلا تحدُّ إجماعًا، وأطلقَ فشمل الإكراة من غير سلطانِ على قولهما المفتى به من تحقُّقه من غيره، وهو اختلافُ عصرٍ وزمانٍ). م

⁽٥) قولُه: «ولم يذكرْ أنَّه جعل لها مهرًا»: وقال في «العرف الشَّذيِّ»: (فإنَّ الحدَّ والمهرَ لا يجتمعان). م

رواه التِّرمذيُّ^(۱).

٤٦٨٥ ـ وروى محمَّدُ في «الآثار»(٢) عن إبراهيمَ أنَّه مَن كانَ مِنَ النَّاسِ حرَّا أو مملوكًا غَصَبَ امرأةً نَفسَهَا؛ فعليه الحدُّ ولا صَداقَ عليه. قال: وإذا وَجَبَ الصَّداقُ؛ دُرِئَ الحدُّ، وإذا ضُرِبَ الحَدُّ؛ بَطَلَ الصَّداقُ.

وقَالَ مُحَمَّدٌ: (إِذَا استُكرِهَتِ المَرأَةُ؛ فَلا حَدَّ عَلَيهَا، وَعَلَى مَنِ استَكرَهَهَا الحَدُّ، فَإِذَا وَجَبَ عَلَيهِ الحَدُّ؛ بَطَلَ الصَّدَاقُ، وَلا يَجِبُ الحَدُّ وَالصَّدَاقُ فِي جِمَاعٍ وَاحِدٍ، فَإِن دُرِئَ عَنهُ الحَدُّ بِشُبهَةٍ؛ وَجَبَ عَلَيهِ الصَّدَاقُ، وَهُوَ قَولُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَإِبرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَالعَامَّةِ مِن فُقَهَائِنا)(٣).

١٨٦٤ - وفي رواية للتّرمذيّ وأبي داود (٤) عَن وَاثِل بن حُجرٍ ﴿ أَنَّ امرَأَةَ خَرَجَت عَلَى عَهِدِ النّبِيّ عَلَيْة تُرِيدُ الصَّلاة، فَتَلَقَّاهَا رَجُلٌ، فَتَجَلّلَهَا، فَقَضَى حَاجَتَهُ مِنهَا، فَصَاحَت، وَانطَلَق، فَمَرَّ عَلَيهَا رَجُلٌ، فَقَالَت: إِنَّ ذَاكَ فَعَلَ رَجُلٌ، فَقَالَت: إِنَّ ذَاكَ فَعَلَ رَجُلٌ، فَقَالَت: إِنَّ ذَاكَ فَعَلَ الرَّجُلَ الَّذِي ظَنَّت أَنَّهُ وَقَعَ عَلَيهَا، فَأَتُوهَا بِهِ، فَقَالَت: نَعَم هُو هَذَا، فَأَتُوا بِي كَذَا وَكَذَا، فَانطَلَقُوا، فَأَخَذُوا الرَّجُلَ الَّذِي ظَنَّت أَنَّهُ وَقَعَ عَلَيهَا، فَأَتُوهَا بِهِ، فَقَالَت: نَعَم هُو هَذَا، فَأَتُوا بِهِ النَّبِيّ عَيْقٍ، فَلَمَّا أَمَرَ بِهِ قَامَ صَاحِبُهَا الَّذِي وَقَعَ عَلَيهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنَا صَاحِبُهَا، فَقَالَ لَهَا: (الجُمُوهُ ، فَقَالَ لَهَا: (الجُمُوهُ ، فَقَالَ لَهَا: (الجُمُوهُ »، فَقَالَ لَلمَّ عَلَيهَا أَهُلُ المَدِينَة؛ لَقُبلَ مِنهُم ».

٤٦٨٧ ـ وَعَن نَافِعِ: أَنَّ صَفِيَّةَ بِنتَ أَبِي عُبَيدٍ أَخبَرَتهُ: «أَنَّ عَبْدًا مِنْ رَقِيقِ الإمارةِ وَقَعَ عَلَى وَلِيدَةٍ

⁽١) التِّرمذيُّ، أبواب الحدود، ب: ما جاء في المرأة إذا استكرهت على الزِّنا، ح: (١٤٥٣)، وقال: (حديثٌ غريبٌ).

⁽٢) «الآثار» ط: النوادر، ب: من غصب امرأة نفسَها، ح: (٦٠٩)، وقال العواد: (سندُه جيِّدٌ).

⁽T) «التعليق الممجد» على «موطأ محمد» (٦/ ٩٧).

⁽٤) أبو داود واللَّفظ له، ك: الحدود، ب: في صاحب الحدِّ يجيءُ فيقرُّ، ح: (٤٣٧٩)، والتِّرمذيُّ، أبواب الحدود، ب: ما جاء في المرأة إذا استكرهت على الزِّنا، ح: (١٤٥٤)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ صحيحٌ). وفي «عون المعبود» (٢٨/١٢): «فتجلَّلَها» بالجيم: فهو كنايةٌ عن الجماع، قاله السُّيوطيُّ.

مِنَ الخُمُسِ، فَاسْتَكْرَهَهَا حَتَى اقْتَضَّهَا، فَجَلَدَهُ عُمَرُ ﷺ وَلَم يَجلِدِ الوليدة مِن أَجلِ أَنَّهُ اسْتَكْرَهَهَا»، رواه البخاريُّ(۱).

٤٦٨٨ ـ وَعَن عَمرِو بنِ العَاصِ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِن قَومٍ يَظهَرُ فِيهِمُ الرِّبَا، إِلَّا أُخِذُوا بِالرَّعبِ»، رواه أحمدُ^(٢).

٤٦٨٩ ـ وعَن عكرمةَ عن ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن وَجَدتُمُوهُ يَعمَلُ عَمَلَ عَمَلَ عَمَلَ قَوم لُوطٍ؛ فَاقتُلُوا(٣) الفَاعِلَ وَالمَفعُولَ بِهِ».

(١) البخاريُّ، ك: الإكراه، ب: إذا استكرهت المرأة على الزِّنا؛ فلا حدَّ عليها، ح: (٦٩٤٩). وفي «اللمعات» (٦/ ٣٨٤): قولُه: «حتى اقتَضَها» بالقاف والضَّاد المعجمة: أي: أزال بكارتَها.

(٢) أحمدُ، ح: (١٧٨٢٢)، وله شاهدٌ عند أبي يعلى بسندٍ جيِّدٍ كما في «مجمع الزوائد» (١١٨/٤). «الرُّشَا» بضمَّ الرَّاء وكسرِها: جمع رِشوةٍ، بضمَّ الرَّاء وكسرِها أيضًا، وهي معروفةٌ.

(٣) قولُه: (فاقتُلوا الفاعلَ والمفعولَ به): (واتَّفقوا على تحريمِ اللَّواطةِ، وإنَّه من الفواحش العظام، واختلفوا في حدً اللَّوطيِّ، فذهب الشَّافعيُّ في أظهر قوليه وأبو يوسف ومحمَّدٌ إلى أنَّ حدَّ الفاعل حدُّ الزَّنا؛ أي: إنْ كان محصنًا؛ يرجم، وإنْ لم يكن محصنًا؛ يجلد مِثَةً، وعلى المفعول به عند الشَّافعيِّ على هذا القول جلدُ مِثَةٍ وتغريبُ عام، رجلاً كان أو امرأةٌ، محصنًا أو غيرَ محصنٍ؛ لأنَّ التمكُّن في الدُّبُر لا يحصِنها، فلا يحدُّ حدَّ المحصناتِ، وذهب قومٌ إلى أنَّ اللُّوطيَّ يرجم، محصنًا كان أو غير محصنٍ، وبه قال مالكُ وأحمدُ، والقول الآخر للشَّافعيِّ: إنَّه يُقتل الفاعلُ والمفعولُ به، كما هو ظاهر الحديث، وقد قيل: في كيفيَّة قتلهِما هدمُ بناءٍ عليهما، وقيل: رميُهما من شاهتي كما فُعل بقوم لوطٍ، وقال أبو يوسف ومحمَّدٌ: هو كالزِّنا، وهذه العبارة تفيد اعترافهما بأنَّه ليس من نفس الزِّنا، بل حكمه حكم الزِّنا، فيحدُّ حدَّ الزِّنا، فيرجم إنْ كان محصنًا، ويجلد إنْ لم يكن؛ لأنَّه ملحقٌ بالزِّنا في المعنى؛ إذ اللَّواطة قضاء الشَّهوة في محلِّ مشتهىً على سبيل الكمال على وجه تمحَّض حرامًا، وعند أبي حنيفة: يعزَّر، ولا يحدُّ، قال في «الدر»: يعزَّر بنحو الإحراق بالنَّار وهدمِ الجدار والتَّنكيس من محلٍ مرتفعِ بإتباع الأحجار، وفي «الحاوي» في «الدسيّ: وتكلَّموا في هذا التَّغزير من الجلد ورميه من أعلى موضع، وحبسِه في أنتنِ بقعةٍ وغير ذلك، سوى الإخصاءِ والجبّ والجلدِ أصح، وفي «الفتح»: يعزَّر، ويسجن حتى يموت أو يتوب،

ولو اعتاد اللَّواطة؛ قتله الإمامُ سياسة، قال في «الزِّيادات»: والرَّأيُ إلى الإمام فيما إذا اعتاد ذلك، إن شاء؛ قتله، وإنْ شاء؛ ضربه وحبسه، وفي «الأشباه»: من أحكام غيبوبة الحشفة: ولا يحدُّ عند الإمام إلا إذا تكرَّر، فيُقتل على المفتى=

رواه التِّرمذيُّ، وابنُ ماجه(١).

وهذا الحديثُ عندنا محمولٌ على التَّعزير والسِّياسة، فإنَّه ﷺ أمرَ بالقتل، والقتل ليس بحدٍّ، فإنَّ الحدِّ: الجلدُ أو الرَّجمُ.

١٦٩٠ - وفي رواية لرزين (٢) عن ابنِ عباسٍ ﷺ (أنَّ عَلِيًّا أَحرَقَهُمَا وَأَبَا بَكرٍ هَدَمَ عَلَيهِمَا حَائِطًا). ١٩٦١ - وعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ وعن أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أن رَسُولَ اللهِ ﷺ قَال: «مَلَعُونٌ مَن عَمِلَ عَمَلَ قَوم لُوطٍ»، رواه رزين (٣).

به اه، ولأبي حنيفة: أنَّ الصَّحابة قد اختلفوا في حكم اللّواطة، قال بعضهم: يحرَّق بالنَّار، وقال بعضهم: يهدَّم عليه المجدار، وقال بعضهم: ينكَّس من موضع مرتفع ويتبَعُ بالأحجار، فلو كانت مساوية للرِّنا؛ لما اختلفوا؛ إذ لا يظنُ بهم الاختلاف في المنصوص عليه، فيعزَّر بأمثال هذه الأمور، والرَّأي إلى الإمام، وليست هي في معنى الرِّنا؛ لأنّه ليس فيها إضاعةُ الولد واشتباهُ الأنساب وإفساد الفراش؛ ولأنّه نادرٌ وقوعًا؛ لانعدام الدَّاعي في أحد الجانبين، والدَّاعي إلى الزِّنا من الجانبين، وما رووه فمحمولٌ على السياسة أو على المستحِلِّ)، «رحمة الأمة» و«لمرقاة» و«فتح القدير» و«الدر المختار» و«رد المحتار» وشروح «الكنز» ملتقط منها. م

⁽١) التَّرمذيُّ، واللَّفظُ له، أبواب الحدود، ب: ما جاء في حدِّ اللُّوطيِّ، ح: (١٤٥٦)، وأبو داود، أبواب الحدود، ب: من عمل عمل قوم لوطِح: (٤٤٦٢)، وحسَّنه الحافظ في «هداية الرواة» (٣/ ٤٢٤).

⁽۲) أخرجه ابنُ الأثير في «جامع الأصول» ك: الحدود، ب: حدُّ الرِّدَة وقطع الطريق. ح: (١٨٥٨)، وقال المنذريُّ في «الترغيب والترهيب» (٣/ ٢٨٩): (حرقَ اللُّوطيَّة بالنَّار أربعةٌ من الخلفاء: أبو بكر الصِّدِّيق وعليُّ بن أبي طالب وعبدُالله بن الزُّبير وهشامُ بنُ عبد الملك)، وروى ابن أبي الدُّنيا ومن طريقه البيهقيُّ بإسنادِ جيِّدِ عن محمَّدِ بن المنكدر أنَّ خالدَ بن الوليد كتب إلى أبي بكر الصَّدِّيق هُ أنَّه وجد رجلًا في بعض ضواحي العرب يُنكح كما تُنكح المرأةُ، فجمع لذلك أبو بكر أصحاب رسول الله عِيُّ وفيهم عليُّ بن أبي طالب، فقال عليٌّ: إنَّ هذا ذنبٌ لم تعمل به أمَّةٌ إلا أمَّةٌ واحدةٌ ففعل الله بهم ما قد علمتم، أرى أنْ تحرقه بالنَّار، فاجتمع رأيُ أصحاب رسول الله عَيْ أنْ يحرق بالنَّار، فاجتمع رأيُ أصحاب رسول الله عَيْ أنْ يحرق بالنَّار، فاجرة بالنَّار، فامر أبو بكر أن يحرق بالنَار.

⁽٣) أخرجه عن ابن عباسٍ: أحمدُ (١٨٧٥)، وصحَّحه الشَّيخ أحمد شاكر، وأخرجه النَّسائيُّ في «الكبرى» (٧٢٩٧)، وصحَّحه الشَّيخ أحمد شاكر، وأخرجه عن أبِي هُرَيْرَةَ: الحاكم (٨٠٥٣) وقال التَّرمذيُّ (٤/٥٥): (روى محمَّد بن إسحاقَ هذا الحديثَ، عن عمرو بن أبي عمرو ولم يذكر فيه القتلَ).

وقال الشَّيخ ابنُ الهمام(١): وَلَم يَذكُر النَّبيُّ ﷺ فِيهِ القَتلَ.

٢٩٢٧ ـ عَن جَابِرِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ أَخوَفَ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي عَمَلُ قَومِ لُوطٍ»، رواه التَّرمذيُّ وابنُ ماجه (٢).

٤٦٩٣ ـ وعَن ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَنظُرُ اللهُ إِلَى رَجُلٍ أَتَى رَجُلًا أَو امرَأَةً فِي [الدُّبُرِ]»، رواه التِّرمذيُّ^(٣)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

١٩٩٤ ـ وعَنه هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ فَاقْتُلُوهُ، وَاقْتُلُوا اللهِ عَلَى بَهِيمَةٍ فَاقْتُلُوهُ، وَاقْتُلُوا اللهِ عَلَى بَهِيمَةً فِي ذَلِكَ شَيئًا، البَهِيمَةً (١)»، فَقِيلَ لِابنِ عَبَّاسٍ: مَا شَأْنُ البَهِيمَةِ؟ قَالَ: مَا سَمِعتُ مِن رَسُولِ اللهِ عَلَيْ فِي ذَلِكَ شَيئًا،

وهل يجوز للواطئ الأكلُ منها أو لغيره أم لا؟ قال أبو حنيفة: لا يأكل هو منها ويأكل غيرُه، وقال مالكٌ: يأكل منها هو وغيره، وقال أحمد: لا يأكل هو منها ولا غيره، ولأصحاب الشَّافعيِّ وجهان: أصحُّهما: تؤكل مطلقًا؛ لفقد ما=

⁽۱) «سنن التّرمذيّ» ت شاكر (٥٨/٤).

 ⁽٢) التَّر مذيُّ واللَّفظ له، أبواب الحدود، ب: ما جاء في حدِّ اللُّوطيِّ، ح: (١٤٥٧)، وابن ماجه، أبواب الحدود، ب: من
 عمل عمل قوم لوط، ح: (٢٥٦٣)، وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٣) التّرمذيُّ، أبواب الرَّضاع، ب: ما جاء في كراهية إتيان النِّساء في أدبارهنَّ، ح: (١١٦٥)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٤) قولُه: «من وقعَ على بهيمةِ؛ فاقتلوه»: أيْ لا يحدُّ بوطءِ بهيمةٍ؛ لأنَّه ليس في معنى الزِّنا في كونه جناية وفي وجود الدَّاعي؛ لأنَّ الطَّبعَ السَّليمَ ينفر عنه، والحاملُ عليه نهايةُ السَّفه أو فرطُ الشَّبق، ولهذا لا يجب ستر فرج البهيمة، إلا أنَّه يعزَّر عند أبي حنيفة ومالكِ، وتذبحُ ثم تحرقُ، ويكره الانتفاع بها حيَّة وميتة، وعن مالكَ روايةٌ أنَّه يحدُّ، وللشَّافعيِّ ثلاثةُ أقوالِ، أحدُها: يجب عليه الحدُّ، ويختلف بالبكارة والثُّيوبة، والثَّاني: أنّه يُقتل بكرًا كان أو ثيبًا، والثَّالثُ: يعزَّر، وهو المرجَّح المفتى به، وعن أحمد روايتان: التي اختارها جماعةٌ من أصحابه أنّه يعزَّرُ، واختلفوا في البهيمة الموطوءة، فقال مالكُّ: لا تذبح بحالٍ. وقال أبو حنيفة: إنْ كانت للواطئ؛ ذُبحت، وإلا فلا، والثَّالثُ: لا تذبح بعالًا وهو الأصحُّ إنْ كانت ممّا يؤكلُ؛ ذبحت وإلا فلا، والثَّاني: تُذبح مطلقًا، والثَّالثُ: لا تذبحُ، سواءٌ كانت له أو لغيره، وسواءٌ كانت مما يؤكل لحمُها أو لم تؤكل، وعلى الواطئ قيمتُها لصاحبها.





وَلَكِن أَرَى رَسُولَ اللهِ ﷺ كَرِهَ أَن يُؤكَّلَ مِن لَحمِهَا، أَو يُنتَفَعَ بِهَا، وَقَد عُمِلَ بِهَا ذَلِكَ العَمَلُ، رواه التّرمذيُّ وأبو داود وابنُ ماجه(١).

٤٦٩٥ وعَنه ﷺ أنه قَالَ: «مَنْ أَتَى بَهِيمَةً؛ فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ»، رواه التِّرمذيُّ وأبو داود (٢٠)، وقال التِّرمذيُّ عن سفيانَ الثَّوريِّ أنَّه قال: (وهذا أصحُّ من الحديث الأوَّلِ وهو: «من أتى بهيمةً؛ فاقتلوه»، والعمل على هذا عند أهل العلم).



⁼ يقتضي التّحريم، ثم إنَّ الإحراقَ ليس بواجبِ عندنا، وإنَّما يفعل لقطع التَّحدُّث به إذا كانت البهيمة باقية، ولِما روي عن عليٍّ هُ أنَّه أمرَ بذبح هذه البهيمة وحرقها بعد ذبحها، التقطته من «الهداية» و«رحمة الأمة» و«الدر المختار» وشروح «الكنز».

وقال في «رد المحتار»: لو مكَّنَتْ امرأةٌ قردًا من نفسها، فوطِئها؛ كان حكمُها كإتيان البهائم، «الجوهرة»؛ أي: في أنَّها لا حدَّ عليها، بل تعزَّر، وهل يذبح القرد أيضًا؟، مقتضى التَّعليل بقطع امتداد التَّحدُّث: نعم. م

⁽۱) التّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب الحدود، ب: ما جاء فيمن يقع على البهيمة، ح: (١٤٥٥)، وأبو داود، ك: الحدود، ب: فيمن أتى بهيمة، ح: فيمن أتى بهيمة، ح: (٢٥٦٤)، وأخرجه ابنُ ماجه، أبواب الحدود، ب: من أتى ذات محرَمٍ ومن أتى بهيمة، ح: (٢٥٦٤)، وحسَّنه الحافظ في «هداية الرواة» (٣/ ٤٧٤).

⁽٢) التَّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب الحدود، ب: ما جاء فيمن يقع على البهيمة، ح: (١٤٥٥)، وأبو داود، ك: الحدود، ب: فيمن أتى بهيمة، ح: (٤٦٤٤)، قال ابنُ حجر: قال أبو داود: فهذا الحديثُ يضعِفُ حديثَ عمرو بن أبي عمرو، وقال التَّرمنُدُي: حديثُ عاصم أصحُّ، «التلخيص الحبير» (٤/ ١٦٠).



قال الله ﷺ: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقَطَعُوا أَيْدِيهُمَا جَزَاءً بِمَاكَسَبَا نَكَلَّا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيدٌ ﴿ فَنَ تَابَ (')مِنْ بَعْدِ ظُلِّمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [المائدة: ٣٨، ٣٩].

٤٦٩٦ ـ عَن عَبدِاللهِ بنِ مَسعُودٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا قَطعَ (٢) إِلَّا فِي عَشَرَةِ دَرَاهِمَ»، رواه

⁽١) قولُه: ﴿ فَنَ تَابَ ... ﴾ إلخ [المائدة: ٣٩]: (عدمُ تعذيبه في الآخرة بعد التَّوبة دونَ سقوط الحدِّ، وقال في «الكشاف»: وأمَّا القطعُ فلا تسقطه التَّوبةُ عند أبي حنيفة وأصحابه رحمه الله، وعند الشَّافعيِّ رحمه الله في أحد قوليه: تسقِطُه، وقيل: يسقُط عن الحربيِّ إذا سرق بالتَّوبة؛ ليكونَ أدعى له إلى الإسلام دون المسلم؛ لأنَّ في إقامته الصَّلاحُ للمؤمنين). كذا في «التفسيرات الأحمدية». م

⁽٢) قولُه: «لا قطعَ إلَّا في عشرةِ دراهمَ»: (اعلم أنَّ السَّرقة لغةً: أخذُ الشَّيء من الغير على وجه الاستتار، أيِّ شيءٍ كان، وقد زيد على المعنى اللُّغويِّ أوصافٌ شرعًا، منها في السَّارق: أنْ يكونَ عاقلًا بالغًا؛ لأنَّ الله تعالى سمَّى القطعَ نكالاً، وهي عقوبةٌ، فتستدعي كون السَّرقة الجناية، ولا جناية بلا عقلٍ ولا بلوغ، ومنها في المسروق: أنْ يكون مالا متقوَّمًا مملوكًا من حِرزِ لا شبهة فيه، فإنْ أخذَ غير خفية، أو سرق غير مالٍ مثل الأشربة المطرِبة، أو مالاً غير محرزٍ، مثلَ أنْ يسرق من بيت ذي رحمٍ محرمٍ وبيت زوجِه وعرسِه، ومن مُضيفه، ومثل أنْ طرَّ صرَّةً من خارجها فأخذ المالَ، أو مالاً محرزًا غير مملوكٍ لأحدٍ مثل مال الوقف، أو سرق أقلَّ من عشرة دراهمَ؛ لا يجب القطع في هذه الصُّور، لكنْ يجب ردَّ ما أخذ إنْ كانت قائمةٌ، وضمانُ قيمتِها إنْ كانت هالكةٌ، وحكمُه: القطع زجرًا له، وإنَّما التَّعريفُ من الشَّرع، فقد جاء في الحديث: «لا يُقطع السَّارق إلا في ثمن المجنَّ»، واختلفوا في تقديره، فعندنا عشرةُ التَّعريفُ من الشَّرع، فقد جاء في الحديث: «لا يُقطع السَّارق إلا في ثمن المجنَّ»، واختلفوا في قيمة المجنَّ مع اتفاقهم أنَّ دراهمَ، ولمَّا اختلفوا في قيمة المجنَّ مع اتفاقهم أنَّ النَّصاب مقدَّرٌ به؛ ذهبنا إلى الأكثرِ للتيقُّن به؛ لأنَّ أحدًا لم يقل: إنَّ العشرةَ لم يقطع فيها، وما دونها مختلفٌ فيه، فلا يجب القطعُ للشَّكُ وللاحتيالِ لدرء الحدِّ، مع أنَّ رواية العشرِ رواية فقيه، حاصلُه: إنَّ الإجماع انعقد على وجوب=





الطَّبرانيُّ في «الأوسط»(١).

٤٦٩٧ ـ وروى التّرمذيُّ في كتاب «الجامع»(٢) عَنِ ابنِ مَسعُودٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا قَطعَ إِلَّا فِي

- القطع في العشرة، وفيما دون العشرة اختلف العلماء لاختلاف الأحاديث، فوقع الاحتمال في وجوب القطع، فلا يجب مع الاحتمال؛ يعني: لمّا جاء الاختلاف في ذلك عن رسول الله على وعن أصحابه بعده، ولم يُعرف التّقدُّم والتّأخُّر ليعرف النّاسخُ والمنسوخُ؛ أخذنا فيه بالأحوط المعتمد الذي لا يشكُّ فيه، وهو عشرةُ دراهم؛ لأنَّ الحدودَ تندرئُ بالشُّبهات، ولا يثبت إلا بما لا شكَّ فيه، وقال الشَّيخ ابن الهمام: واختلف في أنَّه هل يقطع بكلِّ مقدارٍ من المما أو بمعين لا يقطع في أفل منه، فقال بالأوَّلِ الحسنُ البصريُّ وداودُ والخوارجُ وابنُ بنت الشَّافعيُّ لإطلاق الآية، ولقوله على: "لعن الله السَّارق يسرقُ البيضةَ فتقطعُ يدُه، ويسرق الحبلَ فتقطعُ يدُه»، ومن سوى هؤلاء من فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار على أنَّه لا قطع إلا بمالٍ مقدّرٍ، واختلفوا لمقدارٍ معينٍ في تعيينه، فذهب أصحابُنا في جماعةٍ من التَّابعين إلى أنَّه عشرة دراهم، وذهب الشَّافعيُّ إلى أنَّه ربعُ دينارٍ، وذهب مالكُّ وأحمدُ إلى أنَّه ربع دينارٍ أو ثلاثةُ دراهم، وقد نُقل إجماعُ الصَّحابة على ذلك، وبه يتقيَّدُ إطلاق الآية، وبالعقل أنَّ الحقيرَ مطلقاً تفتر الرَّغبات فيه، فلا يُمنع أصلاً كحبَّة قمحٍ، وهو ممَّا يشمله إطلاقُ الآية، وكذا لا يخفى أخذه، فلا يتحقَّقُ بأخذه ركنُ السَّرقة، وهو الأخذ خفيةً، فهذا مخصَّصٌ عقليٌّ بعد كونها مخصوصة بما ليس من حرزِ بالإجماع، فلزمَ في حديث الحبلِ والبيضةِ التَّاويلُ بالحبل الذي يبلغُ عشرة دراهم، وبيضةٍ من الحديد، أو أنَّ النَّبيَّ على قال هذا عند نزولِ آية الحبلِ والبيضةِ التَّهم من غير بيانٍ نصابٍ، ثم بين بعد ذلك النصابُ أو النسخ؛ يعني: كان القطع بلا نصابٍ في ابتداء الإسلام ثم نُسخ، التقطته من «عقود الجواهر» و«التفسيرات الأحمدية» و«الكوكب الدري» و«بذل المجهود» و«المرقاة» وشروح «الكنز». م
- (۱) الطّبرانيُّ في «الأوسط»، ح: (۲۱٤٧)، وله شاهدٌ عند أحمد (۲۹۰۰) عن عمرو بن شعيبٍ عن أبيه عن جدِّه، وقال الشَّيخ أحمد شاكر في تعليقه على «مسند أحمد» ت شاكر (۲/ ۳۸٤): (إسنادُه صحيحٌ)، وذكره الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (۲: ۳۷۳)، وقال: (رواه أحمدُ، وفيه نصرُ بنُ بابٍ، ضعَّفه الجمهورُ، وقال أحمد: ما كان به بأسٌ)، وهكذا قال الهيثميُّ، ونصرُ بن بابٍ شيخُ أحمدَ، ذهبنا إلى توثيقه بالدَّلائل البيَّنة، في (۱۷٤۹)، والهيثميُّ نفسُه نقل توثيقه عن أحمد، كما ذكرنا في (۲۲۲۸)، ثم إنَّه لم ينفرد بروايته هذا الحديث، فقد رواه الدَّارقطنيُّ في «السُّنن» (ص ٣٦٩)، من طريق أبي مالكِ الجنبي ومن طريق زفر بن الهذيل، كلاهما عن حجَّاج بن أرطاة، وهذان إسنادان جيِّدان. وللحديث شواهدُ وطرقٌ تقوِّيه كما في «نصب الراية» (۳۲۰/۳).
- (٢) التّرمذيُّ معلّقًا، أبواب الحدود، ب: ما جاء في كم تقطع يد السَّارق، ح: (١٤٤٦)، وأسنده الطَّحاويُّ في «شرح=

دِينَارٍ، أَو عَشَرَةِ دَرَاهِمَ» [وقال]: (وَهُوَ مُرسَلُ، رَوَاهُ القَاسِمُ بنُ عَبدِ الرَّحمَنِ، عَن ابنِ مَسعُودٍ، وَالقَاسِمُ ابنُ عَبدِ الرَّحمَنِ لَم يَسمَع مِن ابنِ مَسعُودٍ ؟).

وقال عليٌّ القاري(١): (وهو صحيحٌ، لكنْ في «مسند أبي حنيفة» الذي جمعه الحصكفيُّ (٢) من رواية ابنِ مقاتل عن أبي حنيفة عَنِ القاسِم بنِ عَبدِ الرَّحمَنِ عَن أَبِيهِ عَن عَبدِ اللهِ بنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: (كَانَ يُقطَعُ اليَدُ عَلَى عَهدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي عَشرَةِ دَرَاهِمَ)(٢)، وَفِي رِوَايَةٍ: (إِنَّمَا كَانَ القَطعُ فِي عَشرَةِ دَرَاهِمَ) دُرَاهِمَ)، فهذا موصولٌ مرفوعٌ، ولو كان موقوفًا؛ لكان له حكمُ الرَّفع؛ لأنَّ المقدَّراتِ الشَّرعيَّة لا دخل للعقل فيها، فالموقوفُ فيها محمولٌ على الرَّفع)(١).

٤٦٩٨ ـ وروى محمَّدٌ في «كتاب الآثار» عن أبي حنيفة عن القاسِم بنِ عبد الرَّحمنِ عن أبيه عن عبدِالله بنِ مسعودٍ ﷺ قال: (لَا تُقطَعُ يَدُ السَّارِقِ فِي أَقَلِّ مِن عَشرَةِ دَرَاهِم)(٥٠).

٤٦٩٩ ـ وروى أحمدُ(١٠): عن عمرِو بنِ شعيبٍ عن أبيه عن جدِّه ﷺ مرفوعًا مثلَه.

· ٤٧٠ ـ وروى ابنُ أبي شيبة (٧) عَنِ القَاسِمِ قَالَ: أُتِيَ عُمَرُ ﷺ بِرَجُلِ سَرَقَ ثَوْبًا، فَقَالَ لِعُتْمَانَ:

⁼ معاني الآثار» ح: (۲۹۷۲)، وقال العينيُّ في «النخب» (۱۰/ ۲۰۲): (رواتُه كلُّهم أثمَّةٌ ثقاتٌ)، وهو في «مسند ابن الجعد» (۱۹۲۷) و «مصنف» ابن أبي شيبة (۲۸۶۸۹)، ولدفع ما قيل فيه راجع: «نخب الأفكار» (۲/۱۵).

⁽۱) «مرقاة المفاتيح» (٦/ ٢٣٥٤).

⁽۲) ينظر: «شرح مسند أبي حنيفة» (۱/ ٤٣٨).

⁽٣) «مسند أبي حنيفة» رواية الحصكفي، ك: الحدود، ح: (٣١٧).

⁽٤) إلى هنا انتهى كلامُ القاري في «المرقاة» (٦/ ٢٣٥٤).

⁽٥) «الآثار» ط. النوادر، ك: الحدود، ب: حدُّ من قطع الطَّريق أو سرق، ح: (٦٢٥)، وقال العواد: (رجالُه ثقاتٌ رجالُ البخاريِّ).

⁽٦) أحمد، ح: (٦٩٠٠)، وقال الشَّيخ أحمد شاكر: (سندُه صحيحٌ)، انظر أوَّل حديث الباب.

⁽٧) عبد الرزاق (١٨٩٥٣)، واللَّفظُ له وابن أبي شيبة، ح: (٢٨٦٩٥).

(قَوِّمَهُ)، فَقَوَّمَهُ ثَمَانِيَةَ دَرَاهِمَ فَلَمْ يَقْطَعْهُ.

٤٧٠١ ـ وعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَطَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدَ رَجُلٍ فِي مِجَنِّ قِيمَتُهُ دِينَارٌ أَو عَشرَةُ دَرَاهِمَ، رواه أبو داودَ^(١).

٧٠٠٧ ـ وروى النَّسائيُّ (٢) والبيهقيُّ والطَّحاويُّ عَنهُ ﷺ قال: (كَانَ ثَمَنُ المِجَنِّ عَلَى عَهدِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ يُقَوَّمُ عَشرَةَ دَرَاهِمَ)، ورواه الحاكم في «المستدرك» عن ابن إسحاق، وقال: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شُرطِ مُسلِم وَلَم يُخَرِّجَاهُ).

٤٧٠٣ ـ وفي روايةٍ للنَّسائيِّ (٣): عَن عَمرِو بنِ شُعَيبٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﷺ قَالَ: (كَانَ ثَمَنُ المِجَنِّ عَلَى عَهدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَشرَةَ دَرَاهِمَ).

٤٧٠٤ ـ وعَن رَافِعِ بنِ خَدِيجٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ﴿لَا قَطْعَ لَا كُنَّمٍ وَلَا كُثُمٍ ۗ ، رواه مالكٌ

- (۱) أبو داود، ك: الحدود، ب: ما يقطع فيه السارق، ح: (٤٣٨٧)، وأخرج نحوه الحاكمُ وصحَّحه ووافقه الذَّهبيُّ (۱) أبو داود، ك: الحدود، بن ما يقطع فيه السارق، ح: (٢٨٦٨٧): (وإسنادُه متَّصلٌ، رجالُه من فوق محمَّدِ بنِ إسحاقَ ثقاتٌ، وقد صرَّح ابنُ إسحاقَ بالسَّماع)، انظر: «سنن أبي داود» ت الأرنؤوط (٦/ ٤٤٠).
- (٢) النَّسَائيُّ واللَّفظُ له، ك: قطع السَّارق، ذكرَ اختلاف أبي بكر بن محمَّدِ وعبدالله بن أبي بكرٍ عن عمرة، ح: (٩٥١)، والطَّحاويُّ، ك: الحدود، ب: المقدار الدذي يقطع فيه السَّارق، ح: (١٧٠٨)، وصحَّحه الحاكمُ ووافقَه النَّهبيُّ (١٤٢٨).
- (٣) النَّسائيُّ، ك: قطع السَّارق، ذكرَ اختلاف أبي بكر بن محمَّدِ وعبدالله بن أبي بكرٍ عن عمرةَ، ح: (٤٩٥٦)، وأحمد (٦٦٨٧) وقال الشَّيخ أحمد شاكر (٦/ ٢٤٠): (إسنادُه صحيحٌ).
- (٤) قولُه: «لا قطعَ في ثمر ولا كثر»: في «شرح السنة»: ذهب أبو حنيفة إلى ظاهر هذا الحديث، فلم يوجبِ القطعَ في سرقة شيءٍ من الفواكه الرَّطبة، سواءٌ كانت محرزَةً أو غير محرزةٍ، وقاس عليه اللُّحوم والألبان والأشربة، وأوجب الآخرون القطع في جميعِها إذا كان محرزًا، وهو قول مالكِ والشَّافعيِّ، كذا في «المرقاة»، وقال في «الهداية»: ولا قطعَ فيما يتسارع إليه الفساد كاللَّبن واللَّحم والفواكه الرَّطبة؛ لقوله ﷺ: «لا قطعَ في ثمرٍ ولا كثرٍ»، والكثرُ: الجمار، وقيل: الودي، وقال: «لا قطع في الطَّعام»، والمرادُ والله أعلم ما يتسارع إليه الفساد كالمهيَّإ للأكل منه وما في ح



والتّرمذيُّ وأبو داود، والنَّسائيُّ والدَّارميُّ وابنُ ماجه(١).

٥٠٧٥ ـ وروى أبو داود في «المراسيل» (٢) عَنِ الحَسَنِ البصريِّ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنِّي لاَ أَقطَعُ فِي الطَّعَامِ»، وذكره عبدُ الحقِّ (٣) ولم يعلَّه بغير الإرسال، وأنتَ تعلم أنَّه ليس بعلَّةٍ عندنا، فيجب العملُ بموجَبه.

٢٧٠٦ ـ وعَن جَابِرِ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيسَ (٤) عَلَى خَابِنِ، وَلاَ مُنتَهِبٍ، وَلاَ مُختَلِسٍ قَطعٌ»، رواه التِّرمذيُّ والنَّسائيُّ وابن ماجه والدَّارميُّ (٥).

وقال الشَّافعيُّ رحمه الله: يقطع فيها؛ لقوله ﷺ: «لا قطعَ في ثمَرٍ ولا كَثَرٍ، فإذا آواه الجرينُ أو الجرانُ قُطع»، قلنا: أخرجه على وفاق العادة، والذي يُؤويه الجرينُ في عادتهم هو اليابسُ من الثَّمر، وفيه القطعُ، وقال في «المرقاة»: فقد تعارضا في الرَّطِب الموضوع في الجرين، وفي مثله من الحدود يجب تقديمُ ما يمنع الحدَّ درَّا للحدِّ، انتهى.

وقال في «اللمعات»: واعلم أنّه لا قطع في الثّمر على الشّجر والزَّرع الذي لم يحصد؛ لعدم الإحراز، وأمّا الثّمر الذي قطع وأحرز؛ ففيه القطع عند الشَّافعيِّ، وعند أحمد في رواية، إذا كان في بستانٍ محفوظٍ أو كانت شجرةً في دارٍ محرزةً فسرق منها نصابًا؛ فإنَّ عليه القطع، وأمّا عندنا فلا قطع فيما يتسارع إليه الفساد، كاللّبن واللَّحم والفواكه الرَّطبة؛ لقوله ﷺ: «لا قطع في ثمر ولا كثر»، وقال ﷺ: «لا قطع في الطَّعامِ»، كان المراد ما يتسارع إليه الفساد كالمهيًّا للأكل وما في معناه كاللَّحم والثَّمر. م

- (۱) مالكٌ ت الأعظميّ واللّفظ له، باب ما لا قطع فيه، ح: (٣١٠٤)، والتّرمذيُّ، أبواب الحدود، ب: ما جاء لا قطع في ثمر ولا كثر، ح: (١٤٤٩)، وأبو داود، ك: الحدود، ب: ما لا قطع فيه، ح: (٤٣٨٨)، وصحَّحه ابنُ حبَّان (٤٤٦٦).
- (٢) أبو داود في «المراسيل»، ح: (٢٤٥)، وقال المحقِّقُ: (رجالُه ثقاتٌ رجالُ الشَّيخين)، وأخرجه ابن أبي شيبة رقم: (٢٩١٨)، وعبد الرزاق برقم: (١٨٩١٥).
 - (٣) «الأحكام الوسطى» (٤/ ٩٣).
- (٤) قولُه: «ليسَ على خائنٍ ولا منتهِبٍ ولا مختلسٍ قطعٌ»: لذلك قال في «الهداية»: ولا قطع على خائنٍ ولا خائنةٍ؛ لقصورٍ في الحرز، ولا منتهِبٍ ولا مختلسٍ؛ لأنَّه يجاهر بفعله، كيف وقد قال النَّبيُّ ﷺ: «لا قطع في مختلسٍ ولا منتهبٍ ولا خائنٍ». م
- (٥) التّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب الحدود، ب: ما جاء في الخائن والمختلس والمنتهب، ح: (١٤٤٨)، والنَّسائيُّ، ك:=

معناه كاللَّحم والثَّمر؛ لأنَّه يقطع في الحنطة والسُّكّر إجماعًا.

٧٠٧ ـ وعنه هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَيسَ عَلَى المُنتَهِبِ قَطعٌ، وَمَنِ انتَهَبَ نُهبَةً مَشهُورَةً؟ فَلَيسَ مِنًّا»، رواه أبو داود(١).

وقال الشَّيخ ابنُ الهمام: (في حديث^(٢) صفوانَ اضطِرَابٌ،.....

قطع السَّارق، ب: ما لا قطع فيه، ح: (٩٧١)، وقال التّرمذُّي: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

(۱) أبو داود واللَّفظ له، ك: الحدود، ب: القطع في الخلسة والخيانة، ح: (٤٣٩١)، وأحمد (١٥٠٧٠) والحديثُ صحيحٌ، انظر ما قبله.

وفي «المرقاة» (٦/ ٢٣٥٨): «النَّهبُ»: هو الأخذُ على وجه العلانية قهرًا، وهو وإن كان أقبحَ من أخذِه سرًّا لكنْ ليس عليه قطعٌ بعدم إطلاق السَّرقة عليه، «ومن انتهَب نُهبةً» بضم النُّون: المالُ الذي ينهبُ، ويجوز أنْ يكونَ بالفتح ويراد بها المصدر، «مشهورةً»: أي: ظاهرةً غير مخفيَّة، صفةٌ كاشفةٌ، «فليس منَّا»: أي: من أهل طريقتنا أو من ملَّتنا زجرًا.

(Y) قولُه: (في حديث صفوانَ اضطرابٌ... إلخ): اعلم أنّه إذا وهبَ المسروقُ منه المالَ من السّارق أو باعَه منه، فإنْ كان قبل قضاء القاضي بالقطع؛ سقط القطع عنه بلا خلاف؛ لانقطاع خصومته، وإنْ كان بعد القضاء قبل الإمضاء؛ يسقطُ القطع عند أبي حنيفة ومحمَّد رحمهما الله، وعن أبي يوسف رحمه الله: أنّه لا يسقط القطع عنه، وهو قولُ الشّافعيِّ رحمه الله، وحجَّتُهما: حديثُ صفوانَ فإنّه كان ناتمًا في مسجد رسول الله على متوسّدًا بردائه، فجاء سارق، وسرق رداءَه، فأتبعه حتى أخذَه، فجاء به إلى رسول الله على فأمر بقطعه، فقال: أتقطعُه بسبب ردائي؟ وهبتُها له، فقال رسولُ الله على الله على أنّ الهبة بعد القضاء لا تسقط القطع، ولنا: أنّ الإمضاء فقال رسولُ الله على من تتمّة قول القاضي في باب الحدود، فما قبل الاستيفاء كما قبل القضاء، ولو ملكه قبل القضاء؛ لا يقطع، فكذا قبل الاستيفاء، هذا حاصلُ ما في «المبسوط» و«بذل المجهود» و«فتح القدير» و«العناية»، والبسط في هذه الكتب، تركناه لطوله، من شاء الاطلع عليه؛ فليرجع إليها.

وقال في «فتح القدير»: وأمَّا حديثُ صفوان؛ ففي روايةٍ كما ذكر في «المشكاة» وفي روايةِ الحاكم في «المستدرك»: قال: (أنا أبيعُه وأنستُه ثمنَه)، وسكت عليه، وفي كثيرِ من الرّوايات لم يذكر ذلك، بل قولُه: (ما كنت أريدُ هذا)، وقولُه: (أيقطعُ رجلٌ من العرب في ثلاثين درهمًا؟)، ولم يثبت أنَّه سلَّمه إليه في الهبة، ثم الواقعةُ واحدةٌ، فكان في هذه الزّيادة اضطرابٌ، والإضطرابُ موجبٌ للضّعف، ويحتمل كون قولِه: (هو صدقةٌ عليه) كان بعد الدَّفع إليه، وفي ذلك لا يكون ملكًا له قبل القبض، انتهى.



وَالاضطِرَابُ مُوجِبٌ لِلضَّعفِ)(١)، وقال شمسُ الأثمَّة السَّرخسيُّ: (ولم يُروَ مشهورًا أنَّه ﷺ قطعَ يدَ السَّارق بعد هية صفوانَ له)(٢).

٤٧٠٨ ـ وَعَن عُبَادَةَ بِنِ الصَّامِتِ ﷺ أَنَّ رسول الله ﷺ قال: «جَاهِدُوا النَّاسَ فِي اللهِ القَرِيبَ وَالبَعِيدَ، وَلَا تُبَالُوا فِي اللهِ لَومَةَ لَاثِم، وَأَقِيمُوا(٣) حُدُودَ اللهِ فِي الحَضَرِ وَالسَّفَرِ»، رواه عبدُالله بنُ أحمدَ

وقال في «بذل المجهود»: وأمَّا حديث صفوان هُهُ؛ فلا حجَّة فيه؛ لأنَّ المرويَّ قولُه: «هو عليه صدقة»، وقولُه هو يحتمل أنَّه أراد به المسروق، ويحتمل أنَّه أراد به القطع، وهبة القطع لا تسقط الحدَّ، يدلُّ عليه أنَّه روي في بعض الرِّوايات أنَّه قال: وهبت القطع، وكذا يحتمل أنَّه تصدَّق عليه بالمسروق أو وهبه منه، ولكنْ لم يقبضه، والقطع إنَّما يسقطُ بالهبة مع القبض. م

- (۱) . «فتح القدير» (٥/ ٤٠٧).
- (Y) «المبسوط» (٩/ ١٨٧).
- (٣) قولُه: "وأقيموا حدود الله في الحضرِ والسَّفَر»: (اعلم أنَّ السَّفرَ المذكور في هذا الحديث أعمُّ؛ لأنَّ المسافر قد يكون غازيًا وقد لا يكون، فثبت بذلك أنْ يقام الحدُّ في الغزو أيضًا، ولهذا صرَّح فقهاؤنا بجواز إقامة الحدود في المعسكر، وأمَّا حديثُ بسر بن أرطاة: "لا تُقطع الأيدي في الغزو»، فقال قائلٌ: هو ضعيفٌ، أخذ به الأوزاعيُّ ولم يقل به فقهاؤنا، وما أخذ به أكثر الفقهاء أيضًا فإنَّهم لا يفرِّقون بين أرض الحرب ولا غيرها، ويرون إقامة الحدود على من ارتكبها، كما يرون وجوب الفرائض والعبادات عليهم في دار الإسلام والحرب سواءً، وقال قائلٌ: المرادُ بقوله: "في غزوٍ»؛ أي: في مال الغزو؛ أي: الغنيمةِ قبل القسمة؛ إذ له حتَّى فيها)، أخذته من هامش "الكوكب الدري» و"نيل الأوطار» و"السَّندي» و"المرقاة». م





في «مسند» أبيه (١).

٤٧٠٩ ـ وَعَن عَلِيِّ بِنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ: «إِذَا(٢) سَرَقَ السَّارِقُ قُطِعَت يَدُهُ اليُمنَى، فَإِنْ عَادَ قُطِعَت رَبُهُ اليُمنَى، فَإِنْ عَادَ قُطِعَت رَبِّ أَنِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ: «إِذَا(٢) سَرَقَ السَّارِقُ قُطِعَت يَدُهُ اليُمنَى، فَإِن عَادَ ضُمَّن السِّجنَ حَتَّى يُحدِثَ خَيرًا، إنِّي لأَستَحيِي مِن اللهِ أَن أَدَعَهُ لَيسَ لَهُ يَدُّ يَأْكُلُ بِهَا وَرِجلُّ يَمشِي عَلَيهَا»، رواه محمَّدٌ في «كتاب الآثار»(٣).

٤٧١٠ ـ وروى عبدُ الرَّزَّاق، وابنُ أبي شيبة، والبيهقيُّ، والدارقطنيُّ نحوَه (٤).

١ ٤٧١ ـ وفي رواية لابن أبي شيبة (٥) أنَّ نَجِدَةَ كَتَبَ إِلَى ابنِ عَبَّاسٍ ، اللهُ عَنِ السَّارِقِ؟ فَكَتَبَ

(۱) أحمدُ، ح: (۲۲۷۷٦)، وصحَّحه الحاكم ووافقه النَّهبيُّ (۲٤٠٤)، وأخرجه ابن ماجه إلا الجزءَ الأوَّل، ك: الحدود، ب: إقامة الحدود، ح: (۲۵٤٠).

(٢) قولُه: «إذا سرق السَّارق؛ قطعت يدُه اليمني... إلخ»: (اتَّفقوا على أنَّ السَّارقَ إذا سرق أوَّل مرَّةٍ؛ تقطع يدُه اليمني، ثم إذا سرق ثانيًا؛ تقطع رجلُه اليسرى، واختلفوا فيما إذا سرق ثالتًا بعد قطع يده ورجله، فذهب الشَّافعيُّ ومن تبعه إلى أنَّه تقطع يدُه اليسرى، ثم إذا سرق رابعًا تقطع رجلُه اليمني، ثم إذا سرق بعده؛ يعزَّرُ ويحبس؛ لحديث أبي سلمة وجابر.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: وإذا سرق ثالثًا؛ يحبس إلى أنْ يتوب، ولا يقطع في المرَّة النَّالثة، لكنَّه يعزَّر بالضَّرب مع الحبس؛ لأنَّه لمَّا سقط القطع لم يبق إلا الزَّجرُ بالضَّرب والحبس، ولنا: إجماع الصَّحابة حين حجَّهم عليُّ الله بقوله: إنِّي لأستحيي من الله أنْ لا أدعَ له يدًا يبطش بها، ورجلًا يمشي بها، ولم يحتجَّ أحدٌ منهم بالحديث المرفوع، فدلً على عدمه، وقال الطَّحاويُّ: تتبَّعنا هذه الآثار، فلم نجد لشيء منها أصلًا، ولهذا لم يقتل في الخامس، وإنْ ذُكر القتلُ فيما رواه الشَّافعيُّ، ولئنْ صحَّ؛ فهو محمولٌ على السِّياسة أو على النَّسخ، أمَّا حمله على السِّياسة؛ فبدليل أنَّه عَلَيْ قال في الخامسة: «فإنْ عاد؛ فاقتلوه»، وهو محمولٌ على السِّياسة بالإجماع)، التقطته من «المرقاة» وشروح «الكنز» و«الهداية» و«العناية». م

- (٣) «الآثار» ط: النوادر، ك: ح: (٦٢٨)، وقال المحقِّق: (سندُه حسنُ).
- (٤) أخرجه من قول عليّ ت: عبد الرزاق، ح: (١٨٧٦٦)، وحسَّن سندَه الحافظُ في «الفتح» (١٢/ ١٠٠)، والدَّار قطنيُّ، ح: (٣٣٨٨)، وابن أبي شيبة عن عمر ح: (٢٨٢٦٣).
- (٥) ابنُ أبي شيبة، ح: (٢٨٨٥٨)، ونحوه في «مصنف» عبد الرَّزَّاق الصَّنعانيِّ (١٠/ ١٨٥)، ح: (١٨٧٦٣)، وهو صحيحٌ،=

إِلَيهِ بِمِثل قُولِ عَلِيٍّ ﷺ.

٤٧١٢ ـ وروى سعيدُ بنُ منصورِ عَن سَعِيدِ بنِ أَبِي سَعِيدِ المَقبُرِيِّ عَن أَبِيهِ ﷺ قَالَ: حَضَرتُ عَلِيَّ بنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ أَتِيَ بِرَجُلِ مَقطُّوعِ اليَدِ وَالرِّجلِ قَد سَرَقَ، فَقَالَ لِأَصحَابِهِ: مَا تَرَونَ فِي هَذَا؟ عَلِيَّ بنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ أُتِي بِرَجُلِ مَقطُّوعِ اليَدِ وَالرِّجلِ قَد سَرَقَ، فَقَالَ لِأَصحَابِهِ: مَا تَرَونَ فِي هَذَا؟ قَالُوا: اقطَعهُ يَا أُمِيرَ المُؤمِنِينَ، قَالَ: قَتَلتُهُ إِذًا، وَمَا عَلَيهِ القَتلُ، بِأَيِّ شَيءٍ يَأْكُلُ الطَّعَامَ؟! بِأَيِّ شَيءٍ يَتُومُ عَلَى حَاجَتِهِ؟!، فَرَدَّهُ إِلَى السِّجنِ أَيَّامًا، يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ؟! بِأَيِّ شَيءٍ يَغتَسِلُ مِن جَنَابَتِهِ؟! بِأَيِّ شَيءٍ يَقُومُ عَلَى حَاجَتِهِ؟!، فَرَدَّهُ إِلَى السِّجنِ أَيَّامًا، ثُمَّ أَلِكَ الصَّارَ أَصحَابَهُ، فَقَالُوا مِثلَ قَولِهِم الأَوَّلِ (١)، وَقَالَ لَهُم مِثلَ مَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَجَلَدَهُ جَلدًا شَدِيدًا، ثُمَّ أَرسَلَهُ (١).

٤٧١٣ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ هُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ أُتِي بِسَادِقٍ قَد سَرَقَ شَملَةً، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ عَلِيْ أُتِي بِسَادِقٍ قَد سَرَقَ شَملَةً، فَقَالُوا: يَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: إِنَّا هَذَا سَرَقَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ : إِنَّا هَذَا سَرَقَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ :

⁼ يُنظر: «ما صحَّ من آثار الصَّحابة في الفقه» (٣/ ١٢٤٩).

⁽١) وقال الشَّيخُ ابنُ الهمام: (وما روي يقطع ثالثًا أو رابعًا إنْ صحَّ؛ حُمِلَ على السِّياسة أو نسخَ).

قولُه: إنْ صحّ؛ حمل على السّياسة أو نسخ: أشار إلى ما قاله الإمامُ الطّحاويُّ: (تتبّعنا هذه الآثار، فلم نجد لشيء منها أصلا، قال في «الفتح»: وفي «المبسوط» الحديثُ غيرُ صحيح، ولئن سلِمَ؛ يحمل على الانتساخ؛ لأنّه كان في الابتداء تغليظٌ في الحدود، كقطع أيدي العرنيّين وأرجلِهم وسمرُ أعينهم، ثم قال في «الفتح» بعد نقله مثلَ مذهبنا عن عليّ وابن عباس وعمرَ: أنَّ هذا قد ثبت ثبوتًا لا مردَّ له، وبعيدٌ أنْ يقطع عليه أربعة السّارق، ثم يقتلَه، ولا يعلمُه مثلُ عليّ وابن عباس وعمرُ من الصّحابة الملازمين، ولو غابوا لا بدَّ من علمهم عادةً، فامتناع علي هذا، إمّا فضي ما مرَّ ولعلمه بأنَّ ذلك ليس حدًّا مستمرًّا، بل من رأي الإمام قبله لمَّا شاهدَ فيه من السّعي بالفساد في الأرض وبُعد الطبّاع عن الرجوع؛ فله قتلُه سياسةً، فيفعل ذلك القتلَ المعنويَّ، اه، أي: إنْ قطع أربعته؛ قُتل معنى، وهذا يشير إلى ما قدَّمناه من أنَّ له قتلَه سياسةً في الثَّالثة، كذا في «رد المختار». م ينظر: فتح القدير: (٥/ ٣٩٧).

⁽۲) «نصب الراية» (۳/ ۳۷۵)، وأورده بإسنادِ سعيدِ بن منصورِ: ابن قدامة في «المغني» (۱۲/ ٤٤٧ ـ المسألة رقم: ۱۵۸۲)، وابن عبد الهادي في «التنقيح» (۲۸۱ / ۲).

«اذهَبُوا بِهِ فَاقطَعُوهُ (١) ثُمَّ احسِمُوهُ ثُمَّ اتتُونِي بِهِ »، فَقُطِعَ ثُمَّ أُتِي بِهِ، فَقَالَ: «تُب إِلَى اللهِ » فَقَالَ: تُبتُ إِلَى اللهِ ، فَقَالَ: «تَابَ اللهُ عَلَيكَ »، رواه الحاكم في «المستدرك» وقال: (صَحِيحٌ عَلَى شَرطِ مُسلِم)(٢).

٤٧١٤ ـ وروى البغويُّ (٣) في «شرح السُّنَّة» فِي قَطعِ السَّارِقِ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «اقطَعُوهُ»، ثُمَّ قَالَ: «احسِمُوهُ».

٥٧٧٠ ـ وروى الدَّارقطنيُّ وأبو داود في «المراسيل»، وعبدُ الرَّزَّاق وغيرُهم نحوَه (١٠).

٤٧١٦ ـ وعَن فَضَالَةَ بِنِ عُبَيدٍ هُ قَالَ: أُتِي رَسُولُ اللهِ ﷺ بِسَارِقِ، فَقُطِعَت يَدُهُ، فَأَمَرَ بِهَا، فَعُلِّقَت فِي عُنُقِهِ (٥)، رواه التَّرمذيُّ وأبو داودَ والنَّسائيُّ وابنُ ماجه (١). وقال النَّسائيُّ: (فيه الحجَّاج بن أرطاةَ وهو ضعيفٌ ولا يحتجُّ بحديثه).

٤٧١٧ ـ وروى أبو داود، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه عَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ: رَسُولُ اللهِ ﷺ:

⁽۱) قولُه: «فاقطعوه ثم احسِموه... إلخ»: (يعني: وتحسمُ ندبًا عند الشَّافعيِّ ووجوبًا عندنا؛ لأنَّ ظاهرَ الحديث الوجوبُ؛ لكونه أمرًا، ولا صارفَ له عن معناه الحقيقيِّ، ولا سيَّما مع كونه يؤدِّي التَّركُ إلى التَّلف، والحدُّ زاجرٌ لا متلفٌ؛ فإنَّه يصير واجبًا من جهة أخرى). «الدر المختار» و«نيل الأوطار» و«الهداية» ملتقطٌ منها. م

⁽٢) الحاكم وصحَّحه (٤٢ / ٤٢)، وسكت اللَّهبيُّ عنه، وهو في «سنن الدَّارة طنيِّ»: (٣١ ٢٣)، وقال ابنُ عبد الهادي في حاشية «الإلمام بأحاديث الأحكام» (١/ ٢١٤): (ورجالُه على شرط مسلمٍ)، وأخرجه الطَّحاويُّ في «شرح معاني الأثار» (٤٩٧٤)، قال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٦/ ٢٧٦): (رواه البزَّار عن شيخه أحمد بنِ أبانَ القرشيِّ، وثَقه ابنُ حبَّان، وبقيَّةُ رجاله رجالُ الصحيح).

⁽۳) «شرح السنة» (۱۰/ ۳۲۷).

⁽٤) أخرجه عن محمَّدِ بن عبد الرَّحمن بن ثوبان: أبو داود في «المراسيل» بسندِ رجالُه ثقاتٌ، ح: (٢٤٤)، وعبد الرزاق، ح: (١٣٥٨)، والدَّار قطنيُّ: (٢١٦٤).

⁽٥) قولُه: «فعُلِّقَتْ في عنُقِه»: قال الشَّيخ ابن الهمام: (المنقولُ عن الشَّافعيِّ وأحمدَ أنَّه يسنُّ تعليقُ يده في عنقه؛ لأنَّه ﷺ في كل من قطعه ليكونَ سنَّةً. م

⁽٦) التَّرمذيُّ، أبواب الحدود، ب: ما جاء في تعليق يد السَّارق، ح: (١٤٤٧)، وأبو داود، ك: الحدود، ب: في تعليق يد السَّارق في عنقه، ح: (٤٤١١)، وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).



«إِذَا(١) سَرَقَ المَملُوكُ؛ فَبِعهُ وَلَو بِنَشِّ»(٢).

٤٧١٨ ـ وَعَن نَافِعٍ: أَنَّ غُلَامًا لإبنِ عُمَرَ ﷺ أَبَقَ فَسَرَقَ فِي إِبَاقِهِ، فَأْتِي بِهِ ابنُ عُمَر، فَقَالَ لَهُ: «لَن يُنجِيكَ إِبَاقُكِ مِن حَدٍّ مِن حُدُّودِ اللهِ»، قَالَ: فَقَطَعَهُ(٣)، رواه البيهقيُّ في «سننه»(٤)، وروى مالكٌ نحوَه (٥).

٤٧١٩ - وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ بِغُلَامٍ لَهُ فَقَالَ: اقطَع يَدَهُ فَإِنَّهُ سَرَقَ مِرآةً
 لامرَأَتِي، فَقَالَ عُمَرُ: (لَا قَطعَ (٢) عَليهِ وَهُوَ خَادِمُكُم، أَخَذَ مَتَاعَكُم)، رواه مالكُ (٧)، وزاد محمَّدٌ في روايته:
 سَرَقَ مرآةً لامرأتي ثمنُها سِتُون درهمًا (٨).

(۱) قولُه: «إذا سرق المملوكُ؛ فِيعْه ولو بنَشِّ»: قال في «بذل المجهود»: كتب مولانا محمَّدٌ يحيى المرحومُ في «التقرير»: إنَّما أورده في هذا الباب تنبيهًا على أنَّ للإمام أنْ يزيدَ على الحدِّ ما رآه مناسبًا، وذلك تعزيرٌ، مع أنَّ البيعَ بنَشِّ وغيرِه ممَّا لا يوازي ثمنه تعييرٌ له وتذليلٌ، فكان كتعليق اليد في عنقِه. م

(٢) أبو داود، ك: الحدود، ب: بيع المملوك إذا سرق، ح: (٤٤١٢)، والنَّسائيُّ، ك: قطع السَّارق، ب: القطع في السَّفر، ح: (٤٩٨٣)، وابن ماجه، أبواب الحدود، ب: العبد يسرق، ح: (٢٥٨٩).

وفي «كشف المناهج» (٣/ ٢٤٤): «والنَشُّ» بفتح النون وتشديد الشين المعجمة: عشرونَ درهمًا، وهو نصف أوقيَّة، والأوقيَّةُ أربعون.

- (٣) قولُه: «فقطَعَه»: وقال في «البحر الرائق» و«المرقاة» و«الهداية»: (العبدُ إذا سرق من غيرِ سيِّده أو زوجِ سيِّدَته؛ قُطع آبقًا كان أو غيرَ آبتي لهذا الأثر؛ ولأنَّ النَّصَ؛ أي: قولَه تعالى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقَطَعُوا آيَدِيهُما ﴾ [المائدة: ٣٨] لم يفصل بين الحرِّ والعبد؛ ولأنَّ التَّنصيفَ بين حدِّ الحرِّ وحدِّ العبد متعدِّرٌ، فيتكامل صيانة لأموال النَّاس، وهو قول أبي حنيفة ومالك والشَّافعيِّ رحمهم الله تعالى). م
 - (٤) البيهقيُّ في «الكبرى»، باب ما جاء في العبد الآبق إذا سرق، ح: (١٧٢٣٥).
 - (٥) «موطأ مالك»: رواية محمَّد بن الحسن، ك: الحدود، ب: العبد يأبق ثم يسرق، ح: (٦٨٩)، ورجالُه ثقاتٌ أعلامٌ.
- (٦) قولُه: «لا قطعَ عليه... إلخ»: قال ابن الهمام: (وإذا سرق أحدُ الزَّوجين من مال الآخر أو العبدُ من سيِّده أو زوجِ سيِّدته؛ لم يقطم؛ لوجود الإذن في الدُّخول عادةً، فاختلَّ الحرزُ)، كذا في «المرقاة». م
- (٧) «موطًا مالك»: ت الأعظميّ، ح: (٣١٠٥)، الرّوايةُ عن السّائب بن يزيدَ أنَّ عبدَالله بنَ عمرِ و ابنِ الحضرميّ جاء
 بغلام له إلى عمرَ بن الخطَّاب.
- (٨) «موطأ مالك»: روايةُ محمَّد بن الحسن الشَّييانيِّ، ب: العبد يسرق من مولاه، ح: (٦٨٢)، «مصنف عبد الرزاق الصنعاني»=



٤٧٢٠ ـ وعَن عَائِشَة هُ قَالَت: أُتِيَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ بِسَارِقٍ فَقَطَعَهُ، قَالُوا: مَا كُنَّا نُرِيدُ أَن يَبلُغَ مِنهُ هَذَا؟ قَالَ: «لُو كَانَت فَاطِمَة؛ لَقَطَعتُهَا»، رواه النَّسائيُّ(١).

١ ٤٧٢ ــ وعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: «لَيسَ عَلَى النَّبَّاشِ^(٢) قَطعٌ»،......

= (۱۱/۱۱۰)ح: (۱۸۸۲٦)، ورجالُه ثقاتً.

- (١) النَّسَائيُّ، ك: قطع السَّارق، ب: ذكر اختلاف ألفاظ النَّاقلين لخبر الزُّهريِّ في المخزوميَّة التي سرقت، ح: (٤٨٩٦)، ورجاله ثقاتٌ رجالُ الشَّيخين، وأصلُه في الصَّحيحين كما سيأتي.
- (Y) قولُه: «ليس على النَّباش قطعٌ»: (النَّبشُ بالفتح: أخذُ كفنِ العيت بعد الدَّفن، وعدمُ القطع في النَّبش مذهبُ أبي حنيفةَ ومحمَّد رحمهما الله، سواءٌ كان القبرُ في بيتٍ مقفلٍ أو في مفازةٍ، وسواءٌ كانَ المأخوذُ من القبر هو كفنَ الميتِ أو غيرَه، والوجه في ذلك: أنَّ النَّبشُ ليس بسرقةٍ؛ لفوات الحرز؛ فإنَّ الميت لا يحرز نفسه، والقبرُ ليس بمحلِّ للحرز؛ ولأنَّ الشَّبهة تمكَّنت في المُلك؛ إذْ لا ملكَ للميْتِ حقيقةٌ، ولا للوارثِ؛ لتقدُّم حاجة الميت من التَّجهيز والتَّكفين على حقّ الورثة، كذا في حواشي «الهداية»، ويؤيِّدُه قولُ ابن عباسٍ: «ليس على النَّباش قطعٌ»، أخرجه ابنُ أبي شيبة، وأخرج أيضًا عن الزُّهريِّ، قال: أي مروانُ بقومٍ يختفون؛ أي: ينبشون القبور، فضربهم ونفاهم والصَّحابةُ متوافرون، وأخرجه عبد الرَّزَّاق، وزاد: وطوَّف بهم، وفي روايةٍ لابن أبي شيبةَ عن الزُّهريُّ قال: أُخذ نبَّاشُ في زمان معاوية، وكان مروان على المدينة، فسأل من يحضر من الصَّحابة والفقهاء، فأجمع رأيُهم على أنْ يُضربَ ويُطاف به. معاوية، وكان مروان على المدينة، فسأل من يحضر من الصَّحابة والفقهاء، فأجمع رأيُهم على أنْ يُضربَ ويُطاف به. وذهب أبو يوسف والشَّافميُّ إلى وجوب قطع النَّاش، وسلفُهما في ذلك ابنُ الزُّبير؛ فإنَّه قطع نبَّاشًا، أخرجه البخاريُّ في «التاريخ»، وثبت مثلُه عن عمرَ أخرجه عبدُ الرَّزَّاق، ويوافقهما حديث: «من نبش؛ قطعناه»: أخرجه البيقيُّ مرفوعًا، وإنكارُ صاحب «الهداية» عن كونه مرفوعًا ليس بشيءٍ، كما أنَّ ذكرَه الحديث المرفوعَ بلفظ: «لا قطعَ على المختفي»؛ لا يُعبأ به.

والجوابُ من قبل أبي حنيفة عن حديث: «من نبش؛ قطعناه» أوَّلا: بأنَّ في سنده من يُجهل حاله، فلا يعتبر به، وثانيًا: بأنَّه محمولٌ على السِّياسة، ويؤيِّدُه أنَّه وردَ في بعض الرِّوايات مع تلك الجملة: «ومن غرَّق؛ غرَّقناه»، وبالجملة: ليس في الباب حديثٌ مرفوعٌ يروى بسندٍ محتجِّ به، يدلُّ على قطع النبَّاش، أو عدم قطعه، واختلافُ الصَّحابة فيه مبنيٌّ على أنَّ النبَّش هل هو سرقةٌ أم لا؟ فمن ظنَّ أنَّه سرقةٌ؛ أفتى بالقطع، ومن ظنَّ أنَّه ليس بسرقةٍ؛ لاختلالِ الحرز والملك؛ أفتى بعدم القطع إلا سياسة، ولعلَّ الحقَّ يدورُ حولَه ما لم يثبت عن صاحب الشَّريعة بسندٍ يحتجُّ به خلافَه.

رواه ابن أبي شيبة^(١).

٤٧٢٢ ـ و في رواية له (٢): عَنِ الزُّهرِيِّ قَالَ: أُخِذَ نَبَّاشٌ (٣) فِي زَمَانِ مُعَاوِيَةَ ﷺ زَمَانَ كَانَ مَروَانُ عَلَى المَدِينَةِ، فَسَأَلَ مَن كَانَ بِحَضرَتِهِ مِن أَصحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِالمَدِينَةِ وَالفُقَهَاءِ، فَلَم يَجِدُوا أَحَدًا عَلَى المَدِينَةِ، فَسَأَلُ مَن كَانَ بِحَضرَتِهِ مِن أَصحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِالمَدِينَةِ وَالفُقَهَاءِ، فَلَم يَجِدُوا أَحَدًا عَلَى المَدِينَةِ، فَاللهُ عَلَى أَن يَضرِبَهُ، ويُطَافَ بِهِ، وروى عبدُ الرزاق نحوه (٤٠).



ويرد في هذا المقامِ أنَّ الطَّرَّ، وهو أخذ مال الغير وهو يقظانُ حاضرٌ قاصدٌ لحفظِه بضربِ غفلةٍ منه أيضًا ليس بسرقةٍ، كما أنَّ النَّبشَ ليس بسرقةٍ، فما بالهم حكموا بقطع يد الطَّرَّار دون النَّباش؟ والجوابُ عنه على ما بسطه ابنُ مالك في «شرح المنار» وغيرُه من الأصوليين: أنَّ آيةَ السَّرقة التي فيها حكم القطع ظاهرةٌ فيما وضع له السَّارقُ خَفِيَّةٌ في حقَّ الطَّرَّار والنَّباش، فنظرنا في أنَّ الخفاءَ فيهما لمزيَّةٍ أو نقصان، فظهر لنا أنَّ الخفاءَ في حقَّ الطَّرَّار لزيادةٍ؟ فإنَّ الطَّرَّ وإنْ كان غير السَّرقةِ، لكنْ فيه زيادةٌ على السَّرقة، فإنَّ السَّارقَ يأخذ خفيةً، والطَّرَّارُ يأخذ علانيةً بنوع غفلةٍ، وإنَّ الخفاءَ في حقِّ النَّباش لنقصانٍ؛ لأنَّ النَّبشَ أدونُ من السَّرقة، فأو جبنا القطعَ بالطَّرِّ دون النَّبش؛ بناءً على أنَّ الحكم إذا ثبت للأدنى؛ ثبت للأعلى بالطَّريق الأولى، ولا عكس)، كذا في «عمدة الرعاية». م

⁽١) ابن أبي شيبة، ك: الحدود، ب: ما جاء في النَّبَّاش يؤخذ، ما حدُّه؟، ح: (٢٩٢١٧).

⁽٢) ابن أبي شيبة، ك: الحدود، ب: ما جاء في النبَّاش يؤخذ، ما حدُّه؟، ح: (٢٨٦١٣)، وقال العثمانيُّ في «الإعلاء» برقم: (٣٧٤٦): (رجالُه رجالُ الصَّحيح).

 ⁽٣) قال عليٌّ القاري: (لَا يَلزَمُ مِن جَوَازِ إِطلَاقِ البَيتِ عَلَى القبر حَقِيقَةً أَو حُكمًا كَونُهُ حِرزًا، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَو أَخذَ أَحَدٌ شَيئًا مِن بَيتٍ لَم يَكُن لَهُ بَابٌ مُغلَقٌ أَو حَارِسٌ لَم يُقطَع بلَا خِلَافٍ). م «المرقاة» (٦/ ٢٣٦٥).

⁽٤) عبد الرزاق، ح: (١٨٨٧٥)، وأخرجه ابن أبي شيبة برقم: (٢٨٦١٢) عن الزُّهريِّ بلفظٍ آخرَ وصحَّحَ سندَه ابنُ التُّركمانيُّ في «الجوهر النقيِّ» (٨/ ٢٦٩).



٤٧٢٤ - عَن عَائِشَة ﴿ أَنَّ قُرِيشًا أَهَمَّهُم شَانُ المَراَّةِ المَخْزُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَت، فَقَالُوا: وَمَن يُحتَرِئُ عَلَيهِ إِلَّا أُسَامَةُ بِنُ زَيدٍ، حِبُّ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَكَلَّمَهُ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللهِ ﷺ؛ فَقَالُوا: وَمَن يَجتَرِئُ عَلَيهِ إِلَّا أُسَامَةُ بِنُ زَيدٍ، حِبُّ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَكَلَّمَهُ أُسَامَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ؛ ﴿ أَتَشْفَعُ (*) فِي حَدِّ مِن حُدُودِ اللهِ ؟ »، ثُمَّ قَامَ فَاختَطَبَ، ثُمَّ قَالَ: ﴿ إِنَّمَا أَهلَكَ اللهَ عَلَيْهِ الحَدَّ، الَّذِينَ قَبلَكُم، أَنَّهُم كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيهِ الحَدَّ،

وقال في «المرقاة»: (وقد أجمعوا على تحريم الشَّفاعة في الحدِّ بعد بلوغه إلى الإمام لهذا الحديث، وعلى أنَّه يحرم التَّشفيع فيه، فأمَّا قبل البلوغ؛ فقد أجاز فيها أكثرُ العلماء إذا لم يكن المشفوع فيه صاحبَ شرَّ وأذى للنَّاس، وأمَّا المعاصي التي يجب فيها التَّعزيرُ؛ فيجوز الشَّفاعة والتَّشفيع فيها سواءٌ بلغت الإمام أم لا؛ لأنَّها أوهنُ، بل هي مستحبَّةٌ إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب أذىً)، كذا قاله النووي. م

⁽۱) قولُه: ﴿جَزَآءً بِمَاكَسَبَا﴾: (فيه نصَّ على أنَّ القطع جميعُ موجبِ فعله؛ لِما بيَّنَا أنَّ في لفظ الجزاء إشارة إلى الكمال، فلو أوجبنا الضَّمان معه؛ لم يكن القطعُ جميعَ موجب الفعل، فكان نسخًا لما هو ثابتٌ بالنَّصّ، وعن عبد الرَّحمن ابن عوفي هُ أنَّ النَّبِيَ عَقِيقٌ قال: «لا غُرم على السَّارق بعد ما قطعتْ يدُه»، والمعنى فيه أنَّ القطع عقوبةٌ تندرئ بالشَّبهات، والضَّمان غرامةٌ تثبت مع الشَّبهات، فلا يجمع بينهما بسبب فعلٍ واحدٍ، كالقصاص مع الدِّية). كذا في «المبسوط». م

⁽Y) قوله: «أتشفعُ في حدِّ من حدودِ الله... إلخ»: (لذلك لا تجوز الشَّفاعة في الحدِّ بعد الوصول للحاكم، وأمَّا قبل الوصول إليه والثُّبوت عنده؛ فتجوز الشَّفاعةُ عند الرَّافع له إلى الحاكم ليطلقَه؛ لأنَّ وجوبَ الحدِّ قبل لم يثبت، فالوجوب لا يثبت بمجرَّد الفعل، بل على الإمام عند الثُّبوت عنده، كذا في «الفتح»، وظاهره جواز الشَّفاعة بعد الوصول للحاكم قبل الثُّبوت عنده، وبه صرَّح الطَّحاويُّ عن الحمويُّ)، قاله في «الدر المختار» و«رد المحتار».

وَأَيْمُ اللهِ لَو أَنَّ فَاطِمَةَ بِنتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَت لَقَطَعتُ يَدَهَا»، متَّفَقٌ عليه(١).

٥ ٤٧٢ - وفي رواية لمسلم (٢) عنها ، قَالَت: كَانَتِ (٣) امْرَأَةٌ مَخْزُومِيَّةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجْحَدُهُ، فَكَلَّمُوهُ، فَكَلَّمَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِيهَا، ثُمَّ ذَكَرَ النَّبِيُ ﷺ فِيهَا، ثُمَّ ذَكَرَ النَّبِيُ ﷺ فِيهَا، ثُمَّ ذَكَرَ اللهِ ﷺ فِيهَا، ثُمَّ ذَكَرَ اللهِ ﷺ فِيهَا، ثُمَّ ذَكَرَ اللهِ اللهِ ﷺ فِيهَا، ثُمَّ ذَكَرَ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الله

٤٧٢٦ ـ وعَن عبدالله بنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَن حَالَت شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدِّ مِن حُدُودِ اللهِ، فَقَد ضَادَّ الله، وَمَن خَاصَمَ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ يَعلَمُهُ، لَم يَزَل فِي سَخَطِ اللهِ حَتَّى يَنزِعَ عَدُّ، وَمَن قَالَ فِي مُوْمِنِ مَا لَيسَ فِيهِ أَسكَنَهُ اللهُ رَدغَةَ الخَبَالِ حَتَّى يَخرُجَ مِمَّا قَالَ»، رواه أحمد، وأبو داود(٤٠).

٤٧٢٧ ـ وفي روايةٍ للبيهقيِّ في «شعب الإيمان» (٥): «وَمَن أَعَانَ عَلَى خُصُومَةٍ لَا يَعلَمُ أَحَقُّ أَم بَاطِلٌ فَهُوَ فِي سَخَطِ اللهِ حَتَّى يَنزعَ».

⁽۱) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: أحاديث الأنبياء، ب: حديث الغار، ح: (٣٤٧٥)، ومسلم، ك: الحدود، ب: قطع السَّارق الشَّريف وغيره، ح: (٤٤١٠).

⁽٢) مسلم، ك: الحدود، ب: قطع السَّارق الشَّريف وغيره، ح: (٤٤١٢).

⁽٣) قولُه: «كانت امرأةٌ مخزوميَّةٌ ستعيرُ المتاع، وتجحدُه، فأمر النَّبيُّ عَلَيْ بقطع يدها... إلخ»: المرادُ أنَّها قطعت بالسَّرقة، وإنَّما ذكرت العارية تعريفًا لها ووصفًا لها؛ لا لأنَّها سببٌ، فالقطع كان لسرقتها، وإنَّما ذكرت الجحود لتعريفها، ووقد ذكر مسلم هذا الحديث في سائر الطُّرق المصرِّحة بأنَّها سرقت وقطعت بسبب السَّرقة، فيتعين حمُل هذه الرَّواية على ذلك جمعًا بين الرَّوايات؛ فإنَّها قضيةٌ واحدةٌ مع أنَّ جماعةٌ من الأئمَّة قالوا: هذه الرَّواية شاذَّة، فإنَّها مخالفةٌ بجماهير الرُّواة، والشَّاذَة لا يعمل بها، قال العلماء: وإنما لم يذكر السَّرقة في هذه الرواية؛ لأنَّ المقصود منها عند الرَّاوي ذكرُ منع الشَّفاعة في الحدود لا الإخبارُ عن السَّرقة، قال جماهير العلماء وفقهاء الأمصار: لا قطع على من جحد العارية، وتأوَّلوا هذا الحديث بنحو ما ذكرتُه، وقال أحمد وإسحاقُ: يجب القطع في ذلك، قاله الطّيبيُّ والنَّوويُّ. م

⁽٤) أحمد، ح: (٥٣٨٥)، وأبو داود واللَّفظ له، ك: القضاء، ب: فيمن يعين على خصومةٍ من غير أنْ يعلم أمرَها، ح: (٣٥٩٧)، وحسَّنه الحافظ في «هداية الرواة» (٣/ ٤٣٦).

⁽٥) البيهقيُّ في «شعب الإيمان» عن أبي هريرة، ح: (١٠٦٤٣).

٤٧٢٨ ـ وعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: أُتِيَ بِسَارِقٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ هَذَا سَرَقَ، فَقَالَ: «مَا إِخَالُهُ سَرَقَ»، فَقَالَ(١) السَّارِقُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «اذْهَبُوا بِهِ فَاقطَعُوهُ ثُمَّ احسِمُوهُ ثُمَّ احسِمُوهُ ثُمَّ اللهِ، قَالَ: «تُب إِلَى اللهِ ﷺ»، فَقَالَ: تُبتُ إِلَى اللهِ، فَقَالَ: «تُب إِلَى اللهِ ﷺ»، فَقَالَ: تُبتُ إِلَى اللهِ، فَقَالَ: «تَابَ اللهُ عَلَيكَ»، رواه الطَّحاويُّ (١).

٤٧٢٩ ـ وعَن عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ عَوفٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا (٣) يُغَرَّمُ صَاحِبُ سَرِقَةٍ إِذَا

(۱) قولُه: «فقال السَّارقُ: بلى يا رسول الله على قال: اذهبوا فاقطعوه.. إلخ»: (أي: يجب قطعُ يد السَّارق إذا أخذ المال، بالقيود المذكورة في كتب الفقه بإقراره مرَّةً واحدةً، وهذا عند أبي حنيفة ومحمَّد ومالكِ والشَّافعيّ وأكثر علماء الأمَّة، وقال أبو يوسف: لا يُقطع، وهو قولُ أحمد وابن أبي ليلى وزفر وابن شبرمة؛ لحديث أبي أميَّة المخزوميّ حيث لم يقطعه إلا بعد تكرارِ إقراره، ولأبي حنيفة وغيره: ما أسند الطَّحاويُّ إلى أبي هريرة في هذا الحديث، فقد قطعه بإقراره مرَّةً، ووقع حينتلِ التَّعارض بين الحديث، ويحتاج إلى التَّصحيح والتَّرجيح، فالأولى حملُ الحديث السَّابق على أنَّ اعترافه الأولى كان بحضرة الصَّحابة، ثم الصَّحابة بناءً على اعترافه عندهم، قالوا: يا رسول الله! إنَّ هذا سرق؛ لأنَّهم شهدوا، وبهذا يحصل الجمع بين الحديثين ويرفع التَّناقض بين الدَّليلين، فمالهما واحدٌ في أنَّه لا يحتاج إلى الإقرار المتعدِّد). التقطته من «فتح القدير» و «المرقاة» وشروح «الكنز». م

(٢) «شرح معاني الآثار،» ح: (٤٩٧٤)، وانظر تخريجه برقم: (٤٧١٣).

(٣) قولُه: «لا يغرَّمُ صاحبُ السَّرقة إذا أقيم عليه الحدُّ»: (يعني: إذا قُطع السَّارق والعبُن قائمةٌ في يده؛ ردَّتْ إلى صاحبها وإنْ باعها أو وهبها؛ لبقائِها على ملك مالكها، ولا فرق في عدم الضَّمان بين هلاك العين واستهلاكها في الظَّاهر من الرَّواية، وهو روايةُ أبي يوسف رحمه الله عن أبي حنيفة رحمه الله، وهو المشهورُ، روى الحسن أنَّه يضمن بالاستهلاك دون الهلاك، وقال الشَّافعيُّ رحمه الله: يضمن فيهما، تفصيلُه أنَّ القطعَ واجبٌ في السَّرقة البَتَة، وأمَّا المسروقُ إنْ كان قائمًا؛ يجب ردُّ عينه، وإنْ كان هالكًا أو مستهلكًا؛ لا يجب الظَّمانُ عندنا، خلافًا للشَّافعيُّ؛ لأنَّ القطعَ لا يجتمع مع الظَّمان عندنا، وإنْ كان يجتمع مع الردِّ؛ وذلك لأنَّ المال كان معصومًا حقًّا للعبد، فإذا ورد عليه السَّرقةُ؛ أوجب الشَّارع الحدَّ، وهو حتَّ الشَّرع، فالجنايةُ وردت على حقّ الشَّرع، ففي حالة السَّرقة صار المال معصومًا حقًّا للشَّرع، فلم يبقَ معصومًا لحقّ العبد، فلا يجب الظَّمان، وشرع جزاءَه القطعَ جزاءً كاملًا، فلا يجتمع الظَّمان معه.

ويردُ عليه أنَّه لـو صحَّ هذا التَّقرير؛ لزمَ ألا يردَّ المسروق إذا كان قائمًا بعينه، وليس كذلك. ويجاب عنه بأنَّه يردُّ=

للتَشابه الصُّوريِّ؛ ولبقاءِ مُلك المالك فيه، وإن انتقلت العصمة إلى الله تعالى، وإن شئت زيادة تفصيل في هذا المقام؛ فارجع إلى كتب الأصول، واعترض عليه الشافعي رحمه الله تعالى رحمة واسعة بأنَّ قولَه تعالى: ﴿فَاقَطَعُوا ﴾ [المائدة: ٣٨]، إنَّما يدلُّ على مجرَّد القطع؛ لأنَّه لفظٌ خاصٌّ وضع لهذا المعنى المخصوص، ولا يدلُّ على تحوُّل العصمة إلى الله تعالى، فأنتم قد أبطلتم العمل بالخاص، وزدتم عليه بقوله ﷺ: «لا غرمَ على السَّارق بعد ما قطعت يمينُه»، فأجاب عنه الحنفيَّة في كتب أصولهم: أنَّ بطلانَ العصمة عن المسروق وتحوُّله إلى الله تعالى إنَّما نثبته من قوله تعالى: ﴿فَاقَطَعُوا ﴾؛ وذلك لأنَّ الله تعالى علَّل القطع بالجزاء، والجزاءُ على الإطلاقات الشَّرعيَّة إذا استعمل في العقوبات يُرادبه ما يجب حقًّا لله تعالى في مقابلة فعل العبد؛ ولأنَّ الجزاء مصدرُ (جزى) بمعنى: (كفى) و(قضى)، وهو دلَّ على أنَّ القطع جزاءٌ كاملٌ كافي للسَّرقة، ولا يكون ذلك إلا بكمال الجناية، وهي إنما تكون كاملةً إذا كانت واقعةً على حقً الله تعالى؛ لأنَّها جنايَّة من جميع الوجوه، والجناية على حقً العبد جنايةٌ من وجه دون وجه، فوجب أنْ تحوَّل العصمةُ إلى الله تعالى ليكون حرامًا بعينه، ولو بقيت العصمةُ في المال من جهة العبد لا يكون حرامًا لعينه، فإنَّما أثبتنا هذا من إشارة قوله تعالى: ﴿فَاقَطُعُوا ﴾ كما زعمتم.

واستدلَّ أصحابُنا على عدم وجوب الضَّمان بوجوه، منها: حديثُ: «لا يغرَّمُ صاحبُ السَّرقة إذا أقيم عليه الحدُّ»، ثم روي عدم التَّضمين عن ابن سيرين والنَّخعيِّ والشَّعبيُ وعطاءِ والحسنِ وقتادة، وقال في «البناية»: هذا هو الصَّوابُ؛ لقولِه تعالى: ﴿فَاقَطَ عُوَا أَيْدِيهُمَا جَزَآءٌ إِمَا كَسَبَا ﴾ فلم يأمر بالتَّغريم، ولو كان لازمًا عليهم؛ لذكره. فإنْ قلت: الحديث معلولٌ؟ قال الدَّارقطنيُّ: وفي إسناده سعيدُ بنُ إبراهيم، وهو مجهولٌ، ويروى بطرقي كلُّها لا تثبت، ولو سلم؛ احتمل أنَّه أراد بنفي الغرم نفي العذاب في الآخرة، ويحتمل أنَّه أراد أجرة الحدَّاد أو نفي الضَّمان أبدا، كما كان في بدء الإسلام، ومع هذه الاحتمالات لا يمكن الاحتجاج به لنفي الضَّمان.

قلتُ: قول الدَّارقطنيِّ لا يقبل إذا انفرد، وإنَّما تكلَّموا في الحديث من حيث إسنادُه؛ لأنَّه رواه المسورُ عن عبد الرَّحمن بن عوفٍ، والمسورُ لم يلقه، وهذا إنْ ثبتَ؛ فهو صفةُ الإرسال، والمرسل حجَّةٌ، على أنَّ العينيَّ ذكر في «البناية» أنَّه أخرجه ابنُ جريرِ الطَّبريُّ في «تهذيب الآثار» بسندِ متَّصلِ محتجِّ به. وهذا المسور وأبوه على شرط البخاريِّ، وأبوه ذكره ابنُ حبَّان في «ثقات التَّابعين»، وأنَّ الزُّهريَّ يروي عن سعيد بن إبراهيم هذا الحديث، نقله عبد الباقي، وقال عبد الباقي: هذا صحيحٌ، قيل: هو قاضي المدينة أحدُ الثقات الأثبات، وإطلاقُ الغرم على أجرةِ القاطع خلافُ الظَّهر، مع أنَّه ذكر النَّبيُ ﷺ الغرم منكَّرًا في روايةٍ، وهو في موضع النَّفي، والنَّكرة في موضع النَّفي عنه جميع أنواع الغرم.



أُقِيمَ عَلَيهِ الحَدُّ»، رواه النَّسائيُّ(١).

· ٤٧٣ ـ وفي روايةٍ للدَّارقطنيِّ (٢): «لا غُرمَ عَلَى السَّارِقِ بَعدَ قَطع يَمِينِهِ».

٤٧٣١ - وفي روايةِ البزَّار، والطَّبراني ٤٣٠: «لا يَضمَنُ السَّارِقُ سَرِقَتَهُ بَعدَ إِقَامَةِ الحَدِّ».

٤٧٣٢ ـ وروى ابنُ جريرِ الطَّبريُّ في «تهذيب الآثار»(٤) بسندِ متَّصلِ محتجِّ به، عنه هذه أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إِذَا أُقِيمَ عَلَى السَّارِقِ الحَدُّ؛ فَلَا غُرمَ عَلَيهِ».



وقال الفقيه أبو اللَّيث: روي عن محمَّد بن الحسن أنَّه قال: إنَّما لم يجب عليه الظَّمانُ في الحكم والقضاء، وأمَّا ديانةً؛ فالظَّمانُ واجبٌ، وهذا القولُ أحسنُ ويفتى به؛ لأنَّه قال في «الفتح»: وفي «المبسوط»: روى هشامٌ عن محمَّد أنَّه إنَّما يسقط الظَّمان عن السَّارق قضاءً؛ لتعذُّر الحكم بالمماثلة، فأما ديانةً؛ فيفتى بالظَّمان؛ للُحوق الخسران والنُّقصان للمالك من جهة السَّارق). التقطته من «الهداية» و«الدر المختار» و«رد المحتار» و«شرح الوقاية» و«عمدة الرعاية» و«البناية» وشروح «الكنز». و«التفسيرات الأحمدية» و«المرقاة». م

⁽١) النَّسائيُّ، ك: قطع السَّارق، ب: تعليق يد السَّارق في عنقه، ح: (٤٩٨٤).

⁽٢) الدَّارقطنيُّ، ح: (٣٣٩٦).

⁽٣) البزَّار، ح: (١٠٥٩)، والطَّبرانيُّ في «الأوسط»، ح: (٩٢٧٤).

⁽٤) «تهذیب الآثار» (۱/ ۱۰۵) ح: (۱۳۵).



٤٧٣٣ عَن ثُورِ بِنِ زَيدِ الدِّيلِيِّ أَنَّ (١) عُمَرَ بِنَ الخَطَّابِ ﷺ استَشَارَ فِي الخَمرِ يَشْرَبُهَا الرَّجُلُ، فَقَالَ لَهُ عَلِيٍّ: نَرَى أَن نَجلِدَهُ ثَمَانِينَ، فَإِنَّهُ إِذَا شَرِبَ سَكِرَ، وَإِذَا سَكِرَ هَذَى، وَإِذَا هَذَى افترَى أُو كَمَا قَالَ، فَجَلَدَ عُمَرُ فِي الحَدِّ ثَمَانِينَ، رواه مالكُ (٢)، ووصله الدَّارقطنيُّ، والنَّسائيُّ، والحاكمُ وصحَّحه (٣)، ورواه عبدُ الرَّزَاق (١) موصولًا من طريق آخرَ.

⁽١) قولُه: (أنَّ عمرَ بنَ الخطّاب استشارَ... إلخ): (أجمع الأثمّةُ على تحريم الخمر ونجاستها، وإنَّ شربَ كثيرِها وقليلها موجبٌ للحدِّ، وإنَّ مَن استحلَّها؛ حكم بكفره، ولا ينقص حدُّه عن الأربعين إجماعًا، والخلافُ إنما هو في الزِّيادة على الأربعين، فقال أبو حنيفة ومالكٌ: ثمانون كحدِّ القذف إلا أنَّ حدَّ القذف ثبت بالقرآن، وحدُّ الشُّرب أصلُه ثبت بالأحاديث المرفوعة، وتقديرُه ثبت باتَّفاق الصَّحابة، وقال الشَّافعيُّ: أربعونَ، وما زاد على الأربعين كان تعزيرًا، وللإمام أنْ يزيد في العقوبة إذا أدَّى إليه اجتهادُه. قلت: ورجَّح الخرقيُّ الثَّمانين، وقال ابنُ عبد البرِّ: الجمهورُ من علماء السَّلف والخلف على أنَّ الحدَّ في الشُّرب ثمانون، وهو قولُ الثَّوريِّ والأوزاعيُّ وإسحاقَ وأحمدَ وأحدُ قولي الشَّافعيُّ، واتَّفق إجماع الصَّحابة في زمن عمر على ذلك، ولا مخالف لهم، وعلى ذلك جماعةٌ من التَّبعين، والخلاف في ذلك كالشُّدوذ المحجوج بالجمهور، وقد قال ابن مسعودٍ: ما رآه المسلمون حسنًا؛ فهو عند الله حسنٌ، وقال النَّبيُ ﷺ: "عليكم بستَّي وسنَّة الخلفاء الرَّاشدين» انتهى. وهذا في حقِّ الحرِّ، فأمّا العبدُ فعلى النَّصف من ذلك بالاتِّفاق، واتَّفقوا على أنَّ حدَّ الشُّربِ يقامُ بالسَّوط إلا ما روي عن الشَّافعيُّ أنَّه يقام بالأيدي والنَّعال وأطراف الثَّيبِ، قلت: والحقُّ مع الجمهور لإجماع الصَّحابة على السَّوط)، «رحمة الأمة» «نيل الأوطار» «عمدة الرعاية»، «المرقاق»، «التعلق الممجد» ملتقط منها. م

⁽٢) «موطأ مالك» ت الأعظميّ، ح: (٣١١٧).

⁽٣) الدَّارقطنيُّ، ح: (٣٣٢١)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» ح: (٢٦٩)، وصحَّحه الحاكمُ ووافقه الذَّهبيُّ (١٣٢٨).

⁽٤) عبد الرزاق، ح: (١٣٥٤٢)، ورجالُه محتجُّ بهم.

٤٧٣٤ ـ وفي رواية لمسلم (١) عَن أَنسِ بنِ مَالِكِ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَ ﷺ أُتِيَ بِرَجُلٍ قَد شَرِبَ الخَمرَ، فَجَلَدَهُ بِجَرِيدَتَينِ نَحوَ أَربَعِينَ، قَالَ: وَفَعَلَهُ أَبُو بَكرٍ ﷺ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ ﷺ استَشَارَ النَّاسَ، فَقَالَ عَبدُ الرَّحمَن: أَخَفَّ الحُدُودِ ثَمَانِينَ، فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ.

٤٧٣٥ ـ وروى أحمد (٢) عَن أَبِي سَعِيدٍ ﷺ قَالَ: جُلِدَ عَلَى عَهدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الخَمرِ بِنَعلَينِ أَربَعِينَ، فَلَمَّا كَانَ زَمَنُ عُمَرَ جُلِدَ بَدَلَ كُلِّ نَعلِ سَوطًا، وروى التَّرمذيُّ نحوه، وحسَّنه.

٤٧٣٦ ـ وروى أبو حنيفة (٣) عَنِ ابنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: أَتَاهُ (١) رَجُلٌ بِابنِ أَخِ لَهُ نَشـوَانَ، قَد ذَهَبَ

⁽١) مسلم، ك: الحدود، ب: حدُّ الخمر، ح: (٤٤٥٢).

⁽٢) أحمد واللَّفظ له، ح: (١١٦٤١)، والتِّرمذيُّ نحوه، أبواب الحدود، ب: ما جاء في حدَّ السَّكران، ح: (١٤٤٢)، وقال التِّرمذيُّ: (حديثٌ حسنُّ).

⁽٣) «مسند أبي حنيفة»: رواية الحصكفي ط: البشرى، ح: (٣١٦). قولُه: «نَشُوَانَ»؛ أي: سكرانَ.

⁽٤) قولُه: "أتاه رجلٌ بابنِ أخِ له نشوانَ... إلخ»: (اعلمْ أنَّ في هذا الحديث فوائدَ، منها: أنَّ الحدَّ لا يقام إلا في حالة الصَّحو لا في حالة السُّكر؛ ليجدَ ألم الحدِّ ويحصل الانزجارُ، فيحبس السَّكرانُ إلى زمان الإفاقة. ومنها: أنَّ السُّكرَ لا يوجب الحدَّ إلا إذا ذهب عقلُه بالكلَّية، بحيث لا يعرف السَّماء من الأرض، وهو الحدُّ البالغ المعتبر في الحدِّ لا في نقض الوضوء، والحرمةُ من الأشربة المسكرة غير الخمر، ففي حقِّهما أنْ يهذي؛ لأنَّ الاحتياطَ في باب الحدود لازمٌ، أخذًا من حديث: "ادرووا الحدود بالشُّبهات»، هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى رحمة واسعة، وعندهما: أنْ يهذي مطلقًا؛ أي: في باب الحرمةِ وفي باب وجوب الحدِّ كليهما، وقولهما يختار للفتوى، وعند الشَّافعيُّ: أنْ يظهرَ أثرُه في مشيه وحركاته وأطرافه. ومنها: أنَّه لا يقام الحدُّ إلا بالدَّرَة أو السَّوط المقطوع الشَّمرةِ حتى يُدقَّ ويصير درةً لا بالجريدة والنَّعال، كما ورد في ابتداء الحال من زمان حرمة الخمر، ثم عُلم نسخُه ونسخُ الأربعين بالإجماع المنعقد في خلافة عمر على الشَّمانين. ومنها: أنَّه يجلد على الجلد المكشوف لا على الثَّياب، ومنها: أنَّه يرفع الجلّادُ يُده في الجلد. ومنها: أنَّه لا يرفع بحيث يبدو إبطُه وضبعُه، ومنها: أنَّ حدَّ الخمر ثمانون جلدةَ بالدَّرة لا أربعون. ومنها: أنَّه ينبغي السَّرُ على المسلم. ومنها: رأفةُ الإمام ورقَّه وشفقتُه على حال المحدود والاغتمامُ والحزنُ ومنها: أنَّه ينبغي السَّرُ على المسلم. ومنها: رأفةُ الإمام ورقَّة وشفقتُه على حال المحدود والاغتمامُ والحزنُ ومنها: أنَّه ينبغي السَّرَ على المسلم. ومنها: رأفةُ الإمام ورقَّة وشفقتُه على حال المحدود والاغتمامُ والحزنُ ومنها: أنَّه ينبغي السَّرة على المسلم. ومنها: رأفةُ الإمام ورقَّة وشفقتُه على حال المحدود والاغتمامُ والحزنُ ومنها: أنَّه وسلطة على حال المحدود والاغتمامُ والحزنُ المنفرة المؤرن على السَّرة على السَّمة ومنها: رأفةُ الإمام ورقَّة وشفقتُه على حال المحدود والاغتمامُ والحزنُ ومنها: أنَّه المسلم. ومنها: رأفةُ الإمام ورقَّة وشفقتُه على حال المحدود والاغتمامُ والحزنُ وسلطة والمنافرة والمُعْمنية والمَّنْ والمؤرن والمنها والمؤرّة والمؤرّة والمؤرّة والمُور والمؤرّة والمؤرّ

عَقَلُهُ، فَأَمَرَ بِهِ، فَحُبِسَ حَتَّى إِذَا صَحَا وَأَفَاقَ عَنِ الشَّكرِ، دَعَا بِالسَّوطِ فَقَطَعَ ثَمَرَتَهُ ثُمَّ رَقَّهُ، وَدَعَا جَلَّادًا، فَقَالَ: اجلِدهُ عَلَى جِلدهِ، وَارفَع يَدَكَ فِي جَلدِكَ وَلَا تُبدِ ضَبُعَيكَ، قَالَ: وَأَنشَأَ عَبدُاللهِ يَعُدُّ حَتَّى أَكمَلَ فَقَالَ: اجلِدهُ عَلَى جِلدهِ، وَارفَع يَدَكَ فِي جَلدِكَ وَلَا تُبدِ ضَبُعَيكَ، قَالَ: وَأَنشَأَ عَبدُاللهِ يَعُدُّ حَتَّى أَكمَلَ ثَمَانِينَ جَلدةً خَلَى سَبِيلَهُ، فَقَالَ الشَّيخُ: يَا أَبَا عَبدِ الرَّحمَنِ، وَاللهِ، إِنَّهُ لَابنُ أَخِي، وَمَالِي وَلَدٌ غَيرُهُ، فَقَالَ: شَرَّ الْعَمِّ وَالِي اليَتِيمِ أَنتَ، كُنتَ وَاللهِ! مَا أَحسَنتَ أَدْبَهُ صَغِيرًا، وَلَا سَتَرتَهُ كَبِيرًا.

٤٧٣٧ ـ وعَن جَابِرٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مَن شَرِبَ الخَمرَ فَاجِلِدُوهُ، فَإِن عَادَ فِي الرَّابِعَةِ؛ فَاقتُلُوهُ»، قَالَ: ثُمَّ أُتِي النَّبِيُ ﷺ بَعدَ ذَلِكَ بِرَجُلِ قَد شَرِبَ^(١) فِي الرَّابِعَةِ فَضَرَبَهُ وَلَم يَقتُلهُ، رواه التِّرمذيُّ (٢).

٤٧٣٨ ـ ورواه أبو داود(٣) عَن قَبِيصَةَ بنِ ذُوَيبٍ ١٠٠٠ .

بحدِّه، ومنها: أنَّه ينبغي العفوُ والصَّفح عنه قبل الإتيان به إلى الإمام. ومنها: أنَّه لا يمكن للإمام إذا عرض عليه أنْ
 يتركَ إقامةَ الحدِّ)، مأخوذ من "تنسيق النظام» و "شرح الوقاية» و "عمدة الرعاية». م

⁽۱) قولُه: "قد شرِبَ في الرَّابعة فضربه ولم يقتلْه": (وقد أجمع المسلمون على تحريم شربِ الخمر، وأجمعوا على وجوبِ الحدِّ على شاربها، سواءٌ شرِبَ قليلًا أو كثيرًا، وأجمعوا على أنَّه لا يقتل لشربها وإنْ تكرَّر ذلك منه، هكذا حكى الإجماع فيه التِّرمذُّي، وقال الطَّحاويُّ: وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمَّد رحمة الله عليهم أجمعين، وحكى القاضي عن طائفة شاذَّةٍ أنهم قالوا: يُقتل بعد جلده أربع مرَّاتٍ؛ للحديث الوارد في ذلك، وهذا القول باطلٌ مخالف لإجماع الصَّحابة، فمن بعدهم على أنَّه لا يقتل، وإنْ تكرَّر منه أكثرَ من أربع مرَّاتٍ، والأمرُ بالقتل في المرَّة الرَّابعة كان في ابتداء الإسلام، ثم نُسخ. قال جماعةٌ: دلَّ الإجماعُ على نسخه، وقال بعضُهم: نسخَه قولُه ﷺ: "لا يحلُّ دمُ امريُ مسلم إلا بإحدى ثلاثِ: النَّفسِ بالنَّفس، والثَّيِّبِ الزَّاني، والتَّاركِ لدينه المفارقِ للجماعة»، وقيل: إنَّه باقٍ سياسةً، وهو الأصحُّ)، أخذته من النوويُّ والطحاويُّ. م

⁽٢) التّرمذيُّ معلَّقًا، أبواب الحدود، ب: ما جاء من شرب الخمر فاجلدوه، ومن عاد في الرَّابعة فاقتلوه، ح: (١٤٤٤)، ووصله النَّساتيُّ في «السنن الكبرى» ح: (٥٢٨٣)، والحاكم نحوه (٨١٢٣).

⁽٣) أبو داود، ك: الحدود، ب: إذا تتابع في شرب الخمر، ح: (٤٤٨٥)، والحديثُ صحيحٌ، وقال الحافظ في "فتح الباري" (١٢/ ٨٠): (وقبيصةُ بن ذؤيبٍ من أولاد الصَّحابة، وولد في عهد النَّبِيِّ عَلَيْ ولم يَسمعُ منه، ورجالُ هذا الحديثِ ثقاتٌ مع إرسالِه، والظَّاهرُ أنَّ الذي بلَّغ قبيصة ذلك صحابيٌّ، فيكون الحديثُ على شرط الصَّحيح؛ لأنَّ المنذريَّ قال في "اختصار السنن": ذكروا أنَّ قبيصة سمعَ من إيهامَ الصَّحابي لا يضرُّ، ويؤيِّد كلامَ الحافظ هذا أنَّ المنذريَّ قال في "اختصار السنن": ذكروا أنَّ قبيصة سمعَ من

فثبتَ بهذا أنَّ القتلَ بشربِ الخمرِ في الرَّابعة منسوخٌ، وقيل: إنَّه باقٍ سياسةً، وهو الأصحُّ.

٤٧٣٩ ـ وفي روايةٍ لأبي داود(١): ثُمَّ(٢) قَالَ [رَسُولُ اللهِ ﷺ: لأَصحَابِهِ]: «بَكِّتُوهُ»، فَأَقْبَلُوا عَلَيْهِ يَقُولُونَ: مَا اتَّقَيْتَ الله، مَا خَشِيتَ الله، وَمَا اسْتَحْيَيْتَ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، [فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: أَخْزَاكَ الله، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (لاَ تَقُولُوا هَكَذَا، لاَ تُعِينُوا عَلَيْهِ الشَّيْطَانَ»] «وَلَكِن قُولُوا: اللَّهُمَّ اغفِر لَهُ اللَّهُمَّ ارحَمهُ».

٤٧٤٠ وعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قال: شَرِبَ رَجُلٌ فَسَكِرَ، فَلُقِيَ يَمِيلُ فِي الفَجِّ، فَانطُلِقَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَضَحِكَ، النَّبِيِّ ﷺ فَلَحَ فَلَ خَلَ عَلَى العَبَّاسِ فَالتَّزَمَهُ، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَضَحِكَ، وَقَالَ: «أَفَعَلَهَا؟» وَلَم يَأْمُر فِيهِ (٣) بِشَيءٍ، رواه أبو داود (٤٠).

٤٧٤١ ـ وروى عُبَيدُ بنُ عُمَيرٍ أَنَّ عَلِيًّا وَعُمَرَ ، قَالَا: مَن مَاتَ مِن حَدٍّ أَو قِصَاصٍ فَالَا دِيَةَ (٥)

⁼ الصَّحابة، وإذا ثبت أنَّ مولدَه في أوَّل سنةٍ من الهجرة؛ أمكنَ أنْ يكون سمعَ من رسول الله ﷺ، ويؤيِّدُ هذا الحديثَ ويقوِّيه الإجماعُ على ترك القتل كما حكاه غيرُ واحدٍ من أهل العلم. انظر: «سنن أبي داود» ت الأرنؤوط (٦/ ٥٣٥)

⁽١) أبو داود عن أبي هريرة، ك: الحدود، ب: في الحدِّ في الخمر، ح: (٤٤٧٨)، وما بين المعكوفين رواية أخرى أخرجها برقم: (٤٤٧٧)، وصحَّحه البخاريُّ، ك: الحدود، ب: الضَّرب بالجريد والنَّعال، ح: (٦٧٧٧).

⁽٢) قولُه: «ثمَّ قال»: (أي: بعد أمر حدِّ الخمر، «بكِّتُوه» من التبكيتِ، وهو التَّوبيخُ والتَّعييرُ باللِّسان، والظَّاهرُ أنَّ هذا الأمرَ للاستحباب بخلاف الأوَّل، فإنَّه للإيجاب). كذا في «المرقاة». م

⁽٣) قولُه: "ولم يأمرُ فيه بشيء": قال في "المرقاة": (يحتمل أنْ يكونَ إنَّما لم يعرض له بعد دخوله دارَ العبَّاسِ من أجل أنَّه لم يكنْ ثبتَ عليه الحدُّ بإقرارِ منه أو شهادةِ عدولٍ، وإنَّما لُقي في الطّريق يميلُ فظُنَّ به السُّكر، فلم يكشفْ عنه رسولُ الله ﷺ وتركه على ذلك، ويحتمل أنْ يكونَ إنما لم يعرض له من أجل أنَّه يميلُ في الفجّ؛ أي: يظهرُ أثرُ السُّكر في مشيه وحركاته وأطرافه، وهو لا يوجب الحدَّ، ولو كان هو أنْ لا يعرف شيئًا حتى الأرضَ من السَّماء؛ لَما تركه على ذلك وأقام عليه الحدَّ، هذا ما ذهب إليه أبو حنيفة رحمة الله. م

⁽٤) أبو داود، ك: الحدود، ب: في الحد في الخمر، ح: (٤٤٧٦)، وأخرجه النَّسائيُّ في «الكبرى» (٥٢٧١)، وصحَّحه الحاكمُ ووافقهُ الذَّهبيُّ (٨١٢٤).

قال الخطَّابِيُّ: الفجُّ: الطَّريقُ.

⁽٥) قولُه: «فلا دية له... إلخ»: (أي من حُدَّ أو عُزِّرَ فمات؛ يعني: من حدَّه الإمامُ أو عزَّره فمات فدمُه هدرٌ لا يجب به=



لَهُ، الحَقُّ قَتَلَهُ، وَرَوَاهُ بِنَحوِهِ ابنُ المُنذِرِ عَن أَبِي بَكرِ(١).



الجرح، (٨/ ٦٨)، ومسدَّدٌ كما في «إتحاف الخيرة» (٤/ ٢٠٤) عن عمر، وقال البوصيريُّ: (هذا إسنادٌ رجالُه ثقاتٌ).

⁼ شيءٌ، لا على الإمام ولا على الجلّاد والمعزِّر بأمرِه من غير فرق بين حدِّ الشُّرب وغيره، هذا عندنا ومالك وأحمد، خلافًا للشَّافعيُّ؛ لأنَّ الإمام مأمورٌ بالحدِّ والتَّعزيرِ، وفعلُ المأمور لا يتقيَّد بشرط السَّلامة، وتمامه في «الفتح» و «التبيين». قلت: ومقتضى التَّعليل بالأمر أنَّ ذلك غيرُ خاصِّ بالإمام، فقد مرَّ أنَّ لكلِّ مسلم إقامةُ التَّعزير حال مباشَرة المعصية؛ لأنَّه مأمورٌ بإزالةِ المنكر إلا أنْ يفرق بأنَّه يمكنُه الرَّفع إلى الإمام، فلم تتعيَّن الإقامةُ عليه بخلاف الإمام، فتأمَّل، وأيضًا حجَّتُنا هذه الآثارُ)، التقطته من «شرح الوقاية» و «عمدة الرعاية» و «نيل الأوطار» و «رد المحتار». م أخرج نحوه ابن أبي شيبة (٢٨٢٣٩)، والبيهقيُّ في «السنن الكبرى»، ك: الجراح، ب: الرَّجل يموت في قصاص



٤٧٤٢ ـ عَن عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ ﷺ أَنَّ رَجُلًا [عَلَى عَهدِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ] اسمُهُ عَبدَاللهِ، وَكَانَ يُلقَّبُ حِمَارًا، وَكَانَ يُضحِكُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَكَانَ النَّبِيُ ﷺ قَد جَلَدَهُ فِي الشَّرَابِ، فَأُتِي بِهِ يَومًا فَأَمَرَ بِهِ فَجُلِدَ، خَمَارًا، وَكَانَ يُضحِكُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَكَانَ النَّبِيُ ﷺ قَد جَلَدَهُ فِي الشَّرَابِ، فَأَتِي بِهِ يَومًا فَأَمَرَ بِهِ فَجُلِدَ، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ (لاَ تَلعَنُوهُ، فَوَاللهِ مَا عَلِمتُ إِنَّهُ فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ (لاَ تَلعَنُوهُ، فَوَاللهِ مَا عَلِمتُ إِنَّهُ يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ»، رواه البخاريُّ (۱).

٤٧٤٣ ـ وفي رواية أخرى له (٢): فَلَمَّا انصَرَفَ قَالَ بَعضُ القَومِ: أَخزَاكَ اللهُ، قَالَ: «لاَ تَقُولُوا هَكَذَا، لاَ تُعِينُوا عَلَيهِ الشَّيطَانَ».

٤٧٤٤ عَنِ أَبِي هُرَيرَة هُ قال: جَاءَ الأَسلَمِيُ نَبِي اللهِ عَلَيْهِ، فَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ أَصَابَ امرَأَةً حَرَامًا أَربَعَ مَرَّاتٍ، كُلُّ ذَلِكَ يُعرِضُ عَنهُ النَّبِيُ عَلَيْهِ، فَأَقبَلَ فِي الخَامِسَةِ، فَقَالَ: «أَنِكَتَهَا؟» قَالَ: نَعَم، قَالَ: «كَمَا يَغِيبُ المِروَدُ فِي المُكحُلَةِ، وَالرَّشَاءُ قَالَ: «حَتَّى غَابَ ذَلِكَ مِنكَ فِي ذَلِكَ مِنهَا؟» قَالَ: نَعَم، قَالَ: «كَمَا يَغِيبُ المِروَدُ فِي المُكحُلَةِ، وَالرَّشَاءُ فِي البِئرِ؟» قَالَ: نَعَم، قَالَ: «فَهَل تَدرِي مَا الزِّنَا؟» قَالَ: نَعَم، أَتَيتُ مِنهَا حَرَامًا مَا يَأْتِي الرَّجُلُ مِن امرَأَتِهِ فِي البِئرِ؟» قَالَ: «فَمَا تُرِيدُ بِهِذَا القولِ؟» قَالَ: أُرِيدُ أَن تُطَهِّرَنِي، فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ، فَسَمِعَ النَّبِيُ عَلَيْهُ رَجُلَينِ مِن حَلالًا، قَالَ: «فَمَا تُرِيدُ بِهِذَا القولِ؟» قَالَ: أُرِيدُ أَن تُطَهِّرَنِي، فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ، فَسَمِعَ النَّبِيُ عَلَيْهُ رَجُلَينِ مِن أَصحَابِهِ يَقُولُ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: انظُر إِلَى هَذَا الَّذِي سَتَرَ اللهُ عَلَيهِ، فَلَم تَدَعهُ نَفْسُهُ حَتَّى رُجِم رَجمَ وَحَمَادٍ شَائِلٍ بِرِجلِهِ، فَقَالَ: «أَينَ فُلَانٌ وَفُلانٌ؟» الكلب، فَسَكَتَ عَنهُمَا، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً حَتَّى مَرَّ بِجِيفَةٍ حِمَارٍ شَائِلٍ بِرِجلِهِ، فَقَالَ: يَا نَبِيَ اللهِ، مَن يَأْكُلُ مِن فِيفَةٍ هَذَا الحِمَارِ»، فَقَالَ: يَا نَبِيَ اللهِ، مَن يَأْكُلُ مِن فِيفَةٍ هَذَا الحِمَارِ»، فَقَالَا: يَا نَبِيَ اللهِ، مَن يَأْكُلُ مِن فِيفَةٍ هَذَا الحِمَارِ»، فَقَالَا: يَا نَبِيَ اللهِ، مَن يَأْكُلُ مِن

⁽١) البخاريُّ، ك: الحدود، ب: ما يكره من لعنِ شارب الخمر، ح: (٢٧٨٠).

⁽٢) البخاريُّ، ك: الحدود، ب: الضَّرب بالجريد والنِّعال، ح: (٦٧٧٧).



هَذَا؟ قَالَ: «فَمَا نِلتُمَا مِن عِرضِ أَخِيكُمَا آنِفًا أَشَدُّ مِن أَكلٍ مِنهُ، وَالَّذِي نَفسِي بِيَدِهِ، إِنَّهُ الآنَ لَفِي أَنهَارِ الجَنَّةِ يَنغَمِسُ فِيهَا»، رواه أبو داود(١).

٤٧٤٥ ـ وعَنه ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "مَا أَدرِي (٢) الحُدُودُ كَفَّارَاتٌ لأَهلِهَا أَم لاً»، رواه البيهقيُّ في "سننه" (٣)، وروى عبدُ الرَّزَّاق، والحاكمُ في "مستدركه"،.....

وفي «عون المعبود» (١٢/ ٧٧): «شائل برِجلِهِ»: الباءُ للتَّعدية؛ أي: رافعٌ رجلَه من شدَّة الانتفاخ.

وأمّا ما رواه البخاريُّ وغيره مرفوعًا: «إنَّ مَن أصاب هذه المعاصيّ، فعوقبَ به في الدُّنيا؛ فهو كفّارةٌ له، من أصاب منها شيئًا، فستره اللهُ؛ فهو إلى الله، إن شاء عفا عنه، وإنْ شاء عاقبَه»، فيجب حملُه على ما إذا تاب في العقوبة؛ لأنّه هو الظّاهر؛ لأنَّ الظّاهر أنَّ ضربَه أو رجمَه يكون معه توبةٌ منه لذوقه سبب فعله، فيتقيَّد به جمعًا بين الأدلّة، وتقيُّد الظّنّيِّ مع معارضة القطعيِّ له متعينٌ بخلاف العكس، كذا في «فتح القدير»، واستدلَّ الزَّيلعيُّ على عدم كونه مطهِّرًا من الذَّنب بأنَّه يُقام على الكافر ولا مطهِّرَ له اتفاقًا، وأوضح دليلنا في «النهر»)، التقطته من «البحر الرائق» و«عمدة الرعاية» و«الدر المختار» و«رد المحتار» و«العَرف الشَّذيُّ». م

(٣) البيهة في «الكبرى»، ح: (١٧٥٩٥)، وقال ابن التُركماني في «الجوهر النقي» (٨/ ٣٢٩): (صحيحٌ بلا شكّ؛ لأنّه لو روي من وجه مرسلًا ومن وجه مرفوعًا؛ رجح الرّفع؛ لأنّه زيادةٌ، فكيف وقد روي مرفوعًا من وجهين، وقد رواه أبو داود (٤٦٧٤) بسندٍ صحيحٍ عن أبي هريرة عنه عليه الصلاة والسلام، وكذلك رواه الحاكم ثم قال: صحيحٌ على شرط الشّيخين).

⁽۱) أبو داود، ك: الحدود، ب: في الرَّجم، ح: (٤٤٢٨)، وصحَّحه ابن حبَّان (٤٣٩٩)، وأصله في «الصَّحيحين» البخاري: (٥٢٧١)، ومسلم، ح: (١٦٩١).

والبزَّار في «مسند» مثله (١)، وقال الحاكم: (صحيحٌ على شرطِ الشَّيخين)، والسَّندُ قويٌّ باعترافِ الحافظ، وأبو هريرة متأخِّرٌ فالعبرةُ له.

٤٧٤٦ ـ وروى الطَّحاويُّ (٢) عَن أَبِي هُرَيرةَ ﷺ قَالَ: أُتِي بِسَارِقِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَإِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «اذْهَبُوا بِهِ فَاقطَعُوهُ ثُمَّ إِنَّ هَذَا سَرَقَ فَقَالَ: «مَا إِخَالُهُ سَرَقَ»، فَقَالَ السَّارِقُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «أَدُهِبُوا بِهِ فَاقطَعُوهُ ثُمَّ احسِمُوهُ ثُمَّ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى ال

٤٧٤٧ ـ وفي رواية لأبي داود والنَّسائي وابن ماجه والدَّارميِّ (٣): فَأَمَرَ بِهِ فَقُطِعَ، وَجِيءَ بِهِ، فَقَالَ: «السَّغفِر اللهَ وَتُب إليهِ» فَقَالَ: أَستَغفِر اللهَ وَتُب إليهِ» فَقَالَ: «اللَّهُمَّ تُب عَليهِ» ثَلَاثًا.

وهذا يدلُّ: على أنَّ الحدَّ ليس بكفَّارةٍ للذُّنوب، والكفَّارةُ هي التَّوبةُ.



⁽١) وصحَّحه الحاكم ووافقه الذَّهبيُّ (١٠٤)، والبرَّار، ح: (٨٥١٩).

⁽٢) «معاني الآثار»، ح: (٤٩٧٤)، وقد مرَّ تخريجه برقم: (٤٧١٣).

⁽٣) أبو داود، ك: الحدود، ب: في التَّلقين في الحدِّ، ح: (٤٣٨٠)، والنَّسائيُّ، ك: قطع السَّارق، ب: تلقين السَّارق، ح: (٤٨٨١)، وابن ماجه، أبواب الحدود، ب: تلقين السَّارق، ح: (٢٥٩٧)، والدَّارميُّ، ح: (٢٣٤٩)، كلُّهم عن أبي أميَّة، وحسَّنه الحافظ في «هداية الرواة» (٣/ ٤٣٧).



(١) قولُه: (بابُ التَّعزير): لمَّا ذكرَ العقوبات المقدَّرة، شرَع في غير المقدَّرة، والتَّعزير لغةً: التَّاديبُ مطلقًا، بضربِ وغيرِه، دونَ الحدِّ أو أكثرَ منه. وشرعًا: هو تأديبٌ جزاءَ الفعل هو محظورٌ شرعًا. والفرق بين التَّعزير والحدِّ على ما في «نصاب الاحتساب» و «التَّارخانيَّة» وغيرهما بوجوه، أحدُها: أنَّ الحدَّ مقدَّرٌ شرعًا، والتَّعزيرُ مفوَّضٌ إلى رأي الإمام. وثانيها: أنَّ الحدَّ يندرئ بالشُّبهة، والتَّعزير يجب معها. وثالثها: أنَّ الحدَّ لا يجب على الصَّبيّ، والتَّعزير شرع عليه. والرَّابع: أنَّ الحدَّ يوجد في الذِّمِّ ويطلقُ الحدُّ عليه، وتأديبُه لا يسمَّى تعزيرًا بل عقوبةً. والخامس: أنَّ الحدَّ مختصُّ بالإمام، والتَّعزير يقيمه الزَّوجُ والمولى وكلُّ من رأى أحدًا يباشر المعصيةَ. والسَّادس: أنَّ الرُّجوعَ يعمل في الحدِّ لا في التَّعزير. والسَّابع: أنَّه يحبس المشهودُ عليه حتى يُسأل عن الشُّهود في الحدِّ لا في التَّعزير. والعاشر: أنَّ الحدَّ لا يجوز للإمام تركُه، بخلاف التَّعزير. والتَّاسع: أنَّ الحدَّ يسقط بالتَّقادم دون التَّعزير. والعاشر: أنَّ الحدَّ لا يجوز للإمام تركُه، بخلاف التَّعزير.

وفي «البحر»: أجمعت الأمّة على وجوب التّعزير في كبيرة لا توجب الحدّ، وكلٌ من ارتكب معصية ليس فيها حدّ مقدّرٌ، ويثبت عليه عند الحاكم؛ فإنّه يجب فيها التّعزير. وفي «السراجية»: من وطئ بشبهة؛ عُزّر، انتهى. وفي «اللذخيرة»: إنْ كان الفعل من جنسِ ما يجب به الحدُّ، ولم يجب لمانع وعارض؛ يبلغ التّعزيز أقصى غاياته، وإن كان من جنسِ ما لا يجب فيه الحدُّ؛ لا يبلغ أقصى غاياته، ولكنّه مفوّضٌ إلى رأي الإمام، انتهى. وفي «نصاب الاحتساب»: التّعزير واجبٌ كالحدّ؛ لأنّه جزاءٌ فعل هو محظور، فيكون واجبًا بخلاف التّأديب؛ لأنّه غير واجبٌ عندنا، بل مباح، كذا في «عمدة الرعاية». وقال في «المرقاة»: ثم التّعزيرُ فيما شرع فيه التّعزير إذا رآه الإمام واجبٌ عندنا، وهو قول مالكِ وأحمد، وعند الشّافعيّ: ليس بواجب؛ لِمَا أنَّ رجلًا جاء إلى النّبيّ عني، فقال: إني رأيت امرأة فأصبت منها ما دون أنْ أطأها، فقال رسولُ الله عني: «أصلَيْتَ معنا؟» قال: نعم، فتلا عليه: ﴿إنَّ ٱلمُسْنَتِ يُذَهِبُنَ فأصبت منها ما دون أنْ أطأها، فقال رسولُ الله عني: «أصلَيْتَ معنا؟» قال: نعم، فتلا عليه: ﴿إنَّ ٱلمُسْنَتِ يُذَهِبُنَ واحكم الذي حكم به للزُّير في سقي أرضه، فلم يوافق غرضه: أنْ كانَ ابنَ عمَّيْكَ، فغضب عني، فلم يعزِّره، ولنا: أنَّ الحكم الذي حكم به للزُّير في سقي أرضه، فلم يوافق غرضه: أنْ كانَ ابنَ عمَّيْكَ، فغضب عنه، فلم يعزِّره، ولنا: أنَّ





٤٧٤٨ _ عَنِ النُّعُمَانِ بِنِ بَشِيرِ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «مَن (١) بَلَغَ حَدًّا فِي غَيرِ حَدٍّ؛ فَهُوَ

ما كان منصوصًا عليه من التَّعزير، كما في وطءِ جاريةِ امرأتِه أو جاريةٍ مشتركةٍ، يجب امتثالُ الأمر فيه، وما لم يكن منصوصًا عليه إذا رأى الإمام بعدَ مجانبة هوى نفسه المصلحة لو علم أنَّه لا ينزجر إلا به؛ وجب؛ لأنَّه زاجرٌ مشروعٌ لحق الله تعالى، فوجب كالحدِّ، وما عَلم أنَّه ينزجر بدونه؛ لا يجب، وهو محملُ حديثِ الذي ذكر للنَّبي عَلَيْهِ ما أصاب من المرأة؛ فإنَّه لم يذكره للنَّبي عَلَيْه إلا وهو نادمٌ منزجرٌ؛ لأنَّ ذِكره له ليس إلا للاستعلام بموجَبه ليُقعل معه، وأمَّا حديثُ الزُّبير؛ فالتَّعزير لحقِّ آدميٍّ، وهو النَّبيُّ عَلَيْهُ، ويجوز له تركُه.

حاصلُه ما في «رحمة الأمّة»: أنَّ التَّعزيرَ هو مشروعٌ لكلِّ معصيةٍ لاحدَّ فيها ولا كفَّارة، وهل هو فيما يُستحقُّ التَّعزيرُ في مثله حقُّ واجبٌ لله هُ أم غيرُ واجب؟ قال الشَّافعيُّ: لا يجب، بل هو مشروعٌ، وقال أبو حنيفة ومالكٌ: إذا غلب على ظنّه الله لا يصلحه إلا الضَّرب؛ وجب، وإذا غلب على ظنّه صلاحُه بغيره؛ لم يجب، وقال أحمد: إذا استحقَّ بفعله التَّعزيرَ؛ وجبَ. م

(١) قولُه: «مَنْ بِلغَ حدًّا في غيرِ حدًّ؛ فهو من المعتدين»: (والأصلُ في نقص التّغزير عن الحدود هذا الحديث، واذا تعذّر تبليغ التّغزير حدًّا فأبو حنيفة ومحمَّدٌ رحمهما الله نظرا إلى أدنى الحدّ، وهو حدُّ العبد في القذف، فصر فاه إليه، وذلك أربعون، فنقصا منه سوطًا، فبعلا أكثر التّغزير تسعة وثلاثين سوطًا، هذا هو الحتُّ؛ لأنَّ من اعتبر حدًّا لأحرار؛ فقد بلغ حدًّا، وهو حدُّ العبد، وتنكير حدِّ في الحديث ينافيه، وبقولنا قال الشَّافعيُّ في الحرِّ، وقال في العبد: تسعة عشر؛ لأنَّ حدًّا لعبد عنده عشرون، وفي الأحرار أربعون، وأبو يوسف اعتبر أقلَّ حدود الأحرار؛ لأنَّ الأصل الحريَّة، فنقص سوطًا في رواية عنه، فبعل أكثر التّغزير تسعة وسبعين سوطًا، وهو قول زفر رحمه الله تعالى، وهو القياس، وظاهر الرِّواية عن أبي يوسف: تنقيصُ خمسةٍ، كما رُوي عن عليٍّ، ويجب تقليد الصَّحابيِّ فيما لا يدرك بالرَّأي، لكنَّه غريبٌ عن عليٍّ، وتمامه في «الفتح»، وفي «الحاوي» للقدسيّ: قال أبو يوسف: أكثرُه في العبد تسعة وثلاثون سوطًا، وفي الحرِّ خمسةٌ وسبعون سوطًا، وبه نأخذ، اه. فعلم أنَّ الأصحَ قولُ أبي يوسف، «بحر»، قال صاحب «رد المحتار»: يحتمل أنَّ قوله: (وبه نأخذ) ترجيحٌ للرِّواية النَّانية عن أبي يوسف على الرِّواية الأولى؛ لكونِ النَّانية هي ظاهرَ الرِّواية عنه، ولا يلزم من هذا ترجيحٌ قوله على قولهما الذي عليه متون المذهب، مع نقل لكونِ النَّانية هي ظاهرَ الرَّواية من حدًّ الزَّنا، وقذفَ غير المحصن أو المحصن بغير الزِّنا من حدًّ القذف؛ صرفًا لكلً نوع إلى نوعه، وعنه أنَّه يُعتبر على قدر عظم الجرم وصغره، «ذيلعي».

وأقلُّ التَّعزير ثلاثُ جلدات، وهكذا ذكره القدوريُّ، فكأنَّه يرى أنَّ ما دونها لا يقع به الزَّجر، وليس كذلك، بل=



مِنَ المُعتَدِينَ»، رواه البيهقيُّ في «سننه»(١) وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ فِي كِتَابِ «الآثَارِ» مُرسَلًا.

٤٧٤٩ ـ وعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ عَيَّالِةٍ قَالَ: «إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُم؛ فَليَتَّقِ الوَجه»،......

يختلف ذلك باختلاف الأشخاص، فلا معنى للتَّقدير مع حصول المقصود بدونه، فيكون مفوضًا إلى رأي القاضي، يُقيمه بقدر ما يرى المصلحة فيه على ما نبيِّن تفاصيله، وعليه مشايخنا رحمهم الله، «زيلعي» ونحوه في «الهداية»، قال في «الفتح»: فلو رأى أنَّه ينزجر بسوطٍ واحدٍ؛ اكتفى به، وبه صرَّح في «الخلاصة»، فلو رأى أنَّه لا ينزجر إلا ينزجر بأقل من تسعةٍ وثلاثين؛ صار أكثرُه أقل الواجب، وتبقى فائدة تقدير الأكثر بها أنَّه لو رأى أنَّه لا ينزجر إلا بأكثر منها؛ يقتصر عليها، ويبدل ذلك الأكثر بنوع آخر، وهو الحبس مثلا، وقال في «عمدة الرعاية»: اعلم أنَّ التَّعزير على أنواعٍ، فقد يكون بالصَّفع على العنق، وبفرك الأذن، وبنظر القاضي له بوجه عبوسٍ وبشتم غيرِ القذف، وبالحبس وبالنَّني وبالقتل وبالضَّرب وبغير ذلك، فإنِ اقتضى رأيُ القاضي الضَّرب في واقعةٍ، فحينتُذ ينبغي له أنْ ينقصه من مقدار أدنى الحدود، وهو أربعون سوطًا لشارب الخمر، كذا حققه في «فتح القدير»، وذكر جمعٌ من المشايخ التَّعزير بالقتل في مواضع، حيث قالوا: إنَّ للإمام قتلَ من سرق مرارًا سياسة، ومن تكرَّر منه الخنق مرارًا، المشايخ التَّعزير بالقتل في مواضع، حيث قالوا: إنَّ للإمام قتلَ من سرق مرارًا سياسة، ومن تكرَّر منه الخنق مرارًا، والسَّاحر إذا تكرَّر منه السِّحر، والرُّنديق ومعتاد اللَّواطة، ومن سبَّ النَّبيَ عَيُلِهُ، وأكثر منه وهو ذمِّيٌ، وصرَّحوا أيضًا بأنَّ من وَجد مع زوجته رجلًا يزني؛ له قتلُها، وأمثال هذه كثيرةٌ، وصرَّح في «الخلاصة» و«الظهيرية» بجواز التَّعزير بأخذ المال وبإحراق البيت ونحو ذلك.

وقال أصحابنا وأصحاب الشَّافعيِّ: حديث أبي بردة بن نيار: «لا يُجلد فوق عشر جلداتٍ» منسوخٌ بدليل عمل الصَّحابة بخلافه من غير إنكار أحدٍ، واستدلُّوا بأنَّ الصَّحابة جاوزوا عشرة أسواطٍ، وذكر بعض المتأخرين أنَّ حديث أبي بردة محمولٌ على التَّاديب الصَّادر من غير الولاة، كالسَّيِّد يضرب عبدَه والزَّوجِ يضرب زوجتَه والأبِ ولدَه؛ يعني: لا يُزاد على العشر في التَّاديبات التي لا تتعلَّق بمعصيةٍ، كتأديب الأب ولدَه الصَّغير)، التقطته من «المرقاة» و«الهداية» و«ديل الأوطار» و«عمدة القاري». م

(۱) البيهقيُّ في «الكبرى»، جماع أبواب صفة السَّوط، ما جاء في التَّعزير، ح: (١٧٥٨)، والطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٢/ ١٧٦) ح: (١٩٧)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٦/ ٢٨١): (رواه الطَّبرانيُّ، وفيه محمَّدُ بن الحسين الفضاض، والوليدُ بن عثمان خالُ مسعرٍ ولم أعرفهما، وبقيَّةُ رجاله ثقاتٌ)، وأخرجه محمَّدٌ في «الآثار» مرسلًا، ب: التَّعزير، ح: (٢٠٦)، وقال الشَّيخ عميم الإحسان في «فقه السنن» ص: (٥٥١): (مرسلٌ قويٌّ)، وقال البيهقيُّ: (المحفوظ هذا الحديث مرسلٌ).

رواه أبو داود^(۱).

• ٤٧٥ - وعَن ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا (٢) قَالَ الرَّجُلِ لِلرَّجُلِ: يَا يَهُودِيُّ، فَاضرِبُوهُ عِشرِينَ، وَمَن (٣) وَقَعَ عَلَى ذَاتِ مَحرَمٍ؛ فَاقْتُلُوهُ»، رواه التِّرمذيُّ (٤)، وهذا زجرٌ وسياسةٌ، وحكمه: حكم سائر الزُّناة.

١ ٤٧٥ - وعَن عُمَرَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَجَدتُمُ الرَّجُلَ قَد غَلَّ؛ فَأَحرِقُوا (٥٠ مَتَاعَهُ وَاضِرِبُوهُ»، رواه التِّرمذيُّ وأبو داود (٢٠)، وقال التِّرمذُي: (قال البخاريُّ: وقد رُوي في غير حديثٍ عن

- (۱) أبو داود، ك: الحدود، ب: في التَّعزير، ح: (٤٤٩٣)، وهو عند مسلم، ك: البرِّ، ب: النَّهي عن ضرب الوجه، ح: (١٦٥١)، والبخاريُّ، ك: العتق، ب: إذا ضرب العبد؛ فليجتنب الوجه، ح: (٢٥٥٩)، كلاهما بلفظِ: «إذا قاتل أحدكم؛ فليجتنب الوجه».
- (٢) قولُه: «إذا قال الرَّجلُ للرَّجلِ: يا يهوديُّ؛ فاضربوه عشرينَ... إلخ»: (حديثُ أبي بردةَ منسوخٌ بهذا الحديثِ؛ لأنَّه قد ثبت فيه أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يجاوز العشرة، أخذته من «اللمعات»، وقال في «الدر المختار»: عُزِّرَ الشَّاتمُ بـ: يا مخنَّثُ يا يهوديُّ، والضَّابطُ: أنَّه متى نسبه إلى فعلِ اختياريُّ محرَّم شرعًا، ويعدُّ عارًا عرفًا؛ يعزَّر، وإلا لا). «ابن كمال». م
- (٣) قولُه: "ومن وقعَ على ذاتِ محرَمٍ؛ فاقتلوه": (قيل: إنّه محمولٌ على المستحلِّ لذلك، وقال المظهر: حكم أحمد بظاهر الحديث، وقال غيره: هذا زجرٌ، وإلا؛ حكمُه حكم سائر الزُّناة، يُرجم إنْ كان محصنًا، ويجلد إنْ لم يكن محصنًا). كذا في "المرقاة". م
- (٤) التَّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب الحدود، ب: ما جاء فيمن يقول للآخر يا مخنَّثُ، ح: (١٤٦٢)، وابن ماجه مختصرًا، أبواب الحدود، ب: مَن أتى أتى محرَمٍ ومن أتى بهيمةً، ح: (٢٥٦٤)، وهو في «مسند أحمد»: (٢٧٢٧) وقال الشيخ شاكر: (إسنادُه حسنٌ).
- (٥) قولُه: «فأحرِقوا متاعَه»: وقال في «العَرف الشذي»: يدلُّ حديثُ الباب على إحراق المال تعزيرًا، وفي عامَّة كتبنا نفي التَّعزير بالمال، وأنَّه منسوخٌ، ووجدت في «الحاوي» للقدسيِّ: جوازَ التَّعزير بالمال عن أبي يوسف، انتهى. وصرَّح في «الخلاصة» و «الظهيرية» بجوازِ التَّعزير بأخذ المال وبإحراق البيت ونحو ذلك. م
- (٦) أبو داود واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: في عقوبة الغالِّ، ح: (٢٧١٣)، والتِّرمذيُّ، أبواب الحدود، ب: ما جاء في الغالِّ ما يصنع به، ح: (١٤٦١)، وصحَّحه الحاكمُ ووافقه اللَّهبيُّ (٢٥٨٤).

النَّبِيِّ عَلَيْهِ فِي الغالِّ فلم يأمرُ فيه بحرقِ متاعِه)، وقال الطَّحاويُّ: (لو صحَّ الحديثُ؛ لاحتملَ أنْ يكون حين كانت العقوبةُ بالمال).





وقولِ الله ﷺ: ﴿يَنَايُهَا (١) الَّذِينَ مَامَنُواْ إِنَّمَا الْخَتُرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَضَابُ وَالْأَوْلَمُ رِجْسُ مِّنَ عَمَلِ الشَّيْطُنِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَكُمْ تُقْلِحُونَ ﴿ اللهِ عَلَى إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطُنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَبْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللهِ وَعَنِ الْعَلَكُمْ تُقْلِحُونَ ﴿ اللهِ اللهِ وَعَنِ اللَّهِ وَعَنِ اللَّهِ وَعَنِ اللَّهُ مُنْهُونَ ﴾ [المائدة: ٩٠ ـ ٩١] وقوله تعالى: ﴿ أَعْصِرُ (٢) خَمْرًا ﴾ [يوسف: ٣٦].

٢٧٥٢ - عَن سَالِم بِنِ عَبدِاللهِ عَن أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنَ العِنَبِ(٣) خَمرًا، وَأَنهَاكُم

⁽۱) قولُه: ﴿ يَكَاثُمُ اللَّهِ مَا مَنُوا إِنَمَا الْفَتْرُ وَالْفَيْسِرُ ... ﴾ إلى المائدة: ٩٠] (فيها دلائلُ سبعةٌ على تحريم الخمر، أحدُها: قولُه: ﴿ وَمِعْنُ ﴾ والرَّجسُ هو النَّجِسُ، وكلُّ نجسٍ حرامٌ، والثّاني: قوله: ﴿ مَن عَملِه فهو حرامٌ، والثّالث: ٩٠]، وما هو من عملِه فهو حرامٌ، والثّالث: قولُه: ﴿ وَالْمَائِدة: ٩٠]، وما أمر الله باجتنابه فهو حرامٌ، والرَّابع: قولُه: ﴿ الْمَلَّكُمُ مَنْلِحُونَ ﴾ [المائدة: ٩٠]، وما عُلِق رجاءُ الفلاح باجتنابه فالإتيانُ به حرامٌ، والخامس: قولُه: ﴿ إِنَّمَا يُربِيدُ الشّيطانُ أَن يُوعِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَرُودَ وَالْبَغْضَاء بين المسلمين فهو يُوعِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَرُودَ وَالْبَغْضَاء بين المسلمين عن ذكر الله وعن السَّادس: قوله: ﴿ وَيَصُدُّكُمْ عَن ذِكْرِ اللهِ وَعَنَى المُسلمين عن ذكر الله وعن الصَّلاة فهو حرامٌ، والسَّابع: قوله: ﴿ وَيَصُدُّكُمُ مَن ذِكْرِ اللهُ عَبَادَه بالانتهاء عنه فالإتيانُ به حرامٌ، والسَّابع: قوله: ﴿ وَيَصُدُّكُمُ مَن أَنْ يُمُونَ ﴾ [المائدة: ٩١]، وما يصدُّ به الشّيطان المسلمين عن ذكر الله في السَّلاة فهو حرامٌ، والسَّابع: قوله: ﴿ وَهَمْ لَ أَنّمُ مُنتُونَ ﴾ [المائدة: ٩١]، معناه انتهوا، وما أمر الله عبادَه بالانتهاء عنه فالإتيانُ به حرامٌ، «الكشَّاف»، قلت: والشَّامن: اقترانها بالأوثها، حيث قال: ﴿ إِنَّمَا لَلْمُونَ وَالمَرْقَامُ وَالْأَوْنَ وَالمَالِدَة: ٩٠]، وما يقترن بالكُفر فلا أقلَّ من أنْ يكون حرامًا، ولذا أورد شارب الخمر كعابد الوثن وشارب الخمر كعابد الوثن وشارب الخمر كعابد الوثن وشارب الخمر كعابد الوثن وشارب الخمر كعابد الللَّات والعزّى)، كذا في «المرقاة». م

 ⁽٢) قوله: ﴿أَعْصِرُ خَمَّرًا ... ﴾ إلخ [يوسف: ٣٦]: (قالوا: فدلَّ على أنَّ الخمرَ هو ما يُعصر لاما يُنبذ). كذا في «نيل الأوطار». م

⁽٣) قولُه: «إنَّ من العنب خمرًا... إلخ»: (اعلم أنَّ جميع الأعيان التي تستخرج منها الأشربةُ أربعةٌ: العنب والتَّمر والزَّبيب والحبوب، كالحنطة والشَّعير والذُّرة، ثم للماء الذي يستخرج من هذه الأعيان حالتان: نِيْءٌ ومطبوخٌ، والمطبوخُ نوعان: ما طُبخ حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثاه، أو بقي نصفُه وذهب نصفُه، وللماء الذي يستخرج من هذه الأعيان أوصافٌ ثلاثيةٌ: حلوٌ وقارصٌ ومرٌّ، وما يتَّخذ من العنب خمسةٌ: أحدها: الخمرُ،=

وهي النّيء من ماء العنب إذا غلى واشتد وقذف بالزّبد، هذا عند أبي حنيفة، وعندهما: إذا اشتدًّ؛ صار خمرًا بدون قذف الزّبد، وبه قالت النَّلاثة. ولأبي حنيفة: أنَّ الغلّيانَ بذاته الشِّدَّةُ، وكمالُها بقذف الزَّبد وسكونه؛ إذ به يتميَّز الصَّافي من الكدِر، وأحكام الشَّرع قطعيَّةٌ، فتُناط بالنّهاية كالحدِّ، وإكفارِ المستحلِّ، وأحكامُه أنَّه حرامٌ قليلُه وكثيرُه، والثّاني: الباذق، وهو الذي طبخ أدنى طبخة، وهو حلالٌ حلوُه، وإذا غلى واشتدًّ؛ يحرُم، والثّالث: المنصَّفُ، وهو الذي طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثُه؛ الذي طبخ حتى ذهب نشأه، وحكمُه حكم الباذق، والرّابع: المثلّثُ، وهو الذي طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثُه؛ حلالٌ وإنْ غلى واشتدً، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمّدٌ ومالكٌ والشّافعيُّ رحمهم الله تعالى: حرامٌ قليلُه وكثيرُه، وهذا الخلاف فيما إذا قصد به التقوِّي، أمّا إذا قصد به التلهي؛ لا يحلُّ بالاتّفاق، وعن محمّدٍ رحمه الله مثل قولهما، وعنه أنّه كرة ذلك، وعنه أنّه توقّف فيه، قال: لا أحرِّمُه ولا أبيحه.

والخامسُ: الجُمهُوريُّ، وهو من ماء العنب إذا صُبَّ عليه الماء، وقد طبخ حتى ذهب ثلثُه وبقي ثلثاه، وحكمه حكم الباذق، وما يتَّخذ من الزَّبيب نوعان، نقيعٌ ونبيذٌ، الأوَّلُ: أنْ ينقع في الماء ويترك حتى يستخرِج الماء حلاوته، وحكمه حكم الباذق، والثَّاني: هو الذي من ماء الزَّبيب إذا طبخ أدنى طبخة، وحكمه حكم المثلَّث، وما يتَّخذ من التَّمر ثلاثةٌ: السَّكرُ محرَّكةٌ، وهو المتَّخذ من ماء التَّمر، والفضيخ المتَّخذ من ماء البُسْر، وحكمه حكم الباذق، والنَّبيذ المتَّخذ من ماء التَّمر والبُسْر المذنَّب، إذا طبخ أدنى طبخة، حكمه حكم المثلَّث، وما يتخذ من العسل والإجاص والفرصاد والذُّرة والحنطة فهو كالمثلَّث.

ثم اعلم أنَّ كون الخمر اسمًا للنَّيْءِ من ماء العنب إذا صار مسكرًا حقيقة بالاتفاق من أثمَّة اللَّغة حتى اشتهر استعماله فيه، وفي غيره سمِّي بأسام مختلفةٍ مجازًا، وهذا عندنا، وقال الشَّافعيُّ وغيره: الخمر هو اسمٌ لكلِّ مسكرٍ؛ لما روي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنه أنَّه ﷺ قال: «كلُّ مسكرٍ خمِّر، وكلُّ مسكرٍ حرامٌ»، وعن النعمان بن بشير ﷺ قال: قال رسول الله تعالى ﷺ: «إن من الحنطة خمرًا، وإنَّ من الشَّعير خمرًا، ومن الزَّبيب خمرًا، ومن التَّمر خمرًا، ومن العسل خمرًا»، وعن أبي هريرة قال: قال ﷺ: «الخمرُ من هاتين الشَّجرتين: النَّخلةِ والعنبةِ»؛ ولأنَّ الخمرَ سمِّيت خمرًا؛ لمخامرتها العقل، وكلُّ مسكر يخامر العقل.

قلنا: الخمرُ حقيقةً اسمٌ للنّيء من ماء العنب إذا صار مسكرًا، وغيرُه من الأشربة كلَّ واحدٍ له اسمٌ مثلُ المثلّث والباذق والطّلاء والمنصّف والسَّكر ونحوها، وإطلاقُ الخمر عليها مجازٌ، وعليه تحمل أحاديث الخصوم، وتؤيّده أحاديث الباب المذكورة في هذا الكتاب؛ لأنَّ السُّكْرَ من كلِّ شرابٍ هو غيرُ الخمر في أحاديث الباب؛ لأنَّ العطف يقتضي المغايرة، وتفصيلُه: أنَّ قوله ﷺ: «الخمرُ من هاتين الشَّجرتين: النخلةِ والعنبةِ» قد أوَّلناه بتأويلاتٍ، الأولى: أريدَ في هذا الخبر وفيما جاء مثله من الأخبار بيانُ الحكم، وهو الحرمةُ لا بيان الحقيقة؛ إذ هو اللَّاقق=



بمنصب الرِّسالة؛ لأنَّ النَّبِي ﷺ مبعوث لبيان الأحكام، لا لبيان الحقائق بأن يقول: هذا حجرٌ، وهذا شجرٌ؛ لأنَّ واحدٍ يعلم ذلك من آحاد النَّاس، والنَّاني: أنْ يكون المرادُ من قوله: «من هاتين الشَّجرتين» إحداهما، كما في قوله ﷺ: ﴿ يَكُمَّ عَنْكُمْ الْمِيْنَ الْمَرْيُسُلُ مِيْكُمْ اللَّائِسُ الْمَالِيْسُ لا من الجنّ، وقولِه ﷺ: قوله ﷺ: وَالرَّسُل من الإنس لا من الجنّ، وقولِه ﷺ: النَّالَةُ وَالرَّمِنَ اللَّهُ وَالرَّمِنَ اللَّهُ وَالرَّمِنَ اللَّهُ وَالرَّمِن اللَّهُ وَالرَّمِن اللَّهُ وَالرَّمِن اللَّهُ وَالرَّمِن اللَّهُ وَالرَّمِن اللَّهُ وَالرَّمِن المنافِق والمنافِق والرَّمِن المنافِق والمنافِق والرحمن على المنافِق والمنافِق والمنافق المنافق والمنافق والمنافق والمنافق المنافق والمنافق المنافق والمنافق المنافق المنافق

فإنْ قلت: لمّا جاءهم منادي رسول الله على أنّ الخمر قد حرِّ مت امتنعوا وكسروا الجرار، ولم ينكروا ولا قالوا: كنّا نشرب الفضيخ، بل امتنعوا، فلولا أنّ عندهم خمرٌ لمّا امتنعوا منه؟ قلتُ: الفضيخ الذي كانوا يشربونه حينئذٍ كان مسكرًا، والمسكر يطلق عليه اسمُ الخمر باعتبار مخامرته العقل؛ لأنّ حقيقة الخمر من العنب النّيء المشتد، حتى يتعلق به الحدُّ في قليله، وغير ماء العنب من الأشربة لا يتعلّق الحدُّ إلا بالمسكر منها، وقولنا: الخمر من العنب وحده لا ينافي قول الصّحابة: "إنّ الخمر من خمسة أشياء»، ولا يضرُّه فصاحتُهم؛ لأنّهم استعملوا في كلامهم الحقيقة والمجاز، وهو عين الفصاحة، ولا يفرِّ ق بينهما من كلام الصّحابة إلا من له ذوقٌ من إدراك دقائق الكلام؛ يعني: الصّحابة ما أطلقوا على العصير من غير العنب خمرًا بطريق الوضع اللُّغويِّ، بل بطريق التّسمية، والتّسمية عين الوضع بلا خلافٍ، ووجه تسميتهم من باب التّشبيه والمجاز، لا من حيثُ الحقيقة، وإنّما أراقوا المتّخذ من على التّم والرُّطَب؛ لأنّه كان مسكرًا حينتذٍ، فأطلقوا عليه الخمر من جهة إسكاره لا من طريق الوضع اللُّغويُّ، والدَّليل على أنّه كان مسكرًا حين بلغهم الخبر بتحريم الخمرِ ما رواه أبو عاصم بلفظ: (حين مالت رؤوسهم فدخل داخلٌ، فقال: إنّ الخمر حرِّمت، قال: فما خرج منّا خارجٌ ولا دخل داخلٌ حتى كسرنا القلال، وأهرقنا الشَّراب)؛ الحديث، فلو كان غير مسكر؛ لَما فعلوا ذلك، وروى الطَّحاويُّ من حديث أنس هي قال: (كان أبو عبيدة بن الحديث، فلو كان غير مسكر؛ لَما فعلوا ذلك، وروى الطَّحاويُّ من حديث أنس هي قال: (كان أبو عبيدة بن الحديث، فلو كان غير مسكر؛ لَما فعلوا ذلك، وروى الطَّحاويُّ من حديث أنس على كاد ذائد فيهم)؛ الحديث، الجرَّاح وسهيلُ بن بيضا وأبيُّ بن كعب عند أبي طلحة، وأنا أسقيهم من شراب حتى كاد يأخذ فيهم)؛ الحديث،



عَن كُلِّ مُسكِرِ»، رواه الطَّحاويُّ^(۱).

٤٧٥٣ ـ وفي روايةٍ له (٢): عَن ابنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ: (حُرِّمَتِ الخَمرُ بِعَينِهَا، وَالشَّكرُ مِن كُلِّ شَرَابٍ)، وفي روايةِ الطَّبرانيِّ (٣) والدَّار قطنيِّ نحوه.

٤ ٧٥٠ وروى النَّسائيُّ في «سننه» من طرقِ^(٤) عَن ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: (حُرِّمَتِ الخَمرُ قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا، وَالسَّكرُ مِن كُلِّ

وفي آخره: وأنّها البُسُرُ والتّمرُ وأنّها لَخمرُ نا يومئذٍ، ورواه أحمد أيضًا وفيه أيضًا: (حتى كاد الشّراب أنْ يأخذ فيهم)، وفي رواية للطّحاويِّ: حتى أسرعت فيهم، فهذا ينادي بأعلى صوته أنَّ مشروبَهم يومئذٍ كان مسكرًا، ولمَّا بلغهم الخبرُ بتحريم الخمر؛ أبطلوا الشُّرب وأراقوا ما بقي منه.

وهبْكَ أَنَّ الخمرَ يسمَّى لمعنى مخامرة العقل؛ فذلك لا يدلُّ على أَنَّ كلَّ ما يخامر العقل يسمَّى خمرًا. ألا ترى أنَّ الفرَسَ الذي يكون أحدُ شقَّيه أبيضَ والآخرُ أسودَ يسمَّى أبلقَ، ثم القُوب الذي يجتمع فيه لون السَّواد والبياض لا يسمَّى بهذا الاسم، وكذلك النَّجم يسمَّى نجمًا بظهوره، قالوا: نجمٌ؛ أي: ظَهَر، وهو اسمٌ للنَّجم المعروف، وهو اللُّريَّا، وليس بأعمَّ لكلِّ ما ظهر، وهذا كثير النَّظائر نحو القارورة، فإنَّها مشتقَّةٌ من القرار، وليس اسمًا لكل ما يقرُّ فيه شيءٌ، بل المنقول من أهل اللُّغة أنَّ الخمرَ من العنب والمتَّخذ من غيره لا يسمَّى خمرًا إلا مجازًا)، التقطته من «عقود الجواهر» و«الهداية» و«شروح الكنز» و«عمدة القاري» و«المبسوط». م

- (۱) «شرح معاني الآثار»، ك: الأشربة، ب: الخمر المحرَّمة: ما هي؟، ح: (٦٤٢٤)، وبهذا اللَّفظ أخرجه أحمد (١٨٤٠٧) عن نعمان، وصحَّحه ابن حبان (٥٣٩٨)، وينظر لآخر الجزء: صحيح مسلمٍ، ك: الأشربة، ب: بيان أنَّ كلَّ حمر حرامٌ، ح: (٥٢١٨).
- (٢) «شرح معاني الآثار»، ح: (٦٤٣٢)، وقال العينيُّ في «نخب الأفكار» (١٦/ ٥٩): (إسنادُه صحيحٌ»، وأخرجه النَّسائيُّ، ك: الأشربة، ب: ذكر الأخبار التي اعتلَّ بها من أباح شراب السَّكَر، ح: (٥٦٨٥)، ونحوه عند أبي داود، ك: الأشربة، ب: في الأوعية، ح: (٣٦٩٦).
- (٣) الطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير»، ح: (١٠٨٣٩)، والـدَّارقطنيُّ، ح: (٤٦٦٦)، قال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٥/ ٥٣): (رواه الطَّبرانيُّ بأسانيدَ ورجالِ بعضُها رجالُ الصَّبحيح).
- (٤) النَّسائيُّ، ك: الأشربة، ب: ذكر الأخبار التي اعتلَّ بها من أباح شراب السَّكَر، ح: (٥٦٨٦ ـ ٥٦٨٧ ٥٦٨٥ ـ ٥٦٨٩ ٥٦٨٩).

شَرَابٍ)، وفي روايةٍ: (حُرِّمَتِ الخَمرُ قَلِيلُهَا وَكثِيرُهَا، وَمَا أَسكَرَ مِن كُلِّ شَرَابٍ)(١)، وللبزَّار(٢) نحوه.

٤٧٥٥ ـ وروى عبد الرَّزَاق (٣) عن ابن عمرٍ و بسندٍ جيِّدٍ قَالَ: (أَمَّا الخَمرُ فَحَرَامٌ لَا سَبِيلَ إِلَيهَا، وَأَمَّا مَا سواهَا مِنَ الأَشرِبَةِ؛ فَكُلُّ مُسكِرِ حَرَامٌ).

٤٧٥٦ ـ وفي رواية لأبي داود(١) عَنه (اللهُ النبِيّ اللهُ نَهَى عَنِ الخَمرِ وَالمَيسِرِ وَالكُوبَةِ وَالغُبيرَاءِ، وَقَالَ: (اكُلُّ مُسكِرِ حَرَامٌ).

٧٥٧ ـ وروى أبو داود وابن ماجه (٥) عن ابن عُمَرَ ، قال رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: «لَعَنَ اللهُ الخَمرَ وَشَارِبَهَا وَسَاقِيَهَا وَبَائِعَهَا وَمُبتَاعَهَا وَعَاصِرَهَا وَمُعتَصِرَهَا وَحَامِلَهَا وَالمَحمُولَةَ إِلَيهِ».

٤٧٥٨ ـ وفي رواية لمسلم (٢): «وَمَن شَرِبَ الخَمرَ فِي الدُّنيَا فَمَاتَ وَهُو يُدمِنُهَا لَم يَتُب؛ لَم يَشرَبها فِي الأَخِرَةِ».

٤٧٥٩ ـ وعَن أُمِّ سَلَمَة ﷺ قَالَت: (نَهَى (٢) رَسُولُ اللهِ ﷺ عَن كُلِّ مُسكِرٍ وَمُفَتِّرٍ).....

(١) وقال أصحابُنا: (والمسكر من كلِّ شرابٍ هو غير الخمر في هذه الأحاديث؛ لأنَّ العطفَ يقتضي المغايرة). م، ينظر: «الهداية» ت: الشيخ سائد: (٧/ ١٣ _ ١٣٤)

- (٢) البزَّار، ح: (٤٨١٧).
- (٣) عبد الرزاق، ح: (١٧٠٠٨)، وسندُه حسنٌ، ينظر: «ما صح من آثار الصَّحابة في الفقه» (٣/ ١١٤٦).
- (٤) أبو داودَ واللَّفظ له، ك: الأشربة، ب: ما جاء في المسكر، ح: (٣٦٨٥)، وأحمد (٢٤٧٨)، وصحَّح سنده الشَّيخ أحمد شاكر.
- وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٥/ ٨٨): «الغُبيْراء»: شرابٌ يعمله الحبشة من الذُّرة، يقال له: السُّكرُكة، بضمِّ السِّين والرَّاء وسكون الكاف الأولى، نوعٌ من الخمور يتَّخذ من الذُّرة.
- (٥) أبو داود واللَّفظ له، ك: الأشربة، ب: العصير للخمر، ح: (٣٦٧٥)، وابن ماجه، أبواب الأشربة، ب: لعنت الخمر على عشرة أوجه، ح: (٣٣٨٠)، وحسَّنه الحافظ في «هداية الرواة» (٣/ ١٣٧).
 - (٦) مسلم، ك: الأشربة، ب: بيان أنَّ كلَّ مسكرٍ خمرٌ وأنَّ كلَّ خمرٍ حرامٌ، ح: (٥٢١٨). وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٤/ ٢٣٠): «وهو يدمنها»: أي: يداوم على شربها.
- (٧) قوله: (نهي رسول الله ﷺ عن كلِّ مسكرٍ ومفتِّرٍ): قال الطيبيُّ: (لا يبعد أنْ يستدلُّ على تحريم البنج والشُّعثاء=

رواه أبو داود^(۱).

٤٧٦٠ ـ وعَن جَابِرٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَا^{٢١)} أَسكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ»، رواه التِّرمذيُّ

= ونحوهما ممَّا يفتِّر ويزيل العقل؛ لأنَّ العلَّةَ وهي إزالة العقل مطَّردةٌ فيها)، كذا في «المرقاة». م

(۱) أبو داود واللفظ له، ك: الأشربة، ب: ما جاء في المسكر، ح: (٣٦٨٦)، وأحمد (٢٦٦٣٤)، وقال الحافظ في «فتح الباري» (١٠/ ٤٤): (أخرجه أبو داود بسندٍ حسن).

وفي «النهاية» (٣/ ٨٠٤): «المفتّر»: الذي إذا شُرب؛ أحمى الجسد وصار فيه فتورّ، وهو ضعفٌ وانكسارٌ.

(Y) قولُه: «ما أسكر كثيرُه فقليلُه حرامٌ»: (اعلم أنَّ الخمرَ عند أبي حنيفة عصيرُ العنب إذا غلى واشتدَّ وقذف بالزَّبد، فأحكامه عشرةٌ مذكورةٌ في «الهداية»، منها: أنَّ مستحلَّها كافرٌ، وأنَّها نجسةٌ غليظةٌ، وأنَّ قليلَها وكثيرَها حرامٌ، وأنَّ ستربَها محدودٌ، أسكر أم لا، وسواها أشربةٌ ثلاثةٌ قليلُها وكثيرُها حرامٌ إذا غلى واشتدَّ، وإلا؛ لم يحرم اتّفاقًا، وفي رواية: نجسةٌ خفيفةٌ، وهو مختار السَّرخسيِّ، وفي رواية: غليظةٌ، واختارها في «الهداية»، أحدُها: الطَّلاء وهو عصير العنب المطبوخ الذي لم يطبخ ثلثاه، واشتدَّ، والخمر لا يطبخ، وللطِّلاء تفسيرٌ آخر، وثانيها: السَّكر، والثَّالث: النَّقيع، وهذه الثَّلاثةُ والخمرُ تسمَّى بالأشربة الأربعةِ، ويكون قليلُها وكثيرُها حرامًا، ولا يطلق لفظُ الخمر إلا على الأوّل من الأربعة.

وأمًّا ما سواها؛ فيتَّخذ النَّبيدُ من كلِّ شيءٍ من الحبوب والثّمار والألبان، وتسمَّى هذه الأقسام بالأنبذة، وحكمُها إذا غلت واشتدَّت ما ذكروا أنَّ القليلَ؛ أي: القدر غير المسكر منها حلالٌ إذا كان بقصد التقوِّي على العبادة، وحرامٌ بقصد التلهِّي، والكثيرُ؛ أي: القدر المسكر منها حرامٌ، وقوله ﷺ: «كلُّ شرابٍ أسكرَ _ يعني به الجزء الذي يحدث عقبَه الشُّكُرُ _ فهو حرامٌ»، وهذا مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومعه وكيع بن جرَّاح وسفيان النَّوريُّ، ولكنَّه لعلَّه رجع سفيانُ عنه، وفي «الهداية» عن الأوزاعيُّ أيضًا وفاق أبي حنيفة في الجملة، وبعض الصَّحابة أيضًا، وإنْ تأوَّلَتِ الخصوم أقوالهم، وأثمَّة آخرون أيضًا موافقون للشَّيخين في الجملة، وأيضًا قال ابنُ مسعودٍ بمثل ما قال أبو حنيفة، فالمراد الأشربة الأربعة التي هي حلالٌ عند الشَّيخين إذا غلت واشتدَّت، وإلا؛ فلا يحرم كغيرها اتّفاقًا، ولأبي حنيفة آثارُ: منها أنَّ رجلًا شرب النَّبيذ من شنَّة الفاروق الأعظم وأسكرَ؛ فحدًّ، فقال: يا أمير المؤمنين! إنِّي شربت مرفوعًا قال: اشربا ولا تسكرا... إلخ، وقال بعض الحنفيَّة: إنَّ كلَّ محرَّمٍ يكون بعض جنسه حلالًا، فيكون النَّبيذ حلالًا من جنس الخمر الذي حرامٌ، والنظائر: الحريرُ أنَّه حرامٌ، ويجوز قدر أربعة أصابع للرِّجال، وكذلك الذَّهب = من جنس الخمر الذي حرامٌ، والنظائر: الحريرُ أنَّه حرامٌ، ويجوز قدر أربعة أصابع للرِّجال، وكذلك الذَّهب =





وأبو داود وابن ماجه(١).

والفضَّة، ووجدت لقولهم دليلًا من قول بعض السَّلف عن بعض أهل البيت: أنَّهم ذكروا مثل ما ذكر بعض أحنافنا،
 وقال: إنَّ نهرَ طالوت كان كثيرُه حرامًا وقليلُه حلالًا، فعلم أنَّ لقول ذلك البعض من الحنفيَّة أصلًا.

ثم أقول مغيرًا عبارتَهم لا غرَضهم، وذلك يجدي شيئًا: قالوا: إنَّ ما سوى الأشربة الأربعة حلالٌ قليلُه على قصد التقوِّي على العبادة، ويحرم على قصد التلهِّي، وأقولُ مغيرًا عبارتَهم أنَّ ما سوى الأربعة حرامٌ، إلا قدرَ قليلِ بقصد التقوِّي على العبادة، والفرق أنَّ عبارتَهم تشعر أنَّ الأصلَ الإباحةُ، والحرمةُ بعارض التلهِّي، وعلى ما قلت تشعر بأنَّ الأصلَ الحرمةُ، وإنَّما الحلال قدرٌ قليلٌ بقصد التقوِّي على العبادة، فإذن يكون التقوِّي مثلَ التَّداوي، فيحول الأمر إلى باب التَّداوي، ولا تكون الأحاديث الوافرة مخالفة لأبي حنيفة، وهذا يكون شبيه قولنا: إنَّ الميتةَ حرامٌ، إلا عند الاضطرار، فيكون التقوِّي على العبادة مخصوصاً ومستثنى، فيكون جميع أحاديث المسكر حرامًا على ظاهرها، مثل أنْ يقال: إنَّ الميتةَ حرامٌ، ومن أراد تفصيل أدلَّة أبي حنيفة من الأحاديث وغيرها؛ فعليه ب«العرف الشذي» و«بذل المجهود» و«غاية البيان» و«معراج الدراية».

وأمّا الشّافعيُّ وأحمدُ ومالكٌ ومحمَّدُ بن الحسن وجمهورُ الصَّحابة؛ فذهبوا إلى أنَّ المسكرَ المائعَ من كلِّ شيءٍ يحرُم، قليلُه وكثيرُه، أسكر أم لم يسكر، والمسكر الجامد ليس بخمر، وأفتى أرباب الفتوى منّا بقول محمَّد بن الحسن لقوله عليه الصلاة والسلام: «ما أسكرَ كثيرُه فقليلُه حرامٌ»، ذكره الزَّيلعيُّ وغيره كصاحب «الملتقى» و«المواهب» و«الكفاية» و«النّهاية» و«المعراج» و«شرح المجمع» و«شرح درر البحار» و«القهستاني» و«العيني» حيث قالوا: الفتوى في زماننا بقول محمَّدِ لغلبة الفساد، وعلَّل بعضهم بقوله: لأنَّ الفسَّاقَ يجتمعون على هذه الأشربة، ويقصدون اللَّهو والسُّكر بشربها.

أقول: الظّاهر أنَّ مرادَهم التَّحريمُ مطلقًا، وسدُّ الباب بالكلِّيَّة، وإلا؛ فالحرمة عند قصد اللَّهو ليست محلَّ الخلاف، بل متَّفقٌ عليها، ولمَّا كان الغالب في هذه الأزمنة قصدَ اللَّهو لا التقوِّي على الطَّاعة منعوا من ذلك أصلاً، تأمل، واختاره شارح «الوهبانية»، وذكر أنَّه مرويٌّ عن الكلِّ)، أخذته من «العرف الشذي» و«الدر المختار» و«رد المحتار» و«نيل الأوطار». م

(۱) أبو داود، ك: الأشربة، ب: ما جاء في المسكر، ح: (٣٦٨١)، والتِّرمذيُّ، أبواب الأشربة، ب: ما جاء ما أسكر كثيره فقليله حرامٌ، ح: (١٨٦٥)، وابن ماجه، أبواب الأشربة، ب: ما أسكر كثيره، فقليله حرامٌ، ح: (٣٣٩٣)، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ). ٤٧٦١ ـ وروى أحمدُ^(۱) والتّرمذيُّ وأبو داود عَن عَائِشَة ﴿ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ [كُلُّ مُسكِرٍ حَرَامٌ]، مَا أَسكَرَ الفَرَقُ مِنهُ فَمِلءُ الكَفِّ مِنهُ حَرَامٌ»، وقال محمَّدٌ: (ما أسكر كثيرُه فقليلُه حرامٌ، وبه يفتى في زماننا لغلبة الفساد).

٤٧٦٢ = وروى أبو داود (٢) عَن دَيلَم الحِميَرِيِّ ﴿ قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا بِأَرضٍ بَارِدَةٍ نُعَالِجُ فِيهَا عَمَلًا شَدِيدًا، وَإِنَّا نَتَّخِذُ شَرَابًا مِن هَذَا القَمحِ نَتَقَوَّى بِهِ عَلَى أَعمَالِنَا وَعَلَى بَردِ بِلَادِنَا، قَالَ: «هَا لِجُهُ فِيهَا عَمَلًا شَدِيدًا، وَإِنَّا نَتَّخِذُ شَرَابًا مِن هَذَا القَمحِ نَتَقَوَّى بِهِ عَلَى أَعمَالِنَا وَعَلَى بَردِ بِلَادِنَا، قَالَ: «هَل يُسكِرُ؟» قُلتُ: نَعَم، قَالَ: «فَاجتَنِبُوهُ»، قَالَ: قُلتُ: فَإِنَّ النَّاسَ غَيرُ تَارِكِيهِ، قَالَ: «فَإِن لَم يَترُكُوهُ؛ فَقَاتِلُوهُم».

٧٦٣ ـ وعَن جَابِرٍ ﴿ أَنَّ رَجُلًا قَدِمَ مِنَ الْيَمَنِ فَسَأَلَ النَّبِيَ ﷺ عَن شَرَابٍ يَشْرَبُونَهُ بِأَرضِهِم مِنَ النَّرَةِ، يُقَالُ لَهُ: المِزرُ، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «أَو مُسكِرٌ هُو؟» قَالَ: نَعَم، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كُلُّ مُسكِرِ عَنَ الذُّرَةِ، يُقَالُ لَهُ المِورُ، فَقَالَ النَّبِي ﷺ: «كُلُّ مُسكِر حَرَامٌ، إِنَّ عَلَى اللهِ ﷺ عَهدًا لِمَن يَشْرَبُ المُسكِرَ أَن يَسقِيَهُ مِن طِينَةِ الخَبَالِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا طِينَةُ الخَبَالِ؟ قَالَ: «عَرَقُ أَهلِ النَّادِ» أَو «عُصَارَةُ أَهلِ النَّادِ»، رواه مسلم (٣).

٤٧٦٤ ـ وعَن عَبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ عَلَى قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن شَرِبَ الخَمرَ لَم يَقبَلِ اللهُ لَهُ صَلَاةً أَربَعِينَ صَبَاحًا، فَإِن تَابَ اللهُ عَلَيهِ، فَإِن عَادَ لَم يَقبَلِ اللهُ لَهُ صَلَاةً أَربَعِينَ صَبَاحًا، فَإِن تَابَ اللهُ عَلَيهِ، فَإِن عَادَ لَم يَقبَلِ اللهُ لَهُ صَلَاةً أَربَعِينَ صَبَاحًا، فَإِن تَابَ اللهُ عَلَيهِ، فَإِن عَادَ الرَّابِعَةَ لَم يَقبَلِ اللهُ عَلَيهِ، فَإِن عَادَ لَم يَقبَلِ اللهُ عَلَيهِ، وَسَقاهُ مِن نَهرِ الخَبَالِ»، رواه التَّرمذيُّ (١٠).

⁽١) التَّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب الأشربة، ب: ما جاء ما أسكر كثيره فقليله حرامٌ، ح: (١٨٦٦)، وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌّ)، وأبو داود: (٣٦٨٧)، وأحمد، ح: (٢٤٤٢٣)،

وفي «تحفة الأحوذي» (٥/ ٤٩٣): قولُه «ما أسكرَ الفَرَقُ» بفتح الرَّاء وسكونها ـ والفتح أشهر ـ: وهو مكيالٌ يسع ستَّة عشرَ رطلًا، وقيل هو بفتح الرَّاء كذلك، فإذا سكنتُ؛ فهو مِثةٌ وعشرون رطلًا.

⁽٢) أبو داود، ك: الأشربة، ب: ما جاء في المسكر، ح: (٣٦٨٣)، وأحمد (١٨٠٣٥).

⁽٣) مسلم، ك: الأشربة، ب: بيان أنَّ كلَّ مسكرٍ خمرٌ وأنَّ كلَّ خمرٍ حرامٌ، ح: (٥٢١٧).

⁽٤) التّرمذيُّ، أبواب الأشربة، ب: ما جاء في شارب الخمر، ح: (١٨٦٢)، وأحمد مختصرًا (٤٩١٧) وقال التّرمذيُّ:=

٤٧٦٥ ـ ورواه النَّسائيُّ وابنُ ماجه والدَّارميُّ عن عبدالله بنِ عمرِو ١١٠٠ هـ

المعالَمِينَ، وَأَمَرَنِي رَبِّي بِمَحقِ المَعَازِفِ وَالمَزَامِيرِ وَالأُوثَانِ وَالصُّلُبِ وَأَمْرِ الجَاهِلِيَّةِ. وَحَلَفَ رَبِّي ﷺ لِلعَالَمِينَ، وَأَمَرَنِي رَبِّي بِمَحقِ المَعَازِفِ وَالمَزَامِيرِ وَالأُوثَانِ وَالصُّلُبِ وَأَمْرِ الجَاهِلِيَّةِ. وَحَلَفَ رَبِّي ﷺ يَعْقَلُورًا لَهُ أُو بِعِزَتِهِ: لَا يَشْرَبُ عَبدٌ مِن عَبِيدِي جَرعَةً مِن خَمْرٍ إِلَّا سَقَيتُهُ مِنَ الصَّدِيدِ مِثلَهَا يَومَ القِيَامَةِ، مَعْفُورًا لَهُ أُو مُعَذَّبًا، وَلَا يَتُركُهُا مِن مَخَافَتِي إِلَّا سَقَيتُهُ مِن حِيَاضِ القُدُسِ»، رواه أحمد(٢).

٧٦٧ _ وعَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرٍ و هُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَىٰ النَّبِيِّ قَالَ: «لَا يَدخُلُ الجَنَّةَ عَاقٌ [ولا قمار] وَلَا مَنَّانٌ وَلَا مُدمِنُ خَمرٍ»، رواه الدَّارميُّ (٣).

٤٧٦٨ ـ وفي رواية له (٤): «وَلا وَلَدُ زِنيَةٍ» بدلَ «قمَّار».

٤٧٦٩ ـ وعَن ابن عُمَر هُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَيْكُمْ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ قَد حَرَّمَ اللهُ عَلَيهِمُ الجَنَّةَ: مُدمِنُ الخَمرِ

= (هذا حديثٌ حسنٌ).

(۱) النَّسائيُّ، ك: الأشربة، ب: ذكر الآثام المتولِّدة عن شرب الخمر من ترك الصَّلوات، ح: (٥٦٧٠)، وابن ماجه، ك: الأشربة، ب: من شرب الخمر؛ لم تقبل له صلاةً، ح: (٣٣٧٧)، وصحَّحه ابن حبان (٥٣٥٧).

(٢) أحمد -: (٢٢٣٠٧).

(٣) الدَّارميُّ ح: (٢١٣٩)، والنَّسائيُّ، ك: الأشربة، ب: الرِّواية في المدمنين في الخمر، ح: (٢٦٧٠)، وأحمد (٦٨٩٢)،
 وصحَّح سنده الشَّيخ أحمد شاكر، واللَّفظ للدَّارميِّ إلا ما بين المعكوفين فلم أجده في المطبوعة عندي.

(٤) الدَّارميُّ، ح: (٢١٣٨)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» (٤٨٤)، وأحمد (٢٨٩٢)، وصحَّح سندَه الشَّيخ أحمد شاكر. وفي «لمعات التنقيح» (٦/ ٤٣٥): قولُه: «ولا ولدُ زِنْيَةٍ»: بكسر الزَّاي وسكون النُّون: بمعنى الزِّنا، وفيه تعريضُ بالزَّاني لكونه سببًا في ذلك؛ وذلك لأنَّ النُّطفة الخبيثة لا يتولَّد منه إلا خبيثٌ، ومع ذلك هو من باب التَّشديد، كما في قرائنه، وقال في «سفر السعادة»: وما اشتهر في ولد الزِّنا أنَّه لا يدخل الجنَّة لم يثبت، وذكر السَّخاويُّ في «المقاصد الحسنة» لهذا الحديثِ طرقًا كثيرة، أكثرُها معلَّلة، وبعضُها محفوظةٌ، وبعضُها لا بأس به، وضعَّف القولَ بوضعها من ابن الجوزيِّ وابن طاهرٍ، ونقل عن شيخه ابن حجر العسقلانيُّ أنَّه قال: قد فسَّره العلماء على تقدير صحَّته بأنَّ معناه: إذا عمل بمثل أبويه، واتَّفقوا على أنَّه لا يحمل على ظاهره، وقيل في تأويله أيضًا: إنَّ المرادَبه من يواظب على الزِّنا، كما يقال للشُّهود: بنو صحفٍ، وللشُّجعان: بنو الحرب، ولأولاد المسلمين: بنو الإسلام.

وَالْعَاقُّ وَالْدَّيُّوثُ الَّذِي يُقِرُّ فِي أَهْلِهِ الْخَبَثُ»، رواه أحمد، والنَّسائيُّ (١).

٤٧٧٠ ـ وعَن أَبِي مُوسَى الأَشعَرِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَدَخُلُونَ الجَنَّةَ: مُدمِنُ خَمرٍ وَقَاطِعُ رَحِمٍ وَمُصَدِّقٌ بِالسِّحرِ»، رواه أحمد (٢).

٤٧٧١ ـ وعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مُدمِنُ الخَمرِ إِن مَاتَ، لَقِيَ اللهَ كَعَابِدِ وَثَنِ»، رواه أحمد (٣٠).

٤٧٧٢ ـ ورواه ابن ماجه (٤) عَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ.

٤٧٧٣ ـ والبيهقيُّ في «شعب الإيمان» (٥) عَن مُحَمَّدِ بنِ عُبَيدِ اللهِ عَن أَبِيهِ. وقَالَ البيهقيُّ: ذَكَرَ البُخَارِي فِي «التَّارِيخِ»: (٣٨٦) عَن مُحَمَّدِ بنِ عَبدِ اللهِ عَن أَبِيهِ.

٤٧٧٤ ـ وعَن أَبِي مُوسَى ﴿ اللَّهُ كَانَ يَقُولُ: (مَا أُبَالِي شَرِبتُ الخَمرَ، أَو عَبَدتُ هَذِهِ السَّارِيَةَ مِن دُونِ اللهِ ﴾)، رواه النّسائيُ موقوفًا (١٠).

٥٧٧٥ ـ عن صَفِيَّةَ بِنتِ عَطِيَّةَ قَالَت: دَخَلتُ مَعَ نِسوَةٍ مِن عَبدِ القَيسِ عَلَى عَائِشَةَ ، فَسَأَلنَاهَا

⁽۱) أحمد (۵۳۷۲)، ونحوه عند النَّسائيِّ، ك: الزَّكاة، ب: المنَّان بما أعطى، ح: (۲۵۲۳)، وصحَّحه ابن حبان (۷۳٤٠).

⁽٢) أحمد، ح: (١٩٥٦٩)، وصحَّحه ابن حبان (٣٤٦).

⁽٣) أحمد، ح: (٢٤٥٣)، وصحَّحه ابن حبان (٥٣٤٦)، وقال: (يشبه أنْ يكون معنى هذا الخبر: من لقي الله مدمن خمر مستجِلًا لشربه؛ لقيه كعابد وثن؛ لاستوائهما في حالة الكفر).

⁽٤) ابن ماجه، ك: الأشربة، ب: مدمن الخمر، ح: (٣٣٧٥)، وقال البوصيريُّ في «الزوائد»: (هذا إسنادٌ فيه مقالٌ، محمَّدُ بن سليمان ضعفَّه النَّسائيُّ وابنُ عديٌّ وقوَّاه ابنُ حبان، وقال أبو حاتِم: يكتب حديثُه ولا يحتجُّ به، وباقي رجال الإسناد ثقاتٌ، وله شاهدٌ من حديث أبي موسى، وقد سلف).

⁽٥) البيهقيُّ في «الشعب» ح: (٥٢٠٨).

⁽٦) النَّسائيُّ، ك: الأشربة، ب: ذكر الرِّوايات المغلَّظات في شرب الخمر، ح: (٥٦٦٣). وإسنادُه صحيحٌ.

عَنِ التَّمرِ وَالزَّبِيبِ، فَقَالَت: (كُنتُ (١) آخُذُ قَبضَةً مِن تَمرٍ، وَقَبضَةً مِن زَبِيبٍ، فَأُلقِيهِ فِي إِنَاءٍ، فَأَمرُسُهُ، ثُمَّ أَسقِيهِ النَّبِيِّ ﷺ)، رواه أبو داود(٢).

٤٧٧٦ ـ وفي روايةٍ له (٣) عَن عَائِشَةَ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُنبَذُ لَهُ زَبِيبٌ فَيُلقَى فِيهِ تَمرٌ، وَتَمرٌ فَيُلقَى فِيهِ الرَّبِيبُ، رواهما البيهقيُّ في «سننه».

٤٧٧٧ ـ وروى ابن ماجه (١) عَنها ﴿ قَالَت: (كُنَّا نَنبِذُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ فِي سِقَاءٍ، فَنَأْخُذُ قَبضَةً مِن تَمرٍ، أَو قَبضَةً مِن زَبِيبٍ، فَنَطرَحُهَا فِيهِ، ثُمَّ نَصُبُّ عَلَيهِ المَاءَ، فَنَنبِذُهُ عُدوَةً، فَيَشرَبُهُ عَشِيَّةً، وَنَنبِذُهُ

⁽۱) قولُه: «كنت آخذُ قبضةٌ من تمرٍ وقبضةٌ من زبيبٍ فألقيه في إناءٍ... إلخ»: هذا هو الخليطان، وهو أنْ يجمع بين ماء التّمر وماء الزّبيب، فيطبخ أدنى طبخةٍ، ويترك إلى أنْ يغليَ ويشتدً، وقد روي عن عبدالله بن أبي قتادة عن أبيه قال: نهى النّبيُ عَلَيْ أَنْ يجمع بين التّمر والزّهو والتّمر والزّبيب، ولينبذ كلَّ واحدٍ منهما على حدةٍ، وروي عن أبي سعيدٍ مرفوعًا: «من شربَ منكم النّبيذ؛ فليشربه زبيبًا فردًا، أو تمرًا فردًا، أو بسرًا فردًا»، وبظاهر هذه الأحاديث ذهب مالكٌ وأحمدُ والشّافعيُّ في أحد قوليه إلى تحريم النّبيذ الذي جمع فيه بين الخليطين، وإنْ لم يكن المتّخذ منهما مسكرًا، وقال أبو حنيفة والشّافعيُّ في قوله الآخر: لا يحرم ما لم يسكر؛ يعني: هو حلالٌ لأحاديث الباب، وما ورد من النّهي محمولٌ على الابتداء، أو على غير المطبوخ جمعًا بين الأدلّة، وبالأخير يحصل التّوفيق ويندفع التّعارض من النّهي محمولٌ على الابتداء، أو على غير المطبوخ جمعًا بين الأدلّة، وبالأخير عن هذا النّهي إرشاديٌ كان في زمن الجدب والقحط، فأمّا في زمان السّعة؛ فلا بأس به؛ لما أخرجه ابن عديّ في «الكامل» عن أم سليم وأبي طلحة أنّهما الزّمان، كما نهى عن الإقران بين التّمرّين، وأخرج أبو داود عن عائشة أنَّ رسول الله عن ذلك، فقال: إنّما هو في ذلك الزّمان، كما نهى عن الإقران بين التّمرّين، وأخرج أبو داود عن عائشة أنَّ رسولَ الله عن كان ينبذ له نبيذٌ يلقى فيه تمرّ، فيلقى فيه زبيبٌ، وفي الباب آثارٌ وأخبارٌ أخر، من شروح «الكنز» و«التعليق الممجد» بالتقاط. م

⁽٢) أبو داود، ك: الأشربة، ب: في الخليطين، ح: (٣٧٠٨). قال الخطَّابي: قولُها: «أمرُسُه»: تريد أنَّها تدلكه بأصابعها في الماء، والمَرْسُ والمَرْثُ بمعنيّ واحدٍ.

⁽٣) أبو داود، ك: الأشربة، ب: في الخليطين، ح: (٣٧٠٧).

⁽٤) ابن ماجه، أبواب الأشربة، ب: صفة النّبيذ وشربه، ح: (٣٣٩٨)، ونحوه عند مسلم، ك: الأشربة، ب: إباحة النّبيذ الذي لم يشتد ولم يصر مسكرًا، ح: (٢٠٠٥).

عَشِيَّةً، فَيَشْرَبُهُ غُدوَةً).

وما روي أنَّه عليه السلام (١) نهى عن الجمع بين التَّمر والزَّبيب، والزَّبيب والرُّطب، والرُّطب والبُُسْر محمولٌ على حالة الشِّدَّة، وكان ذلك في الابتداء في وقتٍ كان للمسلمين ضيقٌ وشدَّةٌ (٢).

٤٧٧٨ _ عَن أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ أَنَّهَا كَانَت لَهَا شَاةٌ تَحتَلِبُهَا، فَفَقَدَهَا النَّبِيُ ﷺ، فَقَالَ: «مَا فَعَلَتِ الشَّاةُ؟»، قَالُوا: مَاتَت، قَالَ: «أَفَلَا انتَفَعتُم بِإِهَابِهَا»، قُلنَا: إِنَّهَا مَيتَةٌ، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «إِنَّ (٣ دِبَاغَهَا يَحِلُّ كَمَا يَحِلُّ خَلُّ

(۱) ينظر: «نصب الراية» (٤/ ٣٠٠).

(۲) «الهداية» (۷/ ۱۸).

(٣) قولُه: «إنَّ دباعَها يحلُّه كما يحلُّ خلُّ الخمر»: (أي: حِلُّ خلِّ الخمر، سواءٌ خلِّلت بإلقاء شيء فيها كالملح ونحوه، أو تخلَّلت بنفسها من غير علاجٍ، هذا عند أبي حنيفة رحمه الله، وقال الشَّافعيُّ رحمه الله: إنْ خلِّلت؛ لا تحلُّ قولًا واحدا، وإنْ تخلَّلت بالنَّقل من الظلِّ إلى الشَّمس أو بالعكس أو بإيقاد النَّار بالقرب منها؛ ففيه قولان؛ لِما روي عن أنس هنه أنَّه يَنَّ سئل عن الخمر يتَّخذ خلَّ، فقال: لا، ولنا أحاديث الباب، وقولُه تعالى: ﴿أُمِلَ لَكُمُ ٱلطَّيِبَثُ ﴾ أنسي هنه أنَّه يَنَّ سئل عن الخمر يتَّخذ خلًّ، فقال: لا، ولنا أحاديث الباب، وقولُه تعالى: ﴿أُمِلَ لَكُمُ ٱلطَّيِبَثُ ﴾ [المائدة: ٤] والخلُّ طيِّبُ بالطَّبع، وفي التَّخليل إزالةُ الوصف المفسد وإثبات صفة الصَّلاح، وقولُه يَنِّهُ: "نِعم الإدامُ الخلُّ»: أنَّه عامٌّ يتناول جميع ما ينطلق عليه اسم الخلِّ؛ لأنَّه لم يفصل بين خلِّ وخلَّ.

والجوابُ عن قوله ﷺ: «لا» عندنا: أنَّ القومَ كانت نفوسُهم ألفت بالخمر، وكلُّ مألوفِ تميل إليه النَّفس، فخشي النَّبِيُ ﷺ من دواخل الشَّيطان، فنهاهم عن اقترانهم نهي تنزيه، كيلا يتَّخذ التَّخليلُ وسيلةً إليها، وأمَّا بعد طول عهد التَّحريم؛ فلا يخشى هذه الدَّواخل، ويؤيِّده خبر: «نعم الإدامُ الخلُّ»، رواه مسلمٌ عن عائشة: و«خيرُ خلِّكم خلُّ خمركم»، رواه البيهقيُّ في «المعرفة» عن جابر مرفوعًا، وهو محمولٌ على بيان الحكم؛ لأنَّه لاتقُ بمنصب الشَّارع لا بيان اللُّغة). التقطه من شروح «الكنز» و«البناية» و«المرقاة».

وقالَ في «المبسوط»: المرادُ بالنَّهي عن التَّخليل في قوله ﷺ: «لا» أن يستعمل الخمر استعمالَ الخلِّ بأنْ يؤتدم به ويصطبغ به، وهو نظيرُ ما روي أنَّ النَّبيَ ﷺ نهى عن التَّحليل الحرام وتحريم الحلال، وأنْ تتَّخذ الدَّوابُّ كراسيً، والمرادُ الاستعمال، ولمَّا نزل قولُه تعالى: ﴿ أَتَّخَكُنُواۤ أَحْبَكَارَهُمْ وَرُهُمِكنَهُمُ أَرْبَكَابًا مِّن دُونِ اللهِ ﴾ [التربة: ٣١]؛ قال عديُّ بن حاتم ﷺ: ما عبدناهم قط، قال النَّبيُ ﷺ: «أليس كانوا يأمرون وينهون فيطيعونهم؟» قال: نعم، =

الخَمرِ»، رواه الدَّارقطنيُّ (١).

٤٧٧٩ ـ وروى البيهقيُّ في «المعرفة»(١) عَن جَابِرٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «خَيرُ خَلِّكُم خَلُّ خَمرِكُم».

٤٧٨٠ ـ وروى الطَّحاويُّ في «مشكل الآثار»(٣) عَن أَبِي إدرِيسَ الخَولَانِيِّ أَنَّ أَبَا الدَّردَاءِ ﷺ كَانَ يَأكُلُ المُرِّيَّ يَجعَلُ فِيهِ الخَمرَ وَيَقُولُ: ذَبَحَتهُ الشَّمسُ وَالمِلحُ.

فقال ﷺ: «هو ذاك» قد فسَّر الاتّخاذ بالاستعمال، وفي حديث أبي طلحة ذكر بعض الرُّواة: أفلا أُخلِّلُها؟ قال: «نعم»، وإنْ صحَّ ما روي؛ فإنَّما نهى عن التَّخليل في الابتداء للزَّجر عن العادة المألوفة، فقد كان يشتُّ عليهم الانزجار عن العادة في شرب الخمر، فأمر النَّبيُ ﷺ بإراقة الخمور، ونهى عن التَّخليل لذلك، كما أمر بقتل الكلاب للمبالغة في الزَّجر عن العادة المألوفة في اقتناء الكلاب، ثم كان لا يأمن عليهم أن يعفو في خمور اليتامى؛ إذ لم يبق بأيديهم شيءٌ من الخمر، فأمر في خمور اليتامى أيضًا بالإراقة للزَّجر، والواجبُ على الوصيِّ المنعُ من إفساد مال البتيم لا إصلاحُ ما فسد منه.

ألا ترى أنَّ شاةَ اليتيم إذا ماتت؛ لا يجب على الوصيِّ دبغُ جلدها، وإنْ كان لو فعله جازَ، فكذلك لا يجب عليه التَّخليل، وإنْ كان لو فعله كان جائزًا، إذا ثبت جواز التَّخليل؛ فكذلك جواز اتِّخاذ المربي من الخمر بإلقاء المربي من الخمر بإلقاء الملح والسمك فيه؛ لأنه إتلاف لصفة الخمرية كما في التخليل، والذي روي عن عمر أنَّه نهى عن ذلك يعارضُه ما روي عن ابن عبَّاسٍ عبَّ سئل ذلك، فقال: لا بأس به، ثم تأويلُ حديث عمر هم مثلُ ما بيَّنًا من حديث المرفوع أنَّه نهى عن ذلك على طريق السِّياسية للزَّجر. م

- (١) الدَّارقطنيُّ، ح: (١٢٥)، وقال: (تفرَّد به فرجُ بن فضالةَ وهو ضعيفٌّ»، وأخرجه الطَّبرانُّي في «المعجم الكبير» للطبرانيِّ (٢٣/ ٣٦٠)، ح: (٨٤٧).
- (۲) البيهقيُّ في «المعرفة» ح: (۱۱۷۲۳)، وفي «الكبرى» ح: (۱۱۲۰۳)، وقال في «المعرفة» (۸/ ۲۲۲): (فهو ممَّا تفرَّد به مغيرةُ، وليس بالقويِّ)، ولكنْ قال البُخَارِيُّ: (قال وكيعٌ: كان ثِقَةٌ)، وعن يحيى بن معينٍ: ليس به بأسٌ، وروى الدُّوريِّ وابن أبي خيثمة عنه: ثِقَةٌ ليس به بأسٌ، وقال العجليُّ وابن عمَّار ويعقوب: ثِقَةٌ، ينظر: الكوكب الوهَّاج شرح صحيح مسلم (۲۱/ ۳۳)
- (٣) «شرح مشكل الآثار»، ح: (٣٣٤١)، ورجالُه ثقاتٌ، ونحوه في «مصنف عبد الرزاق الصنعانيّ» (٩/ ٢٥٢) ح: (٩٠ (٢٥٠)، وفي «مصنف ابن أبي شبية»، ك: الأشربة، ب: في المرّيّ يجعل فيه الخمر، ح: (٢٠٥٩)، وفي «الأموال» للقاسم بن سلام (٢٩٤).

٤٧٨١ ـ وقال محمَّدٌ في «كتاب الحجج»(١): وَقَد بَلَغَنَا عَن عَلِيٍّ بنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ أَنَّهُ اصطَبَغُ (٢) بِخَلِّ خَمرٍ.

٤٧٨٢ ـ وبلغنا ذلك عن ابن عبَّاسِ ر٣٠).

٤٧٨٣ ـ وبلغنا عن أبي الدَّرداء ، أنَّه قال: (لا بأس بخلِّ الخمر)(١).

٤٧٨٤ _ وروى محمَّدٌ في «الحجج»(٥): عَن عَطاء بن أبي رَبَاح فِي رجلٍ وَرِثَ خَمرًا قَالَ: يُهرِيقُهَا، قَالَ: قُلتُ: أَرَأَيتَ لَو صَبَّ فِيهَا مَاءً فَتَحَوَّلَت خَلَّا؟ قال: (إِنْ تَحَوَّلَت؛ فَلا بَأْسَ بِهِ، إِن شَاءَ بَاعه).

وقال الطَّحَاوِيُّ: (إِنَّ أحاديثَ النَّهي عن التَّخليل مَحمُولةٌ عَلَى التَّغلِيظِ وَالتَّشدِيدِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي ابتِدَاءِ الإسلَامِ، كَمَا وَرَدَ ذَلِكَ فِي سُؤرِ الكَلبِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ وَرَدَ فِي بَعضِ طُرُقِهِ الأَمرُ بِكَسرِ الدَّنَان، وتقطيع الزِّقاق)(١).

٥٨٧٥ ـ وعَن وَائِلِ الحَضرَمِيِّ أَنَّ طَارِقَ بنَ سُويدِ الجُعفِيَّ ﷺ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الخَمرِ، فَنَهَاهُ أَن يَصنَعَهَا، فَقَالَ: إِنَّمَا أَصنَعُهَا لِلدَّوَاءِ، فَقَالَ: ﴿إِنَّهُ لَيسَ (٧) بِدَوَاءٍ،.....

⁽۱) «الحجَّةُ على أهل المدينة»، ب: ما يكره خلَّ الخمر وما لا يكره، ح: (۳/ ۱۰) ووصلَه ابن أبي شيبة عن أم حراش أنَّها: (رأتْ عليًّا يصطبغ بخلِّ الخمر)، ك: الأشربة، ب: في الخمر يخلَّل، ح: (۲٤٠٩١)، وعبد الرَّزَّاق (۹/ ۲۵۲) ح: (۱۷۱۷۷)، ورجاله ثقاتٌ.

⁽٢) قولُه: «اصطبغ بخلِّ خمر»: (أي: اصنعْ بالخمر خلًّا)، أخذته من هامش «كتاب الحجج». م

⁽٣) «الحجَّةُ على أهل المدينة»: (٣/ ١٠).

⁽٤) ابن أبي شيبة ك: الأشربة، ب: في الخمر يخلُّل، ح: (٢٤٥٦٨)، ورجاله ثقاتٌ، وأخرج بعده نحوه عن عائشة وابن عمر ، 🍩.

⁽٥) «الحجَّة على أهل المدينة» (٣/ ١٠).

⁽٦) «نصب الراية» (٤/ ٣١١) ينظر: «شرح مشكل الآثار» (٨/ ٧٠٤).

⁽٧) قولُه: "إنَّه ليس بدواءٍ، ولكنَّه داءً": وقال في "العالمگيرية": ولا يجوز أنْ يداويَ بالخمر جرحًا أو دبر دابَّةٍ، ولا أنْ يسقى ذمّيًّا، ولا أن يسقى صبيًّا للتَّداوي، والوبالُ على من سقاه، كذا في "الهداية"، انتهى، وقال في "المبسوط" عن=

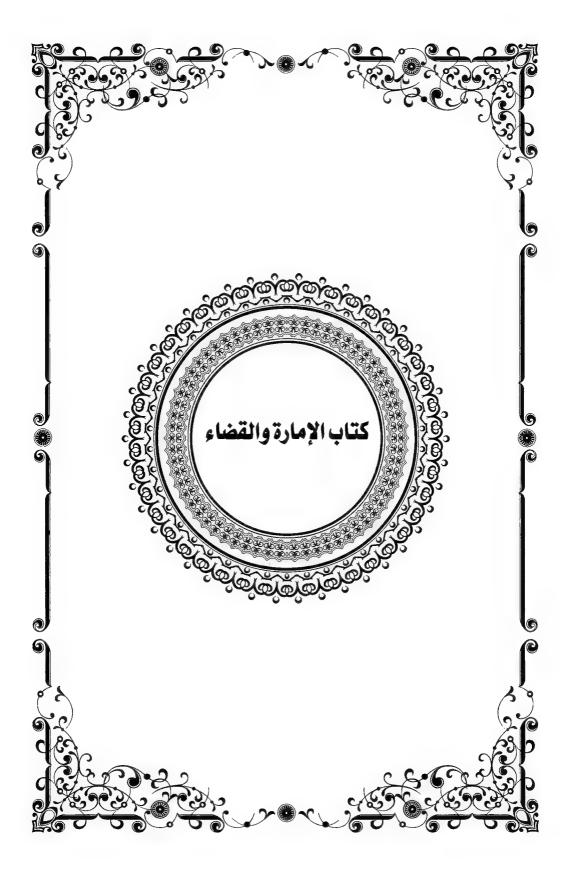


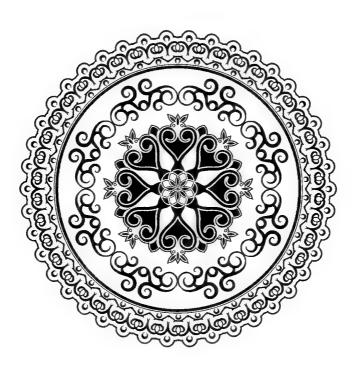
وَلَكِنَّهُ دَاءٌ"، رواه مسلمٌ(١).



ابن مسعود ﷺ أنَّ إنسانًا أتاه وفي بطنه صفراءً، فقال: وُصف لي السَّكُرُ، فقال عبدالله: إنَّ الله تعالى لم يجعل شفاء كم فيما حرَّم عليكم، وبه نأخذ، فنقول: كلُّ شرابٍ محرَّم؛ فلا يباح شربُه للتَّداوي، حتى روي عن محمِّد أنَّ رجلًا أتى يستأذنه في شرب الخمر للتَّداوي، قال: إنْ كان في بطنك صفراءُ؛ فعليك بماء السُّكر، وإنْ كان بك رطوبةٌ؛ فعليك بماء العسل، فهو أنفع لك، ففي هذا إشارة الى أنَّه لا تتحقَّق الضَّرورة في الإصابة من الحرام؛ فإنَّه يوجد من جنسه ما يكون حلالًا، والمقصود يحصل به، وقد دلَّ عليه قول النَّبيَّ ﷺ: "إن الله لم يجعل في رجس شفاءً"، ولم يرد به نفي الشَّفاء أصلًا، فقد يشاهد ذلك، ولا يجوز أنْ يقع الخلفُ في خبر الشَّارع ﷺ، ولكنَّ المراد أنَّه لم يعين رجسًا للشِّفاء على وجه لا يوجد من الحلال ما يعمل عمله أو يكون أقوى منه. م

⁽١) مسلم، ك: الأشربة، ب: تحريم التَّداوي بالخمر، ح: (١٤١).







وقولِ الله ﷺ: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ أَطِيعُوا اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُولِى ٱلأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن نَنَزَعْنُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنُمُ مُؤْمِنُونَ بِٱللّهِ وَٱلْمِوْرِ إِنْ كُنُمُ مُؤْمِنُونَ بِٱللّهِ وَٱلْمِوْرِ إِنْ كُنُمُ مُؤْمِنُونَ بِٱللّهِ وَٱلْمِوْرِ الْآخِرِ ۚ ذَالِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩].

٤٧٨٦ - عَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن أَطَاعَنِي؛ فَقَد أَطَاعَ اللهَ، وَمَن عَصَانِي؛ فَقَد عَصَانِي، وَمَن يُعصِ الأَمِيرَ؛ فَقَد عَصَانِي، وَإِنَّمَا الإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ

(۱) قولُه: «ومن يطعِ الأمير؟ فقد أطاعني، ومن يعصِ الأمير؟ فقد عصاني... إلخ»: أجمع العلماء على وجوب طاعة الأمراء في غير معصيةٍ، وعلى تحريمها في المعصية، نقل الإجماع على هذا القاضي عياضٌ وآخرون، قاله النَّوويُّ كذا قال العينيُّ، وقال في «المرقاة»: قال النَّوويُّ: فيه حثٌّ على السَّمع والطَّاعة في جميع الأحوال، وسببها اجتماع كلمة المسلمين؛ فإنَّ الخلاف سببٌ لفساد أحوالهم في دينهم ودنياهم، ويستثنى من جميع الأحوال حالُ المعصية؛ لما يستفاد من صدر الحديث، ولِما سيأتي في بعض الأحاديث المصحَّحة، انتهى.

وقال في «التفسيرات الأحمدية»: إنَّ إطاعة الأمير واجبةٌ لكنْ لا مطلقًا، بل ما داموا عادلين، وكانوا على الحقّ؛ وذلك لأنَّه لمَّا كان آيةُ أولي الأمر متصلةً بالآية السابقة المذكور فيها بيانُ أداء الأمانة والحكم بالعدل، وكانت تلك خطابًا للولاة خاصَّةً عند البعض، وهذه خطابٌ بالنَّاس بإطاعتهم، ثم أمّر عند النِّرَاع بالرَّدِ إلى الله والرَّسول؛ علمنا أنَّ وجوبَ إطاعتهم ما داموا على الحق، وإذا خالفوه؛ فلا إطاعةً لهم؛ لقوله ﷺ: «لا طاعةً لمخلوقٍ في معصية الخالق».

فإنْ قيل: هذا يخالف ما هو مذهبكم من أنَّه يجوز التقلُّد من السُّلطان الجائر، ولا يصحُّ الخروجُ عليه، ولا ينعزل الإمام بالفسق والجور، خلافًا للشَّافعيِّ في الأخير من ذلك؛ قلت: إنَّما يصحُّ ذلك إذا كان يمكنه القضاء بحقِّ، وأمَّا إذا لم يكن؛ فلا يصحُّ، وإنَّما حكمنا بصحَّته في حال القضاء بحقِّ؛ لأنَّه قد ظهر الفسق وانتشار الجور من الأئمَّة والأمراء بعد الخلفاء الرَّاشدين، والسَّلفُ كانوا ينقادون لهم، ويقيمون الجمع والأعياد بإذنهم، ولا يرون الخروج عليهم؛ لأنَّ الصَّحابة كانوا يقلِّدون عن معاوية مع أنَّ الحقَّ كان لعليٍّ في نوبته، والتَّابعين كانوا يقلِّدون من حجَّاج=

مِن وَرَائِهِ وَيُتَّقَى بِهِ، فَإِن أَمَرَ بِتَقَوَى اللهِ وَعَدَلَ؛ فَإِنَّ لَهُ بِذَلِكَ أَجرًا، وَإِن قَالَ بِغَيرِهِ؛ فَإِنَّ عَلَيهِ مِنهُ»، متَّفَقٌ عليه (۱).

٤٧٨٧ ـ وفي رواية لهما(٢) عَنِ ابنِ عُمَرَ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «السَّمعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى المَرءِ المُسلِم فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ مَا لَم يُؤمَر بِمَعصِيةٍ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعصِيةٍ؛ فَلَا سَمِعَ وَلاَ طَاعَةَ».

٤٧٨٨ ـ وفي المتَّفَقِ عليه (٣) عَن عَلِيٍّ ﴿ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لاَ طَاعَةَ فِي مَعصِيةٍ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي المَعرُوفِ».

٤٧٨٩ ـ وروى البغويُّ في «شرح السُّنَّة»(٤) عَنِ النَّوَّاسِ بنِ سَمعَانَ ﷺ:

- مع أنّه كان سلطانًا جائرًا، كما نصّ به في «الهداية»، على أنَّ المرويَّ عن الشَّافعيُّ رحمه الله تعالى وإن كان انعزالَه بالفسق، ولكنِ المسطورُ في كتب الشَّافعيَّة: أنَّ الإمامَ لا ينعزل بالفسق؛ لأنَّ في انعزاله ونصب غيره إثارةَ الفتنة؛ لِما له من الشَّوكة، بخلاف القاضي؛ فإنَّه ينعزل عنده بالفسق؛ لأنَّه غير ذي شوكةٍ، كما نصَّ به في «شرح العقائد». والحقُّ أنَّ المرادَ بأولي الأمر كلُّ أولي الحكم، إمامًا كان أو أميرًا، سلطانًا كان أو حاكمًا، عالمًا كان أو مجتهدًا، قاضيًا كان أو مفتيًا، على حسب مراتب التَّابع والمتبوع؛ لأنَّ النَّصَّ مطلقٌ، فلا يقيَّد من غير دليلِ الخصوص، وممَّا ينبغي أنْ يعلم أنَّ الخلافة كاملة قد تمَّت على علي هنه بمقتضى قوله ﷺ: «الخلافة بعدي ثلاثون سنةً، ثم يصير ملكًا عضوضًا»، بخلاف الخلافة النَّاقصة؛ لأنَّها كانت في الخلافة العبَّاسيَّة أيضًا، والإمامةُ قد عدمت أيضًا؛ لفقدان شرطها في زماننا؛ إذ أدناها أنْ يكون الإمامُ من أهل قريشٍ، وهو المعدوم الآن في كثرة المواضع، ولكنَّ السَّطفة والإمارة باقية، وإنَّما يجب علينا اتباعهم في هذا الزَّمان بمقتضى أنَّهم أولو الأمر، وإطاعتُهم واجبةٌ بهذا النَّصُ المطلق، لا باعتبار أنَّهم أئمَّةٌ أو خلفاءُ، انتهى ملخَّصًا. م
- (١) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الجهاد، ب: يقاتل من وراء الإمام ويتَّقى به، ح: (٢٩٥٧)، ومسلم، ك: الصَّلاة، ب: النَّهي عن مبادرة الإمام بالتَّكبير وغيره، ح: (٩٣٥).
- (٢) البخاري واللفظ له، ك: الأحكام، ب: السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، ح: ٧١٤٤. ومسلم، ك: الأمارة، ب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، ح: (٤٧٦٣).
- (٣) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: أخبار الآحاد، ب: ما جاء في إجازة خبر الواحد الصَّدوق في الأذان والصَّلاة والصَّوم والفرائض والأحكام، ح: (٧٢٥٧)، ومسلمٌ، ك: الإمارة، ب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، ح: (٤٧٦٥).
 - (٤) «شرح السنة» ح: (٢٤٥٥)، وأخرج نحوه أحمد عن عمران (١٩٨٢٤)، وصحَّحه الحاكمُ ووافقه الذَّهبيُّ (٥٨٧٠).



«لَا طَاعَةَ لِمَخلُوقٍ فِي مَعصِيةِ الخَالِق».

٤٧٩٠ ـ وعَن عُبَادَةَ بِنِ الصَّامِتِ ﷺ قَالَ: (بَايَعنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَى السَّمعِ وَالطَّاعَةِ فِي العُسِرِ وَالمَنشَطِ وَالمَكرَهِ، وَعَلَى أَثْرَةٍ عَلَينَا، وَعَلَى أَن لَا نُنَازِعَ الأَمرَ أَهلَهُ، وَعَلَى أَن نَقُولَ بِالحَقِّ أَينَمَا كُنَّا، لَا نَخَافُ فِي اللهِ لَومَةَ لَاثِم).

٤٧٩١ ـ وفي روايةٍ: وَعلى (١) أَن لاَ ثُنَازِعَ الأَمرَ أَهلَهُ، قَالَ: «إِلاَّ أَن تَرَوا كُفرًا بَوَاحًا عِندَكُم مِنَ اللهِ فِيهِ بُرهَانٌ»، متَّفَقٌ عليه (٢).

(١) قولُه: "وعلى ألا ننازع الأمر أهله إلا أنْ تروا كفرًا بواحًا... إلخ»: (والمعنى: لا تنازعوا ولاة الأمور في ولايتهم، ولا تعترضوا عليهم إلا أنْ تروا منهم منكرًا محقّقًا تعلمونه من قواعد الإسلام، فإذا رأيتم ذلك؛ فأنكروه عليهم، وقوموا بالحقّ حيثما كنتم، وأمّا الخروجُ عليهم وقتالُهم؛ فمحرَّم يإجماع المسلمين، وإنْ كانوا فسقة ظالمين، وأجمع أهل السُّنَة على أنّ السَّلطان لا ينعزل بالفسق؛ لتهييج الفتن في عزله وإراقة اللّماء وتفريق ذات البين، فتكون المفسدةُ في عزله أكثرَ منها في بقائه، وأجمعوا على أنّ الإمامة لا تنعقد لكافر، ولو طرأ عليه الكفرُ؛ انعزل، وكذا لو ترك إقامة الصَّلوات والدَّعاء إليها، وكذا البدعة، قال القاضي: فلو طرأ عليه الكفرُ وتغييرٌ في الشَّرع أو بدعةٌ؛ سقطت إطاعتُه، ووجب على المسلمين خلعُه ونصبُ إمامٍ عادلٍ إنْ أمكنهم ذلك، ولا يجب في المبتدع إلا إذا ظنُّوا القدرةَ عليه، وإلا فيهاجر المسلمُ عن أرضه إلى غيرها ويفرُّ بدينه، في "شرح العقائد»: الإجماع على أنَّ نصبَ الإمام واجبٌ؛ لأنَّ كثيرًا من الواجبات الشَّرعيَّة يتوقَف عليه كتنفيذِ أحكام المسلمين، وإقامةِ حدودهم، وسدِّ ثغورهم، وتجهيز جيوشهم، وأخذِ صدقاتهم، وقهر المتغلبة، والمتلصّصة وقطّاع الطّريق، وإقامةِ الجمعة والأعياد، وتزويج الصَّغير والصَّغيرة الَّذين لا أولياء لهما، وقسمةِ الغنائم، ونحوِ ذلك من الأمور التي لا يتولَّها آحادُ الأمّة، ولا بنعزل الإمامُ بالفسق؛ لأنَّ المصمةَ ليست بشرطٍ للإمامة ابتداءً، فبقاء أولى، وعن الشَّافعيُّ: أنَّ الإمامَ ينعزل بالفسق، وكذا كلُّ قاض وأمير.

وأصلُ المسألة أنَّ الفاسقَ ليس من أهل الولاية عند الشَّافعيِّ؛ لأنَّه لا ينظر لنفسه فكيف ينظر لغيره، وعند أبي حنيفة: هو من أهل الولاية، حتى يصحُّ للأب الفاسق تزويجُ ابنته الصَّغيرة، والمسطورُ في كتب الشَّافعيَّة أنَّ القاضي ينعزل بالفسق بخلاف الإمام، والفرق أنَّ في انعزاله ووجوب نصب غيره إثارةَ الفتنة؛ لِما له من الشَّوكة بخلاف القاضي)، كذا في «المرقاة». م

(٢) مسلم، ك: الإمارة، ب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، ح: (٤٧٦٨ ـ ٤٧٧١)، والبخاريُّ، ك: الفتن، =

٤٧٩٢ ـ وعن عَوفِ بنِ مَالِكِ الأَسْجَعِيِّ ﷺ عن رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: «خِيَارُ أَيْمَتِكُمُ الَّذِينَ تُبغِضُونَهُم وَيُحِلُّهُ الَّذِينَ تُبغِضُونَهُم وَيُبغِضُونَكُم، وَشِرَارُ أَيْمَتِكُمُ الَّذِينَ تُبغِضُونَهُم وَيُبغِضُونَكُم، وَتُصَلُّونَ عَلَيهِم وَيُصَلُّونَ عَلَيهُم، وَشِرَارُ أَيْمَتِكُمُ الَّذِينَ تُبغِضُونَهُم وَيُبغِضُونَكُم، وَتَكَنُونَهُم وَيلعَنُونَكُم»، قَالُوا: قُلنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلا نُنَابِذُهُم عِندَ ذَلِك؟ قَالَ: «لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلاةَ، أَلا مَن وَلِيَ عَلَيهِ وَالْ فَرَآهُ يَأْتِي شَيئًا مِن مَعصِيةِ اللهِ؛ فَليكرَه مَا يَأْتِي اللهِ، وَلا يَنزِعَنَّ يَدًا مِن طَاعَةٍ»، رواه مسلمُ (۱).

٤٧٩٣ ـ وعَن أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «سَتَكُونُ عَلَيكُم أُمَرَاءُ، فَتَعرِفُونَ وَتُنكِرُونَ، فَمَن كَرِهَ؛ فَقَد بَرِئَ، وَمَن أَنكَرَ؛ فَقَد سَلِمَ، وَلَكِن مَن رَضِيَ وَتَابَعَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلا نُقَاتِلُهُم؟ قَالَ: «لَا مَا صَلَّوا»؛ أَي: مَن كَرِهَ بِقَلِيهِ وَأَنكَرَ بِقَلِيهِ، رواه مسلمٌ (٢).

٤٧٩٤ - وَفِي بَعضِ نُسَخِ "المَصَابِيحِ": يَعنِي: مَن كَرِهَ بِقَلبِهِ وَأَنكَرَ بِلِسَانِهِ(٣).

8٧٩٥ ـ وعن عَبدِاللهِ بن مَسعُودٍ ﴿ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّكُم سَتَرُونَ بَعدِي أَثَرَةً وَأَمُورًا تُنكِرُونَهَا»، قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: ﴿ أَدُّوا إِلَيهِم حَقَّهُم، وَسَلُوا الله حَقَّكُم»، متَّفَقٌ عليه (٤).

٤٧٩٦ ـ وعَن وَاثِل بنِ حُجرٍ هُهُ قَالَ: سَأَلَ سَلَمَةُ بنُ يَزِيدَ الجُعفِيُّ هُهُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقَالَ:

⁼ ب: قول النَّبِيِّ ﷺ: «سترون بعدي أمورًا تنكرونها»، ح: (٧١٩٩/٧٠٥٦).

⁽١) مسلمٌ، ك: الإمارة، ب: خيار الأئمّة وشرارهم، ح: (٤٨٠٥).

⁽٢) مسلم، ك: الإمارة، ب: وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشَّرع، ح: (٤٨٠١).

⁽٣) «مرقاة المفاتيح» (٦/ ٢٣٩٦).

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الفتن، ب: قول النَّبيِّ ﷺ: «سترون بعدي أمورًا تنكرونها»، ح: (٧٠٥٢)، ومسلم، ك: الإمارة، ب: الأمر بالوفاء ببيعة الخلفاء، الأوَّل فالأوَّل، ح: (٤٧٧٥).

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٢٤٨/٤): «أثرةً»: أي: أصحابَ أثرةِ يؤثرون أهواءهم على الحقّ، ويخصُّون أنفسَهم بالفيء والغنيمة.

يَا نَبِيَّ اللهِ، أَرَأَيتَ إِن قَامَت عَلَينَا أُمَرَاءُ يَسأَلُونَا حَقَّهُم وَيَمنَعُونَا حَقَّنَا؛ فَمَا تَأْمُرُنَا؟ [فَأَعرَضَ عَنهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ، فَأَعرَضَ عَنهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فِي الثَّائِيَةِ أَو فِي الثَّالِثَةِ، فَجَذَبَهُ الأَسْعَثُ بنُ قَيسٍ]، وَقَالَ: «اسمَعُوا وَأَطِيعُوا، فَإِنَّمَا عَلَيهم مَا حُمِّلُوا، وَعَلَيكُم مَا حُمِّلتُم»، رواه مسلمٌ (۱).

٤٧٩٧ ـ وعن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَت بَنُو إِسرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الأَنبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٍّ؛ خَلَفَهُ نَبِيٍّ، وَإِنَّهُ لاَ نَبِيَّ بَعدِي، وَسَيكُونُ خُلَفَاءُ فَيَكثُرُونَ» قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: «فُوالاً) الأَوَّلِ فَالأُوَّلِ، أَعطُوهُم حَقَّهُم، فَإِنَّ اللهَ سَائِلُهُم عَمَّا استَرعَاهُم»، متَّفَقٌ عليه (٣).

٤٧٩٨ ـ وعَن أَبِي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ ، فَاقتُلُوا اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا بُوبِعَ () لِخَلِيفَتَينِ، فَاقتُلُوا الآخِرَ مِنهُمَا»، رواه مسلمٌ (٥٠).

٧٩٩ ـ وعَن عَرفَجَة ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّهُ سَتَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ، فَمَن أَرَادَ أَن يُفَرِّقَ أَمرَ هَذِهِ الأُمَّةِ وَهِيَ جَمِيعٌ؛ فَاضرِبُوهُ بِالسَّيفِ كَائِنًا مَن كَانَ»، رواه مسلمٌ (٢٠).

٠ ٨٠٠ ـ وعَنه ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَن أَتَاكُم وَأَمرُكُم جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ يُرِيدُ أَن يَشُقَّ عَصَاكُم أَو يُفَرِّقَ جَمَاعَتكُم؛ فَاقتُلُوهُ»، رواه مسلمٌ (٧٠).

⁽١) مسلم، ك: الإمارة، ب: في طاعة الأمراء وإنْ مَنعوا الحقوق، ح: (٤٧٧٩).

⁽٢) قولُه: «ببيعةِ الأوَّل فالأوَّل... إلخ»: (ومعنى هذا الحديث: إذا بويع لخليفة بعد الخليفة، فبيعةُ الأوَّل صحيحةٌ يجب الوفاءُ بها، وبيعة الثَّاني باطلةٌ يحرُم الوفاء بها، واتَّفق العلماءُ على أنَّه لا يجوز أنْ يُعقد على الخليفتين في عصرٍ واحدٍ، سواءٌ اتَّسعت دارُ الإسلام أم لا، قالَه النَّوويُّ)، كذا في «شرح عقائد النسفي». م

 ⁽٣) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: أحاديث، ب: ما ذكر عن بني إسرائيل، ح: (٣٤٥٥)، ومسلم، ك: الإمارة، ب: وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء الأوَّل فالأوَّل، ح: (٤٧٧٣).

⁽٤) قولُه: «إذا بويع لخليفتين... إلخ»: (فيه ألا يجوزَ عقد الإطاعة لخليفتين، نقل الإجماع فيه)، قاله النَّوويُّ. م

⁽٥) مسلم، ك: الإمارة، ب: إذا بويع الخليفتين، ح: (٤٧٩٩).

⁽٦) مسلم، ك: الإمارة، ب: حكم من فرَّق أمر المسلمين وهو مجتمعٌ، ح: (٤٧٩٦). وفي «النهاية» (٥/ ٢٧٩): «هناتٌ»: أي: شرورٌ وفسادٌ.

⁽٧) مسلم، ك: الإمارة، ب: حكم من فرَّق أمر المسلمين وهو مجتمعٌ، ح: (٤٧٩٨).

١٠٨١ ـ وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرِ و اللهِ عَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْةِ: «مَن بَايَعَ إِمَامًا فَأَعطَاهُ صَفقة يَدِهِ
 وَثَمَرَةَ قَلبِهِ؛ فَلَيْطِعهُ إِنِ استَطَاعَ، فَإِن جَاءَ آخَرُ يُنَازِعهُ؛ فَاضرِبُوا عُنُقَ الآخرِ»، رواه مسلمُ (١٠).

٢٨٠٢ ـ وعَن أُمِّ الحُصَينِ ، قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِن أُمِّرُ (٢) عَلَيكُم عَبدٌ مُجَدَّعٌ يَقُودُكُم بِكِتَابِ اللهِ تَعَالَى؛ فَاسمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا»، رواه مسلمٌ (٣).

٤٨٠٣ ـ وعَن أَنسٍ هُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ قَالَ: «اسمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنِ (١٠) استُعمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيُّ، كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيبَةٌ»، رواه البخاريُّ (٥).

٤٨٠٤ ـ وعَن زِيَادِ بِنِ كُسَيبِ العَدَوِيِّ قَالَ: كُنتُ مَعَ أَبِي بَكرَةَ تَحتَ مِنبَرِ ابنِ عَامِرٍ وَهُو يَخطُبُ وَعَلَيهِ ثِيَابٌ رِقَاقٌ، فَقَالَ أَبُو بِكرَةَ: اسكُت، سَمِعتُ رَصُولَ اللهِ عَلَيْهِ ثِيَابٌ رِقَاقٌ، فَقَالَ أَبُو بَكرَةَ: اسكُت، سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ يَقُولُ: «مَن أَهَانَ سُلطَانَ اللهِ فِي الأَرضِ؛ أَهَانَهُ اللهُ»، رواه التِّرمذيُّ (*) وقال: (هَذَا حَدِيثٌ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ يَقُولُ: «مَن أَهَانَ سُلطَانَ اللهِ فِي الأَرضِ؛ أَهَانَهُ اللهُ»، رواه التِّرمذيُّ (*) وقال: (هَذَا حَدِيثٌ

⁽١) مسلم، ك: الإمارة، ب: وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء الأوَّل فالأوَّل، ح: (٤٧٧٦).

⁽٢) قولُه: «إنْ أُمَّرَ عليكم عبدٌ مجدَّعٌ... إلخ»: أي: اسمع وأطع للأمير، وإنْ كان دني النَّسب، حتى لو كان عبدًا أسودَ مقطوعَ الأطرافِ؛ فطاعتُه واجبةٌ، ويتصوَّر إمارة العبد إذا ولَّاه بعضُ الأثمَّة، أو يغلب على البلاد بشوكته وأتباعه، ولا يجوز ابتداءً عقد الولاية له مع الاختيار، بل شرطُها الحرِّيَّةُ، قاله النَّوويُّ، ولذلك في «الدر المختار» و«رد المختار»: وتصحُّ سلطنة متغلَّبٍ للضرورة، وهي دفعِ الفتنة، ولقوله ﷺ: «أسمعوا وأطيعوا ولو أمِّر عليكم عبدٌ حبشيٌّ أجدعُ». م

⁽٣) مسلم، ك: الحجُّ، ب: استحباب رمي جمرة العقبة يوم النَّحر راكبًا، ح: (٣١٣٨). وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٤/ ٢٤٠): «عبدٌ مجدَّعٌ»؛ أي: بيِّنُ الجدع، وهو قطعُ الأنف أو الأذن، أو نحوه.

⁽٤) قولُه: "وإنْ استُعمل عليكم عبدٌ حبشيٌ... إلخ»: (أي: وإنْ استعمله الإمامُ الأعظم على القوم لا أنَّ العبدَ الحبشيّ هو الإمامُ الأعظم، فإنَّ الأثمَّة من قريشٍ، وقيل: المرادُبه الإمام الأعظم على سبيل الفرض والتَّقدير، وهو مبالغةٌ في الأمر بطاعته والنَّهي عن شقاقه ومخالفته)، كذا في «المرقاة». م

⁽٥) البخاريُّ، ك: الأحكام، ب: السَّمع والطَّاعة للإمام ما لم تكن معصيةً، ح: (٧١٤٢). وفي «المرقاة» (٦/ ٢٣٩٢): «زبيبة»: أي: كالزَّبيبة في صغره وسواده.

⁽٦) التّرمذيُّ واللَّفظ لـه، أبواب الفتن، ب: كراهية إهانـة السُّلطان، ح: (٢٢٢٤)، وأحمد (٢٣٣٠) وقال التّرمذيُّ:=

حَسَنٌ غَريبٌ).

٤٨٠٥ ـ وعَن أبي سَعِيدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَفضَلُ الجِهَادِ مَن قَالَ كَلِمَةُ حقِّ عِندَ سُلطَانٍ
 جَائِرِ»، رواه التِّرمذيُّ، وأبو داود، وابن ماجه(١).

٤٨٠٦ ـ ورواه أحمد والنَّسائيُّ (٢) عَن طَارِقِ بنِ شِهَابِ ١٠٠٠

١٨٠٧ - وعَن عَائِشَةَ ﴿ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: ﴿ أَتَدرُونَ مَنِ السَّابِقُونَ إِلَى ظِلِّ اللهِ ﷺ يَومَ القِيَامَةِ؟ ﴾ قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعلَمُ. قَالَ: ﴿ الَّذِينَ إِذَا أُعطُوا الحَقَّ ؛ قَبِلُوهُ ، وَإِذَا سُئِلُوهُ ؛ بَذَلُوهُ ، وَحَكَمُوا لِلنَّاسِ كَحُكمِهِم لِأَنفُسِهِم » ، رواهُ أحمد (٣).

٨٠٨ - عَن ابنِ عُمَرَ ، قَالَ: كُنَّا إِذَا بَايَعنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَى السَّمعِ وَالطَّاعَةِ يَقُولُ لَنَا: "فِيمَا استَطَعتُم»، متَّفَقٌ عليه (١٠).

١٤٠٩ وَعَن أَبِي ذَرِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كَيفَ أَنتُم وَأَئِمَةٌ مِن بَعدِي يَستَأثِرُونَ بِهَذَا الفَيءِ؟» قُلتُ: إِذَن وَالَّذِي بَعَثُكَ بِالحَقِّ أَضَعُ سَيفِي عَلَى عَاتِقِي، ثُمَّ أَضرِبُ بِهِ حَتَّى أَلقَاكَ، أَو أَلحَقَكَ، الفَيءِ؟» قَالَ: «أَوَلاَ أَدُلُكُ عَلَى خَيرٍ مِن ذَلِكَ، تَصبِرُ حَتَّى تَلقانِي»، رواه أبو داود(٥).

^{= (}هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽۱) التِّرمذيُّ، أبواب الفتن، ب: ما جاء: أفضل الجهاد كلمةُ عدلٍ عند سلطانٍ جائرٍ، ح: (۲۱۷٤)، أبو داود، ك: الملاحم، ب: الأمر والنَّهي، ح: (٤٣٤٤)، وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وعندهما: «كلمة عدلٍ»، واللَّفظ لابن الجِعد عن أبي أمامة.

⁽٢) النَّسائيُّ، ك: البيعة، ب: فضل من تكلُّم بالحقِّ عند إمام جائرٍ، ح: (٢١٤)، وأحمد، ح: (١٨٨٢٩).

⁽٣) أحمد، ح: (٢٤٣٧٩)، والبيهقيُّ في «الشعب» ح: (٢٠٦٢).

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الأحكام، ب: كيف يباع الإمام النَّاس، ح: (٧٢٠٢)، ومسلم، ك: الإمارة، ب: البيعة على السَّمع والطَّاعة فيما استطاع، ح: (٤٨٣٦).

⁽٥) أبو داود واللَّفظ له، ك: السُّنَّة، ب: في الخوارج، ح: (٤٧٥٩)، وأخرجه أحمد في «مسنده»: (٢١٥٥٨)، وحسَّنه ابنُ=

١٩١٠ - وعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن رَأَى مِن أَمِيرِهِ شَيئًا فَكَرِهَهُ؛ فَليَصبِر،
 فَإِنَّهُ لَيسَ أَحَدٌ يُفَارِقُ الجَمَاعَة شِبرًا فَيَمُوتُ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»، متَّفَقٌ عليه (١).

٤٨١١ - وعَن الحَارِثِ الأَسْعَرِيِّ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ الْمَرُكُم بِخَمسٍ: بِالْجَمَاعَةِ، وَالسَّمْعِ، وَالطَّاعَةِ، وَالْهِجْرَةِ، وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَإِنَّهُ مَنْ خَرَجَ مِنَ الْجَمَاعَةِ قِيدَ شِبْرٍ؛ فَقَدْ خَلَعَ وَالشَّمْعِ، وَالطَّاعَةِ، وَالْهِجْرَةِ، وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَإِنَّهُ مَنْ خَرَجَ مِنَ الْجَمَاعَةِ قِيدَ شِبْرٍ؛ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ إِلَّا أَنْ يُرَاجِعَ، وَمَنْ دَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ؛ فَهُ وَ مِنْ جُثَاءِ جَهَنَّمَ، وَإِنْ صَامَ، وَإِنْ صَامَ، وَإِنْ صَامَ، وَإِنْ صَامَ، وَإِنْ صَامَ، وَإِنْ صَامَ، وَرَاهُ أَمْسُلِمٌ »، رَوَاهُ أَحمد وَالتِّرمِذِيُّ (٢).

٤٨١٧ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَن خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ اللهِ ﷺ وَمَن قَاتَلَ تَحتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ يَغضَبُ لِعَصَبِيَّةٍ أَو يَدعُو لِعَصَبِيَّةٍ أَو يَنصُرُ الجَمَاعَةَ فَمَاتَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، وَمَن قَاتَلَ تَحتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ يَغضَبُ لِعَصَبِيَّةٍ أَو يَدعُو لِعَصَبِيَّةٍ أَو يَنصُرُ عَصَبِيَّةً، فَقُتِلَ؛ فَقِتلَةٌ جَاهِلِيَّةٌ، وَمَن خَرَجَ عَلَى أُمَّتِي بِسَيفِهِ يَضرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا، وَلَا يَتَحَاشَى مِن مُؤمنِهَا، وَلَا يَتَحَاشَى مِن مُؤمنِهَا، وَلَا يَفِي لِذِي عَهدٍ عَهدَهُ؛ فَلَيسَ مِنِي وَلَستُ مِنهُ»، رَوَاهُ مُسلمٌ (٣).

٤٨١٣ ـ وَعَن عَبدِ اللهِ بِنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَن خَلَعَ يَدًا مِن طَاعَةٍ؛ لَقِي اللهَ يَومَ القِيَامَةِ وَلا حُجَّةً لَهُ، وَمَن مَاتَ وَلَيسَ فِي عُنُقِهِ بَيعَةٌ؛ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»، رَوَاهُ مُسلمٌ (٤٠).

٤٨١٤ ـ وَعَن عَبدِ الرَّحَمَنِ بنِ سَمُرَةً ﷺ: «لَا تَسأَلِ الإِمَارَةَ فَإِنَّكَ إِن

⁼ حجر «هداية الرواة»: (٣/ ٧٠٤).

⁽١) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الأحكام، ب: السَّمع والطَّاعة للإمام ما لم تكن معصية، ح: (٧١٤٣)، ومسلم، ك: الإمارة، ب: وجوب ملازمة جماعة المسلمين، ح: (٤٧٩١).

⁽٢) أحمد واللَّفظ له، ح: (١٧١٧٠)، والتِّرمذيُّ، أبواب الأمثال عن رسول الله ﷺ، ب: ما جاء في مثل الصَّلاة والصِّيام والصَّدة، ح: (٢٨٦٣)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ).

وفي «قوت المغتذي» على جامع التّرمذيّ (٢/ ٧١٧): «جُثاء جهنّم» بالجيم والمثلّثة: جمع جثوةٍ، بالضمّ وهو الشيءُ المجموع.

⁽٣) مسلم، ك: الإمارة، ب: وجوب ملازمة جماعة المسلمين، ح: (٤٧٨٦).

⁽٤) مسلم، ك: الإمارة، ب: وجوب ملازمة جماعة المسلمين، ح: (٤٧٩٣).



أُعطِيتَهَا عَن مَسأَلَةٍ؛ وُكِلتَ إِلَيهَا، وَإِن أُعطِيتَهَا عن غيرِ مَسأَلَة؛ أُعِنتَ عَلَيهَا»، متَّفَقٌ عليه(١).

٤٨١٥ ـ وعَن أبِي هُرَيرَة ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَلِي النَّبِيِّ قَالَ: «إِنَّكُم سَتَحرِصُونَ عَلَى الإِمَارَةِ، وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَومَ القِيَامَةِ، فَنِعمَ المُرضِعةُ وَبِئسَتِ الفَاطِمَةُ »، رواه البخاريُّ (٢).

٤٨١٦ ـ وَعَن أَبِي ذَرِّ ﴿ قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلَا تَستَعمِلُنِي؟ قَالَ: فَضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى مَنكِبِي، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا ذَرِّ، إِنَّكَ ضَعِيفٌ وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ، وَإِنَّهَا يَومَ القِيَامَةِ خِزيٌ وَنَدَامَةٌ إِلَّا مَن أَخَذَهَا بِحَقِّهَا مَنكِبِي، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا ذَرِّ، إِنَّهَا أَمَانَةٌ، وَإِنَّهَا تَوْمَ القِيَامَةِ خِزيٌ وَنَدَامَةٌ إِلَّا مَن أَخَذَهَا بِحَقِّهَا وَأَدَّى الَّذِي عَلَيهِ فِيهَا». وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ لَهُ: «يَا أَبَا ذَرِّ، إِنِّي أَرَاكَ ضَعِيفًا، وَإِنِّي أُحِبُّ لَكَ مَا أُحِبُّ لِنَفْسِي، لَا تَأَمَّرَنَّ عَلَى اثنينِ وَلَا تَوَلَّيْنَ مَالَ يَتِيمٍ»، رَوَاهُ مُسلِمٌ (٣).

٤٨١٧ ـ وعَنه هُ قَالَ: قال لي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «سِتَّةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ اعقِل يَا أَبَا ذَرِّ مَا أَقُولُ لَكَ بَعدُ» فَلَمَّا كَانَ اليَومُ السَّابِعُ، قَالَ: «أُوصِيكَ بِتَقوَى اللهِ فِي سِرِّ أُمرِكَ وَعَلَانِيَتِهِ، وَإِذَا أَسَاتَ؛ فَأَحسِن، وَلَا تَسأَلَنَّ أَعَرا اللهِ فِي سِرِّ أُمرِكَ وَعَلَانِيَتِهِ، وَإِذَا أَسَاتَ؛ فَأَحسِن، وَلَا تَسأَلَنَّ أَعَرا اللهِ فِي سِرً أُمرِكَ وَعَلَانِيَتِهِ، وَإِذَا أَسَاتَ؛ فَأَحسِن، وَلَا تَسأَلَنَ أَعُرِض أَمَانَةً، وَلَا تَقضِ بَينَ اثنينِ»، رواه أحمدُ اللهُ عَلَى اللهِ فَي اللهِ فِي اللهِ فَي اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ ال

٤٨١٨ - وَعَن أَبِي مُوسَى ﴿ قَالَ: دَخَلَتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَا وَرَجُلَانِ مِن بَنِي عَمِّي، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَمِّرِنَا عَلَى بَعضِ مَا وَلَّاكُ اللهُ، وَقَالَ الآخَرُ مِثلَ ذَلِكَ، فَقَالَ: ﴿إِنَّا وَاللهِ لاَ نُولِّي عَلَى هَذَا العَمَلِ أَحَدًا صَالَةُ وَلاَ أَحَدًا حَرَصَ عَلَيهِ »، وَفِي رِوايَةٍ قَالَ: ﴿لاَ نَسْتَعمِلُ عَلَى عَمَلِنَا مَن أَرَادَهُ »، عَلَى هَذَا العَمَلِ أَحَدًا صَالَةُ وَلاَ أَحَدًا حَرَصَ عَلَيهِ »، وَفِي رِوايَةٍ قَالَ: ﴿لاَ نَسْتَعمِلُ عَلَى عَمَلِنَا مَن أَرَادَهُ »،

⁽١) البخاريُّ، ك: الأحكام، ب: من سأل الإمارة وُكل إليها، ح: (٧١٤٧)، ومسلم، ك: الأيمان، ب: ندب من حلف يمينًا فرأى غيرَها خيرًا منها، أنْ يأتيَ الذي هو خيرٌ، ويكفِّر عن يمينه، ح: (٤٢٨١).

⁽٢) البخاريُّ، ك: الأحكام، ب: ما يكره من الحرص على الإمارة، ح: (٧١٤٨).

وفي «اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح» (١٧/ ٨٩): «المرضعة»: أي: أوَّلُها، «الفاطمةُ»: أي: آخرُها، فهو من ضرب المثل لِما توصل إليه الإمارةُ؛ وذلك لأنَّ فيها أوَّلًا المالُ، والجاهُ، واللَّذَّات الحسِّيَّة، والوهميَّة، وآخرُها القتل والعزل، ومطالبة التَّبعات في الآخرة.

⁽٣) مسلم، ك: الإمارة، ب: كراهة الإمارة بغير ضرورة، ح: (٤٧١٩ ـ ٤٧٢٠).

⁽٤) أحمدُ، ح: (٢١٥٧٣).

متَّفَقُّ عليه (١).

٤٨١٩ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَجِدُونَ مِن خَيرِ النَّاسِ أَشَدَّهُم كَرَاهِيَةً لِهَذَا الأَمرِ حَتَّى يقَعَ فِيهِ»، متَّفَقٌ عليه (٢).

• ٤٨٢ - وَعَن عَبدِ اللهِ بِنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَلاَ كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاءٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاءٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُو مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاءٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُو مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى أَهْلِ بَيْتِ زَوْجِهَا وَوَلَدِهِ وَهِي مَسْؤُولَةٌ عَنْهُمْ، وَعَبْدُ الرَّجُلِ رَاءٍ عَلَى مَالِ عَنْ رَعِيَّتِهِ، مَتَّفَقٌ عليه (٣).

سَيِّدِهِ وَهُو مَسْؤُولٌ عَنْهُ ، أَلاَ فَكُلُّكُمْ رَاءٍ وَكُلُّكُمْ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»، مَتَّفَقٌ عليه (٣).

١٨٨١ ـ وَعَن عَائِذِ بنِ عَمرٍ و هُ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ شرَّ الرِّعاءِ الحُطَمَةُ»، رَوَاهُ مُسلمٌ (٤).

٤٨٢٢ ـ وَعَن مَعقِل بنِ يَسَارٍ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِن وَالْ يَلِي رَعِيَّةً مِنَ المُسلِمِينَ فَيَمُوتُ وَهُو غَاشٌ لَهُم إِلَّا حَرَّمَ اللهُ عَلَيهِ الجَنَّةَ»، مُتَّفَقٌ عَليهِ (٥٠).

⁽١) مسلمٌ واللَّفظ له، ك: الإمارة، ب: النَّهي عن طلب الإمارة، ح: (٤٧١٧ ـ ٤٧١٨)، والبخاريُّ، ك: استتابة المرتدّ حكم المرتدّ والمرتدّة واستتابتهم، ح: (٦٩٢٣).

⁽٢) البخاريُّ، ك: المناقب، ب: علامات النبوَّة، ح: (٣٥٨٨)، ومسلمٌ، ك: فضائل الصَّحابة، ب: خيار النَّاس، ح: (٦٤٥٥). وفي «اللامع الصبيح» (١٠/ ١٦٤): «لهذا الأمر»: أي: الإمارة والحكومة.

⁽٣) البخاريُّ واللفظ له، ك: الأحكام، ب: قول الله تعالى: ﴿ أَطِيعُوا اللهُ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي ٱلأَمْرِ مِنكُرُ ﴾ [النساء: ٥٩]، ح: (٧١٣٨)، ومسلم، ك: الإمارة، ب: فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر، ح: (٤٧٢٤).

⁽٤) مسلم، ك: الإمارة، ب: فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر، ح: (٤٧٣٣). وفي «النهاية في غريب الحديث والأثر» (١/ ٤٠٢): «شرُّ الرِّعاءِ الحطمة»: هو العنيفُ برعاية الإبل في السَّوق والإيراد والإصدار، ويلقي بعضَها على بعضٍ، ويعسِفُها، ضربه مثلًا لوالي السُّوء، ويقال أيضًا: حُطَمٌ، بلاهاء.

⁽٥) البخاريُّ، ك: الأحكام، ب: من استرعي رعيَّةً فلم ينصح، ح: (٧١٥١)، ومسلم، ك: الإيمان، ب: استحقاق الوالي الغاشِّ لرعيَّته النَّارَ، ح: (٣٦٣).

١٨٢٣ ـ وَعَنهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ عَلَيْهُ يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدِ اسْتَرْعَاهُ اللهُ رَعِيَّةً، فَلَمْ يَحُطْهَا بِنَصِيحَةٍ، إِلَّا لَمْ يَجِدْ رَائِحَةَ الجَنَّةِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ(١).

٤٨٢٤ - وَعَن أَبِي أُمَامَة هُ عَنِ النَّبِيِّ عَيْقٍ قَالَ: «إِنَّ الأَمِيرَ إِذَا ابتَغَى الرِّيبَةَ فِي النَّاسِ أَفسَدَهُم»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ(٢).

١٨٢٥ ـ وَعَن مُعَاوِيَةَ ﴿ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّكَ إِذَا اتَّبَعتَ عَورَاتِ النَّاسِ أَفسَدتَهُم»، رَوَاهُ البَيهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الإِيمَان»(٣).

٤٨٢٦ ـ وَعَن عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ مَن وَلِيَ مِن أَمرِ أُمَّتِي شَيئًا فَشَقَّ عَلَيهِم؛ فَاشقُق عَلَيهِم؛ فَاشقُق عَلَيهِ، وَمَن وَلِيَ مِن أَمرِ أُمَّتِي شَيئًا فَرَفَقَ بِهم؛ فارفُق بِهِ»، رَوَاهُ مُسلمٌ (٤).

٤٨٢٧ ـ وَعَن عُمَرَ بِنِ الْخَطَّابِ ﷺ: «أَفْضَلُ عِبَادِ اللهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ: إَمَامٌ عَدْلٌ رَفِيتٌ، وَشَرُّ عِبَادِ اللهِ عِنْدَ اللهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ: إِمَامٌ جَائِرٌ خَرِقٌ»، رواه البيهقيُّ في «شعب المِيمان» (٥٠).

⁽۱) البخاريُّ، ك: الأحكام، ب: من استرعي رعيَّةً فلم ينصح، ح: (۷۱۵۰)، ومسلم، ك: الإمارة، ب: فضيلة الإمام العادل، ح: (۲۱)_(۲۲).

⁽٢) أبو داود واللَّفظ له، ك: الأدب، ب: في التجسُّس، ح: (٤٨٨٩)، وأحمد، ح: (٢٣٨١٥)، وأحمد (٢٣٨١٥)، وأحمد (٢٣٨١٥)، وحسَّنه ابن حجر «هداية الرواة»: (٣/ ٦٩٤).

وفي «عون المعبود» (١٣/ ١٥٩): «الرِّيبة» بالكسر؛ أي: طلب أنْ يعاملهم بالتُّهَمة والظَّنِّ السُّوء ويجاهرهم بذلك، قال في «النهاية»: (أي: إذا اتَّهمهم وجاهرهم بسوء الظَّنِّ فيهم أدَّاهم ذلك إلى ارتكاب ما ظنَّ بهم، ففسدوا).

⁽٣) أبو داود، ك: الأدب، ب: في النَّهي عن التجسُّس، ح: (٤٨٨٨)، وصحَّحه ابن حبان (٥٧٦٠). قال صاحب «عون المعبود»: («إنِ اتَّبعْتَ»: قال في «فتح الودود»: أي: إذا بحثْت عن معايبهم وجاهرتهم بذلك؛ فإنَّه يودي إلى قلَّة حيائهم عنك، فيجترئون على ارتكاب أمثالها مجاهرةً)، انتهى.

⁽٤) مسلم، ك: الإمارة، ب: فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر، ح: (٤٧٢٢).

⁽٥) الطَّبرانيُّ في «المعجم الأوسط» واللَّفظ لـه (١/ ١١٢) ح: (٣٤٨)، والبيهقيُّ في «شعب الإيمان» ح: (٦٩٨٦)، وقال=

٤٨٢٨ ـ وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرِو بنِ العَاصِ ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُوا»، رَوَاهُ مُسلم (١١).

٤٨٢٩ ـ وَعَن أَبِي سَعِيدٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا بَعَثَ اللهُ مِن نَبِيٍّ وَلَا استَخلَفَ مِن خَلِيفَةٍ إِلَّا كَانَت لَهُ بِطَانَةُ تَامُرُهُ بِالمَعرُوفِ وَتَحُضُّهُ عَلَيهِ، وَبِطَانَةٌ تَامُرُهُ بِالشَّرِّ وَتَحُضُّهُ عَلَيهِ، وَبِطَانَةٌ تَامُرُهُ بِالشَّرِّ وَتَحُضُّهُ عَلَيهِ، وَالمَعصُومُ مَن عصمَه الله »، رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٢).

• ٤٨٣٠ ـ وَعَن عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا أَرَادَ اللهُ بِالْأَمِيرِ خَيْرًا؛ جَعَلَ لَهُ وَزِيرَ صُوءٍ، إِنْ نَسِي؛ لَمْ صِدْقٍ، إِنْ نَسِي؛ ذَكَّرَهُ، وَإِنْ ذَكَرَ؛ أَعَانَهُ، وَإِذَا أَرَادَ اللهُ بِهِ غَيْرَ ذَلِكَ؛ جَعَلَ لَهُ وَزِيرَ سُوءٍ، إِنْ نَسِي؛ لَمْ يُعِنْهُ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَالنَّسَائِيُّ (٣).

٤٨٣١ ـ وَعَن أَبِي سَعِيدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَى اللهِ يَومَ القِيَامَةِ وَأَقرَبَهُم مِنهُ مَجلِسًا إِمَامٌ عَادِلٌ، وَإِنَّ أَبِغَضَ النَّاسِ إِلَى اللهِ يَومَ القِيَامَةِ وَأَشَدَّهُم عَذَابًا»، وَفِي رِوَايَةٍ: «وَأَبْعَدَهُم مِنهُ مَجلِسًا إِمَامٌ جَائِرٌ»، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ (٤)، وَقَالَ: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ).

١٨٣٧ - وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «إِنَّ السُّلطَانَ ظِلُّ اللهِ فِي الأَرضِ يَأْوِي إِلَيهِ كُلُّ مَظلُومٍ مِن عِبَادِهِ، فَإِذَا عَدَلَ؛ كَانَ لَهُ الأَجرُ وَعَلَى الرَّعِيَّةِ الشُّكرُ، وَإِذَا جَارَ؛ كَانَ عَلَيهِ الإصرُ وَعَلَى الرَّعِيَّةِ الصَّبرُ»، رواه البَيهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الإِيمَان»(٥).

⁼ الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٥/ ١٩٧): (رواه الطَّبرانيُّ في الأوسط، وفيه ابن لهيعةٍ وحديثُه حسنٌ، وفيه ضعفٌ).

⁽١) مسلم، ك: الإمارة، ب: فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر، ح: (٢٧١).

⁽٢) البخاريُّ، ك: الأحكام، ب: بطانة الإمام، ح: (٧١٩٨).

⁽٣) أبو داود واللَّفظ له، ك: الخراج والفيء والأمارة، ب: في اتِّخاذ الوزير، ح: (٢٩٣٢)، وصحَّحه ابن حبان (٤٤٩٤).

⁽٤) أحمد واللفظ له، ح: (١١١٧٤) والتِّرمذيُّ، أبواب الأحكام، ب: ما جاء في الإمام العادل، ح: (١٣٢٩)، وقال: (حديث أبي سعيد حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٥) البيهقيُّ في «شعب الإيمان»، ح: (٣٧١٨).

١٨٣٣ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَمِيرِ عَشَرَةٍ إِلَّا وَهُو يُؤْتَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَغْلُولًا حَتَّى يَفُكَّهُ الْعَدْلُ، أَوْ يُوبِقُهُ الْجَوْرُ»، رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ (١).

١٨٣٤ - وَعَن أَبِي أُمَامَةَ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: «مَا مِنْ رَجُلِ يَلِي أَمْرَ عَشَرَةٍ فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَّا أَتَى اللهَ مَغْلُولًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَدُهُ إِلَى عُنُقِهِ، فَكَّهُ بِرُّهُ أَوْ أَوْبَقَهُ إِثْمُهُ، أَوَّلُهَا مَلَامَةٌ وَأَوْسَطُهَا نَدَامَةٌ وَآخِرُهَا خِزْيٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »، رواه أحمد (٢).

٤٨٣٥ ـ وَعَن جَابِرِ بنِ سَمُرَةَ ﴿ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «ثَلَاثٌ أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي: الإستِسقَاءُ بِالأَنوَاءِ، وَحَيفُ السُّلطَانِ، وَتَكذِيبٌ بِالقَدَرِ»، رواه أحمد (٣).

٢٨٣٦ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَة هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "وَيْلُ لِلأُمَرَاءِ، وَيْلُ لِلْعُرَفَاءِ، وَيْلُ لِلأُمنَاءِ، لَا ثَمَنَاءِ، لَا ثُمَنَاءِ، وَيْلُ لِلأُمنَاءِ، لَا ثَمَنَيَنَّ أَقْوَامٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَّ نَوَاصِيَهُمْ مُعَلَّقَةٌ بِالثُّرِيَّا يَتَجَلْجَلُونَ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَأَنَّهُمْ لَمْ يَلُوا عَمَلًا»، رَوَاهُ فِي "شَرِحِ السُّنَّةِ»، وَرَوَاهُ أَحمد وَفِي رِوَايَته: "أَنَّ ذَوَائِبَهُمْ كَانَتْ مُعَلَّقَةً بِالثُّرَيَّا، يَتَذَبْذَبُونَ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، وَلَمْ يَكُونُوا عَمِلُوا عَلَى شَيْءٍ» (١٤).

⁽١) أحمد بسند قويٌّ، ح: (٩٥٧٣)، والدَّارميُّ ح: (٢٥٥٧)، واللَّفظ للبيهقيِّ في «شعب الإيمان» ح: (٦٩٩٧).

⁽٢) أحمد واللَّفظ له، ح: (٢٢٣٠٠)، والطَّبرانيُّ في «الكبير» (٨/ ٢٠٢)، ح: (٧٧٢٠)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٠٥): (رواه أحمد، والطَّبرانيُّ، وفيه يزيدُ بن أبي مالك، وثَّقه ابنُ حبَّان وغيره، وبقيَّةُ رجاله ثقاتٌ).

⁽٣) أحمد، ح: (٢٠٨٣٢).

قال السّنديُّ: («بالأنواءِ»: أي: بالنَّجوم، بأنْ يقول: مُطرنا بنَوء كذا، وهذا حرامٌ إنْ رأى تأثيرًا للنَّجم، وإنْ رأى أنَّه علامةٌ؛ فلا ينبغي أنْ يقول أيضًا؛ لما فيه من التشبُّه بمن يرى التَّاثِيرَ)، «حاشية مسند أحمد» ط الرسالة (٣٤/ ٤٢٣).

⁽٤) البغويُّ في «شرح السُّنَّة» ح: (٢٤٦٨)، ورواه أحمد بكلا الرِّوايتين، ح: (١٠٧٥ / ١٠٧٥)، وصحَّحه ابن حبَّان (٤٤٨٣)، والحاكم ووافقه النَّهبيُّ (٢٠١٦).

وفي «حاشية مسند أحمد» ط الرسالة (١٤/ ٢٧٦): قولُه: «ويلٌ للعرفاء»: قال السِّنديُّ: العريف: هو القيَّم بأمر القبيلة، ويتعرَّف الأميرُ منه أحوالهم لمعرفته بها، والعِرافة بالكسر: عمله، وبالفتح: كونه عريفًا، وهو فعيلٌ بمعنى فاعل، وفي الحديث تحذيرٌ من التَّعرُّض للرِّياسة، والتأمُّر على النَّاس؛ لِما فيه من الفتنة؛ ولأنَّه إذا لم يؤدِّ الأمانةَ=

١٨٣٧ ـ وَعَن غَالِبِ الْقَطَّانِ عَن رَجُلٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ الْعُرَافَةَ حَتُّ، وَلَا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنَ العُرَفَاءِ، وَلَكِنَّ الْعُرَفَاءَ فِي النَّارِ»، رَوَاهُ أَبُو داود(١).

٤٨٣٨ ـ وَعَن الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ ضَرَبَ عَلَى مَنْكِبِهِ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: «أَفلَحتَ يَا قُدَيمُ إِن مُتَّ وَلَم تَكُن أَمِيرًا وَلَا كَاتبًا وَلَا عريفًا»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٢٠).

١٣٩٩ ـ وَعَن مُعَاوِيَةَ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا مُعَاوِيَةُ، إِنْ وُلِّيتَ أَمْرًا؛ فَاتَّقِ اللهَ ﷺ وَاعْدِلْ»، قَالَ: فَمَا زِلْتُ أَظُنُّ أَنِّي مُبْتَلَى بِعَمَلٍ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى ابْتُلِيتُ»، رواه أحمد والبيهقيُّ في «دلائل النبوة» (٣٠).

٤٨٤٠ ـ وَعَن عَبدِ اللهِ بنِ عَمرٍ و اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْةِ: «من (٤) نَظَرَ إِلَى أَخِيهِ نَظرَةً تُخِيفُهُ؛ أَخَافَهُ اللهُ يَومَ القِيَامَةِ»، رَوَاهُ البَيهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الإِيمَانِ»(٥).

فيه؛ أثم واستحقَّ من الله العقوبة، «للأمناء»: على أموال اليتامي ونحوها، «ذوائبهم» جمع ذُوابةٍ وهي: الشَّعر المضفور من الرَّأس، «عملوا»: على بناء المفعول من التَّعميل؛ أي: جُعلوا عاملين، أو على بناء الفاعل من العمل، والله تعالى أعلم.

⁽١) أبو داود، ك: الخراج والفيء والإمارة، ب: في العرافة، ح: (٢٩٣٤).

⁽٢) أبو داود، ك: الخراج والفيء والإمارة، ب: في العرافة، ح: (٢٩٣٣)، وأحمد (١٧٢٠٥) وحسَّنه الحافظ في «هداية الرواة» (٣/ ٤٦٧).

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٤/ ٢٦٦): «أفلحت يا قديمُ»: تصغيرُ مقدام بالتَّرخيم بحذف الزَّوائد.

⁽٣) أحمد، ح: (١٦٩٣٣)، وأبو يعلى (٧٣٨٠)، ونحوه في «الطّبقات الكبرى»: متمّم الصَّحابة، الطّبقة الرابعة ط: مكتبة الصِّدِّيق، ح: (٣٠)، قال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٥/ ١٨٦): (رواه أحمد، وهو مرسلٌ ورجالُه رجالُ الصَّحيح، ورواه أبو يعلى عن سعيدِ عن معاوية فوصلَه، ورجالُه رجالُ الصَّحيح).

⁽٤) قولُه: «من نظر إلى أخيه»: (إيرادُ هذا الحديث في هذا الباب للإشارة إلى أنَّ مجرَّدَ الإخافة يترتَّب عليه العقوبة يوم القيامة، فكيف بما فوقها من أنواع المظلمة، ويؤخذ من مفهومه: أنَّ من نظر بعين الرَّحمة والشَّفقة إلى أخيه؛ نظر اللهُ إليه بعين العناية يوم القيامة). كذا في «المرقاة». م

⁽٥) البيهقيُّ في «شعب الإيمان» ح: (٧٠٦٤)، والطَّبرانيُّ في «الكبير» (٣٢/١٣)، ح: (٧٠)، وقال في «مجمع الزوائد»=



١٨٤١ ـ وَعَن عُقبَةَ بنِ عَامِرٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ لَا يَدخُلُ الْجَنَّةَ صَاحِبُ مَكسٍ »؛ يعنِي: الَّذِي يَعشُرُ النَّاسَ، رَوَاهُ أَحمد وَأَبُو دَاوُد والدَّارميُّ (١).

١٨٤٢ ـ وَعَن أَنَسٍ هُ قَالَ: كَانَ قَيسُ بنُ سَعدٍ مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهُ بِمَنزِلَةِ صاحبِ الشُّرَطِ منَ الأميرِ، رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٢).

٣٤٨٤ - وَعَن كَعبِ بنِ عُجرَة هُ قَالَ: قَالَ لِيَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: «أُعِيذُكَ بِاللهِ مِنْ إِمَارَةِ السُّفَهَاءِ» قَالَ: وَمَا ذَاكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «أُمَرَاءٌ سَيَكُونُونَ مِنْ بَعْدِي مَنْ دَخَلَ عَلَيْهِمْ، فَصَدَّقَهُمْ بِحَدِيثِهِمْ، وَاللهُ عَلَى ظُلْمِهِمْ؛ فَلَيْسُوا مِنِّي، وَلَسْتُ مِنْهُمْ، وَلَمْ يَرِدُوا عَلَيَّ الْحَوْضَ، وَمَنْ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يُرِدُوا عَلَيَّ الْحَوْضَ، وَمَنْ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يُرِدُوا عَلَيَّ الْحَوْضَ، وَمَنْ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يُودُوا عَلَيَّ الْحَوْضَ، وَمَنْ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يُعِنْهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ؛ فَأُولَئِكَ مِنِي، وَأَنَا مِنْهُمْ، وَأُولَئِكَ يَرِدُونَ عَلَيَ الْحَوْضَ»، وَالنَّسَائِقُ (٣).

٤٨٤٤ _ وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ عَالَ: «مَن سَكَنَ البَادِيَةَ؛ جَفَا، وَمَنِ اتَّبَعَ الصَّيدَ؛ غَفَلَ، وَمَن أَتَى السُّلطَانَ؛ افتُتِنَ»، رَوَاهُ أَحمَدُ، وَالتِّرِمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ؛.

٥٤٨٤ _ وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي دَاوُدُ (٥٠): «مَن لَزِمَ السُّلطَانَ؛ افتُتِنَ» زاد: «وَمَا ازدَادَ عَبدٌ مِنَ السُّلطَانِ

^{= (}٦/ ٢٥٣): (رواه الطَّبرانيُّ عن شيخه أحمد بن عبد الرَّحمن بن عقالٍ، ضعَّفه أبو عروبة).

⁽۱) أحمد، ح: (۱۷۳٥٤)، وأبو داود، ك: الخراج والفيء والإمارة، ح: (۲۹۳۷)، والدَّارميُّ، ح: (۱۷۰۸)، وحسَّنه الحافظ في «هداية الرواة» (۳/ ٤٦٧).

⁽٢) البخاريُّ، ك: الأحكام، ب: الحاكم يحكم بالقتل على من وجب عليه، دون الإمام الذي فوقه، ح: (١٥٥٧).

⁽٣) أخرجه بهذا السَّياق أحمدُ في مسند جابر بن عبدالله، ح: (١٥٢٨٤)، وأخرج نحوه التَّرمذيُّ، ك: الصَّلاة، باب ما ذكر في فضل الصَّلاة، ح: (٦١٤)، والنَّسائيُّ، ك: البيعة، ب: ذكر الوعيد لمن أعان أميرًا على الظُّلم، ح: (٢٠٧)، وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٤) أحمد واللَّفظ له، ح: (٣٣٦٢)، والتَّرمذيُّ، أبواب الفتن، ب: من أتى أبواب السُّلطان؛ افتتن، ح: (٢٢٥٦)، والنَّسائيُّ، ك: الصَّيد والذَّبائح، ب: اتِّباع الصَّيد، ح: (٤٣١٤)، وقال التِّرمذُّي: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ»).

⁽٥) أبو داود عن أبي هريرة، ك: الصَّيد، ب: في اتِّباع الصَّيد، ح: (٢٨٥٩)، وأحمد (٨٨٣٦)، وقال المنذريُّ في «التَّرغيب»=

دُنُوًّا إِلَّا ازدَادَ من اللهِ بُعدًا».

٤٨٤٦ ـ وَعَن يَحيَى بنِ هَاشِمِ عَن يُونُسَ بنِ أَبِي إِسحَاقَ عَن أَبِيهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كَمَا تَكُونُوا كَذَلِكَ يُؤَمَّرُ عَلَيْكُمْ»، رواه البيهقيُّ في «شعب الإيمان»(١).

١٨٤٧ - وَعَن أَبِي الدَّرِدَاءِ هَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: ﴿إِنَّ اللهُ تَعَالَى يَقُولُ: أَنَا اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، مَالِكُ المُلُوكِ، وَمَلِكُ المُلُوكِ، وَلَكِن العَبَادَ إِذَا عَصَونِي حَوَّلتُ قُلُوبَهُم بِالسَّخطَةِ وَالنَّقَمَةِ، فَسَامُوهُم سُوءَ العَذَابِ، عَلَيهِم بِالرَّحمَةِ وَالنَّقمَةِ، فَسَامُوهُم سُوءَ العَذَابِ، فَلَوكَمْ مُلُوكَكُمْ، فَلَوكَكُمْ، فَلَوكَكُمْ، فَلَوكَكُمْ، فَلَوكَكُمْ، وَلَكِنِ الشَّعْلُوا أَنفُسَكُم بِالذِّكِرِ وَالتَّضَرُّعِ إِلَيَّ، أَكْفِكُمْ مُلُوكَكُمْ، وَوَاهُ أَبُو نُعَيم فِي «الحِليةِ» (١٠).

٤٨٤٨ ـ وَعَن أَبِي بَكرَةَ هُ قَالَ: لَمَّا بَلَغَ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَنَّ أَهلَ فَارِسَ قَد مَلَّكُوا عَلَيهِم بِنتَ كِسرَى قَالَ: «لَن (٣) يُفلِحَ قَومٌ وَلَوا أَمرَهُم امرَأَةً»، رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٤).

٤٨٤٩ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِن رَأْسِ السَّبعِينَ وَإِمَارَةِ الصِّبيَانِ»، رواه أحمد (٥٠).

##

[:] ت عمارة (٣/ ١٩٤): (رواه أحمد بإسنادين، رواة أحدهما رواة الصّحيح).

⁽١) البيهة في «شعب الإيمان»، ح: (٧٠٠٦)، وقال: (هذا منقطعٌ، وراويه يحيى بنُ هاشم، وهو ضعيفٌ).

⁽٢) أبو نعيم في «حلية الأولياء» واللَّفظ له (٢/ ٣٨٨)، والطَّبرانيُّ في «المعجم الأوسط» (٩/ ٩) ح: (٨٩٦٢)، قال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٤٩): (فيه وهبُ بن راشدٍ، وهو متروكٌ).

⁽٣) قولُه: «لنْ يفلحَ قومٌ ولَّوا أمرَهم امرأة»: وقال في «الدر المختار»: (ونصب الإمام أهمُّ الواجبات؛ فلذا قدَّموه على دفن صاحب المعجزات على علويًا معصومًا). م

⁽٤) البخاريُّ، ك: الفتن، ب:...، ح: (٧٠٩٩).

⁽٥) أحمد واللَّفظ له، ح: (٨٦٥٤)، وابن أبي شيبة ح: (٣٧٢٣٥).



• ٤٨٥ - عَن أَبِي مُوسَى ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا بَعَثَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ فِي بَعْضِ أَمْرِهِ، قَالَ: «بَشِّرُوا وَلاَ تُنَقِّرُوا، وَيَسِّرُوا وَلاَ تُعَسِّرُوا»، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ (١).

١٥٨١ ـ وَعَن أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا وَسَكِّنُوا وَلَا تُنَفِّرُوا»، مُتَّفَقٌ عَلَيه (٢).

٤٨٥٢ _ وَعَن أَبِي بُردَةَ ﷺ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ جَدَّهُ أَبَا مُوسَى وَمُعَاذًا إِلَى اليَمَنِ، فَقَالَ: «يَسِّرَا وَلَا تُنفِّرا وَتَطَاوَعَا»، مُتَّفَقٌ عَليهِ (٣).

⁽١) مسلمٌ واللَّفظ له، ك: الجهاد والسِّير، ب: في الأمر بالتَّيسير وترك التَّنفير، ح: (٤٥٢٥)، والبخاريُّ بغير هذا السِّياق، ك: الجهاد، ب: ما يكره من التَّنازع، ح: (٣٠٣٨).

وفي «اللمعات» (٦/ ٤٨٤): قولُه: «ويسِّروا»: أيْ: سهِّلوا الأمر على النَّاس في طلب الحقوق مثل أخذ الصَّدقات والخراجات ونحوها، «ولا تعسِّروا»: عليهم بأنْ تأخذوا أكثر ممَّا يجب، وتشدِّدوا الأمر عليهم، وتبتغوا عوراتهم، وتتجسَّسوا أفعالهم.

⁽٢) البخاريُّ، ك: الأدب، ب: قول النَّبِيِّ ﷺ: «يسِّروا ولا تعسِّروا» ج: (٦١٢٥)، مسلمٌ، ك: الجهاد والسير، ب: في الأمر بالتَّيسير، وترك التَّنفير، ح: (٥٢٨).

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٤/ ٢٧٠): «وسكّنوا»؛ أي: سهّلوا على النَّاس الأمور، «ولا تنفَّروا»؛ أي: الخلق عن الدِّين باليأس عن رحمة الله تعالى عند مباشرتهم المنكرات وارتكابهم السَّيِّئات، بل ادعوهم إلى التَّوبة والطَّاعات، وطيِّبوا أنفسهم بقبولها، وبالثَّواب على ترك المنكرات.

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: المغازي، ب: بعث أبي موسى، ومعاذٍ إلى اليمن قبل حجَّة الوداع، ح: (٤٣٤٤)، ومسلمٌ، ك: الجهاد والسَّير، ب: في الأمر بالتَّيسير، وترك التَّنفير، ح: (٤٥٢٦).

٤٨٥٣ ـ وَعَن أَبِي سَعِيدٍ هِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لِوَاءٌ عِندَ استِهِ يَومَ القِيَامَةِ»(١).

٤٥٥٤ - وَفِي رِوَايَةٍ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لِوَاءٌ يَومَ القِيَامَةِ يُرفَعُ لَهُ بِقَدرِ غَدرِهِ، أَلا وَلَا^(٢) غَادِرَ أَعْظَمُ غَدْرًا مِنْ أَمِيرِ عَامَّةٍ»، رَوَاهُ مُسلمٌ^(٣).

٤٨٥٥ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ قَالَ: "إِنَّ الغَادِرَ يُنصَبُ لَهُ لِوَاءٌ يَومَ القِيَامَةِ، فَيُقَالُ: هَا فَلَانِ بِنِ فُلَانٍ»، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ (٤٠٠).

١٨٥٦ - وَعَن أَنَسٍ هُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لِوَا يُومَ القيامةِ يُعرَفُ بِهِ»، متفق عليه (٥٠).

١٨٥٧ ـ وعَن عَمرِو بنِ مُرَّةَ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِمُعَاوِيَةَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَن وَلَّاهُ اللهُ شَيئًا مِن أَمرِ المُسلِمِينَ، فَاحتَجَبَ اللهُ عَنهُ دُونَ حَاجَتِهِم وَخَلَّتِهِم وَفَقرِهِمُ؛ احتَجَبَ اللهُ عَنهُ دُونَ حَاجَتِهِ

- (١) مسلم، ك: الجهاد والسِّير، ب: تحريم الغدر، ح: (٤٥٣٧).
- (٢) قولُه: «ألا ولا غادرَ أعظمُ غدرًا من أمير عامَّةٍ»: (قال النَّوويُّ: فيه بيان غليظ تحريم الغدر لا سيَّما صاحب الولاية العامة؛ لأنَّ غدرَه يتعدَّى ضررُه إلى خلق كثير، والمشهور أنَّ هذا الحديثَ واردٌ في ذمِّ الغادر، وغدره للأمانة التي قُلَّدها لرعيَّته، والتزامِ القيام بها والمحافظة عليها، فمتى خانهم، أو ترك الشَّفقة عليهم والرِّفق بهم؛ فقد غدر بعهده، ويحتمل أنْ يكونَ المراد نهي الرَّعيَّة عن الغدر بالإمام؛ فلا يشقَّ عليهم العصا، فلا يتعرَّض لِما يخاف حصول فتنة بسببه، والصَّحيح الأوَّل)، كذا في «المرقاة». م
 - (٣) مسلم، ك: الجهاد والسير، ب: تحريم الغدر، ح: (٤٥٣٨).
- (٤) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الأدب، ب: ما يدعى النَّاس بآبائهم، ح: (٦١٧٨)، ومسلمٌ، ك: الجهاد والسير، ب: تحريم الغدر، ح: (٤٥٣١).
- (٥) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الحيل، ب: إذا غصب جارية ؛ فزعم أنَّها ماتت، ح: (٦٩٦٦)، مسلمٌ، ك: الجهاد والسير، ب: تحريم الغدر، ح: (٤٥٣٦).
- (٦) قولُه: «فاحتجَبَ دونَ حاجتِهم... إلخ»: وقال في «الدر المختار»: ويقضي في المسجد، ويختار مسجدًا في وسط البلد تيسيرًا للنَّاس، وكذا السُّلطان والمفتى والفقيه، أو في داره، ويأذن عمومًا. م



وَخَلَّتِهِ وَفَقرِهِ"، فَجَعَلَ مُعَاوِيَةُ رَجُلًا عَلَى حَوَائِجِ النَّاسِ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتّرمِذِيُّ (١).

٤٨٥٨ _ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ وَلِأَحمَدَ: «أَغْلَقَ اللهُ أَبْوَابَ السَّمَاءِ دُونَ خَلَّتِهِ، وَحَاجَتِهِ، وَمَسْكَنَتِهِ»(٢).

٩٥٩ - وعَن أَبِي السَّمَاحِ الأَزدِيِّ، عَنِ ابنِ عَمِّ لَهُ مِن أَصحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَتَى مُعَاوِيَة ﷺ، فَدَخَلَ عَلَيهِ فَقَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَن وَلِي مِن أَمرِ النَّاسِ شَيئًا، ثُمَّ أَغلَقَ بَابَهُ دُونَ المِسلِمينِ أَوِ المَظلُومِ أَو ذِي الحَاجَة؛ أَغلَقَ اللهُ دُونَهُ أَبوَابَ رَحمَتِهِ عِندَ حَاجَتِهِ وَفَقرِهِ أَفقَرَ مَا يَكُونُ إليهِ»، رواه البيهقيُّ في «شعب الإيمان»(٣).

• ٤٨٦٠ ـ وَعَن عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ ﴿ اللهِ اللهُ ا



⁽۱) أبو داود واللَّفظ له، ك: الخراج والفيء والإمارة، ب: فيما يلزم الإمام من أمر الرَّعيَّة والحجبة عنه، ح: (٢٩٤٨)، والتِّرمذيُّ، ك: الأحكام، ب: ما جاء في إمام الرَّعيَّة، ح: (١٣٣٢)، وصحَّحه الحاكم ووافقه الذَّهبيُّ (٧٠٢٧).

⁽٢) اللَّفظ للتِّرمذيِّ وقد مرَّ تخريجُه قبل.

⁽٣) البيهقيُّ في «الشعب»، ح: (٦٩٩٩)، وأحمد، ح: (١٥٦٥١)، قال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢١٠): (رواه أحمد وأبو يعلى، وأبو السَّماح لم أعرفه، وبقيةُ رجاله ثقاتٌ).

⁽٤) قولُه: «ثم يشيعهم»: وقال في «المرقاة»: (والمشايعة مستحبَّةٌ). م

⁽٥) البيهقيُّ في «الشعب»، ح: (٧٠٠٩)، وهو في «جامع معمر بن راشد» (١١/ ٣٢٤) ح: (٢٠٦٦٢)، ورجالُه ثقاتٌ.



٤٨٦١ ـ عَن أَبِي بَكرَةَ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَقضِينَ (١) حَكَمٌ بَينَ اثنَينِ وَهُو غَضبَانُ»، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ (٢).

١٨٦٧ ـ وَعَن عَبدِ اللهِ بنِ عَمرٍ و وَأَبِي هُرَيرَةَ ﴿ قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ (٣) فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصْابَ؛ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأ؛ فَلَهُ أَجْرٌ »، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ (٤).

(١) قولُه: «لا يقضِينَ حكمٌ بين اثنين وهو غضبانُ»؛ (أي: لا ينبغي للحاكم أنْ يحكم في حال الغضب؛ لأنَّه يمنعه عن الاجتهاد والفكر، وكذلك في الحرِّ الشَّديد والبرد الشَّديد والجوع والعطش والمرض، فإنْ حكم في هذه الأحوال؛ نفذ حكمُه مع الكراهية). قاله في «المرقاة» وكذا في «العالمگيرية». م

(٢) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الأحكام، ب: هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان، ح: (٧١٥٨)، ومسلم، ك: الأقضية، ب: كراهة قضاء القاضي وهو غضبان، ح: (٤٤٩٠).

(٣) قولُه: ﴿إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ»: (قال النَّوويُّ: اختلفوا في أنَّ كلَّ مجتهدٍ مصيبٌ أم المصيبُ واحدٌ، وهو من وافق الحكم الذي عند الله، والآخر مخطئٌ، والأصل عند الشَّافعيِّ وأصحابه: الثَّاني؛ لأنَّه سمِّي مخطئًا، ولو كان مصيبًا؛ لم يسمَّ مخطئًا، وهو محمولٌ على من أخطأ النَّصَ، أو اجتهد فيما لا يسوغ فيه الاجتهادُ، ومن ذهب إلى الأول؛ قال: قد جعل للمخطئ أجرٌ، ولولا إصابتُه؛ لم يكن له أجرُ، وهذا إذا كان أهلًا للاجتهاد، وأمَّا من ليس بأهل حكم؛ فلا يحلُّ له الحكم، ولا ينفُذ سواءٌ وافق الحكم أم لا؛ لأنَّ إصابتَه اتّفاقيَّةٌ، فهو عاصٍ في جميع أحكامه، اه، ومذهب أبي حنيفة فيما لا يوجد بيانه في النُّصوص من الكتاب والسُّنَة والإجماع؛ فلا إمكانَ له إلا القياسُ، فيكون كمتحرِّي القبلة فإنَّه مصيبٌ وإنْ أخطأً). كذا في «المرقاة». م

(٤) البخاريُّ واللفظ له، ك: الاعتصام، ب: أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، ح: (٧٣٥٢)، ومسلم، ك: الأقضية، ب: بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب، أو أخطأ، ح: (٤٤٨٧ ـ ٤٤٨٨). 24.7٣ وَعَن عَلِيٍّ ﴿ قَالَ: بَعَثَنِي (١) رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى اليَمَنِ قَاضِيًا، فَقُلتُ يَا رَسُولَ اللهِ تُرسِلُنِي وَأَنَا حَدِيثُ السِّنِّ، وَلَا عِلمَ لِي بِالقَضَاءِ؟، فَقَالَ: ﴿ إِنَّ اللهُ سَيَهِدِي قَلبَكَ وَيُثَبِّتُ لِسَانَكَ، فَإِذَا جَلَسَ بَيْنَ يَدَيْكَ الْخَصْمَانِ؛ فَلَا تَقْضِيَنَّ حَتَّى تَسْمَعَ مِنَ الْآخِرِ، كَمَا سَمِعْتَ مِنَ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يَتَبَيَّنَ لَكَ الْقَضَاءُ»، قَالَ: فَمَا شَكَكتُ فِي قَضَاءِ بَعدُ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابنُ مَاجَه (٢).

٤٨٦٤ ـ وَعَن بُرَيدَة ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ: وَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ، وَاثْنَانِ فِي النَّارِ، فَأَمَّا الَّذِي فِي الْجَنَّةِ؛ فَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ؛ فَجَارَ فِي الْحُكْمِ فَهُ وَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ؛ فَجَارَ فِي الْحُكْمِ فَهُ وَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ؛ فَجَارَ فِي الْحُكْمِ فَهُ وَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ (٣) قَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهلٍ؛ فَهُو فِي النَّارِ»،

⁽۱) قولُه: «بعثني رسولُ الله ﷺ إلى اليمن قاضيًا... إلخ»: قال في «الهداية»: ولا تصحُّ ولايةُ القاضي حتى يجتمع في المولى شرائطُ الشَّهادة، ويكون من أهل الاجتهاد اه، وقال في «البناية»: الصَّحيح عندنا أنَّ هذا شرط الأولويَّة، لا شرط الجواز، وقيل: شرط الجواز، وذهب إليه الشَّافعيُّ، وفي «وجيز الشافعية»: لا بدَّ للقضاء من صفات، وهو أنْ يكون ذكرًا حرَّا، مجتهدًا، بصيرًا عدلًا، فلا يجوز قضاء المرأة، والأعمى، والصَّبيِّ، والفاسق، والجاهل، والمقلِّد، انتهى، وقد ذكر محمَّدٌ رحمه الله في «الأصل» أنَّ المقلِّد لا يجوز أن يكون قاضيًا، وذكر الخصَّاف: ما يدلُّ على جوازه؛ لأنَّه قال: القاضي يقضي باجتهاد نفسه إذا كان له رأيٌّ، فإنْ لم يكن له رأيٌّ؛ سأل فقيهًا وأخذ بقوله، واللَّد لل على أنَّ الاجتهاد ليس بشرط الجواز ما أخرجه أبو داود والتَّرمذيُّ وابنُ ماجه عن عليٌّ رضي الله تعالى عنه، قال: بعثني رسولُ الله ﷺ إلى اليمن قاضيًا، فقلت: يا رسول الله، ترسلني وأنا حديث السِّنُ ولا علم لي بالقضاء... ؛ الحديث، ورواه الحاكم أيضًا في مستدركه، وقال: صحيحُ الإسناد، ولم يخرِّجاه، وعليٌّ لم يكن حينذٍ من أهل الاجتهاد. م

⁽٢) أبو داود واللَّفظ له، ك: القضاء، ب: كيف القضاء، ح: (٣٥٨٢)، والتِّرمذيُّ مختصرًا، أبواب الأحكام، ب: ما جاء في القاضي لا يقضي بين الخصمين حتى يسمع كلامهما، ح: (١٣٣١). وقال: (حديثٌ حسنٌ).

⁽٣) قولُه: «ورجلٌ قضى للنَّاس على جهلِ فهو في النَّار»: وقال في «الهداية»: (فأمَّا تقليد الجاهل؛ فصحيحٌ عندنا خلافًا للشَّافعيِّ رحمه الله، وهو؛ أي: الشَّافعيُّ يقول: إنَّ الأمرَ بالقضاء يستدعي القدرةَ عليه، ولا قدرةَ دون العلم، ولنا: أنَّه يمكنه أنْ يقضيَ بفتوى غيره، ومقصودُ القضاء يحصل به وهو إيصال الحقِّ إلى مستحقِّه اه، وفي «العالمگيرية»: حتى لو قُلِّد جاهلٌ وقضى هذا الجاهلُ بفتوى غيره يجوز، كذا في «الملتقط»، لكنْ مع هذا لا ينبغي أنْ يقلَّد الجاهلُ =





رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابِنُ مَاجَه (١).

١٨٦٥ ـ وَعَن مُعَاذِ بنِ جَبَلِ هُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ لَمَّا بَعَثَهُ إِلَى اليَمين قَالَ: «كَيفَ^(٢) تَقْضِي إِذَا

- الأحكام، وقال في «البناية»: فإنْ قلت: روى أبو داود عن ابن بريدة عن أبيه هنه قال: قال رسول الله هنه: "ورجلٌ لم يعرفِ الحقّ فقضى بين النَّاس على جهل؛ فهو في النَّار»، قيل له: الحديث محمولٌ على الجاهل الذي يعمل بجهله ولا يرجع إلى الغير، انتهى، وقال في «العالمگيرية»: والقضاءُ على خمسة أوجهِ: واجبٌ: وهو أنْ يتعيَّن له، ولا يوجد من يصلح غيره، ومستحبُّ: وهو أنْ يوجد من يصلح، لكنَّه هو أصلح وأقوم به، ومخيَّرٌ فيه: وهو أنْ يستوي هو وغيره في الصَّلاحية والقيام به، وهو مخيَّرٌ إنْ شاء قبله وإنْ شاء لا، ومكروة: وهو أنْ يكونَ صالحًا للقضاء ولكنْ غيرُه أصلح، وحرامُ: وهو أنْ يعلمَ من نفسه العجز عنه وعدم الإنصاف فيه؛ لِما يعلم من باطنه من المفتين». م
- (١) أبو داود واللَّفظ له، ك: القضاء، ب: في القاضي يخطىء، ح: (٣٥٧٣)، وابن ماجه، أبواب الأحكام، ب: الحاكم يجتهد فيصيب الحقَّ، ح: (٢٣١٥)، وحسَّنه الحافظ في «هداية الرواة» (٣/ ٤٧٨).
- (٢) قولُه: «كيف تقضي إذا عرض لك قضاءً... إلخ»: وقال في «العالمگيرية»: ينبغي للقاضي أنْ يقضيَ بما في كتاب الله تعالى، وينبغي أنْ يعرف من النَّاسخ ما هو محكمٌ، تعالى، وينبغي أنْ يعرف من النَّاسخ ما هو محكمٌ، وما هو متشابة في تأويله اختلافٌ كالأقرأ، فإنْ لم يجد في كتاب الله تعالى يقضي بما جاء عن رسول الله على وينبغي أن يعرف النَّاسخ والمنسوخ من الأخبار.

اختلفت الأخبار؛ يأخذ بما هو الأشبه، ويميل اجتهاده إليه، ويجب أنْ يعلم المتواتر والمشهور، وما كان من أخبار الأحاد، ويجب أنْ يعلم مراتب الرُّواة؛ فإنَّ منهم من عُرف بالفقه والعدالة كالخلفاء الرَّاشدين والعبادلة وغيرهم، ومنهم من عرف بطول الصُّحبة وحسن الضَّبط، والأخذُ برواية من عرف بالفقه أولى برواية من لم يُعرف بالفقه، وكذلك الأخذُ برواية من عرف بطول الصُّحبة، وإن كانت وكذلك الأخذُ برواية من لم يعرف بطول الصُّحبة، وإن كانت حادثةٌ لم يرد فيها سنةُ رسول الله ﷺ يقضي فيها بما اجتمع عليه الصَّحابة؛ لأنَّ العملَ بإجماع الصَّحابة واجبٌ، فإنْ كانت الصَّحابة فيها مختلفين؛ يجتهد في ذلك ويرجِّح قول بعضهم على بعض باجتهاده إذا كان من أهل الاجتهاد، وليس له أن يخالفهم جميعًا باختراع قولٍ ثالثٍ؛ لأنَّهم مع اختلافهم اتَّفقوا على أنَّ ما عدا القولين باطلٌ، وكان الخصاف رحمه الله يقول له ذلك: لأنَّ اختلافهم يدلُّ على أنَّ للاجتهاد فيه مجالًا، والصَّحيح ما ذكرنا، وإنِ أَجتمعت الصَّحابة على حكم، وخالفهم واحدٌ من التَّابعين؛ إنْ كان المخالف ممَّن لم يدرك عهد الصَّحابة؛ لا يعتدُّ =

عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟»، قَالَ: أَقْضِي بِكِتَابِ اللهِ، قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كِتَابِ اللهِ؟»، قَالَ: فَبِسُنَّة رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كِتَابِ اللهِ؟» قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي، وَلَا آلُو، فَضَرَبَ قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي سُنَّة رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَا آلُو، فَضَرَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ صَدْرَهُ، وَقَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَقَ رَسُولَ رَسُولِ اللهِ لِمَا يُرْضِي رَسُولَ اللهِ»، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُد والدَّارِمِيُّ (۱).

خلافًه حتى لو قضى القاضي بقوله بخلاف إجماع الصَّحابة؛ كان باطلًا، وإنْ كان ممَّن أدرك عهد الصَّحابة، وزاحمهم في الفتاوى وسوَّغوا له الاجتهاد، كشريح والشَّعبيّ؛ لا ينعقد الإجماع لمخالفته، وإنْ جاء عن بعض التَّابعين ولم ينقل عن غيرهم فيه شيءٌ؛ فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان، في رواية قال: لا أقلِّدهم، وهو ظاهر المذهب، وفي رواية النَّوادر قال: من كان منهم أفتى في زمن الصَّحابة، وسوَّغوا له الاجتهاد مثل شريح ومسروق بن الأجدع والحسن؛ فأنا أقلِّدهم، كذا في «المحيط»، فإنْ كان شيءٌ لم يأت فيه من الصَّحابة قولٌ، وكان فيه إجماع التَّبعين؛ قضى به، وإنْ كان فيه اختلافٌ بينهم؛ رجَّح قول بعضهم وقضى به، وإنْ لم يكن شيءٌ من ذلك، فإنْ كان من أهل الاجتهاد؛ قاسه على ما يشبه من الأحكام، واجتهد رأيه فيه، وتحرَّى الصَّوابَ، ثم يقضي به برأيه، وإن لم يكن من أهل الاجتهاد، ويستفتي في ذلك فيأخذ بفتوى المفتي، ولا يقضي بغير علم، ولا يستحيي من السُّؤال.

ثم لا بدّ من معرفة فصلين: أحدُهما: أنّه إذا اتّفق أصحابُنا في شيء: أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمّدٌ رحمهم الله لا ينبغي للقاضي أنْ يخالفهم برأيه، والثّاني: إذا اختلفوا فيما بينهم؛ قال عبدالله بن مبارك رحمه الله: يؤخذ بقول أبي حنيفة رحمه الله؛ لأنّه كان من التّابعين، وزاحمهم في الفتوى، كذا في «محيط السرخسي»، ولو لم يوجد الرّواية عن أبي حنيفة رحمه الله وأصحابه رحمهم الله تعالى ووجد عن المتأخّرين؛ يقضي به، لو اختلف المتأخّرون فيه؛ يختار واحدًا من ذلك، ولو لم يوجد عن المتأخّرين؛ يجتهد فيه برأيه؛ إذا كان يعرف وجوه الفقه ويشاور أهل الفقه فيه اه، وقال في «الدر المختار» و«رد المحتار»: ويأخذ القاضي كالمفتي بقول أبي حنيفة على الإطلاق، ثم بقول أبي يوسف، ثم بقول محمّد، ثم بقول زفر والحسنِ بنِ زيادٍ، وهو الأصحُّ، وقيل: إنَّ الفتوى على أبي يوسف فيما يتعلّقُ بالقضاء لزيادةِ تجربته. م

(۱) أبو داود واللَّفظ له، ك: القضاء، ب: اجتهاد الرَّأي في القضاء، ح: (۳۵۹۲)، والتِّرمذُّي، أبواب الأحكام، ب: ما جاء في القاضي كيف يقضي، ح: (۱۳۲۷)، والدَّارميُّ، ح: (۱۷۰)، وقال التِّرمذُّي: (وليس إسنادُه عندي بمتَّصلِ)، وقوَّاه غير واحد من المحدِّثين، ينظر لزامًا: تعليقُ الشَّيخ محمَّد عوَّامة في حاشية «المصنف» برقم: (۲۳٤٤۲)، وفي =

٤٨٦٦ ـ وَعَن أَنَسٍ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنِ ابتَغَى (١) القَضَاءَ وَسَأَلَ فِيهِ شُفَعَاءَ؛ وُكِلَ إِلَى نَفْسِهِ، وَمَن أُكِرِهَ عَلَيهِ؛ أَنزَلَ اللهُ عَلَيهِ مَلَكًا يُسَدِّدُهُ»، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُد وَابِن مَاجَه (١).

٤٨٦٧ _ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن طَلَبَ قَضَاءَ المُسلِمِينَ حَتَّى يَنَالَهُ، ثُمَّ غَلَبَ عَدلُهُ عَورَهُ وَعَن أَبِي هُرَيرَةً ﴿ وَمَن غَلَبَ جَورُهُ عَدلَهُ وَ فَلَهُ النَّارِ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٣).

٤٨٦٨ ـ وَعَن عَبدِ اللهِ بنِ أَبِي أُوفَى ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ مَعَ القَاضِي مَا لَم يَجُر، فَإِذَا جَارَ؛ وَكله إلى فَإِذَا جَارَ؛ وَكله إلى نَفسه»(٥٠).

٤٨٦٩ ـ وَعَن سَعِيدِ بِنِ المُسَيَّبِ أَنَّ مُسلِمًا وَيَهُودِيًّا احْتَصَمَا إِلَى عُمَرَ ﷺ، فَرَأَى الحَقَّ لِليَهُودِيِّ، فَقَضَى لَهُ عُمَرُ بِهِ، فَقَالَ لَهُ اليَهُودِيُّ: وَاللهِ لَقَد قَضَيتَ بِالحَقِّ فَضَرَبَهُ عُمَرُ بِالدِّرَّةِ، وَقَالَ: وَمَا يُلرَهُ وَيَ فَقَالَ اللهُ إِنَّا نَجِدُ فِي التَّورَاةِ أَنَّهُ لَيسَ قَاضٍ يَقضِي بِالحَقِّ إِلَّا كَانَ عَن يَمِينِهِ مَلَكٌ يُدريكَ؟ فَقَالَ اليَهُودِيُّ: وَاللهِ إِنَّا نَجِدُ فِي التَّورَاةِ أَنَّهُ لَيسَ قَاضٍ يَقضِي بِالحَقِّ إِلَّا كَانَ عَن يَمِينِهِ مَلَكٌ وَعَن شِمَالِهِ مَلَكٌ يُسَدِّدَانِهِ وَيُوفَقَانِهِ لِلحَقِّ مَا دَامَ مَعَ الحَقِّ، فَإِذَا تركَ الحَقَّ؛ عَرَجَا وَتَرَكَاهُ،.....

⁼ حاشية «المدخل إلى السنن» برقم: (٩١٦).

⁽۱) قولُه: "ومن ابتغى القضاء ... إلخ": لذلك قال في "الدر المختار" و"رد المحتار": (ولا يطلب القضاء بقلبه، ولا يسأله بلسانه، في "الخلاصة": طالبُ الولاية لا يولَّى، أمَّا إذا تعيَّن بأنْ لم يكن أحدٌ غيرُه يصلح للقضاء؛ وجب عليه الطَّلَبُ؛ صيانة لحقوق المسلمين، ودفعًا لظلم الظَّالمين، واستحبَّ الشَّافعيَّة والمالكيَّة طلب القضاء لخاملِ الذِّكر لنشر العلم. م

⁽٢) التِّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب الأحكام، ب: ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي، ح: (١٣٢٤)، وأبو داود، ك: القضاء، ب: في طلب القضاء والتسرُّع إليه، ح: (٥٣٧٨)، وقال التِّرمذُّي: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٣) أبو داود، ك: القضاء، ب: في القاضي يخطئ، ح: (٣٥٧٥)، وحسَّنه الحافظ في «هداية الرواة» (٣/ ٤٧٨).

⁽٤) التِّر مذيُّ، أبواب الأحكام، ب: ما جاء في الإمام العادل، ح: (١٣٣٠)، وابن ماجه، ولفظه سيأتي بعده، وصحَّحه ابن حبان (٥٠٦٢).

⁽٥) ابن ماجه، أبواب الأحكام، ب: التَّغليظ في الحيف والرَّشوة، ح: (٢٣١٢).

رَوَاهُ مَالك^(١).

• ٤٨٧ - عَن أَبِي هُرَيرَةَ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن (٢) جُعِلَ قَاضِيًا بَينَ النَّاسِ؛ فَقَد ذُبِحَ بِغَيرِ سِكِّينِ»، رَوَاهُ أَحمَدُ وَالتَّرمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابنُ مَاجَه (٣).

المشهورُ أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى، ولو تقلّدْت؛ لنفعت النّاس، فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لو أمرت أنْ أعبر البحر فسوعٌ له أبو يوسف رحمه الله تعالى، ولو تقلّدْت؛ لنفعت النّاس، فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لو أمرت أنْ أعبر البحر سباحة؛ لكنت أقدر عليه، وكأنّي بك قاضيًا، فنكس رأسه ولم ينظر إليه بعد ذلك، كذا في «لعناية» شرح «الهداية»، قال الكرخيُ رحمه الله تعالى إلى القضاء فأبي حتى قيّد وحبس، فاضطرَّ ثم تقلّد، كذا في «العناية» شرح «الهداية»، قال الكرخيُ والخصّاف وعلماء العراق: وعليه اختيار صاحب المذهب أنّه لا يسوغ مالم يجبر عليه، قال مشايخ ديارنا: لا بأس بقبوله لمن كان صالحًا يأمنُ نفسه الجور، والامتناعُ لغيره أولى؛ فإنَّ الصّحابة على ومن تلاهم قبلوه بلا كرو، كذا في «الوجيز للكردي»، وكره التقلّدُ لمن يخاف الحيف فيه، وإنْ أمن؛ لا يكره، كذا في «الكافي»، وفي «الينابيع»: ولا ينبغي أنْ يطلب الولاية ولا يسألها، فالطلّبُ أنْ يقول للإمام: ولّني القضاء، والسّوال أنْ يقول للنّاس: لو ولّاني الإمامُ قضاء مدينة كذا؛ لأجبته إلى ذلك، وهو يطمع أنْ يبلغ ذلك إلى الإمام فيقلّدُه، وكلّ ذلك مكروه، وقال بعضهم: من قلّد بغير مسألة؛ فلا بأس بالقبول؛ ومن سأل؛ يكره له ذلك، والذي عليه عامة المشايخ رحمهم الله تعالى أنَّ الدُّخولَ في القضاء رخصةٌ، والامتناع عنه عزيمةٌ، وفي «السراجية» هو المختار، كذا في «التنارخانية». م

(٣) أبو داود واللَّفظ له، ك: القضاء، ب: في طلب القضاء، ح: (٣٥٧٢)، والتِّر مذُّى، أبواب الأحكام، ب: ما جاء عن=

⁽١) «موطَّأ مالك» ت الأعظمي، ح: (٢٦٦٣)، ورجاله ثقاتٌ.

⁽٢) قولُه: «من جُعل قاضيًا بين النّاس؛ فقد ذُبح بغير السّكِّين»: قال في «العالمگيرية»: أورد الخصاف في «أدب القاضي» أحاديث في كراهة الدُّخول في القضاء، وفي الرُّخصة فيه، قال: وقد دخل فيه قومٌ صالحون، وامتنع عنه قومٌ صالحون، وتركُ الدُّخول أمثلُ وأسلم وأصلح في الدِّين، وهذا فصلٌ اختلف فيه المشايخ: أنَّ بعد استجماع شرائط القضاء في شخصٍ هل يجوز له تقلُّد القضاء؟ قال بعضهم: يكره له التَّقلُد، كذا في «المحيط»؛ لِما روي عن النَّبِيُ عَيِّهُ أنَّه قال: «من ابتُلي بالقضاء فكأنّما ذبح بلا سكِّين»، وروي عن عبدالله بن وهب رحمه الله تعالى: أنَّه استُقضي فلم يقبلُ وتجانَّ ودخلَ منزلَه، وكان كلُّ منْ يدخل عليه يخدشُ وجهَه ويمزِّقُ ثيابَه، فجاء واحدٌ من أصحابه عن رأسِ الكُوَّةِ، فقال: يا أبا عبدالله! لو قبلُتَ القضاء وعدلْتَ؛ كان خيرًا، فقال: يا هذا! أوعقلُك هذا؟ أما سمعت رسولَ الله ﷺ يقول: «القضاة يحشرون مع السَّلاطين، والعلماءُ يحشرون مع الأنبياء»؟

٤٨٧١ ـ وعَن عَبدِاللهِ بنِ مَسعُودٍ هَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا مِن حَاكِمٍ يَحكُمُ بَينَ النَّاسِ إِلَّا جَاءَ يَومَ القِيَامَةِ، وَمَلَكُ آخِذٌ بِقَفَاهُ، ثُمَّ يَرفَعُ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَإِن قَالَ: أَلقِهِ، أَلقَاهُ فِي مَهوَاةٍ أَربَعِينَ خَرِيفًا»، رَوَاهُ أَحمَدُ وَابنُ مَاجَه والبَيهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الإِيمَان» (١١).

١٨٧٢ - وَعَن عَائِشَةَ ﴿ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَيَأْتِينَ عَلَى الْقَاضِي الْعَدْلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَاعَةٌ، يَتَمَنَّى أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ بَيْنَ اثْنَيْنِ فِي تَمْرَةٍ قَطُّ »، رَوَاهُ أَحمد والدَّارقطنيُ (٢).

* ٤٨٧٣ ـ وَعَنِ ابنِ مَوهَبٍ أَنَّ عُثْمَانَ ﴿ قَالَ لِابْنِ عُمَرَ ﴿ اذْهَبْ فَاقْضِ بَيْنَ النَّاسِ، قَالَ: أُوتُ عَلَىٰ أَبُوكَ يَقْضِي؟ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ أُوتُعَافِينِي يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، قَالَ: فَمَا تَكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ، وَقَدْ كَانَ أَبُوكَ يَقْضِي؟ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ قَاضِيًا فَقَضَى بِالعَدْلِ؛ فَبِالحَرِيِّ أَنْ يَنْقَلِبَ مِنْهُ كَفَافًا» فَمَا أَرْجُو بَعْدَ ذَلِكَ؟، رَوَاهُ التِّمْ مِذِيُّ (٣).

⁼ رسول الله ﷺ في القاضي، ح: (١٣٢٤)، وقال: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٤/ ٢٧٤): (وإنّما عدل عن الذّبح بالسّمكّين إلى غيره؛ ليعلم الصّرف عن الظّاهر من هلاك المرء في دينه دون بدنه، أو المرادُ أنّه كالمذبوح بغير سكّينٍ في التّعذيب مبالغة في التّحذير من الحكومة؛ إذ الذّبح بغيرها أشدُّ تعبًا ومشقّة.

ويمكنُ أنْ يقالَ: المراد منه: أنَّ من جعل قاضيًا؛ فينبغي أنْ يموت جميعُ دواعيه الخبيثة، وشهواتِه الرديَّة، فهو مذبوحٌ بغير سكِّينٍ، فالقضاء على هذا الوجه مرغوبٌ فيه، وعلى الوجهين الأوَّلين تحذيرٌ عن الحرص عليه؛ لِما َ فيه من الأخطار الرديَّة).

⁽۱) ابن ماجه واللَّفظ له، أبواب الأحكام، ب: التَّغليظ في الحيف والرشوة، ح: (۲۳۱۱)، وأحمدُ، ح: (٤٠٩٧)، وقال الشيخ أحمد شاكر (٤/ ١٤١): (إسنادُه حسنٌ).

وفي «المرقاة» (٦/ ٢٤٣٠): «مهواة»: أي: مهلكةٌ ومسقَطَةٌ، «خريفًا»: أي: سنةً.

⁽٢) أحمد، ح: (٢٤٤٦٤)، قال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٤/ ١٩٢): (رواه أحمدُ وإسنادُه حسنٌ)، وصحَّع ابن حبَّان (٥٠٥٥) نحوَه.

 ⁽٣) التِّرمذيُّ، أبواب الأحكام، ب: ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي، ح: (١٣٢٢)، وصحَّحه ابن حبان (٥٠٥٦).
 وفي «المرقاة» (٦/ ٢٤٣٢): «فبالحَرِيُّ أَنْ ينقلِبَ منه»؛ أي: يَرجعَ من فعلَه «كَفافًا»: أي: خَلاصًا.

١٤٧٤ - وَفِي رِوَايَة رَزِينِ^(۱) عَن نَافِعٍ أَنَّ ابنَ عُمَرَ ﷺ قَالَ لِعُثمَانَ ﷺ: يَا أَمِيرَ المُؤمِنِينَ، لَا أَقضِي بَينَ رَجُلَينِ، قَالَ: فَإِنَّ أَبَاكَ كَانَ يَقضِي، فَقَالَ: إِنَّ أَبِي لَو أَشْكِلَ عَلَيهِ شَيءٌ؛ سَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَلَو أُشْكِلَ عَلَيهِ شَيءٌ؛ سَأَلُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَلَو أُشْكِلَ عَلَيهِ السَّلَامُ، وَإِنِّي لَا أَجِدُ مَن أَسأَلُهُ، وَسَمِعتُ وَلُو أُشْكِلَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ شَيءٌ؛ سَأَلَ جِبرِيلَ عَلَيهِ السَّلَامُ، وَإِنِّي لَا أَجِدُ مَن أَسأَلُهُ، وَسَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَن عَاذَ بِالله؛ فَأَعِيدُوهُ»، وَإِنِّي رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَن عَاذَ بِالله؛ فَقَد عَاذَ بِعَظِيمٍ»، وَسَمِعتُهُ يَقُولُ: «مَن عَاذَ بِالله؛ فَأَعِيدُوهُ»، وَإِنِّي أَعُودُ باللهِ أَن تَجعلَني قاضِيًا فأعفاهُ، وَقَالَ: لَا تُخبِر أَحَدًا.



⁽١) «المنتخب من مسند عبد بن حميدِ» ت صبحي السَّامرَّ اثبِّ ح: (٤٨)، وأحمد مختصرًا (٤٧٥).



٤٨٧٥ - عَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا أُعطِيكُم وَلَا أَمنَعُكُم، إِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ أَضَعُ حَيثُ أُمِرتُ»، رَوَاهُ البُخَارِيُّ(١).

٤٨٧٦ _ وَعَن خَولَةَ الأَنصَارِيَّةِ ﷺ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ () رِجَالًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللهِ بِغيرِ حَقِّ فَلَهُمُ النَّارُ يَومَ القِيَامَةِ »، رَوَاهُ البُخَارِيُّ ().

١٨٧٧ ـ وَعَن بُرَيدَة هُ عُنِ النَّبِيِّ عَلِي قَالَ: «مَنِ استَعمَلنَاهُ عَلَى عَمَلٍ فَرَزَقنَاهُ رِزقًا؛ فَمَا أَخَذَ بَعَدَ ذَلِكَ فَهُوَ غُلُولٌ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد(٤).

٤٨٧٨ ـ وَعَن مُعَاذِ هُ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى اليَمَنِ، فَلَمَّا سِرتُ أَرسَلَ فِي أَثَرِي فَرُدِدتُ، فَقَالَ: «أَتَدرِي لِمَ بَعَثتُ إِلَيكَ؟ لَا (٥) تُصِيبَنَّ شَيئًا بِغَيرِ إِذِنِي فَإِنَّهُ غُلُولٌ، ﴿ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ

⁽١) البخاريُّ، ك: فرض الخمُّس، ب: قول الله تعالى: ﴿فَأَنَّ يَلَهِ مُمْسَكُهُ وَلِلرَّسُولِ ﴾، ح: (٣١١٧).

⁽٢) قولُه: «إنَّ رجالًا يتخوَّضون في مال الله بغير حقَّ فلهم النَّاريوم القيامة»: (المراد بالخوض هنا التصرُّف في بيت المال والغنائم ونحوها بغير حقِّ، والأخذ منها زيادةً على ما شرع، وهذا يعمُّ تصرُّف الولاة والرَّعايا وأخذهم زيادةً على رزقهم ونصيبهم)، كذا في «اللمعات». م

⁽٣) البخاريُّ، ك: فرض الخمس، ب: باب قول الله تعالى: ﴿ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمْسَكُهُ وَلِلرَّسُولِ ﴾، ح: (٣١١٨).

⁽٤) أبو داود واللَّفظ له، ك: الخراج والفيء والإمارة، ب: في أرزاق العمَّال، ح: (٢٩٤٣)، وصحَّحه ابن خزيمة، ح: (٢٣٦٩).

قولُه: «الغُلول»: الخيانة في الغنيمة وفي مال الفيء.

⁽٥) قولُه: «لا تصيبنَّ شيئًا بغير إذني... إلخ»: (فيه إشارةٌ إلى هدايا العمَّال، وتفصيلُه أنَّ قبولَ الهديَّة في الشَّرع مندوبٌ =

إليه، قال ﷺ: «نعم الشَّيءُ الهديةُ إذا دخلت الباب؛ ضحكت الأسكفة»، وقال ﷺ: «الهديّةُ تذهب وحر الصّدر أو وعر الصّدر»، وقال ﷺ: «نهادوا تحابُّوا»، ولكن هذا في حقِّ من لم يتعيَّن لعملٍ من أعمال المسلمين، فأمّا مَن تعيَّن لذلك كالقضاة والولاة؛ فعليه التَّحرُّ زعن قبول الهديّة، والحاصلُ أنَّ المُهدي إمّا له خصومةٌ أو لا، فإنْ كانتُ؛ لا يقبل منه وإنْ كان له عادةٌ بمهاداته أو ذا رحمٍ محرمٍ، وإنْ لم يكن خصومةٌ؛ فإنْ لم يكن عادةٌ بذلك قبل القضاء بسبب قرابةٍ أو صداقةٍ لا ينبغي أنْ يقبل، وإنْ كان له عادةٌ بذلك؛ جاز بشرط أنْ لا يزيد على المقدار المعتاد قبل القضاء، فإنْ زاد؛ لا يقبل الزّيادة.

الأصلُ في ذلك ما في «البخاريً» عن أبي حميدِ السَّاعديِّ قال: استعمل النَّبيُّ عَلَيْ رجلًا من الأزديقال له: ابن اللَّتية على صدقة، فلمَّا قدِم؛ قال: هذا لكم، وهذا لي، قال على اللَّتية على صدقة، فلمَّا قدِم؛ قال: هذا لكم، وهذا لي، قال على عهد رسول الله على عمد رسوقُ، ذكره البخاريُّ، أم لا؟»، قال عمر بن عبد العزيز: كانت الهديَّة على عهد رسول الله على هديَّة واليوم رشوة، ذكره البخاريُّ، واستعمل عمرُ أبا هريرة، فقدم بمالٍ، فقال له: من أين لك هذا؟ قال: تلاحقت الهدايا، فقال له عمر: أيْ عدوَّ الله! هلًا قعدْتَ في بيتك فتنظر أيهدى لك أم لا؟ فأخذ ذلك منه، وجعله في بيت المال، وتعليل النَّبيِّ عَلَيْ دليلُ على تحريم الهديَّة التي سببها الولاية، «فتح»، قال في «البحر»: وذكر الهديَّة ليس احترازيًا؛ إذ يحرم عليه الاستقراض والاستعارة ممَّن يحرم على قبول هديَّته، كما في «الخانية» اه، قلت: ومقتضاه أنَّه يحرم على سائر التَّبرعات، فتحرم المحاباة أيضًا، ولو تأذَى المهدي بالردِّ؛ يعطيه مثل قيمتها، «خلاصة»، ولو تعذَّر الرَّدُّ لعدم معرفته أو بُعد مكانه؛ وضعها في بيت المال.

ومن خصوصيّاته ﷺ أنَّ هداياه له، «التتارخانية»، ومفاده أنْ ليس للإمام قبولُ الهديّة، وإلا لم تكن خصوصيّة، وفيها يجوز للإمام والمفتي والواعظ قبولُ الهديّة؛ لأنَّه إنَّما يهدى إلى العالم؛ لعلمه بخلاف القاضي، واعترضه في «البحر» بما ذكره الشارح عن «التتارخانية» وبما في «الخانية» من أنَّه يجوز للإمام والمفتي قبولُ الهديّة وإجابة الدَّعوة الخاصّة، ثم قال: إلا أنْ يرادَ بالإمام إمامُ الجامع؛ أي: وأمّا الإمامُ بمعنى (الوالي) فلا تحلُّ له الهديّة، فلا منافاة، وهذا هو المناسب للأدلَّة؛ ولأنّه رأس العمّال، قال في «النهر»: والظّاهر أنَّ المرادَ بالعمل ولاية ناشئة عن الإمام أو نائبه كالسَّاعي والعاشر اه، قلتُ: ومثلهم مشايخ القرى والحرف وغيرهم ممّن لهم قهرٌ وتسلُّطُ على من دونهم؛ فإنَّه يُهدى إليهم خوفًا من شرَّهم أو ليروج عندهم، والفرق بين المفتي والقاضي واضحٌ؛ فإنَّ القاضي ملزمٌ وخليفةٌ عن رسول الله ﷺ في تنفيذ الأحكام، فأخذُه الهديَّة يكون رشوةٌ على الحكم الذي يؤمِّله المهدي، ويلزم منه بطلان حكمه، والمفتي ليس كذلك، وقد يقال: إنَّ مرادَهم بجوازها للمفتي إذا كانت لعلمه لا لإعانته للمُهدي)، التقطته من «المبسوط» و«فتح القدير» و«در المختار» و«رد المحتار».



وقال في العالمگيرية: وأمَّا الكلام في دعوة القاضي؛ قال محمَّدٌ رحمه الله تعالى في «الأصل»: لا بأس للقاضي أنْ يجيب الدَّعوة العامَّة ولا يجيب الدَّعوة الخاصَّة، كذا في «فتاوى قاضي خان»، والصَّحيح أنَّ المضيف لو علم أنَّ القاضي لا يحضرها؛ لا يتَّخذُها، فهي خاصَّةٌ، وإنْ كان يتَّخذُها؛ فهي عامَّةٌ. كذا في «الكافي»، ولم يفصل بين الدَّعوة الخاصَة بين القريب وبين الأجنبيّ؛ وكذا لم يفصل بينهما إذا كان بين القاضي وبين صاحب الدَّعوة مباسطةٌ قبل القضاء، وكان يتَّخذ الدَّعوة لأجله أو لم يكن. وذكر القدوريُّ أنَّ القاضي يجيب الدَّعوة الخاصَّة في المحرم، وهكذا ذكر شمس الأثمَّة الحلوانيُّ في «شرح أدب القاضي».

وذكر الطَّحاويُّ في «مختصره» أنَّ على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى: لا يجيب الدَّعوة الخاصَّة من القريب، وعلى قول محمَّد رحمه الله تعالى: يجيب، وذكر شيخ الأثمَّة السَّرخسيُّ وشيخ الإسلام رحمهما الله: أنَّ صاحبَ الدَّعوة إنْ كان ممَّن لا يتَّخذ الدَّعوة للقاضي قبل تقلُّده القضاء؛ لا يجيب دعوته، القريبُ والأجنبيُ فيه سواءٌ، وإذا كان يتَّخذ الدَّعوة قبل القضاء في شهرٍ مرَّة، وبعد القضاء في كل أسبوعٍ مرَّة؛ فالقاضي لا يجيب دعوته إلَّا في كل شهرٍ مرَّة، وكذلك إذا كان صاحب الدَّعوة زاد في الباجات بعد القضاء على ما كان قبل القضاء، فالقاضي لا يجيب الدَّعوة، إلا أنْ يكون مال صاحب الدَّعوة قد ازداد، فبقدر ما ازداد من ماله ازداد في المباحات، فالقاضي يجيبه، وهذا كلَّه إذا لم يكنْ لصاحب الدَّعوة خصومةٌ، فأمَّا إذا كان لصاحب الدَّعوة خصومةٌ؛ لا يجيب دعوتَه، وإنْ كان بينهما قرابةٌ أو مباسطةٌ قبل القضاء، كذا في «المحيط».

وأمّا الدّعوة العامّة؛ فإنْ كانت بدعة كدعوة المبارأة ونحوها؛ لا يحلُّ له أنْ يحضرها؛ لأنّه لا يحلُّ لغير القاضي إجابتُها فالقاضي أولى، وإنْ كانت سُنّة كوليمة العرس والختان؛ فإنّه يجيبها؛ لأنّه إجابةُ السُّنة، ولا تهمة فيه، كذا في «البدائع»، وقال في «الكفاية»: لم يفصل صاحب «الهداية» في الدّعوة الخاصّة بين أنْ يكونَ الدّاعي أجنبيّا أو ذا رحم محرم منه، فلا بدّ من التّأويل بين المسألتين، قالوا: ما ذكر على الضّيافة محمولٌ على ما إذا كان ذا رحم محرم لم يجرِ بينهما الدّعوة والمهادات صلة للقرابة، وإنّما أحدث بعد القضاء، فإذا كانت الحالة هذه؛ فهو والأجنبيُّ سواءٌ في هذا، وما ذكر في الهدية أنّه يقبل من ذي رحم محرم؛ فهو محمولٌ على أنّه كان جرى المهاداة قبل القضاء صلة للقرابة، فإذا أهدى إليه هديّة بعد القضاء؛ فلا بأسّ بالقبول، هكذا ذكر شيخ الإسلام المعروف بخواهر زاده رحمه الله، وفي «مبسوط» شيخ الإسلام: إلا أنْ يكونَ المضيفُ خصمًا؛ فينبغي ألا يجيب دعوته وإنْ كانت عامّةً. م

أَلْقِيَنَمَةِ ﴾ [آل عمران: ١٦١] لِهَذَا دَعَوْتُكَ، فَامْضِ لِعَمَلِكَ»، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ (١).

٩ ٤٨٧٩ ـ وَعَن عَدِيِّ (٢) بِنِ عَمِيرَةَ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ قَالَ: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ، مَنْ عُمِّلَ مِنْكُمْ لَنَا عَلَى عَمَلٍ فَكَتَمَنَا مِنْهُ مِخْيَطًا، فَمَا فَوْقَه؛ فَهُو عُلِّ يَأْتِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ أَسُودُ كَلَّ عَمَلٍ فَكَتَمَنَا مِنْهُ مِخْيَطًا، فَمَا فَوْقَه؛ فَهُو عُلِّ يَأْتِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ أَسُودُ كَذَا كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، اقْبَلْ عَنِّي عَمَلَكَ، قَالَ: ﴿ وَمَا ذَاكَ؟ »، قَالَ: سَمِعْتُكَ تَقُولُ: كَذَا وَكَذَا، قَالَ: ﴿ وَمَا ذَاكَ؟ »، قَالَ: مِنْهُ أَخَدَهُ وَمَا فَالَّهُ عَلَى عَمَلٍ فَلْيَأْتِ بِقَلِيلِهِ، وَكَثِيرِهِ، فَمَا أُوتِي مِنْهُ أَخَذَهُ وَمَا نُهِي عَنْهُ انْتَهَى »، رَوَاهُ مُسلِم وَأَبُو دَاوُدَ وَاللَّفَظُ لَهُ (٣).

٠ ٤٨٨٠ _ وَعَن المُستَورِدِ بنِ شدَّادٍ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ: «مَن كَانَ (١٠) لَنَا عَامِلًا؟

⁽١) التّرمذيُّ، أبواب الأحكام، ب: ما جاء في هدايا الأمراء، ح: (١٣٣٥)، وقال: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٢) قولُه: «عن عديٌّ بن عميرةَ... إلخ»: استفاد أبو داود في «سننه» من هذا الحديث حكمَ هدايا العمَّال، وقدَّمنا تفصيلَه آنفًا.

⁽٣) أبو داود واللَّفظ له، ك: أقضية، ب: في هدايا العمَّال، ح: (٣٥٨١)، ومسلمٌ، ك: الإمارة، ب: تحريم هدايا العمَّال، ح: (٤٧٤٣).

⁽³⁾ قولُه: "من كان لنا عاملًا؛ فليكتسبْ زوجةً... إلغ»: وقال صاحب "الهداية»: ثم إنَّ القاضي إذا كان فقيرًا؛ فالأفضل بل الواجبُ أخذ كفايته، وإنْ كان غنيًّا؛ فالأفضل الامتناع عن أخذ الرِّزق من بيت المال رفقًا ببيت المال، وقيل: الأخذ هو الأصحُّ صيانة للقضاء عن الهوان ونظرًا لمن يولَّى بعده من المحتاجين، ويأخذ بقدر الكفاية له ولعياله، كذا في "عمدة القاري»، وقال في "العالمگيرية»: إنْ كان القاضي فقيرًا محتاجًا؛ الأولى أنْ يأخذ رزقه من بيت المال، بل يفترض عليه، فإنْ كان غنيًّا؛ تكلموا فيه، والأولى أنْ لا يأخذ من بيت المال، كذا في "فتاوى قاضي خان»، ولا يأخذ الرِّزق إلا من بيت مال الكورة التي يعمل فيها؛ لأنَّه يعمل لأهل هذه الكورة، فيكون رزقه في مال بيت هذه الكورة، كذا في "العتابية»، كما يجوز كفاية القاضي من بيت المال، يجعل كفاية عياله ومن يمونه من أهله وأعوانه في مال بيت المال، ولم يُنقل عن محمَّد رحمه الله تعالى أنَّ القاضيَ هل يأخذ الرِّزق في يوم العطلة؟ اختلف المتأخّرون فيه، والصَّحيح أنَّه يأخذ، كذا في "التاتارخانية»، القاضي إذا كان يأخذ من بيت المال شيئًا لا يكون عاملًا بالأجر، بل يكون عاملًا لله تعالى ويستوفي حقَّه من مال الله تعالى، وكذا الفقهاء والعلماء والمعلمون يكون عاملًا بالأجر، بل يكون عاملًا لله تعالى ويستوفي حقَّه من مال الله تعالى، وكذا الفقهاء والعلماء والمعلمون عمر وعليٌ هي، وأمًا عثمان هيه كان صاحب ثروة ويسار، فكان يحتسب ولا يأخذ، كذا في "الخلاصة».

فَلْيَكُتَسِبْ زَوْجَةً، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ خَادِمٌ؛ فَلْيَكْتَسِبْ خَادِمًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَسْكَنٌ؛ فَلْيَكْتَسِبْ مَسْكَنًا»، وَوَايَةٍ: «مَنِ اتَّخَذَ غَيرَ ذَلِكَ؛ فَهُوَ خالٌّ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد(١).

١٨٨١ - ورَوَى البُخَارِيُّ عَن عائشة ﷺ قَالَت: لَمَّا اسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرِ الصِّدِّيقُ، قَالَ: (لَقَدْ عَلِمَ قَوْمِي أَنَّ حِرْفَتِي لَمْ تَكُنْ تَعْجِزُ عَنْ مَوْونَةِ أَهْلِي، وَشُغِلْتُ بِأَمْرِ المُسْلِمِينَ، فَسَيَأْكُلُ آلُ أَبِي بَكْرٍ مِنْ هَذَا المَالِ، وَيَحْتَرِفُ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ) (٢).

٤٨٨٢ ـ وَعَن عُمَرَ ﷺ قَالَ: (عَمِلتُ عَلَى عَهدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَعَمَّلَنِي)، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٣).

8۸۸۳ ـ وَعَن عَمرِو بنِ العَاصِ ﷺ قَالَ: أَرْسَلَ إِلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنِ اجْمَعْ عَلَيْكَ سِلاحَكَ وَثِيابَكَ، ثُمَّ اثْتِنِي، قَالَ: فَأَتَيْتُهُ وَهُوَ يَتَوَضَّأً، فَقَالَ: «يَا عَمْرُو، إِنِّي أَرْسَلْتُ إِلَيْكَ لاَبْعَثَكَ فِي وَجْهِ يُسَلِّمُكَ اللهُ

وفي «اللامع الصبيح» (٧/ ١٠): «حرفتي»؛ أي: الاحتراف، وهو الكسب، وقيل: التَّصرُّف في المعاش والمتجر، «ويحترف للمسلمين»؛ أي: يكسب لهم ما ينفعهم حتى يعود عليهم من ربحه بقدر ما أخذ، وبهذا تطوُّعٌ منه؛ فإنَّه لا يجب على الإمام الاتِّجار في مال المسلمين بقدر مرتَّبه؛ لأنَّها فرضٌ في بيت المال، أو يكون المعنى: يجازيهم، يقال: احترف الرجل: إذا جازى على خيرٍ أو شرِّ. وفيه أنَّ للعامل أنْ يأخذ من المال الذي يعمل فيه قدر عمالته إذا لم يكن فوقه إمامٌ عمالتِه يقطع له أجرةً معلومةً منه.

وينبغي للإمام أنْ يوسّع عليه وعلى عياله كيلا يطمع في أموال النّاس، وروي أنَّ رسولَ الله ﷺ لمّا بعث عتّابَ بنَ أسيد ﷺ إلى مكّة، وولّاه أمرَها، رزقه أربعمئة درهم في كلّ عام، وروي أنَّ الصّحابة الكرام ﷺ أجروا لسيّدنا أبي بكرِ الصّدِيق ﷺ مثل ذلك من بيت المال، وكان لسيّدنا عليّ ﷺ كلّ يوم قصعةٌ من ثريد، وروي أنَّ سيّدنا عليًا ﷺ فرض له خمسُمئة درهم في كلّ شهر، كذا في «البدائع». م

⁽۱) أبو داود واللَّفظ له، ك: الخراج والفيء والإمارة، ب: في أرزاق العمَّال، ح: (۲۹٤٥)، وصحَّحه ابن خزيمة، ح: (۲۳۷۰).

⁽٢) البخاريُّ، ك: البيوع، ب: كسب الرَّجل وعمله بيده، ح: (٢٠٧٠).

⁽٣) أبو داود، واللَّفظ له، ك: الزَّكاة، ب: في الاستعفاف، ح: (١٦٤٧)، وصحَّحه مسلمٌ، ك: الزَّكاة، ب: إباحة الأخذ لمن أعطى من غير مسألة ولا إشراف، ح: (٢٤٠٨).

وَيُغْنِمُكَ، وأَزْعَبُ لَكَ زَعْبَةً مِنَ الْمَالِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا كَانَتْ هِجْرَتِي لِلْمَالِ، وَمَا كَانَتْ إِلَّا لِلَّهِ وَلَوْسُولِهِ، وَأَهُ فِي «شَرِحِ السُّنَّةِ»(١)، وَرَوَى أَحمَدُ نَحوَهُ، وَلِرَسُولِهِ، قَالَ: فِقَالَ: «نِعِمَّا بِالْمَالِ الصَّالِحِ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ».

٤٨٨٤ ـ وَعَن عَبداللهِ بنِ عَمرِو ﷺ قَالَ: «لَعَنَ (٢) رَسُولُ اللهِ ﷺ الرَّاشِيَ وَالمُرتَشِيّ)، رَوَاهُ أَبُو

ونوعٌ منها: أن يهدي الرَّجل إلى رجلٍ مالًا ليسوِّي أمرَه فيما بينه وبين السُّلطان ويعينه في حاجته، وإنَّه على وجهين، الوجه اللوجه الأوَّل: أنْ يكون حاجته حرامًا، وفي هذا الوجه لا يحلُّ للمهدي الإعطاءُ ولا للمهدى إليه الأخذُ، الوجه الثَّاني: أنْ تكونَ حاجته مباحًا، وإنَّه على وجهين أيضًا، الأوَّل أنْ يشترط أنَّه إنَّما يهدي إليه ليعينه عند السُّلطان، وفي هذا الوجه لا يحلُّ لأحدِ الأخذُ، وهل يحلُّ للمعطي الإعطاء؟ تكلَّموا فيه، منهم من قال: لا يحلُّ، ومنهم من قال: يحلُّ، والحيلة في حِلِّ الأخذِ وحلِّ الإعطاءِ عند الكلِّ أنْ يستأجرَه صاحبُ الحادثة يومًا إلى اللَّيل ليقومَ بعمله بالمال الذي يريد الدَّفع إليه، فتصحُّ الإجارة ويستحقُّ الأجير الأجر، ثم المستأجر بالخيار إن شاء استعمله في هذا العمل وإن شاء استعمله في عملًا يصحُّ الاستئجار عليه، كذا في «المحيط» كتبليغ الرِّسالة ونحوه، وإنْ لم يبيِّن المدَّة؛ لا يجوز، كذا في «الخلاصة» وهل يحلُّ للمعطي الإعطاء بدون هذه الحيلة؟ تكلَّموا فيه، قيل: لا يحلُّ، وقيل: يحلُّ، وهو الأصحُّ، هذا إذا أعطاه قبل=

⁽١) البغويُّ في «شرح السنة»، واللَّفظ له، ك: الإمارة والقضاء، ب: الرشوة والهدية للقضاة والعمَّال، ح: (٢٤٨٩)، وأخرج نحوه أحمد (١٧٨٠٢) (١٧٧٦٣) وصحَّحه ابن حبان (٢٢١١).

وقال في «شرح السنة»: قال الأصمعيُّ: قولُه: «أزعب لك زعبةً من المال»؛ أي: أعطيك دفعةً من المال، والزَّعب: هو الدَّفع، يقال: جاءَنا سيلٌ يزعب زعبًا؛ أي: يتدافع.

⁽Y) قولُه: «لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي»: وقال في «العالمگيرية»: الهديَّة ما يعطيه، ولا يكون معه شرطٌ، والرُّشوة مالا يعطيه بشرط أنْ يعينه، كذا في «خزانة المفتين»، وفيه أيضًا: واعلم أنَّ الرِّسوة أنواعٌ، منها: أنْ يهدي الرَّجل إلى الرَّجل مالاً لابتغاء التَّودُّد والتحبُّب، وهذا النَّوع حلالٌ من جانب المهدي والمهدى إليه. ونوعٌ منها: أنْ يهدي إلى الرَّجل مالاً بسببِ أنَّ ذلك الرَّجلَ قد خوَّفه فيهدي إليه مالاً؛ ليدفع الخوف عن نفسه، أو يهدي إلى السُّلطان مالاً ليدفع ظلمه عن نفسه أو عن ماله، وهذا نوعٌ لا يحلُّ الأخذ لأحد، وإذا أخذ؛ يدخل تحت الوعيد المذكور في هذا الباب، وهل يحلُّ للمعطي الإعطاءُ؟ عامَّة المشايخ على أنَّه يحلُّ؛ لأنَّه يجعل مالَه وقايةً لنفسه، أو يجعل بعض ماله وقايةَ الباقي.

دَاوُدَ وَابِنُ مَاجَه، وَرَوَاهُ التِّرمِذِيُّ عَنهُ(١).

٥٨٨٥ _ وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ (٢).

٤٨٨٦ ـ ورواه أحمدُ والبيهقيُّ في «شعب الإيمان» (٣) عَن ثَوبَانَ هُهُ وزاد: «وَالرَّائِشَ»؛ يَعنِي: الَّذِي يَمشِي بَينَهُمَا.



أنْ يسوِّيَ أمره، أمَّا إذا أعطاه بعد أنْ سوَّى أمرَه ونجَّاه عن ظلمه؛ يحلُّ للمعطي الإعطاء، ويحلُّ للآخذ الأخذُ، وهو الأصحُّ، كذا في «محيط السرخسي»، وهو الصَّحيحُ كذا في «فتاوى قاضي خان»، الوجه الثَّاني: إذا لم يشترط ذلك صريحًا، ولكنْ إنَّما يهدي إليه ليعينه عند السُّلطان، وفي هذا الوجه اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى، وعامَّتهم على أنَّه لا يكره، هذا إذا لم يكن بينهما مهاداةٌ قبل ذلك بسبب من الأسباب، وأما إذا كان بينهما مهاداةٌ قبل ذلك بسبب صداقةٍ أو قرابةٍ فأهدى إليه كما كان يهدي قبل ذلك، ثم إنَّ المهدى إليه قام لإصلاح أمره؛ فهذا أمرٌ حسنٌ؛ لأنَّه مجازاةُ الإحسان بالإحسان، ومقابلةٌ بالكرم، نوعٌ آخر: أنْ يهديَ الرَّجل إلى سلطانٍ فيقلِّد القضاء له، أو عملًا آخر، وهذا النَّوع لا يحلُّ للآخذ الأخذ ولا للمعطى الإعطاء، كذا في «المحيط». م

⁽١) أبو داود واللَّفظ له، ك: القضاء، ب: في كراهية الرشوة، ح: (٣٥٨٠)، والتَّرمذيُّ، أبواب الأحكام، ب: ما جاء في الرَّاشي والمرتشي في الحكم، ح: (١٣٣٧)، وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٢) التَّرمذيُّ، أبواب الأحكام، ب: ما جاء في الرَّاشي والمرتشي في الحكم، ح: (١٣٣٦)، وقال: (حديثٌ حسنٌ)، وصحَّحه ابن حبان (٧٦).

⁽٣) أحمد، ح: (٢٢٣٩٩)، والبيهقيُّ في «الشُّعَب»، ح: (٥٠٠٤)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (١٩٨/٤): (وفيه أبو الخطَّاب، وهو مجهولٌ).



وقولِ الله ﷺ: ﴿ وَأَسْتَشْهِدُوا (١) شَهِيدَيْنِ مِن يَجَالِكُمْ ۚ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُـ لُ وَأَمْرَأَتَ انِ مِمَّن

(١) قولُه: ﴿وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيدُونِ...﴾ إلى [البقرة: ٢٨٧]: (فالحاصلُ أنَّ في الزِّنا يجب شهادةُ أربعةٍ من الرِّجال بالاتِّفاق؛ لقولِه تعالى: ﴿فَاسْتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَ أَرْبَعَهُ مِنْكُمُ وَالنساء: ١٥]، ولقوله تعالى: ﴿مُّ أَرْبَا أَوْالْمَاعِيْنَ أَرْبَعَهُ مِنْكُمُ وَالنساء و١٤ والقصاص تقبل فيها شهادةُ رجلين فحسب، بالاتِّفاق؛ لقول الزُّهريِّ: (مضت السُّنَة عن رسول الله ﷺ والخليفتين من بعده أنْ لا شهادة للنِّساء في الحدود والقصاص)، فيعتبر ما هو الأصل، وهو شهادة رجلين فقط، وفي غير الحدود والقصاص إنْ كان مما يطلع عليه الرَّجل يقبل شهادة رجلين أو رجل وامرأتين، سواءٌ كان مالًا أو غيرَ مالي عندنا، وعند الشَّافعيِّ: إنْ كان مالًا أو توابعه كالبيع والشِّراء وشرط الخيار والأجل والإجارة والإعارة وأمثاله؛ يقبل شهادةُ رجلين أو رجل وامرأتين، وإن لم يكن مالًا كالنَّكاح وأمثاله؛ لا يقبل إلا شهادةُ رجلين فقط، وإنْ كان ممّا لا يطّلع عليه الرِّجال كالولادة ونحوها؛ يقبل فيه شهادةُ امرأةٍ واحدةٍ عندنا، وأربعةٍ منهنَّ عند الشَّافعيِّ، ودلائلها مذكورة في المطولات.

ثم للشَّهادة شروطٌ، منها: الإسلام والعدالة، وهما مذكوران في الآية، أمَّا الأوَّلُ فلقوله تعالى: ﴿مِن رِّجَالِكُمّ ﴾ [البقر: ٢٨٢]؛ إذ معناه من أهل ملَّتكم، وهم أهل إسلام، كذا في التَّفاسير، وهذا القول لا يصحُّ دليلًا للشَّافعيِّ ومالكِ فيما ذهبا إليه أنَّه يشترط إسلام الشُّهود في جميع الباب، حتى لا يسمعُ شهادة الكفَّار بعضِهم على بعض؛ لأنَّه إنَّما ذكر ذلك في مقابلة المسلمين مع المسلمين كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿إِذَا تَدَايَنتُمُ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقولُه تعالى: ﴿وَلَيْكُتُ بُينَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٨٧]، ولهذا حكمَ أبو حنيفة رحمه الله بأنَّه يشترط إسلامُ الشُّهود فيما إذا كان على المسلمين، فلا يسمعُ شهادةَ الكفَّار إلا على الكفَّار الخاصَّة.

وأمَّا النَّانِ؛ ففي قوله: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَآءِ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]؛ إذ المرضيُّ المطلقُ هو العدل، فكأنَّه قيل: ممَّن تعرفون عدالتهم، وتعتمدون على صلاحهم، فينبغي أنْ يكون عادلًا، وبه تمسَّك صاحب «الهداية» في «باب الشهادة»، ولكنْ قد صرَّح في «باب القضاء»: أنَّه لا ينبغي أن يقبل القاضي شهادة الفاسق، ولو قبل؛ جاز عندنا،=

تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشَّهَدَآءِ أَن تَضِلَ إِحْدَنهُ مَا فَتُذَحِّرَ إِحْدَنهُ مَا ٱلْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُوا ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقدولِسه تعالى: ﴿ يَنَا يُهُمَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا (١) قَوْرَمِينَ بِالْقِسَطِ شُهَدَآة يَلِهِ وَلَوْ عَلَىٰ آنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَالِدَيْنِ

وقال الشَّافعيُّ: الفاسق لا يقبل شهادته أصلًا، ولهذا المعنى قال صاحب «المدارك»: وفيه دليلٌ على أنَّ غير المرضيِّ شاهدٌ؛ لأنَّ مفهومَ الآية استشهدوا شهيدين من الشُّهداء الذين ترضون منهم، فعُلم أنَّ من الشُّهداء من لا ترضون منهم؛ لعلمكم بعدم عدالتهم، فيكون الشَّاهدُ أعمَّ من أنْ يكون عادلًا أو لا، وأمَّا البواقي من الشُّروط وهي الحرِّيَّة والبلوغ والضَّبط ولفظ الشَّهادة؛ فسيعرف في مواضعها، ويمكن أنْ يثبت شرطيَّةُ الضَّبط من قوله تعالى: ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَنَهُ مَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَنَهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وهكذا اشتراط لفظ الشَّهادة يمكن أنْ يثبت من هذا الآية ومن جميع ما ذكر فيها بيانُ الشَّهادة، كما صرَّح به صاحب «الهداية»؛ حيث قال: وأمَّا لفظ الشُّهادة؛ فلأنَّ النُّصوصَ نطقت باشتراطها؛ إذ الأمر فيها جذا اللفظ، حتى لو لم يذكر لفظ الشَّهادة بل قال: (أعلم) أو (أتقن)؛ لم يقبل شهادتَه، هذا لفظُه، وكذا على ما ذكر في «الحسيني» من أنَّ معنى قوله تعالى ﴿مِن يِّجَالِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، من رجال المسلمين الأحرار البالغين، ويمكن أنْ يثبت به شرط الحرِّيَّة والبلوغ أيضًا من الآية كما لا يخفي، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، يحتمل معنين، أحدهما: أنْ يكون معناه لا يأبَ الشُّهداء لأداء الشَّهادة بعد ما تحمَّلوا أوَّلًا، إذا ما دعوا إلى مجلس الحكم، فيكون ذلك بمعنى(الأمر للوجوب)، وثانيهما: أنْ لا يأبَ الشُّهداء لتحمُّل الشُّهادة، فسُمُّوا شهداء باسم ما يؤول، فيكون ذلك بمعنى الأمر للنَّدب، أو يكون منسوخًا بقوله تعالى: ﴿وَلا يُضَاِّزُ كَاتِبٌ وَلا شَهِيدٌ ﴾ [البقرة: ٢٨٧]، وفي «الكشاف»: عن قتادةَ كان رجلٌ يطوف في الجداء؛ أي: المجمع العظيم فيه القومُ، فلا يتبعه منهم واحدٌ، فنزلت، وصاحب «الهداية» قد جزم بالمعنى الأول حيث قال في أول «كتاب الشهادة»: إنَّ الشَّهادةَ فرضٌ يلزم الشُّهود ولا يسعهم كتمانها إذا طالبهم المدَّعي؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَادُعُوا ﴾ [البقرة: ٢٨٧]، ولكنْ ينبغي أنْ يعلم أنَّ هذا في غير الحدود، وأمَّا الشَّهادةُ في الحدود فيتخيَّر فيها الشاهدُ بين السَّتر والإظهار، بل السَّتر أفضل؛ لقوله ﷺ: «من ستر على مسلم؛ ستر الله تعالى عليه في الدنيا والآخرة»، ولكنْ في السَّرقة يجب أنْ يشهد بالمال، فيقول: أخذ المال؛ إحياءً لحقوق المسروق منه، ولا يقول: سرَق، محافظة على السَّتر)، ملخَّصٌ من «التفسيرات الأحمدية. م

(۱) قولُه: ﴿ كُونُوا قَوْمِينَ بِالْقِسَطِ شُهَدَاتَه لِلّهِ وَلَوْ عَلَى آنفُسِكُمْ ... ﴾ إلخ [انساء: ١٣٥]: وقال صاحب «المدارك»: والشّهادة على نفسه هي الإقرار على نفسه؛ لأنّه في معنى الشَّهادة عليها بإلزام الحقِّ، وهذا لأنَّ الدَّعوى والشَّهادة والإقرارَ يشترك جميعُها في الإخبار عن حقِّ لأحدِ على أحدٍ، غير أنَّ الدَّعوى إخبارٌ عن حقِّ لنفسه على الغير، والإقرار للغير على الغير، هذا كلامه، وبالجملة: فالآيةُ دليلٌ على شرعيَّة مسألة الإقرار، وجواز الشَّهادة على نفسه، والشَّهادة الإقرار، وجواز الشَّهادة

وَٱلْأَقَرِينَ إِن يَكُنَ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَأَلَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَبِعُوا ٱلْمَوَى آن تَعَدِلُوا وَإِن تَلُوءَ ٱ أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ ٱللّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خِيرًا ﴾ [النساء: ١٣٥]، وقولِه تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَذِينَ يَشْتُرُونَ بِعَهْدِ ٱللّهِ وَأَيْمَنِهِمْ ثَمَنَاقَلِيلًا أُولَتُهِكَ لَا خَلَقَ لَهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ وَلَا يُحَلِّمُهُمُ ٱللّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ وَلَا يُرْتَكِيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلِسِمُ ﴾ خَلَقَ لَهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ وَلَا يُحَلِّمُهُمُ ٱللّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ وَلَا يُزْكِيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلِسِمُ ﴾ [ال عمران: ٧٧].

٤٨٨٧ _ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ عَيْقِهُ قَالَ: «لَو يُعطَى النَّاسُ بِدَعوَاهُم؛ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمُوالَهُم، وَلَكِنَّ اليَمِينَ عَلَى المُدَّعَى عَلَيهِ»، رَوَاهُ مُسلِمٌ (١).

وَفِي «شَرِحِهِ لِلنَّوِيِّ» [٣/١٢] أَنَّهُ قَالَ: وَجَاءَ فِي رِوَايَةِ البَيهَقِيِّ (٢) بِإِسْنَادِ حَسَنٍ أَو صَحِيحٍ زِيَادَةٌ عَنِ ابنِ عَبَّاسِ مَرفُوعًا: «لَكِنَّ البَينَةُ (٣) عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَهِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»، وقال محمَّدُ بن الحسن في

وفي المسألتين خلاف للشَّافعيِّ، الأولى: إذا نكل المدَّعى عليه عن اليمين؛ قضى عندنا بالنُّكول عليه، ولزمه ما ادَّعاه عليه، وعند الشَّافعيِّ لا يقضى به، بل يردُّ اليمين على المدَّعي، فإنْ حلف المدَّعي؛ أخذ المال، وإنْ نكل؛ انقطعت الخصومةُ بينهما؛ لأنَّ النُّكول يحتمل أنْ يكون تورُّعا عن اليمين الكاذبة، ويحتمل أنْ يكون ترفُّعا عن اليمين الصَّادقة، ولنا أنَّ اليمين واجبةٌ عليه؛ لظاهر هذا الحديث، وتركُ اليمين بهذا النُّكول دليلٌ على أنَّه باذلٌ أو=

⁼ على ضرر الوالدين والأقربين، وهذا معروفٌ، وقد يدلُّ الآيةُ أيضًا على كون الشَّهادة لله لا للرِّياء والسَّماعة، ولا لنفع نفسه، فيستدلُّ به على أنَّ شهادةَ الشَّريك في مال الشِّرِكة والأجيرِ لمستأجِره والتَّلميذِ لأستاذِه، وكذا الوالدِ لولدِه وأمثاله، كلُّ ذلك لا يجوز، هكذا يخطر بالبال)، ملتقطٌ من «التفسيرات الأحمدية». م

⁽١) مسلمٌ، ك: الأقضية، ب: اليمين على المدَّعى عليه، ح: (٤٤٧٠)، والبخاريُّ نحوه، ك: التفسير، ب: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتُرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَٱلْيَمْنِيمِ ثَمَنَاقَلِيلًا أُوْلَيَهِكَ لَا خَلَقَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران: ٧٧]، ح: (٤٥٥٢).

⁽٢) البيهقيُّ في «الكبرى»، ك: الدعوى، ب: البيِّنة على المدَّعي، ح: (٢١٢٠١)، وصحَّح سندَه الحافظ في «بلوغ المرام» ت فحل (ص: ٥٢٠)، وله شواهد، ينظر: «نصب الراية» (٤/ ٩٥)

⁽٣) قولُه: «البينّةُ على المدَّعي واليمينُ على من أنكر»: ففي الحديث فوائدُ، الأولى: لا يستحقُّ المدَّعي بمجرَّد الدَّعوى، الثانية: القولُ قولُ المنكِر، التَّالث: جنس البيِّنات في جانب المدَّعيين، الرَّابع: اليمين في جانب المدَّعى عليه، الثانية: الخصومةُ لا تندفع بمجرَّد الإنكار، السَّادسة: اليمين تتوجَّه عليه، السَّابعة: لا يجوز القضاء بشاهدٍ مع يمين المدَّعي، الثَّامنة: لا تقبل بيئة صاحب اليد في الملك المطلق،



= مُقِرِّ؛ إذ لو لم يكن كذلك؛ لأقدمَ على اليمين تفصِّيًا من عهدة الواجب؛ دفعًا للضَّرر عن نفسه ببذل المدَّعي، والشَّرع ألزمه التَّورُّع عن اليمين الكاذبة دون التَّرقُّع عن اليمين الصادقة، فيرجَّحُ هذا الجانب في نكوله.

والثَّانيةُ: لا يجوز القضاء عندنا بشاهدٍ مع يمين المدَّعي خلافًا للشَّافعيِّ، واحتجَّ بحديث ابنِ عبَّاسِ رفعه: «قضى بيمين وشاهدٍ»، أخرجه مسلمٌ وأبو داود والنَّسائقُ وابنُ ماجه والحاكمُ من طريق قيس بن سعد بن عمرو بن دينارِ عنه، والإمام احتج بقوله: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن يِّجَالِكُمُّ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلُ وَأَمْرَأَنكانِ ﴾ [البفرة: ٢٨٢]، ومثل هذا إنَّما يذكر لقصر الحكم عليه؛ ولأنَّه قال ذلك: ﴿وَأَدْنَى آلَّا تَرْبَا بُوَّأٌ ﴾، ولا مزيد على الأدنى؛ أي: أقربُ ألا تشكُّوا في جنس الدَّين وقدره وأجَله والشُّهود ونحو ذلك، وأجيب عن الحديث المذكور بأنَّ عبَّاسًا الدُّوريَّ نقل عن يحيى بن معين أنَّه ليس بمحفوظٍ، وأعلَّه الطَّحاويُّ بأنَّه لا يعلم قيسًا يحدُّثُ عن عمرو بن دينارِ، وقال التُّرمذيُّ في «العلل»: سألت محمَّدًا عن هذا الحديث، فقال: لم يسمعه من عمرو وعن ابن عبَّاس، فقد رمي الحديث بالانقطاع في موضعين من البخاريِّ بين عمرٍو وابنِ عبَّاسٍ، ومن الطَّحاويِّ بين قيسِ وعمرِو، ومنهم من أدخل بين عمرِو وابنِ عبَّاسِ طاوسًا، أخرجه هكذا الدَّارقطنيُّ، ومنهم من زاد جابر بن زيدٍ، فقول ابن عبد البرِّ: (لا مطعن لأحدٍ في إسناد هذا الحديث) محلُّ نظرٍ، فلأجل هذا الاختلاف ترك العمل به، وبقي العمل بالنَّصِّ الظَّاهر من الكتاب، مع أنَّه قد روي ما يعارض ما ذكر؟ ففي «الاستذكار»: روى هشيم قال أخبرنا المغيرةُ عن الشَّعبيِّ قال: إنَّ أهل المدينة يقضون باليمين مع الشَّاهد، ونحن لا نقول ذلك، وفي «مصنف ابن أبي شيبة»: حدَّثنا سويدُ بن عمرو قال: أخبرنا أبو عوانة، عن مغيرة، عن إبراهيم، والشَّعبيِّ في الرَّجل يكون له الشَّاهد مع يمينه، قالا: لا يجوز إلا شهادةُ رجلين، أو رجل وامرأتين، قال عامر: إنَّ أهلَ المدينة يقبلون شهادة الشَّاهد مع يمين الطالب، وهذا السَّند رجاله على شرط مسلم، وقال أيضًا: حدَّثنا حمَّاد بن خالدٍ، عن ابن أبي ذئب، عن الزُّهريِّ قال: هي بدعةٌ، وأوَّل من قضى بها معاويةٌ، وهذا السَّند أيضًا على شرط مسلم، وفي «مصنف عبد الرزاق»: أخبرنا معمر: سألت الزُّهريّ عن اليمين مع الشَّاهد، فقال: هذا شيءٌ أحدثه النَّاس لا بدَّ من الشَّاهلَين، وفي «الاستذكار»: هو الأشهر عن الزُّهريِّ. وفي «التمهيد»: قال أبو حنيفة وأصحابه والثُّوريُّ والأوزاعيُّ: لا يقضى باليمين مع الشَّاهد الواحد. وهو قول عطاء والحاكم بن عتيبة وطائفة، وزاد في «الاستذكار»: النَّخعيَّ، وفي «المحلي» لابن حزم: أوَّل من قضى به عبدُ الملك ابن مروان، وأشار إلى إنكاره الحكمُ بن عتيبة، وروي عن عمر بن عبد العزيز: ترك القضاء به؛ لأنَّه وجد أهل الشَّام على خلافه، ومنع منه ابنُ شبرمة، انتهى، وفي «التَّمهيد»: تركه يحيى بن يحيى، وزعم أنَّه لم ير اللَّيثَ بن سعدٍ يفتى به ولا يذهب إليه، وحديث الصَّحيحين: «اليمين على المدَّعي عليه»، وفي رواية: «البيِّنة على المدَّعي واليمين على من أنكره» يردُّه، وكذا حديث الصَّحيحين: «شاهداك أو يمينُه» مع ظاهر القرآن؛ لأنَّه تعالى أوجب عنـ دعـ دم=



«الآثار» [تحت رقم: ٧٨٣]: (وبه نأخذُ).

٤٨٨٨ ـ وروى التَّرمذيُّ (١) بإسنادٍ جيِّدٍ عَن عَمرِو بنِ شُعيبٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «البَيْنَةُ عَلَى المُدَّعِي، وَاليَمِينُ عَلَى المُدَّعَى عَلَيهِ».

فقسَمَ (٢) النَّبِيُّ ﷺ بين الخصمين، فجعل البيِّنةَ على المدَّعي، واليمينَ على من أنكر، والقسمةُ تنافي

الرَّجلين قبولَ رجلِ وامرأتين، وإذا وجد شاهدٌ واحدٌ، والمرأتان معدومتان؛ ففي قبوله مع اليمين نفي ما اقتضته الآيةُ. وأيضًا؛ فإنَّه تعالى قال عقبها: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاء ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وليس المدَّعي بشاهدٍ واحدٍ ممَّن يرضي باستحقاق ما يدَّعيه بقوله: ويمينه، وزعموا أنَّ يمين المدَّعي قائمةٌ مقام المرأتين، فعلى هذا لو كان المدَّعي ذميًا فأقام شاهدًا؛ وجب ألا تقبلَ يمينُه، كما لو كانت المرأتان ذميَّين، كذا في «عقود جواهر المنيفة».

وقال في «الكوكب الدري»: أي: لا يعتدُّ بشاهد المدَّعي إذا كان واحدًا، وإنَّما يحكم بيمين المنكر، وهذا هو المرادُ في لفظ الحديث: «قضى رسول الله ﷺ باليمين مع الشاهد»؛ أي: لم يحكم إلا باليمين مع وجود الشَّاهد الواحد؛ لعدم تمام نصاب الشَّهادة، انتهى، وقال في هامشه: على أنَّه فعلٌ لا يقاوم القولَ، لا سيَّما إذا تأيّد القول بالقرآن المجيد في قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِبَعَالِكُمْ مُ ﴾ [البقرة: ٢٨٧]، وبسط البخاريُّ في تأييد الحنفيَّة في ذلك، فارجع إليه. م

(۱) التّرمذيُّ، أبواب الأحكام، ب: ما جاء في أنَّ البيِّنةَ على المدَّعي واليمينَ على المدَّعى عليه، ح: (١٣٤١)، وحسَّنه الحافظ في «الهداية» (٣/ ٤٩٠)، وأخرج البخاريُّ (٢٦٦٨) ومسلمٌ (١٧١١) من طريق نافع بن عمرَ عن ابن أبي مليكة، قال: كتب ابن عبَّاس ﷺ: (أنَّ النَّبَيُّ ﷺ قضى باليمين على المدَّعى عليه).

قال ابنُ المنذر في «الإجماع» ص (٧٥): أجمع أهل العلم على أنَّ البيِّنةَ على المدَّعي، واليميّن على المدَّعى عليه، ومعنى قوله: «البيمين ومعنى قوله: «البيمين على المدَّعي»؛ يعني: يستحق بها ما ادَّعى؛ لأنَّها واجبةٌ عليه يؤخذ بها، ومعنى قوله: «اليمين على المدَّعى عليه»؛ أي: يبرأ بها؛ لأنَّها واجبةٌ عليه يؤخذ بها على كلِّ حالٍ.

(٢) قولُه: «فقسم النّبيُ ﷺ بين الخصمين... إلخ»: بيانُه أنّه ذكر اليمين محلّى بالألف واللام، وأنّه للجنس إذا لم يكن ثمّة معهودٌ، ويقال: جعل البيّنة حجَّة جنسِ المدّعين، واليمينَ حجَّة جنسِ المنكرين، فتكون جميع الأيمان على المنكرين، فمن ردّ اليمين على المدّعي؛ لم يجعل جميعها على المنكرين، فيكون ذلك نسخًا للحديث المشهور، وأنّه لا يجوز بخبر الواحد ولا بالقياس، قاله في «البناية». م

الشِّرِكةَ، وجعل جنسَ الأيمانِ على المنكرين، وليس وراء الجنسِ شيءٌ (١).

وحديث: «الشَّاهد واليمين» (٢): غريبٌ، وما رويناه مشهورٌ تلقَّتُهُ الأَمَّةُ بالقبول حتى صار حيِّزَ التَّواتُرِ، فلا يعارضه أنَّ يحيى بنَ معينِ قد رَدَّه (٣).

٤٨٨٩ ـ وروى محمَّدُ بن الحسن في «الآثار»(٤) عن إبراهيمَ أنَّه قال: «البَيِّنَةُ عَلَى المُدَّعِي، وَاليَمِينُ عَلَى المُدَّعَى عَلَيهِ» وكان لا يَرُدُّ اليَمِينَ.

• ٤٨٩ - وَعَن عِمرَانَ بِنِ حُصَينٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، - قَالَ عِمْرَانُ فَلاَ أَدْرِي: أَذَكَرَ بَعْدَ قَرْنِهِ قَرْنَيْنِ أَوْ ثَلاَثًا - ثُمَّ إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمًا يَشْهَدُونَ ﴿ ثُمَّ اللّهِ عَلَيْهِمُ السِّمَنُ ﴾، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ (١٠). وَلاَ يُشُونَ، وَيَنْذُرُونَ وَلاَ يَفُونَ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السِّمَنُ ﴾، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ (١٠).

٤٨٩١ ـ وفي روايةٍ لأحمدَ ومسلم (٧) عَن أَبِي هُرَيرَة هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خَيرُ أُمَّتِي

⁽۱) ينظر: «الهداية في شرح بداية المبتدي» (٣/ ١٥٦).

⁽٢) مسلمٌ عن ابن عبَّاس، ك: الأقضية، ب: القضاء باليمين والشَّاهد، ح: (٤٤٧١).

⁽٣) وللجواب عن حديث ابن عبَّاس ينظر: «نصب الراية» (٤/ ٩٧).

⁽٤) «الآثار» ط: النوادر، ب: من ادَّعي دعوى حقِّ، ح: (٧٨٣)، وقال العوَّاد: سندُه جيِّدٌ.

⁽٥) قولُه: «يشهدون ولا يستشهدون»: (الأصل عندنا أنْ لا يشهد إلا أنْ يطلب منه الشَّهادة، ويجب أنْ يشهد بعد الطَّلب، وسترها في الحدود أفضلُ، وقد ورد في هذا الحديث مذمَّةُ قوم يشهدون ولا يستشهدون، فذكر والحديث زيد بن خالد تأويلين، أحدُهما: أنَّه محمولٌ على من عنده الشَّهادة لأحدِ بحقِّ، ولا يعلم المدَّعي على أنَّه شاهدٌ، فيخبره أنَّه شاهدٌ له، والثَّاني: أنَّ هذا في حقوق الله، كالزَّكاة والكفَّارات ورؤية الهلال والوقف والوصايا ونحو ذلك، فيجب إعلام الحاكم بذلك، وقد يؤوَّل بأنَّه محمولٌ على المبالغة والمسارعة في أداء الشَّهادة بعد طلبها، وقوله: «يشهدون ولا يستشهدون» محمولٌ على ما عدا ذلك، وقيل: إنَّه كنايةٌ عن شهادة الزُّور وعن شهادة من ليس أهلًا لها؛ أي: ليس ممَّن يستشهد، ولا يخلو عن تكلُّفِ)، أخذته من «اللمعات». م

⁽٦) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: فضائل الصَّحابة، ب: فضائل أصحاب النَّبِيُّ ﷺ، ح: (٣٦٥٠)، ومسلمٌ، ك: فضائل الصَّحابة، ب: فضل الصَّحابة ثم الذين يلونهم، ح: (٦٤٧٤).

⁽٧) مسلمٌ، ك: فضائل الصَّحابة رضي الله تعالى عنهم، ب: فضل الصَّحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، =

القَرنُ الَّذِينَ بُعِثتُ فِيهِم، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم، - وَاللهُ أَعلَمُ - أَذَكَرَ التَّالِثَ أَم لَا؟ قَالَ: «ثُمَّ يَخلُفُ قَومٌ يُحِبُّونَ السَّمَانَةَ، يَشهَدُونَ قَبَلَ أَن يُستَشهَدُوا».

١٩٩٧ ـ وَروى مسلمٌ عَن زَيدِ بنِ خَالِدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَلَا أُخبِرُكُم بِخَيرِ الشُّهَدَاءِ الَّذِي يَأْتِي بشهادتِه قبلَ أن يسأَلهَا»(١).

قَاثِمًا، فَقَالَ: «عُدِلَت شَهَادَةُ الزُّورِ بِالإِشْرَاكِ بِاللهِ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَرَأً: ﴿ فَٱجْتَكِنِبُوا ٱلرِّحْسَ مِنَ قَاثِمًا، فَقَالَ: «عُدِلَت شَهَادَةُ الزُّورِ بِالإِشْرَاكِ بِاللهِ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَرَأً: ﴿ فَٱجْتَكِنِبُوا ٱلرِّحْسَ مِنَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَبْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَبْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ

٤٨٩٤ - وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرمِذِيُّ عَن أَيْمَنَ بِنِ خُرَيمٍ، إِلَّا أَنَّ ابِنَ مَاجَه لَم يَذكُرِ القِرَاءَةَ (٣).

8٨٩٥ ـ وَعَنِ ابنِ مَسعُودٍ ١٤٠ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خَيرُ النَّاسِ قَرنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم، ثُمَّ

⁼ ح: (۲٤٧٢)، أحمد: (۲۱۲۳).

وفي «كشف المناهج» (٥/ ٢٥٧): «السَّمانة»: بفتح السِّين: هي السِّمَن، المرادُ بالسِّمَن هنا أنَّهم يتكثَّرون بما ليس لهم، ويدَّعون ما ليس لهم من الشَّرف، وقيل: المرادُ جمعهم الأموال.

⁽١) مسلم، ك: الأقضية، ب: بيان خير الشُّهود، ح: (٤٩٤). ينظر: حاشية الحديث رقم: (٤٨٢٥).

⁽٢) أبو داود واللَّفظ له، ك: الأقضية، ب: في شهادة الزُّور، ح: (٣٥٩٩)، وابن ماجه، ك: الأحكام، ب: شهادة الزُّور، ح: (٢٣٧٢)، والتِّرمذيُّ، أبواب الشَّهادات، ب: ما جاء في شهادة الزُّور، ح: (٢٣٠٠)، وحسَّنه الحافظ في «الهداية» (٣/ ٤٩٤)، وقال التِّرمذُي: (هذا عندي أصحُّ، وخريم بن فاتكِ له صحبةٌ، وقد روى عن النَّبِيِّ ﷺ أحاديثَ وهو مشهورٌ).

⁽٣) التَّرمذيُّ، أبواب الشَّهادات، ب: ما جاء في شهادة الزور، ح: (٢٢٩٩)، وأحمد، ح: (١٧٦٠٣)، وقال التَّرمذيُّ: (وهذا حديثٌ غريبٌ إنَّما نعرفه من حديث سفيان بن زيادٍ، واختلفوا في رواية هذا الحديث عن سفيان بن زيادٍ، ولا نعرف لأيمن بن خريم سماعًا من النَّبِيِّ عَيْفٍ).

الَّذِينَ يَلُونَهُم، ثُمَّ يَجِيءُ قَومٌ تَسبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِم يَعِينَهُ وَيَعِينُهُ شَهَادَتَهُ»، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ(١).

١٨٩٦ - وعَنِ الأَشعَثِ بِنِ قَيسٍ هُ أَنَّ رَجُلًا مِنْ كِنْدَةَ، وَرَجُلًا مِنْ حَضْرَمَوْتَ اخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي أَرْضٍ مِنَ الْيَمَنِ، فَقَالَ الْحَضْرَمِيُّ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَرْضِي اغْتَصَبَنِيهَا أَبُو هَذَا، وَهِي فِي النَّبِيِّ ﷺ فِي أَرْضٍ مِنَ الْيَمَنِ، فَقَالَ الْحَضْرَمِيُّ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَرْضِي اغْتَصَبَنِيهَا أَبُوهُ، فَتَهَيَّا الْكِنْدِيُّ يَدِهِ، قَالَ: لاَ، وَلَكِنْ أُحَلِّفُهُ وَاللهُ يَعْلَمُ أَنَّهَا أَرْضِي اغْتَصَبَنِيهَا أَبُوهُ، فَتَهَيَّا الْكِنْدِيُّ لِيمِينِ، إِلَّا لَقِيَ اللهَ وَهُو أَجْذَمُ اللهِ ﷺ: «لَا يَقْتَطِعُ أَحَدٌ مَالًا بِيَمِينٍ، إِلَّا لَقِيَ اللهَ وَهُو أَجْذَمُ اللهِ عَلَيْكِ : هِي أَرْضُهُ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٢٠).

١٨٩٧ - وَعَن عَلَقَمَةَ بِنِ وَائِلِ عَن أَبِيهِ هِ قَالَ: جَاءَ رَجُلُ مِنْ حَضْرَمَوْتَ وَرَجُلٌ مِنْ كِنْدَةَ إِلَى النَّبِيِّ عَلَى أَرْضٍ لِي كَانَتْ لِأَبِي، فَقَالَ الْكِنْدِيُّ: النَّبِيِّ عَلَى أَرْضٍ لِي كَانَتْ لِأَبِي، فَقَالَ الْكِنْدِيُّ: هِيَ أَرْضِي فِي يَدِي أَزْرَعُهَا لَيْسَ لَهُ فِيهَا حَتَّى، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَى أَرْضٍ لِي كَانَتْ لِأَبِي، فَقَالَ الْكِنْدِيُّ: هَا رَسُولُ اللهِ عَلَى مَا حَلَفَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ يَتَوَرَّعُ مِنْ قَالَ: لا، قَلَكَ يَمِينُهُ ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ الرَّجُلَ فَاجِرٌ لَا يُبَالِي عَلَى مَا حَلَفَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ يَتَوَرَّعُ مِنْ شَيْءٍ، فَقَالَ: «لَكَ يَمِينُهُ »، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ الرَّجُلَ فَاجِرٌ لَا يُبَالِي عَلَى مَا حَلَفَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ يَتَوَرَّعُ مِنْ شَيْءٍ، فَقَالَ: «لَيْسَ لَكَ مِنْهُ إِلَّا ذَلِكَ»، فَانْطَلَقَ لِيَحْلِفَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ لَمَّا أَدْبَرَ: «أَمَا لَئِنْ حَلَفَ عَلَى مَا إِلَا أَدْبَرَ: «أَمَا لَئِنْ حَلَفَ عَلَى مَا إِلَا لَيْلُقَيَنَ اللهَ وَهُو عَنْهُ مُعْرِضٌ»، رَوَاهُ مُسلِمٌ (").

٤٨٩٨ - وَعَن الأَشعَثِ بِنِ قَيسٍ هُ قَالَ: كَانَ بَينِي وَبَينَ رَجُلٍ مِنَ اليَهُودِ أَرضٌ فَجَحَدَنِي فَقَدَّمتُهُ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «أَلَكَ بَيِّنَهُ ؟» قُلتُ: لَا، قَالَ لِليَهُودِيِّ (١٠): «احلِف»، قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِذَن يَحَلِفُ وَيَدْهَبَ بِمَالِي فَأَنزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتُرُونَ بِعَهْدِ اللهِ وَأَيْمَنِهِمْ ثَمَنَا قَلِيلًا ﴾ [آل عمران: ٧٧]؛

⁽١) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: فضائل الصَّحابة، ب: فضائل أصحاب النَّبيُّ ﷺ، ح: (٣٦٥١)، ومسلمٌ، ك: الأقضية، ب: بيان خير الشُّهود، ح: (٤٤٧٠).

⁽٢) أبو داود واللَّفظ له، ك: الأيمان والنُّذور، ب: فيمن حلف يمينًا ليقتطع بها مالًا لأحدٍ، ح: (٣٢٤٤)، وأخرجه النَّسائقُ في «الكبرى»: (٩٥٩٥)، وصحَّحه ابن حبان (٨٨٠٥).

⁽٣) مسلمٌ، ك: الإيمان، ب: وعيد من اقتطع حقَّ مسلم بيمينِ فاجرةٍ بالنَّار، ح: (٣٥٨).

⁽٤) قولُه: قال لليهوديِّ: «احلف... إلخ»: (فيه دليلٌ على أنَّ الكافرَ يحلف في الخصومات كما يحلف المسلمُ)، كذا في «المرقاة». م

الآية، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَابن مَاجَه (١).

٤٨٩٩ ـ وَعَنِ ابنِ مَسعُودِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن حَلَفَ (٢) عَلَى يَمِينِ صَبرِ وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ يَقتَطِعُ بِهَا مَالَ امرِيْ مُسلِمٍ، لَقِيَ الله يَومَ القِيَامَةِ وَهُوَ عَلَيهِ غَضبَانُ»، فَأَنزَلَ اللهُ تَصدِيقَ ذَلِكَ: ﴿ إِنَّ اللَّهِ يَتَعَلِمُ مُسَلِمٍ، لَقِيَ الله يَومَ القِيَامَةِ وَهُو عَلَيهِ غَضبَانُ»، فَأَنزَلَ اللهُ تَصدِيقَ ذَلِكَ: ﴿ إِنَّ اللَّهِ يَا مُتَّفَقٌ عَلَيهِ (٣).

٤٩٠٠ وَعَن عبدِاللهِ بنِ أُنَيسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ مِن أَكْبَرِ الْكَبَائِرِ: الشِّركَ بِاللهِ وَعُقُوقَ الوَالِدَينِ وَاليَوِينَ الغَمُوسَ، وَمَا حَلَفَ حَالِفٌ بِاللهِ يَمِينَ صَبرٍ فَأَدْخَلَ فِيهَا مِثلَ جَنَاحِ بَعُوضَةٍ إِلَّا جُعِلَت نُكتَةً فِي قَلْبِهِ إِلَى يَومِ القِيَامَةِ»، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ (٤).

(۱) أبو داود واللَّفظ له، ك: الأقضية، ب: إذا كان المدَّعى عليه ذمِّيًا أيحلف؟، ح: (٣٦٢١)، وأخرجه عن عبدالله: البخاريُّ، ك: الشَّهادات، ب: سؤال الحاكم المدَّعى هل لك بيِّنةٌ قبل اليمين، ح: (٢٦٦٦)، ومسلم، ك: الايمان، ب: وعيد من اقتطع حقَّ مسلم بيمينِ فاجرةِ بالنَّار، ح: (٣٥٥).

(٢) قولُه: «من حلف على يمينٍ صبر... إلخ»: (يمينُ الصَّبر هي التي يكون فيها متعمِّدًا للكذب قاصدًا لإذهاب مالِ المسلم، كأنَّه يصبر النَّفس على تلك اليمين؛ أي: يحبسها عليها، وهو المرادُ هنا لظاهر قولِه: «وهو فيها فاجرٌ»؛ أي: كاذبٌ، والجملة حاليَّةٌ، فيه أنَّ الكذب في الشَّهادة نوعٌ من أنواع الفجور، وهو المعنيُّ باليمين الغموس)، ملتقط من «المدقاة».

وفي «بذل المجهود»: قال ابن بطال: بهذه الآية والحديث احتج الجمهور في أنَّ اليمينَ الغموسَ لا كفَّارة فيها؛ لأنَّه ﷺ ذكر في هذه اليمين المقصود بها الحنث والعصيان والعقوبة والإثم، ولم يذكر فيها كفَّارةً، ولو كانت؛ لذكرت كما ذكرت في اليمين المعقودة، فقال: «فليكفِّر عن يمينه، وليأتِ الذي هو خير»، قال ابن المنذر: لا نعلم سنَّة تدلُّ على قول من أوجب فيها الكفَّارة، وهو الشَّافعيُّ، بل هي دالَّةٌ على قول من لم يوجبها، وهو أبو حنيفة. م

- (٣) البخاريُّ، ك: التفسير، آل عمران: ﴿ إِنَّا لَذِينَ يَشْتَرُونَ بِمَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَنِهِمْ ثَمَنَا قَلِيلًا أُوْلَتِهِكَ لَاخْلَقَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران: ٧٧]، ح: (٣٥٥). ومسلمٌ، ك: الأيمان، ب: وعيد من اقتطع حقَّ مسلم بيمين فاجرة بالنَّار، ح: (٣٥٥).
- (٤) التِّرمذيُّ، أبواب تفسير القرآن، ب ومن سورة النساء، ح: (٣٠٢٠)، وقال: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وصحَّحه ابن حبان (٥٦٣).

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٤/ ٣٢٩): قولُه: «فأدخل فيها مثل جناح بعوضةٍ»؛ أي: أدخل في تلك اليمين شيئًا من الكذب. المجاه وعن أبي أَمَامَة هَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنِ اقْتَطَعَ حَقَّ امرِئٍ مُسلِم بِيَمِينِهِ؛ فَقَد أُوجَبَ اللهُ لَهُ النَّارَ وَحَرَّمَ عَلَيهِ الجَنَّةَ»، فَقَالَ لَهُ رَجُلِّ: وَإِن كَانَ شَيئًا يَسِيرًا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «وَإِن قَضِيبًا مِن أُوجَبَ اللهُ لَهُ النَّارَ وَحَرَّمَ عَلَيهِ الجَنَّةَ»، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَإِن كَانَ شَيئًا يَسِيرًا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «وَإِن قَضِيبًا مِن أُوكِ»، رواه مسلم (۱).

٤٩٠٢ ـ وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ حَلَّفَهُ: «احلِف (٢) بِاللهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا لَهُ عِندَكَ شَيءٌ ؟ يعني: لِلمُدَّعِي، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣).

٣٩٠٣ وعَن دَاوُدَ بِنِ الحُصَينِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا غَطَفَانَ المُرِّيَّ يَقُولُ: اختَصَمَ زَيدُ بِنُ ثَابِتِ الأَنصَارِيُّ وَابِنُ مُطِيعٍ فِي دَارٍ كَانَت بَينَهُمَا إِلَى مَروَانَ بِنِ الحَكَمِ، وَهُوَ أُمِيرٌ عَلَى المَدِينَةِ، فَقَضَى مَروَانُ عَلَى زَيدِ وَابِنُ مُطِيعٍ فِي دَارٍ كَانَت بَينَهُمَا إِلَى مَروَانَ بِنِ الحَكَمِ، وَهُو أُمِيرٌ عَلَى المَدِينَةِ، فَقَضَى مَروَانُ عَلَى زَيدِ بِنِ ثَابِتٍ بِاليَمِينِ عَلَى المِنبَرِ، فَقَالَ زَيدُ بِنُ ثَابِتٍ: «أُحلِفُ لَهُ مَكَانِي»، قَالَ فَقَالَ: مَروَانُ: لَا وَاللهِ إِلَّا عِندَ بِنِ ثَابِتٍ بِاليَمِينِ عَلَى المِنبَرِ، فَقَالَ زَيدُ بِنُ ثَابِتٍ يَحلِفُ أَنَّ حَقَّهُ لَحَقَّ، وَيَأْبَى (٤) أَن يَحلِفَ عَلَى المِنبَرِ، قَالَ:

(۱) مسلم، ك: الايمان، ب: وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار، ح: ٣٥٣. وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٤/ ٢٨٦): «قضيبًا»: وهو قطعة عصن «من أراكِ»: وهي شجرة السّواك.

- (٢) قولُه: «احلف بالله الذي لا إله إله إلا هو... إلخ»؛ (أي: واليمينُ بالله تعالى، ويغلَّظ بذكر أوصافه تعالى؛ أي: يؤكَّدُ اليمينُ بذكر أوصاف الله تعالى، وذلك مثل قوله: والله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشَّهادة الرحمن الرحيم، الذي يعلم من السَّرِّ ما يعلم من العلانية ما لفلانِ هذا عليك ولا قبلك هذا المالُ الذي ادَّعاه ولا شيءَ منه؛ لأنَّ أحوال النَّاس شتَّى، فمنهم من يمتنع عن اليمين بالتَّغليظ ويحتال عند عدمه، فيغلَّظ عليه لعلَّه يمتنع بذلك)، «زيلعي» و«الدر المختار» و«رد المحتار» ملتقطٌ منها. م
- (٣) أبو داود، ك: القضاء، ب: كيف اليمين، ح: (٣٦٢٠)، وأخرجه النَّسائيُّ في «الكبرى» (٩٦٤)، وحسَّنه الحافظ في «الكبرى» (٤٩٢).
- (3) قولُه: «ويأبي أنْ يحلفَ على المنبر»: (لذلك عندنا لا تغلَّظُ اليمينُ على المسلم بزمانٍ ومكانٍ مطلقًا؛ لأنَّ في التَّغليظ بالزَّمان تأخيرَ حقِّ المدَّعي في اليمين إلى ذلك الزَّمان، وكذا بالمكان؛ لأنَّ فيه التَّأخيرَ إلى الوصول إلى ذلك المكان المغلَّظ به، فلا يشرع، وظاهر «الهداية»: أنَّ المنفيَّ وجوبُ التَّغليظ، فيكون مشروعًا، وفي «المحيط» ما يدلُّ على إباحته، ولكن ذكر بعده: أنَّه لا يجوز التَّغليظ بالمكان، حاصله: أنَّ المدَّعي عليه إذا توجَّهت عليه اليمين يحلف حيث ما وجبت عليه، ولا يصرف من موضعه ذلك، وهذا قول الحنفيَّة والحنابلة، وإليه مال البخاريُّ، وقال=

فَجَعَلَ مَروَانُ بنُ الحَكَمِ يَعجَبُ مِن ذَلِكَ، رواه مالكُ (١)، وذكره البُخاريُّ في «صحيحه» تعليقًا، وَقَالَ النَّبِيُّ عَيِّلِةٍ: «شَاهِدَاكَ، أَو يَمِينُهُ»، فَلَم يَخُصَّ مَكَانًا دُونَ مَكَانٍ.

٤٩٠٤ ـ وَعَن أَبِي مُوسَى الأَشعريِّ ﷺ أَنَّ (٢) رَجُلَينِ ادَّعَيَا بَعِيرًا عَلَى عَهدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَبَعَثَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنهُمَا شَاهِدَينَ، فَقَسَّمَهُ النَّبِيُّ ﷺ بَينَهُمَا نِصفَين،....

وفي «الجامع»: إنْ كان في غيرها، وإن لم يكن الجامع؛ ففي المساجد، ولنا هذا أثر مالكِ والبخاريِّ، وإطلاقُ قوله ﷺ: «اليمين على من أنكر» والتَّخصيص بالزَّمان أو المكان زيادةٌ على النَّصِّ، وهو نسخٌ، فإنْ قلتَ: استدلَّ الخصوم بما روى جابر بن عبدالله أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «من حلف عند منبري هذا بيمينٍ كاذبةٍ؛ تبوَّأ مقعدًا من النَّار»، الجواب: أنَّ هذا الحديث ليس حديثًا صحيحًا، وهذا ينافي إطلاق قوله ﷺ «البيِّنةُ على المدَّعي واليمينُ على من أنكر»، والتَّخصيص بالزمان والمكان زيادة عليه بأخبار غريبة لا يعلم صحَّتُها، فلا يجوز)، التقطته من شروح «الكنز» و «عمدة القاري» و «البناية». م

(١) مالكٌ، ك: الأقضية، ب: جامع ما جاء في اليمين على المنبر، ح: (١٤٠٤)، والبخاريُّ تعليقًا، ك: الشَّهادات، ب: يحلف المدَّعي عليه حيثما وجبت عليه اليمين، ولا يصرف من موضع إلى غيره، قبل ح: (٢٦٧٣).

(٢) قولُه: "إنَّ رجلين ادَّعيا... إلخ»: (صورةُ المسألة: أنَّ رجلين إذا تداعيا متاعًا في يد ثالثٍ، ولم يكن لهما بيِّنةٌ، أو لكلَّ واحدٍ منهما بيِّنةٌ، وقال التَّالث: لا أعلم بذلك؛ يعني: أنَّه لكما أو لغيركما، فحكمها أنْ يقرع بين المتداعيين، فأيُّهما خرجت له القرعة يحلفُ معها، ويقضي له بذلك المتاع، وبهذا قال عليٌّ هُهُ، وعند الشَّافعيِّ: يترك في يد الثَّالث، وعند أبي حنيفة: يجعل بين المتداعيين نصفين. وقال ابن الملك: وبقول عليٍّ هُهُ قال أحمد والشَّافعيُّ في أحد أقواله، وفي قوله الآخر، وبه قال أبو حنيفة أيضًا أنَّه يجعل بين المتداعيين نصفين مع يمين كلِّ منهما، وفي قول آخر: يترك في يد التَّالث)، كذا في "المرقاة».

وقال في «الهداية»: (وإذا ادَّعى اثنان عينًا في يدِ آخرَ، كلُّ واحدٍ منهما يزعم أنَّها له، وأقاما البيِّنةَ؛ قضى بها بينهما، وقال الشَّافعيُّ في قولٍ: تهاترتا، وفي قول: يقرع بينهما، انتهى، وفي «الكفاية»: وضع المسألة في الملك المطلق؛ لأنَّ في المقيَّد بالسبب المعيَّن أو بالتاريخ تفصيلًا وخلافًا. م

الشَّافعيُّ في قول: يستحبُّ التَّغليظ بمكانٍ وزمانٍ، وفي قول: يجب التَّغليظ بهما، أمَّا التَّغليظ بالزَّمان؛ ففي يوم الجمعة بعد العصر، وأمَّا التَّغليظ بالمكان؛ فبين الرُّكن والمقام إنْ كان بمكَّةَ، وعند قبر النَّبيِّ ﷺ إذا كان بالمدينة، وعند الصَّخرة إذا كان في بيت المقدس.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُد^(١).

٤٩٠٥ ـ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ وَلِلنَّسَائِيِّ وَابِنِ مَاجَه (٢): أَنَّ رَجُلَينِ ادَّعَيَا بَعِيرًا لَيسَت لِوَاحِدٍ مِنهُمَا بَيِّنَةٌ، فَجَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ بَينَهُمَا.

٤٩٠٦ ـ وروى ابنُ أبي شيبةَ وعبدُ الرَّزَّاق^(٣) عَن تَمِيمِ بنِ طَرَفَةَ أَنَّ رَجُلَينِ ادَّعَيَا بَعِيرًا، فَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنهُمَا البَيِّنَةَ أَنَّهُ لَهُ، فَقَضَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ بَينَهُمَا.

٤٩٠٧ ـ وفي رواية للبيهقيّ في «سننه» (٤): عَن سَعِيدِ بنِ أَبِي بُردَةَ عَن أَبِيهِ ﷺ أَنَّ رَجُلَينِ اختَصَمَا إِلَى نَبِيِّ اللهِ ﷺ فِي دَابَّةٍ لَيسَ لِوَاحِدٍ مِنهُمَا بَيْنَةٌ، فَجَعَلَهَا بَينَهُمَا نِصفَينِ.

وحديثُ القُرعةِ كان في ابتداءِ الإسلام ثم نُسخ، بيَّنه الطَّحاويُّ (٥).

٤٩٠٨ ـ وَعَن جَابِرِ بنِ عَبدِاللهِ ﷺ أَنَّ رَجُلَينِ تَدَاعَيَا دَابَّةً، فَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنهُمَا البَيِّنَةَ أَنَّهَا دَابَّتُهُ نَتَجَهَا، فَقَضَى (٢) بِهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ لِلَّذِي فِي يدِهِ،

(١) أبو داود، ك: القضاء، ب: الرَّجلين يدَّعيان شيئًا وليست لهما بيِّنةٌ، ح: (٣٦١٥)، وصحَّحه الحاكم ووافقه الذهبيُّ ح: (٧٠٣٢).

(٢) أبو داود، ك: القضاء، ب: الرَّجلين يدَّعيان شيئًا وليست لهما بيِّنةٌ، ح: (٣٦١٣)، ابن ماجه، أبواب الأحكام، ب: الرَّجلان يدَّعيان السِّلعة وليس بينهما بيِّنةٌ، ح: (٣٣٣)، والنَّسائيُّ، ك: آداب، القضاء، ب: القضاء فيمن لم تكن له بيِّنةٌ، ح: (٢٣٠)، وصحَّحه الحاكم ووافقه الذهبئ ح: (٧٠٣١).

(٣) ابن أبي شيبة، ك: البيوع، ب: في الرَّجلين يختصمان في الشَّيء فيقيم أحدهما بيِّنته، ح: (٢١٥٦٤)، وعبد الرزاق، ح: (١٥٢٠٢)، وهو في «شرح مشكل الآثار» (٢١/ ٢٠٦) ح: (٤٧٥٨)، وقال الأرنؤوط: (رجالُه رجالُ الصَّحيح إلا أنَّه مرسلُّ).

(٤) أبو داود، ك: القضاء، ب: الرَّجلين يدَّعيان شيئًا وليست لهما بيِّنةٌ، ح: (٣٦١٣)، وصحَّحه الحاكم ووافقه الذهبيُّ ح: (٧٠٣١).

(٥) ينظر: «شرح معاني الآثار»: (٤/ ٣٨٣).

(٦) قولُه: «فقضى بها رسول الله علي للذي في يده»: (قال في «الهداية»: وإنْ أقامَ الخارج وصاحب اليد كلُّ واحدٍ منهما=

رَوَاهُ فِي «شرح السُّنَّة»(١).

49.٩ ـ وعَن عَائِشَة ، قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَجُوزُ^{٢١)} شَهَادَةُ خَائِن وَلَا خَائِنَةٍ، وَلَا

- = بيِّنةَ على النِّتاج؛ فصاحبُ اليد أولى، وفي «شرح السُّنَة»: قالوا: إذا تداعى رجلان دابَّة أو شيئًا، وهو في يد أحدهما، فهو لصاحب اليد، ويحلف عليه إلا أنْ يقيم الآخر بيِّنةً، فيحكم له به، فلو أقام كلُّ واحدٍ منهما بيِّنةً، ترجَّح بيِّنةُ ذي اليد، وذهب أصحاب أبي حنيفة إلى أنَّ بيِّنةً ذي اليد غير مسموعة، وهو للخارجيِّ إلا في دعوى النتاج إذا ادَّعى كلُّ واحدٍ أنَّ هذه الدَّابَةَ ملكه نتجها، وأقام بيِّنةً على دعواه يقضى بها لصاحب اليد، وإنْ كان الشَّيءُ في أيديهما فتداعيا حلفا، وكان بينهما مقسومًا بحكم اليد، وكذلك لو أقام كلُّ واحدٍ بيِّنةً)، قاله في «المرقاة». م
- (١) «شرح السُّنَّة»، ح: (٢٤٩٨)، أخرجه الشَّافعيُّ في «المسند» ـ ترتيب السِّنديِّ ـ، ح: (٦٣٧)، والبيهقيُّ في الكبرى، ح: (٢١٢٢٤)، وهو في «الآثار» لأبي يوسف (٧٣٤)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية» (٣/ ٢٩١).
- (٢) قولُه: «لا تجوز شهادةُ خائنِ... إلخ»: يحتمل أنْ يرادَ به الخيانة في أمانات النَّاس، ويحتمل أنْ يراد الأعمُّ الشَّامل للخيانة في أحكام الله تعالى، وقد جمع الكلَّ قولُه سبحانه: ﴿ يَتَأَيُّهَا اللَّذِينَ ءَامَنُوالاَ عَنُونُواْ اللّهَ وَالرَّسُولَ وَعَنُونُواْ المَّدَّبِكُمْ ﴾ [الأنفال: ٢٧]، فيكون المراد بالخائن الفاسق، وحيئلًا يكون ذكر المجلود والزَّاني وغيرها مثلاً بعده، وعطفهما عليه من قبيل عطف الخاصِّ على العامُّ؛ لعظم خيانتها، وقوله: «ولا مجلود حدًّا»: يتناول الزَّاني الغير المحصن والقاذف والشَّارب، ولكنَّ المجلود في القذف لا يقبل شهادتُه عند أبي حنيفة أبدًا وإنْ تاب، وجعل قوله تعالى: ﴿ وَلا نَقَبُلُواْ لَهُ النّور: ٤ ـ ٥] عطفًا على قوله تعالى: ﴿ وَالمَيْكُونُ مَنْ يَلْ النّور: ٤ ـ ٥] عطفًا على قوله تعالى: ﴿ وَالمَيْكُونُ مَنْ يَلْ النّور: ٤ ـ ٥] عطفًا على قوله تعالى: ﴿ وَالمَيْكُونُ مَنْ يَلْ اللّهُ عَلَى المحدود في غير القذف كالزّنا والسَّرقة وشرب الخمر، حيث يقبل شهادةً بعد التَّوبة عندنا أيضًا؛ لأنَّ الردَّ فيها للفسق لا لتمام الحدِّ، كما في المحدود في القذف، وقد ارتفع الفسق بالتَّوبة، وسائرُ الأدَمَّة والشَّافعيُّ يقولون: القذف من جملة الفسوق، ولا يتعلَّق بإقامة الحدِّ، بل إنْ تاب؛ قبلت شهادتُه مثل سائر الحدود جلد أو لم يجلد، ومن لم يتب؛ لا يقبل شهادته، سواءٌ جلد أو لم يجلد.

وقولُه: «ولا ذي غِمْرٍ على أخيه»؛ أي: لا تقبل شهادةُ عدوِّ بسبب الدُّنيا، وأمَّا العدوُّ بسبب الدِّين فتقبل؛ لأنَّها من التَّقوُّل عليه، وأمَّا الصَّديقُ لصديقه فتقبل إلا إذا كانت الصَّداقة متناهية بحيث يتصرَّفُ كلُّ في مال الآخر، وقولُه: «ولا ظنينٍ في ولاءٍ ولا قرابةٍ»، الظَّنينُ: المتَّهم: فعيلٌ بمعنى مفعول، من الظُّنَّة بمعنى التُّهمة؛ يعني: من انتمى إلى غير مواليه وقال أنا عتيقُ فلانٍ وهو كاذبٌ ومشتهرٌ بكذبه فيه بحيث يتَّهمه النَّاس في قوله، ويكذّبونه: لا تقبل شهادته؛ لأنَّه فاستٌ؛ لأنَّ الكذبَ في الولاء لقطعه عن المعتق، وادِّعاءه لمن ليس=

مَجلُودٍ حَدًّا وَلَا مَجلُودَةٍ، وَلَا ذِي غِمرٍ لِأَخِيهِ، وَلَا مُجَرَّبِ شَهَادَةٍ، وَلَا القَانِعِ أَهلَ البَيتِ، وَلَا ظَنِينٍ فِي وَلَاعِ أَهِلَ البَيتِ، وَلَا ظَنِينٍ فِي وَلَاعِ وَلَا قَرَابَةٍ»، رواه التَّرمذيُّ(١).

٤٩١٠ ـ وَعَن عَمرِو بنِ شُعَيبٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ عَالَ: ﴿ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنِ وَلَا زَانٍ وَلَا زَانِيَةٍ، وَلَا ذِي خِمرٍ عَلَى أَخِيهِ ﴾. وَرَدَّ شَهَادَةَ القَانِع لِأَهل البَيت، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٢).

الحَاكِم، رَوَاهُ أَحمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ (٢). وَعَن عَبِدِاللهِ بِنِ الزُّبَيرِ هُ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنَّ الخَصمَينِ (٣) يَقعُدَانِ بَينَ يَدَي الحَاكِم، رَوَاهُ أَحمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ (٢).

١٩١٢ ـ وَعَن أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: ﴿ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا؟

وقولُه: «والقانع مع أهل البيت»؛ يعني: لا تقبل شهادة الأجير الخاصِّ لمستأجِره ومسانهة أو مشاهرة أو الخادمِ أو التَّابِعِ أو التَّامِيذِ الخاصِّ الذي يعدُّ ضررُ أستاذه ضررَ نفسه ونفعُه نفعَ نفسه، فيكون القانع في حكم الشَّهادة كالوالد وهو معنى قوله ﷺ: «لا شهادة للقانع بأهل البيت»؛ أي: الطَّالب معاشه منهم، من القنوع لا من القناعة، ومفادُه قبولُ شهادة المستأجِر والأستاذِ له، وأمَّا ما روي عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ: «لا تجوز شهادة بدويًّ على صاحب قرية»؛ فمحمولٌ على أنَّ معناه لا يحسن؛ لحصول التَّهمة بحصول البعد بينهما؛ لذلك قال عامَّةُ أهل العلم سوى مالكِ: شهادة البدويِّ إذا كان عدلًا يقيم الشَّهادة على وجهها جائزةٌ، التقطته من «اللمعات» و«الدر المختار» و«بذل المجهود». م

معتقه كبيرةٌ، كذا قالوا، وكذا الحكم في القرابة. وقد ورد فيه اللَّعن.

⁽١) التِّرمذيُّ، أبواب الشُّهادات، ب: ما جاء فيمن لا تجوز شهادته، ح: (٢٢٩٨)، وقال: (حديثٌ غريبٌ)، ويعضدُه ما بعده.

⁽٢) أبو داود، ك: القضاء، ب: من تردُّ شهادته، ح: (٣٦٠١)، وابن ماجه، ك: الأحكام، ب: من لا تجوز شهادته، ح: (٢٣٦٦)، وقال العراقيُّ في «تخريج أحاديث الإحياء» (ص: ١٠٤٤): (إسنادٌ جيدٌ).

⁽٣) قوله: «أنَّ الخصمين يقعدان بين يدي الحاكم»: لذلك قال في «الهداية»: وإذا حضرا؛ سوَّى بينهما في الجلوس والإقبال. م

⁽٤) أبو داود، ك: القضاء، ب: كيف يجلس الخصمان بين يدي القاضي، ح: (٣٥٨٨)، وأحمد، ح: (١٦١٠)، وصحَّحه الحاكم ووافقه اللَّهييُّ (٧٠٢٩).

فَلاَ يَأْخُذُهُ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ»(١)، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ(١).

291٣ عندَه بيِّنَةً على امرأةٍ أنَّه تزوَّجَها فأنكرَتْ، فقضى له بالمرأةِ، فقالَتْ: إنَّه لم يتزوَّجْني، فأمَّا إذا قضيْتَ عليَّ؛ فَجَدَّدْ نِكَاحِي، فقال: «لا أُجَدِّدُ نِكَاحَكَ، الشَّاهدانِ(٣) زَوَّجَاكِ»......

⁽١) وقد احتجَّ به من لم ير أنْ يحكم الحاكم بعلمه، والفتوى عندنا على عدم العمل بعلم القاضي في زماننا.

قولُه: "الفتوى اليوم عندنا على عدم العمل بعلم القاضي في زماننا»: وأصلُ مذهبنا الجوازُ، وشرط جوازه عند الإمام أبي حنيفة أنْ يعلم في حال قضائه في المصر الذي هو قاضيه بحقٌ غير حدِّ خالصِ شه تعالى من قرضٍ أو بيع أو غصب أو تطليقٍ أو قتل عمدٍ أو حدِّ قذفي، فلو علم قبل القضاء في حقوق العباد، ثم ولي؛ فرفعت إليه تلك الحادثة أو علمها في حال قضائه في غير مصره، ثم دخله فرفعت؛ لا يقضي عنده، وروى عبدُ الرَّزَاق نحوه عن شريح، وقال: يقضي، وكذا الخلاف لو علم بها وهو قاضٍ في مصره ثم عزل، ثم أعيد، وأمّا في حدَّ الشَّرب والزِّنا؛ فلا ينفذُ قضاؤُه بعلمه أتفاقًا، "فتح» ملخَّصًا، وبه علم أنَّ في الحدود الخالصة شه تعالى لا ينفذ، كما صرَّح به "شرح أدب القاضي، معللًا بأنَّ كلَّ واحدٍ من المسلمين يساوي القاضي فيه، وغيرُ القاضي إذا علم؛ لا يمكنه إقامة الحدِّ، في بعلمه، وهذا على قول المتقدِّمين، وهو خلاف المفتى به، والمعتمد والمختار الآن عدم حكمه بعلمه مطلقًا، فيه بعلمه، وهذا على قول المتقدِّمين، وهو خلاف المفتى به، والمعتمد والمختار الآن عدم حكمه بعلمه مطلقًا، العباد، والفتوى عليه في زماننا كما نقله في "الأشباه" عن "جامع الفصولين"، وقيدً بزماننا؛ لفساد القضاة فيه، وقال الشّافعيُ: لولا قضاة الشُّوء؛ لقلت: إنَّ للحاكم أنْ يحكم بعلمه، ثم قال: إنْ كان القاضي عدلًا لا يحكم بعلمه في قلَّ الحقوق ممَّا علمه قبل أنْ يلي القضاء أو بعد ما ولَّي، فقيَّد ذلك بكون القاضي عدلًا إشارةً إلى أنَّه ربما ولي القاضي من ليس بعدلٍ، التقطته من "رد المحتار" و«الدر لمختار» و«نيل الأوطار». م

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الأحكام، ب: موعظة الإمام للخصوم، ح: (٧١٦٩)، ومسلمٌ ك: الأقضية، ب: بيان أنَّ حكم الحاكم لا يغيِّر الباطن، ح: (٤٤٧٣).

⁽٣) قولُه: «الشَّاهدان زوَّجاك»: (فيه دليلٌ على أنَّه ينفذُ القضاء بشهادة الزُّور ظاهرًا وباطنًا، لكن للنَّفاذ باطنًا شرطان، الأوَّلُ: عدم علم القاضي بكذب الشُّهود، فلو علم به؛ لم ينفذ قضاءَه، والثَّاني: كون المحلِّ قابلًا، فإذا كانت المرأةُ=

قال: (وبهذا نأخذُ)(١).

ويؤيِّدُه ما قدرُوي عن رسولِ الله ﷺ في المتلاعنين (٢).

٤٩١٤ - وَعَن بَهِزِ بِنِ حَكِيمٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ عَلَيْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَبَسَ (٣) رَجُلًا فِي تُهمَةٍ، رَوَاهُ

تحت زوج أو معتدَّةٌ أو مرتدَّةٌ أو محرَّمةٌ بمصاهرةٍ أو برضاع؛ لم ينفذ. واختلف العلماء فيه، فذهب قومٌ إلى أنَّ الحكم إنْ
كان في مالٍ، وكان الأمر في الباطن بخلاف ما استند إليه الحاكم من الظَّاهر؛ لم يكن ذلك موجبًا لحلِّه للمحكوم له، وإنْ
كان في نكاحٍ أو طلاقٍ؛ فإنَّه ينفذ ظاهرًا وباطنًا، وحملوا حديث أم سلمة عن: «فمن قضيتُ له بشيءٍ من حقَّ أخيه؛
فلا يأخذنَه؛ فإنَّما أقطع له قطعةً من النَّار»، على ما ورد فيه، وهو المال، واحتجُّوا لِما عداه بقول عليَّ عن وبقصَّة المتلاعنين.

ألا ترى أنَّ التَّفريقَ باللَّعان ينفذُ ظاهرًا أوباطنًا، وأحدُهما كاذبٌ بيقينٍ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، والأصلُ فيه: أنَّ كلَّ شيءٍ قضى به القاضي في الظَّاهر بتحريمه أو بإحلاله فهو بالباطن كذلك عنده، وذهب آخرون إلى أنَّ الحكم بالتَّمليك مالٍ أو إزالةِ ملكٍ أو إثباتِ نكاحٍ أو فرقةٍ أو نحو ذلك إنْ كان في الباطن، كما هو في الظَّاهر؛ نفذ على ما حكم به، وإنْ كان في الباطن على خلاف ما استند إليه الحاكم من الشَّهادة أو غيرها؛ لم يكن الظَّاهر؛ نفذ على ما حكم به ولا الإزالة ولا النَّكاح ولا الطَّلاق ولا غيرها، وهو قول أبي يوسف ومحمَّد، وبه قالت التَّلاثة وزفر، فلا ينفذ عندهم إلا ظاهرًا؛ لأنَّ شهادة الزُّور حجَّةٌ ظاهرًا لا باطنًا، فصار كما كان الشُّهود عبيدًا أو كفًا رًا، واحتجُّوا بحديث أم سلمة المذكور، وعليه الفتوى، «شر نبلاليَّة» عن «البرهان»، ونقله أيضًا في «القهستاني» عن الحقائق. وفي «البحر» عن أبي اللَّيث، لكن قال: وفي «الفتح» من النَّكاح: وقول أبي حنيفة هو الوجه اه، قلتُ: وقد حقَّق العلَّمة قاسم في رسالته قولَ الإمام بما لا مزيد عليه، ثم أورد عليه إشكالًا، وأجاب عنه، وعليه المتونُ، انتهي والتَّفصيل المزيد في المطوَّلات)، التقطته من «الدر المختار» و«رد لمحتار» وشروح «الكنز» و«ونيل الأوطار». من النَّي المنتوبُ والتَّفصيل المزيد في المطوَّلات)، التقطته من «الدر المختار» و«رد لمحتار» وشروح «الكنز» و«ونيل الأوطار». م

- (١) «الأصل» للشَّيباني ط قطر (٩/ ٤٤٠).
- (٢) البخاريُّ، ك: الطَّلاق، ب: صداق الملاعنة، ح: (٥٣١١)، ومسلمٌ ك: الطَّلاق، ب: انقضاء عدَّة المتوفَّى عنها زوجها، ح: (١٤٩٣)، عن سعيد بن جبير عن ابن عمرَ.
- (٣) قولُه: «حبس رجلًا في تُهمةِ»: قال الخطَّابيُّ: (في هذا دليلٌ على أنَّ الحبسَ على ضربين: حبسِ عقوبةٍ وحبسِ استظهارٍ، فالعقوبةُ لا تكون إلا في واجبٍ، وأمَّا ما كان في تهمةٍ؛ فإنَّما يستظهر بذلك يستكشف به عمَّا وراءَه، وروي: أنَّه حبس رجلًا في تهمة ساعةٍ من نهارٍ، ثم خلَّى عنه)، كذا في «بذل المجهود». م

أَبُو دَاوُد، وَزَادَ التِّرمِذِي وَالنَّسَائِيُّ: ثُمَّ خَلَّى عَنهُ(١).

٤٩١٥ ـ وعَن عَائِشَةَ هُ النَّبِيِّ عَلِيْهُ قَالَ: «إِنَّ أَبغَضَ الرِّجَالِ إِلَى اللهِ الأَلدُّ الخَصِمُ»، متَّفَقٌ عليه (٢).

٤٩١٦ ـ وعَن أَبِي ذَرِّ هِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنِ ادَّعَى مَا لَيسَ لَهُ؛ فَلَيسَ مِنَّا، وَلِيَتَبَوَّا مَقَعَدَهُ مِنَ النَّارِ»، رواه مسلمٌ (٣).

٤٩١٧ ـ وَعَن عَوفِ بنِ مَالِكِ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَضَى بَينَ رَجُلَينِ فَقَالَ الْمَقضِيُ عَلَيهِ لَمَّا أَدبَرَ: حَسبِيَ اللهُ وَنِعمَ الْوَكِيلُ، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: ﴿ إِنَّ اللهُ تَعَالَى يَلُومُ ﴿ عَلَى الْعَجزِ، وَلَكِن عَلَيكَ بِالكَيسِ، فَإِذَا عَلَيكَ أَمرٌ ؛ فَقُل: حَسبِيَ اللهُ ونِعمَ الْوكيلُ »، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٥).

⁽۱) أبو داود، ك: الأقضية، ب: في الحبس في الدَّين وغيره، ح: (٣٦٣٠)، والتَّرمَذُّي، أبواب الدِّيات، ب: ما جاء في الحبس في التهمة، ح: (١٤١٧)، والنَّسائيُّ، ك: قطع السَّارق، ب: امتحان السَّارق بالضرب والحبس، ح: (٤٨٨٠)، وقال: (حديثٌ حسنٌ).

⁽٢) البخاريُّ واللفظ له، ك: المظالم، ب: قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴾ [البقرة: ٢٠٤]، ح: (٢٤٥٧)، ومسلمٌ، ك: العلم، ب: في الألدُّ الخصم، ح: (٦٧٨٠).

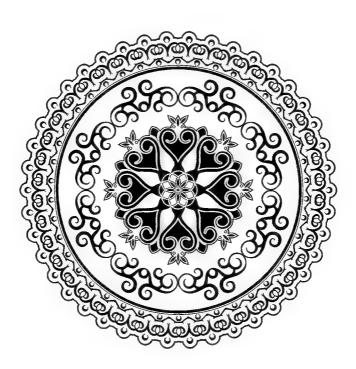
وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٤/ ٢٨٧): «الألدِّ» بتشديد الدال: صفةٌ من اللَّدد، وهو الخصومة الشَّديدة، «الخصم»: بكسر الصاد: شديد الخصومة، تأكيدٌ للألدِّ.

⁽٣) مسلم، ك: الإيمان، ب: بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم: يا كافر، ح: (٢١٧).

⁽٤) قولُه: «يلوم على العجز»؛ أي: لا يرضى، والمرادُ بالعجز ضدُّ الكيْسِ، والكيس التَّيقُّظ في الأمور والاهتداء إلى التَّدبير والمصلحة؛ يعني: كان ينبغي لك أنْ تتيقَّظَ في معاملتك، ولا تقتصر فيها قبل إقامة المدَّعي البيِّنة أو مع ذلك إذا غلبك الخصم، قلت: «حسبى الله... إلخ»، كذا في «اللمعات». م

⁽٥) أبو داود واللَّفظ له، ك: القضاء، ب: الرَّجل يحلف على حقِّه، ح: (٣٦٢٧)، وأحمدُ، ح: (٢٣٩٨٣)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية» (٣/ ٤٩٦).

قال المنذريُّ: العجز ترك ما يجب فعله بالتَّسويف، وهو عامٌّ في أمور الدُّنيا والدِّين، والكيس في الأمور يجري مجرى الرِّفق والفطنة، والكيْس: العقل.





الصفحة	الموضوع
٥	* كتابُ البيوع
٧	بابُ الكسبِ وطلبِ الحلال
**	بابُ المُساهَلة في المُعاملة
40	بابُ الخيارِ
48	بابُ الرِّبا
٤٩	بابُ المَنهيِّ عنها مِن البيوع
٧١	بابٌ
٧٩	بابُ السَّلَم والرَّهن
٨٦	بابُ الاحتكار
٩.	بابُ الإفلاسِ والإنظارِ
١٠٤	بابُ الشَّركة والوكالةِ والمُضارَبةِ
1.4	بابُ الغصبِ والعارية
172	بابُ الشُّفعة
١٣٢	بابُ المُساقاةِ والمزارعةِ
۱۳۸	بابُ الإجارةِ
120	بابُ إحياءِ المواتِ والشِّربِ

الصفحة	الموضوع
107	بابُ العطايا
171	بابٌ
171	بابُ اللُّقَطةِ
١٧٨	باب الفرائض
194	بابُ الوصايا
7 • 1	* كتابُ النِّكاح
7.9	بابُ النَّظر إلى المخطوبة وبيان العورات
***	بابُ الوليِّ في النِّكاح واستئذانِ المرأة
744	بابُ إعلانِ النَّكاحِ والخِطبةِ والشَّرط
137	بابُ المُحرَّماتِ
177	بابُ المباشرة
٨٢٢	بابٌ
774	بابُ الصَّداق
۲۸۰	بابُ الوليمة
444	بابُ القَسْم
797	بابُ عِشرةِ النِّساء وما لكلِّ واحدٍ من الحقوق
4.4	بابُ الخلع والطَّلاق
***	بابُ المطلَّقةِ ثلاثًا والإيلاءِ والظِّهار
454	بابٌ
404	بابُ اللِّعان
* V1	بابُ العِدَّة
44.	

الصفحة	الموضوع
498	بابُ النَّفقاتِ وحقِّ المملوكِ
٤١١	بابُ بُلُوغِ الصَّغِيرِ وَحَضَانَتِهِ فِي الصِّغَرِ
173	* كِتَابُ الْعِتقِ
240	بابُ إعتاقي العبدِ المُشتركِ وشراءِ القريبِ والعتقِ في المرضِ
£47	بابُ الأيمانِ والنُّذُورِ
200	بابُ النُّذُورِ
٤٧٧	* كتابُ القِصاص*
199	بابُ الدِّياتِ
014	باب ما لا يُضمَن من الجنايات
٠٢٠	باب القَسَامة
٥٢٣	بابُ أهلِ الرِّدَّة والسُّعاةِ بالفسادِ
0 84	* كتابُ الحدود
011	بابُ قطعِ السَّرقةِ
٥٨٤	ع بابُ الشَّفاعة في الحدود
019	بابُ حدِّ الخمر
098	باب مالا يدعى على المحدود
097	باب التَّعزير
7.4	بابُ بيان الخمر ووعيد شاربها
719	* كتاب الإمارة والقضاء
740	باب ما على الولاة من التَّيسير
٦٣٨	باب العمل في القضاء والخوف منه
787	باب رزق الوُلاَة وَهَدَاياهُم





الصفحة	لموضوع
704	بابُ الأقضيةِ والشَّهاداتِ
771	* فهر سر الموضوعات

